



# المكتبة الأزهرية

مخطوطة

الكافي في الفروع ( الجزء الأول )

المؤلف

محمد بن محمد بن أحمد الحاكم المروزي

ملاحظات

من كتب الفقير السيد فضل الله المغني في السلطنة العثمانية



الاول من الكافي الشريف للمعصوم

تاجيك





[illegible]













## كتاب الصلاة

قال محمد بن الحسن اذا اراد الرجل الصلوة فليتوضأ والوضوء ان يبدأ فيغسل يديه  
 ثلثا ويمضمض فاه ثلثا ثم يستنشق ثلثا ثم يغسل يديه ثلثا ثم يمسح برأسه واذنيه مرة واحدة ثم ينسل رجله ثلثا وان توضأ مني شيئا واحدة  
 واحدة شافعة اجزاه. واذا اراد الدخول في الصلوة كبر ورفع يديه على اذنيه ثم  
 يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ويتعوذ بالله من  
 الشيطان الرجيم في نفسه. ثم يفتتح القراءة بسم الله الرحمن الرحيم. وقال ابو يوسف في الاملا  
 احب ان يزيد في الافتتاح وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خيفاً مسلماً وماه  
 انا من المسلمين. فلان صلوتي ونسكي وحياي حي يفرغ من الالة ثم التعوذ بعدة.  
 وذكر الطحاوي عند انه يقدر ايها ثلثا ولا يرفع يديه في شي من التكبيرات في الصلوة  
 سوى تكبيرة الافتتاح ولا يتعوذ ان كان خلف الامام وخفي لامام سم الله الرحمن الرحيم  
 ثم يقرأ ويحضر في موضع الجهر وفي موضع الاسرار. وان كان وحده جهر في صلوات  
 الجهر ان شاء واستمع نفسه. وان شأشرو الجهر افضل. والقراءة في الركعتين الاولتين  
 يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة. وفي الاخرين بفاتحة الكتاب. واذا اراد  
 ان يرجع كبر ووضع يديه على ركبتيه ورفع بين اصابعه وبسط ظهروه ولورنيكسر له  
 راسه ولم يرفعه فاذا اطمان راسه رافع راسه فقال سمع الله لمن حمده وقال من خلفه  
 ربنا لك الحمد. ولم يقلها صوفي قول ابي حنيفة ويقولها في قول ابي يوسف ومحمد. ثم يخط  
 فيكبر ويسجد فاذا اطمان ساجدا رفع راسه وكبر. فاذا اطمان قاعدا سجد الاخرى فكبر  
 ويقول في كوعه سبحان ربّي العظيم. وفي سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلثا وذلك ادناه  
 ويضع يديه في السجود هذا اذنيه ويوجه اصابعه نحو القبلة ويعتدل على راحتيه  
 ويسد يمينه. ولا يفرش ذراعيه ويكبر مع الاخطاط والارتفاع وينهض على صدره  
 قد سجد حتى يستتم قائماً كما هو من السجود ولا يعتدل وحذف التكبير حدثاً وتوجه  
 اصابع رجله في سجوده قبل القبلة ويعتدل بيمينه على يساره في قيامه واذا اعتدل  
 في الثانية او الثالثة يفتش رجله اليسرى فيجعلها بين يتيه وتقدم عليه ونصب

EMLET GENEL KÜTÜPHANESİ  
 Feriullah  
 922  
 YEM KAYIT NO.  
 TASNIF NO.

اليمنى بضار وجه اصابع رجله اليمنى نحو القبلة ويكون منتهي بصره في صلوته الى  
 موضع سجوده ولا يلتفت ولا يعيث بشي من جسده او يباد ولا يثقل الحشا ولا  
 يفرق اصابعه ولا يضع يديه على خاصرته ولا يقعي اقعاً ولا يرجع بغير عذر  
 وان كان الحشا لا يمكنه من السجود ولا باس بان يسويه مرة واحدة وتركه احب الى  
 ويكره ان يمسي جهنمه من الثواب قبل ان يكبر من صلوته. والشهد ان يقول  
 الحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام  
 علينا وعلى عباد الله الصالحين. اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله  
 لا تريد على هذا في الركعة الثانية. واما في الرابعة فيدعو بقله وسيل حاجته فاذا  
 فرغ من صلوته قال عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره مثل ذلك وينوي  
 بالتسليم الاول من عن يمينه من الحفظه والرجال والنساء. وبالثانية من عن يساره  
 منهم فان كان الامام في الجانب الايمن نواه فيهم وان كان في الجانب الايسر نواه فيهم  
 ويكره في الصلوة ان تعطيته الفم وان يصلي وهو معجراً وعاقص شعره ويضع ركبتيه  
 على الارض قبل ليد اذ اخط للسجود فاذا ارتفع رفع يديه قبل ركبتيه ويخفي الاما  
 الشهد والتعوذ والبتلة وآمين. والهم ربنا لك الحمد ويقول الامام عند فراغه  
 من فاتحة الكتاب آمين ويقولها القوم ايضاً ويحفظونها وما يسمع من المنع فهو قطع  
 للصلوة عند ابي حنيفة ومحمد وليس يقطع عند ابي يوسف الاول الا ان يريد بذلك  
 التايف. ثم رجع فقال صلوته تامة وان اراد به التايف واما اذا كان نخل لا  
 يسمع فصلوته تامة وقد اسأ ولا باس بان يصلي الرجل في ثوب واحد مستوحاً به وبور  
 كذلك ويكره للمصلي ان يكف نيابة او يرفعها او يرفع شعره ويسجد على انفه وجسمته  
 فان سجد على احد هاتون الاخر اجزاه في قول ابي حنيفة وهو مسي ولم يجزه عند ابي  
 يوسف ومحمد ان لم يسجد على جهته. وروي اسد بن عمر عن ابي حنيفة قال لا يجزه  
 السجود على الانف وحده. واذا انتهى الرجل الى الامام وقد سبقه بركتين وهو قائم قال  
 كبير تكبيرة يفتتح بها الصلوة. ثم يكبر اخرى فيقعدها. ويجوز افتتاح الصلوة بالتهليل  
 والتسبيح في قول ابي حنيفة ومحمد ولا يجوز في قول ابي يوسف ان كان يعرف ان الصلوة تفتتح  
 بالتكبير وكان يحسنه. ويجوز افتتاحها بالغارسة عند ابي حنيفة ولا يجوز عند ابي  
 يوسف ومحمد الا ان يكون لا يحسن العربية. واذا افتتح الصلوة قبل الامام ثم كبر الامام  
 فصل الرجل بصلوته لم يحز الا ان يحذف التكبير بعد تكبير الامام بنيه الدخول في  
 صلوته. واذا سلم الامام من الظهر او المغرب او العشا فكرهت له المكث قاعداً ولم  
 اكرهه في الفجر والمصر. ولا يتطوع في مكانه الذي صلى فيه غيب الصلوة التي تطوع







انه توضع فيها وهي فيها • وقال اذا صلى الرجل وفي نوبه من الروث والسرفين او  
بول ما لا يוכל لجمه من الدواب او خروا الدجاج اكثر من قد والدهر لم يحزه صلوته  
في قول ابي حنيفة • وقال ابو يوسف ومحمد بن عيسى في الروث والسرفين ما لم يكن كثيرا  
فاحتسا • وادى ما ينبغي ان يكون بين يدي وبين يدي البول خمسة اذرع • وفي رواية  
ابي سليمان سبعة اذرع • فان وجد في المارح البول او طعمه فلا حرج فيه • وان كان  
بينهما ضعف ذلك • وان لوجد شي من ذلك فيه فلا بأس به • وان كان بينهما اقل  
من ذلك • ولا بأس بان يغتسل الرجل والمرأة من انا واحد • واذا نسي الخيط  
المضمضة والاستنشاق او بقي من يديه موضع اقل من قد رالدرهم لم يصبر  
الماء فانه يغسل ما بقي منه ويعيد صلوته ان كان صلي ومثله لو كان محدثا  
ففسد المضمضة والاستنشاق في وضوءه ذلك اجزته صلوته • وان صحل فيها  
اغاد الوضوء والصلوة • ولو كان نسي مسح الرأس في الوضوء فصح لم يلزمه تجديد  
الوضوء ولم يحزه صلوته ان لم يمتدحه • فان مسح راسه بما احده من لحيته لم يحزه  
وان مسح بما بقي في كف يده اجزاه • كانه اخذ من الاثا • وهذا اذا لم يكن مستعدا  
في نسي من اعضائه • ولا يحزي مسح الرأس باصبع او اصبعين • ويجزيه بثلاثة اصابع  
وقال محمد في مواده ابراهيم بن رسيم • واذا مسح خفه باصبع واحد امرها  
على خفه لا يحزيه حتى يعيدها ثلث مرات في المالا • في المرة الاولى حيزها لها  
عن موضعها فذلك مما قد توضع به • قال ولو وضع ثلث اصابع ثم رفعها من غير  
ان يمرها اجزاه • واذا كان شعره طويلا مسح ما تحت اذنيه كالحجزة وان مسح ما  
تحتها اجزاه • واجب الى ان يمسح ما قبل من اذنيه وما ادبر مع الرأس لانها من  
الرأس • فان مسح راسه دون اذنيه اجزاه • وان مسح اذنيه دون راسه لم  
يحزه • ومن توضع ثم جرح شعره او قلم اظفاره او تنف ابطه او اخذ من شاربه  
لم يكن عليه امساك الماشيا من ذلك ولا يجد الوضوء وكذلك ان مسح ذكره  
وكذلك ان نظرا الى فرج امرأة ما لم يخرج منه شيء • وفي المني الغسل وفي المذي  
والودي الوضوء • والمني طار ابيض ينكس منه الذكر • والمذي رقيق الى البياض  
والودي رقيق ينجي بعد البول • ولا يجب الوضوء بالعبلة والملامسة للشهوة  
الا ان يباشرها وليس بينهما نوب فينشرها فيجب عليه الوضوء في قول ابي حنيفة وابي  
يوسف • ولا يجب في قول محمد • واذا جامع الرجل امرأة فالتقا الختانان وتوارت  
الحشفة وجب الغسل انزل اول ينزل • ولا يجب الغسل بالجماع فيما دون الفرج ما  
لم ينزل المني • ومن احتلم ولم ينزل ولم يرشيا فلا غسل عليه • فان علم انه لم يحتلم

قد روي البول الى البصر

ولكنه استيقظ فوجد على فراشه او فخذ منيا وقد راي اوله قال هذا  
عليه الغسل اخذ فيه بالنقطة • وان راي ود ياف هذا بول فلا غسل عليه •  
وهذا قول ابي حنيفة ومحمد • وقال ابو يوسف لا غسل عليه في الاول ايضا  
استيقظ انه احتلم والمرأة كالرجل في الاحتلام • واذا اجبت المرأة ثم ادر  
الحيض فان شات اغتسلت وان شات اخرت حتى تطهر • واذا عرق الجنب  
او الحائض في الثوب لم يصروه • واذا وقعت الحيفة او غيرها من النجاسات  
في حوض صغير تخلص بعضه الى بعض لم يستعمل • وان كان كثيرا لم يخلص بعضه  
الى بعض فلا بأس بان يتوضا من ناحية اخرى • قال الحاكم وذكر من المبارك  
عن ابي حنيفة في الماء يصيبه الدم في جانب منه ولم يصب الجانب الاخر توضع  
منه • قال ابو عبيدة كان محمد بن الحسن يوقت في ذلك عشر في عشر ثم رجع الى  
قول ابي حنيفة • وقال لا اوقت فيه شيئا • وفي املا ابي يوسف قال ابو حنيفة  
في حوض او مصبغة اذا حركت ناحية منه لم يضطرب الناحية الاخرى فهذا  
لا يجزه بول يقع فيه او دم او جيفة الا ذلك الموضع • وسئل عبد الله بن  
المبارك عن الماشي يجوز فيه الوضوء فقال اذا كان مثل ذلك في هذا لا يجزه  
شي قال فقد روي في قوله عشرة في عشر او نحو ذلك • قال ابو عبيدة فهذا  
حسن عندنا وبه نأخذ • قال ويتوضا الرجل من الحوض الذي يحا وان يكون قد را  
ولا يستيقنه قبل ان يسال عنه وليس عليه ان يسال عنه ولا يدع الموضي منه حتى  
يستيقن انه قدر • وكذلك ان كان قد انتن من غير ان يكون فيه جيفة ويجزي  
الحب غسل كل شيء مرة اذا بقي الفرج • واذا نسي المتوضي مسح راسه ثم اصابه  
من المطر مقدار ثلثة اصابع فمسحه بيده او لم يمسحه اجراه من المسح • وكذلك الجنب  
ان وقف للطرحي يغسله ويجزي الوضوء والغسل من الجنب بغير نية • ولا بأس  
بالمسح بالمدى بعد الوضوء والغسل • ولا بأس للجنب ان ينام او يعاود اهله  
ولم يتوضا فان اراد ان ياكل فاجب ان يغسل يديه ويتمضمض ثم اكل • وان ترك  
ذلك لم يصروه • واذا كانت الجباير في موضع الوضوء مسح عليها فان خاف الضرر  
من المسح لم يمسح • والمسح عليه كغسله وان كانت الجراحة في جانب راسه  
لم يحزه الا ان يمسح من بقية راسه مقدار المسح • فان مسح على جباير يده ودخل  
في الصلوة ثم سقطت الجباير عنه مضى في صلوته وهذا اذا كان سقوطها  
من غير ترويه • واذا قلنس الرجل اقل من ملاقيه فلا وضوء عليه وان قلنس  
بملاقيه مرة او طعاما او ما فعله الوضوء • وان قلنس لثما او براقال لم يلزمه



الوضوء قول أبي حنيفة ومحمد إلا أن يكون معه ماء أو طعام أو ما فعله الوضوء.  
 وقال أبو يوسف البلقم مثل المرء. وأن خرج من فرجه دم أو صد يد أو فح فسال  
 عن رأس الجرح نقص وضوءه وإن لم يسل لم ينقص. وإن برق فخرج فيه دم  
 فإن كان الدم هو الغالب نقص الوضوء وإن كان البراق هو الغالب فلا وضوء  
 عليه. وإن كان سوا فاحب إلى أن يعيد الوضوء أخذ بالثقة. والقهقهة في  
 الصلوة تنقض الوضوء والتبسم لا ينقض. ولا ينقض النوم الوضوء قاعا وما وراكبا  
 وساجدا وقاعدا. وينقضه مضطجعا ومكبا على إحدى يتيه. وقال أبو يوسف  
 لا وضوء عليه في النوم في السجود إذا غلبه. وإن تعد ذلك أفسد صلواته ووضوءه  
 قال وكان أبو حنيفة يقول صلواته تامة. ولا يحفظ أني سألته عن العداوة  
 الغلبة. وأما في القيام والعود والركوع سوا تعد التورم أو غلبه في قولهم  
 جميعا. وإذا مسح الدم عن الجراحة قبل أن يسيل فإن كان لو ترك مما مسح منه سال  
 أعاد الوضوء. ولا ينقض الوضوء الكلام الفاجش. ولا شيء مما مسه النار ولم  
 تمسه النار من الأطعمة وغيرها. ويخلل الحية وأصابه في الوضوء فإن لم  
 يخلل لحية أجزائه. وإذا احت الجاسه عن الثوب لم يجزئ إلا في المني اليابس ولا  
 يجزئ في الخف في الرطب ويجزئ في اليابس إلا في البول وشبهه في قول أبي  
 حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد لا يجزئ في الخف أيضا إلا في المني ولا يجب  
 عليه في تعمير الميت وحمله وغسله وضوءه ولا غسل إلا أن يصيب يده أو حلقه  
 شيئا فيغسله والحجامة توجب الوضوء وغسل موضع الحجمة فإن ترك ذلك الموضع وهو  
 الزم من قدر الدرهم لم تجزئ الصلوة عليه. وإذا خرج من ذكره بول أو من  
 دبره ندوه أو دابة أو راح استنقض وضوءه. وإن رعد قليلا لم يسلم ينقص  
 وضوءه. وقال محمد في النواذر إذا أتى الدم إلى قصبه الأنف استنقض وضوءه  
 وإذا وقع البول في قصبه الذكر لم ينقض وضوءه. وقال أيضا فمن قأ  
 دما قال لا وضوء عليه حتى يملا الفم لأن الجرح إذا كان في الجوف فليس يخرج  
 وأما هذا في وليس يدم. ويتوضأ صاحب الجرح السائل لكل صلوة ويصلي  
 بذلك الوضوء ما شاء من الفروض والنوافل ما دام في الوقت وإن سال الدم  
 وتعد الرباط إلا أنه يغسل ما أصاب ثوبه من ذلك فإن لم يغسله وصل عليه  
 وهو أكثر من قدر الدرهم لم يجزئ. وإن سال الدم من موضع آخر أعاد الوضوء  
 ومن خاض ما المطر إلى المسجد أو داس الطين لم ينقص ذلك وضوءه ومسحه  
 عن قدميه ويصلي. وقال أبو حنيفة في الأملا أن يسمح ذلك بجاء المسجد

معلم

من داخل أو باسطوا يده من أساطينه. ومن سال عليه شيء لا يدري ما هو فغسله  
 أحسن وتركه جائز فإن كان الكزطه أنه قد غسله. وإن استنضح عليه من البول  
 مثل رومن لا يبرئ لم يلزمه غسله. ومن شك في بعض وضوئه وهو أول ما شك  
 غسل الموضع الذي شك. وإن كان يعرف هذا أكثر لم يلتفت إلى ذلك ومن  
 شك في الحدث فهو على وضوءه. ومن كان محدثا فغسل في الوضوء فهو على حديثه  
 ومن توضأ ثم رأى البتلل سائلا من ذكره أعاد الوضوء. فإن كان الشيطان يربه  
 ذلك كثيرا ولا يعلم أنه بول أو ما يصني على صلواته. وأرى له أن ينضح فرجة بالماء  
 إذا توضأ في مثل هذه الحالة وليس له أن يمسح بالبراق والشهد شيئا وأما دم  
 الحمار فإن كان الزم من قدر الدرهم أعاد ما صلى عليه وإذا دخل الصبي يده في كوز  
 وليس على يده قدر فاحب إلى أن يتوضأ بغيره. وإذا اراد أن يتوضأ بما فاجش  
 بعض أهله أنه قد رمل يتوضأ به. ولا بأس أن يتوضأ من جب يوضع كوزه في  
 نواحي الدار ما لم يعلم فيه قدره. وإذا وقع بر الغنم والابل في البئر لم يضره  
 ما لم يكن كثيرا فاحشا فإن كان كثيرا فاحشا كان عليهم أن يترقوا ما البئر قال أبو  
 حنيفة في الأملا أن كان رطبا فقليله وكثيره يفسد الماء. وأما السرقس فقليله  
 وكثيره يفسد الماء رطبا كان أو يابس. وقال أبو يوسف إن كان شيء يسير لم يفسد  
 استحس ذلك ولا يحفظ عن أبي حنيفة. ولا يتوضأ أحد بشي من الأشرية سوى الماء  
 إلا بئذ التمر عند عوز الماء وان تيمم مع ذلك أحب إلى وهذا قول أبي حنيفة. وقال  
 أبو يوسف تيمم ولا يتوضأ به. وقال محمد يتوضأ ويستم بعد ذلك. وروي نوح  
 الجاسع عن أبي حنيفة أنه رجع عن هذا القول. وقال تيمم ولا يتوضأ به لأن  
 النبي توضأ بماء وأيه التيمم تركت بالمدينة. والأغما ينقض الطهارة في الأحوال  
 كلها ويقطع الصلوة ويمنع القوم من البناء عليها ومن الإيتام بأمام آخر فيها وكذلك  
 موت الإمام. وليس الغسل بواجب يوم الجمعة ويوم عرفة وفي العيدين وعند  
 الأعراس ولكنه حسن **باب البيروقي** **فصل في تطهير البيروقي**  
 وإذا ماتت الفاراة في البيروقي من عشرة دلو أو هي لم تطهر فإن أخرجت  
 ثم ترف منها عشرة دلو أو هو يقطر لم يضره ذلك فإن صب الدلو الأخير فيها أو في  
 بيروقيها فليعلم أن يترقوا دلو أمثله وأما تطهير البيروقي الثانيه كما كان تطهير الأول  
 حين كان هذا الدلو فيها. وإن صب الدلو الأول منها في بيروقيها كان عليهم أن  
 يترقوا منها عشرة دلو. وإن صب الدلو الثاني في بيروقيها كان عليهم أن يترقوا منها  
 تسعة عشر دلو. وإن صبوا الدلو العاشر فليعلم أن يترقوا منها عشرة دلو قال

معلم



الحاكم هكذا الجواب في رواية ابي سليمان وليس يديد وصوابه ان يخرج احد عشر  
دلوًا وهكذا الجواب في رواية ابي حفص وان اخرجت الفارة فالتفت في  
هذا البئر الطاهر وصب فيها ايضا عشرون دلوًا من ماء الاول فاعلمهم اخرج  
الفارة ونزع عشرون دلوًا مثل ما كان في الاول. واذا اخرجت الفارة من  
البئر وجاء به دلوًا عظيم سبع عشرون دلوًا لو هو فاستقوا به دلوًا  
واحدًا اجزاءه وقد طهرت البئر. فان توضا رجل من هذه البئر  
فصب فيها ذلك الدلو لم يفسد وضوء ذلك الرجل الا ان يكون الدلو يند  
في البئر لم يتجاعلها فلا يجزي حينئذ من توضا منها لاله يقطر فيها فاذا جزي  
عنها فقد طهرت وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف. وقال محمد بن حنبل  
يجز غسل في اجانه بما نظيف وعصر ثم غسل في اخري وعصر ثم غسل في ثالثة  
وعصر قال طهر النوب والمياه كلها نجسة فان غسل في اربعة كان هذا الماء  
الرابع طاهرًا. ولا بأس بالوضوء منه وان توضا رجل متوضي في او اني اكثر  
من ثلث لم يجز لاحد ان يتوضا بشي من ذلك. وان اغتسل في ثلث ابارا واكثر  
منها فقد افسد هاكلها ولا يجزيه غسله في قول ابي يوسف. وقال محمد بن حنبل  
من البئر الثالثة طاهرًا. ولا يستعمل المياه فارة وقعت في بئر ماتت فيها  
وفارة اخري وقعت في بئر اخري ماتت فيها فاستقي من احدها عشرين  
دلوًا وصب في الاخرى اجرام عشرين دلوًا من هذه البئر. وان  
ماتت فارة في بئر ثالثة فنزع من البئر من الاولتين اربعين دلوًا وصب  
في هذه الثالثة قال ينف منها اربعون دلوًا انما انظر الى ما وجب  
عليها وما صب فيها فينف الاكثر منها. وان كانوا صوابها من احدي  
البيرين عشرين دلوًا ومن البير الثالثة دلوًا ودلوين فاعلمهم ان ينفوا  
من هذه الثالثة عشرين دلوًا وتلك الزيادة التي صبوها فيها من الثالثة  
فارة ماتت في سمن جامد قال يري بها وبما حولها ويوكل السمن. وان مات  
في سمن ذاب لم يوكل ويستصح به ويدفع به الجلد ثم يغسل الجلد بالماء.  
ويجوز بيع هذا السمن اذ بيع وللمسئري الخيار في رده يعيب الخاسرة اذا  
علم به. فارة ماتت في جب فيه خل او ماء فادخل يده فيه ثم ادخلها قبل ان يغسلها  
في عشر خوابي خل او ماء فقد افسد هاكلها. قال الحاكم وذهب بعض مشايخنا  
الى ان هذا الجواب في الماء على مذهب ابي يوسف فان صب منها خابيه في بئر ماء  
فعلهم ان ينفوا منها الاكثر من عشرين ومن مقدار الخابيه. ولا بأس بلبس

عليهم

نياب اصل الذمة والصلوة فيها ما لم يعلمان فيها قدر. واما الارار والسراري  
انه كره الصلوة فيها قبل الغسل وان صلى فيها اجزاء لان عامه من يمسح الشا  
اصل الذمة **باب المسح على الخفين**  
ويمسح المقيم كمال يوم وليلة من وقت الحدث اذا لبس خفيه على طهر  
تامة والمسافر ثلثه ايام ولياليهن من كل حدث ما لم يلزمه الغسل فان  
غسل رجله ولبس خفيه ثم احدث لم يجز له ان يمسح عليها الا ان يكون اجله  
وضوء قبل الحدث. ومسح الخف مرة واحدة بيد امين قبل الاصاب حتى ينهي  
الى اصل الشاق. وان مسح خفيه باصبع او اصبعين لم يجز. وان مسح بثلثة  
اصابع اجزاء. والحق واليسير في الخف لا يمنع من المسح عليها الا ان يكون مقلم  
ما يخرج منه ثلاثة اصابع اصغر الاصابع فيمنع حينئذ منه لانه قد بدد الاثر  
من نصف اصابعه وسواء كان الحق على ظاهر الخف او باطنه او من ناحية  
العقب ويجمع الخروق في قدم واحد ولا يجمع في قدمين. وان مسح باطن  
خفيه دون ظاهرهما لم يجز ولا يجزي المسح على العمامة والعلنسوة ولا يجز  
المسح على الجودين في قول ابي حنيفة الا ان يكونا مجلدين ويجوز في قول ابي  
محمد اذا كانا خمين ويمسح على الجرموقين فوق الخفين الا ان يكون مسح  
على الخفين قبل اللبس الجرموقين فلا يمسح جسده على الجرموقين لانه لا يعلوه  
المسح. واذا مسح على الجرموقين ثم نزع احدهما مسح على الخف وعلى الجرموق الباقي  
لانه اذا انتقص بعض مسحه انتقص جميعه وكذلك المسح على الخفين اذا نزع  
احدهما انتقص مسحه في الرجلين جميعًا وعليه غسلهما. واذا انتفضي وقت المسح  
ولم يحدث في تلك الساعة فعليه نزع خفيه وغسل رجليه وليس عليه إعادة  
الوضوء. واذا توضا ونسي مسح خفيه ثم خاض فاصاب طاهر خفيه وباطنهما  
قال يخرجه من المسح. واذا استكمل الرجل مسح الاقامة ثم سافر نزع خفيه  
لم يكن استكملته حتى سافر مسح الى استكمال الثلث بما مضى منه في حال الاقامة  
واذا قدم المسافر مصره بعد مسح يوم وليلة او اكثر نزع خفيه. واذا  
توضا الرجل ومسح على الجباير ولبس خفيه ثم احدث وقد برأ ذلك الجرح  
فتوضا فسلية ان تنزع خفيه وان لم يكن برأ فله ان يمسح على خفيه وان لم  
يحدث حتى يبرأ فغسل موضع الجرح ثم احدث فله ان يمسح عليه خفيه. والملاح  
ان يوم القاسل. واذا اراد ان يبول فلبس خفيه ثم بال فله ان يمسح على خفيه



واذا ابد الماسح ان يخلع خفيه فنزع القدم من الحف غير انه في الساق  
 بعد فقد انتقض مسح **وقال في الاملا** وكذلك اذا اخرج النهر من نصف  
 القدم الى الساق **واذا لبس الحفين على طهارة التيمم** او الوضوء بغير التيمم  
 ثم وجد الماء ترع خفيه **واذا لبست المستحاضة الحفين على سبلان الدم**  
 بعد الوضوء احدث حدثا اخر مسحت مادامت في الوقت ولم تسمع بعد  
 مصيته **واذا كان مع المسافر ما قدر ما يتوضا به وفي نوبه ما لم يفسله**  
 ذلك الماء غسل به ذلك الدم وتيمم الحدث **وقال حاد بن ابي سليمان** يتوضا  
 بذلك الماء **باب التيمم** قال وينتظر  
 المسافر الذي لا يجد الماء الى اخر الوقت ثم تيمم صعيدا طيبا فيضع يده على  
 الارض ثم يرفعهما فينفضهما ويمسح بهما وجهه ثم يضعهما ثانية على الصعيد  
 ثم يرفعهما فينفضهما ثم يمسح بهما كفيه وذراعيه الى المرفقين فان مسح وجهه  
 وذراعيه ولم يمسح ظهره كفيه لا يجزئه قال **وقال ابو يوسف في الاملا** كانت  
 اباحيفة عن التيمم فقال الوجه والذراعين الى المرفقين فقلت كيف فقال  
 بيده على الارض فاقبل بها وادبر ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح بكل كف على ظهر الذراع  
 الاخرى وباطنها الى المرفقين قال **وقال ابو حنيفة** اذا لم يكن على طمع من وجود  
 الماء تيمم وصلي في اول الوقت **وكل شيء من الارض تيمم من تراب او طين او حصا او نورة**  
 او زبل او حجارة او حائط او غير ذلك هو جاز **وقال ابو يوسف في الاملا** الصعيد  
 هو التراب النظيف ولا يكون من غيره **وان كان خرج من الارض ولا يخزي من تيمم**  
 بحائط او صخرة او صعيد طيبا **واذا انقض نوبه اوله فتييم بعباده وهو بقدر**  
 على الصعيد اجزاه في قول ابي حنيفة ومحمد **وقال ابو يوسف** لا يجزئه اذا يقدر  
 على الصعيد وان تيمم في اول الوقت اجزاه فان وجد الماء بعد فراغه من الصلوة لم يلزمه  
 اعتادتها ويوم التيمم المتوضين في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يوم  
 والجنب والحائض والحدث في التيمم سوا **ويجوز للمريض في المصير ان تيمم اذا لم يستطع**  
 الوضوء والغسل ويصلي به ما شاء من الصلوات تامم حدث او نزول العلة وكذلك  
 المسافر اذا وجد الماء تيمم به ما شاء تامم عدا الماء او حدث فان وجد المسافر  
 الماء فلم يتوضا ثم حضرت الصلوة فلم يجد الماء اعتاد التيمم **ولا يخزي التيمم باقل من**  
 الثلثة اصابع **واذا اجنب المسافر فلم من الماء الا قدر ما يوضيه فانه تيمم ولا يتوضا**  
 فان احدث بعد ذلك توضا به فان توضا به ولبس خفيه ثم مر بالماء فلم يغسل يده

الصلوة وعنده من الماء ما يوضيه قال به تيمم ولا يتوضا به فان تيمم ثم حضرت  
 صلوة اخرى وقد سبقه الحدث فانه يتوضا وينزع خفيه فيغسل رجله وان لم يكن  
 بالماء قبل ذلك مسح على خفيه **واذا كان مع الحدث من الماء ما يكفي لوضوءه عن انه خاف**  
 ان يفسد تيمم ولا يتوضا به **واذا تيمم المسافر والمأمنه قريب لم يعلم به اجزاه تيممه**  
 فان وجد يرا فيها ما لا يستطيع ان ياخذ منه تيمم لهذا غير واحد **واذا كان مع**  
 رفيقه ما قابا ان يعطيه الا بمن كبر فله ان لا يقبله وتيمم الا ان يجد بمن رخص كما  
 يجد الناس في ذلك **وقال ابو يوسف** سالت اباحيفة عن المسافر لاجد الماء يخرج عن  
 يمين الطريق او يسارده قال ان طلع ذلك فليعمل ولا يبعد نصرا بالغافلة او بنفسه  
 ولا يطلب ذلك الا ان يجرب ما او يطعم فيه فيطلبه الغلوة ويحرقها لا يبلغ ميلا **واذا**  
**كان المسافر في طين وردقة لا يجد ما ولا صعيدا انقض لبداه او سرجة او نوبه**  
**وتيمم بعباده فان كان المطر قد اصاب جميع ذلك لطح الطين نوبه فاذا جف تيمم به**  
**ولم يصل بغير وضوء ولا تيمم وان ذهب الوقت وان وجد سور حارا وبغل توضا به**  
**وتيمم وان قدر التيمم على الوضوء فلم يضرب** **واذا اصاب بدن التيمم نجاسة لسر**  
**ينقص ذلك تيممه ويمسحه بخرقه او تراب ثم يصلي به فان صلى ولم يمسحه اجزاه**  
**وغسل الكافر وضوءه جاز يصلي به اذا اسلم ولا يجوز تيممه في قول ابي حنيفة ومحمد ويجوز**  
**في قول ابي يوسف فان تيمم وهو مسلم خارت دنته ثم اسلم فهو على تيممه** **والمسافر ان**  
**يظا جاريته وان علم انه لم يجد الماء ومن تيمم يريد تعلم انسا ولا يريد به الصلوة**  
**لم يجزه** **واذا ظهرت المسافرة من حيفا فلم يجد الماء فتمت وصلت فكل وجهان خاصا**  
**مر مسافر مسجد فيه عين ماء وموجب ولا يجد غيره** **قال تيمم** ثم يدخل المسجد فيستقي  
 منه وان لم يكن معه ما يستقي به ولا يستطيع ان يغترف منه ولكنه يستطيع ان  
 يتبع فيه وهو عين صغير قال تيمم بالصعيد **ولا يتوضا بسور الكلب ولله تيمم**  
**واذا تيمم لجمدة بلاوة او صلوة نافله فله ان يصلي فيه المكثورة وتيمم لصلوة الجنازة**  
**في مصر ولا تيمم لجمدة بلاوة في مصر وتيمم لعبد اذا شهد في الجاهل لانه خارج**  
**من مصر فان رجع للوضوء فاته الصلوة وليس صلوة العبد الا مع الامام وصلوة**  
**العبد والصلوة على الجنازة سوا** **وكذلك ان سبقه الحدث في صلوة العبد عند ابي**  
**حنيفة** **وقال ابو يوسف ومحمد** اذا دخل في الصلوة متوضا ثم احدث انصرف وتوضا  
 وتباعد عليه لانه لا يعوقه الصلوة **فان كان كل هو لا يجدون الماء من غير ان يغتفر**  
 الصلوة فلم يجزهم التيمم **واما الجمعة فلا تيمم لها وان طاف الغوت ولا يجوز التيمم**  
 من مكان قد كان فيه يبول او نجاسة وان ذهب اثر **واذا افتتح الصلوة بالتيمم**



ثم سبقه الحدث فلم يجد ما يتم ونجا وان وجد ما وقد سبقه الحدث او لم  
يسبقه استقبل الصلوة بعد الوضوء وان كان الامام متيمًا فاحدث فاستخلف  
متوضيًا ثم وجد الامام الاول الما فسدت صلوته وحده كان قد تكلم  
وان كان الامام متوضيًا والخليفة متيمًا فوجد الخليفة الما فسدت صلوته  
وصلوة الاول والقوم جميعًا واذا الم المتيم المتوضي فابصر بعضهم الما  
ولم يعلم به الامام والآخر وحى فرغوا فسدت صلوة من ابصر خاصة واذا  
راى المتيم في صلوته سرا باظن انه ما شئ اليه ساعة فاذا هو سرا بقلبه  
ان يستأنف الصلوة ومن استيقن بالتيتم فهو على تيمه حتى يستيقن بالحدث  
او بوجود الما ومن استيقن بالحدث فهو على حدثه حتى يستيقن بالوضوء والتيم  
واذا اراد المتيم فتمتع بالتراب وذلك به جسده كله فان كان قد اصاب  
وجهه وذراعه وبقية اجزائه وان بدا يد راعيه في التيم او مكى بعد ما  
تيم وجهه ساعة ثم بدا راعيه اجزائه وان تيم جنب او خاف من مكان ثم وضع  
اخر يده على ذلك المكان فتيتم منه اجزائه واذا تيم وهو مقطوع اليد من المرفق فقلبه  
ان يمسح موضع القطع ولا يجزئه تركه وان كان قطع من فوق المرفق لم يكن عليه مسح  
واذا سمى في رجله ما لا يعلم به وصلى اجزائه صلوته في قول ابي حنيفة ومحمد لانه  
لا يكلف الا بقلبه وقال ابو يوسف لا يجزئه واذا كان به جذري او جراح في  
رأسه وقامة جسده تيم وليس عليه غسل ما لا يكتنه وان كان في رأسه وفي احدى  
يديه غسل يار جسده ومسح الجراح بالما وان لم يكن مسح على الخرقه التي على المرأة  
واذا احب الصحيح في المصطفى ان يقتله البرد ان اغتسل فانه تيم في قول  
ابي حنيفة وكذلك المسافر وقال ابو يوسف ومحمد يجزئه ذلك في السفر والحرية  
في الحضر والمحوس في المصطفى في مكان قد لا يجد فيه ترابا تطيقا تيم به ولا  
مكنا تطيقا يصلي فيه ولا ما يتوضا به فلا يصلي في قول ابي حنيفة ويصلي في قول  
ابي يوسف ومحمد بالايام لم يعيد ذكره في كتاب الزيارات قول محمد بن قول ابي حنيفة  
وكذلك في روايه ابي حنيفة في هذا الكتاب وان وجد ترابا تطيقا تيم به وصلى  
في قولهم جميعًا وانما اذا اخرج مسافر جنب غسل فرجه ووجهه وذراعيه ورأسه  
ثم اهران الما تيم بالصعيد وانتخ الصلوة ثم تمهق فيها ووجد الما للغسل قال  
لغسل وجهه وذراعيه ومسح برأسه وغسل ما بقي من جسده سواء الرأس والفرج  
والقدمه هاهنا بمنزلة الحدث ينقص الوضوء ولا ينقص ما مضى من الغسل  
جنب اغتسل فلم يبق من جسده الا موضع درهم لم يجد له ما يتيمه وصلى ثم وجد

له ما يغسل ذلك الموضع كان عليه ان يغسله ولا يتيم لانه ظاهر فان كان احد  
قبل ذلك غسل ذلك الموضع بالما وتيم للحدث وان بدا بالتيتم اجزائه واذا فتح  
الصلوة بالتيتم ثم وجد سور حارا او بيد تم مضى في صلوته فاذا فرغ منها توضا  
بما وجد من ذلك وانما اذا الصلوة وكذلك لو كان اقتحم على الوضوء ببيد التيم  
والتيم ثم وجد سور حارا في مذهب محمد واذا تيم المحدث في صلوته ثم وجد  
الما بعد ما قام في مقامه ليصلي بقلبه صلوته فسدت صلوته وان وجد قبل  
ان يقوم في مقامه توضا وبنا استخلفنا **في ذكر المسائل** المعدودة  
لا في حيفه واذا فرغ المصلي من تشهد ولو يسلم حتى ينقضي وقت مسجده او وجد  
في حيفه شاة فترعة فانقص به مسجده فسدت صلوته وعليه اعاد لقائي قول ابي حنيفة  
ولذلك المتيم اذا وجد الما وصلى الجمعة اذا اخرج وشها وصلى التيم اذا  
طلعت الشمس والغاري اذا وجد الشتر والاي اذا اقبلت القراءة والقار  
اذا استخلف اميا والموي اذا قد رجلي القيام والركوع والمصلي بدكر  
صلوة عليه بقلها وصاحب الجرح السائل اذا ذهب الوقت والمستحاضة  
وكذلك ان عرض جميع ذلك في سجدة السهو وقال ابو يوسف ومحمد قد مضت  
صلوته في جميع ذلك وخرج به منها وجازت عنه فان كان سلم عن عيسته ثم عرض  
له من ذلك وليس عليه سجود السهو فقد مضت صلوته في قولهم جميعًا وجازت عنه  
وان كان عرض له ذلك قبل ان يغتسل قد راى تشهد انما الصلوة وان كان قد  
قد راى تشهد ثم بعد الكلام او الحدث او القهقهة او الخروج من المسجد لم يكن عليه  
اعادة الصلوة وفي الاملا عن ابي يوسف ان ابا حنيفة كان يقول اول من تيم  
السورة في خلا صلوته انه يترا ويبنى ثم رجع عن ذلك **باب**  
**الاذان** ويستقبل القبلة الرجل في اذانه العيلة حتى اذا انتهى الى الصلوة  
والفلاح حول وجهه يمينا وشمالا وقد ما مكانها فاذا فرغ من الصلوة والعلاج  
حول وجهه الى القبلة والاذان والاقامة متي متي واخر الاذان لا اله الا الله  
ويجعل اصبعه في اذنيه عند اذنيه وان لم يفعل لم يضره وان استدار في  
صومعته لم يضره ولا ينوب في بني من الصلوة الا في الفجر وكان الشوب الاول  
في الاذان بعد الاذان الصلوة خير من النور مرتين فاخذت الناس هذا الشوب  
وهو حسن ويتوسل في الاذان ويجد والاقامة وان خالف فيها او في احد صها  
لم يضره ويجوز الاذان والاقامة على غير وضوء وكبره الاذان فائدة او يجزئه  
ولا بأس بان يؤذن واحد ويقم اخر وان ترك استقبال القبلة في اذانه جاز



وهو مكروه. ويؤذن المسافر إذا كان شاكرا ويترك الإقامة أحب النيات. وإن أقصر  
 المسافر على الإقامة أجزائه وإن تركها فقد أسأ. وليس على النساء إذا نزلن الإقامة  
 وإن صلى أهل بيعة بغير جماعة بغير إذا نزلن الإقامة فقد أسأوا. وإن صلى رجل  
 في بيته وحده فالتفتي بأذان الناس وأقامتهم أجزائه وإن أذن وأقام لنفسه وليس  
 بغير الصلوات الخمس والجمعة إذا نزلن الإقامة. المؤذن في أذانه وإقامته. وإن  
 أذن قبل دخول الوقت أعاد في قول أبي حنيفة ومحمد. وقال أبو يوسف أجزائه لا بأس  
 بأن يؤذن النجس خاصة قبل طلوع الفجر. وإذا دخل العوم مسجد أقدم صلى فيه أهله  
 كرهت لهم أن يصلوا جماعة بأذان وإقامة ولكن يصلون وحدها بغير إذا نزلن الإقامة  
 إقامة فإن كان المسجد على الطريق صلى فيه قوم مستأثرون بأذان وإقامته ثم جاؤوا  
 فلا بأس بأن يصلوا مثل ذلك أيضا. وإن صلى فيه أهله قبل أن يجزوا الأخرى  
 صلوا وحدها. ومن فاتته صلاة عن وقتها فليأتمها في وقت أجزائه لها وإقامته  
 واحد إذا كان أو جماعة. ولا يجوز لمن فاتته ظهر أمسية أن يتقدم بمن يصلي ظهره  
 يوم غير ذلك فيها. ويجوز إذا نزل العبد والأعرابي وولد الزنا والأعرج واجب  
 أن يكون المؤذن عالما بالسنة. وإن أذن للنوم غلام مرأى أجزائه والرجل البصير  
 أحب إلى من الأعرج. وإذا نزلت له امرأة جاز وهو مكروه. ويؤذن المؤذن  
 حيث يكون سمع الجيران أحب إلى ويرفع صوته ولا يجحد نفسه ولا أكره أن  
 يوطئ في صومعيته وأحب له أن يحذف قوله الله أكبر. وإذا أتم الخ الأذان  
 فظن أنها الإقامة فقام في أجزائه ثم علم فاجب إلى أن يستتم الأذان ثم يقيم  
 وإن كان في الإقامة فظن أنها أذن فصنع فيها ما يصنع في الأذان اعتد بالإقامة  
 من أولها. فإن غشي عليه في الإقامة ثم أفاق فاجب إلى أن يتقدم بها من أولها  
 وكذلك إن رجع فيها أو أحدث فذهب فتوضأ ثم فاجب إلى أن يتقدم بها  
 من أولها. قلت فكيف يصنع إذا أحدث في إقامته قال يتم الإقامة ثم يذهب  
 فيتوضأ ويصلي. وإذا أقدم المؤذن في أذانه وإقامته ببعض الكلمات على بعض  
 فانه يعيد الكلمة المتأخرة حتى يكون بعد التي قبلها. وإذا وقع في إقامة  
 أو أغمى عليه فاجب إلى أن يمتد يغير الإقامة من أولها. مؤذن أذن ثم ارتد  
 قال أن اعتد وأباده وأمره من يقيم ويصلي أجزائه ويقتد المؤذن بين  
 الأذان والإقامة في جميع الصلوات الأربعة في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف  
 ومحمد يجلس أيضا في صلاة خفيفة وإن لم يتقدم بها في أي من الصلوات وصل  
 الأذان والإقامة كرهته له ويكره أن يؤذن في مسجدين ويصلي في أحدهما ويكره

للمؤذن والإقامة طلب الأجر على ذلك من العوم وإن عرف العوم حاجته فاعطوه  
 شيئا بغير طلب كان حشا. والذي يواطى على الأذان للصلوات كلها أحب إلى من  
 غيره. وأذان السكران أو الخمور فاجب أن يعاد ولا يجوز لأهل المسجد  
 أن يتسموا المسجد وينصبوا وسطه حائطا فإن فعلوا فليكن لكل فريق منهم مؤذن  
 على حدة وما لم ينقصوا القسمة لأنها مسجدان. **باب**  
**من أقيمت الصلوة** وقت الفجر من حين نطلع الفجر المعترض في الأفق إلى  
 طلوع الشمس ووقت الظهر من حين تروى الشمس إلى أن يكون الظل فإقامة  
 في قول أبي يوسف ومحمد. ووقت العصر من حين يكون الظل فإقامة فتزيد  
 على فاقمة إلى أن تغرب الشمس وقال أبو حنيفة لا يدخل وقت العصر حتى يصير  
 الظل قائما. قال وفي ذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن الظل إذا صار قائما  
 خرج وقت الظهر. وحكي أبو عصمة عن أبي سليمان عن أبي يوسف قال خالفت  
 أبا حنيفة في وقت العصر فقلت أوله إذا كان الظل قائما على الأمان التي جات  
 قال أبو عصمة هذا خلاف ما في كتاب الصلوة لمجد وكره أن يؤخر صلاة  
 صلاة العصر إلى أن تتغير الشمس فإن صلاها حين تغيرت الشمس قبل أن تغيب  
 أجزائه. ووقت المغرب من حيث تغرب الشمس إلى أن يغيب الشفق ويكره له  
 تأخيرها إذا غابت الشمس والشفق والبياض في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف  
 ومحمد الحجرة. قال روى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة قال الشفق الحجرة  
 ووقت العشاء من حين يغيب الشفق إلى نصف الليل ومن صلاها قبل طلوع الفجر  
 بعد معنى نصف الليل أجزائه وأكره له تأخيرها إلى تلك الساعة وينور بالفجر  
 ويرد الظهر في نصف الليل ويصليها في السجدة من زوال الشمس ويصلي العصر في  
 آخر وقتها والشمس مضى لم تتغير وتوخر العشاء ما بينه وبين ثلث الليل  
 والخصه إلى نصف الليل وإن غم أجزائه الفجر والظهر والمغرب وعجل العصر والفتا  
 ولا يجمع بين الصلوتين في وقت أحدهما في سفر ولا حضر ما خلا عرفة والمزدلفة  
 وإن صلى المسافر الظهر في آخر وقتها والعصر في أول وقتها والمغرب في آخر  
 وقتها والعشاء في أول وقتها أجزائه ذلك. ووقت الوتر من حين يصلي العشاء إلى  
 الفجر وأفضلها في آخر الليل وإن صلاها قبل العشاء بحرة. وإن صلى العشاء  
 على غير وضوء أو أكثر حركا على وضوء ذكر أنه صلى العشاء على غير وضوء أعادها  
 دون الوتر في قول أبي حنيفة وتعيد الوتر معها في قول أبي يوسف ومحمد وإن رواها  
 بعد أباها فلا يعيد وتر الليل في الآخر ولا ينطوع بغير طلوع الفجر بغير العشاء



الفجر الى ان تطلع الشمس وترتفع ولا عند استنصاف النهار ولا بعد العصر  
 لغروب الشمس ويصلي المغرب ويقضي الغوايت بعد الفجر قبل طلوع الشمس وبعد  
 العصر قبل الغروب ويصلي على الجبارة وسجد للتلاوة ولا يرفع رجلي الطواف  
 واما عند الطلوع او الغروب والاتصاف فلا يصلي فرضا ولا نفلا ولا يسجد  
 للتلاوة وغيرهما الا عصر يومه هذا فانه يصليها واذا نسي الفجر حتى زالت  
 الشمس تركها بيداها فان كان قد صلى الظهر ورفع منها قبل ان يذكر الفجر فقد  
 جازت الظهر ويقضي الفجر وحدها وان ذكر الفجر في اخذت الظهر ولم يصلي  
 الظهر والوقت لا يستعملها جميعا بيدا بالظهر ثم يقضي الفجر وكذلك ان ذكر الوتر في وقت  
 الفجر بيدا بالوتر ثم ركعتي الفجر ثم بالفجر وان خاف فوت الفجر بيدا فاذ انتصفت  
 الشمس او تر ومن صلى من الفجر ركعة ثم طلعت الشمس فسدت صلواته ومن صلى  
 العصر ركعة ثم غربت الشمس بضيها وجزت صلواته ومن افتتح تطوعا ثم  
 ذكر صلاة فرض عليه فاستلم بفسد تطوعه عليه والتطوع قبل الظهر اربعاً  
 لا تفصل بينهم وبعد ركعتان فاما قبل العصر فان تطوعت باربعة ركعات  
 فحسن وبعد المغرب ركعتان وان تطوعت بعد العشاء فحسن وقبل الفجر ركعتان  
 فيكره الكلام بعد اشتقاق الفجر الاخير والتطوع قبل الجمعة اربع ركعات  
 لا تفصل بينهم الا بالشهيد ولا صلاة قبل صلاة العيد واما بعد ما فاربع  
 ركعات لا تفصل بينهم الا بالشهيد فحسن وطاول القيام احب الى من كثره  
 الركوع والسجدة وقال ابو يوسف ومحمد تطوع بالليل شئ شئ واما تطوع النهار  
 فاربعة اربع وثلاثون الذي لا يصلي بعد صلاة مثلهما في ترك القراءة في  
 الاخيرين لانك لا تقر ايها ان شئت في الصلاة المكتوبة رجل افتح التطوع  
 اربع ركعات ثم تكلم قال عليه قضا الركنين لانه لا يكون داخل في الاربع حتى  
 يشهد ويقوم في الثالثة وان صلى اربعا بغير قراءة فانه يقضي ركعتين فان قرأ  
 في الاولى والثالثة والرابعة فعليه قضا اربع ركعات في قول ابي حنيفة وقال  
 ابو يوسف عليه في الوحدتين جميعاً اربع ركعات وقال محمد وقراري عليه  
 ركعتين فان قرأ في الاخيرين ونوى بها قضا الاولتين لم تكن قضا لانهما صلاة  
 واحدة ولا يكون بعضها قضا عن بعض وعليه قضا ركعتين فان دخل معن  
 دخل في الاخيرين فبطلت لهما معاً وعليه قضا الاولتين كما يقضي الامام وان كان  
 دخل معه رجل في الاولتين فلما فرغ منها تكلم الرجل ومضى الامام في صلواته حتى صلى

اربع ركعات فبطلت الرجل الذي كان خلفه ان يقضي ركعتين وان كانت الصلوة  
 كلها صحيحة لم يكن على الرجل قضا الركعتين لانه خرج من ان يكون هذا امامه  
 قل ان يدخل في الاخيرين واذا صلى الرجل الفجر ثم ذكر انه لم يكن صلى ركعتي  
 الفجر لم يقضهما في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد احب الي ان تصليهما  
 اذا ارتفعت الشمس **باب القيام في الفجر** ويقر الامام في الفجر في الركعتين جميعاً باربعتين ايه مع فاحه الكتاب قال  
 الحاتم يريد به سواها ويقر في الظهر نحو من ذلك او دونه ويقر في الركعتين  
 الاولتين من العصر بعشرين ايه مع فاحه الكتاب وكذلك العشاء ويقر في المغرب  
 في كل ركعة سورة تفسيره خمس آيات اوست آيات مع فاحه الكتاب ويقر في  
 كل ركعة من الاخيرتين في المكتوبة بفاحه الكتاب ان شاوان شايج وان شاست  
 وما قرأ في الوتر من بيت فهو حسن وقد بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قرأ في  
 الركعة الاولى سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية ثمان يا ايها التافرون وفي  
 الثالثة بقل هو الله احد وقتت فيها بعد ما فرغ من القراءة قل ان يرفع الثانية  
 ولا تقوت في من الصلوات سوى الوتر بقل مقدار القيام للعتوت مقدار اذا  
 السمتا سعت وليس فيه دو تمام وقت ويرفع يديه حين يفتح العتوت ثم  
 يكفهما وترفع الايدي في سبع مواطن في افتتاح الصلوة وقوت الوتر وفي العبد  
 وعند اسلام الحجر وعلى النصفين والمروة وبغراته ونحو وعند الحربين  
 وقال ابو يوسف في الاملا يستقبل باطن كفيه القبلة عند افتتاح الصلوة  
 واسلام الحجر وقوت الوتر وتكبير العيدين ويستقبل باطن كفيه السماء  
 عند رفع الايدي على الصفا والمروة وبغراته ونحو وعند الحربين واذا  
 امر رجل سافر في مسجد جماعة ليس معهم رجل فلا بأس بذلك واما جملواهن في  
 بيت او مكان غير المسجد فافى اكره له ذلك الا ان يكون معهم ذات محسوم  
 منه رجل فاسته صلوة الجماعة في مسجد حيه قال ان في مسجد اخر برحوا ان يدرك  
 الجماعة فيه فهو حسن وان صلى في مسجد حيه فهو حسن ولا بأس بان يتطوع فيه  
 قبل المكتوبة اذا لم يخف فوت الفرض واذا اخذ المودن في الاقامة  
 ركعت للرجل ان يفتح التطوع الاربعين الفجر فانه يصليها ان رجاءه يدرك  
 ركعة في الجماعة فان خاف فوت الجماعة دخل مع الغوم رجل سلم على تمام في  
 نفسه من صلواته ثم اقتدى به رجل وكبر ثم ذكر الامام ان عليه سجدة تلاوة  
 انه لم يقرأ الشهادتين في الرابعة وقد تعد قدره وتكلم قال صلاة الامام تامة



وصلاة المقتدي به ايضاً تامة لان تسليم الامام لم يكن قاطعاً وان كان  
 ذكر ان عليه سجود السهو لم يكن الموتور داخل في صلواته في قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف ويكون داخل في قول محمد وقرئ **باب**  
**الحديث في الصلوة** رجل دخل في الصلوة ثم احدث حدثاً من بول  
 او غائط او ريح او عي سبكه لا يسجد له قال ان كان اماماً تاحز وقد مر رجلاً  
 من خلفه فصل بالقوم ثم يذهب هو فيتوضأ ويبنى على صلواته ان لم يتكلم  
 فان كان حين رجوع الى اهله بال قال لا يبني اذا تعبد شيئاً من هذا وان تكلم  
 في صلواته ناسياً او قامداً استقبل الصلوة وان ضحك دون القهقهة مضي  
 على صلواته وان تهمه استقبل الوضوء والصلوة ناسياً او قامداً وان تهمه  
 بعد ما تقدم قد راى الشاهد فعله ان يعيد الوضوء لصلوة اخرى وليس عليه  
 اعادة هذه الصلوة. وكذلك لو تهمه في سجدة في السهو فان تهمه القوم  
 بعده لم يكن عليهم وضوء وان تهموا معه سواء فعله وعلماهم اعادة الوضوء  
 امام احدث فتقدم رجل قد فاتته ركعة قال يصلي بها فاذ الشاهد  
 تاحز وقد مر رجلاً من غيران يسلم يسلم يسلم ثم يقوم هو فيقضي ما بقي من  
 صلواته ويسلم. وان توضأ الاول وصلى في بيته ما بقي من صلواته فان كان  
 صلى بعد ما نزع الامام الثاني من صلواته فصلوة الاول فاسدة. وان تقدم  
 الامام الثاني في الركعة قد راى الشاهد وهي له الثالثة ثم تهمه اعاد الوضوء  
 والصلوة وصالوة القوم تامة. وانما الامام الاول فان كان فرع من صلواته  
 خلف الثاني مع القوم فصلواته تامة فان كان في بيته لم يدخل مع الامام  
 الثاني في الصلوة فصلواته فاسدة قال وفي رواية صلواته تامة والاول  
 اشبه بالصواب. رجل سلم من الركعتين في الظهر ناسياً ثم ذكر فظن ان ذلك  
 يقطع الصلوة فاستقبل التكبير بنوي به الدخول في الظهر ثانية وهو امام قوم  
 وكبروا معه بنون ذلك فهو على صلواته الاولى يصلي ما بقي منها ويسجد السهو  
 رجل افتتح الصلوة فصل ركعة ثم جازعها فتدوا به فلما فرغ من صلواته  
 قد راى الشاهد تهمه او احدث شيئاً قال صلوة الامام تامة وصالوة القوم  
 فاسدة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا تنفسد صلوة القوم وان كان  
 الامام تكلم او خرج من المسجد لم تنفسد صلوة القوم في قولهم جميعاً وكان ذلك  
 كالسليم منه. واذا صلى الرجل بعض صلوة مكتوبة في المسجد وحده ثم اقيم  
 لها فيه فان كان لم يصل اكثرها قطع في موضع القطع ان لم يصبر مودياً لا للصلوة

وغيره

وان كان بلغ موضع القطع لم يحمله مودياً لا لكثر الصلوة قطعاً حيث انتهى ودخل  
 مع الامام. وكذلك ان كان قد ركع في الثالثة فان كان قد سجد فيها سجدة  
 امها لانه قد صلى اكثر مما كانت هي فربما ودخل مع الامام في الظهر والعشا  
 متطوعاً به لم يدخل فيها سواها ويكره له الدخول مع الامام في المغرب متطوعاً  
 به فان دخل لزمه اماماً أربع ركعات. ومن صلى الظهر ثوباً الجمعة اذا  
 صلى الجمعة مع الامام في ركعة فيصير الظهر متطوعاً واذا احدث الامام  
 فلم يتقدم احد حتى يخرج من المسجد قال صلوة القوم فاسدة اسحق ذلك  
 واره قبيحاً ان يكون قوم في الصلوة في مسجد وامامهم في اهله قال وذكر ابو  
 عصمة ان صلوة الامام لا تنفسد وذكر الطحاوي في كتابه ان صلوة الامام  
 فاسدة. فان قدما القوم رجلاً قبل خروج الامام من المسجد قال صلواته  
 وصالواتهم تامة وكان ذلك كتحديث الامام نفسه فان قدركل من قوم  
 القوم رجلاً فسدت صلواتهم جميعاً. وان قدم الكل رجلاً واحداً الارجل او اثنين  
 نوي الا بقراءه صلواته فصلوة الجماعة تامة وصالوة المقدم فاسدة وان لم  
 يكن خلف الامام الارجل واحد صار اماماً ان قدمه الامام او لم يقدمه  
 الامام ونوي هو الامامة او لم ينوها. فاذا توضأ الامام الاول ورجع دخل  
 مع هذا في صلواته فان لم يرجع حتى احدث هذا خرج من المسجد فسدت  
 صلوة الامام الاول وان لم يخرج حتى رجع الامام الاول ثم خرج صار الامام  
 الاول اماماً له. امام احدث فاستقبل وقد مر رجلاً جالساً عتيد فلما قدمه  
 كبر ونوي ان يومهم بصلوة الامام قال يخرجهم. وان نوي ان يصلي بهم صلوة مستقبل  
 فصل بهم والقوم بنون صلوة الاول قال صلوة هذا الامام الثاني تامة  
 وصالوة القوم فاسدة. امام احدث وهو مسافر وخلفه معتمون ومسافر  
 فتقدم مقبلاً قال يتم بهم صلوة المسافر ثم يتقدم رجلاً من المسافرين يسلم بهم  
 ويقوم المعتمون معتمون وحده انما فان افتدوا به فيها يقضون فسدت صلواتهم  
 وكذلك ان مضى هذا الامام في صلواته والقوم معه حتى اتم بهم صلوة الاقامة  
 فسدت صلوة المعتمون خاصة وان فعل ذلك ولم يقعد في الركعتين قد راى الشاهد  
 فسدت صلواته وصالوة القوم كلهم وصالوة الامام الاول. امام افتتح الصلوة  
 ولم يتقرأ وركع ولم يسجد ثم رفع راسه فقرأ وركع وسجد وادرك معه رجل هذا  
 الركوع الثاني قال يخرج به ولا يعتد بالركوع الاول وكان فافضل الركوع الاول  
 فالركوع هو الاول والسجدة له وهذا الداخل في صلواته لم يدرك معه الركعة

ون



ولا يعتد بمركب. وكذلك ان كان الامام احدث حين فرغ من الركوع الاول  
واختلف رجلا فان الخليفة يعتد بذلك الركوع ان كان الامام واقفا وان لم  
يكن واقفا لم يعتد به. امام احدث فقد رجلا على غير وضوء او قدم صبيا  
او امرأة قال صلوة وصلاة الغوم فاسد. امي صلى يقوم بفران ويقوم  
اميين قال صلوة الامام وصلوة الغوم كلام فاسد في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد صلوة الامام ومن لا يقرأ تامة. امي صلى بعض صلوة ثم تعلم  
سورة فقرأها فيما بقي من صلوة قال صلوة فاسدة مثل الاخرس وكذلك  
ان كان الامام قاريا فقرأ في الركعتين الاولتين ثم احدث فاستخلف اميا فسدت  
صلواتهم وكذلك ان استخلف بعد ما جحد في الرابعة ومضى وقت الصلاة. امي  
اقتدي بقاري بعد ما صلى ركعة فلما فرغ الامام بقى الامي ركعة قال صلوة  
فاسدة في القياس واستحسن ان اجزها. رجل صلى في المسجد وحده تطوعا  
فاحدث فانتقل وتوضا بحرية ان يصلي في بيته قال اي ذلك فضل لحسن. رجل صلى  
اربع ركعات تطوعا فلم يعتد في الثانية قال بحرية استحسن واجعلها بمنزلة الفريضة  
وقد روي عن ابن عمر قال لا تجزئ. امرأة صلت خلف الامام فوكت وسط صف  
الرجال قال تفسد صلوة تلتها رجال الذي عن يمينها والذي عن يسارها والذي يحاذيها  
خلفها ولا تفسد صلوة الاخرين لانهم صاروا كالحايض عنها وبين الاخرين. وكذلك  
المرأتان فان كان صف تام من النساء وراهن صغوف من الرجال فسدت صلوة  
تلك الصغوف كلام استحسننا والقياس فيه مثل الاول. امرأة صلت تحذ الامام  
يا تم به وهو يومها فسدت صلوة وصلواتها وصلوة الغوم واذا الرتبة الامام  
امامها لم تكن داخله في صلوة ولم يضرها قيامها بحجبه اذا لم تكن معه في صلوة  
واذا سبق الرجل والمرأة ببعض الصلوة فاذا سلم الامام فاما يقضي ان توقف  
احدهما بحجبه الاخر لتفسد صلوة الرجل وان كانا لاهقين فسدت صلوة وان  
كان الامام يصلي الظهر قامت به امرأة فقامت بحذابه تريد التطوع بصلواتها  
معه وقد نوى الامام امامتها قال صلواتهم كلام فاسد وعليها فضا التطوع.  
وان كانت نوت العصر لم يحرها صلواتها ولم تفسد على الامام صلواته وتصل  
الغداة وحدها انما تعودا بايما فاصلوا جماعة قايما بركوع وسجود اجزاهم فان كان  
مع القاري ثوب مملوء ماء فان صلى فيه غرابا اجزاه في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
وقال محمد لا تجزئ الصلوة الا في الثوب النجس وان كان النجس من الثوب مقدرا لثوب  
اربعة او اقل لم تجزئ الصلوة عاريا في قولهم جميعا. وقال الحام هكذا افسره في الرواية

واذا احدث الرجل في ركوعه او سجوده فذهب فتوضا وحال الركعة الاعتداد بالسجود  
والركوع الذي احدث فيه لان الحدث قد نقضه. فان كان اماما احدث وهو  
راكع فتاخروا قد مر وطلعت ذلك الرجل راكعا كما هو قد روي عنه واذا لم يحدث  
وذو الركعة الثانية سجدة من الركعة الاولى او سجدة تلاوة في سجدة ام رفع  
رأسه قال ان احسب بذلك الركوع جاز وان عاد فيه فهو احب الي وان ادرك  
الرجل مع الامام ركعة من المغرب قلنا سلم الامام فام يقضي قال يصلي ركعة ويقعد  
لانها ثانية ما صلى ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد لانها اخر الصلوة ويقرأ فيها بالسورة  
لانه يقضي صلوة الامام وان ادرك الركعة الاخيرة من الوتر رفع الامام وقت قبلها  
معه لم يقف فيما يقضي لانها اول صلوته. واحب الي ان يكون بين المصلي في الصحا  
شي واذا ناء طول ذراع فان لم يكن بين يديه شي لم يقطع صلوته من مرتين يديه  
من رجل وامرأة او كلب احمارا وغير ذلك ويدفع المار عن نفسه ما ليس فيه سني  
ولا علاج. وحكي بوعقمة عن محمد اذا ارعد شيئا قال لا يحط بين يديه فاحط فان  
لحظ وتركه سوا. واذا انفرد المصلي خلف الامام عن الصف لم تفسد صلوته  
وكذلك ان كان الواقف بحجبه غير طاهر فان كان بين المصلي وبين الامام حايط اجزئ  
صلوته وان كان بينهما طريق يمر فيه الناس او نهر عظيم لم تجزئ الا ان تكون  
الصفوف متصلة على الطريق نحو زحيد والفتح على الامام لا يفسد الصلوة  
والامام مسمى في الجأ الغوم اليه ويحكي له ان تجاوز الآية او سورة او ركعة  
والفتح على الامام يفسد الصلوة الا ان يريد التلاوة دون التعليم وقيل  
والحية والعقرب في الصلوة لا يفسد هاهنا وان رماها بالحجر لم تفسد صلواته  
وهو مكروه وان اخذ قوسا فرمى بها فسدت صلواته وكذلك لو اذهبن  
او سرح رأسه او اذا ارضعت امرأة صبيا وكذلك قال رجل او اكل و  
شرب شبعدا او ناسيا. فمن كان بين اسنانه شي فابتلع لم يضره وكذلك  
ان قلل اقل من مل فيه ثم رجع قد دخل جوفه وهو لا يلاحظه. واذا استضح البول  
على المصلي اكثر من قد رالد رهم من موضع فانتقل ففسده لم يضر على صلواته وان كان  
في ثوبه القاء وصل في غير. وان سال من ذمل به در توضا وغسل ثوبه. وان  
اصابته بندقة فشجته فسال من ذلك در لم يضر على صلواته في قول ابي حنيفة ومحمد  
وقال ابو يوسف ينبغي اذا توضا. رجل نام في صلواته فاحتلم فالقياس ان ينتقل  
ويصلي ولكن استحسن ان يستقبل. وان وقع عن المصلي ثوبه فقام عاريا وهو لا يعلم  
به ثم ذكر من ساعته فتناول ثوبه فلبسه قال مضي على صلواته. وان صلت المرأة



وربع راسها مكشوف اتعادة الصلوة وان كان اقل من ذلك لم تعد وهذا قول  
ومحمد وقال ابو يوسف لا تعد حتى يكون المصنف مكشوقا. وكذلك الشعر  
والسطن والفتحة واكتشاف الفرج والدر بفسد صلوة المصلي رجل كان او امرأة  
وتعد المرأة في صلواتها كما ستر ما يكون لها. رجل دعا في صلوته فقال الله تعالى  
الرزق والقافية لم تفسد صلوته. وكذلك ان قال اللهم اكرمني وانعم علي اوصلي  
لي امري فاعقر لي ولوالدي وارزقني حج بيتك وما اشبه ذلك وان قال اللهم  
اكسني ثوبا او زوجي فلانة او ما اشبه ذلك من حديث الناس فسدت صلوته  
واذا امر المصلي بآية فيها ذكر الموت او النار فوقف عندها وتعوذ بالله من السلطان  
واستغفر وهو وحده في التطوع فذلك حسن. وان كان اماما كرهته له ولم  
افسد صلوته. ولذلك ان كان حلف الامام فانه يسمع. واذا امرت الحائض  
بمن يدي المصلي فقال سبح الله او ما بيده لم يصير فصار يقطع ذلك صلوته وا  
المان لا يفعل. فاذا استاذن عليه انسان فسمح واراد به اعلامه في الصلوة  
لم يقطع صلوته وان اخبر بخبر يسوءه فاسترجع لذلك واراد جوازه فسد  
يقطع صلوته واذا اراد به تلاوة القرآن لم تفسد صلوته. وكذلك ان اخبر  
بخبر يسوءه فقال الحمد لله وما اشبه ذلك واراد جوازه قطع صلوته وان لم يرد  
جوازه ولكنه حمد الله وسبح فقال هذا لا يكون كلاما و صلوته تامة وقال  
ابو يوسف التمجيد وما اشبهه لا يقطع الصلوة وان اراد به الجواب. وان اشد  
في صلوته شعر فيه تمجيد او شبهه فسدت صلوته. واذا قرأ القرآن في صلوته  
من المصحف فسدت صلوته في قول في حيفة. وقال ابو يوسف ومحمد صلوته  
تامة وبكره ذلك. رجل صلى ومعه جلد ميتة مدبوعة قال لا بأس بذلك  
وكذلك جلود السباع وان كان غير مدبوع وصلى لم يخرج وان كان معه شي كثير من  
لحم الميتة فسلوته فاسدة. وان صلى ومعه ضوفا او عظم من عظامها فسلوته  
تامة لانها لا تجازان الى الدباء. رجل صلى وقدامه عذرة قال لا يفسد ذلك  
صلوته. وان كان حيث يسجد او حيث يقوم فسلوته فاسدة. وفي الاملا عن  
ابي حنيفة قال اذا كان موضع القدم ركنا وكان السجود على موضع الخجاسة فسلوته  
تامة. وجعل موضع السجود بمنزلة موضع الكف والركبة وقال ابو يوسف لا يشبه  
موضع السجود موضع الكف والركبة. فاذا سجد على موضع قد ركب السجود تلك السجدة  
فان اتعادها على موضع نظيف تمت صلوته وان اضر من صلوة وسجل قبل  
ان يعيد فسدت صلوته. رجل صلى على مكان من الارض قد كان فيه نجاسة

جفت وذهب اثرها جازت صلوته ولا يجزبه ان يقيم منه ان كان لا زيا قيا  
لم يجزه الصلوة عليه وان كان ذلك على سباط لم يجز الصلوة عليه وان ذهب  
اثر النجاسة. وسجود الصلوة على الطنفسة او الحصر والمسح. وكذلك ان  
وضع ثوبه فجد عليه يبقى ذلك خرا لارض ويردها ولا بأس بان يصلي على السج  
اذا كان متمكنا يستطيع ان يسجد عليه وبكره ان يكون قبلة المسجد الى حمام او خارج  
او قبر ولا تفسد صلوته. وبكره للمساكين ان يصلوا على الطريق ويغني لهم ان  
يمشوا. ومن رجمة الناس فلم يجز موضع السجود فتجد على ظهر رجل اجزاه  
ومن افتدي بالامام بنوي صلوته ولا يدرى ايها الظاهر او الجمعة اجزاه  
ايها كان. واذا صلى الرجل المكتوبة كرهت له ان يعتد على شيء من عذروا  
صلي فصلوته تامة. ومن نسي تكبيرا لاقتراح وقرا الركن داخل في الصلوة  
فان ذكر ذلك فكرر للركوع لم يخرج عن تكبيرة الاقتراح. واذا افتتح التطوع  
قايمًا ثم اراد ان يعبد من غير عذر فله ذلك عند ابي حنيفة استحسانا وقال  
ابو يوسف ومحمد لا يجزبه. وان افتتحها قاعدا ثم الصلوة ولم ينو صلوة الامام  
فصلوته فاذ هي الجمعة فصلوته فاسدة وفي غير روايه ابي سليمان انه اذا  
نوي الظاهر فاذا هي الجمعة او نوي الجمعة فاذا هي الظاهر وهذا هو الصحيح بدالة  
ان يقوم يصلي بعضها قايمًا وبعضها قاعدا اجزاه. واذا افتتح التطوع على غير وضو  
او على نوب يجز لم يكن داخل فيه ولم يلزمه القضاء. وان افتتحه بصف الظاهر  
او حين خمر الشمس او بعد الفجر قبل طلوع الشمس فصلي فقد اسأ ولا شيء عليه وان  
قطعه فسلوته القضا في ساعة محل فيها الصلوة. واذا صلت المرأة وهي  
وحاملة حبسها اجزاهما وهي مسية. وكذلك من صلى وفي يده شيء او في يده متاع  
يسكه ولم يضع يده في الركوع على ركبته او في السجود على الارض واذا افتتح للصلي  
في صلوته او تربيع من غير عذر فقد اسأ و صلوته تامة والمصلي قاعدا تربيع  
وتعبد كيف شا وان يصلي محتبئا. واذا صلى فوق المسجد فقد يا بالامام اجزاه  
وكذلك ان كان على سطح يجنب المسجد وليس بينهما طريق ولا بأس بالصلوة  
في بيت في قبلته مما نيل مقطوعة الراس وان لم تكن مقطوعة الراس كرهتها  
في القبلة وفي البيت وعلى اللباس والسباط اليسر لما فيه من الرخصة. رجل قاري  
دخل في صلوة امي تطوعا او في صلوة امرأة او حب او على غير وضو ثم افسد فليس  
عليه قضاء ولا ندل يدخل في صلوة تامة. واذا وقعت جارية لم تحض الا انها  
تمثل الصلوة عند رجل خلف الامام وهو يومها في صلوته فسدت صلوة الرجل استحسانا



الارتي انما لوصلت بغير وضوء وعريانه امر لها ان تعيد الصلوة ولو  
صلت بغير قناع استحس ان اجبرها صلواتها والامة اذا صلحت فاعتقت  
اخذت قناعها ومضت في صلواتها **باب صلوة المريض**  
واذا لم يستطع المريض ان يسجد على الارض او بما يما وهو قاعد وحمل السجدة فمض  
من الركوع ولا يقوم وان قد رجليه اذا لم يستطع السجود وان لم يستطع السجود  
صلى مضطجعا على قفاه متوجها نحو القبلة وبوم المومي من هو مثله ولا يوم من  
يقدر على السجود ويتقدم المومي بالمصلي قايما قاعدا وان ترع الما من عيديه  
وامران يستلقي على ظهره وينهي عن القعود والسجود اجزا ان يصلي مستلقيا مؤمينا  
مريض او صحيح صلى بغير القبلة سجد المجره وان كان خطا منه اجزا ذلك وان  
صلى قبل الوقت عدا او خطا او بغير وضوء او بغير صلاة لم يجزه **فوم مومي** بيت بالليل  
قام واحد منهم فامهم نصلي بعضهم القبلة وبعضهم بغير القبلة وهم نظنون انهم  
اصابوا القبلة قال صلواتكم جائزة وهذا اذا لم يعلم الموم انه قد خالف امامه  
بما وقع تحريمه عليه واذا تبين للمسا فانه قد اخطأ القبلة وهو في الصلوة من  
وجهه اليها ونبي عليها والمومي يسجد للسهو نائما واذا اغنى على الرجل يومنا ولسيلة  
قضي الفوات وان اعني عليه اكثر من يوم ولسيلة لم يقض واذا لم يستطع السجود  
لمرض او جراح او خوف هو كله سواء وبومي وكذا ان لم يستطع ان يقرأ مع ذلك  
او ما بغير قراءة وان يجهره جرح لا يستطع السجود عليه لم يجزه الا بما وعليه ان يسجد  
على نعله ويجزه للمومي ان يرفع اليه عودا او سادة يسجد عليه فان فعل به اجزا  
ان كان قد خضع راسه للركوع شيئا من خضعة السجود وقرب اليه العود وان  
كان رفع اليه من غير ان يخضع راسه شيئا او بومي لم يجزه اما مصل قاعدا  
بركوع وسجود وخلفه فوم يصلون قايما قال يجزيهم وهذا قول ابي حنيفة  
وابي يوسف وقال محمد لا يجزيهم وان افتتح الصلوة بايما ثم برا وضح استقبلها  
وان افتتحها قايما صحيحا ثم اصابه وجع لا يستطيع معه غير الامام مضى فيها في قول  
ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يستقبل وان افتتحها قاعدا بركوع وسجود يصلي  
ركعتين ثم برا وضح فانه يقوم ويمضي فيها بقول ابي حنيفة وابي يوسف وقال  
محمد يستقبل وقال في الاملا اذا اصاب من القيام الى الايما اجزا ان يقيم وفي العياض  
لا يجزيه ولكن العياض في هذا افاضل وذكر هذه المسئلة في موضع اخر في الامالي  
فقال لا يجزيه في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف اجزا ان يجزيه وقال فيه ايضا  
ان يصلي ركعة بنوب ثم ذهب النوب اجزا ان يسوي ويومي وقال فيه ايضا

وان صلى ركعة وموامن ثم خاف فركب وهرب فله ان يجزيه وان صلى على ذابته وهو  
خائف ركعة ثم امن فنزل استقباله وقال فيه ايضا ان صلى تطوعا ركعة ثم ترك من  
عجز خوف فعليه ان يستقبل وفي العياض يجزيه ولكن النزول على الركوع على  
يقطع ذلك وهذا خلاف ما قال في الاصل **باب السهو**  
واذا صلى الرجل فلم يدرك النوازل اربعا وذلك الاول ما سأل يستقبل  
الصلوة وان بقى لك غمرة تحري الصلوات وانم الصلوة على ذلك ويشهد ويسلم  
ويسجد سجدة في السهو ثم تشهد ثم سلم ومن سأل عن قيام او قعود او قراءة او تكبيرات  
العبد من وكثرت الوتر او قراءة التشهد فعليه سجدة السهو فان سأل عن التنا  
والقعود والتكبيرات في الركوع والسجود او تسبيحا ليقا لم يسجد للسهو وان سأل  
عن قاعده الكتاب في الركعة الاولى او بدال غيرها فلما قرأ من السورة شيئا ذكر  
قال يعود فيبدأ بابتداء الكتاب وعليه سجدة السهو وان قرأ في الاولتين سورة  
سورة ولم يقرأ بابتداء الكتاب وهي صلوة العشا فان شاف بابتداء الكتاب في  
الاخرتين وان سأل بقرآن فقام فقام عا ترك وان قرأ في الاولتين بقاعدة  
الكتاب دون السورة فقام في الاخرتين وجمعه واذا قرأ في كل ركعة من صلواته  
بأية اجزائه ان لم تكن اية قصر في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ثم رجع  
ابو حنيفة فقال يجزيه وان كانت قصيرة قال وحكي عن ابي يوسف انه قال  
لا يجزيه باقل من ثلاث ايات واذا جهر الامام فقامت فقامت فيه او خافت فقامت  
فيه يسجد للسهو ان كان وحده لا يسجد والسهو الامام بوجوب عليه وعلى من خلفه  
وسهو الموم لا بوجبه واذا سلم في الرابعة ساهيا بعد قعوده متدرا التشهد ولم  
يتشهد وكان عليه سجدة تلاوة او سجدة صليية فاذ الى قضا ما عليه ثم سلم  
ويسجد للسهو وان كان سلم غامدا فقد قطع صلواته وليس عليه ان يقرأ بقا  
الامن السجدة الصليية او لم يقعد قد را التشهد واذا سلم في من صلواته  
ثم استيقن فان كان تذكره حين سلم فيه شغله عن بني من صلواته يسجد للسهو وان  
كان لم يشغله ولم يطل حتى استيقن فلا يسجد عليه واذا انقض من الركعتين  
ساهيا فلم يستتم قايما حتى ذكر فتعد فعليه سجدة السهو واذا سأل في صلواته مرات  
لم يجب عليه الا سجدة واحدة واذا اراد ان يقرأ سورة فاحطافا غيرهما لم يكن عليه  
سجود السهو ومن يسجد للسهو قبل التسليم اجزا وان سأل من سجود السهو وعمل  
بالتحري ولو يسجد لهذا السهو وان سلم وهو لا يسجد لهذا السهو لم يكن عليه  
ذلك قطعا ويسجد وان سبقه الحدث بعد ما سلم او بعد ما سجدة واحدة



للسهوية وقتاً واما فاته وان كان اماما استخلف من يتم بالقوم. واذا احدث الامام  
في خلالة صلواته وقدمتها واستخلف رجلاً فيها ايضا اكفاه سجدة واحدة وسهواً لا  
فان لم يكن الاول بها لزمه سجود السهو لسهواً في الثاني لا ترى ان الثاني لو افسد الصلوة  
على نفسه فسدت على الاول ولو افسد الاول على نفسه لم يفسد على الثاني وسجد  
المسبوق مع الامام سجود السهو قبل ان يقوم الى قضا ما سبق فان لم يفعل سجد في آخر  
صلوته استخفافاً. وان سجد في غير ما يقضي كسجدة سجدة ثانية لم يفسد عليه من قبل  
الامام وان كان سجدة مع الامام سجدة لسهوه في آخر صلواته. فان دخل المسبوق في صلوة  
بعد ما سلم قبل ان يسجد معه فان لم يسجد معه فبطلت صلواته وان دخل  
في صلواته بعد ما سجدة واحدة وهو في الثانية فانه يسجد ضامعة ولا يقضي  
الاولى. وكذلك اذا دخل في صلواته بعد ما سجدة واحدة لم يقضيها. ولا يفسد الامام في كثير  
التسوية والنية الاحرام حتى يفرغ من صلواته. واذا ذكر سجدة بين ركعتين بدا  
بالاولى منها. وكذلك ان كانت احداً من الاولة. واذا سلم وانفرد ثم ذكر ان عليه  
سجدة صليبه او سجدة بلاوة فان كان في المسجد ولم يتكلم عاد الى صلواته وان  
كان قد خرج من المسجد استقبل الصلوة في سجدة الصليبة وانما قد رخصت  
وان كان في محرابه ان يجاوز اصحابه. رجل صلى الظهر خمس ركعات ولم يقعد  
في الرابعة قال صلواته فاسدة واجب ان يرفع ركعة ثم يسلم ويستقبل الظهر  
وان كان قد قعد في الرابعة قد رخصت فبطلت تمت والحاشية تطوع وتيسرها  
بركعة وان لم يفعل فلا شيء عليه. رجل اتم الصلوة وقرا ركعة ولم يسجد ثم قار  
فقرأ وسجد ولم يركع فهذا قد صلى ركعة. وكذلك ان قرأ الايام ركعة وسجد فامام  
صلى ركعة واحدة. وكذلك ان سجداً او لا يسجد بين ثم قار فقرأ الثانية وركع ولم  
يسجد ثم قار فقرأ وسجد في الثانية ولم يركع فامام صلى ركعة واحدة. وكذلك ان  
ركع في الاولى ولم يسجد وركع في الثانية ولم يسجد ثم سجدة في الثالثة ولم يركع فامام صلى  
ركعة واحدة. واذا سلم في الركعتين من الظهر ساهياً مقى على صلواته وسجد السهو  
وليس ذلك كاللحلام ناسياً. واذا سجد في الركعة الواحدة لم يسجد  
او ركع ركعتين بعد ركعة قبل ان يسجد قاله نفس صلواته فامام كان الزيادة ولو غامقاً  
بسجدة. واذا اتم الامام في الصلوة ثم احدث فاستخلف مسبوفاً فامام هم الصلوة تارة  
من غير ان يسلم وقد رخصت ركعتين يسلمهم ولم يسجد سجدة في السهو وسجد موثراً ثم يقوم  
الى قضا ما سبق به وحده. وان لم يكن مدرك فيهم قار كل واحد منهم الى قضا ما سبق  
به وحده وسجد السهو في آخره استخفافاً وكذلك صلوة المقيم مع المضاف وسجد معه

للسهوية

للسهوية اذا سجد ثم يقوم الى امام صلواته وان سجد فيها بقي سجدة ايضا واما اللات  
فلا يسجد مع الامام ولكنه يسجد اماماً عليه. وان سجد مع الامام للسهوية عليه  
ان يسجد اذا فرغ من قضا ما عليه. وعلى المسبوق ان يقرأ فيما يقضي ولا يتبع  
قراءة الامام وان كان قد قعد فيما ادرك معه. وكذلك ان كان قد اتم  
المسبوق قرا خلف الامام فامام صلى معه واذا قام المسبوق الى قضا ما عليه  
بعد ما تشهد الامام قبل ان يسلم فقفاه اجزاه وان قام اليه وقضا  
فلان يسجد الامام قد رخصت والتشهد التمجيز. وقال في نوادر ابن سليمان عن محمد  
الحسن ان كان مسبوفاً بركعة ففرغ الامام من مقدمه والتشهد فلان يركع هذا  
المسبوق فان قعد فركع بعد فعود الامام مقدمه والتشهد من العذر ان ما حو ربه  
الركعة جازت صلواته وان كان مسبوفاً بثلاث ركعات فان ثبت قائماً  
ساعة بعد فعود الامام قد رخصت والتشهد اجزاه لانه يقضي القراءة في الركعتين  
الباقيتين وفي الاصل فان قام بعد ما تشهد الامام وعليه سجود السهو فقرأ  
وركع فانه يركع ذلك ويخبر يسجد مع الامام ثم يقضي الركعة ويسجد بما  
صنع. وان كان ركع وسجد لم يسجد الى السجود مع الامام. واذا اقتدى احد  
المسبوقين بالآخر فيما يقضي ان فسدت صلوة الموم. وكذلك المقيم اذا  
صلى خلف المسافر فسلم الامام وقاما الى امام صلواتهما فاقترى احدهما  
بالآخر. واذا انقطع المتطوع بمصلي الظهر في اول صلواته او في آخرها لم يقضي  
فعلية قضا اربع ركعات واذا انقطع الظهر فتوى ان يصليها ستاً ثم بداله فلم  
على الاربع تمت صلواته وليس عليه شيء. وكذلك ان انقطع المسافر فتوى ان  
يصليها اربعاً ثم بداله ان يصليها ركعتين فصلواته تامة. وكذلك لو توى  
ان يقطعها بكلام او غير فبطلت النية ساقطة ما لم يعمل بها واذا لم يعمل في  
الركعة من التطوع فسدت صلواته. وكذلك ان ترك القراءة في ركعة من صلوة  
الفجر واذا توى مصلي الظهر انه قد اتمها فسلم ثم علم انه صلى ركعتين وهو على  
مكانه فانه يتيمها ويسجد للسهو وان لم يسلم ولكنه توى القطع لصلواته والدخول  
في صلوة اخرى تطوعاً وموئهاهي ثم ذكر بعد ذلك بعد ما دخل في التطوع قال  
يمضي في التطوع ثم يعيد الظهر واذا سجد الامام في صلوة الخوف سجد للسهو  
وسجد الطائفة التي معه ايضا واما الطائفة الاولى فانها تسجد اذا فرغت  
من قضا ما عليها. رجل اتم الصلوة فقرأ ثم شاء في كثير الاحتياج فامام التكبير  
والقراءة ثم علم انه قد كان كبر قال عليه سجدة السهو. وكذلك ان كان ركع



ركع قبل ان يسكت او سجد بعد به ونى على ذلك الركوع والسجود وليس تكبيره الثاني  
يقطع لصلوته **•** واذا كان في الظل فتقوم انه في العصر وصلى على ذلك ركنه او ركنين  
فلا سهو عليه لانه يعلم ما صلى الا ان يتفكر في ذلك تفكرا شغله عن ركنه او ركنين  
او يكون في ركوع او سجود فيطول تنكره ذلك فاستحسن اذا تغير عن حاله بالتفكر فان  
اجل عليه سجدة السهو وان شك في صلوته قد صلها قبل هذه الصلوة فتفكر في  
ذلك وهو في هذه الصلوة لم يكن عليه سجود السهو وان شغله تفكره لانه لم يسكت  
في هذه واذا تعد المصل في آخر صلوة قدر الشهد ثم شك في نى من صلواته حتى تغفل  
ذلك عن التسليم ثم ذكر انه في الصلوة قسّم عليه سجدة السهو فان عرض ذلك له  
بعد ما سلم تسليمه فلا سجدة عليه **•** واذا احدث في خلال صلوته فذهب يومئذ  
عرض له هذا الشك حتى شغله وضوء ساعة فعليه سجدة السهو واذا اصابه نسيان  
نظونا وسها فيهما فوجد السهو بعد التسليم ثم اراد ان ينسى عليه ركعتين لم يكن له  
ذلك **•** قال محمد بن الحسن بن رجل صلى العشاء فيها فوجد السهو ثم رآها سجدة السهو  
فلم يسجد لها وترك سجدة من ركعة من ههنا ثم سجد وهو ذاك السجدة الثالثة خاصة  
او ذاك السجدة الرابعة خاصة فسدته صلوته في الوجهين جميعا لانه لا يستطيع  
ان يقضي التي كان ذاكها بعد التسليم **•** واذا جعلت عليه قضا التي كان ناسيا  
لها وجب ان يقضي الذي كان ذاكها **باب صلاة**  
**المسافر** **•** واقل ما يقصر فيه الصلوة من السفر اقصاه مسيرة ثلثة  
ايام ويقصر حتى يخرج من مصره وحلف ذرب المصير واقل الاقامة خمسة عشر يوما  
للأربعين **•** واذا قدرك في مكة ومكة ومكة ومكة ومكة ومكة ومكة ومكة ومكة ومكة  
فهو مسافر لكونه لم يبق الاقامة في بلد واحد ولست مله ومنا في الموضع كمضروا واحد  
وكذلك من قبل من الجبل يريد الحيرة واهله لها بالركعة صلى بها صلوة مسافر  
حتى باي الحيرة واذا خرج من مصره مسافرا قبل فوت وقت الصلوة صلها صلوة مسافر  
وان قدم مصره قبل فوت الوقت صلها صلوة مقيم **•** واذا كان نى من ذلك بعد  
فوت الوقت صلها كما فات **•** واذا قرب المسافر من مصره فحضر الصلوة صلاها  
صلوة مسافرا لم يدخل مصره **•** وان خرج من مصره مسافرا ثم بداه ان يعود الي  
مصره لحاجه قبل ان يسير مسيرة ثلاثة ايام صلى صلوة مقيم في بقعها **•** رجل حج  
من مصره مسافرا فحضرته صلوة فالتفتها ثم احدث فالتفت لها في مصره فبقيت  
ثم علم انه معه ما فاتك بوضوء وصل صلوة مقيم لانه حين اجمع رايه على دخول المصير  
وجب عليه ما وجب على المقيم **•** وكذلك ان نوي المقام وهو في الصلوة ثم بداه

ان

ان يمشي على سفره فهو مقيم حتى يسير بعد فراغه من الصلوة ولا يكون مسافرا  
بالنية كما يكون مقيما بالنية لان السفر غل **•** مسافر صلى في سفره اربعا اربعا قال  
ان كان قعد في ركعتين قدر الشهد فصلوته تامة والاخران له تطوع وان كان  
لم يقعد فصلوته فاسدة **•** مسافر صلى الظهر ركعتين وعليه سجود السهو فسلم ثم  
نوى الاقامة قال صلوته تامة وليس عليه سجود السهو ونيت ههنا قطع للصلاة  
الا ترى انه لو بقعه في هذه الحال لم يكن عليه وضوء ولو كان في صلوة لكان عليه  
الوضوء انما بداه الله المقام حين فرغ من صلوته **•** وان سجد السهو سجدة او سجدتين  
ثم نوى الاقامة فعليه ان يكمل اربع ركعات وسجد في اخرها سجدة في السهو لان هذا  
بداهه المقام وهو في الصلوة الا ترى انه لو بقعه كان عليه الوضوء ولو اقتدى به  
رجل كان داخلا في صلوته وموقولا اي حيفه واي يوسف **•** وقال محمد لا يصير داخلا  
وكذلك ايضا في ههنا الوجوه **•** مسافر ام مسافر في مقيم مقيم في مقيم في مقيم  
وسجدة ثم احدث فتقدم رجلا في الصلوة ساعة عتيد وهو مسافر قال لا ينبغي لذلك  
الرجل ان يتقدم ولكن يلبي للامام ان يقدم غيره فان تقدم المسافر فينبغي ان يسجد  
تلك ثم يصلي بمصره فان سها عن تلك السجدة وصلى بهم ركعة وسجدة ثم احدث  
فتقدم رجلا دخل في الصلوة ساعة عتيد وذهب فتوضا ورجع الامام الاول  
فان سجد هذا الامام الثالث تلك السجدة الاولى سجدتها معه الامام الاول  
والثوم ولا يسجد هذا الامام الثاني ثم سجد السجدة الاخرى وسجدتها معه الامام الثاني  
والثوم ولا يسجد هذا الاول **•** ويصلي الامام الاول الركعة الثانية بغير قراءة فان  
ادرك مع الامام الثالث السجدة الاخيرة سجدتها معه وسجد الامام الثالث  
ثم يتأخر ويقدم رجلا فادرك اول الصلوة فسلم بهم وسجد للسهو وسجد ون  
معه ثم يقوم الثاني فيقضي الركعة التي سبق بها ويقرا فيها ويكمل المقيمون صلواتهم  
وحدا **•** مقيم صلى بقوم الظهر فلما صلى ركعة وسجدة احدث فتقدم مسافرا  
فسها عن هذه السجدة وصلى بهم ركعة وسجدة ثم احدث فتقدم مدركا فسها عن  
الثالث وسجدات وصلى بهم ركعة وسجدة ثم احدث فتقدم مدركا وتوضا الائمة  
الاربعة ورجع قال ينبغي لهذا الامام الخامس ان يسجد بهم السجدة الاولى ويسجد  
معه الائمة الاربعة والثوم جميعا ثم سجد السجدة الثانية ويسجدونها معه غير الامام  
الاول ويسجد السجدة الثالثة ويسجدونها معه غير الامام الاول والثاني ثم  
يسجد السجدة الرابعة ويسجدونها معه غير الامام الاول والثاني والثالث  
ويقضي الاول الركعة الثانية ويتقدم فيها ثم يقضي الثالث والرابعة ويقضي الثاني

ان يسجد  
للسهو  
في كل ركعة  
او في كل ركعة  
او في كل ركعة



الركعة الثالثة والرابعة ويقضي الثالث الركعة الرابعة ومن ادرك منهم الامام الاخر  
في سجدة من ركعته التي يقضي سجدة فيها ثم سلم وسجد سجدة في السهو وسجد القوم معه  
ومن فرغ من الامة من صلواته معتمدين على مقامين ركعة من الظهر وسجدة ثم احدث فتقدم  
وجلا جاسعا فجلس فيهم ركعة وسجدة ثم احدث فتقدم وجلا جاسعا فجلس فيهم ركعة  
وسجدة ثم احدث فتقدم وجلا جاسعا فجلس فيهم ركعة وسجدة ثم احدث فتقدم وجلا جاسعا  
عند ثم نوضا الامة الاربعه وجاوا قال ينبغي لهذا الامام الخامس ان يسجد لم اربع سجرات  
يبدا بالاول فالاول ويسجد معه الامام الاول السجدة الاولى والقوم ولا يسجد لها  
الثاني والثالث والرابع تلك السجدة ثم يسجد الثانية فجلس معه الثاني والقوم  
ولا يسجد لها الاول والثالث والرابع ثم يسجد الثالثة فجلس معه الثالث والقوم الا  
الا الاول ثم يسجد الرابعة ويسجد معه الرابع والقوم ومن ادرك من الامة في من  
هذه السجرات فيما يقضي سجدة هامة فان فرغ الاول من القضا قد مضى الخامس للشهد  
واما الثاني والثالث والرابع فليس يقضي احد ما سبق به قبل دخوله في الصلوة الا بعد  
ما يفرغ الامام من صلواته وينبغي للحاضر ان يشهد ان ياتر ويقيم مديركا سلم بهم  
وسجد السهو وسجد معه القوم غير الامام الاول الا ان يكون قد فرغ مما عليه فيسجد  
معه والامة الاخرين ان كانوا قضا ما عليهم سيقم به الامام بعد ما دخلوا  
في الصلوة فجلس وامعه رجل دخل مع الامام في الركعة الثالثة من المغرب ينوي  
به التطوع قال اذا سلم الامام قاض هذا فصل تلك ركعات يصرفها من جميعا  
ويقتل في الاول منها لانهما الثانية ولا يقعد في الثانية لانهما الثالثة ويقعد  
في الركعة الاخيرة رجل اقتدي بامارة في التطوع قال قد اساء ودخل في عجز الصلوة  
ولا قضاء عليه ان تطلع مستافرا من ارضهم فصل فيهم ركعة ثم نوي الإقامة قال  
عليه ان يكمل بهم الصلوة فان احدث بعد ذلك واستخلف رجلا صلى صلوة مقيم امام  
احدث فاستخلف مديرا قد نام خلفه حتى صلى الامام ركعة وقد مد قال ابو حنيفة  
ان تاجر قد مر بغيره فوجبه الي وان لم يقبل ففني ما عليه وهو قد امهم واواما اليهم  
فناموا اجزاء ذلك وان لم يقبل وصلى بهم المثلث ركعات وتشهد ثم قد مر مدركا  
فصل بهم وقام يقضي ما عليه اجزاء ذلك ايضا وان صلى بهم ركعة ثم ذكر ركعته تلك  
فانفصل ذلك ان يؤم باليوم فيقوم فيقوم حتى يقضي مو ركعته ثم يصلي بهم بقية صلواتهم  
وان لم يقبل فخرج من ذلك وقد مر رجلا فصل بهم فافضل ان لم يقبل ولكنه صلى  
بهم وموذا ركعته اجزاء ذلك ايضا وليس للمسا فان يقتدي بالمقيم بعد فوت  
الوقت والمقيم ان يقتدي بهم والعلام المراهق اذا قام في الصف مع رجل اجزاها الضار

رجل ترك صلوة واحدة ثم صلى شهرا وموذا ركعها فان عليه ان يقضي تلك الصلوة  
وحدتها استحسانا وان كان صلى يوما او اقل من ذلك بعد ما اعاد ما صلى بها  
ايضا وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد في الوجهين جميعا يعيد  
المتركة وصلوة يوم وليلة وقال ابو حنيفة من صلى المغرب لمغربات بعد غروب  
الشمس فعليه ان يعيدها فان لم يعيدها حتى طلع الفجر اخرج عنه لانه صلى بها  
لوقتها قال وكذلك يعيد صلوة يوم بعد المتركة فاذا مضى ان من ذلك لم يكن عليه  
قضا غير المتركة رجل صلى الظهر على غير وضوء ثم صلى العصر ويؤ على وضوء الرزق  
ومو حاسب ان يجزئه قال عليه ان يعيدها جميعا فان اعاد الظهر وقدها ثم صلى  
المغرب ومو يظن ان العصر جائزة قال تجزئه المغرب ويعيد العصر رجل صلى مع  
الامام وقد سبقه ركعة فلما سلم الامام قام فقضى ركعة ثم ذكر الامام ان عليه  
سجدة تلاوة فجلسها وتشهد لها وسلم قال صلوة الرجل فاسدة لان تشهد الامام  
اولا فقد انتقض قضا وهذا كما انه قام بقضا ما عليه قبل ان تشهد وكذلك ان قام  
بقضا ركعته قبل ان يسلم الامام فان ركع ولم يسجد حتى يسجد الامام فجلس الرجل معه  
فقد احسن ويقعد الامام مع الامام فاذا فرغ قام فقضى ركعته واعاد القراءة  
والركوع وان كان ركع وسجد سجدة او سجدين ثم سجد مع الامام فسدت صلوة  
ايضا وان لم يكن على الامام سجدة التلاوة فقام هذا المسبوق بركعة قبل ان يعيد  
الامام قد راى تشهد فقرأ ركع وسجد فان كان قرا بعد قعود الامام فاجزئه الى  
من القرآن جازت صلواته وان كانت فراغة من القراءة وفراغ الامام من مقدار القعود  
سواء لم يجزه صلواته رجل سلم في دار الحرب فكث فيها شهرا لم يصل ولم يعلم ان عليه  
صلوة فليس عليه قضا وهذا وان كان في دار الاسلام فعليه قضا وهذا وقال ابو يوسف  
ومحمد مما في القياس سوا ولا قضاء عليه في الدارين حتى يلزمها الحجة ولكن ادع القياس  
ونقول بما قال ابو حنيفة رجل ترك الظهر والعصر من يومين تحتل في لا يدري  
لعل العصر الذي ترك او لا فان شكري في ذلك فان لم يكن له عهد واري واراد الاخذ  
بالتقاة صلى الظهر ثم العصر ثم الظهر وقال ابو يوسف ومحمد لا تأمره بذلك  
وعليه ان يخرج مستافرا صلى مستافرا فحدث الامام فخرج من المسجد ونوي هذا  
الثاني ان يصلي لنفسه فقد صا وخليفة المختار فان جاز فاقندي به ثم احدث  
الثاني فخرج من المسجد صا وهذا الثالث خليفة له فان احدث الثالث فخرج من  
المسجد قبل ان يرجع فصلوته تامة وصلوة الاولين فاسدة فان لم يخرج حتى خا مسر  
خرج قبل ان يشهد واحد منهما فسدت صلواتها وصلوة الثالث تامة رجل ام نسا

لك



ليس من رطل فحدث فذهب ليومنا قال صلواته تامة وصلواته السوء فاسد  
وان استخلف امرأة فسدت صلواته ايضا فان تقدمت امرأة منهم من غير ان يتقدمها  
قبل ان يخرج من المسجد قال هذا الاول سواء واكره للمرأة ان تؤمر النساء فان  
فعلت قامت وسطهن مستافصلين الظهر ركعتين بغير قراءة ثم نوي الاقامة  
قال عليه ان يصلي ركعتين بقراءة والمسافر والمقيم فيه سواء قال محمد صلواته  
تامة لانه اشد هتافا قبل ان ينوي المقام مستافدا في صلواته مقيم سفر  
ذهب الوقت ليرتسد صلواته فان اشد هتافا الامام على نفسه كان على المسافر ان  
يصلي صلوة السفر والتقصير في السفر من صلوة الظهر والعصر والعشاء ويحذف  
القراءة في جميع الصلوات قال واحب الي ان يقرأ في الفجر والظهر سورة والسما  
والنارق وما شئت في العصر والمغرب والعشاء قل هو الله احد وما شئت  
ودخل المسافر في صلوة المقيم يلزمه الاحتمال ان يدخل في اولها او اخرها قبل  
السلام وتوطن اهل العسكر انقسم على الاقامة وهم في دار الحرب يحاضرون  
لا بل المدينة ساقط وهم مسافرون وكذلك ان تزلوا مدينة وحاصروا اهلها  
في بعضتها وكذلك اذا احاروا اهل البني في دار الاسلام وحاصروهم وقال  
ابو يوسف في الاملا اذا كان العسكر في مدينة في البيوت فاجتمعوا على اقامة خمسة  
عشر اكلوا واذا كانوا في عسكر في الاجينة والتسايط في سفر فاجتمعوا على اقامة  
خمس عشرة صلوا ركعتين وقرأوا المداين والعساكر واذا امر الامام بدينه  
ومستافصل بهم الجبهة اجزاء واجزائهم وكذلك الامير بطون في بلاد عمله يصلي  
المستافر التطوع على دابته بما حيث ما توجهت به وان كان سرجه قد رالم تغسد  
صلواته والدابة اشد من ذلك وكذلك المقيم يخرج من مصره في حنين وثلثه فله  
ان يتطوع على دابته وقال في الاملا لا يقبل النافلة على الدابة في المصير وقال  
ابو يوسف لا بأس بذلك ولا يصلي المسافر المكتوبة على الدابة الا من ضره واذ  
افتتح التطوع على الارض وانما زاكما لوجره وكذلك ان قال الله على ان اصلي  
ركعتين فصليهما راكبا وكذلك ان سمع سجدة تلوذ على الارض يسجد لها على الدابة  
بما وكل ما وجب من ذلك وهو راكب ثم تزل فتصلاه اجزاء وجلان في رجل واحد فاند  
احدهما بالآخر في التطوع اجزائهما والركب لهما ان ياتم به اذا كان على سائر الامام وان  
كان كل واحد منهما على دابة لم يخرج صلواته اليوم ونية اللاحق للاقامة وهو في قضا  
ما عليه وقد فرغ الامام من صلواته ساقط لا يلزمه المحقرة للاقامة الامام وكذا  
دخوله المصير ونية المسبوق في قضا ما عليه للاقامة يلزمه الامام وكذلك

دخوله المصير ونية المقر للقامة في صلوة التيمم في الوقت ثم ذهب وقتها ناطقة  
وكذلك دخول المصير ويصلي ركعتين خراساني قد قرأ الكوفة ليقيم بها شهرا وخرج  
منها الى الحيرة فوطن على اقامة خمسة عشر يوما ثم خرج منها يريد خراسان ومرو بالكوفة  
قال يصلي ركعتين وان لم يكن وطن على اقامة خمسة عشر يوما بالحيرة يصلي بالكوفة  
اربعا لان وطنه بالكوفة لا ينقصه الاسفار ووطن اخر كوفي خرج الى الفارسية  
لحاجة ثم خرج منها الى الحيرة ثم خرج من الحيرة يريد الشام وله بالفارسية نقل يريد  
ان يحلهم منها من غير ان يمر بالكوفة قال يصلي ركعتين وان كان لم يات الحيرة ولكنه  
خرج من الفارسية لحاجة حتى اذا كان قريبا من الحيرة بداه ان يرجع الى الفارسية  
فيحل نقله ويرحل الى الشام ولا يمر بالكوفة صلى اربعين ركعة على ما استحسننا وهذا  
يخروجه من الفارسية الى جبهة **باب المصلوق**  
**2 السفينة** اذا استطاع الرجل الخروج من السفينة للصلوة فاحت  
ان يخرج وان صلى فيها قاعدا وهو يستطيع القيام ويستطيع الخروج اجزاء في قول  
ابي حنيفة ولا يجزيه في قول ابي يوسف ومحمد ولا يجزي المسافر ان يتطوع فيها بالايها  
ويتبع المصلي فيها ان يتوجه للقبلة كيف ما دارت ولا يصير مقيما فيها بنية الاقامة  
وكذلك صاحب السفينة الا ان يكون مقيما في قريته ولا يجزي ان ياتم تحلل اهل  
سفينة بالامام في سفينة اخرى الا ان يكونا مغزوين وكذلك ان اقتدى من على الحد  
بالامام في السفينة لم يجزه اذا كان بينهما طريق او خلا بينه من النهر ومن كان في بني  
من ماله وسعه قطع صلواته **باب السجدة**  
وكبره ترك اية السجدة من سورة يقرأها وان قرأ اية السجدة من غير السورة فاجب  
الي ان يقرأ معها ايات وان لم يقرأ معها شيئا لم يضره وان قرأها او سمعها وموجب او على  
غير وضوء لم يبرأ التيمم لها اذا كان يقدر على الماء ومن سمعها من صبي او كافرا او جنب  
او خائضا فليجبه ان يسجد لها وان قرأها الخائض او سمعها فلا يتي عليها وليس في  
قراءة سجدة واحدة او سمعها مرة بعد اخرى في مجلس واحد قايما او قاعدا او  
مضطجعا اكثر من سجدة الا ان يذهب ثم يرجع فيقرأها او يسمعها بعد رجوعه فيلزمه  
مرة اخرى وان قرأ اية سجدة وسجد لها ثم قرأ اية اخرى فيها سجدة وهو في مجلسه  
سجد لها ايضا وكذلك سائر السجود في القرآن وعد سجود القرآن اربعة عشر  
سجدة النبي في الاعراف وفي الرعد وفي الخيل وفي بني اسرائيل وفي مريم وفي  
الحج الاول وفي القرآن وفي النمل وفي سبيل وفي قص وفي حم السجدة وفي  
الحج واذا التفتفت وفي اقراب اسم ربك فان تلاها راجعا اجزاء او بوي وان



تلاها ما شئت لم يجزه ان يومي وان قراها في صلوة وهي في اخر السورة الايات يقين  
 بعد ها قال ان شئت ركع بها وان شئت ركعها فان اراد ان يركع بها ختم السورة ثم ركع  
 وان اراد ان يسجد بها عند الفراغ من السجدة ثم يقوم فسلوا ما بعد ها من السورة  
 ثم يركع ان شئت وان وصل اليها سورة اخرى فهو احب الي فان لم يكن بقي من السورة شيء  
 فسجد لها ثم قام فلا بد ان يقرأ ايات من السورة اخرى ثم يركع. واداية السجدة فاراد  
 ان يركع بالسجدة بينهما فالقياس ان الركوع والسجدة في ذلك سواء لان كل ذلك  
 في صلوة الا ترى الى قوله وخر راكعا يعني ساجدا. واما الاستحسان فينبغي له ان  
 يسجد وبالقياس ناخذ. واذ اسلم من صلوة وعليه سجدة تلاوة لا يدركها فدخل  
 انسان في صلوة في تلك الحال فهو داخل في صلوة ويعود اليها للسجدة اذ ذكرها  
 ثم يعيد ثم تشهد بعد ها فان تكلم قبل ان يذكرها في صلوة سقطت عنه فان  
 وجبت السجدة عليه في غير الصلوة ثم ذكرها في الصلوة لم يقصها بها وان سمعها من  
 غير في الصلوة لم يسجد بها فيها حتى يفرغ منها. فان سجد بها فيها لم يجزه ولم يفسد  
 عليه صلوة وعليه ان يسجد بها بعد الفراغ من صلوة. وان سجد سجدة التلاوة  
 لغير القبلة جازها اجزاء وان ضحك فيها اعادها ولم يعد الرضو ولا ينبغي  
 للامام ان يقرأ سورة فيها سجدة في صلوة لا يجهر فيها بالقرآن فان قراها سجدة ها  
 ويسجد مرة القوم ويكبر لسجدة التلاوة اذ سجد ها واذ ارفع راسه ولا تسلم  
 فيها. رجل قرا اية السجدة خلف الامام قال ليس عليه ان يسجد ها ولا على من سمعها  
 منه من القوم في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يسجد ها اذ افرغ من الصلوة  
 وكذلك من سمعها منه واذ سمع الموم سجدة من اجني سجد ها بعد الفراغ من الصلوة  
 وان سمعها من الامام من ليس في الصلوة فعليه ان يسجد ها فان دخل مع الامام في  
 صلوة سجد ها وان قراها المصلي وسمعتها من اجني اجزته سجدة واحدة. فان سجد ها  
 ثم احدث فذهب فتوضا ثم عاد الى مكانه ونبأ على صلوة ثم قرا ذلك الاجني تلك  
 السجدة فعلى هذا المصلي ان يسجد ها اذ افرغ من صلوة وان قراها في غير صلوة  
 فسجد ثم افتتح الصلوة في مكانه فقرأها فعليه سجدة اخرى. فان لم يكن سجدة او لا اجزة  
 واحدة لها جميعا. رجل قرا اية السجدة فسجد ها ثم قرا ثانيا بعد ما اطال للوقوف  
 قال حنيفة الاولى. فان اكل نافر مضطجعا او اخذ في بيع او شري او عمل يعرف به  
 انه قطع لما كان قبل ذلك ثم قرا فعليه سجدة اخرى. وان نافر قاعدا او اكل لمة  
 او شرب شرابه او عمل غلايسرا ثم قراها فليس عليه اخرى انما استحسن اذ اهل  
 العمل اوجبها. قال وان قرا اية السجدة فسجد ثم قرا بعد ها بسورة طويلة ثم

اعاد واداة تلك السجدة لم يكن عليه ان يسجد ها لان قراة القرآن من السجدة وان قراها  
 في الركعة الاولى وسجد ها ثم اعاد ها في الثانية او الثالثة لم يكن عليه ان يسجد ها  
 ولم يدكر فيها اختلافا. وذكر في الجامع الكبير ان هذا هو العباس وهذا الحسن  
 قول ابي حنيفة وقوله الاول وهو قول محمد ان عليه سجدة اخرى سحنا واذ افرأ  
 الامام سجدة في ركعة وسجد ها وفرغ منها ثم احدث في الركعة الثانية فتقدم رجلا  
 جاسعا عتيد فقرأ تلك السجدة فعليه ان يسجد ها لانه لم يسمع الاولى ويسجد ها  
 القوم معه. واذ اسجد ها في الصلوة ثم سلم وتكلم ثم قراها في مكانه فعليه ان  
 يسجد. وان قراها واكثا ثم ترك قبل ان يسير فقرأها فعليه سجدة واحدة ما سحنا  
 وان كان سار ثم ترك فعليه سجدتان. وان قراها على الارض ثم ذكر فقرأها قبل  
 ان يسير فعليه سجدة واحدة يسجد ها على الارض وان قراها واكثا ثم ترك ثم ركع  
 تلك الركعة فقرأها وهو على مكانه فعليه سجدة واحدة. وان قراها واكثا سارا  
 مرتين وموفي الصلوة لم يكن عليه الا سجدة واحدة. وكذلك ان سمعها من غير مرتين  
 في ركعة او ركعتين وهو يسير **باب المستحاضة**  
 اذا ادر كها الحيض في من الوقت وقد افتتحت الصلوة او لم تفتحتها سقطت تلك  
 الصلوة عنها. وان طهرت من الحيض وعليها من الوقت ما تغتسل فيه فعليها قضاء  
 تلك الصلوة. وان كان عليها من الوقت ما لا تستطيع ان تغتسل فيه فليس عليها تلك  
 الصلوة. وان ادر كها الحيض بعد خروج وقت الصلوة فعليها قضاء تلك الصلوة  
 اذا طهرت. وقال ابو داود وابي سليمان عن محمد قال اذا كان حيضها عشرة افرأها  
 ثم انقطع الدم وبقي عليها من الوقت شيء قليل وكثير فعليها تلك الصلوة وان كان  
 حيضها اقل من عشرة لم تكن عليها تلك الصلوة الا ان تغتسل على الغسل قبل خروج الوقت  
 واذ اطهرت من حيضها لم يكن لزوجه ان يطهاها ما لم تغتسل او يذهب وقت تلك  
 الصلوة التي طهرت فيه. واذ كان حيضها خمسة ايام في كل شهر فاذ الدم عليها  
 فالزيادة. حيض معها الى تمام العشر فان زادت على العشر كان حيضها هي الخمسة المعروفة  
 وجميع ما زاد عليها استحاضة وتعيد الصلوات التي تركتها بعد ذلك الخمسة. واذ  
 كان حيضها خمسة ايام من اول كل شهر فتقدم حيضها قبل ذلك بيوم او يومين او خمسة  
 قال هي حاض الا ترى ان الزيادة بعد ايام حيضها كذلك ما تقدمت. واذ  
 كان حيض المرأة تحتل بحيض مرة خمسة ايام ومرة سبعة ايام فكانت كذلك مدة  
 ثم استحاضت قال تدع الصلوة اقل ما كانت ثم تغتسل وتضلي ثم تنقطع رجسة  
 زوجها وليس لها ان تستزوج حتى يمضي سبعة ايام فان تزوجت لم يجز اخذ بالثقة



وتوضا المستحاضة لوقت كل صلاة وتصل في الوقت بوضوء واحد ما شئت من  
 وضوء وتصل وقايته فان حدث حدثا اخر في الوقت فعليه الوضوء وكذلك ان  
 توضأت للحدث الاول ثم سالت دما الاستحاضة فعليه الوضوء. **و** اذا كان حيضها  
 خمسة ايام فحاضته ستة ايام ثم حاضت خمسة اخرى سبعة ايام ثم حاضت اخرى  
 ستة ايام كان حيضها ستة ايام قلنا غاودها الدم مرتين في يوم واحد فحاضها  
 ذلك فان كان حيضها خمسة ايام فحاضتها وظهرت اربعة ايام ثم غاودها الدم يوم العاشر  
 كله ثم انقطع وذلك كله حيض ولا يجزها صومها في الاربعة التي ظهرت فيها والجمعة والصوم  
 والكدر في ايام الحيض حتى ترى لياض خالصة وقال ابو يوسف في الجامع لا يكون  
 الكدر في ايام الحيض الا بعد الدم وممارات القسار زيادة من الدم على اربعين يوما في  
 استحاضته يقتل فيها ويأثم زوجها وان ظهرت قبل الاربعين اغتسلت وقصت  
 فان كانت عادتها في القسار ثلثين يوما فظهرت في عشرين يوما وصلت وصامت.  
 عشرة ايام ثم غاودها الدم فاستمر بها حتى جاؤا ربيعين قال في مستحاضة فيسما  
 زاد على الثلثين يوما ولا يجزها صومها في العشرة التي صامتها قبل الثلاثين وهذا  
 على مذهب ابي يوسف مستقيم وفيه على مذهب محمد بن نظر. **و** دم الحامل ليس بحيض فان  
 وكلت ولدا او في بطنها ولدا اخر قال القاسم من الاول في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 وقال محمد بن القاسم من الاخر. **و** اذا توضأت المستحاضة والدم تسيل وتلبست  
 حنينا ثم انقطع الدم فلها ان تمسح عليها ما اذا امت في وقت تلك الصلاة. **و** اذا كان  
 الدم منقطعاً في الوضوء لم يمت لها ان تمسح عليها يوماً وليلة. **و** اذا وجب الوضوء  
 بدقاب الوقت وهي في الصلاة استقبلت الصلاة. **و** اذا وجب لسيلان الدم  
 لم يعل صلواتها. **و** اذا سالت الدم من احد المخارج فتوضأت له ثم سالت من المخارج الاخر  
 فهو حدث جديد وعليه الوضوء. **و** ان سالت منها جميعاً فتوضأت لها ثم انقطع احدها  
 فهو على وضوء. **باب صلوة الجمعة** ولا يجز الجمعة الا  
 على اهل الامصار والمدائن ولا يجوز لاهل السودان ان يجوعوا في سوادهم ولا يجزي  
 لاهل مصر الجمعة بغير خطبة وان صلى بهم الامام الظاهر اجزاهم وقد اسأني ترك الجمعة  
 وخطب الامام يوم الجمعة قائما يجلس جلسة خفيفة ثم يقوم ايضا وخطب. **ا**ما  
 خطب جباراً ثم اغتسل وصلى بهم الجمعة اجزاهم وقد اسأني دخول المسجد والخطبة جباراً  
 ويغني للامام ان يقرأ سورة في خطبته. **و** اذا حدث الامام بعد الخطبة قام رجلاً  
 فصلي بالناس فان كان الرجل يهد الخطبة جاز ذلك وان لم يكن يهد لها لم يجز له ان يصلي  
 بهم الجمعة. **ف**ان كان يهد لها جباراً فلما امره الامام بذلك امره رجلاً طاهراً قد يهد

الخطبة فصلي بهم اجزاهم وان كان المأمور الاول لم يهد الخطبة لم يجز امره لغيره  
 جباراً او طاهراً. **و** كذلك ان كان المأمور الاول صديقاً او معتقاً او كافراً او امرأة  
 فامرهم لم يجز الجمعة بامرهم وان افتتح الامام الصلاة ثم حدث فاستخلف رجلاً لم يهد  
 الخطبة جاز له ان يصلي بهم الجمعة. **و** كذلك ان حدث هذا الخليفة فاستخلف اخر  
**و** اذا حدث الامام قبل افتتاح الصلاة فلم يامر احداً فيقدم صاحب شرطه او امر  
 القاضي رجلاً قد شهد الخطبة فتقدم وصلى بهم الجمعة اجزاهم وامرهما في جميع هذه  
 الوجوه بمنزلة الامام ولا ينبغي ان يتكلم في خطبته بشي من حديث الناس ولا ينبغي  
 للقوم ان يتكلموا والامام يخطب قلت وهل يرد السلام ويسمى العاطس ويصلي  
 على النبي او يقرأ القرآن. **ق**ال احب الي ان يستمعوا وينصتوا وقال ابو يوسف ومحمد  
 لا بأس بالكلام قبل ان يخطب الامام. **و** لا بأس بالكلام اذا نزل الامام قبل ان يخطب  
 الصلاة. **ق**لت ارايت الامام اذا خرج هل يقطع حذوه الصلاة قال نعم ينبغي لمن  
 كان في صلواته ان يفرغ منها ويسلم اذا خرج الامام. **ق**لت فاذا خطبت كره الحديث  
 والكلام قال نعم قلت فهل يكره له ذلك قبل ان يخطب حين يخرج قال نعم قلت  
 ويكره الكلام ما بين نزوله الى دخوله في الصلاة قال نعم قلت ويجب للرجل ان يستقبل  
 الامام اذا خطب قال نعم وقد فسر في الاملا ان هذا كله على قول ابي حنيفة. **و** اذا  
 يوم الجمعة فقال الحمد لله او قال سبحان الله او قال لا اله الا الله ولم يرد على هذا قال  
 يجزيه على قول ابي حنيفة ولا يجزيه في قول ابي يوسف ومحمد. **و** الاذان يوم الجمعة اذا  
 ارتقى الامام المنبر اذن المودن. **و** اذا نزل اقام الصلاة بعد فراغه من الخطبة  
 رجل ذكر في صلاة الجمعة خلف الامام ان صلاة النحر عليه وموحيان فوات الجمعة  
 ان يستقبل بالنحر قال عليه ان يبدأ بالنحر ولا يجزيه الجمعة في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 وقال محمد بن جبرية اذا خاف ان تفوته الجمعة مع الامام ثم يقضي التي ذكرها لان الجمعة  
 فريضة ولا يجزيه الامام. **ر**جل رجمه الناس يوم الجمعة فلم يستطع ان يسجد فوف  
 حتى سلم الامام فهدى لاجل مضي في صلواته حتى يفرغ منها بغير قراءة فان لم يتم في الركعة  
 الثانية فقد اذوا الامام قال اذا استتم قائماً ثم ركب الثانية اجزاه ولا يجزيه  
 التيمم للجمعة وان خاف فوتها. **م**ريض لا يستطيع ان يهد الجمعة فصلي الظهر في بيته  
 باذان واقامة قال هو حسن. **و** من صلى الظهر من او سافر او لزم. **ع**ذر ثم صلى الجمعة  
 مع الامام فالجمعة هي الفريضة. **ق**ان نواها او جاز وقد فرغ الامام منها قال عليه ان  
 يسجد الظهر في قول ابي حنيفة. **ق**ال ابو يوسف ومحمد لا يفتقر الظهر الى ركعتين في  
 الجمعة. **و** اذا لم يفرغ الامام من صلاة الجمعة حتى دخل وقت العصر فسدت صلواتهم



جميعاً فان رتبة الامام لم يلزمه الوضوء ومن صلى الظهر في منزله لغير عذر قبل ان يصل  
 الامام الجمعة او بعد ما جازعته واذا فرغ الناس قد همبوا بعد ما حط الامام  
 لم فصل الجمعة الا ان يقيم معه ثلثة رجال سوا احرار وعبيد او مسافرون فصل في عصر  
 الجمعة فان صلى بهم ركعة ثم ذهبوا معني على صلواته الجمعة وان كان ركع ولم يسجد  
 حتى ذهبوا استقبل الظهر في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا افتتحها وهم معه  
 بنى على الجمعة وحل صلى الجمعة بالناس لغير امر الامير او خليفة او صاحب شرطة  
 او القاضي قال لا يجزئهم ومن صلى الجمعة في الطاقات او في السكة اجزاه وكذلك  
 من صلاها في دار الصيارفة اذا كانت الصفوف متصلة والاصطفاة بين الاصطفاة  
 غير مكروها واذا ادرك مع الامام ركعة من الجمعة فقد ادرك الجمعة وان ادرك  
 في التشهد او في سجدة السهو فقد ادركها ايضا ويصلها ركعتين وقال محمد صلى الربا  
 وذكر الطحاوي عن محمد ان لم يقعد في الركعتين لم يجزه وهو قول زفر امام خطب الناس  
 يوم الجمعة فلما فرغ من خطبته قد فر عليه امير اخرا قال ان صلى الغداة خطبة الاول  
 صلى الربا وان خطب خطبة جديدة صلى ركعتين ويكره ان يصلي الظهر يوم الجمعة  
 في المصراة في سجدة او في غير سجدة والخطبة يوم الجمعة قبل الصلوة ولا تجزئ الصلوة  
 قبلها ويجوز القراءة في صلوة الجمعة ومن ادرك الامام بعد ما فرغ راسه من الركوع  
 فاحدث الامام وقد ممة بسجد بهم السجدين ولم يحسب بهما من صلواته ولكن  
 يحلها نظراً واجزأ لمن خلفه وان امر الامام مسافراً او عبداً ان يقيم الجمعة بالناس  
 جاز ذلك وما قرأ من القرآن في الجمعة فهو حسن ويكره ان يوقت فيه وقتاً واذا قام  
 من الركعة الثانية في الجمعة ولم يقعد فانه يعود فيقعد وان كان ذلك في صلوة  
 الظهر لم يقعد ومعني في صلواته وحكي الطحاوي عن ابي يوسف برجلين سوا الامام وقام  
 الجمعة وحكي عن محمد انه قال لا بأس بان يجمع الامام بالناس في مسجد في مصر واحد  
 ولا يجمع اكبر منه وروي اصحاب الاملا عن ابي يوسف انه قال لا يجزئ ان يجمع في مسجد  
 في مصر واحد الا ان يكون بينهما نهر فيكون حكمه حكم المصيرين وان لم يكن بينهما نهر الجمعة  
 لمن سبق اليها وللعيد الاخرون وان صلى اهل المسجد من غير ان يصلوا منهم فاسيد  
**باب صلوات العبد** والخروج في العيد بن علي اهل  
 الامصار دون اهل السواد والعري ومنع يوم العيد بالصلوة قبل الخطبة  
 ويجلس في الخطبة جلسته خفيفة ويقرأ فيها سورة من القرآن وليسمع لها الفوز ويتصلى  
 وليس في العيد من اذان ولا اقامة وان خطب اولاً ثم صلى بهم اجزاه والتكبير في صلوة  
 العيد تسع في الركعة الاولى خمس فيها تكبير الافتتاح والركوع وفي الثانية اربع فيها تكبير

الركوع ويوالي بين الركعتين ويرفع يديه في سائر هذه التكبيرات الا في تكبير الركعة  
 وحكي عن ابي يوسف انه قال لا يرفع يديه في غيرها ولا يني على من فاته صلوة العيد مع  
 الامام فان احب ان يصلي ان شأه تين وان اربعاً واذا خرج الامام الى الجبانه لصلوة  
 العيد فان استخلف رجلاً يصلي بالناس في المسجد محسن وان لم يفعل فلا يني عليه وان  
 احداث رجل في الجبانه خاف ان رجح الى الكوفة ان تغوته الصلوة وهو لا يجد الماء له  
 يتيم ويصلي مع الناس وصلوة العيد بمنزلة صلوة الجبانه لانها ان فاتته لم تكن  
 عليه قضاء وكذلك ان كان الامام هو الذي احداث وكذلك ان حدث بعد  
 ما دخل في الصلوة يتيم فان لم يتيم فانصرف الى الكوفة فتوضا ثم عاد الى المصلي  
 فصل اجزاه في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا احداث بعد الدخول  
 في الصلوة لم تجزئ التيمم واي سورة قرأ في صلوة العيد جاز وقد قلنا ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال يقرأ فيها سج اسم رب العالمين اناك حديث الغائب  
 وقد يكره ان يتخذ الرجل سبباً من القرآن حجة لا يقرأ في تلك الصلوة غيرها وليس قبل العيد  
 صلوة ولا بأس بان يصلي بعد ما اربعاً ان شاء وحل ادرك مع الامام ركعة من  
 العيد فلما سلم الامام قارئ يقضي قاء يقرأ فاتحة القرآن وسورة ثم يبرأ أربع تكبيرات  
 وركع في اخرهن وليس على النساء خروج في العيد وكان يرخض لمن في ذلك فاما اليوم  
 فاني اكره لمن ذلك واكره لمن شهود الجمعة والصلوة المكتوبة وانما يرخض للغير  
 الكبيرة ان تشهد العشاء والعشاء والعيد من وقال ابو يوسف ومحمد يرخض للغير  
 في حضور الصلوات كلها وفي الكسوف وفي الاستسقاء والمولى ان يمنع عده من حضور  
 الجمعة والجماعات ولا يخرج المني في العيد من واذا اكره الامام اكره من تسع  
 تكبيرات تبعه العوام الا ان يكبر ما لم يكبر احد من الغيبة ولم يني به الا بآلة الطحاوي  
 فقال ينبغي ان لا يني يوم العيد ان يغسل ويستاك ويطيب ويعد مصدقته  
 وان يكبر في طريقه جازاً يكبر الصلوة وان ياجد في طريق غير طريق الخروج  
 ويصلي اذا حلت الصلوة ثم يني ويتقود ثم يكبر في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال  
 محمد من ذلك الا انه يوحى بالقراءة الى موضع القراءة **باب**  
**التكبير في ايام التشرية** كان ابن مسعود عندي تكبيراً يقرأ  
 من صلوة العداة يوم عرفة الى صلوة العصور يوم النحر وبه اخذ ابو حنيفة وكان  
 علي بن ابي طالب يكبر من صلوة العداة يوم عرفة الى صلوة العصور من ايام التشرية  
 وبه اخذ ابو يوسف ومحمد والتكبير ان يقول بعد التسليم الله اكبر الله اكبر لا اله الا  
 والله البر الله البر لله الحمد وهذا التكبير على اهل الامصار في الصلوات المكتوبات



في الجماعات ومن دخل في الجماعة من المسافرين والسنا فليعلم التكبير ايضا ومن  
انقر بصوته فلا تكبير عليه وكذلك اهل القرى لا تكبير عليهم وهذا قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد كل من صلى المكتوبة فليعلم التكبير مستافرا كان او مقبلا رجلا  
او امرأة في المصر وغير المصر ولا تكبير على المتطوع بصلوته وعلى من اوتره ويبدأ  
الامام اذا فرغ من صلوته بسجود الشهود ثم بالتكبير ثم بالتيمة وينبع المسبوق والامام  
في سجود الشهود ولا تبعه في التكبير والتيمة فاذا انتهى الامام التكبير حتى يصير في  
مكانه فان ذكره قبل ان يخرج من المسجد فادفكوه وان كان قد خرج سقط عنه وعلى  
القوم ان يكروا وان تكلم ناسيا او غامدا سقط عنه وكذلك ان احثت مستعدا  
وان كان على غير ذلك كبر من غير ان يسطر **باب صلاة**  
**الحروب** واذا كان الامام موافقا للعدو في ارض الحرب  
محضت الصلاة وقفت طائفة بارز العدو وصلى بطائفة ركعة وسجدتين  
ثم انقلبت هذه الطائفة فوفقت بارز العدو وجأت تلك الطائفة فصل  
ركعة وتشهد وسلم ثم رجعت هذه الطائفة الى وجه العدو وجأت تلك الطائفة  
فتضوا الركعة الثانية وحداثا بغير قراءة فاذا سلكت وقفت بارز العدو وجأت  
الطائفة التي صلت مع الامام الركعة الثانية فتضوا الركعة الاولى وحداثا بقراءة  
وان كان العدو في الغلبة فاستطاع ان يصل بالناس جميعا ويستقبل العدو وفله  
ان يستلمه وان شاملى قاله صفت لك وانما في صلاة المغرب فيصل بالطائفة  
الاولى ركعتين وبالطائفة الثانية ركعة ثم يقضون على ما وصفت فان كانت صلوة  
الظهر في الحضر مثل كل طائفة ركعتين ومن قاتل منهم في صلوة فسدت صلوة  
ولا يصلون وهم يقابلون وان ذهب الوقت وكذلك من ركبتهم في صلوة  
عند انصرافه الى وجه العدو فسدت صلوته وليس الركوع كما ينبغي ان لا  
يبد منه حتى يقفوا بارز العدو ولا يصلون جماعة ركعتا قال حكي عن محمد  
ابن الحسن انه اطلق ذلك في الحرف وان صلوا صلاة الحرف من غير ان يناموا  
جارت للاهم ولم يجرهم وكذلك ان راوشا طخوا انما العدو ولم يكن العدو وان  
كان ذلك عدوا جارت صلواتهم **باب شهاد**  
واذا قتل الرجل في المعركة شهيدا لم يغسل وصل عليه ويكفن في ثيابه التي عليه غير  
انه يزع منه السلاح والجلد والفرو والحشو والحف والفلستوة ويزيدون  
تاشاوا وينقصون تاشاوا وخطوبة تاشاوا وان حمل من المعركة ثم مات في يده  
او على يدي الرجل غتسل وما قتل به في المعركة من سلاح او غير فبشوا ولا يغتسل

وان وجد في المعركة شيئا ليس به اثر غتسل وان خرج الدم من فيه او دبره او  
وتره غتسل وان خرج من عينه او اذنه لم يغسل ومن قطع عليه الطريق قتل  
دون ما له لم يغسل ومن قتل في المصر بسلاح ظلم لم يغسل وان قتل بغير سلاح غتسل  
وان قتل بحق في قصاص او رجم او قتل وهو ظالم عدا على قوم بدارهم فغسلوه غتسل  
ومن قتله السبع او ردي من جبل او مات تحت صدمه او غرق في ماء او وجد مقتولا  
في محلة لا يدرا من قتله غتسلوا كلهم ويصنع بالحرم اذا مات ما يصنع بالحلال  
باعتنا ذلك عن عائشة رضي الله عنها ومن قتل من اهل العدل في محاربة اهل البغ  
فهو شهيد واذا اغار اهل الحرب على قرية من قري المسلمين قتلوا الرجال والنساء  
والصبيان قالهم شهيد الا يغسلون الا الصبيان الذين ليست لهم ذنوب يكفرها  
القتل فانهم يغسلون وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ذلك  
الطاهر وهم شهد الا يغسلون واذا وجد اطراف ميت او شيء من بدنه لم  
يغسل ولم يصل عليه ولكنه يدفن حتى يوجد الكفن من نصف بدنه فيغسل جنيده  
ويصل عليه وان وجد نصف بدنه ومنه الاس يصل عليه وان كان مشقوقا  
بشقوق طويلا فوجد منه احد النصفين لم يغسل ولم يصل عليه واذا وجدت  
لا يدرا مسلم او كافرا فان كان في قرية من قري المسلمين وصل عليه سيما المسلمين وصل عليه  
وان كان في قرية من قري اهل الكفر وليس عليه سيما المسلمين لم يصل عليه واذا  
اختلف موثق المسلمين موثق الكفار لم يصل عليهم الا ان يكون موثق المسلمين الكفار  
فصل عليه وينوي اهل الاسلام منها بالدفن ولا بأس بان تغسل المسلم اباه الكافر  
اذا مات ويدقنه ولذ لك كل ذي محرم منه والى ان يدخل الكافر قبر قرابته من  
المسلمين ليدقنه وقال الطحاوي ان حمل ثل موته او اكل في مكانه او شرب او باع  
او ابتاع ثم مات غتسل وان اوصى لم يغسل قال محمد من قتل بعير حده يد ما يصوم  
مقام الحديد لم يغسل ويقنع **باب كل الجنسان**  
قال ومحمد من جواربها الا ربع بيد ابالا بمن المقدم ثم الايمن المؤخر ثم الايسر المقدم ثم  
الايسر المؤخر اذا حملت جانب السرير الايسر قد ذلك جازم الميت وليس في الميت حتى  
غير ان الجملة احب من الاطراف ولا بأس بالميت قد امها والميت خلفها احب اليها واذا  
وضعت الجنابة بالارض عند القبر فلا بأس بالخلوس وانما يكره الخلوس قبل ان توضع  
عز ساكب الرجل ويحمل الرجل جنازة الصبي احب الي من حمله على الدابة والمولود ميتا  
لا يغسل ولا يصل عليه وان ولد حي مات صنع به ما يصنع بالموتى وان قتل  
الرجل شهيدا او هوجب غتسل في قول ابي حنيفة ولم يغسل في قول ابي يوسف ومحمد



وذكر الطحاوي انه كف عن الجنس الميت والغسل ويدفن ولا يصلي عليه الا ان يمليه حيا  
باستمالة او غير **كتاب غسل الميت**  
قلت ارايت الميت كف بغسل قال ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال مجرد الميت ويوضع  
على تحت ويطرح على عورته حرقه ثم يوضا وضوءه للصلاة ويبدا بيمينه ولا يضمض  
ولا يشمس ولا يغسل راسه ولا يخطى ولا يسرح ثم يصفى على شقه الا يشغل  
بالما القراح حتى يتقيه ويرى ان الماء قد خلس الى ما يلي الخت منه وقد امرت بالماء قبل  
ذلك فاعلى بالسدر فان لم يكن سدود فخرس وان لم يكن واحد منها ابراك الماء القراح  
ويصفى على شقه الا من يغسله بالماء القراح حتى يتقيه ويرى ان الماء قد خلس الى ما يلي  
الخت منه ثم تقعد تقعد اليك تقعد بطنه مستمرا تقعدا فان سال منه في مسحة  
ثم اضبطه على شقه الا يسر فاعسله بالماء القراح حتى يتقيه وترى ان الماء قد وصل الى  
الخت منه ثم تشغفه في ثوب وقد امرت قبل اكلانه وسريره فاجرد راسه ويحيط  
الفاد بسكا وهي الرد اطولا ثم يسط الا زار عليه طولا فان كان له قميص البسته اياه  
ولم يكن له قميص لم يضره ثم يوضع الحنوط في لحيته ورأسه ويوضع الكافور على مساجد  
وان لم يكن له كافور لم يضره ثم تقطف الا زار عليه من قبل شقه الا يسر على راسه  
وساير جسده ثم تقطفه من قبل شقه الا من كذلك ثم تقطف اللقافة وهي الرداء  
كذلك فان خوفت ان يشر عنه عقدته ثم تملد على سريره ولا يبع بنا الى قبره فان  
ذلك بكرة ان يكون له من زاد من الدنيا رقيق بها فاذا انتهى به الى القبر فلا يضره  
وودخله امرشع فاذا وضع في اللحد قالوا بسم الله وعلى ملة رسول الله ويدخل من  
قبل القبلة ويحده ولا يبق ويحتمل على لحده اللبن والقصب ويكره الاجر ويسح  
قبر المرأة حتى من اللحد ولا يسح قبر الرجل ويستيم القبر ولا يربع ولا يخصص وانما الحق  
بالصلاة على الميت فان لم يكن الامام فالاب احق من غيره وابن العم احق بالصلاة على المرأة  
من زوجها اذا لم يكن له منها ابن والصلاة على الجنازة اربع تكبيرات نبي على الله في  
التكبير الاول ويصلي على النبي عليه السلام في التكبير الثانية ويستغفر  
للميت ويستغفر له في الثالثة ويسلم تسليمين بعد الرابعة ولا يقرأ من القرآن ولا  
يرفع اليد الا في التكبير الاول ويفعل القوم مثل ما يفعل الامام في الجنازة اذا اجتمعت  
الجنازة فان شاءوا جعلوها مصفا وان شاءوا وضعوها واحدا خلف واحد وان كانت  
جنازة رجال وضع رجال ما على الامام والنساء خلف الرجال ما على القبلة فان كانت  
جنازة نساء وامرأة وضع النساء ما على الامام والمرأة خلفهن وان حسن مواضع الامام  
من الميت في الصلاة عليه اتخذ اصدا والميت وان وقف في غير اجزائه وثبتم لصلاة الجنازة

والله

اذا خاف فوتها في المصروان لم يخف الموت يوما وكذلك ان كان قد افصح الصلاة  
ثم احدث نيم ونبي واذا كبر الامام تكبيرة او تكبيرين ثم جازل قال ينتظر حتى يكبر  
الامام بكبر معة فاذا سلم الامام قضى ما بقي عليه قبل ان ترفع الجنازة في قول ابي حنيفة  
ومحمد وقال ابو يوسف يكبر حين يحضر واذا صلى على جنازة ثم حضروا ولم يصلوا عليها  
ثانيه جماعة ولا وحدا اما صلى على جنازة فكبر عليها تكبيرة ثم اتي بجنازة اخرى  
فوضعت معها قال يرفع الصلاة من على الاول ثم يساقف الصلاة على الثانية  
واكرر الصلاة على الجنازة عند طلوع الشمس او غروبها او نصف النهار وان صلوا لم يكن  
عليهم اعادتها واذا ارادوا ان يصلوا على جنازة بعد غروب الشمس يدعوا بار  
واذا صلوا على جنازة والامام غير ظاهر فعليه اعادة الصلاة وان كان الامام طاهرا  
والقوم على غير الطهارة لم يكن عليهم اعادتها واذا اخطوا بالراس فجلسوه في موضع  
الرجلين وصلوا عليها جازت الصلاة وكذلك ان فعلوه عند الانكسار وان  
اخطوا القبلة جازت صلاتهم وان تعدوا اخطاها لم يجز وان دفن الميت قبل ان يصل عليه  
صلى عليه في القبر بالامام وقال ابو يوسف في الاملا يصلي عليه الى بلانه ايام فان  
مضت الثلث قبل ان يصلي عليه لم يصلي عليه قال واظن قوله قول ابي حنيفة ويقف  
النساء خلف الرجال في الصلاة على الجنازة وان وقفت امرأة بحب رجل فيها لم  
تفسد صلاته وليس على من تقف فيها وضوء وان صلوهما تعودا امرتهم بالاعادة  
استحسانا واذا مات الرجل في سفر ومعه نساء ليس معهن رجل فان كان هن امرأة  
غسلته ولا يغسله ام ولده ولا امرأة قد باتت منه قبل موته ولا ابنته ولا اخيه  
من ذوات محاربه ويمته ذوات محاربه وان لم يكن فيهن ذوات محرم منه تمتته  
الاختية من ذوات النوب وصلى عليه وقامت الامام منهن وسطين ولا يغسل  
الزوج امراته بعد موتها ولا احد من الرجال فان كان معهم امرأة كافرة علموها  
الغسل لغسلها وكفن المرأة في لقافة وهي الرداء في ازار ودرع وخمار وخرقة  
فوق الاكمان عند الصدر فوق اللبنة والبطن حتى لا يشر عنها الكفن ويوضع الحنوط  
منها موضع من الرجل ولا يسدل شعرها خلف ظهرها ولا يسهل يسدل من بين يديها  
من الجانبين جميعا ثم يسدل الخمار عليه كهيئة المعصعة فوق الدرع وتحت الازار  
وان كانت المرأة في ثوبين وخمار ولم تكفن في درع جاز والخلق اذا اغسل والحديد  
سوا والبرود والبياض كل ذلك حسن ولا ينقص الرجل في الكفن من ثوبين فان  
كفنه في واحد فقد اساء والعبي الذي لم يكمل ان كفنه في خرقة اساء واذا ردف  
لحسن وان كان ازارا وحدا جاز والقلام المراهن كفن كما يكفن الرجل ولو اخطا



اليدين الرجلين في قبر واحد قد موافقتهما وحملوا بينهما كبراً من الصعيد وتغسل  
 المرأة الصبي الذي لم يتكلم وتغسل الرجل الصبيته التي لم تتكلم وإذا وضعت الميت غسل  
 عليه ثم صلوا على الميت قبل أن يغسل قال تعالى والصلاة عليه بعد ما يغسل فان  
 كانوا قد قنوه لم يغسل عليه القبر ميت وضع في الخندق قبله على شقه الا يراو جل  
 رأسه في موضع الرجلين قال لا يغسل عليه قبر الا ان يكون وضع اللبن ولم يبل التراب  
 فيترفع اللبن ويهبط على ما ينبغي وتغسل ان لم يكن غسل وان سقط شيء من متاع القوم  
 في القبر فلا بأس بان تحفر والتراب يخرجوا متاعهم من غير ان يغسلوا الميت وكبره  
 ان يجعل على الخندق فوق حشب

### باب صلاة الكسوف

ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في الكسوف  
 ثم كان الدعا حتى انحلت الشمس وانما الصلاة ركعتان لصلاة التطوع ان سبت  
 قصر لها وان سبت طولتها ثم الدعا حتى تحل الشمس فالصلاة في كسوف الشمس جماعة  
 والصلاة في كسوف القمر خمسة وحدها وكذا في الظلمة والريح وكبره صلاه التطوع  
 جماعة ما خلا قيام رمضان وصلاة الكسوف ولا يصلي في كسوف الشمس جماعة الا مع  
 الامام الذي يصلي الجمعة فاما ان يصلي الناس في مساجدهم جماعة فاني لا احب ذلك  
 ولصلوا وحدها ولا يجزى بالقرآن في صلاة الجماعة في كسوف الشمس في قول ابي حنيفة

### باب صلاة الاستسقاء

قال ولا صلاة في الاستسقاء انما فيه الدعا بلعنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه خرج  
 ودعا وبلغنا عن عمر انه صعد المنبر فدعا فاستسقى ولم يبلغنا عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم في ذلك الحديث واحد شاذ لا يحد به وليس فيه تغليب الرد او قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ابي ان يصلي الامام في الاستسقاء نحو من صلاة  
 العيد قبل الخطبة ولا يكبر فيها كما يكبر من العيد وتقلب وتقلب الامام رداه وتقلب  
 ان يجعل الجاب الايسر على الايمن والايمن على الايسر وليس يجب على من خلف الامام ان  
 يتبع في هذه السنة والاثار المرووفة ولا يجزى ان يخرج اهل الذمة في ذلك مع  
 اهل الاسلام وينصت القوم لخطبة الاستسقاء ولا يخرج فيه المنابر وليس فيه اذان

### باب الصلوات في الكعبة

بكره وصلى الناس حول الكعبة فقامت امرأة جدد الامام فان كانت تام من الكعبة  
 بالجانب الذي ياتي به الامام ويؤي الامام امامتها فصلاة الامام والناس فاسدة  
 وان كانت تام بالجانب الاخر وهي اقرب الى الكعبة من الامام فصلواتهم وصلواتها  
 وان كانت قامت جدد الامام من الجانب الاخر فصلواتهم كلهم تامة الا من كان الى

جها او جدها خلفها وان صلوا ارادى لم تفسد صلوة احد منهم غير ان  
 الرجل مسي في قيامه بجنب المرأة او خلفها فان كانت الكعبة بيتا وقام الامام  
 يصلي بالناس وصلى الناس حول الكعبة وليس بين يدي الامام يسير بيته وان  
 الصف المقابل له جراهو جميعا الا ان الامام قد اساقى ترك السترة وكذلك  
 لو كان صف النساء مستقبلة فان صلى في جوف الكعبة مستقبلا حاطا من حيطانها  
 فانه يصلي في جوف الكعبة اجرام وان صلوا معه في جوف الكعبة الى جهات مختلفة  
 اجرام جميعا الا من كان قد ام الامام ظهره الى وجه الامام فان صلوة من فعل ذلك  
 فاسدة لانه صلى الى جانب الامام ظهره وكذلك لو خلفوا في الكعبة اجرامهم ولم  
 تفسد صلوة من قد ام الامام مستقبلا بوجهه فان كانوا في غير الكعبة فخرروا القبلة  
 وصلى كل انسان منهم الى ناحية بالحرى مومنين بالامام لم يخرج من خلف الامام

### باب السجادات

سجدة قال سجدة تلك السجدة وعليه سجدة تا السهو فان ترك سجدة قال سجدة  
 وتصل ركعة فان ترك ثلاث سجديات قال سجدة وتصل ركعة رجل صلى الظهر  
 اربع ركعات وترك منها سجدة قال سجدة تلك السجدة وعليه السهو وان كان  
 ترك سجدة قال سجدة سجدة وتصل ركعة وان كان ترك ثلاث سجديات قال  
 سجدة ثلاث سجديات وتصل ركعة وان كان ترك اربع سجديات وهو لا يعلم كيف  
 ترك اربع سجديات قال سجدة اربع سجديات وتصل ركعتين وان كان ترك خمس سجديات  
 قال سجدة ثلاث سجديات وتصل ركعتين وان ترك ست سجديات قال سجدة ثلاث  
 وتصل ثلاث ركعات فان كان ترك سبع سجديات قال سجدة ثلاث ركعات  
 وان ترك ثمانى سجديات قال سجدة ثلاث ركعات وتصل ثلاث ركعات وكذلك في العصر  
 والعشا ورجل صلى المغرب ثلاث ركعات وترك منها سجدة قال سجدة تلك السجدة  
 وان ترك سجدة قال سجدة سجدة وتصل ركعة وان كان ترك ثلاث سجديات  
 قال سجدة ثلاث سجديات وتصل ركعة وان ترك اربع سجديات سجدة وتصل  
 ركعتين وان ترك خمس سجديات قال سجدة سجدة وتصل ركعتين رجل صلى  
 الغداة ثلاث ركعات وترك منها سجدة قال تفسد عليه ولو قام الى الثالثة ثم ذكر  
 ذلك قبل ان يركع او بعد ما يركع قبل ان يسجد قال يسجد تلك السجدة وان  
 ذكر ذلك وقد كان يسجد في الثالثة قال تفسد عليه وان كان ترك سجدة من  
 ثلث ركعات في الغداة فيه ولا ان اما احدها ففسد عليه الصلاة ولم يدرك  
 قول الاخر قال وكذلك ان كان ترك ثلاث سجديات وان كان ترك اربع سجديات



لم تقصد عليه وكذلك ان كان ترك خمس سجرات رجل صلى الظهر خمس ركعات  
 فترك منها سجدة قال تقصد عليه وان كان ترك منها سجدة ثنتين قال في هذا قولان  
 اما احدهما فتقصد عليه لانه لعله ترك سجدة من المكتوبة وسجدة من التطوع واما  
 القول الاخر فان ترك من الخمس ركعات سجدة ثنتين فقد بقي اربع ركعات وكذلك  
 صلوة الغداة اذا صلى ثلثا وترك منها سجدة ثنتين وان صلى الظهر خمس ركعات وترك  
 منها ثلث سجرات قال تقصد عليه وكذلك ان ترك منها اربع سجرات او خمس سجرات  
 فان ترك منها ست سجرات لم تقصد عليه وبسجدة اربع سجرات وتصل ركعتين  
 وان كان ترك سبع سجرات قال بسجدة ثلث سجرات وتصل ركعتين فان ترك  
 منها ثمان سجرات قال بسجدة ثنتين وتصل ثلث ركعات وكذلك العصر  
 رجل صلى المغرب اربع ركعات وترك منها سجدة قال تقصد عليه وان ترك سجدة  
 قالوا في هذا قولان وهذا الصلوة الغداة اما احدهما فتقصد عليه وكذلك  
 ان ترك ثلث سجرات فسدت عليه وكذلك ان ترك اربع سجرات وان ترك خمس  
 سجرات لم تقصد عليه وبسجدة ثلاث سجرات وتصل ركعة وان ترك ست سجرات قال  
 بسجدة ثنتين وتصل ركعتين رجل افتخ الصلوة خلف الامام ثم نام حتى صلى الامام  
 اربع ركعات وترك من كل ركعة سجدة ثم انتمى النائم فاحدث الامام وقدمه قال  
 لا ينبغي له ان يتقدم وان تقدم فلا بأس ويقضي ركعة بسجدة من غير ركعة ان يصلي  
 القوم ثم يسجد بهم تلك السجدة فيجد القوم معه ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدة من غير  
 ان يصلي القوم معه ثم يسجد بهم تلك السجدة وتجد القوم معه ثم يقوم في الركعة الثانیة  
 فيصل ركعة بسجدة من غير ان يصلي القوم معه ثم يسجد بهم تلك السجدة ويسجد ولفا  
 معه ثم يصنع في الرابعة كذلك قلت اما تقصد عليه قال المأدب تقصد عليه  
 قلت لان الامام يصير مرة للقوم اما مرة غير اما مرة فيفتح لو كان ركعة  
 لا سمحت احزاب الصلوة والسجرات

## الزكوة

قال ابو حنيفة ليس في اربع من الابل الشائمة صدقة فاذا كانت  
 حشاشا فيها سائة وفي العشر ثمان وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي عشرين اربع شياه  
 وفي خمس وعشرين اثنتي عشرة وفي ست وثلاثين اثنتي عشرة وفي ست واربعين  
 حقة وفي احد وستين جدعة وفي ست وسبعين اثنتي عشرة وفي احدى وتسعين  
 حقتان الى عشرين ومائة فاذا زادت استويبت الغريضة فكان في مائة وخمسة  
 وعشرين حقتان وشاه ثم كذلك الى مائة وخمسة واربعين ففيه حقتان واثنتي  
 غاص الى مائة وخمسين ففيه ثلاث حقائق واذا اردت استويبت الغريضة فكان

في كل حتى شاه حتى تبلغ خمسا وعشرين فيكون فيها اثنتي عشرة حقة مع الثلث حقا  
 وفي ست وثلاثين اثنتي عشرة وفي ست واربعين حقة الى تمام المائتين ثم  
 يستأنف الغريضة كذلك فان كانت الشائمة بين الرجلين لم يجب على واحد منها  
 في نصيبه من الزكوة الا مثل ما يجب عليه في حال انفرادها واذا وجبت الغريضة  
 ولم يوجد ذلك الواجب فيها ووجد افضل منها اودوها اخذ المصدق قيمته  
 الواجب فيها ان شاء وان شاء اخذ ما وجدته وزد فضل القيمة دراهم ان كان افضل  
 وان كان دونه اخذ فضل القيمة وروي عن ابي يوسف في الامالي قال اذا وجبت  
 اثنتي عشرة حقة لم يوجد اخذ ابن المليون الذكر وليس في الحلان والصلان والحاجيل  
 زكوة في قول ابي حنيفة ومحمد وهو احد اقوال ابي حنيفة وقال ابو يوسف فيها الزكوة  
 فان حصر المصدق فقال لم يحل عليه الحول او قال علي بن ابي طالب لست هذه الشائمة  
 لي وحلف صدق علي جميع ذلك وان قال اخذها مصدق اعزمني وحلف وجابا بالواة  
 او لم يجز لها فان كان عليهم مصدق وغيره في تلك السنة صدق ايضا وان لم يكن عليهم  
 مصدق وغيره في تلك السنة وقال قد فتحتها الى المساكين لم يصديق ولا زكاة على  
 والمخون والمكاتب في سني من اموالهم وكذلك العبد المأذون اذا كان عليه دين  
 فهذا بمنزلة ماله لمولاه وعليه فيه الزكوة فاستفاد من ذلك الجنس فابده قبل  
 الحول بشر او هبة او ميراثا او ما اشبه ذلك منه الى ما عنده وزكاهما جميعا  
 عند تمام الحول والفتاب الا ان يكون استغادها وقدم الحول واذا كانت الغايمة  
 من غير جنس ما عنده من الشائمة او كانت من غير السوايم لم يضمها الى ما عنده واذا لم  
 تكن الابل والبقر والغنم شائمة فلا زكاة فيها وكذلك اذا كانت للعلل والعلف في  
 او غيره مصر والصدقة واجبة في ذكران السوايم وفي اناثها واذا باع الشائمة  
 قبل الحول يوم شائمة مثله او جنس اخر او بدراهم يريد به الغزار من الصدقة او لا  
 يريد ذلك لم يجب الزكوة عليه الا بحول جديد واذا حال الحول على شائمة فزكاهها  
 ثم باعها بدراهم وعنده دراهم غير غيرها فحال الحول على الدراهم التي كانت عنده  
 لم يزك معها ثمن الابل ويزك في قول ابي حنيفة ومحمد واذا اذني عشر طعام اخر  
 ثم باعه بدراهم وحال الحول على دراهمه زكاهه من الطعام في قول جميعنا وكذلك  
 عبد الخدمة اذا اداعه صدقة والفقير باعه بدراهم واذا قتل الرجل فقضى على  
 عاقله قاتله لولده بالدية من الابل ثم قبضها بعد الحول لم يجب عليه فيه الزكوة  
 حتى يحول الحول على ما يقبض منها وكذلك المرأة اذا تزوجها رجل على ابل فباعها  
 وان كان تزوجها على ابل شائمة باعها بها لم يقبضها حتى حال الحول وهي عشر من الابل

وان كان عليه شائمة  
 لم يجب عليه الزكوة



ثم يطلقها او لم يطلقها ونقصها فلا زكاة عليها في اخر قول ابي حنيفة وفي قوله الاول  
 تركه اذا قبضت ما يجب فيه الزكاة وفي قول ابي يوسف ومحمد تركي ما قبضت  
 منها للحول الماضي **•** رجل له ابل سائمة فاراد ان يبيعها او يستعملها او يعلفها  
 فلم يفعل ذلك حتى حال الحول عليه فعليه زكاة السائمة ورجل له عسر من  
 الابل سائمة حال عليها احوال قبل ان يركبها قال عليه السنة الاولى شاتان  
 والسنة الثانية شاة كذلك لما بعد هذا فان كانت خمساً وعشرين فعليه للحول  
 الاول اجبت مخاض والحول الثاني اربع سنياه وكذلك لما بعد هذا **•** رجل له اربع  
 وعشرين نصيل وثلاثة بنته فعليه ابنت مخاض **•** رجل له ابل سائمة فاستراها  
 للتجارة قال عليه فيها زكاة التجارة **•** فاذا كانت السائمة بين رجل وصبي او مجنون  
 او كافر فعليه في نصيبه زكاة نحو ما يكون عليه بالقرادة ولا شيء على شركه منها  
 واذا ذهب العدو وبالسائمة او غصبها غاصب ثم رجعها الى صاحبها بعد سنين فلا  
 زكاة عليه لما مضى وكذلك الصالة والدن المحمود **•** واذا كان مقدراً بما يجب فيه  
 الزكاة في اول الحول وفي اخره فالزكاة واجبة وان انتقض فيها بين ذلك ونشاطاً ولا  
 مالا ينقطع اصله من يد **•** وحسب على الرجل من سائمة العنقاء والحمائم والصغيرة  
 وما اشبهها ولا يؤخذ منها **•** وكذلك لا يؤخذ الربا ولا كلبه والمأخض والفحل وحيا والبناء  
 وانما يؤخذ من واسطها والربا التي تربي ولدها والاحيلة التي تسمن للاكل والمأخض  
 التي في بطنها ولد **•** واذا رجت الصدقة في السائمة ثم باعها صاحبها والمصدق  
 ينظر اليها ثم يقول ليس عندي شيء قال ان شأنا المصدق صدقتها باعها لها من  
 المشتري وان شأنا اخذ البائع حتى يودي صدقتها وان كان المصدق حاضراً بعد ما ترقا  
 لم يستحسن له ان ياخذها من المشتري **•** واذا انتقت السائمة كلها بعد حلول الحول  
 بطلت الزكاة عنها **•** وكذلك ان كان حبسها بعد ما وجبت الزكاة فيها حتى موتت  
 كرهية منها وتسقط الزكاة عنه فان هلك بعضها فعليه في الباقي حصته من  
 الزكاة ولا يحل الزكاة عن المال الكامل الموجود في ملكه من سائمة او غيرها جاز  
 لسنة وسنتين واكثر من ذلك **•** وينظر في السائمة الى حال العدد فيجب الزكاة به  
 وان كانت قيمته ناقصة عن ما يدرهم وينظر الى قيمتها اذا اراد بيعها التجارة فان  
 كان اقل من ما يدرهم لم تجب الزكاة فيها وان كان العدد كاملاً **•** واذا اشترى  
 الابل للتجارة فلما مضت طائفة من الحول بدلتها سائمة فزاد من الصدقة  
 قال لا زكاة عليه حتى يحول الحول من حبلها سائمة ويؤخذ من شيء قبل صدقة  
 من سائمتهم فضعف ما على المسلم اذا بلغت متاديرها ما يجب على المسلم في مثل الصدقة

ويؤخذ من سائمتهم بمثل ما يؤخذ من رجالهم **•** وانما موالهم فلا يؤخذ منهم الصدقة  
 ولكن يؤخذ على رؤسهم الخراج **•** وما اخذ من صدقات بني قسلب وضع موضع الخراج  
 واذا اظهر الخراج على بلد فيها اهل العدل فاخذوا منهم صدقة اموالهم ثم ظهر  
 عليهم الامام حسبها لهم وانما فيها بينهم وبين الله الله فينبغي لهما ان يودوها ثابته **•**  
 وان اخذوا من اهل الذمة في ذلك خراج رؤسهم لم ياخذوا الا ما عرفوا معنى وا  
 الامر بينهم ومن كان في عسكر الخراج سنين صدقة ماله ثم تاب لم يؤخذ بها  
 لان احكامنا لم تكن تجري عليهم وعليهم ان يودوها فيها بينهم وبين الله تعالى فاخذ  
 العاشر الصدقة من رسول اهل البقي كما ياخذها من المسلم **•** ومن اسلم في دار  
 الحرب فاقار في تلك الدار سنين وقد عرف ان الزكاة عليه فلم يودها ثم خرج  
 اليها لم يؤخذ بها وعليه ان يودها فيها بينه وبين الله **•** واذا خلف الرجل ان قد  
 ادنى صدقة ماله الى مصدق كان في تلك السنة فكف عنه المصدق ثم اطلع  
 بعد السنين على كذبه بتلك الصدقات **باب صدقة الغنم**  
 قال ليس في اقل من اربعين من الغنم صدقة فاذا كانت اربعين فيها شاة الى عشرين  
 ومائة فاذا زادت واحدة فيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة فيها  
 ثلث سنياه الى اربع مائة وفي اربع مائة اربع سنياه فاذا زادت عليها بقي كل مائة  
 شاة **•** ولا تؤخذ المدة من الغنم في الصدقة ولا يؤخذ التي قضت عدداً ولا ينبل  
 قول صاحبها دفعت صدقتها الى المساكين ولا يجب لها ان كان دفعتها **•** رجل تزوج  
 امرأة على عبد فدفعت اليها فمروا بالفطر وهو عند هانم فطقتها قبل ان يدخل بها  
 فعليه زكاة الفطر عنه وان كان العبد عند الزوج لم يكن على واحد منها زكاة  
 الفطر **•** رجل له ما يتادروهم وعليه مثله دين وله اربعون شاة سائمة فعليه  
 زكاة السائمة لان الدين محسوب في الدراهم وان لم يخص المصدق وكانت  
 قيمة الغنم ما يدرهم زكاتها بها شاة **•** رجل له اربعون شاة سائمة فحال عليه  
 الحول قال عليه للحول الاول شاة ولا شيء عليه للحول الثاني لان الغنم قد انتقت  
 من الاربعين **•** وتفسير قوله لا يفرق بين مجتمع ان يكون للرجل مائة شاة **•**  
 فيها شاة واحدة وان فرقها المصدق فجعلها اربعين او عشرين ففيه ثلث سنياه  
 وتفسير قوله لا يجمع بين منفرد ان يكون بين الرجلين اربعون شاة فان جمعها  
 كانت شاة ولو فرقها عشرين عشرين لم يكن فيها شيء والشريك المتفاوض والمضام  
 وغير الشريك كلهم سواء في حكم الصدقة **•** واذا امر المسلم على العاشر بالماسية  
 وغيرها من الاموال فقال ليس شيء من هذا للتجارة وحلف على ذلك قال لا يؤخذ

سابق

الا

وعشرين



منه العشر. وحل مات بعد ما وجبت الصدقة في شأيمته فما المصدق وهو في  
يدي الورثة قال لا يا أحد الصدقة منهم لأنها قد خرجت من ملك الذي كانت له  
**باب زكاة البقر** قال ليس بها دون ثلثين بقرة  
تامة صدقة وفي ثلثين منها ببيع أو تبعه وفي أربعين منها مسنة فإذا زاد  
على الأربعين ففي الزيادة حساب ذلك في قول أبي حنيفة. قال وفي كتاب اختلاف  
أبي حنيفة وابن أبي ليلى إذا كان له إحدى وأربعين بقرة قال أبو حنيفة عليه مسنة  
وربع عشر مسنة. وروى الحسن بن زياد أنه قال ليس في الزيادة على الأربعين  
حتى يبلغ البقر خمسين فإذا بلغت خمسين كان فيها مسنة ورابع مسنة. وروى  
ابن عمر عن أبي حنيفة قال في الزيادة على الأربعين شيء حتى يبلغ البقر ستين. وقال أبو  
يوسف ومحمد ليس في الزيادة على الأربعين شيء حتى يبلغ البقر ستين وهو قول ابن أبي ليلى فإذا  
بلغت ستين كان فيها بعتان أو بعتان إلى سبعين. وفي سبعين مسنة وتبع وفي  
ثمانين مستان وفي تسعين ثلاثة أشعة وفي المائة مسنة وبعتان. وكذلك على هذا  
القياس. والجواميس بمنزلة البقر ذكورها وإناثها في الصدقة سواء. وليس في الخيل  
النسبة المذكور صدقة فإن كانت أنافاد ذكور أو بطلت نسلا ففي كل فرس دينار وإن  
ثبت قومها دراهم فحلت في كل ما يدرهم خمسة وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف  
ومحمد ليس في الخيل صدقة. وليس في الحمير والبغال النسبة صدقة في قول أبي حنيفة  
**باب زكاة المال** قال ليس في أقل من مائتي درهم  
زكاة. فإذا بلغت مائتي درهم وحال عليه الحول ففيها خمسة دراهم. وما زاد  
على المائتين فليس في الزيادة شيء حتى يبلغ الأربعين درهما فإذا بلغ المال مائتي درهم  
وأربعين درهما ففيه ستة دراهم. وكذلك عن عمرو بن دينار. وكان يأخذ أبو حنيفة  
وقال أبو يوسف ومحمد عليه في الزيادة على المائة في حساب ذلك وهو قول ابن أبي  
ليلى لغنا ذلك عن علي بن أبي طالب وابن عمر وأبراهيم. وليس في أقل من عشرين  
منقالا من الذهب زكاة. فإذا بلغ عشرين منقالا ففيه نصف منقال. وليس  
في الزيادة عليها شيء حتى يبلغ أربعين منقالا في قول أبي حنيفة. وقال أبو يوسف  
ومحمد فإن زاد حساب ذلك. وكذلك زكاة مال التجارة يجب بالقيمة يوم حال  
الحول بالغة ما بلغت وإن كانت قبل ذلك أقل منها بعد أن تكون قيمتها في أقل الحول  
مائتي درهم ويعومها أن شأبا لدرهم وإن شأبا لدرهم ولا ينظر حنيفة في استهلاكها  
منها وما كان من الدراهم والدنانير والذهب والفضة تبرأ مكسورا أو حلت أو  
مصوغا أو حلية سيف أو منقطة أو غير ذلك ففي جميعه الزكاة إذا بلغ الذهب

عشرين منقالا أو الفضة مائتي درهم أو نوي من التجارة أو لوسوقها. وكذلك  
إن كان له عشر مناقيل ومائة درهم أو خمسة عشر منقالا ذهباً وخمسون درهما  
فعلية الزكاة في قول أبي حنيفة. وقال أبو يوسف ومحمد لا زكاة عليه. وحل له على  
رجل ألف درهم وقص أو من ثمن بيع كان للتجارة فحال الحول ثم قبض منها سائما لم يمه  
إخراج شيء من الزكاة حتى يقبض منها أربعين فخرج حينئذ درهمها وكذلك في كل أربعين  
يقبضها بعد ذلك في قول أبي حنيفة. وكذلك في الأمان في أجرة دار أو التجارة أو  
عند التجارة. وإن كان المال وجب له على الغرم من ميراث أو أجرة أو ضمان في  
استهلكه من غير التجارة أو ضمان فبقيت عليه حتى يتركه يقبض منه هذا كله سواء ولا  
زكاة عليه حتى يقبض منه مائتي درهم بعد الحول فإذا قبضها زكاتها. وأما أبو يوسف  
ومحمد فأنها سورتا من جميع ذلك وقال لا تقبض منه شيئا زكاة لمقداره. وإذا كانت  
الف درهم فلا زكاة عليه فيها حتى يحول الحول بعد القبض وهو مضاب كامل في قول أبي  
حنيفة الآخر وفي قوله الأول عليه الزكاة إذا قبضت مائتي درهم. وفي قول أبي يوسف  
ومحمد عليه الزكاة ما قبضته من قليل أو كثير وإن كانت ألف من كتابه أو سبعا  
لزمه الصدقة لغيره من الشريكين أيا لم يتركها حتى يحول الحول عليه بعد القبض قال  
ولم يتركها عننا اختلافا. وحل له ألف درهم فحال عليه الحول ثم اشتري بها عبدا  
للتجارة فمات العبد بطلت عنه زكاة الألف وإن كان اشتري للخدمة لم يطل  
عنه زكاة الألف. وحل له ألف درهم وعليه ألف درهم دين وله خادم  
لغير التجارة بقره عشرة ألف درهم قال لا زكاة عليه أو لا تبطل صدقة عليه  
الركن موضعها لأنه معزوم. وروى عن الحسن البصري أنه قال إن الصدقة  
كانت غل للرجل وهو صاحب عشرة آلاف درهم قيل وكيف ذاك قال يكون له  
الحادوم والدار والكراع والسلاح وكانوا يهبون عن بيع ذلك. وقال ابن  
أبي ليلى على الغرم زكاة مائتي درهم من مال الزكاة وقال زكاة الدين على الذي  
يؤتي بدينه. وإذا كان للرجل التاجر ديون على الناس وفيهم الملى وغير الملى  
وحال الحول قال إذا خرج منها ما يبلغ الأربعين درهما زكي ما خرج وليس عليه  
أن يجعل زكاة ما يخرج. وإن فعله كان فضلا أحده. وليس على التاجر زكاة  
مسكنه وخدمه ومركبه ولسونه وكسوة أهله وطعامهم وما يتحل له من أجرة  
ولو لو وفرس ومتاع له ينو التجارة. وكذلك البعلوس بشرها للنفقة وكذلك  
إن كان اشتري جميع ذلك للتجارة ثم بدله فجعله للمهنة. وإن كان اشتري  
للمهنة ثم حبسه للتجارة لم يكن للتجارة ما للبيعة **باب**



# **العاشر** ومن مر على العاشر باقل من مائة في دينهم من مسلم

او ذمي او حربي لم يات منه شيئا وان علم ان له في ماله مائة او اقل من مائة في دينهم اخذ من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ومن الحربي العشر فيما ملون بماله فان ادعى المسلم ان حوله لم يمت وان عليه ديناً يحيط بماله وان هذا مال غيره وان له ليس للبخارة وخلف على ذلك صدق وكذلك الذي ولا يصدق الحربي في شيء من ذلك الا ان يقول هذا العاشر ولدي او هذه الجارية امر ولدي فيكف عنه في ذلك ولا يأخذ العشر من مال المكاتب ولا شيء من مال اليتيم اذا قال الوصي هذا مال يتيم في تحريه وكذلك اذا كان هذا ايضا معي لفلان واذا اجبر التاجر العاشر ان متاعه مروي واتممة العاشر فيه وفي فحبه فله عليه حلقه واخذ منه الصدقة على قوله والتعلي والذمي سواء في المروور على العاشر وما يوجد منها واذا اخذ العاشر من الحربي العشر لم يطالبه مرة اخرى ما اذا في دارنا الا ان تحول الحول واذا رجع الى دار الحرب ثم عاد الى دارنا عسره ثانية وان كان في يومه ذلك واذا امر العبد بالموالة فغيره لم يوجب منه العشر الا ان يكون المولى حاصراً وكذلك المضارب والاجير قال ولوليد كره في هذا الموضع اختلافاً وقد ذكره في الجامع واذا مر على العاشر بماله متعة براه غير اسمه يقول هذه براه من تاشركي متعة رجل كان هذا المال معه مضاربة قال اذا خلف على ذلك كف عنه وان لم يخلف اخذ منه الزكاة وان مر على عاشر الحواجر فعسره لم يحسنه له عاشر اصل العبد الا ان ذلك لا يجزيه من زكوة ولا يجوز من الزكاة عتق رقيقه ولا الحج ولا قضاء دين ميت ولا تقينه ولا بناء مسجد ولا يعطى منها كافر ولا باس ان يعين به حاجاً سقطت به او غاربا او مكاتباً او يغني به دين مفرج من يامره ويجزيه ان يعطى عن الواجب جنباً اخر من المكمل والمودون او العروص او غير ذلك بغيره رجل له على اخيه دين فتصدق به عليه بنوى ان يكون من زكاة ماله لم يجزه الامن زكاة هذا الذي اذا كان العزم فقيل واما زكاة مال المضاربة فعلى رب المال وحسنه من الربح وعلى المضارب زكاة حصته من الربح اذا وصلت اليه ان كان ما يجب فيه من مقداره زكاة او كان له من المال ما يجب فيه من الزكاة وما اخذ العاشر العشر من مال الصبي الحربي الا ان يكون الا ياخذ من مال صبياً ناسياً وكذلك المكاتب الحربي وقال في كتاب الجامع اذا كان مع الحربي اقل من مائة في دينهم باخذ منهم الا ان يكونوا هم باخذوا في شيئا مثلاً واذا امر التاجر على العاشر بالرومان والبطيخ

مطل

مطل

والعقبي والخيار والسفر حل او العنب او النخيل قد اشترته للخجارة وموتباو ما في درهم قال لا يعشرها لانه بقا وكذلك الذي والحربي وقال ابو يوسف ومحمد يوجب من ذلك العشر وان مر الذمي على العاشر بالجر والخنازير للخجارة عشرين الجوز والعشر الخنازير ورواه في التمر عن ابراهيم وكذلك الحربي رجل له ما يتاد درهم فبكت عنده اشهر ثم وهبها لرجل ودفعها اليه ثم رجع فيها قال يستألفا الحول من وقت رجوعه فيها فان كانت مكنت عند الموهوب له ستة ثم رجع فيها لم يكن على واحد منها زكاة تلك السنة واذا اخرب ارض العشر طعاماً فباعه قبل ان يودي عشوه في العاشر والطعام عند المشتري قال لدان ياخذ عشر الطعام من المشتري ويرجع المشتري على البائع بعشر الثمن وان شأنا اخذ من البائع قال وهذا الحواجر خلاف جوابه من التسمية في الظاهر واذا باع الارض وفيها زرع قد ادرك فعشر الزرع على البائع وان باعته والزرع بقول فعشر الزرع اذا خضع على المشتري وان باع الزرع وهو يبيع ثم اذن المشتري ان يتركه في ارضه فتركه حتى استحصده فالعشر على المشتري وكذلك كل شيء من الثمار وغيرها ما فيه العشر بجمعه صاحبه قبل ان يبيع في اول ما يطلع ثم يتركه المشتري باذن البائع حتى يبلغ زكوة على المشتري واذا اشترى ارض عشر او حراج للخجارة لم يكن عليه زكاة الخاء وانما عليه حق الارض من العشر والحراج ولا يجمع العشر والحراج وان اشترى داراً للخجارة لحال عليها الحول زكاتها من قيمتها رجل مات وله ارض عشر قد ادرك زرعها ووجب عليها العشر لا بما قد صارت لغيره ولم يجعله مثل صدقة السوام في هذا رجل له رطبة في ارض العشر وهي تقطع في كل اربعين يوماً قال يوجب منه العشر كل ما قطعت وان كان صاحب العنت يبيعه مرة غنبا ومرة ثياباً ومرة عصيراً ما قل من قيمته او بالاكرا اخذ العشر في جميع ذلك اذا رجا بابه بحابة فاحشة رجل له على رجل الف دينار فكاره يستين وليس له بينة فهو اعطاه قال عليه زكاة ما مضى وكذلك البديعة رجل تزوج امرأة على الف درهم بيعة فلم يدفعها اليه حتى حال الحول فعرضها لغيره زكاة ما مضى في قول ابي حنيفة الاخر ولا على الزوج وقال ابو يوسف ومحمد عليها زكاة الالف فان كانت فصنتها وحال عليها الحول عند هاتم فطلقها قبل ان يدخل بها لم يسقط عنها شيء من الزكاة لانه ليس عليها رد نصف الالف بعينها انما لحقها من بعد الحول وليس هذا كالسائمة واذا حال الحول على مال المتنا وصين فادي كل واحد منها

مر

اذا باع الارض وفيها زرع

لا يجتمع العشر والحراج

مطل



زكاة المال بغير امر صاحبه قال يضمن كل واحد منهما ما اذا عن صاحبه لصاحبه  
لانه لم يامر به بادا به فان كان كل واحد منهما قد امر صاحبه ان يودي ذلك  
اذا خال الحول فادياه معا ضمن كل واحد منهما حصته الاخرى اذا وان ادى احدهما  
قبل الاخر ضمن الاخر ما ادى عن صاحبه ولو ضمن الاول فلت ولو ضمنته وقد ادى  
بامرهم ولو يعلم انه قد ادى قال لانه امره ان يودي الزكاة وهذا ادى غير الزكاة  
وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ليس عليه ضمان رجل دفن  
ماله في ارضه او في ارض بعض يهوده حتى عليه موضعه حتى مضى لذلك سنون  
قال عليه زكاة المدفون في بيوتهم دون المدفون في ارضه **باب**  
**المعاذ من غير ما** وسواء من عمل في معدن الذهب او الفضة او النحاس والحديد  
او الرصاص من حر وعبد ومسلم وكافر وصبي وامرأة ويؤخذ منه خمس ما اصابه  
وله اربعة اخماس وسواء كان ذلك المعدن في ارض القسرا او في ارض الجبل واذا  
عمل رجل في المعدن يوما ثم جاء اخر من الغد فعمل فيه حتى اصاب المال احدهما خمسة  
والباقي له دون الاول وليس في الشك وللؤلؤ والعنبر يستخرج من البحر شي في  
قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف في العنبر الخمس قال وقد قال ابو  
يوسف في الجامع وعليه في اللؤلؤ الخمس وليس في الباقوت والزمرد والنفير والرج  
يوجد في المعدن او الجبل شي وكذلك الحمل والروح والمخز والنورة والخص  
واما الزبيب اذا اصاب في معدنه فبني فيه الخمس في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو  
يوسف لا شي فيه وحكي عن ابي يوسف ان ابا حنيفة كان يقول لا شي فيه قال  
وكتبت اقول فيه الخمس فلما اذله حتى قال فيه الخمس ثم رايته انه لا شي فيه  
واذا وجد الرجل الركا من الذهب والفضة والجوهر ما يعرف انه قد تم فاستخرجه  
من ارض الغلاة قال فيه الخمس وما بقي فهو له وكذلك ان كان هذا الذي حمله  
فيما او مكانا او صبيبا وان وجدته في دار رجل وتصاد قائده ركا فبني فيه الخمس  
والباقي لما لك الدار وكذلك ان كان الواجد ساكنا فيها باجارة او عارية فهو لصاحب  
الدار فان كان الواجد قد اشتراها من رجل واشتراها ذلك الرجل من اخر فالركا  
للذي كان له الاصل بعد ما خمس وكذلك الارض وهذا قول ابي حنيفة ومحمد  
قياس الاثر عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقال ابو يوسف انا اراه للذي  
وجدته استحسن ذلك مسلم دخل دار الحرب بامان فوجد ركا اذا قال ان كان  
وجد في الصحرا فهو له وليس فيه خمس وان كان المعدن في دار المسلم او ارضه  
فهو له وليس فيه خمس وكذلك الذي وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد

فيه الخمس وتفرق في الجامع الصغير بين الدار والارض في قول ابي حنيفة فاجبت  
في المعدن الخمس اذا كان في الارض حتى يدخل دار الاسلام بامان فاصاب كثيرا  
او معدنا قال يؤخذ منه كله وان عمل في معدن باذن الامام اخذ منه الخمس  
وما بقي فهو له ولا شي في العسل ان كان في ارض الخراج وان كان في ارض العشر  
او الجبال فبني فيه العشر كيف كان صاحبه ولا شي في العبر والنقط والمسلم  
والطرفا والعصب الفارسي وان كان في ارض العشر ولا يسقط العشر عن الركا  
والمعدن وان كان واجدة معهما واذا نقل الرجل من السلطان معدنا  
ثم استاجر فيه اجيرا فاستخرجوا منه مالا قال يضمن وما بقي فهو للمقبل وان  
كانوا علوا فيه بغير اذنه فالاربعة الاخماس لم من تجريمه **باب**  
**عشر الارضين** وفي كل ما اخرجته ارض العشر من الجبوب والبقول  
والرطاب والرايحين وما اشبهتها من الوسة والزعفران والورد والورس وقصب  
السكر وقصب الدرة عشر كامل اذا سقته السماء او سقي سحبا ونصف العشر  
اذا سقي بعرب او دابة او ساية وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد لا عشر في هذا حتى يبلغ خمسة اوساق والوسق سنون صاعا وهذا اقل  
له ثمرة باقية فاما الخمر والبطيخ والفنجان والبقول فلا عشر فيها وقال  
ابن ابي ليلى لا عشر الا في الحنطة والشعير والزبيب والتمر اذا بلغ خمسة اوساق  
واذا اخرجت ارض العشر طعنا على صاحبه ادى من لم يسقط عنه العشر وكذلك  
الخراج لا يسقط عنه لاجل الدن وكذلك ان كانت الارض لصبي او مجنون  
رجل استاجر ارض من ارض العشر فزرعها قال عشر ما خرج منها على رب الارض  
بالقائم بلع وان كان صاحبا اعمارها اياما فاعشرها على الذي زرعتها واما  
الخراج فعلى رب الارض في الوجهين وقال ابو يوسف ومحمد العشر فيما اخرجت  
الارض في مسألة الاجارة عليه ايضا مسلم اشترى من كافر ارض خراج فهي خراج  
وان اشترى من مسلم ارض عشر فاخذ مما منه مسلم بالشفعة او كان في  
البيع خيارا وفناد فوجعت الى المسلم فهي عشرة كما كانت فان بقيت في ملك  
الكافر حولت خراجية في قول ابي حنيفة بمنزلة دار كانت له فجعلها مستأنا وفي قول  
ابي يوسف يضاعف عليه العشر ويوضع موضع الخراج وفي قول محمد عليها عشر  
واحد كما كان يوضع في موضع الصدقة بينه في كتاب السير وان اشترى  
تعلبي ارض عشر من مسلم ضوعف عليه العشر فان اسلم عليها او باعها من مسلم فبني  
العشر مضاعفا في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف عليه عشر واحد

ز

شي من

بطلان الشرا

مسلم اشترى من كافر ارض خراج



وذكر هذه المسئلة بعد هذا الموضع باوراق فجمع بين القولين قول محمد وقول ابي  
ابي يوسف ان عليا عشر واحد قال هذا في رواية ابي سليمان **ارض العشر** ما في اية  
العرب من ارض الحجاز والبادية لانهم اسلموا عليها **وكذلك ما استجاء رجل من ارض**  
**السواد ما لا يبلغه الانهار العظام فهو ارض عشر** **واما ارض الجبل السواد وما**  
**اوجف عليه المسلمون فهي ارض خراج** **واذا قال صاحب الارض قد ادببت**  
**عشر الطغمار الى المساكين لم يقبل قوله وان حلف على ذلك لان هذا ما يأخذ**  
**السلطان** **وان وضع العشر والزكاة في صنف واحد من غير ان يأتي به السلطان**  
**فيما بينه وبين الله** **وروي عن عمر بن الخطاب انه اتى بمصدق بعتنه بها الى اهل**  
**بيت واحد** **وعن ابن عباس وحذيفة مثله** **ولا يجوز تفصيل عشر ما لم يوزع**  
**وعشره لم يخرج** **وقال ابو يوسف في الملايح زيجيل زكاة الفحل والكرم سنين**  
**وليس كالحرف** **ولا يعطى من زكوة وعشر ارضه ولده وابويه واجدادهم**  
**ولا يعطى من سواهم من القرابة** **ولا يعطى مدبره ولا امر ولد ومكاتبه وزوجته**  
**ولا يعطى المرأة زوجها في قول ابي حنيفة** **وقال ابو يوسف ومحمد يعطيه فان**  
**اعطى احد من هؤلاء او احدا غنيا او حربيا وهو لا يعرفهم بذلك بعد ما سألوه**  
**اجزائه في قول ابي حنيفة ومحمد الا في مال يملكه ومكاتبه** **وقال ابو يوسف لا يجوز**  
**في سني من ذلك** **ويكره ان يعطى زكاة من الزكاة ما في درهم اذا لم يكن عليه**  
**دين او عيال وان اعطاه جاز** **وتحل الصدقة لابن السبيل وان كان له مال**  
**في بلده** **ولا يجب عليه اخراج زكاة ماله حتى يرجع اليه** **رجل له على رجل**  
**دين فنصدق به على اخر من زكوة وامره بقبضه قبضته اجزائه** **رجل فنصد**  
**على رجل بدراهم من زكاة ماله لرجل بعد امره ثم علم بذلك فرفض به لم يجزه من**  
**زكوة** **وان كان نصد عنه بامر اجزائه** **رجل له مائتا قفيز للخجارة فيتمها**  
**ما في درهم فمال عليها الحول ثم رجعت قيمتها الى مائة درهم قال فنصد عنها خمسة**  
**اقترع** **وان اراد ان يودي من الغنمة نصد وخمسة دراهم في قول ابي حنيفة**  
**وقال ابو يوسف ومحمد نصدق بدرهمين ونصف** **والعشر واجب في قليل**  
**المسل وكثيره عند ابي حنيفة اذا كان في ارض العشر** **وقال ابو يوسف ليس**  
**وقال محمد في نواذر هشام اذا بلغ العسل خمسة افراق والفرق ستة وثلثون**  
**رحلا بالعراف فيه العشر** **رجل له ارض عشر ومئة حل لا يعلى بها ضاحها**  
**فاجر واحد فاخذ عسلها قال في صاحب الارض وفيه العشر وان كان له**  
**يخذ ذلك** **واما الزعفران فلا عشر فيه في قول ابي يوسف حتى يخرج منه ثمنه**

قال ابو يوسف في العشر  
الى المساكين

لا يجوز تفصيل العشر

خمسة او ساق من اذني ما يكون من قيمة السوق **وقال محمد ليس فيه شيء حتى يكون خمسة**  
**امسا** **وكذلك نصد السكر ومن كان احيا ارضا مبيته لم تكن له الا باذن الاما**  
**في قول ابي حنيفة** **وقال ابو يوسف ومحمد هي له**  
**ما يوضع فيها خمس** **قال ومن اصاب ركبا وسعه ان يصدق وخمسة**  
**على المساكين** **فاذا اطلع الامام على ذلك امضى له ما صنع وان كان محتاجا**  
**الى جميع ذلك وسعه ان يمسكه لنفسه** **وان نصدق بالخمس على اهل الحاجة**  
**من ابائه واولاده جاز** **من الخراج في جميع المسلمين يعطى الامام وفيه اعطيا**  
**المقاتلة والدرية وفي نوايب المسلمين ولا يوضع فيها يوضع فيه الزكاة ممن**  
**العقار والمساكين** **وان احتاج بعض المسلمين وليس في بيت المال من الصدقات**  
**والخمس شيء** **اعطى الامام من ذلك اهل الحاجة وسبيل الزكاة والعشر وخمس**  
**ما اوجف عليه المسلمون من عدد واحد والعقار والمساكين** **وما اخذ من اهل**  
**الذمة واهل الحرب اذ امروا على العاشر وضع موضع الخراج** **وما اخذ من**  
**صدقات اهل البادية رد على فقراهم** **وكذلك زكاة كل بلد وقوم وكذلك**  
**صدقة الفطر** **قال وحكى ابن المبارك عن ابي حنيفة قال لا يخرج الزكاة من بلد**  
**الى بلد الا بدى قرابة** **وتبه اخذ محمد بن الحسن** **وان احتاج غيرهم فوضعت**  
**الامام في اهل الحاجة من غيرهم وسعه ذلك** **وان كان منهم فقراهم احق**  
**من غيرهم** **وان اخراجها الى غيرهم جاز وهو مكروه** **وما اخذ من بيت**  
**وضع موضع الخراج** **قال لمغا في قوله تعالى فان لله خمسة وللرسول** **عن عطاء بن**  
**ابي رباح انه كان يقول خمس لله ورسوله واحد كان رسول الله صلى الله عليه**  
**وسلم يضعه في العقار والمساكين فضا وذلك على خمسة اسهم فان لله خمسة وللرسول**  
**واحد ولدي القري واليتامي والمساكين وابن السبيل ومن كان غنيا ولم ير**  
**وليس بالديوان ولا يلبي للمسلمين امر لم يعط من الخراج شيء** **ويشعير للامام**  
**ان يبعي الله في المسلمين** **فلا بدع فقرا الا اعطاه حق من الصدقات**  
**حتى يغنيه وعياله** **وتغير من الفقراء زكوا بقدر ما يري ويكون واجب**  
**للأما في نفسه في بيت المال قد رما يغنيه من العطاء لغيره ذلك** **لمغا**  
**ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضوا الا في كبر زكوا من بيت المال**  
**ولا سواهم لاهل الذمة في بيت المال وان كانوا فقرا ولا يرد عليهم ما اخذ منهم**  
**العشار شيئا** **وامير الجيش في الغنمة بمنزلة رجل من الجند** **الخز كتاب الزكاة**  
**كتاب**

كتاب الزكاة



ابن عمرو عن مجاهد انه يكره ان يقول **جا** رمضان وذهب رمضان وقال  
لا ادري لعل رمضان اسم من اسماء الله تعالى ولكن ليقول جاشهر رمضان  
وذهب شهر رمضان واذا نحر الرجل وقد طلع الفجر وهو لا يعلم به في شهر  
رمضان فعليه قضاء ذلك اليوم وكذلك ان افطر وهو يرى ان الشمس قد  
غابت ولم تكن غابت فعليه القضاء ولا كفارة عليه وروي ذلك عن عبد بن الخطيب  
ومن اجب لبلا في شهر رمضان فلم يفصل حتى اصبح فصومه تام فليقض ذلك عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم انه كان يفعل ذلك وان احلم لغدا لم يفطر وان دره  
فلم يفطر وان تعامت بعدا فعليه القضاء ولا كفارة عليه وكذلك لم يقض  
على رضى الله عنه وان اجمعت الصائم لم يفطره وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
افطر الحاجم والمحجم فشكا الناس اليه الدم فرفض للصائم ان يحجم وعن ابن عباس  
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحجم وهو صائم واذا طهرت الحائض في  
نصف النهار تركت الاكل فيه ونقضته وما قبله من ايام الحيض وان اكلت فيه  
لم يلزمها به شي وقيل الصائم وبياض اذا كان امن على نفسه ما سوا ذلك  
ولم يقض عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقتل وهو صائم واذا استب  
شهر رمضان على الاستمرار في ارض العدو وتجرى فضا شهره ايتوى به شهر رمضان  
اجزاه ان كان اصابه او اصاب شهره ائتمه وان اصابه قبله لم يجزه وان  
صاف شهر رمضان تطوعا وهو فعليه او لا فعليه كان صومه عن شهر رمضان  
ولا يكون شهر رمضان تطوعا وان اجمعت في اول اليوم منه صائما متطوعا ثم  
تبين له انه من شهر رمضان اجزاه من الغرض وقال ابن ابي ليلى لا يجزيه وان  
كان اجمعت مطلقا فان تبين قبل الزوال نوى الصوم ولو كان اكل شيئا اجزاه الصوم  
ولو كان لم ينو الصوم او نوى الصوم بعد الزوال لم يجزه وهو منى عن الاكل في سنة  
يوميه وان لم يجزه صومه رجل اجمعت صائما من رمضان قبل ان تبين انه من رمضان  
ثم تبين انه من رمضان جاز وقد اساحبت تقدم جماعة من الناس به الا  
ابن عمر اللؤلؤ وحده وروى الامام شاذان انه يفطر فان افطر  
لم يلزمه الكفارة وجل قبل امراته في شهر رمضان قال نزل عليه القضاء ولا كفارة  
عليه وكذلك المرأة اذا اكلت ومن اكل او شرب اجمعت ناسيا في صومه  
لم يفطر ذلك لم يقض عن نحو ذلك في الاكل والشرب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واذا غلب الصائم فسبقة المأكل حل في حلقه فعليه القضاء ان كان ذكر الصوم  
وان لم يكن ذاكر فلا يني عليه وقال ابن ابي ليلى لا يني عليه وان كان ذكر الصوم

واذا نحر الرجل وقد طلع الفجر

ومن اجب لبلا في شهر رمضان  
فلم يفصل حتى اصبح

اذا اتوا الغرض وان اتوا التطوع فعليه القضاء والا كحال لا يضر الصائم  
وان وجد طعمه في حلقه وذكر في كتاب اختلاف ابي حنيفة وابن ابي ليلى  
قال ابو حنيفة لا بأس ان يحل الصائم فيه ناخذ وكرة ابن ابي ليلى ان يحل اذا  
يد من شاربته والسعوط يفطره وكذلك الحقة والاقطار في الاذن  
واما الاقطار في الاحليل لا يفطر عند ابي حنيفة ومحمد ويفطر عند ابي يوسف  
قال وحكي ابن شاعة عن محمد انه وقف عنه وحكي الحسن بن زياد عن ابي  
حنيفة قال ان صب في احليله دهنا فوصل الى مثانه فعليه القضاء وحكي  
هشام عن ابي يوسف في السعوط والوجور الكفارة ومداد او الحائض  
والامة بد واليا بس لا يفطره وبالرطب القضاء الذي يصل الى الجوف  
والدماغ يفطره عند ابي حنيفة ولا يفطره عند ابي يوسف ومحمد رجل  
اصبح في اهله صائما ثم سافر قال لا يفطر فان افطر فلا كفارة عليه رجل اجمعت  
صائما متطوعا ثم افطر قال عليه القضاء رجل اعطى عليه في شهر رمضان ليلا  
فلم يقض حتى غربت الشمس من بعد الغد قال ليس عليه قضاء اليوم الاول  
وعليه قضاء اليوم الثاني واذا نظر الى فرج امراته فارتل قال صومه تام  
ما لم يمسها وان جامعها متعدا قال عليه ان يتم صومه ذلك اليوم ويقضي  
يوما مكانه ولينفق رقبته فان لم يجد رقبته فعليه صيام شهرين متتابعين  
فان لم يستطع فاطعام مسكين وكذلك جال الا عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وقال ابن ابي ليلى ليس عليه الشايع في الشهرين وكذلك اذا اكل  
متعدا وعلى المرأة مثل ما عليه اذا اطاعته وان غلبها على تعصها فعليه القضاء  
والغسل دون الكفارة وان جامعها اياما في الشهر فعليه كفارة واحدة ما لم يقض  
تلك الكفارة فان كفر ثم جامع فعليه كفارة اخرى وكل صوم في الزمان لم يذك  
متائفا فله ان يتركه وما ذكره متائفا فليس له ان يتركه رجل جامع امراته  
في صوم رمضان ثم خاضت في ذلك اليوم فعليه القضاء دون الكفارة وعلى  
الزوج القضاء والكفارة وقال ابن ابي ليلى عليه الكفارة وان اجمعت صائما  
في غير رمضان يريد به قضا رمضان ثم اكل متعدا سا ولا كفارة عليه  
رجل كان عليه قضا ايام من شهر رمضان فلم يصمها حتى دخل رمضان من قابل فصامها  
فيه قال صيامه عن هذا الداخل وعليه قضا المطاقي فاذا استل في الفجر فاج  
له ان يدع الاكل وان اكل وهو ساك فصومه تام فان كان الشرا راندا انه  
اكل ولا يجز طالع فاجب الي ان يقضي ذلك اليوم واذا صام اهل المصر كغير







فما يستقبل ولا يقضي هذا اليوم الذي اكل فيه • وكذلك ان قدم بعد الزوال ولم يكن اكل فيه صامة • وان قال لله على ان اصوم عدا فيكون عدا يوم الاضحية ولم يكن يعلم به قال عليه قضاؤه ولا كفارة • وان اصرح صائما يوم الفطر ثم افطر قال لا قضاء عليه • قال وحكي ان المبارك عن ابي خنيفة رضي الله عنه في التذرية مثل ذلك • امرأة قالت لله على ان اصوم يوم حيضي فلا شيء عليهما • وكذلك ان قالت لله على ان اصوم هذا اليوم وهي فيه حائض او قد اكلت فيه • واذا دخل الغبار والدخان في خلق الضائم لم يضرب • وكذلك ان طعن برمح في جوفه حتى وصل الى جوفه • وان صب الماء في حلقه مكرها فعليه القضاء دون الكفارة • وكذلك ان صب في حلقه وموت ايم • والقضاء ان يسأله بالسؤال وسيله بالماء وبالسؤال الرطب اول النهار واخره • واذا خافت الحمل والمضغ على نفسها او ولدها افطرت وفطنت ولا كفارة عليها • واما المشرك الكبير الذي لا يطيق الصوم فانه يفطر ويطعم لكل يوم نصف صاع من خضه ولا شيء عليه • واذا اكل الصائم الطين والحصى متعمدا فعليه القضاء ولا كفارة عليه • وتكره له مضغ العلك ولا يفطر • ولا بأس بان تمضغ المرأة لصبها طعاما اذا لم يجد من ذلك بذا • قال ابو بكر ذكر الطحاوي اذا روى هلال رمضان سؤال لما قبل الزوال او بعده فانه للسيلة الحايثية • وقد كان ابو يوسف قال اذا انا ان كان قبل الزوال هو للمصايبه وان كان بعده فهو للحايثية والقيا هو الاول وتقبل شهادة المسلم والمسيلة عدلا كان الشاهد او غير عدل • بعد ان شهد انه راي خارج المصر او انه راه في المصر وفي المصر علة تمنع العامة من التماوي في روينه • وان كان ذلك في غير ولا علة في السها لم يقبل ذلك الاجماعه •

**باب صدقة الفطر** ذكر حديث عبد الله بن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اد واع كل حرو عبد صغير او كبير نصف صاع من تمر او صاع من شعير • وعن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يامرهم ان يودوا صدقة الفطر قبل ان يخرجوا الى المصلى وقال اغتفرهم عن المسلة في مثل هذا اليوم • وعلى رجل بوسر زكاة الفطر عن نفسه وولده الصغار • وعن مالك بن الحدمه ما خلى المكاتبين فانه لا يودي عنهم ولا يودون عن انفسهم • ويودي المسلم عن مملوكه الكافر ولا يودي الكافر عن مملوكه المسلم • واذا كان للولد الصغير مال ادى عنه ابوه من مال الصغير استحسانا في قول ابي خنيفة ذكر في كتاب الجبل • وقال محمد لا يودي عنه صدقة

الفطر من ماله وان ادى ضمن ولكن يودي عنه من مال نفسه وليس على الاب ان يودي من ماله عن ماله ابنه الصغير • ويودي عنهم من مال ابنه ان كان له مال • وكذلك لمعتق لا قول ابي خنيفة وابي يوسف • وقال محمد لا يودي عنهم من ماله ولا من مال ابنه • وليس على الرجل ان يودي عن اولاده الكبار ولا عن نوافله الصغار • وان كانوا في عياله ولا عن زوجته ولا عن ابويه وقرابته • وليس على الفقير صدقة الفطر وما يستحب يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى ان يستاك ويغتسل ويغسل يمينه وخطمها ان وجد وتخرج الصدقة ويودي المولى عن رقيقه صدقة الفطر حيث مويه • وان كانوا في بلد اخر • هي زكاة المال • قال وحكي ابن سماعه عن محمد انه رجع عن هذا القول قالت زكاة الفطر والمال سواء • ويودي حيث المال والمملوك • رجلان بينهما مملوك قال لا يجب عليهما ففهم صدقة الفطر لانه ليس لواحد منهما مملوك تامر • وقال في موضع اخر • قال ابو يوسف ومحمد عليهما الصدقة وقد ذكر في بعض روايات هذا الكتاب • ومن مات من ماله وله ولد له الفطر فلا صدقة عليه فيهما وان مات بعد الصبح والصدقة واجبة عليهما • واذا امر يوم الفطر في بلد الرجل مملوك قد اشتراه وفي البيع حيار لاحد الرجلين فانما الصدقة على من يصير العبد كذا • وكذلك زكاة التجارة ان كان اشتراه للتجارة وان لم يكن في البيع حيار ولم يكن المشتري فصدقه حتى موزن يوم الفطر فان قبضه بعد ذلك فصدقه على المشتري • وان مات قبل ان يقبضه فلا صدقة فيه على واحد منهما • وان لم يمت وزده قبل القبض يعيب او يحيار روجه فصدقه على البايع • وان رده بعد بعد القبض فصدقه على المشتري • وان كان اشتراه سرا فاسدا فصدقه يوم الفطر قبل ان يقبضه ثم قبضه فاعنته فصدقه على البايع • وكذلك ان موزن يوم الفطر وهو مقبوض ثم رده وان لم يره فاعنته فلي عليه • واذا عجز المكاتب فليس على المولى فيه زكاة السنن الماضية لفطر ولا تجارة • وكذلك ان كان له عتقا او مفضوبا او ماسورا • واذا عجز المكاتب وقد كان قبل الحائثية الى التجارة لم يعد الى حال التجارة وكان فيه زكاة الحدمه • واذا لم يخرج الرجل زكاة يوم الفطر حتى ارتد لم يجب عليه صدقة الفطر • واذا كان لرجل دار وخادم ولا مال له عجز ذلك فليس عليه صدقة الفطر • واذا اذن الرجل العبد في التجارة فمعلقه رفته بالدين ومولا موصرا قال عليه صدقة الفطر • وزكاة الفطر العبد الموصرا



لله لخدمته على مالك الرقبة • وكذلك في الودعة والعارية والاجارة •  
وكذلك ان كان في عنقه جناحة عداو خطا • وكذلك في الرهن على الراهن  
اذا كان عنده • وقابالدين • وقصل ما بين درهم • قال وفي الامالي • وقال  
ابو يوسف ليس على الراهن ان يودي الصدقة حتى يفكك فاذ افكك اعطاه زكاة  
ما مضى كالبيع بشرط الخيار • وقال في الجامع زكاة الفطر نصف صاع من بر  
او دقيق او سويق او زبيب او صاع من تمر او شعير في قول ابي حنيفة • وقال  
ابو يوسف ومحمد الزبيب بمنزلة الشعير • وحكي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة  
انه قال ومن الزبيب ايضا صاع • واذا اراد ان يعطي من جنس اخر من الحبوب  
اعطى بالقيمة **باب الاعتكاف**  
ذكر عن ابن عباس وعائشة • قال الاعتكاف الا بصوم • وعن علي قال ليس على  
المعتكف صوم الا ان يوجه ذلك على نفسه • وعن حذيفة قال لا اعتكاف  
الا في مسجد جماعة • ولا ينبغي للمعتكف ان يخرج من المسجد الا لجمعة او غايط او  
بول • واذا اخرج لغايط او بول لم يركب في منزله بعد فراغه من الظهور  
وباب في الجمعة حتى تروى الشمس فيصل فيها اربعا وبعدھا اربعا وستا ولم يركب  
اكثر من ذلك • قلت ذكر ساهاروي عن ابي يوسف • ولا يعود مريضا ولا يشد  
حجارة • وما كان من اكل وشرب فانه يكون في معتكفه • واذا مرض المعتكف  
في اعتكاف واجب خرج من المسجد يوما او اكثر من نصف يوم استقبل الاعتكاف  
في قول ابي يوسف ومحمد • وقال ابو يوسف ومحمد حنيفة رحمه الله اذا اخرج  
ساعة من غير عذر استقبل الاعتكاف • وكذلك لو افطر يوما استقبله  
ولا تعتكف المرأة الا في مسجد يمينها • واذا قال الله على ان اعتكف شهرا او ثلاثين  
يوما ولم ينو شهر ابعثه فهو مستأنع عليه في ذلك الليل والنهار ويستحبه متى  
ما شاها في وقت استقبله • وان قال على اعتكاف شهر كذا في نفي ولم يعتكف  
فعلیه قضاء وكما روى يمين ان كان اراد يمينا • وان كان اعتكف ذلك الشهر  
الذي سماه الا الله افطر منه فعليه قضاء ذلك اليوم • واذا تدرت المرأة  
اعتكاف شهر فحاصت فعليه ان يقضي ايام حيضه وتصل بالشهر فان لم تصلها  
به فعليه ان يستقبله • واذا اعتكف الرجل من غير ان يوجه على نفسه فهو  
معتكف فان قطعه فليس عليه شيء • واذا اعتكف في مسجد فانه يندم بهذا  
عدد ويخرج منه الى اخر • ولا بأس بان يشتري المعتكف ويبيع في المسجد ويخرج  
بما بدا له بعد ان لا يكون فيه مانع • واذا اخرج السلطان من المسجد بركه

في اعتكاف واجب فان دخل مسجدا حرمكانه استحسنه ان يكون على اعتكاف  
وكذلك لو اخذه غريم فحبسه ساعة وقد خرج لغايط او بول • واما في قول ابي  
حنيفة فاعتكافه فاسد اذا اخرج ساعة لغايط او بول او جمعة • واذا  
وجب اعتكاف يوم دخل المسجد قبل طلوع الفجر فاقام فيه الى ان تغرب  
الشمس • وان اوجب اعتكاف يومين دخل المسجد قبل غروب الشمس فاقام فيه  
ليلة ويومها وليلة اخرى ويومها الى ان تغرب الشمس • وكذلك هذا في الاجابة  
الكثيرة • وكذلك ان اوجب اعتكاف شهر بعينه دخل المسجد قبل غروب الشمس  
• واذا جامع المعتكف او باشر فيها دون الفرج فارتل افسد الاعتكاف • وان  
فسد اعتكافه لان هذا اخرج لعذر حاجة • واذا اوجب على نفسه اعتكاف  
شهر ثم مات قبل ان يقضي اطعم عنه لكل يوم نصف صاع من حنطه • وان  
كان مريضا حين قال فلم يتر احق مات فلا شيء عليه • وان كان صحيحا فعاش  
عشرة ايام ثم مات اطعم عنه جميع شهره • ولزجيرا الورثة على ذلك ان لم يكن  
لوصايه • وان تدار اعتكاف ليلة او اعتكاف يوم فداكل فيه لم يلزمه  
شيء • وان تدار اعتكاف وقت قد مضى وهو يعلم او لا يعلم فلا شيء عليه  
وان احرم في اعتكافه حج او عمر لزمه الاحرام واقاطر في اعتكافه الى ان يفرغ  
منه ثم مضى في احرامه الا ان يخاف فوت الحج فيدع الاعتكاف ويحج ويستقبل  
الاعتكاف • والاعتكاف في المسجد الحرام افضل منه في غير • وكذلك المسجد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم • وكذلك مسجد الجامع افضل منه في غير ما خلا  
مسجد الحرام ومسجد الرسول عليه السلام ومسجد بيت المقدس واذا اوجب  
على نفسه اعتكافا ثم ارتد ثم اسلم فقد سقط عنه الاعتكاف • واذا اندر  
المملوك اعتكافا فملا له ان يمنعه فاذا اعتق قضاة • وكذلك للزوج ان يمنع  
المرأة منه • واما المكاتب فلا يمنع منه • واذا اكل المعتكف نارا ناسيا  
لم يضره • وان جامع ناسيا فسد اعتكافه والجامع بمنزلة الخروج من المسجد  
ناسيا او عامدا • واذا اعنى على المعتكف او صابه لم فعله اذا اراد ان  
يستقبل الاعتكاف • فان تظاول به ذلك وصار معتوها ثم افاق  
بعد سنين كان هدا • والقراض سوا في القياس ولا يقضي لكنا ندع  
القياس فتوجب العصا • ولا يمسك المعتكف وبنام وباكل وتطيط  
ويدهن بماشا • ولا بأس بان يعتكف المملوك باذن سيده • وكذلك  
المرأة اذا اذن لها زوجها • وليس له ان يمنعهما • واكره المولي ان يمنع مملوكه



منه بعد الاذن • وان منعه ليركن عليه حتى يغسله قداسا واثم • ولا يفسد  
 الاعتكاف سباب ولا جدال • وكذلك ان سكر ليلا • وصعوده الى المذبح  
 لا يفسد اعتكافه • وان كان بابها خارج المسجد • ولا بأس بان يخرج رأسه  
 من المسجد الى بعض اهل بيته فيغسله • وان غسله في اناء في المسجد فلا بأس • وذكر  
 حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يعتكف اصبغ  
 في المكان الذي يريد ان يعتكف فيه • ولو نذر اعتكاف ايام العيد قضاءه  
 في وقت اخر وكثر منعه ان اراد ميثاقا • وان اعتكف فيها اجزاه • وقد اسما  
**كتاب الحيض** قال ابو حنيفة  
 اقل الحيض ثلثة ايام وليالهن • والثلث عشرة ايام • وروى عن ابي يوسف  
 انه قال اقله اليومان والثلث الثلثة • واقل الطهر خمسة عشر يوما بين التمرين  
 وليس لكثره غاية • قال وكان بعض مشايخنا يدعي الى ان الطهر الذي هو غاية  
 ما يصلح ان يجعل عادة بين القرويين شهران • وكل ما رآته المرة في ايام الحيض  
 من حمرة او كدرة او صفرة فهو حيض • ما لم تر البياض خالصا الا في قول ابي حنيفة  
 فانه يقول لا تكون الكدرة حيضا الا بعد الدم • وكل دم بين تحلل بينه ما طهر اقل  
 منها في العدد او مثلهما وكان الطهر بينهما اقل من ثلثة ايام فحكمه كالدم المتصل  
 ما دام في العشر • وكذلك اذا اراد عليها الا ان يكون اليوم الاخير من ايام الحيض  
 قد رأت فيه طهرا او الدم الذي بينه دما استحاضة فلا يصير ذلك اليوم حيضا  
 في قول محمد • واذا تحلل بينهما من الطهر اكرضهما في العدد لم يصير ذلك الطهر  
 في حكم الدم واعتبر حكم كل واحد منهما من الدمين على حدة في قول محمد • واما في مد  
 ابي يوسف فان الطهرين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوما فهو كدم متصل  
 في الطهر عند حيي يتقلب حيضا باحاطة الدمين به وان كانا جميعا دما استحاضة  
 وان كان عددا اكثر من عددهما • ومثال ذلك امرأة رأت في اول ما رأت يوما دما  
 وثمانية طهرا او يوما دما ثم انقطع فلم يبق في ذلك الحيض في قول محمد • وقال ابو  
 العسر كل حيض وروى عن ابي حنيفة انه قال بد اجزاه • وكذلك ان رأت يوما  
 دما وتسعة طهرا او يوما دما فحشر من اول ذلك الحيض في قول ابي حنيفة وكذلك  
 ان كانت لها ايام معروفة من اول كل شهر فزات قبل ايامها يوما دما وطهرت  
 ايامها ثم رأت بعدة يوما دما وانقطع فلم يبق في ذلك الحيض في قول محمد وقال  
 ابو يوسف جميع ذلك حيض ان كان العبد لا يجاوز العشر فان جاوزها  
 فابانها المعروفة التي طهرت فيها الحيض فان رأت في اول ما رأت يوما دما

ويومين طهرا او يوما دما كانت الاربعة كلها حيضا لان عدد الدم مثل عدد  
 الطهر • فان رأت يوما دما وثلثة طهرا او يوما دما لم يكن شي من ذلك حيضا فان  
 رأت يوما دما وثلثة طهرا ويومين ما كانت السنة كلها حيضا • فان رأت يوما  
 دما وخمسة طهرا واربعة دما كانت العشرة كلها حيضا • وان رأت يوما دما  
 وتسعة طهرا وثلثة دما فالثلثة الاخيرة هي الحيض في قول محمد • وفي قول ابي  
 عسرة من اول ذلك حيض • فان رأت ثلثة دما وسبعة طهرا او يوما دما  
 فالثلثة الاول هي الحيض في قول محمد وفي قول ابي يوسف عشرة حيض • واذا رأت  
 المرأة في اول ما رأت دما متصلا اشهر اقسمه ايام من اول ذلك الحيض وعشرون  
 يوما طهرا وعشرة حيض وعشرون طهرا كذلك ابداما اسهر الدم • فان رأت يوما  
 دما ويوما طهرا ثلثة اشهر فسبعة من اول ذلك حيض واحد وعشرون طهرا  
 في قول محمد وكذلك في كل شهر وفي قول ابي يوسف عشرة من كل شهر حيض وعشرون  
 طهرا • فان رأت يومين دما ويومين طهرا ثلثة اشهر فكذا في قول ابي يوسف  
 وقال محمد عشرة في اول ذلك حيض واثان وعشرون يوما طهرا وستة ايام  
 حيض واثان وعشرون يوما طهرا • وعشرة ايام حيض والباقي طهر • فان رأت  
 ثلثة ايام دما وثلثة طهرا وثلثة اشهر فكذا في قول ابي يوسف وفي قول محمد  
 حيض واحد وعشرون يوما طهر من كل شهر • فان رأت اربعة دما واربعة  
 طهرا ثلثة اشهر فكذا في قول ابي يوسف • وفي قول محمد عشر من اول  
 حيض واثان وعشرون يوما طهرا • واربعة حيض وثمانية وعشرون يوما  
 طهرا واربعة حيض وثمانية وعشرون يوما طهرا واربعة حيض والباقي طهر •  
 وان رأت خمسة دما وخمسة طهرا ثلثة اشهر فكذا في قول ابي يوسف • وفي قول  
 محمد في اول ذلك حيض وخمسة وعشرون يوما طهر • وكذلك من كل شهر • فان رأت  
 ستة دما وستة طهرا • فكذا في قول ابي يوسف • وفي قول محمد ستة ايام حيض  
 وثلثون يوما طهر وستة حيض وثمانية عشر يوما طهر وستة حيض والباقي طهر  
 وان كان للمرأة ايام معروفة في الحيض عشرة ايام فزات منها يوما دما ويومين  
 طهرا الى اخر العشرة فذلك كله حيض • وان كان عدد الطهر في الحساب اكثر  
 • وان رأت يوما دما وثلثة طهرا او يوما دما كذلك الى اخر العشر لم يكن شي  
 من ذلك حيضا في قول محمد • وان رأت يومين دما وثلثة طهرا او يومين دما  
 وثلثة طهرا او يوما دما ثم انقطع كان سبعة ايام من ذلك حيضا في قول محمد  
 وان رأت يومين دما وخمسة طهرا وثلثة دما كان جميع ذلك حيضا • وكذلك



**باب الزيادة والنقصان في أيام الحيض**

ان كانت معروفة خمسة ايام **باب** وان كان غادتها حيض خمسة ايام في كل شهر فوات ثلثة ايام منها دما ثم انقطع بسبعة ايام ثم رأت يوما او اكثر فحسبها المعروفة في الحيض في قول ابي يوسف **وقال** محمد الثلثة الاولى هي الحيض فان رأت في اول العشر يومين دما وفي اخرها يومين دما كانت خمسة هي الحيض في قول ابي يوسف ولم يكن شيء من ذلك حيضا في قول محمد وان رأت في اولها يومين دما ورأت العاشر والحادي عشر والثاني عشر دما كانت خمسة هي الحيض في قول ابي يوسف **وقال** محمد الثلثة الاخيرة هي الحيض اذا كان بينها وبين الدم الذي يحدث بعد هذه خمسة عشر ليلة طهرا وان رأت في اولها يوما دما ويوما طهرا حتى جاوز العشر كانت خمسة هي الحيض في قولهم جميعا **وان** كانت رأت اول يوم من الشهر طهرا ويوما دما ويوما طهرا حتى جاوز العشر فاليوم الاول ليس حيض في قول ابي يوسف **وقال** محمد ثلثة بعدة حيض وان وقف على العشر كان ما بعد العشر حيضا كله **وان** رأت يوما دما قبل راس الشهر ومن اوله يوما طهرا ويوما دما الى تمام العشر فاليوم الاول يجمع ذلك حيض الا اليوم العاشر فانها لم تربيته دما وان جاوز العشر فحسبها المعروفة هي الحيض في قول ابي يوسف **وقال** محمد حيضها ثلثة ايام من ايام معروفة وهي الثانية والثالثة والرابعة **باب** في المحض تقدم وقا حشر

امرأة كانت حيضتها خمسة ايام من اول كل شهر فوات ثلثة ايام منها دما وظهورت ايامها ثم رأت بعد ذلك يوما دما او يومين من ثلثة ايامها المعروفة هي الحيض في قول ابي يوسف **وقال** محمد الحيض الاول هي الحيض وكذلك ان كانت رأت يومين دما من اول ايامها مع ذلك او من اخرها ايامها فان رأت ثلثة دما من ايامها مع ذلك من اولها او من اخرها كانت هذه الثلثة هي الحيض في قول محمد **فان** كان حيضها ثلثة ايام من اول كل شهر فتقدم حيضها قبل ذلك احد عشر يوما ثم طهرت ايامها فلم تربيها ولا فيما بعد ما دما في قياس قول ابي حنيفة ان ذلك استحاضة الا ان يعاودها الدم في مثل ذلك الحال احد عشر يوما اخرى فان عاودها كانت ثلثة ايام من الايام الاولى من اولها حيضا وثلثة ايام من هذه الثلثة الايام الاخيرة حيضا من اولها وفي قول محمد ثلثة ايام من اول الايام الاحدي عشر يوما الاول حيض ان عاودها الدم في مثل اولها وعاودها فان عاودها كانت مستقلة من مكانها دون عاودها الا ترى ان امرأة لو كان حيضها خمسة ايام من اول الشهر ثم حبلت ثم وضعت لعشر بطن من الشهر **وقد** كان اول ما حبلت فدفبها الدم سبعين يوما ثم انقطع كما



ايام من اول الاحد عشر يوماً. وكذلك ان رأت في يومين من ايامها الثانية دماً في قول  
محمد. وان كانت اربعين في الشهر الاول ومدة الدم الى تمام الشهر طهرت ايامها التي  
مستحاضة فيها زاد على اربعين لانها لم تربي اياماً ومن هذا الدم طهر خمسة عشر يوماً  
فان كان حيضها ثلثة ايام من اول كل شهر فزات يومين دماً ويوماً طهراً ويومين دماً  
ويوماً طهراً شهراً خمسة ايام من اول شهر حيض في قول محمد. وهذا ايضا عن مطرد على قول  
عنه انه اضطرد الى هذا الجواب. وان رأت يومين دماً ويوماً طهراً ثم استمر لها الدم  
ثلاثة ايام من اول ما استمر لها الدم حيض ومافها استحاضة في قول محمد. امراة كان  
حيضها عشرة ايام من اول كل شهر فزات يومين ثلثين يوماً ثم مد بها الدم اسبوعاً  
فطهرت من اول الدم حيض وخمسة عشر يوماً طهراً وبقي خمسة ايام من ايام حيضها  
في الشهر الثالث هي حيض. وكذلك لو كان الباقي من ايامها ثلثة ايام. فان كان الباقي  
من ايامها في الشهر الثاني بعد تمام خمسة عشر يوماً اقل من ثلثة كان حيضها عشرة ايام  
وقد صارت منتقلة الى العشر.

**باب الاضلال**

واذا كانت المرأة تحيض في كل شهر حيضة فاستحيضت وطهرت بين العودين ولست  
عدداً ايامها وموضعها فالحق تمضي على الزيادة. فان لم يكن لها في ذلك راي لغير  
تمسك عن الصلوة والصوم ولكنها تغتسل لكل صلوة ولا يطهاها زوجها وتعيد  
من الصيام من شهر رمضان عشرين يوماً احياً كما قال قتت في سؤاله عشر ايام ثم  
ارادت ان تقضي العشرة الباقية في اخر قضيتها في غير العشرة التي قضت فيه من سؤاله  
فان كانت تعلم ايامها كانت ثلثاً قضت صوم ستة ايام بعد العطر. وكذلك لو  
كان اكثر من ذلك اعادت ضعف ذلك. فان كانت تعلم ان ايامها كانت ثلثاً  
في الشهر الاخر من الشهر ولا تدري في اي موضع من العشر كانت ولا راي لها في ذلك  
توضات من اول العشر الاخر ثلثة ايام ثم اغتسلت لكل صلوة الى اخر العشر وهذه  
انما اضلت ايامها الثلث في عشر ايام. فان كانت ايامها اربعة توضات اربعاً  
من اول العشر واغتسلت بعد هذا الى اخر العشر. وكذلك ان كانت ايامها خمسة  
وان كانت ايامها ستة ايام توضات اربعة ايام من اول العشر وامسكت عن الصلوة  
يومين لانها فيها كايض يقيين وتغتسل بعد ذلك الى اخر العشر. وان كانت ايامها  
سبعة توضات ثلثاً وامسكت عن الصلوة اربعاً واغتسلت ثلثاً وان كانت قد رأتها  
كانت تطهر في اخر الشهر ولا تدري كم كانت ايامها توضات الى تمام سبعة وعشرين  
يوماً من الشهر ثم امسكت عن الصلوة ثلثة ايام ثم اغتسلت غسل واحد فان كانت  
تذكر انها كانت ترى ترى الدم اذا جاوزت عشرين ولا تدري كم كانت ايامها

فانما

فانما تمسك عن الصلوة ثلثة ايام بعد العشرين ثم تغتسل لكل صلوة الى اخر العشر  
وتعيد صوم هذه العشرة في عشر اخرى من شهر اخر وان كانت تسبقها كانت  
تري الدم بعد تمام سبعة عشر من الشهر فلا تدري كم كانت ترى ولا متى كانت  
تحيض في العشر توضات ثلثة ايام واغتسلت سبعة ايام. قال وانما خالف بين  
الجواب في هذه وبين الجواب في الاول لانها لا تعلم ان حيضها كان متصلاً بمضي  
السبعة عشر من الشهر وانما تعلم كونه في العشر التي بعدها. واذا كان على  
المستحاضة صلوة فابته ولا تدكر شيئاً من امرها فانها تقضيها في يوم ان قد رأت  
عليه او في يومين. ثم تعيدتها بعد تمام سبعة ايام في اليوم الحادي عشر  
والثاني عشر. فان كانت تذكر انها كانت ترى الدم يوم الحادي وعشرين  
من الشهر ولا تدكر اوله واخره فانها توضا وتصل الى ذلك اليوم ثم تمسك  
عن الصلوة عليه ثم تغتسل سبعة ايام. واما الصوم فانها اذا تسلمت شهر  
رمضان تمامت عشر ايام. فان كان عليها صوم شهرين متتابعين ولا تدكر شيئاً  
صامت شهرين متتابعين وشهر ايضا مع ذلك لان حيضها ان كان عشر في كل شهر  
تقد بقي عليها من الشهر من الاولين عشرين يوماً. فان كانت تعلم انها كانت تحيض  
في كل شهر مرة في اوله او في اخره ولا تدري كم كان حيضها ولا دخل شهر في شهر فانها  
توضا في اول الشهر ثلثة ايام ثم تغتسل سبعة ايام لكل صلوة ثم تغتسل لتمام الشهر  
مرة. فان كانت تعرف انها كانت ترى الدم عشر ايام من الشهر لا تدري اوله واخره  
فانها توضا من اول الشهر الى تمام العشر ثم تغتسل مرة ثم توضا وتصل الى اخر  
الشهر ثم تغتسل مرة. واذا كان لها ايام معروفة من كل شهر فانقطعت عنها  
الدم اسبوعاً ثم غاودها وقد نسيت ايامها فانها تمسك عن الصلوة ثلثة ايام ثم تغتسل  
سبعة ايام ثم توضا عشرين يوماً فذلك دالها. واذا كانت المستحاضة  
لا تدكر ايامها غير انها تسبقن بالطهر يوماً القاسر ويوم العشرين ويوم الثلاثين  
فانها توضا من اول الشهر ثلثة ايام وتصل يوم القاسر ويوم العشر والحادي عشر  
والثاني عشر والثالث عشر ثم تغتسل الى تمام تسعة عشر ثم توضا وتصل يوم  
العشرون وثلثة ايام بعد ذلك ثم تغتسل بعد ذلك الى تمام تسعة وعشرين يوماً  
لكل صلوة ثم تصل يوم الثالث ويوم ولا تحري لها صيام تسعة ايام فلتصم بمائة  
عشر يوماً. وما قضت من العوايت في يوم غير القاسر ويوم العشرين ويوم الثلاثين  
اعادته في هذه الايام الثلثة ولا يقرها الزوج الا في هذه الايام فقط. قال  
وانا اقول ان قضت الصوم في هذه الايام تسعة ايام. فان كانت تعلم ان ايام



حشرها كانت ثلثة في العشر الاخير من الشهر ولا تدري اذا مضى عشرون من الشهر او اذا  
 بقي ثلثة من الشهر فانها تنوضا وتصل الى تمام ثلثة وعشرين ثم تغتسل غسل واحد  
 وان كانت ابانها ثلثا في وسط العشر الاخير من الثلث الاول والثلث الاواخر فانها تنوضا  
 وتصل الى تمام اربع وعشرين من الشهر ثم تدع الصلوة يوم الخامس والسادس وتغتسل  
 يوم السابع لكل صلوة وهي بمنزلة امرأة صلت ابانها السابعة في اربعة **باب**  
**في حل الرجل بانقطاع الدم** اذا انقطع دم المرأة دون عادتها المعروفة  
 في حوض ونفاس اغتسلت من خوف فوت الصلوة وبخبرها زوجها احتياطا حتى ياتي على  
 عادتها وكذلك صاحب الاستبراء يحتنبها ايضا احتياطا ويمسك هي عن الزوج ان كان  
 هذا اخر عدتها وان كانت استكملت عادتها في الدم ثم انقطع اغتسلت في اخر الوقت  
 وصلت وانما هار وجها وتزوجت ان كان هذا اخر عدتها ولم تنظر تمام العشر في الحيض  
 ولا تمام الاربعين في النفاس وكذلك ان لم تكن لها قبل ذلك عادة وكان هذا اول  
 مارات الحيض فانقطع الدم على الحس او كانت اول الولادة فانقطع دم النفاس  
 على العشرين واغتسلت وسعها ان يكن زوجها من مسها وتزوج ان لم يكن لها  
 زوج **باب النفاس** واذا ولدت المرأة ثم انقطع دمها بعد  
 يوم او يومين او ثلثة انتظرت الى اخر الوقت ثم اغتسلت وصلت فان كانت  
 طلقت حين ولدت صدقت على النقصا العدة في اربعة وخمسين يوما وزياد  
 ما قالت من سني في قول محمد لانه جعل القول قولها في النفاس وبعد ذلك طهر خمسة  
 عشر وثلثة حصص وخمسة عشر طهرا الى اخر العدة وقال ابو حنيفة لا يصدق  
 في اقل من خمسة وعشرين يوما لان اقل ما يصدق فيه المعتدة عنده ثلثة ايام  
 شهران ويحسب النفاس مع ذلك وخمسة وعشرين يوما لان معاودة الدم  
 في الاربعين جعل ما قبله من الطهر تقاسا فاذا احسبه خمسة وعشرين يوما  
 فان الباقي من الاربعين مقدار الطهر فقط وقال ابو يوسف لا يصدق لها  
 في اقل من خمسة وستين يوما لانه جعل في هذا الموضع احد عشر يوما من  
 الحيض وغاية محمد ماكية قالها هنا لا يكون نفاس ولا يصدق عليه في اقل من احد  
 عشر يوما وهو يقول ان انقطع عن النفاس ما اغتسلت وصلت وهذا ينقض  
 ذلك القول قال محمد كل من كانا في النفاس بينهما اقل من خمسة عشر يوما طهر  
 بذلك مرة واحدة وهو نفاس واحد وهو نفاس كله فان كان بينهما اكثر من خمسة  
 عشر يوما والاول نفاس والاخر حيض وقال ابو حنيفة اذا عاودها في الاربعين  
 يوما فهو نفاس كله وان كان بينهما خمسة عشر يوما طهر **كتاب**

نسخ المصنف  
 والمصنف في العشر بالكتابة  
 واذا احلكت

المسألة

يا ابا عبد الله بن محمد بن ابي اسحاق  
 انك تعلم اني قد كتبت اليك كتابا  
 في مسائل من مسائل الفقه  
 في مسائل من مسائل الفقه  
 في مسائل من مسائل الفقه

**المسألة** وقال ابو حنيفة واذا اردت ان تحرم باج ان شاء الله فاعتزل  
 او توطأ والغسل افضل ثم البس ثوبين اذا اردت احد يد من او غسيل يد او من  
 باي يد من شئت وصل ركعتين وكل اللهم اني اريد الحج فليسر لي وتقبله مني ثم لي  
 في ذر كل صلوة قال وان شئت بعد ما يستوي بك يعزك والتلبية  
 ان تقول ليبيك اللهم ليبيك لا شريك ليبيك ان الحمد والشعة لك والملك لا شريك  
 لك فاذا التبت فقد احرمت واتق ما نهى عنه من قتل الصيد والزنا والفسق  
 والجدال ولا تسير الى صيد ولا تدل عليه ولا تقط رأسك ولا وجهك ولا تلبس  
 ثوبا لا قصصا ولا سراويل ولا قطنية ولا ثوبا مصبوغا بعصفر ولا بالزعفران  
 ولا بورس فان كان قد غسل حي لا ينقض فلا بأس بلبسه ولا بأس طيبا بعد احرامك ولا  
 تدخنه وادفق عيك رأسك ولا تغسل رأسك بالخطي ولا تقص الظفار ولا كن  
 من التلبية في ذر كل صلوة وكلما لغت وكما او علوت شرفا وكلما هبطت واديا  
 وبالا سحار وحين تسقط من منامك واذا قدمت مكة فلا يضرك ليلاد خلقتها  
 او نها واذا دخل المسجد الحرام فابدأ بالحج الاسود فاستلم ان استطعت من غران  
 تودى مسلما فان لم تستطع فاستقبله وكبر وهلل واحمد الله ثم صل على النبي  
 ثم جدد على منك على باب الكعبة وطف سبعة اشواط ترمل في الثلاث الاول  
 في كل شوط منها من الحجر الاسود الى الحجر الاسود فان زحمت الناس في رملك فقم فاذا  
 وجدت سلكا فارمل ونطوف الاربعة الاشواط الاخر مشيا على هيئتك  
 وكلما مررت بالحجر الاسود في طوافك فاستلمه ان استطعت من غير ان تودي مسلما  
 فان لم تستطع فاستقبله وكبر وهلل واذا فحيت به الطواف وختمت به اجرالك  
 وليكن طوافك في كل شوط من وراء الحطيم ثم ائت المقام فصل فيه ركعتين اوجبت  
 تيسر لك عليك من المسجد فاذا فرغت منها فعد الى الحجر الاسود واستلمه  
 فان لم تستطع فاستقبله وكبر وهلل ثم اخرج الى الصفا فاذا قام عليه  
 مستقبل القبلة فحمد الله وثني عليه وتكبر وتصل على النبي وتدعو الله  
 بحاجتك ثم اهبط منها نحو المروة فامش على هيئتك مشيا حتى تأتي بطن الوادي  
 فاسع في بطن الوادي سعيا فاذا اخرجت منه فامش على هيئتك حتى تأتي المروة  
 فتصعد عليها وتقوم مستقبل القبلة فحمد الله وثني عليه وتكبر وتصل  
 على النبي ثم تدعو الله بحاجتك فطف بينهما هيكلا سبعة اشواط ثم اعد الصفا  
 وتكتم بالمروة وتسعي في بطن الوادي في كل شوط ثم تقوم حراما لا تحل شي ونطوف  
 بالبيت كلما بدالك وتصل لكل اسبوع ركعتين حتى تروح مع الناس الى مناب يوم

منكم



التروية فبليت باليلة عرفة وتصل لها العداة يوم عرفة وترفعه والى عرفات  
 فتزول مع الناس فان صليت الظهر والعصر مع الامام حسن وان صليت بها في ذلك  
 فصل كل واحدة منها لوقتها في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس  
 ان يصليها الحاج في منزله كما يصليها مع الامام في وقت واحد لان العصر انما قدمت  
 لاجل الوقوف تلغنا ذلك عن عائشة وابن عمر واذا صلى العصور ارجح الى الموقف  
 توقف به وحده الله وهلل وكبر ولتلى وتعالى النبي عليه السلام ودعا الله حاجته  
 فاذا غربت الشمس دفع على هيبته حتى ياتي المزدلفة فيصل بها المغرب والعشا  
 الاخرة باذان واحد واقامة واحدة ثم يبيت بها فاذا انشق لها الفجر صلى الفجر  
 وتوقف مع الناس حمد الله وانى عليه وهلل وكبر ولتلى وتعالى النبي ودعا  
 الله حاجته فاذا اسفر دفع قبل ان تطلع الشمس حتى ياتي منى في حجرة العقبة  
 فيرمي بها من الوادي سبع حصيات مثل حصاة الخذف ويكره مع كل حصاة ويقطع  
 السليقة عند اول حصاة يرمي بها حجرة العقبة ولا يرمي يومئذ من الجارستان  
 هذا ولا يقوم عند ما حتى ياتي منزله فيحلق او يقصر شعره والحلق افضل ثم قد حل  
 لكل سبي الا النساء ثم يزور البيت من يومه ذلك ان استطاع او من العدا ومن  
 بعد العدا ولا يجوز له الى بعد ذلك فيطوف به اسبوعا ويصلي ركعتين  
 ثم قد حل له النساء ثم يرجع الى منى فاذا كان الغد من يوم النحر رعى الجار والثلث حين  
 نزول الشمس يبدأ بالنبي صلى الله عليه وسلم فيرميها سبع حصيات يكره مع كل حصاة ثم ياتي  
 المنى الذي يقوم فيه فيقوم فيه وحده الله ونبي عليه وهلل وكبر ويصلي على  
 النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو حاجته ثم ياتي الحجرة الوسطى فيرميها بسبع حصيات  
 كذلك ثم يقوم حيث يقوم الناس فيصنع في قيامه كما يصنع في الاول ثم ياتي حجرة  
 العقبة فيرميها في بطن الوادي سبع حصيات ولا يقيم عندها فاذا كان من الغد  
 رعى الجار الثلث حين نزول الشمس كذلك ثم ينفر الى الجب من يومه وان قام الى  
 الغد فعل كما فعل بالامس من ينفر وقد كان يكره به اذا نقر ان تقدم  
 فعله ثم ياتي الايط فينزل به ساعة ويطوف طواف الصدر ويصلي ركعتين  
 ثم يرجع الى أهله فان كان الذي في مكة لطواف الزيارة بات بها او اقام بها قيام  
 مشهدا او في الطريق فقد اساء وليس عليه شيء ومن اراد الفراق فعل ذلك عزائه  
 اللهم اني اريد العرف والحج ولبي لها يقول لبيك بعرفة وحجة معا وان شئت فقل  
 بالنية ويبدأ اذا دخل بالطواف بالبيت وسعيها بين الصفا والمروة نحو ما  
 وصفناه في الحج ثم يطوف بالحج بالبيت وسعي له بين الصفا والمروة واذا رمي حجرة

بطن

الناس

العقبة

العقبة يوم النحر وحدي القران وحجبه الشاه والبقر افضل من الشاه الحزق  
 افضل من البقر ولو كان ساقا هديه معه كان افضل من ذلك كله ثم يحلق او يقصر  
 واذا طاف الرجل بعد طواف الزيارة طوافا يوي به التطوع او طواف الصدقة  
 وذلك بعد ما حل البقر فهو طواف الصدر ولا بأس بان يقيم بعد ذلك ما شا  
 ثم يخرج ولكن الافضل من ذلك ان يكون طوافه حين يخرج والماء العرم المفردة  
 فانه يناسب لها مثل ما وصفناه في الحج وتبقى فيها ما شققت منه حين يعود مكة  
 ويدخل المسجد ويبدأ بالحجر الاسود فيستلمه ويطوف بالبيت وسعي بين  
 الصفا والمروة كذلك ثم يحلق ثم قد فرغ من عمرته حل له كل شيء ويقطع الثياب  
 في العرم حين يستلم الحجر الاسود عند اول الشوط من الطواف بالبيت وكذلك  
 ان اراد التمتع ولم يسبق هديا ويقصر مكة بعد الفراغ من العرم حلا فاذا كان  
 يوم التروية وتما بعد ما حرمه الا زار والردا ولنا بالحج ان نأمن المسجد  
 او من لا يطح او من اي الحرمنا وان شأنا حرم بالحج قبل يوم التروية وما تقدم  
 باحرامه بالحج هو افضل ويروح مع الناس الى منى فيبيت بها ليلة عرفة ثم يقبل  
 الى عرفات ويصل ما وصفناه في الحج المفرد غير انه اذا كان طواف العرم في الشهر  
 الحج فليديه هدي المتعة بدجة يوم النحر بعد رمي الجار ويحلق ويقصر ثم زور  
 البيت فيطوف به اسبوعا يرمي في الملأ الاول ويمشي في الاربع الاواحق  
 على هيبته ويصل ركعتين ثم يسعي بين الصفا والمروة على تماسق الوصف به  
 ثم يتصرف الى منى فان ساق هديا المتعة تغل في العرم مثل ما وصفناه وفلده هديه  
 اذا احرم فان من السنة ان يغسل الرجل هديه بعد ما حرم واذا طاف العرم  
 وسعى اقام حراما ولم يقصر فاذا كانت عشية التروية احرم بالحج وان احب  
 ان بعد ما احرم ويطوف بالبيت وبالصفا والمروة لحجه فعل وان احب  
 ان يوحده ذلك الى يوم النحر فله ذلك وكذلك المتنع الذي لم يسبق الهدى معه  
 فان طاف وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرمي طواف الزيارة يوم النحر ولم يطف  
 بين الصفا والمروة وان لم يكن فعله قبل ان يروح الى منى رمل يوم النحر في طواف  
 وطاف بين الصفا والمروة ولا يدع الحلق في جميع ذلك ان كان سليدا او مقصرا  
 او عاقضا والمرأة بمنزلة الرجل في جميع ما وصفناه عنها لها الملبس ما بدا لها من الدرع  
 والقميص والحمار والحف والقارزين ونظفي واسها ولا نظفي وجهها ولا لبس المصوغ  
 بورس وذعران او عصا الا ان يكون قد غسل ولا حلق عليها انما عليها التقصير ولا  
 رمل عليها في الطواف بالبيت ولا سعي عليها بين الصفا والمروة ولتكن بمشي مشيا وسرا

واراد الرواح الى منى



كل شيء منها ان احبب الا الوجه وتسدل على وجهها ان ارادته ذلك ونجاني عن وجهها

**باب الطواف**  
ذكر حديث صبي بن معبد انه قال طواف طوافين وسعي سعيين وذكر ذلك  
عن ابن الخطاب فقال هديت لسنة بئيل وعن علي عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم انه طاف لما طوافين وسعي لما سعيين والطواف الذي يطوفه  
القارن لحجه بعد طواف العمرة ليس بواجب وانما الطواف الواجب في الحج  
طواف الزيارة يوم النحر وطواف الصدر ايضا واجب الاعلى الحضري واذا قدم  
القارن مكة فلم يطف حتى وقف بعرفة او طاف لعمرته لئلا يشاوط فقط كان ايضا  
لعمرته وعليه دم لرفضا وقضاها وقد سقط عنه دم القران وقال محمد لا يكون  
زافضا لعمرته حتى يقف بعرفة بعد الزوال وان كان طاف اربعة اشواط لعمرته  
لم يصير زافضا لها بالوقوف بعرفة وانما يوم النحر وهو فاران فان لم يطف  
لعمرته حين قدم ولكنه طاف وسعي لحجه ثم وقف بعرفة لم يكن زافضا لعمرته وكان  
طوافه وسعيه للعمرة دون الحجة وهذا رجل لم يطف لحجه فعليه ان يسلم في  
طواف يوم النحر ويسعي بين الصفا والمروة وان طاف وسعي للحج ثم طاف وسعي للعمرة  
لم يلزمه شيء ولم يكن بينه في ذلك شيئا وان كان الاول على العمرة والثاني على الحج  
فان طاف طوافين لهما ثم سعي سعيين فقد اسأ ولا شيء عليه فان كان طافهما  
على غير وضوء ثم سعي يوم النحر فعليه دم من اجل طوافه للعمرة على غير وضوء ومثل سعي  
طواف الحج يوم النحر ويسعي بين الصفا والمروة استحسانا فان لم يفعل فلا شيء عليه  
وقال محمد ليس عليه ان يعيد الطواف وان اعادته فافضل والدمر على  
كل حال وان طافها جئنا فعليه دم الطواف للعمرة ويعيد السعي للحج فان لم يعيد فعليه  
دمه فالتياس في الجنب والذي على غير وضوء الا ان الجنب اسدها حالا وانما يض  
كما الجنب في هذا امعة او فاران طاف طواف الزيارة على غير وضوء لم يطف طواف  
الصدر حتى يرجع الى اهله فان عليه دمان احدها الطواف على غير وضوء والاخر ترك  
طواف الصدر فان كان طاف للصدر سقط الدم من اجله وان كان طاف  
الزيارة جئنا ولم يطف للصدر حتى يرجع الى اهله فانه يعود الى اهله مكة باحرام  
جديد فيطوف طواف الزيارة ويبرئ لتأخيره دما ويطوف طواف الصدر  
واذا الرجوع فعليه بدنه لطواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر وعلى  
الحائض مثل ذلك للزيارة وليس عليها لطواف الصدر شيء وان طاف للزيارة  
جنباً وطاف للعبادة في ايام التشريق كان طواف الصدر مكان طواف الزيارة

وقد اخره فعليه دم لتأخيره وصار كأنه لم يطف للصدر فعليه لتركه دم  
وان كانت امرأة حائض فطافت يوم النحر حائضاً ثم ظهرت من الغد ثم طافت  
للصدر في ايام التشريق كان طواف الصدر للزيارة وعليها لتأخيره دم  
وعليه دم لترك طواف الصدر وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
ليس عليها لتأخير طواف الزيارة شيء وان طافت اقل من طواف الزيارة طاهراً  
ولم يطف للصدر ورجع الى اهله فعليه ان يعود بالاحرام الاول وتقضي بقية  
طواف الزيارة وتبرئ لتأخيره دماً وقطوف للصدر وان كان طاف الاكثر  
منه اجزاه ان لا يعود ويبعث شاتين احدهما لما بقي منه والاخرى للصدر وان  
كان طاف الاقل منه وطاف للصدر في ايام التشريق فانه يكمل طواف الزيارة  
من طواف الصدر وعليه في قول ابي حنيفة لتأخير ذلك دم لانه اكمل منه وعليه  
لتركه من طواف الصدر ايضا دماً وان كان المتروك من طواف الزيارة اقله  
اكمل ذلك من طواف الصدر ولم يكن لواحد منها دم ولكن عليه الصدقة قال  
ومحمد ان عليه في ترك الاول من طواف الزيارة دم وفي تأخير اول صدقة وفي  
ترك الاكثر من طواف الصدر دم وفي ترك اقله صدقة وفي طواف الصدر رجلاً  
دم وفي طوافه على غير وضوء صدقة وسوى في رواية ابي جعفر بينه وبين الجنب  
في ذلك وفي طواف الزيارة جنا عاذاً او بدنة وفي طوافه على وضوءه وفي  
طوافه من وضوءه او محولاً او طواف اكره كذلك بغير عذر الا عاذاً ان كان هناك شاة  
ان كان قد رجع وكذا لك بين الصفا والمروة محولاً او زكياً واذا طاف المعتمر  
اربعة اشواط من طواف العمرة في اشهر الحج ثم حج من عامه فهو مستمتع وان كان طاف  
الاكثر منه في شهر رمضان لم يكن متمتعاً ولو جامع المعتمر بعد ما طاف الاكثر من طواف  
لم تستد عمرته ومعنى فيها وعليه دم الحاج وعمرة مكاتها وان كان طاف طواف العمرة  
في شهر رمضان جنباً او غير وضوء لم يكن متمتعاً ان اعاده في شوال او لم يعده كوفي  
اعتبر في اشهر الحج طواف لعمرته لئلا يشاوط وخرج بما بقي عليه منها وحل ورجع الى اهله  
ثم ذكر ذلك فرجع الى مكة فقضي ما بقي عليه من عمرته من طواف البيت والصفا والمروة  
وحل وحج من عامه فهو متمتع وان كان طاف اربعة اشواط لم يكن متمتعاً وترك  
الرميل في طواف الحج والعمرة والسعي في بطن الوادي بين الصفا والمروة لا يوجب شيئاً  
غرامة فيه متى اذا كان بغير عذر وكذلك ترك استلام الحجر واذا طاف الواجب  
في الحج او العمرة في جوف الحطيم قضانا ترك منه ان كان بكه وان كان قد رجع الى  
اهله فعليه دم وبيرة له ان حج اسبوعين من الطواف قبل ان يصلي في قول ابي



خليفة ومحمد. وقال ابو يوسف لا بأس بذلك اذا انصرف على وتر تلك الساعة او خمسة  
او نحو ذلك. واذا طاف قبل طلوع الشمس لم يصل حتى طلعت الشمس. وكذلك ان  
طاف بعد العصر لم يصل حتى اقبل المغرب. ولا تجزيه المكتوبة من ركعتين الطواف  
وبكره لدان يشهد المسعر في طوافه او يتحدث او يبيع او يشتري فان فعله لم يفسد  
عليه طوافه. وبكره له ان يرفع صوته بقراءة القرآن فيه. ولا بأس بقرائه في نفسه  
وان طاف المرأة مع الرجل لم تقصد عليه طوافه. واذا خرج الطائف من طوافه لصلوة  
مكتوبة او حاضرة او تجديد وضوء ثم قاده الى الطواف. فان اخرج الطائف ركعتيه  
حتى يخرج من مكة لم يضره. بلغنا عن عمر بن الخطاب انه طاف قبل طلوع الشمس ثم خرج  
حتى اذا كان بدى طوي وارتفعت الشمس صلى ركعتين ثم قال ذلكان مكانا ولعن  
قال والصلوة لأهل مكة احب الي. وللغربا الطواف. رجل طاف اسبوعا  
وسوطا او شوطين من اسبوع اخر. ثم ذكر انه لا ينبغي له ان يجمع بين اسبوعين  
قال يتم السبوع الذي دخل فيه وعليه لكل اسبوع ركعتان. ولا بأس بان يطوف  
وعليه حقه او يغلاها اذا كانا طاهرين. وان كان عليه نوب فيه دهر او بول  
اكثر من قدر الدهر كرهت له ولم يكن عليه شيء. واسلام الركن اليماني حسن  
وتركه لا يضر. واذا ارسل في طوافه كله لم يكن عليه شيء. وان مشى في الشوط  
الاول ثم ذكر ذلك لم ير مل الا في شوطين وكذلك ان مشى في الثلاث الاول ثم ذكر  
لم ير مل فيما بقي. واذا قال الله عليه ان يطوف رجفا وطاف كذلك اعاده  
ان كان بكة ويبرق لذلك دما ان كان قد رجع الى اهله. وان طاف بالبيت  
من وازمرا او قريبا من طله اجزاه. وان طاف من ذوال المسجد وكانت  
حيطا بينهما وبين الكعبة لم يجزه وعليه ان يعيده. **باب**  
**السعي بين الصفا والمروة** واذا سعى بين الصفا والمروة فملى في سعيه  
كله من الصفا والمروة ومن المروة الى الصفا فقد اشأ ولا شيء عليه. وكذلك  
ان مشى في جميع ذلك اجزاه. فان بدا بالمروة وختم بالصفا حتى فرغ اعاد شوطا  
واحد الا ان الذي بدا فيه بالمروة ثم اقبل منها الى الصفا لا يعيده. وان ترك  
السعي فيما بين الصفا والمروة اشافي حج او عمره فعليه دمه. وكذلك ان ترك منه  
اربعة اشواط. وان ترك ثلثه اشواط اطعم لكل شوط مسكينا نصف صاع  
حنطة الا ان يبلغ ذلك دما فيطعم حنطه منه ما شاء وكذلك ان فعله راكبا  
وحوز سعي الحجب والحائض اذا كانا قد طافا على الطهارة. ولا يجوز سعي  
قبل الطواف. ويجوز بعد ان يطوف الاكثر من الطواف وبكره له ترك

الصعود على الصفا والمروة في السعي بينهما ولا يلزمه بتركه شيء. وان سعى  
بعد ما حل من حجته وواقع النساء اجزاه. واذا احرز حني معنى ايام الفجر فعليه  
دوران كان رجع الى اهله والدم راحب الى من الرجوع. فان رجع رجع باحرام  
جديد. وان كان بكة سعى وليس عليه شيء ولا ينبغي له في العمرة ان يحلق  
سعى بين الصفا والمروة لان الارزاج فيها ان اذا طاف وسعى وحلق او قصر حل  
وجاء في الحج انه اذا رمى جمرة العقبة وحلق او قصر حل له كل شيء الا النساء فاذا طاف  
بالبيت حل له النساء. والسعي بين الصفا والمروة واجب في الحج **باب**  
**الحرج الى منى** ويجب للحاج ان يصلي الظهر يوم التروية بمنى ويقم لها الى  
صبيحة يوم فرفة وان صلى الظهر بكة لم يضره وان بات بكة ليلة وصل بها الفجر  
ثم غدا منها الى عرفات ومنعها اجزاه وقد اشأ وينزل حيث احب من العرفات  
ويصعد الامام المنبر. ويؤذن المؤذنون وهو عليه. فاذا فرغ قام الامام  
خطب حمد الله واثنا عليه ولبا وهلل وكبر وصلى على النبي عليه السلام وعظ  
الناس وامرهم ونهاهم. ثم دعا الله تعالى بحاجته. ثم ينزل ويقم المؤذن  
فيصلي الامام الظهر فاذا سلم منها فافاء المؤذن فافاء للعصر ثم يقضي الامام العصر  
وبكره للام ان يتطوع بينهما. فان ادركه رجل في العصر وقد صلى الظهر في منزله لم يجزه  
في قول ابي حنيفة. وكذلك ان صلى مع الامام الظهر ثم صلى العصر وحده وان ادرك  
مع الامام شيئا جاز. وقال ابو يوسف ومحمد يجزى ان صلى مع الامام وحده وان  
كان الامام سبقه الحدث في الظهر فاستخلف رجلا منهم فانه يصلي بهم الظهر والعصر  
جميعا. فان فرغ من العصر قبل ان يرجع الامام فان الامام لا يصلي العصر ما لم  
يدخل وقتها في قول ابي حنيفة. وليس في هاتين الصلوتين جهر. فان خطب  
قبل الزوال او ترك الخطبة وصلى الصلوتين بعد الزوال جاز وقد اشأ. فان كان  
يوم غيم فاستبان انه صلى الظهر قبل الزوال وصلى العصر بعده فالتباس ان يعيد  
الظهر وحدها ولكن استحسن ان يعيد الخطبة والصلوتين جميعا. وان احدث  
الامام بعد الخطبة قبل ان يدخل في الصلوة قام رجلا قد شهد الخطبة او لم شهد  
ان يصلي بهم اجزاه. فان تقدم رجل من الناس من غير اذن الامام فصلى بهم الصلوة  
لم يجزه في قول ابي حنيفة. ولا جمعة بعرفة وان نزل الناس عن الامام فصلى  
وحده الصلوتين اجزاه. وان مات الامات فان صلى بهم خليفة او ذي سلطان  
اجزاهم. وان لم يكن فهم ذوو سلطان صلوا كل واحد لوقتها في قول ابي حنيفة.  
ومن وقف بعرفة قبل الزوال الشمس لم يجزه. ومن وقف بعد زوال الشمس ولم



الفجر قبل استنطاق الفجر او مر بها مازا وهو يعرفها اولاً يعرفها اجزاء بكنسها  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من ادرك عرفة بليل فقد  
 ادرك الحج ومن فاتته عرفة فقد فاتته الحج ومن وقف بها بعد  
 الزوال ثم افاض من ساعته او افاض قبل غروب الشمس او صلى بها  
 الصلوتين ولم يقف فافاض اجزاء وعليه دم. فان رجع ووقف بها  
 بعد ما غابت الشمس لم يسقط عنه الدم. واذا وقف هناك معاً عليه  
 اجزاء. ووقوف الحائض والحجبة ومن قد صلى الصلوتين ومن لم يصل حائض  
 واذا توجه القارن الى عرفات ليقف بها قبل ان يطوف لعمرة خوفاً من  
 فوت الحج ثم طلع ان لا يقوته فوجع وطاف وسعى لعمرة ثم ذهب فوقف اجزائه  
 عمرته استخساراً وفي رواية راس ساعة في قول ابي حنيفة فهو افضل للعمرة ان توي  
 الرض او لم يتي. واذا جامع القارن برفة قبل زوال الشمس وقد طاف  
 لعمرة قال عليه ذمان ويخرج من عمرته وحجته وعليه فضا الحج. وان كان  
 واقع بعد الزوال او واقع يوماً للفجر قبل ان يرمى الجمرة او بعد ما هو سوا وعليه  
 جزو الحج وشاء للعمرة وعليه ذم الفرائض ولم يفسد حجته وعمرته. وروي ابن  
 عباس فاذا جامع بعد ما يقف برفة فعليه جزو وحجته تامة. وكذلك  
 لو جامع بعد ما حل قبل ان يطوف بالبيت. ومن جامع ليلة عرفة قبل ان ياتي عرفات  
 فسد حجه فعليه شاة وما في عرفات فيقف بها ويخرج من حجه وعليه الحج من قابل  
 واذا وقف القارن برفة ولم يطوف للعمرة ثم جامع فعليه جزو والحج ويخرج  
 من حجه وعليه ذم لرفض العمرة وقضاها بعد اياما للتشريق ومن دخل مكة بغير  
 احرام غاف النوم ان رجع الى المسكنات فاحرقه ووقف بغير اجزاء وعليه ذم  
 لترك الوقت. واذا وقف الحاج برفة ثم اهل وهو واقف لحجة اخرى فانه فيها  
 وعليه ذم لرفضها وحج وعمره مكانها ومضي في التي هو فيها. وان اهل بغير رفضها  
 اقبل وعليه ذم لرفضها وعمره مكانها ومضي في التي هو فيها. وكذلك لو كان  
 اهل بالحج ليلة المزدلفة فهو ايضا رافض في قول ابي يوسف ومحمد. ويجمع الكلام  
 بين المغرب والعشا بالمزدلفة باذان واقامة. فان طلوع بينهما اقام للعشا  
 اقامة اخرى. فان صلى رجل المغرب بعرفات حين غربت الشمس او صلىها قبل  
 ان يبلغ المزدلفة قبل ان تغيب الشمس استوفى او بعد ما غاب. قال عليه ان  
 يعيد ما في قول ابي حنيفة ومحمد. وقال ابو يوسف لا يعيد ما في قول ابي حنيفة  
 الفجر بالمزدلفة حين ينشق له الفجر ثم يقف حتى اذا اسفر دفع قبل طلوع الشمس

والمزدلفة

والمزدلفة كلها موقف الا محسور وعرفة كلها موقف الا بطن عرفة واحب له  
 ان يكون وقوفه بالمزدلفة عند الجبل الذي يقال له فرخ من وراء الامام واما  
 انه ان يكون موقفه برفة ايضاً من وراء الامام. فاذا افاض من جمع دفع على  
 هيبته كما يفيض من عرفات. ومن يجعل من المزدلفة بليل بغير عمد فعليه  
 دم وان كان بعد رمي من او غير او كانت امرأة فلا شيء عليه. وان افاض منها  
 بعد طلوع الفجر قبل ان يصل الناس الى عرفات او لا شيء عليه. وكذلك لو رمى  
 ما بعد الفجر من عرفات بالليل لم يكن عليه شيء. وكذلك ان كان بها  
 نائماً او معاً عليه ولم يقف مع الناس من افاضوا **باب**  
**ترجي الحجار** ويبدأ اذا وافا متاربياً حمرة العقبة ثم بالدخ ان كانا  
 قارناً او مستمتعاً بالحلوس. واذا المرمر حمرة العقبة يوم الفجر حتى جال الليل فماتها  
 ولا شيء عليه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن للدخ في الرمي ليسلاً  
 وان لم يرمها حتى يصبح من العدة وماتها وعليه ذم على قول ابي حنيفة. وقال  
 ابو يوسف ويحذر رميها ولا ذم عليه. وان ترك منها حصاة او حصاتين الى الغد  
 رمي ما ترك ويصدق لكل حصاة نصف صاع حنطة كل مسكن الا ان يبلغ ذماً  
 فينصف ذماً ما وان كان ترك الاكثر منها فعليه ذم في قول ابي حنيفة. وان  
 ترك رمي احدى الجمار في اليوم الثاني فعليه صدقة لانه اهلها حتى يترك الاكثر  
 من النصف. وان ترك الرمي كله وماتها في سائر الايام الى اخر ايام الرمي فضا  
 على النصف. وعليه في قول ابي حنيفة ذم ولا ذم عليه في قول ابي يوسف ومحمد  
 وان تركها حتى غابت الشمس من اخر ايام الرمي سقط عنه الرمي وعليه ذم واحد  
 في قولهم جميعاً. فان بدا في اليوم الثالث بحمرة التمتع فماتها ثم بالوسطى ثم بالنسيئة  
 المسجد ثم ذكر ذلك من يومه قال يعيد على حمرة الوسطى وحمرة العقبة. وان رمي كل  
 حمرة بثلاث حصيات ثم ذكر ذلك قال بعد اذ رمي الاول باربع حصيات ثم يعيد على  
 الوسطى بسبع حصيات. وكذلك على الثالث. وان رمي كل واحدة باربع اربع  
 قال رمي كل واحدة بثلاث ثلث. وان استقبل رميها فهو افضل. وان رمي حمرة  
 العقبة من فوق العقبة او لم يكن مع كل حصاة او جعل مكان التكبير شيئاً اجزاء  
 وكذلك ان رمىها بحجارة او بطين يابس وكل شيء وماتها من الارض. وان رمي  
 احدى الجمار بسبع حصيات جميعاً قال هدد واحدة يرميها الان بسبعة. وان رمىها  
 بالكرم سبع حصيات لم يضره تلك الزيادة. وان نقص حصاة لا بدري من  
 ايمن نقصها اعاد كل واحدة واحدة فان قارعت عند الحجة ووضع الحصاة عندكها



وَضَعَا لَهَا حَرْمًا. وَإِنْ طَرَحَهَا طَرَحًا أَجْزَاءً وَقَدْ اسَاءَ. وَإِنْ دَنَاهَا مِنْ بَعِيدٍ فَلَمْ يَتَّعِ  
الْحَصَا عِنْدَ الْجَمْعِ وَلَا قَرِيبًا مِنْهَا لَمْ يَحْزَرْ. وَإِنْ وَصَّ قَرِيبًا مِنْهَا أَجْزَاءً وَقَدْ اسَاءَ.  
وَإِنْ دَنَاهَا بِحَصَاةٍ أَخَذَهَا مِنْ عِنْدِ الْجَمْعِ أَجْزَاءً وَقَدْ اسَاءَ. وَإِنْ لَمْ يَمْسَسْ عِنْدَ الْحَرْمَيْنِ  
الْبَيْنَيْنِ يَتَوَرَّ النَّاسُ عِنْدَهَا أَجْزَاءً وَلَمْ يَحْزَرْ. وَإِنْ كَانَ أَمَامَ مَنَابِكَةٍ غَيْرِهَا كَانَ  
يَأْتِي مَنَابِقَ تَرِي الْجَارِ قَالَ قَدْ اسَاءَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ. وَإِذَا رَمَى حِمْرَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ  
بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَجْزَاءً لِقَبْضِ عَنْ عَطَا. وَإِنْ دَنَاهَا يَوْمَ النَّهْثَانِي  
قَبْلَ الزَّوَالِ لَمْ يَحْزَرْ. وَكَذَلِكَ يَوْمَ الثَّلَاثِ. وَأَمَّا الْيَوْمُ الرَّابِعُ فَانَّهُ يَحْزَرُ وَمِنْهَا  
فِيهِ قَبْلُ الزَّوَالِ اسْحَبْنَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَجَدَ لَاحِزَهُ وَمَوْ  
وَمَافِيهِ سَوَاءً. وَاحْتَبَأَ إِلَى أَنْ تَرَى الْجَارَ يَحْمِلُ حَقًّا الْحَرْفِ. وَإِنْ رَمَى بِأَكْبَرِ مِنْ ذَلِكَ  
أَجْزَاءً. وَلَيْسَ فِي الْقِيَامِ عِنْدَ الْحَرْمَيْنِ دَقَاقُوتٌ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَهَا حَذَا سَكِينِهِ  
وَالرَّجُلُ الْمَاءَ فِي رَمَى الْجَارِ سَوَاءً. وَإِنْ دَنَاهَا وَأَكْبَأَ أَجْزَاءً. وَالْمَرِيضُ الَّذِي لَا  
يَسْتَطِيعُ رَمَى الْجَارِ يَوْضَعُ الْحَصَا فِي كَفِّهِ حَتَّى يَرْمِي بِهِ. وَإِنْ رَمَى عَنْهُ أَجْزَاءً. وَكَذَلِكَ  
الْمُتَعَامِلُ عَلَيْهِ وَالصَّبِيُّ الَّذِي يَحْجُجُ بِهِ أَبُوهُ. يَتَضَعُ الْمَنَاسِكَ وَيَرْمِي الْجَارَ وَإِنْ تَوَكَّلَ لَمْ  
يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ. وَكَذَلِكَ الْحَزُونُ حَرَّمَ عَنْهُ أَبُوهُ. **بَابُ**  
**الْحَصَاةِ وَالْحَلْقِ أَفْضَلُ مِنَ التَّقْصِيرِ عِزِّي.** وَإِذَا اقْصَرَ أَقْلَ مِنَ النِّصْفِ أَجْزَاءً  
وَمَوْسَى. وَوَدِيَ عَنْ عَمْرٍاءَ سَبِيلَ كَرْتَقِصَرِ الْمَاءِ فَقَالَ مِثْلُ هَذِهِ بَعْضُ مِثْلِ الْإِنَاءِ  
وَإِنْ قَصُرَتْ ذَلِكَ الْمَقْدَارُ مِنْ أَحَدِ جَانِبَيْهَا. وَذَلِكَ يَبْلُغُ النِّصْفَ أَوْ دُونَهُ  
أَجْزَاءً. وَإِنْ جَاوَزَ النَّحْرَ وَلَيْسَ عَلَى رَأْسِهِ شَعْرُ أَجْزَاءِ الْمَوْسَى عَلَى رَأْسِهِ. وَإِنْ هَلَنْ  
رَأْسَهُ بِالنَّوْءَةِ أَجْزَاءً. وَالْمَوْسَى حَتَّى يَأْتِيَ. وَكَأَنَّ كَلَامَ أَنْ يُوْخِرَ الْحَلْقَ حَتَّى يَذْهَبَ  
أَيَّامُ النَّحْرِ. فَإِنْ أَجْزَأَ فَعَلِيهِ دَمٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَجَدَ لَاحِزَهُ لَا  
شَيْءَ عَلَيْهِ. وَكَأَنَّ كَلَامَ أَنْ يُوْخِرَ فِي حُجٍّ أَوْ عَمَةٍ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ فَإِنْ فَعَلَهُ وَحَلَّقَ فِي  
غَيْرِ الْحَرَمِ فَعَلِيهِ دَمٌ. وَيُحْزَرُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَجَدَ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ لَا شَيْءَ  
عَلَيْهِ. وَإِنْ أَخْرَجَ الْحَلْقَ فِي الْعَمَةِ نَهَرَ عَمَلًا بِهِ مَقِيمٌ بِكَ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَحْلِقَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ  
وَلَيْسَ عَلَى الْمُحْصَرِ حَلْقٌ إِذَا حَلَّقَ وَإِنْ حَلَّقَ أَوْ تَقَصَّرَ حَسَنٌ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَجَدَ  
وَقَالَ أَبُو يُونُسَ أَرَى عَلَيْهِ أَنْ يَحْلِقَ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَلَيْسَ عَلَى الْحَاجِّ إِذَا  
قَصَرَ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا مِنْ لِحْيَتِهِ أَوْ أَطْفَارِهِ أَوْ شَارِبِهِ أَوْ يَنْتَوِرَ وَأَنْ يَفْعَلَ لَمْ يَضُرَّ  
وَإِنْ حَلَّقَ الْحَرَمَ دَسَّ حَلَالٌ يَصْدُقُ شَيْءٌ. وَإِنْ حَلَّقَ رَأْسَ الْحَرَمِ بِأَمْرٍ أَوْ بَعْدَ  
أَمْرِهِ فَعَلَى الْحَلْقِ دَمٌ. وَعَلَى الْحَالِقِ مَدَقَّةٌ. وَكَذَلِكَ أَنْ أَكْرَهَهُ عَلَى ذَلِكَ  
وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ فِي تَقْصِيرِ الْأَطْفَارِ. وَإِنْ أَخَذَ الْحَرَمَ مِنْ شَارِبِهِ أَوْ مِنْ رَأْسِهِ شَاءَ

أَوْ لَمْ

أَوْ لَمْ يَحِثَّهُ فَأَنْتَمَرَّ مِنْهَا شَعْرًا قَالَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَدَقَّةٌ. فَإِنْ أَخَذَ  
بِلِسِّ رَأْسِهِ أَوْ لِسِّ لِحْيَتِهِ فَعَلِيهِ دَمٌ فَإِنْ تَنَفَّ أَيْطِيَهُ أَوْ أَطْلَا بَنُوْرَةً فَعَلِيهِ  
دَمٌ. وَإِنْ حَلَّقَ مَوَاضِعَ الْحِجَامَةِ فَعَلِيهِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ  
وَجَدَ عَلَيْهِ مَدَقَّةٌ. وَإِنْ حَلَّقَ الرِّقَّةَ كُلَّهَا فَعَلِيهِ فِي قَوْلِهِمْ. وَعَلَى الْقَارِنِ فِي  
كُلِّ ذَلِكَ كَفَّارَتَانِ. وَإِذَا أَصْلَبَ الْحَرَمُ أَدَّى فِي رَأْسِهِ فَعَلَى قَبْلُ يَوْمِ النَّحْرِ.  
فَعَلِيهِ مَا قَالَ اللَّهُ حَلِّ ذِكْرُهُ فَهَذِهِ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسَكٍ. وَالصَّيَامُ  
ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَالصَّدَقَةُ ثَلَاثَةُ أَصْوَعٍ مِنْ خُطْمِ يَصْدُقُ بِهَا عَلَى سَنَةِ مَسَاكِينِ  
وَالنَّسَكُ شَاةٌ. وَكَذَلِكَ كُلُّهَا اضْطَرَّ إِلَيْهِ مَا لَوْ فَعَلَهُ غَيْرَ الْمَصْطَرِّ كَانَ عَلَيْهِ دَمٌ  
فَإِذَا فَعَلَهُ مَصْطَرًّا فَعَلِيهِ مِنْ أَيْ هَذِهِ الْكَهَارَاتُ شَاةٌ يَكْفِي فِي أَيْ لَدُنْهَا  
الْإِلَهِيَّةُ فَإِنَّهُ لَاحِزُهُ الْإِبْكَةُ. وَإِذَا فَعَلَهُ غَيْرَ مَصْطَرٍّ فَعَلِيهِ دَمٌ لَاحِزُهُ  
غَيْرُ. وَكُلُّ دَمٍ وَجِبَ عَلَيْهِ فِي أَمْرٍ الْحَجِّ وَالْعَمَةِ فَإِنَّهُ لَاحِزُهُ دَجَّةُ الْإِبْكَةِ أَوْ حَيْثُ  
شَاءَ مِنَ الْحَرَمِ. فَإِذَا دَجَّهَا نَمَّ سَرَقٌ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ. وَإِنْ سَرَقَ قَبْلَ الذَّحْ  
فَعَلِيهِ بِدَلِّهِ وَحِزُّهُ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنَ الدَّمِ قَبْلُ يَوْمِ النَّحْرِ وَفَعَلَهُ بِكَ خِلَافَهُ  
الْعَرَانُ وَدَمُ الْمَتَعَةِ فَإِنَّهُ لَاحِزُهُ دَجَّ هَذَا مِنْ الدَّمِ قَبْلُ يَوْمِ النَّحْرِ وَهَكَذَا  
قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَجَدَ كَذَلِكَ هَذَا فِي الْمُحْصَرِ بِالْحَجِّ لَاحِزُهُ  
قَبْلُ يَوْمِ النَّحْرِ. وَأَمَّا سَوَى ذَلِكَ مِنَ التَّطَوُّعِ وَغَيْرِ فَحِزُّهُ أَنْ يَدْنُو قَبْلُ يَوْمِ النَّحْرِ  
ذَجَّةُ يَوْمِ النَّحْرِ أَفْضَلُ. وَلَا يَأْكُلُ شَيْئًا مِنَ الْهَدْيِ الْهَدْيِ الْمَتَعَةِ وَالْعَرَانِ  
وَالتَّطَوُّعِ وَالْأَضْحَةِ فَإِنَّهُ يَأْكُلُ الثَّلَاثِينَ وَيَصْدُقُ بِالثَّلَاثِ. وَإِنْ أَكَلَهَا  
لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَيَنْتَفِعُ بِحَلْوٍ مِنْ الْأَرْبَعِ وَلَا يَنْتَفِعُ بِحَلْوٍ غَيْرِهَا. وَلَا يُعْطَى  
الْجَارُ مِنْهَا وَلَا تَنْتَفِعُ بِهَا شَيْئًا. فَإِنْ فَعَلَ فَعَلِيهِ قِيمَتُهُ يَصْدُقُ بِهَا وَإِذَا لَوِيَ  
عَلَى الْحَرَمِ غَيْرَ التَّقْصِيرِ فَبَدَأَ بِقَصْرِ أَطْفَارِهِ أَوْ أَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ أَوْ شَارِبِهِ شَيْئًا فَعَلِيهِ  
كَفَّارَةٌ ذَلِكَ لِأَنَّهُ حَرَّمَ مَا يَقْصُرُ أَوْ يَحْلِقُ. **بَابُ**  
**كَهَارَةِ قَصْرِ الْأَطْفَارِ.** وَإِذَا أَخَذَ الْحَرَمُ أَطْفَارَ يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ  
فَعَلِيهِ دَمٌ. وَإِنْ قَصَرَ مِنْ أَطْفَارِهِ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ فَعَلِيهِ لِكُلِّ طَرَفٍ صَدَقَةٌ وَنِصْفُ  
صَاعٍ خُطْمَةٍ إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ دَمًا فَيُطْعَمَ مَا شَاءَ فَإِنْ كَانَ قَارِنًا صَوَّغَ عَلَيْهِ الْكَهَارَةُ  
وَإِنْ قَصَرَ ثَلَاثًا فَعَلِيهِ دَمٌ اسْحَبْنَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ الْأَوَّلِ. ثُمَّ رَجَعَ  
وَقَالَ لَا أَدْرِي عَلَيْهِ دَمًا حَتَّى يَقْصُرَ أَطْفَارَ يَدَيْهِ كَامِلَةً وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ وَجَدَ  
إِلَّا أَنْ يَحْدَأَ قَالَ إِذَا قَصَرَ ثَمَنَةً أَطْفَارٍ مَتَّعَ قَدَمَيْهِ مِنْ أَوْ رَجْلَيْهِ أَوْ يَدَيْهِ  
فَعَلِيهِ دَمٌ. وَإِذَا أَكْسَرَ طَرَفًا مِنَ الْحَرَمِ فَانْقَلَعَ مِنْهُ شَيْئًا فَعَلِيهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ

أَوْ أَحَدُهُمَا



وان قصر اظافير احدي يديه ولم يكفر حتى قص اظافير اليد الاخرى او الرجل الاخرى  
فان كان ذلك في مجلس واحد فعليه ذم واحد وان كان في مجلسين فعليه ذمان  
في قول ابي حنيفة وابي يوسف . وقال محمد عليه ذم واحد مما لم يكفر . وكذا الحكم  
في الجماع مرة بعد اخرى مع امرأة واحدة او مع نسوة . واذا اصابه الاذى في  
الظفارة حتى يفسد عليه اي الكفارات الثلاث **باب**  
**جزا الصيد** محمد بن محمد بن حمرنا او حلالا على صيد قال على الدال جزاوه  
بلفظ ذلك عن ابن عباس . وان كان الدال حلالا فالجزا لم يكن عليه شيء . واذا  
اشترك وهبط محرمون في قتل صيد فكل واحد منهم جزا كامل . وان كان منهم قاتل  
فعليه جزاوه مرتين . وان قتل حلالا كان صيدا في الحرم بضرقة واحدة فعلى  
كل واحد منهما نصف الجزا . واذا قتل الحرم صيدا احكم عليه عدلان بيمينته في  
الموضع الذي اصابه فيه ثم يكون القاتل بالخيار ان شاكر بالهدي وان شاكر  
بالطعام . وان شاكر بالصيام في قول ابي حنيفة . بلفظ ذلك عن ابن عباس . وقال  
محمد بن حمرنا الى الحدين فيما يوجبان . فان حكمابه هديا نظرا الى نظير من النعم  
الذي يشبهه في المنظر ولا ينظر الى قيمته . فيكون في نظري شاة وفي الارنب  
عناق او جدي . ومما لم يكن له نظير من النعم مثل الحمامة ونحوها ففيه القيمة  
وان حكم الحكمان بالطعام او الصيام فعل كما قال ابو حنيفة . وقال ابن ابي ليلى  
عليه في الحمامة قيمة شاة وفي البيصة درهم . واذا ربي الحلال صيدا في الحل من  
الحرم او في الحرم من الحل فقتله فعليه جزاوه . وكذلك ارسال الكلب ولا يحمل  
اكل ما ذبحه الحرم من الصيد . فاذا ادى الحرم جزا ثم اكل فعليه فيه ما اكل منه  
في قول ابي حنيفة . وان كان قتله لم يكن عليه شيء فيما اكل . وقال ابو يوسف  
ومحمد لا شيء عليه في اكله ايضا . وليستغفر الله تعالى . واذا اصاب الحلال صيدا  
في الحل فذبحه فلا بأس بان ياكله الحرم . محمد بن كسيرة صيد . قال عليه  
قيمتها . وان كان فيها فرخ ميت فعليه فيه الفرج حيا اخذ له بالثقة . وكذلك  
ان ضرب ظبي فطرحه حيا ميتا ثم ماتت فعليه جزاوه جميعا اخذ فيه بالثقة  
وان عطب صيد بفسطاط الحرم او بحفرة حفها لئلا اوقع من الصيد فاسد  
فكسر فلا شيء عليه . وان كان هو اوقعه او حركه فهو ضامن له . محمد بن اصطاد  
صيد افارسله محرم اخر من يده قال لا شيء عليهما . وان قتله في يده فمضى  
كل واحد منهما جزاوه وعلى القاتل قيمته الذي كان في يده . دخل الحرم وفي  
يده صيد قال عليه ان يرسله . فان ارسله من يده قال عليه قيمته للذي

عين

كان في يده

كان في يده في قوله ابي حنيفة . وقال ابو يوسف لا شيء عليه استحسانا  
فان ارسله الذي كان في يده ثم حل فوجده في يدي رجل اخذه منه وكا  
احق به . وان كان صادرة في احرامه ثم ارسله قال في يده احق به .  
محمد بن قيس سبعا قال ان كان ابتداء فلا شيء عليه . وان كان هو ابتداء السبع  
فعليه قيمته . ولا يجاوز به ذم ما والسباع كلها في ذلك سواء اخل الكلب  
والذئب فانه ليس عليه شيء فيها وان ابتداهما . لانه بلغنا عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انه قال يقتل الحرم الفارسة والغراب والحدأة والعقرب والحية  
والكلب العقور . فان قتل القارن السبع من غير ما ابتداء فعليه قيمته  
لا يجاوز بهاديين . وكل ذي ناب من السباع وذئ مخلب من الطير مما الربا  
فيه اثر ان ابتداءه محرم فقتله فعليه قيمة لا يجاوز به ذم ما وان ابتداءه السبع  
او ذو مخلب فلا شيء عليه . وفي البربوع والارنب قيمتهما واذا ابلدت فيه المقنعة  
جللا او عناقا لم يجزه الحمل والعناق في الهدي . ومما لم يبلغ فيه فيه المقنعة  
ثم جدد عظيم من النصارى او شيء من غيرها فعليه الصدقة او الصياد وهذا  
قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد وابن ابي ليلى يحرم ذلك في جزا الصيد  
للانثاء التي جات ولان الرجل قد يسمى النوب والدراهم هديا . الا ترى انه  
لو قال على ان اهدى هذه الدراهم كان عليه ان يفعل والهدي قد يكون عناقا  
وجدا با وقصيلا . الا ترى انه لو اهدى اناقة كتبت كان ولدتها هديا معها  
يخر ولو كان غير هدي يتصدق به ولم يخر . محمد بن قيس صيد الحرم ثم كفر عنه ثم  
واه بعد ذلك فقتله قال عليه كفارة اخرى ولو لم يكفر عنه في الاول لم يضره  
ولو لم يكن عليه فيها شيء لم يجزه في هذا الاخرى الا ما نقصته الحاجة الاولى . محمد  
جرح صيدا ثم كفر عنه قبل ان يموت ثم مات اجرته الكفارة التي اداها . واذا  
احرم الرجل ولد في منزله صيد لم يكن عليه ارساله . انما يرسل ما يكون في يده  
والحرم ان يذبح الشاة والدجاجة والبط الذي يكون عند الناس وكل ما ليس بصيد  
والحمار اصله صيد فلا ينبغي للحرم ان يذبح شيئا منه . والذي يرخص فيه من صيد  
البحر هو السمك خاصة ولا يرخص له من طير البحر لانه ليس من صيد البحر لان هذا  
ما ليس من البر . محمد بن قيس صيد فقتله فقتله عند ذلك ان حل او بعد ما حل  
ثم ذبحها وولدتها في الحل او في الحرم فعليه جزاوهما جميعا . واكره المحرم ان يستر  
الصيد والفاء عنه فان استترى محرم من محرم او حلال امرته ان يحل سبيله فان  
عطب في يده فعليه جزاوه وعلى البايع ايضا جزاوه ان كان محرم . واذا اصاب



المحرم صيد الجبته عنده ثم مات فعليه جزاؤه وان كان لم يقتله • محرم  
او حلال اخرج صيد من الحرم قال يوم رده الى الحرم وارساله فيه فان  
ارسله في الحل فعليه جزاؤه • وكل شيء صنعته الحرم ما يتلفه او يبرصه للتلف  
فعليه جزاؤه الا ان يحيط عليه بانه قد سلم منه • ولا ينبغي للحلال ان يعين  
المحرم على ذبح الصيد لانه معصية ولا يشترط منه • واذا اعانه على شيء  
من ذلك لم يكن على الحلال الا الاستغفار • وسواء اصاب المحرم الصيد بمعدة  
او خطا وكان ذلك اول ما اصابه او قد اصاب قبله فعليه الجزا في جميع ذلك  
• واذا قتل الحلال الصيد في الحرم فعليه قيمته وعليه ان يعدي بها وان  
يطعم ولا يجزيه الصوم • ومن ذبح الحرم بصيد فعليه ان يرسله فان باعه  
ودا بيع فيه ان كان قائما وان كان فائتا فعليه جزاؤه • وكذلك بيع الحرم  
الصيد من محرم او حلال فاسيد • رجل ادخل الحرم باريا او صفر فعليه ارساله  
وان ارسله جعل يقتل حمام الحرم لم يكن عليه من ذلك شيء ولا شيء فيما يرضى فيه اهل  
مكة من الحل والبعثا فيب ولا يدخل شيء منه الحرم حيا • واذا ارى صيدا بعض  
قوايمه في الحل فبعضه في الحرم فعليه جزاؤه واكره اكله • وان كان الا في الحل  
والصيد في الحل الا ان بينهما قطعة من الحرم ففرضها السهم قال لاشي عليه ولا باس  
باكله • واذا ارى الصيد في الحل فتصيبه السهم فبذل الحرم قيمته قال  
استحسن ترك اكله ولا جزاؤه • واذا ذبح الهدي في جزا الصيد بالكوفة  
وتصدق به اجزاء من الطعام اذا اصاب كل مسكين قيمة نصف صاع ولم يجز  
من الهدي • وان اكل من جزا الصيد فعليه قيمة ما اكل بعد ما ذبحه بمسكة  
قيمته مذبوحة تصدق ان شاء على مسكين وان شاء على مساكين • واما اذا حكم عليه  
بجزا الصيد طعاما فلا يعطى كل مسكين اكثر من نصف صاع فان اعطى كل مسكين  
نصف صاع ففصل منه مئة تصدق به على مسكين • فان حكم عليه بالصيام  
صام مكان كل نصف صاع يوما • فان فصل مئة تصدق به ان شاء وان شاء  
صام يوما وله ان يعزق الصود من جزا الصيد • محرم قتل جرادة قال لغنا  
عن عثمان انه قال تمه خير من جرادة • وليس عليه في قتل البعوض والذباب  
والنمل والحلقة والفرادشي • وكبره لانه قتل القملة وما تصدق به هو خير منها  
بعض صيد شواه المحرم واذا جزاه فلا باس على المحرم الحلال او المحرم ان ياكله  
محرم اصاب صيدا كثيرا على وجه الاحلال والرفض لاحرامه قال عليه السلام  
كله ذو واحد • ولو اصاب صيدا او محراما ثم اصاب اخر وهو على ثنية في الاخر

فعليه جزا كل واحد منهما على حد • ولا يتصدق من جزا الصيد على ولديه  
وتوابعه ولا على ابويه واجدادهم • فان اعطاه ذميا اجزاء • وقعوا  
المسلمين احب الي • واذا بلغ الصيد جزوا فهو احب الي من ان يشترط  
بقيمتة اغناما • وان اشترى اغناما وذبحها وتصدق بها اجزاء وليس  
عليه ان يعزق الجزور من حد الصيد ولا ان يسلطه ولا يضره ان فعل وكذلك  
هدي الاحصار والكفارات • واذا ارى الصيد وهو حلال ثم احرقه فليس  
عليه شيء • واذا ارى طائرا على عصي شجرة اصلها في الحل او في الحرم لم ينظر  
الى اصلها وينظر الى موضع الطائر • وان كان ذلك الغصن في الحل فلا جزا عليه  
فيه • وان كان في الحرم فعليه الجزا • واما في قطع الغصن فيطو الى اصل الشجرة  
فان كان في الحل فله ان يقطعه وان كان في الحرم فليس له ان يقطع الغصن ولا  
يقطع من شجر الحرم ما يثبت بنفسه مالا يجنبه الناس • فان قطعه رجل حلال  
او محرم او فارغ فعليه قصه • واما ما انبت الناس ما يثبت بنفسه او ما يثبت  
الناس او يثبت بنفسه مما يثبت الناس فلا باس بقطعه • وان قطع رجلان شجرة  
من الحرم مالا يقطع فعليهما قيمة واحدة ولا يجوز فيه الصيام انما يطعم او يهدى  
نصف صاع خطه على كل مسكين قيمتها بالغة ما بلغت ولا احب له ان يتصدق بتلك  
الشجرة التي غرق قيمتها وان استغنى بها فلا شيء عليه • وان غرسها فثبت فله ان يقطع  
ويصنع بها ما يشاء وما تكسر من شجره ليس حتى سقط فلا باس بالاستغناء به ولا يعزق  
حشيش الحرم ولا يقطع الا الاخر فانه بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
رخص فيه • وهذا قول ابي خيفة ومحمد • وقال ابو يوسف لا باس بان يرضى الحشيش  
ولا يحس وقال ابن ابي ليلى يحس ويرعى • واذا قتل المحرم ابوازي فعليه في الهتان  
قيمته عن معلمي **باب المحصر** • ويغت المحصر بالبحر  
من هدي يشترى له بركة فيذبح عنه يوم الفرج ويحل وعليه عمة وحج فاذا بعث  
به فان شاقا ومكانه وان شارب وعليه ان يقصر • وقال ابو يوسف ان قصر  
لحسن والمحصر بالعمة يواعدهم يوما يذبح فيه الهدي عنه فاذا ذبح قل وكان  
عمره فقط • وان كان قارنا لعبت لهديين فيحرق عنه يوم الفرج ويحل وعليه  
عمرتان وحج يقضها بقران او افراد كما شا • واذا لعبت المحصر بالهدي ثم قدر  
على الذهاب واد رال الهدي قبل ان يذبح لم يسه ان يقيم ولم يحل بالهدي  
ان اقام وان لم يقدر على ادراكه اجزاه استحسانا والا حصار بالمرص والعدو  
سوا • وكذلك المرأة محرم بالبحر وليس لها محرم يخرج معها ثيابي بمزلة المحصر • وكذلك



ان اهدت حجة سوا حجة الاسلام فبطلت وجعلها وحلها فعليه هدي وعمره وحجة  
وتحللها لها ان منعها وتصنع بها اذ يما يحرم عليه الاحرام من قصر طرفة وغير  
ولا يكون التحليل بالهني ولا بقوله قد حللتك وكذلك الملوون بيل بغير اذن  
مولاه. واذا بعث المحصر باج هديين حل باولهما. وان حل المحصر قبل ان  
يجزعه هديه فعليه دم لا حلاله وهو يود حراما كما كان حتى يجزعه هديه  
فان كان المحصر معسرا لم يحل ابد الا بدم. وكل في فعله المحصر قبل ان يحل فهو بمنزلة  
الحرم الذي ليس بمحصر. واذا قد زل المحصر على الذهاب الى مكة فبطلت حجه وادركه  
هديه صنع به ما شاء ان يبايع وان نادى. وان خرج عن المحصر هديه في غير  
الحرم لم يجزه فان حل في موضع ثم علم بذلك قال يود حراما وعليه دم لا حلاله  
ويبعث بدم الاضار ان كان الاحتار باقيا ويجزعه لهدى الاحتار الجذع العظيم من  
الصان والشي من غيرهما فان اكل منه الذي هو معه بعد ما دعه فهو من التيممة  
ما اكل فيصديق به عن المحصر. فان قدر رجل مكة فطاف وسعى لعمرة وحجته خرج  
الى بعض الافاق قبل ان يقف بعرفة فاحصر قال يبعث لهدى محلي به وعليه حجة وعمره  
مكة حجة وليس عليه عمره مكان عرفة لا ينفذ في غير منها ويقتصر وعليه دم لا منه  
قصر في غير مكة. واذا وقف بعرفة ثم احصر لم يكن محصرا الا انه قد فرغ من حجه ولكن  
يكون حراما حتى يصل الى البيت فيطوف طواف الزيارة وطواف الصدر ويحياق  
او يقتصر وعليه ترك الوقوف بالمزدلفة دم ولومى الجمار ودم ولتاخير الحلق ودم  
ولتاخير الطواف ودم في قول ابي حنيفة. وقال ابو يوسف ومحمد ليس عليه لتاخير  
الحلق والطواف شي. واذا قد فر الحاج مكة فاحصر لم يكن محصرا بها واذا  
بعث القارن لهدى بين ولر بين ايهما لم يجز او ايهما لم يقصره. رجل اهل بئر  
منار الى مكة ليقتضيهما ثم احصر قال يبعث لهدى واحد يحل به من عمره واحد  
لانه حيث سار حصارا فضا لاحدا اما وعليه دم لرفضها وعليه عمرتان وان لم  
يسر ولا احدي شي من عملها حتى احصر قال يبعث لهدى بين لهما فاذا اخر اعنه حل  
وكانت عمرتان. رجل اهل بني واحد لا ينوي بوجه ولا عمره ثم احصر قال  
يبعث لهدى فيحل به وعليه عمره استحسانا. ولو لم يحصر كان له ان يختار  
ان شاع وان شاح حجة ما لم يظن بالبيت فاذا طاف قبل ان ينوي شي جعلته  
عمره. وكذلك لو جامع قبل ان ينوي شي جعلته عمره. ولو اهل بني واحد  
سأه ثم نساه واحصر لهدى واحد حل به وعليه عمره وحجة. ولذلك  
ان لم يحصر ووصل الى البيت رايت له ان يحمله عمره وحجة اخذ له في ذلك بالنسبة

ويكون عليه ما يكون على القارن. ولو جامع قبل ان يصل الى البيت وقبل ان  
يكون حجة او عمره فعليه هدي واحد للجماع ويجعل احرامه لعمرة وحجة. ولو اهل  
بئر منار ثم نساهما ثم احصر لهدى بين واذا اخر اعنه حل كان عليه عمرتان  
وحجه اجعله بمنزلة القارن واضع امره على ما لاهل الناس به استحسان ذلك  
وكان القياس ان يكون عمرتان وحجتان. وان لم يحصر ووصل الى البيت جعل  
احرامه عمره وحجة وعلى ما يفعله القارن. وكان القياس ان يقضي عمره وحجته  
مع الناس وعليه دم العيران وعليه دم اخر وعمره وحجة. فان كان الذي اهل  
به مجتسبين فقد قضى احدا اما وعليه لرفض الاخرى هذا الدم. وعليه عمره  
وحجه مكانا. وان كان اهلا له لعمرتين فقد قضى احدا اما وعليه لرفض  
والاخرى ذلك الدم وعمره. **باب الجماع**  
واذا جامع الرجل امراته وما مملان باج قبل ان يقف بعرفة فعلى كل واحد منهما  
شاة ويمضيان في حجهتهما. وعليهما الحج من قابل ولا يقفان وليست العرفة  
بشي فان كان قارنا فعليه شاتان وقضى عمره وحجه ان لم يكن طاف بالبيت  
وقد سقط عنه دم القارن. وان كان طاف بالبيت لهما قبل الجماع فلكل  
الجواب الا انه ليس عليه قضاء العمرة. وان جامع بعد ما وقف بعرفة فعليه  
جزور وشاة. واذا جامع الحاج بعد ما وقف بعرفة فاهدي جزورا  
ثم جامع بعد ذلك فعليه شاة. واذا طاف اربعة اشواط من طواف  
الزيارة وقد قصر ثم جامع فليس عليه شي وان لم يكن قصر فعليه دم وليس  
والقبيل من شهوة والجماع فيما دون الفرج ان اترك او لم يترك لا يفسد الاحرام  
ولكنه يوجب الدم والنظر لا يوجب شيئا وان اترك. وحكم الجماع في الحج والعمرة  
واحدان كان عن نسيان او تعدد او في حال نوم او بكرة او قطع الا في الاثم  
وكذلك الحلال والحرام والمبايع وغير البايع والعاقل والمعتوه كل ذلك  
يفسد. رجل اهل بئر منار جامع ثم اهل باخرى ينوي قضاها قال هي وعليه  
دم للجماع. ويفرغ منها وعليه عمره. وكذلك لو كانت حجة. فان جامع في العمرة  
ثم اضاق اليها حجة لم يكن قارنا والحجة له لا زمة يقتضيهما جميعا ولا يلزمه من  
دم العيران اذا كانت احداها فاسدة. وكذلك تيسقط عنه دم ترك الو  
اذا افسد ما اخرق به. محرم بعمرة جامع النساء وقصر احرامه فاقام حلالا  
يصنع ما يصنع الحلال في الجماع وقتل الصيد والطيب وعمره قال عليه ان  
يعود حراما كما كان ويمضي في عمرته وعليه دم لا حلاله والجميع ما صنع فيه من



جامع وقيل صيد وغير ذلك وعليه عرق مكان عمرته **باب**  
**الدم والطين** وكبره للحرم الادمان والطيب فان ادهن بيمينه او  
زمنق او غمره من الدهن فاكثر فعليه دم. وان ادهن بيمينه مطبوخ  
فعليه دم في قول ابي حنيفة. وقال ابو يوسف ومحمد عليه الصدقة. وان  
كانت ريت قد طبخ نحو خيل فيه الطيب فعليه دم. فان ادهن سفاق رجله  
بزيت او سم او سم من كبري عليه سني. وكبره للحرم ان يسم الرجلان والطيب وان لم  
يمسه وان شمه فلا شيء عليه. وان كان ادهن يده قبل ان يحرم ثم وجد راحة  
لعد ما احرم لم يضره. وكذلك ان اخبر ثيابه قبل ان يحرم لم يضره. ثقت  
ما احرم. ولا بأس بان ياكل الطعام الذي صنع فيه الزعفران او الطيب  
وان اكل الزعفران من عذرا يكون في الطعام فعليه دم ان كان كسرا  
وان كان في طعام لم يمس النار مثل الملح فلا بأس به. الا ترى انه ياكل الرث  
ولا يدهن فيه. وان مش طيبا فان لزم فيه قصد قصد صدقة. فان كان لم يلق  
يديه فلا شيء عليه الا ان يكون ما لزم به كثيرا فاحسنا فعليه دم. واذا استلم  
الركن فاضاقت فيه فاه او يده فخلو وكثير فعليه دم. وان كان قليل فعليه طمأ  
ولا بأس بان يكتحل المحرم بخل ليس فيه طيب فان كان فيه طيب فعليه صدقة  
الا ان يكون ذلك مرارا كثيرا فعليه دم. وان كان من اذى فعليه اي الطلح  
ما. وكذلك لو نذاري بدوافيه طيب والزفة على حرجه او شربه سريكا وان  
د او افرجه بدوافيه طيب ثم خرجت به فرجة اخرى والاولى على كاهله قد اوانت  
الثانية مع الاولى فليس عليه الا كفارة واحدة ما لم ترضي الاولى. والمحرم ان يمس  
الفرجة ويجبر الكسر والعصب عليه الحرق ويخرج ضرره ان استكاث وحججه ولعقل  
ويدخل الحمام. فان غسل راسه وحجته بالخطي قال عليه دم في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد عليه الصدقة لان الخطي ليس بطيب وانما جعلنا  
فيه صدقة لانه يقتل الدواب. وان خضب راسه وحجته بالخطي فعليه  
دم. وان خضبها بالوسنة فليس عليه سني اذ لم يخط راسه. وان خاف ان  
يقتل الدواب اطعم امسا سنيا. وان خضب المحرمة يدها بالخطي فعليه  
دم. وقال في باب نيل هذا في الطيب اذا كان كثيرا فاحسنا فعليه دم فان  
كان قليلا فعليه صدقة. وقال محمد بن عوف ما يجب فيه الدم فنظر هذا القدر  
منه فيحصل من الصدقة حساب ذلك **باب**  
ولا بأس ان يلبس المحرم القبا ويدخل فيه منكبته ولا يدخل فيه يديه ولا يرد

عليه

عليه

عليه. فان زوده عليه يوما او اكثر فعليه دم. وان كان اقل من يوم فعليه صدقة  
ولا بأس بان يلبس الحر والبرود وما قد صبح بلون الهروي اذ الرقيق. وان لبس  
مصبوغا بالعصفر او الورس او الزعفران مشبعًا يوما الى الليل واكثر فعليه دم  
وان كان اقل من يوم فعليه صدقة. وكذلك ان لبس ثيابا وسراويل او قلنسوة  
يوما فعليه دم. وان جمع ذلك كله في يوم فعليه دم واحد. وكذلك ان غطي  
وجهه يوما فعليه دم. ولا بأس بان يلبس الجبان او المسقطه يند بها حقوبه  
فيها ثقته ويخرج بالثوب ولا يعقد على عنقه ولا يخلطه خللا وان فعله لغير  
نكح عليه سني. وكبره له ان يعصب راسه وان فعله يوما فعليه صدقة وان عصب  
شيئا من جسده لعله او لغيره لغيره لو كان عليه سني. واكثر لغيره. وان عطي المحرم  
ربع راسه او وجهه يوما فعليه دم. وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة  
واما المحرمة فعطي كل شيء منها الا وجهها فان عطته يوما فعليه دم. وكبره للمحرمة  
لبس البرقع. فان لبس المحرم ما لا يحل له من الثياب او الخفاف يوما او اكثر للضرورة  
فعليه اي الكفارات الثلث شاة. وان غدي ولمساكين وعشائم في هذه الكفارات  
اجزاء في قول ابي يوسف ولم يجره في قول محمد. ولا بأس بان يلبس المحرم الطلح  
ولا يزده عليه فان زوده عليه يوما فعليه دم. فان دخل تحت سترة الكعبة حتى  
غطاه فان كان السترة يصب راسه ووجهه كرهته له وان كان سجايا عنه  
فليس عليه سني. فان كان المحرم نائما فغطى رجل راسه ووجهه بثوب يوما كاملا  
فعليه دم الا ترى انه لو اغتسل في يومه على صيد فغسله كان عليه جزاءه. سني  
احرم عنه ابود وجبة ما تجب المحرم فلبس ثوبا او اصاب طيبا او صيد اقال ليس  
عليه سني **باب**  
الي بيت الله تحت فعليه حجة او عمة. فان جعلها حجة ومشي لم يركب حتى يطوف طواف  
الزيارة. وان جعلها عمة وقرنها الحجة الاسلام واعتمر بها فلها جزاء فان قرنها  
راكبا فعليه دم لركوبه سوا در الفزان وكل من كوجب عليه دم في المناسك جازله  
ان يشارك ستة نفر قد وجب عليهم الدماء ايضا وان اختلف اجاسها من دم  
متعه واحصار وجزا الصيد وغير ذلك. ولو كان ذلك كله من جنس واحد كان  
احب الي. واذا نذ والمشي الى بيت الله ونوى مسجد المدينة او بيت المقدس  
لم يكن عليه سني وان لم يكن لدية فهو على المسجد الحرام. وان نذر انسان ملكه لم يرد  
سني. وان قال ان كلت فلانا فلي حجه يوم اكله ونوى ان يحج عليه يوم يكله فكل  
وجت عليه حجة ويقضيها متى ما شاؤ لم يكن محرمًا بها يومئذ محرم الا انه لو قال

وفي



لله على حجة اليوم كانت واجبة عليه بحرمه ما شأنا. ولو قال رجل لا حجة  
 ان شئت قال هي عليه. وقوله على حجة والله على حجة سوا وهي واجبة وان  
 قال ان فعلت كذا فانا احج بعلان فحس فان كان نوي فانا احج وهو مع فعله  
 ان يحج وليس عليه ان يحج به. وان كان نوي ان يحج فعليه ان يحج كما نوي  
 وان ارسله فاحج جاز وان احج معه جاز وان لم يكن له نية فعله ان يحج هو وليس  
 عليه ان يحج فلا تأوان كان قال فلي ان احج فلا تأوان فعله ان يحج كما قال. وان قال  
 ان فعلت كذا فلي ان اهدي كذا في نبي من ماله. فان كان ذلك دارا او شيلا لا يبيع  
 ان يهديه فعله ان يهدي قيمته وما اوجب هديه من ذلك تصدق به على  
 مساكين مكة وان اعطاه حجة البيت اجزاء. وكذلك ان قال فلي هدي  
 بستر البيت او قال فانا اضرب به حطيم الكعبة فعليه ان يهديه استحسن  
 هذا لان ايمان الناس عليه. وان قال فلي ياتي هدي فعليه ان يهدي  
 ماله كله. لمعتا عن ابراهيم انه قال في مثل هذا يتصدق بماله كله ويمسك  
 منه قدر ما يقوته فاذا افاد ماله لا يتصدق بمثل امسك. وان قال ان فعلت  
 كذا فلي هدي هدي ثم باعه فلي فعله ان يهديه. وان كان الغلام في غير  
 ملحه يومه خلف ثم استراه ثم فعل ذلك لم يلزمه ان يهديه. وان قال ان فعلت  
 فلا تأوان الملوكة هدي يوم استربه فكله ثم استراه فعليه ان يهديه. وان  
 استراه او لا ثم كلفه لم يكن عليه شي. وان قال فلي هدي هدي الى البيت  
 او الى مكة او الى الكعبة وهو يملكها فعليه ان يهديه. وان قال الى الحرم او الى  
 المسجد الحرام لم يلزمه ان يهديه في قول ابي حنيفة ويلزمه في قول ابي يوسف  
 ومحمد. قال فلي يبيع على نفسه من المتاع والرفيق قايما عليه ان يبيعه ويتصدق  
 به على مساكين اهل مكة وان تصدق بالكوفة اجزاء. وكل هدي جعله على نفسه  
 من الابل والبقر والعتق فعليه ان يذبحه بكفة ويتصدق به على مساكين اهل مكة  
 وغيرهم فان كان ذلك في ايام النحر فعليه مناه. وان كان في غير ايام النحر فعليه بكفة  
 وان كان قال ان فعلت كذا فلي هدي فعليه فعله فعليه ما استيسر من الهدي فان  
 نوي من البقر والابل كان عليه ما نوي ولا يذبحها الا بكفة. وان قال على بدنة فان كان  
 نوي شيئا من البدن بعينه فعليه ما نوي وان لم يكن له نية فعله بقر او جزر ونحوها  
 حيث شاء الا ان يكون نواها بكفة فلا يجرها الا بكفة وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال  
 ابو يوسف اري ان نحر البدن بكفة ولا يقد الا هدي متعة او قران او بطوع  
 من الابل والبقر والعتق ولا يقد العتق والتحليل حسن وان تركه لم يضره والتقليد

اوجب منه وان جله مع التقليد فهو حسن واكره الاشعار في الجانب الايسر  
 من السنام. وان اشعر او جليل لم يكن محرما انما يكون محرما بالتقليد. ومن شاق  
 معه هديا ويؤنوي في البيت ثم قلده ففقد وجب عليه الاحرام. فان كان نوي  
 محارمة فهو على ما نوي وان لم يكن له نية فالحرام اليه يوجب على نفسه انما شأنا. وان  
 قلده شاة معه لم يضر محرما. وان لعبت بصد به فقلده ثم خرج لم يضر محرما حتى يترك  
 هديته فان ادركه واخذته وسار لم يضر صار محرما الا في البدنة المتعة فانه يبيع  
 محرما حتى يخرج حلقا مشترك فمرو في هدي المتعة وهم يومئذ في البيت فقلده بعضهم  
 بامر اصحابه فقلده احرموا وان قلده هو بغير امرهم صار محرما و منهم من يقد  
 الرجل هدي به بما سار من فعل او عورة او ذمروا ما استبه ذلك ويتصدق بخلافه اذا  
 خروا. وجل شاق البدنة لا ينوي بها الهدي. قال ان شاقها الى مكة فهي هدي  
 ولا يجره في الهدايا والفضايا الا الجذع من الضان اذا كان عظيمًا فاو في ذلك او  
 الشئ من المعز والابل والبقر ولا يجرى في العود او المقطوعة الاذن او الذنب ان  
 اشتراها كد لك او حدث بعد الشراء فان كان الذاهب من العن والاذن والذنب  
 الثلث اجزائه وان كان اكثر من ذلك لم يجره في قول ابي حنيفة. وقال ابو يوسف  
 ومحمد اذا كان الباقي اكثر من الثلث الذاهب اجزائه. وقال ابو يوسف اجزوت ابا  
 حنيفة بقولي هذا فقال هو قول كذا لك. ويجزى الخصى والمكسور والقرن فان استتر  
 هدي ثم ضل منه فاستري مكانه اخر وقلده واجبه ثم وجد الاول قال ان محرما  
 فهو افضل وان نحر الاول وباع الاخر جاز لان الاخر لم يكن واجبا عليه وان باع الاول  
 ونحر الاخر اجزائه الا ان يكون قيمته الاول فيتصدق بالفضل. قال المتعة والسوط  
 في هذا سواء. وان عوف هدي المتعة فهو حسن وان تركه لم يضره. وكل استري  
 بدنة متعة ثم استركها فيها سته نفر بعد ما اوجها لنفسه خاصة قال لا يضره ذلك  
 وان كان نوي ذلك حين استراها وسعه ان يفعله. واذا اولدت البدنة بعد  
 ما استراها لم يضره ذبح ولدها معه فان باع الولد فعليه قيمته. وان استراها  
 هديا بحسن وان تصدق بها بحسن. واذا مات احد الشركاء في البدنة او الاضحية  
 فهي وارثة فخرها عن الميت معهم اجزائهم. وان كان احد الشركاء في البدنة كافر  
 او مسلما يريد اللحم دون الهدي لم يخرمهم ولا تركب البدنة ولا حلب ولكن ينضح  
 ضرعها بالماء البارد حتى يتقلص ويذهب لبنها وما حلب قبل ذلك تصدق به او يمسكه  
 ان كان قد استملكه. وان ذكها او حمل متاعا عليها للضرورة فمن ما نقصها ذلك  
 واي الشركاء فيها خرها يوم النحر اجزائهم. واذا عطب الهدي في الطريق خرفا فان



عن واجب فهو لصاحبه يصنع لها ما شاء وعليه هدي مكانه وان كان تطوعا  
بحره وصنع لعله في ذميه ثم ضرب له صفته ولو باكل منه شيئا ويتصدق به  
فاذا اكل واطعم منه غنيا تصدق بيمينته ذلك ويتصدق بعملة وخطامه  
واذا اخطأ الرجلان فخر كل واحد منهما هدي صاحبه فاصححه عن نفسه اجزائها  
استحسانا وبأخذ كل واحد منها هدي من صاحبه وان خرد هديا قايما او  
اصححه فاي ذلك فعل لهو حسن وقد بلغنا ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كانوا يخرجهما قايما ما معقوله الايدي اليسرى ولا يجب ان يذكر مع الله عن  
ولا يدخ البقر والتم قايما وسحب له ان يدخ هديه او اصححه بيده ولا  
احب ان يدخ له يهودي او نصراني فان دججه جاز واذا دججه يوم النحر  
بعد طلوع النجرا جزء ولا يجزئه دججه قبل طلوع النجرا ان كان لمعة وان جعل  
توبه هديا اجزاء ان يهدي قيمتها وفي رواية ابي جعفر اجزاء ان يهدي مثلها  
الا ترى انه يعطي في الزكاة قيمة الشاة بخير وكذلك ان اهدي مكان الشاة  
جزوا وقد احسن وقد قالوا في الجامع اذا قال لله على ان اهدي لله شاة  
فاهدي شاة تساوي شاة ناسي لم يجزه وقال في نوادر ابن عمامة لا يجز ان  
يتصدق بغيرها لان فيه دجاجة الصدقة وان نعت بيمينته شاة الى مكة فاستمراله  
بما منها فذبح جاز **باب الحج عن الميت وغيره**  
رجل دفع الى رجل مالا للحج له عن ميت فلم يبلغ ما لزم الميت المتفق فانفق المدة نوع اليه  
من ماله ومال الميت قال ان كان الاكثر من مال الميت وكان يبلغ اكثر او عامته المتفق  
نوعا بزاوا لا ينفصا من ويرد حج من حيث يبلغ وان انفق المدة نوع اليه من ماله بقية  
وفي مال الميت وفاجه رجع به في مال الميت ان كان قد دفع اليه واذا نوى الحج  
ان يتم بكة بعد الف خمسة عشر يوما بطلت نفقته من مال الميت فان بدا  
له بعد ما نوى المقام ان يرجع فنفقته من مال الميت واذا اوصى ان يحج عنه  
بالقدر مما فعلت الالف حجات فان شاة الوصي احج عنه رجلا في سنة واحدة  
وموافق وان شاة دفع كل سنة حجة واذا حج العبد باذن مولاه فاصاب صيدا  
فعليه الصيام وان جامع مصي فيه حتى يقوم وعليه هدي اذا عتق وتجده  
مكان هدي بنيو حجة الاسلام وان لم جامع ولكن فانه حل بالطواف والسعي  
والحلق وعليه اذا عتق حجة بنيو حجة الاسلام وكل شي يجب فيه الدوم فعليه  
ذلك الدوم اذا عتق وكل بنيو حجة الصيام فعليه ان يصومه فاذا اتم  
اطعم عنه مولاه او دج عنه لم يجزه الا في هذه الاحصاء فان علي مولاه ان يبعث

انتم

عنه

عنه هدي على به لانه دخل فيه باذنه فعليه ان يحمله وعلى الغلام اذا حج عنه  
واذا اراد الرجل ان يحج عن نفسه فاحب اليه ان يحج رجلا قد حج عن نفسه وان كان  
الحج عنه الذي حج عنه فالصورة احب اليه والحج التطوع عن الصحيح جاز ويجوز  
حجه الاسلام عن المريض الذي لم يستطع الحج اذا لم يزل مريضا حتى مات وان صح  
فعليه حجه الاسلام واذا جهز وصي الميت رجلا حج عن الميت فقل كان مخالفا  
في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا قرن عن الميت اجزاء استحسانا  
ودم القران على المحرم وكذلك لو قرن امرءة بالقرن عن الميت فقرن منها حجة  
الا ان يفقه ما بقي من الحج في قول ابي يوسف ومحمد عن المحرم وان كان امرءا حج  
فبدا فاعتزم حج من مكة كان مخالفا في قولهم جميعا وكل من لم يزل مريضا حتى مات  
من ماله الا دما احصا رفاقا على وصي الميت ان يبعث هدي من الدراهم التي للحج  
فيحل به ويرد ما بقي من مال الميت متعة او في يدي وصي الميت للحج به انما ناسي حجت  
بلغ وعلى المحرم ان يكون على المحصر وان امرءة رجلا حج فاهل حجه عنها جميعا كان ضاها  
لها جميعا ولا يستطيع ان يحبل الحج لواحد منها لانه قد لزمته وان امرءة احدا  
بالحج والاخر بالقرن ولم يأمره بالجمع فجمع بينهما كان مخالفا ايضا وان امرءة بالجمع  
جاز وهدي المتعة عليه في ماله فان كان معسرا فعليه الصوم وكذلك ان  
كان الامر بها واحد رجل استاجر رجلا حج عنه ففعل قال لا يجوز الاجارة ولذا  
نفقه مثله ويجوز حجه الاسلام عن المسجون اذا مات فيه قبل ان يخرج والحاج  
عن غير ان شاة لبيك عن فلان وان شاة المتقي بالشاة فان الميت اوصى  
بالقران فخرج هذا المحرم يوم البيت وقد ساق هديا فقلده قال يكون محرما  
بها جميعا وكذلك ان لو كان الهدي لقرا نداء ما مومن يدركه كان عليه او من جزا  
السيد او من جماع في اخر امر قبل هذا او احصا رفاقا قبل هذا فساق معه ذلك  
بدنة وقلدها فقد احرره رجل امرءة رجلا ان يحج عن كل واحد منهما فاهل  
حجه عن احدهما لا ينوي واحدا منهما قال له ان يصورها الى ابنتها في قول ابي  
حنيفة ومحمد استحسانا وقال ابو يوسف ادي ذلك عن نفسه وموصاه من  
لنفقتهما قال وكذلك الرجل يبل بحج عن احدهما ابويه فله ان يحمله عن ابنتها  
شاة واذا اهل الرجل عن نفسه وعن ابنته وموصغير معه ثم اصاب صيدا  
كان عليه دم واحد ولم يزل من حجه اهلها عن ابنته شيئا واذا ام الرجل  
البيت فاعني عليه واهل منه اصحابه بالحج وقنوا به في المواقف وقنوا به  
النسك كله قال بخبره ذلك عن حجه الاسلام في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف



ومحمد لا يجزبه فان اصاب الذي اهل عنه صيداً اقل عليه الجزا من اجل احرامه  
 عن نفسه ان كان محرماً وليس عليه من حجه اهلاله عن المعنى عليه **•** واذا  
 حج الرجل عن ابيه وامه حجه الاسلام من عن وصية اوصى بها الميت قال يجزبه ان  
 شأ الله بلقاء ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في ذلك لو كان علي ايدي من  
 نقضته اما قبل منك فانه احق ان يقبل **•** رجل اوصى بحجه فاجح الوصي عنه رجلاً  
 فملكك النقض من ذلك الرجل قال حج عنه حجه اخرى من ثلث ما بقي من المال  
 وان اوصى بحجه ولحق نسمة والثلث لا يسلطها بدا بالذي بدا به الا ان يكون الاخر  
 حجه الاسلام فيبدأ بها على كل حال **•** واذا اوصى الرجل ان حج عنه من ثلثه ولم يعمل له  
 حجه حج عند جميع الثلث **•** واذا اوصى ان حج عنه رجل حجه فاجح حجه فلما قد مضى  
 معه كسوة ونقته قال ذلك لورثته الميت **•** وان اوصى فقال اجمعوا فلانا حجة  
 ولم يقبل عني ولم يقبل كم يعطوا قال يعطوا قدر حجه وله ان لا يحج به اذا اخذه **•**  
 وان اوصى ان حج عنه رجل بعينه او بغير عينه واوصا بوضا بالاناس باكثر من  
 الثلث قسم الثلث بينهم بالخصص يصرف منه بالحج باذن ما يكون من بقته الحج  
 وحج حصته الحج من ذلك من حيث يبلغ **•** واذا اهل المرأة حجة الاسلام لم يكن  
 زوجها ان يمنعها اذا كان لها ذوات محرمة يخرج منها وان لم يكن لها محرمة ان يمنعها  
 وهي بمنزلة المحصر وان اهل حجة الاسلام فله منعها من الخروج ان كان لها حرم  
 او تركن وهي بمنزلة المحصر الا انما تحلل بحليل زوجها اياها ولذلك المملوك  
 اذا اهل بغير اذن المالك **•** واذا اذن لعدد اولاته فاحرم كرهت  
 له ان يمنعها واياها فان باع الامة كان للمستري ان يحللها وان اهل  
 المرأة حجة تطوع بغير اذن الزوج فحلها ثم طاعتها ثم بدالة ان ياذن لها  
 من عامه ذلك قال عليها ان يحج باحرام مستقبل وعليها حجة وليس عليها  
 شي غيره لك **•** وان كانت تلك السنة قد مضت فعليه مع ذلك عمرة

**باب المواقف**  
 بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه وقت لاهل المدينة ذا الحليفة  
 ولا اهل الشام الحجة ولا اهل نجد **•** ولا اهل اليمن بل ولا اهل العراق  
 ذات عرق **•** بلغنا عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من وقفا له وقفا هو له  
 وقت ولن يربيه من غير اهله ممن اراد الحج وكل من اراد مكة لحاجة او احرام او وقت  
 بينه وبينها فلا يحا والوقت الا محرماً ومن كان ودا الوقت الى مكة فله ان  
 يدخلها لحاجة بغير احرام **•** بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل خطب

انه خرج

انه خرج من مكة الى قد يد ثم رجع الى مكة فدخلها بغير احرام **•** واذا اراد  
 الاحرام واهله في الوقت ودون الوقت الى مكة فواهم من اهله فان تعداه  
 حتى يدنو من الحرم ثم احرم اجزاه وليس عليه شي **•** فان دخل مكة فاحرم  
 منها فعليه ان يخرج من الحرم فيلبى فان لم يفعل حتى يطوف بالبيت فعليه  
 كوفي اراد لبستان بني عامر لحاجة ثم بداله بعد ما قدم البستان ان يحج  
 فاحرم من البستان فلا شيء عليه **•** وان اراد ان يدخل مكة بغير احرام لحاجة  
 فله ذلك وليس للرجل من اهل المواقيت ومن دونهما مكان يقرب ولا يمنع  
 ويمنع له اهل مكة الا ترى انه لا يدخل مكة بغير احرام وكذلك المكي انه اذا  
 خرج من مكة لحاجة فبلغ الوقت ولم يحاوزه فان جاوز الوقت لم يكن له ان يدخل  
 مكة الا باحرام **•** ووقت اهل مكة الاحرام بالحج والحرم والاحرام بالعمرة التعميم  
 فان اهل بالعمرة خارجاً من الحرم من غير التعميم اجزاه وكان ذلك وقتاً له **•**  
 كوفي جاوز الوقت نحو مكة ثم احرم بالحج وقف بعرفة وقد خاف الوقت ان رجع  
 او لم يحج قال عليه دم لترك الوقت وان رجع الى الميقات قبل ان ياتي عرفة فلم  
 يلب منه فهذا بمنزلة من لم يرجع في قول ابي خبيصة وقال ابو يوسف ومحمد اذا  
 لبى او لم يلب تسقط عنه الدم وان رجع سقط عنه الدم في قولهم جميعاً **•** فان  
 كان هذا الكوفي ترك ولم يرجع الى الميقات فعليه دم واحد لترك الوقت  
 وكذلك ان اهل بعث ثم اهل مكة حجة وان بدا فاهل حجة ثم دخل مكة فاهل  
 بعث ايضا كان عليه دمان لانه قد ترك الوقت في العمرة ايضا **•** كوفي دخل مكة  
 بغير احرام لحاجة له قال عليه عمرة او حجة اي ذلك شاء **•** فان رجع الى وقته فاهل  
 حجة الاسلام اجزاه من حجه الاسلام ومن دخوله الاول بغير احرام استحساناً  
 وان اقام مكة حتى ذهب عامه ذلك ثم احرم بحجة الاسلام من الوقت لم يحرمه من دخوله  
 الاول وعليه لدخوله حجه او عمرة **•** واذا جاوز الوقت ثم احرم بالحج ففاته سقط  
 دم ترك الوقت **•** ومن جاوز وقته غير محرمة ثم اتي وقتاً اخر فاحرم منه اجزاه  
 ولو كان احرم من وقته كان احب اليه **•** عند دخول مع مولاة مكة بغير احرام  
 ثم اذن له مولاة فاحرم بالحج قال عليه اذا عتق دم لترك الوقت وليس هو  
 كالنصراني يدخل مكة ثم يسلم ثم يصلي بحرم مكة **•** غلام دخل مكة بغير احرام ثم  
 احل مكة واحرم بالحج قال ليس عليه دم لترك الوقت **•** وان كان اهل به  
 قبل ان يحل مكة احتل قبل ان يطوف بالبيت وقبل ان يقف بعرفة لم يحرمه ذلك  
 من حجة الاسلام الا ان يجد احرامه قبل ان يقف بعرفة فيجزيه حينئذ من حجة

لي بعد ما



الاسلام • وما العبد فلا يجزى من حجة الاسلام • وان جدد اهلاله لغد  
العنق الا ان يكون اخر الاهلال حتى يعتق ثم اهل فجزيه • واذا دخل الرجل  
مكة بغير احرام جعلت عليه حجة او غن فاهل بها بعد سنة من وقت غير  
وفته الاول هو اقرب منه قال يجزىه وليس عليه شيء **باب**  
**الذي يغتسل** رجل اهل حجة فغسله قال يغتسل وعليه الحج من قابل  
بلغنا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم • وعن ابن الخطاب وزيد بن ثابت فان  
كان اهل بعرة وحجة فقد مرمكة وقد فاته الحج قال يطوف بالبيت وبالصفاء  
والمرورة لعمرة ويطوف بالبيت وبالصفاء والمرورة لحجة وحل وعليه الحج من  
قابل قال ولا اعد طوافه بالبيت لحجة الغائبة لعمرة مستقبلة ولا يكون به  
تمتعان فله في شهر الحج من قابل ولكنه اطلاق من حجة قد فاتته • رجل اهل  
الحج فحاجته في عام قد مر وقد فاته الحج قال عليه ذم لعمارة وحل بالطواف والسعي  
وعليه الحج من قابل • وان كان اصاب في حجة صيده افعله كفارته • رجل اهل  
الحج فقد مر وقد فاته الحج فافا فخراما حتى يخرج مع الناس من قابل يذلل للاحرام  
قال لا يجزى من حجة لان حجة قد فاتته وصارت عمرة فلا يستطيع ان يحول هيل  
العمرة حجة • فان قد مر وقد فاته الحج فاهل بحج اخرى قال يطوف للتي قد فاتته  
وسعي وحل لعمرة ويرفض الى اهل بها وعليه فيها ما على الرافض وعليه قضاء  
الغائبة • وان نوى هذو التي اهل بها فبقي تلك الغائبة هي • وان اهل  
بعرة رفضا ايضا ومضى في عمل الغائبة • رجل اهل بحج من ثم قد مرمكة وقد فاته  
الحج فلا يحل لعمرة وعليه عمرة وحجانه وذم • واذا ساق هديا للقران فقد مر  
وقد فاته الحج قال يصنع بهديه ماشا وكذلك ان لم يفته ولكنه جامع • واذا  
ساق الرجل هديا للقران فتج في الطريق ثم غرامه لقرانه وقد ذهب الولد او باعه  
ثم حدث له ولد لم يكن عليه من قبل ولده شيء • الا ترى ان رجلا لو اخرج غنوا  
من الظلمة من الحرم فكيف عنها ثم ولدت ثم ماتت هي واولادها لم يكن عليه فيها وفي  
ولد هاشي • وان لم يكن كغيرها كان عليه فيها وفي ولدها الكفارة • محرم بالحج  
قد مرمكة فطاف بالبيت ثم خرج الى الرينة فحاجه فاحصر بها ثم قد مرمكة بعد  
فوت الحج قال عليه ان يحل لعمرة ولا يلقبه طوافه الاول لان عليه ان يحل بعمل  
عمرة بعد يوم النحر • رجل اهل بعرة في شهر الحج ثم قد مرمكة بعد يوم النحر قال  
يقضي عمرة وليس عليه شيء • واذا اهل الحاج صبيحة يوم النحر فحجته اخرى لزمته  
ويقضي ما بقي عليه من الاول وعليه جميعه بينهما ذم ويقوم حراما الى الحول

واذا

واذا اقدم الحاج مكة فادرك الوقوف بالمزدلفة لم يكن مبدرا بالحج • وحل اهل  
بجتي او عمرين مني يكون وافضلا احدا • قال حين يسير متوجها الى مكة  
نوي الوقوف او لم يوفى قول ابي حنيفة • وقال ابو يوسف اراه وافضلا حين  
اهل قبل ان يسير • وقال محمد لا يلزمه الا احدا • وكذلك لو اهل  
باجداهما ثم احرم بالاخرى • واذا اقدمت المرأة مكة محرمة بالحج فافضا  
مضت في حجتها عن الاهل لا تطوف بالبيت حتى تطهر وعليها طواف الصدر  
ولا فائز عليها لتأخير الزيادة لعذر الحوض • وان قدمت طاهرة طافت  
للزبارة يوم النحر ثم خاصت فليس عليها طواف الصدر • وليس على مكة  
ومن دون المواقيت اليها طواف الصدر • ومن نوي المقام مكة من اهل  
الافاق واخذها دارا سقط عنه طواف الصدر • فان بدا له الخروج بعد  
ذلك لم يلزمه طواف الصدر • وان نوي مقام ايام ثم يصدر لم يسقط عنه  
طواف الصدر • وان نوي مقامه سنة الا ان يخذها دارا • وحل قصد مكة  
للحج فدخلها بغير احرام ووافاها يوم النحر وقد فاته الحج فاحرم لعمرة وقضاها  
اجزاه وعليه ذم لكون الوقت وان لم يحرم لعمرة ولكنه احرم حجة فهو محرم حتى  
يجتمع مع الناس في القابل ويبلغ له ان يرجع الى الوقت فيلبي منه • ومن فاته الحج لم  
يسعد ان يقم في منزله حراما من غير عذر • ولا حل له حتى ان يبعث به لان  
هذا ليس بمحرم **باب** **الجمع بين احرامين** والجمع  
الى العمرة قبل ان يعمل فيها وبعد ما عمل فيها ولا يضاف لعمرة الى الحج من اهل  
بالحج او لا ثم اضاف اليه عمرة فقد استأثر لزمته وهو فارن • ومن اهل بالعمرة  
او لا ثم اهل بالحج فطاف لها سوطا ثم اهل بالعمرة رفضا وعليه قضاؤها وذم  
للمرفض • وانما المكي فانه لا يفرق بين الحج والعمرة ولا يضيف العمرة الى الحج ولا  
الحج الى العمرة فان فرق بينهما رفض العمرة ومضى في الحج • وكذلك اهل المواقيت  
ومن ذمهم الى مكة لاستعجالهم ولا فرقان لقوله تعالى حده ذلك لمن كان اهلا  
حاصري المسجد الحرام • وكذلك ان احرم المكي او لا بالعمرة من وقتها ثم احرم الحج  
رفض عمرته • وان مضى عليها حتى يقضيها اجزاه وعليه ذم جميعه بينهما • وان  
كاف سوطا او ثلاثة ثم احرم بالحج ورفض الحج في قول ابي حنيفة • وقال ابو يوسف  
ومحمد يرفض العمرة وان كان طاف لها اربعة اسواط ثم اهل بالحج قال هذا بغير  
ما بقي من عمرته ويترغ من حجة وعليه ذم لانه اهل بالحج قبل ان يحل بالعمرة  
وهو مكي ولا ينبغي لاهل مكة ان يحجوا بينهما • ولو كان كوفيا لم يكن عليه الذم

لعمرة



كوفي اهل حجة وطاف لها ثم احرق بعمره قال يرفض عمرته • وكذا لدان اهل بعا  
 بعرفة • وان اهل بها يوم النحر قبل ان يحل من حجة او بعد ما يحل قبل ان يطوف  
 امرته يرفضها فان لم يرفضها ومضى فيها اجزاه وعليه ذم ان كان اهل بها في ايام  
 النحر قبل ان يتصرف من الاول • وان اهل بها بعد ما حل من الاول مضى عليها وليس  
 عليه شيء ان لم يكن ترك الوقت فيها مكى اهل بالحج وطاف لها شوطا ثم اهل بالعمرة  
 قال يرفض العمرة فان لم يرفضها او طاف لها وسعى وفتح منها اجزاه وعليه  
 ذم لانه اهل بها قبل ان يفرغ من حجة • محرم بعمره جامع ثم اضاف اليها  
 عمره اخرى قال يرفض هدهد ويغضى الاول • فان نوى رخص الاول والعمل  
 في الثانية لم يكن عليه الا الاول • وكذا لذم لم يكن جامع ولكن طاف لها  
 شوطا ثم احرق بالثانية • وكذا لذم هذا في الحائض فان اهل بحج حائضا  
 ثم جامع قبل ان يسير فان عليه للمجامع ذمان ومضى في احداهما يرفض الاخر  
 وعليه نضال التي مضت فيها وعمرة وحجة وذم مكان الحجة التي رخصها • وان كان  
 ذلك بعد ما سار فعليه ذم واحد وهذا قول ابي حنيفة • واذا كان  
 للكو في اهل بالكوفة واهل بكه بقم عند هولا سنة وعند هولا سنة •  
 فاعتمر في اشهر الحج وحج من عامه لم يكن متممًا • وان لم يكن له بكه اهل واعتمر  
 بالكوفة في اشهر الحج وقضى عمرته ثم خرج الى مصر من الامصار وليس فيه اهل ثم حج  
 من عامه كان متممًا لما يرجع الى مصر الذي فيه اهل • فاذا رجع الى مصر  
 ثم حج من عامه لم يكن متممًا • تلقا ذلك عن عمر وسعيد بن المسيب واوراهم  
 فان كان له بالكوفة اهل وبالبصرة اهل فرجع الى اهل بالبصرة ثم حج من عامه  
 لم يكن متممًا • واذا اخرج المكي الى الكوفة لحاجة فاعتمر فيها وحج من عامه لم يكن  
 متممًا • وان قون من الكوفة كان قارنًا • الا ترى ان قارنًا قون بين حجة وعمره  
 وطاف لعمرته في اشهر الحج ثم رجع الى اهل ثم سار الى الحج كان قارنًا ولم يبطل الزمان  
 عنه لرجوعه الى اهل فابطل ذم المتمم • واذا اعتمر الكوفي في اشهر الحج وسار  
 هدى بالمتعة ويوم يري الحج فطاف لعمرته ولو حلحج ثم رجع الى اهل ثم حج من عامه  
 كان متممًا لانه لم يرجع الى اهل حلالًا وليس المكي كذلك وهذا قول ابي حنيفة  
 • وقال محمد اذا رجع الكوفي الى اهل بعد ما طاف الاكثر من طوافه فهو بمنزلة المكي  
 لانه رجع وقضى عمرته • الا ترى انه لو لم يكن معه هدي ثم حج من عامه لم يكن  
 متممًا • رجل اهل بعمره في اشهر الحج وسار هدى بالمتعة ثم بدا له ان يحل ويجزو  
 هديه ويرجع الى اهل ولا يحج قال له ذلك فان فعل ذلك ثم حج من عامه ذلك

قال لاني

قال لاني عليه • وان اراد ان يحرمه هدية ويحل ولا يرجع الى اهل وحج من عامه  
 لم يكن له ذلك • فان فعله ثم رجع الى اهل ثم حج قال لاني عليه • وان فرغ من  
 عمرته وحل وحرمه هدية ثم اقام مكة حتى حج من عامه فعله ذم لمتعته وعليه ذم  
 اخر لانه حل قبل يوم النحر ولم يكن ينبغي له ذلك • ورجل اهل بعمره في اشهر الحج ثم  
 افسدها بالجماع فلما فرغ منها اهل باخرى بنوي فضاها ثم حج من عامه قال لا يكون  
 متممًا • وكذا لدان كان دخل مكة في العمرة الاولى قبل اشهر الحج واذا اخرج من  
 مكة حتى جاوز وقتا من المواقيت ثم اهل بعمره في اشهر الحج ثم حج من عامه فان كان  
 جاوز الوقت قبل اشهر الحج كان متممًا • وان كان لم يجاوز الوقت الا في اشهر الحج  
 فليس بمتمم لان اشهر الحج ادر كته وموفيه فهو بمنزلة اهلها فان كان دخوله الاول  
 في اشهر الحج لعمره فافسدها ثم كانت حاله ما ذكرت لك لم يكن متممًا الا ان يرجع  
 الى اهل • فان رجع الى اهل ثم اعتمر وحج من عامه كان متممًا في قول ابي حنيفة  
 وقال ابو يوسف ومحمد اذا دخلت عليه اشهر الحج ومكة او دخل بعمره فافسده  
 ثم خرج لجاوز وقتا من المواقيت ثم اعتمر وحج من عامه فهو متمم • وان دخل بعمره  
 فافسده في اشهر الحج لفضاها ثم خرج حتى جاوز الوقت ثم قون عمره وحجة كان قارنًا  
 لانه كان من اهل مكة كان قارنًا ولو قضى عمرته الفاسدة ثم اهل من مكة لعمرته  
 وحجة قال يرفض العمرة لانه بمنزلة اهل مكة • ولو كان اهل بعمره في اشهر الحج  
 فطاف لها شوطا ثم اهل بحجة ورفض حجه في قول ابي حنيفة • وقال ابو يوسف  
 ومحمد يرفض العمرة بما لم يكن طاف لها اربعة اشواط • واذا ترك المكي او الكوفي  
 الوقت في العمرة ثم طاف لها شوطا ثم اراد ان يلبي من الوقت ثم ينفعه ولم يسقط عنه  
 الدم **باب التلبية** تلقا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم • ان كان يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان  
 الحمد والبيعة لك والملك لا شريك لك فان زاد فهو حسن وان اقتصر فهو حسن  
 • وتلقا عن ابن مسعود انه خرج من مسجد الحيف يلبي فقال قائل لا يلبي بها هنا  
 فقال اجعل اهل الناس او طال عليهم العهد لبيك عدد الزواب لبيك ولبيك  
 عن ابن عمر انه كان يزيد في التلبية لبيك والخير في يدك والريجة اليك والعمل  
 لبيك الله الحق لبيك والحاج والقارن سوا في قطع التلبية • ولولو يلبي القارن  
 او المفرد بالحج او العمرة واحدة فتدأ ولا شيء عليه • ومن فاته الحج  
 لما كان يلبي المقيم • ومن افسده بالجماع لما كان يلبي من كونه فسد • والمحصر  
 يلبي حتى يدع عنه • ومن لبأ وهو لا يريد الاحرام لم يكن عليه شيء • وان ارادة

ل



صَارَ مُحَرَّمًا بِمَا نَوَى . وَكَذَلِكَ أَنَّ كِبْرًا وَهَلْ أَوْسَجَ بِنَوَى الْأَحْرَامِ بِهِ وَالْإِجَابَ  
 عَلَى نَفْسِهِ مِنْ تَأْخُذِهِ كَانَ مُحَرَّمًا . وَأَذَانُ تَوْضِئِ الْأَخْرَسِ وَلَيْسَ تَوْبِينُ وَصَلَى  
 وَكُفْتَيْنِ وَهُوَ يَرِيدُ الْأَحْرَامَ فَلَمَّا انْصَرَفَ نَوَى الْأَحْرَامَ بِقَلْبِهِ وَخَرَّكَ لِسَانَهُ  
 كَانَ مُحَرَّمًا . وَالْمَرْأَةُ مِمَّنْزِلَةُ الرَّجُلِ فِي التَّكْلِيفِ غَيْرُ الْمَرْأَةِ لَا تُرْفَعُ صَوْتُهَا وَقَالَ  
 لَا يَكُونُ مُحَرَّمًا إِلَّا بِالتَّكْلِيفِ الْأَوَّلِيِّ مِمَّنْزِلَةُ الصَّلَاةِ فِي افْتِتَاحِهَا وَالتَّكْلِيفِ بَعْدَ  
 ذَلِكَ مِمَّنْزِلَةُ التَّكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ تَكْبِيرِ الْإِفْتِتَاحِ **بَابُ**  
**الصيد** رَجُلٌ رَمَى صَيْدًا فِي الْحُلِّ وَهُوَ فِي الْحُلِّ فَاصَّاهُ فِي الْحَرَمِ قَالَ عَلَيْهِ  
 الْجَزَاءُ لِأَنَّهُ قَدِمَتْ صَلَواتُهُ حَيَاتِهِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ يَمَّا أَعْلَمَ . وَلَوْ أُرْسِلَ كَلْبُهُ  
 فِي الْحُلِّ عَلَى صَيْدٍ فِي الْحُلِّ فَطَرَدَ الْكَلْبُ الصَّيْدَ حَتَّى قَتَلَهُ فِي الْحَرَمِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ جَزَاءٌ  
 وَلَا نِيْسَةُ الرَّمِيَةِ . وَإِنْ رَجَعَ الْكَلْبُ بَعْدَ مَا دَخَلَ الْحَرَمَ فَأَخْرَجَهُ وَآخَذَ الصَّيْدَ  
 فَقَتَلَهُ تَعْلِيهِ جَزَاءُ وَاسْتَحْصَانًا . وَلَوْ أُرْسِلَ كَلْبُهُ فِي الْحَرَمِ عَلَى ذَيْبٍ فَأَصَابَ صَيْدًا  
 لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ جَزَاءٌ . وَلَوْ أُرْسِلَ الْمُجُوسِيُّ كَلْبًا عَلَى صَيْدٍ فَتَزَجَّرَهُ مُحَرَّمًا تَزَجَّرَ فَقَتَلَ الصَّيْدَ  
 كَانَ عَلَى الْحَرَمِ جَزَاءُ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الصَّيْدِ . وَلَوْ نَصَبَ مُحَرَّمٌ شَبَكًا لِلصَّيْدِ فَوَقَعَ  
 فَأَصَابَ صَيْدًا تَعْلِيهِ جَزَاءُ . وَإِنْ كَانَ نَصَبَهُ لَذَيْبٍ أَوْ سَبْعٍ قَدْ أَذَاهُ أَوْ ابْتَدَأَ  
 فَوَقَعَ فِيهِ صَيْدٌ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ . مُحَرَّمٌ دَلَّ مُحَرَّمًا عَلَى صَيْدٍ وَأَمَرَهُ بِقَتْلِهِ فَأَمْرُهُ هَذَا  
 نَالًا فَقَتَلَهُ كَانَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَزَاءٌ كَامِلٌ . وَلَوْ أَجْرَعَ مُحَرَّمٌ مُحَرَّمًا بِصَيْدٍ فَلَمْ يَرَهُ  
 حَتَّى أَخْبَرَهُ مُحَرَّمٌ آخَرُهُ فَاصْطَادَ فِي الْأَوَّلِ وَلَمْ يَكُنْ بِهِ ثُمَّ طَلَبَ فَقَتَلَهُ عَلَى حُلِّ وَاحِدٍ  
 مِنْهُمَا الْجَزَاءُ . وَإِنْ كَذَبَ الْأَوَّلُ فِيهِ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْأَوَّلِ جَزَاءٌ . مُحَرَّمٌ أُرْسِلَ مُحَرَّمًا إِلَى الْحَرَمِ  
 فَقَالَ إِنْ فَلَانًا يَقُولُ لَكَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ صَيْدٌ أَفْذِهِ فَقَتَلَهُ كَانَ عَلَى الْمُرْسَلِ  
 وَالرَّسُولِ وَالْقَاتِلِ جَمِيعًا جَزَاءٌ . وَإِنْ دَلَّ مُحَرَّمٌ مُحَرَّمًا عَلَى صَيْدٍ مَوْجُودٍ وَلَمْ يَكُنْ  
 عَلَى الدَّالِّ إِذَا قَتَلَهُ شَيْءٌ . مُحَرَّمٌ اسْتَعَارَ مِنْ مُحَرَّمٍ سَكِينًا لِيَذْخَ بِهَا صَيْدًا فَأَغَارَهَا  
 أَبَاهُ فَذَمَّ بِهَا الصَّيْدَ فَلَا جَزَاءَ عَلَى مَنَاجِبِ السَّكِينِ وَتَكْرَرُ لَهُ ذَلِكَ **بَابُ**  
**النكاح** قَالَ لُبْنَانُ عَنْ رَسُولِ  
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَا تَنْكِحُوا الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَتِهَا وَلَا عَلَى خَالَاتِهَا وَلَا عَلَى ابْنَتِ  
 أُخِيهَا وَلَا عَلَى ابْنَتِ أُخْتِهَا وَلَا تَنْكِحُوا الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخْتِهَا لَتَكُنَّ مَتَانِي صَحْفَتِهَا فَإِنَّ اللَّهَ  
 يَبْذُرُ فِيهَا . وَلُبْنَانُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ لَا تَنْكِحُوا النِّسَاءَ وَتَحْضُنَ الْأُمَمَ الْأَكْمَا  
 وَلُبْنَانُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَا تَنْكِحُوا الْأُمَّةَ عَلَى الْحِمَى وَتَنْكِحُوا الْحِمَى  
 عَلَى الْأُمَّةِ . وَالْحِمَى الثَّلَاثُ مِنَ الْقِسْمِ وَالْأُمَّةُ الثَّلَاثُ . وَلُبْنَانُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ . وَلُبْنَانُ عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ أَنَّهُ قَالَ أَنَّ لِبَعْضِ الْعَرَبِ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَنْكِحُوا الرَّجُلَ

المرأة على عمتها ولا على خالاتها ولا على ابنت  
 أخيها ولا على ابنت أخيها ولا تنكح المرأة طلاق  
 أختها لتكن متانتي صحفتها فإن الله يذر  
 فيها ولبنان عن عمر بن الخطاب أنه قال لا تنكحوا  
 النساء وتحضن الأمم الأكما ولبنان عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تنكحوا الأمة  
 على الحمى وتنكحوا الحمى على الأمة الثلاثة  
 من القسم والأمة الثلاثة لبنان عن علي بن أبي  
 طالب عليه السلام ولبنان عن أبي عبيس أنه قال  
 أن لبعض العرب كانوا في الجاهلية ينكحون الرجل

نكاح امرأة أبيه . فَإِذَا مَاتَ أَبُوهُ وَرَثَ نِكَاحُهَا عَنْهُ فَأَتَى اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَلَا تَنْكِحُوا  
 نِكَاحَ آبَائِكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ أَنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَبِيلًا . وَأَتَى  
 حُرْمَتَ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ إِلَى قَوْلِهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ . فَأَمَّا الْمَرْأَةُ حَرَامٌ عَلَى زَوْجِ ابْنَتِهَا لِأَنَّهَا  
 مِمَّنْزِلَةُ إِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا . وَلُبْنَانُ عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ أَنَّهُ قَالَ ابْنُ مَرْثَدَةَ  
 اللَّهُ وَأَبْنَتُ الْمَرْأَةِ حَرَامٌ عَلَى زَوْجِ أُمِّهَا إِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِالْأُمِّ إِنْ كَانَتْ الْأُمُّ عِنْدَهُ أَوْ لَمْ  
 يَكُنْ . وَلَوْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فَلَا حِلَّ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُمَا . فَإِنْ كَانَ قَدْ طَلَّقَ الْأُمَّ أَوْ مَاتَتْ قَبْلَ  
 أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَابْنَتُهَا حَلَالٌ . لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَوَادٍ خَلَعْتُمْ بَيْنَهُمَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ  
 . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ . فَأَمَّا الْإِنْسَانُ حَرَامٌ عَلَى ابْنِهِ وَجَدِ  
 مِنْ قَبْلِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ تَجَمَّعُوا بَيْنَ الْإِخْوَانِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ  
 . مُحَرَّمٌ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَنْكِحَ أُخْتَيْهِ فِي عَقْدَةٍ وَاحِدَةٍ . وَأَنْ يَنْكِحَ أَحَدًا مِمَّا قَبْلَ الْآخَرِ  
 سَكَاحَ الْأَوَّلِ جَائِزٌ وَنِكَاحُ الثَّانِيَةِ فَاسِدٌ بِنَفْسِهِ وَبَيْنَهُمَا . فَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَلَا مَهْرَ  
 وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ . وَبَعَثَ أَمْرًا حَتَّى تَقْضِيَ عِدَّةَ أُخْتِهَا الْآخَرَةِ إِنْ كَانَ دَخَلَ بِالْأَوَّلِ  
 أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِالْآخَرَةِ فَلَا مَهْرَ لَهَا وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ  
 الْأَوَّلِ . وَلَا يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فِي عِدَّةِ أُخْتِهَا مِنْهُ مِنْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ جَائِزٍ بَابُ زَوْجِ ابْنِ  
 وَكَذَلِكَ لَا حِلَّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ فِي عِدَّتِهَا شَيْئًا مِنْ ذَوَاتِ مُحَارِمَتِهَا وَإِنْ تَزَوَّجَهَا كَانَ الْحُكْمُ  
 فِيهَا كَالْحُكْمِ فِي الْأَخْتِ . وَكَذَلِكَ لَا حِلَّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَوَّلَ نِسْوَةٍ فِي عَقْدَةٍ وَاحِدَةٍ  
 ثُمَّ أَمَاتَتْ تِلْكَ الْمَرْأَةَ لَعُدَّتْ مِنْهُ مِنْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ صَحِيحٍ . وَلَا حِلَّ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ دَوَانِي  
 رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنْ نِسْبٍ أَوْ رِضَاعٍ فَإِنْ تَزَوَّجَهُمَا فِي عَقْدَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ قَبْلِهِمَا ثُمَّ تَزَوَّجَ  
 ابْنَهُمَا ثَانًا كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ لَمْ يَتَزَوَّجَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا ثُمَّ أَمَاتَ الْآخَرَى فِي  
 عِدَّتِهِ . فَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِأَحَدِهَا كَانَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمَعْدُودَةَ . وَلَوْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ  
 الْآخَرَى قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهِ هَذَا . وَإِذَا وَطِئَ الرَّجُلُ امْرَأَةً مَمْلُوكَةً أَوْ نِكَاحًا أَوْ جَوَارًا أَوْ بَتْلًا  
 لَشَهْوَةٍ أَوْ لِمَتَاهَا لَشَهْوَةٍ أَوْ نَظَرَ فِي فَحْشَاهَا لَشَهْوَةٍ لَمْ يَحِلَّ لَوَلَدِهِ وَلَوْلَدُهَا وَلَا لِأَحَدٍ مِنْ أَبَائِهِ  
 . وَلُبْنَانُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ خَلَّاجًا رِيَّةً لَهُ وَجَدَهَا فَاسْتَوْجَهَتْهُ أَبْنُ لَهُ فَقَالَ لَهَا لَا تَحِلُّ  
 لِلَّهِ . وَلُبْنَانُ عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّهُ قَالَ سَمِعُوا جَارَتِي هَذِهِ أَمَّا ابْنِي لَوَاصِبٌ مِنْهَا إِلَّا مَا حُرِّمَ مِنْهَا  
 عَلَيَّ وَلَدِي مِنَ الْمَسِّ وَالنَّظَرِ . وَلُبْنَانُ عَنْ أَرْمَيْمَ أَنَّهُ قَالَ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ أَوْ قَبَّلَهَا  
 لَشَهْوَةٍ أَوْ لِمَتَاهَا لَشَهْوَةٍ أَوْ نَظَرَ فِي فَحْشَاهَا حُرْمَتُ عَلَى ابْنِهِ وَعَلَى ابْنَتِهِ وَحُرْمَتُ عَلَيْهِ  
 أُمُّهُ وَابْنَتُهَا وَكَذَلِكَ وَلَدُ وَلَدِهَا وَأُمُّهَا لَهَا . وَكَذَلِكَ وَلَدُ وَلَدِهَا وَوَاحِدَةٌ . وَإِذَا  
 جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَةً حُرْمَتُ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ . وَلُبْنَانُ عَنْ أَبِي كَيْسٍ وَلَا حِلَّ لَهُ امْرَأَتُهُ  
 وَلَا ابْنُهَا مِنْ وَلَدِ ابْنِ جَامِعٍ وَلَوْلَدُهَا وَلَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّهَاتِهَا . وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى لَا يَحْرُمُ



بالنظر في شيا من ذلك • وإذا كان للرجل أربع نسوة فطلق واحدة منهم بعد  
 ما دخل بها ثلثا أو واحدة ثانية أو خلتها لم يجز له أن يتزوج أخرى مادامت هذه  
 في العدة • فإن قال الزوج قد أجرتني أن عدتها قد انقضت فذلك في مدة تنقضي  
 في مثلها العدة حل له أن يتزوج أخرى ولا يصدق على قطع نفقتها وإن مات لم يكن  
 لها من ميراث وكان الميراث للآخرى • وإن ماتت في العدة أو لحقت بداء الحرب  
 مرتدة حل له أن يتزوج أخرى • ولا بأس بان يتزوج المسلم المرأة الحرة من أهل  
 الكتاب لقول الله تعالى والمحصنات من الذين وثنوا الكتاب من قبلكم إذا أئتموهن  
 أجورهن • وكذلك الحرة المسلمة يتزوجها على النبي من أهل الكتاب والقسم بينهما  
 سوا • وبلغنا عن جديته ابن أبيان أنه تزوج يهودية • ولا بأس بان يتزوج المرأة  
 وأبنت زوج قد كان لها قبله جمع بينهما لأنه لا قرابة بينهما • وقال ابن أبي ليلى لا يجوز  
 ذلك • ولا أن يجمع بين امرأتين ولو كانتا أحدا متارجلًا لم حل ذلك كاحد الآخرى ولدان  
 يجمع بين امرأتين كانتا عند رجل واحد • وكذلك تتزوج المرأة وتتزوج ابنة أمها  
 وأبنتها **باب نكاح الصغير والصغيرة** بلغنا عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم أنه تزوج غائبته وهي صغيرة ابنت ست سنين وبني لها  
 وهي ابنت تسع وكانت عنده تسعا • وبلغنا عن إبراهيم وسفيان قال لا نكح إلا ما  
 جاز على الصغير فإذا أدركوا فلا خيار لهم • وبلغنا عن علي بن أبي طالب أن رجلا  
 ذهب أبنته وهي صغيرة لعبد الله بن الجراح بشهادة يهود فجاز ذلك علي  
 وبلغنا عن ابن مسعود أن امرأة تزوجت ابنه صغيرا بنتا للمسبيب بن جهم وهي  
 صغيرة فجاز ذلك عبد الله • وبلغنا عن ابن الزبير أنه تزوج ابنته الصغيرة  
 قد أتمت من مطعون • وبلغنا عن إبراهيم أنه كان يقول إذا نكح الوالد الصغير  
 أو الصغيرة فذلك جائز عليهما وكذلك تارة الأولى • وإذا تزوج الرجل ابنة  
 صغيرا أو ابنته وهي صغيرة فالنكاح جائز ولا خيار لها إذا أدركا • وكذلك الجد اب  
 الأب • وإن فعل ذلك غير الأب والجد فالنكاح جائز في صغرهما ولهما الخيار إذا  
 أدركا • وذكر في نوادر ابن سماعة أن القياس في الأب كذلك • فإن اختارت  
 الفرقة عند الإدراك لم يقع الفرقة إلا بحكم الحاكم • وليس هذا خيار الطلاق  
 ولا خيار العتق • ألا ترى أن خيار الطلاق وخيار العتق هو لها مادامت في المجلس  
 فإن خيار الزوج هو لها ساعة تعلم بالنكاح • لأنهم قالوا سكونها رضاها فإن مضى  
 بعد العلم بشيئ من نكاحها لم يكن لها خيار • وبما تروا أن ما لم يفرق بينهما • وإذا أدركت  
 الصغيرة فلم يخرجه النكاح ساعة أبدى فلا خيار لها أن علمت أن لها الخيار أو لم تعلم

ولا مهر لها إذا فرق بينهما بأختيار المدرك منهما أبنا كان أو لم يكن دخل بها وإن كان  
 دخل بها فلها المهر المسمى وهو قول أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف الأول ثم  
 رجع عنه • وقال لأخبار للصغيرين إذا أدركا • وقال ابن أبي ليلى لا يجوز النكاح للعلم على  
 الصغير حتى يدرك • وإذا مات الصغير عنها بعد ما دخل بها فأنقضت عدتها  
 زوجها ولها كما تزوج الصغيرة لأنها لم تدرك • وإذا اجتمع في الصغير أخوان وأمر  
 فابنهما زوج جاز • وإن كان أحدهما لا ب كانت الولاية للأخ من الأب والأم والأخ والأخوة  
 فعل الآخر عليهما إذا روي له أخوها لهما وأما وكذلك الحكم في تارة الأولى  
 فإن كان الأقرب منهم غائبا في أرض منقطعة قد طالت به غيبته جاز نكاح الذي  
 يليه في القرب عليهما • ولا قول للغائب في نكاحه إن رجع • وإن كان في بعض السواد  
 أوسه ذلك فهو بمنزلة الحاضر • وإن كان ذاهب العقل أو معتوها جاز نكاح  
 الذي يليه في القرب عليهما • ولا يجوز لغیر الولي أن يتزوج الصغير والصغيرة  
 والوصي ليس بولي • وكذلك أن كانا في حجر رجل لغيرهما إنما الولي ابن العلم إذا لم يكن  
 أقرب منه ومولى العتاقة إذا لم يكن أقرب منه • والرجل من عرض العتيق إذا  
 نكح أقرب منه • والمولى الذي أسلم أبو الصغيرة على يديه وولاه إذا لم تكن أقرب  
 منه • وإذا لم تكن لها عصمة وكان لها ذوارحم محرم أو أخ لأمر أو اخت أو حلال أو حائلة  
 أو عم لأمر أو عمه • فإن أحسن نكاح هؤلاء على الصغير والصغيرة إذا لم يكن أحد أقرب منه  
 استحسن ذلك • وبلغنا نحوه عن علي وجدي بن مسعود في امرأة جنت زوجها ابنتها  
 ابنت المسبيب ابن جهم • وقال محمد لا يجوز • ولا ولاية لأب الكافر أو المملوك  
 على الصغيرة الحرة المسلمة وكذلك الصغير • ويجوز تزوج الأب المسلم ابنته الصغيرة  
 بأقل من مهر مثلها وإن كان ذلك فاحشا في قول أبي حنيفة • ولا يجوز في قول أبي يوسف  
 ومحمد إذا كان ذلك فاحشا • ولا يجوز مثله في بيعه عليهما أو شرا لهما في قول جميعنا  
 • وإذا أقر الأب أو غيره على الصغير أو الصغيرة بالنكاح أمس لم يصدق على ذلك  
 إلا بشهود أو تصديق منها بعد الإدراك في قول أبي حنيفة • وكذلك أقرار المولى  
 على عبده • وأما أقراره على أمته فمبطل ذلك جاز بمقبول • وقال أبو يوسف  
 ومحمد الأقرار من هؤلاء في جميع ذلك جائز • وكذلك أقرار الوكيل على موكله على هذا  
 الاختلاف • وإذا كان للصغيرة وليان فروجها كل واحد منهما من رجل فإن علم أيها  
 أول جاز • وإن لم يعلم فرق بينهما وكذلك أن وقع في وقت واحد • وإن زوج الصغير  
 امرأة أو زوجت الصغيرة نفسها من رجل فجاز ذلك الولي جاز الخيار إذا أدركا في  
 غير الأب والأول لها بعد إجازة الولي في نقضه تمام يدركا • وإذا تزوج الأب



البنه الصغيرة وضمن لها المهر عن زوجها فوجاز. ولها ان تاخذ به اذا بلغت  
ان شات. ولا يرجع به الاب اذا اداه عن الزوج لانه ضمن عنه بغير امره. وان  
شات اخذت الزوج به. وان كان هذا الضمان في مرض الاب ومات منه فهو باطل  
فان زوج ابنه الصغير في صحته وضمن عنه المهر جاز فان اداه لم يرجع به على الاب.  
استحسانا لانه صلة منه له. وان مات قبل ان يودي فنده صلة لم يتبع له والمراة  
بالخيار وان شات اتبعت الزوج وان شات اشعت مال الاب ورجع به بغيره الورثة على  
الابن في حصته. وان كان هذا الضمان في مرض الاب الذي مات فيه فهو باطل.  
وكذلك كل مريض عن وارثه او لوارثه ثم مات فمات باطل. وان كان الوصي هو الذي  
زوج الصغير فهو وليه وضمن عنه المهر ثم اداه رجع به في مال الصغير ولو يكن ذلك  
صلة منه كما كان من الاب والقياس فيها سواء انه لا يكون صلة من واحد منها. والمحسوس  
المغلوب بمنزلة الصبي في جميع ذلك. **باب** **نكاح البكر**  
واذا زوج الرجل ابنته البكر وهي بكر فبطلت فسكتت مهرها والنكاح جاز عليها  
وان اب وانكوت لم يجز عليها. وقال ابن ابي ليلى النكاح جاز عليها. وان قال قبل  
النكاح ان فلانا يخطبك وانا ازوجك اياه فسكتت ثم زوجها جاز عليها. وبلغنا  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اذا كان خطب البكر ابنت من باته ونام  
خديها فقال ان فلانا يخطب فلانة ثم ذهب فزوجها. وكذلك الحكم في تارة الاوليا  
واذا قالت البكر لو ارض ويدعي الزوج رضاهما فالقول قول البكر وعلى الزوج البينة  
فان لم يبره له بينه فلا نكاح بينهما. ولا بين عليهما في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد عليهما البين. فان كان قد دخل بها فقالت لم ارض لتصدق على ذلك. وان  
كانت ادخلت عليه مكرهة فقالت لم ارض فالقول قولها لا يقبل عليها قول وليها بالرضا  
واذا مات زوج البكر قبل ان يدخل بها وقد خلا بها فقالت لم يدخل بها فزوجها ابوها  
قبل انقضائها كما تزوج البكر بعد انقضائها عدتها. فان حرمعت البكر بشبهة او  
نجور. فان باخيفه قال اذا لم يجز لها المهر والعدة فهو بمنزلة البكر. واذا اوف  
المهر والعدة فهي بمنزلة النيب. وقال ابو يوسف ومحمد اذا جوعت خلال او حرم  
في نيب. واذا زوج البكر ابوها من رجل واخوها من رجل اخر بعده واجازت نكاح  
الاخ كل ذلك جاز عليها. ولم يجز نكاح ابوها. ولو زوجها ولها بغير امرها فلم يبلغها  
حتى ماتت هي او مات الزوج لم يتوارثا. وان زوجها ابوها ومعه عتد او كافر فماتت  
بغير جاز ولا يكون سكوتها رضا بذلك لانه ليس بولي لها. ولو زوجها البكر ولها بامرها

وزوجت هي نفسها فايها قالت هو الاول والقول قولها وهو الزوج. وان قال  
لا ادري ايها الاول ولا تعلم ذلك فرق بينه وبينها. وكذلك ان زوجها ولها  
بامرها. وكذلك النيب في هذا. واذا زوج البكر ولها فاجزها بذلك فقالت  
لا ارضا ثم قالت قد رضيت فلا نكاح بينهما. وان استؤمرت البكر في رجل خطبها  
فانت فزوجها الولي اياه فسكتت فهو رضا. **باب** **نكاح النيب**  
نكاح النيب بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجلا زوج ابنته  
وهي كارهة وهي تريد عم صبيها فلما فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وبين  
الذي زوجها ابوها ثم زوجها عم ولدتها. واذا زوج النيب ابوها فبطلت فسكتت  
لم يكن سكوتها رضا حتى يرضى بنفسها بكلام. **باب** **نكاح**  
**بغير ولي** بلغنا عن علي ان امرأة زوجت ابنتها برضائها فاولاها  
فخاصموا اليه على ما جاز النكاح. واذا زوج المرأة نفسها وهي بكر او يتي من رجل  
بشاهدين وهو كمالها جاز وان مات احداهما توارثا. وان كان فقصر مهرها فلولي  
ان يخصم الزوج في ذلك حتى يكمله لها او يفرق بينهما. فان طلقها قبل ما يدخل بها طان  
لها نصف مما سمي لها وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف النكاح جاز بما سمي لها وصحت  
به ولا قول للولي في ذلك. انما يكون للولي ان يفرق بينهما اذا تزوجت بغير كفوة وذكر  
في كتاب الاكراه قول محمد بن قول ابي يوسف في انه لا قول للولي في تقصير المهر. فاذا  
ولت المرأة امرها رجلا تزوجها كفوا فهو جاز بمنزلة تزويجها نفسها. وقال محمد النكاح  
لا يجوز بغير ولي فان تزوجت بغير امره فامرهما موقوف حتى يحرمه الولي والقاضي وفي رواية  
ابي حنيفة زيادة وهو قوله الا ان يكون لها ولي يجوز. فان طلقها ثلثا قبل ان تحرمه الولي والحام  
كان هذا منه رد النكاح واكره له ان يتزوجها ثانية. فان فعل ليرافق بينهما.  
**باب** **الوكالة في النكاح**  
واذا خطب الرجل امرأة على رجل غائب لم يامره به فزوجته نفسها او زوجها ابوها رضا  
وقد مر الغائب او طلقه ذلك فاجاز النكاح فهو جاز لانها هنا من مخاطب عنه وان لم  
يامره. وكذلك لو كنت الغائب كما باخطب الى المرأة نفسها فدعت بشهود فاقرا ثم  
كناه واستهدتتم انها قد تزوجته فهو جاز لان الكتاب بمنزلة الخطاب. وان جاز الزوج  
بالكتاب مخوفا فقال هذا كتابي الى فلانة فاستهدت واعلى ذلك فهو جاز في قول ابي حنيفة  
مخوفا كان او غير مخوفا. ولا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد حتى يعلموا انما فيه. وان لم  
يخبر هي ان الكتاب انما هو وقالت استهدت وان قد زوجت فلانا نفسي لم يجز. ولو قالت  
انه قد شئت الي كتابا ثم استهدتتم على النكاح فاجازها اباهم بما في الكتاب بمنزلة الخطاب



كذا في هذا في البيع الاتري انها لو قالت بعت فلانا عبدي فيبلغ فلانا فقال قد اشترته  
 لم يجر. ولو كتب اليه يعني عبدك فقال اشهد والاني قد بعتك كان جائزا قال في البيع  
 حمار في النكاح في انها وان لم تعلم ما في هذا الكتاب فان البيع يجوز. ولا يجوز  
 النكاح دون ذلك لانه لا يكون بغير شهود. ويجوز للواحد ان يتقدم بعقد النكاح  
 عند اليهود على الاثنين اذا كان وليا لها او وكيلها ولا يجوز ذلك ان كان وليا  
 او وكيلها لاحدهما دون الآخر او لم يكن وليا ولا وكيلها لواحد منهما وان اجاز الاني  
 قول ابي يوسف ولا يجوز للواحد عقد البيع على الاثنين بوكالة منهما. وليس لعاق  
 النكاح على المرأة البالغة من ولي او وكيل فبعض مهرها دون امرها الا الاب في الابنة  
 البكر فان قبضته جاز عليها استحسانا. واذا ارسل الرجل الى المرأة رسولا حرا او عبدا  
 صغيرا او كبيرا فهو سوا اذ ابلغ الرسالة فقال ان فلانا يسلك ان تزوجه نفسها  
 فاشهدت انها قد تزوجه كان ذلك جائزا اذا اقرت بالرسالة او قامت عليها البيعة  
 لها فان انكرتها ولم تقم عليه البيعة بها فلا نكاح بينهما. فان كان الرسول قد خطبها  
 وضمن لها المهر ووجهها اياه. وقال قد امرني بذلك فالنكاح لازم للزوج ان اقر به  
 والضماني لازم للرسول ان كان من اهل الضمان. فان محمد الزوج ولم يكن عليه بيعة  
 بالامر ولا نكاح بينهما. والمرأة على الرسول نصف المهر من قبل ان يفر بانه قد امر وان  
 النكاح جاز والضمان قد لزمه. وفي كتاب الوكالة قال محمد بن علي الوكيل المهر كله لان  
 محرم الزوج ليس بفرقة. فان كان الرسول قال لم يرني ولكني ارجوه وضمن عنه  
 المهر فعمل ثم اجاز الزوج النكاح جاز عليه ولزم الرسول الضمان وان ابي الزوج  
 ان يغير النكاح لم يكن على الرسول شيء من الضمان. وان امرأة ان يزوجه امرأة لعينها  
 على مهر قد سماه فزوجها اياه وزاد عليه في المهر. فان شا الزوج اياه وان شا ودده  
 فان لم يعلم بذلك حتى دخل بها فان شا فهو بالحيث وان شا فامر بها بالمهر المستمي وان شا فارقا  
 وكان لها الاقل من مهر مثلها وما سمي في عقد النكاح. فان كان الرسول ضمن لها المهر  
 ولم يدخل بها الزوج واخبرهم انه امر بذلك ثم رد الزوج النكاح للزيادة عليه في المهر  
 فعلى الرسول نصف ما ضمن باقراره على نفسه انه امر بذلك. واذا قال الرسول انا  
 اعز المهر والرمك النكاح لم يكن له ذلك الا ان شا الزوج. واذا اشهدت المرأة  
 انها قد زوجت نفسها فلانا وهو غائب وليس عنه مخاطب ولا رسول فبلغه فاجاز فهو  
 باطل. وكذلك ان قال له الرجل في المرأة غائبة الاني قول ابي يوسف الاخير فانه قال  
 اذ ابلغ الغائب فاجازه جاز. فان خاطب من كل واحد منهما رجلا في العقد فاجاز ذلك  
 الزوج والمرأة جاز. واذا وكل الرجل ان يزوجه امرأة فزوجها اياه وضمن لها عند الله

جاز ذلك ولم يرجع به الوكيل على الزوج لانه لم يامر به بالضمان فان كان امره  
 به وجع به عليه. واذا كان العقد بشهود جاز وان لم يكن على الوكيل شهود  
 واذا ادخل على الرجل غير امراته فدخل بها فعلي الزوج مهر التي دخل بها ولا يرجع على  
 الذي ادخلها عليه لانه موالي جامع وعليها العدة ويثبت نسب ولدها منه  
 ولا تبقى في عدها ما بقي المعتدة. فان كانت هذه ام امراته حرمت عليه امراته  
 ولها عليه نصف الصداق ولا يرجع به على احد ايضا. **الأكفا**  
 بالأكفا القرين. ومن كان له من الموالى ابوان او ثلثة في الاسلام فبعضهم أكفا لبعض  
 وليسوا بالأكفا للعرب. ومن لم يقدر منهم على مهر امراته ونفقها فليس هو بأكفا  
 ويفرق بينه وبينها ان لم يكن زوجها الولي. واذا اعق عبد او اسلم ذمي فليس كغيره  
 لامرأة لها ابوان في الاسلام من الموالى. واذا تزوجت المرأة نفسها غير كفو  
 للاوليا ان يفرقوا بينهما ولا يكون ذلك الا عند القاضي. وحكم الطلاق والظهار  
 والايلاء والتوارث وغير ذلك من احكام النكاح قائم بينهما ما لم يفرق القاضي  
 بينهما. واذا فرق بينهما كانت فرقة بغير طلاق ولا مهر لها عليه ان لم يكن دخل بها  
 فان كان قد دخل بها او خلى بها فلها ما سمي لها من المهر وعليها العدة والعبد كغيره  
 يكون للحر. وكذلك المكاتب والمديون. واذا تزوجت المرأة بغير كفو فبني به احد  
 الاوليا جاز ذلك ولم يكن لمن يؤوله في الولاية او بعد منه ان ينقصه فان كان لها  
 ولي اقر به منه كان له المطالبة بالنفقة وقال ابو يوسف في نواذرهما اراد ارضي  
 احدا الولي بن يفرق بينهما فلا يلزمه الذي مثله ان لا يرضي وسكوت الولي عن المطالبة  
 بالنفقة ليس رضاهما بالنكاح وان طال ذلك حتى تملك وله الحضرة اذا شا  
 واذا تزوجها الولي غير كفو ثم فارقته ثم تزوجت به يفرق بينه وبينها  
 واذا تزوجت المرأة غير كفو ثم جازا الولي فقبض مهرها وحجتها فمذا منه رضا بالنكاح  
 وان لم يفعل هذا ولكنه خاضع زوجها في نفقتها او في بقية مهرها عليه بوكالة منسها  
 كان هذا رضا أيضا منه في الاستحسان. واذا تزوجت المرأة غير كفو ودخل بها  
 فوقع للولي ذلك الى القاضي وفرق بينهما والزمها العدة والزمه المهر ثم تزوجها  
 في عدها يفرق ولي فقرو القاضي بينهما قبل ان يدخل بها كان لها عليه المهر الثاني  
 كاملا وعليها عدة كاملا مستقبله الاتري ان رجلا تزوج امرأة معتدة منه  
 من طلاق باين ثم ارتدت عن الاسلام كان لها المهر كاملا وعليها عدة مستقبله  
 وكذلك ان زوج امة معتدة منه من طلاق باين ثم اعتقت فاحضرت نفقته



قبل ان يدخل بها كان لها المهر كاملاً وعليها عدة مستقبله وهذا قول ابي  
حيفة وابي يوسف . وقال محمد اذا تزوجها في عدتها منه ثم طلقها فانما  
عليه نصف المهر وعليه بقية العدة الاولى . ولو كان تزوجها في هذه  
الوجوه بعد انقضاء العدة كان لها نصف المهر في قولهم جميعاً . واذا تزوجت  
المرأة رجلاً خلاً منها فليس للولي ان يفرق بينهما . واذا سمي رجل لامرأة بغير اسم  
وانتسب لها الى غير نسبه . قلنا تزوجته علمت بذلك فلها الخيار في مفارقتها  
والمقام معه اذا كان الذي اجبرها به افضل من نفسه . وان كان كفوها لها  
في نسبه الذي كتمه . وان كان الذي كتمه افضل للنسبين فلا خيار لها فيه وان  
كانت هي التي غرت الزوج وانتسبت الى غير نسبها فلا خيار له فيه . وهي امرأته  
ان شاء امسك وان شاء طلق **باب النكاح**  
**لغير شهود** بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا نكاح  
الا بشهود . واذا تزوج المرأة بشهادة رجلين وامرأتين او بشهادة اعميين  
او مجنونين في العتق او فاسقين او بنها ذواته ابنيه او ابنتها او ابنتها جاز  
النكاح . مسلم تزوج نصرانية بنها ذواته نصرانيين فهو جائز في قول ابي حنيفة  
وابي يوسف . وقال محمد لا يجوز . وان تزوجها بغير شهود لم يحز في قولهم جميعاً  
وان كان ذلك في دينهم حلالاً . واذا تزوج ابنته بشهادة ابنته ثم محذو الزوج  
النكاح فادعاء الأب والمرأة تشهد الابن لك فنها ذواتها باطلة لانها يشهدان  
على نفل ابنته وان لم يكن فيه زيادة منقعة بعد ان يكون مدعاً وان كان سكران  
جازت شهادتهما وعليه للزوج وهذا اكله قول ابي يوسف . وقال محمد كل  
شيء للاب فيه منقعة محمد او ادعى شهادته ابنته فيه باطلة . وكذلك كل شيء  
وكيف ما يكون خصماً فيه مثل البيع وتطايرو . قال ابو الفضل يريد ان الشهادة  
يسقط في حال ادعائه من طريق التهم بالابوة . وفي حال محذو له لو وقعها لغيب خصم  
يدعي . وانما النكاح والطلاق والعق . وما لا يكون الوكيل يتعله خصماً فيه  
وكان الموكل هو الخصم فنها ذواتها فيه جائزة . وذلك لرجل حلف بمشوق عبده ان  
كلم هذا الرجل عبده فشهد انما الرجل ان باهما فذلكم العبد والاب جاحد او مقبر  
فنها ذواتها جائزة . وانما شهادة الشاهد على نفل لولادة لنفسه او لغيره مما يكون  
فيه خصماً وما لا يكون فيه خصماً فساكنة في جميع الوجوه في قولهم جميعاً . واذا تزوج  
الرجل بنته فأكثرت الرضا تشهد عليها ابوها واخوها لم يحز . رجل تزوج امرأة  
بغير شهود او شاهد واحد ثم شهد بعد ذلك لم يحز . ولا يجوز عقد النكاح

بين مسلمين بشهادة عبد من او كافر من او صبي من او سحره من او شاعر من  
تقبل . وان كان معهم شاهدان حران مسلمان جاز النكاح . فان ادرك الصبي  
وعتق العبدان واسلم الكافران ثم شهدوا بذلك عند الحاكم جازت شهادتهم  
واذا شهد شاهدان تزوجهما امس وشهد اخرانه تزوجهما اليوم فنها ذواتها  
باطلة . واذا اتحد الزوج النكاح واقامت المرأة عليه البينة به جاز ولو لم  
يكن محذو طلاقاً ولا فرقة . واذا اقامت البينة على ان اراد جاز ايضاً ولذلك  
ان كانت هي الحادثة . رجل تزوج عبدة امته بغير شهود لم يحز . وكذلك كل  
نكاح في اهل الاسلام بغير شهود لم يحز . فان طلقها الزوج لم يقع طلاقه عليها ولكنه  
مشاركة للنكاح ولا مهر لها . فان كان دخل بها فلها المهر وعليها العدة ونسبت  
نسب الولد . فان تزوجها ثانية في العدة بشهود ثم طلقها قبل الدخول فلها المهر  
كاملاً في قول ابي حنيفة وابي يوسف لانه نكحها في عدة من نكاح والنكاح في العدة  
من نكاح فاسد وصحح سوا . واذا قال الزوج تزوجتك بغير شهود فقالت  
هي تزوجتني بشهود فانه يفرق بينهما ولها عليه نصف المهر ان لم يكن دخل بها . ولا  
تصدق على ابطله . وان كان قد دخل بها فجميع ما سمي لها من المهر وعليها العدة  
وكذلك لو قال تزوجتها ولها زوج او هي مستعدة او هي بحوسنة او اختها عتق  
او هي امته بغير ادن مولاها . وان ادعت المرأة جميع ذلك وانكر الزوج لم تصدق  
المرأة عليه وهي امرأته . وان ادعى واحد منها ان النكاح كان في صغر فالقول  
من يدعي ذلك ولا نكاح بينهما ولا مهر لها ان لم يكن دخل بها قبل الادراك فان كان قد  
دخل بها بعد الادراك فمدارضا منها بالنكاح الذي عقداد في الصغر . واذا  
زوج الرجل الرجل امرأة بامرهم ثم اختلفا فقال الوكيل اشهدت على النكاح وقال  
الزوج لم تشهد فانه يفرق بينهما وعليه نصف الصداق . واذا اختلفت  
المرأة ودكتها في مثل ذلك فالزوج بفعل قوله لانها قد اقرت بالوكالة والنكاح  
ولو قالت لم يزوجني لم يلزمها اقرار الوكيل . وكذلك اذا قتل الرجل رجلاً  
يروجه امرأة بعينها . فقال الوكيل قد قتلته وانكر الزوج فالقول قول الزوج في  
قول ابي حنيفة لان النكاح لا يكون الا بشهود . وقال ابو يوسف يقبل اقرار  
وكيل المرأة عليها وانما هذه المسئلة في نكاح الطلاق وذكر هذا الاختلاف  
في النكاح . ودوي ان ابا حنيفة قال في سوي النكاح من الخلع والبيع والشرا  
ان الوكيل بعينه جائز اذا كان الامر مقراً الله امره بهذا القيس

**باب نكاح امه الذميمة**



وإذا تزوج الذي الذميمة من محاربه أو على سبيل لا يجوز مثله في الإسلام وهو  
في ذنهم نكاح ثم زفت المرأة امرأته إلى القاضي وسأله أمضا حكم الإسلام بتمثلها  
والزوج كاره لم ينظر الحاكم في امرها ما لم يترأصيا جميعا بحكمه . فان ترأصيا به امضى  
عليها حكم الإسلام وترفق بينهما فيما اوجب الحكم بتعريفه الا في النكاح بغير شهود وفي زواجهما  
بنا وهي معتدة من كافر فانه لا ينفق بينهما في هذا في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف  
ومحمد اذا زفت المرأة امرأته إلى الحاكم امضى حكم الإسلام عليهما وان كرهه الزوج وترفق  
بينهما ما خلا النكاح بغير شهود فانه لا يسلطه . وإذا تزوج الذي الذميمة على محارو  
ختر يريعه او بغير عينه فهو جائز ولا مهر لها غير ما سمي لها . وإذا تزوجها على شته او  
دم او بغير شئ فالنكاح جائز ولها مهر مثلها . وإذا طلق الذي امرأته ثلاثا ثم اقام عليها  
والفئة إلى السلطان فترفق بينهما . وكذلك لو كانت اخضعت منه . وإذا تزوج الذي  
الذميمة وهي في عدة من زوج لها مسلم طلقها او مات عنها فافترق بينهما . وإذا تزوج  
الذي الذميمة على محاربه امضى حكم الإسلام عليها من غير الحنفية في قول أبي حنيفة وكذلك المحرر  
وقال أبو يوسف لها مهر مثلها فيما جميعا . وقال محمد لها قيمتها يوم تزوجها عليها . وان  
كان تزوجها على محارو ختر يريعه عنه ثم اسلمت المرأة وترفق بينهما فلها في المحرقة ان كان  
دخل بها . ونصف قيمتها ان لم يكن دخل بها . وفي المحرر من مهر مثلها ان كان دخل بها المتعة  
ان لم يكن دخل بها وفيما في الناس سوا استفتح ان جعل عليه قيمة المحرر وهذا قول أبي  
حنيفة . وقال أبو يوسف لها مهر مثلها ان كان دخل بها والمتعة ان لم يكن دخل بها . وقال  
محمد لها القيمة ان كان دخل بها ونصف القيمة ان لم يكن دخل بها . وكذلك اسلم الزوج  
ولم يسلم هي ثم طلقها . مسلم تزوج مسلمة على محارو ختر او بني ما لا يحل كان النكاح  
جائزا ولها مهر مثلها . ويجوز النكاح بين اليهود والنصارى والمجوس ولو ولد على دين  
النكاحي من الابوين . وإذا تزوجت صبيته من صبي وبها من اهل الذمة جاز ذلك ولها  
الحبار اذا ادرك الزوج عن الاب في قول أبي حنيفة ومحمد . وإذا تزوجت الذميمة دينا  
فقال ولها ليس هذا بكنون لم يفت الى قوله . واهل الزك كلهم سوا بعضهم الكفار  
الا ترى انها لو اسلمت او اسبى فاعتقا كان كفوا لهما . ولست انظر الى فضل بعضهم  
على بعض في قول الشوك الا ان يكون لسانه مشهورا فلا يجوز . وإذا تزوج الذي مسلمة  
حرة او امه زفق بينهما ويرجع عقوبة ان كان دخل بها ولا يبلغ به او بعين سوطا وتغزو  
الذي زوجة وتغزو المرأة . فان اسلم بعد النكاح لم يترك على كاحده . ولو تزوج  
ذمي ذميمة ثم اسلم الزوج والمرأة من اهل الكتاب فهي امرأته حتى يرضى السلطان  
عليها الإسلام فان اسلم والا فترفق بينهما ولا مهر لها ان لم يكن دخل بها لان الفرة جات من

فلي

فليما وليست هذه الفرة مطلقا . وإذا اسلمت امرأة الذي لم يامرأته هي  
يرض السلطان عليه الإسلام فان اسلم والا فترفق بينهما وهي بطليقة بآيته ولها  
نصف المهر ان لم يكن دخل بها وهذا قول أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف  
هي فرقة بغير طلاق . وان كان قد دخل بها فلها المهر وعليها العدة ولها النفر  
وطلاقه يقع عليها ما دامت في العدة . وإذا اعتد النكاح على صبي من اهل  
الذمة ثم اسلم احدهما وموليت قبل الإسلام عرض على الاخر الإسلام ان كان يعقل  
فان اسلم فلها على كاحله . وان ابا ان يسلم لم ينفق بينهما في القياس ولكن ادع الناس  
وافترق بينهما الا ان تكون المرأة كتابية فادعها معة . نصرا في تزوج نصرا آيته  
ثم انها تجتبت فلها على كاحلها . فان اسلم الزوج عرض عليها الإسلام فان اسلمت  
والا فترفق بينهما . وان تصورت او تهودت كانا على كاحلها . وان كانت تجتبت  
بعد ما اسلم الزوج فقد تسد النكاح . نصرا في تزوج نصرا آيته لبها ذم وعبد  
كان ذلك جائزا اذا كان ذلك في ذنهم نكاحا . الا ترى ان ذل لو نكحها بغير شهود  
عنه **باب نكاح المرتدة** ولا يجوز  
للمرتدة ان تزوج مرتدة ولا مسلمة ولا كافرة ولا مسلمة ولا يجرى نكاحها مع احد  
واذا ارتدت المسلم بآت منه امرأته مسلمة كانت او كتابية ولها نصف المهر ان لم  
يكن دخل بها . وكذلك المرأة اذا ارتدت وحدها بآت من زوجها ولا مهر لها  
ان لم يكن دخل بها . وان ارتدت الزوجان معا فلها على كاحلها . فان اسلم احدهما  
وقعت الفرة وان اسلمت معا فلها على كاحلها . وقال ابن ابي ليلى اذا ارتدت احدهما  
فهي امرأته حتى تستتاب المرتدة فان تاب فهي امرأته وان ابا قتل ابنا كان وورثه  
الاخر . وإذا اسلم النصراني وامرأته نصرا آيته ثم تحولت الى اليهودية فهي امرأته  
وان اسلم وهي مجوسية ثم ارتدت عن الإسلام بآت منه . وكذلك اذا اسلمت  
المرأة المجوسية ثم ارتدت بآت منه وان لم يرتد ولم ينفق بينهما حتى مات الزوج  
كان لها المهر دخل بها ولم يدخل بها **باب نكاح**  
**اهل الحرب** بلغنا عن علي بن ابي طالب انه سئل عن مناحة اهل  
الحرب فله ذلك . وإذا تزوج الرجل امرأة من اهل الكتاب في دار الحرب  
فهو جائز ويكره ذلك فان خرج بها الى دار الإسلام فهو على كاحلها . وان خرج  
وترها في دار الحرب وقعت الفرة الفرة بينهما ولم يقع عليها طلاقه بعد  
خروجه . وان خرجت المرأة قبل الزوج مسلمة او ذميمة فلها على كاحلها . امرأة  
حربية كتابية دخلت دار الحرب الاسلام بائنا وتزوجت مسلما او ذميا جاز ذلك



وضارت ذميمة ولا يجوز للمسلم ان يتزوجها ان كانت غير كاتبة . حرمي اسلم  
 وعند خمس نسوة فاسلمن منه وقد تزوجهن في عقدة واحدة فانه يفرق بينه  
 وبينهن . فان كان تزوجهن في عقد متفرقة فادفع الاول نسوة ونكاح الخامسة  
 فاسد . وكذلك ان كانت تحت اخوان فان كحما في عقدة واحدة فنكاحهما  
 فاسد . وان كان نكاحهما في عقدتين الاولى جائز ونكاح الاخرى فاسد .  
 وان كانت ابنتا وانما في عقدة واحدة فنكاحهما فاسد . وان كان تزوجها في  
 في عقدتين فنكاح الاول جائز ان كان لم يدخل بها . وان دخل بها فلا نكاح بنته  
 وبينهما . وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف . وقال محمد بن جابر بن الحسن  
 اربعا ومن الاخيرين احداهما وتسوان كان النكاح في عقدة واحدة او في عقد  
 متفرقة . واذا اسلم الحربي وامرأته قد كان نكحها بعد ان طلقها ثلثا قبل ان تنكح  
 زوجها غير فرق بينهما . وكذلك لو كان جامع امها او ابنتها او قبل واحدة منها لم ينفذ  
 واذا اسلم احد الزوجين في دار الحرب ولم يكونا من اهل الكتاب فهي امرأته لم يخص  
 ثلث حيض دخل بها او لم يدخل بها . فاذا حاصت ثلث حيض فتدفع العصمة  
 بينهما . وكذلك ان كانا من اهل الكتاب . والمرأة هي المسلمة . وان اسلم  
 الباقي منها قبل ان تحيض ثلث حيض فتدفع النكاح . واما الزوج خرج الى دار  
 الاسلام مسلما او دمييا او مستامنا ثم اسلم او صار ذميا والاخر على ذمته في دار الحرب  
 فتد بابت منه وانقطع العصمة . فان كانت المسلمة هي الخارجة فلا عدة عليها  
 ولها ان تتزوج ان لم تكن حاملا وان كانت حاملا فلا تزوج حتى تصغ وهذا قول  
 ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد عليها عدة . وان كان الرجل هو الخارج  
 فلا بأس بان يتزوج اربعا نسواها وبنهن اخيرا . وان خرج احد الزوجين مستامنا  
 فما على النكاح . وان سبي احدهما وخرج الى دار الاسلام انقطع العصمة بينهما  
 الا ترى ان الرجل ان يطأ امته من السبي بعد ان يستبرأ بحضة اذا كانت كاتبة  
 وان كان لها زوج في دار الحرب . واذا اسلمت المرأة ثم خرج الزوج مستامنا فما  
 على النكاح ما لم يخص ثلث حيض . فان صار الزوج من اهل الذمة قبل ان تحيض  
 ثلث حيض فما على النكاح . فان خرجت البتامة كانت امرأته حتى يعرض عليها المظا  
 الاسلام . وكذلك لو كان الزوج هو الذي اسلم في دار الحرب ثم خرجت البتامة  
 ذميمة قبل ان تحيض ثلث حيض فما على النكاح .

سكاح

**باب في النكاح**  
 والنكاح بلفظ الهبة والصدقة صحيح على الكبير  
 والصغير . واما لفظ التحليل والعدانية والتمتع فلا ينعقد به النكاح

فان

فان دخل بها على مثل هذا فلها الاقل من مهر مثلها او من التسمية . واذا قال  
 الرجل لامرأة اتزواجك بكذا او كذا فقلت قد فعلت فهو بمنزلة قوله قد تزوجتك  
 وليس يحتاج في هذا الى ان يقول الزوج قد قبلت . وكذلك اذا قال لها قد خطبتك  
 الى نفسك بالكدر ثم فقلت قد تزوجتك نفسي فهذا كله جائز اذا كان عليه  
 شهود لان هذا كلام الناس ولا ليس بقياس .

**المهر**  
 وعقد النكاح بغير تسمية مهر جائز للمرأة مهر مثلها من نساءها  
 لا وكس ولا شطط ان دخل بها او مات عنها ونساءها اخواتها لامها واسمها  
 وعماتها وبنات عمها دون امها وخالتها الا ان يكون من عشرين نساء وبنات عمها  
 الا ترى ان المرأة تكون ام ولد وابنتا من قرين . وان كان من نساءها من مو  
 افضل منها في المال والجمال فانما مهر مثلها منهن في مثل حالها . ولا تنظر الى  
 نساها اذا كن من غير اهل بلدها لان مهر البلد ان يختلف . وقال  
 ابن ابي ليلى نساءها امها وخالتها واخوتها . فان فرض لها الزوج بعد العقد  
 مهرا او رافقته الى القاصي فرض لها مهرا فهو سوا . وذلك لان دخل  
 بها او مات عنها . وان طلقها قبل الدخول فانما لها المصعة لان اصل المصعة  
 لم يكن في العقد الا في قول ابي يوسف الاول فانه كان يرى الفرض بعد  
 العقد كالفرض في العقدة . واذا اختلف الزوج والمرأة في المهر  
 فقال الزوج الف وقالت المرأة الفان . قال قول قول المرأة الى مهر مثلها  
 والقول قول الزوج في الفضل . وان اقاما البيعة فالبيعة بينه وبينه المرأة  
 . وكذلك ان كان احدهما ميتا فاختلف وارثه والحي فله وهذا قول ابي  
 حنيفة ومحمد . وقال ابو يوسف وابن ابي ليلى القول قول الزوج وقول وارثه  
 من بعده . الا ان يحي من ذلك لم يمسسك فلا يصدق وهذا قول ابي يوسف  
 الاجير . وان ماتا جميعا ثم ادعت ورثة المرأة المهر ومحمد ورثة الزوج  
 فاني استحسن ان يبطل المهر في هذا القول ولا اقضي لم يشي دخل بها ولم يدخلها  
 الا ان تقوم البيعة على اصل المهر فاخذهم به الا ترى ان ولد على بن ابي طالب  
 لو ادعوا على ولد عمر بن الخطاب مهرام طقوم ابنت علي لواقض في ذلك في ميراث  
 عمر الا ان تقوم بينه على مهر مسمى وهذا قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد  
 نحن نرى لها المهر . واذا تزوجها على بنت او خادمه فلها من ذلك خادمه ووسط .  
 وقال ابو حنيفة للبنت اربعون دينارا وللخادم اربعون دينارا والوسط  
 عندنا السند . وقال ابو يوسف ومحمد هو على قدر الغلاء والرخس في كل بلد

اختلاف الزوج والمهر



وإذا تزوجها على وصيف ايضاً كان لها خمسون ديناراً. **و**ان اعطاها وصيفاً  
 ايضاً لا يساوي ذلك فهو جائز. **و**ان كان من اهل البادية فزوجها على بيت  
 فلها بيت من شعر من بيوت اهل البادية. **و**ان كانا من اهل الشام والحجاز  
 فلها بيت وسط مما يحضره هناك. **و**كذلك الخادم وسط مما يعرف هناك وإذا  
 تزوجها على بني يمينه لم يره فليس لها فيه خيار الوزنة ولا نزده من عيب الا ان  
 يكون فاحشاً فترده وتاخذ قيمته صحيحاً. **و**ان كان تزوجها على جارية بعينها  
 فملكك قبل التسليم او استحققت كان لها على الزوج قيمتها. **و**إذا اولدت او  
 اكتمت ما لا ينال التسليم فذلك منها للمرأة. **و**إذا كان الزوج هو اوجهها  
 فالاجر للزوج يتصدق به. **و**لو طلقها قبل ان يدخل بها وقبل ان يقبض الحادية  
 والولد كان للمرأة نصف الحادية ونصف ولدها وللزوج نصفها وكذلك  
 الحكم في السوايم والاولادها والا شجار وثمارها. **و**لو قبضت المرأة جميع ذلك  
 قبل ان تلد او سمر فولدت او اثمرت عندها ثم طلقها قبل ان يدخل بها فذلك كله  
 لها وللزوج عليها نصف قيمتها بقردها اليها بقردها. **ف**ان كانت الربادات  
 قد هلكت كلها فلها ان تاخذ نصف ما دفعه اليها. **و**ان كان ناقصاً بالولادة  
 واننا اخذ نصف قيمته بقردها اليها. **و**إذا اخذت بالمرء عند النزوة  
 عيب سواي ثم طلقها قبل الدخول فهي بالخيار فان شئت اخذت نصفه ناقصاً  
 ولم يصبه النقصان. **و**ان شئت ضمنته نصف القيمة بقر تزوجها عليه  
**و**ان كان حدث ذلك بفعل الزوج فهي بالخيار ان شئت اخذت نصفه  
 ناقصاً وضمنته النقصان وان شئت اخذت من الزوج نصف القيمة. **و**ان كان  
 حدث بفعل اجني فهي بالخيار ان شئت اخذت نصفه ناقصاً واتبع الجاني  
 نصف النقصان. **و**ان شئت اخذت من الزوج نصف القيمة. **ف**ان كان المهر  
 مقبوضاً فاضا به هذا العيب عندها بعلها او سواها قبل الطلاق او بعد  
 قبل الحكم فالزوج بالخيار ان تاخذ نصفه ناقصاً ولم يضمن النقصان واننا  
 ضمن المرأة نصف القيمة بقر قبضت. **و**ان كان العيب من فعل الاجني فلا سبيل  
 له على المهر ويضمنها نصف القيمة بقر قبضت. **ف**ان كان المهر جارية فلم يقبضها المهر  
 حتى وطئها الزوج فملكته منه وادعى ولدها لم تصدق على ذلك لانه لا يملكها  
 فان طلقها قبل ان يدخل بها كانت الحادية وعقرها بينهما نصفين ولم يكن ام ولد  
 له بذلك الكلام ويسعى الولد في نصف قيمته للمرأة ولا يسعى للزوج في بني ولا ه  
 ثبت بسببه منه. **و**قال في كتاب الدعوي والبيانات ثبت نسب الولد منه

وتصير الحادية

وتصير الحادية ام ولد لدة. **و**إذا اغتلت الحادية عند المرأة فله ثم طلقها قبل  
 الدخول فالخادم من بيتها والعدة للمرأة خاصة. **و**ان قتلت المرأة او ماتت  
 عندها ثم طلقها قبل الدخول فهو ضامن نصف قيمتها بقر اخذتها ولا  
 سبيل للزوج على الجاني ولا على الارش وان كانت قايمة قد اذنت  
 في بدنها خيراً فهي للمرأة وعليها نصف قيمتها بقر قبضتها في قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف. **و**قال محمد ياخذ الزوج نصف قيمتها زائدة فان هلكت اخذت  
 نصف قيمتها بقر تزوجها عليها ولا ضمان على الزوج في الزيادة. **و**كذلك  
 ان كانت الزيادة ولداً فان استهلك الزوج الزيادة والاصل ضمن نصف  
 جميع ذلك فان كانت الحادية قايمة حالها عند الزوج فاعتقها الزوج لم يجز  
 عتقه فان طلقها قبل الدخول فان طلقها بعد ذلك صار له نصفها ولم ينقد  
 فيها العتق المتقدم. **و**ان كانت المرأة هي التي اعتقها جاز عتقها فيها فان طلقها  
 قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمتها وان كانت قبضت الخادم ثم طلقها الزوج  
 قبل ان يدخل بها ثم اعتقها المرأة قبل ان يقبض عليها للزوج جاز عتقها وعليها  
 نصف قيمتها بقر قبضت موسرة او معسر. **و**ان اعتقها الزوج لم ينقد  
 فيها عتقه حتى يعق له القاصي بنصفها. **ف**إذا قضى به له لم يجز فيها عتقه  
 المتقدم بمنزلة عتق البايع في المبيع بيعاً فاسداً او قد قبضه المشتري فان اعتق  
 بعد ما قضى به القاصي قبل ان يقبض جاز عتقه. **و**كذلك ان وقعت المرأة  
 اليه نصفها بقضا القاصي او بغير قضا القاصي ثم اعتقها جاز عتقه والعسر  
 بينهما. **و**ان وهب لها مال ثم طلقها جاز عتقه فيها كاملة بين رجلين اعتقها  
 احدهما. **و**إذا تزوجها على جارية فوطئها رجل بشبهة قبل القبض ثم طلقها قبل  
 الدخول فالامة والعقر بينهما. **و**ان وهب له مال ثم طلقها قبل الدخول كانت  
 الامة بيني ما وكان المال للمرأة خاصة في قول ابي حنيفة. **و**قال ابو يوسف ومحمد  
 المال بينهما ايضاً فذلك القول فيها وهب للامة المبيعة قبل التسليم ثم ماتت  
 في يد البايع ولا شفعة في الدار. **و**تزوج عليها المرأة وان زادت على ذلك ما لا  
 في قول ابي حنيفة. **و**قال ابو يوسف ومحمد للشفيع الشفعة في حصّة المال الذي  
 زادت اذ اقترنت الدار عليه وعلى مهر مثلها. **و**قال ابن ابي ليلى اذا تزوجها  
 على دار للشفيع فيها الشفعة بالقيمة. **و**رجل تزوج امرأة على كذا من الابل  
 فلما سمى من العدد وسط من ذلك الحنيس. **و**كذلك البقر والغنم والانوا  
 البروكة او غيرها من اجناس الشياخ او الطبايسة فلها وسط من ذلك فان طلقها



قبل الدخول فلها نصفه **•** وان جابقيته دناير او دراهم اجبرت على قبولها  
وان تزوجها على ما يحال او يوزن فسمى منه كلاً او وزناً من نصف سمي فلها ما  
سمي من ذلك **•** وان جابقيته دراهم او دنانير لم يجر على قبولها **•** واذا  
تزوجها على دراهم او عروض لا يبلغ قيمة عشرة دراهم فاندخل لها عشرة دراهم  
لان لا يكون المهر اقل من عشرة دراهم **•** فان كانت قيمته خمسة دراهم اعطاها  
ايضا خمسة اخرى فان طلقتها قبل ان يدخلها كان لها نصف العوض ونصف  
الدرهم بلقا نحو ذلك عن علي وعن عبد الله بن عمر وعامر وابراهيم **•** واذا  
تزوجها على غير مسمى ثم طلقتها قبل الدخول فلها المصعة واذا في ما اجبر عليه  
من ذلك درع وملحقة يهودي او ربي وحوا الا ان يكون مهر مثلها اقل من ذلك  
فيكون لها مهر مثلها لا ينقص من خمسة دراهم انما يكون لها الاقل من نصف  
مهرها ومن المصعة **•** وان كانت المصعة تصف مهر مثلها جعلت لها المصعة لانا  
فرضه في كتاب الله تعالى **•** وان تزوجها على نوب وليس حبسه او على دابة  
ولم ينسبها الى دار معلومة فلها مهر مثلها **•** وكذلك ان تزوجها على ما يطل جارية  
او على ما في بطون غنم او على ما يخل خلعة او على ما يخرج ارضه النمار او على ما يكتسب  
غلامه **•** وان تزوجها على عبد بعينه فوجده حراً فلها مهر مثلها في قول ابي حنيفة **•**  
وقال ابو يوسف بعد ذلك لها قيمة عبدا **•** وان تزوجها على دن من خيل فاذا امر  
خبرها مهر مثلها في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لها مثل هذا الدخول  
وان تزوجها على امته فولدت عنده ثم مات ولدها ودخل بالمرأة فلها الامه ولا  
تضمنه نقصان الولادة الا ان يكون فاحشاً فان كان فاحشاً اخذتها ناقصة  
ان شات وان شات اخذت قيمتها يوم تزوجها عليها **•** وان كان الزوج قبل  
الولد ضمن لها قيمته مع الامه **•** فان كان في ثيمته وفا بنقصان الولادة لم يضمن  
بنقصان الولادة وان لم يكن فيها وفا به فعليه تمام ذلك **•** قال ابو الفضل  
وهذا اجواب وليس يستد يد فالصواب ما اجاب به في اول المسئلة انه لا غفر  
عليه في نقصان الولادة **•** واذا اخذت المرأة رهناً بصدقتها وثيمته مثل  
الصدق او فذلك عندها فهو بما فيه وهي بمنزلة من قد استوفى فان طلقتها قبل  
الدخول ضمنها نصف صداها وان كان غير مسمى ضمن من صداها مثل ما زاد  
على المصعة **•** وان كان الرهن قبل الدخول فلا ضمان عليه في الرهن ولا المصعة  
لما في قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد اسحقنا **•** وقال ابو يوسف بعد ذلك  
بالقياس لها المصعة على الزوج وان كان الرهن فاما لم يكن له ان يسترد الرهن حتى يوفى

المصعة

المصعة في قول ابي يوسف الاول وقول محمد **•** وان كان سمي لها مهرانم باعها داراً  
به كان للتفيع فيها المصعة **•** فان طلقتها قبل الدخول لم يرجع عليها شيء من الدار  
واخذ منها نصف ما سمي **•** ولو تزوجها على ان يشتري لها هبة والدار وتعيها  
اياها مهرها او قال تزوجت على هذه الدار على ان اشتريها واسلمها اليك كان  
لها ان تاخذ بهما حتى يسلمها لها فان لم يفعل فعليه قيمتها **•** وان تزوجها على داره  
فاستحق نصفها فان شات اخذت ما بقي ونصف قيمتها وان شات اخذت قيمتها تامه ولم  
تاخذ ما بقي من الدار **•** فان طلقتها قبل الدخول كان لها النصف الذي في يدها  
لا شيء لها غير **•** واذا تزوجها على مهر مسمى ثم زاد بها فيه جازت الزبائكة ان تدخل  
لها او تات عنها **•** وان طلقتها قبل الدخول بطلت الزبائكة **•** واذا تزوجها  
في السر على مهر وسمع في العلانية باكثر منه فان كان اشهد عليها او على ولها الذي  
زوجها منه ان المهر الذي في السر والعلانية سمعه فهو جائز وقال ابن ابي ليلى المهر  
موتما سمعه **•** واذا تزوجها على الف درهم على ان ترد عليه عبداً فهو جائز ان كانت  
قيمة العبد اقل من الالف او اكثر فان طلقتها قبل ان يدخل بها قسمت الالف على قيمة  
العبد وعلى مهر مثلها فما اصاب قيمة العبد فهو على مهر مثلها لها من العبد وما  
اصاب المهر ردت بغيره ان كانت قبضته **•** وان تزوجها على ابنتها وقيمتها الف  
على ان ردت عليه امته قيمتها الفان وقبضت او لم تقبض عنق الاب فان طلقتها  
قبل الدخول قسمت قيمة الامه على مهر مثلها وعلى الامه فما اصاب الامه مهرها  
بيع لها وما اصاب المهر ردت عليه نصف ذلك من قيمة الاب **•** وان تزوجها  
على الف على ان يرد عليها الف درهم فلها مهر مثلها وهبة بمنزلة من لم يسم لها  
مهرها **•** وان تزوجها على الف درهم على ان ترد عليه مائة دينار فان قبضت  
الالف وقبض مائة دينار قبل ان تنقضي فاقبضها **•** فان طلقتها قبل الدخول  
قسمت الالف على مائة دينار وعلى مهر مثلها فما اصاب المائة دينار فهو لها  
وما اصاب المهر ردت عليه نصفه ولو كانا نكراً قبل النكاح قبض او قبض احد  
دون الآخر حصته الصنف باطل وحصته المهر ثابتة **•** ولو تزوجها على الف  
درهم وعلى ان يطلق عنه امراته فلائته وعلى ان ردت عليه عبداً صحت لاهله  
ثم طلقتها قبل الدخول فان الالف تقسم على مهر مثلها وعلى قيمة العبد فان كانا  
سوا كان لها خمس مائة درهم من ثمن العبد وكان النكاح نجس مائة درهم فرد  
عليه مائتين وخمسين لانه طلقتها قبل الدخول ولا يفرق له من قبل طلاق الاخرى  
شيئاً وصار طلاق الاخرى بمنزلة الالف التي اعطي تقسم له الالف على قيمة العبد



وعلى مهر مثلها نصفين فيكون طلاقاً بائناً لان نصف طلاق تلك ونصف الالف  
بالعبد ونصف طلاق تلك ونصف الالف بنفسها الا ترى انه لو ابي ان يطلق  
تلك وقد دخل هذه التي تزوجها كان لها تمام مهر مثلها لانه شرط مع التسمية  
شياً محمولاً الى ان يعطيها اياه فاذا اطلقها فقد اوفاهما فان طلق التي تزوج  
قبل الدخول واما ان يطلق هذه لم يخدمه الاماتين وخمسين درهماً لاني  
لا اجعل لها في الطلاق قبل الدخول تمام مهر مثلها وان استحق العبد ربحاً عليها  
بختامة درهم حصته العبد ونصف قيمته ايضاً لان حصته الذي طلق وان تزوجها  
على الف درهم ان لم تكن له امرأة وعلى التي درهم ان كانت له امرأة او على الف  
على الا يخرجها من الكوفة وعلى العبد اذا اخرجها فالشرط الاول جاز ولها تلك التسمية  
ان واقفه وان طلقها فلها مهر مثلها لا تجاوز به العين ولا ينقص من الالف لان  
الشرط الثاني فاسد في المهر وكذلك ان تزوجها على التي درهم ان كانت له امرأة  
فان لم تكن له امرأة على الف درهم والشرط الاول جاز ولها الف درهم وان كانت  
له امرأة وان طلقها قبل الدخول فلها نصف الالفين وان لم تكن له امرأة فلها مهر مثلها  
لا ينقص من الالف ولا تجاوز به العين فان طلقها قبل الدخول فلها نصف الالف  
وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد الشرطان جازان على ما اشترطا  
وان تزوجها على الف درهم وكرامتها او على الف درهم وعلى ان يصدى لها هدية  
فلها مهر مثلها لا ينقص من الالف وان طلقها قبل الدخول كان لها نصف الاول  
وان تزوجها على الف درهم او العين درهم فان كان مهر مثلها اقل من الف فلها  
الف وان كان اكثر من العين فلها الالف وان كان اكثر من الف واقل من العين  
فلها مهر مثلها وان طلقها قبل الدخول كان لها نصف الالف في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد وكذلك ان تزوجها على هذا العبد الابيض او على هذا العبد  
الاجنبي فان كان مهر مثلها اقل من الحبشي فلها الحبشي وان كان اكثر من الابيض فلها  
وان كان اكثر من الحبشي واقل من الحبشي الابيض فلها مهر مثلها وان طلقها قبل  
الدخول فلها نصف الحبشي وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
لها الحبشي في جميع ذلك الا ان يعطيها الزوج الا فضل الا ترى انه لو قال اتزوجك  
على ان اعطيك ابناً شئت كان له ان يعطيها ابناً ثانياً ولو قال على ان اعطيتك  
ابناً شئت انت كان لها ان تأخذ ابناً شئت لا يستطيع منعها اياه وان تزوجها  
على حكمها فهو جاز ولها حكمها الا ان يحكم باكثر من مهر المثل فلا تزاد عليه وان  
تزوجها على حكمها فلها حكمها الا ان يحكم باقل من مهر مثلها فيكون لها مهر مثلها الا ان

ترضي

ترضي باقل منها وان تزوجها على حكم اجنبي فان حكم مهر مثلها فيكون لها مهر  
لها مهر مثلها الا ان ترضي به الزوج وان حكم باقل منه لم يكن عليها الا ان ترضي  
هي به ولا يجب المهر على من قبل النكاح لعينه بوكالة او ولاية على صغير او على  
عبد او مكاتبه لم يضمنه وانما المهر على الزوج واذا تزوج المجزئي الحرية  
على غير مهر ثم اسلمها فلها مهرها وكذلك لو تزوجها على منته او على من لا يملك  
شياً وان تزوجها على مهر مسمى ثم اسلمها او صار اذ تسين كان لها ان تأخذه  
ومن تزوج ذميمة على غير مهر وذلك في ذمهم نكاح جاز على ان لا يكون لها عليه  
مهر فانما يترك ان على ذلك ولا مهر لها عليه وكذلك لو اسلمها وهذا قول  
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لها مهر مثلها يؤخذ به حرمي تزوج حرمي  
على حرم او خبز بر بعينه ثم اسلمها فليس لها الا ذلك وان كان يغير عنه ثم اسلمها  
فلها في الحرف قيمته وفي الحرف مهر مثلها الا ان يطلقها قبل الدخول فيكون لها  
المتعة في الحرف وكذلك الذميان وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
اجرا لها في ذلك كله مهر مثلها وقال محمد لها الف قيمة ان كان بعينه او يغير عنه  
وان طلق الحرفي امراته قبل ان يدخل بها وقد كان سمي لها مهر ام اسلمها فلها ان تأخذ  
نصفه وان لم يكن سمي لها مهر ام اسلمها فلها عليه متعة لان المتعة ليست بدس  
وكذلك الذميان في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لها في الذميين المتعة  
رحل تزوج امرأتين على الف درهم فالالف بينهما على قدر مهر مثل كل واحدة  
منهما فان طلقها قبل الدخول كان لها نصف الالف جنباً على قدر مهر منهما  
فان كانت احداهما ذات زوج او في عدة من زوجها او كان نكاحها فاسداً او  
من الوجوه فالالف كلها للتي صح نكاحها فان دخل بهذه التي لم يصح نكاحها فلها مهر  
مثلها والالف كلها للآخرى وهذه بمنزلة رجل تزوج امرأة وقسم معها ما لا  
يقع عليه النكاح وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يقسم الالف  
بينهما على مهرين فما اصاب التي صح نكاحها فهو مهرها والآخرى تزوج امرأة على عبد  
ودفعه اليها ثم طلقها قبل الدخول وقد جنى العبد جناية عند هذا فالزوج بالخيار  
ان شاء اخذ نصفه ثم دفعا او قد يراه ولم يرجع عليها من قبل الجناية لئلا ياتي  
شا تركه واخذ منها نصف قيمته وكذلك ان كانت الجناية في يد الزوج فسل  
البعض كان لها الحيا وكذلك وكذلك ان لم يطلقها  
**باب الختان في النكاح**  
واذا تزوج الرجل امرأة واسطر فيها لهما او لاحدتهما الخيار فاسكاح جاز والخيار



بالمل وليس لواحد منهما فيه خيار الروية ولا يرد الرجل امرأة لعيب بها وإن  
 غش وكذا لك ان كانت زنتا او حتى يقول من مثالي النساء بلغنا عن علي بن ابي  
 طالب انه قال اذا تزوج الرجل امرأة فوجد بها قرنا او برصا او جذاما او جنونا  
 او جذاما فالنكاح جائز لا يرد له ان شأطلق وان شأمتسك وكذا لو علم  
 بذلك قبل الدخول وكذا لك ان وجدت المرأة بالرجل شيئا من هذه العيوب  
 لم يكن لها ان ترده به في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن ذلك الا في  
 خصلته اذا وجدت على طاله لا تطبق المقام معه من جنون او جذام او نحوه فلهما  
 الخيار ولا يكون ذلك اقل من حال العيب الذي يخبر امراته وكذا لك ان  
 اشترط احداهما على صاحبه السلامة من العمى والسكبل وما اشبه ذلك من العيوب  
 او اشترط الجاهل او اشترط النكاح فوجد خلاف ما اشترط فلا خيار له فيه  
 واذا قال الرجل للمرأة بخيرة اليهود زوجني نفسك فقالت قد فعلت جاز  
 النكاح وان قال لعبي هذا النكاح بكذا افعل قد فعلت لم يلزمه الا ان يقول  
 المشتري قد قبلت والقياس فيها سواء واذا اعتقت الامة او المكاتبه ولها  
 زوج قد كانت تزوجه باذن المولى فلما ان شئت اذامت معها وان شئت  
 فارقت فان اختارت الفرقة قبل الدخول فلا مهر لها على الزوج ولست هذه  
 الفرقة بطلاق **باب العندين**  
 بلغنا عن عمر بن الخطاب انه قال بوجع العندين سنة فاذا وصل الى امراته هي امرته  
 وان لم يصل اليها فرق بينهما وجعلها تطليقة يائنة وجعل لها المهر كاملا وجعل  
 عليها العدة وبلغنا عن علي بن ابي طالب نحو ذلك ولا يكون احل عيني الا بعد  
 سلطان يجوز رضاه فاذا ارتفع البعد اجل سنة مستقبلة من يومئذ فان  
 ادعى الزوج بعد تمام سنة السنة انه وصل اليها وانكرته فان كان نكرا نظر  
 اليها النساء وغري الواحدة للعدلة والائتمان والى ذلك افضل فان قلن هي  
 بكر لم يصدق الزوج وخير السلطان المرأة فان فارقت كانت تطليقة يائنة ولها  
 المهر كاملا وعليها العدة وان كانت نكرا فالقول قول مدعيه انه قد وصل  
 اليها وكذا لك ان كان يصل اليها من نساها وجواربه فان كان غشها مرة  
 واحدة ثم انقطع ذلك فلا خيار لها ابدا واذا خلا المنيوب بالمرأة فلها  
 عليه نصف المهر في قول ابي يوسف ومحمد وعليها العدة استسجنا واما جعل  
 عليه نصف المهر لاني اعلم انه لا يستطيع ان يجامعها وانما كان ابو حنيفة يقول  
 عليه المهر بالحاجة لان العجز من قبله فان علمت انه مجبوب فوافقه الى التلطا

حيون ساعيد وليرجى فان فارقت كانت بطليقة يائنة والحضي كالعندين  
 واذا تزوجت واحدة من هؤلاء هي تعلم حاله فلا خيار لها فيه وان علمت  
 بعد النكاح انه عنين فقامت معه ولم ترافعه فليس لك برضا منها ما لم  
 تقل قد مضيت بالمقام معه عند السلطان او عند غيره وكل فرقة تكون  
 من قبل الزوج هي طلاق الا الردة وقال محمد الردة من قبله ايضا طلاق وقال  
 ابو يوسف الردة واما الزوج الاسلام اذا سلمت المرأة ففرق بينهما بطلاق  
 واذا تزوج الرجل المرأة فوصل اليها ثم فارقتها ثم تزوجها بنكاح جديد فلم يصل  
 اليها اجل كما بوجع العندين لان هذا النكاح غير النكاح الاول والخني اذا  
 كان يبول من مبال الرجل فتزوج امرأة فهو طائر فان وصل اليها والا اجل كما بوجع  
 العندين **باب نكاح الشغار**  
 بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال نكاح الشغار والشغار  
 عندنا ان يقول الرجل للرجل زوجك اخي على ان تزوجني اخاك يكون مهر كل  
 واحد منهما نكاح الاخرى فاذا وقع النكاح على هذا قال نكاح جائز ولكل  
 واحد منهما مهر مثلها ولا يحل له فرجها بغير مهر واما الهني في هذا ان يسجل النكاح  
 بغير مهر وكذا لك هذا في غير الاحقين وكذا لك ان تزوجه امته على ان تزوج  
 الاخر امته وجعل مهر كل واحدة منها نكاح الاخرى وان سماه لعل واحد من  
 المراتين مهر اجاز ذلك واذا حصل مهر امرأة طلاق اخرى كان النكاح جائزا  
 ولو كان الطلاق مهر او لها مهر مثلها وكذا لك ان جعل القصاص مهر المهر  
 مهر او وقع العفو عن الجناية وكذا لك ان تزوجها على عتقها عتق بالثمن  
 وكذا لك ان تزوجها على طلاق امراته لداخري وقع ذلك بالتزوج وان قال  
 على ان الطلق او عتق او عفو او وقع النكاح ولم يجب شي من ذلك حتى يفعل  
 وان تزوج احداهما اجتهت على مهر سمي على ان تزوج اخرا بنته على مهر سمي فهو جائز  
 ومهر كل واحدة منها ما سمي وان لم تزوجه الاخر كان لهذه المروجة تمام مهر مثلها  
 مع التسمية **باب نكاح الاكفأ**  
 جعفر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امر جديته بنت ابي سفيان وكان  
 وكان الذي ولي عقد النكاح النجاشي ومهرها من عده اربع مائة دينار  
 وحديث عائشة انها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن بن ابي بكر المندرين  
 الزبير وعبد الرحمن غائب فقد قرع قال من يقات عليه في بناءه فقال  
 عائشة اترعب عن المندر لم يملك عبد الرحمن امرها فقال ما في عتقه رغبة وحده



عبد الرحمن بن شروان قال تزوج امرأة معنا في الدار ابنتها لجا اولياؤها فاحصروا  
 الى على فاجاز النكاح **•** وحدثت بحرية بنت هاني قالت زوجت نفسي العتق  
 ابن ثور لجا ابي فاحصم الى على ذلك فاجاز النكاح **•** وعن ابراهيم قال اذا تزوج  
 المرأة كفو العتق ولي فليس للمولى ان يزوج **•** وقال ابو حنيفة اذا تزوجت المرأة  
 كفوا العتق في ذلك فان كان عتق كفو فريث بينهما **•** وان كان كفوا  
 ولم يعتق بالمهر كان جائزا ارايت لو انت السلطان بهذا السن كان يحل على  
 القاضي ان يزوجها اذا في الولي فاذا صنعت هي كيف يكون باطلا واستشهد  
 لصحة فليسوا به **•** وقال ارايت رجلا اعتق امر ولد له ولها ولد فجاء رجل فزوجها  
 من غير ان يعلم ولد هامة هل يجوز ذلك لان الولد الولي وقال فيه ايضا  
 ارايت امرأة اعتقت ولدها واباها وهو معتوق فزوجته اما يجوز بهذا جاز  
 فكيف يملك ان تزوج اباها ولا يملك ان تزوج نفسها وذكر ذلك في كتاب اختلاف  
 ابي حنيفة وابن ابي ليلى ان ابن ابي ليلى قال لا يجوز ذلك **•** وان محمد اقال لا يجوز  
 ذلك حتى يجزى الولي او القاضي **باب** **•** **نكاح العبد**  
**والامانة** **•** واللعن ان تزوج ابنا من الاما مسلمات كن او كبايات ولو تزوج  
 امه بغير اذن مولاهما ثم تزوج حرة ثم اجاز مولاه لامة النكاح لم يجز **•** وكذلك  
 ان كان تزوج امها اوليتها وهي حرة قبل جازة مولاهما **•** واذا تزوج امه بغير  
 اذن مولاهما ثم اعتق المولى ولم يعل بعد بالنكاح فان هذا العتق ايضا النكاح  
 واجازة له ولا حياء للامة من قبل ان النكاح اما جاز من قبل بعد العتق والمهر  
 لها ان لم يكن دخلها قبل العتق **•** ولو لم يعتقها ولكنه مات فورها ابنة او  
 باعها او وهبها وسلمها ثم اجاز هو النكاح فان النكاح باطل حيث ملكها غيره  
 ولو باع الرجل امه لامتكم ثم استراها لم يجز ذلك البيع فان باعها بعد الشرا  
 جاز **•** وكذلك النكاح ان تزوجها بعد الملك الباني جاز فان لم يزوجها بعد الملك  
 الباني حتى دخل بها بعد اجازة مالك النكاح كان عليه اقل من مهر مثلها وما سمي  
 في النكاح قبل انتقال الملك فيكون ذلك لما لها يوم الوطى **•** ولو كان قد جامع  
 في ملكه الاول ثم اعتقها جاز النكاح بعد العتق والمولى المهر لها وان لم يعتقها  
 ولكنه اجاز النكاح ولم يهد على الاجازة جاز النكاح اذا كان عند العتق  
 شهود وان لم يضر العقد شهود وحضر الاجازة لم يجز للمولى ان يكره لسته  
 وعبدته على النكاح **•** واذا اعتقت المرأة الامنة ولها زوج خرا وعبد  
 فلها الخيار **•** بلغنا عن عائشة رضي الله عنها ان زوج بريرة كان حرا وان

بريرة

بريرة خبرت جليل عتقت **•** وقال ابن ابي ليلى اذا كان زوجها حرا فلاحيا  
 لها **•** وقال ابو حنيفة فان اختارت زوجها فالمهر لسيدتها واذا لم يعتقها  
 المولى وطلب مهرها اجبر الزوج على دفعه اليه ثم يزوج المولى حتى يدخلا عليه  
 من غير ان يكلف ان يزوج معه بيتا وليس للزوج ان يعطيه عن مولاهما ولكنها  
 على حالها في يدي مولاهما حتى ما وجد فراها منه او خلوة قضى حاجته منها فان لم  
 يوجد بها حتى قتلها المولى فلا مهر لموليتها على زوجها **•** وكذلك لو باعها المولى  
 في مكان لا يقدر عليها الزوج وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
 ونجده هي مثل الحرة في هذا **•** وللمولى ان ياخذ المهر اذا قتلها كما يكون للحرة  
 المهر على زوجها وان قتلت نفسها **•** واذا اراد الرجل ان يزوج امرأة فاحرية  
 رجل الناحية ولم يزوجها اياها ولكن الرجل يزوجها من نفسها على انها حرة فاذا  
 هي امه وقد ولدت له ضمن الزوج قيمة الولد ولم يرجع على الذي اجبره بشي  
 ولكنه يرجع بقيمة الولد على الامه اذا اعتقت **•** وضمن الزوج العتق للمولى  
 واذا تزوجت المستتاه في بعض قيمتها ثم ادت السعابة خبرت في قول ابي  
 حنيفة كما تحير المكاتبه اذا اعتقت **•** ولا يجوز نكاح الامنة والمدة برة وامه  
 الولد والمكاتبه في عدة حرة من مائة او مائة او ثلاث في قول ابي حنيفة  
 ويجوز في قول ابي يوسف ومحمد وابن ابي ليلى **•** الا ترى انها لو كانت تعتد من نكاح  
 فاسد او شبهة جاز له ان يسج الامنة في قتلها **•** وجل تزوج خمس حرائر واربع امه  
 في عدة واحدة جاز نكاح الاما **•** وكذلك لو تزوج حرة وامه في عدة واحدة  
 زوج **•** واذا تزوج امه من رجل وبواها معه بيتا ثم بدله ان يردّها الى  
 ان يردّها الى خدمته كان له ذلك **•** وكذلك لو كان شرط ذلك للزوج كان  
 هذا الشرط باطلا ولا يمنع ان يسجد امته **•** واذا تزوج الرجل المرأة على انها  
 حرة واخبرت بذلك عن نفسها ثم احتبان انها امه قد اذن لها المولى في النكاح  
 فهي امه ان شاء امسك وان شاء طلق عمران ما ولدته منها من ولد فيما مضى وما  
 كان في بطنها فهو حرة وعلى المولى قيمة الولد لمولى الجارية يوم خصصه وان رجع الا  
 بذلك على الامه اذا اعتقت **•** وان كان غره منها رجل بذلك رجع بذلك على  
 الذي غره **•** بلغنا ذلك عن عمر وعلى نحو هذا **•** ولا ضمان على الاب في من مات  
 من الولد قبل الحصوصه وان كان قد ترك مالا ومن كان قبل منهم فاخذ الاب منه  
 كان عليه قيمته **•** ولو كان قريب انسان بطن الامه فاعتق ولدا امسا كان على  
 القارب حسابه وريهم لان الولد حرة على الاب نصف قيمته للمولى ان كان غلاما

الاب



وعشر قيمتها ان كانت جارية **•** ولومات الاب وبقي الولد ثم جاز المولى اخذ قيمته  
من تركه الاب لانها من على الاب ولا يرجع بها بقية الورثة في حصته الولد وان لم  
يترك الاب شيئا لم يولد لبي **•** وكذلك الجواب ان كان مولى الجارية عم الولد  
وكذلك ان كانت تزوجت بغير اذن المولى الا ان المولى باخذها منه وعصرها  
**•** والجواب في ضمان قيمته على ما تقدم **•** واذا اغرت المدبرة او امر ولد من جلا  
من نفسها او غيره منها رجل كان القول في ولدها كالقول في ولد الامة وان  
كان الذي غره منها عبد او مدبر او مكاتب كان القول فيه كالقول الاول غير  
انه لا يرجع على العبد والمدبر حتى يعتق الا ان يكون المولى امرها بذلك بغير  
ولا يلزم المكاتب حتى يعتق **•** واذا كان المتزوج المذموم وعبد او مدبر او  
مكاتب لم يكن معزوزا **•** واولاده رقيق في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال  
محمد اولاده احرار وعليه فيهم اذ اعتق ويرجع بذلك على الذي عن **•** ولو كان تزوج  
بأذن سيده كان عليه العتق وقيمة الولد **•** واذا تزوجها وهو يعلم انها  
او تزوجها وهو يحسب انها حرة ولربما احد فاولاده رقيق امة بين رجلين زوجها  
احدهما من رجل ودخل بها الزوج فللاحران يبطل النكاح فان ابطله كان له  
على الواطئ نصف مهرها وللزوج الاقل من نصف التسمية ونصف مهر المثل  
والخلوة لا تزوج المهر الا في النكاح الصحيح **•** وللاب ان يزوج امة ابنة الصغير  
وكذلك الوصي والمكاتب ان يزوج امة **•** وليس للعبد المأذون ولا للعتبي المأذون  
ان يزوج امة في قول ابي حنيفة ومحمد لانه ليس من النجاسة **•** وكذلك المضارب  
والشريك شركة عمان **•** ويجوز ذلك في قول ابي يوسف **•** واذا تزوج الحر  
امة ابنة جاز والولد حر وله نفقار ولد له وان وطئها بغير نكاح غصب  
فعلقت منه ثلث نسبه منه وصارت ام ولد له وكان عليه قيمتها او ثلثه  
الابن او محمد **•** فان كانت دعوة الاب بعد ما ولدت فهو جاز ولا يصح في الابن  
انه لم يطأها **•** ولو تزوج الرجل امة ابنة فانه نكاح جاز **•** وان ولدت بثلث  
نسبه منه وتعتق لانه يصير ابن الاب ولربيت نسبه منه ولا حد عليه  
ان ادعى نسبه فان اقر الاب بدعتق ولربيت نسبه لانه من دمي ولا يزوج  
العبد اكثر من اثنتين **•** بلغنا ذلك عن عمر والحريان والامنان سوا **•** وكذلك  
المكاتب والمدبر **•** ولا يزوج الرجل عبدا ابنة الصغير وكذلك الوصي ولا يزوج  
المكاتب عبدا **•** وكذلك العبد المأذون والصبي المأذون **•** ولا يجوز للعبد  
والمدبر والمكاتب ان يتزوجوا بغير اذن المولى وان تزوجوا بغير اذنه ثم اجاز

الحرم

جاز

جاز **•** فان طلقها العبد ثلثا قبل ان يخرج المولى فهو متاركة للنكاح وودله  
وليس يقع موقع الطلاق **•** فان اجاز المولى النكاح بعد الطلاق فاجازته  
بالطه لان الغرض بيد العبد الا ترى لو اقر ان النكاح فاسد فرق بينهما وان اذن  
له ان يتزوجها بعد هذا الطلاق كرهته له ولما اقر في بينهما في قول ابي حنيفة  
ومحمد **•** وقال ابو يوسف لا اكرهه ولو لم يخرج المولى النكاح يومئذ ولله ان  
له ان ينكحها ثانية جاز له ذلك في القولين جميعا **•** واذا تزوج العبد حرة بغير  
اذن مولاه ثم اعتقه المولى جاز النكاح وعتقه بمنزله اذنه له فيه ولو باع  
فاجاز المشتري النكاح جاز **•** وكذلك لو ذهب اومات فورته منه وارثه  
فاجاز **•** واذا اذن لمولى لعبد في النكاح فتزوج امرأتين في عقد لم يخرج عليه  
واحدة منهما ولم يقع الاذن الا على واحدة الا ان يقول المولى عنت امرأتين  
فيجوز نكاحهما **•** وان اذن له ان يتزوج واحدة فتزوج نكاحا فاسدا ودخل  
بها اخذ بالمهر في حال الرق في قول ابي حنيفة **•** وقال ابو يوسف ومحمد لا يوطئ  
منه حتى يعتق **•** وله ان يتزوج نكاحا صحيحا مستقبلا **•** واذا تزوج العبد  
بغير اذن مولاه قد دخل بها ثم اذن له في ذلك وسلم له فانما عليه مهر واحد  
وهو الذي سمي لها وكذلك لو لم ياذن له فيه ولكنه اعتقه جاز النكاح ولم  
يكن عليه الامتناع لها وكان ينبغي في القياس ان يكون عليه مهران ولكننا  
ندع القياس **•** واذا تزوج المكاتب بغير اذن سيده ودخل بها ثم تزوج  
السيد ولا مهر لها عليه حتى يعتق **•** وكذلك العبد والمدبر **•** واذا تزوج  
الرجل عبدا امة ليهنود بغير مهر فهو جاز ولا مهر لها عليه **•** عند نظري  
لمسلم اذن له مولاه في التزوج فقامت عليه امارة نفقار امة انه تزوجها  
ومر نكاحا جاز ذلك عليه لان امره به جاز فكذلك الشهادة عليه  
وكذلك ان شهدا عليه ببيع او شرا ولو كان المولى كافرا والعتق مسلما  
لم يخرجهما امة الكفار عليه **•** ولا يلزم لعبد ان يمسرا وان اذن له فيه مؤلا  
لعول الله جل جلاله والديهم لغزوهم ما فطون **•** الا على ارواحهم او ما ملك  
ايامهم **•** ولست هذو له بزوجة ولا ملك ميس **•** وكذلك المدبر والمكاتب  
والمستسما في قول ابي حنيفة **•** بلغنا عن عبد الله بن عمر انه قال لا يلزم  
مملوكه الا لمن اذاع عن جاز **•** واذا اوصب جاز **•** والعبد لا يجوز عتقه ولا  
هيبته **•** عبد بين رجلين زوجة احدهما بغير اذن الاخر لم يجز ولا على العبد  
ان يتزوج مولاه ولا امارة لها في رقبته شقص **•** وكذلك المكاتب وكذلك

ن هدي من السعاري

ب







التي ولدته او اخذت من سب او رضاعة او امرأة ابية بدين ابية من  
 نسب او رضاعة حرمت عليه ولها نصف المهر ويرجع الزوج بذلك على التي  
 ارضعتها ان كانت ارادت الفساد او تعد ذلك وان كانت اخطأت  
 او ارادت به الحيرا او لم تتعد الفساد لم يرجع به عليها والقول فيه  
 قولها ان لم يظهر فيه منها تعد الفساد وان اذ تزوج الرجل الصبية ثم  
 تزوج غيرها لم يجر نكاح النكحة فان ارضعت ام النكحة الصبية لم يفسد ذلك  
 بنكاح الصبية فان تزوج صبيتين فارضعتها امرأة احدهما واحدة  
 بعد الاخرى حرمتا عليه وان كان ثلثا حرمت الاثنتان عليه والثالثة المارة  
 ولو ارضعت من ثلثا حرمتا عليه وان تزوج امرأة وصييتين فاراضعت المرأة  
 احداهما قبل الاخرى ولم يدخل بالمرأة حرمت المرأة والصبيته الاولى عليه ولا  
 مهر للاولى عليه للمرأة والصبيته نصف المهر على الزوج ويرجع به على الكبيرة  
 ان كانت تعدت الفساد والصبيته الاخرى امراته ولا يحل له هذه الكبيرة  
 ابدا واما الصبيته فالحل له اذا فارق الذي عنده وان كان بعد ما يور  
 دخل بالكبرى حرمتا عليه جميعا والكبيرة مهرها وللصغيرتين لكل واحدة  
 منها نصف المهر ولا يحل لواحدة منهما ابدا ولا اذا اقر الرجل ان هذه المرأة  
 اخته او امته او ابنته من الرضاعة ثم اراد تعد ذلك ان تزوجها وقال  
 اوهمت او اخطأت او لمست وصدقته المرأة فيما مضى فتان على ذلك وله  
 ان تزوجها ان ثبت على قوله الاول وقال هو حق بما قلت ثم تزوجها فرق  
 بينهما واذا اقرت المرأة بذلك وانكر الزوج ثم اكدت المرأة نفسها وقالت  
 اخطأت وتزوجها الرجل فهو جائز وكذلك ان تزوجها قبل ان تكذب نفسها  
 بقيها فانكاح جائز ولا تصدق المرأة على قولها واذا اقر الزوج بهذه المقالة  
 ثبت عليها واشهد اليهود ثم تزوجته المرأة ولم تعلم بذلك ثم جازت هذه الحجة  
 بعد النكاح فرق بينهما ولو اقر جميعا بذلك ثم اكدت بانفسها وقال اخطانا فمهر  
 تزوجها فانكاح جائز وكذلك هذا الباب في النسب ليس يلزم من هذا الا  
 ما ثبتا عليه ولو ان رجلا تزوج امرأة ثم قالت بعد ذلك النكاح هي اختي  
 من الرضاعة او ابنتي من الرضاعة ثم قال اوهمت وليس الامر كما قلت استحسن  
 ان لا انفكها عنها ولو اثبت على هذا المنطق وقال هو حق وشهدت عليه  
 اليهود فرق بينهما ولو جحد ذلك لم ينفعه جحوده انما استحسن اذا قال اختي  
 ثم قال اوهمت فاني اصدقته فانما اذا اقرانه لم يوهم وانما حق ثم جاحده

ذلك قال

ذلك فقال اوهمت فاني لا اقبل منه وكذلك لو قال هذه اختي او اختي  
 وليس لها نسب معروف ثم قال اوهمت صدق ولو قال لعمري او لأمته اختي  
 او هذه ابنتي او تعدت العتق واخذت فيه بالغياس وترك الاستحسان  
 ولو قال لامرأة هذه ابنتي من نسب ونبت عليه ولها نسب معروف لم افرق  
 بينهما وكذلك لو قال هي أمي وله ام معروفة ولو قال هي ابنتي وليس لها  
 نسب معروف ومثلها يولد لثله ونبت على ذلك فرق بينهما فان اقرت المرأة  
 انها ابنته ثبت النسب وان كان مثلها لا يولد لثله لمرأته النسب ولم افرق  
 بينهما **باب الاحصان** لا يحسن الرجل المسلم الا امرأته  
 الحرة المسلمة اذا دخل بها لمقتضى ذلك عن عامر وبرايمم التيمي ولا يحسنه الصبي  
 وان كان مسلما جامع ولا الامة ولا المحنونة وكذلك المسلمة لا تحسنها  
 الزوج العبد والمحنون وغير ذلك البالغ وجماع هو لا يحلها الزوج قد طلقها ثلثا  
 قبل ذلك ويوجب من التحريم والتحليل ما يوجب جماع المحسن وكذلك ان اعلن  
 امرأة الذمي ثم جامعها الزوج قبل ان يسلم لم يحسنها فاحلها للزوج الاول والخلو  
 من الزوجين الحرين المسلمين وذا اسرا وبات متعلقا بوجب المهر والعدة  
 وان قال لا ادخل بها ولا يوجب ذلك الاحصان فان اقر بالجماع لم يحكم الاحصان  
 وان اقر به احد متامدا على نفسه دون صاحبه ولا يحسن المحسن العيسين  
 المرأة الا ان جامعها وكذلك الرق لا يحسن الرجل ولا احصان بالجماع في الغيب  
 الثاني واذا دخل اختي بامرأته او دخل زوجها بها محرمتان واذا ارتد  
 الزوجان المحصنان عن الاسلام بطل احصانهما فان اسلما لم يكونا محصنين الامة  
 جماع جديد وكذلك الكافر ان اسلم والمملوك ان يعتقان وقد كان جامعها  
 قبل ذلك لم يكونا به محصنين فان جامعها بعد العتق ولم يعمل بالعتق فبطل  
 محصنتان واذا اولدت المرأة من الرجل وهما يتكوان الدخول فبطل احصان والزوج  
 شاهد بذلك واذا اقرت المرأة ان زوجها قد جامعها وانكر الزوج ثم قاربا  
 وانقضت عدتها حل لزوجها الاول الذي قد كان طلقها ثلثا ان يعيدتها  
 ويترجها وكذلك ان اجرة بطلت عنها ثمة ولو كان زوجها الذي كان قاربا  
 هو الذي اقر بالجماع ولم تقم هي لمحل للزوج الاول ان يترجها ولا يعيد في الزوج  
 الثاني عليها وان كان خلافا واذا قالت قد طلقني زوجي او مات عسني  
 وانقضت عدتي لمحل لها ان يترجها ويعيدتها **باب نكاح المتعة** يعقبا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه احل

ح



المتعة ثلثة ايام من الدهر في غيرة عزاءها السند على الناس فيها العزوبة ثم  
نهي عنها **و**بلغنا عن علي بن ابي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن  
المتعة **و**بلغنا عن عمر رضي الله عنه انه قال لو كنت تقدمت في هذه  
الزحمت **و**بلغنا عن ابن مسعود قال نسخها الله الطلاق والظهار والايلا  
والعدة والميراث **و**كيف تحل امرأة لا توث ما توث الزوجة ولا توث  
ما توث الزوجة ولا يقع عليها الطلاق ولا الظهار ولا الايلا الا ترى  
الى قوله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت  
ايمنهم **فان** كانت هذه زوجة فلها حال الزوجة وان كانت غير  
زوجة فلا تحل له لانها ليست بمملكت مملكت من رجل رآيت زوجة يقع بينها وبين  
زوجها فرقة بغير طلاق ولا ايلا ولا خلع ولا مباراة ولا وحده من اوجه  
الفرقة المبرورة وهل يلاعها ان قد تم وكيف يلاعها من قد ضا ولست  
له بزوجة اذ رآيت ان مات احداهما قبل ان يدخل بها يكون لها الاخر كاملا  
او يكون عليها عدة المتوفى عنها زوجها وكيف تحل الفرج بالاجارة وهل تحرر  
عليها امها وابنها وهل لانيه وابنه اذ رآيت ان اعطاها رجلا على ان ينظر  
الى زوجها اياها معدودة من مهران بما معها او اشتراط المباشرة دون الجماع  
احل هذا **اذا** رآيت ان كان عنده اربع نسوة احل له ان يتبع بهن  
وهل له ان يتبع باخت امراته وهل له ان يتبع بخمس نسوة واذ كرهت  
هذا في تتبع هذا الفعل **ولو** ان رجلا قال لامرأته قد تزوجت بغير  
او شهر اليهود ومهر وتراضيا بذلك كان هذا ايضا ولا يجوز هذا في قول  
ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد **باب الدعوى**

قيل

على المهر فان نكل عن المهر لزمه ذلك ولا يثبت الكاح وان خلف بري  
وان ادعت اخان ان رجلا تزوجها وكل واحد منهما نفق الميمنة انه تزوجها  
اولا كان ذلك الى الزوج فابها قال هي الاولى هي الاولى وهي امرأته وبغير  
بينه وبين الاخرى بغير مهر ان كان لم يدخل بها فان تحدد الزوج ذلك كله وقال  
لم تزوج واحدة منهما او قال تزوجتها ولا ادري ايها اول فهو سواء وبغير  
بينهما وبينه **وعليه** نصف المهر بينهما ان كان لم يدخل بها قبل ان يقدرا  
بين امرأته فاذا حصل لغيره من المهر لم يبرأ وان كان دخل باحدة منهما كان لها  
وهي امرأته **فان** قال هي الاخرى ذلك الاولى في فرق بينه وبينها ولزمه المهر الذي  
سمى لها ولم يصدق في علي ان ينفقها وكانت الاخرى امرأته **ولو** شازع رجلان  
في امرأة كل واحد منهما يدعي انها امرأته ويقع البيعة فان كانت في بيت احدهما  
او كان قد دخل بها هي امرأته الا ان يقع الاخر البيعة انه تزوجها قبله فان لم  
يكن في بيت واحد منهما فابها افام البيعة انه اول فبها حق لهما فان لم يكن لهما  
على ذلك بيعة فابها اقرت المرأة انه تزوجها هي امرأته الا ان يقع الاخر البيعة  
انه تزوجها قبله فان لم تكن تغريبي من ذلك فرق بينهما وبينهما فان كان لم يدخل  
بها فلا مهر لها وان كانا قد دخل بها جميعا ولا تدري ايها اول فكل واحد  
منهما الاقل بما سمي لها ومن مهر المثل فان جات بولد لزمها جميعا وكان بينهما  
يعملان عنه وتوث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وبناته جميعا كل واحد  
سهما نصف ميراث الاب **فان** مات احدتهما قبل الخلاع احرز الباقي من ميراث  
الغلام ميراث ابن كامل **وان** كانت المرأة اقرت ان احد الرجلين هو الزوج  
لزمه الولد خاتمة **ولو** لم يقل ذلك حتى ماتت كان على كل واحد منهما نصف ما  
سمى لها من المهر وكان ميراث الزوج من تركتها بينهما نصفين **ولو** لم تمت ولكن مات  
احد الرجلين **فان** قالت المرأة هذا الميت هو الاول هو الاول ولها في المهر  
والميراث **واذا** تزوجت المرأة زوجين في عدة واحدة كان الكاح فاسدا  
وليس في هذا اختيار **وكذا** لو كانت ذميمة او حريمية ثم اسلموا الحرمان  
ولو كان احد الزوجين له اربع نسوة كان كاح الذي ليس له نسوة سهما جازيها  
عليه ما سمي لها جميعا اذا كانا تزوجها على الف درهم فان سمي كل واحد منهما  
لغسما خمس مائة لم يلزم هذا الزوج الا خمسين **والكاح** الفاسد اذا لم  
يلزم فيه نظرا وليس لآخر عليه امها وابنتها ولا ينعقد من تزوج اختها وان لم  
يكن فوق ثلثة وبينهم وبينهم ولا يمنع اباه وابنه من تزوجها لانه ليست بامرأته



فإذا أقامت المرأة البتة على النكاح والزواج جاحد ثبت نكاحها ولم ينسد  
النكاح بخبره ولده **باب النكاح في المملوك**  
وإذا تزوج امرأة على أنها حرة فولدت لها أولاداً فأذا هي مكاتبه قد اذن لها مولداً  
في النكاح أخذت منها عقرها وقيمتها ولدها ويرجع الأب بقيمتها الولد على الذي غرم  
وإن كانت المكاتبه هي التي غرته فلا شيء لها عليه من قيمة الولد لأنه لم يرجع فيه  
عليها **ر**جع ينفق عن هذا وقاله نأخذ المكاتبه قيمة الولد ولا يرجع بقيمتها  
الولد عليها إن غرته ولكنه يرجع عليها إن غرته ونقول محمد فان ماتت مولاهما  
وهي مكاتبه على خالها فورثها أبو الولد حرة بين أن يسقط المولد المكاتبه وتكون أم  
ولد وبين أن يخل على الكاتبة فتعقب بالاداء والاولاد **ر** فان مات أب الولد  
قبل أن يتوذي غرته وبطلت عنها الكاتبة وتكون في هذا بمنزلة أن لو وهب لها  
المكاتبه ولو كان مته شريك في الميراث بيعت في مكاتبها على خالها وكان الولد  
للأولاد إذا أدت **ر** الأثرى أن المكاتب إذا ورثه رجلان فاعتقه أحدهما كان  
عقته باطلاً **ر** ولو كانت المكاتبه حرة ورثها رجلان أحارث أن تكون أم ولد  
وتسقط الكاتبة كانت أم ولد وبطلت الكاتبة ويضمن أبو الولد نصف قيمتها لشكة  
أمة عرق رجلين من نفسها فتزوجها على أنها حرة فولدت لها أولاداً أم ملكها  
بوجه من الوجوه كانت أم ولد لهما جميعاً **ر** وإن كان ملكاً أحدهما هي أم ولده  
فإن كانت قد ولدت عند المولى ولا بد بعد ذلك ملكها أحدهما مع أولادها  
كان أولادها الذين من عرق رقيقاً **ر** وإذا غزت الأمة رجلاً من نفسها وأخبرته  
أنها أمة لهذا الرجل فاستأثرها منه فولدت أولاداً فما سخطها رجل آخر فاحدها وأخذ  
عقرها وقيمتها ولدها كان لأب الولد أن يرجع بالتمن بقيمتها الولد على الذي باعته  
**باب النكاح في العقد المتفرقة**  
ولا يجوز للرجل أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة لقول الله تعالى متي ولدت ورباع ولدان  
يشترى على الأربع ما بدله من السراي ما خلا امرأة ذات محرماتها من نسب أو رضاع  
لقناع عن غار من بأسرانه قال ما حرم الله تعالى من الحواشي إلا وقد حرم من لا ماله  
مشكلة إلا رجلاً محرم يربده العدد **ر** وجعل تزوج أربع نسوة بالكوفة في عقدة  
واحدة ثم طلق أحد منهن ثم تزوج مكنته ثم طلق أحد منهن ثم تزوج بالکوفة في عقدة  
أخرى ثم ماتت ولم يدخل في شيء من تلك الطائفة مهر كامل فزوج ميرات النساء والملكبة  
ربع تابعي من ميراتهن وسبعة أثمان المهر والكوفيات الأربع تابعي من ميرات النساء  
وثلثة مهرور ومن ميراتهن سواد على كل من عده المتوفي عنها زوجها ولو كان طلق أحد

سائر

سائر بعد تزوج الطائفة أيضاً كان للطائفة سبعة أثمان المهر ورابع ميرات  
النساء **ر** والملكبة ستة أثمان مهر ورابع من مهر وطايرع الباقي من الميراث والكوفيات  
مهران وسبعة أثمان مهر ورابع مهر وباقي من الميراث **ر** وإذا تزوج الرجل امرأة  
في عقدة وأما من في عقدة وثلاث في عقدة ولا يعلم أيهن الأولى فاما الواحدة ملكا  
فيحج والبقول قول الزوج في الثلث والستين أيهن قال هي الأولى وأي الغريق مات  
والزوج حي فقال هي الأولى ورثت إعطاهن مهرورهن **ر** فان كان قد دخل بين مهر  
قال في صحته أو عند موته لأحد الغريقين هي الأولى فرب منه وبين من الآخر وكل  
واحدة ستين الأقل من مهرها وما سمي لها **ر** وإن قال الزوج لا أدري أيهن الأولى  
حج عنهن إلا عن الواحدة وأجر على أن يبين الأولى من الأخرى **ر** فان مات الزوج  
قبل أن يبين كان للواحدة سبعة أثمان من أربعين ومهران ميرات النساء وما  
بقي للثلاث نصفه وللثنتين نصفه في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد  
للملكن تسعة أثمان وللثنتين ثمانية أثمان وعليهن عدة الوفاة والواحدة ما سمي لها  
من المهر وللثلاث مهر ونصف بينهما **ر** وللثنتين مهر واحد بينهما **ر** وإن كان قد  
دخل بين كلهن ولا يعرف الأول من الآخر فبثلث الثلث والستين عدة الوفاة والحج  
جميعاً **ر** فان كان مهر كل واحدة من هؤلاء أقل من النسيئة فإن كان الزوج حياً  
فجامع امرأة منهن أو طلقها أو طاهر منها كان هذا الزمانه ما بها والتي معها الأولى  
فإن كانت أحد الثلث أم أحد الاثنين ولم يدخل في شيء منهن فالجواب على ما نعد  
أيضاً **ر** ولو كانت مع الثلث أمة كان نكاح الأمانة فاسداً على كل حال وكذلك  
لو كانت إحدى الاثنين أمة **ر** فان مات الزوج قبل أن يدخل في شيء منهن وقبل أن  
يبين الأولى منهن وإحدى الثلاث أمة وإحدى الاثنين أمة وإحدى الاثنين أمة  
فنكاح الاثنين فاسد ونكاح الحواشي جائز **ر** فان كان إحدى الثلاث أمة والأثنان  
حران وقد تزوج الواحدة الحرة قبلهن يعلم ذلك فنكاح الأمانة حاسد والحرة المتفرقة  
المهر وثلاث ميرات النساء **ر** وكل من تزوج نصف تابعي من الميراث ومهران بينهما  
سواء **ر** فان كانت إحدى الاثنين أمة والثلاث حواشي ولا يعلم أي النساء تزوجت  
أولاً فنكاح الأمانة فاسد ولا شيء لها والميراث بين الحواشي الخمس كلهن على أربعة أثمان  
للملكن من ذلك سهم ونصف وللثنتين سهمان ونصف وللثلاث مهر ونصف  
والثنتين مهر ونصف مهر وهذا بمنزلة رجل تزوج ثلث في عقدة واحدة  
في عقدة ولا يدري أيهن الأولى **ر** وإذا تزوج واحدة في عقدة واثنين  
في عقدة وثلاث في عقدة وأربعاً في عقدة ثم مات قبل أن يبين ولا يبين



اولى فبروات النساء بين الثلثين والثلثين والاربع الالافاً ثم يدخل الواحد  
 مع الاثنين فتأخذ سدس ما اصابها وتدخل مع الثلاث فتأخذ ثمن ما اصابها  
 ولين ثلاث مهور ونصف اما نصف مهور من ذلك فللاربعة ثلثه اربعة وللثلاث  
 ربه لان الثلاث بدعيته ان كانت الواحدة مهن ولا بدعيته ان لم تكن الواحدة  
 مهن. **واما مهر من ذلك فللاربعة مهن سدس ثلثان ونصف وللثلاث مهن**  
**سدس ثلثان ونصف وللثلاث سدس لانيها بدعيته ثلث هذا المهر ان كانت الواحدة**  
**مهن وان لم تكن مهن فلا بدعيته لانيها.** **واما المهر الباقيين فيما بين الفرق الالاف**  
**تدخل الواحدة مع الثلاث فتأخذ ثمن ما اصابها وتدخل مع الاثنين فتأخذ سدس**  
**ما اصابها وهذا قول ابي يوسف وقال محمد للاربعة مهور وثلث وللثلاث مهور**  
**والاثنين ثلثا مهور وللواحدة نصف مهور لان الاحوال في الفرق الثلاث ثلثه**  
**يصح نكاح كل فريق في حال وبطل في قالين والاحوال في الواحدة حالان حاله صح**  
**وحاله فتأخذ فان كانت احدى الاربعة امة فنكاح الامة طاهر ولا شرك لها مكره**  
**في مهر ولا ميراث.** **ونكاح الواحدة المتفرقة صحيح على كل حال ولين جميعا لثمة مهور**  
**ونصف مهور للواحدة منها مهور كامل ويكون نصف المهر بين الثلاث والاربعة سدس**  
**الامة نصفين والمهران الباقيان بين الثلاث والثلثين الالاف في قول**  
**ابي يوسف.** **وقال للاربعة مهور ثلثين سوى الامة وللثلاث مهور وللثلاثين ثلثا**  
**مهور وللواحدة مهور كامل فذلك ثلثه مهور وثلثا مهور وميراث النساء بين الواحدة**  
**منهن سبعة اشهم من اربعة وعشرين ثلثا مهور بين الثلاث والثلثين وثلثا مهور**  
**فريق ثلثه.** **قال ابو الفضل في هذا الجواب على مذهب ابي يوسف ومحمد**  
**الميراث.** **ولو كان طلق الاثنين من نكاحه ثم مات قبل ان يدين كان لهن**  
**ميراث ونصف للواحدة من ذلك اكثر مما يكون لثلاثة مهور واقل مما يكون**  
**لثلاث مهور من قال الفضل فيما بيننا نصف سدس مهور فابطلنا ذلك الفضل**  
**وجعلنا لثلاث مهور ربع سدس مهور وما بقي فلكل فريق ثلثه والميراث على ما مضى**  
**في المسئلة الاولى.** **وقال ابو الفضل في هذا الجواب ليس سدس بدعيته**  
**الميراث على مذهب ابي يوسف.** **واذا تزوج الرجل الامة وابنتها في عقد**  
**متفرقة ثم ماتت ولا يعلم انهن اول فلكل مهور واحد نصفه للام ونصفه للابنتين**  
**لانه لا يثبت الا احداهما او الام وكذلك الميراث نصفه للام ونصفه للابنتين**  
**وهذا قول ابي حنيفة.** **وقال ابو يوسف ومحمد المهور والميراث بينهما اثنان**  
**لان حجة كل واحدة مثل حجة صاحبتها.** **الا ترى انه تزوج امرأة وابنتها**

كانت حجة كل

كانت حجة كل واحدة علي حياها. **وان من جميعا الزوج حي فالقول في**  
**الاولى منهن قوله فان مات بعد من قبل ان يدين فله ثلث ميراث زوج من كل**  
**واحدة منهن وعليه ثلث ما سمي لكل واحدة منهن اولا وللام مهرها وكان**  
**ينبغي في العياش ان يكون لها مهر وربع لانه كان جامع الامة قبلها حرمت و**  
**لها بالدخول مهر اخر والا نصف المهر لانه حرمت عليه في حياته حين وطئ ابنتها**  
**ولكل واحدة من الاثنين الاقل من مهر سملها وما سمي لها فان كان تزوجهن في عقد**  
**متفرقة ولم يدخل لهن منهن حي قال احد اهل طالق فبدا الكلام باطل وان قال**  
**احدى نسائه طالق وقع عليه طهارة للام.** **وان قال احد اهل طالق لم يفسخ**  
**الطلاق على الامر الا ان يتوبها.** **ولو كان تزوجهن في عقدة واحدة كان كالحين**  
**جميعا فاسد فان كانت احداهن امة جاز نكاح الامة فان كانت فلهن امثال**  
**جاز نكاح الحرة.** **وان تزوج اربع حواير واربعة امهات في عقدة واحدة جاز**  
**نكاح الحواير.** **واصل ذلك ان شرط في نكاح الحواير فان كان جازا لو كن**  
**واحدة من اجزته وابطلت نكاح الامة وان كان عز جازا بطلت واجزت**  
**نكاح الامة ان كان يجوز لو كان وحدهن.** **فان تزوج امة وحرمة في عقدة**  
**واحدة هما امة الاخرى جاز نكاح الحرة.** **واذا كان للرجل اربع نسوة**  
**فتزوج خامسة ودخل بها فزوجته وبنتها ولو قرب الاربع حتى تنقض عقد**  
**الاربعة الخامسة.** **ولا باس بان يزوج الرجل امة امراة ولدوا واخذت**  
**مدا برية او امة له فذلك ان يطاها غير انه لا ينبغي له ان يطا امراته التي**  
**تزوج حي يملك فوج الامة والمدا برية وام الولد غير اذا كان يطاها فان لم يكن**  
**وطئ امة ولا مدا برية.** **ولا باس بان يطاها.** **ولو تزوج امرؤ ولده ثم وطئ**  
**امراة ثم مات زوج امرؤ ولده حل له ان يطا امراته مادامت امرؤ ولده لعبد**  
**من زوجها.** **فاذا انقضت عدتها فلا ينبغي له ان يطا القرابة حتى يملك فوجها**  
**غيره.** **وكذلك الامة والمدا برية اذا كان وطئها قبل ان يزوج الاخت.**  
**فان اعتق امرؤ ولده فعليه ثلث حيض ولا ينبغي له ان يقرب امراته مادامت**  
**امرؤ ولده لعبد منه.** **ولو ان رجلا اعتق امرؤ ولده ثم تزوج اخاتها في عدتها**  
**لم يحزن نكاحها ولا باس بان يزوج اربعا في عدتها.** **وقال ابو يوسف ومحمد**  
**نكاح اخاتها ايضا جائز ولا يدينها حتى تنقض عدتها.** **وقال ابو يوسف ومحمد لا باس**  
**بان يقرب الاربعة في عدتها.** **وكذلك لو تزوج رجل قبل ان يعتقها فلا يلزم بان**  
**يقرب ثلثه.** **واذا تزوج الرجل اربع نسوة في عقدة واحدة في عقدة ثم**

اربعة منهن على نصف المهرين على ما مضى  
 ولا باس بان يزوج اربعا في عدتها  
 ثم قال احد اهل طالق فبدا الكلام باطل وان قال



طلق احد في نسائه ثم مات قبل ان يبين هلن ثلاثة مهود ونصف مهر من ذلك  
 الاربع خاصة والباقي بين الغريبين نصفين ولحل فرب نصف الميراث ولو كان  
 طلق نسائه اثنتين من نسائه كان لهن مهران للاربع خاصة منها نصف مهر والباقي  
 بينهما وبين الثلاث نصفين . واذا تزوج الرجل ثلاث نسوة في عقد واحد ولم  
 يدخل بالثلاثين ثم طلق احدى نسائه واحدة والاخرى ثلثا ثم مات قبل ان يبين  
 فله خولها مهر تام وخمسة اسهم من اثني عشر سهمها من ميراث الثلث والاخرين  
 سبعة اسهم من الميراث ومهر ورابع وهذا قول ابي يوسف . وقال محمد بن  
 النعمان لم يدخل بها مهر وثلاث فله خولها خمسة اثمان الميراث ولها  
 ثلاثة اثمانه . ذكر حكم الميراث في بعض الروايات في هذا الكتاب ولو كان  
 دخل بالاثنتين منهن كان لكل واحدة منهما مهر كامل وللي التي لم يدخل بها ثلثه  
 اربعة مهر وسدس الميراث في قول ابي يوسف . وقال محمد بن ذلك  
 الا في نصيب التي لم يدخل بها من المهر فان لها ثلثي مهر وهذا الجواب في  
 الميراث على مذهب ليس بسديد والصواب على مذهبه ان يكون للتي لم  
 يدخل بها ثلثه من الميراث . وكذلك ذكر في بعض الروايات . واذا تزوج  
 امرأتين في عقد واحد وثلثا في عقد آخر ثم قال دخلت باحد الغريبين ثم مات قبل  
 ان يبين فله ثلاث مهر ونصف وللثنتين منهن ولكل منهن نصف الميراث  
 وكذلك لو كان طلق احدى نسائه ثلثا ولم يدخل بغيرهن وطلق احدى نسائه  
 ثلثا فله ثلاث مهر ورابع وللثنتين ثلثه اربعة مهر ولو تزوج بنت ثلث نسوة  
 فدخل باحدة هن ولا تعرف بعينها ثم طلق احدى نسائه ثلثا والاخرى واحدة  
 ثم مات فلهن مهران ورابع المهر والميراث بينهما اثلثا وعليهن عدة الطلاق  
 والوفاة اخذ بالنفقة في قول ابي يوسف فان عرفت المدخول بها كان لها مهر كامل  
 والاخرين في قول ابي يوسف وللمدخول بها خمسة اسهم من اثني عشر سهمها من ميراث  
 ايسر في التطبيقات الثلاث سوا . ولو كانت التطبيقات الواحدة ناجية  
 ايضا كان الميراث بينهما سوا لان الطلاق على انهن وقع اخرجهما من الميراث  
 وهذا قول ابي يوسف . واذا تزوج العبد امرأتين في عقد واحد وثلثا في  
 عقد آخر ثم اعتق ثم مات فله حصة الثلاث بالكل وحصة الاثنتين جازان لن  
 او ايل او اخر فان كانت احدى الثلاث امة وحصة الامة فاسد لا مهر لها  
 وللمرئتين الثلثين مع مهر واحد ونصف الميراث والاخرين مهر واحد ونصف  
 الميراث سوا كان العبد تزوج باذن مولاه او بغيره ان مولاه لانه يجوز ان

ودخل برأيه

ما لم يكن باذنه . وجل امرؤ رجلا ان يزوجه امرأة تزوجه امرأتين في عقد واحدة  
 لم يحزنكاح واحد منهما وان كان امرؤ ان يزوجه امرأة بعينها تزوجها آتية واخرى  
 في عقد واحدة جاز نكاح التي امرؤ بها **باب النفقة**  
 واذا خاضعت المرأة زوجها في نفقة ما يصلحها للثنا والصيف فرض لها عليه من  
 النفقة كل شهر ما يكفيها بالمعروف . وبغير من لها من الكسوة ما يصلحها للثنا  
 والصيف على الموسر قدره وعلى المعسر قدره على قدر غل السعة وخصه بقوم  
 ذلك قيمته بالمعروف فان كان معسرا فرض لها من النفقة كل شهر اربعة دراهم  
 او خمسة دراهم او ثمانية ذلك ولخادمها ثلاثة دراهم او اقل من ذلك او اكثر  
 انما يفرض عليه القوت الذي ليس فيه فضل بقوم لا في قيمته ما يكفيها  
 كل يوم وما لا بد منه من الادام والدهن لها ولخادمها ثم يفرض ذلك عليه  
 فان لم يكن لها خادم لم يفرض عليه نفقة الخادم والكسوة على المعسر في الثنا  
 درع يهودي وملحفة مطي وخمار تباري وكسا كارضن ما يكون لها وللخادم  
 في الصيف قميص مثل ذلك وازار للمرأة درع مثل ذلك وملحفة وخمار  
 وان كان موسرا فالنفقة عليه للمرأة ثمانية دراهم او سبعة او نحو ذلك بوسع  
 ذلك عليها في الطعام والادام ولخادمها ثلثة او اربعة او نحو ذلك والكسوة  
 للمرأة في الشتاء درع يهودي او هروي وملحفة ديروزي وخمار ابرسيم وكسا  
 ابجاني ولخادمها قميص رطل وازار كرايس وكسا رخيص وفي الصيف للمرأة  
 درع تباري وخمار ابرسيم وملحفة كان ولا يجد لها الكسوة ما لم يتجرق ما  
 عند كفا او يبلغ الوقت الذي يسوها ولخادمها قميص مثل ذلك وازار وان كان  
 الرجل من اهل الفنا المشهورين به فلا مراة خمسة عشر درهما كل شهر ولخادمها  
 خمسة ولها من الكسوة في الشتاء درع يهودي وملحفة هروي وجبة فراود درع  
 خوخاد ابرسيم ولخاف . ولخادمها قميص يهودي وازار وجبة وكسا وخمار  
 وقال محمد لا ينبغي ان توفى النفقة على الدريم لان السعر يغاوا ويرخص ولكن  
 يحمل النفقة على الكفاية في كل زمان فينظر قيمة ذلك فيفرض لها عليه درهم  
 شهر او درهمين . وانما فرض الكسوة فكما ينبغي في الكتاب ولا يؤخذ من الزوج قبل  
 بشي من النفقة . ولو خاضعت امرأته في نفقة تامضي من الزمان قبل ان يبين  
 عليه القاضى لم يكن لها من ذلك شي وهو قول ابن ابي ليلى . وكذلك لو استدان  
 عليه فان كانت قد ضلحت على النفقة كل شهر او فرضها القاضي عليه فتاب او  
 حبس النفقة عنها فاستدان عليه او لم يستدان احد نه بتفقه تامضي

ولو خاضعت امرأته في نفقة  
 ما دفع من الزمان



وإذا كان لها منه ولد فطلبت ان يرض للولد معها نفقة فرض عليه للصغار  
 وللنساء والرجال الزماني فاما الذي لا زمانة بهم من الرجال فلا نفقة لهم عليه  
 ويدفع نفقة الجار من تولد ونفقة معارفهم المرأة فان كان الرجل معسر فنفقة  
 الصبيان كل شهر لكل انسان منهم درهمين او ثلاثة بقدر ما يفي به لقوت  
 طعامه وادامه ودهنه والكسوة كاد في ما يلبس مثله في الشتاء والصيف فيص  
 زطي او يودي في الشتاء وفيما محتوا او فرو غليظ وخفان وفي الصيف اذا وفتقة  
 الابنت الكبيرة اذا كان تحت نفقتها اربعة دراهم في الشهر او نحو ذلك ولها  
 في الشتاء ثوبين يودي او درع وملحمة وطينة وكساء او خفاف ولها في الصيف  
 ازار ودرع وملحمة وللصبيان في الشتاء من الخف ما يصلحهم وان كان الولد  
 موسرا او سعت عليهم في النفقة وجعلت النسوة لا تفصل من هديع على نحو ما  
 يري الحام بالمعروف واذا اصاحت المرأة زوجها على نفقة لا يكتفي فلما ان  
 ترجع عنه وتطالب بالكفاية واذا فرض على المعسر نفقتها لم يسر فخاصته  
 فرض عليه نفقة الموسر واذا العيبت المرأة عن زوجها وابنت ان تحول  
 معه الى منزل او الى حيث يريد من البلد ان وقد اوفاه مهرها فلا نفقة  
 لها وان كان لم يوفها مهرها قابت عليه ذلك حتى يوفها فلها النفقة ولا نفقة  
 للمعدة الصغيرة التي لم يجمع مثلها لان الحبس جامن تسليما فان كانت قد بلغت  
 ما يجمع مثلها فلها النفقة صغيرا كان زوجها او كبيرا فان كان صغيرا لآمال  
 له لم يوجب له نفقة زوجها الا ان يكون ضمنها وكل امرأة قضى لها بالنفقة  
 على زوجها وموصفيا او كبير معسر لا يقدر على فاتها ثومان لسد من عليه  
 ثم ترجع عليه فان كان القاضي لا يعلم من الزوج عسر فسالت المرأة حبسها بالنفقة  
 لم يجبهه ولكنه بامر ان يتفق وخبره انه حاسبه ان لم يفعل فاذا عادت  
 اليه مرتين او ثلاثا حبسه بالنفقة فان علم انه محتاج على سبيله وينبغي للقاضي  
 اذا حبس الرجل شهرين وثلاثة في نفقه او دبر ان يسلم عنه فان كان معسرا  
 على سبيله ولا يحول بين الطالب وبين لزوجته وان كان غيا لم يخرج من الحبس  
 الا احيى يودي الدين والنفقة فان كان له مال خاص اخذ القاضي الدين  
 والدناير من ماله قاضي منها الدين والنفقة ولم يبيع العروس الا برضاه في  
 قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يبيع العروس في الدين والنفقة  
 واذا كان للرجل على نسوة فرضت النفقة لمن عليه فان كانت احداهن  
 كاتبة او امة قد بنوا لها مولاها بيتا معة فرض عليه لكل واحد منهما ما

يكتفي

يكتفي ولا يبراد للحرة المسلمة على الامة والذمية شيئا فان عجز عن ذلك وهو  
 وهو معسر قد علم القاضي منه امره ان لا يستدان عليه فان لم يقدر على ان  
 يعطينه لم يبرق بينه وبينهم ولا يجبر على طلاقهن واليهونة في الامة  
 ان يخل الرجل بين امته وبين زوجها ولا يستخذمها بعد ذلك ولم يخل بينه  
 وبينها ولا نفقة لها وان كانت هي تخدمهم من غير ان يستخدموها فلها  
 النفقة فان جات في وقت والزواج ليس في البيت فاستخدموها ومنعوها  
 من الرجوع اليها فلا نفقة لها انما انظر في هذا الى استخدامهم اياها  
 فلا انظر الى غير المرأة الحرة واجبه على الزوج وان مرضت او حنت او اصابها  
 بلا يمنع عن الجماع او كبرت حتى لا تستطيع جماعها وليست الصغيرة  
 كذلك ولا نفقة في الكساح الفاسد ولا في العدة مستبدا واذا اختلف  
 الزوج والمرأة فقال لهما الزوج انا قضيت وقالت المرأة موطني فالحق قول  
 الزوج مع ميمنه وعلى المرأة البينة فان لم تكن لها بينة وسأل القاضي  
 ان يسأل لها عن يسار في السر فليس ذلك على القاضي وان فعله فانه  
 عنه انه موسر لم يرض عليه نفقة الموسر الا ان يجبره بذلك وجلان عدل  
 ويكونان بمنزلة الشاهد بين كتمان انما قد علم ذلك فان اجراه ابهما  
 قد علم ذلك من وراو والزوج قد يزوجها فان قامت المرأة بالبينة اليه  
 موسر فاقام الزوج البينة انه محتاج اخذ بينة المرأة وفرض عليه نفقة  
 الموسر فان كان للزوج عليها دين فقال احسبوا لها نفقتها منه كان له ذلك  
 واذا فرضت النفقة لها على الزوج ولها عليه مهر فاعطاها شيئا من ذلك  
 فقال الزوج مومن المهر وقال لي المرأة مومن النفقة قال قول  
 الزوج وكذا لك هذا في جميع الديون اذا كان من وجود مختلف  
 واذا اختلفا فيما وقع الصالح عليه او الحكم به من النفقة قال قول  
 الزوج والبينة بينة المرأة فان كان ذلك الذي اقر به الزوج وحلف  
 عنه لا يكتفي بل بلغ به الكفاية في المونة واذا اخذت الملاء من زوجها  
 كنفلا بالنفقة كل شهر لم تكن على الكفيل الا شهر واحد لانه لم يوفت وقتا  
 فلو ضمن لها نفقة سنة كان جازيا ولو قال انا ضامن لنفقتك ابدا ما  
 عشت كان الضمان عليه كما قال واذا فرض لها القاضي على الزوج نفقة  
 معلومة كل شهر فصحت أشهر لم يعطها حتى مات او ماتت لم يوجب شيئا منها وهذا  
 بمنزلة الخراج حراج الراس اذا اسلم ولو كانا حبيسين فاختلعا فيما مضى

قال الزوج والمرأة  
 المرأة مونغني

ن



من المدة من وقت الفضا فالقول قول الزوج والبيعة بيعة المرأة وإذا  
 بعث اليها بشوب فماتت موصدة وقال الزوج مو من الكسوة قال قول  
 الزوج الا ان تعلم المرأة البيعة انه هدية فان اقام جميعا البيعة فالبيعة  
 بيعة الزوج وإذا كان اقرار كل واحد منهما البيعة على اقرار الآخر بما اذناه  
 كان الزوج موصدا للقول القضي وإذا كان ان بعث بدراهم فقال مبي نفقة  
 المرأة هي موصدة فإذا اعطاها كسوة فجلت تحريقا او هلك منها كسر  
 لكن عليه ان يكسوها حتى ياتي الوقت وإذا كان ان صابتها او لبست عرسها  
 فلا كسوة لها حتى يمضي الوقت الذي يجوز فيه فان اخذت نفقة شهر فلم تنفقا  
 ثم جاز الشهر الثاني وموتها فلما ان يطالب بنفقة الشهر الثاني وإذا ارضى لها  
 القاضي النفقة على زوجها فانفقت من مالها ولم تأخذ منه شيئا فلما ان تأخذ  
 بما مضى من ذلك وان كان هذا في دي لرحم المحرم وإذا ارضى له النفقة عليه  
 فانفق على نفسه من ماله لم يمكن له ان يرجع على الذي ارضى له عليه بشي من ماله  
 بقضي وإذا كان الرجل غائبا وله مال حاضر في يد رجل فطلبت المرأة النفقة  
 فيه بعد ان خلف انه لم يعطها نفقة وياخذ منها كفيل بالنفقة فان قدره  
 زوجها كان على تجته ان كان ارسل اليها بشي وإذا كان الذي يكون له على الرجل  
 والود بعدة فبعد ان يبرأ بذلك وبأن امراته فان عدل لم يقبل من المرأة بيعة عليها  
 وهو اجد قول ابي يوسف وهو قول محمد ولو لم يكن له مال حاضر لم يرض لها نفقة  
 لانه لا خصم معها وإذا كان له مال حاضر لم يرضها الا ببيع في ذلك غروضا  
 ويتفق عليها من علة الدار والعبد ولعطيها الكسوة من ثياب ان كانت له كسوة  
 وكذلك يعطيها من طعامه ان كان له طعام وياخذ منها كفيل بجميع ذلك فان  
 رجع الزوج فافاقر البيعة على وصول نفقته اليها بهذا الوقت فالكفيل صام من  
 للنفقة وان لم يكن له بيعة وخلفت المرأة فلا شيء على الكفيل وان نكلت عن الصين  
 زوجها والزمنا الكفيل تلك النفقة **باب نفقة**

وإذا وطأها منه

وإذا وطأها المكاتب أمته فولدت منه فأنذ بجور على نفقة الولد وأرض  
 الحباية عليه وميراثه له وإذا تزوج العبد أو المدبر أو المكاتب بغير  
 اذن مولاه فلا نفقة عليهم ولا مهر وان عتقها والمكاح حين يعتق وحيث  
 عليه المهر والنفقة لما يستعمل وإذا كانت الأمة أو المدبرة أو امرأة  
 تحت حرا وعبد فلا نفقة لها عليه ماله لم يربواها معه بيتا وان كان قد دخل  
 بها فان ربواها معه بيتا فعليه النفقة وان انتزعا منه المولى واحتاج  
 الى خدمتها فلا نفقة على الزوج مادامت عند مولاه وان غادها اليه وبواها  
 معه بيتا فعليه النفقة فان كان لها منه وكذا فلا نفقة عليه للولد وبعد الولد  
 على مولى الام وإذا كانت المرأة مكاتبه وقد ربواها معه او لم يربوها معه  
 والمكاتب لا يحتاج الى التوبة لان السيد ليس له ان يستخدمها **باب نفقت اهل الدقة**  
 وبين من على الذي نفقه امراته بالمعروف فان كانت ذات رحم محرم منه  
 وذلك في ذمتهم نكاح فطلبت منه نفقتها بلا نكاح من قبل النكاح فرض لها  
 عليه في ذلك كما يرض من النكاح الصحيح في مياس قول ابي حنيفة ولا يرض  
 عليه ذلك في قول ابي يوسف ومحمد ويقر بينهما اذا طلب ذلك احدهما  
 ولا يجوز ذلك الا ما يجوز على اهل الاسلام ما خلا المكاح بغير شهود فانما يجزى  
 بينهما ونقضي بالنفقة فيه وإذا اسلم الذي وامرأته من عرا همل  
 الكتاب قات الاسلام فقر بينهما فلا نفقة لها في العدة وان كانت  
 هي المسلمة فالزوج فقر بينهما كان عليه النفقة والسكنى مادامت في العدة  
 وإذا اخرج احد الحرمين مسلما ثم خرج الاخر لبعده فلا نفقة لها عليه لان  
 العصمة انقطعت فيما بينهما بخروج اولها **باب النفقة في الطلاق والفرقة والزوجية** وتخل مطلقة السكني لثنا  
 كان الطلاق او واحدة والنفقة مادامت في العدة ولا تخرج من بيتها ليلا  
 ولا يراها والقوله تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن ولبعنا عن عمر بن الخطاب انه  
 كان يجعل النفقة للمطلقة ثلثا والسكنى وكذلك البائنة بالخلع والايلا واللعنا  
 والردة وبجامة امها وقول فرقة جات من قبل الزوج فان اشترط الفرقة في الزوج  
 فلا نفقة فليده السكني ولا نفقة عليه لان خروجها من بيتها معصية وقال  
 ابن ابي ليلى في المطلقة ثلثا لها السكني والنفقة وإذا اطلق الرجل امرأته  
 فلا قايان وهي امه قد كان بواها بيتا فعلى الزوج النفقة فان اخرجها المولى







كانت خالة وابنت اخت لام كانت ابنت الاخت اولى. واذا لم يكن له من قبل لام  
ذو رحم محرم كانت العدة من الاب والام اولى بالتمات ثم العدة من الام ثم العدة من الاب  
وابنت الاخ اولى من العتات والحالة اولى من ابنت الاخ للاب. وليس لمن سوى  
الام والجديتين حق في الولد اذا اكل وخذة وسرب وخذة وليس وخذة جارية  
كانت او غلاما. وقال محمد في نواذر هشام اذا بلغت حد الشهوة عند الام والجديتين  
فالاب احق بها. واذا بلغ عند واحدة منهن هذا المبلغ او بلغ عند الاب والجديتين  
ما وصفنا فالاب احق به ثم الاخ من الاب والام ثم الاخ من الاب واذا اجمع اخوة  
لاب وام فافضلهم صلاحا ووزعا احق به فان كانوا في ذلك سوا فافضلهم احق به  
وكذلك للاعمار بعد الاخوة. واذا كانت امرأة بنتا ما مونة على نفسها لا يريد  
ان تكون مع ايها ولا مع اخيها وعملها ذلك وتزول حيث شئت. وقال في كتاب  
الطلاق اذا كانت البنت مخوفة على نفسها لا يوثق بها ما لا يملأ الاب ان يفطمها اليه  
واما البكر فلو ادعاها ان يفطمها اليه ولا يخل عنها. وكذلك الاخ والعم اذا لم يكن  
لها والد فان كان اخوها او عمها مخوفا على نفسها لم يخل بينه وبينها ويظهر امرأة مسلمة  
تعيه صانعة فتسلم اليها فان كانت البكر قد استقامت عقلا اورايا واخوها  
او عمها مخوفا عليها فلها ان تنزل حيث احببت في مكان لا يخوف عليها ولا يكون مع اخيها  
وعملها. وامر الولد اذا اعتقها مولاه في الولد بمنزلة المطلقة الحرة واما الام  
فان فارقتها زوجها فلو ولد للمولى لامة رقيق ياخذهم المولى وهو اولى بهم وان  
كان الزوج لورق لامة **باب متاع**  
**البنت** واذا اختلف الزوجان في متاع فما كان للنساء هو للمرأة وما  
كان للرجال فهو للرجل. وما كان للرجال والنساء هو للرجال في الموت.  
واما في الطلاق والغرة فهو للرجل لانه هو الباقي. وقال محمد ما كان للرجال  
والنساء فهو للرجل مات او لم يموت. وقال ابو يوسف تقطع المرأة متاع البنت  
ما جهر منها وما بقي فهو للرجل وقال ابن ابي ليلى ان مات الرجل او طلق فتاع البنت  
كله متاع للرجل الا الدرع والحمار وما اشبهه وما كان من سلاح او قبضة او قلنسوة  
او موزج او مشطه او طيلسان او سراويل او عمامة او مصحف او قوس هو للرجل  
وما كان من درع او خمار او ربة او حجلة او ثياب او قبضة او تابوت او سريرا وصيدا  
او حلي هو للمرأة والمتر للرجل والمرأة والحادم والعبد والنساء وسقط البنت  
هذا يكون للرجال والنساء. وما كان متاع التجارة والرجل معروف بتلك التجارة  
والحبة الحنونة وحبة الغار وحبة الحزا والبرود فهو للرجل اذا كانت ذات لينة

وغير المرأة

والشئ

والمستقاة والبركان المتعلم مما يكون للرجال والنساء والعتم الشاة والابل  
والبقرة مما يكون للرجال والنساء. وان كان احدهما حرا والاخر مملوكا او مكاتب  
فالمتاع للمؤمنهما ايها كان. وان كان احدهما كافرا والمسلم والكافر في ذلك سوا  
وكل فرقته وقعت بين الزوجين من قبل انهما كانت فالجواب في متاع البيت على  
ما تقدم مر. فان كانت المرأة امة اعنت فاختارت تعشها فما كان في البيت  
قبل ان تعتن فهو للرجل وما وجدنا بعد العتق قبل ان تحترق نفسها فهو على ما وصفنا  
في الطلاق فان كان له نسوة فوق الاضلاف بمنه وبينهن في المتاع فان لم يكن في  
بيت واحد فتاع البيت بينهما سوا. وان كانت كل واحدة منهن في بيت واحد  
فما كان في بيت كل امرأة منهن بينهما وبين زوجها على ما وصفنا ولا يشارك بعضهن  
بعضا. واذا افرقت المرأة متاعا ان الرجل اشتراه فهو للرجل. واذا مات  
الزوج قتلت الورثة كان طلقك في حيوة ثلثا واراد وان باحد واما كان  
من متاع النساء والرجال لم يصدقوا على ذلك والقول قول المرأة بعد ما خلف  
بالله انها ما تعلم انه طلقها فان علم انه طلقها في صحته ثلاثا او علم انه طلقها في مرضه  
ثلاثا ثم مات بعد انقضاء العدة فما كان من متاع الرجال والنساء هو لورثة الزوج  
وان مات قبل ان تنقضي العدة فهو للمرأة كانه لم يطلق. واذا كان المهرات  
ملك للزوج او ملكا للمرأة فالقول في المتاع على ما وصفت لك. وان كان  
احد الزوجين غير مدرك الا انه جامع فالقول في المتاع على ما وصفت لك.  
وان كانا مملوكين او مكاتبين او كافرين فالقول في المتاع على ما وصفت في الحرب  
**باب القسم بين النساء**  
واذا كان للرجل الحوا والمملوك امران حران فانه يكون عند كل واحدة منهما  
يوما وليلة. وان شأنا ان يجمل لكل واحدة منهما ثلثة ايام ففعل. ودوي  
عن الاسع عن الحكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لام سلمة حين  
دخل بها ان شئت سبع لك وسبعتهن. وسوا في ذلك البكر والبنت  
والمسلة والكاتبة والبالغة والمجنونة والحديدة والبي كانت عند ولا تقسم  
عند احدا منكم الا ما يعين عند الاخرى الا ان ياذن له فيه قال لمينا عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم انه اسأذن نساء ان يكون في بيت ثمانية فاذا ن  
له فكان في بيتها حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحيح والمريض  
القسمه سوا. وكذلك الذي ونسايه فاما الامة او المكاتبه او المدبرة او امر  
الولد تكون زوجة للرجل فيزوج عليها حرة فالحره يومان والامة يوم. واذا



سائر الرجل مع احدي امرائيه لم يوجع فلما قدم لها بته الثانية ان يقيم عندها  
مثل ايام سفع لم يكن لها ذلك ولم يحسب عليه بايام سفع مع التي كانت  
معه. ولكنه يستقبل العدل بينهما ومضى منه فهو هدر عجزه فيته الامم  
فان عاد للحد بعد التي اوجع عقوبة وامر ان يعيد. ولو كانت عند رجل  
امراة قد خلا من سنها فادان استبدل بها سابعة فطلبت اليه ان يمسكها  
ويزوج اخري ويقم عند التي من زوج ابائا ويقم عندها يوما فتزوج على  
هذا الشرط كان جازا لا باس به لقوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوزا  
او اعراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا. فبقا ذلك عن علي بن ابي طالب  
ولقبنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للسودة اعدتي فسألته بوجه  
الله ان يراجعها ويحل بومها لغاشية لان خسر بومها الفياضة مع ازواجه ولا باس  
بقيم الرجل عند احدي امرائيه اكثر مما يقيم عند اخري اذا دنت له. فبقنا  
عن ابن عباس في قوله تعالى ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم  
فان هذا في الحب فاما في العسة فيلبي ان يعيد. واذا اقام عند امراته الامة  
يوما ثم اعتقت لم يقرب عند الحرة الاخري الا يوما واحدا. ولو اقام عند الحرة  
يوما ثم اعتقت الامة تحول الي المعتقة. واذا كان للرجل امراة واحدة  
وكان يقوم بالليل ويقوم بالنهار فاستعدت عليه امراته فانه يومان بيت  
مها وان يظفر لها. فبقنا عن عثمان قال لكعب بن سواد فتن بها فقال اريها  
احدي نسايع الاربع لمن ثلثة ايام وليا لهن. ولها يوم وليلة. ارايت  
ان كان له اربع نسوة فادان يقوم ويصلي لما كان يكون له سني فليس في هذا  
شي مؤث. واذا تزوج الرجل امرأتين على ان يقوم عند احدهما يوما وعند  
الاخرى يومين. ثم طلبت التي لها اليوم ان يعيد له عليها فلما ذلك والمحبوب  
والخصي والعين في العسة بين النساء سوا. وكذلك العلامة الذي لم يحكم  
وقد دخل بامرأته واذا جعلت المرأة لزوجها حبلا على ان يزيد لها في العسة يوما  
فتقل لمرجزة ويرجع في مالها او يجعل لها حبلا على يومها ففلاسة  
**باب نفقة في ذوات الامم حاكم**  
ويجوز للرجل المور على نفقة امه وامه اذا كانا محتاجين. وكذلك الجد والجد  
والجددة ام الامم وام الاب. ويجوز على نفقة ولده الصغار فان كانوا اكار  
اجير على نفقة النساء ولا يجير على نفقة الرجال الا من كان منهم ذما او اعمى او مقعدا  
او مثل ايد بن زياتفع بنما او مقوفا او معنوها. وكذلك يجير على نفقة كل ذي رحم

محرم منه من الصغار والنساء واهل الزمالة من الرجال اذا كانوا ذوي رحم  
حاجة. وكذلك المرأة الموردة بخير على ما يجير عليه الرجل ولا يجير المعسر على نفقة  
احد الا على نفقة الزوجة والولد الصغير. ومن كان له مسكن او خادم ليس له  
عجن وهو محتاج لحل له الصدقة فعلى المورس ذوي وابنه اذا كان من ذوي  
رحم محرم منه نفقته. ولا يقضي بالنفقة في مال احد من ذكرنا اذا كان وقت  
المال غائبا او مفقودا ما خلا الوالد والدين والولد والزوجة فاني اعطى لهم بالنفقة  
في مال الغائب. وقال في كتاب المفقود وان استوفى منهم كفيل فحسن وان ضمنهم  
ذلك فحسن ولم يباخذ منهم كفيل فهو مستقيم فان كان له عند احد من هؤلاء المال  
فانفق على نفسه اجزته ولم يضمنه وان كان عند عزمهم فاعطاهم بغير امر فاض  
حتى انفقوا عليه كان ضامنا لها وان باع احد منهم متاع الغائب بالنفقة اطلت  
بيعه ما خلا الاب المحتاج فاني جيز بيعة على ولد الغائب بقدر ما ينفقة على  
نفسه فيما سوي العقار استحسننا ولا يجوز في العقار الا ان يكون الولد صغيرا  
وهذا قول ابي حنيفة وقال في كتاب المفقود. وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز  
بيع الاب ايضا على ابنه الكبير الغائب في العقار وغيرها الا بقضاء قاضي كالا يجوز  
بيع عجن ولا يجير المسلم على نفقة الكفار من وابنه ولا الكافر على نفقة المسلمين من  
وابنه الا الوالد والدين والولد والنوافل والاجداد والجدات من قبل الاب والام  
ونفقة الولد الصغير على الاب دون الام وان كانا موسرين فان كان الاب معسرا  
فان ابا يوسف ومحمد اقالا بامر الام ان تنفق عليه ويكون ذمنا على الاب ونفقة  
الابن الكبير المعنوه او الامن على الاب دون الام اذا كان موسرا ومبذلة الصبي  
في ذلك ونفقة الابنت على الاب ان كان موسرا دون الام وسوا كانت كبيرة او  
صغيرة. واذا اقامت الاب فالتنفقة على الام والجد على قدر ميراثها فان كان للولد  
خال موسر وابن عم فالتنفقة على الخال والميراث لابن العم. واذا كان الرجل زمنا  
معسرا وله ابن معسر صغير او كبير ومن وللرجل ثلثة اخوة متفرقين اهل يسار فنفقة  
الرجل على الاخ من الاب والام خاصة. وان كان للولد اختا كانت نفقة الاب الامة  
على الاخ من الاب والام خاصة. فان كان مكان الاخوة اخوات متفرقات  
فان كان الولد ذكرا فنفقة الاب على اخواته اخماسا على قدر موارسهم منه. ونفقة  
الولد على الاخ من الاب والام خاصة على قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وفي  
قول من يورث النعمان المتفرقان كما يورث الاخوات فنفقة الولد عليهم اخماسا



ومن قال يقول بن مسعود في الميراث فنفقة الاخت على الاخوات اذا لم يكن وارث  
غيرهم على الاخت من الاب والام خاصة. وكذلك نفقة الابنة في قولهم جميعا  
الا في قول من يجعل الميراث بين العات اجماعا فان نفقة الاب عليهم اجماعا في هذا  
القول واصل هذا الباب ان تنظر الى ودة الاب فان كان محررا الميراث كلهم  
ومو مسرح جعلت كانه ميت ثم نظرت الى من يرثه فجعلت النفقة عليهم على قدر  
موارثتهم. وان كان الذي يرثه لا يحوز الميراث جعلت النفقة كلها على من يرث  
امراة معسرة لها ولد موسر وام موسر فتفقهها على الولد دون الام. وكذلك  
الاب. الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الولد انت وما لك لا يسلك  
ولا يسارك الولد في النفقة على الوالدين ام ولا اب ولا جد. ويجوز اهل الذمة  
ينما ينهم على النفقة كما يحوز اهل الاسلام وان اختلفت مللهم في الكفر ولا يجوز  
الموسر على نفقة احد من فرأيه اذا كان رجلا صحيحا وان كان لا بعدد على الكسب  
الا في الولد خاصة او في الجدران الاب اذا مات الولد فان في اجور الولد على نفقته  
وان كان صحيحا. ولا يجبر المملوك والمكاتب على نفقة احد من فرأيه الا الولد  
المكاتب من امته. ولا يجبر المسلم ولا الذمي على نفقة والده والد من اهل  
الحرب وان كانوا استام من بلاد الاسلام. الا ترى انها لا تتوارثان وان  
كانا على ملة واحدة من الكفر. ونفقة الممتعة على ابنه دون امه. الا ترى  
انه لو كان صحيحا معسر كانت النفقة على الابن دون الاب. اخر كتاب النكاح

## كتاب الطلاق

فان محمد بن الحسن الطلاق ان يطلق الرجل امرأته اذا ظهرت من الحيض قبل ان يجامعها  
بلقنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى اذا طلقتم النساء  
فطلقوهن لعدتهن. ان هذه الآية اتركت في ان يطلق الرجل امرأته  
واحدة اذا ظهرت قبل الجماع يتركها حتى تنقضي عدتها وان قوله لا تدركه  
الله بعد ذلك امر. يقول لعلمه بيد والله ان راجعها قبل ان تنقضي  
العدة. ودوي اذا اراد الرجل ان يطلق امرأته للسنة طلقها بطلاق  
من جماع. فان اراد ان يطلقها ثلثا طلقها اخرى بعد ما حيضت وتطهر شهر  
بمطلقا حتى اذا خاضت الثلاث ثم طهرت طلقها اخرى فبات قد بات ثلاث  
طلقا فاحصتين وبقي عليها من حصة عدتها حيضة. قال ولقنا عن ابيهم  
عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كانوا يستحبون في ان لا يزيدوا في

الطلاق

الطلاق على واحدة حتى تنقضي العدة وان هذا الفصل عندهم من ان يطلق  
الرجل ثلثا. فاذا اراد الرجل ان يطلقها ثلثا طلقها واحدة اذا ظهرت  
من الحيض قبل ان يجامعها فاذا خاضت وطهرت طلقها اخرى واحصت  
بعدة. والحيضة الثانية من عدتها فاذا خاضت الثالثة وطهرت طلقها  
ثالثة وبقي عليها من عدتها حيضة ولا تحل له المرأة بعد ما وقع عليها ثلث  
تطلقا حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها. بلقنا عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم انه قال اذا طلق الرجل امرأته ثلثا وتزوجت عن انا لا تحل للاول  
حتى يدوي من عسيلة الاخر ويدوي من عسيلة. واذا اراد ان يطلق  
امراة وهي حامل طلقها متى شا واحدة وبعد شهر اخرى وبعد شهر اخرى  
واجمعا ان تضع حملها وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف. وقال محمد طلاق  
الحامل للسنة واحدة لا يبيع عليها للسنة وهي حامل اكثر من واحدة. قال  
بلقنا ذلك عن بن مسعود وجابر بن عبد الله والحسن البصري ومو قول  
زفر. واذا اراد ان يطلقها وهي لا تحيض من صغرها او كبر طلقها متى شا  
واحدة وبعد شهر واحدة وبعد شهر اخرى. وعدتها ثلاثة اشهر من التولية  
الاولى. فان طلقها في بعض الشهر تطلقها طلقها اخرى بعد ثلثين يوما  
وقد بقي من عدتها ثلثون يوما. واذا طلق الرجل امرأته واحدة او اثنتين  
فهو يملك الرجعة ما لم تنقض العدة وعدة التي تحيض كما قال الله تعالى في كتابه  
تلكه زواجر والحض. والمرأة الكاينة تحت المسلم في الطلاق بمنزلة المسلمة  
والامة بمنزلة الحرة في وقت السنة. فان كان الرجل غائبا عن امرأته كتب  
اليها اذا جال كتابي هذا ثم حضت ثم طهرت فبات طالق ثم اذا حضت وطهرت  
فبات طالق وكذلك الحلم في الثالثة وفي طلاتها ان كانت حاملا او كانت عدتها  
بالشهور يركب اليها نحو ما وصفتنا في الخطأ. وكذلك الحلم في طلاق المرأة التي  
قد خلأت. فان لم يدخل ولم يدخل بها طلقها متى شا. واذا طلق الرجل  
امراة بطلاقه وهي حائض فقد اخطأ السنة والطلاق واقع عليها فينبغي له  
له ان يراجعها. فاذا ظهرت من حيضة اخرى طلقها واحدة قبل الجماع. واذا  
طلق الرجل امرأته بعد الطهر والجماع فقد اخطأ السنة وهذا اذا لم يطلعت  
في الحيض. واذا طلق الرجل امرأته واحدة ثانية فقد اخطأ السنة والطلاق  
واقع عليها. فاذا طلقها واحدة في الطهر او الحيض او بعد الجماع فهو يملك الرجعة مادامت

## الرجعة



في العدة **فإذا انقضت العدة فهو خاطب من الخطاب** **وإذا اراد ان**  
**يراجع امراته قبل انقضاء العدة فاحسن ذلك ان لا يغشاها حتى ينفذ شاهدان**  
**على رجعتها** **وليس في الرجعة مهر ولا عوض والجماع في العدة رجعة وكذلك**  
**التبديل والتمس الشهوة وكذلك النظر الى الفرج لشهوة والنظر الى ما سوى الفرج**  
**ليس برجعة وتعليق الرجعة بالشروط باطل** **وان قال كنت راجعتك امس فقد**  
**ان كان بعد العدة وان قال بعد انقضاء العدة لم يصح في الا ان قصد المرأة**  
**وإذا ظهرت المرأة من الحيضة الثالثة عزائها لم تغتسل فالرجعة باقية**  
**عليها** **بلغنا ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود** **فان اخوت العسل حتى ذهب**  
**وقت اد في الصلوة اليها انقطعت الرجعة** **وإذا انقضت عدتها ثم اقام الزوج**  
**البينة انه قال في عدتها قبل راجعتها او انه قال قد جامعها كان ذلك منه رجعة**  
**وان لم يكن له بينة فلا يمس على المرأة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد**  
**عليها النهن** **والخوة بالمعتدة ليست برجعة** **وإذا اكتمها الطلاق فهو**  
**راجعا وكتمها الرجعة هي امراته عزائه قد اسأ بما صنع** **وإذا قال للمعتدة**  
**قد راجعتك فقلت محسنة له قد انقضت العدة كان القول قولها في قول**  
**ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد عليها التمين هذه رجعة والقول قول الزوج**  
**والنوازل فأي من الرجل وبين المعتدة منه من طلاق الرجعة ويملك الرجل**  
**الرجعة من المرأة الكاينة والمملوكة يملك في عدتها مثل ما يملك من رجعة الحرة**  
**المسلية** **وإذا قال زوج الامة بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعتك في**  
**العدة قصد منه المولى وكذبته الامة فالقول قولها في قول ابي حنيفة**  
**وقال ابو يوسف ومحمد القول قول المولى** **والمعتدة من طلاق الرجعة**  
**تسوف لزوجها وتزني له فان كان من ثأنه ان لا يراجعا فاحسن ان يعلم بالدخول**  
**عليها بالتمتع وحقق التعل في تهاجب لدخوله واكره له ان يراها بمجرد اذا لا**  
**يريد رجعتها** **وان رآها لم يعلم بالدخول وان رآها لم يكن عليه شيء** **وإذا**  
**كانت معتدة من تطليق بانيه او من خلع او طلاق الا اولا فان او اخطاها**  
**نفسا بالامر بالبد او ما استبه ذلك فلا رجعة له عليها** **وإذا كان بعد الحارة**  
**ومو يقول لم يدخل بها فلا رجعة له عليها** **وان كانت حين خلاها حائضه او**  
**ضائمه في رمضان او محرمه او رتقا فلا رجعة له عليها وعليه نصف المهر وعليها**  
**العدة** **وقال ابن ابي ليلى عليه جميع المهر وعليها العدة** **وان كان**  
**الزوج غيبا او مجنون او خويا خلاها ولم يدخل لم يملك له عليها رجعة**

وان

وان ادعى الزوج الدخول وقد خلاها وانكره المرأة فله الرجعة وان كان كمر  
بخل لها فلا رجعة له عليها **وإذا قالت ان عدتي قد انقضت وذلك في وقت**  
**لا يحض فيه قلت حيص لم تصدق ولا تصدق على ذلك في اقل من شهرين**  
**قول ابي حنيفة** **وقال ابو يوسف ومحمد تصدق اذا مضى تسعة وتكون يوما**  
**لان اقل الحيض ثلث واقل الطهر خمسة عشر** **فان قالت بعد الطلاق شهرا او اقل**  
**منه قد سقطت سقطا مستبين الخلق او بعض الخلق صدقت على ذلك فان طلبت**  
**الزوج يمينها حلفت بالله لعد كان ما قالت** **وكل سقط لم يسئل خلقه لم ينقض به**  
**العدة** **فان قالت بعد مضي شهرين قد انقضت عدتي بالحيض فقال الزوج**  
**قد اخبرتي بالامس انها لم تحيض شيئا قصد منه المرأة كان الزوج يملك الرجعة**  
**وان كذبت حلفت على ذلك** **وإذا كانت تعتد بالشهر لصغر اوايس لحاضت**  
**انقضت ما مضى مما مضى من عدتها بالشهر وكان عليها ثلث حيص** **وكذلك لو كانت**  
**حيضة ثم اليست من الحيض اعتدت بالشهر والثلث بعد الحيضة وحكم لاسرها**  
**منه ان يبلغ من السن لا تحصى مثلها** **وإذا طلق الرجل امراته واحدة ثم**  
**راجعا في الحيضة الثالثة ثم طلقها بعد الطهر ثم تركها حتى اذا حاضت الحيضة**  
**الثالثة ثم راجعا ثم طلقها بعد الطهر فعليه العدة ثلث حيص بعد التطليقة**  
**وقد اسأ في تطول العدة عليها** **بلغنا عن ابن عباس ان هذه الاية نزلت**  
**في هذا** **وإذا طلعت النساء فطلعن من بعدهن فبلغن اهلن فامسكوهن**  
**معمروف او سرحوهن معمروف ولا تمسكوهن ضرارا معتدوا** **واما قوله**  
**فلا تغفلوهن ان ينكحن او يهرجن فكانت المرأة مطلقا ورجعا** **فإذا انقضت**  
**عدتها خطبها لم تزوجها فأي أهلها ان يزوجها قال الله تعالى فيه هذه الاية**  
**بلغنا ذلك عن ابن عباس** **ولمعا عن ابن عباس في هذين الايتين الطلاق**  
**برتان فامسال معمروف او تسريح باحسان يقول ان نارا راجعا قبل انقضسا**  
**عدتها وان ثا تركها حتى تنقضي العدة فان طلقها الثالثة وهي في العدة فلا**  
**خل له حتى تنكح زوجا غيره** **وإذا اغتسلت المعتدة من الحيضة الثالثة**  
**عزائه نفي منها عضو فالرجعة باقية استحسانا** **ولو نفي منها اصبع او شيء**  
**ليس من جسد ها فتد انقطعت** **وان تزوجت لم يحز النكاح حتى تغتسل ذلك**  
**الموضع اخذ بالنعسة** **وإذا التتدد على الماء فتمت فالرجعة باقية ما**  
**لم تدهب وقت صلوة او يصل بذلك النيم صلوة مكتوبة او سطوعا**  
**في الا سحان وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف** **وقال محمد النيم مبزلة**



الفصل وقد اعطيت الرجعة في النكاح فان تيممت وصليت ثم وجدت المال تعد  
الرجعة واغتسلت وان اغتسلت بسور حمار ولم يمت قد انقطعت الرجعة  
ولا نصلي ولا نقوم ولا نتزوج حتى تيمم او يجد ما اخرت غسله **باب**  
**الرجعة** واذا اطلق الرجل امراته نكاحا او واحدة ثانية او واحدة  
رجعية فعليه العدة ثلثة ايام وان كانت لا تحيض من صغر او كبر فقد تقا  
ثلثة اشهر وعدة الامه والمديرة وام الولد والمكاتبه حيضان **باب** ولما  
عن عمر وعلى قال اعدة الامه حيضان قال عمر لو استطعت لجعلتها حيضة ونصف  
**باب** وان كانت لا تحيض من صغر او كبر بعد ثلثة اشهر ونصف **باب** والموتى عنها  
زوجها اذا كانت حرة مسلمة او كتابية بعد ان يكون زوجها مسلما فقد تقا  
اربعة اشهر وعشرة ايام ودخل بها ولو بدخل صغيرة كانت او كبيرة وان كانت  
امه او مكاتبه او مديرة او ام ولد فهران وحصة ايام **باب** وعدة الحامل ان  
تضع حملها في الطلاق والوفاة وسائر وجود الزاوي وكذلك في الحرة والمملوكة  
بلغنا عن عمر بن الخطاب ورسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر سبعة بنت  
الحراث وكانت وصفت بعد زوجها بايام ان تزوج **باب** وبلغنا عن عمر بن الخطاب  
انه قال لو وضعت ما في بطنها وزوجها على سريرها لا تقصت عدها وحل لها  
ان تزوج **باب** وبلغنا عن ابن مسعود انه كان يقول من نكح باهله ان سورة النساء  
العصوي واولات الاحمال اجعلن ان يضعن حملهن ثلث بعد اربعة اشهر وعشرا  
التي في سورة البقرة **باب** واذا انكح المرأة وفاة زوجها او طلقها فعليه العدة  
سنة يوم مات او طلق بلغنا عن ابن مسعود وابن عباس وعلى بن ابي طالب وغيرهم  
ان عليا قال الموتى عنها زوجها تعتد من يوم ياتيها الخبر فلا ينبغي للمطلقة واحدة  
او ثلثا بانيه او رجعية ان تخرج من منزلها ليلا ولا نهارا حتى تقضي عدها **باب** ولا  
تسافر او يخرج لقوله لا يخرجوهن من بيوتهن الا ان ياتين بفاحشة مبينة **باب**  
فقال ابراهيم الفاحشة خروجها من بيوتها **باب** وبلغنا عن ابن مسعود انه قال  
الفاحشة ان يرضى فخرج الى الحد والموتى عنها زوجها تخرج بالنها والحاجتها  
ولا يثبت بغير منزلها ما دامت في عدها **باب** وبلغنا عن ابن مسعود ان سورة  
شكيب البه الوحشة توفي ازواجهن فامرهن ان يتراوين بالنها ولا يترن بالليل  
دون سائرهن فان كانت المرأة امه او ام ولد او مكاتبه فلها ان تخرج في الطلاق  
كله والوفاة **باب** وكذلك المرأة الكتابية يتوفى عنها زوجها المسلم او الملقح طلاقا  
بائنا او رجعيًا فلها ان تخرج ما فيها من الشرك اعظم من الحرج في العدة الا ان يمتنع

الزوج لتحضن ثماه والصبيته تخرج لانها لم تبلغ الحث الا في الطلاق الرجعي فانها  
لا تخرج الا باذن الزوج **باب** واذا كانت المرأة مع زوجها في منزل نكحها فطلقها فيه  
فالمرأة على زوجها حتى تقضي عدها فان اخرجها اهل المنزل لبي في سعة من القول  
**باب** وكذلك الموتى عنها زوجها اذا لم يكن لها نصيبها من منزل الزوج او اخرجها  
اهل المنزل فان كان زوج المطلقة غائبا واخذها اهل المنزل بالا جارية **باب**  
لها ان تعطي الاجر وتسكن وان كانت في منزل تخوف على نفسها ومالهها وليس معها  
رجل كانت في سعة من النقلة **باب** وان كانت في السواد فدخل عليها خوف من  
من السلطان او من غيره كانت في سعة من التحول الى المصر **باب** فاذا اطلقها  
وهي بنت اهلها او غيرهم راية كان عليها ان تعود الى منزل زوجها حتى تستد  
فيه وكذلك لو كان زوجها معها **باب** ولو سافر بها فطلقها وقد سار ثلثة ايام  
فان شئت مضت على سفرها وان شئت رجعت الى منزلها مع زوجها الا ان يكون  
الطلاق بائنا فدها بها ورجوعها حينئذ معة ووجدها سوا **باب** وان كانت  
كانت في بيوتها وبين المكان الذي يريد مسيرة يوم من منزلها مضت الى ذلك  
المكان فاعتدت فيه ولم تخرج **باب** ولو طلقها او توفي عنها وهي على مسيرة يوم  
من منزلها فعليه ان يرجع الى منزلها **باب** فان طلقها او مات عنها في مصر وبيوتها  
وبين منزلها مسيرة ثلاثة ايام وكذلك بينها وبين مقصد هلم تخرج من  
ذلك المصر حتى تقضي العدة وعند حرمها في قول أبي حنيفة **باب** وقال ابو  
يوسف ومحمد فلها ان تخرج الى اي الوجهين شئت ان كان معها محرور **باب** وللعدة  
ان تخرج من بيوتها الى الدار وتحول في سائر بيوت الدار الا ان يكون في الدار  
سائر لعهرهم فلا تخرج الى تلك المنازل **باب** واذا اطلقها زوجها وليس لها  
الايت واحد ليكن له ان يجعل منه وبينها حجابا **باب** وكذلك في الوفاة اذا كان  
له اولاد رجال من غيرها حملوا بينهم وبينها حجابا او ستر اقامت والا اعتدت  
قال وبلغنا عن علي بن ابي طالب انه نقل ام كلثوم حين نكل عمر بن الخطاب  
وكانت امراته وذلك انها كانت في دار الامارة **باب** وبلغنا عن عائشة انها  
نقلت ام قتل طلحة بن عبد الله وكانت امراته **باب** واذا اهدم منزل المطلقة  
او الموتى عنها زوجها مئ في السعة من التحول منه الى حيث شئت في عدة الوفاة  
واما في عدة الطلاق البائن والرجعي اذا اخذت النقلة بعد رتقها الزوج  
الحيث احب **باب** واذا اطلقت الامه طلاق الرجعة ثم اعتقت صارت عدها  
عدة حرة **باب** واذا كان الطلاق بائنا لم تنقل عدها من عدة الاثا الى عدة



الحواير • وكذلك سائر وجوه الزفة وكذلك في عدة الوفاة • وإذا مات  
 الزوج امرؤ ولد ومولاهما ولا يعلم ابائهما مات اولاً وبين موتها يوم فعلها ان  
 تعدد اربعة اشهر وعشر من اخرها موتاً احتياطاً • وكذلك ان كان بين موتها  
 شهران واربعه ايام • فاما اذا كان بين موتها شهران وخمسة ايام فالتعد  
 اربعة اشهر وعشر فاستكمل في ذلك ثلثه حيض لان السيد ان كان مات  
 اولاً فتعقت هي ثم مات الزوج فعليه اربعة وعشر • وان كان الزوج  
 مات اولاً فعليه منه شهران وخمسة ايام • وإذا مات المولى بقدر  
 هذه المدة فعليه ثلث حيض بوفاة المولى • فاذا لم يعلم ابائهما مات اولاً  
 كان الاحتياط في ان تعدد باكثر مما يلزمها • وكذلك ان كان بين موتها  
 وقت مجهول في قول ابي يوسف ومحمد • وقال ابو حنيفة عليها اربعة  
 اشهر وعشر لا تحض فيها • وكذلك لو كان الزوج طلقها طلاق الرجعة في  
 هذه الوجوه قبل الموت ولا مبرأ لها منه لا في الاصل كما كانت حرة بوقت  
 موته • وإذا طلق الرجل امرأته طلاق الرجعة ثم مات عنها مطلق عدة  
 الطلاق عليها ولزمها عدة الوفاة • وان كانت باينة منه بوجد من الوجم  
 لم تنقل عدة الطلاق الي عدة الوفاة • وإذا أتت المرأة خبر وفاة زوجها  
 بعد ما مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها • فان شك في وقت  
 وفاته اعتدت من الوقت الذي يستيقظ فيه بموته • وطلاق الامه بتطليقها  
 وعد لها حيضتان تحت حركات او تحت عتيد • وطلاق الحرة ثلث وحيضها  
 ثلاث حيض تحت حركات او تحت عتيد • قال بلغنا عن علي بن ابي طالب وعبد  
 الله بن مسعود فايها قال لا السنة من قبل النساء في الطلاق والعدة • وإذا طلقها  
 في الحيض لم تعد تلك الحيضه من عدتها • وإذا اولدت المعتدة ولد او في  
 بطنها ولد اخر لم تنقض عدتها حتى تلد الاخر • وإذا تزوجت المعتدة برجل  
 اخر ودخل بها فقد ينقض عدتها عدة واحدة من الاول والاخر ثلث حيض  
 • بلغنا عن ذلك عن معاذ بن جبل • الا ترى انها لو كانت حاملاً فوضعت  
 حملاً انقضت عدتها معها • فان كانت قد حاضت من الاول حيضه فعليه  
 حيضتان من عدة الاول وتحسب بتمام من عدة الاخر وحيضه اخرى من عدة  
 الاخر • ولا خلاف في خطبتها اذا انقضت عدتها من الاول وخطبها عن غير تنقضي  
 عدتها منها جميعاً • فان كان الاول طلقها طلاق الرجعة فله ان يراجعها  
 اذا شاؤ ولا ينقض عدتها حتى تنقضي عدتها من الاخر واذا كان الطلاق بائناً فليس

له ان خطبها حتى تنقضي عدتها من الاخر • وكذلك ان كانت العدة ثمان  
 بالشهر • وإذا تزوجت في عدة الوفاة ودخل بها زوجها الاخر ثم فرق بينهما  
 فعليه نفقة عدتها من الميت تمام اربعة اشهر وعشر وعليها ثلث حيض من الاخر  
 وتحسب بما خاضتها في الاربعة الا اشهر والعشر من عدة الاخر • وإذا مات  
 الرجل وله امرأتان قد طلق احداهما طلاقاً بائناً ولا يعلم ابائهما حتى فعل كل واحدة  
 منها من العدة اربعة اشهر وعشر فتستكمل في ذلك ثلث حيض احتياطاً • وكذلك  
 امرأه طلقها زوجها في مرضها ثلثاً او واحدة باينة ثم مات وهي في العدة فعليه  
 اربعة اشهر وعشر تستكمل في ذلك ثلث حيض وانما حبكت عليها الشهر لما اتت  
 من ميراثه • وهذا قول ابي حنيفة ومحمد • وقال ابو يوسف ليس عليها  
 الا ثلث حيض وانما لها الميراث بالقرآن • وإذا اولدت المرأة من طلاق بائن  
 لاكثر من سنتين من يوم طلقها لم يكن له الولد اذا انكروا وترد عليه نفقة سنة  
 اشهر اذ في مدة الحمل ان كانت احدها منه لان الحمل لغير الزوج وهذا قول ابي  
 حنيفة ومحمد • وقال ابو يوسف لا ترد شيئا من النفقة ولو كان الطلاق رجعياً  
 كان الولد للزوج وهي امرأته ولو طلق بعد الطلاق رجعة اذا لم تكن اوقت  
 بانقضاء العدة • رجل قال لامرأته كلما ولدت ولداً فأتت طالقاً •  
 فولدت ولداً من بطن واحد كانت طالقاً بالولد الاول واحدة وتنقض العدة  
 بالولد الاخر ولا يقع به طلاق وان وقعت له اولاد في بطن واحد وقعت عليها  
 تطليقتان وانقضت العدة بالولد الثالث ولو كان بين كل ولد سنة اشهر ولم  
 ينقض في ذلك بانقضاء العدة فم اولاده وقد وقعت عليها ثلث تطليقات  
 وعليها ثلث حيض بعد الولد الثالث لان علوقها بكل ولد بعد طلاقه وقوع الطلاق  
 عليها بالولد الذي قبله رجعة منه لها • رجل توفي عن امرأته فادعت حملاً  
 او لم تدع ثم جاءت بولد ما بينها وبين سنتين يوم الولد المتوفى • وان كانت  
 اوقت بانقضاء العدة عند مضي اربعة اشهر وعشر ثم جاءت بالولد بعد ذلك سنة  
 اشهر لم يلزم الميت وان جاءت بعد اقل من ستة اشهر لم يلزم الميت • وان تحدثت  
 الوتره ان يكون هي ولدت لم يقبل على الولادة منها ذرة امرأة واحدة اذا تز  
 كن جلاظها او لم يكن الزوج اقر في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
 شهادة المرأة الواحدة اذا كانت حرة مسلمة وبنت النسيب ولله الميراث • ولو طاق  
 الزوج او بالجل ثم جاءت بعد سنتين بعد موته وتهدت على ولادتها امرأة  
 مسلمة حرة جازت شهادتها • وكذلك لو كان جلاظها قال ابو القاسم



رحمة الله معني قوله ثم جات به سنتين من وقت اجارته . رجل طلق امراته  
ثلاثا او طلاقا ثانيا جات بولد بعد الطلاق سنتين واقل وجات بامرأة شهيد  
على الولادة والزوج منكروا الولد والجبل لم يلزمه العتب حتى يشهد رجلان او  
رجل وامرأتان في قول اي حبيقة ولزمه العتب في قول اي يوسف ومحمد بنهاده  
المرأة وسواء ان كانت هذه المعتدة مسلمة او كفاية او امه في هذا الحكم .  
واذا كانت المرأة عند زوجه لم يطلقها جات بولد وانكر الزوج الجبل قبل نهاده  
امرأة حرة مسلمة على الولادة وانبت النسب . واذا اقرت المطلقة بانقضاء  
العدة بالحض في مدة حيضها لم يلزمه العتب حتى جات بولد لاكثر من ستة اشهر  
من وقت اقرارها لم يلزم الزوج وان جات به لافل منها لزمه . رجل طلق امراته  
ولم يدخل بها ولم يحل بها جات بولد لاقل من ستة اشهر لزمه . وان كان الطلاق  
بعد الخلوة وهي بائنة لزمه الولد الى السنتين وان كان الطلاق رجعيًا تطليقه  
او تطليقتين لزمه الولد وان جات به لافتر من سنتين . واذا اطلق الرجل  
امرأته وعدتها بالشهور لانا من الحيض فاعتدت ثلثة اشهر من قبل ان تنقضي  
بانقضاء العدة لزمه ما بينه وبين سنتين منذ يورطها . وان اقرت بانقضاء  
العدة بالشهور ثم جات بولد ما بينها وبين سنتين من يوم كلف الزوج لان هذه  
لم يابس حين ولدت . وان كانت صغيرة فاعتدت بالشهور واقرت بانقضاء العدة  
ثم جات بولد لاقل من ستة اشهر لزمه الزوج وان جات به لافتر من ستة اشهر لم يلزم  
الزوج . وان تزوجت المرأة في عدتها من طلاق بائن ودخل بها زوجها جات بولد  
لاقل من سنتين من يوم طلقها الاول ولسته اشهر او اكثر منذ تزوجها الاخر فالولد  
للاول لان كالح الاخر كان فاسدا وان جات به لافتر من سنتين منذ طلق الاول  
ولاقل من ستة اشهر منذ تزوجها الاخر لم يلزم الاول ولا الاخر لان النساء لا يلدن  
لاكثر من سنتين ولا يلدن لاقل من ستة اشهر . وان جات به لافتر من سنتين  
منذ طلقها الاول لسته اشهر منذ تزوجها الاخر ودخل بها فهو للاخر . لمقتضى عنان  
بن عثمان انه انى بامرأة وقد ولدت لسته اشهر فهم برحمها . فقال بن عباس انما  
انما لو خاضتكم كتاب الله خصمتمكم لان الله تعالى يقول وحمله وفضاله ثلثون  
شهرا . وقال في بيان اخر وفضاله في عامين فصا والحمل ستة اشهر فدا عنها  
عنان الحد . قال ولقتنا عن علي بن ابي طالب مثل قول بن عباس قال ولقتنا عن  
عن عمر بن الخطاب ان رجلا غاف سنتين عن امراته فقد حرمت وهي حامل فامر عمر  
بها ان ترحم قال نعم ان يكون لك عسلها سبيل فلا سبيل لك على تاني بطنها فحسنت  
حتى

حتى ولدت غلاما قد خرجت ثلثاه يشبه اباها فقال الرجل اني ورت الكعبة  
قال فدا عنها الحد وقال العجز النساء ان يلدن مثل محرمات لولا انك لمهلك  
عمر . واذا مات الصبي الرضيع عن امراته فظهر لها حمل بعد موته فعدتها بالشهور  
وان كان الحمل قبل موته فعدتها ان تضع حملها اسحسا لانه مات وهي حامل  
وان كان من محوور والحصى مثل الصحيح في الولد والعدة وكذلك المحبوب ان كان  
ينزل قال ابو الفضل في رواية ابني حفص وان كان لا ينزل لم يلزمه الولد  
وكان بمنزلة الصبي في العدة والولد . ولا يجوز طلاق صبي حتى يتأخر او يبلغ  
ادنى ما يكون من وقت الاحتلام وذلك عندنا تسع عشرة سنة فاذا بلغه  
ذلك الوقت ولم يتأخر ولم ينزل الرجل . وذكر هذه المسئلة في كتاب الوكالة  
من رواية ابي سليمان في موضعين فقال في احدتهما بلغ الغلام ان يحل شع عشرة  
سنة وبلغ الجارية سبع عشرة سنة . وقال في موضع اخر ان يطمع العلم في  
التاسع عشر سنة وتطمع الجارية في تساع عشر سنة وهذا هو المشهور من قول  
ابي حنيفة ووجدت القول على هذا متفق في كتاب الوكالة من رواية ابني حفص  
وقال ابو يوسف ومحمد وفيه في العلم والجارية تسع عشرة سنة فاذا تمت جاز طلاق  
وان لم يحكم . لمقتضى عن علي بن مسعود وابراهيم قالوا كل طلاق جاز لا طلاق  
المعتقة والصبي ولا يجوز طلاق المحبون وان مات عن امراته كان حكمه في الولد  
والعدة بمنزلة حكم الرجل الصحيح . وحل مات عن امرأته او اعتقها فعدتها  
ثلث حيض لمقتضى عن علي بن مسعود وابراهيم . فان كانت لا تحيض من اياس فعدتها  
ثلثة اشهر . وكذلك ان كانت قد حرمت عليه قبل موته بوجه من الوجوه فعدتها  
سنة العدة الا ان تكون تحت زوج او في عدة من زوج ولا يلزمها من المولى عدة  
وان مات عن امرأته او اعتقها وهي حامل فعدتها تسع حملها . وان مات  
عن ام ولد او اعتقها جات بولد ما بينها وبين سنتين لزمه . وان جات به  
لاكثر من سنتين لم يلزمه الا ان يدعيه فان ادعاه لزمه . رجل توفي عن امرأة  
وهي مملوكة فعدتها تسع اشهر وان وحسنة ايام فان اقرت بانقضاء عدة ثم جات  
بولد لاكثر من ستة اشهر منذ يورط لم يلزم الزوج وان لم يورط بانقضاء العدة  
لزمه الولد الى سنتين . وحل مات عن امرأة كان بطاها او مديرة كان بطاها  
فلا عدة عليها وكذلك ان كان اعتقها . واذا دخل الرجل بالمرأة على وجه شبهة  
او كح فاسد فعليه المهر وعليها العدة ثلث حيض ان كانت حرة وحفستان ان  
كانت امه وسواء ان مات عنها او فرق بينهما وهو حي فان كانت لا تحيض لصغير

مطلوب

ق



لو كبر فعددة الحرة ثلثة اشهر وعدة الامه ستهرون ونصف . واما ترويج المكاتب  
 لثنت مولاة باذنه ثم مات المولى ثم ماتت المكاتب وتزالت وفاد فعدتها اربعه اشهر  
 وعشرا ولها عليه الصداق ونزته فان لم يتركها وقاد فعدتها ثلثا فلها الصداق  
 ونزها في عنقه قال ابو الفتح يربد انه كان ذيبا في عنقه ثم سيطر عليه بعد ارمها  
 يصبرها من ركبته في النكاح فاسد وعليها ثلث خض . وان كان لم يدخل بها  
 فلامداق لها ولا عدة عليها . واذ اشترى المكاتب امراته وقد ولدت  
 له ثم مات وتركها فعدتها ثلث خض لانها صارت حرة وهي بمنزلة ام الولد  
 وان لم يتركها فعدتها اشهران وخمسة ايام بمنزلة امه ماتت عنها زوجها فان لم  
 تكن ولدت منه وقد تركها فان كان دخل بها فعدتها خضتان لفساد النكاح  
 وان كان لم يدخل بها فلا عدة عليها وان كان لم يدخل بها ولم يتركها وقاد فعدتها  
 ثلثا غير انه لم يولد منه او قد ولدت منه فعدتها اشهران وخمسة ايام **باب**  
**الرد على من قال ان اطلاق المرأة يفسد**  
 اخرج محمد بن الحسن يقول الله تعالى فطلقوهن ان فيه نصيبا من الطلاق في غير العدة  
 واما انها عما يكون . ولو كان الطلاق لا يقع في غير العدة لم يفسد ولم يكن من  
 يفعلها ناصيا الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يوم الفطر  
 والخم والامر بالشرق . ولو كان صامرا لسان فيمن كان صاميا مسيا واما ما في عن  
 صومهن لانه صومهم بقوله وذروا البيع وبقوله وذروا ما بقى من الربا وبقوله  
 وامنتم واذا ابتاعتم ولو باع انسان سبعة الفدا او باع ولم يشهد كان  
 بيعه جائزا ولو قد اساء في ذلك واما هذا ادب العباد واستشهد  
 ايضا بان من قال لامرته في الحيض اذا طهرت من حيضتها قالت طهر واحد  
 انه واقع وان كان تكلم به في حال الحيض . واستشهد ايضا بان من قال  
 لامرته اذا دخلت الدار قالت طهر فدخلها وهي طاهرة فعدتها طهر واحد  
 عليها وطلاق الذي امرته في الحيض يجوز ان يفوض الامر بيد المرأة في تلك  
 تطليقات السنة واما بقضاء مدة الايلا وهي في الحيض باختيار امرأة العنين  
 نفسها بعد مضي الاجل في حال الحيض باختيار المعققة نفسها في حال الحيض باختيار  
 التي تبلغ نفسها وقد زوجها غيرهما وباللعان في الحيض وباسلام امرأة النصراني  
 واتباعه الاسلام ووجوب التفريق بينهما وهي في الحيض بحد واحد الزوجين  
 او جماعة الزوج امر المرأة والمرأة في الحيض . وخرج ايضا جواز عتق من اعتق  
 ربا لغير طلب الثواب وقرق بين الزوج وبين الوكيل في طلاق السنة بان الزوج

بيد

بيده طلاق السنة وطلاق المعصية والوكيل له يوم اطلاق السنة فاذا  
 فعل غير ما امر به لم يقع طلاقه . واستشهد ايضا على جواز فعل الزوج بان سنة  
 الاحرام ان يحرق بعد ما يظهر ويلبس زارا ورذا . ولو احرق وعليه جبه او يمس  
 او هو جوب لزومه الاحرام وكان قد اخطا السنة . وكذلك من اخرج صلوة التطوع  
 بعد العصر كانت صلوته صلوة وكان قد اخطا السنة . وكذلك من بدى  
 وصود برجليه قبل وجبه او بدى راعيه قبل وجبه او بدى في غسل الجنبه راسه  
 قبل فرجه كان قد اخطا السنة واجزاءه من وصوته وغسله . واستشهد  
 ايضا بان لو قال لامرته في حال حيضها فعدت طلقا وانت طاهر اجزته  
 وان كان تكلم به في حال الحيض . وكذلك لو افرأها اخته من الرضاع او افسه  
 قد جامع امها او بابا لها ابنته وصداقته ولبس لها ثياب معروفة ومطابو  
 لميله **باب اللبس والطيب**  
 ولا ينبغي للمرأة المعتدة من وفاة زوجها او طلاق بائن او ايلا او ثمان او فرقة  
 وقعت بوجه من الوجوه من قبل لها كانت بانيه ان تطلب نفسها عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم . انه قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليومر الاخر ان تعد على  
 ميت فوق ثلث ايام الا على زوجها او بقية اشهر وعشرا فلا باس بان لم يست من غير  
 ان تريد بذلك الزينة . واما المطلقة طلاق الرجعة فلا باس بان تطيب وتزين  
 وتلبس ما احببت من الثياب المصبوغة لعل زوجها يراجعها . واما المرأة المصراية  
 وهي بانيه من مسلم او مشركا عنها زوجها فليس عليها ان تتقي عدها من الطيب  
 والزينة وتتقي المملوكة المسلمة من ذلك ما تتقي الحرة الا الخروج وليس على المصيرة  
 ان تتقي شيئا من ذلك . وليس على امر الولد في عدها من سدها وعلى المعتدة من  
 نكاح فاسد ان تبايني من ذلك ولما ان يخرجها ويبيتا في غير مئار لها الا ترى ان امرأة  
 رجل لو تزوجت رجل لها الزوج ثم فرق بينهما ورددت الى زوجها الاول كان لها  
 ان تشوف زوجها الاول وترزله وعليها عدة الا من ثلث خض . رجل اشترى  
 امراته وهي امه قد ولدت له فسد النكاح وكانت خلالة بالملك ولا باس  
 بان تترزله ولا تتقي الطيب ولو اراد ان يزوجها لم تصلح له حتى يحض حيضتين  
 فان اعتقها فعليا فلا نكاح حتى تتقي الطيب والزينة في الحيضتين الاولتين اللتين  
 كانت عليها من قبل النكاح . واما العياش فليس عليها ان تتقي شيئا من ذلك  
 لانها كانت خلالة قبل الملك **باب المعتق والمنسر**  
 اذا اطلق الرجل امراته وقد دخل بها فافادها المهر

وإذا طلقها بعد ما دخل بها فافادها المهر  
 وإذا طلقها بعد ما دخل بها فافادها المهر  
 وإذا طلقها بعد ما دخل بها فافادها المهر



فليس عليه شيء فان متعها فذلك فضل وليس بواجب عليه . وكذلك بلغنا  
عن ابن عباس في قوله متاعا بالمعروف حقا على المحسنين . وبلغنا عن شيخ  
ان رجلا طلق امراته فامرود ان يمتعها فقال ليس عندي مما امتعها به فقال له  
شيخ ان كنت من المتقين ومن المحسنين فمتعها ولم يجزها على المتعة . وكذلك  
الحكم في كل فرقة وقعت بينهما وكل زوج قضى له بالمهر او بنصف المهر والمتعة  
بلغنا ذلك عن ابن عباس في هذه الآية وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن  
وكذلك ان طلقها قبل الدخول وقد كان سمي لها مهرا وان لم يكن سمي لها  
مهرا فلها متعة واجبة ولا مهر لها . وكذلك هذا الكل وجه في كل فرقة كانت  
من قبل الزوج وكل فرقة كانت من قبل المرأة قبل الدخول فلا شيء لها من المهر والمتعة  
ولم يوافقها زوجها فسمي لها مهرا فان لم يكن سمي لها مهرا فسمي لها مهرا المثل ان دخل  
بها او لم يدخل ولا متعة لها . وكل نكاح فاسد فرق بينه وبينها قبل الدخول  
او بعد الدخول والزوج منكر للدخول فلا شيء لها عليه والعبد بمنزلة الحر في وجوب  
المهر والمتعة عليه اذا كان النكاح باذن المولى . اذا طلق الرجل احدي امراتيه  
ثم مات وقد فرض لاحد اما مهر او من الاخرى ولا تعرف بينهما ومهر مثلما سوا  
فلها مهر ورابع مهر بينهما سوا الا ان كان ما يكون لتمام مهر ونصفه وافل ما يكون لتمام  
مهر ومتعة فان كانت التي سمي لها المهر معروفة فلها ثلثة ارباع المهر والاخرى نصف  
مهر مثلما وكان ينبغي في القياس ان يكون لها ايضا نصف متعة ولكن لا يجمع مهر  
ومتعة واذا وهبت المرأة مهرها لزوجها ثم طلقها قبل ان يدخل بها ولم يكن قبضت  
منه شيئا فليس لواحد منهما على صاحبه شيء ولو كانت قبضت منه المهر وهو  
القدور هو ثم وهبته له ثم طلقها قبل الدخول فله عليها نصف المهر لانها اسهل له  
ولو كانت قبضت منه بعض المهر ثم وهبت له الباقي عليه ثم طلقها لم يكن  
لواحد منهما على صاحبه شيء . ولو كانت قبضت منه ستمائة درهم وهبت له  
اربعمائة درهم ثم طلقها وجع عليها بمائة درهم وان كانت قبضت منه اقل  
من النصف للزوج واحد منها على صاحبه شيء وهذا قول ابي حنيفة . وقال  
ابو يوسف ومحمد يرجع عليها بنصف ما قبضت قليلا كان او كثيرا ولو وهبت  
المهر كله لرجل فقبضه من الزوج ثم طلقها قبل الدخول وجع عليها بنصفه  
واذا زوجها على عتق ودفعه اليها ثم طلقها قبل ان يدخل بها فقبضت الزوج بنصفه  
عليها فلم يقبضه حتى يوزاخذ بنصفه وضمنها نصف المهر . وان كانت  
العبد في يد الزوج فلم يقبض نصفه حتى حدث به عيب فاحسب في الحيات

ان ثلث

ان ثلث احد ثلث نصفه ناقصا وان ثلث ضمن الزوج نصف قيمته  
صحيحا . وان اعنته الزوج بعد الطلاق فعنته في نصفه جائز لعبد  
اشين في قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد يجوز كله ونصف المرأة  
نصف قيمته ان كان موصرا . وان كان معسرا فالمرأة بالخيار ان ثلثت  
استسعت العبد في نصف قيمته وان ثلثت ضمن الزوج نصف  
القيمة . واذا تزوج الرجل ثلث نسوة في عقد او اثنتين في عقد  
واحدة في عقد ثم طلق احدي نسائه قبل ان يدخل بها ثم مات فلها  
ثلث مهرها الواحدة من ذلك سبعة اثمان مهر الاسدس من مهر الثلث  
مهر وثمان مهر ومن نصف مهر والاثنتين خمسة اسداس مهر وللواحدة من  
الميراث سبعة اسهم من اربعة وعشرين شهرا وللثلاث نصف ما بقي سبعة اسهم  
والاثنتين ثمانية اسهم . وان تزوج ثلث نسوة في عقد او اربع نسوة  
في عقد والثلث في عقد ثم طلق احدي نسائه ثم مات فلها مهران  
ونصف فاما مهر من ذلك فليس مدعي فيه الا ثلثان فهو من الثلث والاربع  
نصفين ومهر ونصف بين اربع وثلثا وكل من ثلث المرات وهذا قول  
ابي يوسف وان كان دخل بامراتين لا يعرفان ما عليهما ثم طلق احدي نسائه  
واحدة وطلق اخرى منهن ثلثا ثم تزوج واحدة بعد انقضاء العدة ثم مات  
كان للمرأة الاجرة التي تزوجها المهر كاملا لان نكاحها صحيح ونكاح الاربع فاسد  
وتزويجه الواحدة دليل على فساد نكاح حصن ولا مهر للاربع ولا ميراث ولا عدة  
عليهن وللواحدة من الميراث خمسة اسهم من اثني عشر شهرا وللثلاث اربعة اسهم  
والاثنتين ثلثة اسهم وللثلاث مهر ونصف وللثنتين مهر ونصف وعلى  
الثلث والثلثين اربعة اشهر وعشرين شهرا ثلث حصن . قال ابو الفضل وهذا  
غير سديد ولولم يدخل بغير منهن ولم يتزوج شيئا وكانت احدي الثلث امرأته  
الاربع والحال على ما وصفت لك فان الام والابنة لا ينقصان من مهر ولا ميراث  
من قبل ان يفرق الذي بينهما نكاحا حسن ونكاحا جازا فابعد ولولم يكن ذلك  
ولكن احدي الاربع امه وقد طلق احدي نسائه فلها سوا الامه مهران نصف  
مهر من ذلك بين الثلث والاربع سوا الامه نصفين والباقي وهو مهر ونصف  
لكل فريق ثلاثة وهذا قول ابي يوسف **باب ما يقع من الفرقة**  
**ما يسبب الطلاق** اذا قال الرجل لامرأته انت  
علي حرام فانه يسبب عن ثلاثة فان توي الطلاق في طلق وان توي واحدة



واحدة ثانية وان نوي اثنين في واحدة ثانية لانها كلمة واحدة وان نوي  
 ثلثا في ثلثا لانها كلمة جامعة . وان نوي الطلاق ولم يوعده دأهي واحدة  
 ثانية . وان لم يوعده الطلاق فهو بمن ان جامعها كغيره . وان لم يوعدها اربعة  
 اشهر بالثبوت منه بالايلا . وكذلك ان نوي ميثا وان نوي الكذب فهو الكذب  
 ولا يقع به الطلاق ولا الايلا ولا غير . بلغنا عن ابن مسعود انه قال في الرجل  
 يقول لامرأته انت علي حرام ونوي ميثا فهو بمن وان نوي الطلاق فهو بمن نوي  
 وقال ابن ابي شيبة في رجل قال لامرأته انت علي حرام ونوي ميثا فهو بمن نوي  
 واذا قال الرجل كل حل حل على حرام سئل عن نية فان نوي ميثا فهو بمن نوي  
 ولا يدخل امرأته في ذلك الا ان يوعدها وان نويها دخلت عليه فاذا اكل وشرب  
 او قرب امرأته حنث وسقط الايلا عنه وان لم تكن له بية فهو بمن نويها لا يدخل  
 امرأته فيها فان نوي به الطلاق فالقول فيه كالقول في الحرام وان نوي به الكذب  
 فهو كذب . واذا قال الرجل لامرأته قد حرمتك علي فانت على حرام او انت  
 حرام او انا عليك او قد حرمت نفسي عليك او انا عليك محررا وانت محرمة علي  
 فالقول في جميع ذلك كالقول في الحرام . فان قال لها انت علي كتمان فلان نوي  
 به الطلاق او الايلا فليس هذا بشي من قبل ان ذلك المشاع قد حل له بالزنا  
 وغير . وان قال انت علي كالدن او كالحزير او الحزير يسئل عن نية فان  
 نوي الكذب فهو كذب . وان نوي المحرم لغير طلاق فهو بمن ان تركها او نية  
 اشهر لا يتر بها بابت منه بالايلا . وان نوي الطلاق فالقول فيه كالقول في  
 الحرام . وان قال انت مني بابت او خلية او برة فان لم يوعده الطلاق لم يقع  
 الطلاق وان نوي الطلاق فهو بمن نوي . وان نوي واحدة في واحدة ثانية  
 وان نوي ثلثا في ثلثا وان لم يوعده دأهي واحدة ثانية . وكذلك كل كلام  
 يشبه التزقة يريد به الطلاق كقوله جليل على غاربك وقد خليت سبيلك ولا  
 سلك لي عليك واحني باهلك واخرجي واستبري وتقنعي واغربي واعتي  
 وقد وهبتك لاهلك ان فلوها او لم يفلوا او انت حرة نوي الطلاق وقد  
 اقبلت نفسي منك . واما اذا قال طلقك فلا يعلق الا واحدة مملوك بها  
 الرجعة . وان نوي ثلثا وكذلك قوله انت طالق اذا سمي الطلاق بعينه لم  
 يقع منه الا ما سمي ولم يقع منه بالنية شي فان كان لم يرد كل بها في باين  
 وان قال لها طلقك طلاقا او الطلاق وقد دخل بها في واحدة مملوك الرجعة  
 وان نوي ثلثا كان ثلثا . الا ترى انه لو قال انت طالق الطلاق كله كان ثلثا

وكذلك

وكذلك اذا قال انت طالق الطلاق نوي به ثلثا . واذا قال انا مملوك  
 طالق او انا منك . طلاق فليس هذا بشي . ولو قال انت طالق ن  
 البتة سئل عن نية فان نوي بها تطليقة اخرى سوا قوله انت طالق فما تطليقتا  
 بايتان فان نوي بالنية التطليقة الاولى في واحدة ثانية وان نوي  
 ثلثا في ثلثا وان لم يكن له بية في واحدة ثانية . وكذلك كل كلام يشبه  
 الطلاق ضمنه مع الطلاق الا قوله اعتدي فانه بلغنا عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم انه قال لسودة اعتدي ثم راجعها . وكذلك استبري  
 رجلك . واذا قال لها اعتدي سئل عن نية فان لم يوعده الطلاق فهي امرأته  
 بعد ان حلف . وكذلك كل شي مما ذكرت اذا قال لم يوفيه الطلاق فعليه  
 فيه البين . وان نوي باعتدي الطلاق في واحدة مملوك الرجعة . وان  
 نوي ثلثا في واحدة رجعية . واذا قال اعتدي اعتدي اعتدي  
 وموسوي تطليقة واحدة بمن جميعا فهو كذلك فيما بينه وبين الله تعالى  
 واما العضا فهي ثلث ولا يسعها اذ سمعت ذلك منه ان يقيم معه وان قال  
 نوي بالاولي الطلاق وبالاثنين عدة فهو مصدق في العضا . وان  
 قال لها انت طالق فاعتدي واراد باعتدي العسكر فهو مصدق في العضا  
 وان اراد بها تطليقة اخرى في اخرى . وان اراد بها اثنين في واحدة  
 رجعية . وكذلك قوله انت طالق واعتدي . واذا قالت المرأة لزوجها  
 طلقني فقال اعتدي ثم قال لم يوافق الطلاق لم يصدق في العضا . وكذلك بان  
 قالت طلقني فقال انت علي حرام او انت خلية او انت برية او انت بانية فهي  
 طالق في النقص ولا يصدق في انه لم يرد الطلاق . واذا قال الرجل لامرأته اعتدي  
 ثلثا وقال عيت تطليقة واحدة نعمد لها ثلث حيض والقول قوله . وان  
 قال لامرأته لست لي بامراة نوي الطلاق فهو بمن وصفت لك في الخلية والبرية  
 في قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد لا تطلق وليس هذا بشي . اراء لو  
 قال والله ما انت لي بامراة او قال على حجة ان كانت له امراة اكان يكون طلاقا  
 الا ترى انه لو سئل لك امراة فقال لا يعني الطلاق لم يكن طلاقا . واذا قال لزوجك  
 يعني الطلاق فليس هذا بطلاق وانما هذا كذب . وروي عن عمر بن الخطاب  
 انه قال اذا سئل الرجل للامراة فقال لا انما هي كذبة . واذا قال لا كاخ بشي  
 وعينك او لا سبيل لي عليك يعني به الطلاق فهو طلاق باين ما وصفت لك . واذا  
 قال لها انت طالق ثم قال عيت طلاقا من وثاق او طلاقا من الابل لم يصدق في النقص

ست باب

لا يخلو



واما بعدد وبن الله في امراته وكل مترلة لا بد منه الفاضل فيها فكذلك امراته لا  
يسعها ان تدبته فيها اذا كانت قد سمعت ذلك الكلام منه او شهدته عندها  
شاهد عدل . واذا اطلقها تطليقة باينة ثم قال طالق في عدلها انت على حر امر  
او خليه او برية او بائن او شبه ذلك وهو يريد به الطلاق لم يقع عليها  
شي لان صدق في قوله هي على حر امر وهي بائن . ولو كان قال لها قبل ان يطلقها  
ان دخلت الدار فانت بائن ثم طلقها واحدة باينة ثم دخلت الدار في عدلها وقد  
عني بذلك القول الطلاق وقعت عليها تطليقة اخرى . الا ترى انه لو الا  
منها ثم طلقها واحدة باينة ثم مضت مدة الايلا وهي الايلا وقعت عليها تطليقة  
الايلا . واذا قال الرجل لامرأته انا بائن بعني منك ولم يقل منك فليس هذا  
بشي . وان عني به الطلاق من قبل ان لم يذكر المرأة . واذا قال لها بعد الخلع في  
العدة انت بائن يريد به الطلاق لم يقع عليها به الطلاق . ولو قال انت  
طالق وقع وقرن بينهما لان قوله انت بائن لا يكون طلاقا بنفسه دون نيته للفرقة  
او لفساد النكاح . وكل ذلك قد كان قبل قوله انت بائن في حال ان يتوب في الموند  
فرقة قد كانت . وقوله انت طالق يقع لنفسه دون النية فكذلك لم يعتبر فيه الحال  
وكذلك لو قال لها بعد الخلع اعتدي بردي به الطلاق وقعت عليها تطليقة  
اخرى لان اعتدي لا يكون بائنا ولا يراد به الفرقة ولا فساد النكاح . قال ابو الفضل  
قال ابو يوسف في موضع اخر لا يقع باعتدي على البائنة شي . واذا قال الرجل لامرأته  
انت بائن يريد به ثلثا كان ثلثا وان نوى اثنتين لم يكن الا واحدة باينة لان البينونة  
على احد وجهين ان يبين بثبوت لا على وجهين حتى تنكح زوجا غيره . وان اراد البينونة  
التي خلل بها نكاح مستقبل جعلنا واحدة باينة . واذا قال الرجل اردت اثنتين  
قلنا ان بينونة الاثنتين لو قال لامة غتته انت بائن ينوي اثنتين جعلنا ما اثنتين  
لانها هي الحرة التي لا خلل له معها حتى تنكح زوجا غيره . ولو قال لامة انت طالق ثم قال  
انت بائن ينوي اثنتين كانت واحدة باينة . ولو اراد ثلثا وقعت عليه اثنتان

**باب طلاق اهل الحرب**

واذا سبي احد الزوجين الحرين واخرج الى دار الاسلام انقطعك العصمة بينهما  
بغير طلاق وان سبي الاخر بعدة واخرج لم تعد النكاح بينهما ولا يجب على الزوج شي  
من المهر ان كان دخل بها او لم يدخل بها اذا سبى اوسبى احدهما واذا لم يسبى ولكن  
احدهما سلم واخرج الى دار الاسلام فاسلم الاخر بعدة واخرج فلها ان تأخذ مهرها  
ان كان قد دخل بها . وان كان لم يدخل بها وكانت هي التي حرجت او لاسلمة فلها

على

على الزوج نصف المهر . وان كان الزوج موالذي خرج او لاسلمة فلا مهر لها  
عليه لان الفرقة جات من قبلها . واذا اسبى جميعا ثلثا على النكاح وان خرجا سبى  
ثم اسلم احدهما فبقي امراته حي يحض ثلث حيض فاذا احاضت ثلاث حيض وقعت الفرقة  
بينهما بغير طلاق وانقطعت العصمة ولا يقع عليها طلاقه وكذلك اذا صار احدهما  
ذميا واخي الاخر ذلك فالحكم فيما وصفتنا من الفرقة في دار الاسلام وفي دار الحرب سوا  
لاننا من اهل الحرب

**باب طلاق اهل الحرب**

واذا اشترت المرأة الحرة زوجا وهو عتيد او ملكته بمهرات  
او غير لم يقع طلاقه عليها . وكذلك لو ملكت منه شقة صا وكذلك الحرة  
امرأته وهي امة او بعضها انتقص النكاح ولا يقع به طلاقه عليها . وكذلك المرأة  
بجانتها زوجها وابنه . وكذلك ان جامع الزوج امة او ابنتها وعليها العدة ان  
كان قد دخل بها واهل الذمة واهل الاسلام فيما ذكرنا من الحرة سوا الا ان يكون سلة  
من ملل الكفر تسحل ذلك اهلها في دينها فخل عنهم وما سحلوا في ذلك اذا لم يخصموا  
وهو بمنزلة المجوسي يتزوج امة وهذا قول ابي حنيفة وعبد وقوله قول اخر انهم لا يزوجون  
على شي من الحرام النكاح وان الحكم يجزي عليهم كما يجزي على اهل الاسلام وهذا  
قول ابي يوسف الاخر

**باب الطلاق**

واذا اطلق الرجل امرأته ثلثا جميعا فقد خالف السنة وانما بربه وهي طالق ثلثا ولا  
خلل له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وعن علي بن ابي طالب وابن مسعود وابن عباس وغيرهم وان دخل بها اولم يدخل بها فهو  
سوا . واذا قال لها ولم يدخل بها انت طالق انت طالق بائنة بالاولي  
وكانت في الاثنتين فيما لا يملك . بلغنا ذلك عن عمر وعنه علي وابن مسعود وزيد بن  
ثابت . وقال ابن ابي ليلى عليا ثلث طليقات اذا كان في مجلس واحد . واذا  
قال لها راسك طالق كانت طالقا . وكذلك قوله بدائك وجبدل وفرجك  
وان قال بدالك طالق او رطلاك طالق او ما استبه ذلك لم تطلق . وان قال بمصك  
او نصفك او عشرين او خمسين او ثلث منك طالق طلقت . وان قال لامرأته ولاخيتي  
احدا كما طالق كان القول قوله مع يمينه انه لم يمين امرأته . وان قال لارب نسوة  
لمن يمينك تطليقت طلقت كل واحدة منهن تطليقة . وكذلك ان قال يمينك  
تطليقات او ثلث او اربع فبني واحدة واحدة الا ان يكون نوى ان كل واحد منهن  
جميعا يقع على كل واحدة منهن ثلث تطليقات الا في التطليقتين فانه يقع على  
كل واحدة منهن طليقتان . واذا قال يمينك خمس طليقات ولا بد له طلقت

منين



كل واحدة منهن تطليقتين. وكذلك ما زاد الى ثمان تطليقات. واذا زاد على  
الثمان فكل واحدة منهن طالق ثلثا. وان قال لامرأته انت طالق ثلثا الا واحد لم يزد  
فهي طالق اثنتين. وان قال انت طالق ثلثا الا اثنتين فهي واحدة. وان قال انت  
طالق ثلثا الا ثلثا فهي طالق ثلثا لا يجوز الاستسنا الا في اقل مما سمى. وان قال لها وقد  
دخلت انت طالق انت طالق انت طالق الا واحدة فهي ثلث من قبل انه في الاستسنا فلا  
يستطيع ان يستثنى منه شيئا. وان قال انت طالق واحدة باننا وانت طالق غير  
بان الا تلك البان لم يكن هذا استسنا. واذا اطلقها واحدة واستثنى نصفها  
فهي طالق واحدة لانه ما بقي منها تطليقه واحدة تامة. واذا اطلقها بطلقة  
تملك الرجعة فطلاقه يقع عليها ما دامت في العدة. وكذلك الطلقات  
والايلاء ولو قد فيها لعنها اذا كانا من مسلمين لانها امرأته الا ترى انها شواريخ  
واذا كانت تطليقة بانية لم يقع ظاهرها ولا ايلاءه ولو قد فيها لايلاعنها وكان عليه  
الحكم. وحل قال لامرأته فلانة طالق ثلثا ان دخلت هذه الدار ثم اطلقها ثلثا ثم  
رجعت اليه بعد روح فدخلت الدار لم يقع عليها شيء لان طلاق ذلك قد ذهب  
وكذلك قوله انت طالق كل يوم ثلثا وقوله انت طالق تسعا كل سنة ثلثا وقعت  
عليها ثلاث او الاولى ثم رجعت اليه بعد الروح لم يقع عليها شيء. وكذلك لو  
قال انت طالق ثلثا كل ما حنت حية بانك ثلاث عادت اليه بعد الروح  
لم يقع عليها شيء ان حاضت. وكذلك ان لامرأته فانت بالايلاء ثم تزوجها  
فانت ايضا بالايلاء حتى بانك بالايلاء ثم تزوجها بعد الروح لم يقع عليها  
شيء بهذا الا لا طلاق وان قولها كفر عن عهده. ولو كان قال ان دخلت  
الدار فانت طالق ثلثا ثم اطلقها واحدة او اثنتين ورجعت اليه بعد روح  
تزوجته ودخل بها فدخلت الدار وقع عليها ثلاث تطليقات لانها عود  
على ثلاث. لمعا عن ابن عباس وابن عمر قال هي عندك على ثلاث وهذا قول  
ابن حنيفة وابي يوسف. وقال محمد بن عيسى على ما بقي من طلاقها. لمعا  
ذلك عن عمر وعلى وابي بن ابي و عمران بن حصين وابي هريرة ولو كان الامور  
لم يدخل بها او كانت لم تخرج حتى تزوج بها الاول كانت عنده على ما بقي من  
الطلاق. وحل قال لامرأته كلما تزوجتك فانت طالق ثلثا فهي طالق قال تع عليها  
ذلك كلما تزوجها ابد. وان قال سمى ما تزوجتك او حين تزوجتك او اذا ما  
تزوجتك او ام تزوجتك او ان تزوجتك لم يقع عليها الطلاق الا في التزوج  
الاول. وكذلك اذا قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق او سمى ما

دخلت

دخلت الدار فانت طالق لم يقع عليها الطلاق الا باول دخله. واذا  
قال كلما دخلت الدار فانت طالق فكلما دخلت دخلت وهي في ملكه فهي طالق  
حتى تبين بثلث. وان قال لامرأة لا يملكها انت طالق بغير املك او بغير  
تدخين الدار وبغير طاولك فهذا باطل فان تزوجها وفعل ذلك لم يقع عليها  
شيء. وقال ابن ابي ليلى يقع. وكذلك لو قال انت طالق فدايم تزوجها  
اليوم لم يقع عليها شيء اذا جاء غدا. واذا قال الرجل لامرأته وقد دخل بها  
انت طالق انت طالق وقال عنيك الاول صدق في عينه ومن الله وانما في العضا  
فيها تطليقتان. وكذلك قوله قد طلقك قد طلقك. وكذلك لو  
قال انت طالق قد طلقك او انت طالق طالق او انت طالق وانت طالق  
واذا قال لها انت طالق ثم قال له انسان ما قلت فقال طلقها او قال قلت  
هي طالق فهي طالق واحدة لانه جواب. وان قال لها اذا اطلقتك فانت  
طالق فطلقها واحدة وقد دخل بها فهي طالق اخرى في العضا وانما فيها بنته وبين  
الله فان كان نوي اذا اطلقتك فانت طالق ثلث التطليقة هي واحدة ولذلك  
اذا قال ما اطلقتك او ان اطلقتك فانت طالق. ولو قال كلما وقع عليك طلاق  
فانت طالق. ولو قال كلما اطلقتك فانت طالق او كلما قلت انت طالق او كلما  
تجملت بطلاق يقع عليك فانت طالق فطلقها واحدة فهي طالق اخرى باليمين  
ولا يقع بالثانية طلاق لانه وقعت بيمين ولو وقع بطلاق منه. واذا كانت  
لرجل امرأتان عمة وزينب فدايم تزوجها فانت طالق اذا اطلقت عمة او كلما  
طلقت عمة ثم قال لعمرة انت طالق اذا اطلقت زينب او كلما اطلقت زينب ثم قال  
لزينب انت طالق فانه يقع على عمة تطليقة ولا يعود على زينب ولو لم يطلق  
زينب ولكنه طلق عمة وقع على زينب تطليقة ثم وقعت على عمة باليمين وكانت  
عمة طالق اتعت بيمين واحدة الا ترى انه قال زينب اذا اطلقت عمة فانت  
طالق ثم قال لعمرة اذا دخلت الدار فانت طالق ثم دخلت عمة الدار فصارت طالق  
اطلقت زينب ايضا. ولو كان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال  
لزينب ان اطلقت عمة فانت طالق ثم دخلت عمة الدار فطلقت لم يقع على زينب من  
الطلاق لانه حلف على عمة قبل زينب وانما يقع الطلاق على زينب اذا كانت اليمين  
على عمة بعد هذا. قال ابو الفضل وهذا الاستسنا صحيح عمران الجواب في نفس  
المسئلة ليس صحيح وصوابه ان يكون على قلب ما وصفت في قوله لزينب انت طالق  
وفي قوله لعمرة انت طالق. واذا حلف بطلاق عمة لا يحلف بطلاق زينب ثم حلف



مطلق زبيب لا يحلف لملاق عمه كانت عمره طالقاً لانه قد حلف لملاق زبيب  
 الا ترى انه لو قال لزبيب انت طالق ان دخلت الدار كانت عمره طالقاً لانه حلف  
 لملاق زبيب وان قال لزبيب انت كالحالي ان سبت فتات لملاق عمه وليس  
 هذا يحلف الا ترى ان قيامها من مجلسها نطق المشية انما هذا بمنزلة الخيار  
 ولو خيرها او ملكها امرها فاحصارت نفسها لم يكن ذلك حلف منه بالطلاق وكذلك  
 لو قال لها انت اذ احضت حيضة او طلقا للسنة او انت طالق ثلثا للسنة او انت  
 ثلثا للسنة ولا يسه له فكلما حاضت حيضة وطهرت طلعت واحدة حتى تستكمل  
 الثلاث ولا تحسب الحيضة الاولى من عدتها وان نوي ان يكون طالقاً  
 مكانه فهي طالق كما نوي وان قال انت طالق للسنة ولم يسلم ثلثا ولم يكن له سنة  
 هي طالق واحدة اذا طهرت من اول حيضة وان نوي ثلثا هي ثلثا طاهر من حيضة  
 طلعت واحدة فان كانت لا يحض من صغرها كبرت طلعت ساعة تكلم واحدة وكبد  
 شهر اخرى وان نوي ان يقعن جميعا في ذلك المجلس فظن ان السنة كذلك فهو كما نوي  
 وحل قال لامرأته وقد دخل بها انت طالق كلما احضت حيضتين هو كما قال اذا  
 حاضت حيضتين هي طالق واذا احضت اخرى وان طلعت اخرى حاضت واحدة  
 هي طالق واحدة واذا احضت اخرى طلعت اخرى وان قال ان احضت حيضة  
 فانت طالق فاذا احضت انقضت العدة وان قال لها اذ احضت حيضة  
 فانت طالق نوقال لها ايضا كلما احضت فانت طالق فاذا احضت وراى الدم هي  
 طالق واحدة واذا طهرت هي طالق اخرى ولا تحسب لها من عدتها وان  
 حاضت الثانية هي طالق حتى ترى الدم وقد وقع عليها ثلث تطليقات وان  
 قال لها اذ احضت حيضة فانت طالق وقال ايضا اذ احضت حيضتين فانت طالق  
 ثم اذ احضت حيضتين فانت طالق فاذا احضت واحدة طلعت واحدة واذا  
 حاضت حيضتين سواها طلعت اخرى وكذلك قوله اذ دخلت الدار دخلت  
 فانت طالق ثم اذ دخلتها دخلت فانت طالق ولو قال اذ دخلت الدار  
 فانت طالق واذا دخلت فانت طالق ندخلت دخلة واحدة وقعت عليها بطلقا  
 وان قال اذ احضت حيضة فانت طالق فاذا احضت حيضتين فانت طالق يعني  
 تلك الحيضة وحيضة اخرى حاضت حيضتين وقعت عليها تطليقتان احدهما  
 حين حاضت الاولى والثانية حين حاضت الاخرى وان قال لها كلما احضت  
 حيضة فانت طالق حاضت اربع حيض طلعت ثلثا لكل حيضة واحدة وانقضت  
 العدة بالرابعة وان قال اذ احضت حيضة فانت طالق فاما يقع عليها

الطلاق بعد ما يحض وينقطع عنها الدم وتغتسل الا ان توفى الغسل حتى يذهب  
 وقت الصلوة وقع عليها الطلاق وان قال اذ احضت حيضة فانت طالق  
 فقالت قد حضت لم تصدق في العياس ولو يقع عليها الطلاق بقولها ولكننا  
 ندع العياس وناخذ فيه بالاستحسان وقد دخل في هذا الاستحسان بعض  
 القياس فيصدقها يقع عليها الطلاق الا ترى انه لو طلقها واحدة ثم قال لها  
 كلما احضت حيضة فانت طالق انها مصدقة في الحض حتى تنقضي العدة  
 وكذلك ايضا يقع به الطلاق وكل من لا يعلم عمرها مثل قوله ان كنت يحض  
 فانت طالق او ان كنت تبعضين فانت طالق فالقول فيه قولها ما دامت في  
 المجلس وانما هذا مثل قوله انت كالحالي ان سبت وان قال لها اذ احضت  
 فانت طالق وفلان معك فقالت قد حضت فانه ينبغي في العياس هذا القول  
 ان يقع الطلاق جميعا ولكننا ندع العياس فيه فتوقع الطلاق على المرأة بعينها  
 ولا يقع على الاخرى حتى يقول ههنا حتى يعلم انها قد حاضت وان قال لها اذ اولد  
 غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق اثنتين فولدت  
 غلاما وجارية لا تدري ايها اول فاما يقع عليها في القضا الاول من ذلك تطليقة  
 واحدة ونسبني لهما فيما بينهما ويحل الله ان ياخذ اياك من ذلك تطليقتين وقد  
 انقضت العدة بالولد الاخر وان ولدت غلاما وجارية في بطن واحد  
 لا يدري ايم اول ففي القضا هي طالق اثنتين وفي النذر ثلاث تطليقات  
 فان علم ان الغلام اول طلعت ثلثا وكذلك ان ولدت احدي الجاريتين اولاً  
 ثم الغلام وان ولدت الغلام اخر طلعت تطليقتين بالجارية الاولى وانقضت  
 العدة بالعلام وان قال لها كلما ولدت فانت طالق وقال ايضا اذ ولدت  
 غلاما فانت طالق فولدت جارية هي طالق واحدة فان ولدت بعد ها غلاما  
 في ذلك البطن انقضت العدة بالعلام ولو ولدت الغلام اولاً وقع به تطليقتان  
 وكذلك لو كلفت فلانا فانت طالق ثم قال ان كلفت انسانا فانت طالق فكلت  
 فلانا كانت طالما اثنتين وكذلك قوله اذ تزوجت فلانة هي طالق ثم  
 قال كل امرأة تزوجت هي طالق ثم تزوج فلانة وان قال الرجل لامرأته كلما ولدت  
 غلاما فانت طالق فولدت غلاما وجارية في بطن واحد لا يعلم ايها اول وقعت  
 عليها تطليقة وعليها العدة ثلاث حيض بعد الولد الاخر ولا رجعة له عليها  
 في هذا ولا يتوارثان لان الغلام لعله اول فقد انقضت العدة بالجارية  
 وان قال لها اذ ولدت ولدا فانت طالق فاسقطت سقطا فاسنان بعض



خلقته طلقته الا ترى ان العدة تنقضي بمثلها وتصير الامة بمثلها امر ولد  
فان لم يستبرأ طلقها لم يقع به طلاق ولم تنقض به عدة ولم يصير به ام ولد  
• واذا قال لها اذا اولدت فانت طالق فقالت قد ولدت وكذا بها الزوج  
لم يطلق احد في هذا بالغياس ولو افر بالجل فقالت قد ولدت صدقت  
وقوع الطلاق عليها • ولو قالت بعد الطلاق قد ولدت كانت مصدقة  
في نقض العدة ولا تصدق في وقوع الطلاق عليها الا ان يكون الزوج افر بالجل  
• ولو قال اذا اولدت فانت طالق ولم يفر بالجل فولدت ونهت امرأة على الولد  
فان النسب ثبت ولا يقع به الطلاق في قول ابي حنيفة • وقال ابو يوسف يقع  
به الطلاق • الا ترى انه لو قال ان كان باسي هذا حمل فهو مني فولدت بعد هذا  
القول باقل من ستة اشهر فانكر ان تكون ولدته ونهت امرأة على الولد ثبت  
النسب وكانت الامة ام ولد له • وكذلك لو ولدت امرأة رجل فقال الزوج  
ليس بمومي ولا ادري ولدته ام لا فنهت امرأة على الولادة وجب اللعان  
وان كان الزوج عبدا او حرا او محمدا في القذف والمرأة حرة مسلمة وجب الحد  
على الزوج وثبت النسب وهذا كله بشهادة امرأة وكذلك الطلاق • واذا قال  
الرجل لامرأته اذا اولدت ولدت فانت طالق فولدت ثلثة اولاد في بطن واحد ولد  
بعد ذلك بسنة ولدا اخر فقد وقع عليها تطليقة بالولد من الاولين وانقضت  
العدة بالولد الثالث ولا يثبت نسب الولد الرابع من الولادة • واذا قال لها  
ان كان اول ولد ليدتيه علاما فانت طالق فولدت غلاما وحارية في بطن واحد  
لم تعلموا يوما اول لم يقع عليها شيء من الطلاق في الحكم وفي التره قد وقعت عليها تطليقة  
وانقضت العدة غرا بها لا لاجل اللازواج حتى يوقع عليها طلاقا مستقبلا وبعد  
عدة مستقبلا • وان قال لها كلما ولدت ولدت فانت طالق فولدتها في بطن  
واحد او بطنين فهو سوا وقع الطلاق عليها بالولد الاخر فان كان قد ابانها منه  
وانقضت عدتها ثم ولدت الولد الاخر لم يقع عليها الطلاق وكذلك هذا في  
الحيضين اذا حاضت الاخرة منها وهي في غير ملكه لم تطلق وان كانت في ملكه  
طلقت • وكذلك ان تزوجها قبل ان تظهر بساعة او بعد ما انقطع الدم عنها  
قبل ان تغسل فيل ان يذهب وقت الصلوة فاغتسلت في ملكه او ذهبت  
وقت الصلوة في ملكه طلقته لان هذا هو الظاهر الا ترى انه لو قال لها ان اكلت  
هذا الرغيف فانت طالق فاكلت عامة الرغيف في غير ملكه ثم اكلت ما بقي  
ملكه وقع الطلاق عليها انما انظر الى الذي يكون به الخث فان كان في ملكه

طلقت

طلقت وقد قال في الاصل كلما اذا قال كلما حضت حيضتين فانت طالق  
فحاضت الاخرة منها في غير ملكه ثم حاضت حيضتين بعد ذلك في ملكه لم يقع بها  
الطلاق وهذا الجواب ليس بسديد في قوله كلما حضت وانما يصح اذا كان  
السؤال بقوله اذا حضت فان قال اذا حضت فانت طالق فولدت لم تطلق  
وليس بغير الولد لا يحض • فان قال اذا حبست فانت طالق لثلاث فوطيها مرة  
فان افضل ذلك الا بغير ثالثة حتى يسهر بها بحضنة فاذا حاضت وطهرت  
وقع عليها مرة اخرى وكان هذا حالها وحالة ما امت عنده • واذا اولدت  
بعد هذا القول لاقل من ستة اشهر لم تطلق لان الحمل قد كان قبل الحلق •  
وان جات به لثلاثة اشهر او اقل او اكثر لم تطلق ايضا حتى ينجى به لاكثر من ستين  
فاذا جات به لاكثر من ستين وقع الطلاق وانقضت العدة بالولد • واذا  
قال لها ام اوصعت ما في بطنك فانت طالق فولدت ولدت في بطن واحد  
وقع الطلاق باخرها وعليها العدة • وان قال ان كان حملك هذا جاريا  
فانت طالق واحدة وان كان علاما فانت طالق اثنتين فولدت غلاما وحارية  
لم يقع عليها شيء من قبل لان الحمل لم يكن بغلام ولا جاريا كما قال الا ترى انه لو نظرت  
عجوايق فقال ان كان ما فيه حنطة فامرأته طالق وان كان ما فيه دفين فعبدته حر  
فاذا فيه دفين وحنطة لم يلزمه طلاق ولا عتق • وان قال لها كلما حبست فانت  
طالق فحبست بعد هذا القول فولدت فقد وقعت عليها تطليقة وانقضت  
عدتها بالولادة ولو كان طهرتها بعد الحمل كان ذلك منه رجعة فان حبست  
مرة اخرى طلقته اخرى وكذلك الحكم في الثالث • وان قال لها انت طالق  
ثلاثة ابدن في بطن واحد سكنت وكذلك ثمانية ابدن في بطن واحد سكنت  
ففي بطن واحد سكنت وان كان يعني ما هي فيه من الحقل والحمل ومن في الحقل مما بينه  
وتبين الله لان ما يراد من الحقل حقل مستقبل ولم يدن في القضا وانما في الحمل فلا  
يدن في القضا ولا فيما بينه وبين الله • وان قال لامرأته طلقك قبل ان تزوج  
فهو باطل • وكذلك قبل ان تولد لي او تحلقني وقبل ان اولد وقبل ان اخلق •  
وكذلك قوله قد طلقك امس وانما تزوجها اليوم فان كان تزوجها قبل امس طلق  
حين قال ذلك • وان قال قد طلقك وانا صغير او قال وانا نائم لم يقع بها شيء  
• وان قال وانا محنون طلقته الا ان يكون عرف بالجنون فيصدق • وان قال  
قلت لك انت طالق ان كنت فلانا فقلت هي طلقني لم تذكر هذا القول قول  
الزوج • وان قال انت طالق لثلاث ان لم اطلقك لم تطلق حتى يموت احدها

مطلوب



تَبَلَّأَ تَطْلُقُ فَإِنْ مَاتَ الْمَرْءُ وَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا قَبْلَ الْمَوْتِ بِقَلِيلٍ وَلَيْسَ  
فِي هَذَا الْقَلِيلِ حَدٌّ مَعْرُوفٌ وَلَا مَبْرُوتٌ لِلزَّوْجِ مِنْهَا • وَإِنْ مَاتَ الزَّوْجُ وَبَلَّتِ  
الْمَرْءُ وَقَعَ الطَّلَاقُ أَيْضًا عَلَى الْمَرْءِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِقَلِيلٍ عِزٌّ مَعْرُوفٌ وَلَهُ الْمَرْءُ مِنْهُ  
إِنْ كَانَتْ مَدْخُولَةً بِهَا وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولَةٍ بِهَا فَلَا مَبْرُوتَ لَهَا مِنْهُ • وَإِنْ قَالَ  
أَنْتَ طَالِقٌ مَتَى كَرَأَ طَلَقَكَ أَوْ مَتَى لَمَّا طَلَقَكَ أَوْ مَتَى لَمَّا طَلَقَكَ أَوْ إِذَا طَلَقَكَ  
وَقَعَ عَلَيْهِمَا الطَّلَاقُ حِينَئِذٍ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَا طَلَقَهُ إِذَا طَلَقَكَ وَإِذَا طَلَقَكَ  
أَطْلَقَكَ فَإِنْ هَذَا كَلَامٌ لَهُ وَحُجَّتَانِ فَإِنْ عَيَّنَّ بِمَا لَمَّا طَلَقَكَ لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى يَمُوتَ  
أَحَدُهُمَا وَإِنْ عَيَّنَّ بِمَا لَمَّا طَلَقَكَ لَمْ يَطْلُقْ حَتَّى يَمُوتَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ لَمْ تَطْلُقْ  
حَتَّى يَمُوتَ أَحَدُهُمَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ • وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ إِذَا سَلَّ قَوْلَهُ مَتَى لَمَّا  
أَنْتَ طَالِقٌ إِذَا سَكَتَ عَنْ كَلَامِهِ فَإِنَّ طَالِقَ طَلَقَتْ حَتَّى يَمُوتَ • وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ إِذَا  
لَمَّا طَلَقَكَ فَإِنْ قَالَ طَلَقَ طَلَقَكَ فَإِنَّ طَالِقَ وَقَدْ دَخَلَ بِهَا ثُمَّ سَكَتَ فَهِيَ طَالِقٌ لَنَا  
يَبْعُ بَعْضُهَا بَعْضًا وَلَا يَبْعُضُ مَعًا • وَإِنْ قَالَ مَتَى لَمَّا طَلَقَكَ وَاحِدَةً فَإِنَّ طَالِقَ  
لَنَا ثُمَّ قَالَ حَتَّى يَمُوتَ أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ مَوْضُوعٌ بِكَلَامِهِ فَقَدْ بَرَّ فِي مَبْنَاهُ وَهَذَا  
اسْتِحْسَانٌ وَكَانَ يَبْعُ فِي الْقِيَاسِ أَنْ يَبْعَ عَلَيْهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ حَتَّى يَمُوتَ بِهَا مِنْ فَرَاغٍ  
مَنْ يَمِينِهِ إِلَى قَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ الْأَوَّلَى أَنْتَ طَالِقٌ لَوْ قَالَ مَتَى لَمَّا طَلَقَكَ مِنْ مَقْعَدِهِ هَذَا  
فَأَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ فَاوْحَسَ حَتَّى تَحْتَ إِذَا لَمْ يَكُنْ طَالِقًا • وَكَانَ يَبْعُ فِي الْقِيَاسِ أَنْ يَبْعَ  
يَكُونَ طَالِقًا فَيَمُوتَ مِنْهُ إِلَى قِيَامِهِ • وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ حَتَّى يَمُوتَ طَلَقَكَ وَلَا  
نِيَّةَ لَهُ فَهِيَ طَالِقٌ حَتَّى يَمُوتَ • وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ زَمَانٌ لَمَّا طَلَقَكَ وَحَبَّتْ لَمَّا طَلَقَكَ  
وَيَوْمَ لَمَّا طَلَقَكَ • وَإِنْ قَالَ زَمَانٌ لَمَّا طَلَقَكَ أَوْ حِينَ لَمَّا طَلَقَكَ لَمْ تَطْلُقْ  
حَتَّى تَمُوتَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَإِذَا مَضَتْ قَبْلَ أَنْ يَطْلُقَهَا طَلَقَتْ • وَإِذَا قَالَ يَوْمَ إِذَا دَخَلَ دَارَ  
فُلَانٍ فَأَمَّا فِي طَالِقٍ وَلَا نِيَّةَ لَهُ فَدَخَلَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا طَلَقَتْ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَنْ  
يُولَمْ يَوْمَ يَدْعُ دُبْرَهُ فَمِنْ وَلَمْ يَلِدْ أَوْ نَهَارًا • وَإِنْ نَوَى نَهَارًا رَدُّهُ إِلَى اللَّيْلِ  
فَهُوَ مَصْدُوقٌ فِي الْعَقْلِ • وَإِنْ قَالَ لَيْلَةً أَوْ حَتَّى تَأْتِيَ طَالِقٌ فَدَخَلَ نَهَارًا لَمْ تَطْلُقْ  
• وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِلَى حِينَ أَوَّلَى زَمَانٍ أَوْ إِلَى قَرِيبٍ فَيَوْمًا نَوَى مِنَ الْأَجْلِ لِأَنَّ  
الدُّنْيَا طَالِقٌ قَرِيبٌ وَإِذَا رَكِبَ لَهُ نِيَّةٌ فَهُوَ إِلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ فِي الْحِزْنِ الزَّمَانُ • لِمَنْفَعَةٍ  
عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى تَوَفَّى أَكْثَرَهُمْ حِينَ بَادَ مِنْ رَيْبٍ أَنْ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَأَمَّا الْقَرِيبُ  
فَيَوْمٌ يَوْمًا قَالَ إِنْ مَضَى شَهْرٌ أَوْ يَوْمًا فَإِنَّهُ مَضَى ذَلِكَ فَهِيَ طَالِقٌ • وَإِنْ قَالَ أَنْتَ  
طَالِقٌ إِلَى شَهْرٍ فَيَوْمًا قَالَ إِذَا مَضَى شَهْرٌ فَهِيَ طَالِقٌ • وَإِنْ نَوَى أَنْ يَطْلُقَ وَأَقَعَ

سَاعَةً تَكْلِمُ بِهِ • وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ فِي عِدَّةٍ وَلَا نِيَّةَ لَهُ طَلَقَتْ حَتَّى يَطْلُعَ الْبُحْرُ  
فَإِنْ نَوَى إِخْرَاقَ رَجُلٍ مَصْدُوقٌ فِي الْعَقْلِ • وَقَدْ كَرِهَ الْجَامِعُ الصَّغِيرُ أَنْ يَصْدُقَ  
قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ • وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ بَيْنَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ وَلَا يَدْرِي فِي  
الْعَقْلِ • وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ فِي رَمَضَانَ وَلَا نِيَّةَ لَهُ فَهِيَ طَالِقٌ فِي أَوَّلِ  
الْحِلَّةِ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَعْيِبَ النِّسَمُ مِنْ إِخْرَاقِهِ يَوْمَ مِنْ شَعْبَانَ • وَإِنْ نَوَى إِخْرَاقَ  
فَهِيَ طَالِقٌ فِي آخِرِهِ • وَإِنْ قَالَ لَهَا أَنْتَ الْيَوْمَ غَدَا هِيَ طَالِقٌ الْيَوْمَ • وَكَذَلِكَ  
إِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ السَّاعَةَ غَدَا هِيَ طَالِقٌ السَّاعَةَ تَكْلِمُ وَقَوْلُهُ غَدَا حَتَّى • فَإِنْ قَالَ  
يَوْمَ يَمُوتُ السَّاعَةَ مِنَ الْعِدَّةِ لَمْ يَدْرِي فِي يَدِّ مَنْ يَمُوتُ مِنْهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى • فَإِنْ قَالَ  
أَنْتَ طَالِقٌ الْيَوْمَ إِذَا جَاءَ غَدَا هِيَ طَالِقٌ حَتَّى يَطْلُعَ الْبُحْرُ الْأَوَّلَى أَنْتَ طَالِقٌ  
الْيَوْمَ إِذَا طَلَعَتْ فَلَا نَا وَإِنْ كَلِمَتُهَا لَمْ تَطْلُقْ قَبْلَ الْكَلَامِ • وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ  
غَدَا الْيَوْمَ فَهِيَ طَالِقٌ غَدَا وَقَوْلُهُ الْيَوْمَ حَتَّى • إِنَّمَا هَذَا أَوَّلُ الْوَقْتَيْنِ الَّذِي تَكْلِمُ بِهِ  
وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ رَمَضَانَ شَوَّالَ كَانَتْ طَالِقًا أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ • وَإِنْ  
قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ رَمَضَانَ فَهُوَ عَلَى أَوَّلِ رَمَضَانَ يَحْيَى • فَإِنْ قَالَ عَنَيْتُ النَّاسَ  
لَمْ يَصِدْ فِي الْعَقْلِ • وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ أَنْتَ طَالِقٌ يَوْمَ السَّبْتِ فَهُوَ عَلَى أَوَّلِ السَّبْتِ  
• وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ فِي مَكَّةَ أَوْ مَكَّةَ وَمَوْسُوئِي إِذَا جِئْتَ مَكَّةَ لَمْ يَصِدْ فِي الْعَقْلِ  
وَهِيَ طَالِقٌ سَاعَةً تَكْلِمُ وَيُسَعِدُ فَيَمُوتُ بِهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ • وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ أَنْتَ  
طَالِقٌ فِي ثَوْبٍ كَذِي وَعَلَيْهَا عِزٌّ • وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الدَّارِ أَوْ فِي الْبَيْتِ أَوْ فِي  
الْبَلَدِ وَإِنْ قَالَ فِي دَهَابٍ إِلَى مَكَّةَ أَوْ فِي دَخُولِ دَارِ فُلَانٍ أَوْ فِي لَيْسَ تَوْبُ  
كَذَا لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَفْعَلَ ذَلِكَ • فَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَأَنْتَ تَصَلِّيْنَ وَأَنْتَ طَالِقٌ  
مُصَلِّيًا تَطَوُّعًا وَمَوْسُوئِي إِذَا صَلَّيْتَ لَمْ يَصِدْ فِي الْعَقْلِ وَهِيَ طَالِقٌ سَاعَةً  
سَكَتَ • وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ أَنْتَ طَالِقٌ مَرْبُوعَةً أَوْ وَجِيعَةً • وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ  
فِي مَرْضَةٍ أَوْ فِي وَجَعٍ أَوْ فِي صَلَوتِكَ لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَرْضَى أَوْ تَصَلِّيَ • وَإِنْ قَالَ أَنْتَ  
طَالِقٌ ثَلَاثًا فَلَمْ يَدْرِ قُلَانٌ بِشَهْرٍ فَقَدْ مَضَى مَعْنَى شَهْرٍ لَمْ تَطْلُقْ فَإِنْ مَضَى شَهْرًا  
ثُمَّ قَدِمَ كَانَتْ طَالِقًا حَتَّى قَالَ يَرِيدُ أَنْ يَطْلُقَ عِنْدَ قَدَمِهِ وَلَا يَطْلُقُ قَبْلَ  
ذَلِكَ • وَإِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ لَنَا فَلَمْ يَمُوتْ بِشَهْرٍ فَكُنْتَ قَبْلَ مَعْنَى الشَّهْرِ  
لَمْ تَطْلُقْ وَإِنْ عَاشَتْ شَهْرًا ثُمَّ مَاتَتْ وَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا قَبْلَ مَوْتِهَا بِشَهْرٍ وَلَا  
مِيرَاثَ لَهُ مِنْهَا • وَإِنْ كَانَ جَامِعًا فِي ذَلِكَ فَلَهَا عَلَيْهِ مِيرَاثُ سَوِيٍّ مِيرَاثُ حَكَّاحٍ  
لَا مِيرَاثَ حَتَّى وَالدُّمُومُ أَيْ كَوْنُ أَمٍّ لَا وَهَذَا أَقُولُ أَبِي حَنِيفَةَ • وَقَالَ أَبُو  
يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ لَا يَبْعُ عَلَيْهَا طَلَاقٌ وَالْعِدُّومُ وَالْمَوْتُ سِوَاكَ إِنْ الطَّلَاقُ لَا يَبْعُ



قبلها • وان قال انت طالق قبل الاثني عشرة ايام او تسع ليال في طالق  
حين يسلم ذوالعمدة • وان قال انت طالق قبل موتك بشهر ففاسدت شهر  
ثم فكلت او عرفت او ما استبده ذلك فهو موت • والطلاق واقع عليها قبل  
خروج نفسها بشهر في قول ابي حنيفة • وان قال انت طالق قبل موت فلان وفلان  
بشهر فكلنا شهران ثم مات احدهما ثم سكنت الاخر شهران ثم مات فطلقت قبل موت الاول  
بشهر في قول ابي حنيفة • وقال ابو يوسف ومحمد لا يقع الطلاق عليها الا بعد  
موت الاول فان كان مات قبل معنى شهر بطلت اليهين ولم يقع بها طلاق •  
وان قال انت طالق لشاعة ان كان في علم الله ان فلانا يقدر الى شهر فقدم فلا  
لنا شهر بطلت حين قدر ولا طلاق قبل ذلك • وحل له امرتان فان قال  
اطولكما حيوة كما لو قلنا لشاعة لم يقع حتى يموت احدهما • وان قال يا زبيب  
فاجابه عمر فقال انت طالق قلنا طلقت التي اجابته فان قال نوبت زبيب  
طلقا جميعا • وان قال يا زبيب انت طالق ولا يخرج احد طلقت زبيب وان  
قال لامرأة بشرا ليهما يا زبيب انت طالق فاذا هي عمر طلقت عمر فان لم يكن عمر  
امرأته لم تطلق زبيب • وان قال يا زبيب انت طالق ولم يشرا لي شي غير انه ياتي  
نخعا اياه عنا فظنه زبيب وهي غيرها طلقت زبيب في النخع • وانما يما  
ينته وبين الله تعالى فلا يطلق هي ولا الاخرى • واذا قال انت طالق  
هكذا او اشار باصبع في طالق واحدة • وان اشار باصبعين في طالق  
اثنين • وان اشار بسلاسله اصابع في طالق ثلاثا • وان كان يقبض سلاسله  
اصابع الما واحدة يقول انما اسرت بالكف بين يما بينه وبين الله تعالى ولم  
يدبر في العضا • وكذلك ان قال عنيت اثنين باصبعين اللذين عقدت  
لبريد في العضا • واذا اشار باصابعه وقال انت طالق ولم يقل هكذا  
في واحدة • وان قال انت طالق ومو يري ان يقول قلنا فامسك رجل على  
فيه فلم يقل شي بعد ذكر الطلاق في طالق واحدة • وان قال انت طالق  
ومو يري ان يقول قلنا فان الرجل قبل ان يقول قلنا في طالق واحدة •  
وكذلك ان قال انت طالق فان طالق فماتت المرأة قبل ان يتكلم بالثانية  
في طالق واحدة • وان قال انت طالق وانت طالق وانت طالق اربع طلقت  
الدار فماتت عند الاولى والثانية قبل ان يتكلم تمام الكلام لم يقطع الطلاق  
عليها من قبل الشرط في آخره • وان قال انت طالق فماتت المرأة بعد ما تكلم  
بالطلاق وقال الرجل قلنا موصولا بكلامه وتكلم بالثلاث بعد موصفا لم

يتبع

يتبع عليها شي • واذا قال احدي امراتي طالق قلنا ولا نية له ولذلل اليه  
يوقعه على اثنتان • وكذلك ان قال نوبت هذه يوم تكلمت فالقول قوله  
وان ماتت احدا قبل ان يبين طلقت الباقية فان قال انما عييت الميتة  
بطل ميراثه منها ولم يصدر في طلاق عن الحيوة • وان كان له اربع نسوة  
وظلقت احدهن فقال له الزوج التي اطلقت طالق قلنا لم تعلم ايتهن هي وقد  
علم الزوج انها كانت احدهن وانكر انه قد بيع له فيما بينه وبين الله تعالى  
ان يطلق كل واحدة منهن واحدة ويبرهن حتى يبين واحسن له ان لا يتزوج  
شي منهن حتى يعلم ايتهن صاحبة الثلث تتزوج سواها • وان تزوج واحدة  
منهن قبل ان يعلم ما ضمنه في الطلاق حلف لها فان حلف امسكها • وكذلك  
لو تزوج اثنتين او ثلثا فان لم يعلم وتزوج بازواج غيرهم ودخل بهن ازواجهن  
ثم فارقهن نكح ايتهن شافا فان ادعت كل واحدة منهن انها المطلقة ولا نية لها  
وتحذف الزوج حلف لكل واحدة منهن ما هي فان ابي ان حلف فزوجته وبناتها  
بثلث طلقات • واذا قال لنسوة اتكن اكلت من هذا الطعام شيئا في  
طالق وان اكلن جميعا منهن فكلن كلين • وكذلك لو قال اتكن دخلت هذه  
الدار قد خلتها • وكذلك لو قال اتكن شاة هي طالق فسين جميعا معا •  
وان قال اتكن بشرتي كذا في طالق فبشرته جميعا طلق وان بشرته واحدة  
فلم الاخرى طلقت الاولى وحدها • وحل قال لامرأته انت طالق لميل  
الدار او لميل الجب فان نوي ثلثا فثلث • وان نوي اثنتين او واحدة او لم  
تكن لدية هي واحدة باينة • ولو قال انت طالق واحدة قبل الدار  
كانت واحدة باينة • وكذلك لو قال انت طالق واحدة عظيمة او بيرة او  
شديدة او طويلة اذا وصفها بشي شدد ما به فهو باين في العضا وبما بينه  
وبين الله تعالى • وان قال انت طالق واحدة الى الصن في واحدة وحدها  
• وان قال انت طالق واحدة لا بل اثنتين هي طالق قلنا ان كان قد دخل  
بها وان لم يكن دخل بها هي واحدة • وان نوي بالاثنتين تلك الواحدة والاخرى  
لم يدبر في العضا • وان قال قد كنت طلقنا امس واحدة لا بل اثنتين هي  
طالق اثنتين • وان قال فلانة طالق لا بل فلانة طلقنا • وكذلك قوله فلا  
طالق فلانة • وان قال فلانة طالق او فلانة او قال انت طالق واحدة  
او اثنتين فالحق باليه • وحل قال لامرأته كلما حلفت فانت طالق وكلما ولدت  
فانت طالق فحلفت بعد هذا القول ولدت لآخر من ستين فقد وقع الطلاق



حيث جعلت وانقضت العدة بالولادة . وان كان الزوج وطبها وهي حية  
فذلك منه رجعة ويطلق بالولد تطليقة اخرى وهي في العدة وهو ملك  
برجعتها فان جعلت وقعت التطليقة الثالثة عليها ونقضت العدة بالولادة  
وان قال الرجل لامرأته يوم تزوجك فانت طالق وانت طالق وانت  
طالق ثم تزوجها طلقت واحدة في قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد  
هي طالق ثلثا يوم تزوجها . وان كان قال يوم تزوجك فانت طالق يوم  
تزوجك وانت طالق يوم تزوجك فانت طالق ثم تزوجها هي طالق ثلثا .  
وكذلك قوله ان تزوجك او اذا تزوجك وصدق الكلام ثلثا . وان قال لها  
انت طالق وطالق وطالق يوم تزوجك ثم تزوجها هي طالق ثلثا لانه قد بدا  
بالطلاق قبل الزوج فوق الطلاق مع الزوج وان اخرج الطلاق بعد الزوج  
ومع الاول قبل الآخرين فانت بها في قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف  
ومحمد تطلق ثلثا . وان قال اذا تزوجك فانت طالق طالق طالق ثم تزوجها  
طلقت واحدة وسقط ما سواها وبطل . وان قال اذا تزوجك فانت  
طالق وانت على ظهري والله لا افر بك ثم تزوجها وقعت عليها تطليقة وسقط  
عنه الايلا والظهار لان ذلك وقع بعد ما خرجت من ملكه في قول ابي حنيفة .  
وقال ابو يوسف ومحمد هو مطلق مظاهر مولى ان تزوجها كان نظرا موكبا .  
وان قال اذا تزوجك والله لا افر بك وانت على ظهري وانت طالق ثم تزوجها  
وقع هذا كله عليها . وان قال لامرأته ولم يدخل بها ان كلمت فلانا فانت  
طالق وطالق وطالق تكلمته واحدة وصار الاثنان فيما لا يملك في قول ابي  
حنيفة وفي بعض الروايات في هذا الكتاب عن ابي سليمان ان ابا يوسف ومحمد  
قالا تطلق ثلثا ولو قال لها انت طالق وطالق وطالق اذا كلمت فلانا وكلمته  
طلعت ثلثا . وان قال لامرأته ولم يدخل بها انت طالق طالق اذا دخلت الدار  
في طالق واحدة ساعة تكلم وكذا لو قدم الطلاق واخر الدخول وان  
كان قد دخل بها طلعت الساعة واحدة وان دخل الدار وهي في العدة تكلم  
طلعت اخرى . ولو قال لها اذا دخلت الدار فانت طالق طالق طالق وان  
كانت مدخولا بها هي طالق اثنتين . وان دخلت الدار وهي في العدة وقع  
عليها الثلثة وان كان لم يدخل بها هي طالق واحدة ساعة تكلم . وكذلك  
لو قدم الطلاق واخر الدخول . وكذلك قوله انت طالق انت طالق  
وان قال حل امرأته تزوجها هي طالق فكل امرأة تزوجها طلعت واحدة وان

تزوجها ثالثة ليرجع عليها شي . بلعنا عن علي بن ابي طالب انه قال  
لا طلاق الا بعد الملك والذي كل امرأة تزوجها هي طالق انما طلق بعد  
الملك . الا ترى انه لو كان لما رتبته كل ولد تلد منه حر فولدت بعد هذا  
العول اولاد افيهم احرار وكان هذا اعنى ما لم يحلوا وما لم يملك وكذلك  
انما عتق بعد ما ملك . وان قال كل واحدة تزوجها هي طالق او حصن  
بلدا او قبلة او سمى امرأته او سمى وقتا فهو كله سواء ويطلق اذا تزوجها تطليقة  
بائنة . وكذلك ان تزوجت او اذا تزوجت . بلعنا ذلك عن ابن مسعود  
وابراهيم والسجعي والقاسم والسالم والزهرى وقال ابن ابي عمير  
يقع الطلاق . وكذا سمى مضرا او جارية او وقتا وقع . وان قال اول  
امرأة تزوجها هي طالق ثلثا فتزوج امرأته في عدة ثم تزوج بعد هذا  
طالق واحدة منهم . ولو كان قال مع هذا او اخر امرأة تزوجها هي طالق  
ليرطلق الثلثة ايضا لا في لادري لعلمه تزوج فان مات قبل ان يتزوج بعد  
فقد طلعت تلك الثلثة . وان قال اخر امرأة تزوجها هي طالق فتزوج  
امرأة لم يتزوج قبلها ولا بعد ها حتى مات ليرطلق لانه اول وليست باخر  
وان قال اول امرأة تزوجها هي طالق فتزوج امرأته في عدة احداهما معتقة  
وقع الطلاق على التي هي نكاحا . وكذلك ان تزوج اول امرأة نكاحا فاسد ثم  
تزوج بعد ها امرأة نكاحا صحح طلعت هذه وهي الاولى . وكذلك قال لامرأة  
انت طالق ان لم تزوج عليك اليوم فتزوج امرأة نكاحا فاسد الم يزني بمسنة  
بها . وان قال اخر امرأة تزوجها هي طالق ثلثا فتزوج اربع نسوة في عدة متفرقة  
ثم مات وقع الطلاق على الاخرة عند موته ولها المرات منه وعليها عدة  
الوفاء والطلاق جميعا عند محمد وقال ابو يوسف مثل ذلك الا في العدة فانه  
قال ليس عليها عدة للوفاء . وقال ابو حنيفة لها مهر ونصف ولا يرث  
لها وعدها الخضر لانهما طلعت عند ساعة تزوجها فلما نصف مهرها  
مهر اخر بالدخول . وانما قياس قول الاول بقول لامرأة ولم يدخل بها  
انت طالق ان لم يتزوج عليك او انت طالق الساعة ان لم يرث البصرة ثم دخل  
بها ثم مات ولم يتزوج ولم يرث البصرة وانما وقع الطلاق عند موته ولها  
مهر واحد ولها المرات . وان قال اول امرأة تزوجها هي طالق فتزوج امرأة  
طلعت من تزوجها ان مات اول ميت . وان دخل بها فلما نصف مهرها  
وقال برأبي لي اذا حصن طلعت ولها نصف مهر . وان قال اذا تزوجت امرأة



هي طالق تخرج اخرى في عقبة واحدة فاحداها طالق والحيار الى وان  
كان نوي امرة واحدة فاحداها طالق في العضا وان كان قال ان تزوجت امرأه  
لم يطلق واحدة منها فانه تزوج اخرى بعد طلقها طلق وان قال يوفى  
اوج فلانة هي طالق وامر جلا نود خيا اياه هي طالق لانه قد تزوجها  
فان كان عني ولم ينفقه بنفسه لم يدين في العضا وكذلك ان حلف لا يطلقها  
وامرهم فطلقها حيث فان قال نوي ان اطلقها لمسا في ليدن في العضا  
ولو قال لامرأة لم يدخل بها انت طالق وانت طالق بانيه بالاولى  
وكذلك لو قال انت طالق طالق واذا قال لامرأة ولم يدخل بها انت طالق  
واحدة بعد اخرى او قبل اخرى وان قال انت طالق واحده قبلها  
اخرى او معها اخرى او مع اخرى اولها اخرى طلق طلق وان  
قال انتين مع واحدة او اثنتين فطلقا واحدة كانت طالق لكنا ولو  
قال انت طالق واحدة ونصف كانت طالق اثنتين ولو قال انت طالق  
احدى وعشرين كانت طالق لكنا لانه لا يستطيع ان يتكلم باحدى وعشرين  
الا بكذا او لا يستطيع ان يتكلم بواحدة ونصف الا هكذا وان قال  
انت طالق السنة او طالق بان نوي لكنا فهو كما نواه وكذلك طلاق  
الحرج وطلاق الحرام وان قال انت طالق الطلاق او انت طالق طلاق  
طلاقا فان نوي لكنا فقلت وان نوي واحدة فواحدة بملك الرجعة وان نوي  
طلاقا او طلاقا فقلت وان نوي اثنتين ان كان قد دخل بها وان لم يدخل  
بها فواحدة بانيه وان قال انت طالق حيث الطلاق واستد الطلاق  
او اعظم الطلاق او كبر الطلاق فان نوي لكنا فلات وان نوي واحدة ولم  
يكن له نية فهي واحدة بانيه وكذلك اسواء واشهر واخشد فان قال  
انت طالق او الطلاق هي ثلث لا يدين فيها وان قال انت طالق اجل  
الطلاق او اتم الطلاق هي واحدة رجعية وان قال انت طالق بطلاق  
طولها كذا وعرضها كذا هي واحدة بانيه لا يكون لكنا وان نواه وان  
قال انت طالق خيرا الطلاق او اعد له او افضله او احسنه هي طالق للسنة  
في وقت السنة وان نوي لكنا هي ثلث السنة وان قال انت طالق ان  
تعدت وهي قاعدة او ان تفت وهي قائمة فان مكنت كذلك ساعدت  
وكذلك ان قال ان سبت وهي سباسة او ان سكات وهي سكبدة  
وان قال انت طالق ما بين طليقة الى ثلث هي في العياس طالق واحدة

ولكن ادع

ولكن ادع العياس واحداها لغا اثنتين ولا يدين في العضا وان  
قال اردت واحدة وهذا قول ابي حنيفة وان قال انت طالق ما بين  
واحدة الى اخرى هي طالق واحدة وان قال من واحدة الى ثلث هي  
طالق اثنتين في قوله ابي حنيفة وفي قوله ابي يوسف ومحمد يقع في هذا كله اكر  
ما تكلم به من الطلاق وان قال انت طالق واحدة او لا شي هي طالق واحدة  
في قول محمد وهو قول ابي يوسف الاول ثم رجع ابو يوسف وقال لا يقع عليها شي  
وكذلك ان قال انت طالق لكنا او لا شي هي طالق واحدة رجعية في قول  
محمد وفي قوله ابي يوسف الاول وان قال انت طالق او غير طالق او قال انت  
طالق او لا او قال انت طالق او لا شي لم تطلق وان قال انت طالق واحدة في  
اثنتين وقد دخل بها فان نوي واحدة واثنتين هي ثلث وان نوي واحدة  
في اثنتين على وجه الحساب هي واحدة وكذلك الوجه في قوله انت طالق اثنتين  
وهذا بمنزلة رجل قال لفلان علي عشرة درهم في عشرة دراهم فان نوي عشرة وعشر  
هي عشرون وان كان نوي ثمانية على حساب الصرب فانما هي عشرة وكذلك  
لو قال لك علي درهم في دينار لو يكن عليه الا درهم وكذلك لو قال لك علي لرحمة  
في كرسية لو يكن عليه شي الا كرسية الا ان تقول نويت كرسية وكرسية او نويت  
دراهما ودينارا او نويت عشرة في عشرة ولزمه جميع ذلك ولا بد للقاضي من ان يعلف  
بانه ما اراد الا افراد بذلك كله وان قال انت طالق اثنتين في اثنتين نوي  
به اثنتين واثنتين ولم يكن دخل بها بانيه بالاثنتين بالاولى وان قال  
انت طالق اثنتين ثلثا او فلانة او فلانة فالاولى طالق والحيار في الاخرى لا  
تري انه لو قال انت طالق لكنا وقد استقرضت من فلان الف درهم او من فلان  
كان الطلاق واقعا عليها وموحيير في الاولى يقر بها لاحدها وحلف الاخر ما استقرض  
منه شي ولو قال فلانة طالق لكنا او فلانة وفلانة كانت الاخره طالق لكنا  
والحيار في الاولين وان قال فلانة طالق لكنا وفلانة معها وقع على كل واحدة  
منها ثلث تطليقات وان قال عني ان فلانة معها سبعة لم يصدق في  
العضا وان قال فلانة طالق لكنا ثم قال قد اشركت فلانة معها في الطلاق  
وقع على الاخرى ايضا انت لا بها قد اشركتها في كل واحدة وليس هذا مثل قوله لامر  
ينكحك ثلث تطليقات نوي ان الثلاث ينكحك فتكون كل واحدة طالق اثنتين  
وان قال لا رائس له انما طالق لكنا نوي ان الثلاث ينكحك لم يدين في العضا  
وان قال لامرأة انت طالق نصف تطليقة هي واحدة كاملة وكل شي مما

ين



من الطلاق من نصف او ثلث او ربع او اقل من ذلك او اكثر فانه باطل واحدة كاملة  
 وان قال انت طالق نصفي تطليقة هي واحدة . وان قال انت طالق نصف  
 تطليقة وثلث تطليقة وربع تطليقة وقد دخل بها فليكن طالق لثلاث . وان  
 قال انت طالق نصف تطليقة وثلثها وسدسها فليكن طالق واحدة . واذا  
 قال انت طالق ان لم يصح كذا وكذا في شيء يعلم انها لا تصح ابدان الطلاق  
 واقع عليها ساعة تكلم به وذلك نحو قوله انت طالق ان لم تمس السما بيدك وانت  
 طالق ان لم تحولي هذا الحجر ذهبك واسباة ذلك . ولو وقت وقتا فقال انت  
 طالق ان لم تمس السما اليوم كانت امراته حتى يذهب ذلك اليوم ثم يقع الطلاق عليها  
 مع ذهاب ذلك الوقت . وليس هذا باتحد من قوله انت طالق اذا ذهب هذا  
 اليوم . رجل قال لامرأة يا مطلقة فليكن طالق واحدة فان عني طلاق زوج كان له  
 فطلقها دين في القضا . وان قال لها فليقتل امس وهو كاذب كانت طالق في  
 القضا واما ما بينه وبين الله فهي امراته . ولو قال يا بائنا او يا حراما او ما شبه  
 ذلك من كلام الزوجة وهو يريد بذلك ان يسميها به سمية ولا ينوي الطلاق لم يطلق  
 . وان قال لها يا مطلقة يريد ان يسميها بذلك سمية ولا يريد به الطلاق وسعه  
 فيما بينه وبين الله ولم يصح في القضا . وكذلك قوله لعبد ياحر . رجل  
 قال لامرأة هذه احى هو صادق وهي اخته في دينه ولا حرم عليه . وان قال  
 هذه احى او بنتي من نسب او رضاع او قال هي عتي او خالتي او ذات رحم محرم مني من  
 نسب او رضاع فانه يسئل عن ذلك فان اقر عليها فزوجهها وان قال انما كذبت او  
 مزحت فليكن امراته . وكذلك لو قال يا امه او يا بنته او يا عمة او يا خالة او يا  
 اخته او يا جدة كان هذا باطلا لا يقع عليها به فرة . فان قال لها قد وهبت لك  
 كلاك ولا يسهل له فليكن طالق في القضا . وان كان ينوي بذلك ان يطلق لم يكن  
 بيدها لم يصح في القضا وهي طالق واما ما بينه وبين الله فهو كما نوي ان يطلق  
 نفسها في ذلك المجلس فليقتل والامه امراته . وان قال لا خرا خرا في طلاقها  
 او اتملها طلاقها او شرها بطلاقها فليكن طالق ساعة تكلم الزوج ان بلغها ذلك  
 الزوج او لم يبلغها . وكذلك لو قال خرا خرا انها طالق او قل لها انها طالق  
 وكذلك لو قال لعبد قد وهبت لك عتقك او مصدقت عليك بعثتك كان  
 حرا . ولو قال الرجل اخبرني انك خرا او قل له انه حر كان حرا . واذا اراد الرجل ان  
 يطلق امراته فليكن لا تطلقني ولكن عيب لطلقي فليكن بذلك ان اعرض عنه فقال  
 قد وهبت لك كلاك يريد بذلك ان لا يطلق فليكن طلاقا لانه جواب .

رجل قال لامرأة قد اغرصت عن طلاقك او قد صفت عن طلاقك يريد به الطلاق  
 لم يطلق . ولو قال تركت طلاقك او قد خليت سبيل طلاقك وهو يريد بذلك  
 الطلاق فليكن طالق لانه يشبه العرقه وان لم ينو الطلاق فليس فيه شيء . وان  
 قال انت طالق اليوم وغدا وبعد غد ينوي ثلثا فهو كما نوي وهي طالق كل يوم  
 واحدة . رجل قال لامرأة وقد دخل بها انت طالق كل يوم نوي بذلك ثلثا  
 فهو كما نوي يقع عليها ثلث كل يوم واحدة حتى يستكمل ثلثا في اليوم الثالث .  
 ولو قال انت طالق ثلثا يجوز عليك من الطلاق او ما لا يقع عليك من الطلاق  
 هي طالق واحدة . وكذلك ان قال انت طالق ثلثا لا يقع عليك او ثلثا لا  
 يجوز عليك فليكن طالق لثلاث . وكذلك ان قال لها انت طالق ثلثا او اياها بالخيار  
 ثلثة ايام قال الطلاق واقع والشرط باطل . وكذلك العتاق في هذه الوجوه  
 . وكذلك ان قال لامرأة اذهبي فتزوجي فليس ذلك بشي الا ان ينوي طلاقا  
 فان نواه كان طلاقا . وان نوي ثلث فثلث . وان نوي واحدة فواحدة  
 بائنة . بلغنا عن ابراهيم انه قال من طلق نصف تطليقة هي واحدة كاملة  
 ومن طلق واحدة ونصف هي طالق اثنتين . ومن طلق اثنتين ونصف  
 هي طالق ثلثا . وبلغنا عن الشعبي وعمر بن عبد العزيز نحوه وهو قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف ومحمد . **باب طلاق الاخرس**  
 واذا اطلق الاخرس امراته في كتاب وهو كيت جاز عليه من ذلك ما يجوز على الصحيح  
 في كتابه . وكذلك العتق والنكاح فان كتب الصحيح ذلك في الارض لم يحز عليه الا  
 ان ينوي الطلاق فان نواه جاز عليه اذا كتب كتابا بيبين . وان كان لا يبيّن  
 ونوي به الطلاق فهو باطل . وكذلك الاخرس واما يعرف ذلك من الاخرس ان  
 يسئل بكتاب فيجب بكتاب . ولو كتب الصحيح الى امراته في صحيفة بطلاقها ثم تحدد  
 الكتاب وقامت عليه البينة انه كتب بيده فرق بينهما في القضا . واما ما  
 بينه وبين الله فان كان لم ينو به الطلاق هي امراته وكذلك الاخرس . وان  
 كان الاخرس لا يكتب وكان له اشارة يعرف في طلاقه ونكاحه وسرايه وسعيه  
 فهو جاز وان لم يعرف ذلك منه او شك فيه فهو باطل وهذا قلدا يستحسن والبيان  
 في جميع ذلك انه باطل لا يجوز طلاقه ولا نكاحه ولا بيعه لانه لا يتكلم ولا  
 يعقل اشارة . **باب السهائي على الطلاق**  
 واذا شهد شاهدان انه طلق احدي امراته بعينها وقد نسيها فقتها ذهبا باطلا  
 وان شهد انه طلق احدها بغير عينها كان ذلك في القياس ثلثا يستحسن ان يجزئه ويجزئه



على ان يقع الطلاق على احدهما • وكذلك لو اوعى عند القاضي انه طلق احدهما  
ولم يسمها لم يندفع حتى يبين • واذا قال الرجل فلانة بنت فلان طالق ثلثا وهي  
امراة وليس بها ثم قال عني بذلك امراة احديته هي على ذلك الاسم والنسب كمر  
يصدق في القضا فان قال صديق المرأة التي عنيته امرأتي وصدقته في ذلك  
وقع الطلاق عليها ولم يصدق على ابطال الطلاق عن المرأة الا ان يشهد اليهود على  
تكاثها قبل ان يتكلموا بالطلاق او على اقرارها به قبل ذلك او يصدق فيه المراد المعروف  
بذلك • وان قال فلانة طالق وولد له اسم امرأته طلقت امرأته ولم يصدق  
على صرف الطلاق عنها وكذلك العتاق وليس هذا كذا الذي قال لفلان على الف  
دريم فجارحل على ذلك الاسم فادعاء لم يلزمه المال الا ان يشهد اليهود عليه  
باقراره انه غدا • وكذلك لو قال لفلان بن فلان على الف درهم فهو باحل  
حتى ينسبه الي فخذ او يبرأ اليه • واذا شهد شاهدان على رجل انه طلق  
امرأته ثلثا وتحد الزوج والمرأة ذلك فروق بينهما ولم ينطوا في قولهما • واذا كان  
للرجل امرأتان احدهما بنكاح فاسد واسمها واحد وقال فلانة طالق ثم قال عني  
التي بنكاحها فاسد لم يصدق في القضا • وكذلك لو قال احدي امرأتي طالق  
وان قال احدا طالق لم يطلق امرأته الا ان يبينها • ولو كان في يده عبد ان  
قد اشترى احدهما شر محججا والاخر سرقا سدا فقال احدا طالق او قال احدا غدي  
حره سوا والعول قوله في البيان • وان قال فلانة بنت فلان طالق ثلثا  
وسمى امرأته ونسبها الى غير اسمها لم يطلق امرأته • وكذلك لو قال فلانة المهدية  
وامرأته لم يمتد • او قال فلانة العيا وامرأته صحيحة العين وان نوى امرأته  
بهذا كله طلقت • وان كان امرأته زينب فقال فلانة طالق يعني امرأته وانما  
قال فلانة ولم يسمها فالطلاق واقع عليها وان لم يسمها لم يقع • واذا شهد شاهد  
على تطليقتين وشهد الاخر على السلف والزوج جاحد لم تجز هذه الشهادة في  
قوله ابي حنيفة • وقال ابو يوسف ومحمد وان ابي ليلى تجوز هذه الشهادة على  
مطليقتين فان شهد احدهما انه طلقها ان دخلت الخطا الدار وانما قد دخلت  
وشهد الاخر انه طلقها ان كلفت فلانا وانما قد كلفت فلانا باطلة وان شهد  
احدهما انه طلقها ثلثا وشهد الاخر انه قال ات على حرام وان قد كلفته سوي  
الطلاق والشهادة باطلة • وكذلك ان اختلفا في الفاظ النكاحات • وكذلك  
الاختلاف في مقادير الشروط التي على الطلاق في التعليق والارسال وفي مقادير  
الاجال وصغرها وفي استراطها وحذرها • واذا شهد احدهما انه قال ان دخلت

فكأن

فلانة الدار هي طالق و فلانة معها طالق وشهد الاخر انه قال ان دخلت  
فلانة الدار هي طالق وحدها وقد دخلت فلانة طالق وحدها لانها قد  
انقضت فيما وقع به الطلاق على واحدة وتجوز بينهما رجل وامرأتين على الطلاق  
ولا يجوز اقل من ذلك • بلغت عن عمر بن الخطاب انه اجاز شهادة الرجل وامرأتين  
في النكاح قال محمد والطلاق عندنا بمنزلة • ولا تجوز شهادة الولد على  
ابيه ولا على غيره بطلاق امه اذا ادعت ذلك امه • ولا تجوز شهادة الات  
على طلاق ابنته اذا ادعت • وتجوز شهادة الاب مع الاخر على ابنة بطلاق امرأته  
• وكذلك شهادة الابن على ابية اذا لم يكن لامه او يقر بها اذا كان لا يقر  
ذلك بدعوى العدة قبل شهادتهما • واذا زوج الرجل اخته ثم شهد هو  
واخر على الزوج بطلاقها فهو جائز • واذا شهد شاهدان على رجل بالطلاق  
فقبل الدخول فغرم نصف المهر ثم رجع احدهما فعليه ضمان ربع المهر للزوج  
وان رجعا جميعا ضمان نصف المهر واذا كان اليهود رجل وامرأتان كان عليهما  
ثمن المهر انلا ثلثا على الرجل وثلثه على المرأة فان رجعت المرأة الاخرى لزمها  
والراجعتين الا ولتين تمام الربع ارباعا • وان رجعا جميعا كان على امرأتين  
السدس وعلى الرجلين الثلث • وان شهد رجلان بالدخول ودخلان بالطلاق  
فالزوج الزوج المهر ثم رجع شاهد الطلاق فلا يني عليهما وان رجع شاهد الدخول  
ولم يرجع شاهد الطلاق فعليهما نصف المهر وان رجع احد شاهدي الدخول  
واحد شاهدي الطلاق لم يكن على شاهد الطلاق شيء وكان على شاهد الدخول  
ربع المهر • وان رجعا جميعا كان على شاهدي الدخول ثلثه ارباع المهر وعلى  
شاهدي الطلاق ربعه • واذا شهد شاهد على الطلاق فسال المرأة  
القاضي ان يدعها على يدي عدل حتى ياتي شاهد اخر لم يفعل ذلك ودفعها الى  
زوجها حتى ياتي بغيره زوجها سهودها • وان كان الطلاق باينا وادعت  
ان بغيره سهودها بالمصر وشاهدتها هذا عدل فان اظلمت له ايام وحالك  
بينها وبين الزوج حتى ينظر ما تصنع في شاهدتها الاخر فذلك حسن وان لم يفعل  
ودفعها الى الزوج فلا بأس • واذا شهد شاهد على تطليقة باينة وشهد على  
تطليقة تملك الرجعة فشهدا تما جازة على تطليقة رجعية • وكذلك  
لو شهد احدهما على تطليقة وشهد الاخر انه طلقها واحدة واحدة فشهدا تما  
جازة في الواحدة • ولو شهد احدهما انه طلقها واحدة وشهد الاخر انه  
طلقها واحدة وعشرين او واحدة ونصف فقد اتقا على الواحدة وسقط بها

طالع

طالع



وهي جائزة . وإذا شهد أحدها بواحدة والآخر بالاثنتين فهذا باطل لأن الذي  
شهد بالاثنتين لم يشك بالواحدة في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد هي  
طالق واحدة . وإن شهد أحدها بواحدة والآخر بالاثنتين فهذا باطل لأن الذي  
شهد بواحدة أو شهد أحدهما على نصف واحدة والآخر على ثلث واحدة لم  
يجز في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد يجوز . وإذا شهد أحدهما أنه  
قال فلانة طالق لابل فلانة وشهد الآخر أنه قال فلانة طالق وسمي الأولى فقط  
جازت الشهادة على طلاق الأولى . وإن شهد أحدهما أنه قال لها أنت طالق  
الطلاق كله وشهد الآخر أنه قال لها أنت طالق لبعض الطلاق ولم يسم لغيرها دلتها  
في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد هي طالق واحدة . وإن شهد أحدهما  
أنه قال أنت طالق وشهد الآخر أنه أقرا به فكلمها فاشهاده جائزة . وكذلك  
إن اختلفا في الوقت أو المكان أو الزمان . فإن شهد أحدهما أنه طلقها يوم الجمعة  
وشهد الآخر أنه طلقها في ذلك اليوم بالكوفة كانت شهادتهما باطلة لأن أحدهما  
كاذب . ولو شهد بذلك على يومين متفرقين بينهما من الأيام فقد وما يسير الراكب  
من الكوفة إلى مكة جازت شهادتهما . ولو شهد شاهدان أنه طلق حرة يوم الخميس  
بالكوفة وشهد شاهدان أنه طلق زينة يوم الجمعة فشهادتهما جميعا باطلة  
ولو جازت إحدى البيعتين حكم بهما في جازت الأخرى لم يثبت اليقين . وإذا قال الرجل  
لأمرأته أنت طالق هذا الطلاق طالق طالق فحقت واحدة منهما بالسنة انهما  
اكتلت فشها . ثم جميعا باطلة . وإن جازت أحدهما حكم بهما في جازت الأخرى لم يثبت  
اليقين وإن كانتا اكلتا لم تطلقا . **باب طلاق المريض**  
وإذا طلق الرجل امرأته ثلثا أو واحدة بانه ثم مات وهي في العدة فلها الميراث  
منه . بلغنا عن عمر وشريح وإبراهيم . وإن مات بعد انقضاء العدة لم ترثه .  
وقال ابن أبي ليلى لها الميراث ما لم يتزوج . وإن طلقها باسم فلا ميراث لها منه  
وإن مات وهي في العدة فإن كانت المرأة أمة أو يهودية فأباحتها عنه في مرضه  
بغير أمرها ثم اعتقت الأمة أو الكافرة ثم مات وهي في العدة فلا ميراث  
لها منه لأنه لم يكن قادرا من ميراثها يوم طلق . وإذا طلق المريض امرأته طلاق  
الرجعية ثم مات بعد انقضاء العدة لم ترثه . وكذلك إذا طلقها ولم يدخل بها  
وإن طلقها طلاقا بائنا وقد دخل بها ثم مات في مرضه ثم مات من عذرته في المرض وهي  
في العدة لم ترثه . وإن كانت المرأة هي التي ماتت في جميع هذه الوجوه لم يرثها  
الأول يموت وهي في عدة من طلاق الرجعية . وإذا أثبت بالايلا في مرضه ثم مات

وهي في العدة

وهي في العدة ووثقه إن كان الايلا في المرض وإن كان الايلا في الصحة لم ترثه .  
وكذلك إن قال في صحته إذا جاء عدا أو إذا قد فلان فانت طالق ثلثا جازعا  
وقد فلان ومورس حتى تمات وهي في العدة لم ترثه . وإن كان حلف وهو مريض  
ورثته . وكذلك الحكم في كل طلاق يتعلق بفعل غير الزوج والمرأة وأما إذا  
علق الطلاق بفعل نفسه فستوا إن حلف في صحته أو مرضه ورثته . وإن  
علق الطلاق بفعلها في صحة أو مرض ولها منه بد ففعلته في مرضه فلا ميراث  
لها منه . وإن لم يكن لها منه بد مثل صلوة الظهر ومكالمه الأب والابن والعم  
ودوي رحم محرر أو رجل منها وجنته خصومه لا بد لها أن تكلمه أو مطالته عنهم  
أو قيام أو قعود أو أكل أو شرب أو ما أشبه ذلك فلها الميراث منه وإن كان البين  
في صحة أو في مرض في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد لا ترثه إن كان البين  
في الصحة لأنه لم يكن قادرا يوم حلف . وليس هذا بأشد من قوله وهو صحيح إذا  
تأخر أسبوعا فانت طالق ثلثا جازعا أسبوعا ومورس حتى فلتا طالق ثلثا ولا ميراث  
لها فذلك فعلها وإن كان لا بد منه . وإذا قال لها وهو صحيح إذا مرضت فانت  
طالق ثلثا مريض ومات ورثته وإن قال في مرضه قد كنت طلقنا في صحة  
وقع الطلاق عليها ساعة أو لها الميراث . وإن أقر في مرضه أنه جامع امرأته  
في صحته أو أن بينهما رضاع أو تزوجا فمات فهو في عدة من زوج كان قبله لم  
يصدق على إبطال ميراثها . وإن قال لامرأته في مرضه إذا صحت طالق ثلثا  
ثم صح من مرضه وقع الطلاق عليها . وإن مرض بعد ذلك ومات وهي في العدة  
لم ترثه . رجل قال لامرأته أنت طالق ثلثا قبل أن يقتل شهرا وقبل أن يموت في  
مرض كذا شهر فمات بما قال أو من غير قبل مضي شهرا أو بعده لم تطلق ولها الميراث  
 . وإن قال أنت طالق ثلثا قبل موتي بشهر أو شهر ونصف أو قبل موتي بأقل من  
شهرين ولم يسم المرض الذي يبعث يموت فمات بعد مضي الوقت الذي قاله فجاءة  
أو مرض ثم مات وقع الطلاق قبل موته كما قال ولها الميراث . وإن قال قبل موتي  
بشهرين أو بأكثر من ذلك وعاش أقل مما سمى ثم مات لم يقع الطلاق ولها الميراث  
 وإن عاش مثل ما سمى أو أكثر ثم مات وقع الطلاق عليها قبل موته بما سمى من الوقت  
ولاميراث لها منه لأن العدة قد سقطت بشهرين . وكذلك لو كان وقت وقوع  
الطلاق ربيعا إذا كان الكلام في الصحة ولو كانت لا تحيض من صغرها وكبر فماتت  
عدتها ثلثة أشهر كان لها الميراث إلا أن يسمى ثلثة أشهر أو أكثر في قول أبي حنيفة وقال  
أبو يوسف ومحمد لا يقع الطلاق في شيء من ذلك وإن وقت سنة ولها الميراث



• وإذا طلق الرجل امرأته واحدة بآية في مرضه ثم تزوجها في عدتها ثم طلقها  
قبل ان يدخل بها فلعنتها العدة مستقبلة ولها المهر والميراث ان ماتت وهي في العدة  
وله عليها الرجعة في هذا الطلاق ما دامت في العدة • وكذلك لو كان  
الطلاق الاول في الصحة وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف • وقال محمد لا رجعة  
له عليها ولها نصف المهر وتم بقية عدتها من الطلاق الاول • وإذا اختلعت  
المرأة بغيرها من زوجها في مرض او جعل امرها بيدھا فطلقت نفسها ثم ماتت فلا ميراث  
لها منه • رجل قال لامرأته وهي امه انت طالق غدا ثلثا وهو مريض وقال  
المولى انت حرة غدا وقع الطلاق والعناق معا ولا ميراث لها منه ان ماتت •  
وكذلك ان كان المولى يعلم بالعنف قبله • ولو قال اذا اعتقت فانت طالق  
ثلثا كان فارا • وإذا اعتقها المولى ثم طلقها الزوج ثلثا ولا تعلم بالعنف فلها  
الميراث منه وان كانت المرأة حرة كائنة فقال لها انت طالق ثلثا عددا ثم اسلمت  
فقل العدة او بعدة فلا ميراث لها منه • ولو قال لها انت طالق ثلثا اذا اسلمت  
كان فارا • وان اسلمت ثم طلقها ثلثا وهو لا يعلم باسلامها فلها الميراث منه •  
• وإذا اسلمت امرأة الكافر ثم طلقها ثلثا وهو مريض ثم اسلم ثم ماتت وهي في العدة  
فلا ميراث لها منه • وكذلك العبد اذا طلق امرأته في مرضه ثم اعتق ولو قال  
لها اذا اعتقت فانت طالق ثلثا فهو فار • ولو كانت امرأة امه فقال لها في مرضه  
اذا اعتقت انا وانت فانت طالق ثلثا ثم عتقا جميعا وقع الطلاق ولها الميراث  
ولو قال انت طالق غدا ثم اعتقا اليوم لم يكن بينهما ميراث • وكذلك لو قال  
المولى انتا حران غدا او قال الزوج انت طالق ثلثا غدا وان قال لها انت طالق ثلثا  
بعد غدا فالقياس ان الميراث لها ولكن ادع القياس فان كان يعلم بالعنف فلها الميراث  
وان لم يعلم فلا ميراث لها منه وان مات بعد وقوع الطلاق • وان قال الزوج امر  
الولد او المدة برة وهو مريض انت طالق اذا مضى شهر ثم مات المولى قبل ذلك  
فعتقت ثم وقع الطلاق بها لم يكن لها ميراث • وان طلق المكاتب امرأته في مرضه  
امرأته الحرة ثلثا ثم ماتت وهي في العدة وتوك وفا فادب كتابته واعتق قبل ان  
يموت فلا ميراث لها منه لانه طلق وهو عبد غير فار • وكذلك ان طلقا جميعا  
مكاتبين مكاتبه واحدة او متفرقة • وإذا اخرجت الحرة النسيئة ثم خرج  
زوجها مسلما بعدھا وهو مريض فطلقها او لم يطلقها ثم ماتت فلا ميراث لها منه لان  
النسيئة منقطعقة ولا يقع عليها طلاقه • وإذا ارتد المسلم ثم قتل او مات او حن  
بدار الحرب وله امرأة مسلمة لم تنقض عدتها فالميراث لها منه يوم ارتد وان خاضت

في مرضه ثم طلقها  
في مرضه ثم طلقها  
في مرضه ثم طلقها

فقل

• قبل ذلك ثلث حبص او لم يكن قد دخل بها فلا ميراث لها منه فان كانت المرأة هي  
التي ارتدت فلا ميراث له منها الا ان يكون ارتدت وهي مريضة ثم ماتت او  
لحقت بدار الحرب وهي في العدة فاستحسن ان يجعل للزوج الميراث • وإذا طلق  
المريض امرأته ثلثا ثم ارتدت عن الاسلام ثم اسلمت فماتت وهي في العدة فلا ميراث  
لها منه وان كان الزوج هو المرتد لم يبطل ميراثها • وكذلك ان طأوعت هي بن زوجها  
فيما معها لم يبطل ميراثها • وإذا اجابت العزقة من قبل المرأة في مرض الزوج بان طأوعت  
ابنه على الجماع فلا ميراث لها منه • وكذلك ان قهرها الابن على ذلك وغلبت على  
نفسها فلا ميراث لها لان العزقة لم تغي من قبل الزوج الا ان يكون هو الذي امر ابنته  
بذلك فيكون فارا ولها الميراث • وإذا اسلم احد الزوجين وابي الاخران يسلم فارق  
بينهما في مرض الزوج ثم ماتت لم يرثه لانه لا تورث بين الكافر والمسلم • وإذا  
لا عن الرجل امرأته في مرضه وفارق بينهما ثم ماتت فلها الميراث ان كان العراق في الصحة  
او المرض في ابي حنيفة وابي يوسف • وقال محمد ان كان العراق في صحة فلا ميراث لها  
منه • وإذا فارق بين العيس وامرأته في مرضه فلا ميراث لها منه لانه هي التي اختار  
نفسها • وكذلك المعتقة اذا اختارت العزقة • وإذا ارتد الزوجان معا وهما  
مريضان ثم احدهما مات فلا ميراث للباقي منه لانه مرتد وان اسلمت المرأة ثم مات  
الرجل مرتدا ورثته • وان طلقها ثلثا وهما مرتدان وهو مريض ثم اسلم ثم ماتت  
فلا ميراث لها منه • وإذا قال المريض لامرأته قد كنت طلقك ثلثا في صحي وانقضت  
عدتك وصدقتك بذلك فلا ميراث لها منه • وان افر لها بدن واوصى لها بوصية  
فوجاز في قول ابي يوسف ومحمد • وقال ابو حنيفة اتهمتا على هذا واجعل لهما  
اقل من الميراث ومما اقر لها به اوصي • وإذا مات الرجل فقال امرأته قد كان  
ملقني ثلثا في مرضه ومات وانا في العدة وقال الورثة طلقك في صحي فالقول  
قول المرأة الا ترى انها لو قالت طلقني وموتنا يم صدقت ولم يقع عليها شيء •  
وان كانت امه فتالت اعتقت في حيوته لم تصدق على ذلك ولا يغفل قول مولاهما  
فيه وكذلك ان كانت كافرة فادعت الاسلام وان لم تعرف منها كفر ولا رفاة  
الورثة انها كانت كذلك يوم موته وقالت ما زلت مسلمة على خالي هذه حرة مسلمة  
فالقول قولها وان مات الزوج كافرا اجابته المرأة مسلمة تدعي ميراثها وقالت  
اسلمت بعد موته وقال الورثة اسلمت قبل موته فالقول قول الورثة لان المرأة  
في الحال غير وارثة • وإذا طلق المريض امرأته ثلثا ثم قال بعد شهرين قد اجبرني  
ان عد لها قد انقضت وكذبته ثم تزوج اربع نسوة في عقدة واحدة او تزوج



اختها فالقول قولها والميراث لها ان مات دون الاربع والاحت • واذا اطلقها •  
ثلثا في مرضه ثم مات بعد ما تطاول ذلك وهي تقول لم تنقص عدي فعلها الميراث •  
بالله ما انقضت عدتها اذا اطلقت الورثة بميتها فان حلفت فلها الميراث وان كانت حرة  
قبل موته في قدر ما تنقص في مثله العدة ثم قالت لم تنقص عدي في من الاول لم تصدق  
على ذلك وتزوجها افراد بانقضاء العدة ولو لم تنزوج وقالت ايست من الحيض ثم اعندت  
بثلاثة اشهر ثم مات الاخر وحرم الميراث ثم ولدت بعد ذلك من زوج اخر كان هذا  
علما بان عدتها لم تنقض من الاول ولها الميراث منه وتكاح الاخر فاسد • وكذلك ان  
حاضت فان ادعت الحيض لم تصدق على زوجها الا ان يصدقها فان صدقها فارق  
بينهما ولم يصدقها على ورثة الاول تام بزيادة ذلك • وان كانت المطلقة في المرض  
مستحاضة اخذت في الصلوة والميراث باقل من ذلك وفي الاذواج باكثر وان كان حيضها  
معلوما فانقطع الدم عنها في اخر الحيض الثلاثة ثم مات الزوج قبل ان تعقبه وقبل  
ان يذهب وقت صلوة فلها الميراث وكذلك ان اغسلت وبقي عضو • واذا ابق الزوج  
في مرضه بعد ما اطلقها اكثر من سنتين ثم مات فولدت المرأة بعد موته بشهر فلا ميراث  
لها منه لان الحمل ليس منه في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف فلها الميراث •  
واذا اطلقها في مرضه ثم قتل او مات من غير ذلك المرض غير انه لم يصح فلها الميراث  
واذا اقرب الرجل ليقول فهو بمنزلة المريض • وان طلق امرأته في تلك الحال فلها  
الميراث منه • وان حبس ليقول او كان موافقا للعدو او كان في السفينة خاف  
الغرق او كان في خوف من عدو او سبع فهو بمنزلة الصحيح • واذا اقلته المرأة بعد  
ما اطلقها في مرضه فلا ميراث لها منه • والمقعد والمفلوج بواج قدوم وصاحب  
جرم او فرجة او وجع لم يصبر على الفراش بمنزلة الصحيح في الطلاق وغيره بلغنا عن  
ابراهيم في المفلوج والمسلول • واذا اقرب القتل فطلق امرأته ثلثا ثم حلى عنه  
او حبس او قتل بعد ذلك فلا ميراث لها منه وهو بمنزلة مريض صحيح واحد المريض  
الذي يكون فارقا ان يكون صاحب فراش قد اضناط المرض فاما الذي يحب ويذهب  
في حوائجه فلا يكون فارقا وان كان يشكي ويحم **باب الولد**  
**عند من يكون في الفسقة** واذا اخلعت المرأة من  
زوجها على ان يترك ولدها عند الزوج فالخلع جائز والشرط باطل لان حق الولد  
ان يكون عند امه ما كان اليها حاجا • وللمراة ان تخرج بالولد بعد انقضاء عدتها  
الى مصرها ان كان النكاح وقع هناك • وان كان النكاح وقع في غير مصرها  
لم يكن لها ان تخرجها الى مصرها ولا الى حيث وقع النكاح • واذا كان النكاح في سائر

اومات

ولا

وله قري منفقة فارادت ان تخرج به من قرية الى قرية فلها ذلك ان كانت القري  
قرية بعضها الى بعض تام بكن ذلك يقطع عن ابية اذا اراد ابودان ينظر اليه من  
بوم • واذا ارادت ان تخرجه من مصر جامع الى قري وان كانت قرية منها فليس  
لها ذلك الا ان يكون النكاح وقع في تلك القري فتخرج اليها وليس لها ان تخرج بولدها  
الى دار الحرب وان كان النكاح وقع هناك وان كانت هي من اهل الحرب بعد ان  
تكون زوجها مسلما او ذميا • وليس للمرأة وان كانت احق بولدها ان تشتري له  
وتبيع الا ان تكون وصية ابنها • واذا تزوجت المرأة كان الاب احق بالولد فان  
فارقت زوجها في حق بالولد • وكل فرقة وقعت بين الزوجين بوجه من الوجوه فالمرأة  
احق بالولد الا في خصلة واحدة ان ترد او تلحق بدار الحرب فانه لاحق لها في الولد •  
هاهنا فان بابت واسلمت فهي احق به • وان كانت على ردة مقبلة في دار الاسلام  
فلاحق لها فيه من ابني احبها واجبرها على الاسلام • واذا اختار الغلام ولا سبيل لايه  
عليه اذا كان قد عقل واجتمع زايه واستغنى عن الادب وان كان غير ما مولى  
فلا لب ان يرضه البه وبودته ولا تنقعه له عليه الا ان يتطوع **باب الخلع**  
واذا اخلعت المرأة من زوجها فالخلع تطليقه بآنية الا ان ينوي  
الزوج ثلثا فيكون ثلثا وان نوي ثنتين فواحدة بآنية • وكذلك كل طلاق يجعل  
نوباين وان قال الزوج لم اعني بالخلع طلاقا وقد اخذ عليه جعل لم يصدق في الحكم  
والمباراة بمنزلة الخلع في جميع ذلك • والمباراة والمختلعة السكنى والنفقة في  
العدة • بلغنا عن علي بن ابي طالب انه قال ذلك • فان كان شرط عليها البراءة  
من السكنى والنفقة برئ الزوج من النفقة ولا يبرأ من السكنى لان سكنها في غير  
بيت زوجها في العدة معصية • والخلع جائز عند السلطان وعند غيره •  
واذا قال الرجل لامرأته قد خلعتك على الف درهم او باريتك او طلقك بالف  
درهم فالقول اليها في ذلك المجلس • فان قامت قبل ان يقول شيئا بطل ذلك  
• وكذلك ان بدأت هي فقالت له اخلعني على الف درهم وباريتك او طلقني •  
بالف درهم فان قبل ذلك في المجلس وطلقها كما ان شرط عليه فالحال لها لازم وان قام  
من مجلسه قبل ان يقول شيئا فهي امرأته • فان قالت له طلقني ثلثا على الف درهم  
وطلقها ثلثا متفرقات في مجلس واحد فالاول لازم وان لم يطلقها الا واحدة  
فلا شيء عليها والطلاق رجعي • وكذلك لو قالت طلقني ثلثا على الف درهم  
درهم وان قالت طلقني ثلثا بالف درهم فطلقها واحدة فله ثلث الالف وهذا  
قول ابي حنيفة • وقال ابو يوسف ومحمد في الباين الاوليين ايضا كذلك اذا اطلقها



واحدة فله عليها ثلث الالف بمنزله قالت لزوجها طلقني انا وفلانة وفلانة  
على ان لك الف درهم فطلق احدا من مهورهن سواء فله ثلث الالف وعلى الف  
وبالف سواء وكذلك هناك وكان ينبغي في القياس اذا قالت طلقني ثلثا بالف فطلقها  
ثلثا متفرقات في مجلس واحد ان يكون له ثلث الالف ولكنها استحسننا ان يكون له  
جميع الالف . واذا اطلق الرجل امرأته في العدة بعد الخلع على جعل وقع الطلاق ولم  
يجت الحمل . وكذلك البائنة بغير جعل وان قال لها قد خلعتك بنوي به الطلاق  
لم يقع شي . وان قال كل امرأة لي طلاق هذه النائية الا ان يعينها فان عينا  
طلقت ولا يقع شي من الطلاق بعد انقضاء العدة . وان طلقها على جعل بعد الطلاق  
الرجعية في العدة . وخلع السكران وطلاقة جابر . لمعنا عن علي وابن عباس  
وابن مسعود قالوا كل الطلاق جابر الا طلاق الصبي والمعتوه . وكذلك خلع المكره  
وطلاقة جابر الا ترى ان جماع المكره يوجب عليه الغسل ويفسد حجه وصومته وعموم  
ابنة المجامعة وامها وخلع الصبي وطلاقة باطل لمعنا نحو ذلك عن ابن عباس وكذلك  
المعتوه والمعتوه عليه في مرض او عجز ولا يجوز فعل ابائهم عليهم وان اخلعت الصبي  
من زوجها الكبير فالطلاق واقع عليها وما جعلته له من الحمل باطل . وكذلك  
الامة اذا فعلته بغير اذن المولى الا انها تؤخذ بالخلع لجعل بعد العتق وان فعلته  
باذن المولى بيعت فيه وان فعلت ذلك مكاتبه او مدبرة او ام ولد باذن المولى  
اخذت به فاجلا لا المكاتبه فانه لا يجوز امر المولى عليها وتؤخذ به بعد العتق .  
واذا اوكل احد الزوجين صبيا او معتوها او مملوكا بالقياس مقامه في الخلع والاختلاع  
جاز ذلك . واذا اخلع الرجل ابنته الصغيرة من زوجها على صداقها ولو بدخلها  
وصمنه الاب فهو جاز ولو لها نصف الصداق ولا يجوز عليها ما ترك ابوها من ذلك .  
والطلاق جاز واقع عليها . وان كان قد دخل بها فلها الصداق كاملا لا يجوز عليها  
ما ترك ابوها من ذلك والصداق لا يرد الاب اذا كان قد دخل بها ونصف الصداق اذا  
لم يكن قد دخل بها . وكل خلع كان بجعل فابطلت الحمل وامضت والخلع وان الطلاق  
فيه باين وكل طليقة او طليقتين ابطلت الحمل وامضت فيه الطلاق فان  
الطلاق بملك فيه الرجعة اذا كان قد دخل بها . واذا اخلع الرجل ابنته الكبيرة  
صداقها وقد دخل الزوج بها فالخلع جاز وما جعلت ابوها من صداقها للزوج فهو مردود  
الا ان تكون الابنت اذنت له فيه وان سلمته بعد الخلع لم يضمن له شي فان است  
الرجز له ذلك فللأبنة ان تأخذ مهرها من الزوج ويرجع الزوج على الاب بما ضمن له  
من ذلك . وكذلك لو جعلها بالتقعة وصمنها له بغير امرها فلها ان تنزع الزوج بالسقعة

ويرجع الزوج على الاب بما ضمن له من ذلك . وكذلك لو فعل هذا عمر الاب  
من الاقارب والاعقاب . واذا اخلعت المرأة بماله ودفعته ثم اقامت  
البينة انه كان قد طلقها ثلثا قبل الخلع كان لها ان ترجع عليه بالماله وكذلك  
لو اقامت البينة على حرمة او نسب او رضاع . واذا قالت المرأة لزوجها  
اخلعني ولك الف درهم او طلقني ولك الف درهم ففعل وقع الطلاق ولم يكن له  
من الالف شي في قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد الماله لازم لمعنا نحو  
ذلك عن عمر بن الخطاب . الا ترى انه لو قال لرجل احمل هذا الطعام الى موضع  
كذا وكذا درهم او خط هذا الثوب ولك درهم كان ذلك جازا والدراهم  
لازمة . واذا قالت بعني طلاقا كله بالف درهم ففعل ذلك فطلقها ثلثا  
فله الالف . ولو قالت طلقني ولك الف درهم فقال انت طلاق على هذه  
الالف التي سميت فان قبلت لزمها الماله وان لم تقبل هي امرأته . وكذلك  
الخلع في قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد الطلاق واقع عليها والماله  
لازم لها ان قبلت او لم تقبل لانه جواب كلامها . ولو قالت طلقني ثلثا على ان  
لك الف فطلقها ثلثا لزمها الماله . وكذلك لو كان طلقها ثنتين فصارت  
طلقني ثلثا على لك الف فطلقها واحدة لزمها الالف لان ما سوى هذه الواحدة  
فصل لا يقع . واذا قال الرجل لامرأته طلقك اسر بالف درهم او على الف  
درهم ولم تقبل وقالت كنت قبلت فالقول قول الزوج مع يمينه . وان قال  
لها قد طلقك واحدة بالف درهم فقبلت هي وقالت انما سالتك ان تطلقني  
ثلثا بما به درهم فطلقني واحدة فان اقامت البينة فالبينة بينة الزوج  
وكذلك اذا اتفقا على الخلع واختلفا في مقدار الحمل او قالت اخلعت بغير  
شي فالقول قولها والبينة بينة الزوج . واذا اتفقا انها سالت ان يطلقها  
ثلثا بالف درهم وقالت طلقني واحدة وقال الزوج طلقك ثلثا فالقول قول  
الزوج ان كانا في ذلك المجلس الا ترى انه لو قال لها انت طلاقا جعلت  
له الالف كلها . وان كانا قد اقرقا من ذلك المجلس لزمها الطلاق وان كانت  
في العدة ولا يكون للزوج الا ثلث الالف . وان قالت المرأة سالتك ان  
تطلقني ثلثا على الف فطلقني واحدة فلا شي لك وقال هو بل يائس واحدة .  
على الف وقد طلقكها فالقول في ذلك قول المرأة في قول ابي حنيفة . وان قالت  
سالتك ان تطلقني ثلثا بالف درهم فلم يطلقني الا ثلاث في ذلك المجلس وانما  
خلعتني واحدة وطلقني بعد فبأمرك من المجلس ثنتين . وقال الزوج طلقك



في ذلك المجلس فالقول قول المرأة وعليها حصتها من الالف والاول وان قالت  
 سالنا ان تطلقني وصاحبي فلا تة على الف درهم فطلقني وحدي وقال الزوج  
 طلقها معك وقد اقر فامر ذلك المجلس فالقول قول المرأة وعلى صاحبها من الالف  
 والاخرى طالق باقرار الزوج . وكذلك ان قالت لم تطلقني ولا صاحبي في ذلك  
 المجلس . واذا خلع الرجل امرأته على الف درهم فان الالف تقسم عليهما على قدر  
 تزوجهما عليه من المهر . ولو اخلعت المرأة بالكر من مهرها كان ذلك جائزا  
 في العضا وقد يكره للزوج ان ياخذ من المهر اكثر مما اعطاها ويكره له منع ذلك  
 ان يجعل شيئا قليل او كثيرا حتى باقي العسوزة من قبلها فاذا فعلت ذلك حل له حلها  
 ان يجعلها عليه وطاس ذلك له ما يشاء وبينهم ما اعطاها . ولا يزاد على  
 ما اعطاها شيئا فانه مكروه والزيادة في العضا جائزة . بلعنا عن ابن عباس انه قال لو اخلعت  
 له اخلعت كل شيء لها لم لعب ذلك عليها . وبلغنا عن ابن عباس انه قال لو اخلعت  
 بكل شيء لا جزته . واذا قالت المرأة لزوجها ان تطلقني فلنا فلان على الف درهم  
 فان فعل في ذلك المجلس فله الالف وان فعله بعد المجلس فلا شيء له . ولو قال  
 لها انت طالق فلنا اذا اعطيني العا او مني اعطيني العا في امراته حتى تسطيعه ذلك  
 فان اعطاه وقع الطلاق عليها . وان ترقا قبل ان تاتي به بطل هذا القول .  
 وان قال لها انت طالق على ان تعطيني الف درهم او قال على الف درهم فهو سوا فان  
 قبلت في ذلك المجلس وقع الطلاق عليها والمال دين عليها تؤخذه ويصير قضا  
 بدبر ان كان لها عليه . وان قبلت بعد قيامها من المجلس فهو باطل . ولو قال  
 اذا اعطيني العا او ان اعطيني العا فان طالق فقبلت ذلك في المجلس وقالت  
 احببه مالي عليك لم يقع الطلاق لهذا لانها لم تعطه فان رضي الزوج ان يوقع  
 عليها طلاقا مستقبلا بالالف ماله عليها وقع الطلاق عليها وكان ذلك جائزا . واذا  
 كان رجل امرأتان فاشاء ان يطلقهما على الف او بالالف فطلق احداهما لم يفرق المطلقة  
 حصتها من الف على قدرها تزوجها عليه من المهر فان طلق الاخرى في ذلك المجلس  
 ايضا لم يفرق ايضا حصتها من المال . وان اقر فوا قبل ان يطلقها ثم طلقها وقع الطلاق  
 بغير مال . واذا ادعت المرأة الخلع وانكره الزوج فشهد احد ساهديها باللف  
 والاخر بالالف وختمية واختلفا في جنس الجعل فالشهادة باطلة . وان كان  
 الزوج موافقا للخلع والمرأة مسكورة فشهد احد الساهدين بالالف والاخر  
 بالالف وختمية والزوج يدعي الف وختمية جازت شهادتهما فان ادعى الزوج الف  
 درهم لم يجز شهادتهما في الزمته الطلاق باقراره . وكذلك ان اختلفا في جنس

وإذا كان الزوج قد طلق امرأته  
 على الف درهم فأنفق عليها  
 ما عطاها من المهر  
 ولو كان الزوج قد طلق  
 امرأته على الف درهم  
 فأنفق عليها ما عطاها  
 من المهر ولو كان الزوج  
 قد طلق امرأته على الف  
 درهم فأنفق عليها ما  
 عطاها من المهر

الجعل

الجعل لم يجز شهادتهما . ولو خلع امرأته على دار لم يكن فيها شفعة وان اشترط ان يرد لها  
 النافذ كذلك في قول الجليلي . وقال ابو يوسف وجعل للشفعة في  
 الشفعة في حصه الالف وليس في جعل الخلع جبارا لرويه ولا يبر دليل  
 يسر واذا اختلف بما في بينهما من شيء فهو جائز وكل كان في بينهما  
 في تلك الساعة فهو له فان لم يكن فيه شيء فلا شيء له عليها ولذلك  
 ان اخلعت بما في يدها واذا اخلعت بما في بينهما من متاع فسله  
 ما فيه فان لم يكن فيه شيء رجع عليها بالمهر الذي اخذته منه  
 لانها عذرت به وان قالت اخلعتني علي ما في يدي من درهم ففعل  
 فان كان في يدها شيء من الدرهم فهو له وان لم يكن في يدها  
 شيء فله ثلاثة دراهم . وان كان في يدها درهم بحملته لانه درهم  
 ولذلك الدناير وان اخلعت منه بما في عليها من ماله وليس  
 فيها شيء فله المهر الذي اعطاها وان اخلعت منه بما عذرت بحملتها  
 العام فهو جائز فان اقرت شيئا فله ذلك وان لم تقر شيئا فلا شيء  
 عليها لا بها لم تقره ورجع يعقوب عن هذا وقال ياخذ منها المهر  
 الذي اعطاها ان اقرت بحملتها او لم تقر ولا شيء له من المهر وهو قول  
 محمد . فان اخلعت منه بما في رطب حار رطبها او علي ما في رطب  
 غيرها فهو جائز وله ما في رطبها فان لم يكن في رطبها شيء  
 فلا شيء له وما حدث في رطبها بعد الخلع فهو لراها وان اخلعت  
 منه بحبله او بحبلها فهو جائز وله ما اعطاها من المهر الا ان يحكم  
 الزوج ما قبل منها ويحكم ما لا يتر منه وسله . فان اخلعت منه  
 على خادم بغير عيبها فهو جائز على خادم وسط . وان اخلعت منه  
 بانيكسه العام من مال او بما يربيه او بما يتزوج عليه او بما يحل خادومها  
 او نعمها فيما يستقبل كان له المهر الذي اعطاها في جميع ذلك ولذلك  
 ان اخلعت على ان تزوجه امراه . وان اخلعت منه على موصوف  
 من الكيل والوزن والقياس فهو جائز وان اخلعت منه  
 بثوب غير منسوب الى نوع وعليه دار كذلك فله المهر الذي اعطاها  
 ولذلك الدابة . واذا اخلعت منه بشي مسي معروفي ولها  
 عليه مهرها وقد دخل بها ولم يدخل لزمها ما ستمه ويكون  
 المهر للملاح ولذلك لو كانت اخذت المهر من الزوج ثم خلعت قبل

ها



قبل ان يدخل بها على شئ فهو جابر والمهر كله للمراه الا ترى انه لو باء اهسا  
علي هذا كان الامر كذلك ولا يتبع واحد منها صاحبه بعد الباءه والخلع  
شئ من المهر وكذا لو كانت قد صفت منه نصف للمهر او اقل او اكثر بشر  
اختلعت بدراهم مساه او بنوب معروف قبل ان يدخل بها فخلع ما  
سيت له في الخلع ولا سبيل لواحد منهما على صاحبه مما في يده من المهر  
ولو كان المهر كله عليه لم اخلعت منه قبل ان يدخل بها على ما به درهم  
من مهرها كان الخلع جازيا ولم يكن لها تمام النصف ولم يسلح واحد منها  
على صاحبه شئ منه ولذلك لو كان المهر في يدها فاختلعت بابه درهم  
منه لم يكن للزوج غير المايه ولذلك ان كان المهر عبدا لعمه في يدها  
وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف في المراه مثل ما قال ابو حنيفة  
وقال في الخلع المذبح واقع على ما سبها وايها كان له قبل صاحبه شئ  
من المهر رده عليه وقال محمد للخلع والبراءه سواء وايها كان له قبل  
صاحبه شئ من المهر احده منه لا يملكه بذكره **•** ولو تزوجت على  
الف درهم فوهبت له نصف المهر او ثلثه وقصفت البقيته لم اخلعت  
شئ منه محمول لم يرجع عليها بالثمن مما دفع اليها وكذلك ان كانت ذهبت  
له جميع المهر ولم يقص منه شيئا لم يرجع عليها بشئ واذا اخلعت  
للمراه من زوجها لعبد لعينه فمات قبل ان تسلمه فعليه قيمته وان كان  
ميتا في وقت الاختلاع فعليه المهر الذي اخذته وان كان جيا فاه  
فعليه قيمته وان وجدته حيا ردت المهر **•** وان اخلعت منه بالاجل من  
الحر والحرير والمسه والاحرار لم يكن عليها شئ لانهما لم تزوجا وان عرفت  
ماتت اخلعت منه بهذا الخلع فاذا هو حر فعليه ان تزد المهر في قوله **•**  
حنيفة وقال محمد عليه مثل كل ذلك من حل وسط وقال ابو يوسف  
مثل ذلك الا في الحر فتمه عبدا **•** واذا تزوجت على الف درهم ووقع  
البراءه اخلعت منه عتق المهر قبل ان يدخل بها لم يكن له عليها الا ذلك في  
قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف في حله نصف وما تبقى من الالف  
ايضا بعد الذي انشروط له ولذلك لو اخلعت منه بعد كان له نصف  
المهر مع العبد واذا اخلعت المراه من زوجها مال يوجب له جابرا **•**  
وان كان الاجل مجهولا مثل الميسره او موت فلان او قدومه فمال حال  
عليه وان كان الي القضا او الي الخصام او الي البير وراو المهر حيا فالمل الى ذلك

الاجل لان وقت ذلك قريب بعضه من بعضه قد عرفه الناس فان ذهبت  
الغلة في ذلك العام حتى لم يكن حصا ولا جذاذ فالاجل الى الوقت الذي كان  
يكون فيه **•** وان اخذ منها رهنما بالجمل فهو جابر فان هلك كان بما فيه **•**  
واذا اخلتها على وصيف لغير عييه فان جات بقيته اجبرته على قبولها وان  
مات الحما من الوصيف على دراهم او دينار او شئ من المكيل والموزون او العوض  
او الحيوان من عرضة فهو جابر بعد ان يكون يد ايدي **•** واذا اخلعت في مهرها  
مهرها الذي كان على زوجها ثم ماتت في العدة فله الاقل من ميراثه عنها ومن  
المهر ان كان يخرج من ثمنها وان كان لا يخرج من ثمنها فله الاقل من ميراثه عنها ومن  
الثالث **•** وان ماتت بعد انقضاء العدة جازله المهر من الثلث وان كان  
لم يدخل بها فله نصف ذلك بالطلاق وكذا النصف الباقي من الثلث وكذلك  
لو كانت اخلعت منه بآثر من مهرها **•** وكذا ان تبرع اجبي في مهره باخلا  
من زوجها بمال ضمنه للزوج فهو جابر من ثمنه وان كان الزوج مريضاً كان قارا  
من ميراثها اذا كان ذلك بغير رضا المراه **•** واذا اوطق الرجل رجلا بان يخلع امراته  
فقال من مجلسه قبل ان يخلعها فهو على وكاله وليس هذا القول امرها في صيد  
**•** وان وكل رجلين بالخلع فخلع احدهما لم يحر ولو قال طلقها فطلق احدهما جاز **•**  
وان قال لا امراته انت طالق لثنا على عهدي هذا ان شئت فقامت من مجلسها  
قبل ان تشافى امراته ولا يقع الطلاق في هذا الا بقولها وان لم يكن له فيه  
منفعة وان قبلت في المجلس وقع الطلاق والعبد عبد على حاله **•** ولو قال  
انت طالق ان شئت على عهدي الذي في يدي فان قبلت وقع الطلاق ولما  
العبد وانما سخط فله قيمته وان طلقها على ما في يديه قبلت واذا في يديه حرة  
لها فهو له وان لم تكن علمت بذلك وان كان في يديه شئ فالطلاق بائن وان لم  
يكن في يديه شئ فهو ملك الرحمة **•** ولو اخلعت منه بعد حلال الذم  
فقتل عتقه بذلك رجع عليها بقيمته وهذا كالا لا سخطا وكذلك لو كان  
وجب قطع يده فقطع عند الزوج رده واحده قيمته **•** ولو حلتها على عبد  
نصراني او امته لها زوج او عبد له امرأه ولم يعلم بذلك لم يرجع عليها بشئ **•**  
وان اخلعت ومهرها الف درهم على عبد على ان زادها الف درهم ثم سخط  
العبد رجع عليها بالالف ونصف قيمة العبد **•** وكذلك لو كان اعطاها  
مكنا الالف خادما فبقيتها الف درهم اخذ الخادم ونصف قيمة العبد **•** وان  
حلتها على ان اعطته درهما قد نظر البه في يدها فاذا اموزاين او ستوق



فله ان ياخذ منها درهمًا جيدًا وليس هذا كالعيب في العبد . وكذلك لو اختلف  
على ثوب في يد ما اصر فتالت هذا هروي فاذا هو مضبوط كان له ثوب هروي  
وسط من ذلك . فاذا تزوج المريض امرأة مريضته على الف درهم . وقد ايتها ولا  
تأكل له غيرها ومهر مثل ما به درهم فاحلقت بها منه قبل ان يدخل بها ثم ماتت  
من ذلك المرض ولا مال لها غيرها ثم مات الزوج فلو ردت المرأة من هذا الف ما في  
درهم وخمسة وسبعين درهما ولو ردت الزوج سبع مائة وخمسة وعشرين درهما  
**باب المشيئة في الطلاق**  
واذا قال الرجل لامرأته ان شئت فانت طالق فقد لك ايتها ما اذمت في المجلس فان  
ماتت طلقت وان قامت قبل ان تلتا او اخذت في عمل يعرف انه قطع لما كانا فيه من ذكر  
الطلاق فهي امرأته وقام الزوج من ذلك المجلس لا يقطع مشيئتها . وكذلك ان قال  
ان احببت او هويت او رصيت . وان قال ان كنت تحبيني او ان كنت تبغضيني فانت  
طالق او ما اشبه هذا من الكلام الذي لا يطلع على ما في قلبها عنها فقد لك السهرا  
في المجلس والقول فيه قولها استحسانا وكان العياض الا يصدق . واذا قال لها  
طلقي نفسك ولم يدكر فيه مشيئته فقد لك بمنزلة المشيئة ولها ذلك في المجلس ان  
طلعت نفسها تلتا وقال الزوج اردت تلتا طلعت تلتا وان قال اردت واحدة لو  
يتبع عليها شي ولو كانت طلعت نفسها واحدة وقد كان الزوج اراد تلتا فهي واحدة  
وهذا قياس قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد هي طالق واحدة في الوجه  
الاول ايضا . وان قال انت طالق تلتا ان شئت فتالت قد شئت واحدة واحدة  
فهذا باطل . وان قال انت طالق واحدة ان شئت فتالت قد شئت تلتا  
فهذا باطل في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد تطلق واحدة . ولو قال  
انت طالق تلتا ان شئت فتالت قد شئت واحدة واحدة وتعت عليها  
تلتا تطليقات دخل بها ولم يدخل وكذلك الجواب في قوله ان احببت . وان قال  
انت طالق تلتا فتالت قد شئت واحدة وسكت ثم قالت قد شئت واحدة واحدة  
لم يتبع عليها شي . وان قالت قد شئت ان شأني كان باطلا وليس بعد ذلك مشيئة  
وان كانت في جلسها . وان قال لها اذا شئت او مني شئت فانت طالق كان ذلك ان  
نشأ في المجلس وبعد النيا ابدأ مني مات مرة واحدة وكذلك قوله اذا ما شئت  
او مني شئت . وان قال انت طالق كلما شئت كان لها ذلك ابدأ كلما شئت حتى  
يتبع عليها تلتا تطليقات فاذا وقعت فان تزوجها بعد الزوج لم يكن لها مشيئة في  
الاول وان مات مرة في الاول وطلعت واحدة وانتقضت العدة ثم تزوجها كان  
لها

لها المشيئة وان لم يتزوجها بعد واحدة حتى تزوجت بزوج اخر دخل بها ثم  
تزوجها الاول كان لها المشيئة في تلتا تطليقات مستقبلا في قول ابي حنيفة  
في ابي حنيفة وابي يوسف ولو قرنا شيا وردت المشيئة كان ردها باطلا ان  
تلتا . وان قال كلما شئت فانت طالق تلتا فتالت واحدة فذلك باطل .  
وان قال كلما شئت فانت طالق واحدة فتالت قد شئت تلتا كان باطلا وكذلك  
لو قال كلما شئت فانت طالق ولم يقل تلتا فتالت تلتا وهذا قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد هي طالق واحدة في الوجهين جميعا . ولو قالت قد شئت امس  
تطليقي وكذلك بقا الزوج كان القول قول الزوج . ولو قالت قد شئت ان يكون  
غدا طالق كان باطلا . واذا قال لامرأته اذا شئت فانت طالق تلتا فتالت  
احداهما دون الاخرى فقد لك باطل . وكذلك لو شأنا ان يوتما الطلاق على  
احداهما دون الاخرى . وكذلك لو ماتت احدهما ثم ماتت الاخرى الطلاق كان  
ذلك باطلا . وكذلك هذا في الاحياء وكذلك المحنة . وحل قال لامرأته  
سأني الطلاق ينوي الطلاق فتالت قد شئت هي طالق وان لم يكن له فيه  
فلم يثبت بطلاق . وان قال احبب الطلاق او اريد في الطلاق او هو الطلاق فتالت  
قد فعلت كان باطلا وان نوى الطلاق . ولو قال انت طالق ان احببت فتالت  
قد شئت الطلاق وقع الطلاق عليها . ولو قال انت طالق ان شئت فتالت  
قد احببت الطلاق او هويت او رصيت او انا اريد لم يقع شي . ولو قال اطلق  
نفسك واحدة ان شئت فتالت قد طلعت نفسي واحدة هي طالق وقد شئت  
حيث طلعتها نفسها . وان قال انت طالق ان شئت ان كان كذا او كذا السبي  
تأخر هي طالق وان قالت قد شئت ان شأ الزوج فتالت الزوج قد شئت فعدا  
باطل لانه لا يتكلم بالطلاق وانما شأ مشيئتها . ولو قال الزوج قد شئت  
الطلاق كانت طالقا اذا اراد به الطلاق . واذا قال لرجل طالق امرأتي  
هنو رسول وله ان يطلقها وان فارق من المجلس . ولو قال لطلعتها ان شئت كان على  
المجلس فكذلك لو جعل ذلك الى صبي او معتوه . وان قال هي طالق اذا شئت  
فتالت شئت هي طالق . وان قال لطلعتها ان شئت فتالت قد شئت كان باطلا  
حيث يقول هي طالق . وان قال لطلعتها تلتا فتالت قد فعلت هي طالق تلتا . واذا  
قال الرجل لرجل طالق امرأتي فطلعتها احدهما واحدة والاخر تلتا كانت طالقا  
تلتا . فان قال لطلعتها جميعا فلا مطلق واحد مسكادون ما حيد مطلق  
احدهما لم يحز . وان قال لرجل طالق امرأتي ثم ما عر ذلك فطلق بعد التمتين لم يحز



فان قال لم يكن علم بالني جاز طلاقه . ولو قال لامرأة هل لي بقوله ثم نهاها  
عن ذلك فطلقت نفسها بعد ان نفي قبل ان تقوم من مجلسها وقع الطلاق . ولو قال  
قال لامرأة ان شئت فانت طالق فقلت نعم كان باطلا لان نعم ليست بالمشقة  
وكذلك قد قبلت . وان قال لرجل اذ اشيئا فقلانه طالق فقلت نعم  
احدما واحدة وسال اخر فقلت لم يقع عليها شي . وان قال لها انت طالق  
او اشيئت وتغافلان فقلت هي قد شئت وسال فلان وقال فلان قد شئت  
لان هذا باطلا . وان قال لها ان شئت فانت طالق فقلت نعم قال لآخر طلاق  
مع طلاق هدم ثم شات الاول الطلاق فقلت لا انا ان كان اراد بقوله الطلاق  
فان قال لمراد الطلاق دين في القضا . واذا قال لها اذا شئت فانت طالق ثم  
قال لامرأة له اخري انت طالق اذ اطلقت فلانه ثم شات ثلاثة الطلاق فطلقت  
لم تطلق الاخرى . ولو قال ان طلقت فانت طالق ثم قال لعلاء اذا شئت فانت  
طالق فشات الطلاق وقع الطلاق عليها جميعا . في رجل قال ان تزوجني  
فلانه هي طالق ان شات فتزوجها فلما المشية حين تعلم بذلك في مجلسها فان شات  
فيل ان تزوجها فقتل المشية باطلة . وكذلك لو قال لامرأة انت غدا  
طالق ان شئت فشات الساعة قد شئت كان ذلك باطلا لانه جعل المشية  
ايها غدا . ولو قال ان شئت الساعة فانت طالق غدا او نوى ذلك ولم  
يقبل الساعة فقلت قد شئت ان اكون غدا طالق وقع الطلاق عليها في غير  
وان قالت قد شئت ان اكون طالق اليوم كانت هذه المشية باطلة  
ولم يقع عليها الطلاق اليوم ولا غدا . وان قال ان شئت فانت طالق اذا  
شئت فقلت قد شئت ان اكون طالق اذا شئت فلما المشية اذا شات  
فان كان قال ان شئت الساعة فانت طالق فشات من ذلك المجلس ولا مشية  
لها . وان كان قال انت طالق كيف شئت فقامت من مجلسها قبل ان يثاقني  
طالق واحدة رجعية وانما المشية فما زاد عليها ان تكون واحدة باينة  
او تكون ثلثا فان شات في مجلسها ثلثا وقد نوى الزوج ثلثا فهي ثلث وان شات  
واحدة باينة وقد نوى الزوج ذلك فهو كذلك . وان شات واحدة  
باينة ونوى الزوج ثلثا فهي واحدة يملك الرجعية لانها لم تشا ما قال الزوج  
فلا يقع عليها بالمشية شيئا وانما يقع عليها تطليقة بغير مشية في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف وعنده مثل ذلك الا في خصلة واحدة لا يقع عليها شي من الطلاق  
حتى تشا فان قامت من مجلسها قبل ان تشا لم يقع عليها شي . وان قال انت طالق ثم

شئت

شئت فان شات ثلثا في مجلسها فهو كذلك . وان قامت قبل ان تشا لم يقع عليها  
شي . وان قال انت طالق حيث شئت او ان شئت فهو على ذلك المجلس ولا يقع  
شيئا ما لم تشا . وان قال انت طالق زمان شئت او حين شئت فقامت من  
ذلك المجلس لم يطل المشية وهذا مثل قوله اذا شئت ومنى شئت . وان  
قال انت طالق امس ان شئت فلما المشية في ذلك المجلس . وان قال انت طالق  
على الف درهم اذا شئت او منى شئت او كلما شئت فذلك اليها منى شات . وان  
قال ان شئت فهو على ذلك المجلس . وان قال لها اذا شات فلان فانت طالق  
وفلان ميت او كان حيا فانت ساعية والزواج يعلم بذلك ولا يعلم ولا يقع عليها  
الطلاق الا ترى انه لو قال انت طالق ان شاكدا وكذا الذي لا يتكلم ولا يطق ان  
ذلك باطل لا يقع عليها شي . ولو قال انت طالق ان كنت تحسن كذا وكذا  
لبي عرف انها تحبه او لا تحبه مثل الموت والعذاب فقلت انا احبه فالتعول  
قوله في ذلك ما دامت في مجلسها . وكذلك لو قال ان كنت بمغضين كذا الذي  
يعلم انها تحبه مثل الحية والغنا فقلت انا ابغضه هي طالق . وان قال  
انت طالق ثلثا ان كنت تحبين كذا فقلت لمست احبه وهي كاذبة لم يقع الطلاق  
عليها . وكذلك ان قال انت طالق ثلثا ان كنت انا احب ذلك ثم قال لمست  
احبه وهو كذب في ذلك فهي امرأة وسعة فيما حبه وبين الله ان يطاها .  
وكذلك ليس على البغض . وكذلك لو قال ان كنت احب طلاقك فانت  
طالق ثم قال لمست احبه ذلك او لم يقل شيئا فهي امرأة . فان كان يجب ذلك  
وقد اجبرها بالباطل لم تطلق . وكذلك لو قال لها ان كنت تحبين الطلاق  
فانت طالق ثلثا فقلت لا احبه وهي كاذبة او سكنت وهي يجب ذلك بغيرها  
وسمها المقام معه فان قالت ذلك بعد العيام من المجلس لم يصدق . وكذلك  
ان قال ان كنت تحبين الطلاق بغيرك او تريدني او تنوشني او تشهني بغيرك  
دون ثلثك فانت طالق ثلثا فقلت لا اشا ولا احب ولا اموي ولا اريد ولا  
اشهي فهي امرأة ولا يصدق وبعد ذلك على قول خلاف هذا القول وان شات  
في مجلسها ذلك او سكنت فلم نقل شيئا حتى تقوم هي امرأة وان كان في قلبها خلاف  
ما اظهرت فانه يسرها ان يعيم معه فيما بينه وبين الله في قول ابي حنيفة وابي  
يوسف . وقال محمد لا يستعها المقام معه اذا كان ثلثا فقلت خلا فامسا  
اظهرت على ثلثها . وان قال لامرأة انت كذا شات هي طالق ثلثا فشات  
فطلقت . فان قال عني احداهم لم يدين في القضا . وان شات احدهما



الطلاق ولم يشأ الاخرى طلقت التي شأت • وان قال استد كما حشا  
للطلاق واول او استد كما تخصا للطلاق اولى فهي طالق وادعت كل واحدة  
منهما انها استدها في ذلك وكذا لها الزوج لم يطلق واحدة منهما لانها قد يكونان  
في ذلك سواء لا يحبان ولا يعصان ولا يصد وكل واحدة منهما على قلب صاحبتها

### باب الخيارات

لمنع عن عم وعلى وابن مسعود وعثمان وجابر في رجل خير امراته ان لها الخيار  
ما دامت في مجلسها ذلك فاذا قامت من مجلسها فلاحا رها • واذا اختير  
الرجل امراته فلها الخيار في المجلس واذا تطاول يوما او اكثر فان قامت واخذت  
في عمل يعرف انه قطع لما كانت فيه من ذلك بطل خيارها وكان القياس ان يكون  
لها الخيار انما اولكت ركعة واحدة بالانزاع وان كانت قائمة ففقدت هي على  
خيارها ما لم يتم • واذا خيرها وقال لو اردت بذلك طلاقا فاقول قوله مع يمينه  
• وان نوى به ثلث تطليقات فقالت قد طلقت نفسي لثلاث او قالت اخترت  
نفسي هي واحدة بانية وان اختارت زوجها هي امراته • لمنع عن عائشة  
قالت خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخرناه ولم يكن ذلك طلاقا • ولمنع  
عن عمر وعبد الله فالأذا اختارت زوجها فلا شيء وان اختارت نفسها فواحدة  
تملك الرجعة ولمنع عن علي قال ان اختارت زوجها فواحدة تملك الرجعة •  
وان اختارت نفسها فواحدة بانية • ولمنع عن زيد بن ثابت قال اذا اختارت  
نفسها ثلاث • فان اختارت زوجها فلا شيء • قال ابو حنيفة فاذا اختارت نفسها  
اخدا ما يقول علي وان اختارت زوجها اخدا ما يجدي ب ثمانية وبقول عمر وعبد الله  
والخمس في السبعة كالخمس في البيت • وان خيرها وهي رابكة فان شأت  
بعد الخيار شيئا بطل خيارها الا ان تخار نفسها حين خرج الكلام منه حتى يكون جوابا  
لها فليس منه • وان كانت تسير بعد ان خرج ذلك منها مع سهكوتها وكذلك  
ان كان معها على تلك الدابة او كانا في محل واحد • وان خيرها وهي في صلوة مكتوبة  
قامت لم يطل خيارها وكذلك الوتر وان كانت في تطوع فان سلمت على الركعتين  
فهي على خيارها وان اكلت الاربع بطل خيارها • وان كانت فاعدة قد عفت بطعام  
فطلعت او نامت او امطشت او اغسلت او اخضبت او جامعها او اقامها من مجلسها  
فقد اكل قطع الخيار • وكذلك هذا الامر باليد وفي قوله انت طالق ان سبت  
وان شربت ثاء او لم يثبت ثابا من غير ان تقوم من المجلس او امرت ان يدعها سهودا  
وما استبه ذلك مما هو على سبيل او هو على في الفرقة هي على خيارها وامرها ومسيتها

فاذا خيرها او جعل امرها بيد ما فقالت قد طلعتك فهو باطل لمنع عن ابن عباس  
انه قال خطا الله نوحها ولم يرد شيئا فلا قالت قد طلق نفسي فيكون طلاقا •  
واذا اقال لها اختاري ثم اختاري ثم اختاري ينوي الطلاق بعد اقله واختارت نفسها  
بالاولى قبل ان يتكلم بالثانية والثالثة بانت بالاولى واحدة ولم يقع بالثانية  
والثالثة شيء • وان قال لها اختاري اختاري اختاري واختارت نفسها فقال  
الزوج نويت بالاولى الطلاق وادعت بالآخرى ان افهمها لم يصدق وفي العضا  
وبانت ثلاث • وان قال اختاري فقالت قد اخترت فلما قامت من مجلسها  
قالت عني نفسي لم يصدق وقد خرج الخيار من يدها حين تكلمت بذلك • وان  
قال لها اختاري نفسي فقالت قد اخترت فهذا جواب هي طالق • واذا خيرها  
بعد ذكر الطلاق ثم قال لم اتوبه طلاقا لم يصدق وفي العضا • وكذلك ان كان في  
عصب ولم يكن ذكر الطلاق وكذلك الامر باليد • وان قال اختاري ثم طلقها  
واحدة بانية بطل الخيار • وكذلك لو قال انت طالق واحدة بانية ان شئت  
فقالت قد سئيت سقط الخيار ولو كان طلقا مملوك الرجعة فيها كان الخيار على  
حالة لها وكذلك الامر باليد في هذا • وان قال لها اختاري الا زواج او اد  
او اختاري زوجك او اهلك فقالت قد اخترت الا زواج او قالت قد اخترت  
اهلي وكان الزوج عني بذلك الطلاق فهي طالق استحسانا • وان قال اختاري  
اهلك او خالك او امك او ابك او قومك او ما استبه ذلك يعني به الطلاق  
واختارت ما قال لم يقع عليها شيء من ذلك الطلاق الا انما استحسانا في الامر  
والاب اذا اختارتها او نفسها ان يقع الطلاق عليها • وان قال اختاري  
فقالت انا اختار نفسي لم يطل في القياس ولكنها تستحسن فتوقع الطلاق عليها  
• وان قال اختاري ان سئيت فقالت قد اخترت نفسي وقع الطلاق عليها  
• وان قال اختاري بالن درهم فاخترت زوجها لم يلزمها المال • وان قال  
اختاري فقالت قد اخترت نفسي ان كنت زوجي او ان كان كذا الشيء ماض وقع  
الطلاق • وان اشترطت شيئا لم يكن بعد بطل الخيار • وان قال اختاري  
فقالت قد طلقت نفسي طلقت واحدة بانية • وان قال طلق نفسي  
فقالت قد اخترت نفسي كان هذا باطلا • واذا قال لرجل فلها ان الخيار  
بيدها او ان امرها بيد ما او انها طالق ان شأت قد كان بيد ما خيرها  
الرجل ولم خيرها • وان قال له خيرها اي الطلاق لم يكن الخيار اليها ما لم  
خيرها • واذا خير الرجل امرته فلم تعلم به الا بعد ايام فهي بالخيار في مجلسها



الذي تعلم فيه . وان جعل اليها يوماً معلوماً فاني بالخيار في ذلك كله وان قامت  
من مجلسها واستعجلت لعل اخر فاذا مضى ذلك اليوم بطل خيارها ان كانت علمت بذلك  
اولاً تعلم . واذا قال لامرأته يوم تزوجك فاخاري فهو كما قال . وكذلك  
مضى تزوجك او حتى تزوجك او ان تزوجك فلها الخيار في جميع ذلك في المجلس الذي  
تزوجها فيه . واذا قال اخاري اذا اهل الشهر او اذا اهل السنة او اذا قدر  
فلان فلها الخيار في مجلسها ساعة ميل للال وتكمل السنة ويقدم فلان وان يعلم  
بذلك فلها الخيار اذا علمت . وان قال اخاري يوم كذا او راس الشهر او صلوة  
الاولى او يقدم فلان فلها الخيار في ذلك اليوم كله ووقت تلك الصلوة طه  
وراس الشهر قبلته ويومه كله خيار في اي ساعة من ذلك شئت . وان قال  
اخاري تطيقين ان ستيهما فاخاري واحدة كان ذلك باطلاً . وان  
قال اخاري اخاري تطيقين فقلت قد اخترتها في واحدة رجعية وكذلك  
الامر بالبد . وان قال اخاري تطيقين ولم يقل ان ستيهما فقلت قد  
اخترت واحدة وقعت عليها تطيقين رجعية . ولو قال لها اخاري اخاري  
اخاري فقلت اخترت نفسي مرة واحدة او اختارت كما شئت طالقاً ثلثاً  
وكذلك ان قال قد اخترت نفسي . وان قال قد اخترت الاولى او الوسطى  
او الاخيرة في طالق ثلثاً في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد هي طالق واحدة  
بانية . وان قال اذا قدر فلان فاخاري فقلت بعد قدومه بايام لم اعلم  
الا الساعة ولي الخيار بالقول ولها مع ميسرها ان شاكرها الزوج فانه لم يجزها  
تتمها في ذلك المجلس فيه لم يصدق على ذلك . وان قال لها اخاري اليوم  
واخاري غداً فردت الخيار في اليوم فلا خيار لها ولها الخيار في غدا . وان اختارت  
نفسها اليوم بابت فلا خيار لها في الغد . وان قال اخاري غداً الطلاق  
فقلت اليوم قد اخترت غداً الطلاق او قالت قد اخترت الزوج فاخيارها  
اليوم باطل ولها الخيار غداً . وان قال في الغد قد اخترت زوجي لابل نفسي  
كانت امرأته ولا خيار لها وان قالت قد نفسي لابل زوجي بابت منه . وان قال  
ان ستي فانت طالق واخاري فقلت قد اخترت نفسي وسيت الطلاق فانت  
طالقاً اثنتين . وكذلك لو قال ان هويت او احببت فاخاري فقلت  
قد اخترت نفسي وقت باني . وان قال اخاري من ثلاث تطيقين ما  
سيت فقلت قد طلقت نفسي ثلثاً طلقت ثلثاً في قول ابي يوسف ومحمد  
وقال ابو حنيفة ليس لها ان تختار الا واحدة او اثنتين ولو لم تختار شيئا حي  
قال

قال الزوج لك الف درهم على ان تختارني فاخترته كانت قد اسطقت الخيار  
ولاني لها من الف . ولو قال لها اخاري فقلت قد اخترت نفسي او زوجي بطل  
الخيار ولم يقع شيء . وان قالت اخترت نفسي وزوجي هي امرأته ولا خيار لها

### باب الامر بالبد

وان جعل الرجل امرأته بيدها فالحكم فيه كالحكم في الخيار في سائر المسائل في  
الباب المتقدم الا انه اذا نوى بالامر بثلث تطيقات كان حائزاً ونوى وقالت  
ابن ابي ليلى هي ثلاث ولا يصدق على اقل منها . واذا قال لها امر بثلث بالبد  
درهم ثم قال لها امر بثلث فقلت قد اخترت نفسي فاني بثلث تطيقات  
والالف عليها لازم . وان قال امر بثلث بنوي ثلثاً ثم قال امر بثلث  
بنوي ثلثاً على الف درهم فقلت ذلك ثم قالت قد اخترت نفسي بالخيار الاول  
كان المال لازماً في قول ابي حنيفة لانه لا مركب صار امرأته واحداً . وقال ابو  
يوسف ومحمد هي طالق ثلثاً ولا يلزمها المال . وان قال الزوج جعلت امر  
بيدك امس فامس فخرج منه . وان جعل امرأته بيد رجلين فطلقها احدها  
لم يقع . وان قال لامرأته وهي امرة امر بثلث بنوي اثنتين فاخارت  
نفسها فاما تطيقتان ولو كان ذلك في حرة عندة على تطيقتين لم يقع  
الا واحدة . وان قال لها امر بثلث اليوم وغداً وبعد غد فهو امر واحد  
ان رددت اليوم بطل كله . وان قال امر بثلث اليوم وبعد غد  
فرددت الامر اليوم بطلت نفسها بعد غد وقع

### باب الظهار

وان اظهر الرجل من امرأته عليه من الكفارة ما قال الله تعالى في كتابه  
فغير برقة من قبل ان يما من لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان  
يما من لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً فان جامع قبل ان يكفر استغفر  
الله ولم يعد حتى يكفر ولو كان عليه فمما صنع كفارة . بلغنا عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان رجلاً طاهر من امرأته فوقع عليها فبكر لها  
فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فامر ان يستغفر الله ولا يعود حتى يكفر  
واذا جامع امرأته التي طاهر منها ليلاً ومو صوم او نهاراً ناسياً فقد  
استغفر صومه وعليه ان يستغفره بلغنا ذلك عن ابراهيم وهو قول ابي حنيفة  
ومحمد وكذلك لو اعتق بعض رقة ثم جامع قبل ان يعتق منها ما بقي له حزين قول  
ابي حنيفة . وقال ابو يوسف لا يفسد ذلك عليه ويمن ما بقي منه واذا



اطعم بعض الطعنة ثم جامع اطعم ما بقي واجزاء لا بد ليس فيه من قبل ان يناسا  
 • واذا اظاهر الرجل من ربيع نسوة فعليه اربع كفارات • واذا اظاهر من  
 امراته مرتين او ثلثة في مجالس مختلفة فعليه لكل طهارة كفارة • بلغنا ذلك عن  
 علي بن ابي طالب • وان اظاهر في مجلس واحد نسوة او اربع فعليه لكل  
 طهارة كفارة الا ان يكون نوي الطهارة الاول فيكون عليه كفارة واحدة •  
 واذا قال لها انت على كظهر امي او كظهرها فهو مطاهر • وكذلك كل امرأة  
 ذات محرم او نسب او رضاع فهي في ذلك بمنزلة الام • فان سمي امرأة اجنبية  
 او سمي رجلا قريبا او اجنبيا لم يكن طهارا وكذلك المرأة لا تكون مطاهرة عن زوجها  
 ولا يكون الرجل مطاهرا من امته ولا من اولده ولا من امرأة اجنبية ولا من امرأة  
 قد اناها • بلغنا عن ابن عباس انه قال من شابهها عليه عند الجحامة لا كفارة في  
 الطهارة عن الامة • ولو قال لامرأته انت على كظهر امي كفرج امي او كظهرها  
 كان مطاهرا • ولو قال كيدها او لرجلها لم يكن مطاهرا • ولو قال يدك كظهر  
 امي او راسك على كظهر امي او رجلك او جسدك كان مطاهرا • وان قال يدك  
 او رجلك او ظهرك او سترك على كظهر امي كان باطلا • وان قال لها انت على كامي  
 فان نوي طهارا فهو طهارة وان نوي المنزلة والكرامة لم يكن طهارا • وان لم يكن  
 كناية فليس بشي في قول ابي حنيفة وقال محمد هو طاهر • وان قال انت على حرام  
 كامي فان اراد الطلاق فهو الطلاق وان اراد الطهارة فهو الطهارة وان لم يرد واحد  
 منها فهو طاهر • وان اراد التحريم ولم يرد الطلاق فهو طاهر • وان قال انت على حرام  
 كظهر امي فهو يرد الطلاق والتحريم والطهارة وهو طاهر • وان قال انت على حرام  
 ابو يوسف ومحمد اذا اراد بالتحريم الطلاق فهو طلاق • وان قال لامرأته انا  
 منك مطاهر او قد طهرت منك او انت مني كظهر امي او انت عندي كظهر امي او انت  
 معي كظهر امي فقد اكله طاهر • ولا ينبغي للمرأة ان تدعه ان يفرها حتى يكفر ولا  
 ينبغي له ان يباشرها ولا يمسها حتى يكفر كفارة الطهارة • وان قال بوجعك  
 فانت على كظهر امي او قال كل امرأة اتزوجها امي فهو طاهر • وان قال  
 اذا تزوجتك فانت طالق ثم قال اذا تزوجتك فانت على كظهر امي ثم تزوجها لم يفسخ  
 الطلاق والطهارة جميعا • وان قال ان تزوجك فانت طاهرة وانت على حرام  
 كظهر امي ثم تزوجها فانت طاهرة وسقط الطهارة ولا يقع بعد ما بات منه وهو  
 قول ابي حنيفة • واما في قول ابو يوسف ومحمد فهي طالق مطاهر • واذا قال  
 لامرأته اذا دخلت الدار فانت على كظهر امي ثم طلقها فبات منه ثم دخلت الدار

وهي

وهي في العدة لم يقع عليها الطهارة • واذا اظاهر المسلم ومو حرا وعبد من  
 زوجته وهي حرة او امية مسلمة او كاتبة او حبشية فهو مطاهر • وان قال الزوج  
 ذميا فظهاره باطل • وكذلك ان كانت امرأته قد اسلمت قبل الطهارة • واذا  
 اظاهر المسلم من امراته ثم ارتد انتم اسما فهو على طهارته حتى يكفر في قول ابي حنيفة  
 وقال ابو يوسف ومحمد قد سقط الطهارة عنه • واذا قال الرجل لامرأته ان شئت  
 فانت على كظهر امي فبات ذلك في مجلسها لزمه الطهارة • وان قال انت على كظهر  
 امي اليوم فهو مطاهر في ذلك اليوم فاذا مضى بطل الطهارة وقال بن ابي ليلى هو  
 مطاهر ابدا ما لم يكفر • وكذلك لو قال شهرا او قال حتى يقدم فلان فهو كراه  
 قال وسقط اذا مضى شهرا او قد عرف فلان • واذا اظاهر من امراته ثم طلقها  
 لم يفسخ ما باتت عن الاسلام فبات منه ثم اسلمت وتزوجها بعد زوج كان الطهارة  
 على خاله لا يفرها حتى يكفر • ولو اظاهر من امراته وهي امية ثم استبرأها لم يكن له ان  
 يفرها حتى يكفر • وكذلك ان اعتقها ثم تزوجها • وطهارا القبي والمعتوبة  
 باطل وطهارا السكران والمكروه لازم • وطهارا الاخرس كتاب او اشارة برف  
 ومو ينوي الطهارة لازمه ولا يدخل على المطاهر الا • وان لم يجامعها او نكحها اشهر  
 وان قال ان فربك فانت على كظهر امي كان مولى ان تركها او نكحها اشهر كان  
 مولى • وباتت منه وان فرجها في الاربعه اشهر لزمه الطهارة • وكذلك ان تزوجها  
 بعد الاربعه ففرجها لزمه الطهارة • واذا اظاهر من امراته ثم قال لامرأة اخرى  
 انت على مثل هذه بنوي الطهارة فهو مطاهر منها • وكذلك ان قال رجل لامرأة  
 انت على مثل امرأة فلان بنوي الطهارة كان مطاهرا وان لم ينوي الطهارة فليس بشي  
 • وان اظاهر من واحدة ثم قال لاخري قد اشركت في طهارتي فلا تة كان مطاهرا  
 منها ايضا • وان قال لامرأته انت على كظهر امي ان شاء الله لم يلزمه شي • وان  
 قال ان شاعلان فالمسبة اليه • وكفارة العبد في الطهارة تمام العتق فان اعتق  
 صار كفارة الحر • وان اعتق عنه مولاه رقة او اطعم بامرء لم يجزه  
 حرطاه ومو معسر ثم ايسر فعليه العتق فان اعسر بعد ذلك فعليه الصيام

### باب العتق في الطهارة

ويجوز كفارة الطهارة عتق رقة عور او صغيرة كانت او كبيرة من مومنه او  
 كافرة وكل شي في العتق ليس فيه رقة مومنه فان الكافر الذميه بخزي  
 فيه • ولا بخزي الاعمي ولا المعتد ولا مقطوع الدين ولا الرجلين ولا  
 اسلما • ولا الاخرس ولا المعتوه المغلوب وبخزي الاضم والحصى والمقطوع



الاذنين والمقطوع المذاكير والاعرج والذي يحن ويغيب والاقطع احدى  
اليدين واحدي الرجلين اذا لم يكونا من جانب فان كانا لقطع من جانب واحد  
لم يحزه . وكذلك ان كان من كل يد ثلثة اصابع مقطوعة لم يحزه . وان كان من يد  
اصبع سوي الايام اجزي ولا يجزي للمعلوج واليا بس الشين ولا ام الولد والمدر  
والمكاتب اذا كان قد اذ اشيا فان كان المكاتب لم يود شيئا اجزاه . وان اعتنق  
بضيقه من عبده بيعة وبين شركه فضمنه شركه حصته فاعتقها عن تمام  
ظهاره لم يحزه في قول ابي حنيفة وحزه في قول ابي يوسف ومحمد . وان كان معسرا  
سعى الغلام لم يحزه . وان كان العبد كله له اجزاه في قولهم جميعا اذ اعتقده نصف  
نصفها . ولا يجزيه عتق ثلثا في البطن وان ولدته لابل من ستة اشهر . وان  
اشترى اباه بنوي به عتقه عنه اجزاه اسحنا . وكذلك ان وهب له او هب  
له فان ورثه فتوي به ذلك لم يحزه . وان قال فلان حرتم اشتراة بنوي به  
ظهاره لم يحزه وان كان عني بقوله هو حر يوم اشتريه عن ظهاره اجزي عنه  
ولا يجزي ان اعتنق عن ظهاره واحد نصف رقبة ويصوم شهر او يطعم ثلثين مسكينا  
 . وان اعتنق عبدا عن ظهاره ان جعله عن ابائنا وجامع تلك المرأة وكذلك  
الصوم . وان اعتنق عبدا رجل بغير امر لم يحزه . وان كان بامر لم يحزه ايضا في  
قول ابي حنيفة ومحمد . وقال ابو يوسف يحزه بمنزلة الاطعام والاولا للذي  
اعتقه عنه فان اعتقه عنه بامر على جعل قد سماه له اجزاه ولو اعتنق المظاهر  
عبدا على جعل لم يحزه عن ظهاره فان وهب له جعل بعد ذلك لم يحزه ايضا

### باب الصيام في الظهار

واذا لم يجد المظاهر ما يعتق عن ظهاره فعليه صوم شهرين متتابعين فان اقطر  
فيما يؤمن مرض او غير فعليه استقبال الصيام . وكذلك ان اسير قبل ان  
يخرج من الصوم للعتق انتقل صومه وعليه العتق ولو صار من شهرين احدثا  
في رمضان لم يحزه وكان عليه ان يستقبل بعد يوم العطر شهرين . وكذلك لو  
دخل في صومه يوم النحر او ايام القسرين فعليه استقبال الصوم ولا يجزي  
لمن له خادم او دواب او دنانير بعد بيعه وقبضه وحزبه الصوم ان كان له  
مسكن فقط . وان ظاهرا من اربع نسوة فاعتق رقبة ليس له غيرها ثم صام  
اربعة اشهر متتابعة ثم مرض فاطم مسكينا ولم ينوي شي من ذلك واحدة بعينها  
اجزاه عنهن كلن اسحنا . واذا ابانت من المظاهر امراته ثم كفر عنها وهي  
تحت زوج او مرتدة لاحقه بداء الحرب جازت الكفارة عنه . واذا اراد

الزوج

الزوج ثم اعتنق عبدا عن ظهاره ثم اسلم اجزاه . وان اكل ناسيا في صوم الظهار  
لم يحزه وكذلك ان جامع غير التي ظاهرها ناسيا . وان صام شهر رمضان  
في السفر عن ظهاره مع شعبان اجزاه في قول ابي حنيفة ولا يحزه في قول ابي يوسف  
ومحمد الا من رمضان . وان صام شهرا بالهلال تسعة وعشرين وقد صام  
قبله خمسة عشر وما بعد خمسة عشر يوما اجزاه

### باب الاطعام في الظهار

وعليه ان يدعو اثنين  
مسكينا فيعديهم ويعيشهم بخبز غير مادي . وان اعطى كل مسكين منهم  
نصف صاع من بر او دقيق او سويق او صاع من تمر او شعير اجزاه . وان  
اعطى قيمة الصاع اجزاه . وان اعطى من صنف واحد من ذلك اقل مما سمي  
ويؤتى او كمال الواجب من جنس اخر لم يحزه الا مقداره وعليه ان يتم لاولئك  
المساكين فان لم يجدهم استألف على غيرهم . وان اعطى كل مسكين نصف  
صاع من تمر و مد من خطه اجزاه ذلك ولو اطعم الطغاة كله يسحنا واحدا  
لم يحزه اذا كان ذلك ضربة واحدة ولو اعطاه في سنين يوما اجزاه . ولو  
اطعم سنين مسكينا كل مسكين صاعا من خطه من ظهار من امرأة واحدة او من  
امرأتين لم يحزه الا من احدتهما في قول ابي حنيفة وحزه في قول محمد عنهما ولو كان  
احد ثلثي الظهار اجزاه عنهما جميعا في قولهم جميعا . ولا يحزه ان يعطي من  
هذه الكفارة قرا امل ذمة وقرا امل الاسلام احب البنا ولا يحزه ان يعطي  
قرا امل الحرب وان كانوا مستائنين في دارنا . وان اعتنق عنه عبدا احريثا  
في دار الحرب لم يحزه وان اعتقه في دار الاسلام جاز لانه لا يترك ان يرجع الى دار  
الحرب . ولو تصدق عنه رجل بامر جاز . وان تصدق بغير امر لم يحزه  
وان صام عنه بامر او بغير امر لم يحزه لانه لا يصوم احد عن احد بلغناه ذلك  
عن عمر

### باب الاصل

واذا حلف الرجل لا يجمع امراته ابدا ولم يقل ابدا اقومول ان تركها اربعة  
اشهر لا يفر بما باتت بطلقة . بلغنا عن ابن مسعود وابن عباس والاعزمية  
الطلاق انتقضا الاربعة اشهر والفي الطلاق الجماع . وكذلك ان حلف ان لا  
يجمعها فان قال الزوج لم اعني الجماع لم يصديق في القضا . وان حلف ان لا  
يدخل عليها وقال لم اعني الجماع فهو مصدق في القضا . وكذلك لو حلف ليعطينا  
اوليسوها او لا يجمع واسه وراسها او لا يمسها ولا يمسها . قال وفي رواية  
ابي حفص اذا حلف الا ياتيها وعني الجماع هو مولي . وان قال لم اعني الجماع



صدق في العضا • وان حلف لا يغشاها فهو يدبر في العضا • وكذلك لو  
 حلف لا يقرب فراشها وان عني الجماع فهو مولي • والا فليس مولي • وان حلف  
 لا يغشاها ولا يغسل منها من خباية لم يصد في العضا وهو مولي • وان حلف  
 لا يقربها اقل من اربعة اشهر لم يكن مولي • بل عني ابن عباس وابن ابي ليلى هو مولي  
 ان تركها اربعة اشهر بانت بتطليقه • وكل ما حلف به على اربعة اشهر اذا كان  
 لا يقربها ما يكون به حالفًا فهو مولي • وذلك نحو قوله اءلف او اءلف بالله او اسند  
 او اسند بالله او اءلف بالله ونظاير هذه الالفاظ • وكذلك قوله وعطية  
 الله او عزة الله او قدرة الله • وكذلك ان حلف بالله على ذلك حج او هدي  
 او يصوم جعله لله عليه ان قربها • وان قال والفران لا اؤربك او الكعبة والصلوة  
 او الزكوة لا اؤربك لا يكون مولي • وان قال بالله لا اؤربك او قال بم الله لا اؤربك  
 او لعمر الله فهو مولي ولا يصد في الحكم ان لم يرد به الايلا • وان قال قولا لا يربك  
 ولم يحلف لم يكن مولي • وان حلف لا يقربها من مكان كذا او مصر كذا او في ارض العراق  
 لم يكن مولي لانه بعدد ارض العراق من ارض العراق قبل معنى اربعة اشهر فطافا بغير  
 حث • وقال ابن ابي ليلى هو مولي • وان حلف لا يقربها وهي حايض لم يكن مولي •  
 وان حلف لا يقربها حتى يقدم او حتى يفعل شيئا بقدر على فعله قبل معنى اربعة  
 اشهر لم يكن مولي وان تجاوز ذلك اربعة اشهر لم يصد • وان حلف لا يقربها حتى  
 يفعل شيئا يعلم انه لا يقدر عليه فهو مولي • قال وكذلك ان حلف لا يقربها  
 في السنة الامرة واحدة فلهدي لعظ الرواية والصواب ان يستلزم في المسئلة  
 الاولى ان يكون بقى من السنة اربعة اشهر بعد معنى اليوم الذي قربها فيه وفي  
 المسئلة الثانية من جن فخرج من جامعها • واذا وصل قوله ان شاء الله بيمينه لم يكن  
 مولي • واذا استلزم مسئلة انسان لم يكن مولي الا ان يشاء في حليمه • واذا  
 قال لامرأته انا منك مولي وعني الاجاب فهو مولي • وان قال عيت الحن بالكدب  
 لم يدبر في العضا • واذا حلف على اربع نسوة لا يقربهن فهو مولي • من ان تركهن  
 اربعة اشهر بن جميعا • وان طلع بعضهن في الاربعة الاشهر سقط الايلا عن  
 جامع شهر • ولا كفارة عليه ما للجماع سائرهن • واذا تمت اربعة اشهر بانت  
 التي لم جامعها • قالوا لجامع سائرهن ولكنه طلق احداهن ثلثا كان مولي على طالع  
 ولو لم يطلق ولكن بانت احداهن بطل الايلا عنهن • لان لا تحت جماع من بقى  
 • ولو حلف لا يقرب واحدة منهن فهو مولي • وان مضت الاربعة اشهر  
 بن جميعا • وان وطئ واحدة منهن في الاربعة الاشهر حث وسقط الايلا عنهن

قال

وان كان

وان كان واحدة منهن بعينها دون غيرها فهو مولي منها خاصة • واذا الى من  
 واحدة لم بعينها ولربها فهو بالحيار يوقعه على انهن سائر بعد معنى الاربعة الاشهر  
 فليس به وحدها • واذا الامن امرأته وبقها وبعته مسيرة اربعة اشهر او  
 اكثر اجزاة ان يقربها ولسانه • وان كان اقل من اربعة اشهر لم يحز الى  
 الجماع • وان كان مريضًا حتى لا يقربها الرضا بالقلب واللسان ان تمت الاربعة  
 الاشهر وهو كذلك وان صح قبل مضيتها بطل فيه باللسان ولم يكن فيه الا بالجماع  
 • وكذلك لو كانت المرأة مريضة او صغيرة لم يجامع فقه الرضا ومضى وطهرها  
 فعليه كفارة الهين • واذا التام والصبي والمجنون المقتضى والرخص الذي يدي  
 باطل • واذا الا الرجل من امرأته لا يقربها ابدا ثم طلقها ثلثا بطل الايلا • وكذلك  
 ان بانت بالايلا ثلث مرات • وان تزوجها بعد زوج لم يكن مولي • وان قولها  
 كبرمينه • وان كان طلقها بتطليقة يائية • فان تمت الاربعة الاشهر وهي  
 في العدة وقعت عليها بتطليقة بالايلا وان لم تكن في العدة لم يكن عليها شيء  
 وان تزوجها بعد انقض العدة فهو مولي منها وتسايف شهر والايلا ولا يحسب  
 بما مضى منها قبل ذلك • ولو كان تزوجها في العدة احتسب بما مضى منها قبل ذلك  
 • ولو الامن معتدة منه بائة لم يكن مولي • ولو الامن امته اوام ولديه  
 لم يكن مولي • وان كان زواجها كذا وكذلك لو اوى من احليته • وان حلف لا يقرب  
 امرأته الا في ارض كذا او بعته وبين ذلك الارض مسيرة اربعة اشهر فهو مولي •  
 وان الى من امرأة وهي في حبس او محن لا يكون فيه الا بالجماع • واذا اصاب المولي  
 من امرأته دون الجماع لم يكن ذلك قيا • وان ادعى انه قد جامعها فان ادعى في  
 الاربعة الاشهر فالقول فيه قوله عذرا لا يسع للمرأة ان تقم معه اذا كانت تعلم  
 كذبه فالتهرب ولتقدي بما لها • وان ادعى بعد معنى الاربعة الاشهر انه  
 جامعها فيها لا يصدقه الا ان يصدقه المرأة او تقم البيعة على انه قد قاله في  
 الاربعة الاشهر • واذا الى الرجل ثلث مرات في مجلس واحد من امرأة واحدة  
 ويؤيد به التعليط والتشديد ثم تركها اربعة اشهر بانت بتطليقه واحدة  
 استحسانا • في قول ابي حنيفة وابي يوسف • وقال محمد وزفر بالقياس ليس  
 بثلاث وان جامعها في الاربعة اشهر كثر ثلثه ايمان في قولهم جميعا • ولو كان  
 اذ اذ يمينًا واحدة حسن حلف كانت عليه كفارة واحدة • ولو حلف ثلثه  
 ايمان في مجلس مختلفة على امرأة واحدة وقد دخل بها ثم تركها اربعة اشهر من  
 المجلس الاخر فقد وقع عليها ثلث تطليقات وان كان لم يدخل بانت بواحدة



حين تمت أربعة اشهر من البين الاولى ولم يقع عليها بالنسبة الثانية والثالثة في  
 • واذا قال ان قربك فعلي عين فهو مولي وكذا ان قال فعلي كفارة بين  
 والاخر اربعة اشهر تحت حر كانت او تحت عبد • والايلة الامة شهران والايلة  
 الاخر جابر • وان قال ان قربك فانت على حرام وهو بنوي الطلاق بذلك  
 فهو مولي وان كان بنوي البين فهو مولي ايضا في قول ابي حنيفة ولا يكون موليا في  
 قول ابي يوسف وعبد • واذا اقر بها وقع عليها الايلة فان تركها بانت بواحدة وهذا  
 مثل قوله ان قربك فوالله لا افر بك فليس مولي حتى يقر بها مرة فان تركها مرة فهو  
 مولي • وان تركها اربعة اشهر بانت بالايلة وهذا في قولهم جميعا • ولو قال انت  
 على مثل امرأة فلان وكان فلان لامر امرائه بنوي الايلة كان موليا فان الامر امرائه  
 ثم قال لاخري قد اشركك في الايلة كان باليلة • واذا الى الرجل من امرائه  
 وهي امة ثم اعتقت قبل انقضاء الشهر من ان يطلق حتى تستكمل اربعة اشهر من حين  
 الي • ولو طلقها زوجها في الشهر من طليقة باينة ثم اعتقت فيما كانت عدتها  
 للطلاق عدة امة ومدة الايلة بمدة الحرة • وان حلف لا يقرب امراته وامرأة  
 اخري معها حرة او امة لم يكن موليا من امراته لانه لا تحت نجاعتها وحدها وان جامع  
 الاحبنة صا مولا من امراته من الساعة التي جامع فيها تلك الاحبنة • وان ابي  
 من امراته ثم ارتدت ولحقته بدار الحرب فسببت واسلمت وتزوجها فهو مولي منها  
 ان مضى شهران من يوم تزوجها بانت بالايلة • وان ابي من امراته وهي امة ثم اشتراها  
 سقط الايلة فان باعها او اعتقها ثم تزوجها فهو مولي منها وكذلك المرأة الحرة اذا  
 اشترت زوجها • واذا حلف العبد بالعتق والصدقة ان لا يقرب امراته لم يكن  
 موليا • وان حلف بغير اوصاف او ما اشبه ذلك كان موليا • واذا حلف الذي بالله  
 ان لا يقرب امراته فهو مولي في قول ابي حنيفة ولا يكون موليا في قول ابي يوسف وعبد  
 • وان لا يعتق او طلاق فهو مولي في قولهم جميعا • واذا الى حج او غرة او صدقة فهو  
 باطل • واذا الى الرجل لعن عبد • وان لا يقرب امراته ثم باع العبد سقط الايلة  
 وان استرله لامة الايلة من يوم استرله ولو كان جامعها بعد ما باعه ثم استرله  
 لم يعد الايلة وان جامعها نكح لم يعتق العبد • وان مات العبد قبل بيعه سقط  
 الايلة • ولو حلف على الايلة وطلاق اخري ثم ماتت تلك او طلقها ثلثا سقط  
 الايلة عن هذه • فان تزوجها بعد زوج حتى لم يكن موليا من هذه • وكذلك لو طلق  
 صدقها الا انها لم تسقط الايلة ولو لم يكن طلقا ولكنة جامعها طلعت الاخري  
 وان تزوجها بعد الايلة وان لم جامع ولو كسنته طلق الاخري فبانت منه وانقضت

العدة

العدة سقط الايلة عن هذه الاخري كما سقط اذا باع العبد • واذا حلف  
 لا يقرب امراته حتى يموت هو او يموت بي فهو مولي • وان حلف لا يقربها حتى يموت  
 فلان لم يكن موليا • وان حلف لا يقربها حتى يخرج الدجال او يطلع السم من  
 سفرها كان موليا في الاصحان وان قال ابدا او حتى العتمة فهو مولي • وان  
 حلف لا يقربها حتى تقطم صفيها لها ويسته وين العظام اقل من اربعة اشهر لم يكن  
 موليا وان كان يتهه وليس العظام اربعة اشهر وهو بنوي ذلك العظام لا بنوي  
 دونه فهو مولي • وان مات الصبي قبل ان يمضي اربعة اشهر سقط الايلة • وان  
 حلف لا يقربها حتى ياذن له فلان فبانت فلان في الاربعة الاشهر بطل الايلة  
 وان عاثر اربعة اشهر ولم يقربها الزوج فانه يتبع في العيا سران لا يكون موليا  
 من قبل انه كان له ان يقربها اذا اذن له بغير كفارة وهو قول محمد • وان قال  
 ان قربك فكل مملوك املاكم فيما استقبل حرفه فهو مولي في قول ابي حنيفة  
 وعبد • وقال ابو يوسف لا يكون موليا من قبل ان يقدر على ان لا يملك مملوكا  
 • وان قال ان قربك فعلى حجة بعد ما اقر بك لسنة فهو مولي • وكذلك ان  
 قال ان قربك فعلى حجة قبل ان اقر بك بيوم • وان قال ان قربك فعلى صوم  
 هذا الشهر لم يكن موليا • وان قال ان قربك فعلى الطعام سنين مسكينا او  
 صوم يوم او سعي ما يغرب به الى الله قليلا او كثيرا من صلوة او صدقة او حج  
 فهو مولي في قول ابي يوسف ومو قول محمد • وقال ابو يوسف بعد ذلك لا يكون  
 موليا فيما قبل على نفسه من الصلوة • وان قال ان قربك فعلى فلان حر  
 عن طهاري الاول وقد طاهر اولم يطاهر فهو مولي • وان قال ان قربك فله  
 على ان اعنق فلانا عن طهاري فهو مولي وليس مولي وهذا مخالف للاول لان الاول  
 قد اوجبه العنق

### باب اللعان

لعن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لللعان بين اهل الكفر واهل  
 الاسلام ولا بين العبد واملاته • ولا لعان بين الحدود في قدف وبن امراته  
 • واذا كان تحت المسلم الحرة امة كانت ففقدت فلاحده ولا لعان وكذلك  
 ان كان تحت امة او مدبرة او مكاتبه او ام ولد رجل فقدت فلاحده ولا لعان  
 اسواطلا • وكذلك ان كانت امرأة محدودة في قدف فلا حد عليه ولا لعان  
 • وان قدف العبد امراته وهي مملوكة او مكاتبه فلا حد عليه ولا لعان  
 وان كانت حرة مسلمة فعلى العبد الحد • وان كانا حرن والزواج محدود  
 في قدف فعليه الحد • وان كانا جميعا محدودين في قدف فعليه الحد لانه



منزلة العبد بقدر الحرية المحدودة في العذف وان كانت هي المحدودة له  
عليه حد ولا لعان لان الشهادة تطلب عن قبلها . واذا اذنت الاميرة  
وهي غيبا او قد فارقا امراته فعليهما اللعان من قبل ان يها دة هو  
جائزة في قول بعض الفقهاء . واذا اذنتها وهي صغيرة او هو صغير او كان  
احدهما اخرس او معتوه فلا حد ولا لعان . واذا اذنت في الحرام المسلم امراته المودة  
المسلمة بالزنا فان كفت عن مراعاته في امراته وان رافعته بدا الامام بالرجل  
وامراه ان تلعن كما قال الله تعالى في كتابه بقوم فيشهد اربع شهادات بالله  
انه لمن الصادقين فيما زناها به من الزنا والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان  
من الكاذبين فيما زناها به من الزنا . ثم تقوم المرأة فلتشهد اربع شهادات  
بالله انه لمن الكاذبين فيما زناها به من الزنا والخامسة ان غضب الله عليها  
ان كان من الصادقين فيما زناها به من الزنا فاذا فرغت فري الا ما بينهما  
بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا عن من رجل وامرأة فلما فرغوا فريتهما  
ولمعا عن ابراهيم قال اللعان تطلقة بآية . وبلغنا عن ابراهيم قال اذا كذب  
الملاعن نفسه جلد الحد وكان خاطبا من الخطاب وايما نكل عن اللعان حبسه  
واجره حتى يلعن كما التعن صاحبه . فاذا انكر الزوج العذف واقامه المرأة  
البينة عليها فان بينهما اللعان . وقال ابن ابي ليلى لا لعن ويحد . واذا انفى  
الرجل جيل امراته وقال هو من الزنا فلا لعان عليه ولا حد لان نفي الولد ليس بشيء  
يذكر العلة ربح وهذا قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد ان جات باقل  
من ستة اشهر بعد قدما لعن ولزوا ولد امة وان جات به لاكثر من ستة اشهر  
فالقول ما قال ابو حنيفة . واذا لاعنها نفي ولد فلها السكنى والتفقة في العدة  
فان جات بولد ما بينهما وبين سنتين لزمه الولد . وان لم يكن عليها عدة لزمه الولد  
ما بينهما وبين ستة اشهر . واذا لاعنها بولد ثم جات بعد ذلك بولد لستة اشهر  
او اكثر ما بينهما وبين سنتين لزمه بمغولة المعتدة الثانية اذا جات بولد . واذا  
ولدت المرأة ولدين في بطن واحد فافرا بالاول ونفي الثاني لزمه الولدان جميعا  
ولا لعنها . وان نفي الاول واخر الثاني لزمها وتحد . وان تعانها ثم مات احدهما  
فيل اللعان لاعن عن الحي وبما ولداه . وكذلك لو كانت ولدت احدا مائتا  
نفسا . وان ولدت ولدا انتفاء ولا عن به ثم ولدت من الغدة ولدا اخر لزمته  
الولدان جميعا واللعان ماضى . وان قالها اني كان متادقا ولا حد عليه  
وان قال ليس بابني كانا ابني ولا حد عليه . ولو قال كذب في اللعان وجازتها

به

به كان عليه الحد . ولو نفي ولد زوجته محدودة او كتابه او مملوكه والزواج  
حرام وعبد كان نفيه باطلا ولم يزل الولد اياه ولا حد على الزوج ولا لعان ولا يخرج  
الولد من نسب الا اللعان . قال ابو الفضل قد اجل هذا الجواب . وفي السؤال  
ذكر الزوج العبد والمرأة المحدودة . وفيما تقدم من قوله ان العبد اذا اذنت امراته  
المحدودة فاعليه الحد . واذا التعن الرجل ثلث مرات والنعن المرأة ثلث مرات  
ثم فرق بينهما القاضي وقد اخطا السنة والفرقة جائزة . وان كان التعن كل واحد  
منهما مرتين ثم فرق بينهما فترقبه بلحل . ولو فرقهما من اللعان ولم يفرق بينهما حتى مات  
احدهما بؤرا لا لانهما امراته مما لم يفرق القاضي بينهما . ولو اخطا القاضي فامر المرأة  
فبذات باللعان ثم التعن الرجل كان عليه ان يامر المرأة بالاستقبال فان لم يامر بها  
وفرقت بينهما فالفرقة جائزة . واذا اذنت الرجل المرأة ثم تزوجها ثم قدما فافعت  
فيما جميعا جلد الحد ودري اللعان . ولو اخذته بالحد الاخر وكنت الاول لاعنها  
وان اخذته بالاول بعد ذلك فغرب الحد وان بذات بالاول حد لها فان اخذته  
بعد ذلك بالآخر لم يلزمه حد ولا لعان . واذا اذنت امراته مرات فعليه لعان  
واحد . واذا اذنت اربع نسوة في كلمة او في كلام متفرق فعليه ان يلعن كل واحدة  
على حدة . واذا كان محدودا في تعدد فاعليه حد واحد لمن جميعا . ولو قد  
فغرب بعض الحد ثم قدت امرأة نفسه لم يكن عليه لعان وعليه تمام الحد لذلك  
الرجل . واذا اذنت الرجل امراته ثم باتت منه بطلاق او غير فلا حد عليه ولا لعان  
لان حدة كان اللعان فلما لم يشتم اللعان بعد البيئته لم يحول الى الحد . ولو  
اذنت نفسه لم يغرب الحد . ولو قال انت طالق ثلثا بآية كان عليه الحد .  
ولو قال يا زانية انت طالق ثلثا لم يلزمه الحد ولا اللعان . واذا غلبت  
بشرط لم يجب به حد ولا لعان . وكل امرأة وطب حراما فلا حد على فاذنها ولا لعان  
وقال ابن ابي ليلى عليه الحد . وكل امرأة وامرأة قد زينت قبل ان تزوجا  
او زنتا قبل ان تزوجا لم يكن عليه حد ولا لعان . وان قال فوجدت  
زاني او جسد زاني او بدتك فهو قاذف . فان قال بدك او رجلك لم يكن  
قاذفا وبآية لعنة زناها بالزنا فهو قاذف . وان قال وجدت معها رجلا فاعلمتها  
لم يكن قاذفا لان الجماع قد يكون حلالا وشبهة . وليس على الاخرس حد ولا لعان  
وقال لامرأته يا زانية قتلت بل انت قاذفة كذا وبذرا اللعان  
وان قال لها يا زانية قتلت زنت بك لم يكن بينهما حد ولا لعان استحسننا  
وكان القياس ان يلعنها من قبل ان هذا ليس بصديق منها لان المرأة لا تربي



بزوجهما • وان قال يا زانية فقالت انت اذني مني فعليه اللعان وليس قولها  
 بقدر • وكذلك لو بداها فقالت انت اذني من فلانة وتلك زانية او عن  
 زانية او قالت انت اذني الناس فلا حد ولا لعان • وان قد بها او نفى ولدها  
 فصدقته لم يكن بينهما حد ولا لعان والولد ولده • وحل قد ف امرأة رجل  
 فقال الزوج صدقت لم يكن قاذفا • وان قال صدقت هي كما قلت كان قاذفا  
 • وان قال لامرأة يا زانية ابنت الزانية فوافعتة هي وامها حد للام وذري  
 اللعان • وكذلك ان كانت الام ميتة واخذت الابنت بحدها وان قال لها  
 زيت مستكرهه او قال زنا بك ضبي لم يكن قاذفا • ولو قد بها ثم وطئت  
 وطيا حراما سقط اللعان • واذا اولدت امرأة الرجل ثم نفى الولد بعد سنة  
 لا عنها ولم ينف الولد انما استحسن اذا نكحها حين يولد او بعد ذلك بيوم او  
 بيومين او نحو ذلك ان ينفي باللعان وهذا قول ابي حنيفة ولم يكن يوفيه  
 وقتا • وقال ابو يوسف وعبد الوك في يوم النكاح ان ينفى يوما واذا  
 لا عن يولد ولو قال الولد امي ثم مات الولد عن مال قاذفة الاب لم يصدق على  
 النسب ولا الميراث ويضرب الحد • فان كان الولد ترك ولدا ذكر او انثى  
 بنت نسبه من المدعي ووارث الاب منه • واذا قد ف امرأته ثم ارادت  
 ثم اسلمت فزوجها لم يكن لها ان تأخذ بذلك القذف • واذا لا عن الرجل امرأته  
 بغير ولد ثم قد بها ثم نكحها فله ان ينفى عليه الحد • وان لا عنها يولد فلزم الولد الاب  
 ثم قد بها ثم نكحها فلا حد عليه • وان ادعى الولد فخلد الحد والزوج الولد ثم قد  
 قاذف فعليه الحد ولا حد على من كان قد بها قبل ذلك • ولو ادعى الولد ثم مات  
 فلان حد بنت النسب وضرب في قد ف المرأة بعد الحد • واذا فرق بين الرجل  
 وامرأته باللعان ثم وطئت وطيا حراما او قال صدق انا زانية خل له ان يزوجها  
 ولو اقامت البيعة على الزوج انه اذ غاه وهو نكح نفسه وضربته الحد  
 ومن قد بها بعد ذلك ضرب الحد • واذا قد ف الرجل امرأته فوافعتها  
 واقامت شاهد بانه اكدب نفسه حد • واذا رجع المتلاعنان الى خالي لا يلا  
 فيها حل له ان يزوجها ومالم يرجع الى هذا لم يكن له ان يزوجها في قول ابي حنيفة  
 ومحمد • وقال ابو يوسف لا يجمعان ابدا • لمعتا عن عمرو بن موسى قالوا  
 لا يجمع المتلاعنان ابدا • واذا اسلمت امرأة الذمي فقد بها ثم اسلمت  
 فعليه الحد • وكذلك العبد لعن بعد ما قد ف امرأته • ولو قد ف  
 الحر امرأته الذمية او الامية ثم اسلمت او اعقت لم يكن عليه حد ولا لعان

واذا اعتقت

واذا اعتقت الامية ثم قد بها الزوج فعليه اللعان فان اخارت نفسها  
 بطل اللعان ولا مهر لها ان لم يكن دخل بها وان لم تختر نفسها حتى تلاعنوا وورق  
 بينها فعليه نصف المهر **باب الشهادة في**  
**اللعان** • واذا شهد الزوج وثلاثة بقر على المرأة بالزنا جازمت  
 شهداتهم • وان كان الزوج قد ف وجانبه شهد واحد الثلاثة ولا عن  
 الزوج • واذا شهد للمرأة انباها على زوجها انه قد بها لم يجر شهدا لهما  
 وكذا لو شهد لها رجل وامرأتان بالقذف لم يجر لان هذا حد ولا يجر شهادة  
 العسا في الحدود ولا شهادة على شهادة • واذا شهد احد سمانه قد بها  
 بالزنا وشهد الاخر انه قال لولدها هذا من الزنا لم يحد • ولو كان قد ف حيا رجل  
 واحد وجاز ذلك الرجل يطلب حده حله الحد وذري اللعان • وان قال  
 لشهدا انه قد ف امرأته وامنا في كلمة واحدة لم يجر الشهادة • وان شهد امرأة  
 من غيرها على قد فها اياها او امها عندة لم يجر شهدا لهما لما فيها من نفع امها الا  
 ان يكون الزوج عبدا او نحو ذلك في قد ف فتجوز شهدا لهما عليه ويضرب الحد  
 وان شهد شاهدان عليه بقد ف امرأته فعقد لا ثم ما تا قبل ان يقضي القاضي  
 بينهما بما فانه يحكم عليه باللعان ويقبل لو قبل المرأة في ابنا ف القذف • واذا  
 جامو مع الاقامة فلا بد من الحضور • واذا اقام الزوج القاذف شهدا بحد  
 على افراد المرأة بالزنا سقط اللعان عن الزوج ولم يلزم حد الزنا • واذا  
 شهد عليها رجل وامرأتان بذلك ذوات اللعان ايضا استحسانا • وان شهد  
 للزوج ابنا منها انها اقرت بالزنا لم يجر شهدا لهما • وان شهد شاهدان على  
 رجل انه قد بها وقد ف امرأته بعد ذلك او قبل ذلك في كلام متفرق جازمت  
 شهدا لهما المرأة • واذا صدقت المرأة زوجها عند الامام فقالت صدق  
 ولم يقل زيت واقامت ذلك اربع مرات في مجلس متفرق لم يلزمها حد الزنا  
 وسقط اللعان ولا حد من قد بها بعد صدق • واذا شهد شاهدان  
 بالقذف فقال الزوج كانت يومئذ امية او كافرة فالقول قوله • وان اقامت  
 البيعة فالبيعة بينه المرأة الا ان ثبت شهود الزوج انه قد بها بعد الاسلام  
 الذي شهد به شهودها • واذا كانت معروفة الاصل في الاسلام والحرية  
 يعرف ذلك القاضي لم ينفق الى قول الزوج • وان ادعى الزوج بيعة على امها  
 كما قال احل الى قيام القاضي فان احضر بيته والا عن • واذا ادعت  
 على الزوج القذف ولم يكن لها البيعة واذا دت بمين الزوج فلا يمين عليه لانه

مطل

مطل



حد . وكذلك اذا ادعى الزوج النكاح صدقته واراد بمنه لم يكن عليه ما من  
فان ادعت قد فامتقار ما او اقامت عليه فهو اجاز ولا يسلط القذف بالتقادم  
فان اقام الزوج البينة على رقة وقعت بينهما بعد ذلك الوقت وساح جدد بطل  
اللعان . واذا اقامت البينة على اقرار الزوج بالولد وهو بكر وقد نقاه لومة  
الولد ولا يستطيع ان ينفيه بعد اقراره . بلغنا عن عمر بن عبد الله السعدي انهم قالوا  
اذا اقر الرجل بولد فليس له ان ينفيه ومالم يقرب به فله ان ينفيه

### كتاب العتق

ذكر محمد بن الحسن عن ابي يوسف عن اسماعيل بن يوسف المكي عن الحسن بن علي الدرداء  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من لعب بطلاق او عتاق فهو جاز  
عليه وتزلت هذه الآية ولا تخذوا آيات الله هزوا في ذلك . وذكر عن عمر  
ابن الخطاب انه قال من تكلم بطلاق او عتاق فهو جاز عليه . واذا قال الرجل  
لعبد هو انت حر او قد حررتك او انت عتق عتق في ذلك كله . وان قال نويت  
به الخبز بالباطل من فبايته ومن الله ولم يدن في الحكم . وان قال لعبد هو هذا  
مولاي عتق عليه في القضا . وكذلك يحرر او يعتق او مولاي . وكذلك ان  
قال لامته . وان قال لعبد يا بني لامته بانيته لم يعتق . وان قال هذا  
ابني ومنه بولد لثله عتق وثبت نسبه منه ان لم يكن له نسب معروف وان كان  
اعيا حليا . وان كان مثله لا يولد لثله عتق هو امته عتق في قول ابي حنيفة  
ولم يعتق في قول ابي يوسف ومحمد . وان قال هذا ابني او كانت امته فقال هين  
اي ومنه بولد مثله عتق . وان لم يكن له ابوان معروفان وصدق في ذلك  
ثبت نسبه منهما . قال ابو الفضل وصف في هذه المسئلة تصديقهما له في  
الابوة ولم يصف في المسئلة الاولى تصديق الغلام في البتة وكذلك ذكر الجواب  
في كتاب الدعوى ايضا . وان قال لعبد هو هذا اخي لم يعتق . وان قال  
لا سبيل لي عليك او لا ملك لي عليك او قد خرجت من ملكي عتق ان نوي به العتق  
وان لم ينو لم يعتق . وان قال لعبد قد بنت مني او كانت امته فقال لها بنت  
منى او حرمت علي او انت خلتك او انت بريرة او باني امته او اخي او اعزبي او  
استتري او تنكحي او ذهبي او احضاري فاحضرت نفسها . او قال لاسلطان  
لي عليك وهو بنوي العتق في جميع ذلك لم يعتق . وان قال بدلك او حيدك  
او راسك حر او نفسك او وجهك او روحك او كانت امته فقال فاحضرت عتق  
في جميع ذلك فان قال اردت به الكذب لم يصيد وفي القضا . وان قال

بذل

بذل او عتق من اعصابك حر لم يعتق . وان قال ما انت الا حر عتق .  
وان قال انت حر اليوم من هذا العمل عتق . وان قال لم ارد به العتق  
دين فبايته ومن الله ولم يدن في القضا . **باب عتق**  
**في قول الامام** ذكر حديث عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال من ملك ذوي رحم محرمة فهو حر . وكذلك من عمر وابن مسعود فاذا  
ملك ابنة او امه او اخاه او عمه او من اشبههم من ذوي الرحم المحرم عتق عليه . وكذلك  
ان كان المالك صغيرا فان ملك الرجل مع الحر عتق نصيبه منه وسعي المملوك  
لشربه في نصيبه ولا ضمان على الذي عتق قبله لان شراء الشريك معه رهنا  
منه بالذي يكون به العتق الا ترى ان عبدا لو كان بين رجلين فاذا احدهما  
يصاحبه ان يعتقه فاعتقه لم يكن له ان يضمه . وكذلك شراء معه الا  
في حصته ان يكون العبد بين اثنين فيشتري هو نصيب احدهما او يقبله منه  
نصيبه او صدقه او وصيه فيكون لذلك الشريك بين ان يعتق او يستعني  
العبد او يصير هذا الذي عتق من قبله ان كان موسرا لانه الفدية عليه .  
يقوله ولا ضمان عليه ان كان ورثه لانه دخل في ملكه بغير قبول منه وهذا  
كله قياس قول ابي حنيفة واما في قول ابي يوسف ومحمد فالذي اعنق العبد من  
قبله ضمان نصيب شريكه ان كان موسرا في جميع هذه الوجوه . الا في الميراث  
خاصة . وان ملك ذوي رحم وليس محررا او حر لم يعتق وان  
اشترى امه او هي جلي من ابنة عتق ما في بطنها لانه اخوة وله ان يبيع الامه  
اذا وصفت . **باب جامع لوجوه من العتاق**  
ذكر محمد بن الحسن حديث ابي قلابة ان رجلا اعنق عبدا له عند موته ولا مال له  
غيره فاجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثه ونيسق في ثلثي قيمته . وعن  
علي بن ابي طالب في رجل اعنق عبدا عند الموت وعليه دين قال سعي العتق في  
قيمته . وعن ابي الحسن الاعرج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في  
العتق في الدين . وعن ابن مسعود نحوه . وعن ابن عمر قال اذا كانت وصيته  
وعتق يدي بالعتق . وعن عمر بن عبد العزيز انه اعنق عبدا له بضرايا فبات  
العبد فجعل ميراثه لبيت المال . واذا قال الرجل لامته امرك بيدي يعني في  
العتق فان اعتقت نفسها في مجلسها عتقت وان قامت سدا قبل  
ان يبيع نفسها فوامته وان قال لوانا العتق قال قول له . وكذلك ان جعل امرها  
في يدي غيرها او قال لها عتقي نفسك فقالت قد اخترت نفسي كان باطلا وان



• قال انت حرة ان شئت فان قالت في مجلسها قد شئت كانت حرة وكذلك  
 قوله ان اردت او هويت اوجبت • وكذلك ان قال انت حرة ان كنت تحبيني او  
 تبعيني فالقول قولها ما دامت في مجلسها فان قامت قبل ان تقول شيئا هي امة  
 وان قالت في مجلسها احببت ثم قالت انا احببت لم تصدق • وكذلك قوله ان كنت  
 تحبني العتق فانت حرة • وان قال انت حرة اذا حضرت كان القول قولها متى  
 قالت حضرت • وان قال انت حرة وفلان ان شئت فقال قد شئت نفسي  
 لم تعتق • وكذلك ان قال لامرأة انتا حران ان شئت فانتا احدهما فهو  
 باطل • وان قال انك ما سات العتق في حرة فانتا عتقتا فان قال اردت  
 احدهما لم يصدق في القضا ويصدق فيما بينه وبين الله ولعتق التي نواها  
 وان لم يكن نوي شيئا يبيح كان له ان يجازي احدهما فاعتقها ويمسك الاخرى  
 وان سات احدهما اعتقها عتقت وحدها • فان قال ملول لي حر وله عبيد  
 وامهات اولاد ومديرون ومكاتبون عتقوا جميعا الا المكاتبون فان نواهم  
 عتقوا ايضا • فان قال توبت الرجال دون النساء من فباينه وبين الله ولم يكن  
 في القضا • وكذلك ان قال لم انا المديرون لم يدين في القضا وقال في كتاب  
 الكفارات وان قال لم انا المديرون لم يدين فيما بينه وبين الله ولا في القضا  
 • واذا قال لعبيده انتم احرار الا فلان كما قال • وكذلك ان قال لعبيد من  
 انتما حران الا فلان وان قال سالم حر ومرزوق حرا لاسلم عتقا جميعا لانه قد سمي  
 سالم وحده فلا يستطيع ان يستثنى • وان قال كل ملول املكه ابدا فهو  
 حر او قال الى وقت كذا فهو كما قال لانه انما اعتق بعد الملك • وان قال كل  
 ملوك استريه فهو حر فامر غيري واشتري له ملوكا لم يعتق وان كان نوي ان يستري  
 مولا غيري عتق • وان قال كل ملول لي حر يوم اكمل فلانا ثم اشتري ملوكا ثم كل  
 لم يعتق • وان قال يوم اكمل فلانا فكل ملول يومئذ حر عتق • وان قال يوم  
 اكمله فكل ملوك املكه ابدا فهو حر ثم اشتري ملوكا ثم كل لم يعتق لانه اعتق  
 ما يملكه بعد الكلا • وان قال كل ملول املكه فهو حر يوم اكمل فلانا وهو  
 حر ما يملك في المستقبل واشتري ملوكا ثم كل عتق ويعتق في القضا ما كان  
 في ملكه يوم خلف • وان قال كل ملول لي حر وله عبيد يبتدئ بهن اخر لغير  
 عتق فان نواه اعتق استحسانا • فان كان له عبيد نازله ماله  
 وعليه من اولاد من عليه عتق العبد النازح ولم يعتق ما يملكه الا ان يوبى في قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف ويعتقون في قول ابي محمد نواهم او لم يوبى في القضا وادا

نحبي

كان

دعاء عبيده سالما فاجابة مرزوق فقال انت حر ولانك له عتق الذي اجابه  
 • وان قال عتبت سالما عتقا جميعا في القضا • واما فيما بينه وبين الله  
 فعتق الذي عني خاصه • ولو قال يا سالم انت حر فاذا هو عتق اخر له او لغيره  
 عتق عتقه • سالم بالشمسية لانه لم يتقدمه خطاب • واذا اعتق الرجل عبدا  
 او امته ثم محمد المولى العتق حتى اصاب من العتلة او الخدمة او الوطى ما اصاب  
 ثم اقر به او اقامت عليه بيته رد ما اخذ من العتلة ورد من المثل الجارية ولا  
 رد الخدمة شيئا • الا ترى انه لو اعتصب حر نفسه فاستخدمه لم يفسد عليه  
 شي الا الاثم ولو اخذ منه العتلة كان عليه ردها لانه مال احده من حر وان كان  
 اجنبيا حتى عليه ثم اقر المولى انه كان قد اعنته قبل ذلك لم يصدق على الزام الجاني  
 حكم الحر وان قامت له بيته لزمه حكم الجانية على الحر ولا يجوز عتق الصبي والمجنون  
 في حال جنونه وان عتق في حال افاقته جاز • واذا قال رجل قد اعنتت عبدي  
 وانا صبي او انا تميم كان القول قوله • وكذلك ان قال عتقته قبل ان اخلق او  
 قبل ان اخلق • وان قال لعبيده انت حر مني شئت او مني ما شئت او كل ما شئت  
 او اذ اسيت فقال العبد لا اسأله باعة ثم اشتراه ثم شا العتق فهو حر وما كان  
 من ردو المشية قبل ذلك باطل • الا ترى انه لو قال انت حر ان دخلت الدار فحر  
 باعه ثم اشتراه قد دخل الدار عتق • وان قال انت حر حث شئت فقام من  
 مجلسه بطل ذلك • وان قال انت حر كيف شئت فلم يشا شيئا فهو حر لان العتق  
 قد وقع • وقوله كيف شئت ليس بشي • وكذلك لو شا العبد عتقا على مال  
 او الى اجل او شرط او شا التدبير فهو كله باطل وهو حر • وقال ابو يوسف ومحمد  
 اذا قام من مجلسه قبل ان يسلم لعتق • وان قال عبدي حر ولم يكن له الا عتق  
 واحد عتق • وان قال توبت عبدا الى اخر لم يصدق ولا يبيح • وان قال اسفك  
 عبدا بكذا ولم يسه ولم يره المشتري فالباع باطل وان اتفق الباع والمشتري  
 انه هذا فالباع جاز • قال ابو الفضل ذكر هذا السؤال المسئلة في بعض  
 روايات • ولو قال اسفك عبدا الى • ولو قال اسفك عبدي ويكدي  
 وكدي ولم يسه كان المشتري بالخيار اذا اراده وليس هذا العتق • ولو قال  
 احد عبدي حر وليس له الا عتق واحد عتق • ولو قال لعبد يد احدكما حر ثم مات  
 احدهما او قتل او باعه او وهبه او ذبزه عتق الباقي • وكذلك لو قال ذلك  
 لاسمه ثم عتق منه احدا ما كان وطى احدهما ولم يفسد منه • وكذلك هذا  
 في قول ابي يوسف ومحمد • وقال ابو حنيفة هو على خياره ولو اعتق احدا ما يفسد



ثم قال اباها كنت عندك بذلك العتق الاول فهو مصدق في العتق وان  
قال احدا كجارة ثم قمار رجل عن احدهما فالمولى على جواره والارض له ارشامة  
وان قال قد كنت اوفعت العتق عليهما لم يصدق على الزام الحامي ارض حرة وعليه  
ارشامة لها ولو فتلها معا رجل كان في واحدة منها نصف قيمة امة وعليه دية  
حرة فان كانت احدهما قتلت قبل الاخرى فالنانية منها حرة وفيها الدية  
ولو فتل كل واحدة منها رجل معا كان على كل واحدة منها قيمة امة وقد علمنا  
ان احدا كجارة ولكن لا ندري اسمها هي وان لم يحن عليهما احد ولكن المولى مات  
فقل الاختار عتق نصف كل واحدة منها وسعت في نصف قيمتها وان اختار  
ايقاعه عند الموت على احدهما عتقت ولو جئت احدهما حيا قبل الاخر  
ثم اختار المولى ايقاعه عليهما كان مجازا الحناية فان لم يخرجني مات كان على  
المولى قيمة الحناية في ماله وان باع المولى احدهما بشرط الحنارة او المشتري  
او باعها بيعا فاسدا او قبضها المشتري وكاتبها او وهبها او خرها عتقت الباقية  
وان قال الصبي كل مملوك اسلكه اذا احتلت فهو حر هذا باطل وكذلك  
العتوة فان قال الصحيح مملوكي حريون افعل كذا وكذا فاعله وهو معتود عتق  
عبد وان عتق الحر عبد في دار الحرب ثم اسلم او صار ذميا وعبد معه  
في يده فهو عبد وعتقه في دار الحرب باطل وكذلك التديير

### باب الشهادة في العتق

واذا شهد اليهود على عتق امة فالشهادة جائزة وان كانت هي من اكرم له  
ولا يجوز في العبد المتكول في قول ابي حنيفة في لاني قال جوبته او قد ف او معني يلز  
بدي حتى لحتم وقال ابو يوسف ومحمد العبد والامة في ذلك سواء والشهادة  
جائزة ولو شهدوا انه عتق عبده سالما ولا يعرفون سالما وله عدا منه سلم  
ليس له عزم فاني اعقده ولا يابالي ان لا تعرفه اليهود ولو شهدوا انه في البيع البطل  
واذا شهد شاهدان عليه لعنق عبد بعينه واختلفا في الوقت او المكان  
او اللفظ او اللغة او شهد احدهما انه اعققه وشهد الاخر انه اقر انه اعققه  
فالشهادة جائزة وان اختلفا في الموضع الذي علق به العتق لم يحرر وكذلك ان  
شهد احدهما انه كان جعل وشهد الاخر انه كان يفرج جعل او اختلفا في مقدار  
الجعل والمولى منكر وان ادعى المولى العتق بالف وخمس مائة وشهد احدهما  
بذلك وشهد الاخر بالف والعلام شكر فبني عليه بالالف وان ادعى  
المولى الغا بطلان الشهادة وعتق الغلام بغير شيء وان ادعى العلام انه اعقق

بالف

بالف واقار شاهدان وادعاء المولى بالعين واقار شاهدان فالبيدة بيده  
وان اقار العبد بيده انه قال ان ادبت الى الفات حروانه قد اداهها واقار  
المولى البيدة انه قال اذا ادبت العين او اذا ادبت الى الفات فانت حر فالعبد  
حر ولا شيء عليه غير الالف التي لا في اصنع له من القولين على انها قد كانا فعل  
العبد عتق به واذا شهد شاهدان بعقده ولم يحكم بشهادتهما لثمة شر  
ملكه احدهما عتق عليه ولو شهد شاهدان بالعتق فحكم الحاكم بشهادتهما  
ثم رجعا عنها فضمننا ثم قامت بينه وبينهم بان المولى كان اعققه بعد شهادة  
مولا سقط عنهم الضمان وان كان الشهود شهدوا انه اعققوا قبل شهادتهما  
لم يرجعا بما ضمننا ايضا في قول ابي حنيفة ورجايه في قول ابي يوسف ومحمد  
وتوقيد عبده فحلف بعقده ان في قيد وعشر اوطال وحلف بعقده ان  
حله احد من الناس هو او غيره فشهد شاهدان ان فيه خمسة اوطال فاعتقه  
القاضي بشهادتهما ثم حله القاضي واذا قيد عشر اوطال واستبان انما شهدا  
بباطل فهاضما من الغيبة في قول ابي حنيفة ولا ضمان عليهما في قول ابي يوسف  
ومحمد لانه قد عتق بالحل الا ترى انما لو حله ما نفسمما عتق ولم يضمننا شيئا  
واذا شهد على رجل انه اعقق عبده او سواه فمسياه فالشهادة باطلة  
وان شهدا انه اعقق احدهما يد بغير عينه فالشهادة باطلة في قول ابي  
حنيفة ولو قال كان هذا عند الموت استحسن ان اعنق من كل واحد  
منهما نصفه وقال ابو يوسف ومحمد الشهادة جائزة في الحياة ايضا  
واذا شهدا ان احدهما من الرجلين اعنق عبده لم يحرر شهادتهما واذا  
ادعى العبد او الامة العتق ولم يكن له بيته حاضرة لم يحل بين المولى وبين العبد  
وكذلك اذا اقار شاهد واحد فان اقار شاهدان حبل بيته وبين مولاه  
حتى ينظر في امر الشاهدان قال ابو الفضل وجواب هذه المسئلة في العبد  
خافته وهذا اذا كان مولاه فاسقا محموقا عليه ولم يذكر هنا الجواب في الامة  
وقد فسره في المجاميع واذا شهد شاهدان اعنق عبده هذا وشهد اخر  
انه وهبه لنفسه فهذا باطل لانما قد اختلفا واذا شهد جميعا انه وهب عبده  
لنفسه فالعبد حر فان قال لهما فوالعتق لم يصدق في العتق واذا شهدا  
قال له انما انت مثل الخوا وبذلك بدن حرا وراسك راس حرا واسمك اسم حرا  
كانك حر لم يعتق بشي من ذلك وان شهدا انه قال اسم عدي هذا حر وهو  
اسمه ثم دعاه فقال يا حر لم يعتق واذا قال له ان فعلت كذا وكذا فانت حر



وذلك من الامور الظاهرة فقال فعلت لورصيد ق. وان قال رجل اعتق اي  
 عبيدي شيئا فاعتقهم جميعا لم يعتق منهم الا واحد والاخر في بيانه الى المولى  
 وان قال اكم شاة فوجرنا واجمعنا عتقوا. وكذلك ان قال اكم ذكرا  
 وان قال اكم بشرى بكذا فوجر فبشروا معا عتقوا فان قال عتيت واجدا  
 لم يكن يدنس في العتق. واما فيما بينه وبين الله فيعتقه ان يختار منهم واحدا فيعتق  
 عتقه ويمسك البقية. وان بشره واحد بعد واحد قال اول مول بالبشير  
 ولا يعتق غيره. واذا قال الرجل للرجل اجر عبيدي بعتقه او اذله حر او لبشره بعتقه  
 فهو حر ساعد تكلم به المولى اجر العبد به او لم يجز. واذا قال الرجل لعبد  
 له يا سالم انت حر ومويعي انسانا بين يدي غير سالم فان شالم اخر. واذا قال  
 اول عبد من عبيدي يدخل علي فهو حر فان دخل عليه عبد ميت ثم ادخل عليه عبد  
 حي عتق الحي ولم يعتد بالميت. وان قال اول عبد املاك فهو حر ملك عبد من معا  
 لم يعتق واحدا منهما فان ملك عبدا اخر لم يعتق لانه ليس باول الا ترى انه لو قال  
 اخر عبد املاك فهو حر لم يملك غيره. حتى مات المولى جعله حر من جميع المال في قول  
 ابي حنيفة. وقال ابو يوسف ومحمد هو حر من الثلث. ولو قال اخر عبد املاك  
 فهو حر فاشترى عبدا ثم لم يملك غيره حتى مات لم يعتق فان اشترى عبدا من بعده ثم  
 مات لم يعتق احدهم. ولو قال لامة لا يملكها انت حرة من مالي لم يعتق. وكذلك  
 ان قال ان اشتريت فانت حرة فاشترها لم يعتق لانه لم يقل اذ املكك. ولو  
 قال كل امة اشترها فهي حرة فاعسري امة كانت في ملكه يوم خلع عتقت. وان  
 تسري امة اشترها بعد هذا اليوم لم يعتق والتسري في قول ابي حنيفة ان سوا  
 بيتا وتحضنها وان لم يطلب ولدها. وقال ابو يوسف ومحمد لا يكون تسريا الا  
 بطلب الولد مع هذا ولم يفعل بها شيئا من هذا ولكنه وطئ جارية فعتقت منه لم  
 يعتق لانه لم يسرها. واذا قال الرجل لعبد اكل هذا الرغيف فهو حر  
 فاكله جميعا لم يعتق واحدا منهما فان افاق واحد هما البينة انه اكله فاعتقه القاضي  
 ثم افاق الاخر البينة انه هو الذي اكله لم يعتقه القاضي لانه قد جعل الاول اكلا  
 ولو جات البينتان معا لم يعتق واحدا منهما. واذا شهد شاهدان انه اعتق سالما  
 يوم النحر بكه فاعتقه القاضي ثم شهد الاخران انه اعتق يوم النحر بالكوفة لم تجز شهادتهما  
 فان جات البينتان معا لم تقبل واحدة منهما فاذا اردتهما مات احدي البينتين  
 فادعى الاخر بيمينته تلك لم يقبل القاضي شهادته لانه قد ردّها لليمينته وان لم تمت  
 واحدة من البينتين حتى جاحد الغلامين بشهادتهما من اخرين شهد ان علي ما شهدت

بيمينته الاولى. واما الاخر بشهوده الذين كانوا يشهدون فان القاضي يجزى  
 شهادة الذين لاخرين الذين لم يذكروا شهادتهم واعتقوا.

**باب عتق المملوك من الشرك**

اكره هذا الباب مبني على مذهب ابي حنيفة فيمن اعتق نصف عبده انه يعتق منه ما  
 اعتقه ومو بالخير فيما بقي ان شأ اعتقه وان شأ استعاده واحكامه احكام المكاتب  
 ما دام لم يسع الا انه لا يرد في الرزق. وقال ابو يوسف ومحمد يعتق كله ولا سعاية  
 عليه فاذا كان العبد بين رجلين فاعتق احدهما نصيبه منه فهو جازر والشريك  
 بالخيار ان شأ اعتق حصته وان شأ استعاده في نصف قيمته وان شأ ضمن المعتق  
 نصف قيمته ان كان موسرا او كان له من المال او العروض قدر قيمة نصف المملوك  
 ويرجع به المعتق على العبد ويكون الولا كله له وليس له ان يضمه ان كان معسرا وان  
 اعتقه او استعاده فالولا بينهما في قول ابي حنيفة. وان كان اعتق نصيبه باذن  
 شريكه والولا له واحكامه احكام الاحرار. فان المعتق موسرا ضمن نصيب شريكه  
 ولم يرجع بما ضمنه له الغلام. وان كان معسرا سقا الغلام فيه ولا حيا ولا ميتا  
 فيه والولا كله للمعتق وهو قول بن ابي ليلى الا في حرف واحد قال يرجع الغلام بما  
 سقى فيه على الذي اعتقه. واذا شهد كل واحد من الشريكين على صاحبه  
 انه اعتقه وصاحبه ينكره سعى العبد في قيمته بينهما والولا لهما في قول ابي حنيفة  
 وقال ابو يوسف ومحمد لا سعاية عليه ان كانا عنيين. وان كان احدهما  
 عنيا والاخر فقيرا سعى العني في نصف قيمته. وان كانا فقيرين سعى لهما في  
 قيمته والولا في جميع ذلك موقوف. واذا اعتق احد الشريكين العبد فاخار  
 الاخر ان يضمه فاختلفا في قيمته يوم اعتقه فان كان العبد قايما اخذ بيمينته  
 يوم ظهر العتق. وكذا ان اراد ان يسعني به الاخر ان له ان يعتق حصته  
 الشاعفة فان عتقت قيمته يوم اعتقه غيرا فادعت او استعصت او كانت امة  
 فولدت لم يلقن الى ذلك واخذ بيمينته يوم اعتقه. فان مات الذي لم  
 يعتق قبل ان يختار شيئا او ماتا جميعا فان لورثته من الخيار ما كان له غير انه لا حظ  
 للشئ في الولا ان اعتقوا او استعصوا فكان للمكاتب يودي الى ورثة المولى  
 او يستقوه او يبروه بما عليه. وان اختار بعضهم السعاية ونصهم الضمان  
 فلم ذلك. وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه ليس له ذلك مثل المولى  
 لو كان حيا فاخار ان يضم بعضه ولا يسعني في بعضه لم يكن له ذلك لان اختيار  
 السعاية بمنزلة الكفاية والكفاية على الميت لا تنقح ولو لم يمت هذا ولكن العبد مات

هذا الحديث في عتق المملوك من الشرك



قبل ان يختار الشريك شيئا فله ان يضم المعنق ان كان موسرا ولا سعاية  
 على العبد اذا مات ورجع المعنق بما تضمنه في تركه **الغلام** • وان كان  
 مقسرا رجع الشريك بغير نصيبه في تركه الغلام فان لم يكن له تركه فهو  
 دين عليه • وان ترك كسبا واخلفا فيه فقال احدنا هذا اما اكتسبه  
 قبل العتق فهو بيننا وقال الاخر اكتسبه بعدة فهو بمنزلة ما اكتسبه بعدة  
 • وان اخلفا في قيمته والمعنق موسرا فالقول قوله لان العبد قابض  
 وان كان العبد حيا فصالحه الذي لم يعنق على اقل من نصف قيمته فهو جائز  
 • وان صالحه على اكثر من قيمته بذهب او ورق فالفضل باطل الا على ما يتعارف  
 الناس في مثله • وكذلك ان صالح المعنق • وان صالحه على عروض باكثر  
 من نصف قيمته فهو جائز • وان صالح العبد على شئ من الحيوان فهو طير الى اجل  
 فهو جائز بمنزلة الكتابة • واذا اعتقه احدا بما هو معسر ثم استوفى اثمان  
 عليه فان قال المعنق اعتقت وانما معسر • وقال الشريك بل اعتقت وانت  
 موسر عمل على حاله بوجه الظاهر المعنق • وان كان موسرا بوجه اعتقه فاحراز  
 ضمانه ثم بداله ان يجره بوجهه وليست على الغلام لم يكن له ذلك لان نصيبه  
 قد صار لشريكه ولكن لو اخلد على العبد بالذي رجع المعنق به عليه من  
 السعاية وكله بغيرها منه فاقضاهما من حقه كان جائزا والولا للمعنق  
 وكذلك ان اختار السعاية او لا ثم بداله ان يجرى العبد منها ويضمن الشريك  
 لم يكن له ذلك فان لم يجز شيئا حتى خرج كان عليه الارش للعبد يستعين به  
 في سعيه ولم يكن هذا اختيارا منه للسعاية • وكذلك لو اعتصبت منه  
 مالا فيه وفا نصف قيمته او فرضه العبد او باعه كان ذلك على العبد وهو  
 على حازه واذا اعتنق الرجل حرا من عبده او سها منه فذلك اليه بمضي فيه  
 ما شاء وسعى في قياس قول ابي حنيفة في السهم ان يعنق منه السادس • واذا  
 كان العبد بين ثلثة رهط قد بره احداهم ثم اعتقه الثاني وهما موسران  
 فللثالث ان يضم المدين ثلث قيمته ورجع به المدين على العبد والمدين ان  
 يضم المعنق ثلث قيمته مديرا والولا للمدين ثلثا والولا للمعنق ثلثه في قول ابي  
 حنيفة • وقال ابو يوسف ومحمد هو مديركم للذي دبره ويضمن ثلثي  
 قيمته لشريكه موسرا كان او معسرا • فان اعتنق احدهم ودبر الاخر وكلت  
 الاخر ولا يعرف ابيهم الاول فالعتق والتدبير جائزان وسعى العبد للمدين  
 في سدس قيمته ويضمن له المعنق ايضا سدس قيمته مديرا ان كان موسرا

ويرجع به

ويرجع به المدين على العبد والمدين ان يضم المعنق ثلث قيمته مديرا والولا للمدين  
 ثلثا والولا للمعنق ثلثه في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد هو مديركم  
 للذي دبره ويضمن ثلثي قيمته لشريكه مديرا كان او موسرا ورجع على العبد  
 وسعى العبد في المكاتبه للثالث فان عجز عنها فهو بالخيار ان شاء اعتنق وان شأ  
 استسعى العبد في ثلث قيمته والولا بينهم الثلثا • وان شأ ضمن المدين والمعنق  
 ثلث قيمته نصفين اذا كانا موسرين ويرجعان به على العبد ويكون الولا بينهما  
 نصفين • فان كان العبد بين خمسة رهط فاعتنق احدهم ودبر الاخر  
 وكانت الثلث نصيبه وباع الرابع نصيبه ونصف الثمن وتزوج الخامس  
 على نصيبه ولا يعلم ابيهم اول فالعتق والتدبير جائزان والمدين بالخيار ان  
 استسعى العبد في خمس قيمته مديرا وان شأ ضمن المعنق ان كان موسرا وكان  
 يعلم انه اول • قال ابو الفضل يعني ان المدين راو • واذا لم يعلم ضمنه اول  
 نصف للخصم ورجع به المعنق على الغلام وورد البيع اذا لم يعلم متى كان  
 او قال الباع كان قبل العتق والعبد في يده وقال الاخر بعدة وان تضادقا  
 انه كان قبله فالمشتري بالخيار ان شاء قبل البيع واعتنق واستسعى ويكون  
 الولا • وان شأ ضمن المعنق والمدين ان كانا موسرين ويرجعان على العبد  
 وكذلك حال المرأة فاما المكاتب فله الكتابة فان عجز عنها العبد فله ان يعنق  
 او يستسعى العبد في خمس قيمته ويكون له خمس الولا • وان شأ ضمن المعنق والمدين  
 ان كانا موسرين • فان كان في العبد شريك سادس وهب نصيبه لابن له صغير  
 لا يعلم قبل العتق او بعدة فالقول فيه قول الابل • واذا اعتنق احد الشريكين  
 نصيبه من العبد لم يكن للاخر ان يبيع نصيبه ولا يهبه ولا يبره فان كانته على  
 اكثر من نصف قيمته طرح الفضل عنه وهذا والسعاية سوا • وان كاشه على  
 عروض اكثر من نصف قيمته جاز • فان عجز عن الكتابة اجبر على السعاية في نصف  
 قيمته ولم يكن له ان يضم الشريك لان مكاتبته اختيار للسعاية ولو لم يكن عجز  
 وقال اخر السعاية كان ذلك بمنزلة المكاتبه والخيار في هذا عند السلطان  
 وعند غيره سوا • ولو لم يجز شيئا حتى مات الشريك المعنق كان للاخر ان يرجع  
 بالعتق في مال الميت • وان باع الذي لم يعنق نصيبه من المعنق او هبته  
 له على عوض اخذ منه فهذا واخياره الضمان سوا في القياس غير ان هذا  
 لخصما قال ومعنى قوله لخصمها بانه لا يجوز في الاستحسان • وان دبر نصيبه  
 قد بره اختيار للسعاية • فان كان العتق بعد التدبير ضمن المعنق نصف



قيمته مدبراً ان كان موسراً فاذ لم يعلم ايها الاول فالقياس ان لا يضمن المعتق  
شيئاً حتى يعلم ان العبد له ولكن اندع القياس ويجعل عليه ربع قيمته مدبراً وعلى  
العبد مثل ذلك ويرجع به المعتق على العبد والاولا بينهما وان كان العبد بين  
صغير وكبير فاعتقه الكبير وهو غني وللصغير فابوه بالخيار ان شاء ضمن وان  
شا استثنى او لم يشأ ان يعتق وكذلك الوصي فان لم يشأ له اب ولا وصي استوفى  
به بلوغه . وكذا لو كان كان موضع الصبي مكانت او غنم عليه دين فهو حُر  
من الصمان والسعاية فان لم يكن عليه دين فالحمار للمولى كما يكون في الحر . وحل  
اعتق عبد عند الموت ولا مال له غير فامر العبد يتوفى في حاشته وشهادته  
فان برى المولى من مرضه فاموره امور الحرة وان مات من مرضه فهو بمنزلة المكاتب ما  
دام عليه شيء من السعاية . واذا اعتق احد الشريكين نصيبه من العبد في مرضه ثم  
مات وهو موسر لم يضمن من حصته شريكه شيئاً من قبل ان الصمان يكون في مال الورثة  
وهذا قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد لشريكه ان يقتله وعتقه  
في المرض والصحة سواء . واذا اعتق احد الشريكين العبد ثم اختلفا فقال المعتق  
اعتقته وانا معسر عام اول ثم اصدت ما لا بعد ذلك . وقال الاخر لا بل عتقه  
عام اول وانت موسر فالقول قول المعتق والبيضة بينة الاخر . واذا كان العبد  
بين رجلين فقال احدهما لولاه ضربه اليوم فهو حر . وقال الاخر ان ضربه اليوم بوطي  
فهو حر فضربه سوطين ثم مات منهما فقد عتق من قبل الذي قال ان ضربه فهو حر  
وصار صامناً لنصف قيمته مضروباً سوطاً من قبل العتق ان كان موسراً ويضمن  
الصنار بنصف ما نقصه السوط الاول لشريكه في ماله ويضمن ما نقصه السوط  
الاخر كله ونصف قيمته بعد السوطين فجمع نصف القيمة وما نقصه السوط  
الاخر فيكون على العاقلة ويرجع فيه الشريك حتى يسوفي ما ضمن عن العبد من  
قبل المعتق وما بقي فهو ميراث للمعتق وان كان معسراً كان للذي لم يعتق نصف  
قيمته فيما حملنا عليه ما نقصه السوط الاخر ونصف قيمته مضروباً سوطين  
وما بقي بعد ذلك فهو ميراث المعتق وبين اقر الناس من الصنار بنصف العصبية  
واذا قال كل ملوك املاككم فهو حر فملك مملوكاً مع غيره لم يعتق . وان  
اشترى نصيب شريكه عتق فان باع نصيبه ثم اشترى نصيب شريكه لم يعتق  
ولو قال للمولى بعينه اذ املاكك فانت حر فاشترى نصيبه ثم باعه  
ثم اشترى النصف الباقي عتق . ولو قال ان اشترته فهو حر فاشتراه سراً قاسداً  
لم يعتق لانه حث قبل ان يقبض وان كان في يده حين اشتراه عتق ولو اشترى

رحلان

رحلان عبد اسراً اسداً او قفاً فاعتقه احد ما ضمن القيمة للبائع والشريك  
بالخيار كعبدى رجلين اعتقه احدهما واذا جنى المستعني فهو بمنزلة المكاتب  
في قول ابي حنيفة يحكم باقل من راس الحنابة ومن قيمته فان جنى حنابة اخري بعد  
الحكم بالاولى حكم في الثانية مثل ذلك وان لم يحكم بالاولى خاصة في الغيبة . وان  
حفر بئر في غير ملكه فوقع فيها انسان فعليه ان يسعى في قيمته فان وقع فيها اخري  
استركوا في تلك القيمة . وان وجد في داره قتل سعي في قيمته وما افترق من  
الاموال فهو عليه بالغاً ما بلغ . واذا اعتق احد الشريكين الحارثة وهي حامل  
ثم اعتق الاخر ما في بطنها ثم اراد ان يضمن شريكه نصف قيمة الام لم يكن له ذلك  
وهذا اختيار من السعاية . ولو اعتقا جميعاً ما في بطنها ثم اعتق احدهما الام  
وهو موسر كان لصاحبه ان يضمنه . **باب في عتق الشريك** واذا شهد شاهدان احد الشريكين اعتق العبد  
ولا بدرون ايما هو ومحمد المولى ان فالشهادة باطلة . وان شهد احد  
الشريكين على صاحبه بالعتق لم يجز شهادته ولعتق العبد فيما اقر به ويسعى في قيمته  
بينهما في قول ابي حنيفة . ولو شهد احد الشريكين مع اخر على شريكه ناسياً  
السعاية كانت شهادته باطلة لانه شهد لعبد . وكذلك لو شهد له عليه  
نصيب او حراجه او بشي يجب له عليه مال . عبد بين ثلثة شهد اثنان منها  
على صاحبهما انه اعتقه فحكم على العبد ان يسعى في قيمته فاذا الى واحد منهم شيئاً  
كان ذلك بينهما المالا فان شهد اثنان منهم على الاخر انه استوفى منه حصته كانت  
شهادة ثلثة باطلة من قبل انما شهد العبد هما وانما يتوبان ان ياخذ منه ثلثي ما  
اخذ . وكذلك ان شهد انه استوفى منه المثل كله بوكالة شريكه وبشر العبد  
من حصته . واذا شهد شاهدان على احد الشريكين ان شريكه الغائب اعتق  
حصته من هذا العبد فانه حال بينه وبين هذا الحاضر ان يستوفيه وتوقف  
على خاله حتى يقدم الغائب فتعاد عليه البيضة وقال ابو يوسف ومحمد يجوز شهادتهما  
على هذا الحاضر ويؤخضم فيه ولعتق العبد . فان كانا غائبين لم يقبل هذين  
الشهادة الا بخضومة تقع من قبل قد اف اوجبايه او وجد من الوجود . ولو شهد  
شاهد على احد الشريكين بالعتق وشهد شاهد اخر على الاخر بالعتق لم يحكم بينهما  
واذا كان العبد لمسلم ونصراني فشهد نصرانيان عليهما بالعتق جازت  
شهادتهما على النصراني . واذا كان العبد بين ثلثة نفر فادعى احد هم انه  
اعتق نصيبه على الف وشهد له به شريكاه على العبد فالشهادة جازية لانما



بشهادة ان على عبدها بالمال . ولو شهد ابنا احد الشركا ان اباهما اعتق  
العبد لم يبرح جازت شهادتهما . ولو اقام ابوهما شاهدين انه اعتقه  
على الف درهم فانه يؤخذ له بالالف لانه هو المدي للمال . واذا كانت  
امه بين رجلين فشهادة ابنا احدهما على الشريك انه اعتقها فشهدا  
بالطلة من قبل الله يشهدان لامة ابهما وبجران الصمان اليه . ولو شهدا على  
ابهما انه اعتقها جاز ذلك فان كان موسرا ثم ماتت الحادمة وترك مالا وقد  
ولدت بعد العتق ولدا فاد الشريك ان يسلمه الولد فليس له ذلك وله  
ان يضمن الشريك فيما ترك وما بقي فهو ميراث لابن فان لم تدع مالا رجع بذلك  
على الابن لان على الابن ان يسعي فيما على امه . واذا اقرمت فاختار الشريك ان  
يسلمه فبها في منزلة المكاتب لا يبيع ولدها وابوها وبيع ما سواهم  
استحسانا في قول ابي حنيفة . وان اشترت زوجة لم يفسد النكاح ولها ان  
تبيعه . وان كفل عنها رجل بالسعاية لم يحرر فان ماتت ولم تترك مالا  
حاضرا ولكنها تركت دينها على الناس ولم يخصص في شيء من امرها حتى يخرج الدين  
فهذا كالمال الحاضر وتودي الكتابة والباقي ميراثا لو لده الحرة ولو لود في السعاية  
والمشترى ولذلك ان كان عبدا مكاتبها ويحرر ولا اولاد ولا احرار . فان لم يخرج  
الدين حتى ولده الحرة كانت الكتابة على عاقلة امه فان اختصم موال  
الام وموالي الاب في ولايته قبل خروج الدين فقتضى به لمولي الام ثم خرج الدين  
كان الدين كله لمولي الاب ولا شيء لابن فيه في القياس ولكن ادع القياس فيه وجعل  
لمولي منه مقدار السعاية والباقي ميراث لابن . ولو كان عبدا وامراه رقيقان  
لرجل اعتق نصف كل واحد منهما فقتضى عليهما بالسعاية ثم ولدت ولدا او قتل  
الولد وترك مالا فقيمته وماله لامة من قبل الله منها ولم يعتق بعد . ولو جنى  
الولد جناية سعى في الاقل من قيمته ومن الجناية . ولو مات ابواه سعى فيما على  
امه دون الاب . ولو ماتت امه عن مال ورثها دون الزوج وان مات الزوج  
عن مال لم يرثه الابن ولا المرأة . واذا شهد شاهدان على احد الشريكين انه  
اقر بعتق المملوك وهو موسر جاز ذلك ويضمن نصيب شريكه ويرجع به على العلام  
والولالة . وان كان جازدا للعتق له الا ترى انه لو كان العبد كله له فشهد  
عليه بعتقه كان الولالة . واذا شهد انه اقر انه حر الاصل اعتق ولا ولالة  
عليه . وان شهدا على اقران ان الذي باعه كان اعتقه اعتق ولا ولالة موقوف  
وان شهد على اقرانه ان البايع كان دبره قبل البيع فانه يخرج من ملكه ولا يعتق  
حتى

حتى يموت وتوقف جانيته . وقال ابو يوسف ومحمد يسعي في الاقل من جانيته  
وقيمة وكذلك امة بين رجلين اقر احدهما انها ولدت من الآخر وانكر الآخر كون  
موقوفة تخدم المنكر يومئذ وتزوج الحرة ممة عنها يوما ولا سبيل للمفر عليها وجبا  
موقوفة والحاجة عليها وفيها قول اخر قول ابي يوسف ومحمد انها تسعي للعتق  
في نصف قيمتها وتسعي في جانيته بمنزلة المكاتب وتأخذ الجانية عليها فلتسعين  
لها ارايت ان كانت موقوفة من ينفق رجع ابو يوسف عن هذا وقال يقول  
ابي حنيفة وقال محمد قول ابي يوسف الاول احب الي **باب عتق ما في البطن**  
في ملكه هو حر ولا يعتق ما ولد له . وان مات المولى وهي حرة لم يولد له  
لم يعتق . وكذلك ان باعها وهي حرة . واذا ضربت ضارب بطنها فالتقت  
ميتا كان فيه ما في حسن الامة . ولو قال كل ولد لحملين به فهو حر كان فيه ما  
في حسن الحر . وان ولدت بعد البيع لافل من ستة اشهر فهو حر والبيع باطل  
ما وان قال لها ان كان اول ولد تلد منه غلاما فهو حر وان كانت جارية فانت حرة  
فولدت غلامين وجاريين لا تعلم انهم اول وان كان العلام اول ما ولدت  
فهو حر والباقيون مع الام ارقا . وان كانت الجارية اول ما ولدت فهي مملوكة  
والباقيون مع الام احرار يعتق نصف الام وتسعي في نصف قيمتها ولعتق ثلاثة  
ارباع كل واحد من العلامين ودفع كل جارية وتسعون فيما بقي وان تصادق الام  
والمولى على ان هذا العلام اول عتق بقولها ودفع الباقي . وان اختلفا فالقول  
قول المولى مع يمينه . واذا قال لها ان كان حملك غلاما فانت حرة وان كان  
جاريه هي حرة فكان حملها جارية وغلاما لم يعتق احدهم ولذلك قوله ان كان  
ما في بطنك . وان كان قال ان كان في بطنك عتق العلام والجارية .  
وان كان قال اول ولد تلد منه غلاما فانت حرة وان كانت جارية فهي  
حرة فولدتها فان علم انها اولاد على ذلك وان لم يعلم وانفق الام والمولى  
على شيء من ذلك . وان قال لا تدري فالغلام رقيق والابنة حرة ولعتق  
نصف الام . وان قال ما في بطنك حر فولدت بعد ذلك لستة اشهر  
لم يعتق وان ولدت بعد ثمانية اشهر عتق وان ولدت واحد الاقل منها  
يوم واخر لا كثر منها يوم عتقا . واذا اعتق الرجل امته ولها زوج حر  
فولدت ولدا لستة اشهر بعد العتق او لا كثر ففداء الزوج لا عنها ولو تزوج  
الولد امه وولاه لمولي الام . وان وضعته لافل من ستة اشهر لا عنها



والولد ولد مولد مولد الامر . وان قال لامته ان كنت جلتى فانت حرة  
 فان ولدت لافل من ستة اشهر هي حرة وولدها وان ولدت لستة اشهر واكثر  
 لم تعتق . وان قال لها ما في بطنك حرة فرب رجل بطنها بعد هذا القول  
 لافل من ستة اشهر فالتقت حينئذ ميتا فميت ما في بطن الحرة . واذ قال لها  
 ان كان اول ما تلدين غلاما ثم جارية فانت حرة وان كان جارية ثم غلاما فالغلام  
 حرة فولدت غلاما وجارية لا تعلم ايه اول عتق نصف الام وربع الاولاد .  
 واذ ولدت غلاما وجارية في بطن واحد ولا تعلم ايه اول عتق نصف الام ونصف  
 الغلام والابنة امه . وان قال اول ولد تلديه فانت حرة فولدت ولدا ميتا  
 عتقت وان كان قال فهو حرة فولدت ولدا ميتا ثم ولدت اخر حرة عتق الحرة في قول  
 ابي حنيفة ولم يعتق في قول ابي يوسف ومحمد . وان قال اول ولد تلديه فهو  
 حرة فولدت ولدا وشهدت امرأة على الولادة وكذبها المولى وقال هذا عتدي  
 من غيرهم لم يعتق بشهادة امرأة وهذا قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد  
 يعتق اذيت لو كان قال ان كان بها حمل فهو مني ثم جات بامرأة كشهد على الولادة بعد  
 هذا القول بيوم اما كنت انت نسبه واحملها ام ولده وان قال انت جلي فادان  
 حتى يعلم احمل هي امه وان خاضت وطبها بعد ما تطهر فان ولدت بعد هذه المقالة  
 لاكثر من سنتين لم تعتق . وان قال لامته ما في بطن احدكما حرة فادان بوقع ذلك  
 على ايها شا فان ضرب انسان بطن واحداهما فالتقت حينئذ وقع العتق على ما في  
 بطن الاخرى . ولو ضرب بطن كل واحد منهما فالتقتا حينئذ ميتين  
 لافل من ستة اشهر منذ تكلموا بالعتق كان على كل واحد منهما ما في بطن الامه .  
 وان قال ما في بطن هذه وما في بطن هذه حرة وسال العتق ما في بطن الاول والحيار  
 فيما بين سالم وما في بطن الثانية . واذ قال لامته ما في بطن احداهما حرة  
 ثم قامت احداهما وجات اخرى فقال ما في بطن احدكما حرة ثم ولدن كلهن لافل  
 من ستة اشهر فالقول فيه قول المولى ان قال عتيت الاوسط او قال اعني الان  
 واختاره عتق والاخران رقيق وان قال عتيت الاولى فيلزم لا بد ان تعتق  
 احد الباقيين . وان مات قبل ان يبين عتق نصف الاول وثلاثة ارباع  
 الاوسط ونصف الاخر في قول ابي حنيفة وابي يوسف . وقال محمد يعتق ربع  
 الاخر . واذ شهد شاهدان انه اعتق احدي امته كان ذلك باطلا . ولو  
 كان هذا في وصية بعد الموت اجرت ذلك استحسانا وهذا قول ابي حنيفة  
 وقال ابو يوسف ومحمد الشهادة جائزة على ذلك في الوصية وغيرها وهذا الجواب

خلافا لمروي عن ابي حنيفة عن في الجامع . وان قال لامته قد عتقت ما في  
 بطنك على الف درهم عليك فعتقت ثم ولدت غلاما لافل من ستة اشهر  
 حرة والالف باطل . ولو ولدت غلاما ثم كانت على نفسها وعليه على الف  
 درهم اجرت ذلك والزمت الغلام الكتابة اذا عتق ورضى قال ابو الفضل  
 هذا الجواب ليس بسديد على ما قالوه في الجامع وغيره استحسانا الا ان  
 حمل على انه قياس وجواب هذه المسئلة في روايته ابي حنيفة وهو تام سديد  
 وهو ان المكاتب حرة ولو لم يملك الام ولا يعتق الغلام ولكنه يعتق باذنها وفيها  
 ابي يوسف انها كانت عليه وعلى هذا السؤال يصح هذا الجواب . فان  
 قال ما في بطنك حرة ما ادى الى الف درهم فوضعت لافل من ستة اشهر  
 فتي ما ادى فهو حرة . وان قال ان كان ما في بطن جارية غلام فاعتقوه وان كانت  
 جارية فاعتقوها وادعى وصية بذلك ثم مات وكان في بطنها غلام وجارية  
 اعتقا جميعا من تلده . وان قال اول ولد تلديه غلاما فانت حرة وان كانت  
 جارية ثم غلاما فمحران فولدت غلاما وجارية لا تعلم ايه اول عتق نصف  
 الام ونصف الغلام وربع ابنتين قال ابو عيسى لا يصح هذه المسئلة يجب  
 ان يكون السعاية على كل واحد من الجاريتين لانه لا يعتبر بالحالة التي تلد الجارية  
 ثم جارية لانه يستويون فيها فيخرج على ما قال ابو عيسى . وان كانت الامه من طين  
 فاعتق احدهما ما في بطنها وهو عتق ثم ولدت بعد ذلك غلاما ميتا فلا ضمان عليه .  
 وان كان رجل ضرب بطنها فالتقت حينئذ ميتا فعلى الضارب ما في بطن الامه  
 نصف عشر قيمته ان كان غلاما وعشر قيمتها ان كانت جارية ويكون على المعتق  
 نصف ذلك لشريكه ثم يرجع به فيما ادى الضارب والباقي ميراث عنه للذي  
 اعتقه ان لم يكن وارث ارب منه وان لم يضرب بطنها احد ولدت بعد  
 العتق بيوم ولد احيا ثم مات فعلى المعتق نصف قيمته فان لم تلد حتى اعتق الاخر  
 الام وهو موسر ثم ولدت فاختار شريكه ان يضمه نصف قيمة الامه فله ذلك  
 ويرجع بذلك الضمان على الامه ولا الامه للذي اعتقها ولا الولد بينهما لانهما  
 قد اعتقاه . وان تبرأ احداهما في البطن ثم اعتق الاخر الام ثم ولدت فان الذي  
 اعتق الام يضمن نصف قيمتها ويرجع به عليها ولا الامر له ولا الولد بينهما

### باب العتق على المال

واذا اعتق الرجل عبده على مال من عروض او حيوان وغير ذلك او باعه نفسه او هب  
 له نفسه على ان يعوضه كذا فهو جائز والعبد حرة في جميع احكامه والولا للمولى



والمال دين على العبد وان اختلفا في المال فالقول قول العبد ولو قال المولى  
اعققتك امير على الف درهم فلم تقبل فقال العبد قبيحت فالقول قول المولى  
مع بمينه ارايت لو قال قد قلت لك اميرت حرقتك ان سبب فلم نشأ المكن القول  
وله . واذا اعتقه على مال موهل فهو حرا وله ان يشتري منه شيئا اخر يدايد  
ولاخير فيه ثيبه وان اعطى كتيلا بالمال الذي اعتقه عليه فهو حرا . واذا قال  
اد اديت الى الف فان حرمت بغير مكاتبيا ولم يعط حتى يودي ومنى جابه بغير المولى  
ان يجمع من قوله وله ان يبيعه فلان يودي المال بغيره . وكذلك ان قال  
ان اديت الان فان حرمت على المجلس فان اختلفت في مبلغ المال فالقول  
قول المولى فان اقاما البينة اخذت بطل العبد . واذا قال لامته اذا  
ادت الى الف فان حرمت فلدت ولدان لم تعتق وولد هاتين فان ادت  
من مال مولاها او من كسب كسبه فل هذا القول عتقت وزج عليها بمثل  
وكذلك ان ادت من مال غريم ثم استحق لم يطل العتق . واذا قال اد اديت  
الى الف اكل شهر ماية فان حرمت فلدت مكاتبه وليس له ان يجمعها وان  
كسرت شهر او احدى ادت اليه ذلك الشهر كان حرا . ولو قال لها اذا ادت  
الى الف في هذا الشهر فان حرمت فلم تودي في ذلك الشهر وادته في غيره لم تعتق  
هكذا في روايه ابي سليمان فانان المسلمين . وكذلك في كتاب ابي يوسف ورويه  
في رواية ابي عبيد . وحقق غير ذلك في المسئلة والجواب . قال ولو قال لها اذا  
ادت الى الف اكل شهر ماية فان حرمت فلدت مكاتبه . وكذلك في رواية  
وله ان يجمعها ما لم تودي وان كسرت شهر او احدى ادت اليه في غير ذلك الشهر  
لم تعتق الا ترى انه لو قال لها اذا ادت الى الف في هذا الشهر فان حرمت فلم  
تودي فان في ذلك الشهر وادته في غيره لم تعتق . واذا قال ما ادت الى الف فان  
حرمت فان المولى بطل هذا القول . وان كان قال اذا ادت الى الف بعد موافق  
فان حرمت فلدت مكاتبه . وان قال للعبد ان ادت الى الف فان حرمت  
فادى احدتها حصته لم يعتق وان ادى الالف قبل من غنمه لم يعتق وكذلك  
ان اداتها رجل فان قال اودي بها اليك على انها حرة ان فقها على ذلك  
عتقا ورجع المال الى المودي وان اداتها وقالها ابراني ان اد بها عنها فقها  
عتقا وقوله لعبد ومنى ادت الى الف فان حرمت له في الحارة . وكذلك قوله  
ان ادت الا ترى انه يصير ما ذوقا بقوله ادى الى الف فان كسب الغني درهم  
فاوى اليه العتق والمولى ان باخذ منه الالف الباقية لانه كسب عبد

بينهم

سنة

وان

وان قاله اد اديت الى الف فان حرمت فقال العبد المولى حط عني منها شيئا او  
الف منى مكاتبها ماية وبنوا فحط عنه المولى ماية دينار وادى تسع مائة لم  
يعتق من قبل انه عتقه . والذي اخذ منه انما هو ماله الا ترى انه لو قال اذا  
خدمتني سنة فان حرمتك اقل من سنة وحرمتك عتق حتى بكل  
خدمته سنة انما هو بمنزلة البهي . وكذلك ان صاحبه من الخدمة على ذراهم  
او من الدراهم التي جعل عليه على ذراهم كان بالطلاق لعنه . وكذلك ان  
احد منى وولد منى سنة ثم انت حرا واذا اخذ منى وابنته سنة فان حرمت  
تات المولى بطل السنة لم يعتق به وان مات بعضهم على تمام السنة لم يعتق  
واذا قال لعبد ادت حرمتك ان خدمتني سنة فقبل فهو حرا ايضا والخدمة  
خدمة البيت المعروفة بين الناس . وقال محمد بن محمد بن زكريا فدية ما يفي  
من الخدمة **باب امهات الاولاد**  
ذكر سعيد بن المسيب قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعتق امهات الاولاد  
من غير الثلث وقال لا يعتق في دين وحديث ام ولد الحجاب بن عمرو  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بعتقها وحديث ابراهيم ان عمر بن  
الخطاب كان ينادي على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان يبع امهات  
الاولاد حرام ولا رفق عليها لم يموت مولاها . وحديث محمد بن عبد الله  
بن الحارث قال اشترى ابني امه من رجل قد اسقطت منه فامر عمر بن الخطاب  
بردها وقال بعد ما اخذت لحوكم بلحومهم ودمائهم بدتها من  
واذا اراد الرجل ان يخل امته من صارت ام ولده وله خدمتها ووطئها ولا  
يجوز له ان يشغل ملكها الى غرم . واذا قال ان كانت حرة فموتى واسقطت  
سقطها قد اشترى بغيره فانها تكون ام ولده فان ولدت لاقبل  
من سنة اشهر فانك الولاد فشهدت عليه ابراه لزمه النسب . واذا  
ولدت المدبرة من السيد صارت ام ولد وبطل التدبير . واذا اراد  
محرمة ان امته هذه قد ولدت منه صارت ام ولده . وكذلك ان اقر  
بذلك في مرضه ومعه ولده فان لم يكن معها ولده عتقت من الثلث .  
واذا تزوج ام ولد من رجل فولدت له ولدا فلولد بمزلة الام وليس  
على المولى في جانيات ام المولد اكن من قبة واما الدين فانها تسعي فيه بالعا  
ما يقع وقوله ام الولد لم يرم السيد ما لم تنفقه وله نفيه ما لم يقض به قاضي  
او يتكاد ذلك . ويعتق هذه كالأمة والمدبرة اللتين لا يلزم ولدها



وان حصنها وطلب ولد عما لم يقرب به . وقال ابو يوسف ومحمد المتداول في ذلك  
مدة النكاح سحسانا بعد ما يعلم بالولادة ولا ينبغي له ان يزوج ام ولده  
حتى يستريحها بحصة فيعلم انها ليست بحاميل وان زوجها فولدت لافل من  
سنة اشهر فهو من المولي والنكاح فاسد . وان ولدته لا تكن من سنة اشهر  
فادعاء المولى عتق وهو ولد الزوج . واذا احرمت ام الولد على مولاهما بوطي  
ابنه اياها فان جات بولد لا تكن من سنة لا تكن من سنة اشهر ليرزقه الا ان يدعي  
وان مات عنها او عتقها فعليه ان يثب حصص من قبلها ام ولد وان كانت حراما  
و اذا اعتق الرجل ام ولده جات بولد ما بينهما وبين سنتين من يوم عتقها  
فتفاد نفقة باطل لا لها حرة خارجة من ملكه . واذا تزوج رجل امه  
الرجل فولدت له ثم اشتراها صار ت ام ولده وكذلك ان افرق بينهما  
ومولها منكر ثم ملكها وان قال تجرت لها ثم زنت او قال هو ابني من زنا  
او جوزا او غير ذلك فصدقه مولاهما او قال تجرت بها فولدت لي ثم  
ملكته لم تقصر ام ولده استحسانا وان ملك انها عتق ولم يثبت النسب  
واذا استرى الرجل امه لها ثلثه اولاد فادعي احدهم او اولهم او اخرهم  
وان كانوا في بطن واحد ثبت نسبهم جميعا منه وان كانوا في بطون مختلفة  
لم يثبت النسب الذي ادعاه والباقيان رفقان له ان تنعم لانهم ولدوا  
في غير ملكه . وكذلك لو استرى ابن ام ولده من غيره لم يعتق . واذا اولدت  
امه بين رجلين وادعاه احد هما في صحته او مرضه هو انه والجارية ام ولده  
وتضمن نصف قيمتها يوفروا عليها فعتقت ونصف عقرها . وكذلك ان  
اعتق الاخر الولد وخرج القول منها معا فعتقه باطل ودعوة صاحبه اولى بالقبول  
كان او مسلما . واذا كانت الجارية بين مسلم وذمي ومكاتب وغنم  
فادعوا جميعا ولدها فدعوة المسلمان اولى . وان كان نصيبه اقل الا نصيبا  
وعليه ضمان حصته شركا به من قيمة الام والعقر وعلى كل واحد من الاخرين  
حصته شركا به من العقر لا فراد بالوطي الا ان العبد يوطئه بعد العتق  
ولو كان مكان اخر المسلم ذمي كان الولد ولد الذمي الحرة ولو لم يكن فيهم حرة  
كان من المكاتب ولو لم يكن فيهم مكاتب لم يزد دعوى العبد ولم يلزمهم الفسخ  
من قبل المولى ليرزقهم ولو صدقهم المولى بالولد وقالوا انها وطئها  
بغير نكاح لم يثبت النسب قال ابو الفضل وينبغي ان يكون هذا القول في  
العبد المحرور عليه يوجب له جارية وهو فارغ من الدين . واذا اولدت الامه

من الرجل

من الرجل ثم اشتراها مولا اخر في ام ولده وتضمن لصاحبه نصف قيمتها  
موسرا كان او معسرا وكذلك ان وزناها . وان وزنا معها الولد وكان  
الشريك ذارحم مختورا من الولد عتق عليها جميعا وان كانا احببنا عتقت  
حصته ابية وليسعى الشريك في حصته . وكذلك الشري والهبة ان عرف  
الاخي ان شريكه ابوه او لم يعرف في قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد  
يضمن الا نصيب الشريك ان كان موسرا فيما سواه الميراث . امه بين  
رجلين ولد ولدت من زوج لها حرة فاشترى الزوج الحرة فادعي احداهما من الاخر  
والولد وهو موسر فهو من نصيب شريكه من الام وشريكه في الولد بالخيار  
ان شأنيته وان شأنتها . ومن ثلثا اعتقه في قول ابي حنيفة . امه غرة  
رجلا من نفسها وزعمت انها حرة فزوجها فولدت له ولدا ثم استحقها مولاهما  
فانه يقضي له بها وبالولد والعقر على الواطي فاذا عتقت رجع عليها الا ان  
بغية الولد . واذا كان ادعي رجلا ولدا جارية بينهما مولا فهو منها برئ  
وبرئانه والجارية ام ولد لها خادم كل واحد منهما يوتا فان اعتق احدهما  
نصيبه منها عتق نصيب الاخر ولا سعاية عليها في قول ابي حنيفة . وقال  
ابو يوسف ومحمد يسعى له في نصف قيمتها ان كان المعتق معسرا وان كان موسرا  
ضمنه . وانما في الموت فلا يضمن . وان كانت ام ولد لرجل خالصة فاعتق  
نصفها عتق جميعها ولا سعاية عليها . واذا ادعي احد المولين الولد  
الاخر والاخر الاصغر مولا ونما في بطن واحد فاما انما جميعا . وان كانا  
في بطنين فالأكبر ولد الذي ادعاه والجارية ام ولده وتضمن نصف  
قيمتها ونصف عقرها وينبغي الا يصغر فيكون بمنزلة ما عند مدعي الاكر  
ولا يثبت نسب من مدعيه في القياس وتضمن جميع العقر ولكنها شخص  
ان يحمله ولده وتضمن قيمته كاملة لشريكه ونصف العقر واعادته  
هذه المسئلة في كتاب الدعوى قال وكذلك لو كان مدعي الاكر ذميا  
ومدعي الاصغر مسلما امه بين رجلين جات بولد من بطن واحد فادعي  
حي والاخر مسلما فادعي الميت ونفي الحي لزمه الحي . وان ادعي كل واحد منهما  
احد الولد ثبت نسبهما جميعا . واذا قال احد المولين ان قاني  
بطن غلاما فهو مني وان كانت جارية فليس مني . وقال الاخران كان  
في بطنها جارية هي مني فان غلاما فليس مني والقول منها معا فادعي  
ولده في ذلك البطن فهو لهما جميعا وان كان احدهما سابقا فالولد ولده

بغية



غلاما كان او جارية فان قال احد هما ان كان في بطنها غلام فهو مسمى الى سنتين  
 وقال الاخر بعد يوم ان كان في بطنها جارية فهي مسمى الى سنتين فولدت غلامين  
 بعد قولها التام ستة اشهر لم يثبت النسب تلك الدعوة وسمي بغير حق لما وان  
 باحدهما لاقل من اربعة اشهر من القول الاول وجاءت بالاخر بعد ذلك  
 بثلاثة ايام من ولده الاول وان جاءت بالاول لاقل من ستة اشهر من  
 الاخر الثاني ولا اكثر من ستة من الاول والاخر فيما ولد الاخر امة من  
 رجلين ولدت من رجل قال زوجها انها نصفه قد احدثها فيه وقال الاخر كل  
 نصفان فان نصفها بمنزلة امر الولد ونصفها رفوق الذي قال زوجها  
 وتعتق نصف الولد حصته الذي فر بالبيع ويسعى في نصف قيمته للذي  
 انكر البيع ويكون على الواطي العقر لها نصفه للمهر والكساح من المهر ونصفه  
 للذي انكر البيع ما اذا ادعى فان اقامت اب الولد سعت الجارية في قيمتها نصف  
 للذي اقر بالكساح ولو كان ادعى الاب السرا كانت امر ولد له وتضمن  
 نصف الثمن للذي صدقه بالبيع ونصف القيمة ونصف المهر للذي كذبه  
 ولو كانت الحادة مجهولة لا تعرف لمن كانت فقال ابو الولد زوجها في وقال  
 بعنا لكها هي امر ولد له وابنها حر وعلى الواطي القيمة لها وكذلك ان كانت  
 معروفة بائنا لها وفي رواية حفص وهشام ولو كانت معروفة بالها  
 لها كان عليه العقر لها قال ابو الفضل وهذا اضرب فان ادعى الواطي  
 الهبة وادعى انما البيع والجارية مجهولة لا يدري لمن كانت فهي امر ولد  
 له وعليه قيمتها فان قال اعصبا وقال صدقتهما وهي مجهولة لم يصدق عليها  
 بعد الذي دخل بها من العنق وعليه قيمتها وان صدقتهما بدلت صدقتهما  
 وهي رواية ابي حفص وهشام قال لا يصد بعد العنق وكذلك وجدته  
 في كتاب ابي يوسف ولو كان لهما بنتة عليها اخذها وولدها رقيقا  
 وعليه الحدان لم يدعى شبهة فان ادعى بيعة او هبة او كساح زال عنه الحد  
 ولم يثبت النسب منه وان ملكها يوم ما كانت امر ولد له والولد ولد له

**باب مكاتب الولد**

واذا كاتب الرجل امر ولد له على خدمتها او على رقبتهما فذلك جائز لمعنا عن  
 ابراهيم انه قال ذلك وان كاتبها على وصيفة او على مسمى من الحيوان  
 او على حصيل او موزون فهو جائز وان مات المولى قبل ان تؤدى عنقته  
 ولا شيء عليها واذا باعها نفسها او اعفها بالقبض درهم فقبلت فهي حرة

ادعى

والمالك من عليهما واذا كاتب الرجل امر ولد له فجات بولد بعد الكتابة لاكثر  
 من ستة اشهر ثم مات المولى لم يلزمه النسب وان كان حيا وادعاه فهو ائمة  
 وان جات به لاكثر من سنتين فان جت في كتابها جارية سمعت فيها وان خفي عليها  
 كان الارش لها وان ماتت وتركت ولدا ولدت في الكتابة من غير المولى سعيها على  
 امته ولو اشترت ابنا لها لم يكن لها ان تبعه وعنق المولى فيه جائز وكذلك  
 الابوان وان مات عن هذا الابن المشتري فالعيا سران بيع في الكتابة ولكن  
 اباحيفة استحس فيه انه ان عمل الكتابة قبل منه ولم يبيع فيها واما من سواه فلها  
 ان تبعهم في حياتها ويأعون بعد ها وقال ابو يوسف ومحمد كل ذي رحم محرم  
 منها بمنزلة الولد وانه اسلمت امر ولد له النضراني حكم عليها ان تسعي في قيمتها وتكون  
 بمنزلة المكاتب في جميع احكامها واذا كاتب الرجل امر ولد له او امته على  
 الف درهم على ان يردها عليها وصبيغا وسطا فالكتابة باطلة في قوله ابي حنيفة  
 ومحمد ونحوه في قوله ابي يوسف في حصته المكاتبه وتطيل في حصته الوصيفة  
 مسلم تزوج امر ولد له فولدت له ولدا سعي الولد في قيمته لانه مسلم كاتب  
 ذي مشري امة مسلمة واولادها كانت على خالها وان عنق سعت في قيمتها  
 وان عجز جبر على بيعها حري خرج الى دار الاسلام مستامنا ومعه امر ولد له لم يكن  
 له ان يبيعها وان اسلمت استعت في قيمتها ويكتب في كتاب السعابة انك  
 ستي ما ادبت هذه القيمة فان حر لوجه الله تعالى حتى تصير المسئلة

**باب الرجل يرق غلاما في يده**

غلام صغير لا ينطق في يدي رجل فقال هذا عبيدي فهو كما قال اذا لم يعرف  
 خلافه الا ترى انه لو كان في يديه بهيمة او ثوب فذاك هذا الى كان القول قوله  
 فان ادرك الصغير فقال انا حر فعليه البيعة وان كان حرا ادعاه الذي هو في يديه  
 بغير عن نفسه فقال انا حر فالقول قوله وكذلك لو قال الغلام انا لعيط فان  
 اقام الذي في يده البيعة انه عبيد واما قال الغلام البيعة اخذت بيعة  
 الغلام وان قال الذي في يده هذا عبيدي وقال الغلام انا عبيد فلان  
 فهو عبيد للذي هو في يده وكذلك ان كان في يدي رجلين يدعى كل واحد  
 منهما انقله وقال هذا انا عبيد احدهما هو عبيد جميعا فان كان لا ينطق  
 فاقام احدهما البيعة انه عبيد واقام الاخر البيعة انه ابنه من ام ولد  
 فقي به للذي ادعى انه ابنه وان اقام كل واحد منهما البيعة انه عبيد  
 ولده عنده ووقفت اليدتين وقفا قيل وقت الاخر قضى به للاول اذا كان كذلك



الميلاد فان عرف انه على غير قضي به للاخر فان كان ينسب فيه قضي به بينهما فان لم يوقت واحد منها وقتا محذرا ان احدا منهما ولد ان هذا المولى عتق امه قبل ان يولد اود يرها او عتق الغلام وامه حامل به اود بره قضي به لصاحبه العتق لان العتق فسخ من المعنوق وهو في يده دون الآخر صبي في يدي رجلين ادعى احدهما انه ابنه وادعى الاخر انه عبده فهو حرا من الذي ادعى فان كان في يدها حتى مات من علم بعد هذه الامة من امه المغالة فالدية على غايتها لا فرق التاسر منه بعد الذي ادعى انه ابنه وان ادعى كل واحد منهما انه عبده ولد عنده من هذه الامة والامة في يدي احدهما والام في يدي الاخر لكل واحد منهما ما في يده واذا كان العبد في يدي رجل فبره او اعقته ثم اقام الاخر البيعة انه له واقام الذي هو في يده انه اعقده اود بره فهو اولى من قبل ان هذا المحل للعبد وولادة قد لزمه كالنفس واذا كان الصبي في يدي رجل فباعه من رجل ثم ادعى البائع انه كان اعقته اود بره قبل البيع لم يصدق على ذلك وكذلك ان ادعى انه ابنه الا ان يكون ولد عنده قبضه في على النسب ويصح البيع فيه وان لم يكن من ذلك ولكن الصبي ادرك فاقام البيعة انه حر عتق ولا شيء عليه وان كان كسيرا مفررا للملك قد امره بشرايه ثم اقام البيعة انه حر عتق واخذ باليمن فيعتق فيه ان لم يقدر على البائع ثم يرجع موبه على البائع اذا وجد

**باب ما لا يثبت فيه النسب من المولود** واذا زوج الرجل امته عبدة فولدت ولدا فادعاه المولى ببيت نسبه منه ويعتق الولد ونصير الجارية ام ولد واذا استولدت الرجل جارية غريم وادعى بيعة سري الخمر ولدته مولاهم ببيت نسبه منه فان ملكه يوما ثبت نسبه منه وان اعقته ماله فهو مولاه ولا يثبت نسبه من هذا المدعى الا ان يصدق الغلام واذا استولدت لابي جارية ولده غصبا والولد مسلم اودى او مستامن او مرتد وقد علم انما عليه حرام وادعاه بعد الولادة ببيت نسبه منه فان كان الولد كذبه فيه فهو ضامن بقيمة الجارية ولا عقر عليه ويكون ام ولد له فان كان تزوجها بكنح صحيح او فاسد والاب حر او عبد لم يضر ام ولده وهذا الوجه الاول في القياس سواء عتقني اخذت في الاول بالاسمحتان واذا اولدت امه الرجل ولدا فادعاه المولى وابوه معا فالمولد احق به واذا ادعى الرجل امه المكاتبة فولدت ولدا فادعاه وصدقه المكاتبة هو ولده بالنية وعليه العقر فان ملك الجارية ضارفت

ام ولد له

ام ولد له وان كذبه المكاتبة لم يكن ولده وان ملكه يوما ثبت نسبه منه واذا ادعى المكاتبة مكاتبته فولدت ولدا فادعاه وصدقه المكاتبة الاخيرة فهو ابنه وعليه العقر والغلام بمنزلة امه فان عتقت اخذه بالقيمة وان كانت كذبه لم يثبت النسب منه وان عتقت الا ان يملكه وان ادعى ولد جارية امراته او احد ابويه وقال طنت فلما حل به لم يثبت نسبه منه ويذكر عنه الحد فان ملكه يوما عتق ولم يثبت نسبه منه وان ملك امه لم يضر ام ولد له وقوله طنتها حل لم يكن بشبهة في ذلك واذا ادعى وطى جارية رجل وقال اخطا لي والولد ولدي وصدقه المولى بانه اخطا له وكذبه في الولد لم يثبت نسب الولد منه لان الاطلاق ليس بكنح ولا ملك يمين فان ملكه يوما ثبت نسبه منه وان ملكت امه كانت ام ولد له وان صدقه المولى بان الولد منه فهو ابنه حين صدقه وهو عبد لمولاه وكذلك الجواب في جارية الزوجة والا بوس ان ادعى ان مولاه اخطا له وان الولد ولده الا ان الولد يعقق بالقرابة اذا ثبت نسبه واذا طنت الامة وولد لها في يدي رجل فادعاهما رجلان كل واحد منهما يقيم البيعة انه اشتراها منه ونقصه الثمن وقبضها فولدت هذا الولد منه فان علم الاول منهما والجارية وولد لها وان لم يعلم والجارية ام ولد لها والولد ولد لها وان كانت في يد احدهما فهو احق بها جميعا

**المدبر** ذكر حديث ابي جعفر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما باع خدمة المدبر ولوسع رقبته وعن زيد بن ثابت قال لا يباع المدبر وكذلك عن شرح ولذلك حديث عطاء قال دبر رجل عبدة فاحتاج فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ثمان مائة درهم قال فلما اخذته في الرواية عنه اخذنا بما اجمع عليه اهل الكوفة انه لا يباع وذكر عن علي وجماعة من التابعين ان المدبر من السلت وعن ابراهيم قال هو من جميع المال وعن ابن عمر انه كان يطامد برته واذا قال الرجل للموكة انت حر بعد مو في اوانت حرا اذا امت او انمت او ان حدث حدث فهذا كله واحد وهو مدبر ولذلك لو قال انت حر يوم اموت فان نوي الهاردون الدليل لم يكن مدبرا وولد المكاتب المدبر عنه

**ابن ابي طالب** ولو قال ان حدث في مرضي هذا اوسفرى هذا لم يكن مدبرا فله ان يبيعه فان مات كما قال عتق وان برى من مرضه اودرج من سفره ثم مات لم يعق ولذا ما اشبه من صفات الموت ومكانه مما لا يدري انه يكون كذلك اولا



لا يكون. وان قال انت حر بعد موت فلان لم يكن مدبرا. وكذلك ان قال  
انت حر بعد موت فلان او موت فلان وموت فلان لم يكن مدبرا الا ان يموت  
فلان قبله فيصير مدبرا حينئذ لا تری انه لو قال انت حر بعد كلامك فلانا  
وبعد موتي فكلما فلانا كان مدبرا. وكذلك قوله ان طمت فلانا فانت حر بعد  
موتي فكلمة صار مدبرا. وان قال انت حر بعد موتي ان شئت لم يصير مدبرا  
وان كان ينوي بالمشية ان شئت الساعة فشا العبد ساعة فهو حر بعد  
موته من الثلث فان كان ينوي بالمشية بعد الموت فليس للعبد مشية حتى يموت  
المولى فاذا مات فشا عند موته فهو حر من ثلثه قال ابو الفضل يريد به ان يقيمه  
الوصي او الوارث. واذا قال انت حر بعد موتي في يوم لم يكن مدبرا وله ان يبيعه  
وان مات لم يعتق الوقت الذي سما حتى يعتقه الورثة. واذا قال كل من اكل  
بعد موتي فبا كان في ملكه حتى قال هذا القول فهو مدبر وما دخل في ملكه  
بعد ذلك لم يصير مدبرا ولكنه ان مات وهو في ملكه عتق من ثلثه مع المدبر  
وكذلك لو قال كل مملوك لي اذا انا مت فهو حر وله ان يواجر المدبر وليس  
لذ ان يرهنه وجانية المدبر على مولاه فيما بينه وبين قيمته وليس عليه في جانية  
الاقبة واحدة وان كان بعضها مباحة وبعضها سبب واما غرر المسهلكات  
فدبر في رقبته سعى فيه. واذا قال لعبد انت مدبر او قال قد دبرتك فهو  
كما قال وعق السكران جابر وكذلك المكره وعق المكاتب وتدبره باطل  
واذا قال العبد اذا اعتقت فكل مملوك املكه بعد ما اعتق حر ثم عتق فذلك  
مملوكا فهو حر ولو لم يقل اذا اعتقت ولكنه قال كل مملوك املكه الى خمس سنين  
فهو حر ثم عتق فلك مملوكا في الاجل لم يعتقوا في قول اي خيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
يعتق. رجل قال لجارية اذا املكك فانت حرة فولدت ولدا ثم اشتراها عتقت  
الاوردون الولد ولذلك التدبير. واذا قال الرجل لصبي حر عبيدي ان شئت فكن  
جارا وهذا على المجلس وان جعل امر عبده في التدبير الى جليل فدبره احدهما لم يحز  
وان قال لعماد بن عبد بن قريش احدهما جارا. واذا اختلف المولى والمدبرة  
في ولدها فقال المولى ولدته قبل التدبير وقالت هي ولدته بعد التدبير فالقول  
قول المولى مع يمينه على عله والبيعة بينة المدبرة وتعتق المدبر بحسب من ذلك المال  
يوم يموت المدبر. **باب تدبير العبد بين اثنين**  
عبد بين رجلين دبره احدهما قال الآخر بالجوار ان شاذر وان شاذر عتق وان شاذر  
استسعى وان شاذر ضمن صاحبه لان كان موسرا وان شاذر كره على خالده. وان اعتقه

وتدبره

النا في

النا في وهو موسر ضمن لصاحبه نصف الخدمة ان شاذر لك صاحبه ومو نصف  
قيمتة مدبرا او يرجع به على الغلام وان شاذر صاحبه استسعى الغلام فيه وان شاذر  
اعتق والولا في جميع ذلك بينهما وان لم يعتقه الثاني ولكنه ضمن المدبر نصف  
قيمة الغلام صا والغلام كله للمدبر نصفه مدبر ونصفه وفق فان لم يدبره ولكنه  
فاذي اليه السعاية كان المدبر بالجوار ان شاذر عتق وان شاذر استسعى في نصيبه  
مدبرا وليس له ان يضمن شريكه وهذا قول اي خيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا دبره  
احدهما كان مدبرا كله ويضمن نصف قيمته لشريكه موسرا كان او معسرا. وقال  
ابن ابي شيلى اذا دبره احدهما اعتقه الآخر البتة والتدبير بالحل والعق جابر  
والعتق صا من نصيب شريكه ان كان موسرا. امة بين رجلين قال جميعا لها انت حرة  
بعد موتنا لم يضر مدبرة لانها لم تعتق بموت احدهما فاذا مات احدهما صار  
نصيب الثاني مدبرة وورثة الميت بالجوار ان شاذر او وان شاذر اعتقوا وان  
شاذر استسعى او وان شاذر ضمنوا الشريك ان كان موسرا. مدبرة بين رجلين  
مات احدهما عتق نصيبه منها وسعت للآخر في نصيبه فان مات الآخر فليس  
ان تسعي له عتق نصيبه ان خرج من ثلثه. مدبرة بين رجلين جنلي فاذا غدا احدهما  
فولدت ولدا احيا فان القول فيه كالقول في الدعوى بعد الولادة فان ولدته ميتا  
فلا ضمان عليه فيه. فان ضرب انسان بطنها فالتقت ميتا بعد الدعوة بافل من شه  
اشهر فعلى الجاني في قول اي خيفة ان كان غلاما نصف قيمته وقيمتها ان كانت حرة  
لاب الولد وعلى اب الولد نصفه ان كانت جارية لشريكه وان كان غلاما فربع عشر  
قيمتة وعليه نصف العقر والمدبرة على حالها في خدمتها. فان ولدت ولدا اخر  
فاذ غدا ابوا الولد فانه ابنة ايضا وعليه نصف قيمته مدبرا وعليه نصف العقر  
ايضا من قبل الوطى الثاني لانه لا يحل له وطئها ولا الولد بينهما من قبل الذي دخل من  
العتق منهما وان حتى جانية مخطأ كان على عاتقها فلو ولدت اخر بعد ذلك واذا غدا  
الشريك الآخر كان ابنة وكان صا من نصف العقر ولا يضمن نصف القيمة في قياس  
قول اي خيفة ويضمن في قول اي يوسف ومحمد نصف قيمته مدبرا وهي ام ولد بينهما  
وان مات احدهما عتقت ولا سعاية عليها حتى في قول اي خيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد تسعي له في نصف قيمتها. مدبرة بين اثنين جات تولد فشهد كل واحد  
منهما على صاحبه انه اد غدا وانكراه فالغلام حرة والجارية بينهما اخذ منهما  
على حالها فان مات احدهما عتق نصيبه من ثلثه وسعت في نصيب الآخر. جارية  
بين رجلين شهد احدهما على صاحبه انه دبرها وانكر الآخر ذلك فقد دخلها بينهما



شي فلا نباع ولا نوهب ولا نهر فان مات الذي شهد بين وثمة وبين المشهود عليه  
 كما كان وان مات المشهود عليه عتقت وسعت في جميع قيمتها وان شهد كل واحد  
 منهما على صاحبه بالتدبير في جميع قيمتها المدبرة وايضا مات سعت في جميع  
 قيمتها لو تدبيره والحق واذا اعتق احد الشريكين العبد ثم دبر الاخر فدية احياء  
 اختيار للسعاية في قول ابي حنيفة وسعي له الغلام في نصف قيمته مدبرا عبدا  
 بين رجلين دبر احدهما نصيبه ثم اعتق الثاني نصف نصيبه وهو عتيق فقد ابرا  
 المدبر من الصمان وسعي له العبد في نصف نصيبه وبضمن المدبر نصيبه مدبرا  
 عبد بين اثنين نفر دبر احدهما نصيبه ثم اعتق الثاني نصيبه وهو عتيق فقد  
 ابرا المدبر من الصمان وسعي له في نصف نصيبه وبضمن المدبر ان ثالث قيمته  
 مدبرا وان شاع سعي للغلام فيه واما الثالث فله ان يضمن المدبر ان كان  
 موسرا او يرجع به المدبر على العبد وليس للثالث ان يضمن الثاني ولو لم يعتق الثاني  
 حتى ضمن الثالث المدبر حصته ثم اعتقه الساعي كان للمدبر ان يضمنه ثلثي القيمة  
 ثلث مدبر وثلث غير مدبر ويرجع به المعتق على العبد ولما لم يضمن لولا المدبر وثلثه  
 للمعتق الا ترى ان عبدا لو كان بين اثنين فدبر احدهما لث نصيبه وعتق الاخر  
 كله وهو موسر كان للمدبر ان يضمنه نصف قيمة العبد ويرجع به على العبد  
 والولا يضمنان نصفين لان حصته المدبر قد دخلها عتيق ولا يرجع عبدا وهذا قياس  
 قول ابي حنيفة واذا قال الرجل ان ملكك شاة من هذا العبد هو خير بعد موافق  
 فلحكة اخر صار نصيبه منه مدبرا ولو كان لشريكه ان يضمنه في قول ابي حنيفة  
 مدبرة بين رجلين ولدت ولدا وادعاهما لم ثبت نسبه في القياس فيه  
 وفي الاستحسان ثبت وعليه نصف العقر ونصف قيمة المدبر

**باب تدبير ما في البطن**

امد بين اثنين دبر احدهما ما في بطنها فهو جائز وان كانت ولدت لافل من سنة  
 اشهر بعد هذا القول فهو مدبر والشريك فيه بالخيار بين تضمين والتدبير والسعاية  
 فان ولدته لافل من سنة اشهر لم يعمل فيه التدبير فان قال احدهما ما في بطنك خرا  
 بعد موافق وقال الاخر للام انت حرة بعد موافق فولدت لافل من سنة اشهر بعد  
 منطلق الاول فالاول مدبرينما وحصته الذي دبر الام مدبر من الام وشريكه فيها  
 بالخيار وان ولدته لافل من سنة اشهر فالولد مدبر للذي دبر الام ونصف الاخر  
 مدبر للذي دبرها والاخر بالخيار ان يضمن شريكه نصف قيمة الام ان كان موسرا  
 والولد للمدبر بغير ضمان لان الصمان وقع عليه يوم دبر وان شاع سعاها في نصف

بنيته

قيمتهما ولا يسعي الا بين شي وان دبر احدهما ما في بطنها ثم اعتق الاخر نصيبه  
 السنة ثم ولدت بعد ذلك لشهر فالمدبر بالخيار ان شاع عتق حصته من الولد وان  
 شاع ضمن المعتق ان كان موسرا فان ضمنه رجع به على الولد واذا دبر الرجل ما في  
 بطن امته لم يكن له ان يضمنه ولا يجهتها ولا يهرها فان ولدت لافل من سنة  
 اشهر كان الولد مدبرا وان كان ولدته لافل من سنة اشهر كان رقيقا فان  
 ولدت ولدت من احدتها لافل من سنة اشهر بغيره والاخر لاكثر منها بغيره فانما مدبرا  
 واذا قال لاسمه ولدك الذي في بطنك ولد مدبرة او ولد حرة وهو لا يريد  
 بهذا اعتقا لم يعتق هذا على التسمية

**باب مكاتبة المدبر**

واذا كانت الرجل مدبرة ثم مات وهو عتيق من لئله  
 عتيق وبطلت عنه السعاية وان لم يكن له مال غيره وان شاع في المكاتبه وسعي  
 في ثلثي القيمة وثلثي المكاتبه وقال ابو الفضل قول محمد هذا خلاف ما قاله في  
 الجامع الصغير واذا كاتب مدبرته فولدت ولدا ثم ماتت سعي الولد قيماء  
 عليها فان كانا ولدين فادى احدهما المال كله من سعيانه لم يرجع على صاحبه  
 لانها جميعا مال الاخر وكذلك ان كاتب مدبرين له جميعا وكل واحد منهما كفيلا  
 عن الاخر ثم ماتا وترك احدهما ولدا ولدت له في مكاتبته من امته فعليه ان يسعي في  
 جميع المكاتبه لان اباه لم يكن يعتق الاباء اجمعين

**باب الشهادة في التدبير**

واذا شهد شاهدان دبره وشهد شاهد  
 انه اعتقه فالحسنة باطله ولذلك ان شهدا بالتدبير واختلفا في شرطه  
 وان شهدا انه دبر احد عبده بغير عينة فالشهادة باطلة في قول ابي  
 حنيفة فان مات المولى قبل ان يترافعا الى القاضي ثم شهدوا بذلك بعد موته  
 استحسانا ان يحيز شهادتهما وذلك بعد هذا الموضع في نظر هذه المسئلة ان  
 اليهود قالوا كان ذلك في المرض وان كانا شهدا بذلك في حيوته فامططنا القاضي  
 لم يقبلنا بعد ذلك وان شهدا انه قال هذا حرو وهذا امدر بر لورخ منها دتما  
 في قول ابي حنيفة ولو شهدا انه قال هذا امدر بر وهذا امدر بر اجازت الشهادة  
 للاول وحده في قول ابي حنيفة وان شهدا انه قال احدهما من العبد من مدبر لابل  
 مسدا لاحدهما بعينه فصار هذا الذي عينه مدبرا وحلف الاخر ما عساه  
 واذا شهد شاهدان انه دبر احد عبده في ثم شهدا انه اعتق احدهما  
 السنة في حيوته وصحته ولا مال له غيرهما فشهدا بها باطلة من قبل فانما يثبت  
 الشهادة ولكني استحسن ان اخبرها في التدبير لانهما وصية فليعتق من كل واحد



ثلثه وسعي في ثلثي قيمته • قال ابو الفضل سر يداننا اقاماها بنين الشهادتين  
 بعد موته وهو على مذهب ابي حنيفة فانه يقول ان الشهادة بعد الموت على  
 يد بيد احد هاتين صحة او مرض جارية والشهادة بعد الموت على عنق احد هاتين  
 في الصحة غير جارية وعلى عنق احد هاتين في المرض جارية • وان شهدا انه ذر هذا  
 بعينه واعتق احد هاتين البتة في صحة كانت شهادتهما في العتق البات باطلا  
 في قول ابي حنيفة ولو اقر به الورثة ولا مال للعتق غيرهما عتق من كل واحد  
 منهما نصفه ثم اعتق من المديون الباقي وتسعى في سدس قيمته •  
 وان اقر واجمع ان العتق البات كان في مرضه عتق من المديون لربعة اشباعه  
 ومن الاخر تسعاه اذا كانت قيمتها سوا لان لما سبعة عشر اذ لا ثلثا  
**باب المكاتب التي ادبرها مولاه**  
 واذا ادبر الرجل مكاتبه فالمكاتب بالخيار ان شاء نقص المكاتبه وقان  
 مديرا وان شامض على المكاتبه فان مات ولا مال له غرم سعي في الاول  
 من ثلثي قيمته ومن ثلثي المكاتبه وهذا على مذهب ابي يوسف ومحمد • ولو  
 كاتب عبد من مكاتبه واحدة على الف درهم وكل واحد منهم كسبل عن صاحبه  
 ثم ادبر احد هاتين مات المولى عتق المديون بالدين من الثلث وسعى فيما يجب عليه  
 فان كانت قيمة كل واحد منهما ثمانية فطلعت حصص المديون من المكاتبه واخذ  
 الاخر حصة واحدة وعتق من المديون ما يان وسعة وستون درهما وثلثا درهم  
 وسعى فيما بقي وهي ثلثه وثلثون درهما وثلث من قبل ان المال ثمان مائة وثلثه  
 ثلث ذلك ويؤخذ المديون الباقي على المكاتب لانه كسبل به ولا يؤخذ المكاتب  
 بما على المديون لانه قد خرج من المكاتبه ووقع عليه استعانة من قبل التدبير  
 فان كانت قيمة كل واحد منهما الف درهم ومكاتبتهما الف درهم واختار المديون  
 ان يسعى في المكاتبه فان ثلثي المكاتبه عليهما ياخذ الورثة ابهما سا واخذ الثلث  
 رجل قال لا مشين اذا ملكتكما فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى  
 وولدت عنده ثم اشترى الاخرى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى  
 واذا اسلم مديرا الذي قضى عليه بالسعاية في قيمته فاذا ادبرها عتق  
 وكذلك ان صاحبه المولى عليها من غير حجة فان عجز عن ادائها لم يرد في الرق  
 الا ان القاضي يسطل ما في صلح من فضل عن القيمة وخبرة على ان تسعى في مقدار  
 القيمة • واذا ادبر الحربي عبدا في دار الحرب فهو باطل فان خرجا بامان  
 فاسلم العبد اجر على بيعه وان دبره بعد ما خرج بامان فقد بيره جازير

وان اسلم العبد قضى عليه بالسعاية فان لحق مولاه بدار الحرب وهو سني  
 ثم قتل المولى او مات او طهر على الدار او اسر بطلت السعاية وعتق العبد  
 • واذا ادبر المرتد عبدا فقد بيره موقوف فان مات او قتل او لحق بدار  
 الحرب فقد بيره باطل والعبد رقيق للورثة فان اسلم فوجد العبد في يدي  
 الورثة فاخذوه فهو مديون • وكذلك ان كان القاضي قضى به للورثة وباعوه  
 فيبيعهم جازير فان اشتراه مولاه يوما فهو مديون لانه دبر بيوته برة وهو  
 بملكه وان لم يكن سني من ذلك حتى اسلم فهو مديون وان استولد امته في حال  
 الردة هي ام ولده وان اسلم او قتل او لحق بدار الحرب اعتقه القاضي من ثلثه  
 • واذا ادبر المسلم عبدا ثم ارتد العبد ولحق بدار الحرب او اسره اهل  
 الحرب واصابه المشركون فاسلم رد الى مولاه مديرا على حاله  
**باب الامم المحامل التي ابيعت**  
 رجل باع امه وسلمها اولم يسلمها حتى ولدت فادعيها معا فان كان ولده  
 لافل من ستة اشهر منذ وقع البيع فهو من البايع اذا كان اصل الجبل عنده  
 والجارية ام ولده وان لم يكن اصل الجبل عنده لم تجرد عوة البايع في الولد  
 وان ولده لستة اشهر بعد عقد البيع فهو ولد المشتري فان ولدت ولدت  
 احدها لافل من ستة اشهر والاخر لا لئلا يورثها بيورث والدعوة دعوة البايع فان كان  
 المشتري اعتق الام قبل الدعوة لم يرد رقيقا ورد البايع على المشتري حصه الو  
 من الثمن وان اعتق المشتري الولد قبل الدعوة وهو واحد قد ولده لافل من ستة  
 اشهر فدعوة البايع باطلة • وكذلك ان لم يعتقه ولكنه مات ثم ادعاه البايع  
 فان كان للولد ولد حي لم تجرد عوة البايع ايضا وليس هذا كولد الملاعة • ولذا  
 باع الرجل امه فولدت بعد البيع لاكثر من ستة اشهر فادعاه البايع وحده فلم  
 المشتري ثبت نسبه منه وفتح البيع وان كذبته المشتري ليرتد دعوته وان  
 تلد حتى باعها المشتري وتساخها رجال ثم ولدت لافل من ستة اشهر فادعاه  
 البايعة معا فهو ولد الاول الذي كان اصل الجبل عنده ويفسخ البيع اجمع  
 • وكذلك لو باع ولدا ولد عنده ثم ادعاه • وان كان في يدي الرجل  
 صبي لا يسطق ولده عنده اولم يولد عنده فزعم انه عبده واعتقه ثم زعم  
 انه ابنه استحسنه ان احب له ابنه ولو كان عبدا كبيرا اعتقه ثم ادعاه ومنله  
 يولد لسله وكذلك الغلام لم اجرد عواه وانما استحسن في الصغير كما استحسن  
 في المديون انيس ثم جات بولد فادعاه باحدها ثبت نسبه منه وهو صا من



لنصف قيمته مدبراً ونصف عقراً منه والولاب منه وبين شركه وكذلك الجواب  
في كتاب الدعوى والبيان وقال في كتاب الولاء نصف ولا الولد للشريك والنصف  
الآخر بمنزلة الأب وأما الأم فتصيب الألف منها أم ولد وبصير الشريك  
منها مائة بركة ولو كان عبداً كبيراً بينهما مائة بركة ثم ادعى أحدهما أخذها  
ثبت نسبته منه والولاب بينهما استحسن هذا وإذا أولدت الأمة  
ولدت في بطن واحد فباع المولى أحدهما مع الآخر فادعاه المشتري ثبت  
نسبهما جميعاً منه والذي في يدى البائع عبده ولو لم يده المشتري ولكنه  
اعتقه مع الأم ثم ادعى البائع الذي عنده ثبت نسبهما جميعاً منه ويرد  
حصته الابن على المشتري ولا يرده حصته الأم ولا يطلعت عتقها وإذا باع  
الرجل أمته حائلاً فخاف المشتري أن يدعي ولدها البائع فأراد أن يخرج منه  
فأنه يهد عليه أن هذا الرجل من عبده له وقد كان زوجها فإذا انفصل هذا  
لو يستطيع أن يدعيه أبداً في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يستطيع  
أن يدعيه إذا انكر العبد الولد أمة بين رجلين باع أحدهما من صاحبه  
فولدت لأهل من ستة أشهر فادعاه معاها ولدها ويطل البائع وإن ادعاه  
البائع واعتقه المشتري كانت دعوى من المعسر **باب** **المكاتب** ذكر حديث عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان عبداً على  
ما به أو فيه فادعاه إليه الأعز أو أقنهور فنفق وعن زيد بن ثابت قال  
يوعبد ما بقي عليه درهم وإن مات قبل أن يودي مكاتبته أخذ من ماله  
كله وعن علي وعبد الله فالأمان المكاتب عن مال أدب مكاتبته وأبناؤه  
ميراث لورثته وعن علي قال إذا اجتمع على المكاتب بجان فدخلوا في الوق  
وعمر ابن عبدس قال إذا كاتب العبد مولاه فهو غريم من الغرما وعن  
ابن مسعود قال إذا أدى فيه رقبته فهو غريم وعن علي قال يعتق  
بقدر ما أدى وإذا اشتراط الرجل على مكاتبته أن لا يخرج من الكوفة إلا بأذن  
فانشرط باطل وإن أخذ منه كفلاً بالمكاتبه لم يخرج وقال ابن أبي ليلى يجوز  
وإذا كاتب عبد من مكاتبه واحدة وكل واحد منها كفيل عن فتاحيه  
فهو جازر استخساناً وإن كاتب عبده على الف درهم وعلى وصيف  
فهو جازر ولذلك أن كاتبه على الف درهم واشتراط عليه خذ منه وقت  
معلوم فإن اشتراط خدمته أبداً فالمكاتبه فاسدة وإن اختصما بعدد

المال

المال عتق وعليه إذا القيمة وشري المكاتب من مولاد وبيعه منه جازر  
وما استهلك كل واحد منهما لصاحبه فهو دين عليه وإذا أمان المكاتب  
عن غيره وفا وترك أباه أو أمه أو ولده وكان اشترأهم في المكاتبه فأنه  
يأعون في المكاتبه في قول أبي حنيفة إلا أنه قال في الولد خاصة أن جابالمكا  
تالة قبلت منه وعتق وأما في قول أبي يوسف ومحمد قائم وكل ذي رحم محرره  
اشترأهم ليسعون في المكاتبه على نحوها وإذا اشترى المكاتب امرأة  
لنهما على الكفاح وكذلك المكاتبه تشتري زوجها وعجز المكاتب عن الكتابة  
ولسرها دون القاضي جازر بلغنا ذلك عن ابن عمر وقال ابن أبي ليلى لا يجوز رده  
الأعند القاضي وإذا أسرق المكاتب أو سرق منه وجب القطع وهو كالحرق  
في حق الشفعة وليس له أن يبيع ما اشترى من مولاه مراجه إلا أن يبين وكذلك  
مولاة فيما اشترى منه وإذا اشترى الرجل من مكاتبه درهما بدرهمين  
لم يخرج وإذا أخذ بالمكاتبه رهناً فيه وفاها فبذلك الرهن بطلت المكاتبه وعتق  
العبد ولو كاتبه على وصيف فامد المكاتب بأربعين ديناراً من الوصف اجرت  
على قبولها وإذا كاتبه على خمر أو خنزير أو شبه ذلك بطلت الكتابة  
وإن ادعاه قبل أن يرافعا إلى القاضي وقد كان قال له أنت حر إذا أدبته أو لم  
يقبل له فإنه يعتق وعليه قيمته في الوجهين وإذا أجاز المكاتب بالمال فسل  
حل الأجل فإني المولى أن يقبله أجبر على أخذه وإذا كاتبه على الف درهم وعلى  
عبد مثله فعمل عمله وهو خياط أو صانع أو غيره لا يرى أنه كوط  
كاتبه على عبد خياط اجرت ذلك وأدع العياض فيه وإذا كاتبه على الف ليلة  
الحصاة أو إلى الدراس أو إلى العطاء فهو جازر والمال حل عليه في ذلك الوقت  
وإن أخر العطاء فإنه حل له إذا حل العطاء في حين الوقت الذي كان يخرج فيه  
فإن كاتبه على وصيف أبيض فصاحبه على ذلك على وصفين أبيضين أو جسيبين  
بداية فهو جازر وإن كان نسبته لم يخرج **باب** **موت المكاتب** وإذا أمان المكاتب عن مال وعليه دين وجناية وله  
أولاد أحرار من امرأة حرة وأولاد ولدوا في المكاتبه من أمته وأولاد اشترأهم  
بدي بالدين ثم بالجناية ثم بالكتابة ثم يكون الباقي ميراثاً لجميعهم وكذلك  
إن كان له من مكاتب معة وإن كان مكاتباً على جده لم يرث منه شيئاً وإن  
كان عليه ميراث امرأة حرة تزوجها بغرض مولاه كان دينها بعد قضاء المكاتب  
وإن لم يترك شيئاً سعي ولده الدين ولدوا في المكاتبه فيها حتى يولدوا فيها فيعتق

نبه



سائرهم في قول ابي خبيثة . وقال ابو يوسف ومحمد سبيل الاولاد الذين استروا  
والذين ولدوا في المكاتب سواء ليسعوا على الجرم فان لم يكن له اولاد الاولاد  
الذين ولدوا في المكاتب فخل عليهم اولهم فلم يولدوا ولم يكن لهم مال حاضر ولا  
غائب ينتظرونه وفي الرق فان كان بعضهم غائب وعجز الشاهد للميرد في الرق  
حتى يخلص الغائب . واذا مات المكاتب وله ديون على الناس وترك ولدا  
حر فهو مولى لموالي الام مالم يخرج فيود والكتابة فاذا اذيت رجح مولى الولد  
الى موالى الاب ولم يرجح موالى الام بما عتقوا عنه في جونه على موالى الاب  
ودجموا ما عتقوا عنه بعد وفاته . وان مات الولد بعد موته قتل خروج  
الدين فاحصم موالى الاب وموالى الام في ميراثه قضى بيد لموالى الام بطلت  
الكتابة فان خرج الدين كان ميراثا للمولى عن عبده فان كان للمكاتب ولد ولدوا  
في المكاتب فميراثهم من المكاتب ادبت المكاتب وجرى الواو للولد وولد  
الولد وكان ما بقي ميراثا . واذا مات المكاتب عن ولد حر جلد يولد بعه فقال  
هذه للمكاتب فانه يودي منها الكتابة ولا يصد في على خراولا ارايت  
لوقال المولى نفسه هذين ودعية عندي او اقره بدن او قال كنت اسويت  
المكاتبه قبل موته اكان يصدق وكذلك غيره . واذا ترك المكاتب  
ام ولد ليس معها ولد بيعت في المكاتبه وان كان معها صغيرا ولدا استنعت  
على الاصل الذي كان للمكاتب صغيرا كان ولدها او كبيرا . وان كان ترك مالا  
لم يواخر الى اجلة وصار خالا وهذا قول ابي خبيثة . وقال ابو يوسف ومحمد  
حال ام الولد تغير ولد خالها مع الولد في جميع ذلك . واذا ترك المكاتب ولدين  
ولد له في المكاتبه وعليه دين ومكاتبه سعي في ذلك وابها ادى لم يرجح على  
صاحبه بشي وايتما اعتقه المولى عتق وعلى الاخران لسعي في جميع الكتابة  
وللغنى ان ياخذوا ابنا شرا وجميع الدين لانما جميعا مال الميت ولا يرجع الدين  
يودي منها ذلك على صاحبه بشي .

**باب حيايت**  
**المكاتب وقوله** واذا قتل عند المكاتب رجلا قتل المكاتب  
ادفعه او افده بالدية وان قتله عددا فله ان يصالح عنه ويموت هرا  
الحاله كالحرق ويؤخذ وان عجز . وان جنت امه حياية خطا فاعاها او وطرها  
ومويعلم فهذا امه اختيار وان قتله عبده عدا فلا يصح عليه لاني  
لا درى العتصا للمولى او للوارث فان لم يكن له وارث غير المولى فله  
ان يقتله . واذا جني عبده ثم عتق المكاتب هو على حيايت فان عجز فالحيايت

الى المولى . واذا طار العبد وامرته مكاتبين مكاتبه واحدة فولد  
ولدا فقتله المولى وقيمته اكثر من المكاتبه فقيمته على المولى في ثلث  
سنين فان كانت الكتابة قد حلت فاصم بها وادى الفضل الى امه  
ورجعت الامر على الاب بما اذنت عنه من ذلك وان كانت المكاتبه لم تحل  
ادى المولى الام ذلك كله فاستعانت به في مكاتبها وان كان لاني مكاتبها  
معها فقتله المولى ثم حلت القيمة اقتصر منها بقدر المكاتبه حلت او لم  
تحل من قبل له مات وترك وفا وفضلا لا بد من ان يقسم الفضل بين ورثته  
ويودي الام والاب حصتها من المكاتبه ويقسم تلك الحصته بين ورثته  
الابن على فرايض ابية ويرث ابوا معهم . واذا عتق المولى ابوا المكاتبه  
ولده في مكاتبه فعتقه جائز ولا يسقط عن المكاتب بشي . وكذلك لو كان  
استراة وفي القياس لا يجوز عتقه لان للمكاتب ان يستخذمه . وان اعترق ام  
ولده لم يحزل ان المكاتب لو عتق كانت هي ام ولده على خالها ولو ملك المكاتب  
اباه او ابنته لم يعتق لان المولى لو عتق نفسه لم يعتقوا . واذا جني المكاتب  
حيايت خطا فانه يسعي في الاقل من قيمته ومن ارش الجناية . وكذلك ان جني  
جنايات قبل ان يكلم عليه لم يجب فيها الاية واحدة . ولذا قتل المكاتب او ابن  
له في ملكه رجلا عد ام صالح من دينة على مال اجزت الصلح وانزمت المكاتب  
المالك وابنه ان صالح عليه فان عجز ورد في الرق لم يؤخذ بالمالك حتى يعتق فيؤخذ  
بعد العتق ولا يسترد ما قد اعطى لان المكاتب غير مسلط على الصلح عن  
نفسه وابنه او ابية . وقال ابو يوسف ومحمد الصلح جائز ان عجز او عتق  
والمال لازمة . واذا جني المكاتب ميراثا في الطريق فوقع فيها انسان فعليه  
ان يسعي في قيمته يوم حرق فان وقع فيها اخر بعد ما قضى الاول ليسركه في تلك  
القيمة لا يكره في البر اكثر من قيمة لاني حيايت واحدة . وان سقط حيايت مايل  
قد اسند عليه فيه انسان فعليه ان يسعي في قيمته وكذلك ان وجد في داره  
قتل اخذ بغيرته يورثه الفيل فيها الا ان يكون اكثر من الدية فينقص عشر  
دراهم . فان جني حيايت ثم عجز قبل ان يقضى عليه بها دفعة مولاه بها او  
فداه وان قضى عليه بالسعاية ثم عجز فهو دى في عتقه . وذكر في الجنايات  
ان ابا يوسف كان يقول مر اذ عجز فالحيايت في عتقه وان لم يكن قضى بها ثم  
رجع عنه . وان جني عليه فالارسله ابرر عبده وان قتل رجلا عددا محتل به  
وان قتل رجلا عددا وله وارث غير مولاه فعليه قاتله قيمته في ماله

عليه



ولا قوة عليه وان لم يكن له وارث غير مولاه فعليه العود في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا قوة فيه ان كان ترك وقال فان قيل ان المكاتب او عبده فلا قوة عليه لاني انه للمولى او للمكاتب وان اجتمعوا على ذلك لم يقتصر ايضا وان عفوا فعفوها باطل والغيبه واجبة للمكاتب وان قيل للمولى مكانه عدا او خطأ وقد ترك وقال فعليه قيمته يقضي منها مكانته وكذلك لو قيل ان مكاتبه اذا اقر المالك المكاتب بخيانة خطا او عدا الاقتصاص عليه واقر ان جاز ما دام مكاتبه فان عجز ورد في الرق بطلت عنه فضي بقا عليه او لم يقض. ولذلك لست انه وابوه وهذا قول ابي حنيفة وذكر في كتاب الجارات ان ابا يوسف ومحمد قالوا يؤخذ بما قضى به عليه في خاصة وما اذا قيل العجز لم يسترد في قولهم جميعا ولا يلزم للمولى مكانه من كساح بعذر ان المولى حتى لعنق وبلرمته ذلك في الشري عند الاستحقاق ولا يتزوج المكاتب بعذر ان مولاه ولا يتزوج ابنة ولا ابنة ولا عبده وله ان يزوجه امته ومكاتبته ولا يتزوج المكاتب بعذر ان مولاه فان زوجت فلم يفرق بينهما حتى عتق جاز ولا خيار لها و اذا وقع المكاتب على امرأة فقصها كان عليه الحد فان دخل فيه وجهه شربة ولم يطاوع المرأة صار عليه المهر وان قال تزوجتها فصدقته المرأة قائما عليه المهر اذا عتق وان قال استبرئتها او وهب لي احد بالمهر في المكاتبه ولا يجوز هبة المكاتب ولا صدقة ولا وصية وان ترك وفا ولا اراضة ولا هالة. وقال ابن ابي ليلى عتقه وهبته موقوف فان عتق يوما مضى ذلك عليه فان رجع مملوكا بطل ذلك ويجوز بيعه بالخيار لانه من التجارة وكذلك ان خطب شيئا بعد البيع لعب ادعى عليه او زاد في ثمنه قد اشتراه وان اعاد ذاته او اهدى هدية او دعاه الى الطعام فلا بأس بذلك وليس له ان يكسوا ثوبا او يعطي درهما **باب** مكاتبته المكاتب وللمكاتب ان يكاتب استحسانا فان اتى في قبل وفا الاول كان ولا ولد لمولاه الاول فان عتق الاول بعد ذلك لم يرجع اليه الاولا. مكاتب كانت عبدا ثم مات الاول عن ترك ترك الاما على الاخر ثم مات الاخر وترك ولدا اولد له في المكاتبه فعليه ان يسقي بما على ابية فهو ذى فدان الى المولى من مكاتبه الاول وما فضل عنها فهو ميراث للابن الاول من ابية ولا الا الاخر للابن الاول. مكاتب اشترى امرأة ولم تكن ولدت منه ثم كاتبها فذلك جائز وما ولدت بعد المكاتبه فهو معها في المكاتبه فان مات المكاتب عن وفا عتقت هي واولادها واخذ اولادها ما بقي من ميراثه بعد ادا كتابته

وان لم

وان لم يترك وفا فالمرأة واولادها بالخيار ان شاؤوا سقوا فيما بقي على الاول وان شاؤوا سقوا فيما بقي على الام ليسمون في الاقل من ذلك فاذا اذ وعتقوا وليس للمكاتب ان يكاتب ولده ولا والدته لانهم بمنزلة لا يبيعهم ولا يجوز له ان يكاتب من لا يجوز له بيعه الام ولدوه. واذا كاتب المكاتب امرأة ولم تلد منه ثم ولدت منه بعد الكتابة ثم ماتت المرأة ولو ترك وقال فالا بن بالخيار ان يسقي بما على امه ولعنق وان شارب جمع ومقتضى يكون بمنزلة ابية. واذا كاتب المكاتب عبدا ولدت عنه في مكاتبته ثم اذ عاد تمتعت نسبته منه والابن بالخيار ان يسقي على الكتابة وبين العجز. واذا كاتب المكاتب عبدا على نفسه وعاله فهو جائز. واذا مات المولى عن ابن وابنة وله مكاتب فاعتقه احد همتا فعتقه باطل وله ان ياتي حصته من المال وان اعتقه جميعا استحسن ان اجيز ذلك وهذا هو لها وقد استوفينا المال والولاء لان دون الابنة فان وهب له نصيبه احد همتا من المال فذلك جائز ولا يعنق فان عجز ورد في الرق فقصبه في رقبته نابت فان هبت له جميع الورثة المال عتق استحسانا. واذا ادعى المكاتب الكتابة الى الورثة دون الوصي وعلى الميت دين يحيط بذلك او لا يحيط به لم يعنق بذلك وان اداها الى الوصي عتق بذلك كان عليه دين ولو كان ذلك الى العزم والوارث او لم يصل. وان اداها الى بعض الورثة ولا دين عليه لم يعنق الا ان يصل الورثة الى الاخرين انصاهم ان كانوا اكثرا او الى الوصي ان كانوا اقل فاعتق جليل وللآخرين الخيار ان شاؤوا سقوا المكاتب بحصصهم وان شاؤوا سقوا الوارثين الباقين ولا تفتق المكاتب حتى يقع في يد كل انسان نصيبه. واذا كان على الميت دين يحيط بالمكاتبه فعتد المكاتب الى المكاتبه فاعطاها لها العرقا فاني اجيز ذلك اذا اذ كل ذي حق حقه مستها انه لو لم يكن عليه دين فاعطاها الورثة وهم كبار فاقسموها بينهم بالخصص فذلك جائز وكذلك العزم. واذا الوصي بما على مكاتبه لو رجل فهو يخرج من ثلثه فاذا اذ الى الوصي جاز وان اذاه الى الوارث لم يعنق حتى يصل الى الوصي له ولو اذاه الى الوصي عتق. **باب مكاتبته الميراث والميراث** واذا كاتب الرجل عبدا في مرضه على كتابته مثله ثم اضر باسفا لها لدية بصدق والامن الثلث ولو كان عليه دين يحيط بماله لم يصدق في بني الا ان العبد يعنق ويؤخذ بالكتابة. وكذلك ان اقر انه كان كتابته في صحبه



فاستوفاهما وان كانت في صحته ثم اقرضه بالاسبق فاصدق عليه ولو  
اوصى فقال كانوا عبيدي على كذا الى كذا ان حدثت في الموت وذلك كتابة مثله  
اخرت ذلك ان كان يخرج مكالمة من اللث • مكاتبنا اوصى بهذا في عبيد  
لنحر لانه وصية ولا يجوز للمكاتب ان يوصي لبي • وان ترك وقا • ولو كانت  
رجل عبده لم يحر لانه وصية ولا يجوز للمكاتب ان يوصي وان ترك وقا ولو كانت  
رجل عبده في مرضه ولا ماله له عزم فاجازة الورثة في حيويه فلم ان ينعوا  
من الاجازة بعد موته • وان كانت المرته عبده • فكاتبته موقوفة ان  
اسلم جازت وان قتل على رده اوصى بدار الحرب بطلت في قوله اني حنفية  
وقال ابو يوسف ومحمد كتابة جازية • واذا قسم القاتل مال المرته من ربه  
فكاتب الوارث عبدا من تركته ثم ثاب المرته ورجع فوجد المكاتب هو  
مكاتب له يودي اليه ويعتق ولا فلاح له كانه موالذي كاتبه وكتابة  
وعتقه وسيعا جازي جازي في الاسلام • وان ارتد العبد والمولى مسلم  
فكاتبته جازية فان قتل وترك مالا احدث الكتابة ماله والمالي ميراث  
لورثة المكاتب • ولذلك ان ترك ولد او ولد له في الكتابة سعى فيما عليه  
واذا ارتد المكاتب بعد الكتابة ثم لحق بدار الحرب والفت • واذا  
اسير او احمى ان يسلم فانه يقتل ويستوفى مولاة منه مكاتبته والمالي في  
ميراث له استحسن ذلك وكان العباس ان يكون لمولاة وان كان عبدا وان كان  
حر احمى • واذا احق المكاتب بدار الحرب مرتدا وخلف في دار الاسلام  
اباه ولد في كتابه فلا يسلم على ابيه ولذلك المكاتب • ولو لم يترك المكاتب  
في دار الاسلام ولدا ولكنه خلف مالا لا اسم ماله حتى انظر ما يصنع ولو كثر  
تردد ولكن اهل الحرب اسروه فباعوه من رجل فاعنته فذلك باطل وان  
الستري اشتراه بامر رجوع عليه بالنم ويكون مكاتبنا على خاله وان اصابه  
المسلمون في غنمة اخذوه مولاد لغرضه قبل القسمة ولعدما وكان  
مكاتبنا على خاله • ولذلك ام الولد والمديرة • واذا كانت الحرب بين  
في دار الاسلام عبدا فهو جازي فان مات عن طرادت كتابته والمالي في ميراث  
لحمي ان كان جانا لعبد من دار الحرب وان كان اسري في دار الاسلام عبدا  
ومومسلم كان الباقي لبيت المال لان الحرب لا يرت المسلم ولا المعاهد  
والعبد الكافر الذي اشتراه في دار الاسلام اذا اعتق صار معاهدا  
والعبد الحرقي اذا اعتق فهو على خاله • فان لحق الحرقي بدار الحرب والمكاتب

على

على خاله فان بعث اليه بما عليه عتق فان ظهر على الدار فقتل الحرقي واسر  
عتق المكاتب وسقطت عنه الكتابة • وكذلك ان اسر من غير ان يظهر  
على الدار فان قتل فالكاتبه من عليه حتى يوده الى ورثته مولاة • حرقي  
عتقه في دار الحرب • حرقي كانت عتقه في دار الحرب ثم اسلموا جميعا  
او صاروا ذمة اخرت ذلك وكان هذا بمنزلة البيع والسراييم وان  
خرجا مستامين والعبد في يديه على خاله خاصة في الكتابة ابطلتها  
كما ابطل العتق والتدبير ولو كانت ثم خرج العبد مسلما عتق وبطلت  
عنه الكتابة • مسلم تاجر في دار الحرب كاتب عبده او ذمة كان جازيا  
استحسانا والقياس ان لا يجوز شي من ذلك لانه فعله حيث لا يحري عليه  
حكما فان كان العبد كافرا فاشترى في دار الحرب وكاتبته فادى فعتق  
ثم اسلموا جميعا اجزته على المسلم استحسانا **باب**  
**المكاتب** • واذا اولدت المكاتب من مولا  
خيرت فان شات ابطلت الكتابة وكانت ام ولد وان شات مضت  
عليها واخذت العقر وان ادعى المولى جيل مكاتبته فضررب السنان  
بطنها بعد ذلك بيوم فالقت جديتا ميتا فان الدية غرة لاييه وعليه  
العقربا • واذا اولدت المكاتب من المولى ومضت على الكتابة ثم ولدت  
ولدا اخر لم يلزم المولى الا ان يدعيه فان كان الولد بنتا فولدت هذه البنت  
بنتا ثم اعتق المولى الابنة الاولى عتقت ابنتها معها وقال ابو يوسف ومحمد  
لا يعتق ابنتها ولكنها تكون مع الجدة في ظلمها • واذا اولدت المكاتب من  
مولاها ثم اقر المولى لها مائة لغلان لم يصدق فان قال المدي لعنك بالعزة  
ولم ينقد النمن وقال المولى زوجتي والامه معروفة للمدي فعل المولى المهر  
فصا من النمن وليس عليه قيمة في الام ولا في الولد وان لم تكن معروفة انها للمدي  
ضمن له القيمة **باب**  
**اليمان في العتق** • واذا قال الرجل لعبده ان لعنتك فانت حر فباعه لم يعتق لانه حيث بعد ما  
خرج عن ملكه الا ان يكون البيع فاسدا فاعتق • ولو قال اذا دخلت  
الدار فانت حرة فباعه فدخل الدار ثم اشتراه فدخل الدار لم يعتق وان لم يدخل  
الدار بعد البيع حتى اشتراه فدخل عتق • وان قال اذا دخلت هاتين الدارين  
فانت حرة فباعه فدخل احداهما ثم اشتراه فدخل الدار الاخرى عتق وان دخل  
احداهما قبل البيع ثم باعه فدخل الاخرى لم يعتق ولو قال اذا دخلت هاتين



فانت حراد اكلت فلانا فباعته فدخل الدار ثم استراه فكلوه فلان لم يعتق  
ولو قال اذ دخلت الدار فانت خر بعد مو في بضاعه فدخل الدار ثم استراه لم يعتق  
ان مات وان قال ان دخلت دار فلان فانت حر فشهد فلان واخوانه قد دخل  
الدار فهو حر. ولو قال ان اكلت فلانا فانت حر فشهد فلان واخوانه قد علمه  
لم يعتق وان شهد ابا فلان انه قد علمه فان ادعى فلان ذلك فشهدا تمام باطله  
وان شهد جازت الشهادة في قول ابي يوسف وقال محمد هي جازية في الوجهين  
جميعا. واذا اختلف الرجل لعنق عبيد بينه وبين اخو لا يدخل دارا ثم اشترى  
بصيب الاخر فدخل الدار عنق نصفه الاول وليس في النصف الاخر في قول ابي  
حيفة. وقال ابو يوسف ومحمد يعتق كله. ولو باع النصف الاول لم يشترى  
نصفه شريكه ثم دخل الدار لم يعتق **باب الموالاة**  
واذا اولا الرجل الرجل فلان ولد له من ولد فهو مولى للذي والاه ابوه فان اسلم  
ابنه كسر على يدي رجل اخر وولاه فولاؤه له. وان اسلم ولم يوال احد الا والاه  
موقوف وليس هذا كالموجود في ولاية ان يهرس في الولاء وله ان يتحول ماله  
يعقل عنه او عن ابنه. واذا اسلم الحر في ولوه او لولاه احد ثم اعتق ابوه جرد له  
وان اعتق جده لم يحر وان لم يعتق ابوه ولكنه اسلم ووالاه رجلا لم يحر وولاه  
مات ولا وارث له فميراثه للذي والاه. بلغنا نحو من ذلك عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وعن عمر وعبد الله فان كان له فرائد من قبل الرجال والنساء والعراة اولي  
بميراثه. واذا تزوج العبد الحرة فولدت اولادا فاولادها موالى لمولى امته معتق  
كانت او مولى لثمة فمات ما اعتق او هو حر ولا هو الا مولاة وليس للنساء من الموالاة الا  
ما اعتقن او اعتقن من اعتقن او كاتب من كاتبين. واذا كانت الامه  
معتقة والاب حر مسلم لم يعتق فالولد ولاه لمولى الام في قول ابي حنيفة ومحمد  
وهذا هو العبد سوا. وكذلك ان كان قد والاه رجلا. وقال ابو يوسف هتم  
مولى لمولى الاب وذكر في كتاب الولا ان الام اذا كانت عريضة فالولد منسوب الي  
قول ابنه في قول محمد جميعا لان الام لو حر عليها ولا لثمة عنها في قول ابو يوسف والشافعية  
ومحمد وان كان الاب من العرب او مولى عنها فان الولد يثبت له قول ابي حنيفة  
**باب المكاتب**  
وعجز الكتابة على المال الحال فان اذاه حسن بطالبه المولى والاراد في الرق ويجوز  
على من يعتق باذنه ان كان قال اذ ادبته الى فانت حر او لم تعلم. واذا اعجز  
عن اوليهم منها او كانت خالة فلم يرد صاحبها لثمة فارد في الرق ان اشترط ذلك

في الكتابة او لم يشترط. ولو كانت على الف درهم مائة فان عجز عن تحم منها  
وكانت الف درهم لم يحر هذه الكتابة وان كاتبه على الف درهم على نفسه  
وماله وللعبد الف درهم او اكثر فهو جائز لانه لا يدخل بينه وبين عبده رق فان  
كان في يده وماله سيده لم يدخل ذلك في الكتابة وانما يدخل فيها كسبه  
وما كان له من مال ورقيق وعمر ذلك وكذلك ما كان سيده وهبه له او  
وهبه له غيره يعلمه او يغير عليه وان كاتبه على ان يخدمه شهرا فهو جائز وان  
كانت الخدمة غير معاومة استحس ذلك وكذلك ان كاتبه على ان يحفر له بئرا  
قد سمي له طولها وعرضها وقد رها ومكافئا او على ان يبنى له دارا فداره اجراها  
وحصنها ولبنتها وما يبنى به. وان كاتبه على ان يخدمه رجلا شهرا فهو جائز في القياس  
وان كاتبه على الف درهم يورثها اليه غريم له فهو جائز. وكذلك لو كاتبه على الف  
درهم يضمها لرجل عن سيده فالكتابة والضمان جائزان وان صمته عن السيد  
من الكتابة او قبل الحوالة فهو جائز. وان ضمن لرجل مالا باذن سيده وسو  
الكتابة لم يحر. وان كاتبه على مال يخدمه صالحا على ان يصل له بعض الكتابة  
ويحيط عنه ما بقي فهو جائز لانه عبده ولذلك ان صالحا من الكتابة على بني عبده هو  
جائز وان فارقه قبل القبض لم يفسد الصلح الا يري انه لو اشترى ذلك الشيء بعينه  
بما عليه من الكتابة جاز وان صالحا على عروضة او عتق موحل لم يحر. وان كاتبه  
على الف درهم مائة على ان يورثه اليه مع كل تحم نوأا قد سمي حليته فهو جائز  
ولذلك ان قال على ان يورثه مع كل تحم عشرة دراهم. وكذلك ان قال على ان يورثه  
الي مع مكانتيك الف درهم لان الكتابة وقعت على جميع ذلك **باب**  
**ما لا يحل من المكاتب** واذا كاتب الرجل عبده على قيمته لم يحر فان  
اداهما عنق وان كاتبه على ثوب لم يمس جثته لم يحر وان ادى اليه ثوبا لم يعتق  
ولذلك لو قال كاتبك على دار. وان كاتب امته على الف درهم على ان  
يطاها ما دامت في مكانتيه لم يحر فان ادت الف عنقت وعليها تمام  
مكانته مثلما في قول ابي يوسف الاول ثم رجع فقال يودي فضل القيمة وهو  
قول محمد فان وطبها السيد ثم ادت المكاتبه فعليه عقرها وليس هذا كالباع  
لو باع رجل جارية بيعا فاسدا فوطبها الباع ثم دفنها الى المشتري فاعتقها  
لم يحر على الباع فيما وطب شيئا لانه وطب ما يملك. واذا كاتب عبده مكانته  
فاسدة ثم مات المولى فادى المكاتبه الى الورثة عنق اسحسنا وان كان ثمة  
مكانته فاسدة ثم ولدت ثم ادت المكاتبه عنق ولدها معها وان مات قبل



ان يودي لم يكن على ولد هان يسنعي وان استسعاها فيما على امه فان اذ اعنق  
استحسانا وان كاتبها على الف درهم على ان كل ولد يلد له هو السيد او على  
ان يخدمه بعد العنق فالكاتب فاسدة . وان كاتبها على الف درهم الى  
او الى الدار او الى الحصاد او الى نحو ذلك مما يعرف من الاجل جازا استحسانا ولها  
ان تجعل المال وتعتق وان تاخر العطاء فانه على عليه اذا اخل العطاء في مثل الوقت  
الذي يخرج فيه . وان كاتبها على مائة فولدت ولدا ثم عتق الام لم يعتق ولدها  
معها . وان كاتبها على الف درهم وهي قيمتها على انها اذا ادت تعتقت فعليها  
الف اخرى جاز على ما قاله واذا ادت الالف عتقت وعليها الف اخرى . وان  
كاتبها على حكمه او على حكمها لو حرز فان ادت قيمتها لم يعتق لانه كاتبها على غير شئ شئ  
وان كاتبها على عبد لعينه لو حرز . وكذلك ما عينه من مال عرة من عرض او  
مكيل او موزون . وان قال كاتبك على الف فلان هذه جازت الكسابة لانه  
تقع على مثلها فان ادت غيرها عتقت . وكذلك ان قالت كاتبني على الف درهم  
على ان اعطيها من مال فلان . واذا كاتبها واشترط فيها لنفسه او لها خاير يود  
حاز ذلك فان ولدت ثم امضاها صاحب الخيار كان الولد مكاتبها معها . وان  
اعتق نصفها والخيار لم يطلت الكسابة . وان كاتبها على الف درهم تود بها  
اليه نحو ما واشترط ان هو عجز عن جسر منها فعليه ما به درهم منها سوى النجم  
قال الكسابة باطله **باب مكاتب العبد**  
واذا كاتب الرجل عبد من مكاتبه واحدة على الف درهم وكل واحد منها قليل  
عن صاحبه جاز . فان ادى احدى جميع الالف عتقا ورجع على صاحبه حصته  
فان كانت قيمتها سوا فادى احدى ارجع بصفته على صاحبه ولا  
يعتق واحد منها باذ احصيه والسيد ان ياخذها جميعا الكسابة .  
فان مات احدى لم يسقط عن الحي شي منها فان اعتق احدى سقطت حصته  
رجل كاتب عبد له على نفسه وعلى عبد له غايب بالف درهم جاز ذلك  
استحسانا فان اذ اعنق ان كان قال في الكسابة اذ ادت الى فانما حران  
او لم يقل ولم يرجع على الغايب بشئ لانه لم يكن معه في الكسابة وان مات الغايب  
لم يرجع عن الحاضر بشئ منها وكان القياس في هذا ان يكون الحاضر مكاتبها حصته  
قيمته من الكسابة . وان مات الحاضر فقال الغايب لا ادى شئ هو مملوك  
وان قال ادى الكسابة وجابها وقال المولى لا قبلها فهو مملوك في القياس  
غير اني استحسن ان اعنقها باذ ايه لها واذا كانا حيين فاداد السيد بيع الغايب

عبد

لم يكن له ذلك في الاستحسان . في رجل قال لعبد كاتبت فلان الغايب  
على كذا تود لها عنه فرضي بذلك الحاضر قال لا يجوز لانه مملوك ولم يكاتب  
على نفسه واذا اداهما الى المولى اعنق الغايب استحسانا . وان كاتب  
رجل عبد لرجل على ان ضمن عتقه الكسابة لم يجوز لان العبد لم يكاتب على نفسه  
وضمان الرجل للسيد بالمكاتبه عن عبده غير جاز . وكذلك ان كان العبد ابنا  
لهذا الحر . وكذلك لو كان عبدا وابن له صغير لرجل واحد فكاتب على امه لم  
يجوز لانه لم يكاتب على نفسه وان ادى عتق رجلان لكل واحد منهما عتق  
فكاتبها معا بالف درهم قال يكون كل واحد منهما مكاتبها حصته لقاصده  
رجل كاتب على عبد لرجل وادى اليه الكسابة قال يعتق ولا يرجع الحر بالمال  
على المولى ولا على العبد استحسانا والقياس ان يسرد من المولى وقد عتق  
العبد بمثل له رجل قال لرجل اعنق عبدك بالف درهم واعطها اياه فاعتقه  
كان له ان يرجع فيما اعطاه ويضمنه ان كان قد استملاك . رجل كاتب  
عبد من له مكاتبه واحدة ثم عجز احدى فرد المولى في الرق او قدمه الى القاضي  
فردده وهو لا يعلم مكاتبه الاخر معه ثم ادى الاخر جميع الكسابة قال يعتق  
جميعا لان عجز الاول كان باطلا ولا يجوز ان لا يجتمع لان المكاتب واحدة .  
ولذلك ان كاتب الرجل عبدا واحدا مكاتبه واحدة فغاب احدى وقدر  
الاخر العبد الى القاضي وقد عجز لم يرد في الرق حتى يجمع المولى ان ولو كان المولى  
واحد مات عن ورثه كان لبعضهم ان يرد في الرق بقضا القاضي لان بعضهم  
خصم عن بعض ولا يرد بغير قضا القاضي . وان كان المكاتب هو الميت عن  
ولده لم يكن للمولى ان يرد احدى في الرق حتى يجمع لانه اذا اذ احدى هجما  
ثم ادى الاخر عتقا جميعا . واذا كاتب الرجل عبدا له مكاتبه واحدة فارتد  
احدها عن الاسلام وادى ان يعود اليه فقتل قال لا يعتق الحي ما لم يود جميع المكاتب  
فان ادى عتقا جميعا . فان كان المرتد من قبل ترك مالا لسيده في رده  
قال ياخذ المولى من ذلك المال جميع الكسابة ويعتق جميعا ترجع ورثته  
على الحي حصته وما بقي من الكسب ميراثا له . وكذلك ان كان المرتد الحي  
يدار الحرب اخذ الثاني بجميع الكسابة ويرجع على المرتد اذ ارجع حصته فان لم  
يرجع حتى مات في دار الترك على مال وظهر المسلمون على ماله لم يرجع هذا  
المودي فيه بشئ ولو وجد قبل القسمة لانه قد صار مملوكا ولا يكون له فيه  
دين الا ترى ان حر الواسد ان دنبا ثم ارتد وحي بدار الحرب ولم يحلف مالا



ثم ظهر المسلمون عليه وعلى ماله فقتلوه لم يكن لغرمائه على ماله سبيل  
 فان عجز المكاتب الحاضر والاخر مرئيه في دار الحرب لم يرد العاصي في  
 الرق وان رده لم يكن ردا للاخر فان رجع الاخر مسلما لم يرد الى مولاه  
 رقيقا . رجل كاتب عبد الله وامرأة مكاتبه واحدة وكل واحد منهما  
 كفيل عن صاحبه ثم ولدت ولدا فقتل الولد فقيمته للام دون الاب  
 وكذلك ان خرج او اكتسب كسبا هو للام وان قتل المولى كانت القيمة  
 قصاصا بالكاتبه ان كانت قد حلت او رصيت هي بالقصاص ان لم تكن  
 حلت ورجع على الزوج حصته اذا حلت الكاتبة فان كان في القيمة  
 فضل على الكاتبة كان ذلك الفضل وما ترل الولد من مال الام دون الاب  
 . وكذلك ان كان الولد جارية فكبرت وولدت بنتا ثم قتل الابنة  
 السفلى كانت قيمتها الحدة وان ماتت الحدة وبقي الولدان والزوج فان غلب  
 الولد من السعاية ما كان على الحدة وان ادى احد الولدين لرجوع على  
 صاحبه بنى لهما ادى عن الام وللمن يرجع على الزوج حصته فيسمل له دون  
 الاخر . رجل كاتب عبيدين له مكاتبه واحدة بالف درهم وقيمتها سوا  
 فاوى احدهما ما يشي درهم ثم اعنته المولى فانه يرجع بنصف ما ادى على  
 صاحبه ويرفع عن الاخر ما بقي من الكاتبة . وكذلك لو كان اعنت الذي لم يولد  
 قال وانما اعنت فانه يوحى على خاله بمكاتبه صاحبه ويكون ذلك بمنزلة  
 الكفيل عنه لان المكاتبه قد صحت قبل عتق هذا على وجه وجه الكفالة

### باب مكاتب المكاتب

واذا قال المكاتب لعبد له اذ اعطيني الف درهم فانت حر فاعطاها  
 اياه لم يعتق وليس هذا كحكم ابنة اياه . مكاتب كاتب جارية ثم وطئها  
 فعتقت منه قال ان شئت مضت على الكاتبة فاخرت عقرها وان شئت  
 عجزت وتكون ام ولد ولا يجتمع فان عجزت فاعتقها المولى لم يحز لانها لا تعتق  
 لعن المكاتب وان اعنت ولدها جارية لانه بمنزلة ابنة . وان مات الولد  
 لم تكن المكاتب ان يبعها ايضا . مكاتب كاتب جارية ثم استولدها المولى  
 فعليه العتق والولد مع امه بمنزلة ابنة فان عجزت اخذ المولى الولد بالقيمة  
 استحسانا ويكون الجارية مملوكة للمكاتب . وان كان المكاتب هو الذي وطئها  
 ولم يترك شيئا فان لولده مضت على المكاتبه وان ولدت خيرة فان مات  
 سعت فيه وولدها في مكاتبه الاول ورقت مكاتبتهما وان شئت  
 مضت

مضت على كاتبتها فان كان ترك مالا فيه وقا بالمكاتبه اديت كاتبة وعتق  
 ومطلت الكاتبة عنها وعجزت والمولى هو المدي للولد والمكاتب ميت فالولد  
 حر وعلى المولى قيمته وان كان فيها وقا بالمكاتبه عتق المكاتب وكانت الام مملوكة  
 لورثته ان كان له ورثته سيوي المولى . مكاتب كاتب عبده ثم كاتب عبده  
 امته فاستولدها المكاتب الاول اخذت منه عقرها ومضت على كاتبتها  
 وولدها بمنزلة ابنة وان عجزت كان الولد المكاتب الاول بالقيمة استحقا ناو  
 بمنزلة اذ اوطى مكاتبه مكاتبه . رجل كاتب امه له فولدت ولدا  
 ابنتا ثم ولدت الابنة ابنتا فاعتق المكاتب غنغن جميعا وان اعتق الوسطى  
 عتقت السفلى معها في قول ابي حنيفة ولم تعتق في قول ابي يوسف ومحمد  
 رجل كاتب رجلين له مكاتبه واحدة ثم استولدا جارية فاعطى الجارية  
 مكاتبه كما كانت ولا حازلها في ذلك لانها لا ترد في الرق دون الاخرى .  
 وكذلك ان كاتب احدا ثم فولدت ابنتا استولدا ابنة لم تصير امرأ  
 ولد والولد حر بغير قيمة . مكاتبه كاتب عتق امه ولدت ولدا ثم مات المولى  
 ولويدع شيئا قال يسعي الولد فيما على امه لان ما على المكاتب دين . الا ترى  
 انه لو كان على رجل دين الى اجل فقتضيت على الولد بالسقاية فمهر عنها عند  
 حله قال يرد في الرق لان ما على المكاتب لا يقدر عليه الا بعد حله . ولذلك  
 الدين على الاخفى الى اجل فان رده في الرق ثم خرج الدين من الاخفى او المكاتب  
 فانه مملوك والمولى والولد يفتق

### باب عتق نفسه وفلده

الصفا قال هو جاري فان عجز فل ادراك الولد او بعده رده في الرق وكان  
 دله رده الولد فان قالوا بعد ذلك غن لسعي في الكاتبة لم يفتت اليهم  
 وان مات الاب ولم يدع شيئا سعيوا في الكاتبة فان كانوا اضحارا لا يقدر  
 على السعاية رده في الرق وان كانوا بقدر دون عليها فسعي بعضهم في  
 الكاتبة واداهم يرجع على اخوته بشي لانه ادى عن ابية وان ظهر للاب مال  
 كان ميراثا بينهم ولم يكن له ان ياخذ مما ادى لانه بمنزلة ابية في الكاتبة  
 وكان للمولى كل واحد من الاولاد بجميع الكاتبة فان اعنت المولى بعضهم رفعت  
 حصته عن الاخرين . وان كان الولد جارا حين كانت على نفسه وعليهم بعض  
 امرهم وادى الكاتبة عتقوا ولم يرجع بشي ما عليهم في هذا الوجه ولا في الوجه  
 الاول . رجل كاتب عبد الله وامرأة مكاتبه واحدة على انفسهما واولادها

السفلى

ت



ومم صغارهم ان انشا فقتل الولد فان قيمته للابوين جميعا تستسعيان بها  
 في المكاتبه فان مات الاب واراد المولى ان يستسعي الولد في سى من المكاتبه  
 لم تكن له ذلك لان حقه على الابوين فان اكتسب الولد كسبا لم تكن للابوين على  
 ماله سبيل لانه مكاتب معهما وان مات وترك مالا فماله للابوين فان اعتق  
 السيد الولد رفعت حصته من الابوين لانه كان داخل في المكاتبه وان لم  
 يعتقه واراد ان ياخذ به شي من المكاتبه لم يكن له ذلك لان حقه على الابوين  
 واذا ماتا كان عليه ان يورثي المكاتبه خالده والارث في الرق اذا كانت المكاتبه  
 وقعت وهو كبير واذا كانت وقعت وهو صغير سقي فيها على النجوم اذا ماتا  
 ما يستحق المولود في المكاتبه **باب مكاتبه الوصي**  
 وللوصي ان يكتسب عبد اليتم فان كان ثم وهب المالك له لم يجز وان اراد النقص  
 صدق وان قال كنت كاتبته وادى الي لم يصدق فان كان ثمة ثم ادرك اليتم  
 فلم ير من المكاتبه ماضيه غير انه لا يدفع المال الى الوصي لانه صار كالما مور  
 مكاتبه عبده ولا يجوز لاحد الوصيين ان يكتسب بغير اذن صاحبه في  
 قول في حقيقه ومحمد وحوز ذلك في قول ابي يوسف ولا يجوز للوصي ان يعتق  
 على المال ولا يبيع نفس العبد منه تماله ولا يجوز للوصي ان يكتسب اذا  
 كانت الورثه كبارا غيا كانوا او حضورا وكذلك ان كان بعضهم كبارا  
 وان كان على الميت دين فكتسب الوصي عبد من تركته لم يجز وان كان الدين  
 لا يحيط بماله الا ان يستوفي الغريم حقه من غير ذلك ان كان الدين وصية  
 بالثلث وحل الوصي ثلث ماله وله عبده لا مال له غيرهم وترك ثلثي صغارا  
 فكتسب الوصي بعض الرقيق فاذا ذى اليه بعض المكاتبه قال يعتق حصته الورثه  
 منه وياخذ الوصي المكاتبه حصته منه وله ان يضمن الورثه حصته ان  
 كانوا اعيانا ويستلزم ان يضمن الوصي **باب مكاتبه**  
**الامه الحامل** وحل كاتب امه له حلالا واستثنى ما في مطنها  
 قال لا يجوز المكاتبه وان كانت ما في مطنها دو لها لم تجز وان كانت ما في حائل  
 فولدت ثم ماتت سعى الولد في المكاتبه على نجومها وان كان عليها دين سعى فيه  
 ايضا فان عجز عن المكاتبه رده القاضي رقيقا وسع في الدين وسيل للمولى ما اخذ  
 ان كان اخذ شي لانه كان بمنزله الغريم من الغنا ما لا يرى انه يقضي لبعض  
 غرما به فيجوز ان عجز او لم يجز وان قيل الولد اخذت القيمة من عماله الغنا  
 فبدا منها بقضا الدين ثم بالمكاتبه ثم يكون الباقي لورثته واذا كانت

وان كان له مال من غير ذلك  
 او كان له مال من غير ذلك  
 او كان له مال من غير ذلك

وهي حامل او ولدت في كتابتها فهو سوا وان اعتق المولى ولدها لم يرفع عنها  
 شيئا من المكاتبه وان لم يعتق ولدها ولكنها ماتت عن كون وماله عليها مسلما سوا  
 فقبض المولى ذلك المال من المكاتبه قال يعتق الام والولد اذا ادى اليه الولد  
 وياخذ الغريم من المولى ثم يرجع هو على الاب وان كان الاب لم يورثه اليه لم يعتق  
 لانه مال الغرما وان كان القاضي دفعه اليه ولم يعاثر ان عليه دين فهو  
 بمنزلة باب الاقل وان مات ولم يترك مالا واعتق المولى الولد جازا يعتق  
 وان كان دينها يحيط بقيه الولد يسعي الولد في الدين لانه لم يكن له قبل العتق  
 الا السعيه الا ترى ان المولى اذا اعتق مكاتبه وعليه دين عتق والدين على  
 العبد وحل كاتب امته وهي حلي او حلت من بعد ثم اعتق نصفها قبل ان  
 تلد عتق من الولد مثل ذلك وهي بالخيار ان ماتت بيعت في نصف المكاتبه  
 وان ماتت استسعت في نصف القية في قول ابي حنيفة فان مات بعد ما  
 ولدت سعى الولد فيما على امه ولا يسعي في سى من قيمته وان كان عليها دين يسعي  
 الولد في جميع ذلك الدين ايضا وان اعتقه المولى لم يبطل عنه الدين وان  
 كان صيدا الولد جارية فعلفت من المولى ثم مات المولى عتقت وبيعت في  
 الدين الذي كان على امها ولم تسع في المكاتبه واذا كانت الرجل امته فولدت  
 ولدا الخبي عليه جارية او مائة او اثلثت مالا لجميع ذلك للام فان ماتت قبل  
 ان ياخذها وقد اعتقها فهو ميراث عنها وان مات الولد بعد العتق من تلك  
 الجارية كان جميع قيمته للام وان مات الولد عن مال وورثته احرار  
 ثم ماتت الام قبل ان ياخذها ولم يترك شيئا فذلك المال مالها ياخذ  
 المولى منه المكاتبه والباقي ميراث عنها ويجوز لولد المكاتبه ان يبيع  
 ويستري لانه مثلها فان لحقه دين ثم ماتت الام سعى في جميع ذلك فان  
 اكتسب مالا قضى منه الدين الذي عليه وعلى امه ويسعى في المكاتبه  
 وان ماتت بدى بدونه ثم بدى امه الا ترى ان المكاتبه لو اذنت لعبد  
 في التجارة فلحقه دين ثم ماتت كان غرما العبد اخذ برقيقته من غرما بها  
 مكاتبه ولدت ابنا فكبرت وارثت ولحقته بداد الحرب ثم اسرت  
 لم تكن فيا لاهما مكاتبه وخمس حتى يتوب او يموت فان مات المكاتبه  
 عن غير وفا فان القاضي يخرج الابنة من الخمس حتى يسعي فيما على الام مكاتبه  
 ولدت ولدا ثم قتلها الولد قال قتلها بمنزله موتها ولحقه عليه من جانيته  
 شي لانه منها وان حلت الام على انسان جانيته ثم مات قبل ان يقضى عليها



بنى سعى الولد في الكتابة والحجاية فان عجز قبل نصف القاضى نطقت جارية  
 الام عن الولد **باب ما ثبت الرجل**  
 واذا كاتب الرجلان عبدا بينهما مكانه واحدة فادى الى احدهما حصته  
 لم يعتق نصيبه منه ماله بود جميع المكانة اليهما وان اعتقه احدهما جاز  
 ولد ذلك ان ذهب له نصيبه من المكانة عتق وهذا بمنزلة قوله  
 ان جرو المكاتب بالجوار ان شا عجز ويكون الشريك بالجوار بين التضمين وبين  
 السعاية في نصف القيمة والعتق قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
 تضمن المعتق نصف قيمته ان كان موسرا وقال محمد بن الفضل من نصف  
 القيمة ونصف ما بقي من المكانة وان لم يعجز المكاتب حتى مات عن مال  
 كثير اخذ المولى الذي لم يعتق نصف المكانة من ماله والباقي لورثته  
 واذا اخذ المولى نصيبه باذن شريكه ثم عجز الغلام فالماخوذ بينهما نصف  
 واذا كاتب الرجلان عبدا بينهما قال يكون كل واحد منهما مكايبا  
 على حدة حصته بقدر قيمته من المكانة فان ادى احدهما حصته من المكانة  
 اليهما عتق ولا يكون ضامنا عن الآخر لان الاخر نصفه لهذا ونصفه لهذا  
 وهذا العبد بينهما تصفين فلا تضمن احدهما عن صاحبه ولا يجوز  
 عبد بين رجلين كاتب احدهما نصيبه من عراذل شريكه قال للشريك ان  
 رد المكانة قال ابن ابي ليلى المكانة جارية وليس للشريك ان يردّها وان  
 اعتقه الشريك كان عتقه باطلا حتى ينظر ما يصنع في المكانة فان اداها  
 عتق وتضمن الذي كاتبه نصيب شريكه والولا كله له وقال ابو حنيفة  
 عتق شريكه ابيه جاز والمكاتب بالجوار ان شامض على المكانة وان شا عجز  
 عنها وان عجز خير مكانة بين عتقه واستسعا به ويضمن شريكه وان كاتب  
 نصيبه منه باذنه شريكه جاز ولم يكن للآخر ان يبيع نصيبه وله ان  
 يكتبه وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا كاتب احدهما نصيبه  
 باذن شريكه فهو مكاتب كله بينهما وان اخذ شريكه عليه عتق نصيبه  
 وكان لشريكه ان ياخذ منه نصفه ويرجع به المكاتب على الغلام في قول  
 ابي حنيفة وليس للشريك ان يضمن المكاتب نصفه لانه كاتبه باذنه وان  
 كان الشريك حين اذن له في مكانه نصيبه اذن له في اخذ المكانة فعمل  
 واخذ ما كاتبه عليه لم يكن للشريك ان ياخذ منه شيئا لان كسبه كان  
 بينه وبين الذي لم يكتبه فان ادى له في قضاء دينه ماله فمضاه لم يكن

له ان يستردّه فان نفاذ عن القبض بعد ما قبض بعضه ثم قضاه الباقي  
 فان له ان يشاركه فيما قبض بعد التهي وان كاتب نصيبه منه لغراذل  
 شريكه ونصف المكانة عتق نصيبه منه وياخذ شريكه منه نصف ما اخذ  
 ويرجع موبد على الغلام وان كاتب احدهما نصيبه لغراذل شريكه  
 فلم يعلم به شريكه حتى كاتب نصيبه باذن الاول ثم علم بكاتبه الاول فارد  
 وقد هلم يكن له ذلك وما اخذ واحد منهما بعد هذا منه لم يكن للاخر فيه  
 شركة وان كان الاول اخذ منه شيئا قبل كاتبة الثاني كان للثاني ان  
 يشاركه فيه وان اذن كل واحد منهما لصاحبه في مكانه نصيبه فهذا  
 اذن له في القبض واذا كاتب احدهما نصيبه منه بعد ما اذن له صاحبه  
 في الكاتبة ونصف بعض المكانة ثم عجز الغلام لم يكن لشريكه عليه فيما قبض  
 سبيل استجسانا واذا كاتب احدهما نصيبه منه بغراذل شريكه  
 ونصف المكانة عتق الغلام واخذ منه شريكه نصف ما قبض ورجع فيه  
 القاضى في الغلام والشريك بالجوار في نصيبه كعبد بين رجلين اعتقه  
 احدهما في قول ابي حنيفة وان كان كاتبة كله لم يرجع القاضى على الغلام ما  
 اخذ منه شريكه ولا يعتق الغلام الا باذ جميع ما كاتبه عليه فان كتب  
 نصف الكتابة لم يعتق وان قال وصيت لك نصف جميع حصتي من هذه  
 المكانة عتق وهذا القول وصيت لك المكانة كلها مكانه بين  
 رجلين عتقت من احدهما قال هي بالجوار ان ثبات عجزت وقائت ام ولد  
 له ويضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وان ثبات مصت على  
 الكاتبة واخذت عقرها فان مصت على الكاتبة ثم عتقت من الاخر عجزت  
 فان الولد الاول للاول والولد الثاني للثاني وهي ام ولد للاول وعليه نصف  
 قيمتها وعلى الثاني قيمة الولد وهذا قول ابي حنيفة مكانه بين  
 رجلين ولدت ابنة ثم وطئ احدها الابنة فعلفت منه قال بنت نسبته منه  
 والابنة على حالها وعليه عقرها للمكاتبه فان عجزت المكاتبه صارَت الابنة  
 ام ولد للواطى ويضمن لشريكه نصف قيمتها يورث علفت منه وان لم يعجزوا  
 عتق الشريك الاخر الابنة بعد علوقها من الاول عتقت ولا سعاية عليها  
 وولدها حرة في قول ابي حنيفة مكانه من رجلين ولدت ولدا فاعتق  
 احدهما الولد عتق نصيبه منه وهو على حاله حتى يعجز الام او تعتق فان عتقت  
 عتق معها وان عجزت كان الشريك بالجوار في الولد من النصيب والسعاية والعتق



مكانه بين رجلين ولدت بنتا ثم ولما الابنة فعلقتهما منهنما ثم ماتا عتقت  
الابنة وحدها ولو كانت الام هي التي ولدت منهنما ثم ماتا عتقت هي وولدها  
لان عتقها بالموت كما لا يستحقها من المكاتبه فيعتق الولد معها وان عتق  
ثم ولدت منهنما فالولد الاول رقيق • وقال ابو يوسف ومحمد اذا كاتب بغير  
اذن شريكه ثم عتقت منه ام ولد له وهي بكاتبه على خالها وبضمن نصف  
قيمتها ونصف عقرها وهذه اجازة للمكاتبه وهذا بمنزلة رجل له ام ولد  
كانت لها وكاتبها فعتقت اذ كانت ابنته بين رجلين كاتبها احدى العتق اذن  
شريكه ثم وطئها الذي كاتبها قبل ان يعلم شريكه بالمكاتبه فولدت منه قال هي ام  
ولد والمكاتبه جارية وبضمن الواطي لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها ونصف  
العقر لها قلنا لا يحل للمكاتبه خمار قال بل لها الخمار فان اخارت  
المكاتبه كان لها نصف العقر وان اخارت ان تكون ام ولد لم يكن لها نصف  
العقر قلنا ارايت ان اجاز شريكه بعد ما عتقت قال اجازته بالهالة  
وهي مكاتبه • قلنا ارايت ان وطئها الذي لم يكاتب فعلقت منه  
هي ام ولد للذي عتقت منه والمكاتبه على خالها جارية حتى يرد لها  
الواطى وان كاتبها احدى اذن شريكه ثم استولدها الاخر فان ثاب عتقت  
وكانت ام ولد للذي ولدت منه وان ثاب منعت على كاتبها واخذت منه  
نصف العقر واذا عتقت المكاتبه عتقت ولم تسع للاخر في سى لانها لا يام ولد  
وان كانت احدى نصيبه منها لغير اذن شريكه فالتسيت مالا ونقت منه  
المكاتبه فعتقت ثم اكتسبت مالا ثم حفر الذي لم يكاتب وله نصف ما اكتسبت  
قلنا اذا المكاتبه ولها نصفه وما اكتسبت بعد المكاتبه فهو لها  
فان ماتت قبل ان تودي شيئا وترك مالا فنصفه للذي لم يكاتب وباخذ  
الذي كاتب من النصف الثاني المكاتبه ثم باخذ الذي لم يكاتب نصف  
قيمتها مما بقي ان كان شريكه معسرا والباقي ميراث لورثتها الا حوا فان لم يكن  
لها وارث غيرهما كان ما بقي بينهما نصفين وان ماتا ان بضمن شريكه لانه ميراث  
كان له ذلك ويرجع به المكاتب في مالها ويكون ولاها وميراثها لانه لم يكن  
ميراث له وارث غيره • فان كان الذي كاتب معسرا لم يكن للمولى الذي لم يكاتب  
شئ من نصف قيمتها عليه ولله باخذ من مالها سوى نصف الكسب الذي  
ياخذ • وان ماتت بعد ما ادت المكاتبه وقد تركت مالا لا تدري في التبر  
قلنا المكاتبه او بعدة فاما لها • جارية بين رجلين كاتبها احدى لغير

اذن

اذن شريكه وادت اليه المكاتبه ثم وطئها الاخر فعلقت منه قال تسع  
له في نصيبه ونصف عقرها لشريكه وان ثاب مصت على كاتبها واحد  
عقرها • واذا كاتب الرجل جارية منهنما ثم ارتد احدى عن الاسلام  
فادت المكاتبه اليهما ثم قبل مرتدا قال لا يعتق ولا يسراد اوها اليه بشي  
في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد قبض المرتد في ذلك جاز بمنزلة  
قبض المستسلم • واذا ارتد الشريكان جميعا ثم عجز المكاتب فراه في الرق  
ثم قتلا على الردة ودهما باطل وهو على مكاتبته • عبد بين رجلين  
كاتبه احدى كليهما اذن شريكه وقبض المكاتبه كلها منه قال لا يعتق  
الا ان يكون الاخر وكله بقبضه لان التوكيل بالمكاتبه ليس بتوكيل بالقبض  
وقال ابو يوسف ومحمد اذا كاتب الرجل نصيبه من عبد بغير اذن شريكه  
فلسريته ان يرد ذلك ولا يرد الا بقضا فاض الا ان يرعى العبد ومولاه  
الذي كاتبه ان قبض المكاتبه **باب**  
**الرجل سقيا من ماله** • واذا كاتب الرجل نصف  
جازه ذلك فان ادى المكاتبه عتق وتسعى بعد ذلك في نصف قيمته بقدر  
ما يطبق بمنزلة رجل عتق نصف عبده في قول ابي حنيفة • وقال ابو يوسف  
ومحمد اذا كاتب نصف عبده فهو مكاتب كله بذلك وان اكتسب العبد  
كسبا قبل الاذى فنصفه له ونصف المولى في قول ابي حنيفة وما اكتسب  
بعد الاذى فليس للمولى فيه شئ • واذا كاتب نصفه ثم اراد ان يحول بينه  
وبين الكسب لم يكن له ذلك وان اراد ان يخرج من المصرفه ان يمنعه في البنا  
ولكنه استحسان لا يمنع • وكذلك ان اراد ان يسجد امه او يسجد له  
يوما ويخل عليه يوما للكسب فله ذلك في العباس ولما استحسان لا  
يعرض له في سى حتى يودي ويخبر • وان كاتب جارية فولدت ولدا كان  
ولدها بمنزلة لها ونصف كسبها للمولى ونصفه للام فان ادت عتق نصفها  
وعتق نصف الولد معها وتسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وما اكتسبه  
الولد بعد عتق المصنف فهو كله له دون امه ومولاه وان ماتت الام  
قلنا ان يودي شيئا من كاتبها لسقى الولد في المكاتبه فاذا اداهما عتق نصفها  
ونصفه وتسعى بعد ذلك في نصف قيمته ولا تسقى في نصف قيمة امه  
وهذا بمنزلة رجل عتق نصف امه ونصف ولدها ثم ماتت الام فلا

قال ابو يوسف ومحمد  
ان كاتب جارية  
فولدت ولدا كان  
لها بمنزلة لها  
ونصف كسبها  
للمولى ونصفه  
للأم فان ادت  
عتق نصفها  
وعتق نصف الولد  
معهما وتسعى كل  
واحد منهما في  
نصف قيمته وما  
اكتسبه الولد  
بعد عتق المصنف  
فهو كله له دون  
امه ومولاه وان  
ماتت الام قلنا  
ان يودي شيئا  
من كاتبها لسقى  
الولد في المكاتبه  
فاذا اداهما عتق  
نصفها ونصفه  
وتسعى بعد ذلك  
في نصف قيمته  
ولا تسقى في  
نصف قيمة امه  
وهذا بمنزلة رجل  
عتق نصف امه  
ونصف ولدها ثم  
ماتت الام فلا



سعاية على الام الولد من قبل الام. ولو كان عتق نصف امته فولدت  
 ولدا ثم ماتت الام وتركته مالا وعليها دين ففني الدين من جميع تركتها  
 ويكون للمولى نصف ما بقي بعد الدين وياخذ الكاتبة من النصف الباقي وان  
 بقي شيء احد منه نصف قيمتها والباقي ميراث لورثتها ولا يكون لهذا الولد حصة  
 شيء لانه ميراث المملوك ما دام يسمى بنصف قيمته فان لم تدع الام شيئا  
 سمي الولد في الدين كله والحكامة وفي نصف قيمته فان ادعى الكاتبة قبل  
 ان يودي دين الغريم عتق نصفه ونصف امته ولا يرجع الميراث على المولى  
 مما اخذوا وكنتهم يتبعون الولد بالدين وما اكتسب الولد قبل ان يودي  
 الكاتبة فنصفه للمولى ونصفه للولد بعد الدين فانه سيد ابيه. وحل  
 كانت نصف امته فاستدانت دينها سعت في جميع الدين فان عجزت كان  
 جميع الدين في جميع وقتها. وكذلك ان كانت لشرى كس فكات احداهما  
 نصيبه باذن شريكه فاستدانت دينها عجزت فالدين في جميع وقتها باع فيه  
 عبد بين رجلين اذ زله احداهما في الحارة فاستدان في شاة نصف الذي  
 اذ زله. وكذلك اذا كانت احداهما لغير اذن شريكه فان اشترى الذي اذ زله  
 في الحارة نصف صاحبه بعد ما حصة الدين فالدين في النصف الاول خاصة.  
 وكذلك ان استدان بعد ما بعها لغير اذن مولاه فان علم انه بيع وشترى فلم ينه  
 فالغياص ان يكون كذلك وفي الاستحسان يلزمه ذلك في جميع الرقبة. واذا  
 كاتب الرجل نصف عبده فله شريكه ان يبيع الباقي فان باعه من العبد عتق  
 نصف الذي باعه وله الحار ان يخر وسعى في نصف قيمته وان شاة نصفي  
 علمها فادى بعضها ثم عجز حسب له ما اذى في نصف القيمة وسعى فيما بقي وما  
 كان اكتسبه قبل ان يشتري نفسه فله نصفه وللمولى نصفه وان كان ادى  
 الى المولى شيئا قبل ان يشتري نفسه فقال المولى اطرح نصف ذلك الا ان ياتي  
 النصف من الكسب قال له ذلك ان كان اداه من شيء كسبه فان كان اداه من  
 دين استدانت فلا شيء للمولى من ذلك. واذا كانت نصف عبده فاكسبت  
 العبد وتبعها فنصف ذلك للمولى فان اشترى منه المولى شاة جاز الشرا في  
 ونصفه للسيد فان اشترى المكاتب من مولاه عبدا لم يخر في الغياص الا نصفه  
 وبه ناخذ الا ان يكون على العبد دين **باب مكاتبة**  
**العبد المادون** واذا كاتب عبده وعليه دين يحيط برقبته

الا حيط

او لا يحيط فللغريم ان يردوا المكاتبة فان اخذ المولى المكاتبه ثم علم الغريم بذلك  
 فلم ان ياخذوا من المولى ما اخذ من المكاتبة فان بقي من دينهم شيء كان لهم ان يضمنوا  
 المولى قيمته وتسعوا العبد ببقية دينهم ولا يرجع المولى على العبد بالكاتبه  
 وان لم ياخذ المولى المكاتبه ولم يردوها الغريم حتى فني المولى دينهم جاز للمكاتبه  
 ولم يرجع العبد على العبد بما ادى عنه من الدين لانه اصلح كذا عتقه.  
 وكذلك ان ابى المولى ان يودي الدين فاداه الغلام عاجلا. وحل كانت امته  
 وعليها دين فولدت ولدا وادى المكاتبه ثم حضر المكاتبه ثم حضر الغريم فلم  
 ان ياخذوا الكاتبة من السيد ويضمنونه قيمة الحارثة ويرجعون بفضل الدين  
 ان شاة على الحارثة وان شاة على الولد الا انهم لا ياخذون الولد بعد العتق اكثر  
 من قيمته امته بين رجلين اذ زله احداهما في الحارة فاستدانت دينها كانت  
 الاخر نصيبه منها باذن شريكه واني الغريم ان يخرى وقال لهم ذلك فان رضوا به  
 جاز وان لم يرضوا به الغريم حتى اخذ المولى المكاتبه عتق نصيبه منها وياخذ الغريم  
 منه ما اخذ ويرجع الذي كانت على المكاتبه. امته ما ذون لها في الحارة علمها  
 دين فولدت ولدا وكانت سيد الولد فللغريم ان يردوا ذلك ان لم يكن للام وفا  
 بالدين وان كان فيها وفا فاجازت المكاتبه فان عتق السيد الولد كان لهم ان  
 يضمنوه قيمته اذ لم يكن في الام وفا بالدين وان كان السيد معسرا فلم ان  
 يستعوا الابنة فيما بقي من الدين لانه كان يباع مع الام في الدين ولو كانت الام  
 وعليها الدين ثم ولدت ولدا فاكسبت الولد فباع واشترى فلم يرد الدين ثم جازوا  
 الغريم الاولون فردوا المكاتبه قال يباع الام لغريمتها ويبيع الولد لغريمتها بخلاف  
 دون غريمتها. وكذلك ان لم يكن كاتب الام ولكنه وذن للولد في الحارة  
 وحل كاتب عبده باذن باجرين علمها دين مكاتبه واحدة فقات احداهما ثم جازا  
 قال لهم ان يردوا الحاضر في الرق لان كاتبتها واحدة ولكنهم يسعون فيما عليه من  
 الدين وما ادى من المكاتبه فالغريم الحق به وليس لهم ان يضمنوا المولى قيمتها  
 لانه لم يخر فيها عتاقه لبعده ولكنه ان شاة وضمنوه قيمة العبد الشاهيد  
 لانه منعهم من بيعه **باب ميراث المكاتب**  
 اذا مات المكاتب عن وفا وعليه دين وله وصايا من يد بيده وعجزه وترك  
 ولدا حرا ولدا ولدا وفي المكاتبه من امته يدى يديون الا طاب ثم بالدين  
 ان كان للمولى ثم بالمكاتبه ترابا في ميراث من سائر الاولاد وسقط وصاياه  
 وان لم يرع الباقي بدين المولى والمكاتبه يدى بالمكاتبه وان لم يترن مالا الا الدنيا



على انسان لا فاستسعا الولد المولود في الكاينة ولا دين على المكاتب سواهما  
وقد السوا من الدين ان يخرج قال اذا كان هكذا رد في الرق واذا خرج الدين  
بعد ذلك كان للمولى . واذا مات المكاتب عن وفا وله ولد قد كوث عليه  
معه مكاتبه واحدة وهو صغير او كبير او غن والد المولود في مكاتبه وورثته  
بعد قضا الكاينة لانه عتق بعقده واذا كان الولد متقرا امكنه فادى  
بعد موت الاب قل قضا الكاينة او بعده لم يرثه لانه لم يعتق بعقده  
وكان عبد ابومرثات الاب . واذا مات المولى عن مكاتبه وله ورثته  
فهم ذكور واناث ثم مات المكاتب عن وفا وله ولد له ورثته مولاة  
فالمكاتبه بين ساير ورثته المولى وما فضل عنهم فللد ذكور منهم دون الاناث  
وكذلك ان لم يمت المكاتب حتى ادى الكاينة اليهم او وهبها له واعتقوه  
ثم مات فورا له الذكور من ورثته المولى .

**باب مكاتبه**

**العبد الصغير** واذا كاتب الرجل عبدا له صغيرا لا يعقل لم يحزر  
وان كان يعقل جازا ويكون كالعبد الكبير في جميع احكامه فان كان لا يعقل  
ولا يتكلم وكان له ثم ادعاه عنه رجل فقبض المولى لم يعتق ولا في اوجرت هذا  
لا يرت . ولو كاتب رجل تافه في بطن جارية له فاجل بعد ذلك وادى عنه ان يعتق  
فليس هذا بشي ويرد المال الى صاحبه . واذا كاتب الرجل عبدا صغيرا  
يعقلان مكاتبه واحدة فمهما كان كبيرين في ذلك . وجعل كاتب على عبد لرجل  
رضيع فمضى المولى بذلك قال لا يجوز وان ادى اليه المكاتبه عتق استحسانا  
وحصلته بمنزلة قوله اذا ادبت الى كذا العبد يحرره وهذا والكبير منه سوا  
نفسه .

**باب مكاتبه على**

**نفسه** واذا كاتب الرجل عبدا على نفسه وعلى آخر  
له غايب بغير امره بالف درهم مكاتبه واحدة وصنمها الحاضر قال مكاتبته  
على نفسه جازية ولا تجوز على الغايب فان ادى جميع المكاتبه عتقا ولم يرجع  
على الغايب بشي وان تجوز في الرق ولا قول للغايب في ذلك قول ولا رد  
وان ادى الحاضر حصته لم يعتق استحسانا حتى يودي جميعها وكان القياس  
ان يعتق . وان مات عن غير وفا فان عمل الاخر جميع الكاينة قبل منه استحسانا  
وكذلك ان وقع العقد مع هذا والاخر حاضر . وكذلك ان كانت على نفسه  
وعلى ولده صغيرا في جد واحد وموان مات الاب بيع الولد في المكاتبه على  
خبرهما . وان كاتب عبدا على نفسه وعلى عبده له اخر مرصا ذلك العبد ثم

ان البند

ان السيد باع ذلك العبد لم يحزر بيعه لان المكاتب لو ادى الكاينة عتقا  
جميعا . وجعل كاتب جارية له على نفسه وعلى جارية له اخرى ثم استولد السيد  
المكاتبه فاحتارت العتق لها ذلك وان استولد الاخرى قال اما من اجاز  
المكاتبه عليها جميعا واحدا بالا استحسانا لم يصرها ام ولد ويكون على  
ان كان دبرها لم يرفع عن المكاتبه شي من الكاينة وان لم يدبرها  
ولكنها ولدت اولاد العبد لم يبيع ولدها وهو بمنزلة امه واكره للمولى  
ان يهاها فان قبلت فاخذ المولى قيمتها وفيها وفا بالمكاتبه عتقت المكاتبه  
ولم ياخذ المولى بشي لانه لو كانت حرة وادت الكاينة لم يرجع بشي على المكاتبه  
لانه متبرعة لانه لم يرد عليها الكاينة .

**باب المكاتبه على الحيوان**

وكذلك لو كاتبه على وصيف استحسانا وفيه الوصيف اربعون دينارا في قول  
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد على قدر الغللا والخص . وان جابوصيف  
وسط او بقمته اجبر المولى على القبول . وان كاتبه على ذابية او ثوب لم  
يحزر حتى يبين الجنس . وجعل كاتب عبده على جارية قد فقه اليه فوطئها المولى  
فولدت منه ثم استحقها رجل ياخذها وعقرها وفيه ولدها ويرجع المولى  
على المكاتب بالجارية التي كاتبه عليها وبقيته الولد ولا يرجع بالعقر ولا يطل  
العتق الا ترى لو ان رجلا ابتاع من مكاتب له جارية واستولدها ثم استحقها مستحق  
قال ياخذها وعقرها وقيمتها ولدها ويرجع المولى على المكاتب بالتمن وبقيته الولد  
لانه غرة . وان كاتبه على دار قد سماها ووصفها لم يحزر وكذلك لو كاتبه على  
ارض لم يحزر . وكذلك ان سمى دارا بعينها لانه اذا ربيعها فقد كاتب على سبيل  
واذا عينها فقد كاتبه على سبيل ملك . وكذلك لو كاتبها على ياقوته او قلوقة  
او ما استنبه ذلك من العروض لم يحزر . وان كاتبه على كوخة او ما استنبه ذلك  
من المكبل والموزون جاز وله الوسط من حليته وان كاتبه على وصيف فاعطاه  
وصيفا وعتق ام اصاب السيد عبدا فاحتارده على المكاتب ورجع عليه بمثله  
يرجع المكاتب وقيما .

**باب مكاتبه اهل الكفر**

دمي ابتاع عبدا مسلما وكاتبه قال هو جاز ولا يرد . وان كان كاتبه على خمر  
لم يحزر فان ادى بحق وعليه قيمته وكذلك ان كان هو المسلم . ذي كاتب عبدا  
له كافرا على خمر قال هو جاز وان اسلم العبد قال المكاتبه جازية وعليه قيمة الخمر  
وان كاتبه على ميتة اود لم يحزر لان الخمر مال وهذا ليس بمال فان ادى مكاتبه



عليه لم يعتق الا ان يكون المولى قال في المكاتبه اذا ادبت الى فانت حرم اداه وثله  
الشيد فاعتق بقوله انت حر ولا يعتق بالاداء ولا يرجع عليه السيد بشي **•** واذا  
كاتب النصراني ام ولد له فادت بعض الكاتبة ثم اسلمت ثم عجزت فردها القاضي  
وقضى عليها بالعتق قال لا يجب ما اخذته السيد عليها من هبة والعتق وكذلك  
ان ادته بعد اسلامها لا يباح حتى ردت في الرق صارف مملوكة له وانما قضى  
عليها بالسعيه بعد ما صار المال للسيد ذمي وطى مكاتبته فولدت  
منه فهي بالحيار ان شئت مضت على الكاتبة وان شئت عجزت ولذلك اذا  
اسلمت هي على حياها **•** عبد كافر بين مسلم وذمي فكاتب الذي يصيبه باذن  
شريكه على ثمر قال يجوز الكاتبة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز  
ولا نزك للمسلم فيما اخذ النصراني منه من الحر وان كاتبة جميعا على حر مكاتبه  
واحدة لحر في نصيب واحد منهما فان ادى اليهما عتق وعليه نصف قيمته  
للمسلم وللذمي نصف الحر **•** واذا كاتبا الذميان عبد على حر ثم اسلم احدهما  
قال لهما جميعا فيه الحر بقراسم ولا يعتق باءا الحر **•** واذا مات عبد المكاتب  
قال ينبغي للمكاتب ان يقدم سيده للصلوة عليه فان ابي فالمكاتب احرم به **•**  
مكاتب قال اذا مت فانما حرقت مالي لفلان قال يجوز ذلك اذا ادى قبل الموت  
وان لم يودي حتى مات عن وقال غير الوصية **•** حرى دخل دار الاسلام بامان طلق  
عبد اسلم كاتبة ثم ذهب به معه الى دار الحرب وهو ساعة ادخله في فياس  
قول ابي حنيفة وكذلك لو كان ذرية فقضى عليه القاضي بالسعيه في قيمته او لو  
بعض حتى ادخله دار الحرب وكذلك ان كان العبد ذميا فان اشترى عبدا من قحاطها  
مكاتبه واحدة ثم رجع الى دار الحرب باحدهما قال الذي ادخله معه دار الحرب  
جزوا الاخر على مكاتبته جاز يسقي منها في حصيته فان رجع الحرى الى دار الاسلام  
اداهما اليه وان لم يرجع فاداهما الى القاضي عتق ويكون ذلك المال للحرى اذا اخذ  
اخذته وولاده **•** حرى مستامن اشترى في دار الاسلام عبدا وادخله دار الحرب  
عتق ولم يكن له ولاده **•** وكذلك ان اسلم بعد هذا في دار الحرب او خرج النيا وهذا  
بمنزلة حرى عتق عبدا في دار الشرك ثم خرج النيا مسلما **•** وقال ابو يوسف ومحمد  
لا يعتق العبد المسلم اذا دخله الحرى دار الحرب حتى يظهر عليه المسلمون او يهر  
منه النيا وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد اذا اعتق الحرى في دار الحرب عبدا  
سلفا فالعتق جاز ولد ولادة **•** وكل معتق حرى عليه السبي بعد العتق والمولى  
حرى او مسلم في قول ابي حنيفة ومحمد للمعتق ان يوالي من شأمن بعد ما عتق في قولهما

وقال

**•** وقال ابو الفضل يعني به كل معتق حيث يجري عليه السبي كالحري الذي اعتقه  
المسلم في دار الحرب ثم اسلم فله ان يوالي من شأني قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
استحسن ما وصفته لك في المسلم يعتق الحرى له ولادة بمنزلة الحرين يعتق احدهما  
صاحبه ثم اسلم لان الحكم على المولى اذا كان مسلما حكم اهل الاسلام **•** وقال ابو الفضل  
يريد به بمنزلة الحرين يعتق احدهما صاحبه في دار الاسلام **باب ضمان المكاتب**  
ولا ياذن وكذا في قوله الحرالة والكفالة فان كتمه بمال باذن سيده ثم عجز  
لزمه تلك الكفالة لان ضمانه كان باطلا وان ادى فعتق لزمه الكفالة ولو كان  
المكاتب صغيرا حرا كفله لم يوجبها وان عتق وكذلك ابنة وابوه وقرابته  
وان كفله سيده بمال عن انسان جاز وان عجز المكاتب رجع سيده بالمال  
على المكفول بالمال عنه ان كان كفله بامرره فان كان بغير امره بطل عتقها المال  
جميعا ولم يرجع عليه بشي وان كان السيد ادى المال ثم عجز المكاتب رجع به المولى  
على الذي ضمنه عنه بامرره وان كان المال بعينه في يد المكاتب وكذلك لو  
خلت الكاتبة نصارت قصاصا بماله على المولى من الصمان ولا يجوز مكانة ما في  
الوطن وان قلتهما الامر عليه **•** وكذلك كاتبة الصبي الذي لا يعقل وكذلك  
ان تولى قول ذلك حر على ما في الوطن وضمته وقال له المولى اذا ادبت الى القا  
فهو حر لم يجر فان ادا عتقت اذا وضعت لاقل من سنة شهر ورجع صاحب المال  
بماله **•** واذا وهب للمكاتب هبة وقصد وبصدة ثم عتق ردت اليه الهبة  
والصدقة حيث كانت واذا اشترى المكاتب عبدا من مولاد او من غيره فوجد  
به عيبا فله ان يرده فان عجز ثم وجد به السيد عيبا ولو يكن السيد اشتراه منه  
وقد اشتراه المكاتب من غير السيد قال لسيده ان يرده على البائع والمكاتب  
موال الذي يلى رده مكاتب اشترى عبدا ثم باعه من سيده ثم عجز فوجد به السيد  
عيبا لم يستطع رده على عبده ولا على باعه من عبده وكذلك ان مات المكاتب  
بعد العجز ثم وجد السيد بالعبد عيبا لم يرده **•** واذا عجز المكاتب وعليه ذن  
لمولاه وذن من اخر قال يسطل من المولى ثم يباع في ذن الاجبي وان لم يعجز ولكن كان  
عن كبير بدى الاجبي ثم يقضى ذن المولى ومكاتبته **•** واذا عجز المكاتب وفي  
رقبته دين تجادل لعبده قد اشتراه منه يريد رده عليه بالعيب فله ذلك  
فان رد دين العبد المراد وقسم ثمنه بين الولد وبين بائى العرما بالخصص  
فان قال لا ارد حيا اخذ ثمنه كان له ذلك ونميسكه حتى يباع له خاصة **•** واذا اسر



المكاتب فاستدان دينا فهو بمنزلة ما استدان في دار الاسلام فان اردت المكاتب  
 وعليه دين قد استدان في ردك علم ذلك باقراره ثم قتل على رده فاك ما استدان  
 في رده فهو بمنزلة المريض ويبدأ بما استدان في حال الاسلام ثم يكو ما بقي للدين اذا  
 رده في حال رده في قول محمد وقال ابو يوسف هو قتل سواء كان له ثمن ام لا فان  
 كسبه في حال رده قال سدا منه بما كان استدان في دار الاسلام فان فضل شيء كان  
 للدين في قياس قول ابي حنيفة وعلمه وقال ابو يوسف بخلافه **وقاذا اراد المالك**  
 ثم استدان في رده ثم اسلم جميع ذلك في رقبته وبصير كانه استدان في حال  
 اسلامه **وان قتل مرتدا** اعن مال كان غرما له احق به من المولى **واذا سعى**  
 ولد المكاتب المولود في مكاتبته قضى المكاتبته فعتق ثم حضر غرما لبيه لم يكن له ان  
 يأخذ وامر المولى بما اخذ ولكنهم يفتنون الولد بدينهم الا ترى ان المكاتب اذا ادعى  
 المكاتبته عتق فاستحسن ان يكون ابنه بمنزلة ولد له ولد المكاتبه فان كان  
 المكاتب ابوا المكاتبه ترك ما لا فاداه الى ابن السيد قال اما في هذا فيرجعون بذلك  
 المال على السيد وليعود الابن مكاتباً كما كان **قال ابو الفضل** ووجه ذلك انه قد  
 لزمت ستاية من قبل امته والمستسعى عبدي في قول ابي حنيفة كالمكاتب وقد قال في اثر  
 هذا الكتاب قال ابو يوسف ومحمد اذا ادعى ابوا المكاتب من تركه المكاتب ماله في المكاتبه  
 فلهذه دين كان على الميت فالعتق ماض ويؤخذ من المولى ما اخذ ورجع على الابن ولا  
 يجوز وصيته المكاتب وان عتق بعد ما قبل الموت الا ان يجدد ما بعد العتق في قال  
 قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجوز اذا عتق قبل الموت فان قال اذا  
 عتقت فكت اوصيت بكذا فهو جائز قبل ان عتق قبل الموت وان مات عن وقال  
 بنو وصيته فان اجازوا بعد الموت ثم ارادوا ان يرحموا فيه قبل ان يدعوه الى صاحبه  
 كان لهم ذلك وليسوا في ذلك كورثة الحوائم استحسن اذا دعوه الى صاحبه ان  
 اجبره **واذا تصدق على المكاتب بصدقة** فقضى المكاتبته او لم يكن فيها وفا  
 فخرج عن المكاتبته والصدقة في يده قال هي طيبة للمولى **باب**

**الاختلاف في المكاتب** واذا كاتب الرجل عبداً ثم اختلفا فقال المولى  
 كاتبك على العتق وقال العبد كاتبني على الف فالقول قول المكاتب ان كان قد  
 ادعى شيئا ولم يود في قول ابي حنيفة الآخر وكان يقول قبل ذلك بخالفان ويتران  
 المكاتب وهو قول ابي يوسف ومحمد **ولذلك ان اختلفا في جنس المال** فان جعل  
 القاضى القول قول المكاتب والزمه المال الف درهم ثم اقام المولى البيعة انه كاتبه  
 على الفين لزمت الفان ولا يعتق الا بادل الفين وان لم يقيم البيعة حتى قضى الف

وامضى

وامضى القاضى عتقه ثم اقام المولى البيعة انه كاتبه على الفين فهو حر وعليه الف  
 في الاستحسان وان ادعى المكاتب الف ولحقا صمداً الى القاضى حتى اقام المولى البيعة  
 على الفين لم يعتق حتى يودي الف الباقية **وان اختلفا فقال المولى كاتبك**  
 على الفين وقال العبد كاتبني على الف اذا ادعيتها فانا حر واقام البيعة قالت  
 يقضى عليه بالفين ويؤخذ بيته المولى على المال وبينه العبد على العتق  
 فاذا ادعى القاضى عتق وعين عليه الف اخرى لان العبد قد اقام البيعة على الف  
 وقد شهدت شهود دانه قال اذا ادعى القاضى فهو حر وهو بمنزلة رجل اعترف عبده  
 على مال فاقام المولى البيعة انه اعترفه على الفين **واقاقر العبد البيعة انه**  
 اعترفه على الف وان لم تشهد شهود العبد ان المولى قال اذا ادعيت الى القاضى  
 حر وتكن شهد وان كاتبه على الف ونجها عليه نحو ما قال لبياسا ولا يعتق حتى  
 يودي الف اخرى **وان اختلفا فقال العبد كاتبني على نفسي ومالي على الضم**  
 وقال المولى بل كاتبك على نفسك ون مالك فالقول قول المولى والبيعة بيته  
 العبد **وان قال المولى كان هذا المال في يدك حين كاتبك** وقال العبد اصبته  
 بعد ذلك فالقول قول العبد والبيعة بيته المولى **فان ادعى العبد فسادا في**  
 المكاتبته وانكره المولى فالقول قول المولى وعلى العبد البيعة **وكذلك لو ادعى**  
 المولى مكاتبته فاسدة وانكره العبد فالقول قول العبد **وان قال المولى كاتبك**  
 على الف الى سنة وقال العبد الى سنتين فالقول قول المولى والبيعة بيته العبد  
**وان ادعى العبد انه كاتبه** بخبراً على الف كل شهر مائة درهم وقال المولى بخبرك  
 ما بين كل شهر فالقول قول المولى والبيعة بيته العبد لانه ادعى فضل الاجل واذا  
 قال المولى لمكاتبته ولدت هذا الولد قبل ان كاتبك وقالت هي ولدته في المكاتبه  
 فالقول قول من في يده الولد منهما وان اقاما البيعة فالبيعة بيته المكاتبه في  
 بداهما كان الولد الا ترى انه لو اعتق جاريته ثم اختلفا في ولدها هذا الاختلاف  
 واقام البيعة كانت البيعة بيته الجارية **واذا ماتت المكاتبه** ثم اختلف  
 ولدها والمولى في المكاتبه فهو كاختلاف المولى والام في قول ابي حنيفة الآخر **حزني**  
 دخل يرد الاسلام بامان فاشترى عبداً مائياً وكاتبه ثم اختلفا في المكاتبه فاقام  
 المولى البيعة من اجل الحرب من دخل معه بامان لم يقبل شهادتهم على العبد الذي  
 لان شهادة اهل الحرب على اهل الذمة **باب**  
**مكاتبه المريض** مريض كاتب عبده على الف درهم بخبراً وقيمته الف درهم  
 وهو لا يخرج من لده قال يجزى العبد فان شاع لم يزد من قيمته على الثلث والارز في



فأرق • فإن عجله حسب ذلك من كل ثم يحصيه فان كانت على العيين وقيمته الالف  
لأمال له غير قليل له عجل المثلث الالف في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد بن  
له عجل المثلث قيمته وان كان على الف وقيمته الفان لأمال له غير قليل له عجل المثلث  
قيمته وان كان • وحل كاتب عبده في صحته على الف درهم وقيمته خمسمائة فلما  
حصرت الوفاة اعتقه ثم مات ولو بقيت منه ثيابا لكانت في ثلثي قيمته وسيظل  
المكاتبه كانه لم يكن مكاتبه وكذلك ان وهبت له جميع ما عليه من المكاتبه حين حضور  
الموت فهو حر ويسعى في ثلثي قيمته لانه متى أدى ثلثي قيمته عتق وان كان على المكاتبه  
في قول يعقوب • وقال أبو الفضل يريد قول يعقوب في انه اذا كان يعقوب وكان  
سعى في اقل ما لم يمت من حصة السعيه ومن حصة المكاتبه فان كان المولى وقد  
قبض منه قبل ذلك خمسمائة ثم اعتقه في مرضه يسعى في ثلثي قيمته ولو عتق  
بني ما أدى قبل ذلك فان كان ادى المكاتبه الامايه درهم ثم اعتقه في مرضه  
او وهب له في مرضه المايه درهم يسعى في ثلثي المايه لانه اقل المايه تسعاً عشر  
قال ابو حنيفة اذا كان مكاتبه في صحته ثم اعتقه في المرض يسعى ان شاق في ثلثي قيمته وان  
شاق في ثلثي ما عليه من المكاتبه • وقال ابو يوسف في الاقل من ذلك • واذا اولدت  
المكاتبه ولده او اشترت ولداً ثم ماتت سعى في المكاتبه على النحر والذى على الادا  
المولود في المكاتبه قلت ولا يجب على الاخر شي من السعيه فانه لا لاهلها ولو سعى غيره  
يسعى غير الا ان يودي المكاتبه بما جاز فان سعى وادى المكاتبه لم يرجع على اخيه  
بني لانه ادى عن ماله وكسبه من تركته • فاذا اكتسب هذا الاكسب كسباً فلا اخيه  
ان ياخذ فليس يستعين به بذلك في كتابه لانه بمنزله امه • وكذلك ان اراد  
ان يسلمه لياخذ عمله ويستعين على مكاتبته كان له ذلك وبما مره العاصي ان يواجر  
نفسه او يامر اخاه ان يواجره ويودي المكاتبه من اجارته قال وما اكتسب  
المولود في المكاتبه بعد موت امه قبل الادا فهو له خاصة وما اكتسبه اخوه  
حسبه من التركة يقضي منه المكاتبه والباقي ميراث بينهما • وقال ابو يوسف  
ومحمد ما اكتسب الولد المستري لم ياخذ منه اخوه ولو لم يكن لها ولد غيره يسعى  
فيما على امه على النحر • وكذلك كل ذي رحم محرم منه • واذا كان العبد بين طلق  
فرض احداهما كان مكاتبه الصحيح باذنه جاز ذلك وليس للورثه اسطاله • وكذلك  
ان ادن له في القرض قبض بعض المكاتبه ثم مات المريض لم يكن للورث ان ياخذ شي  
ولا يجوز للمكاتب ان يزوج امه عبده • والمكاتب ان ياذن لعبده في التجارة  
فان لحقه دين بيع فيه الا ان يودي عنه المكاتب ويجوز له اذا اذاه عنه وان

كان اكثر

كان الرز من قيمته • فان عجز المكاتب وقد لحق كل واحد منهما دين بيع كل واحد  
منهما في دين نفسه الا ان يقد بمال المولى فان فضل عن ثمن المكاتب شي لم يصرف  
في دين عبده • وان فضل من ثمن العبد شي صرف في ثمن المكاتب • فان قضى  
المولى بعض ثمن العبد دينه ثم جاز الآخرون لم يكن لهم على من اقتضى دينه  
سبل اذ الميراث اصل الدين مشترك بينهم وللهم ياخذون العبد بدنيهم  
ولا يجازيهم المولى بما قضى من دينه في رقبته وعجز المكاتب جرحه على عبده  
وكذلك موته • فان كان كان للميت المكاتب ولد فان لهذا العبد اذا  
حديدا وعليه دين لم يجز اذنه لانه قد صار للغرماء • واذا اذن المكاتب  
لعبده في التجارة فاستدان ديناً فدفعه المولى وهو غائب الى الغرماء بدينهم  
قال بخور ذلك بمنزلة حراذن لعبده في التجارة قال ويجوز للمكاتب من هذا  
ما يجوز للحري • **باب الحيار في المكاتب**  
وجوز من اسطرط الحيار في المكاتبه ما يجوز في البيع فان اشترط اكثر من ثلاثة ايام  
لم يجز في قول أبي حنيفة فان امضى صاحب الحيار في الثلث جاز وان لم يمضها حتى  
الثلاثة بطلت المكاتبه • ولو اشترط المولى لنفسه الحيار ثلثاً فالتسب  
الغلام كسباً او كانت جارية فوطيت بشبهة او ولدت ولداً ثم اجاز للمولى المكاتبه  
فذلك كله للمكاتب والمكاتبه • وكذلك ان قتل الولد قبل ان يجبره فالتسب  
للمكاتبه واذا باع المولى الولد او وهبه وسلمه او اعتقه فجميع ما فعل من ذلك  
جاز ومورده للمكاتبه • وكذلك لو كان الحيار في بيع وكذلك هذا في كتابه  
العبد • وحل كاتب عبده على نفسه وولده الصغار على انه بالحيار فمات  
لبعض ولده احداهما ثم اجاز للمكاتبه جازت ولا ينقطع عنه شي من قبل الذي  
مات • ولذلك لو كاتب عبدين مكاتبه واحدة على انه بالحيار ثلثاً فمات احدهما  
ثم اجاز وكذلك ان كاتب امته على انها بالحيار ثلثاً فولدت فاعتق السيد الولد  
ثم اجازت المكاتبه لم يحط عنها شي وان كان الحيار له فهو صحيح ولذلك ان اعتق  
الامه فهو صحيح ولم يعتق الولد معها فان كان الحيار لها عتق الولد معها • وان لم يعتقها  
ولكنها ماتت بعد ما ولدت فالحيار للمولى فله ان يجبر المكاتبه ويكون الولد بمنزلة  
امه استحسننا وفي القياس المكاتبه باطلة وهو قول محمد وان كان لها الحيار فولدت  
بمنزلة قبول الكتابة • وان كان الحيار فاشترت وباعت في الايام الثلاثة ثم  
رد المولى المكاتبه لم يجز بيعها وشراؤها في الايام الثلاث لم يجز المكاتبه لم يجز  
ولا يكون هذا اذا لها في التجارة وهذا بمنزلة البيع الا ان يكون المولى راعها

تمت



تبيع وتشتري في الثلاثة الايام فلم يغير عليها فيكون هذه اجارة منه  
للمكاتبه الا ترى ان رجلا لوباع عبدا على ان البائع بالخيار ثلثا وتبقيه  
المشتري فان له في الاجارة فاستدان دينه ثم رده البائع البيع لم يلزمه شيء  
من ذلك وان كان الخيار للمكاتب كان شراؤه وبيعه رضاه بالمكاتبه  
وكذلك في خيار المشتري اذا اذن للعبد في الاجارة كان ذلك رضاه بالبائع  
**باب في عرق المكاتب**  
واذا كانت الجارية من حر ومكاتب فولدت ولدا فادعاهما المكاتب قال  
الولد ولده والجارية ام ولده وتضمن نصف قيمته ما يوم علقته منه  
ونصف عرقها ولا تضمن من قيمة الولد شيئا فان ضمن ذلك ثم عجزت  
الجارية وولدها مملوكين للولادة وان لم يضمنه ذلك ولم يجامعه وجع نصف  
الجارية ونصف الولد الشريك الحر وان كانت مكانه لهما وادعى المكاتب  
ولدها جازت الدعوة وهي بالخيار ان شاءت مصت على الكتابة واحدة من  
العقر وان شاءت عجزت وتضمن المكاتب لشريكه نصف قيمتها ونصف عرقها  
فان كانا الولد والدعوة دعوة الحر فان اختارت المصني على الكتابة ثم مات  
الحر سقط نصيب الحر من الكتابة عليها وبيعت في الاقل من حصته المكاتب  
من المكاتبه ومن نصف قيمته لان الحر لو اعتمقها في حيوته كان لها ان تمضي  
على المكاتبه من نصيب الاخر وان عجزت سعت في نصف قيمتها ان كان المعتمق  
لها ميسرا وان كان موسرا ضمن نصف القيمة للمكاتب ولا يرجع عليها بشيء مما  
ضمن لانها كام ولد لرجل اعتمق نصفها فان كان المكاتب وطعها او اولدت له  
م وطعها اخر فولدت له فادعيا الولد معا ولا يعلم الا بقولهما قال ولد كل واحد  
منهما له بغير قيمة ولا يغير كل واحد منهما لها الصداق وهي بالحر والمصني على المكاتبه  
وان عجزت كانت ام ولد للحر خاصة لان دعوتها التعتق فيها ولو التقت بعقوبتها  
في ولد واحد كان الحر اولى بالولد وكذلك هو اولى بام الولد وعليه نصف قيمته  
وولد المكاتب نائب النسب منه وعليه نصف قيمته للحر فان عجز المكاتب  
معها كان صح وولد المكاتب رقيقا بين مولاه وبين الحر فان كان وطع المكاتب بعد  
وطع الحر عجزا جميعا هي ام ولد للحر وعليه نصف قيمتها وهي وولد المكاتب للحر  
ولا يثبت نسبه من المكاتب وقال محمد بن الحسن ان يثبت نسبه من المكاتب  
ومو لم يثبت له امه **باب في جاني الميراث**  
واذا كانت المسلم عبده ثم اوتد المولى فهو على مكاتبته فان قبضها الميراث فقل

على ردته لم يجز اذ ارد بالقبض في قول ابي حنيفة وهو عبد على حاله اذ لم يعلم  
ذلك الا بقوله فان كان يعلم ذلك فالمرء يدخول اخذه بالدين منها ذمة اليهود في كل ما  
وليه ولا يجوز ان يخرج شيئا من ملكه بمن ولا غيره ذلك فان لم يقصر شيئا حتى لم يجد  
الحر فجعل القاصي ماله ميراثا بين ورثته فاخذوا المكاتبه ثم رجع مستملا فوله  
العبد له وياخذ من الورثة ما قبضوه منه ان وجد يعينه **باب في شرك**  
**المكاتب وشركه** ليس للمكاتب ان يشارك حرا شركة مفا وصة ويجوز له  
ان يشارك شركه عيان وعجوة يقطع الشركة وله الشفعة فيها اشتراؤه المولى للمول  
والمولى للشفعة فيما استراه المكاتب واذا اشترا المكاتب اذ ارا على ان له منها حصة  
لحمه ايام يجوز في الرق ان يقطع الخيار وان كان الخيار للبائع فهو على خياره ولا يقطع  
المكاتب في شركته من مولاه ومن ابن مولاه ومن امرأة مولاه ومن ابني مولاه ومن كل  
ذي رحم تحرم من مولاه لا كل واحد من هؤلاء لوسرق من المولى لم يقطع وكذلك مكاتبته  
وكذلك ان سرق واحد من هؤلاء من المكاتب فان سرق المكاتب من اكرم رده في الرق ثم  
اشتراه ذلك الرجل لم يقطع وان سرق من رجل وكذلك الرجل عليه دين ثم عجز عن المكاتب  
فطلبت المسروق منه دينه فمضى القاصي ان يساع له في ذلك قال يقطع في النسيان  
وكذلك العبد المادون وان سرق المكاتب من مكاتب اخر لم يقطع وكذلك  
ان سرق من عبده كان بين مولاه وبين اخر وقد اعتمق المولى نصفه منه لان الشريك ان  
اختار ضمان المولى رجع المولى به عليه فيكون مكاتبه وكذلك ان سرق مال رجل  
لمولاه عليه دين مثل ذلك لانه بمنزلة فيه فيه اخر الكتاب **كتاب**  
**الولا** ورد في الخبر عن عمر بن عبد الله بن مسعود وزيد بن ابي بن كعب وابن مسعود  
الا نصاري واسامة بن زيد قالوا الولد للكبير وقال شرح بن ميمونة المال ويقول  
الا ولين ياخذ ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وتفسيره عليهم رجل اعتمق عبدا ثم مات  
وترك ابنتين ثم مات احد الابنتين وترك ابنا ثم مات المعتمق فميراثه لابن المعتمق لصلته  
دون ابن ابنة فان كان المعتمق ابنة فلها النصف والباقي للمعتمق فان مات هذا الابن  
بعد ذلك عن ابنتين ثم مات ابنة المعتمق فميراثها لابني ابني المعتمق جميعا ولذلك  
القول في كل عصبية على هذا القياس في ان الميراث للكبير منهم في ذلك الوقت وان  
كان لاحد الابنتين ابان والاخر ابن واحد فالميراث بينهم على عدد رؤسهم وكذلك  
الحكم في ولا المدبر وميراثه وفي العبد الموصي بعقده او شراؤه وعقده بعد موته  
ورد الخبر عن عمر بن عبد الله بن مسعود وزيد بن ابي بن كعب وابي مسعود قالوا ليس  
للنساء من الولا الا ما اعتقن وعن ابراهيم قال ليس للنساء من الولا الا ما اعتقن



او كائين واعترف من اعتق **•** ورد الخبر ان ابنة حمزة اعتقت مملوكا فمات  
وترك ابنة فاعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم اجتهه النصف وهذا هو  
ابي خيفة وابي يوسف ومحمد والمرأة ميراث معتقها ومعتق معتقها ومكانها  
ومتكاث مكانها **•** واذا اعتقت المرأة مملوكا ثم ماتت عن زوج وابنه وابنة ثم  
ماتت المعتق فميراثه لابن المرأة خاصة **•** وكذلك ان كان المعتق على رجل واذا استوت  
امرأتان اباهما فتق ثم اشترت احدهما والاب اخا لها من الاب فتعق ثم ماتت  
الاب ثم ماتت الاخ ولا وارث لهما غيرهما فميراث الاب لهما جميعا للذكر مثل حظ  
الانثيين بالنسب ولهما الثلثان من ميراث الاخ بالنسب وللميراث من الاب  
نصف الثلث الباقي بالولاء ولهما جميعا نصف الثلث الباقي بولاء الاب امرأة  
اعتقت عبدا ثم ماتت وتركته ابنتها واباهما ثم ماتت العبد فميراثه لابن خاصة في  
قول ابي خيفة ومحمد وقال ابو يوسف اخيرا لا ينسب له والباقي لابن ومولى النعمة  
اخي بالميراث من النعمة والحالة رجل اعتق ابنة ثم غرقا جميعا ولا يدري ايها مات  
اولا لم يرث المولى منهما شيئا وكان ميراثها العصبية المولى ان لم يكن لها وارث **•** واذا  
اعتق رجل امه ثم مات الرجل وترك ابنا ثم مات الابن وترك اخا من امه ثم ماتت الامه  
فميراثها العصبية المعتق وليس للاخ من الام شي **•** وكذلك لو كان اخو المعتق لامه **•**  
**باب ميراث المولى** **•** ورد الخبر عن عمر بن الخطاب قال  
اذا كانت الحرة تحت مملوك فولدت عن المولى يعتقها واذا اعتق ابوهر جحر المولى **•** وكذلك  
نقض عثمان بالولاء للزبير معتق الاب على رافع بن جرحم وكانت الام مولاه **•** وعن زبير  
ابن العوام انه ابصر فتية بغيا اعجب طر فمهر وامهم مولاه لرافع بن جرحم وابوهر عبدا  
لبعض الحرة من جينة او لبعض النخج فاشترى الزبير اباهم واعتقه ثم قال للفتية  
اتسبوا الي **•** وقال رافع بن جرحم هو مولى فاختصموا الي عثمان فنقض بالولاء للزبير **•** وقال  
الشعبي اذا اعتق الجحر المولى وقال ابو يوسف وابي خيفة ومحمد لا يجر احد الولاء ولا  
يكون الولد مسلما باسلام الجحر **•** واذا تزوج العبد حرة فولدت له اولادا فاولادها  
مواالي الام معتقه كانت او امه واليه فميراث ما اعتق ابوهر جحر ولا هو ولا هم الى مواليه  
**•** واذا كانت الام معتقه والاب مسلم لم يعتق فالمولود لمولى الام في قول ابي  
خيفة ومحمد وهذا هو العبد سوا **•** وكذلك ان كان الاب والارجلان لهما موالاة  
عقاقة والعقاقة اولى من الموالاة **•** ارايت لو مات ابوهر وترك الولد ثم ماتت المولى  
وترك امه من كان ربه ما بقي يرثه مولى الام وهذا قول ابي خيفة ومحمد فان  
كان الاب من العرب او مولى عقاقه فان الولد ينسب الي قوم ابيه لان العرب لم يحرم علمهم  
نعمة

نعمة عقاق **•** وقال ابو يوسف في هذا كله الولد مولى لمواالي الاب **•** واذا اعتق  
الرجل امه فولد لها او كانت جلي حين اعتقها او اعتقت فولدت بعد العتق لافل من  
سنة اشهر **•** وكانت معتقة من للاق او موت فولدت لتمام سنتين منذ يوم مات  
او طلق وقد اعتق الاب رجل اخر كان الولد مولى الذي اعتقه مع امه في جميع ذلك  
**•** امه معتقة ولدت من عبده فالولد مولى لمواالي امه فان والاد رجل ثم اعتق ابوهر  
جحر ولا مولاه ان كان الولد حيا او ميتا له ولد او ليس له ولد ولا يرجع على عقاقه الام بها  
ادله عنه من العقل **•** **باب ميراث المولى** **•** قال ابراهيم النخعي في السلم الرجل على يدي رجل وقال له فانه يرثه ويعقل عنه وله ان  
يحول عنه بولاه الى غيره ما لم يعقل عنه فاذا عقل عنه لم يكن له ان يحول الى غيره  
وهذا قول ابي خيفة وابي يوسف ومحمد وقالوا ان سلم على يدي ولد بولاه لم يعقل  
عنه ولم يرثه **•** ورد عن مسروق ان رجلا من اهل الارض والى ابن عم له واسلم على  
يديه فمات وترك مالا فسيل بن سعد عن ماله قتال هو لموالاه **•** وعن ابن الاشعث  
انه سأل عمر بن الخطاب عن رجل سلم على يدي ولد بولاه فمات وترك مالا فقال عمر ميراثه  
لك فان ابيك طيبت المال **•** وعن علي بن رجلا من اهل الارض فانه بولاه وابي علي ذلك  
فان ابن عباس فوالاه **•** وعن تميم الداري انه قال سالت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن رجل سلم على يدي رجل ما الشئ فيه قال عليه السلام هو اولى به بحساده  
وماله **•** واذا سلم رجل على يدي رجل ثم والى رجلا اخر فهو مولى هذا الذي والاه  
يرثه ويعقل عنه فان مات عن عبده او خاله او غيرها من العصابة كان ميراثه لغرابته  
دون المولى **•** واذا والى رجل رجلا ثم ولد له من امرأة قد والى رجلا فاولاد المولى  
الاب **•** وكذلك ان كانت والته وهي حرة ولا تشبه هذا العتاقة **•** وكذلك  
لو كان لم اولاد صغار حين والى ابنا او قد والته الام قبل ذلك احسرو  
فالاولاد موالى لمواالي الاب فان كبر بعض الاولاد فاذا تحول عنه الى غيره فان  
كان المولى قد عقل امه او عن احد من اخوانه لم يكن له ان يحول وان كان له ابن كبير  
حين والى الاب واسلم الابن على يدي رجل اخر والاه فولاده **•** وان اسلم ولده  
بواي احدا فولاده موقوف وليس هذا كالمولود في ولادة ولا كالصغير **•** واذا  
اسلمت المرأة الذميمة والته رجلا ولدت صغيرا من رجل ذي لم تكن والاولادها  
لموااليها في قول ابي يوسف ومحمد ويكون والاولادها لموااليها في قول ابي خيفة  
ميراثه العتاقة **•** واذا اسلم حرة او ذي على يدي رجل وقال له ثم اسلم ابنة  
على يد اخر والا كان كل واحد منهما مولى للذي والاه ولا يجر بعضهم ولا بعض



وليس هذا اقل عتاقه وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد حري اسلم  
 ووالا مسلماني دار الحرب او في دار الاسلام فهو مولاه فان سبي ابنه فاعتق  
 لم يحر ولا الاب وان سبي ابوه فاعتق حرة ولاه فان كان ابنه لم يسبي ولكنه  
 اسلم ووالا رجل لم يحر الجدة ولاه قال ابو الفضل لان الجدة لا يحر ولا الابان يحر ولا  
 ابنه يحر حرة ولا ابنه ولاه قال ابو الفضل وجه هذه المسئلة ان يكون الاسفل  
 مواليا والاولى حرة والجد معتقا ولا يحر ولا الاصل سفل الا ان يسلم  
 الاوسط ويوالي فحر الجدة ولاه ولا الاسفل حرة ولاه وموالاة الصبي باطلا  
 وكذلك العبد يوالي رجلا الا ان يكون الاب والمولى اذ ان لا ين له فيكون  
 مولى للصبي والمولى ولو والامكا تاجار وكان مولى لمولاه وان والى  
 دمي مسلما او ذميا جارا ومولاه وان اسلم رجل من نصارى العرب  
 على يد رجل من غير قبيلته والاه لم يكن موالاة ولكنه يفتى الى عشرين  
 ثم يعقل عنه ويرثونه ولذلك المرأة رجل والارجل فله ان يتحول عنه  
 ما لم يعقل ولله ان ينقض حضرته ولذلك الرجل يبرأ من ولاته ايضا  
 ما لم يعقل عنه فان نقض احد هما الموالاة بغير حضر من صاحبه لم ينقض  
 الا ان يوالي اخر فيكون ذلك نقضا لغير حضر صاحبه **باب**  
**بيع المولى** عبد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم المولى لا يباع بغير موافقة ولا يوهب وهذا قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ولا يجوز بيع ولا العتاق ولا هبة ولا صدقة  
 ولا الوصية ولذلك لا يجوز للذي له ولا الموالاة ان يبعده من اخر وان كان  
 الذي اسلم والاموال الذي باع ولاه من اخرا ووهبه كان ذلك نقضا لاول  
 ولاه لهذا السامى واذا باع الرجل ولا عتاقه او موالاة لعبد فبطلت  
 ثم اعتقه فعتقه باطل **باب**  
**عتق الرجل** **عنه عن غيره** واذا عتق الرجل عبدا عن حري او ميت فرب او حري  
 باذنه او غير اذنه فاعتق جارا والمولى من عتق دون المعتق عنه في قول  
 ابي حنيفة ومحمد ولذلك ان قال له عتق عبدك على الف درهم اضممتها  
 لك ففعل لم يكن العتق عن الامر ولم يبرأ المالك فان ادا درهم فيه ولو  
 ان امة تزوج رجلا على ان يعتق اباهما ففعل فالولا للزوج وهما مبرأان  
 ولذلك الخلع وان قال له عتق عبدك على الف درهم ففعل فهو  
 حر عن الامر والمال لازم والولا له وان كان الامر بذلك اراد العبد

فقد انكحاح لانها قد ملكك الرقية ولد لك المرأة يتزوجها الرجل  
 اعلى ان يعتق اباهما عنها ففعل فان الولا لها **باب**  
**الشهادتين في الرق** رجل مات وترك مالا ولا وارث له فادعى  
 رجل انه وارثه بالولا وشهد له شاهدان ان الميت مولاه فانه وارثه  
 لا وارث له غيره لم يحر الشهادتين حتى يفسروا الولا وكذلك شهد ابنا لعتق  
 ان الميت مولى هذا مولى علي عتاقه لم يحر فان شهد ان هذا الحري اعتقه وهو  
 مملكه وهو وارثه لا يعلمون له وارثا غير جازت الشهادتين فان ادعى ابنا  
 ولاه بالعتق فاقام كل واحد منهما البيعة به جعلت ميراثه بينهما الا ان  
 يكون وقت احداهما سابقا فيكون اول به وان كان ذلك في ولا الموالاة كان  
 صاحب الوقت الاخر اولي الا ان يشهد الشهود صاحب الوقت الاول انه  
 كان عقل عنه وان اقام رجل البيعة على مثل ذلك لم يقبل الا ان يشهد وان  
 اشتد من الاول قبل ان يعتقه ثم اعتقه وهو مملكه فبطل فضا الاول  
 رجل مات وادعى رجل ان اباه اعتقه وهو مملكه وانه لا وارث  
 لابييه ولا لهذا الميت غيره وجا بائني احد فشهد على ذلك لم يحرشها دهما  
 لانها شهد الجدهما وكذلك شهادة بنات المقت لا يجوز ولو ادعى  
 رجل ولا رجل واقام البيعة انه اعتقه وهو مملكه واقام الاخر البيعة  
 ان هذا حرا اصل اسلم على يديه والاه والاعلام يدعى انه حرا اصل قضى  
 للذي والاه دون الذي اعتقه ولذلك لو كان ميتا عن تركه فان كان  
 حيا فاقرا انه مولى عتاقه لهذا اخذت بيته العتاقه وان كان هذا اقتضا  
 من الغلام للموالاة لو كان والاه هذا الاخر رجل مات عن اثنين وبنات  
 فادعى رجل ان اباه اعتقه وهو مملكه وشهد ابنا الميت على ذلك وادعى  
 اخر ان اباه اعتقه وهو مملكه فافرت بيعة الميت بذلك فالاول باطل  
 والشهادة جائزة ولو شهد للاخر ابنا له وابنتان ولم يوتوا وقتا كان الولا  
 بينهما نصفين ولو جاد رجل من الموالى وادعى على عري انه مولاه وان اباه  
 اعتق اباه وجا باخويه لابييه يشهد ان بذلك والعري ينكره لم يحرشها دهما  
 لانها يشهد ان لابيها بالولا اذ انكر ذلك العري وان ادعى العري جازت  
 الشهادة واذا ادعى رجل ولا رجل وجا شاهد من شهد احد ههما  
 ان اباه اعتقه في مرضه ولا وارث له غيره وشهد اخر ان اباه اعتقه  
 عن دين منه مملكه فالشهادة باطلة لانها قد اختلفت ولو مات رجل



واخذ رجل ماله وادعى انه وارثه لم اخدمه فان خاصته فيه انسان سألته  
البينة فان ادعى رجل انه اعتق الميت فانه يملكه وانه لا وارث له غير واثم  
البينة واقام الذي في يده المال البينة على مثل ذلك قضيب بالولا والميراث  
بينهما نصفين فان اقام مسلم شاهدين مسلمين انه اعتقه وهو يملكه وانه مات  
وهو مسلم لا وارث له غير واثم واثم الذي شاهدين مسلمين انه اعتقه وهو يملكه  
وانه مات كافر لا وارث له غير واثم فالمسلم نصف الميراث ونصف الميراث  
لا قرب الناس من المسلمين فان لم يكن له منهم قرابة جعلته بيت المال فان كان  
شهوده نصاري لم يخرجه عنهم على المسامحة وان وقت كل واحد من البينتين وقتا  
في العتق وهو حي والشهود كلهم مسلمون وصاحب الوقت الاول الحق **في يده**  
يد يده اعتقه فاقام مسلم شاهدين مسلمين انه عبده واقام الذي شاهدين  
مسلمين انه اعتقه وهو يملكه امضيت العتق والولا للذي وان كان شهود الذي  
كفارا قضيب به للمسلم **ولذلك** لو كان دين في الوجه الاول وكانت جارية فاسوة  
ولو كانت امه في يدي قد ولد له ولد اقام على رجل لها امه غصبها هذا  
منه واقام البينة على ذلك واقام الذي في يده البينة انها امه ولد هذا  
منه وفي ملكه قضيب بها وبولدها للذي ولذلك الاجارة والعارية والرهن  
وان لم يتم البينة على الغصب ولكنه اقام البينة انها امه ولدت في ملكه  
قضيب بها للذي في يده **ولذلك** هذا في العتاق **ولو شهد** شهود  
كل واحد منهما مع ذلك بالغصب على الاخر كان شهود الاخر العتق ايضا او ي

من الذي

**باب اخر من الولا**

واذا كاتب المسلم عبدا اكرام ان المكاتب كاتب امه مسلمة ثم ادى الاول  
فعتق فان ولده مولاه وان كان لا يرثه ولا يعقل شئ فان ادت الامة فعتقت  
فولاه المكاتب الكافر ويعقل عنها ثاقلة المولى ويرثها المولى **رجل باع** ثوبا  
فبيعه باطل فان اعتقه المشتري بعد القبض فعتقه باطل وهو مكاتب على  
حاله وان قال المكاتب قد عجزت وكسرت المكاتب فباعته المولى فبيعه  
جائز **رجل كاتب** عبدا له على الف درهم حاله وكاتب العبد امه على العين  
ثم وكل العبد مولاه بغيب الالعين منها على ان الغامتها قضائه فعقل فان ولا  
الامة للمولى لان المكاتب لم يعتق قبلها وليس للعبد المادون ان يعتق ولا كاتب  
فان اذن له فيه مولاه اذا كان عليه دين فان لم يكن عليه جاز ذلك باذن  
المولى **وان كاتب** عبدا باذن المولى ثم اعتقه مولاه ثم ادى المكاتب المكاتب

عتق

عتق وولا للمولى دون العبد المعتق وليس هذا المكاتب لان هذا مال  
المولى والصبي ان تكاتب عبده باذنايه او وصيه وليس له ان يعتقه  
على مال وللصبي ان يقبل ولا من يواليه باذنايه او وصيه ولما ان يقبل  
عليه هذا الولا **وان** اسلم صبي على يدي رجل ووالاه له رجلا وكذلك ان فعل  
باذن كافر **واذا اسلم** على يدي رجل على ان يكون ولدا لها في بطن امراته او على  
ان يكون لاول ولد له لم يجز ذلك **رجل اعطى** رجلا الف درهم على ان يعتق  
عبده عن ابن المعطي وهو صغير يعقل فالعتق عن المولى الذي عتق ولا يكون  
على الصبي لان الصبي ليس له ان يعتق عبدا على مال **ولذلك** ان كان الامر  
بدل مكاتب او عبدا جرح وان كان للصبي فقال رجل لايه اعتقه عني على  
الف درهم ففعله الاب جاز لا يبيع ولذلك لو كان هذا العبد لمكاتب  
او لعبدا ما دون فقال له رجل اعتقه عني على الف درهم ففعله وان قال  
ذلك مكاتب لمكاتب لم يجز ولم يعتق **باب الولا الموقوف**  
**رجل اشترى** من رجل عبدا ثم اشهد ان البايع قال اعتقه قبل ان يبيعه  
فهو حر وولاه موقوف اذا شهد ذلك البايع فان صدقه بعد ذلك لزمه  
الولا ورد الثمن ولذلك ان صدقه ورثته بعد موته وان كان اقر  
بالمد يد فترك البايع ثم مات عتق فان صدقه الورثة لزمه الولا البايع  
استحسانا **امه** بين رجلين شهد كل واحد منهما انها ولدت من صاحبه  
وصاحبه منكرا فان ابا خيفة قال توقف فاذا مات احد هما عتقت ولها  
موقوف وكذلك ابو يوسف ومحمد **امه** لرجل معروفه انها ولدت منه  
اخر فقال رب الامة لعتقها بالف وقال الاخر لرجل روثيها فالولد حر وولاه موقوف  
والجارية موقوفة بمنزلة ام الولد لا يطهاها واحد منهما ولا يستخدمها فاذا  
مات ابو الولد عتقت ولها موقوف **ياخذ** البايع العتق فضا من الثمن  
**رجل اقرا** اباة اعتق عبده هذا في صحة اوقى مرضه ولا وارث له غير  
فولاه موقوف في القياس ولا يصدق على الاب ولكن استحسن والزم ولله الاب  
اذا كان عصبتها واحدا وقومها من حي واحد فان الاب اعتقه لم لان اعتقه  
اخرى قالوا موقوف ولو كان معه وارث غيره فكذلك واستسعى العبد  
في صحته فولا حصته للذي استسعى في تولي حقيقته ولا حصه الاخر ملك  
ولذلك ان كان في الورثة رجال ونساء فاقوت المراتب منهم بذلك **عبد من** رجل  
قال احدهما ان لم يكن دخل المسجد فهو حر وقال الاخر ان كان دخل فهو حرا معا

قوله



سقى في نصف قيمته بينهما والاولى في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف  
 ومحمد والاولى موقوف ويسبغ في قيمته كاملة والاولى موقوف وكل ذلك موقوف  
 ميراثه يوقف في بيت المال وجنابته عليه لا يعقل عنه بيت المال وهذا  
 قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد **باب**  
**اعتراف العتق** من عرف بعتقه في دار الاسلام ولا يصلح عاقله فعقل  
 المعتق على نفسه الا ان يكون المعتق عتق **•** والقيط حررت بيت المال بعقل  
 عنه ولد له حكم سوا ليد وكذلك الكافر يسلم ولا يوالي احدا فان كان جنه وبين  
 رجل من العرب عبدا فاعفاه فبني جنابه كان نصف الجنابة على عاقلة الرجل العربي  
 ونصفها على عاقلة العربي **•** ذمي اعتق عبدا مسلما او عبدا كافرا قاسم كان موارثه  
 لبيت المال وعقله على نفسه الا ان يكون لمولاه وارث مسلم فان كان لمولاه اخ  
 مسلم كان موارثه وعقله على نفسه فان والا هذا المعتق ورجل من خزان  
 اسلم ومولاه ورجل من اصحاب هذا المعتق مولاه **•** نصراني اعتق عبدا مسلما  
 كان مولي في بيته مولى الذي اعتقه ان كان من بني ثعلبة فهو ثعلبي **•** ينسب اليهم  
 ولعمري عنده ويرثه المسلمون منهم او فرقه الى مولى وكل معتق حرى عليه  
 الرق بعد العتق انتقض به الولا وكان حكم الولا للمعتق الذي يحدث من بعد  
**•** حرى اعتق عبدا في دار الحرب فخرج مسلما كان للعبدان يوالي من يشاء حرى  
 وخلد في الاسلام بائنا فاشترى عبدا في دار الاسلام فاعتقه او عتق عبدا  
 جابه من الذار معه ثم رجع الى دار الحرب فاسروجرى عليه الرق فعتقه مولاه  
 لا يتحرك عنه ابد او ان مات معتقه كان ميراثه لبيت المال وعقله على نفسه  
 لانه يعرف الذي اعتقه **•** ام ولد حرى خرجت النيامسلة هي حرة وراك من  
 شات مسلمة خلد في الحرب بائنا او حرى اسلم هناك ثم اعتق عبدا استرا  
 في دار الاسلام الحرب لم اسلم عبده لم يكن مولاه في القياس ولذا ان يوالي من يشاء  
 في قول ابي حنيفة ومحمد **•** وقال ابو يوسف اجعله مولاه استحسانا لما ورد في الخبر  
 من عتق النبي عليه السلام زيد بن جارية وعتق ابي بكر الصديق صبيته وولادتهما  
 ملكة **•** قال ابو حنيفة كان هذا قبل ان يورث النبي صلى الله عليه وسلم بالقتال  
 وقبل ان يصير ملة دار الحرب فلذلك صح الولا **•** حرى اشترى في دار الاسلام  
 عبدا فاعفاه ثم رجع الى دار الحرب فبني فبني فاشترى عبدا فولا الاول والاخر  
 وولا الاخر للاول **•** حرى استامن اشترى عبدا مسلما وادخله دار الحرب فهو  
 حرى في قول ابي حنيفة ولا يكون ولادته الذي ادخله وقال ابو يوسف ومحمد لا يكون

حرى

حرا وان اعتقه الذي ادخله فهو حر وولادته **•** واذا اسلم عبد الحرى في دار  
 الحرب فان باعه مسلم عتق وكذلك ان غنمه المسلمون **•** ولذلك ان باعه من  
 حرى مثله في قياس قول ابي حنيفة ولا ولا عليه له قال ابو يوسف ومحمد لا يعتق  
 في شيء من ذلك الا ان يصدقه المسلمون في غنمه فيعتق ويوالي من يشاء عبد الحرى حج  
 مستامسا في تجارة لمولاه قاسم فان الانعام ببعده وممسك ثمنه على مولاه  
 ولذلك لو كان اسلم في دار الحرب ثم خرج في تجارة لمولاه وان خرج مراغما فهو حر  
 ويوالي من يشاء ما لم يعقل عنه بيت المال فاذا اعقل عنه لم يكن له ان يوالي احدا  
 رجل ارتد ورجع يدار الحرب فبات مولاه الذي اعتقه قبل رده فورثه الرجال  
 من ورثته دون النساء ورجع ثانيا اخذ ما وجد من مال نفسه في يده ورثته  
 ولو اخذ ما وجد من مال مولاه في ايديهم وكذلك ان كان في دار الاسلام حين مات  
 مولاه لانه كافر لا يرث المسلم **•** امرأة من بني سدا اعتقت عبدا في ردها او قبل ردها  
 ثم لحقت بدار الحرب فبليت فاشترىها رجل من همدان فاعتقها فانه يعقل عن العبد  
 بنوا سدا ورجع يعقوب عن هذا وقال يعقل عنه همدان ويحول اليها ولذا حيث  
 ما تحولت وهو قول محمد وكذلك لو كانت معتقه للاول من انما يعقل بيت المال  
 من لا عشيرة له من المسلمين ولا ورثة **•** ذمي اعتق عبدا فاسلم العبد ثم نقص  
 الذي العهد ولحق بدار الحرب فليس للعبد ان يوالي احدا وان جن جنابه لم يعقل عنه  
 بيت المال وكانت عليه في ماله **•** واذا اسلمت امرأة من اهل الذمة ثم اعتقت  
 عبدا ثم ارتدت ولحقت بدار الحرب ثم سبي زوجها من دار الحرب فاعفاه فاعتقه رجل  
 لم يحز ولا مولاه فان كان مولاه الذي الذي اعتقه مسلم فبني جنابه فعقله على  
 بيت المال **•** امرأة من النجم اسلمت ثم اعتقت عبدا ثم سبي زوجها فاشترى رجل  
 فاعتقه فان ولا المرأة ولا مولاه يكون للذي اعتق الاب يعقل ثمنه عنهما  
**•** حرى ومترد اسلم في دار الحرب ثم اعتق عبدا مسلما ثم رجع عن الاسلام فاسرا  
 واسلم العبد وامي المولى ان يسل قتل فولا العبد للمولى لا يحول عنه وان كانت  
 له عشيرة كان عقله عليهم وان لم يكن له عشيرة فميراثه لبيت المال وعمله على  
 نفسه **باب** **الاقرار بالانكاح**  
 رجل اقرانه مولى فلان مولى عساة مرفوق او من تحت وصدة الاخر هو مولاه  
 ويعقل عنه قومه فاذا كان له اولاد جارية فبكره ذلك وقالوا ابو نامة مولى عساة  
 فلان اخر والاب مصدق على نفسه والاولاد مصدقون على انفسهم وكذلك  
 المولاد وان كان الاولاد صغارا كان الاب مصادقا عليهم فان كذبته الام



ونعت ولا فاعلم انك انت الى قولها واخذ بقول الاب ولذلك لو قال هم اولادى من غيرك فان قالت ولدته بعد عتيق بنحو خمسة اشهر فهو مولى لمولى الام وقال الزوج ولدته بعد عتيق بنحو سنة قال قول قول الزوج امرأة ولدتها ولد لا يعرف ابوه اوتت انها معتقة هذا الرجل وصده فاما بذلك الرجل لم يصد في علي الاين في قول ابي يوسف فان قالت كان زوجي رجلا من اهل الارض اسلم او كان عبدا اصدقت على الولد في قول ابي حنيفة ولا يصد في قول ابي يوسف واذا اراد بولا العتاق والمولاه سواء في الصحة والمريض واذا قال هذا المولى فقال ذلك انا اعتقتك وقال الاخر بل انا اعتقتك لم يصد في واحد منهما على صاحبه وان قال عتيق فلان او فلان فادعاه على واحد منهما هذا الاقرار باطل لا يبرمه يدهنى ولكنه يبره لا يبره او لعنه الله مولاه فهو ذل ذلك رجل اقره مولى لامرأة اعتقته وقالت المعتقة ولكنك اسلمت على يدي والى يدي هو مولاهما وليس له ان يتحول عنها في قول ابي حنيفة ولد ان يتحول عنها في قول ابي يوسف ومحمد وان اقره اسلم على يديها وقالها وقالت بل اعتقتك هو مولاهما وله ان يتحول عنها ما لم يعقل عنه كومتها وان اقره فلانا اعتقتك فقال فلان ما اعتقتك ولا اعرفك ولا انت مولاي واقره مولى حرم مجرد ذلك في قول ابي حنيفة بمنزلة النسب لو اقره ابن فلان ثم اراد ان ينسب الى اخر في قول ابي يوسف ومحمد يجوز ذلك واذا مات الرجل فادعى الرجل ان كل واحد منهما انما اعتقته وصده في بعض اولاده من الذكور والا فان احدثا وصده في الباقي من الاخرين وكل واحد منهما مولى الذي صدقه

**عتيق في البطن** رجل قال لامته ما في بطني حرم ثم قال ان جئت فساله حر ولدته بعد هذه العتق سنة قال قول فيه قوله ان اقرها كانت حاملا لم يولد عتيق الولد واذا اقره قبل سنة قبل عتيق ساله وان جات به لاكثر من ستين عتيق ساله رجل عتيق ما في بطني امته لرجل فاعتقه الموصي له بعد موته جازت عتيقه وهو مولاه فان ضرب انسان بطنها فالتقت متافقة ما في جنين الحرة وهو ميراث لمولاه الذي اعتقه رجل وصي بما في بطن امته فلان فاعتقه الموصي له به واعتق الوارث الامم واعتق مولى الزوج ووج الامم فولد الولد للموصي له به فان ضرب انسان بطنها فالتقت متافقة ما في جنين الحرة ميراثا لا يورثه فان كان عتيق بعد الضربة قبل ان تسقط فالعرة للذي اعتقه واذا اعتق الرجل ما في بطن امته فولدت لسنة اشهر فقال المولى قد اقرت ابي فاحمل بقولك ما في بطني حر وقال المولى هذا جازت قال قول قول المولى واذا وصي رجل بما في

او وصي

بطن

بطن امته لرجل فاعتق الوارث الامم فهو جاز وولاها وولاها ما في بطنها له ومو صامن لعتقه ما في بطنها يوم يولد ولا يمين في الولد ان ادعى الاسفل والاعلى وقال ابو يوسف ومحمد فيه اليمين وكذلك لو ادعى رجل عتيق على زوجته ميت قد ترك ابنتا ومالا انه مولاه الذي اعتقه وله نصف ميراثه ولا يمين في الابنة في الولد ولا في العتيق ولكنها تخلف ما تعامل به في ميراث ابنتها حتى ولا ميراث فان ادعى عتيق على سبطي امه ولاه ومحمد ولا يمين عليه في قول ابي حنيفة وان اقره بعد انكاره فهو مولاه ولا يكون حجر نقصا للمولا وكذلك لو كان العتيق هو الجاحد ورجل من المولى قتل رجلا خطا فادعى ورثته على رجل من قبيلة امه اعتقه واراد استحلاف فليس له ذلك فان اقر به لم يصد وعلى العاقلة وكانت الدية على القاتل في ماله وان كان المقتول من المولى فادعى رجل امه اعتقه قبل القتل لا وارث له غيره واذا استحلاف القاتل على المولا وهو مقرر بالقتل لم يستحلف عليه ولكنه يستحلف ما علم له هذا في دية فلان النبي عليه السلام ولد الملاء من قوم امه وعقل خبايته عليهم وان اعتق ابن الملاءة عبدا فعتق خبايته على عاقلة الام ايضا وان مات العبد ولا وارث له ورثته اقرب الناس من الام اذا كان الذي اعتقه مات وامته قد مات ولو كان لها ابن ثم مات المولى ولا وارث له غير وارث الام وهو اخو المقتول لامه فانه يورث المولى لانه اخو المقتول لاسيه واميه ولو كان له اخ واخت كان ميراث المولى للاخ دون الاخت لا ثلث النسا من ذلك شيئا ولو لم يكن له غير امه لم يكن لها من الميراث شيء وكان الميراث لاقرب الناس منها من الذكور فان ادعى الاب ثبت بحسبه منه ورجع ولا مولى له من العتاق والمولاه اليه ورجع عاقلة بما الام بما عتقوا عنهم عتق عاقلة الاب وان كان الابن يتسلم بخبر دعوته الا ان يكون بقوله ولد وان كان ابنتا ثم ماتت وترك ابنتا ثم ادعى عتاقا الا ان جازت دعوته في قول ابي يوسف ومحمد ولم يخرج في قول ابي حنيفة وان لاعن على ولد من توميس ثم مات احداهما فادعى الاب الحجي منهما تبين

سماهما تبين لهما جميعا اخر الحكم

**كتاب الايمان والكفارات**

قال محمد بن الحسن الايمان نكح يمين نكح ويمين لا نكح ويمين نكح وان الله لا يواحد بها صاحبه فاما التي نكح يمين العقد على فعل شيء في الموشف او تركه اذا احت فيه بوجود الشرط واما التي لا نكح في الحلف على ان ياتى او نكح في السالف مسعدا للكدب فيه فعليه الاستغفار والتوبة دون الكفارة واما التي نكحوا ان الله لا يواحد صاحبه هي الحلف على هذا الجنس منوها انه فيه ضايق ومو



الله الذي ذكر الله تعالى في الايمان . واذا حلف ليعمل كذا ولم يوف ذلك وقتاً  
 هو على نفسه حتى يهلك ذلك السن الذي حلف عليه وتزومه الكفارة حينئذ . واذا قال  
 ورحمت الله لا افعل كذا لم يكن ذلك عتياً . ولذلك قوله وعصيت الله وسخط  
 الله وعذاب الله ونوابه ورضاه وعلمه . وان حلف باسم الله او باسم من اصابه  
 او قال والله او بالله او تالله او على عهد الله او ذمته او موهودى او نصراني او  
 مجوسي بري من الاسلام او قال اسهد واسهد بالله او حلف بالله او قسم او قسم بالله  
 او على يداي او يدي الله او اعزم او اعزم بالله او على يميني او يمين بالله فقد حلف ايمان  
 وان قال وعزة الله او وجلال الله او وكبرياء الله او وامانة فهو يمين وان حلف  
 بحد من حد ود الله او بشي من شرايع الاسلام لم يكن عتياً . وكذلك لو قال هو ياكل  
 الميتة او يستحل الدم او لحم الخنزير او يترك الصلوة او الزكاة ان فعل كذا وليس بشي  
 من هذا يمين . ولذلك لو قال على نفسه باللعة او الموت او عذاب القبر وان جعله  
 لله على حجة او عرق او صوما او صلوة او ما اشبه ذلك مما هو طاعة ان فعل  
 كذا افعله لزمه ذلك الذي جعله على نفسه ولم يجزعه كفارة اليمين . ولذلك لو  
 حلف بالمشي الى بيت الله او الكعبة او مكة او المسجد الحرام او الحرم فحلت فعله  
 ان شاعره وان شاحته وان شاركه وذبح لركوبه شاه بلغنا عن علي بن ابي طالب  
 انه قال من حلف على نفسه الحج ما شئنا حج وركب وذبح لركوبه ساة وهذا قول  
 ابي يوسف وابي حنيفة ومحمد الا قوله الى المسجد الحرام او الحرم فان باحقيقة لم يجب  
 فيها شيا . واذا حلف بالمشي الى بيت الله وهو يتوي مسجد من مساجد الله سوى المسجد  
 الحرام لم يلزمه شي . وان قال عليه السفر الى مكة او الذهاب اليها او الركوب اليها لم يلزمه  
 شي وهذا في المشي في العياض سواء اعزانه اخذ في المشي بالاستحسان لان ايمان الناس عليه  
 . واذا قال انا احرم ان فعلت كذا او انا عزم او هدي او امشي الى البيت وهو يريد  
 ان يعبد من نفسه عدة لا يوجب شيا فليس عليه شي . واذا اراد الاجاب او لم يكن  
 له نية لزمه ما قال اذا حث لان ايمان الناس هكذا وهو استحسان ذكره في كتاب الناسك  
 وان حلف بصدى ما لا يملك لم يلزمه شي . واذا حلف بخروج ولد او عبد لزمه في  
 ولده شاه ولم يلزمه في عبد وشي في قول ابي حنيفة وقال محمد يلزمه في العبد ايضاً شاه  
 وقال ابو يوسف لا يلزمه في واحد منهما شيا . واذا حلف بالذرف ان توي شيا من حج او  
 عرق او غيره فعليه ما توي وان لم يكن له نية فعليه كفارة يمين . وان حلف على حصة  
 بالذرف فعليه فيه كفارة يمين الا ترى ان الله فرض الكفارة في الطهارة وحمله متكرراً  
 من القول وزدراً . وبلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرائى

غير حلف منكم فاليات الله هي خير وليكفر يمينه . واذا حلف بالذرف وهو  
 ميتاً ما لم يبرئ منه فاعليه حياماً لانها يام اذا حث وان توي صدقه ولم  
 يتعد ذلك فعليه اطعام عشرة مساكين لكل مسكين ربعان بالحاجي من الحنطة  
 . ولا ينبغي ان حلف الرجل فيقولك وابيك وابي فانه حثاً عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم انه قال كفى عن ذلك ولا يحن عن الحلف بحد من حد والله وعن الحلف بالطاغوت  
 . واذا حلف على يمين او نذر وقال ان شاء الله موصلاً به فليس عليه شي بلغنا عن  
 ذلك عن ابن مسعود وان عباس وابي عمر وكذلك قال العبد الصالح سجد في ان  
 شاء الله صابراً ولا اعصى لك امراً فلم يصبر ولم يوف بالكمارة . واذا حلف على  
 يمين فحلت فعله اي الكفارة ان شاء ان شاء اعتق كذبه وان شاء اطعم عشرة  
 مساكين وان شاء كسى عشرة مساكين فان لم يجد شيا من ذلك فعليه صيام ثلثة  
 ايام متتالية بلغنا عن ابراهيم بن ابي في الران او اذ فويده بالخيار وعجزي في كنان  
 البين من الرقاب ما يجزي في كنان المظنار والحكم في هذه الوقفة مثل الحكم في  
 تلك الوقفة سواء في جميع ذلك شاء وصفاه في باب الطهارة . ولو اشترى ام ولد  
 ويتوي ان يكون حراً من يمينه او قال ان اشترى بها فهي حرة عن كفارة يمين . وبلغنا  
 لم يجز عن كفارة يمينه . وحل اعتق نصف عبد وعن يمينه اطعم خمسة مساكين  
 قال لا يجزي عنه وان حث وهو مملوك لم يشترى به للصوم وان حث وهو  
 مملوك لم يشترى اجزاء الصيام . وان اشترى عبداً او اسداً لنفسه واعتقه  
 عن يمينه اجزاه وان دعت عليه كفارات ايمان منقردة واعتق وفاقا بعدد دهن  
 ولا يتوي لكل شي فيه بعينه اجزاه وكذلك اعتق عن اجزاء من واطعم عن الاخرى  
 وكذا عن الثلثة . وكفارة يمين المملوك بالصوم تمام العتق ولا يجزي ان يعتق  
 عنه مولاة او يطعم او يكسوا . وكذلك المكاتب والمستعصي في قول ابي حنيفة .  
 واذا اصاب المفسر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يعتق لرجوعه الصوم وكذا  
 ان ينظر ذلك اليوم وليس عليه شي فقتلاً . وبلغنا عن ابن عباس وابي ابراهيم  
 ومن حلف على يمين ثم اسلم فحلت في يمينه لم يكن عليه كفارة . وحل اعتق عبداً عن  
 كفارة يمينه توي ذلك بعينه ولم يشترى به لسانه وقد تخلص بالعتق اجزاه  
 ولا تجزى الكفارة قبل الحث . واذا اعتق عبداً عند الموت عن كفارة يمينه  
 وليس له مال عتق من ثلثة وسعي في لقيه ولم يجز عن الكفارة . ولذلك لو  
 اعتقه في صحته على مال فان اراد من المال بعد ذلك لم ينفعه .

**باب الاطعام وكفارة اليمين**



لنسا عن عمر بن الخطاب انه قال لا رقي مولية اني احلف على فؤاد لا اعطيهم شئ  
يبدوا لي فاعطيهم فاذا انا نعلت ذلك فاطعم عني عشرة مساكين لكل مسكين  
نصف صاع من حنطة او دقيق او سويق اجزاء وان اطعمتم ثمانا او تسعيا اطعمتم  
كل مسكين محتوما بالحاجي . وان دعي عشرة مساكين فبذلهم وعشاءهم اجزاء  
ولذلك ان اطعمهم جزا الفس معة ادم فان اعطاهم قيمة الطعام اجزاء ولذلك  
ان عداهم واعطاهم قيمة العشاء وان عداهم وعشاءهم فبذلهم فطيم او فوق  
ذلك سنا لم يحز وعليه طعام مسكين واحد وان اعطي عشرة مساكين كل مسكين  
مدا من حنطة فعليه ان يعيد عليهم مدا امدا وان لم يعيد رعبهم استقبل  
الطعام . ولو اعطي مسكينا واحدا خمسة اصوع لجزوا ان اعطاه كل يوم  
نصف صاع حتى يستكمل خمسة اصوع في عشرة ايام اجزاء ذلك . فان اطعم  
فقر اهل المدينة اجزاء وفقر اهل الاسلام احب اليها . وان اطعم والدته  
او ولده لم يحز . وان اطعم اخا واخته من ذلك وهو فقير اجزاء فان اعطي من  
ذلك غيا سالة ولا يعرفه بالغنا اجزاء . وكذلك ان اعطي ولده وهو لا  
يعرفه في قول ابي حنيفة ومحمد والبخاري قول ابي يوسف . ولو اطعم خمسة  
مساكين وكسا خمسة مساكين اجزاء ذلك من الطعام ان كان الطعام اخص  
من الكسوة وان كانت الكسوة اخص من الطعام لم يحز . ولو اطعم خمسة  
مساكين ثم افتر كان عليه ان يستكمل الصوم . ومن كانت له دار يسكنها  
اجزاء الصوم لان الصدقة تحل له وان اطعم عشرة مساكين كل مسكين صاعا  
عن يمين لم يحز ذلك الا عن احد ائمتنا في قول ابي حنيفة وابي يوسف . وقال  
محمد بن عيسى . ولو اطعم ستين مسكينا كل مسكين صاعا غز ظهرا وكفارة  
نظر اجزاء عنهما . ولو اعطي عشرة مساكين فبذلهم كفارة يمينه لم يحز عن الكسوة  
ويجزيه من الطعام ان كان النوب يساوي تمام قيمته . مسلم حلف على يمين  
ثم ارتد ثم اسلم حث فيها لم يلزمه شي . واذا جعل الرجل لله على نفسه اطعام مساكين  
فهو ما نوى من عدد المساكين وكبل الطعام فان لم يكن له نية فعليه طعام  
عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة ويعطى من الزكاة والكفارة  
من له الدار والخادم . وان وصي ان يفر عنه بمئة بعد موته فهو من ماله .  
وقال ابو حنيفة ومحمد الصاع الاول ثمانية ابطال وهو مخوم بالحاجي وهو ربع  
المناشي وهو صاع . **باب الكسوة** . ولو عطي كل مسكين  
والكسوة نوب لكل مسكين اذا وردا وفيصل وبنوا وكسا وان اعطي كل مسكين

نصف نوب لم يحزه من الكسوة ولكنه يجزي من الطعام اذا كان نصف نوب  
يساوي نصف صاع حنطه . ولو كسا كل مسكين قلنسوة او خفين او حلة على  
نعلين لم يحزه من الكسوة واجزاء من الطعام اذا كان يساوي . ولو اعطي  
كل مسكين قيمة نوب اجزاء ولو اعطي عشرة مساكين نوبا اجزاء منهم او هو  
حله او نوب كثير القيمة كل مسكين منه اكثر من قيمة نوب لم يحزه من الكسوة  
واجزاء من الطعام الا ترى انه لو اعطي كل مسكين ربع صاع من حنطة وذلك  
يساوي صاعا من ثمر لم يحزه من الطعام ولو كان هذا المدا من الحنطة يساوي  
نوبا كان يجزي من الكسوة ولا يجزي من الطعام . ولو اعطي عشرة مساكين  
دابة او عبدا قيمته تبلغ عشرة اذواب اجزاء من الكسوة وان لم تبلغ قيمته  
عشرة اذواب وبلغت قيمة الطعام اجزاء من الطعام . ولو ان رجلا  
اكسا عن رجل بامر عشرة مساكين اجزاء ذلك عنه وان لم يعط لها ثمنها  
ولو كساها بغير امره فرضي به لم يحز عنه وان اعطي من كفارة يمينه في كفان  
الموتى او في بناء مسجد او في قضاء دين ميت او في غنى زينة لم يحز عنه وان اعطي  
منها من السبيل منقطعاه اجزاء . ولو كانت عليه يمان فكسا عشرة  
مساكين نوبا اجزاء عن يمين واحد في قول ابي حنيفة وابي يوسف . وقال  
محمد بن عيسى . وان كسا مسكينا عن كفارة ثم مات المسكين فورنه منه هذا  
او استراة في حيوته او وهب لذل يفسد ذلك عليه ما اعطي . **باب**  
**الصيام** . واذا حث الرجل في يمينه وهو معسر لا يجد ما يعين ويكوا  
او يطعم فعليه صيام ثلثة ايام متتابعة فان صامها متفرقة لم يحز عنه بلغنا  
انه في صلاة عبد الله بن مسعود ثلثة ايام متتابعة . وان اصح معطرا لم يحز  
على الصوم لم يحزه عن كفارة يمينه واذا افطرت المرأة في هذا الصوم معرض  
او حيض فعليها ان تستقبل ولا يجزي هذا الصوم في ايام التشريق وان  
كان لهذا المعسر مال غائب او دين ولا يجد ما يطعم ولا ما يكسوا ولا ما يعين  
اجزاء ان يصوم ولو كان له مال وعليه دين مثله اجزاء الصوم بعد ما يقضى  
دينه من ذلك المال الا ترى ان الصدقة تحل لهذا وان صام العبد عن كفان  
يمينه فعنق قبل ان يفرغ منه او غاب مالا لم يحزه الصوم . وان صام رجل  
سنة ايام عن يمين اجزاء وان لم يوف ثلثة ايام لكل واحد منها فان كان عند  
طعام احد ائمتنا فقام لاحد ائمتنا اطعم الاخرى لم يحزه الصوم وعليه ان يعيد  
بعد اخراج الطعام ولا يجوز صوم احد عن احد حي او ميت في كفارة ولا غيرها



وإذا حلف الرجل على امر لا يفعله أبدًا ثم حلف في ذلك المجلس أو مجلس آخر  
لا يفعله أبدًا ثم فعله كانت عليه كفارة يمين إلا أن يكون نوي باليمين الأخيرة  
اليمين الأولى فيكون عليه كفارة واحدة واحدة وإن كانت إحدى اليمينين نيج ففعله  
كفارة وحجة. وإذا حلف لا يفعل كذا إلى وقت كذا أو ذلك الشيء معصية  
كان الذي يخفى عليه أن لا يفعله فإذا ذهب الوقت كفر بيمينه فإن لم يوفت فيه  
وقتا كان ذلك فيما بينه وبين الموت فإذا مات قبل أن يفعله وجبت عليه الكفارة  
ويجب له أن يوصي بها وإذا حلف بإيمان من صله مقطوعة بعضها على بعض استثنى  
في آخرها كان ذلك استثناء في جميعها وكذلك لو قال إلا أن سدواي أو إلا أن  
أرى غير ذلك أو إلا أن أرى غير من ذلك فإن قال إلا أن لا أستطيع فهذا على  
وحيث فإن كان يعني ما سبق من القضا فهو موسع عليه ولا يلزمه الكفارة وإن  
كان يعني شيئا بعرض من ليل إلى يوم لا يستطيع بيمينه ما لم يعرض ذلك الشيء وإن لم يكن له  
فيه في الاستطاعة فهو على أمر بعرض ولا يكون على القضا والعذر ما يتوعد. ولو قال  
والله لا أكمل فلانا والله لا أكمل فلانا رجلا آخر إن شاء الله وعنى بالاستئناس باليمينين جميعا  
كان الاستئناس عليهما وكذلك إن قال على حجة أن قلت فلانا أو على عمر أن قلت فلانا  
إن شاء الله فكله لم يحنث فأمّا إذا قال عبيدي حر أن قلت فلانا عبيدي الآخر حر فكله  
فلانا إن شاء الله ثم كلفه قال عبيدي الأول حر في القضا ويدن فيما بينه وبين الله ولذلك  
لو قال لامرأته إن قلت فلانا فانت طالق إن شاء الله تعالى ثم كلفت فلانا وقعت  
عليها الطلاق التطليقة الأولى وأما فيما بينه وبين الله فلا يقع. ولو قال  
لامرأته إن قلت بطلاقك فبيدي حر وقال لعدده إن حلفت بعقبا  
فامرأتى طالق فإن عبده لعنت لأنه قد حلف بطلاق امرأته. ولو قال لها إن  
حلفت بطلاقك فانت طالق إن حلفت بطلاقك فانت طالق إن حلفت  
بطلاقك فانت طالق كانت طالقا تطليقتين باليمينين اليمين الأولى  
والثانية إن كان قد دخل بها فإن لم يكن دخل بها وقعت عليها وأحسن.

وإذا حلف الرجل أن لا يسكن فلاناً ولا سيده له فسأكنه في الدار وكل واحد منها  
في مقصود على حدة لم يجز إلا أن يكون نوى ذلك فإن كان نوى الأيسأكنه في  
مدينة أو قرية أو سمى ذلك مسأكنه في أي مما سمى حث وأن لو يكن له بيت لم تكن  
المسأكنه إلا في بيت واحد أو في دار واحدة ولو حلف لأيسأكنه في بيت فدخل

عليه فيه زارا اوصيفا واقام فيه يوما او يومين لم يحن لان هذا  
ليس مساكنة الا ان يتوبه انما المساكنة النقلة اليه متاعه واهله  
ولو كان ساكنا في دار وحلف ان لا يسكنها ولا يته له ثم اقام فيها يوما  
او يومين واكثر كونه الحن وكان ينبغي له حين حلف ان يخرج منها مكانه  
وكذلك الدبس والركوب ولو حلف لا ساكن فلانا في دار قد سنها لعينها  
وانسما وحزبا بينهما حايطا وفتح كل واحد منهما بابا لنفسه ثم سئل الخائف  
طاعة والآخر طاعة لزمه الحن لانه قد ساكنها فيها بعينها ولو كانت  
ممنوعة على ان لا يسكنها في منزل ولو لم يسكن دارا بعينها ولو سنها لم يحن وان  
حلف لا ساكنه ولو يبيت في بيت واحد وساكنه في منزل كل واحد منها  
في بيت لم يحن وان حلف لا يسكن دارا بعينها فبذمت وبيت بنا اخر  
فسكنها حن لانها تلك الدار بعينها وان حلف لا يسكن دار فلان هذه  
فيما عا فلان فسكنها الخائف فسكنها فلا ولو يكن له فيه لم يحن في قوله  
ان حقيقته واني يوسف وقال محمد يحن وكذلك العبد والوثوب وان  
حلف لا يسكن بيتا فبذمت حتى صار صحرا ثم بني بيت اخر في ذلك الموضع وسكنه  
لم يحن وليس هذا كالدائر لان الله لم يسمي دارا ولا بيتا فيها ولا سمي البيت بيتا  
وموصورا وان حلف لا يسكن دارا فلان ولم يسكن دارا بعينها ولم يبيتها  
فسكن دارا له قد باعها لم يحن وان سكن دارا له قد اشتراها حن انما  
هذا اعلى ما يملك يوترسكن الا ترى انه لو حلف لا باكل من طعام فلان فاكل  
من طعام قد ابتاعه حن فان كان بعد اليمين وقال ابو يوسف لا يحن  
لبيكاته الله ان التي اشتراها فلان بعد يمينه ولا يبيته الله ان الطعام  
والشراب وان حلف لا يسكن دارا فلان فسكن دارا بيمينه وجهه يمين  
اخر له فيها سهم من مائة سهم لم يحن وان حلف لا يسكن دارا اشتراها  
فلان لغيره حن ولو بدى في القضا اني اردت شراء لنفسه وان حلف  
لا يسكن بيتا ولا يبيته فسكن بيتا من شعر او قسطاط او حمة لم يحن اذا كان  
الرجل من اهل الامصار وان كان من اهل البادية فسكن بيت شعر حن  
وان حلف لا يسكن بيتا فلان فسكن صفة له حن الا ان تكون البيوت  
دون الصفات فيدين فيما بينه وبين الله ولا بدى في القضا وان حلف  
لا يسكن دار فلان هذه فسكن منزلا منها حن الا ان يكون عني ان يسكنها  
كلها فلا يحن حينئذ حتى يسكنها ولذلك لو حلف في هذا ان يبيت او يطلق



وان حلف لا يسكن دارا فلان وهو يعني باجر او تارة فسكنها على غير ما عني  
ولم يكن جري قبل ذلك كلام فانه يحث ولا يعني عنه شيئا

### باب الدخول

والا اذا حلف  
الرجل لا يدخل بيتا فلان ولم يسم بيتا بعينه ولم يكن له بيت فدخل بيتا موافق  
سائر حث الا ترى انك تقول بيت فلان وهو فيه باجاءة وان حلف لا يدخل  
على فلان ولم يسم بيتا ولم يكن له بيت فدخل عليه في بيته او بيت غيره اوصفة  
حث وان دخل عليه مسجد الله لم يحث ولذلك ان دخل عليه في طلة او سقيفة  
او دابة او باب دار لم يحث ولو دخل في فسطاط او حجرة او بيت شعر لم يحث

ولذلك لو حلف لا يدخل عليه بيتا فدخل عليه في المسجد او الكعبة لا يحث  
ولكنه اشئ من المسكن يسكن يقع عليه اسم بيت حث فيه ان دخله وان  
دخل بيتا موافق ولم يتو الدخول عليه لم يحث وان حلف لا يدخل على فلان  
ولم يسم بيتا ويؤه فدخل دارا موافقا لم يحث الا ترى انه لو كان في بيته منها  
لا يراه الدخول لم يكن دخلا عليه ارايت لو كانت دار عظيمة فيها منازل  
فدخل منزلا فيها وفلان في منزل اخر اكان يحث انما يقع اليه في هذا

اذا دخل عليه بيتا اوصفة وان حلف لا يدخل عليه دارا فدخل عليه في  
دار لم يحث وان حلف لا يدخل بيتا وهو دخل فحث فيه اياها لم يحث وليس  
هذا كالحثي ما اقام فيه هو ساكن الا ترى انه لو قال والله لا اسكن هذا  
البيت فعدا وهو فيه ساكن فاقام فيه حتى مضى الغد كان بارا ولو قال والله  
لا دخلته فاقام فيه حتى مضى الغد حث فان نوى بالدخول الاقامة فيه لم  
يحث

وان قال والله لا اظلم الا عاري سبل فدخلها ليقعد فيها او ليعود  
مريضا او يطعم حث وان دخلها مجتارا ثم بدا له فتعد فيها لم يحث وانما قوله  
عاري سبل مثل قوله والله لا ادخلها الا مازا الطريق والله لا ادخلها الا مجتارا  
الا ان ينوي ان لا يدخلها يريد الترول فيه فان نوى ذلك فانه بسعه وان  
دخلها يريد ان يطعم فيها او يتعد الحاجة ولا يريد المقام فيها لم يحث لانه كذا  
نوي وان حلف لا يكلم فلانا زوج فلانة او قال فلانة امرأة فلان وكلمه

او كلمها بعد الطلاق حث وان حلف لا يدخل دار فلان هذه وجعلها فلان  
بستانا او مسجدا فدخلها لم يحث لانها قد تغيرت عن حالها ولذلك لو كانت  
دارا صغيرة فجعلها بيتا واحدا او اشبع بابه الى الطريق والى داره لم يحث  
لانها قد تغيرت وان حلف لا يدخل بيتا بعينه لم يذم سقته وبيته حثا

فدخله

فدخله حث فان دخلها على اية حث وان حلف لا يبيع قد منه فيها  
فدخلها واكبا او ماسيا عليه حذاه حث وان نوى حث حلف ان لا يبيع قد  
فيها ماسيا فدخلها واكبا لا يحث وان حلف لا يدخلها فقام على خارج من حثا  
حث ولو قام في طاق او باب الدار والباب بينه وبين الدار لم يحث ولو كان  
دخلا فيها فحلف ان لا يخرج منها فقام في مقام يكون الباب بينه وبين الدار  
او اعلق حث لانه قد خرج وان حلف لا يدخلها فدخل احد رجله لم يحث  
وان دخل في علوها على الطريق الا عظم او دخل كنيها منها شارعا الى الطريق حث

### باب الخروج

واما بالطلاق الا يخرج من القلعة حتى ياذن لها او الا ان ياذن لها فخرجت  
مرة ياذنه ومرة بغير اذنه لم يحث وان قال الا ياذن في حث وان كان نوي  
به اذن مرة لم يحث وان حلف عليها ان لا يخرج من بيته فخرجت الى الدار  
حث وان حلف لا يدخل فلان بيته فدخل داره لم يحث وان حلف  
على امراته لا يخرج من باب هذه الدار فخرجت من غير الباب لم يحث

ولذلك لو حلف على باب بعينه فخرجت من باب آخر وان حلف لا يخرج الا  
بأذنه فاذن لها من حيث لا تشفع لم يكن ذلك اذنا في قول ابي حنيفة  
ومحمد وقال ابو يوسف يواذن وان حلف عليها لا يخرج من المنزل الا في  
كذا خرجت فيه مرة ثم خرجت في غير حث الا ان يكون غير المرة الاولى خاصة  
فلا يحث حينئذ وان خرجت لذلك الشيء ثم بدا لها فاطلعت في خانه اخرى  
ولم تطلق في ذلك الشيء لم يحث لان الخروج كان له وان حلف عليها ان لا  
تخرج مع فلان من المنزل فخرجت مع غيره لم يحث وان حلف

عليها ان لا تخرج من الدار فدخلت بيتا او كنيها في علوها شارعا الى الطريق الا عظم  
لم يحث ولم يكن هذا خروجا

### باب الاكل

واذا حلف لا اكل طعاما ولا شرب شرابا فذاق شيئا من ذلك ولم يد حسيل  
حلفه لم يحث وان كان قال لا اذوق حث وان عني شربة لم يحث بالذوق  
حتى شربة وان قال لا اذوق طعاما ولا شربا فذاق احداهما حث

وكذا لو قال لا اكل كذا ولا اذوق كذا فاكل احدهما حث وان حلف لا ياكل لحما  
ولا يلبس له فاكل سمكا طريا او ما لحما لم يحث الا ان يعبه الا ترى انه لو اكل  
صيرا او كعد لم يحث وفي رواية ابي حنيفة وزبيبا وان اكل لحم غنم او اكل  
او طير مشوي او مطبوخ او صغيف حث ولذلك لو اكل شيئا من البطون



والروس والسم الذي يكون مع اللحم ولا يحث في شحم البطن والالبسة الا ان سوا  
ذلك وان حلف لا اكل دماً ولا لينة لئلا ياكل من اللحم واللبس والزرير  
وان شاء ذلك واما الحين والبض وان شاء ذلك فليس يحث به في قول ابي حنيفة  
وابي يوسف وقال محمد بن حنبل في ذلك ايضا وفي كل من ياكل مع الحبوب في الغالب  
وكذلك اللحم المستوي وان حلف لا ياكل سوا ولا يديه لا فهو على اللحم خاصة  
ما لم يتغيره وان حلف لا ياكل راساً فهو على الروس والبقر والغنم مما لم يتغير  
غيرها لانها هي التي تباع في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد انما اليوم فهو  
روس الغنم والبقر على سبيل الطير من الدجاج والوز وغيرهما مما لم يتغير  
غير الطير والطيور على اللحم خاصة مما لم يتغيره والغنم والبقر في  
اللحم وغيره ولا يدخل في الغنم عند ابي حنيفة الغنم والاربعاء والاربعاء  
ويدخل عند ابي يوسف ومحمد ولا يدخل فيها الغنم والاربعاء والاربعاء  
ويدخل فيها الثمن والشمس والخرق وان شاء فيها وكذلك الغنم البالية  
يدخل فيها الجوز واللوز وان شاءها وان حلف لا ياكل طعاماً فاكل جبراً او فاكه  
او غيره ذلك حث وان حلف لياكل من هذا الطعام فاكله عمر في اليوم  
لم يحث في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يحث اذا غابت الشمس  
وان لم يكن وقت فيه وقتاً حث في قولهم جميعاً وكذلك ان ما قاله الحالف  
قبل ان ياكله والطعام قائم بعينه لزمته الحث وكذلك ان مضت المدة  
وتنوحى والطعام قائم وان حلف لا ياكل من طعام اشتراه فلان مع اخر حث  
الا ان يكون نواه نواه وحده وكذلك لو حلف لا ياكل من طعام مملوكة  
فلان ولو قال لا لبس ثوبا مملوكة فلان او لبس ثوبه فلا ياكل من ثوبا اشتراه  
فلان واخر معة لم يحث ولو حلف لا ياكل من هذا الدقيق شيئا فاكل خرو  
حث وان كان عني اكله بعينه لم يحث ولو حلف لا ياكل من هذه الحنطة  
شيئا فاكل من جنسها لم يحث في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يحث  
الا ان يعني الحب بعينه واذا اكل من سويقها لم يحث في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
واذا حلف لا ياكل من هذا الطلع شيئا فاكل منه بعد ما صار سيرا  
لم يحث وكذلك ان حلف ان لا ياكل من هذا البسر شيئا فاكل منه بعد ما  
صار رطباً وكذلك كل من نزع عن حاله وخرج من جنسه الى جنس اخر  
واذا حلف لا ياكل من هذا السويق فشربه شربه لم يحث لان الشراب غيره  
الاكل وكذلك ان حلف لا ياكل هذا اللبن فشربه وكذلك لو حلف

لا يشربه

لا يشربه فاكله لا يحث ولو حلف لياكل من هذه الرمانة فاكلها  
كلها الا حبة او نحوها وكان قد برأ الا ان يعني ان لا يترك منها شيئا واذا  
قال لا مراية ايها اكلت هذه الرمانة هي طالق فاكلنا جميعاً لم يطلقاً  
وان حلف لا ياكل سمناً فاكل سويقاً قد كنت لبس من فاسع حتى  
يستبين فيه طعمه ويرى مكانه حث وكذلك كل من شى اكله فيه  
سمن يوجب طعمه لانه قد اكل تلك السمرة ويستبين منه فان كان لا يوجب  
طعمه ولا يرى مكانه لم يحث وان حلف لا ياكل هذه السمرة فاكلت  
سمن فاكل ذلك التمر حث لانه قد اكل تلك السمرة وان حلف لا  
ياكل شعيراً فاكل حنطة بها شعير حث حث وان كان حلف على  
الشري لم يحث وان حلف لا ياكل شحماً فاكل لحماً حث حث لا يحث  
في قول ابي حنيفة الا ان ياكل شحم البطن وقال ابو يوسف ومحمد يحث  
وان حلف لا ياكل سراً فاكل سراً مدحاً حث وان حلف لا ياكل  
رطباً فاكل سراً مدحاً حث في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
لا يحث وكذلك لو حلف لا ياكل سراً فاكل رطباً وفيه شيء من البسر  
لم يحث في قول ابي يوسف لان الذي في الرطب لا يسمى سراً وتحث في  
قول ابي حنيفة ومحمد وان حلف لا ياكل من هذا العنب شيئا فاكل منه  
بعد ما صار زبيباً لم يحث ولو حلف لا ياكل جبراً فاكل منه رطباً او  
يابساً حث وكذلك اللوز والفسق والتمين وان شاء ذلك وان حلف  
لا ياكل شيئا من الحلو فاي شيء من الحلو اكله من خبيص او غسل او سكر او نطف  
او اشباه ذلك حث وان حلف لا ياكل خبيصاً فاكل منه يابساً او رطباً حث  
ولو حلف طابقاً او مكرهاً ان لا ياكل شيئا سماً فاكراه حتى اكل حث وكذلك  
لو اكله بعد ما اغنى عليه وان اوجز او صحت في حلقه مكرهاً وقد حلف ان لا  
يشربه لم يحث وان حلف لا ياكل تمرأ فاكل سراً لم يحث وكذلك لو  
اكل لسراً مطبوخاً او رطباً وان حلف لا ياكل طعاماً سماً فاضغه حتى  
دخل حرقه من مائه ثم القاه لم يحث وان حلف لا ياكل حباً فاي حث  
اكل من سمن او غيره حث وان حلف لا ياكل خبزاً فاكل خبز حنطة او  
شعير حث وان اكل من خبز غيرهما لم يحث الا ان يتوبه وان اكل  
خوراً لم يحث الا ان يكون نواه فان اكل خبزاً لارز ومو من اهل  
بلده ذلك طعامهم حث وان حلف لا ياكل تمرأ فاكل خبيصاً حث



لان هذا هو الموعود به لم يعلت عليه شيء اخر. رجل دخل الى رجل فذاعه  
الى الغد فحلف ان لا يتعدى رجوعه الى اهل بيته فتعدي لم يحث لان مسه وقت  
جوابا **باب ما لا يشرب شرابا** فاي شراب شربه من ماء او غير حث فان نوا  
شرابا بعينه من قياينه وبين الله ولم يدبر في العصا. وان حلف لا  
بشيء افاي بغيره فانه يحث فان شرب سكرام يحث. وكذلك لو  
شرب سكرام يحث لانه ليس بغيره. وكذلك لو شرب عصيرا مما يقع بعينه  
على ما يسمى بغيره. وان حلف لا يشرب مع فلان شرابا في مجلس واحد  
حث. وان كان الا الذي يشربان فيه مختلفا فان شرب الخالف من شراب  
وشرب الاخر من شراب غيره وقد ضمهما مجلس واحد حث الا ان يكون نوا  
شرابا واحدا ولو حلف لا ياكل الطعام واكل منه شيئا سيرا حث. وكذلك  
لو حلف لا يشرب الماء فان عني المأكلة او الطعام كله لم يحث ابدا لا يستطيع ان  
يشرب المأكلة ولا الطعام كله. وان حلف لا يدور شرابا وهو يعني البئير  
فاكله اكلما يحث لانه قال لا ادور شرابا. ولو حلف لا يدور لبنا  
واكله او شربه حث. وان حلف لا يشرب من لدجلة فغرف منها بقدح  
وشربه لم يحث في قول ابي حنيفة الا ان يضع فيه على دجلة تقسمها ولا يشرب  
منها وقال ابو يوسف ومحمد **باب الكسوة**  
واذا حلف لا يشترى ثوبا ولا يبيعه له فاشترى كسيرا او طيلسان او فرو  
او غير ذلك مما يلبس الناس حث. وان اشترى مسحا او ساطما لم يحث وان  
اشترى قلنسوة لم يحث. وان اشترى خرقة لا يكون نصف ثوب لا يحث  
وان اشترى اكثر من نصف ثوب حث لا بد يسمى ثوبا. وان اشترى ثوبا ولم يسم ثوبا  
بعينه فلبس منه طائفة تكون اكثر من نصفه حث. وان حلف لا يلبس  
ثوبا بعينه واخذ منه حبة وحشاها فلبسها حث. وان حلف على ثوبين  
لبسه ابدا فجعل منه قبا فلبسه لم يحث لانه قد تغير حاله. وان  
حلف لا يلبس من عزل فلان فلبس ثوبا من عزلها حث لان لبس العزل  
هكذا يكون فان نوى العزل بعينه قبل ان يلبس لم يحث اذا لبسه  
ثوبا. وان حلف لا يلبس ثوبا من عزل فلان فلبس ثوبا من عزلها وعزل  
اخرى لم يحث. ولذلك لو حلف لا يلبس ثوبا من لبس فلان او من ثوب فلان  
ولو حلف لا يلبس ثوبا او ابرسا فلبس ثوب خر سداه حريرا او ابرسا لم

يحث

يحث وانما يقع البين فيها ان يلبس ثوب حرير كله او ابرسا كله الا ان  
يعني بهذا السدا البين بقطر ولكنه محسوب بالقطر لم يحث الا ان يعنيه  
وان حلف لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا من قطن وكان حث. وان حلف لا  
يلبس ثوبا سماه بعينه فارتد به او ارتدى او استعمل به حث. وان حلف  
لو حلف لا يلبس هذا القميص وان قال لا البس قميصا وارادني قميصي  
او ارتد به لم يحث. وان لبس قميصا لم يحث. وان حلف لا يلبس ثوبا  
فوصفه على ثوبه يلبس به الجمل لم يحث. وان نوى ثوبا من الثياب من  
قياينه وبين الله ولم يدبر في الحكم. وان حلف لا يلبس ثوبا من ثياب فلان  
شيئا وهو نوى ما عنده فاشترى فلان ثوبا فلبسه لم يحث. وان حلف  
لا يلبس ثوبا سماه بعينه له وكساه قلنسوة او خفين او علبين او جرديين  
حث. وان حلف لا يلبس ثوبا فاعطاه ثوبا لم يشترى بها ثوبا لم يحث لانه  
لم يكسبه انما وجبه له وراهم فلان سأل البئير ثوبا يسكوه حلف فان عني ان لا  
يعطيه من يده الى يده لم يحث. وان حلف لا يلبس سلاحا فقتل شيئا  
او ركبت فرسا او ترشام لم يحث لان هذا البس يلبس ولو لبس درعا من حديد  
حث. ولو حلف لا يلبس درعا فلبس درعا حث. وان حلف لا يلبس درعا  
فان عني درع الحديد دون غيره او درع السباد دون غيره لم يحث الا انما اعناه  
وان حلف لا يلبس شيئا فلبس درعا حث. وان حلف لا يلبس درعا حث  
ولذلك ما وقع عليه اسم اللبس **باب النسيئة**  
**الوفاء في البين** واذا حلف ليقضي فلانا ماله راس الشهر او عند  
الحلال او اذ اهل الهلال ولا يبيعه له فله الليلة التي يهل فيها الهلال ويومها  
كله. وان قال صلوة الظهر فله وقت الظهر كله. وان قال عند طلوع الشمس  
او حين تطلع الشمس فله من حين تطلع الى حين يبيض. وان قال يوم كذا  
فله ذلك اليوم كله وان اعطاه قبل مجي الوقت المسمى او ذهب له او اراه  
مجا الوقت وليس عليه شيء لم يحث في قول ابي حنيفة ومحمد وحث في قول ابي  
يوسف. وكذلك ان مات احداهما قبله وكذلك لو قضى وكيل الطالب ثوبا  
ولو حلف لا يعطيه حتى ياذن له فلان مات فلان قبل ان ياذن له فاعطاه  
لم يحث في قول ابي حنيفة ومحمد وحث في قول ابي يوسف. وان حلف ليقضي  
فلانا ماله فلان فمات قبل ذلك وهو لا يعلم لم يحث عليه حث في يمينه  
وان كان يعلم بموته حث حين حلف حث. ولذلك لو حلف ليقضي ثوبا



للكلمة أو لغيره في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف بحث أن علم ولا  
تغافر وإن حلف لعين من الناس الذي في هذا الكور فنظر فإذا العيس فيه  
ما لم يحلف لانه لم يحلف على شيء لا ترى أنه لو حلف ليحكم هذا الرجل فإشار  
ال مني فإذا أبو يوسف لم يحلف في قول أبي حنيفة ومحمد وبحث في أبي يوسف  
وأن حلف بطلاق امرأة ليا بغير البصرة فمات قبل أن يأتيها طلقت عند الموت  
فلو ماتت بغيري وهو حي لم تطلق لانه قد روي على أن البصرة وإن قال كل  
مهلك اشتريه فهو حر يومئذ فلا تأنا فاستوى في قيام كلف فلا تأنا أسرى آخرين  
غير الذين استراها قبل الكلام عني الذين استراها قبل الكلام ولهم يعق الذين  
استراها بعد ذلك وإن حلف لعين عبد وإن لم يكن فلا تأنا فمات الحالف عتق  
العبد من ثلاثة وإن مات الحالف عليه وبقي الحالف عتق على الحالف وإن حلف  
لا يطلق امرأته فامروا رجلا فطلقها اطلقها وقال لها أنت باري بني الطلاق ورجل  
امرأته ما فطلقت نفسها فهو حالك وإن كان بوي لا يتحلى بلسان دين  
فبارئ منه وبين الله وإن حلف لا يبيع ولا يشتري فامره غيره ففعل لم يحلف إلا أن  
يكون بوي أن لا يبيع غيره في حلف حنيفة وإن حلف لا يتزوج امرأة فامره غيره  
فزوجته حلت وإن قال كل امرأة تزوجها طالق ان طلق فلا تأنا فزوج ثم فم فلا تأنا  
تزوج أخرى طلق التي تزوج قبل الكلام وإن قال أبدا أو قال إلى وقت كذا  
طلقت جميعا وإن كان قد شرط الكلام على ذكر الطلاق طلق تزوج بعد  
الكلام أن وقت أو لم يوقت وإن حلف لا يبيع هذا الثوب فلان فباعه لاخر  
طلبه البهائم حلت وكذلك الشئ وإن حلف لا يبيع له هبة فوهب له هبة  
غير مسلمة أو غير مقسومة أو أعم أو غلة أو لعبت بها اليد مع رسول حلت في  
جميع ذلك وإن قصد عليه بعدة لم يحلف وإن حلف لعين من عسك  
أو لجن من قبة أوليين أو لغيرهم ففعل بغيره في يمينه إلا أن يكون عني أن  
عليه يده وكذلك كل شيء أو يقول فعلته وقد فعله وكله ولو حلف على  
حر ليعتقه فامره غيره ففعله لم يبرحني بغيره يده وليس هذا كالعبد  
وإنما السلطان أو القاضي إذا قال لا فترته فامره غيره بغيره بغيره إلا أن ينوي أن  
عليه يده في العتق

**باب في الخدمة** وإذا حلف الرجل ليعتق من خادما وقد كان خادما  
ولأنه لم يجعل الخادم خادما من غير أن يأمرها به بحث لانه قد استخضع لها خادما  
غير أمره لم يحلف فإن كان حلف أن لا يخدمه حلت وكل شيء من عمل يده فانه خادمه

وكذلك

وكذلك لو سألها وصوا أو شرابا أو شارا أو أوجي إليها بذلك فقد استخضع لها  
وإن حلف لا يستعني بها فإشار إليها بشئ من ذلك حلت أن تأمنه أو لغيره إلا  
أن يكون أن يفعل به بحث بعينه فلا بحث حتى بعينه وإن حلف لا يخدم خادما  
فلان فحلف على ما يده مع قوم يطعمون وتلك الخادم تقوم عليهم في طعامهم وشئ  
فقد حلت لأنها حلت خدمت العتق وموتهم فقد حلت مئة وإن كان حلف  
لا يستخدمها لم يحلف وسوا في ذلك أن استخدم غلاما أو جارية صغيرا أو كبيرا

**باب في اليمين في الرجل يمين** وإذا حلف لأربك دابة فركب حمارا أو فرسا أو دابة أو غلاما حلت وكذلك  
إذا ركب غيرها من الدواب في القياس ولكن ادع القياس ولا أخشه في غيرها  
ولو ركب بعير الرميح إلا أن ينوي وإن عني بذلك الحيل وحده لم يدين  
في الحكم وإن كان قال لأربك دابة فركب الحمار وحده لم يدين في بني وأسر  
الفرس على حنيفة وأسم البرذون على حنيفة وأسم الحيل جامع وإن حلف  
لأربك دابة فركب عليها مكرها لم يحلف وإن حلف لأربك دابة فركب دابة  
عنده وعليه دين أو لا دين عليه لم يحلف في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وبحث  
في قول محمد وإن ركب دابة لم يحلف وكذلك الثوب والدار وإن حلف  
لأربك مراكبا عليه لم يحلف ولا يمينه له فركب مائة أو حبل أو دابة حلت وليس  
من هذا شيء إلا هو مراكب وإذا حلف لأربك هذا الشرح فزاد فيه  
شيئا أو نقص فيه شيئا ثم ركبته حلت ولو بدل الشرح بعينه وتزل اللبد  
والصفة لم يحلف وإذا حلف بالله ماله ماله ولادن على الناس ففلس  
أو ملى ليس له غيره لم يحلف وكذلك لو كان رجلا قد غصته ماله  
فاستهلكه وأقر له به أو حلفه وموافق بعينه وإن كانت له ودعة  
عند انسان حلت وكذلك لو كان غنمه ففقه أو ذهب قليل أو كثير  
ولو كان له عروضا أو حيوان لم يحلف إنما اليمين في هذا على الذهب والفضة  
ومال التجارة ومال السلة فإن نوى الذهب والفضة خاصة لم يدين في  
الفضة وإن لم يكن له مال وكان له غنمه له مال وعليه دين أو ليس عليه  
دين لم يحلف في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وبحث في قول محمد

**باب في وقت في اليمين** وإذا حلف الرجل ليعطي فلانا حقة إذا حلف الأولى فله وقت الطهر إلى  
آخره وإن حلف ليعطينه كل شهر دهما وقد حلف في أول الشهر فمضى



الشهر في يمينه ويمنى له ان يعطيه فيه درهما قبل ان يخرج . وكذلك لو كان  
 حلف في اخر الشهر . وكذلك لو كان المال عليه نحو ما عند سلاح كل شهر فحلف  
 ليعطيه اليوم في كل شهر كان له ان يعطيه متى شاء الى اخر الشهر . وان حلف  
 ليعطيه في اول الشهر الدخول له ان يعطيه قبل ان يمضي منه النصف  
 وان مضى نصفه قبل ان يعطيه حث . ولو حلف ليعطيه حيناً  
 او زماناً فهو على سنة اشهر . ولذلك الدهر في قول ابي يوسف ومحمد .  
 وقال ابو حنيفة لا ادري ما الدهر . وان حلف لا تكلم الايام فهو على  
 عشرة ايام ايضا في قول ابي حنيفة وهذا خلاف رواية الجامع الكبير .  
 وقال ابو يوسف ومحمد هو على ثلثة ايام . وان حلف ليعطيه مع حلف  
 المال او عند حله او حين حلف على لانه له هذا يعطيه ساعة حلف  
 فان احره اكثر من ذلك حث . وان حلف لا يضرب عبده فوجاهه او فرضه  
 او مده شعير او عضة حث لان ما وصل الى العبد منه وجع فهو ضرب . وان  
 حلف ليعض بتهامة سوط فضرته وحقق بره وان جمعها جماعة ثم ضرته لم يبر  
 لانها لم تقع به جميعاً . وان ضرته بسوط واحد لم شعبان فوفيت به جميعاً  
 مرة بره .

مطلب  
 ان يضمن بغير ما يضمن  
 سوط

**البشارة**

واذا قال الرجل اي علماني بشر في كذا فهو حريصت اليه احد علمانه مع رجل بالبشارة  
 قال ان علماني يشرك بكذا اعتق الا ترى الى قول الله تعالى بشرناه بالعلم حليم  
 وانما ارسل اليه بذلك . وكذلك لو كتب اليه كتاباً فان قال نويت المشاهدة  
 لم يعتق . وانما في الخبر فان الاول والاخر والكتاب والمرسل يعتقون جميعاً الا ان  
 يعني المشاهدة . واذا قال اي علماني حدثني فهو على المشاهدة . واذا حلف  
 ليس علمي بفلان لغيره ثم علمانه جميعاً فلا بد ان من خبره . واذا قال بوفور  
 اعتق كذا وكذا فعدى حرقه لعله للاعتق فان قال نويت النهار دون الليل  
 دين في القضا . وان قال ليلة افعل كذا فهو على الليل . وان حلف لا بيت في  
 مكان كذا اقام ولم يسم حث الا ان يعني النور . وكذلك ان اقام فيه اكثر من نصف  
 الليل . وان اقام فيه اقل من نصفه لم يحنث . وان حلف لا يملكه ظلم بيت كذا  
 بيتاً حث . فان اقام في ظلمه خارجاً لم يحنث . وان حلف لا يابو به بيت فاواه  
 بيت ساعة من الليل او النهار لم يحنث حث . وان يكون فيه اكثر من نصف  
 الليل والنهار وهذا قول ابي حنيفة الاول . وقال ابو يوسف ومحمد بعد  
 ذلك اذا دخل ساعة حث . وان ادخل احدى قدميه لم يحنث . ولذلك ان ادخل

جند

جند . وهو قائم ولم يدخل رجله لم يحنث .

**اليمن في الكفالة** . واذا حلف لا يكفل بكفالة وكفل  
 بنفسه خرا وعبد او بنوب او بدابة او بدرك في سرى حث . ولذلك القبان  
 . واذا حلف لا يكفل عن انسان يميني فكفل بنفسه رجل لم يحنث لانه كفل به  
 ولم يكفل عنه . وان حلف لا يكفل عنه بشي فاشترى له بامر من نوب بالسر  
 حث . وان كفل بامر من انسان شي لم يحنث لانه لم يكفل عن فلان بعينه وكف  
 حلف لا يكفل عنه فكفل لنفسه والدارم امسالم لم يحنث . وكذلك لو كفل  
 العبد . وان كفل لفلان واصل الدارم لغيره حث . وان حلف لا يكفل  
 عنه ففرض عنه حث فان كان عن اسم الكفالة ان لا يكفل ولكنه يضمن دين  
 فيما بينه وبين الله ولم يدنس في القضا . وان حلف لا يكفل عن فلان فاحال  
 فلان عليه بماله له عليه لم يحنث اذا لم يكن للمحال له دين لانه وكفل  
 للمحجل . وكذلك ان ضمنه له . ولو كان للمحال له على المحجل مال ولم يكن  
 للمحجل مال على المحال عليه حث .

**اليمن في الكلام وغيره**

واذا حلف الرجل لا يكلم اليوم ثم صلى  
 لم يحنث ولو قال القبان في عمر صلواته او سبح او هليل او كن حث . واذا  
 حلف لا يكلم فلاناً فاداه وكان ياباً فابقطه حث . وان مر على قوم  
 فسلم عليهم وهو فيهم حث . وان ناداه من حيث انه لا يسمع الصوت  
 لم يحنث . وان ارسل اليه او كتب اليه لم يحنث . ولذلك الاشارة . وان  
 قال والله لا اكلم مولاي وله موليان مولى اعلا ومولى اسفل ولا يئس  
 له حث ايها كالم . وكذلك ان قال لا اكلم جدي وله جدان من قبل ابيه وامه  
 . وان حلف لا يبارق غريمه حتى يستوي ماله عليه فخرمه ثم فر منه الغريم  
 لم يحنث . وكذلك لو كابرته حتى انتقلت منه . ولو ان المطلوب احاله احاله  
 بالمال على رجل وازاده الطالب منه ثم فارقه منه لم يحنث فان نوى المال  
 على المحال عليه ورجع الطالب على المطلوب لم يحنث من قبل انه قد كان  
 وقت لذلك اليوم وقتاً وهذا قول ابي حنيفة ومحمد . وقال ابو يوسف  
 حث ان فارقه قبل ان يستوي منه حقه . وان لم يحله بالمال ولكن  
 نقضه ثم فارقه ثم وجد زبوا او استوقد والغالب علمه فضته او سحفت  
 لم يحنث . وان كان الغالب الخاسر حث . وان قال لا اعطيك حقتك  
 فاجلا ومويني وقتاً فهو على ما نوي وان نوى سنة فان له لكن له



استحسنت ان يكون اقل من شهر • وان حلف لا يجس عنه حقبة شيا ولا  
 نيقة له فيدعي له ان يعطيه ساعة حلف وان نوى شيا فهو على ما نوى •  
 وان حاسده فاعطى كل شيء له عليه واقر بذلك الطالب ثم لقيه بعد ايام  
 فقال بقي لي عليك كذا من قبل كذا فذكر ذلك المطلوب وقد كانا جميعا  
 شيا لم يحث ان اعطاه ساعة • وان حلف لا يقعد على الارض فغعد  
 على بساط او غيره لم يحث • وان قعد على الارض ولما يده بين الارض وسمة حث  
 • وان حلف لا يمسي على الارض فمسي عليها سعل او خف حث • وان مسي على بساط  
 لم يحث • وان مسي على ظهر الحار حث • لان من الارض • وان حلف لا يدخل الفرا  
 فر على الجسر او دخل السفينة لم يحث • وان دخل الماحث • وان حلف لا  
 يكلم فلانا الى كذا وكذا فهو على ما نوى فان لم تكن له نيقة ولا سم شيا •  
 فله ان يكلمه بعد ذلك اليوم • وان حلف لا يكلمه الى قدوم الحاج  
 او الى الحصاد او الدار فحصد اول الناس او قد قر اول الحاج كان له ان  
 يكلمه • ولو حلف لا يامر الناس فام بعضهم حث • وان حلف  
 لا يكلم فلانا حتى السنا فاول السنا سقط يمينا • ولذ لك الصف •  
 وان حلف لا يتغير من فلان شيا فاستعا رمنة حابطا وضع عليه حذو  
 حث • ولو صا واليه ضيقا او دخل عليه فاستقي من يبره لم يحث •  
 • وان حلف لا يعرف هذا الرجل ومولعه بوجهه • وان اسر لم يحث

### باب في الاستئذان

وان قال الرجل لامرأة انت طالق الا ان بقدر فلان فان قدم لم تطلق  
 وان مات قبل ان بقدر مطلقت • فان قال انت طالق ان حلت فلانا  
 الا ان بقدر فلان فان سبق الكلام طلقت وان سبق الغدوم سقط  
 الطلاق • وان قال انت طالق الا ان يري فلانا غرذ لك هذا اليه على  
 مجلسه الذي يعلم به فيه فان قام قبل ان يري غيره طلقت وان قال الا  
 ان ارا انا غرذ لك فهو الى الموت • ولذ لك قوله ان شافلان على مجلسه  
 وقول ان شيت انا الى الموت • وان قال انا بيت طلاق او كرهته فقال  
 في مجلسه قد ايمته او كرهته طلقت

### باب في الامراء والربا حين

واذا حلف لا يشتري شيا  
 فاستري دهن شمس حث • ولذ لك الحثوي ولواستري وراقا لم يحث  
 واما الحنا والورد فاقى استحسنت ان جعل على الورد والورد فان اشتري دهن

لم يحث • وان حلف لا يشتري بزرا فاشتري دهن بزرج حث • وان اشتري  
 حيا لم يحث • وان حلف لا يشتري بزرا فاشتري فروا ومسحا وطيا لسا او اكسية  
 لم يحث • وان حلف لا يشتري طعنا فاشتري ميتا مما يوكل ثمرا او فاكهة •  
 حث في القياس وفي الاستحسان لا يحث الا في الجز والحنطة والدقيق •  
 وان حلف لا يشتري متلاجا فاشتري حديدا غير معجول لم يحث • وكذ لك  
 لو اشتري سكين او شعوبا • وان اشتري سيف او درعا او قوسا حث • واذا  
 ساء رجل رجلا عن حديث فقال اكان كذا وكذا فقال نعم ومنعه ان يقول  
 حديثي فلان كذا وكذا • وان حلف لا يسم طيبا فادهن به لحيته فوجد رجلا  
 لم يحث • وكذ لك ان دخل رجبة في انقه من غير ان يشمه وان شمه حث  
 وليس الدهن يطيب اذا لم يحمل فيه طيبا انما الطيب ما يجعل فيه المسك  
 والعبر والخوها • وان حلف لا نسم دهن او لادهن به والزيت وغيره من  
 الادمان فيه سوا • ولو حلف لا نسم رجلا فاشم اشيا او ما اسنمه من الربا  
 حث • وان شم الياسمين او الورد لم يحث • وخاتم الفضة ليس من الحلي والتوار  
 والقلب والخنجان والقلادة والفرط من الحلي • ولو لو وحده ليس من الحلي  
 في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن حنبل • وان حلف لا يقطع بهذا السكين  
 فكسره فحمله منه سكين اخر لم يقطع به لم يحث • ولو حلف لا يتزوج امرأة  
 فتزوج امرأة بغير شهود لم يحث في الاستحسان • ولو حلف لا يشتري عبدا  
 فاستراه سرا فاسد حث • وهذا او الكساح سوا في القياس ولما شحس  
 في البيع • وان حلف لا يصلي ركعتين فصلاهما بغير وضوء كان الغياس ان يحث  
 • ولما لا يخذ فيه بالقياس ولا يحث • ولو حلف لا يصلي فافتح الصلوة لم يحث  
 حتى يصلي ركعة وسجدة استحسانا والقياس فيه ان يحث • ولو حلف لا يصوم  
 فاصبح صائما ثم افطر حث • وان كان قال يوما لم يحث • وان كان حلف ليفطر  
 عند فلان ولا يفته كذا فافطر على ما وقع عند فلان حث • وان كان نوى حتى  
 حلف العشاء لم يحث • وان حلف لا يتوضا بكوز فلان فصب فلان عليه الماء من  
 كوزه فتوضا حث • وكوز الصف والادم وغير ذلك فيه سوا • ولو كان فلان  
 موالدي وضاه وغسل يده ووجهه لم يحث لانه لم يتوضا

### باب في العتق

رجل تزوج امرأة وهي امه للرجل ثم قال لها اذا ماتت مولاك فانت طالق فنتين  
 مات المولي والزوجة وادنه وقع الطلاق عليها ولم يحل حتى تنكح زوجا غيره •

حين



الا ترى انه لو اشترط الملك فيها وقع العتق وبطل الطلاق لانها وقع معا بعد  
الملك بلا فصل ووقع في الباب الاول مرجح الملك بلا فصل رجل قال لامنه  
اذ امانت فلان فانت حرة فباعها من فلان ثم تزوجها ثم قال لها اذ امانت مولاي  
فانت طالق فانتين ثم مات المولى ومو وادنه فانه لا يقع العتق ولزمها الطلاق  
في القول الاول من قبل ان العتق لا يقع الا بعد الملك وقد كان الملك بعد الموت  
بلا فصل فقد حدث قبل ان يقع العتق لان العتق ها هنا لا يقع الا بعد الملك  
والملك يقع بعد الموت بلا فصل والطلاق بعد حال واحد والعتق ليرفع الا  
بعد حالين بلا فصل وقال زفر بن يعقوب العتاق ولا يقع الطلاق وقال محمد لا يقع  
العتاق ولا الطلاق لان وقوعهما مع وقوع الملك واذ اقال اذ ابا عك  
فلان فانت حرة فباعها من فلان فلان ثم اشترها من بعد بعتق ارايت ان قال  
ان ذهبك فلان فانت حرة فباعها من فلان وقبضها ثم استودعها البايع ثم قال  
البايع هبها لي فقال هي لك الفالدة وهذا قول ولا يصح لان العتق والهبة  
وقعا في ملك غير واذ اقال اذ اذهبك فلان مني فانت حرة فوهبها منه ومو  
قابض لها عتقت وكدت له قوله اذ ابا عك فلان مني فانت حرة رجل قال  
لاخر يا فلان والله لا اكلك عشرة ايام والله لا اكلك تسعة ايام والله لا  
اكلك ثمانية ايام فقد حدث مرتين وعليه اليمن الثالثة ان كلف في الثمانية ايام  
حت ايقنا وان قال والله لا اكلك ثمانية ايام والله لا اكلك تسعة ايام  
والله لا اكلك عشرة ايام فقد حدث مرتين وعليه اليمن الثالثة ان كلف في  
العشرة ايام حدث رجل قال على المشي الى بيت الله فقل لمولاي حرو وكل امرأة  
لي طالق ان دخل هذا الدار ثم قال رجل اخر على مثل ما جعلت على نفسك من هذه  
الايام ان دخلت الدار فدخل النائي الدار لزمه المشي الى بيت الله ولو لم يزمه  
عتق ولا طلاق الا ترى انه لو قال لله على طلاق امر في كونه من شي فاما العتق  
فقد جعل عليه عتق وقبض وان وفي ذلك فهو افضل وان لم يرفعه لم يوجب منه  
في الغضا الا ترى انه لو قال لله على ان اعني عبدي لم يعنى العبد بهذا القول  
ولكن افضل له ان يعنى به وهذا الشد من الاول والاخر الضعيف الا ترى ان  
رجلا لو قال عبدة سالم حر ان دخل الدار فقال رجل اخر مثل ما قال جعلته على نفسك  
ان دخلت الدار فدخلها انه لاني عليه لانه لا يكون عليه عتق سالم لانه لا يحكم  
مملكه فان عني به عتق عبدا من عبده الذي يملك فاحسن له ان يعنى وهو ان  
ان لم يرفعه به فاما المشي الى بيت الله والحج والعمرة والصدقة والصيام وكل شي يتقرب

به العبد

ما يعقل

به العبد الى ربه فقال رجل اخر على مثل ما جعلته ان فعلت ففعل الشافي  
فانه عليه وكذلك ان قال الاول على عتق يمينه ان فعلت كذا ففعل فله  
عتق يمينه اخر الكتاب **كتاب الاستحسان**  
لا باس ان ينظر الرجل من امته او ابنه المبالغة واخله وكله المحرم منه من سب  
او نسب الى راسها او الى صدرها او يدنها او عضد ها او ساقيها ولا ينظر الى  
ظهرها وبطنها وما بين سرةها حتى يحا وراكبة وما حل له النظر اليه منهن  
حل له مسنه وغرم وما كرهنا له النظر منهن كرهنا له مسنه منحردا واما اذا  
كان من وراء الثوب ولا باس له ان يحلها ومن لها وباحد سطرها او بظهرها  
او يسارها وحلوا لها في ثلث وهذا كله على ما امتنا على نفسها الشهوة  
واذا انتهى واحد منهما او خاف ان ينظر او مش او سافر بها او خلا معها من وراء  
الثوب يحل لوارثه ان ينسبها وان عليه اكبر رايه فليخبر بذلك محضه وكذلك  
الحكم في النظر والمس والجل والالات مع امه غيرة بلغنا عن ابن عمر من حاركة  
سابع فقرب في صدرها ومس دراعها وقال اشترى ثم مضى وتركها لهذا الوجه  
لا باس به ممن اراد الشراء ومن لم يرد واذ بلغت الامه حد الشهوة فلا ينبغي  
ان تعرض في ازاره وتنظر الامه من الرجل الا حتى الى كل شي منه ما خلا شربه الى ركبة  
ومس جميع ذلك ولعمرة وتنظر الى السرة ايضا ولا تنظر الى الركبة ولا تنظر  
الرجل من المرأة الحرة الا حتى التي لا حرمه بينه وبينها الى غير الوجه والكف لقوله  
لما كان لا يبد من زينتهن الا ما ظهر منها ففسر المفسرون ما ظهر منها بالحام والحل  
زينته الوجه والحام زينته الكف وتنظر الى الكف والوجه منها ما من الشهوة  
فاذا انتهى لم ينظر الا ان يكون دعي الى الشهادة عليها او اراد تزوجها او كان  
حاكما ينظر ليجوز ازارها وينتهد اليهود على معرفتها فلا باس بالنظر اليها في هذه  
المواضع وان كانت فيه شهوة ولا ينبغي له ان يمس وجهها ولا يدنها اذا كانت  
سائكة ممن ينسبها واما اذا كانت غور من لا كسيمي فلا باس بمصاحمتها ومس  
يدها وان كانت عليها ثياب فلا باس بما مل جسد ها ما لم تكن ثياب لمزق  
يجسد ها ويضعها حتى يسكن جسد ها فاذا كان كذلك لم ينبغي له ان يغص  
بشعره عنها وتنظر المرأة الحرة من الرجل الا حتى الى جميع جسد ها الى ما تحت  
سرة الى ركبة ولا ينظر الى ركبة لان الركبة من العورة وليست الكسوة من  
العورة ولا يمس شامه اذا كان احد هما شابا في حد الشهوة فان كانا  
كبارا لا يجامع مثله ولا ينظر فلا باس بالمصافحة ويكره غير ذلك وان كانت



المرأة اذا اضطرت الى بعض ما وصفته لك من الرجل وقعت في طلبها لكونه  
 شهوة لو كان ذلك اكثر رأتها فاحب الي ان تغض بصوتها عنه **•** وكذلك  
 ينظر الرجل من الرجل الى ما تنظر اليه المرأة الا حياء منه وكذلك ينظر المرأة  
 الى المرأة **•** بلغنا عن ابن عمر انه كان اذا التزم بد السرة فاذا اجاب العرياء فلا يأس  
 بان تنظر المرأة الى المرأة عند الولادة له الى موضع الفرج وغيره وينظر الرجل  
 الى موضع الاحتقان عند الحاجة اليه **•** واذا اصاب امرأة فرجة في موضع  
 لا يحل لامرأة للرجل ان ينظر اليه علت امرأة داوتها النداوي لها وكذلك في امرأة  
 العنبر ينظر اليها النساء وكذلك في رجل شترى من رجل جارية على انها بكر  
 فقصها فقال وجدتها ثيبا واراد زناها على البائع او يمينه على انه باعها وسلمها  
 وهي بكر نظر اليها النساء فان قلن هي بكر استخلف البائع فلان باع وسامر وهي  
 بكر فان خلف لم يرد عليه **•** وان لم يجد امرأة تد اوى تلك العرجة التي بعدد  
 دبرها او خافوا على تلك المرأة ان يصلك او يصبها بلك او دخلها من ذلك وجع  
 لا يخله ولم يكن للعلاج دخل يسير منها كل شي الاموضع الفرجة ثم داوتها الرجل وغض  
 بقره مما استطاع وسوايه ذاب المحرم وغيرها او القيد فيما ينظر اليه من سيدة  
 كالحواشي حصيا كان او خلا لانه ان يكون بالغا **•** وينظر الرجل من زوجته وامته  
 الى الفرج وغيره **•** ويمسه ولا يأس بان يصبها وهي جايض فبادون الفرج ولا  
 يأس ببا شرتها وان لم يكن عليها اذار في قول محمد **•** وروى عن الصلت من يار  
 عن معاوية بن مرة قال سالت عائشة ام المؤمنين ما يحل للرجل من امراته وهي  
 جايض قالت تحلب سقا والدع وله ما سوا ذلك قال محمد **•** ولها ما جسد وسقا  
 الدم موضع الفرج فاما البوحية فقال له من امراته وامته في الحيض ما فوق  
 الا زوا وكره ما حبه **•** واذا اراد الرجل ان يشترى جارية فلا يأس ان ينظر  
 الى شعرها وصدرها وساقيها وان استهي ولا يمس ان استهي او كان عليه اكثر  
 رايه **•** واذا ماتت المرأة مع رجال ولا امرأة معهم لم يغسلوها وان كانوا  
 محارمها او ابوها او امها ولكنها توم بالصعيد فان لم يكن معها محرم فان الاجبي  
 يضع الثوب على يديه ويضرب به الارض ثم ينفضه ويمسح به وجهها ثم يفرغ  
 ثوبا ويمسح يدها الى المرفقين ويغسل بوجهه عن ذراعيها **•** وكذلك يفعل  
 بها زوجها ان كان معها **•** بلغنا عن عمر بن الخطاب انه قال في امرأة له هلك  
 عن احبها اذا كانت حية واما اذا ماتت فاولياؤها احب لها **•** وان مات  
 رجل مع نسائه لم يغسلنه الا امراته فان لم يكن معهن امراته يمينه على ما وصفتنا

من الرجل من ينظر الى امراته  
 من الرجل من ينظر الى امراته

من الرجل من ينظر الى امراته  
 من الرجل من ينظر الى امراته

في الرجل

في الرجل وام ولده ومدبرته ومكاتبته بمنزلة الاحبيات في ذلك واما  
 الامة فاما تومة بعد ثوب كما يفعله ذات المحرم **•** بلغنا ان ابا بكر الصديق  
 امر انما بنت عميس ان تغسله لغسلته **•** فان كان معهن رجل كافر علمه الغسل  
 حتى يغسل **•** وان ارتدت امرأة عن الاسلام قبل موته او نحوها ابنه ثم رجعت  
 الى ظاهر الاسلام لم يغسله لان ذلك لو كان في حياة ثم مات لم يغسله **•** واذا  
 ماتت المرأة مع رجال ومعهن غلمان لا يشتهون النساء صغيرهم فلا يأس بان  
 يغسلهم الغسل ان اطا قوتها لغسلوها **•** وكذلك الجارية الصغيرة  
 اذا ماتت مع الرجال الاجاب ولم يبلغ مبلغ الجماع والشهوة غسلاوها **•** وكذلك  
 اذا ماتت الرجل مع النساء ومعهن جوارى صغيرا لم يبلغ حد الجماع والشهوة علمهن  
 ثم خلعن يمينهن وبين الميت لغسلته والمعنونة في ذلك في ذلك بمنزلة العاقلة  
 واذا حضر المسافر الصلوة فلم يحرم الا في انا اخره رجل انه قدر وموعدته  
 مسلم لم يتوضا به **•** وكذلك ان كان المحرم عبدا او امرأة حرة فان كان المحرم بذلك  
 غير نكته او كان لا يدري انه نكته او غير نكته نظر فيه فان كان اكثر رايه انه فاذ  
 توضا به ولا يمتنع الى قوله واخره ذلك ولا يمس عليه الا ترى ان عمر بن الخطاب  
 حين ورد ما حياض قال عمرو بن العاص لرجل من اهل مكة اخبرنا عن السباع ارد  
 ماكم هذا فقال عمر لا تخبرنا عن شي فخره ان يخبره وكولا انه عند خبره خيرا ما  
 لها عن ذلك فان كان الذي اخبره بحاسة ما الا نار رجل من اهل الدمة لم يغسل  
 قوله فان وقع في قلبه انه صادق فاحب ان اهرب من المتائم يمين ويصل وان توضا  
 به اجزاه لان صدق شئ من امر الدين ولا تقوم بالحجة فيه الا بمسار **•** وكذلك  
 الصبي والمعترة اذا اعتقلا ما يقولانه **•** رجل عا على قوم من المسلمين باكلون  
 طعاما ويشربون شرابا فدعوه فقال له رجل مسلم نكته قد عرفه هذا اللحم  
 وبيجة مجوسي او قد خالطه لحم الخنزير او هذا الشراب قد خالطه الخمر فقال  
 الذي عا الى ذلك ليس الامر كما قال واخبروه انه خالطه الخمر فوجه  
 فيه فانه ينظر في حاله فان كانوا عد ولا ثقافت لم يمتنع الى قول ذلك  
 الواحد وان كانوا متهمين اخذ بقوله ولم يسمع ان يغرب شيئا من ذلك  
 والمسار الواحد حجه في هذا ان كان عد لا نكته حرا كان او مملوكا ذكرا او  
 فان كان في القوم رجالان ثقتان اخذ بقولهما وان كان فيهم واحد نكته فلم عمل  
 فيه على اكثر رايه وان لم يكن فهم فيه راي واستوى الحالان عندة فلا  
 يأس باكل ذلك وشربه **•** وكذلك الوضوء منه في جميع ذلك هذا فان كان

نفي



الذي اخبر بانه حلال مملوكان تقيان والذي زعم انه حرام واحد خرف فلا باس  
بأكله وان كان الذي زعم انه حرام مملوكان تقيان والذي زعم انه حلال واحد  
عندك نفعه لم ينجح له ان ياكل وكذلك لو اخبره باحد الامرين عند ثقة  
وبالاخر حرقه على بحر او ان اخبره باحد الامرين مملوكان تقيان وبالاخر  
الاخر حران تقيان اخذ يقول الحرس لانها حجة في باب الدين والحكم جميعا  
حرقه وعند ثقة ياخذ بأكبره الا ان ياتك الصدوق شهد عنده المعثر  
ان شعبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى ارام السدس فقال انت  
مملوك فلما هد اخراجه من مملوكته مثلها تد فاعطاهما ابو بكر السدس  
وهذا من امر الدين وعمر بن الخطاب شهد عنده ابو موسى الاشعري ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال اذا استاذن احدكم لنا فلم يردن له فليرجع فقال انت  
مملوك شاهد لهذا العمل في العمل في الاحباط والاخذ بحري ولا يرى ان عمر قال ذلك  
له الا ليجاط ولو لو يات شاهد ليقبل شهادته لانه قد فعل بها دة عبد الرحمن  
اشعري في مثل ذلك شهد عنده وحده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
ان الجور اذا استنوا لم سنة اهل الكتاب في اخراج فاجاز عمر قوله واخذ به واجاز  
قول عبد الرحمن بن عوف في الطاعون حتى اراد ان يدخل الشام ولها طاعون فاستنوا  
فانار عليه بعض المهاجرين بالدخول فقال له ابو عبيدة بن الجراح يا امير المؤمنين  
اتبر من قد راى الله تعالى عند الرحمن فقال له اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول اذا وقع هذا الزجر بارض فلان دخلوا عليه واذا وقع كوانم بها فلا يخرجوا  
منها فاخذ عمر بقوله واذا دعران لا يورث المرأة من دية زوجها حتى شهد له  
الصحابة بن سفيان الكلبي انه انا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يورث  
امرأة اشتم الضابي من دية زوجها اشتم الضابي فاخذ بقوله وبعث رسول الله  
صلى الله عليه وسلم دية حية الكلبى وحده الى قصص ملك الروم كتاب بدعوة  
الى الاسلام فكان نجه عليه وقال على بن ابي طالب كنت اذ التراسع من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حديثا فحدثني به غيره اسخلفته على ذلك وحدثني ابو بكر  
الصديق وصديق ابو بكر وبلغنا ان نقرأ من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فيهم ابو طلحة ثم يا انزال هذه الحداد فاكسرها ففتت اليها فكسرها حتى اهرق  
دمها وذكر حديث عكرمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل شهادة اعرابي وحده  
على روية هلال رمضان قد تم المد منه فاجرم انه رآه فامرهم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ان يصوموا لشهادته فهذا يدل ان منها دة الواحد في الدين

في الدخول في شهر رمضان

جائزة

جائزة ولا تقبل على هلال الفطر اقل من شاهد من خرس او رجل وامرأان لان هلال  
الفطر وان كان من بعض الامر الدين فقيه بعض المنفعة لفطر الناس ولم يتركهم  
الصوم فذلك بحري مجرى الحكم ولا يقبل فيه من الشهادة الا ما يقبل في الاحكام  
وكذلك الاضحية ذكره في كتاب الشهادات ولا تقبل في هلال رمضان قول مسلم  
ولا مسلمين اذا كانوا لا يجوز شهادتهم للتمه واما عبيد مسلم او امرأة مسلمة نعمة  
حرة او اممة او محرد في قذف نفعه فيها دتهم في ذلك جائزة وان كان الذي  
شهد بذلك في المصير ولا علة في السماء لم تقبل شهادته لان الذي يقع في القلب انه  
بالحل وان كان في السماء علة من تخاب فاحرمة انه رآه من خلال السجائب او جامن  
مكان اخر فاحرمة بذلك وموثقة فيدين للمسلمين ان يصوموا بشهادته رجل  
تزوج امرأة محارمة مسلمة رجل او امرأة واجوانها رضعا من امرأة واحدة واجبة  
الى ان ينفذ عنها فسطعها واخطبها نصف الصدق ان لم يكن دخل بها وان اقام على  
لها ان لا يخذ منه صداقا وان تبرئة منه ان كان لم يدخل بها وان اقام على  
نكاحها لم يجر ذلك عليهما وكذلك الرجل يسترى الجارية فيجوز عدل  
نفعه الناحرة الابوين وانما اخذ من الرضاغة فان تزوج عن وطئها هو افضل  
وان لم يفعل فذلك له وايسع روى حديث بن ابي مليكة ان عتبة  
ابن الحارث تزوج ابنت فاحات امرأة سودا فاحزته انما  
ارضعتها جميعا فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم دعها فقال يا رسول الله انها تكذب فقال دعها فارها كيف وقد  
فعل قال محمد ولو كان هذا احراما لفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بينهما ولكنه احب ان يستره بقوله كيف وقد قيل وحدث عكرمة بن  
خالد قال قال عمر بن الخطاب لا يقبل على الرضاغة اقل من شاهد من قال محمد بهذا  
ناخذ وانما فاروق هذا انما قبله من الوضوء والطعام والشراب لان جميع ذلك  
يجل من غير ملك وهذا لا يجزى لغير ملك الا ترى ان رجلا لو قال كل طعامي  
هذا او وضائي هذا او اشربة وسعة ان يفعل ذلك ولو قال له  
طعامي هذه فتد اذنت لك فيه او قال ذلك حرة في هبتها لم يجز له الوطئ  
حتى يزوج الحرة او ملك الاممة او لا ترى ان الفرج لا يجزى الا بالتزوج او الملك  
فلا يسقط النكاح والشر او الهبة يقول رجل واحد اذا كان النكاح والملك  
لا يقفان الا بشاهد من وانما حل الفرج لها ولو لاها ما حل فهو على حله حتى  
ينقض الذي به حل ولا ينقض الا بشاهدين وكذلك كل امرأة لا تجزى

في الشهر في بلول الفطر الاضحية

سقط



الاملاك او كاح فانه لا يجوز حتى ينقض الكاح والمملك ولا يكون الواحد في ذلك حجة لانه انما حل من وجه الحكم فلا يجوز الامن الوجه الذي حل منه وكل امر حل بالاذن فيه فالواحد فيه حجة مسلم اشترى لحافا فبصته اخضر مسلم نقه انه ذبيحة مجوسي لا ينبغي له ان ياكله ولا يطعمه غيره ولا رده على صاحبه ولا حل منع البائع منه لان نقض المملك فيه بقوله الواحد فيه لا يجوز فان قال قائل كيف كرمحت اكله ما حل له بالمملك قبل له هذا مما حل بالاذن فيه من غير ملكه فاذا ملكه فحانه اذن له فيه الا ترى انه لو اذن له في اكله قبل الشري فاحضره مسلم نقه انه ذبيحة مجوسي لم يحل له اكله فان اشتراه كان على الحال التي عليها قبل الشري لا ينبغي له ان ياكله وكذلك الميراث والوصية في جميع ما وصفت لك بمنزلة الشرا والمهبة في الوطى والاكل والشرب وغير ذلك ولو اشترى رجل طعاما او جارية او مملوك ذلك بميراث او هبة او صدقة نجما مسلم نقه فشهد ان هذا الفلان الفلاني غصبه منه البائع او الواهب او الميت واجب البناء ان ينزعه عن اكله وشربه والوصية منه ووطى الجارية فان لم ينزعه كان في سعة وكذلك طعام او شراب في يد رجل اذن له في اكله وشربه فقال له رجل مسلم هذا غصب في يدي من فلان والذي في يدي يكد به ويرغم انه له وموهم غير نقه فاجب البناء ان ينزعه عنه واذا اكله او شربه او بوضابه كان في سعة وان لم يجد وضوا غيره هو في سفر بوضابه ولم يرهم ولا يشبه هذا ما وصفت لك من ذبيحة المجوسي وبجاسته المتالان هذا الميراث كانه حرام بعينه من قبل نفسه الماذكرانه حرام لان الذي في يديه لا يملكه وهو عندنا في الحكم الذي هو في يده حتى يقول شاهد عدل انه لغيره فاذا حكمنا بانه للذي هو في يده حل استعماله ولو ان مسلما شهد عنده رجل بان هذه الجارية التي هي في يدي فلان المقرلة بالرقامة لفلان غصبها والذي هي في يده فخذ ذلك وهو غير ما مور على ما ذكرتم فاجب الي ان لا ينزعه ولو اشتراتها ووطيها هو في سعة من ذلك ولو احضره الفاحرة الاصل او كانت اممة لهذا الذي في يديه فاعتقها والذي احضره مسلم نقه واجب الي الانبعل وهذا بمنزلة الكاح الذي شهد فيه على الرضاع واذا كانت الجارية لرجل فاحضرها رجل اخر فاراد بيعها لا ينبغي من عرفها للاول ان يشترها من هذا حتى يعلم انها قد خرجت من ملكه الى ملك الذي هي في يده لسري او هبة او صدقة او يعلم انه قد وكله ببيعها فان قال الذي هي في يديه

اني

اني قد اشترتها منه او وهبتها لي او تصدق بها علي او وكلني بيعها فان كان الرجل الغافل لذلك عدلا فلا بأس بان يصدق على ذلك ويشترها منه وكذلك ان قال وهبتها له او تصدق بها عليه حل له قبولها او وطئها وان كان عمر نقه ان اكثر رايه فيه انه صادق فكذلك ايضا وان كان اكثر رايه انه كاذب لم ينبغي له ان يعرض بشي من ذلك وكذلك الطعام والشراب في جميع ذلك وكذلك لو لم يعلم ان ذلك الشئ لغير الذي هو في يديه حتى احضره الذي هو في يده فيه انه لغيره وانه وكله ببيعه او تصدق به عليه او وهبه له او اشتراه منه فان كان مسلما نقه صدقة بما قال وان كان غير نقه واكثر رايه انه صادق فيه صدقة ايضا وان كان اكثر رايه انه كاذب لم يقبل منه ولم ينزعه ولو كان لم يخبره ان ذلك الشئ لغيره فلا بأس بشرايه منه وقوله وان كان غير نقه الا ان يكون مثل ذلك فاجب له ان يشتره حجة ولا يعرض له بشرايه ولا غيره وان اشتراه او قبل وهو لا يعلم انه لغيره او احضره انه له رجوت بان يكون في سعة من شرايه وقوله والنزعه عنه افضل فان كان الذي اياه به عبدا او اممة لا ينبغي له ان يشتره ولا يقبله حتى يسئل عن ذلك فان ذكر له ان مولاه قد اذن له فيه وهو نقه تامون فلا بأس بشرايه منه وقوله وان كان غير نقه فهو على ما يقع في قلبه ان كان الكرطنة انه صادق فيها قال صدقه بقوله وان كان اكثر رايه انه كاذب لم يعرض له بشي من ذلك فان كان لا راي له فيها قال لم يعرض بشي منه وكذلك الغلام الذي لم يبلغ حرا كان او مملوكا فيما يخبرانه اذن له في بيعه من وان خلافا بيعت له مئة اليه هدية او صدقة فان كان اكثر رايه انه صادق وسعه ان يصدق وان كان اكثر رايه انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل منه شيئا وكذلك الفقير اذا اتاه عبدا او اممة بصدق عن مولاه ولو ان رجلا علم ان جارية لرجل يدعيها مزاها في يدي اخر بيعها وزعم انها قد كانت في يدي فلان وذلك الرجل يدعي انها له وكانت مقررة له بالرق غير انها كانت لي والامر لها بذلك لا مرقية وصدقة الجارية والرجل نقه مسلم فلا بأس بشرايهما منه وان كان عنده كاذبا فيما قال لا ينبغي له ان يشترها منه ولا يقبلها ولو لم يكن يعلم هذا ولكنه قال طمئني وعصبي فاحضرها منه لا ينبغي له ان يعرض لها بشي ولا قبول ان كان المحضر نقه او غير نقه وان قال انه قد كان طمئني وعصبي ثم رجع عن طلبه قائل لهما قد دفعها الي فان كان عند نقه فلا بأس بتصدق بقر



فيه وشرايها وقبولها منه . وكذلك ان قال خاتمته الى قاض فقصي  
 لي بها يمينه زفتها عليه او بنكوله عن اليمين . وكذلك ان كان غير ثقة  
 والكرزايه انه صادق . وان كان الكرزايه انه كاذب لم يستر بها منه  
 وكذلك في جميع هذه الوجوه ان قال قاضي بها العاصي عليه واجبره واخذ  
 منه فدفعها اليه او قال قاضي بها واخذ بها من منزله باذنه او بغير اذنه  
 فان قال قاضي بها لم يجد في قضاءه فاخذ بها منه لم يبعي له ان يستر بها  
 منه وامامه هذا بمنزله قوله اشترى بها منه ونقدته عنها ثم اخذ بها بغير  
 امره من منزله فهذا الا باس بشرايها منه اذا كان عنده صادقا في قوله  
 وان قال اشترى بها منه ونقدته عنها في الشرا فاحدنه من منزله بغير امره  
 لا يبعي له ان يستر بها منه . ولو قال اشترى بها من فلان ونقضتها بامر ونقد  
 الثمن وكان ثقتها عنده تامون فقال له رجل احزان فلانا قد تجد هذا الشرا  
 وزعموا انه لم يبع هذا شيئا والذي قال هذا ثقتها تامون ايضا لا يبعي له  
 ان يعرض شي من ذلك بشرا ولا غيره . وكذلك ان كان الذي اجبره المحض  
 الثاني غير ثقة الا ان يكون اكثر ظنه انه صادق . ولو كان اكثر ظنه انه  
 كاذب وهو غير ثقة فلا باس بشرايها منه وقبولها . وان كانا جميعا غير ثقة  
 واكثر ايه ان الثاني صادق لم يعرض شي من ذلك لان هذا من امر الدين وعليه  
 امور الناس ولو لم يعمل في مثل هذا الاشياء هذين لصاق الامر على الناس .  
 الا ترى ان تاجر الوقف ببلد الجوارى وشباب وقال ان مصارب فلان وبيع  
 الناس ان يستر وامنه ذلك ولذلك العبد ببلد التجارة ويدعي ان  
 مولا قد اذن له في التجارة . قال محمد ولذلك سمعت ابا حنيفة يقول في العبد  
 الماذون . وروي عن ابي حنيفة عن القاسم ان غلاما غاملا على بني طالب  
 اهدي اليه تجارية فسألها فارغته است فاجبرته ان لها زوج فكتبت الي غامله  
 انك تعبت بها الى منعولة قال افترى انه كان مع الرسول شاهدان ان غاملك  
 اهدي هذه اليك وقد سألها على ايضا فلما اجبرته ان لها زوج صدقتهما  
 وكف عنها ولم يسألها عن ذلك الا انها واجبرته انه فارغه لم ير شيئا بوطيها  
 . ولو ان رجلا دخل على رجل منزله ومعه سيف ولم يد صاحب المنزل  
 ما حاله اطارب مومن للصوص ملحق الى منزله او مولد دخل على باخذ ما في بيتي  
 ان منعه نظر في ذلك فان كان اكثر ايه انه ليس يريد ماله ونفسه وخاف  
 ان زجره او ضاح عليه ان يادره بالضرر فيقتله فلا باس بان يسئل عليه

صاحب البيت بالسيف حتى يقتله وان كان اكثر ايه انه هارب من  
 قومه ارادوا قتله وعرفه فاذا لم يجل كرتهم بسرقته ولا قتل لا يبعي له  
 ان يعمل عليه ولا يقتله هذا يعمل باكثر الراي في الدم . واذا قال الرجل  
 ان فلانا يا مربي تجارتيه التي في منزله ودفعها الي مستريها فلا باس بشرايها  
 منه ونقضها من منزل مولاها يا مربي البايع او بغير امره اذا وفي ثمنها ان كان  
 هذا البايع ثقتها او غير ثقتها فوقع في قلبه انه صادق وان وقع في قلبه  
 انه كاذب قبل الشري او بعدة فكل ان يقض لا يبعي له ان يعرض لها  
 حتى يستامر مولاها في امرها وكذلك ان قضتها او وطبها ثم وقع في قلبه  
 ان البايع كذب فيها قال وكان عليه اكثر ظنه فانه يعتزل وطبها حتى يعرف  
 خبرها وهكذا الناس ما لم يجرى التجار من الذي كان يملك الجارية واذا  
 جاد لك لم يقر بها ودفعها عليه وانبع البايع بالثمن وتبعي للمشتري ان يدفع  
 العقر الى مولي الجارية فان كان المشتري حين اشتراها شدد عنده شاهدان  
 عدلان ان مولاها قد امر هذا ببيعها فاشترها بقولها ونقد الثمن وقضها  
 حتى مولاها تجد ان يكون امره بيعها فان المشتري في سعة من بيعها حتى خاضه  
 الى القاضي فاذا قضى له بها فلا يبعه امساكها شهادة الشاهدين لان قضا  
 القاضي انك من الشهادة التي لم يقض بها . وجل تزوج امرأة فلم يدخل بها  
 حتى غاب عنها فاجبره بغيرها ارتدت عن الاسلام فان كان ثقتها عنده وهو  
 حر او مملوك او محدود في القذف وسعة ان يصدقه ويتزوج اربعا سواها  
 وكذلك اذا كان غير ثقة وكان اكثر ايه انه صادق وان كان الكرزايه انه كاذب  
 لم يتزوج اكثر من الثلث . وكذلك اذا كانت صغيرة فاجبره اليها ارضعت من  
 امه او احمه وان لم يجز بذلك ولكنه قال تزوجها يوم تزوجتها وهي مرتدة  
 والمجبر ثقتها لا يبعي له ان اجازته عن امره حدث له بعدة فافسده الا ترى ان امرأة  
 لو غاب عنها زوجها فاناها مسلم ثقتها فاجبرها ان زوجها طلقها لثا او مات قالت  
 المرأة لرجل قد طلقني زوجي لثا وانقضت عدي ووقع في قلبه انها صادقة فلا  
 باس بان تزوجها بقولها وكذلك المطلقة لثا اذا قالت انقضت عدي وتزوجت  
 بزوج اخر و دخل في ثم طلقني وانقضت عدي فلا باس لزوجها الاول ان تزوجها  
 اذا كانت ثقتها عنده او وقع في قلبه انها صادقة . ولو ان رجلا اناها فاجبر  
 ان اصل نكاحها كان فاسدا او ان زوجها كان اناها من الرضا عة او مرتد لم يسترها  
 ان تزوج بقوله وان كان ثقتها . وكذلك جارية صغيرة لا تعبر عن نفسها في

من اصل الخمر

مطل  
 جارية صغيرة لا تعبر



رجل يدعي انها له فلما كبرت لعنتها وجل في بلد اخر فقالت انا حرة الاصل لم تسعة  
 ان يزوجها • وان قالت كنت له فاعفني وكانت عنده نفقة ووقع في قلبه  
 الفاضاد فله ان يزوجها • وكذلك الحرة نفسها لو تزوجت وولدت له بنت  
 غير فاجرت ان كاحها الاول كان فاسدا • وان زوجها كان على غير الاسلام  
 لم ينبغي له ان يصدقها ولا يزوجها • ولو قالت انه طلقني بعد النكاح او  
 ارتد عن الاسلام قبلت منه او افر بعد النكاح انه كان مرتدا ايو تزوجني او اني  
 كنت احته من الرضا عة ونجت على ذلك فان كانت نفقة ما مونة • او غير نفقة  
 الا ان يكون اكثر رايه الفاضاد فله فلا بأس بان يزوجها بلغنا ان بريرة است  
 عائشة بنيت يده اليها فاجرت لها الفاضاد فله نفقة في بقا عليها فاجرت  
 عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم ففانك هاتيه فانه لها صدق ولنا  
 هدية فقد صدق بريرة بقولها وصدق عائشة بقولها **باب**  
**الرجل يري الرجل يقتل اباة او عيما** • قال محمد اذا راي الرجل  
 رجلا يقتل اباة مستهدفا فافكر القاتل ان يكون قتله او قال لابنه فيما بينه وبينه  
 انا قتل اباك لانه قيل ولي • ولا ياعمد اوفال له ان اباك ارتد عن الاسلام  
 فاستحلقت قتله لذلك ولا يعلم الابن بذلك شيئا ما قال القاتل ولا وارث للمقتول  
 غيره والابن في سعة من قتل القاتل ومن زاه قتل اباة هو في سعة من اعانة الابن  
 عليه • ولذلك لو لم يره قتله ولكنه اقر به بين يديه فادعي بعض ما وصفت  
 لك فلما طلبه يقتله محمد ان يكون اقر بذلك فالابن في سعة من قتله ومن سمع بقر  
 بذلك فهو في سعة من اعانة الابن وان لم يقر به عند الابن ولكن شهد لابن عدلان  
 على معانة القتل التمد او على اقرار به لم يسع الابن ان يقتله ولا عيما ان يعينه حتى  
 يقتل عليه الامام بذلك فادعي به وسعة قتله وان لم يكن ذلك يقضا وسع  
 من حضر القضا ان يعينه على قتله فان كان الابن غايب القتل وسمع اقرار به ثم اقام  
 الرجل عند الابن شاهدين عدلين شاهدين ان اباة كان قتل هذا الرجل عددا •  
 فقتله يدم لم ينبغي للابن ان يعمل بقتله بنظرهما شهد اياه ولذلك غيره لا يعينه  
 عليه وان كان الامام قضى له بالتود على قاتل ابنته ثم شهد عنده عدلان ان اباة  
 كان مرتدا حين قتله هذا او كان قتل ولنا بهذا القاتل فقتله يدم لم ينبغي له هذا  
 فيما بينه وبين الله ان يعمل بقتله حتى تثبت فيه ولا ينبغي لمن حضر ذلك ان يعينه عليه  
 فان كان ذلك شهد عنده عدلان محمد ود في القدر او عدلان ومما عدلان في مائتها  
 او شوة عدول لا رجل منهن فافكر في سعة من قتله وان ثبت فيه فهو خير وان شهد

بذلك

بذلك عنده شاهد عدل ممن يجوز شهادته وقال القاتل عندي شاهد آخر  
 مثله فافكر في سعة من قتله ان لا يعمل بقتله حتى ينظر ايايته باخرام لا وان قتله كان في سعة  
 والتثبت افضل الا ترى ان القاضي لا يسطر حقه شهادة الواحد العدل كما لا يسطر  
 شهادة المحدثين والقيدين ومبني حكمه ويعينه على قتله ولا ينبغي لمن حضر القاضي  
 اذن لغير الولي على قتله ولا يسعهم الا ذلك وكذلك ليسع الولي ان يقتله  
 وله من هذا ما للقاضي ان يامر • ماله في يدي رجل شهد عدلان ان هذا  
 المال كان لاب هذا الرجل غصبه منه هذا الذي في يديه والذي هو في  
 يده محمد ذلك وزعم انه لم ينبغي للوارث ان يأخذ من هو في يديه حتى  
 يقضي له القاضي بشها هديتها واذا قضى له وسعه اخذه وان لم يثبت  
 ان الامر على ما شهد اياه وكذلك لو شهد على امرائه بذلك وان كان الوارث  
 غايب اخذه من ابيه وسعه اخذ منه وقاله عليه وسع من غايب ذلك  
 اعانته عليه وان ابي ذلك على نفسه اذا امتنع وهو في موضع لا يقدر عليه  
 على سلطان واخذ له حقه • وكذلك لو سمع اقراره بذلك • واذا شهد  
 عدلان لامرأة ان زوجها طلقها ثلثا ومحمد ذلك ثم ماتا او غابا قبل ان يشهدا  
 عند القاضي لم يسع المرأة ان تقيم معه وكان هذا السماع منه الطلاق ولا  
 ينسبه هذا ثلثا لانه الطلاق لا يثبت بوجه من الوجود • وكذلك اذا شهد  
 على رضاء بينهما لم يسعهما المقام على النكاح فان قدرت على الاشاع منه والمهر  
 ومو جاهد ما شهد اياه من الطلاق لم يسعها ان تعقد وتزوج لان الحاكم لم يامر بالقرعة  
 ولا يسمعها ان تدعي بقرعتها • وان سمعته طلاقا ثلثا ثم محمد ها وحلف انه لم يفعل  
 وده القاضي عليه لا يسعها المقام معه ولم يسعها ان تعقد وتزوج لان الحاكم لها  
 زوجها • ولو ان رجلا قال لامرأة اخاري فاحارده نفسها ومو يري ان ذلك بطلان  
 بانيه والمرأة لا يري ذلك فاحصتها في النفقة والقاضي يراه فطلقه رجعية قضى  
 القاضي بانيه مملكة رجعتا حارضا وده وسع للرجل ان يرجعها وممسكا وكذلك  
 لو كانت المرأة هي التي تراه فاحارده نفسها ومو يري ان ذلك بطلان  
 وسعها المقام معه ولم يسعها ان تفارق • وهذا في ما يختلف فيه القضاة اذ  
 رايه احد هما حلالا والاخر حراما فتقضي القاضي بانه حلال وسع الذي يراه حراما ان يرجع  
 بالقضا القاضي وياخذ به ولا يسعه عي في كل شيء لزمه فانما لو علم بد القاضي فانده  
 وحرقه الفرج ولم يمنعه من حرقه الا انه لا يعمل فود القاضي المرأة على زوجها ومو  
 يعلم ذلك لم يسعها المقام معه بفعله • وتلك اذا شهد عدلان على شخص انه

مطلوب  
 واذا شهد عدلان لا يراه  
 انا ذو فاما طلقها ثلثا ولا يري  
 اذا شهد على رضاء

على ذلك  
 لو ان رجلا قال لامرأة اخاري  
 وهو يري ان ذلك بطلان بانيه

مطلوب  
 ثم



انه عتق امه رجل هذه او شهد انه او بعثهم لم يسميها ان يدعها مع ان تضي  
الفاضي له او لم يقض ولم يسميها ان يتزوج اذا كان المولى محمدا فتقضى بقضيه  
وكذلك ان شهدا بعت العبد والمولى لم يسمع ان يفتق بينهما حتى يقضى له الصافي  
بالعتق اخر الخطاب

**كتاب التخييري**

واذا اصدق الرجل بركة ماله على قوم لم يسألوه ولم يحضروا منه عند الاعطاء  
انهم اعيا او قتل لم يرضي عالم فهو جائز عند الامن كانت عليه هيبة الاغتسا  
او وقع اكثر رايه غني فان هذا لا يخبره حتى يعلم انه فقير فان اعطاه رجلا  
لا يرى انه فقير او اعطاه على غير ظن حضره ثم علم بعد ذلك انه غني لم يخبره اذا حضر  
بياله ولم يحضره فان كان الذي سألته اخبره انه محتاج فاعطاه ثم علم بعد  
ذلك انه غني اجزأه في قول أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يخبره وممن  
ممنزلة رجل نوصا بما وصلي ثم تبين له انه كان غريظا لم يعلمه الا عادة  
وقال محمد لا يشبه هذا الصدقة لان هذا لا يعيد صلوة وصلاة والصدقة  
صدقة ماضية ولو اراد المصدق ان ياخذها لم يكن له ذلك وقد وافقنا  
ابو يوسف على هذا وانما مثل الصدقة مثل رجل تخري القبلة وصلوا واخبره  
بالقبلة رجل يصلي بقوله فلما فرغ منها علم انه صلى بغير القبلة فلم يمس عليه اعادة  
الصلوة لانه لم يكن عليه اكثر من الذي صنع فكذلك الصدقة اذا اخبره انه  
فقير فليس عليه اكثر من ذلك يصنع صنيع اصحاب المسئلة انه قد يخرج من هذا  
شاهدا ذلك على الفقير من المسئلة وكذلك ان لم يخبره انه فقير ولكنه رآه في  
جلس القرا وكذلك ان اعطاه ميا اخبره انه مسلم او كان عليه سيما المسلمين  
ثم علم انه ذمي اجزأه وهذا كله في قول أبي حنيفة ومحمد وروى محمد بن اسرار  
عن أبي الجوزة الخري عن معن بن يزيد السلمي قال حاصمت ابي الى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقضى يا عليه وذلك ان ابي اعطاه صدقة ورجل من المسجد وامره  
ان يتصدق بها فانتمت فاعطاهم ثم انت ابي فعلم بها فقال والله يا بني ما ايات  
اردت بها واحصتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا يزيد لك ما تلويت  
ويا معن لك ما احدثت قال محمد فقد جعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مجزأ عنه ورجل نوصا في ليلة مظلمة في السفر ثم صلى ولم يحضره في تخري القبلة  
حتى صلى فلما قضى صلواته علم انه صلى بغير القبلة فانه يعيد صلواته وكذلك ان  
كان اكثر رايه انه صلى بغير القبلة وان كان اكثر رايه انه صلى الى القبلة اجزأه  
فان لم يكن له في ذلك راي وكان قد مضى من ذلك الموضع اجزأه وان لم يتوجه

له راي في تخري فصلواته تامة لانه حين قام عامدا الى الصلوة ودخل فيها  
فهو عندنا على تخري القبلة حتى يعلم غير ذلك ولو كان حين انما الى موضع  
الصلوة فشكل فلم يد راي القبلة ولم يخبره صلى الى بعض ذلك الوجه بغير  
تخري ولا التخييري فعليه ان يعيد صلواته الا ان يعلم انه صلى القبلة فان  
كان اكثر رايه انه صلى القبلة الا ان ذلك انما كان بعد دخوله في صلواته  
لم يخبره تلك الصلوة حتى يستقلها بتدبير مستقبل لان الواجب كان عليه ان  
يخبره ثم يفتتح ولو تخري فكان اكثر رايه الى وجه انه القبلة فتكره وصلى  
الى غيره فقد اساء وامر وصلواته فاسدة وان علم بعد الفراغ انه صلى القبلة  
فان علم بعد ذلك الافتتاح انه للقبلة لم يخبره حتى يسافر للصلوة وحلى ابوسلمان  
ان ابا يوسف قال يخبره رجل دخل المسجد الذي لا محراب فيه وقبلته مشككة  
وفيه قوم من اهله فتخري القبلة وصلى ثم علم انه اخطأ القبلة فعليه ان يعيد صلواته  
لانه كان يتدبر ان مسألك القبلة فيعلم ويصلي بغير تخري وانما يجوز التخري اذا  
عجز عن تعلمه بذلك الا ترى ان رجلا لو اتى من المياد وطلب الماء فلم يجد فيه  
وصلى ثم وجدته فان كان في الما قوم من اهله فلم يسأله عن الما حتى يتم وصلى ثم سألهم  
فأخبروه لم يخبروه ولو سألهم فلم يخبروه او لم يكن يحضره من يسأله وكلت فلم  
يجد قتيمة وصلى ثم وجد الما اجزأه صلواته واذا كان للرجل غنم مساليج وربة  
فاختلط بها مسلوحة ذبيحة موسى او مينة ولهم رايهم هي لم ياكل منها شي حتى  
يقضي ما يظن انه حرام وياقل البقية وان كان الحرام مثل الحلال او اكثر منه لم يخبر  
ولم يتنفع بشي منها الا بعلامه يعرف بها الحلال وكذلك الزيت اذا احلط به  
من ذلك المينة او نحم الخنزير مثلها او اكثر منه لم يلعب ان يتنفع من ذلك ولا يبيع  
ولا يشتري به ولا يهدى به بجلد لانه قاتله وذلك المينة او نحم الخنزير فلا يتنفع  
به على حال وان كان الزيت موال غالب فلا بأس ان يشتري به ويبيع ويسين عيشه  
ويبيع به الجلود ثم يغسلها قال محمد اخبرنا ربيعة بن صالح عن ابن الزبير عن جابر  
قال جئت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا ان لنا سفينة في البحر وقد اخطأ  
الى الدهن ووجدنا ناقة كثيرة الشحم ميتة افيدتها نحن فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا تتنعموا من الميتة بشي قال محمد كذلك القول اذا كانت هي الغالبة  
فكان ميتة كلها واذا اختلط مومي المسلمين ومومي الكفار فمن كانت عليه علامة  
المسلمين صلى عليه ومن كانت به علامة الكفار ترك ومن علامات المسلمين الختان  
والخفاف وليس التواء وخوذة لك فان لم يكن لهم علامة والمسلمين كن غيبوا



وكفوا وصل علىهم وينون بالصلوة والدعاء المسلمين دون الكفار ويدفون  
 في مقابر المسلمين • وان كان الفريقان سوا وكان الكفار اكثر لم يصل عليهم ولا يغسلون  
 ولا يدفنون ويدفنون في مقابر المسلمين • وجل في سفر مائة نوبان احدها نجس  
 والاخر طاهر ولا يميز بينهما وليس معه نوب غيرهما فانه يجري ويصل في الذي  
 يقع غريبه عليه انه طاهر • وكذلك ان كان نوبان نجسان او النوب واحد طاهر  
 وليس هذا كالعنم الذي وصفنا لان الشيا لو كانت كلها نجسة كان عليه ان يصل  
 في بعضها ثم يعيد صلاته لانه مضطر الى الصلوة فيها والتي وصفت لك من العنم  
 ليس بمضطر اليها فان كان في موضع لا يجد من الطعام غير تلك العنم استوفى  
 خالكها وخال الشيا بغيره وياكل • واذا وقع غريبه في النوبين على احدهما  
 انه هو الطاهر فصل فيه الظهر ثم وقع اكثر رايه انه هو الطاهر فصل فيه الظهر  
 لو حرم العصر لان الظهر قد اجزته فلا تقصد عليه الا باليقين فان استيقن ان  
 النوب الذي صلى فيه الظهر هو النجس اعاد صلاوة الظهر واجزاه العصر فان لم  
 تحضره غري او لم تعلم ان في احدهما نجاسة حتى صلى وهو ساهي في احدهما الظهر  
 وفي الاخر العصر وفي الاول المغرب وفي الاخر العشاء ثم نظر فاذا في احدهما قد  
 ولا يدري امو الاول او الاخر فصوله الظهر والمغرب جائزة وصلوة العصر والعشاء  
 فاسدة لانه صلى الظهر في احدهما فتمت صلاته ولا تقصد بها الا باليقين وكذلك  
 كل صلاوة صلواتها في ذلك النوب هي بمنزلة نفسها • ولوان جلا كان في سفر ومعدت  
 او ان في كل نوب احدها نجس والاخر طاهر ان لا يعرف الطاهر من غير فانه يجري  
 ويتوضأ باحدهما وان كان اثنان منهما نجس اداكلهما ويقيم وان تيمم ويصل من غير ان  
 يرتبهما اجزاء لانه لا يجري عليه فيهما والاراقة افضل • ولذلك لو كانا انايين  
 احدهما طاهر والاخر نجس • ولوان رجلا له اربع جوارى اعتق واحدة منهم فعلم  
 ثم نسيها فلم يدرا ايهن اعتق لم يسه ان يجري الوطى ولا يبيع ولا يسه الحاكم ان  
 يحل بيته فربهن حتى يبين المعتقة من غيرهما • ولذلك اذا اطلق احدي نسائه  
 بيمينها ثلثا ثم نسيها • ولذلك ان من كل الا واحدة لم يسه ان يبرئها حتى يعلم  
 انها غير المطلقة • ولذلك بمنعه الفاضل منها حتى تجبرها بها غير المطلقة فاذا  
 اجبر بذلك استحلقت البتة ما اطلق منه بيمينها ثلثا ثم نسيها فان كان حلف  
 وهو جاهل بما فلا ينبغي له ان يبرئها فان باع في المسلة الاولى ثلث من الجوارى حكم  
 الحاكم فان اجاز يمينه وكان ذلك من رايه وجعل الباقي في المعتقة ثم رجع اليه  
 بعض ما باع سرا او هبة او ميراثا لم ينبغي له ان يطأها لان الفاضل بقي فيه بغير علم

فلا ينبغي له ان يطأ شيئا من ذلك منهم بالملك الا ان يزوجهما فان تزوجها  
 فلا ياتر ان يطأها لانه لا يملك زوجته او امته • ولا يجوز التحري في الفروج جوارى  
 فيما وصفت لك قبل هذا لان التحري يجوز في كل ما جازت فيه الضرورة والفرج  
 لا يحل بالضرورة • ولوان قومًا كان لكل واحد منهم جارية فاعتق احدهم  
 جاريته ولم يعرفوا المعتقة وكل واحد منهم ان يطأ جاريته حتى يعلم انها المعتقة  
 بعينها وان كان الوراءى احدهم انه هو الذي اعتق فاجت الى ان لا يقرب حتى يستيقن  
 ذلك ولو رتب ذلك حراما عليه • ولوان اشتراهن رجل واحد قد علم ذلك لم يحل له  
 ان يقرب واحدة منهم حتى يعرف المعتقة • ولوان اشتراهن الا واحدة وحل له  
 وطئهن فان فعل ثم اشترا الباقي لم يحل له وطئ سنيهن ولا يبعد حتى يعلم المعتقة  
 منهم • وكذلك لو كان المستري احدا صحب الجوارى وما يد لك ان التحري لا يجوز في  
 الفروج ان المعتق جارية من ذبيحة اذ نسيت ما مات لم يوجب الفاضل في ذلك تحريها  
 ولم يقل للورد اعتقوا انهن نسيت او اعتقوا التي اكد ظنكم انها حرة ولكنه سألهم  
 عن ذلك فان زعموا ان الميت اعتق هذه بعينها اعتقها او استحلقت على علمه في  
 الباقيات وان لم يعرفوا من ذلك شيئا اعتق من كلهن واسقط عنهن ثمة احدا  
 وسعتن فيما بقي • رجل احر عبدة من رجل سنة بمائة درهم للخدمة فخدمه  
 سنة استترم اعتقه المولى فالعبد باختيار ان شافحه الاجارة وكان احر ما مضى  
 للمولى • وان شامض على ما وللعبدا احر ما بقي من المدة الا ان المولى هو الذي يتولى  
 قض جميع الاجرة وتنتس للعبد ان يبعثها بعد اختيار المصطفى فان المساجر  
 غل الاجرة كلها للمولى قبل ان يعمل العبد شيئا في اول الاجارة فالاجرة كلها للمولى  
 اذا اختار العبد المصطفى على الاجارة لان المولى قد كان ملك الاجرة قبل اعتقه •  
 وان كان الاحر سني ايمية في جميع هذه الوجوه فالجواب فيه كالجواب في الدواهم  
 واما العبد والامة المعتقة اذا اختارت النكاح فهو للمولى ان كان قبضه اولى  
 بقبضه لانه وجب بالعقد والاجرة يوم بيوم اذ الركن قبضة وكذلك  
 الجواب في العبد اذا اولى اجارة نفسه باذن المولى الا ان العبد هو الذي يملك النفس  
 والمولى الذي يطالب برده ما يجر رده ومن المعنوس عند الفسخ ويرجع به على المولى  
 عينا كان ذلك في يد المولى او مستهلكا لانه انما وجب بعد الفسخ  
 والفسخ وكذلك الامة اذا تزوجت نفسها باذن مولاهما ثم اعتقت فلها الخيار  
 وكذلك العتيق اذا احره الوصي في عمل من الاعمال ولم يتم العمل حتى بلغ العلام  
 مبلغ الرجال فهو بالخيار في المصطفى على الاجارة او سخطها • وكذلك الاب اذا احر

بان  
 يستنقش

من



ابنه ثم اذكر ان الان • ولو كان الاب او الوصي اجرة او الصبي سنين معلومة  
واذكر ان الغلام لم يكن له ان يبطل الاجارة لانها في ماله بمنزلة الوكيل الكبير  
واذا ابر العبد المحرر نفسه من رجل سنة مما به درهم فخدمته سنة  
اشهر ثم اعتق فالتقاسم لاجرة فيما مضى لان المستاجر كان ضامنا له ولا يجمع  
الاجر والعتاق ولكن استحسن اذا اسلم العبد ان يجعل له الاجر فيما مضى فياخذ  
العبد ويدفعه الى مولاه ويجوز الاجارة فيما بقي من السنة للعبد ولا يجازى له  
في نقض الاجارة لانها جازت بعد عتقه بغير اجارة للمولى وكذلك الجواب  
ان كان قبض الاجرة في حال ربه ويكون للعبد منها حصته ما بقي للمولى حصته  
ما مضى ولا يشبه هذا اما تقدمه لان العبد قبض ما هبها ابره في ليس تجازى ولا  
سبه به الا جرح حتى يجوز الا ان يقر بالقتل فاذا كان الذي يجب للمولى بالعمل دون  
القبض صار المتقبض وغير المتقبض فيه سواء

## كتاب اللقيط

ذكر حديث الحسن البصري ان رجلا التقط لقيطا فاتي به عليا فقال هو حر ولا يكون  
وليت مثل الذي وليت منه احب الي من كذا وكذا وفي حديث اخر ان عليا  
فرض له • وحديث الزهري عن بشر بن ابي حنيفة قال وجدت منبوءا على بابي فاني  
به عمر بن الخطاب فقال لي عمر عسي الغور ابو ساقة فقلت له وهو حر وعن علي بن ابي  
طالب قال اللقيط حر وولاه وعقله للمسلمين وعن غيره من سماعه • والبراهيم  
منه • واللقيط حر فان اتفق على اللقيط فهو في النفقة متطوع ولا يرجع لها على  
اللقيط فان امره القاضي ان يتفق عليه على ان يكون ذلك ديناً عليه فهو جازم  
ومودع عليه • واللقيط اذا اذكر في سبائه وجانيته والجنسية عليه وجده  
كالمحرر المشاهر • رجل التقط لقيطاً فادعى رجل انه ابنه صدقة استحسنها •  
وانبت نسبه منه الا ترى ان الذي التقط لو ادعى انه ابنه لثبت نسبه منه • واذا  
ابي الملقط ان يتفق على اللقيط وسأل القاضي ان يقبله منه واقام البيعة انه  
لقيط فقبضه القاضي منه ووضعته على رجل وامراه ان يتفق عليه على ان يكون  
ذلك ديناً على اللقيط ثم ان الذي التقطه سأل القاضي ان يردّه عليه فالتقاضي بالحياء  
ان شأده وان شالم يردّه وكذلك حال القاضي في المنزلة الاولى ان شافضه  
وان شالم يقبضه • رجل التقط لقيطاً فاحرقه فاشترعه منه ثم اخصم فيه فانه  
يدفع الى الاول فاذا اكر اللقيط فادعى رجل فذلك الى اللقيط وجانيته اللقيط  
على بيت المال وميراثه لبيت المال دون الذي التقطه ورتباده • فان والا  
رجلاً

رجلاً بعد ما اذكر ان جاز ولا يجوز الملقط على اللقيط ذكر اكان او اني عقد  
تكاثر ولا يبيع ولا يشرى وان ادعى انه عبده لم تصدق عليه بعد ان يعرف انه  
لقيط • ولو ان رجلاً وجد لقيطاً معه مال فوضعه القاضي على يده وقال  
اتفق عليه منه فهو جاز • وهو مصدق للنفقة منبه • وما اشترى له من ذلك  
من طعام وكسوة فهو جاز عليه والمالك لللقيط • واذا مات اللقيط وترك  
مالاً او لم يترك فادعى رجل انه ابنه لم تصدق عليه لان نسبه لا يثبت بعد  
الموت • واذا اذكر اللقيط كافراً وقد وجد في مصر من امصار المسلمين  
جلس واجبر على الاسلام استحسنًا • وان مات قبل ان يعقل صليت عليه  
وسوا كان وجده مسلم او ذي • ولو كان وجد في بيعة او كنيسة او قرية  
لمس فيها الامم لم يجبر على الاسلام • وان مات قبل ان يعقل لم يصل عليه  
فان ادعى رجل من اهل تلك القرية من الكفار اجرت دعوته • وان وجد  
مسلم في قرية فيها مسلمون وكفار صليت عليه اذا مات استحسنًا • واذا  
وجد اللقيط على دابة فالدابة له • واذا وجد اللقيط فان اخذه افضل من تركه  
لانه نفس تخاف عليه المثل • واذا وجد اللقيط بالكوفة فادعى رجل من  
اهل الذممة انه ابنه لا تصدق في القياس لان اللقيط حر مسلم ولكن استحسن  
ان يكون مسلماً • فان ادعى مسلم انه عبده واقام البيعة شهدا ثم قضى له  
به • وان اقام الذي البيعة لم يجز شهدا ثم على المسلمين في القياس فان كان شهود  
مسلمين مصيبين له به • واذا وجد اللقيط مسلم وكافر فنادى في لونه عند  
احدهما قضى به للمسلم • وان ادعت امرأة اللقيط انه ابنها لم تصدق الا بشهود  
فان ادعت امرأتان واقامت كل واحدة منهما البيعة انه ابنها فهو ابناهما جميعاً  
في قول ابي حنيفة وهذا في رواية ابي حفص واما في رواية سليمان لا يكون ابن  
واحدة منهما واما في قول ابي يوسف ومحمد فلا يكون ابن واحدة منهما فان اقامت  
احداتهما رجلين واقامت الاخرى امرأتين جعلته ابن النبي شهد لها الرجلان •  
وان ادعى رجلان واقام كل واحد منهما بيعة جعلته ابناً • واذا وجد العبد  
او المكاتب او الذمي والحر في لقيط في مصر من امصار المسلمين فهو حر • واذا  
وجد اللقيط قتيلاً عند غير الملقط فالقسامة والدية على اهل تلك المكان  
لبيت المال • واذا وجد العبد اللقيط فلا يعرف ذلك الا بقوله • وقال  
المولى كذبت بل هو عدي قال قول المولى اذا كان العبد محرراً وان كان  
ماداً وثاله في الجارة قال قول قول العبد • واذا قتل الملقط اللقيط خطأ



فالدية على عاقلة لبيت المال. وان قتلته عمدًا فان شا الا ما قتلته وان  
شا صاحبه على الدية في قول ابي حنيفة ومحمد. وقال ابو يوسف الدية عليه  
في ماله ولا اقله به من قبل اني لم اعرف له وليا. وعند قاذف اللقطة سنة  
نفسه ولا عمد قاذفه في امه. واذا اذرك اللقطة فاقربه عبد لفلان واذا  
ذلك فلان كان عبد له واحكامه بعد ذلك احكام العبد فان انكر فلان ذلك  
فهو حر. وان كان اللقطة امرأة واقرت بالرق وقد طلعتا زوجها فلان فاشه  
بملك رجعتها. ولو قد فها زوجها لم يكن عليه حد ولا لعان وعدها فيما بينهما  
ومن زوجها عدة الحرة اذا اقرت بالرق وبعد ما يقضي من عدها حقتا ان  
واذا كانت ذرية عبد الرق تصدق على ابائهم فاذا مات عتق من نسائها وسعى  
في منى فمدهم لولاها ولوان مولاها اعتقها كان المدير على خاله غير ان خدمته للمولي  
وسعته بعد موتها. واذا اذرك اللقطة فاجابته او قدف رجلا تقضي  
القاضي عليه في ذلك بما يقضي على الحر ثم افر بعد ذلك انه عبد لو اصدقه ولم  
ولم اقبل قوله من قبل اني جعلته حرا وقضيت عليه بذلك. واذا اذرك  
فتزوج امرأة ثم اقر انه عبد لفلان ولا ماله عليه صدق او صدقها لارسله  
ولا يصدق على ابائهم وكذلك ان كان اسدان دينا او باع انسانا او كمل كفاك  
او وصه بعتة او تصدق بصدق او كاتب عبد او ذرية او اعتقه ثم اقر انه  
عبد لفلان لم يصدق على ابائهم في ذلك **كتاب ١٥ اللقطة**  
وعن ابراهيم قال في اللقطة يعرفها حولا فان جاء صاحبها والاصدق بها فان  
صاحبها فهو بالخيار ان شا ان يصدق به وان شا ضمنه. وعن عبد الله بن مسعود  
انه اشترى جارية بسبع مائة او ثمان مائة فذهب صاحبها فلم يقدر يخرج من مسعود  
بالنهن في ضرورة فعمل تصدق به ويقول لصاحبها فان ابي فلان او علينا النهن  
فلما فرغ قال هكذا يصنع باللقطة. وعن ابي سعيد مولى ابي سعيد قال  
وجدت خنثى مائة درهم بالحرة وانا مسائب قال فذكرت ذلك لعمر الخطاب  
فقال لها وعرفها قال فعملت لها حتى ادت مكاتبتي ثم ائتمته فاجريته بذلك فقال  
ادفعها الى خزان بيت المال. واذا وجد الرجل لقطة عرفها حولا فان جاء صاحبها  
دفعها اليه وان لم يجرى فهو بالخيار ان شا ان يصدق بها وان شا يصدق  
لها على ان صاحبها بالخيار اذا اهان شا اخذ الصدقة وان شا اخذ الضمان  
فنحن الذي تصدق لها وان شا ضمن المتكبر وانما ضمن لمرجع على الاخر بما ضمن  
واذا وجد الرجل اللقطة وهي دراهم او دنانير فاجابها تسمى وزنها وعددها

ووكاها

كتاب اللقطة

ووكاها ووكاها فاصاب ذلك كذا قال ان شا الذي هي في يده دفعها  
اليه واخذ بها منه كغيلة فان ابي ان يدفعها اليه حتى يقيم الهالكه لم يجز  
على دفعها اليه فان صدقه ودفعها اليه ثم اقام اخر البيعة الهالكه فله ان  
يقضي الملقط فان ضمنه رجع لها على من دفعها اليه وان شا ضمن الغالب  
وان كانت اللقطة مما لا يبقى اذا انى عليها يوم او يومين عرفها حتى اذا خاف  
ان يفسد بصدق بها. واذا وجد شاة او بقرة او بعيرا او حمرا الخبيثة  
وعرفه فانفق عليه ثم جاعها حقه واقام البيعة ان لم يرجع عليه ثم انفق  
الا ان يكون نفق باسم الغاصي فان دفعها الى الغاصي واقام البيعة انه الملقط  
امره ان ينفق عليها قد وما يرى يومين وتلكه فان لم يجرى صاحبها باع شاة  
فاما الغلام والدابة فيواجره وينفق عليها من اجره فاذا اناها اعطاه الغاصي  
من ذلك الثمن ما نفق عليه بامره في اليومين والثلاث فان لم يجرى صاحبها حتى جازها  
واقام البيعة الهالكه بها الغاصي وقضى عليه بنفقة الملقط فان قال الذي  
في يده الدابة لا ادفعها اليك حتى تعطني النقة كان له ذلك. واذا الملقط  
الرجل لقطة او وجد دابة صالة او وجد صبيتا حرا صالا فزده الى اهله لم  
يكن في شيء من ذلك جعل فان عوضه صاحبه بها فهو حسن واذا وجد الرجل  
بعير اصلا اخذه فعرفه ولم يترك حتى يضع ذلك. واذا باع اللقطة  
بامر الغاصي لم يكن لصاحبها اذا احضر الا الثمن وان كان باعها بغير امر الغاصي  
انحل البيع وان لم يقد ر على الشفعة كان صاحبها بالخيار ان شا ضمن البائع الثمن  
وكان الثمن للبائع ويتصدق بما زاد على القيمة وان شا اخذ البائع البيع  
واذا هلك الملقط من الملقط فان كان حرا فادفعها اليه وانما اذله لاردها  
على اهله او اشهد شاهدان على مقالته لم اضمنه وان لم يكن له على ذلك شهيد  
وكذا به صاحبه فهو ضامن لها وان قال قد النقطة لقطة او صالة او ولد  
عندي شيء فمن سمعته سأل شيئا فذكره على فلان قال قد هلكك طلق فهو  
مصدق في ذلك ولا ضمان عليه. ولذلك لو وجد اللقطين وقال من سمعته  
يريد شيئا فذكره على ولم يقل عبد لقطان ثم هلكنا عنده ثم جاء صاحبها  
ولا ضمان عليه فيها ولذلك ان قال عندى لقطة يرى من الضمان وان كانت  
عند عشرة وقال ابو يوسف لا ضمان عليه وان لم يثبت ولم يعرف وعليه  
اليمين بالله ما اخذها الا ليعرفها. واذا وجد الرجل اللقطة لم يعرفها  
ثم اعادها الى مكان الذي وجدها فيه يرى من الضمان وان كان اخذها لغيره

ها



ليرى من يما حتى يدفعها الى دار صاحبها • وكذلك العاصب اذا اراد  
 الدابة الى دار صاحبها لم ير من صاحبها حتى يدفعها الى صاحبها • رجل حال دابة  
 مربوطة لرجل فخطا ولم يدركها ثم ان الدابة ذهبت فلاحيان على الذي  
 خطا • وكذلك لو حل قيد عبيد فذهب العبد • وكذلك لو فتح باب قفص فيه طير فطار • ولو  
 داره • واثبت فذهب • وكذلك لو فتح باب قفص فيه طير فطار • ولو  
 شوز قاصده سمن او زيت فمال ضمنه لان الزيت لا يستمسك فيه اذا شقه  
 ولذلك اذا كان الشيء متعلقا بالحل او قطعته فوقع ذلك الشيء فاسال او تكسر  
 • واذا كانت القطعة في يد مسلم فادعاه رجل ووصفها فابى الذي في يديه  
 ان يعطيه الا يمينه فاقام شاهد من كافرين لم يحرر شيئا دنها لان الذي في يديه  
 مسأله فان كانت في يدي كافر فكذلك القياس ايضا لا يعطى المسلم ولكن استحسن  
 فاقضى بها له • فان كانت في يدي مسلم وكافر لم يحرر شيئا • والكافر على واحد منهما  
 في القياس ولكن استحسننا اجيزه على ما في يدي الكفار ومنها • واذا انقطع  
 بالقطعة لرجل فاقام اخر البيعة الفالدة قضيت للذي اقام البيعة فان اقر  
 به لاحدتهما او لا • وقسم اليه بغير حكم الحاكم فاسلمها ثم اقام اخر البيعة الفالدة  
 فله ان يقضي الدافع ان شاء وان شأ القابض فان ضمن الدافع لم يرجع بما ضمن على القابض  
 وان كان دعه بقضا قاضي لم يكن له ان يقضي الدافع • ولا سكنة يقضي القابض •

**كتاب الالات**

روى ابو يوسف عن ابي حنيفة عن سعيد بن المزبان عن ابي عمر السبائي قال كنت  
 قاعدا عند عبد الله بن شعور فاجل فقال ان فلانا قد مر بابا وعنده من الغنم  
 فتالي الغنم لعدا اصاب اجرا قال عبد الله وجعل ان تامل من راس كل اربعة عبيد  
 درهما • وروى ابو يوسف عن سعيد نفسه بهذا الحديث ايضا وعن السجعي  
 في رجل اخذ غلاما ابنا وابو منه قال لا ضمان عليه • وعن سريح في قضية نحو هذا  
 انه ضمنه فاخضعوا الى على زامي طالب انه جعل في حمل الابن دينار او اثني عشر درهما  
 وعن على انه قال في حمل الابن دينار او عشرة دراهم وعن عامر قال فيه دينار  
 اذا اخذ طارحا من المضر • وعن عامر بن ياسر انه قال في حمل الابن ان اخذ في المضر  
 فله عشرة دراهم • وان اخذ طارحا من المضر فله اربعة دراهم • وعن سريح  
 مسئلة • وعن ابراهيم انه يسحب ان يرضخ للذي يبي بالابق حتى يرد الناس بعضهم  
 على بعض • واذا اتا الرجل بالعبد فاخذ السلطان خبثته فادعاه رجل واقام البيعة  
 انه عبيد • قال يستخلفه ما بعته ولا وهبته ثم يدعه اليه ولا احب ان ياخذ منه

كفلا

كفلا وان لم ياخذ منه كفلا وسعة ذلك فان لم يكن للمدعي مينة واقرا العبد  
 انه عبيد • قال يدعه اليه وياخذ منه كفلا وان لم يكن للعبد طالب قال اذا  
 طال ذلك ما عدا الامام وامسك منه حتى يحل له طالب ويقيم البيعة بالبيعة  
 عليه • فيدفع الثمن اليه ولا ينقص بيع الامام قال وينفق عليه الامام مدة  
 حبسه من بيت المال ثم ياخذ منه من صاحبه ان حضر وورده عليه ومن غيبه  
 ان باعه • وان اقام مدعيه شهودا انصاري لم يحررها ثم وان اقام مينة  
 من المسلمين وقد باعه الامام فزعم انه كان ديرة او كانت جارية فزعم انصاري  
 كانت ام ولد له لم يصدق على فسخ البيع الا ان يكون لها في يده ولد ولدته  
 في ملكه فيدعي انه ولد منها فيصدق عليه ويثبت العتق ويفسخ البيع •  
 واذا اخذ الرجل غلاما او جارية ابنا بالغ او غير بالغ ورده الى مولاه فانه كان  
 احده في المضر او خارجا منه استحسن ان اجعل له في ذلك على قدر المكان  
 والعنا وان كان احده من مسيرة ليلة ايام او اكثر جعلت اربعين درهما لا اريد  
 عليها • وان كان اتفق عليه اصغافا بغير امر القاصي وان مات عده فهو قاض  
 لعتيقه وان مات عده او ابق منه قبل ان يرد • فان كان اشهد حين اخذته  
 انما اخذته ليرده على صاحبه فلا ضمان عليه • وان كان جن اخذته لم يشهد على ذلك  
 فهو ضمان لعتيقه في قول ابي حنيفة ومحمد • وقال ابو يوسف لا ضمان عليه ان شهد  
 او لم يشهد او اعلم انه كان ابنا ون شهد شاهدان انه قال جن اخذته هذا الحق  
 قد اخذته فمن وجد له طالبا فليد له على • قال لا ضمان عليه وان انكر المولى ان  
 يكون عبيدا ابنا قال قولنا الا ان يشهد اليهود انه اتفق من مولاه وان مولاه  
 اقربه يجب الجمل • واذا اعتقه المولى في ابائه او بره جاز وان باعه لم يحرر  
 لانه غرور • وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لعن من بيع الغرور  
 وكذلك ان وهبه لرجل لم يحرر • وان وهبه لولد صغير في عياله فله فيه جازية  
 واعلامه بمنزلة العقب • واذا اتفق العبد المأذون ثم اشترى وباع لم يحرر  
 وقد صار محجرا عليه بالابق والحكم في حياته الا بق والجناية عليه وفي حدوده  
 كالحكم فيها في المضر • واذا اقامت عليه البيعة بالشرقة لم يقطعها الامام حتى  
 حضر مولاه • واذا اخذ قطعه في قول ابي حنيفة ومحمد • وقال ابو يوسف يقطعها  
 ولا ينظر مولاه • واذا اخذ العبد الا بق وحبس في بلد فتقدم مولاه الى قاضي  
 بلده واقام عليه شاهدين وعلى حليته وصفتيه فكنت له بذلك الى قاضي البلد  
 التي موفيه بمبوس ووافق العبد حليته وصفتيه من غير نفي لقاضي البلد الذي

من



فيه العبد محبوس ان يدفع العبد اليه ويختم في عنقه ويأخذ كفيلا منه ثم يبعث  
به الى البلد الذي فيه فهو دونه ويكتب معه كتابا الى ذلك القاضي فان نهى  
عنده فهو دونه ان هذا العبد عبدة دفعها اليه وكتب الى القاضي الذي بعث  
به اليه كتابا من جهة فيرى ذلك للقاضي ان يسئل كتابا كفيلا قال اما القضاة  
اليوم فأنهم يعلمون بذلك وتوارفوا بالناس واما نحن فلا نأخذ به ومرة نأفصح  
والحلية قد توارفوا في الحلية ولا ينبغي للقاضي ان يقبل كتابا في غلام ولا جارية حتى يفي  
بالشهود على غرض الجارية والغلام وهذا في قول أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
اقبل ذلك في العبد واعمل به فيه ولا اعلم به في الجارية وهو مذهب نراقي ليل  
فان كان القاضي باع العبد حتى طال حبسه ثم ملك العبد عند المشتري ثم اذ عاد  
رجل واقام البيعة انه عبدة اسمه فلان وكان من حليته كذا وكذا فوافق ذلك  
صحة العبد الذي باعه القاضي لم يقبل ذلك ولم يدفع اليه البين الا ان يهدأ  
ان العبد الا ان الذي باعه القاضي من هذا الرجل موعده هذا فقتضي له ما بين  
• ولذا ان لم يبعه حتى قتل فان اقام المدعي البيعة ان العبد عبدة فملك ذلك  
• رجل اخذ عبدا اباقا بعه لغيره اذن القاضي ثم اقام مولاه البيعة انه عبده  
قال لا يجوز البيع فان كان العبد مملوك عند المشتري كان المستحق ان يضمن المشتري  
قمة ويرجع المشتري على البائع بالنسبة وان شاع من البائع قمية وان كان النسيئة  
النسبة ويتصدق بقبضه على القيمة • رجل اقام البيعة عند قاضي من القضاء بان  
العبد الذي باعه قاضي قتل كذا من فلان موعده واخذ كتابه الى ذلك القاضي  
الذي باع الا ان قال يجوز ويدفع النسيئة اليه • واذا اوجد الرجل عبدا او امه  
ابنا وهو قوي على اخذه قال لبيعه تركه واجب الى ان ياحك ويرده على صاحبه  
• واذا اجد الرجل عبدا اباقا فادعاه رجل واقر له العبد فدفعه اليه بغير امر  
القاضي فملك عبده ثم استحقه اخر بيعة فله ان يضمن بما شأ فان ضمن الدافع وجع  
به على القاضي فان كان لم يدفع الاول حتى نهى عبده فله ان يضمن فانه قد دفع  
اليه بغير حكم ثم اقام اخر البيعة عند القاضي انه عبده وموحي في يده فانه يقضي  
به لهذا ولا يقبل من الذي هو في يده يئنه انه عبده لانه في يده وكسوة العبد  
الا ان من البيع والشرا والاجارة وغير ذلك لمولاه فان اخذه الذي اخذه واخذ  
اخرته قضى للذي اخذه لانه في ضمانه ويومر بان يتصدق فيه فان دفعه الى  
الموحي مع العبد وقال هذا المال غلة عندك وقد سلمت لك هو للموحي  
ياخذ احسنا • وان كان ابر نفسه واخذ الاجراء ولم ياحده فالاجر للموحي •

استحسانا

استحسانا وان كان في ضمان الذي هو في يده وابق المكاتب لا يسطل كتابته وادنه  
ولا حصل من رده ويجوز غلق الا بق عثر الظاهر اذا كان حيا ويجوز بيعه من غيره •  
واذا ابق العبد الرهن فرده رجل في جوة الراهن او بعد موته فهو رهن على حاله  
والجعل على الرهن وان كان مثل الدين لا يري ان عليه اصلاح الجناية فكذلك الجعل  
• وان جابا لابق ان يمسكه حتى ياخذ الجعل فان مات في يده بعد ما قضى له القاضي  
بامساكه بالجعل فلا ضمان عليه ولا جعل • وكذلك لو مات قبل ان يدفع الى القاضي  
عبد ابق وزهه معه بمال فجا به رجل وقال له اجد معه شيا قال ليس عليه  
شي فان ائمه رب المال واذا ان يستحلفه فله عينة • امه ابق من مولاها  
فلحقته بداء الحرب ثم اصابها المسلمون فاشترها رجل منهم فوطئها وولدت له ثم  
جاء مولاها قال ياخذها وعقرها وقمة اولادها في قول أبي حنيفة وكذلك لو كان  
كان الواطي اشتراها من المشركين وقال ابو يوسف ومحمد اذا ابق الى ارض الحرب  
فاشتراها المشركون ثم اشتراها منهم رجل فولدت له فلا يسيل لمولاه عليه والجعل  
واجب في ردة المذنب وام الولد فان مات المولى قبل ان يطل بما اليه فلا جعل له وان  
كان له على المدبر سقاية وقد رده الى الورثة وان كان العبد الا بيق بين رجلين الملائكة  
فالجعل عليهما على قدر الانصاف • واذا انتهى الرجل بالعبد الى مولاه فلما نظر اليه اعتقه  
والجعل واجب عليه • وكذلك ان باعه من الذي اتى به فان سلمه الى مولاه ثم ابق منه  
فجا به رجل اخر من مسيرة ثلثة ايام قال على المولى جعل تام لكل واحد منهما وان كان  
ادخله المصير ثم ابق منه قبل ان ينهي به الى مولاه فالجعل للاخران جا به من مسيرة  
ويوضح له ان كان دون ذلك ولا شيء للاول وان اخذه الاول مع الثاني ورواه من  
مسيرة ثلثة فالجعل بينهما سوا • وان كان اخذها عبد المجور او مآذونا فهو مثل  
الحرة في الجعل فان كان العبد مكاتب او عبدا تاجر فعليهما الجعل وكذلك ان كان الا بيق  
لها والجعل في ماله • عبد جنا جناية ثم ابق فجا به رجل فالجعل على مولاه ان اخذ  
السد او ان اخذ ردة فعه الى اصحاب الجناية فالجعل على اصحاب الجناية • عبد ابق  
الى بعض البلدان فاخذ رجل فاشتراه منه فجل وجا به فلا جعل له لانه لم ياحده  
ليرده • وكذلك الهبة والوصية والميراث فان شهد رجل اشتراؤه انه انما اشتراه  
ليرده على صاحبه لانه لا يقد عليه الا بشرائه الجعل • واذا اخذ الرجل العبد  
الا بيق وجبا به ليرده على مولاه فوجد ردة فمات قال له الجعل في تركته فان كان  
عليه من يخط بماله فله الجعل في ماله وهو احق بالعبد حتى يعطى الجعل فان لم يكن له  
تمام غيره بيع العبد وسيد الجعل ثم قسم الباقي بين الغرماء فان كان الذي جا به



هو وارث الميت وقد اخذته وسار به ثلثه ايام في جيبه ثم مات فليس الوارث  
من عياله قال له الجعل . وقال ابو يوسف اما انا فلا اري للوارث جعلاً اذا اجاز  
به بعد موته وان كان اخذه في جيبه . واذا اجاز رجل بالابق من مسيرة ثلث وهو  
لا ينادي اربعين درهماً قال له من الجعل اقل من قيمته بدرهم في قول محمد وموفق اي  
يوسف الاول ثم قال ابو يوسف بعد ذلك له الجعل تاماً . واذا كان على العبد  
من جعله على مولاه اذا اراد ذلك وان ابي بيع العبد فبدا الجعل والباقي للغرماء  
واذا اخذ الرجل عبداً حراً او اخذه او عبداً ابوه او ابنة او عبد امراته او امراة  
اخذت عبداً زوجها فالقياس في ذلك كله واحد ولكن استحسن اذا وجد عبداً ابوه  
ومو في عياله وليس في عياله فليس عليه شيء وكذلك المرأة والزوجة . واذا وجد  
عبداً ابوه وليس في عياله فله الجعل وان كان في عياله فلا جعل وانما يطلب عبد الرجل  
اذا ابق عبداً ابوه وابوه وابنة واماً الا ان كان تاباً عنه وليس في عياله فله  
الجعل . واذا ابق عبد التيمم فبابه الوصي فلا جعل له ولذلك ان كان التيمم في حجر رجل  
يعوله فبابه ذلك الرجل . واذا اصالح الذي جابه الابن مولاه من الجعل على عشرين  
درهماً ومولاه يعلم ان الجعل اربعين درهماً قال يجوز منه اربعون ويخرج التمسك  
واذا ابق الامه ولها صبي رضيع زد لها رجل كان له جعل واحد فان كان انها غلاماً  
قد قارب الحلم فله جعل ثمانين درهماً . واذا رجع الواهب في الهبة بعد مائة العبد  
من باقده وسلم الى الموهوب فالجعل على الموهوب له . اخر الخاتم .

**كتاب المقفود**

روي عن علي بن ابي طالب انه قال في امرأة المفقود انها امرأة ابلت فلتصبر حتى  
تسعين موت او طلاق . وعن ابراهيم قال قد سمعنا ان امرأة المفقود تنزل ربيع  
سنتين وليس في ذلك شيء هي امرأته ابلت فلتصبر . وعن عبد الرحمن بن ابي ليلى  
قال انما لعنت المفقود نفسه في حديثه قال احدث حريراً من اهل ثم خرجت فاخذت  
نفر من الحر فكنت فيهم ثم بدا لهم في عنتي فاعتقوني ثم اتوا بي فترسانا من المدينة فقالوا  
نفر الخلل فقلت نعم فخلوا عني حيث فاذا عمر بن الخطاب امان امرأتى من بعد اربع سنين  
فخاصت وانقضت وزوجت فخرى في عمر من ان يرد بها علي وبين المهر . وعن علي بن ابي  
طالب في المرأة ينفاها زوجها فتنزل ربيع ثم يقدّمها لها ترد الى زوجها الاول ويغفر  
بينها وبين الآخر ولها المهر بما استحل من فرجها ولا يفرقها الاول حتى تنقض عدتها وان  
عمر بن الخطاب قال في امرأة زوجها الاول بالحيار ان شأنا احد مهرها وتركها عند الآخر وان  
شأنا امرأته قال ابراهيم قول علي في هذا احب اليك من قول عمر . وعن عبد الرحمن بن  
ابي

روي عن علي بن ابي طالب انه قال في امرأة المفقود انها امرأة ابلت فلتصبر حتى تسعين موت او طلاق .

قيل  
شفره

ابي ليلى ان عمر رجع عن ثلث فضيات الى قول علي بن ابي طالب في امرأة ابي كيف والمفقود  
زوجها والمرأة التي تزوجت في عدتها وابو حنيفة وابو يوسف ومحمد ياحدون يقول  
علي . واذا فقد الرجل فارتفع ورثته الى القاضي واقر والله فقد وسألوا قسمة  
من ميراثه لم يقسمه وتفسير المفقود الرجل يخرج في وجه فيفقد فلا يعرف موضعه  
ولا يسبين امرؤه ولا موته او اسره العدة ولا يسبين امرؤه ولا قتله فهذا المفقود  
ولا يقسم ماله ولا تزوج امرأته ولا يحكم القاضي في امره حتى يغور البينة انه مات او  
قتل ومن كان من ورثة المفقود غنياً فلا تقسم له في ماله ما خلا الزوجة فان كانت  
له غلة جعل القاضي فيها من يحفظ بقا ويقبضها ولو كان يخاف عليه الفساد من ماله  
فان القاضي يبيعه وينفق على زوجته وولده منه ولا يتبع ما لا يخاف عليه الفساد  
في نفقه ولا غيرها فاذا لم يكن له مال الادار و احاج ولده وزوجه الى النفقة  
ليربيع لهم القدار . وكذلك لو كانت له خادم فان كان له درهم او دينار او ثوب  
اخذها فانفق عليهم منه وكذلك الودعة تكون له عند رجل فانه ينفق عليهم منها  
وكذلك الدين يكون له على الرجل ومو مفرجه استحساناً . وان اعطاهم الرجل  
منه شيئاً بغير امر القاضي لم يبرأ . وكذلك ان اعطاهم من الودعة ضمانة فان  
كان الذي عليه الدين جاحداً للدين لم يكن احد من الزوجة والولد والا يورث خصماً  
في تبينه عليه وان طلب ولده وزوجه الى القاضي ان ينصف وكل في خصوصته  
وجميع علامات المفقود وغير ذلك من امور فعله الحاتم وكان للوكيل ان يتعاضد  
ويقبض ويجازم من يجد حقاً من عقد يجري بينه وبين هذا الوكيل فاما كل من  
كان المفقود توله او نصيب كان له في عتار او عرو من يدي رجل او حق من الحقوف  
فان الوكيل لا يجازم فيه من يجد الا ان يكون القاضي قد ولده ذلك وراه وان تعد  
الخصومة بينهم فيه فحوز جليل لانه مما اختلف فيه القضاء . وكذلك ان مات  
غريم من غرمائه وقد اقر له بدينه في وصيته وجميع حق المفقود من ذلك على يدي  
وكيله فان لم يكن اوصي به وعليه ديون لغيره لم يكن لورثه المفقود ووكيله  
في ذلك خصوصته الا ان ميراث القاضي . فان ادعى لسان على المفقود او عبده حقاً  
من وديعة او شركة في عتار او رفيق او طلاق او نكاح اعتاق او رد بعب او مطالبة  
باستحقاق لم يلق في دعواه ولم يقبل منه البينة ولم يكن هذا الرجل ولا اخذ  
من ورثته خصماً له . واذا رجع المفقود حيا لم يرجع في شيء ما انفق الوكيل على زوجته  
وولده من ماله ودينه وغلقه بامر القاضي . وكذلك ما انفقوا هم على  
انفسهم من درهم او دينار او ثوب او ثياب لغيرهم الى نفقه او ثياب لغيرها



للكسوة او طعام اكلوه • واذا فقد الرجل بصفين او بالجل ثم اختصه ورثته  
في ماله اليوم فان هذا قد مات الا ترى انه لم يبق احد اذ رز ذلك الزمان فاذا بلغ  
المفقود هذه المدة وموت وبقي ماله بين ورثته فان كان له ابن مات ومن  
خالدين عند الله وترك اخا لأمه والمفقود عصبة فاني نظري ان سن المفقود يوم مات  
الابن فان كان مثله يعيش الى ذلك الوقت لو اورد الابن منه ولو اورد من ابنه  
وجعلته الميراث لعصبة المفقود ولو كان مثله لا يعيش الى مثل ذلك المدة  
وجعلت الميراث لابنه الميت ثم ورثت اخاه لأمه سنة السادسة والباقي لعصبة  
الابن • ولذلك كل مفقود بلغ في السن مالا يعيش مثله أكثر مثله جعلت ماله  
لورثته الا احيا في ذلك الوقت ولو اورد منهم من مات قبل ذلك ولا اورد  
منهم وزددت مما وقف له من موارثهم الى ورثتهم يوم ماتوا قال ابو الفضل  
وهذا التفسير لما حكى ابو سليمان عن محمد بن محمد ان المفقود حي في ماله ميت في مال غيره  
• واذا فقد المكاتب وله مال وولد ولد في المكاتبه وقف ماله ولو لم يولد له  
مكاتبته وليست له ولد فيها وينفق على ولده والصغار وبنايه الذين  
ولدوا في المكاتبه وعلى امرائه من ماله فان مات ابن له ولد في مكاتبته وترك  
مالا كان ماله موقوفًا فان كان ماله في يدي اخيه لم اخرج من يده ولو اعرض  
له لاني لا ادري لمن هو • ولو اورد ولد المكاتب الذين ولدوا في المكاتبه وهن  
كأرا ان اباهم مات وماله في ايديهم واقر لهم المولى بذلك فادوا المكاتبه وتسموا  
المال ثم اختلغوا ووجد بعضهم بعضا وارفعوا الى القاضي جاز ذلك عليهم  
وكذلك لو لم يقيموا حتى ارتفعوا اليه واقروا به عند اجازة اراهم عليه وتسموا  
المال منهم بعد اداد الكاتبه • وكذلك لو اقروا بالدين عليه يدات به قبل الكتابة  
وكذلك الخراذ اقر ورثته انه قد مات وكان المال في يده غير قصدهم بذلك  
وان محمد موته لو اقر من يده الا بيته تقوم على موته • ولو ان المولى اعتق  
المكاتب المفقود ثم مات ابن المكاتب حر ولد اخوه احرار لو نقص لهم من ذلك  
حتى يعيش موت المكاتب قبله • ولذلك ان كان مكان المكاتب عبدا ولو  
ادعى مملوك له العتق واقام البيه لم يغبل بيته • ولذلك لو ادعت امرأته  
الطلاق • ولو اوصى رجل للمفقود بوصية لم اقرض بماله ولم اطلبها ولو انفق  
على ولدها • واذا مات الرجل وترك ابنتين وابن ابن وابنة ابن وترك ابنا  
مفقودا وترك مالا في يدي ابنتين فارتفعوا الى القاضي واقروا ان الابن مفقود  
فان القاضي لا ينبغي له ان يحرك المال عن موضعه ولا يقف فيه شيئا للمفقود لانه

لا يعلم

لا يعلم يرث او لا يرث ولا يقف شيئا لا يعلم انه له فليس هذا بمنزلة مال المفقود  
الذي يعلم انه له فان قالت الامتنان قد مات اخونا وقال ولد الابن مفقود  
والجواب كذلك • ولو كان مال الميت في يدي ولدان المفقود وطلبت الامتنان  
منه ايما واقفوا ان الابن مفقود فانه يعطي الابن النصف وموافل ما  
يصبهما ويترك النصف في يدي ولد الابن من غير ان يقضي به لهما ولا لغيرهما  
ولو كان المال في يدي اخي فماتت الامتنان مات اخونا قبل امينا وقالت  
ولد الابن مفقود فان والدي في يد المال بالملك وبان الابن مفقود  
فانه يعطي لابن النصف ويقف الباقي على يده • وان قال الذي في يده  
المال قد مات المفقود قبل ان يده فانه يحير على دفع الثلثين الى الابن فيوقف  
الثلث على يده لان ولد المفقود لا يدعون فيه لا تقسم شيئا • ولو وجد الذي  
في يده المال ان يكون المال للميت فقامت الامتنان البيه ان اباهم مات وترك  
هذا المال ميراثا لهما ولاحيهما المفقود فان كان حيا فهو الوارث معهما وان كان  
ميتا فولد الوارث معهما ولا يعلم له عمره ولا فانه يدفع الى الابن النصف  
ويوقف النصف على يدي ولد الابن الذي في يده تحده فهو على غير موطن عليه  
فان ادعى ولد المفقود انه مات بعد شهادته الشهود لم ادفع اليهم شيئا حتى تقوم  
البيه على موته قبل ان يده او بعده ولا انفق عليهم من ذلك شيئا وان كانوا محتاجين  
لا في الادري لمن هو فان كان المال في يدي الابنين وولد الابن قاروا  
جميعا ان الابن مات قبل ابيه فاقسموا الارض بينهم على ذلك ثم ادعوا انه مفقود  
قال القاضي بمضي القسمة عليهم ولا يقبل قولهم انه مفقود • وكذلك لو كان  
في ولد الابن رجل غائب لم يشهد القسمة ولو كان في يده سني من هذه الارض  
ثم قدم فقال والذي مفقود فادعوا بقسمة القسمة لو كان له ذلك لانه مفقود ليس  
بوكيل ولا وارث ولذلك لو كان صغيرا فادرك ولواذ عاين اباه مات قبل جده  
كان له ان ينقض القسمة فيقسمها القاضي بينهم قسمة مستقبله باقرارهم على انفسهم  
• ولو ماتت ابنة هذا الابن المفقود فان كان ميراثها في يدي اخيها لم اعرض له  
ولو اقر منه شيئا للمفقود لاني لا ادري وارث موام لا • وان كان ميراثها في يدي  
اخي لم ادفع اليها من شيئا • وان كان ميراثها في يدي اخيها واخيها فادعوا القسمة  
وهم مفقودون بان الابن مفقود لم اقسمة بينهم • ولو كان للمفقود امرأة ماتت  
وميراثها في يدي ولدها لم اقسمة للمفقود من ذلك نصيبا ولم افقد شيئا وان  
ادعوا ولدها قسمة ميراثها وموت في ايديهم ثم اقسمة بينهم حتى تقوم البيه على موت



المفقود ويعزل من ذلك مثل نصيب المفقود فيوقف ويقسم ما بقي  
بينهم ولو كان في يدي غيرهم كما يوقف ميراث المسلم • وإن مات  
أحد من ولده قسم ميراثه بين ورثته ولم يحبس المفقود منه شيء وكذلك  
إن كان ميراثه في يدي أخيه • ولذلك المرأة المرتدة وكذلك الذي يفتد  
ولده بنون مسلمون مات أحد هؤلاء يوقف للأب سني ولذلك رجل مسلم فقد  
ولده بنون كفار مات أحد هؤلاء قسم ميراثه بين أخوته ولم يوقف على ابنه شيء  
أخر الكتاب

**كتاب الغصب**

عن ابن سيرين عن شريح قال من كسر عظامي له وعليها مثله • وعن الحكم عن  
شريح قال هي له وعليه قيمتها • وعن أبي بصير عن ابن عباس عن عثمان بن عفان  
قال له إن أبي عمك عبد واهل بل فقطعوا البائتة وأهوا فصلاتها فقال  
له عثمان إذا أعطيتك البائتة فإني أعطيك فصلها فإني إذا قطع  
البائتة وموت فصلها حتى يبلغ وادي قال فغزوه بعض القوم بعبد الله بن  
مسعود فقال بني بنيك عبد الله بن مسعود فقال عثمان نعم فقال عبد الله بن  
مسعود أرى أن يأتي هذا واديه ويعطي ثم البائتة له وفصلها ثم مثل  
فصله فرضي بذلك عثمان فأعطاه • وعن شريح أن مسلما كسر دنا من خمس  
رجل من أهل الدمة فغصبه شريح فبقي الخمر • وإذا غصب الرجل جارية تساو  
الف درهم فزاد عندة حتى صار قساري الف درهم باعها وهي كذلك  
فمثلت عند المشتري فقال لصاحبها إن غصب الغاصب التي درهم فبقيتها  
بغير باعها فإن شاع من ذلك المشتري • ولذلك لو قتلها الغاصب ولم يبيعها  
ضمن قيمتها التي درهم • وكذلك لو ولدت عندة ثم باعها وولدها أو قتلها  
ضمنها جميعا فإن لم يكن ذلك ولكنها ماتت عندة ضمن قيمة الأم يوم غصبها  
ولم يضمن الولد ولا الزيادة • وإن مات الولد وحده أخذ المعضوب الجارية  
ونقصان الولادة ولم يضمن الولد وإن لم يمت واحد منها أخذها جميعا فإن في  
الولد ونقصان الجارية لم يضمنه شيء وإن لم يكن فيه وأخذ فصل  
المعضوب على قيمة الولد • وإذا حضر ذم الجارية فأدناها وأقام شاهداتها  
جارية غصبها هذا الباء وأقام شاهدًا آخر على إفرا الغاصب بذلك لم يحز  
وكذلك إن شهد أحد هؤلاء بالملك وشهد آخر على إفرا الغاصب بالملك  
وإن شهد له بالملك وزاد أحدهما ذكر الغصب فالشهادة جارية • وإن شهد أحدهما  
أنها جارية وشهد الآخر أنها كانت جارية فصلت بها لئلا إذا كانت جارية كذا أبدًا

كتاب الغصب

حتى يخرج

حتى يخرج من يده بحق • فإن شهد أحدهما أنها جارية اشتراها من فلان وشهد  
الآخر أنها جارية ورثها من جارية له عز وجل وكذلك إن شهد الثاني بالشرا من رجل آخر  
أو بعتة أو صدقة • وإن شهد أنها جارية غصبها آية وقد باعها الغاصب  
من رجل فسلم رب الجارية البيع فعند ذلك قال يجوز فإن كان الغاصب قد قبض الثمن  
فمثلت عنده من مال رب الجارية وكل ما عدى عن المشتري من ولد وكسب  
وإرضاء جارية هو للمشتري لأن صاحبها قد سلمها كان لو سلم البيع أخذها الخ جميع  
ذلك معها فإن كان المشتري اعتمها ثم سلم رب الجارية البيع قال أما في القياس  
فلا يجوز عتقه وفي الاستحسان عتقه جائز وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
وقال محمد لا يجوز عتقه • قال أبو سليمان مذكور آية محمد عن أبي يوسف وعن سمعنا  
من أبي يوسف أنه لا يجوز عتقه وقال ابن أبي ليلى عتق المشتري من الغاصب جارية  
وإن لم يجر صاحبها البيع وعلى الغاصب قيمتها وإن ماتت ثم سلم رب الجارية البيع لم يحز  
عتقه ولم يمت ولو سلم رب الجارية البيع ولكن الغاصب اشتراها منه لم يحز البيع  
الأول • وكذلك لو وهبها مولاهما للغاصب أو تصدق بها عليه أو مات فورثها منه  
رجل غصب من رجل جارية وأقام المعضوب منه منه الجارية البينة أنه قد غصب  
جارية له قال عيسى بن علي يراها على صاحبها إلى أن يأتي بالبينة على قيمتها فإن لم يكن  
للبينة على القيمة واختلفا في قيمتها فالقول قول الغاصب مع يمينه • وإذا حلف وادي  
القيمة ثم ظهرت الجارية كان صاحب الجارية بالخيار أن يرضى بالقيمة التي أخذها وإن  
شأدها وأخذ الجارية وإن كان الغاصب يحل عن يمينه فإدى القيمة على ما ادعى  
المعضوب ثم ظهرت الجارية فلا سبيل للمعضوب عليها • رجل غصب من رجل جارية فوطئها  
فولدت منه ثم حضر صاحبها فأدناها ولم يكن له بينة وأقر له بها الذي هي في يده كسر  
بصدق عليها وعلى ولدها ولكنه يضمن قيمتها يوم غصبها ولا يضمن قيمة الولد فإن  
كان المدعي أقام البينة أنها جارية غصبها هذا منه قضى له بها وبولدها فإن لم يقل  
الشهود غصبها ولم يقر به الذي هي في يده ولكنه قال اشتريتها من فلان فادعت أن  
يضمن بالجارية للذي أقام البينة هذا يستحلها بالله تامة ولا أدت له في  
بيع ولويدعي الذي في يده شيء من ذلك قال لا يستحلها على شيء من ذلك إلا أن يدعي  
الذي هي في يده شيء من ذلك فاستحلها على ما ادعى فإن أقام الذي هي في يده البينة  
على تسليم البيع أخذ رب الجارية الثمن من البائع فإن تصادق الأول والجارية على أنه  
كان اعتمها قبل هذا البيع لم يصدق على ذلك وإن أقامت الجارية البينة أن الأول  
قد كان اعتمها قبل أن يشرها هذا فالتعاقب ويرجع المشتري على البائع بالثمن وعلى

مطلوب



المشتري العقر والولد ولده بغير قيمة رجل اشترى جاربه فولدت ثم جاحزة واقام  
البينة ان الجارية فصيت لدها وبعته الولد والعقر ويرجع المشتري بالنسب وقيمة الولد  
على البائع واذا غصب الرجل شيئا لا يحال ولا يوزن فخاصمة المعصوب منه فيه بعد  
هلاكه وقيمتها يوم خاضعة اكثر منها يوم غصبها فان عليه قيمته يوم غصبته وان كان فيما حال  
او يوزن فعليه مثله فان كان لا يقدر على مثله فعليه قيمته يوم خاضعته واذا  
غصب نساء او بقر او جارية فولدت ولدا ثم دبح الولد او باعه او استخدمه حتى مات من  
ذلك فعليه ضمان يوم قيمته يوم مات ولو لم يضع شيئا من ذلك ولكن الام ماتت عليه  
ان يضمن قيمتها يوم غصبها وياخذ الاولاد رجل غصب جارية قيمتها الف درهم فصار  
قيمتها الفان ثم قتلها رجل خطأ قال المعصوب منه بالجحار ان شأمن الغاصب الف درهم  
في مالها ان شأمنه عاقلة القاتل بالفي درهم فان ضمن الغاصب الف درهم ثم رجع الغاصب  
على عاقلة القاتل بالفي درهم في ثلث سنين فسلم له منها الف ويتصدق بالف فان كانت  
قيمة الجارية يوم غصبها عشرة الف درهم ويوم قتلها القاتل كذا الف لولاها ايضا بالجحار  
ان شأمن الغاصب عشرة الف درهم في ماله تحالة وان شأمن القاتل خمسة الاف درهم  
الا عشرة درهم فان كانت الجارية هي التي قتلت رجلا خطأ اخذها مولاها ومولاهما  
اخذها ثم يرجع على الغاصب بقيمتها فان كانت ماتت عند الغاصب بعد الجحار اخذ  
المولى قيمته من الغاصب وذهبت اليه في القليل ثم رجع بها على الغاصب مرة اخرى  
رجل غصب دار رجل وسكنها فهدمت من غير علمه قال لا ضمان عليه وان  
هدمت من سكاها او علمه فهو ضامن كذلك رجل غصب دار رجل وباعها  
وسلمها ثم اقر بذلك وليس كرب الدار بينة قال لا ضمان على الغاصب لانه لم يحركها  
عن حالها وقال ابو يوسف اما ارادة ضامنا بقيمتها استحسانا لذلك وهو قول محمد  
وقال محمد رجع ابو يوسف عن هذا الى قول ابي حنيفة ان لا ضمان عليه رجل غصب  
عبدا او دابة فاجرهما واصاب من علمهما قال الغلة للغاصب ويومر ان يتصدق  
بها فان مات احداهما من علم الغاصب فله ان يستعين بملك الغلة في ضمان القيمة  
وما فضل بعد ذلك تصدق به وان كان الغاصب باع الدابة واخذ ثمنها  
فاستملكه وماتت الدابة عند المشتري فضمن رب الدابة المشتري قيمتها رجع  
المشتري على الغاصب بالنسب ولا يستعين الغاصب بالغلة في ادا الثمن الا ان لا  
يكون عند ما يودي فلا بأس حينئذ ان يودي من الغلة فاذا اصاب ما لا تعد  
ذلك تصدق به مثله ان كان استهلك الثمن توقرا سملكه وهو عهده غني وان  
كان محاجا يوم استهلك الثمن لم يكن عليه ان يتصدق بشيء من ذلك وليس على

الغاصب

الغاصب في سكنى الدار وركوب الدابة اجر فان اقام رب الدابة البينة انها  
انفقت عند الغاصب من ركوبه واقام الغاصب البينة انه قد ردّها اليه على  
حالتها واذا ذهب الغاصب النوب فليست حتى حرر او كان طعاما فاكله او  
كانت جارية فاستولدها ثم ان المعصوب منه ضمن الموهوب له قيمة النوب  
والطعام والجارية وعقرها وقيمة ولدها ثم رجع الموهوب له على الغاصب  
بشيء لا يملك ياخذ منه شيئا ولم يفرغ وان كان باعها اياها مبيعا رجع بالنسب وقيمة  
الولد واذا اختلف رب النوب والغاصب في قيمته وقد استملك الغاصب  
فالبينة بينة رب النوب وان لم يكن لرب النوب بينة وجا الغاصب  
ببينة ان قيمته ثوبه كذا وكذا ولدت له رب النوب وسأله بمسئله انه يحلف  
على دعواه لان البينة على رب النوب فان شهد لرب النوب شاهدان  
ان قيمته ثوبه كذا او شهد آخر على اقرار الغاصب بذلك لم يخرجها دتما فان لم  
يكن لواحد منهما بينة فاراد ان يحلف الغاصب على ذلك فقال الغاصب  
انا اراد الثمن على رب النوب واعطيه ما حلف عليه قال لا يرد الثمن عليه  
في هذا ولا في غير ولا احولها عن موضعها الذي وصعها فيه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فان رضى بذلك رب النوب وقال انا احلف قال لا اراد  
الثمن عليه قال جا الغاصب ثوب وطي وقال هذا الذي اعطيتك وقال رب  
النوب لذبت بل ثوب هرووي او مرووي فالقول قول الغاصب مع يمينه بالله  
ان هذا ثوبه الذي عصبته اياه وما عصبته هروويا ولا مروويا كما ادعى فاذا  
حلف قضيت لصاحب الثوب بالثوب وارات الغاصب من دعوى رب الثوب  
فان جاثوب هرووي فقال هذا الذي عصبته وموعل حاله وقال رب الثوب بل كان  
ثوبي جديدا حين عصبته فالقول قول الغاصب مع يمينه وان اقام البينة  
فالبينة بينة رب الثوب اند عصبته جديدا فان لم يعم واحد منها بينة وحلف  
الغاصب فاخذ رب الثوب ثم اقام البينة اند عصبته اياه ويوجد بد ضمن  
الغاصب فضل ما بينهما فان كان انقص ثوبا فصعبه احمر او اصفر قال  
صاحب الثوب بالجحار ان شأمن الغاصب قيمة الثوب وكان ثوبا للغاصب وان  
شأخذ الثوب وضمن الغاصب ما اذا الصبغ في الثوب قال ابو اعينة ان كان  
رب الثوب باع الثوب فصرف منه بئمة ثوبه وكان ثوب للغاصب ابيض فصرف  
فيه الغاصب ما زاد الصبغ في الثوب فان كان اعتصب جارية صغيرة من باها  
حتى ادركت وكبرت ثم اخذها رب الجارية لم يضمن للجارية للغاصب ما زاد في



• وإذا غضب سويقاً فليشتم من فضاحه بالخيار أن شامته فتمه سويقاً  
• وإن شامه سويقاً وضمن للغاصب ما إذا فيه الشتم • وإذا غضب نوبه كضيق  
اشد فله أن يأخذ ما لا يعطيه شيئاً لأن هذا الصبي بنقصه • إلا  
أن يكون نوباً يزيد فيه السواد فيضم ما زاد • وإن غضب نوباً فقطعة فليصا  
ولم يخطه فله أن يأخذ ما يضمنه ما نقص وإن شامته فتمه وكذلك أن ينقص  
الصبي الأسود فله أن يأخذ ما يضمنه ما نقصه • وإن غضب نوباً لحرق فيه  
خرقاً قال أن كان حرقاً صغيراً ضمن الغاصب ما نقصه الحرق وأخذ صاحب  
النوب نوبه • وإن كان الحرق كبيراً قد اقتصد النوب فضاحه بالخيار أن  
شامته الغاصب فتمه نوبه وكان النوب للغاصب • وإن شامه نوبه وأخذ  
ما نقصه • وأما الدابة إذا غضبها فليقطع يدها وأرجلها فلا تسبه هذا  
لأنه قد استهلكها وليس ينفع صاحبها بما بقي والغاصب ضامن لقيمة الدابة  
وهي له وكذلك لو كانت بقرة أو شاة أو خروفاً فليقطع يدها وأرجلها  
• وإذا لم يخن الغاصب الحنطة فليبيع مثلاً والد قوله • وإن استهلك قلب فضه  
فليبيع قيمته من الذهب مصوغاً وإن وجدته صاحبه مكسوراً فليبيع به لم يكن  
له فضل ما بين المكسورة والصحيحة • وله أن يضمن الغاصب قيمته مصوغاً  
من الذهب ويسلمه له • وكذلك كل ما مضوع كسرة رجل فإن كان من فضه  
مصوغاً من الذهب فإن كان من ذهب فليبيع قيمته مصوغاً من الفضة وإن  
كسر درهما أو ديناراً فليبيع مثله والمكسور للكاسر • وإذا ادعى الرجل داراً  
أو نوباً أو عبداً أو غير ذلك في يدي رجل وأقام البينة أنه له • وقال الله  
هو في يديه هو عندي ودعيته ولديعه بينه وهو خصم ويقضي له عليه المدعي  
فإن أقام البينة الذي هو في يديه البينة أن فلاناً استودع عياله أو أعاده  
أو أجره أو رهنه منه لم يكن بينهما حصومة فإن أقام المدعي البينة أنه نوبه  
سوق منه وأقام الذي هو في يديه البينة على الوديعة يده المدعي استحقاقاً  
في السرقة • رجل غضب نوباً فاستهلكه فضمن الإنسان عن الغاصب قيمته وليس  
لرب النوب بينة على قيمته فقال الكفيل قيمته عشرة دراهم وقال الغاصب  
عشرون درهماً وقال صاحب النوب ثلثون درهماً بل يوم الكفيل عشرة دراهم  
مع يمينه بالله ما قيمته النوب الا عشرة دراهم ويرجع صاحب النوب على الغاصب  
بعشرة أخرى مع يمينه بالله ما قيمته الا عشرون درهماً • رجل غضب جارية  
سائبة فكانت عنده حتى صار عجزاً قال صاحبها يأخذها وما نقصها وكذلك

أن

• أن غضب نوباً فعمن عند واضفر • وإن غضب طعماً ما حدث فامسكه حتى  
عفن عنده فليبيع طعماً مثله • وهذا القاسد للغاصب • رجل غضب  
من رجل نوباً ومن آخر عصيراً فبصبعه ثم حضرا قال أما صاحب العصير فليأخذ  
حتى يعطيه عصيراً مثله أو قيمته وأما صاحب النوب فانه بالخيار أن يأخذ  
نوبه أو ضمن للغاصب ما زاد الصبي في نوبه وإن شامته فتمه نوبه • وإن  
غضب من واحد حنطة ومن آخر شعيراً فليخطبها ضمن لكل واحد منهما مثلاً  
ما غصب منه • وإن غضب كانا فلوله وتسعة فليبيع مثله أو قيمته ولا  
سبيل لصاحب الكنان على النوب • وإن غضب غزلاً فليبيعه أو ساجه فليخطبها  
بأنا أو حديد فليخطبها سبباً قال يضمن قيمة الحديدة والساجه والغزول  
وجميع ذلك للغاصب • قال غضب ساجه أو خشبة فادخلها في بنائه أو أجزأها  
في بنائه أو حصناً فليأخذ ما عليه في ذلك كله قيمته وليس للمغصوب منه نقص بناءه  
وأخذ ساجته وخشبه وأجزأه • قال غضب حنطة فزرعها ثم جابها وقتها  
أدرك الزرع أو هو قبل قال له عليه حنطة مثل حنطته ولا سبيل له على الزرع  
ويصدق الغاصب بما كان فيه من فضيل • فإن غضب نالة صغيرة فادركت في  
في أرضه قاله لا سبيل لصاحب النالة على الظل وله قيمة النالة • مسلم غضب  
خمرًا من مسلم فاستهلكها قال لا ضمان عليه وإن جعلها خلا فرب الخمر أن يأخذها •  
وكذلك لو غضب جلد ميتة قال أبو الفضل وقد فسره في موضع آخر أنه يأخذ العظم  
ما زاد الدباغ فيه • وقال في كتاب الأجزاء لو غضبته الجلد يعني جلد أوكا فله  
• وإن شامته الجلد ضمنه الجلد غير مدبوغ وإن شامته ما زاد الدباغ فيه  
• وإن غضبته عصيراً فصار عنده خمر فله أن يضمنه قيمة العصير • وإن لم  
يحضر حتى صار خلا فإن شامته الجلد وإن شامته قيمة العصير • رجل غضب حنطة  
لرجل وشعيراً لآخر وقد بيعه فليخطبها من لا يقدر عليه ولا يعرف قال يباغان ثم يقسم  
الثنى على قيمة الحنطة والشعير • وكذلك كل ما يكال ويوزن فإن اختلفا في مبلغ كيل  
الحنطة والشعير وقد باعها مجازفة واستلحقها المشتري فالقول في الحنطة  
قول صاحب الشعير والقول في الشعير قول صاحب الحنطة ولا يصدق واحد  
عنهما فيما ادعاه لنفسه ويخلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ثم يقسم الثمن  
بينهما على ذلك • نوب في يدي رجل فأقام رجل البينة أنه نوبه غضبه أباه  
مدا • وأقام الذي في يديه البينة أنه وهو له قال فليبيع به للذي  
هو في يديه • وكذلك لو أقام البينة على البيع أو على الفراء أنه نوبه فإن كان

دخلة



في ايديهما جميعا فاقام كل واحد منهما البيعة انه نوبه غصبه اياه فصبت به  
بينهما نصفين فان قام رجل البيعة انه نوبه استودعه الميت الميت واقام اخر  
البيعة اخره نوبه غصبه اياه فصبت به بينهما وان جاء البيعة على دراهم بعينه  
انه مال اغصبه اياه الميت قال هو اخو من غير ما الميت وان قام رجل البيعة  
ان صد انوبه غصبه اياه هذا الذي في يده واقام اخر البيعة ان الذي في يده  
او انه لهذا الاخر قال قضى به للذي اقام البيعة انه نوبه غصبه اياه ولا نفقت  
الي اقرار الغاصب بغيره رجل غصب نوب رجل فاودعه عند اخر فصلك  
عنده قال لصاحبه ان يضمن ايما شاء فان ضمن المستودع رجع على الغاصب بما ضمن  
واذا قال رجل اخر غصبني هذه الحبة الخسوة فقلت الغاصب ما غصبته كما وكفي  
بما غصبته الظهارة قال يقول قول الغاصب مع يمينه ويضمن بهذا الظهارة وان  
قال غصبته الحبة فان قال بعد ذلك الباطنة في او قال الخسوة لم يصدق وكذلك  
لو قال غصبته هذا الحاتم او قال هذا الدار او هذه الارض ثم قال بعد ذلك  
فصر الحاتم لي او بنا الدار لي وسجوا الارض وما غصبته لم يصدق وان قال غصبته هذه  
البقرة ثم قال بعد ذلك ولدها لي قال يقول قوله رجل غصب من رجل نوبه ان الغاصب  
كما نوب رب النوب فليسه حتى يجري ولم يعرفه قال لاني له على الغاصب وكذلك  
المكيل والموزون اذا غصبه منه ثم وهبه لصاحبه فاقطعه ولم يعرفه فان كان  
الغاصب قد تبدل اسم سقاءه قال هو ضامن للتمر وكذلك لو غصبه صفر فخلط  
كررا لانه قد عثر عن حاله فان كسر صاحب الصفر الكوز بعد ما ضمن له الغاصب  
قمة الصفر فان عليه قمة الكوز صحيحا وياخذ الكوز وكذلك لو كسر قبل ان يبيعه  
له الا انه يجاسبه ماله عليه قمة الكوز صحيحا ويراد ان الفضل وان غصبه فضة  
فبقي بقدر درهم او صاعها انا قال ياخذها ولا اجر للغاصب ولا ينسبه هذا الحديد  
والصفر لانه فضة بعينها لا يخرج من الوزن وقال ابو يوسف ومحمد يعطيه مثل  
فضته ولذلك الذهب وان غصبه حطة فاستهلكها عليه مثلها فان باعه  
بها شعيرة او غيره مما يكال او يوزن او من العروض قبل القبض فلا بأس به بيدا  
بيد ولذلك ان فرضه طعاما فله ان ياخذ به ما بداله وليس هذا كالبيع  
والشهر فاذا غصب الرجل الدابة من الرجل فاقام صاحبها البيعة انه غصبها  
اياه وانما نفقت عنده واقام الغاصب البيعة انه قد ردّها اليه وانما نفقت  
عنده قال لا ضمان عليه قال ابو الفضل ليست هذه المسئلة كالتى في اول الكتاب  
لان بنة الغاصب على الرد عارض بنة المصوب منه ففي هلال عمود في هذه

المسئلة

المسئلة وفي تلك المسئلة حصل الهلاك من ركوب الغاصب ولا يسلم من الضمان  
والله اعلم • نصراني غصب من نصراني خمرافا فاستهلكها قال عليه مثلها فان اسلمها  
او اسلم احداهما بعد ما قضى له تخمر مثلها او قبل ما يقضى قال لا يطل ذلك عن الغاصب  
ولا اخذه يميني فان غصبه خمرافا فاستهلكه ثم اسلمها او اسلم احداهما فصبت على  
الغاصب بالقيمة وهذا قول ابي حنيفة الذي رواه ابو يوسف وهو قولنا  
ايضا قال محمد وقد روي زفر وعافيه عن ابي حنيفة قال ان اسلم المصوب او اسلمها  
معا بطلت الخمر وان اسلم الغاصب فعليه فيه الخمر وهو قول محمد وكذلك قول الخمر  
مسلم استهلك خمر ذي فاني فان عليه قيمتها وان غصبه جلد ميتة قد بعه ثم استهلكه  
قال لاني عليه • وقال ابو يوسف ومحمد يضمن قيمة الجلد مد بونا ويعطيه صا  
الجلد ما زاد الدباغ فيه اخر الكتاب **كتاب الوديعة**  
واذا اودع رجل عند رجل درهم فوضعتا في يده او صدقته او دفعها الي بعض  
من موافق عياله او الى اخيه فملكك قال لا ضمان عليه فاذا شق الكيس في صدقته  
فاختلطت بدراهمه فلا ضمان عليه وان ملك بعضها ملكك من مالها جميعا  
ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما فان فعل ذلك انسان ممن هو  
في عياله صغيرا او كبيرا او مملوك او جير فلا ضمان فيه على المستودع والضمان على الذي  
خلطها وكذلك ان كانت الوديعة كرشعير وعنده كرشعير لنفسه خلطها  
بعض ما وصفنا بخطه فالحالط ضامن وكذلك ان كانت الوديعة دراهما جادا  
خلطها بعض من ذكرنا بدراهم المستودع وهي ردته فالحالط ضامن فان لم يظفر  
بالحالط فقال احد هما انا اخذ الخلو واعرقر لصاحبي مثل ما كان له فوضعي فيه  
صاحبه جاز وان ابي ذلك احد هما في الخطه والشعير وقال لا يتبعه قسم الثمن على قمة  
الخطه والشعير • واذا كانت عند رجل وديعة دراهم او دراهم او شيئا من الكيل  
والموزون فانفق طائفة منها في حاجته كان ضامنا لما انفق لما انفق منها ولم يصير  
ضامنا لما بقي منها فان جازم مثل ما انفق فخلطها بالباقي صار ضامنا لما لم ينفق فان افي  
بانه صار ضامنا لما لم ينفق الوديعة كلها من جازم الوديعة فضمنها اياه وفي  
الثمن فضل قال يطيب له في ما خلط بها في ماله من الفضل ويستصدق حصته الباقي  
من الوديعة • وان كان اخذ بعض الوديعة لينفقها في حاجته ثم بداله فرده الى  
موضعيه ثم صاعته الوديعة فلا ضمان عليه واذا اطلت المودع الوديعة فقال  
المستودع قد ردتها عليك والقول قوله مع يمينه • وكذلك لو قال سرت اوصاعتي  
او ذهبت ولا ادري كيف ذهبت او قال نعتت بها اليك مع رسولي وسمي بعض من

كتاب الوديعة



عيا له فان سمي اجنبيا فهو ضامن حتى يقر المودع بوصولها اليه . وكذلك العارية في  
جميع ذلك فان قال قد بعثت بها اليك مع هذا الاجنبي واستودعها اياه ثم ردها  
فضاعف عندي فهو ضامن لها فان اقام البيعة على ذلك بري من الضمان . واذا اطلب  
المودع الوديعة فجدد لها المستودع فاقام رب الوديعة البيعة اليه استودع الف  
درهم ثم اقام المستودع البيعة الفاضاعف قال هو ضامن لها . فان قال لم يرد عني  
شيئا ثم قال بعد ذلك بل قد اودعني ولكنها هلكت لم يصدق على المدين وموضام  
وكذلك ان قال اولافدا عطيتكم ثم قال بعد ذلك لم اعطكم ولكنها ضاعت لم  
يصدق . فان قال استودعني الف درهم فضاعف وقال الطالب عصبتها والقول  
قول المستودع . وان كان المستودع قال اخذتها منك ووديعة فهو ضامن لها .  
وان قال رب المال ارضيتكم وقال المستودع بل وضعتها عندي ووديعة او اخذتها  
منك ووديعة وقد ضاعت فلا ضمان عليه فان عمل بها ضمن . واذا اخطأ المستودع الوديعة  
وهي درهم يفيض درهم سود او بدنانير لم يكن ذلك خطا ولم يضمن اذا كانت  
الوديعة تعرف بعينها فان كانت الوديعة خطية فخطاها بشعير او كانت شعيرة فخطاها  
خطية فان استطاع ان يخلص الخطية او الشعر فبرده على صاحبه فلا ضمان عليه  
وان لم يستطع فهو ضامن . رجل استودع رجلا الف درهم وولد على المستودع الف  
درهم فوض فاعطاه الف درهم ثم اختلفا بعد ايام فقال الطالب اخذت الوديعة  
وقال المستودع اعطيتك الف درهم وقد ضاعت الوديعة والقول قول المستودع  
وقد بري من الفرض فلا ضمان عليه في الوديعة . رجل استودع صبيا الف درهم  
فاستعمله الصبي قال لا ضمان عليه في قول ابي حنيفة ومحمد . وقال ابو يوسف  
ساع فيها موضام له في ماله . وان استودع عبدا المحجورا عليه الف درهم  
فاستعملها ضمنها بعد العتق قول ابي حنيفة ومحمد . وقال ابو يوسف ساع فيها  
وان كانت الالف عند الصبي والمحجور فلا ضمان عليهما وان كانت الوديعة عبدا  
فقتله الصبي والعبد المحجور عند الخطا كان ذلك لقتلهما عبد المولى ووديعة  
عندهما فان قبض العبد الالف درهم الوديعة وبوماته ون له في قبض الوديعة او ماله  
له في الخسارة او مكاتب فاستعملها فعليه ضمانها . رجل استودع رجلا الف درهم  
فدفعها المستودع الى احد وادعى ان رب الوديعة امره بذلك لم يصدق عليه الا  
بيعة وله ان يستخلف صاحبها بامر له بالدفع وقال ابن ابي ليلى القول قول المستودع  
مع يمينه فان كان رب الوديعة امره ان يدفعها الى رجل فقال قد دفعتها وقال الرجل  
لم يقبضها منك وقال رب الوديعة لم يدفعها والقول قول المستودع مع يمينه واذا  
قال

قال صاحب الوديعة المستودع اخباها في بيتك هذا اخباها في بيت  
اخر من د ارد تلك فضاعف فلا ضمان عليه استخفنا الا ترى انه لو قال  
امسكها بيدك ولم يضعها ليل ولا يراها فوضعتها في بيته فهلكت لم يضمن  
ولو قال اخباها في بيتك او في دارك هذه ولا تخباها في دارك الاخرى  
فوضعتها في التي نبي عنها ضمنها . الا ترى انه لو قال لا يخرجها من الكوفة فخرج  
لها الى البصرة كان ضامنا لها . وان اتقى من الكوفة الى البصرة الى ابي  
لبي لم يكن له منه بد ضمنها . الا ترى انه لو قال لا يخرجها من الكوفة فخرج بها  
الى البصرة فهلكت لا ضمان عليه . وان قال لا تدفعها الى امرائك او عبدك  
او ولدك او اجيرك فاني اتهم عليها فدفعها الى الذي لها عنه فهلكت فان  
كان المستودع لم يجد بد آمن دفعها اليه لم يضمنها وان كان جده من اهلها وجد  
من يدفعها اليه ويضمنها عنده غير هذا فاعطاه فهلكت وموجد غير  
ضمنه الوديعة . وان كانت الوديعة نوبا او دابة فاستعمله المستودع  
فهلك في عمله فهو ضامن له وان سلم حتى ترك القل ورده الى موضعه بري من  
ضمانه وان اقر باستعماله وقال قد رددته الى مكانه ثم هلك لم يصدق عليه  
الا بيعة وان اقام البيعة انه رده الى موضعه صحيحا ثم هلك اخذ يمينه ولم يضمن  
واذا استودع رجلا رجلا ووديعة من الدارهم والدنانير او النياب او الدواب  
او العبيد ثم حضروا جميعا وطلب حصته منها لم يكن له ذلك حتى يحضر جميعا لان المستودع  
ليس بوكيل في القسمة وهذا قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد يدفع اليه  
نصيبه ولا يكون قسمة جارية على العاصب . رجل اودع رجلا دراهم فخار رسول  
فقال ارسلني اليك صاحب الوديعة لئلا تدفعها اليه فصدقه فدفعه اليه فهلكت  
عنده ثم جاء صاحبها فانكر ذلك قال المستودع ضامن لها ولا يرجع على الرسول فبني وان  
كان المستودع كذب الرسول في مقالته ودفعها اليه فهلكت عنده ثم انكر صاحبها  
الرسالة فانه يضمنه اليه ويرجع بها على الرسول وكذلك ان لم يصدق له ولم  
يكذب به او صدقه فدفع المال اليه على الضمان . واذا كان عند رجل ووديعة  
فغصبها منه رجل فهو ضامن فيها وكذلك العارية والمضاعة وان كانت الوديعة  
عند رجلين من نيا ب او غيرها فاقسمتها وجعل كل واحد منهما نصيبه في بيته  
فهلك احدا النصفين او كلاهما فلا ضمان عليهما وهكذا الامر بالناس لانهم لا يستطيعون  
ان يجتمعا في حفظها في مكان واحد وان ارتفعوا الى القاضي امرهما بمثل ذلك وان ايا



القبيلة واود قاه عند رجل فملاك ضيفا وكذلك البضاعة وذلك الوصيان  
واذا احترق بيت المستودع فخرج الوديعه مع متاعه وقطعها في بيت حاكم  
فلا ضمان عليه في هذا او شبهه استسما لانه حال عند الماري انه لو كان في سعة  
فغرقت فناء الوديعه استسما لانه حال عند الماري انه لو كان في سعة  
او غرق وصاحبها غائب قال ان يقع عليها المستودع بغير امر القاضي فهو مستطوع  
وان دفعها الى القاضي سالة البيعة انها ودية عندة لفلان امره ان ينفق عليها  
من ماله على قدر ما يري القاضي ويكون ذلك دينا على رب الوديعه فان جازى به القاتل  
على دفع النفقة الى المستودع فان كان القاضي لم يامر به بالنفقة ولكنه امره ببسائها  
فباعتها جازيعة فان لم يرد ثمنها الى القاضي واجتمع من البائس شيئا لم يرد حاف فسادة  
او كان ذلك ثمة ارض فباع بغير امر القاضي وهو في المصير قال هو ضامن لها وري  
عن ابي حنيفة انه قال اذا كان نائما عن المصدرة لم يبيع وان باع ذلك بامر القاضي  
لهم هلك الثمن فلا ضمان عليه وان حمل عليها المستودع ففني ولم يكن صاحبها امره بذلك  
في فالاولاد لصاحبها وان هلك الامهات من ذلك فالمستودع ضامن لها ولو اكره  
في واخذ الكري كان الكري له وليس العلة كالولد والصوف وللبن كالولد واذا ادعي  
المستودع انه افترق الوديعه على عيال لم يضمن المستودع بامرهم وصدة عياله في ذلك وقال  
رب الوديعه لم امرك بذلك قال قول رب الوديعه مع يمينه ولذلك لو ادعي  
انه امره ان يتصدق بها على المساكين فان كانت الوديعه جارية فزوجها المستودع من  
رجل واخذ عقرها فولدت ونقصها الولادة ثم جاسيدها فاحذها ولدها وانفسد  
النكاح قال ياخذ عقرها ويضمن المستودع نقصان الولادة ان لم يكن في الولد وفاها  
فان كان نقصانها من غير الولادة من شئ اخذه الزوج من حوائجها قال المستودع ضامن فان  
كان المستودع استهلك الولد ضمن قيمته ودخل فيها نقصان الولادة رجل استودع رجلا  
جارية فباع احدتها نصفها الذي يد يد فوقع عليها المشتري فولدت ولدا ثم جاسيد  
قال ياخذها وعقرها وقيمتها الولد والولد في فلان لم يكن في ثمة الولد بنقصان الولادة  
اخذ تمام ذلك من المشتري ورجع المشتري على البائع بالثمن ونصف قيمة الولد وان  
شارب الجارية ضمن البائع نصف النقصان فان لم يكن يعلم ان الجارية لهذا الذي حضر  
الا يقول المستودع عن لغيره ثمنها في ذلك والجارية ام ولد للمشتري للمشتري ويضمن  
نصف قيمتها ونصف عقرها فيدفعه الى شريكه فيها واذا احمدا المستودع ثمة عده  
من الوديعه ثم اودع من ماله عند المودع مثل ذلك وسعه امساكه عند قصاصا

ما

140  
ما ذهب يد من وديعه. وكذلك ان كان دينا له عليه فأنكره ثم اودعه مثله فان  
طلب يمينه ما استودع عده كذا وكذا لا ينبغي له ان خلف لانه قد استودعه هذا العينه  
وان خلف ما استودع عن شيئا الا كذا وكذا واستثناء واحدا وان غاب ردت  
للوديعه ولا يدري احيى مواميت فعليه ان يحسها ابدا حتى يعلم موته ووارثه  
واذا مات الرجل وعليه دين وعنده ودية وبضاعة ومصارفة فان عرفت  
باعتها بما كان باعها احيى لها من سائر الغنم وان لم تعرف باعها فاقسم المال بينهم  
وكان ابن ابي ليلى يقول الغنم ما احيى بالتركة اذ لم تعرف الوديعه بعينها واذا  
المستودع الوديعه الى المودع ثم افاد رجل البيعة الهاله وحضر واجمعا عند القاضي  
فلا ضمان على المستودع لانه قد ردها الى من اخذها مئة. وكذلك لو كانت سرقة  
او غصبا وكذلك ان كان المودع صبي او عبدا محجرا وان كان المستودع دفعها الى  
انسان بامر المودع او باع او وهب وسلمه كان للمشتري ان يضمنه. عبد استودع  
رجلا ودية ثم غاب لم يضمن المولاه ان ياخذ الوديعه ناهرا كان العبد او محجرا عليه  
واذا مات رب الوديعه قالوا ردت خصوم في طلب الوديعه فان كان على الميت  
دين له وصي فليضمن للمستودع ان يدفع الوديعه الى الوصي وان كان الوديعه عبدا  
واحدا ونوبا واحدا او ابيه واجدة عند رجلين قال ان وصعه احدهما عند صاحبه  
او امسكه كل واحد منهما شهرا فلا ضمان عليهما ان هلك لانه ما يقسم. واذا قال  
رب الوديعه اودع عمتك عبدا وامعة وقال المستودع ما اودعني الامعة وقد هلك  
واقام رب الوديعه البيعة ضمن المستودع فتمت العبد ولم يضمن قيمة الامعة  
رجلان ادعي كل منهما امة في يد رجل اذ اودعها اياه وقال المستودع ما اذري لانيهما  
غير اني اعلم انهما لحد كما قال يخلف لكل واحد منهما وان ابي ان يخلف لهما دفع الامعة  
اليهما او غمر لهما قيمتهما بينهما نصفين لانه الف ما استودع ما استودع بحمله الا ان  
انه لو قال له هذا المسودع عمتي ثم قال اخطأت موهدا كان عليه ان يدفعها الى الاول  
ويضمن لآخر قيمتها لان قوله قيمتها اختلفا وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد  
وكان ابن ابي ليلى يقول في الوجه الاول ليس عليه شي والوديعه نصفها ان رجل استودع  
وديعه فادعها المستودع غير من عيال له فهو ضامن لها ولا ضمان على الاخر ان هلك  
الوديعه عندة في قول ابي حنيفة. وقال ابو يوسف ومحمد لرب الوديعه ان يضمن  
الاخر فان ضمنه رجع به على الاول وكان ابن ابي ليلى يقول لا ضمان عليه اخر الكاتب

**كتاب القاذية**

واذا استعار الرجل من الرجل دابة على ان يدفع لها حنثا ولو رسم مكانا ولا وقتا ولا



ولا ما جعل اليه عليها فذهب الى البحيرة او اسكها بالكوفة شهرا جعل عليها ابو اجرها قال لا  
صمان عليه في شيء من ذلك الا في الاجارة خاصة فانه حيث اجرها صار ضمانا ويصدق  
بالغلة. وان استعارها يوما الى الليل ولم يسم ما جعل عليها لم يضمن فان اسكها بعد اليوم  
ضامن. وان استعارها ليحل عليها الحطة محل عليها الاجار والليل والجمارة فغطت قال هو ضامن  
وان سمي كلام من الحطة محل عليها الى مكان سمي محل عليها مثل ذلك شعيرا او سميا او اردا  
او سمي من الجوب مثل كل الحطة وحقتها فغطت الدابة قال هو ضامن في القياس ولكن  
استحسن الاضحية وان جاز المكان الذي سمي له او اقله الى مكان اخر فهو ضامن وان استعارها  
ليحل عليها كذا وكذا يوما هو دنا محل عليها كذا او كذا يوما او قوتيا او برقيما مثل عدد  
توقفه لم يضمن. وكذلك الرزاقات من الاذقان وغيرها. وان استعارها ليركبها  
هو ليركبها وحل عليها معه وجلا قال يضمن نصف قيمتها واذا انقضى حاجته من الدابة ثم ردها  
مع عبده او بعض من عياله فلا ضمان عليه. وكذلك ان ردها الى عند صاحب  
الدابة. واذا استعار ثوبا ليلبس فاعطاه غيره فلبسه فهو ضامن ولذلك  
الدابة وان استعاره ولم يسم من لبسه فاعطاه غيره لم يضمن. وان استعار  
دابة ليحل عليها عشرة محاتم حينئذ له محل عليها عشرة محاتم لغيره لم يضمن.  
وان حل عليها احد عشر محوما فنقصت الدابة ضمن حرام من احد عشر محوما من قيمتها  
رجل استعار من رجل ارضا على ان يبنى فيها او على ان يزرع فيها فلا ضمان له في ذلك سفر  
بداله ان يخرج قال ياخذ المستعير ثوبا وغرسه ولا ضمان له على صاحب الارض  
وقال ابن ابي شيبة لئن لم يضمن ثوبا من ثوبه فانه لو غرسه في ثوبه لم يضمن سنة ثم اخرج قبل  
الوقت قال يضمن رب الارض للمستعير قيمة غرسه وبنائه ويكون له الا ان يشاء  
المستعير ان يرفع ثوبا ولا يضمنه قيمته وكذلك ان كان اعارة الارض ليزرعها ووقت  
لذلك وقتا او لم يوقت فلما تقارب حصاده اراد ان يخرجها قال استحسن ان لا يخرج ياخذ  
حتى يحدد الزرع. واذا اختلف رب الدابة والمستعير فيما اعارةها وقد عرفها الركوب  
او الحموله قال قول رب الدابة. وان اعارة الارض على ان يبنى فيها ويسكن فابدا له  
فاذا اخرج فالبنا رب الارض فقد الشوط فاسد وهو بمنزلة الاجارة الفاسدة وعلى  
السائق اجر مثلها فيما سكن ونقص هذا بناء ان شاؤا وان مات المبيع والمستعير انقطعت  
الاعارة. وكذلك ان قال هذه الدار لك سكني او قال عري سكني. واذا اتي رجل  
المستعير فقال اني استعيرت من فلان هذا الذي عندك وامرني ان اقبضه منك فصدقه  
ودفعه اليه فملك عنده ثم انكر المبيع ان يكون امره بذلك فالمستعير ضامن له ولا  
يرجع له على الذي قبضه منه وان كان الذي جاف قبض العارية منه خادما للمعير وانكر

مولاه

مولاه ان يكون امره بذلك فلا ضمان على المستعير. واذا اراد المستعير الدابة فلم  
يجد صاحبها ولا خادما فربطها في دار صاحبها على مغلقه فصاعت قال هو ضامن لها  
في القياس ولكن استحسن ان لا يضمنه. وتاريخ الدرامم والدنانير والفلوس قرض  
ولذلك ما يكال او يوزن مثل الجوز والبيض. وان استعار دابة ليحل عليها في  
في منزله او سيفا محلي او منطقة مغطاة او حليما يكن ضامن ذلك قرضا. وان استعار  
دابة ليركبها الى مكان معلوم فاخذ بها في طريق اخر الى ذلك المكان فغطت لم يضمن  
وان كان ذلك الطريق ليس بطريق ياخذ فيه الناس الى ذلك المكان فهو ضامن. وان  
استعارها ليركبها الى حمام اعين فاجار بها حمام واعين ثم رجع بها الى حمام اعين او الى الكوفة  
ثم غطت الدابة. قال هو ضامن لما حني ثمنه رب الدابة. واذا انقضت الدابة  
بعت المستعير ثم اقام رجل البيعة ايضا دابة قال لا يسأله القاضي البيعة انه لم يبيع  
ولرب فان ادعى ذلك الذي اراد ان يضمنه او قال قد اذن لي في عارية حلف على  
ذلك واذا حلف ضمن ايما اشيا فابا يضمن ليرجع على الاخر ليس وان كان ذلك في اجرة فضمن  
المسحق المساجر بما ضمن على المواجر فاعطاه الاجار الى الموضع الذي نفقت فيه الدابة  
وان كانت ودعيه فربما فنقصت حقه ثم استحقها رجل فضمن الراكب قيمتها لم يرجع بها على الذي  
استودعه ولا يأس بان يعير العبد الناجر والعبد الذي يودعي الغلة الدابة وكذلك  
ان عار جلا الى طعامه او اهدى له هدية فلا يأس بان يقبلها ولا ياكل منها. فمما عر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم انه اجاب دعوة ملوك عند ما قرأ اجرة ابيه له من رجل فنقصت حقه  
فاستحقها رجل فضمن الراكب قيمته قال يرجع بها على العبد المأذون كما يرجع على الحر. وان  
اعار عبد محمور عليه عبد اسله دابة فربما فملك حقه ثم استحقها رجل قال له ان  
يضمن ايها شافان ضمن الراكب لم يرجع على المعير فان ضمن المعير رجع به مولاه في رقبته  
الراكب. وكذلك ان كانت الدابة لمولى المعير فله ان يضمن الراكب. رجل استعار من  
رجل سلاخا ليقال به فضر به بالسيف فاقطع نصفين وطعن بالرمح فانكسر قال  
صمان عليه واذا قال المستعير في صحته او مرضه قد هلك العارية قال قول قوله  
مع يمينه. واذا اكل على دابة باجارة او عارية فترك عنها في السكة ودخل لمصلي  
حل عنها فملك قال هو ضامن لها. وان كان في صحرا فترك لمصلي فاسكها فانفكت منه  
فلا ضمان عليه. وان استعارها ليركبها في حاجته الى ناحية مستأمنه من النواحي في الكوفة  
فاخرجها الى القرية ليستعملها والناحية التي استعارها اليها من ذلك المكان فملك الدابة  
قال هو ضامن لها. واذا وجد المعير دابة مع رجل يرميها له فهو ضامن لها. وان  
قال الذي هي في يديه او دعيه فلان الذي اعمرها اياه فلا حضوره فيها فان كان المستعير



باعها من رجل او باعها وصية بعد موته واخذها صاحبها فاقام البينة انها  
له فضي بها له ورجع المشتري على البائع بالنسيء. واذا اطلت المعير بوبه فاني  
المستعير ان يرد له ثم هلك عندك قال هو ضامن له فان لم يمنعه ولكنه قال دعه  
عندي الى غدا ورضي صاحبه فلا ضمان عليه. رجل ارسل رجلا يستعير له دابة  
من فلان الى الحيرة فجا الرسول اليه فقال ان فلانا يقول لك اعرفي ذاك الى المدينة  
فدفعها اليه فجا الرسول به فدفعها الى الذي ارسله ثم بدا للذي ارسله ان يركبها  
الى المدينة ولا يسعر عما كان من قول الرسول فوجها هلك تحتها قال لا ضمان عليه  
وان ركبها الى الحيرة فغطيت تحتها فقلت هو ضامن لها ولا يرجع على الرسول بشي  
وكذلك الكري في هذا. واذا قال اعرفني ذاك فقلت ذاك قال رب الدابة  
عصبتها فلا ضمان عليه وان لم يركبها وان كان قد ركبها فلا ضمان. فان قال رب الدابة  
قد اخرجتها قال قول الراكب مع يمينه ولا ضمان عليه. والمستعير ان يعير اذا العير  
بكرين تماما يريد الدابة له. واذا اقام رجل البينة على ارض وخلها له وقد اصاب  
الذي في يده من ثمنها فثمها فالذي كانت في يده ضامن لما اخذ من الثمن وقال ان  
اي ليل لا ضمان عليه. واذا اعصب الرجل الارض فزرعها فالزرع له وهو ضامن لما  
نقص الارض ويصدق بالفضل في قول ابي حنيفة ومحمد. وقال ابن ابي ليلى لا يصدق  
بشي وليس عليه ضمان. واذا استاجر الرجل ارضا سنة فعملها فاقام ثمنها سنين  
فعليه اجر السنة الاولى ونقصا الارض فيما بعد ها ويصدق بالفضل في قول ابي  
حنيفة ومحمد. وقال ابن ابي ليلى عليه اجر سنتها في السنة الثانية. واذا اوجد الرجل  
كثرا قد نما في ارض رجل او اذره فهو لرب الدار ونحوه وليس وجد منه شي وقال  
قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابن ابي ليلى هو للذي وجدته ونحوه ولا يضمن لصاحب  
الدار والارض فيه وهو قول ابي يوسف اخر الكتاب **كتاب**

**الشركة**

واذا اشترك الرجلان في تجارة خاصة ينسا في الوثيقة التي بينهما  
بينهما رأس مال كل واحد منهما وأنه في ايه بما يسويان به وينبعا جميعا وشي ويعمل  
كل واحد منهما فيه برأيه ويبيع بالتقد والنسيئة فاطن فيه من ربح هو بينهما على كذا  
وما كان من ضيعه او بيعه فهو على رؤس أموالهما ولا يجوز ان يفضل احدهما صاحبه في  
الربح الا في المال العين والعمل بايدهما فان اشتركا بغير مال على ان يشتركا بوجوههما  
والربح والوضيعة بينهما سواء هو جاز. وان اشتركا على ان لا يحداهما الثلثان فيما  
اشترياه من الربح والوضيعة وللآخر الثلث جاز ذلك. وان اشتركا في عمل في ايديهما  
ينعزلانه من الناس جميعا وشي ويعمل كل واحد منهما برأيه وفي عملين مختلفين بعد اخذهما

انقصان

العصاة والاخر الحياطة فهو جاز وما عمل كل واحد منهما فربحه بينهما على ما اشترطا  
فان غاب احدهما او مرض او لم يعمل وعمل الآخر فهو ايضا بينهما وان جاحدهما بالقي وهو  
والآخر بالف درهم فاشتركا على ان الربح والوضيعة نصفين فبذلك شركة فاسدة ولا  
يستقيم ان يكون على احدهما من الوضیعة اكثر من وضیعة رأس ماله فان غلب في هذا  
ورجح فارجح على ما اشترطا جاز ذلك وان وضعوا فالوضیعة عليهما على قدر رأس ماله  
كان ذلك جازا. وان اشترطا الربح والوضیعة على قدر رأس المال والعمل عليهما  
وان اشترطا الربح والوضیعة على قدر رأس المال والعمل عليهما جاز ذلك فان غلب  
او عمل احدهما جاز ذلك وان غلب او عمله احدهما فهو جاز على ما اشترطا. وكذلك ان  
اشترطا العمل على صاحب الالف لانه بمنزلة المضارب في مال صاحبه وان اشترطا العمل  
على صاحب الالفين لم يخرج الشركة وما ربح في ذلك من شي فهو بينهما على قدر رؤس أموالهما  
لانه لا يطيب لصاحب الالف من ربح مال صاحبه شي الا بعمل. واذا اقام الصانع  
مع رجلا في دكانه يطرح عليه العمل بالنصف فهو فاسد في القياس ولكنها تستحسن  
تجيزه وانما طاب الفضل لرب الدكان لانه اقامه في دكانه وكذلك ان اقامه  
مناع من مناعه وكذلك قال ابو حنيفة في الحياطة يفتل المشاع وتلي قطعه ثم يدفعه الى  
الآخر بالنصف فهو جاز لان القطع عمل وكذلك سائر الصناعات ولا يصح الشركة في العروض  
لان رأس المال مجهول فان باعتهما شئ واحد فقسما النسيء على قيمة مناع كل واحد منهما  
يوزع باعته. ولذلك لا يصح ان يكون رأس مال احدهما دراهم ورأس مال الآخر  
عروض في معاوضة وعيان. وان اشتركا في مكمل او موزون او معدود ودمشق  
في المقدار والصيغة وخلطاء هو بينهما وما ربحا فيه فلهما وعليهما وضیعتهم. واذا  
خلطاء فليس يسري كين ولحل واحد منهما مساعة له ربحه وعليه وضیعتهم فان كان  
لاحدهما حطة وللآخر شعير او لاحدهما سم وللآخر زيت وخلطاء فالشركة فاسدة  
فان باعاه فالنسيء بينهما على قدر مناع كل واحد منهما يوزع خلطاء فان كان احدهما  
يزيد الخلط خيرا فانه يضرب بيمينه يوزع بقسمون غير مخلوط قال قد طعن في الجواز  
في الوجهين جميعا وقيل ان صوابه قسمة النسيء على قيمته يوم وقع البيع فان كان لاحدهما  
ما به درهم وللآخر مائة دينار خلطاء او لو خلطاء فهو سوا لانهم خلطاء وانما هلك  
صلك من مال صاحبه فان اشتربا معا على المال فنقداه من الدراهم ثم هلك الدنانير  
فانما هلك من مال صاحبه خاصة والمشاع عليهما على قدر رؤس أموالهما ورجع صاحب  
الدراهم على صاحب الدنانير من ثمن المشاع بقدر حصته من المشاع وان اشتربا  
الدراهم والدنانير جميعا معا فهو بينهما على قدر رؤس أموالهما فان اشتربا بالالف



متاعاً ثم اشترياً بعد ذلك بالدينار متاعاً فوضعا في احد المتاعين ورجحا في الآخر  
 فذلك بينهما على قدر دروس المولما . ولذلك لو اشتري متاعاً بالدينار درهم وكر  
 حنطة على ان لا يحد منها من المتاع بحصته من الالف وللآخر حصته الكرو وفعلا الثمن  
 وكذلك لو اشتري متاعاً بكر حنطة وكر شعير فكان احدهما كحنطة على ان لا يحد من المتاع  
 بقدر حصته وكان الآخر شعيراً على ان لا يحد من المتاع بقدر حصته ثم باعاه ذلك بدينار  
 فانما يقسمان الثمن على قيمة الحنطة والشعير بوزن يقسمان . وكذلك كل ما يكال او  
 يوزن قال ابو الفضل وقد طعن في هذا الجواب وقيل صوابه ان يقسماه على القيمة  
 يوم وقع البيع لانه وقع لكل واحد منهما من المال بقدر القيمة والعروض والمكيل  
 والموزون في ذلك سواء الا ان يكونا باعاً ومراجه مخرج وجه ذلك الجواب الاول في المكيل  
 والموزون واما العروض وان اشتري متاعاً بها ثم باع ذلك المتاع بدينارهم اقتسمها  
 على قيمة العروض من يوم اشتريها وليس لهما ان يبعثا متاعاً اشترياً بالعروض ومراجه وما  
 اشترياً من المكيل والموزون فباعاً ومراجه استوفى كل واحد منهما راس ماله الذي كاله  
 او وزنه ثم اقتسما الزرع على قيمة راس مال لكل واحد منهما يوم بيعتهما الزرع شيئاً  
 وان باعاه سراجة بالعرض احد عشر كان لكل واحد منهما راس ماله وحصته من  
 الزرع على ما باعاه . ولو ان رجلاً اعطى رجلاً ديناراً مضاربة فعمل تمام او اداء القسمة  
 كان لرب المال ان يستوفي ديناراً ويأخذ من المال بيعتهما يوم يقسمون . واذا جادل  
 واحد منهما بالدينار درهم فاشترى كل واحد منهما شيئاً فخلطاهما كان مالهلك منها فالكاهلها وما بقي  
 فهو بينهما الا ان يعرف كل شيء من المالك او الباقي من مال احدهما بعينه فيكون ذلك  
 له وعليه والباقي من المالك والفايم بينهما على قدر ما اختلفت من دروس المولما  
 فلم يعرف . وان اشترى كل واحد منهما مالاً على ان ما اشترياً من الزرع فهو بينهما فذلك  
 جاز . وكذلك لو قال في هذا الشهر حصصا العمل والوقت فان قال احدهما قد  
 متاعاً فذلك ميني فطالب شريكه بنصف ثمنه لم يقصد شريكه بذلك بعد ان اختلف  
 على العمل فان اقام البينة على الشري والعقبض ثم ادعى الملاك فالتقول قوله مع يمينه  
 على الملاك فجميع شريكه بنصف الثمن . وان اشترياً متاعاً وقبضاه ثم قبضه  
 احدهما لبيعه فقال قد هلك وهو مصدق مع يمينه . وان اشترى كل واحد منهما  
 مالاً على ان اشترياً من شيء فهو بينهما نصفان ولا حد لها بعينه نفي الزرع وللآخر  
 ثلثه كانت الشركة جازية والشرط باطل والزرع بينهما نصفان ولا يفتي لاحدهما  
 ان ياكل ربح ما قبضه صاحبه . واذا اشترى كل واحد منهما شيئاً بدينار او بوجهها  
 فاشترى احدهما متاعاً فقال الشريك الذي لم يشتريه هو من شركتنا وقال المشتري

بولي خاصة وانما اشتريته بمالي ونفسي قبل الشركة فالتقول قول المشتري بالله ما عور  
 من شركتنا . رجل امر رجلاً ان يشتري عبداً يدينه فباع المأمور ثمنه ثم ذهب  
 فاشتراه واشهد انه يشتريه لنفسه فالبعد بينهما على الشركة وكذلك اذا اشترى  
 على ان كل ما اشتري كل واحد منهما اليوم فهو بينهما لم يستطع احدهما الخروج من الشركة  
 الا بمحض امر صاحبه . وكذلك لو اشهد الامر على اخراج المأمور مما وكله به والمأ  
 غير حاضر لم يخرج ذلك فان اشتراه المأمور قبل ان يعاونه جاز على الامر . رجل امر  
 رجلاً ان يشتري له عبداً بعينه يدينه فباعه ثمنه فقال ثمنه قد ذهب المأمور ليشترى  
 فقبضه اخر فقال اشتره هذا العبد يميني وبنك فقال المأمور نعم فاشترى المأمور  
 ذلك العبد فالبعد بين الامر بنصفين ولا شيء للمشتري منه . رجل اشترى  
 عبداً وقبضه فطلب اليه رجل اخر الشركة فاشترى منه ثلثه نصفه . وكذلك لو  
 اشرك رجلين في صفقة واحدة فكان العبد بينهما اثلاثاً . ولو اشترى رجلان  
 عبداً فاشترى كل واحد منهما نصفه لرجل واحد فاشترى كل واحد منهما نصفه لرجل واحد  
 ولو اشركه احد الرجلين في نصيبه ولم يسم في كم اشركه ثم اشركه الاخر في نصيبه  
 ورجل اشترى عبداً ولم يقبضه حتى اشرك فيه رجلاً لم يجر له بيع ما لم يقبض وان  
 اشرك بعد القبض فذلك قبل ان يسله اليه لم يكن عليه لمن اشركه فيه ولذلك  
 التولية . واذا اشرك الرجلان في عبد قبل ان يشترياه فقال كل واحد منهما لصا  
 ابناً اشترياه فقد اشركت فيه صاحبه او قال لصاحبه فيه شركة فهو جاز وانما  
 اشتراه فهو مشتري لنفسه ولصاحبه وقبضه قبض لهما جميعاً فان اشترياً معاً  
 او احدهما نصفه قبل صاحبه ثم اشترى صاحبه النصف الثاني كان بينهما فان  
 نقد احدهما الثمن بامر صاحبه وقد كانا اشترىاه قبل الشري على ما وصفت  
 لك فانه يرجع بنصف الثمن على شريكه . وان اذن كل واحد منهما لصاحبه في بيع  
 ثم باع احدهما على ان له نصفه كان بائناً لنصف شريكه بنصف الثمن وان باع  
 الا نصفه كان جميع الثمن ونصف العبد بعينه وبين شريكه نصفين في قياس قول  
 ابي حنيفة واما في قول ابي يوسف ومحمد فالبيع على نصف المأمور خاصة . رجل  
 اشترى عبداً وقبضه ثم قال لاخر قد اشركت في هذا العبد على ان ينقد عني  
 فتعل ثلث هذه الشركة فاسدة والشرط فيه كالشرط في البيع فان نقد عنه  
 الرجل رجوع عليه بما نقد عنه ولا شيء له في العبد . رجل اشترى نصف عبداً  
 بمائة درهم واشترى رجل اخر نصف ذلك العبد لباقي مائة درهم ثم باعاه  
 مائة ومئة فلهما به درهم او مائة درهم فالثمن بينهما نصفين . ولو باعاه ومراجه

مور

جه



فخرج مائة درهم او بالعشرة احد عشر كان النمن والربع بينهما اثلاثا • وكذلك  
لو لياها رجل براس المال او باعادة بوضعة كذا قال النمن بينهما اثلاثا • واذا اشترى  
الرجلان شركة عنان في جارة على ان يشترى باءا جميعا بالنقد والعسبة واشترى احدهما  
شيئا من غير تلك الجارة فهو له خاصة • وان اشترى احدهما دين في جارة ثانيا والاخر  
لوم المفترج جميع الدين ان كان هو الذي قلته • وان اشترى الجارة لزمه نصفه • وان  
اشترى صاحبها وله لم يضمن منه ولو لم يكن على المنكر منه شيء • وان كان لهما على رجل  
دين فاشترى احدهما لزمه على صاحبه وليس هذا كالمقايض • وان اشترى احدهما  
شيئا من جارة ثانيا فوجد به عيبا لزمه للاخر ان برده • وكذلك لو اشترى احدهما  
مالا مضاربة فخرج فيه كان الربح له خاصة • وان شهد احدهما لصاحبه نهاده  
من غير شهادتها فهي جائزة وقال ابو حنيفة للشريك العنان ان يتضع وان يدفع المال  
مضاربة وان لم يزد له شركة في ذلك • ويجوز له ان يعمل في المال الذي من  
شركتهما كل شيء يجوز للمضارب ان يعمله وهو قول ابي يوسف ومحمد

**باب المضاربة**

روى عن ابن سيرين قال لا يجوز شركة بعروض ولا بمال غائب • وعن الشعبي  
قال الربح على ما اضطلع عليه والوضعة على المال وعن علي قال ليس على من قاسم  
الربح ضمان وتفسير هذا الوضعة على المال في المضاربة والشركة • وعن علي  
قال الربح على ما اضطلع عليه والوضعة على المال • واذا اشترى الرجلان شركة  
مضاربة فكسا بينهما كما باعه بينهما اشترى في كل قليل وكثير شركة مضاربة  
وان راس مالهما كذا وكذا بينهما نصفين ويعمل كل واحد منهما في ذلك براه • واذا  
اشترى على هذا مضاربة مضاربين ومما اشترى احدهما فهو جاز عليه وعلى صاحبه  
يؤخذ به كله • وان كان راس مال كل واحد منهما الف درهم فاشترى كل واحد  
المال فاشترى جازة الا ان احد المالكين ان يملك ماله من مال صاحبه مثل  
مما وصفت في شركة العنان فان كانت دراهم احدهما بيضا والاخر سود فهو كذا  
الا ان يكون لاحدهما فضل على الاخرى في الصرف فلا يجوز في شركة المقايضة ويجوز  
في شركة العنان فان كانا سويا يوزع وتعت الشركة ثم صار في احدهما فضل قبل ان  
يشتري شيئا فتدفع المقايضة • وان كان ذلك بعد الشري بالمالكين جميعا  
فالشركة جائزة وتعمل واحد منهما على صاحبه نصف راس ماله ذينا عليه • وكذلك  
لو كان راس مال احدهما الف درهم ورأس مال الاخر مائة دينار قيمتهما مثل الالف  
وكذلك لو اشترى جميعا بمال احدهما واذا اشترى جميعا بالمالكين او اشترى به احدهما

شركة  
المضاربة

فقد وقعت الشركة وان لم يكونا خلطا المال فان كانت الدنيا اكره فقه من  
الدراهم وقل لو نحو المقايضة بينهما • وجاز شركة العنان واذا انقسمت  
ضرب كل واحد منهما براس ماله او بقيته يوم يقيسونه ولو قال احدهما  
لصاحبه قد بعثك نصف مالي هذا نصف مالي هذا ارضي بذلك  
وتقايضا كانا مشتركين فيما يملكه المال المختلط فان باعه نصف العرض  
نصف الدراهم وتقايضا بضم اشترى شركة مضاربة وشركة عنان جاز  
ذلك والشري من الذهب والفضة والخل المصوغ بينهما بمنزلة العروض في  
ذلك ولا يجوز الشركة الا بالدراهم والدنانير والعكس المناقضة وان اشترى  
شركة مضاربة بغير مال بعلان بايد بينهما او بشريان بوجوههما فهو جاز •  
ولذلك ان اشترى حياطان في الحياطة مضاربة او اشترى حياط وقطار او شبه  
ذلك من الاعمال المختلفة او المتعقبة وان يقبل احدهما عملا اخذ الاخر به وان كان  
عمله غير ذلك القتل

**باب بضاعة المقايض**

ولا احد المقايضين ان يضع بضاعة مع رجل وان يدفع مضاربة وان يودع وليس  
له ان يعرض فان ارضى فهو ضامن معروض لنفسه ولا يفسد ذلك المقايضة وليس  
له ان يعبر في القياس فان فعل فاعادة اية فعطيت تحت المعير فالقياس فيه ان  
المعير نصف الدابة لشريكه ولكن لا الضمنة وهذا قياس قول ابي حنيفة وقول محمد  
وابي يوسف • ولذلك لو اعار ثوبا او دابة او دارا او حادما ولو اضع احدهما بضاعة  
مع رجل ثم تغيرت المضاربة وان اشترى بالضاعة شيئا ومولا يعلم تغيرها فشراه  
جاز على الامر وعلى شركة ولو كان امره بالشري ولم يدفع البه مالا كان ما اشترى للاس  
خاصة الا ان ياتي له اوقات الذي لم يتضع حتى اشترى بها كان مشتركا بالهما ثم اشترى المشتري  
وان تافا صنفوا الامر فان ضمنوا المشتري يتضع وتجع به على الامر واذا وكل احد المقايضين  
رجلا يشتري جارية بعينها او بغير عينها بيمين مسمى ثم ان الاخر نهاه عن ذلك فمسه جاز  
وان اشترى الوكيل فهو مشتري لنفسه وان لم يمه حتى اشترى بها كان مشتركا بالهما  
جميعا ويرجع بالنس على ايتها • وكذلك ان اشترى احدهما شيئا ونصفه كان للبايع  
ان برده على الذي لم يبيع • واذا البضع احد المقايضين ان ياحد شركة بالنمن •  
وان كان بالمتاع غيب كان المشتري ان برده على البايع بعينه • وكذلك ان باع  
احدهما متاعا فوجد به المشتري عيبا كان له ان يبرده على الذي لم يبيع • واذا  
ابضع احد المقايضين بضاعة له وللشريك شراكة شركة عنان وان يتضع الف  
درهم بينهما نصفين مع رجل اشترى لشريكه المعلن لهما متاعا برضا الشريك

باب  
المقايض



شركة عنان فئات الدافع ثم اشترى المستبضع بذلك متاعا فالمتاع للمستري ويضمن  
المال فيكون نصفه لشريك العنان ونصفه للمعوض الحي ولورثة الميت ولو كان  
الدافع حيا وتمت شريك العنان ثم اشترى المتاع كان المتاع كله للمعوض ورجع  
ورثة الميت حصته على انهما شاوان نادى المستبضع ورجع به المستبضع على  
انهما شاوان لم يمت ههنا ولكن المعوض الاخر مات ثم اشترى المستبضع المتاع  
فانصف المتاع للامر ونصفه لشريك العنان ويضمن المعوض لورثة الميت حصته  
من المال وان شاوا صمموها المستبضع ثم رجع ليعا على الامر واذا اخذ المتاع وصلى  
من رجل مالا على سبيل فاسد فاشترى به وباع كان البيع لها والضمان عليها واذا امر  
اخذ المتاع وصلى رجلين يشتريان عبد للمعاضى حسيبه ونمسه واسترباه  
واقتراعا من الشركة فقال الامر استرباه بعد التفريق فهو لى خاصه وقال الاخر استرباه  
قبل الفتره فهو بينهما فالقول قول الامر مع ميمنه والبيعه بين الاخران اقام البيعه  
ولا ينفذ فيها شهادة الوكيلين فان قال الشريكان لا ندرى منى استرباه فهو للاخر  
خاصه وان قال الامر استرباه قبل الفتره وقال الاخر استرباه بعد الفتره فالقول  
قول الذي لو يامر والبيعه بين الامر وكذلك لو كان هذا في شركة عنان

**باب المتفاوضين فيما بينهما**

واذا ادعى رجل على رجل انه شاركه وحده المدعى عليه ذلك والمال في يدي الحاحد واقام  
المدعى البيعه انه معاوضة وان المال في يده من شركتها او قالوا موثقتا نصفين او لم  
يقولوا ذلك ولكنهم شهدوا انه في يده وانه معاوضة فانه يقضى للمدعى بنصفه  
فان ادعى الذي هو في ذلك ميراثا واقام البيعه انه له لم يقبل منه لانه في يده  
وقد قضى عليه بمسنة صاحبه وهذا قول ابي يوسف وقال محمد اذا لم يشهد اليهود  
الا بالمعاوضة ولم يزدوا على ذلك ولم يذكروا المتاع فليثبت بينه الذي المتاع بده  
ان ادعى بعض ذلك المتاع انه له ميراثا او هبة او صدقة عليه ممن ملكه ولو كانوا  
شهودا على المتاع انه في يده وادعى ان شركه وهب له حصته من عبد في يده لبيعه  
واقامت البيعه على الهبة والعرض قبل ذلك منه في قولهم جميعا ولا يشبه دعواه من  
قبل شركه دعواه من قبل غير في قول ابي يوسف الا ترى انهم لو شهدوا ان ههنا  
العبد من شركتهما فاقام الذي هو في يده البيعه ان المدعى وهبه له او تصدق به  
عليه اجرت ذلك ولو اقام البيعه انه ورثة عن اميه وهو يملكه او ان رجلا اخر هبة  
له وقبضه منه لم يقبل ذلك منه وان كان ادعى ان شركه معاوضة وفي يده  
المدعى عليه مال فاقوله بالمعاوضة وقضى له عليه لهما ثم ادعى عبدان في يده

انه ميراث

بما بينهما  
شاهدين  
بما بينهما

انه ميراث او هبة واقام البيعه على ذلك فليمنه وقضى له بالعبد وكذلك  
ان كان المال في يديهما جميعا وهما معاقران بالمعاوضة فادعى احد هما شيئا من  
ذلك انه له ميراث واقام البيعه قبلت يمينه وان لم يكن له بيعة استخلفت  
صاحبه والباب الذي انكر فيه المعاوضة لا يمين على صاحبه فيه لانه قد اقام  
البيعه على الشركة فهو المدعى وعليه البيعة ولا يمين عليه وان ادعى رجل قبل  
رجل شركا في عبد له خاصه وتجد ذلك الذي هو في يده واقام المدعى البيعه ان القيد  
بينهما نصفين فانه يقضى له بنصفه ولا يقبل من الذي هو في يده البيعه ان ادعى  
ميراثا واذا مات احد المتفاوضين والمال في يدي الباقي فادعى ورثة الميت  
المعاوضة وتجد ذلك الحي واقاموا البيعة ان اياهم كان شركة معاوضة  
لم يرض لم يرضي مما في يدي الحي الا ان يقيموا البيعه انه كان في يده في حياة الميت  
اوانه من شركة ما بينهما فان اقاموا البيعة على احد هذين قضى لهم بنصفه فان اقام  
الحي البيعة انه ميراث له من ابيه لم تقبل منه البيعة ولو كان المال في يدي الورثة  
وتجد الشركة فاقام الحي البيعة على شركة المعاوضة واقام الورثة البيعة ان اياهم  
مات وترك ههنا ميراثا من غير شركة بينهما لم يقبل منهم البيعة على ذلك وقضيت  
للك نصفه وكذلك لو قالوا مات جدنا وترك ميراثا لينا واقاموا البيعة على ذلك  
وهذا قول ابي يوسف وقال محمد قبل البيعة من الورثة على ذلك اذا لم يشهد اليهود  
على شئ بعينه انه من شركتهما وان اقتروا المتفاوضان ثم ادعى احدهما ان صاحبه كان  
شركه بالثلث وادعى صاحبه بالنصف وكلاهما قد اقر بالمعاوضة فجميع المال  
من العقار وغيرهما بينهما نصفين الا ما كان من ثياب الكسوة او متاع البيت او رزق  
العيال او خادم يطاهها فاني اجعل ذلك لمن كان في يده ولا اجعله في الشركة استحسن ذلك  
وكذلك لو لم يقتروا ولكن احدهما مات ثم اختلفوا في مقداره الشركة فهو على النصف  
ولو كان حصن والمال في يد احدهما وهو منكر للشركة فاقام اخر البيعة انه شركه شركة  
معاوضة لثلاثين والذي في يده الثلث فاني استحسن ان اجور شهادتهم واجعل  
للمالك بينهما نصفين وكان ينبغي في العباس ان يكون اقران بالمعاوضة لانهما اليهود  
حين يهودوا له بالثلثين ولو كذلك لو كان ميتا واقام ورثة البيعة على مثل ذلك  
• واذا اقتروا المتفاوضان فاقام احدهما البيعة ان المال كله كان في يد صاحبه وان  
فاضي كذا وكذا قد قضى بذلك عليه وهو المال وانه قضى به بينهما نصفين واقام  
اخر البيعة بمثل ذلك على ذلك القاضي بعينه او على غير فان كان ذلك من فاضي واحد  
وعلمت القصته الاخرة اخذنا الاخرة وهي رجوع عن الاولى وان لم يعلم الاولى منهما



او كان الفضا من قاضيين ليركل واحد منهما الفضا الذي اتعدده عليه وحاسب  
كل واحد منهما صاحبه بما عليه وتترد ان الفضل ولا يلزم المفاوض ما على شريكه من  
منهرا وجانية ولا يشاركه فيما يورث من ميراث ولا في جازرة تجره بها السلطان او هبة  
او هدية ولا يفسد ذلك المفاوضة الا ان يكون ذلك داهرا او ذائرا وقد قبضه  
لزمهما وكل رد بقة كانت عند احدهما فهي عندهما جميعا فان مات المستودع قبل ان يبين  
لنهما جميعا فان قال المحي ضاعت من يد الميت قبل موته لم يصدق وان كان المحي هو  
هو المستودع صدق وان قال اكلتها قبل موت صاحبي لزمت الضمان خاصة ولا يصدق  
على صاحبه الا ان يقيم البينة انه انفقها في حجة الميت فيكون عليها جميعا واذا  
احد المتفاوضين من مالهما ودية عند رجل فادعى المستودع انه قد ردها اليه  
او الى صاحبه فالتول قوله مع يمينه فان تجدد الذي ادعى عليه لم يضمن بقوله لشريكه شيئا  
ويحلف ما قبض وكذا لو مات احدهما ثم ادعى المستودع انه كان دقة الى الميت منهما  
ولستحلف الورثة على العاقر وان ادعى انه دقة الى ورثة الميت فكذلك بود  
وحلفوا ما قبضوا فهو قضا من نصف حصته المحي من ذلك ويكون ذلك النصف  
بين المحي وبين ورثة الميت نصفين ولو قال دفعته الى الذي ادعى  
بعد موت الذي لم يورثه عني وحلف على ذلك بري من الضمان ولم يصدق في محلي  
الزام الميت المحي شيئا بعد ان حلف ما قبض وان كان المودع مينا فقال المستودع  
قد دفعته الى المحي نصفه والي ورثة الميت نصفه وتجدد  
ذلك وحلف المستودع على ما قال فقد بري فان اراد احد الفريقين بقبض  
النصف شركة للفرق الاخر فيه وان كان المتفاوضان حيان فقال المستودع  
دفعته الى المحي فاحدا فاحدا بذلك وتجدد الاخر فقد بري المستودع والمقر  
منهما مصدق على نفسه وعلى شريكه وان افترقا ثم قال المستودع دفعته الى  
الذي ادعى عني بري من ذلك وان قال دفعته الى الاخر بعد العدة وكذبه  
ذلك ضمن نصف المال للذي ادعى او دعة فيكون بينهما النصفين فان كان صدقة  
ذلك فالمودع بالحيا ان شأمن المستودع حصته وان شأرجع بها على شريكه  
قال وعاربه المفاوض وأهل طعامه وقول هبته واجابة دعوته تغير امير  
شريكه جاز لا ياتر فيه ولا ضمان على الداعي ولا على الاكل الا ترى ان العدة المأدونة  
يعد الى طعام ويدعو اليه وذكر حديث سلمان قال اهديت لرسول الله  
صل الله عليه وسلم وانا عند قبل ان اكتب فقتل ذلك مني وحدهنا ابو سعيد  
مولي ابي سيد قال عرسنا وانا عند قد عوت رهط من اصحاب رسول الله

علي

صل الله عليه وسلم فيهم ابو ذر فاجابوني ولو كسنا المفاوض رجلا مؤبدا  
او هبت له داهرا لم يجر ذلك في حصته شريكه وكذلك الذهب والفضة  
والامتعة والحنطة والحبوب كلها انما استحسن ذلك في الناكهة واللم والخبز  
واسناده ذلك مما يوكل ولو اعار ذلك احدهما دابة فركبها المستعير شقرا  
احلها في الموضع الذي ركبها اليه وقد عطبت الدابة فايهما صدق انه  
انه اعير الى ذلك المكان بري من ضمانها وحل اعار احد المتفاوضين دابة  
لشريكها الى مكان معلوم فركبها شريكه الى ذلك المكان فعطبت فمما ضمانها  
فان كان ركبها في حاجتهما فالضمان في مالهما وان ركبها في حاجة لنفسه فالضمان عليها  
الا انهما ان ادياه من مال الشركة وجع الشريك على الراكب بضميه من ذلك لانه  
حين ركبها في غير جاريتهما كان بمنزلة عصبيا عتصها او طعام او اشراة فاكله  
وقد ادعى الثمن من شركتهما فنصف الثمن دين عليه وان استعار احدهما  
دابة ليحمل عليها طعاما له خاصة لورقه الى مكان معلوم فحمل عليها شريكه مثل  
ذلك الى ذلك المكان من شركتهما او لخاصته فلا ضمان عليه من قبل انه حمل احدهما  
عليها مثل الحمل الاخر الا ترى ان المعير لو حمل عليها طعاما من شركتهما او لغيرهما  
لم يضمن الا ترى ان رجلا لو استعار من رجل دابة ليحمل عليها عشر خاتيم حنطة  
بالدابة مع وكل له ليحمل الوكيل الطعام عليها فحمل الوكيل طعاما لنفسه مثله  
لم يضمن وكذلك لو استعارها احد المتفاوضين ليحمل عليها عدل رطلي فحمل  
عليها شريكه مثل ذلك العدل لم يضمن فلو حمل عليها طبالسة او كسبة كان  
ضامنا وان كان ذلك من جاريتهما فالضمان عليهما وان كانت بضاعة عند  
الذي حمل فالضمان عليهما ورجع الشريك على الذي حمل بنصف ذلك لانه  
بمنزلة العاصب ولو استعارها ليحمل عليها عشرة خاتيم حنطة فحمل  
عليها شريكه عشر خاتيم شعير فلا ضمان ولو كانا شريكين شركة غنات  
فاستعار احدهما دابة ليحمل عليها عشر خاتيم حنطة من شركتهما فحمل عليها  
شريكه عشرة خاتيم شعير من شركتهما لم يضمن وان كان الاول استعارها  
ليحمل عليها حنطة ورفا لاهله فحمل عليها شريكه شعيرة خاصة كان ضامنا  
واذا ادعى رجل على احد المتفاوضين انه باعه خادما فجدد ذلك وحلفه العاني  
فاودا المدعي استحلان الاخر فان العاني يستحلفه له على علمه وان تحل عن المدين  
لزمته الحادثة بالمدين الذي ادعى المستعير وانفذ له البيع على المتفاوضين  
جميعا وكذلك لو ادعى توكبة او شركة او جارة او جارة او سلم دار



بالشفعة او ما اشبه ذلك من الدعوى فان ادعى شيئا من ذلك عليهما جميعا  
كان له ان يستخلف كل واحد منهما البتة فابهما بكل عن اليمين امضى الامر عليهما  
وان ادعى ذلك على احدهما وهو غائب كان له ان يستخلف الحاضر على علمه بغير  
فان خلف ثم قد قر العايب كان له ان يستخلفه البتة وان كان للمعاوض هو الذي  
ادعى على رجل شيئا من ذلك وحلفه ثم اراد شريكه ان يستخلفه البتة وان كان  
المعاوض هو الذي الذي على رجل شيئا من ذلك وحلفه ثم اراد شريكه ان يستخلفه  
ايضا لم يكن له ذلك واذا ادعى رجل على رجل على احد المتفاوضين حراجه خطأ  
لما ارض واستخلفه البتة خلف له ثم اراد ان يستخلف شريكه لم يكن له ذلك  
ولا خصوصية له معية وكذلك المهر والخلع والصلح من جباية العمد وان  
ادعى عليه ما لا من قتالة وحلفه فله ان يستخلف شريكه ايضا في قول ابي حنيفة  
لانه يقول القاتلة بالمال لزم الشريك وقال ابو يوسف ومحمد لا لزم الشريك  
المال ولا يمين عليه وان كانت القاتلة بنفس لزمه شريك القاتلة ولا  
اليمين عليهما ولا يجوز للمعاوضة بين المسلم والذي في قول ابي حنيفة ومحمد يجوز  
في قول ابي يوسف وهي مكروهة ولا يجوز بين الحر والعبد ولا بين العبد  
ولا بين الحر والمكاتب ولا بين المكاتبين ولا بين الصبيان وان اذن لهما  
ابوهما لان فيهما ضمان فان تفاوض عدا ان او مسلم ودعي او من اشبه ذلك  
كان ذلك شركة عتاق وان تفاوض الذميان جاز ذلك وان كان احدهما  
نصرانيا والاخر مجوسيا وان شارك المسلم المرتد شركة عتاق او معاوضة  
لم يجز في قول ابي حنيفة ان قتل على رده او لحق به اثار الحرب وان اسلم جاز وقال  
ابو يوسف ومحمد يجوز شركة العتاق فان قتل او لحق به اثار الحرب انقطع الشركة  
واما المعاوضة فعلى ما قال ابو حنيفة وان شارك المسلم المرتد شركة عتاق او معاوضة  
جازت شركة العتاق ولم تجز شركة المعاوضة الا ان تسلم وشركته معها مكروهة  
ويجوز في قياس قول ابي يوسف ان تكون المعاوضة جائزة ويكرهها ولا المعاوضين  
ان كان عيدا من جارية ثمة وله ان ياذن له في التجارة وليس له ان يعقده على مال ولا  
على ان يزوج له وله ان يزوج الامة وليس للشريك العتاق ان يكاتب ولا ان يزوج  
الامة وكذلك المضارب واذا كان المتفاوضين عدا جاز فادانه احدهما ذمنا  
من جارية ثمة لم يلزمه من ذلك شي وكذلك في شركة العتاق في البيع والشراء واما  
اذا كانا شريكين في عدا لهما خاصة فاذناله في الحان ثم ادانه كل واحد منهما ذمنا  
فانه يلزمه نصف كل واحد منهما في حصة الآخر فان كان العبد المتاجر بين المتفاوضين

ببائعه احدهما ثوبا من ميراث ورثه لزمه نصف ذلك الدين في نصيب الآخر  
ولو كان العبد ميراثا لاحدهما فاذن له الآخر في البيع والشراء لم يجز ذلك وان  
اذن له مولاه ثم ادانه الآخر ذمنا من ميراثه خاصة لزمه ذلك وان اذانه  
من التجارة لزمه نصف ذلك وهو نصيب الذي ادانه وان استاجر احدا  
المتفاوضين جيرا في تجارتهما او دابة او شيئا من الاشياء فلهما اجران باخذ  
بأيهما شاء ولذلك ان استاجر خاصة او استاجر ابلا الى مكة فحج عليهما فملكوا  
ان باعتهما شيئا الا ان سلك به رجوع عليه بما ادى من ماله واما في شركة العتاق  
فلا يوجد به غير الذي استاجر ولو اجر احدا المتفاوضين عبدا من جارية ثمة  
كان للآخر ان يخذ الآخر والمستاجر ان يخذ بقتل العبد ولو اجر احدا  
عبد له خاصة من الميراث لم يكن للآخر ان يخذ الآخر ولم يكن للمستاجر ان  
يخذ بقتل العبد ولا بفساد المعاوضة اذ اكان الآخر ذمنا او ذمنا  
حتى يقبضها فاذا قبضها فسدت ولذلك كل شئ باعده بما يورثه خاصة لم يكن  
لشريكه ان يطالب ولا احد المتفاوضين ان يشاركه ولا شركة عتاق فحوز  
عليه وعلى شريكه ان كان باذنه او بغير اذنه وان شاركه شركة معاوضة  
بأذن شريكه فهو جائز عليهما وان كان بغير اذنه لم يكن معاوضة وكانت  
شركة عتاق وسوا ان كان الذي شاركه ابوة او ابنه او اخيه واذا اخرج  
احدا المتفاوضين بعتقه بغيره بغيره او بغيره بغيره او بغيره بغيره او بغيره بغيره  
كسائرهم فبهمما واما كسب شريك العتاق فله خاصة الا ما كان من شركتهما  
ولا احد المتفاوضين ان يرهن عبدا من مال المعاوضة بدين من المعاوضة  
وبدين عليه خاصة من مهر او غير بغير اذن شريكه فان رهن عبد له خاصة  
وقبضته مثل الدين فملك فهو بما فيه ورجع بنصفه على شريكه وان كان الدين  
من تجارتهما على رجل فارتبنا احدهما به وهذا جاز واما في شركة العتاق فلا يجوز  
لاحدهما ان يرهن شيئا من الشركة بدين عليه خاصة الا برضا صاحبه ولا يجوز  
ان يرهن رهنه بدين من الشركة على رجل الا ان يكون هو الذي ولي المبيعة او بامر  
به من وليتهما منهما ولا يجوز لاحدهما ان يرهن رهنه بدين ولها جميعا  
فان فعلت ذلك وقبضته مثل الدين ذهب نصف الدين وضمن نصف الرهن  
في ماله خاصة ويبقى نصف الدين الآخر واذا اجر احدا المتفاوضين بالرهن  
او الادهان جائز وان اقر بعد التبريق او بعد موت احدهما لم يجز اقران على  
صاحبه ويجوز اقران شريك العتاق بالادهان فبان فبأوليه عليه وعلى شريكه وما



غصبته المتفاوض واستهلكه للمغصوب منه ان يضمن ابائنا واذا  
غصب شريك العنان شيئا فاستهلكه لم يؤخذ به صاحبه وان اشترى  
شيئا شري فاسدا فملك عنده ضمنه ورجع على صاحبه بنصفه ولو كفل  
احد المتفاوضين عن رجل بمهر او ارش جنايته لم يلزم شركه في قول ابي يوسف  
ومحمد ولا يؤخذ واحد من المتفاوضة بنفقة امرأة شركه ولا مستغنى ولا ينفق  
بعضهما الحاكم عليه لا رجا به وان افرادهما لامرأة عليه بدس عن المهر عن  
شريك المهر او فرض لم يلزم شركه منه في قول ابي حنيفة ولزم المهر خاصة  
وكذلك اقران بد لكل من لا يجوز شهادته من ابائه واولاده ومكاتبه وكذلك  
اقرانه لامرأة وهي بائنة معتدة منه وهذا قول ابي حنيفة وقالت  
ابو يوسف اقران الجميع هو لا جابر عليهما جميعا ما خلا عبدة ومكاتبه ولو كان  
الملك فاسدا وقد دخل بقا فالزوم المهر لم يلزم شركه فان اقران من غير المهر  
لزمها جميعا وان اعتقام ولد من اقرانها بدس لزمها جميعا لان شهادته لها  
جائزة وان كانت في عدة ولا يجوز شهادته لامرأة البائنة منه في العدة الا  
تري انها لا تخرج من بيته ولا تحشف وان ام الولد تخرج وتحشف وتزوج  
اربعا ويجوز افراده عليهما جميعا لامرأة وولدها من غيره ولا يجوز  
اقرار المرأة المتفاوضة بالبدس لزوجها على شركه ويجوز اقرارها بالبدس  
لابوي زوجها وولد من غيره عليهما وعلى شركه واذا اعتق احد  
المتفاوضين عبدا من شركتهما فالقول فيه كالقول في غير المتفاوضين واذا  
اقر المتفاوضان ثم قال احدهما كنت كاتب هذا العبد في الشركة لم  
تصدق على ذلك وله ان يرد المكاتبه بعد ان يحلف على علمه ما يعلله كانه في المتفاوض  
وكذلك ان اقرانه كان اعتقه في الشركة فان نفرا واشهد كل واحد منهما على  
صاحبه بالبراءة من كل شركة ثم قال احدهما قد كنت اعتقت هذا العبد في الشركة  
وقد دخل نصف قيمته فيما ربت اليك منه فصدق قد الاخر في عتقه وقال كنت  
اخترت ممان العبد فالقول قول الذي لم يعتق بعد ما يحلف وله ان يضمن العبد  
في قول ابي حنيفة دون الشريك وان قال كنت اخترت ممانا فصدق بري من الصا  
بالبراءة فلا شيء له على العبد وان قال لو اكن اخترت شيئا فانا على جاري كان  
له ان يضمن العبد وليس له ان يضمن الشريك جال البراءة ولو قال قال الشريك  
لم نعتقه الا بعد الفرقة قال القول قوله ايضا فان اقام المعتق البينة انه اعتقه  
في المتفاوضة وضمن له نصف قيمته واقام الاخر البينة انه اعتقه بعد الفرقة

واحد رعاية العبد فالبينة بينة المعتق ويرى المعتق والعبد من نصف  
قيمه ولو اقر احدهما انه كاتب عبد اهل الف درهم في الشركة وقصنها  
منه ومات العبد فقد دخل فيما ترتب اليك منه وقال الاخر لم كاتبه  
تعد الفرقة فالقول قول الذي لم يكتب ولو كان العبد قد مات وتول  
مالا كثيرا فقال المكاتب كاتبه بعد الفرقة وانا وارثه وقال الاخر كاتبه  
في المتفاوضة ونحن وارثاه جميعا ولم يرد من المكاتب شيئا فالقول قول الذي  
لم يكتب وهو مكاتب بينهما ياخذ ان مكاتبته وما بقي فهو ميراث بينهما ولو  
مات المتفاوضان واقسم الورثة جميع ما تركا ثم وجدوا اكثر او مالا فقال  
احد الفريقين كان هذا في قسمنا لم يصدق قول ابي حنيفة ولا كان في  
ايديهم صدقوا ان كانوا قد شهدوا بالبراءة وان كانوا لم يشهدوا بالبراءة  
فهو منهم جميعا بعد ما يحلف الاخرون فادخل هذا في قسمه هولا ولو  
كان في يد احد الفريقين مالا فقالوا كان هذا الاينا قبل المتفاوضة لم  
يصدق قول ان كانوا قد شهدوا وعلى ذلك الايية ولو كان في ايديهم صدقوا  
ان كانوا قد شهدوا بالبراءة مما كان في الشركة وان كانت البراءة مما كان في الشركة  
وعبرها هو لم خاصة لانه قد دخل في البراءة وكل ما اشتراه احد المتفاوضين  
من الجارية وعبرها هو عينه وبين شركه الا في استحسن في كونه ولسود عياله  
وقوتهم من الطعام والادام ان يكون له خاصة دون شركه وان كانت الاثا  
في يد احدهما لمحمد المتفاوضة فقد وقعت الفرقة بخود وهو ضامن لنصفه  
جميع ما في يديه اذا قامت البينة على المتفاوضة الاخرى ان المستودع امين فاذا  
محمد ضمن وكذلك تجرد الوارث بعد موته واذا ماتا واوصى كل واحد  
منهما الى رجل فان وصي كل واحد منهما يطالب بما وصي صاحبه مبايعته واذا  
اشترى المتفاوضين جارية لحاجة نفسها ليطاها بامر شركه فللبايع ان ياخذ  
بالمال ابنا شيا ويحسب ان به فيما بينهما من حصته الذي اشتراها وكذلك ما اشترى  
اشترى لاهله من طعام وكسوة وان كان اشترى الجارية بغير امر شركه كانت  
بينهما وليس له ان يطاها وقد قال في الجامع الصغير اذا ان احد المتفاوضين  
لشركه في ان يشري جارية ويطاها فاشترها قال هي له بغير من في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد عليه حصته صاحبه من الثمن فان كان اشترها بامر صاحبه  
فوطها ثم استحققت كان المستحق ان ياخذ بالعقار ابنا شالا من من جهة الشراء  
واذا باع احدهما جارية من جاراتها بنفسه لم يكن لواحد منهما ان يشترها باقل من



ذلك وان وهب البائع الثمن للمشتري او ابراه سنة جازي في قول ابي حنيفة ومحمد  
وتضمن نصيب صاحبه وان وهبه الاخر جازي في نفسه وان قاله البيع جاز  
عليه وعلى الذي ولي البيع وكذلك هذا في شركة العنان ولو تعين احد  
المتفاوضين عينة او اشترى طعاما بحسبة كان المالك عليهما بواحدة ان فيه  
وليس كذلك شرك العنان ولو باع احد المتفاوضين عينا بنفسه  
ثم مات لم يكن لصاحبه ان يجاهم فيه وان اعطاه المشتري نصف الثمن  
بري وان باع احد هاتين صاحبه ثوبا من الشركة ليقطعه فبصا جاز  
وكذلك لو باعه جارية بطاها او طعاما جعله رزقا لاهله فالثمن عليه  
نصفه له ونصفه لشريكه وان اشترى شيئا من ذلك للتجارة كان باطلا  
وان كان لاحدهما عند ميراث واستراة الاخر للتجارة جاز وكان بينهما  
واذا اوتد احد المتفاوضين ولحق به او الحرب انقطعت المفاوضة الا ان  
يرجع مسلما قبل ان يحكم الحاكم لحاقه فيكونان على الشركة وكذلك شركة العنان  
فيه فان حكم الحاكم لحاقه وجعله بمنزلة الميت فراجع مسلما فلا شركة بينهما  
وان اوتد ولم يلحق به او الحرب ثم اريد من قتل على رده لم يلزمه في قول ابي  
حنيفة ذلك الدين وقال ابو يوسف ومحمد يلزمه كما يلزم شريك العنان  
وهما على الشركة شركة عنان ما لم يقتل او يلحق ويحكم لحاقه وابنا اريد من  
اوباع او اشترى جاز ذلك عليهما وقال ابو حنيفة ان اقر المسلم منهما دين  
لزمه ذلك فيوقف امر المرتد فان اسلم لزمه ما اقر به المسلم وكذلك ما اقر به  
المرتد فهو موقوف فان اسلم لزمهما جميعا وان قتل بطل البيع وكذلك الشري  
والبيع واذا باع احد المتفاوضين متاعا ثم افرقا ولم يعلم المطلوب احدهما وهو  
بالعلم بالفرقة جاز وبري فان علم بالفرقة لم يكن له ان يدفع جميع المال الا الذي  
ولي البيع وان وجد ايد عينا لم يكن له ان يجاهم الا الذي ولي البيع ثم يرجع ذلك  
على شريكه وان كان رده عليه بالعب قبل الفرقة وحكم له عليه بالثمن او بنقصا  
العب ثم افرقا كان له ان ياخذ به القاسا ولو استحق العبد بعد الفرقة  
وقد كان ثمنه من قبلها كان له ان ياخذ بالثمن القاسا وخل اسم الحياطة  
نوبا لخطه بنفسه وله شريكه مفاوض في الحياطة ثم افرقا لم يكن لرب الثوب  
ان ياخذ شريكه بالحياطة وخل اسم الحياطة نوبا لخطه واخذ منه  
كفلا بالحياطة لم يخز فان لم يكن اشترط عليه ان يخطه بنفسه كانت الكفالة

جائزة

جائزة وان مات الحياط بري الكفيل لان الاجارة قد انقطعت وكذلك  
هذا في لري الابل اذا مات الجاهل بري الكفيل واذا كان من حطين كره  
حطه وكسبه ولم يامر احد منهما صاحبه ببيعه فاستأوا احدهما انه ليجل  
عليها حطه فجل عليها اخر الشعيير بغير امره كان ضامنا للدابة ونقصه ضامنا  
من الشعيير وليس هذا لشريك العنان والمفاوض لانه ليس له ان يجل بغير  
امر شريكه **باب الشركة القاسم**  
واذا اشترك الرجلان على ان يخطا الخطب ويجمعانه فابا عا به من شي هو بينهما  
نصفين كانت هذه شركة فاسدة ولحق واحد منهما ما احتطت وتمنه فان  
كان عا به عليه بشي فله اجر مثله لا يجاوز نصف الثمن في قول ابي يوسف وقال  
محمد له اجر مثله بالعاما بلغ الا ترى انه لو اعانه عليه فلم يصيب شيئا كان له  
اجر مثله ولذلك الشركة على احصا من الحشيش و اجسا الثمن من الحياطة والبر  
من الفستق والجوز وغيرها فان عملا ذلك وحطاه ثم باعاه قسم الثمن على كل دور  
ما كان لكل واحد منهما ان كان كلبا او وزنا وعلى الغيبة ان لم يكن كذلك وان لم  
يعرف المقدار صدق لكل واحد منهما الى النصف ولو قصد وعلى الزيادة الا  
يبينه لانه في يدتهما جميعا وكذلك الشركة في نقل الطين وسبعه من ارض لا يملك فيها  
او الحص والمخ او الكل او ما سبه ذلك ولذلك ان اشركا على ان يلبسا من طين  
لا يملكه احد ويخطانه اجرا او اشركا على ملاب الكوز او على الاصطباد وان  
كان طين النورة مملوكا فاشركا على ان يستويا منه ويخطا هذا جاز وكذلك يملك  
الرجل اذا اشركا على شي يستويا به جاز وان كان شي لا يستويا به لم يجز واذا اشركا  
واحد مما بفعل والاخر بغير فعل على ان يواجر ذلك قار وقيما الله من شي هو بينهما  
نصفين فهدا فاسدة فان اجرهما في عمل معلوم قسم الاجر بينهما على مثل اجر البفل  
والبيعر والاجر بينهما نصفين وان اكترى البيعر بعينه كان اجره لصاحبه  
فان كان الاخر اعانه على الحولة والنقلان كان له اجر مثله لا يجاوز به نصف  
الاجر الذي اخذه في قول ابي يوسف وقال محمد له اجر مثله بالعاما بلغ ويست  
الشركة في اجارة الدواب باعنا فاشركا في عمل يدتهما با دابة ولو  
ان قصارا له اداة القصارين وقصارا له بيت اشركا على ان يعمل با دابة هذا  
في بيت هذا على ان الكسب بينهما نصفين كان جازا وكذلك سائر الصناعات  
ولو اشرك رجلان لاحدهما دابة والاخر كاف وحواشي على ان يواجر الدابة على ان  
الاجر بينهما نصفين كانت هذه شركة فاسدة وان اخذ الدابة كان اجرها لصاحبه

باب الشركة  
القاسم



والدخيل معه اجر مثله في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف له اجر مثله  
لا يجاوز به نصف اجر الدابة وقال محمد له اجر مثله بالغاما بالغ وقال  
ابي رجل يواجرها على ان تأخذ منه من شئ فهو بينهما نصفان كانت هذه شركة فاسدة  
والاخر كله لرب الدابة وللذي يواجرها اجر مثله وكذلك البيت والسفينة  
ولو دفع دابة الى رجل يبيع عليها البر والبطيخ على ان يزرع بينهما نصفين كانت هذه  
شركة فاسدة والرجل لصاحب البر والبطيخ ولصاحب الدابة اجر مثلها وكذلك  
البيت والسفينة اجر الكتاب **كتاب الصيد**  
روي عن ابراهيم قال اذا اخزق المعراض فكل واذا الرخوق فلا تأكل وعن ابن عباس انه  
سئل عن الكلب يقتل الصيد فقال كل وان اكل الكلب فلا تأكل لانه انما امسك على  
نفسه لانه يضرب حتى تترك الكلب وعن ابن عباس في البازي يقتل الصيد  
وياكل منه فقال كل وقال تعلم البازي ان يدعوه فيجيب ولا يستطيع ان يقربه  
حتى يترك الاكل وعن ابن عباس في الكلب يشرب من ماء الصيد فلا تأكل قال لا بأس  
بأكل صيده وعن ابراهيم في الرجل يرسل كلبه فيد هب معه كلب اخر غيره فقتله  
فيرة عليه الصيد ويصطاد معه ويأخذه معه قال لا يؤكل وعن ابن مسعود  
قال من رمى صيدا افترد من رجل فلا يأكله فاني اخاف ان يكون الترد يقتله وان رمى  
طيرا وقع في ماء فلا يأكله فاني اخاف ان يكون الغرق يقتله ابو يوسف عن سهيل بن ابي  
صالح عن عبد الله بن زيد قال سالت سعد بن المسيب عن شئ كان قومي يصنعونه  
ينصبون النيران فيضج وقد قتل الضبع فقال لي وانك لمن تأكل الضبع قال قلت ما  
اقلها نطف فقال رجل عنده حد ثنا ابو الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كل  
ذي خطفه ونهيه وجنبته وعن كل ذي ناب من السباع فقال بن المسيب صدق وعن  
ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ناب من السباع وعن كل ذي  
خلف من الطير وعن المسيب قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجمع الشاة  
اذا ذبحت وعن ابن عمر انه كان يكره ان يجمع الشاة في الذبحة وعن رافع بن خديج  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل ما اهل الذم واقرى الاوداج ما خلا السن والظفر  
فانها مدي الحشبة وعن عامر قال لا بأس بدبحة الاخرس اذا كان من اهل الاسلام  
او من اهل الكتاب وعن علي بن ابي طالب في الرجل اذا ذبح الشاة او الطير فقطع راسه  
فلا بأس بأكله وعن عثمان بن خصص في رجل ضرب عنق طيرة بالسيف وسمى بابا له  
قال يؤكل وعن ابن المسيب قال اذا ذكاه ما من اللبنة والخبيث وعن ابراهيم قال اذا  
ذبحت فلا تذكر مع اسم الله شيئا غير **كتاب الصيد** وعن رافع بن خديج ان بعيرا من اهل الصدقة قد

كتاب الصيد

ورماد

فرماد رجل يسمي وتسمى فقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لها اربعا اربعا اربعا  
الوحش فاذا افعلتم شيئا من ذلك فافعلوا بها كما فعلتم بهذا ثم طوره وعن عتبة بن رافع  
ان بعيرا تردى في بئر المدينة فوجي من قبل خاصرته فاخذ منه ابن عمر عسرا يد رهمين  
وعن ابراهيم قال اذا تردى بعير في بئر فلم يقدر وا على ان يخرج من حيث خرج فقتله ذكاه  
ولم ينع من علي بن ابي طالب قال ذكاه السمك والجراد اخذه وعن علي انه سئل عن الجراد  
ياخذه الرجل من الارض وفيه الميت قال ياكله كله وعن عمر بن الخطاب قال خرجت  
مع وليدة لنا فاشتريتها جريته بتغير من خبطة فوضعتها في زنبيل فخرج راسها  
من جانب وذنبها من جانب فمرنا على فقالا لكم اخذت فاخبرته فقال اما نحن فلا نري  
به بأسا واما اهل الكتاب فيكرهونه وعن ابن عباس قال كل ما اصمت ودع ما اتميت  
قال ابو يوسف الا صاما رايته والا صاما توارى عنك وعن عائشة قالت اهدي  
لنا ضب فسالت النبي صلى الله عليه وسلم عن اكله فقال اني اكرهه لجانا سائل فاردت  
ان اطعمها اياه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تطعمنها مالا تأكلين وعن انس بن مالك  
قال اكلناه لحم فرس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن جابر بن الخراف  
عن ابيه قال اذا ذبحت فرس اخذنا ولوادجه وقال الامر قريب قال فبلغ ذلك  
عمر بن الخطاب كتب النبا ان لا تقبلوا من في الامر تراخي وعن ابن عباس انه كان جرد لحوم  
الحيل ويأول فيها والحيل والنعال والحير لم يركوها وربيعة وعن ابراهيم قال لا بأس بنمن  
كلب الصيد ومو في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وعن جابر قال نهى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن بيع الكلب والسنور وقال ابو يوسف ببعض هذا الحديث في السنور  
حديث النبي الذي روي انه كان يضع لها الا ما حتى تشرب منه وفي حديث عروة عن  
عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يضع الا نالهرة فيشرب منه ثم يتوضأ  
منه وصيد الكلب المعمر وما استشهد من الجوارح من السباع وغيرها يرسله المسلم  
او الكفاي ويسمي عليه فيأخذه ويقتله حرقا لال الا ان يأكل من لحمه فيجوز جفيدة لانه  
علامة جملة وان شرب من دمها لم يضرب **كتاب الصيد** واذا اترك السميمة لم يؤكل وان تركها  
تاسيا اكل واذا ارسل المسلم كلبه على صيده ثم زجره بجوسي فارتجزل جرد لم يضرب  
وان كان المحوسي ارسله لم ينفعه زجر المسلم واذا توارى الكلب والصيد عن  
المرسلم وجد بعد وقت وقد قتل ولم يتر فيه ان يزعج حلقه اذا لم يترك الطلب  
وان كان ترك الطلب الى اهل اخر حتى اذا كان قريبا من اللب طلبه فوجد صيدا امثله  
والكلب عنده وبه جراح لا يدري الكلب حرجه او غير كرهت له اكله وكذلك الباز  
والشهم وان كانت فيه جراح اخرى لم يأكله اذا ترك الطعظم الطلب او لم يتركه

عامدا



وإذا أرسل عليه أو باره على صيد وأخذ ذلك الصيد وأخذ غيره أو أخذ عدد من الصيد  
فأكله خلال ما دام في وجهه أو سألته فان قتل واحدا وحجم عليه طويلا ثم مر به صيدا آخر  
فأخذه لم يؤكل لانه قد خرج من حال الارسال وإذا وصل اليه صاحبه والصيد حي وأخذه  
لم يحل الا بالدبح وإن ضاقت الوقت عليه ايضا ولم يكن معه اله الذبح وكذلك الباز  
والشتم وإذا أمن الكلب أو الفهد في ارساله حتى استكن من الصيد ثم وثب عليه  
استحسانا فقتله لم يحرم ولا يحل صيد الكلب والبازي بغير ارسال فان وجد صاحبه  
بعد انباعه للصيد فان ارتجر لرجله حل صيده استحسانا وإذا اشاركه في قتل الصيد  
كلب غير معلم لم يحل أكله وكذلك ان رد الصيد عليه حتى أخذه أو رده عليه سبع  
لانه قد أعانته وكذلك البازي وان رده عليه مجوسي فلا بأس بأكله وإذا أكل  
الكلب من الصيد فقد خرج من حكم العقليم وحرره ما عدا صاحبه من صيده فقل ذلك  
في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يحرم صيده ولا يحل صيده بعد ذلك حتى يعلم  
وتصيد لثنا فلا يأكل منها فحل صيد الرابع وما صاد بعده في قول أبي يوسف ومحمد وإنما  
أبو حنيفة لم يكن يوقت فيه وقتا ولكنه يقول إذا صار عالما فأكل من صيده وكذلك  
تعليمه في ابتد الامر بموانجبة إذا دعاه ويرسله على الصيد فيصيد ولا يأكل منه ثلاث  
مرات في قول أبي يوسف ومحمد وأما أبو حنيفة لم يوقت فيه وقتا وإذا أخذ الرجل  
الصيد من الكلب ثم وثب عليه الكلب فانهش منه فقطعه أو رمى بها صاحبه اليه  
فأطعمه بفسد عليه وإن انهش الكلب من الصيد قطعه في أبعاده ما ذكرا أو أكلها ثم ابتعته  
فأخذه أو أخذ غيره فقتله لم يحرم ولذلك لو أخذ طيبه في تلك القطعة وأبغ الصيد  
وأخذه وقتله ولم يأكل منه حتى أدخل صاحبه ثم عاد وأكل تلك القطعة لم يضره ولا يحل  
صيد المجوسي ولا ذبحته الا بما لا يحتاج فيه الى ذكائه من سمكه وحراده وبضيه يأخذها  
أما شبه ذلك وكذلك المريد ولا بأس أن يصيد المسلم كلب المجوسي وباركه كالأندلس  
يسكنه وإذا أرسل المجوسي كلبه على الصيد ثم أسلم لرجله فارتجر لرجله وقتل الصيد  
لم يحل أكله وإنما ينظر في هذا الخسار وقت الارسال والرمي فان كان فيه مجوسيا  
أو مرده لم يحل صيده وإن تغير عن حاله قبل أن يأخذه وإن كان فيه مسلما ثم ارتد لم  
يحرم الصيد ولا بأس بصيد اليهودي والنصارى وذبحته الا يسمع المسلم يسمي المسيح  
وإذا سمع ذلك منه لم يحل أكله ولا يؤكل السمكة الطافية فاما ما أخرجه المتأ  
أوبده فمات ولا بأس بأكله وكذلك الحرب والمار ما هيح وسار اجناس السمك وإن  
ضربها صار بقطع بعضها فلا بأس بأكله وكذلك ان وجد الباقي منها ايضا وكذلك  
ان وجد في بطنها سمكة أخرى وكذلك ان قتل شي من طير الماء أو غيره وكذلك الجراد يؤكل

حيث

حيث وجد حيا أو ميتا وإن الفئ سمكة في جيب فماتت فيه فلا بأس بها وكذلك  
ان جمعها في حفرة لا يستطيع الخروج منها ومو يقدر على أخذها بغير صيد فماتت فيها  
وإن كان لا يؤخذ بغير صيد فلا يخرجها أكلها وأكلهم أكل قلس في الماء سوي الشرب وعلى  
ابن أبي ليلى لا بأس بصيد البحر كله وإذا ماتت السمكة في السمكة ومو لا يقدر على التخلص  
منها أو أكلت سميا الفاء في الماء ليأكله فماتت منه وذلك معلوم فلا بأس بأكلها وإذا  
أرسل بازة المقامر على صيد فوقع على شيء ثم ابتغى الصيد وأخذه وقتله فلا بأس بأكله  
وإذا أصاب السمك الصيد والخنثى لا يستطيع براكا ثم رماه بسهم آخر فقتله لم يحل أكله  
لانه قد كان صله وأهليل وإن رماه غيره بسهم فقتله لم يؤكل وبضمن حصته مجوحا  
للأول في قول أبي حنيفة يوسف ومحمد وإن كانت رمية الثاني قبل ان يصيب الأول  
لم يحرم أكله ولم يلزمه غرمه وإن كان الصيد مجاملا ويطير مع أصابة رمية الأول  
ورماه الثاني فقتله هو الثاني جلال وإن رمياه جميعا أو أحدهما بعد صاحبه قبل ان يصيب  
سهم الأول فقتله فهو الثاني جلال ومن أخذ صيدا أو أفرخ صيد من دار رجل  
أو أرضه فهو له مال الحرزة صاحب الدار بالقبض عليه أو إغلاق باب لحرزه حيث  
يقدر على أخذه بغير صيد وكذلك من اصطاد سمكا من نرجار رجل هو الذي أخذها  
ولذلك ان كانت أجرة لا يقدر على أخذ صيدها الا بالاصطياد وإذا انصب الماء  
في الأرض فهو كالمهر الجاري وإذا أبحر المسلم عن مد قوسه وأعانته مجوسي على مده لم  
يحل صيده وإذا أصاب بالسهم الصيد فوقع على الأرض فمات حل أكله وإن وقع في الماء أو على  
جبل ثم وقع منه على الأرض فمات لم يؤكل لانه لا يؤمن أن يكون الماء أو التردى قتلته وكذلك  
كل ما أصابه قبل ان يستقر على مكانه الذي يموت عليه وإذا مات على ذلك الشيء ولم  
يقع منه على الأرض فما كان ذلك الشيء مما لا يقتل مثل السطح وسببه فهو كالارض فلا  
باس بأكله وإن كان مما يقتل مثل جد الرمح والقصبه المنصوبة وحدا الاجراء والمبنة العامة  
أو نحوها لم يؤكل وإذا رمى صيدا بسهم ثم الشتم في سنيه فاصاب ذلك الصيد أو غيره  
أو أصابه ونفذ الى غيره فاصابه جميع ذلك وإن عرض للسهم دبح أو كاد أو نحوه أو سهم  
آخر فان رده عن سنيه الى ذواته أو غيره لم يحل صيده وإن لم يرد عنه عن حصته حل  
صيده ولا يحل صيد البندقية والحر والمراض والعصا وما اشبه ذلك وإن خرج لانه  
لا يخرج الا ان يكون شيء من ذلك قد حدث له وطوله كالسهم وأمكن ان يرمي فان كان كذلك  
وخرقه بحد أو بضعه حل والمزراق كالشهم وما توحش من الاهليات حل ما يحل به الصيد فان  
ند بغيره أو غيره فلم يقدر عليه وخيف ذهابه فرمى بسهم حل به فان أصاب الظلف أو القرن  
فقتله حل به ايضا إذا دام رمية لم تخلص الرمية الى اللحم وكذلك المتردي في بئر لا يقدر على مده



فأما وجاهه فادماؤه فهو ذكاته وإن رعى سيف فابان منه عضوا ومات أكل الصيد  
كله إلا ما بان منه فإن لم يكن ابان منه أكله كله فإن كان تعلق منه بجلده قال إن كان بمنزلة  
ما قد بان منه لم يوكل وإن فطخة بنصفين أكله كله وكذلك إن بان منه الثلث مما يلي  
الراس لا ما بين النصف إلى العنق فذبح وإن كان مما يلي العنق لم يوكل الثلث • فإن بان طائفة  
من راسه فإن كان أقل من النصف لم يوكل ما بان منه لأن الراس ليس بمذبح وإن كان النصف  
أو أكثر أكل الكل • ولا باس بأكل الأرب ويكره أكل الضب ولا خنزير في كل الصنع والعلب  
وأسباها من السباع وكذلك القنفذ واليربوع وأسباها من البوام • ولا يجوز بيع الضفد  
والسرطان وشبههما وكذلك لجل الماء لا يجوز بيع شيء من ذلك إلا أن يكون من الشاة لأنه ليس  
له ثمن فاما ما كان له ثمن كالجوارح وما أشبهه فيبيعه جائز ولا خنزير في كل النسر والعقاب  
وأسباها مما من صيد البر ماله يخلب من الطيور وكذلك البازي والصفرة وأما النعنعق  
والسودانية وأسباها ذلك مما لا يخلب له فلا باس به ويكره الغراب الأبقع الذي يأكل  
الجيف • ويكره لحوم الحمير الأهلية والبعال وأما لحم الخيل فإن بعض الفقهاء يحرّمه  
وتركه أحب إلى وقد ذكر عن ابن عباس أنه كان يكره وقال في جامع الصغير لا باس لحم  
الخيل في قول أبي يوسف ومحمد ولا يكره الصلوة على جلد ما كره أكله من ذي ناب  
ويكره لحوم الجلالة والقمل عليهما وتلك خالها إلى أن تحبس يائما ويعلف وليس له حاجة لذلك  
لأن الأجزاء في الأبل والدجاج خلط بالتدريج وغيره من الخنازير **كتاب**  
**الذبايح** ولا يجل ما ذبح بسن أو طرفة عين من ذبح لأنه قاتل وليس بذابح ولا باس بأكله  
إذا كان ميتا وأكره الذبح به ولما أفرى الأوداج وأثر الدم فلا باس بأن يذبح به  
حد يد أو فم أو جرح أو غير ذلك • وإذا ماتت بقدر ما قطعت الأكر من  
الحلقوم والودجين والمري حلت وإذا ماتت قبل أن تقطع الأكر لم يحل • وإن ذبحت شاة  
من قبل القنأ فقطعت الأكر من هذه الأسيا قبل أن يموت حلت ويكره هذا الفعل  
وكذلك أن يضربها بسيف فابان راسها حلت وذلك الفعل مكروه • وكذلك أن  
ذبحها موحدة لغير القبلة وإن غر البقرة حلت ويكره ذلك وإذا ذبحها فاضطربت  
فوقعت في ما أو تردت من موضع لم يضربها شيئا • وإذا أراد أن يذبح عدد من  
الذبايح لم يحرم التسمية الأولى عما بعده • وإذا أضجعها للذبح وسمي علمها ثم  
كلم إنسانا أو شرب ما أوجد سكبنا أو ما أشبه ذلك من عمل لم يكره ثم ذبح حلت  
بتلك التسمية وإن حال الحديث ثم ذبح كرهتها وإن قال مكان التسمية الحمد أو سبحان  
الله يريد به التسمية أجزاء فإن أراد التحميد ولم يرد التسمية لم يحل ويكره أن يذبح  
ولا باس بأكل الذبيحة مع ذلك ويكره أن يحرقها إلى مذبحها وإن حرقها الشفرة بعد ما أضجعتها

وإن

كتاب  
الذبايح

وإن يذبح كرمع أسير الله شيئا فيقول اللهم اتعيل من فلان فان قاله قبل الذبح ثم ذكر التسمية  
بحرقة وذبح فلا باس بذلك • ولا باس بذبيحة المرأة المسلمة والكابية والصبي الذي  
التسمية والذبيحة ويضبط فإن لا يعقل ذلك فلا خير فيه ولا باس بذبيحة أهل الكتاب من  
أهل الحرب • وإذا تحول المجوسي إلى دين الكابية حلت ذبيحته • وإن ارتد المسلم إلى دين كان  
لم يحل ذبيحته • وإن كان أحدا بوي الصبي كائنا والآخر مجوسيا حلت ذبيحته وذبيحة الآخر من  
وإنما ذكته فكانه من المتردة والنطحة وما أكل السبع ونظايرها فذكره حل • • •  
**باب الأصحية** ومن ذبح من أهل الأمصار الأصحية  
قبل أن يصل الأمان لم يحرمه وإن ذبحها بعد ما أنصرف الأمان أهل المسجد قبل أن يصل الأمان  
أهل الجنازة أجزاء استحسانا ولا باس أن يضي الجنازة والجربا والتولا إذا كانت سمينة ولا باس  
بأن يشترك سبعة نفر فأد ونهم في غرة فيحرقونها أو يدنه وسوا كان فيهم صغير يصح عنه  
أبوه أو امرؤ ولد صحى عنها مولاها أو أمته تصح عنه • وإذا اشترى أصحية ثم باعها اشترى  
منها فلا باس بذلك وإن كانت الأخرى شر من الأولى وقد أوجب الأولى تصدق بالفضل  
فيما بين القيمتين قال والأصحية أحب إلى من النصف بمثل ثمنها وقال إذا كان الرجل موسرا  
فأحب إلى أن يصحى عن نفسه ولده الصغار أفضل من تركه • وروى في آخر هذا الباب  
عن إبراهيم قال الأصحية واجبة على أهل الأمصار ما خلا الحاج ثم فسروا إبراهيم قال هو  
واجب على المسفر من أهل الأمصار وغيرهم ولا يجب على المسافرين قال الأصحية واجب على كل مسلم  
من أهل الأمصار وغيرهم إذا كان موسرا وليس عليه أن يصحى عن ولده الكبار ولا عن امرأته •  
وإذا أولدت الأصحية عنده قبل أن يذبحها ذبح ولدها معها فإن باع تصدق بثمنها ويكره له أن  
يجزئها الأصحية ويمنع به قبل أن يذبحها ولا باس أن يشترى جلد أصحية ستاعا للبيت ولا  
يبيع الجلد فإن باعه تصدق بثمنه وقال محمد في نواذر هشام لا يشترى به الحل والبرذولة  
أن يشترى به الزبال ومناجيب البيوت مما لا يوكل قال وكل ذلك في العياس سواء يكره حلال  
أصحيته ولكنه ينصح صرعهما بالماء البارد حتى ينقطع اللبن • وإذا اشترى الرجل بغيره من  
بعضي بقاع نفسه ثم اشترك فيها جماعة أجزاء استحسانا ولو فعل ذلك قبل أن يشترى بها كان حسن  
ولا يضر السق في الأذن والتسمية والعرجا إذا كانت تسمى فلا باس بها وإن كان لا يقوم ولا  
يمشي لم يحرمه • ولا يجري القنأ التي لا يبيع أن أسرها كذلك أو صارت عنده كذلك وموت  
وكذلك سائر العيوب سواء إذا أضجعتها عنده أو اشتراها كذلك وكذلك إن ماتت عنده  
أو سرق فعليه بدنها إن كان موسرا وإن أضجعتها من هذه العيوب في أضطرارها أحبي  
يضع للذبح وذبحها على مكانها أجزاء استحسانا ولا يجري أن يضي شاة ليس لها إذا كان



كذلك ولا يجزي في الصحابة والواجبات بقرا الوحش وحمر الوحش والظبا وان كان الولد بين وحشي وأهلي وان كانت الام اهلية جازت الاصحبة بالولد وان كانت الام وحشية لم يجز. **و**حل دبح اصبغة غيره بغيره انه قال يجوز استحسانا ولا يجوز في القياس وبعض قبيحا ومن كان في غير مصر قدح حين نشق الفجر اجزاه ولا يجوز قبل الشقاق والفجر لانه انما يحس حين ينشق الفجر والحرمة ايام فصلها اولها بلغنا ذلك عن عمر وعلى وابن عباس وغيرهم ويجزى في ليلتها ايضا ولا يجب على اهل السواد ومن لم يكن في مصر او مدينة تحرج في يوم فطر ولا يوم نحر الا نزال الذي نلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي بن ابي طالب لا جمعة ولا تشريق الا في مصر جامع وليس على اهل ماصلا العيد يوم النحر.

**باب من الصيد**

فاخذه غيره فهو الاول وكذلك من نصب شبكة فوقع فيها وصاد لا يقدر على الذهاب واخذ رجل فصاد الشبكة احق به منه. **و**من اخذ بارتيا وسببه في مصر او سواد وفي رجله سيرا وجلجل ومو يعرف انه اهلي فعليه ان يعرفه ليرده الى اهله. **و**كذلك لو اخذ طيرا او في عنقه فلا دة وكذلك الحمامة في المصر تعرف ان مثلها لا يكون وحشية فعليه ان يعرفها وليست بصيد. **و**من كان له صيد فارسله عند احرابه فاخذه خلال ثم حل الاول فله ان يسترده وهو احق به. **و**من قتل بارتيا معلما او كلبا معلما فعليه قيمته كذلك وكذلك كلب الماشية وان كان الكلب ليس بكلب صيد ولا ماشية فقتله وحل عمره قيمته ايضا ومن باع كلبا ماشية جاز بيعه وكذلك السباع كلها وكذلك كل من يخلب من الطير ولا يجوز بيع لحم من ذلك وما كان من جلودها فذبحها رجل وباع جلودها جاز ذلك بيعه وان كان غير مذبوغه وان وجد في الماشية مقطوعة لا يدري من قطعها فلا بأس باكلها وان اصاب في وسطها او في موضع منها حيطا مرنوا لم ياكلها وعرفها ومن سمع حشا طرن انه جرس صيد فمأه او ارسل طلبه عليه فاصاب صيدا فان كان ذلك الجرس من صيد فلا بأس بما اصابه من ذلك. **و**ان كان حشا انسان او غيره من الاهليات لم يحل له ذلك الصيد وان لم يقين ما كان ذلك الجرس لم ياكله. **و**ان رمى ذببا او اسدا او خنزيرا فاصاب صيدا فلا بأس باكله الا ان يكون الله خنزيرا اهليا فلا يحل الصيد حينئذ.

**باب الصيد في الحرم**

واذا خرج الصيد من الحرم الى الجبل فلا بأس باصطياده. **و**ان رمى رجل صيدا في الجبل فاصابه ثم دخل الصيد الحرم فقات فيه لم يكن عليه جزاء ويكره اكله عند ابي حنيفة استحسانا وان اصابه في الحرم ومات في الجبل

باب من الصيد

صيد

باب من الحرم

الجبل فلا حير فيه. **و**كذلك ان اصابه في الجبل وقد رماه من الحرم وكذلك ان رماه من الجبل في الحرم. **و**كذلك ان فعل ذلك نصراني لم يترك صيده. **و**كذلك ان دبح نصراني او صبي صيدا في الحرم لم يترك ولا يترك في ذلك ما كثر من المسلم. **و**ان رماه من الجبل والصيد في الجبل الا ان السهم مر به في طائفة من الحرم فلا جزاء عليه ولا بأس باكله. **و**اذا اخرج الحلال صيدا من الحرم قد نجس في الجبل قال الترمذ عنه افضل لان عليه في الجزاء وكذلك ان كان صاد اوله في الحرم اذ حله الحرم ثم اخرجته الى الجبل. **و**كذلك خلال الحرم في يده صيد ثم حل ثم ذبحه. **و**محرم صاد صيدا فذبحه الى حلال فذبحه قال طه بن حبيب او الاول سواء يدع وهو محرم او في الحرم. **و**اشد من هذا خلافا وذلك عندنا بمنزلة الميت وهذا اكرهه. **و**كذلك لو حل هذا الحرم ثم ذبح صيدا. **و**ان ارسله فصاد خلافا ثم ذبحه فلا بأس به. **و**كذلك خلال اخرج صيدا من الحرم الى الجبل فارسله فصاد خلافا فذبحه فلا بأس به وعلى الذي اخرجته الجزاء قاله وكذلك لو كان الذي اخرجته من الحرم هو الذي صاده بعد ما ارسله فذبحه لم يربا كلة باسا وقال ابو يوسف ومحمد فلا بأس باكله وعلى الذي اخذ الجزاء. **و**كذلك ان ارسله في منزله فخرج من منزله فبعضه بعض اهله فذبحه ولو باره بذلك فهذا الاول سواء الاكره اكله وفي رواية ابي حفص اكره اكله وقال ابو يوسف ومحمد فلا بأس باكله وان انقلبت من الحرم في خوف المصير وارسله فاخذه انسان فذبحه قال هذا كانه في صيد وحشي رسالة وان انقلبت منه في صحر الا يقدر على احد والا بصيد فمأه خلافا فاصابه فلا بأس به لانه قد صار كانه لم يصب. **و**كذلك خلال ارسل كلبه على صيد في الجبل فبعضه حتى اذ حله الحرم فاخذه فيه وقتله كرهت اكله وكذلك ان ارسله فاحته فاخذه واخرجته الى الجبل فذبحه كرهت هذا الفعل ولا حرمه لانه في الجبل وان ارسل كلبه من الحرم على صيد في الحرم فبعضه حتى اخرجته الى الجبل فذبحه كرهت ايضا وان اخذه من الكلب في الجبل فذبحه كرهت هذا الصنيع ولو اخرج اكله في القياس. **ط**طبي رماه خلال من الجبل وفوائمه في الجبل وهو قائم ورأسه في الحرم فلا بأس باكله واذا استترك الحلال والحرم في رمي الصيد واصابه لم يحل اكله وحل ارسل كلبه بازاله على صيد في الحرم فبعضه حتى اخرجته الى الجبل فقتله فيه كرهت اكله خلال اخرج طيبة من الحرم فولدت لاولاد امه ذبحها واولادها فليس اكلها واكل اولادها حرام ولا يعنى هذا النعل وعليه جزاء ذلك كله وكذلك ان اذى الجزاء عنهما ثم ذبحها وماتت بعد الجزاء فليس عليه جزاء وكذلك الحرم ان اصطا ذئبية ثم حل اخر الكتاب

باب من الحرم

كتاب الحرم والصيد



قال محمد بن الحسن اجهونا نحن بن الحوريه عن نافع ان عمر بن الخطاب كانت له ارض  
تد نامع وكان تخلصا فمات عمر يا رسول الله اني استفتك ما لا وهو عدي  
نقيس فاقصدق به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق باصله لا بايع ولا  
ولا يهرب ولا يورث ولكن سقوتموه فتصدق وعمره في سبيل الله وفي الرقاب  
والضعيف والمساكين وابن السبيل ولذي القربى ولا خراج على من ولته ان يأكل منه  
بالمعروف او يوكل صدق بقاء له غير متقول فيه قال محمد فبهذا ما اخذ اذا تصدق  
به في حيوته وصحته كان ذلك من جميع ماله واذا تصدق به في مرضه كان ذلك  
من ثمنه واما ابو حنيفة كان لا يجيز ذلك الا ان يجعله وصية بعد موته فاذا جعل  
الرجل في صحته ارضا مقسومة صدقه موقوفه على الفقراء والمساكين واخرج من يده  
الى يد قائم فتم يقوم بها وينفق عليها في مرضها واصلاح محارمها ويرفع من  
عليها ما يحتاج اليه لتوايها ويقسم الباقي بعد ذلك كل سنة في الفقراء والمساكين  
هذه صدقة جارية ليس له ان يرجع فيها وكذلك ان جعل ارضا موقوفة للفقراء  
ويادى لهم ان يقيموا فيها فيفعلون فليس له بعد ما غلب عليها وبين المسلمين  
ويغيروا فيها انسانا واحدا او اكثر ان يرجع في شيء منها ولذلك ان جعلها خانا  
لما رة الطريق من المسلمين وخلي بينهم وبينها فاذا اترها يادى به رجل واحد او اكثر فلا  
سبيل له بعد ذلك عليها وان مات لم يكن شيء من ذلك ميراثا وكذلك الرجل يكون له  
الد ارمكة فجعلها سكنى للحاج بيت الله والمعتصمين ويدفعها الى والي يقوم بذلك  
عليها ويسكن فيها من راي فليس له بعد ذلك ان يرجع فيها وان مات لم يكن ميراثا  
وان كان لا يسكنها احد لانه اذا دفعها الى والي يقوم له بذلك فقد اخرجها من ملكه  
ويده ولذلك ان جعل دار الله في غير مكة سكنى للمساكين ويدفعها الى والي يقوم بذلك  
وكذلك ان جعلها سكنى للفقراء والمرابطين في غير من الثغور او جعل غلة اوصه للفقراء في  
سبيل الله ودفع ذلك الى والي يقوم به فهو جاز ولا سبيل له الى ردوه فاما السكنى فلا باس  
لمن سكنها الغني والفقير من الغراء والمرابطين والحاج وكذلك تزول الحان والدف في  
المقبرة واما الغلة التي جعلت للفقراء فلا يجزي ان ياخذ منها الا حنجا لها لان الغلة  
مال ملك فلا ينبغي ان ياخذ الا اهل الحاجة اليه وكذلك السقاية جعلها في ارضه  
او البير او الحوض للناس يسقون منه ويشربون ويتوضون ويدفع ذلك الى من يقوم  
به ويحلى منه ومن الناس فيسقون ويشربون ويتوضون جاز وان اراد بعد ذلك  
ان يرد سبيل ملكه لم يكن له ذلك ولا باس بان يشرب منه ويسقي ابنته ولغيره  
ويتوضا منه الغني والفقير لانه ليس بمال ملك وهذا قول محمد وقال ابو حنيفة

وعامة

وعامة أصحابه في هذا كله لصاحبه ان يرجع فيه ويطلق ما صنع فيه من الصدقة  
والمقبرة والحان والسقاية والطريق ويرد ذلك الى يده ويجمعه ويصنع به  
ما شاء وان مات كان ميراثا لان الارض لم يخرج الى مالك يملكها غير الذي كانت له وان  
جعل ارضا له مسجد العامة المسلمين بناها واذن للناس في الصلوة فيها واما ما من  
ملكه وافي فيه المؤذن وصل الناس فيه جماعة صاوة واحدة او اكثر لم يكن له ان يرجع  
فيه وان مات لم يكن ميراثا وروي عن معاذ بن جبل وابن عباس وسنن وغيرهم قال لا يجوز  
التصدق به حتى يقبض واذا تصدق بدار من مقسومة وجعل عليها للمساكين على ما وصفنا  
ولم يخرجها من يده وجعل بنفسه المستولى لها لم يخرج في قول محمد وموقوف من ابي ليلى لانه لو  
تصدق بها على مالك يملكها لم يخرج حتى يقبضها وكذلك الصدقة الموقوفة لا يجوز حتى يخرجها  
من يده الى قيم يتولى امرها وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب حين تصدق بصدقة جعل الخنة  
حفصة ثوبه لها وقال ابو يوسف يجوز الصدقة الموقوفة وان لم يقبضها والى غير صاحبها  
ولا يجوز في الصدقة الملك عن انسان بعينه حتى يقبض وكان ابو يوسف يقول ولا يقول ابي  
حنيفة في ابطال الصدقة الموقوفة وقال محمد في السقاية له ان يرجع فيها لم يستحق منها  
رجل واحد باذنه او يدفعها الى قيم يقوم بها للناس وكذلك المسجد له ان يرجع عنه ما  
لرئيسه او جماعة باذنه ولا يجوز في قول محمد ايضا وقف نصف ارض او نصف دار او  
على الفقراء وان اخرج من يده وذلك كل شيء يفسد الا ترى انه لو تصدق به على رجل  
وسلمه اليه لم يخرج وكذلك الصدقة الموقوفة كل شيء لا يجوز فيه صدقة الرجل على الرجل لا ثوبا  
غير مقسومة او غير مقبوضة وكذلك لا يجوز فيه الصدقة الموقوفة وكذلك ساير  
ما وصفنا من الحان والمقبرة والسقاية والمسجد وكذلك لو جعل جميع الارض والدار  
من ذلك واخرج من يده واستحق من بعضه مائة بطل التحل ورجع الباقي اليه في حيوته  
والى وارثه بعد وفاته وان استحق بعضه مائة بعينه كان ما فعله جازا فيما لم يستحق  
ما مضى الوجه وكذلك الحكم في الصدقة المملوكة وان كانت الارض لرجلين فتصدق فاتها  
صدقة موقوفة على بعض الموجود الذي وصفنا ودفعها الى والي يقوم بها كان ذلك  
جازا لان مثله في الصدقة الموقوفة المملوكة جازة ولو تصدق كل واحد بنصفه منها  
على حدة صدقة موقوفة وجعل له واليه على حدة لم يخرج لان احدهما لو تصدق بنصفه على  
على رجل مائة وسلم اليه ثم تصدق الآخر عليه بنصفه وسلم اليه لم يخرج شيء من ذلك  
ولو تصدق كل واحد بنصفه صدقة موقوفة على المساكين وجعلوا الى ذلك رجلا  
واحدا واسلم اليه جميعا جازت الصدقة لانهما اتماهما بالقبض والقبض مجتمع ولذلك  
ان جعلها جميعا الى رجلين ولو تصدق قاتا على رجلين صدقة واحدة لاحدهما بعينه

عامة







على فقر انت واني كنت محنتك جدا عشرين وسقا وانك لم تكوفي قبضته وانما  
موتاه وارث وانما اخاك قالت فقلت انما هي ام عبد الله لعني اسما  
فقال انه قد انقضى ان ذابطن خارج جارية وعن السعي عن عائشة ان ابابكر  
خلعا ارسله فلهم يقبضها حتى حصرت الموت فقال انك لم تقبضها وانما هي مال وارث  
وعن الاعشى عن ابراهيم قال اذا علمت الصدقة جازت ولا تجوز الهبة الا مقبوضة  
مقبوضة وعن علي وعبد الله قال اذا علمت الصدقة جازت وعن عمر بن الخطاب  
وعثمان بن عفان قال اذا ذهب الرجل لابنه الصغير هبة فاعلمها هو جازة وعن الحكم  
عن شرح انه قضى في صدقة لم يقبض ولم يخرج جازة وعن ابن عباس مثله وعن  
الحكم ان شرحا كان لا يجبر الصدقة الا مقبوضة مخوفة وعن حماد عن ابراهيم  
قال في البتة والصدقة لا تجوز الا مقبوضة معلومة وعن ابراهيم قال الرجل  
والمرأة بمنزلة ذي الرحم المحرم منه اذا ذهب احدهما لصاحبه لم يكن له ان يرجع فيها  
وعن ابراهيم قال في الرجل لعب لاسم ابنة او لغير ولد وقد ادرك وهو  
في عباله ان ذلك جاز اذا علمت وان لم تعلم ذلك المقبوض وان لم يقبض ذلك  
المقبوض له وعن ابن عباس قال لا تجوز صدقة الا مقبوضة وعن عطاء بن  
السائب عن شرح انه سأل عن الجدي قال انما انقضى وليست انقضت فاعدت عليه  
المسئلة فقال لا جبر عن ابي عبد الله وعن ابن عون عن شرح قال جاب محمد بيع الحبس  
وعن عمر قال ما بال احدكم يتصدق على ولد له بالصدقة لا يجوزها ولا يقسمها يقول  
ان اقامت كانت له وان ماتت لم يرثها قالوا وما بال الله لا يتصدق منكم رجل على ولد  
بصدقة ولا يجزها ولم يقسمها ثم مات الا صار ميراثا للوارث وعن عثمان مثله  
وعن علي بن ابي طالب في المرأة تب لزوجها هبة فان شئت رجعت فيها اذا هي ادعت  
انه استكرهها وان ذهب لها هو سياتا فليس له ان يرجع في الهبة وعن عطاء  
ومجاهد عن عمر بن الخطاب قال من ذهب هبة لذي رحم محرم فليس له ان يرجع  
فيها ومن ذهب هبة لذي رحم فله ان يرجع فيها ما لم يثبت قال ومن ذهب هبة مقبوضة  
لذي رحم محرم منه وسلم اليه فليس له ان يرجع فيها وكذلك هبة المرأة لزوجها  
وهبة الزوج لامرأته وان ذهبها لاجني او لذي رحم ليس محرم او لذي رحم ليس  
بذي رحم فله ان يرجع فيها بالبرعوضه منها اذا كانت قائمة لم يرد خيرا ولا تجوز  
الهبة لاحد من هؤلاء لغير قبض فان ذهب له عبد فقبضه الموهوب له بغير  
امر الوهاب في مجلس الهبة جاز له قبضه وان كان غايبا عنه لم يجز له قبضه  
بعد المجلس الا ان يقول الوهاب اذهب فاقبضه او سلمه اليه بعد ذلك فان كان  
العبد

العبد خاضرا فقال له الوهاب قد خليت عينك وبين العبد فاقبضها والصرف الوهاب  
فقبضه الموهوب له جاز وان كان غايبا واذن له في قبضه فله ان يرجع عنه ما لم يقبضه  
وايهامات قبل ان يقبضه فالهبة باطلة واذا اودع الرجل رجلا من الامسياء ثم  
لعبه فوهبه لم يمس التي يحضر بها فالهبة جازة اذا قال الموهوب له قد قبلت ولا  
يحتاج فيه الى قبض جديد وكذلك هذا في العارية والاجارة والسكنى والعمرى  
والعطية بمنزلة الهبة في جميع ذلك وانما الصدقة اذا تمت بالقبض فليس له ان يرجع  
فيها اذا كانت لغرابة او لاجني وسوا في جميع ذلك ان كان الموهوب له مسلما او كافرا  
فان ذهب عبد لاجنه ولا يجزي قبضه فله ان يرجع في قبضه الا جني وان ذهب  
لاجنه هبة وموعد وقبضها فله ان يرجع فيها لان الهبة قد وقعت لمولي ولا نسبة  
بينه وبين الوهاب وان ذهب لعبد لاجنه وقبضها فله ان يرجع فيها ايضا لانه  
ذهب للعبد ولا نسب بينهم وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ليس له  
ان يرجع فيها لانها لمولي حربي دخل النيا بامان وله عندنا اح مسلم فوهب احدها  
لقاصبه شيئا وسلمه فلا يرجع له فان لم يقبض الموهوب له حتى رجع الحربي الى دار  
الحرب بطلت الهبة ورد للمسلم ما له ان كان هو الوهاب وان كان الحربي هو الوهاب  
وقف ما له حتى يطلبوها ولم يرث به الى دار الحربي وان كان الحربي اذل للمسلم  
في قبضه فقبضه بعد رجوعه الى دار الحرب جازا استحسانا وحل ذهب لامرأة  
هبة ثم تزوجها فله ان يرجع فيها وان ذهب لها هبة ثم اباعها لم يكن له ان يرجع فيها  
انما ينظر في ذلك الى الوقت الهبة وحل ذهب لابنه الجبر عبد او مولى عباه  
ولم يقبضه لم يجز وقال ابن ابي ليلى موطاير وكذلك الزوجة وان كان الابن صغيرا  
جازت الهبة لان قبضه له قبض وليس له ان يرجع فيها غايبا كان او محاطا وحل في  
هبة الصغير واشهد عليه وذلك الشيء معلوم فوطاير والقبض فيه ان يعلم ما وهبه له  
واشهد عليه وكذلك ان كان الولد في عبال امه وكذلك الصدقة وان كان اليتيم في عباله  
امد فوهب له عبد او امه شهد عليه واثبت له جازة هبة له وقبض  
الام لم يقبض بمنزلة الاب لو كان حيا وكذلك ان كان اليتيم في عبال عمه فوهب له هبة واشهد  
عليها جازة وان كان له اح او ام وقبض العم له جازة وكذلك ان كان له وصي فوهب  
له هبة ومولى عباله واشهد على ذلك واعلم جازة وان كان رجل اجني يعول بينا وليس  
بوصي ولا بينهما وابنة وليس لهذا احد سوا جاز له قبض الهبة عليه استحسانا وكذلك لو كان  
هو الوهاب فاعلمها وابانها هو جاز قبضه له قبض فان الصبي قد غفل وحل بينهم  
في جراح او ابن او عم او غيرهم يعوله فوهب له رجل هبة فاعلمها يقبضها الذي يعوله والبر



يقبضها لم يجز الهبة ولذلك الاب لم يقبض الهبة اذا كان حيا واذا ادفعها الواهب الى  
 المصطفى وقبضها المصطفى ومولعه قبل غير ان لم يقارب الاحتلام جاز قبضه استحسانا والوصية  
 التي قد دخل بها زوجها فان زوجها يقبض الهبة لها وان لم يقبضها الزوج لم يجز وان كانت  
 او ركت لم يجز قبض الزوج والاب عليها فان كانت لم تدرك وقد عقلت ومثلها بما سمعنا  
 قبضت هي والزوج او الاب جاز القبض قال ابو الفضل باوليه انه يجوز قبض الزوج  
 اذا لم يكن اب وان لم يكن الزوج بي بها لم يكن قبض الزوج قبض ولا يجوز قبض والحد على  
 المصطفى اذا كان الاب حيا فان غاب الاب غيبة منقطعة جاز قبض الاخ عليه ان كان في  
 حجرة وعياله وان كان الاب دفن في غير الاخ وغاب غيبة منقطعة فكان في حجر الرجل  
 وعياله جاز قبض الهبة وان قبضها الاخ ثم قبضه لانه في حجر الاخ

**باب الهبة فيما يجزى وفيما لا يجزى**

واذا وهب الرجل لرجل نصيبا مسمى في دار غير مقدسة وسلمه اليه او سلمه اليه لم يجز  
 وكذلك لو وهب له نصيبا له في بيت كبير لم يقسم لرجل لان البيت يقسم وكل شيء يقسم  
 فانه لا يجوز هبته للناس فيه ولا الصدقة • رجل وهب لرجلين دارا ودفعها اليهما  
 قال لا يجوز الهبة وكذلك الصدقة • قال ابو الفضل خجل ان يكون اذا يقول ولد له  
 الصدقة على العشرة لانه قاله في جامع الصغير في رجل يصدق على فقير بعشرة دراهم  
 جاز ولا يجوز في العشر وكذلك كل شيء يقسم فهو على هذا في قول ابي حنيفة وقال  
 ابو يوسف ومحمد موطا بمخرلة الرهن وان وهب رجلا دارا ودفعها اليه  
 جاز وكذلك كل شيء يقسم وان وهب رجل لرجلين دارا لاحدهما وللآخر الثلثا  
 وقبضها لم يجز في قول ابي حنيفة وابي يوسف وحنبلة ابو يوسف مخرلة الرهن وقال  
 محمد موطا • دار بين رجلين وهب احدهما نصيبه منها مستأغا لاجنبي او لشرى  
 لم يجز وكذلك كل شيء يقسم وقال ابن ابي ليلى يجوز هبته لشرى • فان وهب رجل لرجلين  
 الدار وهم وقال لاحدهما الثلثان وللآخر الثلث لم يجز في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 كذلك لو وهب لاحدهما ستماية وللآخر اربع مائة ولم يقسم بينهما لم يجز وقال محمد هو  
 جاز • رجل وهب لرجل ذبالة على رجل وامره يقبضه جاز ذلك استحسانا • رجل  
 رهن عبدا من رجل وسلمه اليه ثم وهب لانه الصغير لم يجز ذلك وكذلك لو كان العبد  
 غصبا في يدي رجل او بشرا فاسد • رجل وهب لرجل ما على ظهره من الصوف وما في فوطه  
 من اللبن لم يجز ذلك فان امره بجز الصوف وحلب الصوف اللبن وقبض ذلك استحسنت  
 ان اجزوه ولقد كان من السحر والزرع ولا يجوز هبته ما يثمر خبلة العام ولا يجوز هبته العبد  
 المأذون وعليه دين وان اجاز ذلك عزمه واداه ونولاه • رجل اعطى ما في بطن كاد بنيه

وان في السلي

ثم وهبها لرجل وسلمها اليه جازت الهبة في الام وان باعها لم يجز سبعة لانه لو باع حرة  
 حاملا واستثنى ما في بطنها لم يجز البيع ولو وهبها واستثنى ما في بطنها جازت الهبة  
 في الام والولد والاستحسانا بطل • ولا يجوز للاب ان يهب لولد الصغير  
 شيئا • عبد مأذون عليه دين كبير وهبه مولاه لرجل قال لا يجوز هبته والدين  
 في رقبته العبد يباع فيه الا ان يوده ي غنه مولاه الذي هو في يده فان لم  
 يقدر على الموهوب له وللعزما ان ياخذ الواهب بقبضه يوم وهب • واذا  
 وهب الرجل نصف عبدا او ثلثه وسلمه جاز لانه مالا يقسم وكذلك مالا يقسم  
 اذا وهب منه جزءا مسمى وسلمه فهو جائز • وان وهب عبدا لرجلين او وهب  
 رجلا لرجل او وهب احدها نصيبه لشرى او لاجنبي وسلمه فهو جائز كله • فان  
 قال احدهما لرجل قد وهبت لك نصيب من هذا العبد فاقبضه ولويسه ولم يعلم  
 اياه لم يجز • رجل وهب لرجل نصف عبدا او نصف ثوبين مختلفين او نصف  
 عشرة ابواب مختلفة رطى ومروى وهروى وتحذلك جاز ذلك وكذلك الدواب  
 المختلفة فان كان ذلك من نوع واحد لم يجز هبته الاممقسوما وان وهب نصيبا له  
 في حائط او طريق او حمام وسمى وسلم فهو جائز • وقال ابو يوسف ومحمد اذا وهب  
 رجل نصف دار لرجل وسلمه اليه ثم وهب نصفها لآخر لرجل اخر وسلمه اليه لم يجز  
 من ذلك وان لم يسم النصف الى الاول حتى وهب النصف الباقي للثاني ثم سلم الدار اليهما  
 جميعا جازت الهبة لهما جميعا فان وهب لرجل نصفها ثم قسمها ودفع النصف اليه جاز  
 • رجل وهب ما في بطن جاريته لرجل وسلمه على قبضه اذا وضعت فوضعت فقبضه  
 الموهوب لم يجز وكذلك دهن السمسم قبل ان يعصره والريش من الزيتون ودفق  
 الحنطة وكذلك اللبن في صوع المساة او صوف على ظهرها هكذا قالهاها وقد قال  
 هذا في الصوف واللبن اذا اذن له في الحلب والحز وقبض ذلك جازا استحسانا • • •

**باب العوض في الهبة**

واذا عوض الموهوب له الواهب من هبته عوضا وقبضه الواهب لم يكن الواهب ان يرجع  
 في هبته ولا المعوض ان يرجع في عوضه • واذا عوض عبدا لرجلين فموضه احدهما من  
 حصته كان له ان يرجع في حصته الاخر وان كان عوضه عن نفسه وعن صاحبه لم يكن للواهب  
 ان يرجع في شيء من العبد ولم يكن للمعوض ان يرجع في شيء من العوض ولا يرجع على صاحبه ايضا بشي  
 ان كان عوض عنه بامر او بغير امر • ولذلك لو وهب رجل لرجل عبدا جاز رجل فموضه  
 عن الهبة • واذا عوض الموهوب له الواهب في هبته عوضا فقال هذا عوض من هبتي  
 او نولها او بدلا او مكانا فهذا كله عوض فان استحسنت الهبة كان للمعوض ان يرجع في



العوض فان كان العوض بها لك ضمنه فتمته وان استحق العوض كان للواهب ان يرجع في  
هبة اذ كانت قامة بعينها لم يرد خيرا فان استحق نصف الهبة كان له ان يرجع في نصف  
العوض وان كان استحق نصف العوض لم يكن للواهب ان يرجع في سبي من الهبة الا ان بنا  
ان يرد هبا بقي من العوض ويرجع في الهبة فيكون له ذلك وسوا كان العوض قليلا او  
كثيرا من حقت الهبة او غير حقتها وان كانت الهبة الف درهم والعوض درهم  
واحد من تلك الدراهم لم يكن عوضا وكان للواهب ان يرجع في الهبة ولذلك ان كانت  
الهبة دارا والعوض بيت منها **•** نصرا في ذهب لمسلم هبة فتعوضه المسلم  
منها خيرا او خيرا لم يكن ذلك عوضا وللنصراني ان يرجع في هبته **•** عبد ما دون  
له في الجارة وذهب لرجل هبة فتعوضه منها قال لكل واحد منهما ان يرجع في الذي له  
واهبه باطله وكذلك ولد الصغير اذا وهب من مال ابيه هبة لرجل فتعوضه  
الموهوب له فان كان الواهب موات الرجل فتعوضه الاب من مال الصغير لرجل العوض  
والواهب ان يرجع في هبته **•** واذا تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة قال هذا  
عوض من هبتك قال هو عوض وكذلك التخلي والعمرى **•** رجل وهب لرجل عبدا على ان يعوضه  
نوبا وانفق على ذلك فلم يقبض واحد منهما حتى اشترى احداهما منه فله ذلك وان تقابضا  
جاء بمنزله البيع وليس لواحد منهما ان يرجع فيه ولكل واحد منهما ان يرد ما يبدو بعيب  
ان وجد فيه وان استحق ما يبدو احدهما رجع على صاحبه بما في يده وان كان قائما بغيره  
ان كان هالكا ولذلك الصدقة **•** رجل وهب لرجل نوبا لغيره وسلمه اليه فان جازب  
النوب جازت الهبة من مال النوب وله الرجوع فيه ما لو تعوضه عنه او يكون دارحم  
محم منه فان عوض الرجل للذي ولي الهبة او كانت بينهما فدية لم يمنع ذلك رتب النوب  
على الرجوع فيه لان هذا بمنزلة الرسول فيها بينهما **•** رجل وهب لرجل خمسة دراهم  
ونوبا وقبض ذلك الموهوب له ثم عوضه النوب او الدراهم من جميع الهبة لم يكن ذلك  
عوضا لانها هبة واحدة قال يكون احدهما عوضا من الاخر وان كانا مختلفين اذع  
القياس في ذلك ويغني عن القياس ان يكون عوضا **•** وان وهب له هبتين مختلفتين  
في مجلسه فتعوضه احداهما عن الاخرى كان عوضا اخذ به بالقياس **•** فان وهب  
له حطة فطحن بعضا فتعوضه ذيقا من تلك الحطة كان عوضا **•** ولذلك لو وهب  
له سويا فطحن بعضه بالتمن ثم عوضه **•** ولذلك لو وهب له نوبا فتعوضه او حطة  
فطحن فتعوضه فاذا وهب الموهوب له للواهب شيئا ولم يقل هذا عوض من هبتك  
فللواهب ان يرجع في هبته **•** وان قال نذاك فبتك هذا عن هبتك او جارياتك  
او اميتك كان هذا عوضا **•** وان عوضه من نصف الهبة شيئا كان له ان يرجع فيما

بقي

بقي وليس للواهب ان يرجع في هبته عند غير القاضى الا ان يرد الموهوب اليه **•** فحوز  
فان كان الهبة عند فباعه الموهوب له او اعنته قبل ان يقضى القاضى للواهب **•** فان  
تأمض الموهوب له في سبي ولا يجوز ذلك ان فعله بعد ما قضى القاضى به لم يكن للواهب  
ان ضمنه قيمته الا ان يكون منعه بعد القضا وقد طلبه منه الواهب واذا كانت الهبة  
هنا لك او مستهلكا او خارجة من ملك الموهوب له الى ولده الصغير الى اجني لهبة  
او غير هبا او ذات عند خيرا فلا يرجع فيها للواهب فان كانت الهبة دارا او ارضي  
بني في طابقة منها او عرس شجرة او طاب جارية صغيرة فكبرت وارادت خيرا او كان  
غلاما فصار غلاما رجوع له في سبي من ذلك والسا في بعض الارض كالسبا في جميعها  
وقال ابن ابي ليلى **•** ان يرجع في جميع ذلك **•** وان كانت الهبة دارا هندرا وها كان  
له ان يرجع في الارض وكذلك في غير الدار اذا استهلك بعض الهبة جميع او غيره وبقي  
بعضها كان له ان يرجع في الباقي **•** وان كانت الهبة نوبا او قصيدة احمر او اصفر او خاط  
لم يكن له ان يرجع فيه فان قال الموهوب له مكانة لا قبلها فالدين عليه بحاله وان كان  
الموهوب له غائبا لم يعلم بالهبة حتى مات جازت الهبة ويرى ما عليه **•** وان وهبته له  
وموفايا متعة فسكت حين اقرقا جازت الهبة **•** رجل وهب لرجل هبة وبعضها الموهوب  
له ثم وهبها الموهوب له لآخر وسلمها اليه ثم رجع فيها ورد هبا عليه الاخر فللواهب الاول  
ان يرجع بها وان كان الاخر وهبها للاوسط او يصدق عليه او وصي له بها او مات فور نصا  
منه لم يكن للاول ان يرجع فيها **•** رجل وهب لرجلين عبدا فله ان يرجع في نصيب احدهما  
ولذلك ان جعل نصيب احدهما ونصيب الاخر صدقة كان له ان يرجع في الهبة **•** رجل  
وهب لرجل هبة ثم عجز المكاتب او عتق فله ان يرجع في الهبة في قول ابي يوسف وقال  
محمد له ان يرجع فيها اذا عتق ولا يرجع اذا عتق عجزا فاذا كان المكاتب اح الواهب لا  
يرجع فيها اذا عتق ويرجع فيها اذا عجز في قول ابي يوسف وقال محمد لا يرجع في الوجهين **•** رجل  
وهب لرجل ارضا فبني الموهوب له ثم اراد الواهب الرجوع فيها وخاصة الى القاضى  
فقال له القاضى ليس له ان يرجع فيها ثم صدقها الموهوب فباعت كافتل كانت مللوا  
ان يرجع فيها **•** رجلان وهب لرجل عبدا ثم اراد احدهما ان يرجع في حصته والاخر غاب  
فله ذلك واذا اراد ذلك الواهب الرجوع في الهبة فمالك الموهوب انا اخوك او قال  
عوضك او انا تصدقة به علي وكذلك الواهب فالقول قول الواهب وكذلك  
ان كانت الهبة حاد ما فقال وهبها الي وهي صغيرة فكبرت عندي واذا ذات  
خيرا وكذب الواهب فالقول قول الواهب وان كانت ارضا فقال وهبها لي صحرا فبليت

لغات

هب



فيما وعرضت وزعم الواهب انه وهبها له على هذه الحالة قال قول قول لولا هو  
له لان البناء والعرض غير الارض وكذلك كل شيء زاد فيه من غير نحو النوب بصيغة  
والنوب بفتح النون وبخطبه واما ما كان من حيوان قال قول قول الواهب وان  
كانت الهبة جارية فولدت عند الموهوب له من زوج او نحو ذلك لولا الواهب ان رج  
فيها دون الولد وان كانت خلية فان كانت ازاوت خيرا لم يكن له ان يرجع فيها  
واذا وهب له جارية فوطئ في احداهما فوضعه الولد عنهما لم يكن له ان يرجع  
في واحدة منهما واذا وهب له حدة فقتل بها سيفا او وهب له د فامتر  
تكتب فيها لم يكن له ان يرجع في ذلك **باب الشبهة في الهبة**  
وحل حصة الموت فقال داري هذه حبس لم تكن جديسا وهي ميراث وكذلك  
ان قال داري هذه حبس على عقي من بعدك والرفعي هي الجديس وليس بشي رجل  
قال لرجلين عدي هذا الاطول لكما حصة او قال عدي هذا الجديس على اقلوكما  
حصة هذا باطل وهو الرفعي وكذلك لو قال رجل داري جديس لك وهذه اقول  
ابي حصة ومحمد وقال ابو يوسف اما انما فاري انه اذا قال داري لك جديس فهو  
له اذا قبض وقوله جديس باطل وكذلك اذا قال في لك داري وروي جاري عن عبد الله  
عن النبي صلى الله عليه قال الرفعي جائزة والعري جائزة وعن ترمذ رسول الله صلى الله عليه وسلم اجاز  
العري وروى الرفعي **باب الشهادة في الهبة**  
واذا شهد شاهدان على الهبة ومعاينة القبض جازت الهبة فان شهدا على افراد الواهب  
بالقبض ومنع محمد لم عز منها دنا وكذلك الوهن رجوع ابو حنيفة عن هذا القول فقال  
الشهادة جائزة وهو قول ابو يوسف ومحمد فان كان العبد في يد الموهوب له فشهدا  
على افراد الواهب بالقبض جازت الشهادة وان كان الواهب افراده عند القاضي  
والعبد في يده يومئذ اخذ باقراره واذا استودع الرجل الرجل ودفعه  
ثم وهبها له ثم شهد بذلك عليه شاهدان ولم يشهدا بالقبض قال  
هذا اجاز فان شهد الواهب ان يكون في يده في يومئذ وقد شهد الشهود  
على الهبة ولم يشهدوا على معاينة القبض ولا على اقرار الواهب به والهبة في يد  
الموهوب له بقر خاتم القاضي قال يجوز ذلك ان كان الواهب حيا وان كانت  
فنها دنا باطل وان شهدوا على افراد الواهب ان الهبة كانت في يده يومئذ  
جاز ذلك رجل وهب لرجل عدا او قبضه الموهوب له ثم جاز رجل واقام البيعة  
ان كان استراذ من الواهب قبل الهبة والقبض بطلت الهبة وان لم يشهدوا

على

على الشري قبل الهبة فهو الموهوب له لانه في يده وان كان العبد في يد الواهب  
فاقام الموهوب له البيعة انه وهب له وقبضه قبل الشري واقام المشتري  
واقام المشتري البيعة انه استراذ قبل الهبة وقبضه فالعبد لصاحب الشري  
رجل وهب لرجل متاعا قال انما كنت استودعك قال قول قول صاحب المتاع  
مع يمينه ان خلف اخذ المتاع وان وجدته هالكا فان كان هلك بعد ما اذعي  
المستودع البيعة فالمستودع ضامن للقيمة **باب الصدقة**  
والصدقة بمنزلة الهبة في المتاع وغير المتاع وفي حاجتها  
الى القبض الا انه لا رجوع في الصدقة اذا تمت رجل بصدقة على رجل بصدقة  
وسلمها اليه ثم مات المتصدق عليه فالمصدق وارثه فورنه بذلك الصدقة  
قال لا بأس عليه فيها وفي الارز عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا تصد  
على رجل بصدقة ثم مات فورنه النبي صلى الله عليه وسلم من تلك الصدقة رجل  
قال في صحبة قد جعلت غلة داري هذه صدقة لكساكن ثم مات او قال داري  
هذه صدقة في المساكين ثم مات قال هي ميراث عنه ولذلك سائر الاشياء  
فان كان حيا او قد قال داري هذه صدقة في المساكين فعليه ان يتصدق بها  
وان تصد بغيره الدار اجزاء فان قال جميع ما املك في المساكين صدقة  
قال تصد وتجمع ما املك من الصائم ومال التجارة والسوايم واموال الزكاة  
ومسك قوته فاذا اصاب شيئا بعد ذلك تصدق بما املك ولا تصدق بالقبض  
والرفق غيره لك استحسانا رجل وهب للمساكين هبة ودفعها اليهم لم يكن له  
ان يرجع فيها استحسانا وهي بمنزلة الصدقة وكذلك ان اعطى سائلا او محتاجا على  
وجه الحاجة فهو بمنزلة الصدقة استحسانا والعياس له ان يرجع فيها استحسانا اذا المر  
بسم صدقة وروي عن عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لصله رحم او على وجه  
الصدقة لم يكن له ان يرجع فيها ومن وهب هبة يري انه وهبها لثواب منها فله ان  
يرجع ان لم ينس منها رجل جعل في دار مسجد يصل فيه الناس ثم مات قال هو ميراث  
لورثته فان كان اخرجه من دار وعزله وصنعه مسجدا او اظهره للناس ثم مات فهو مسجدا  
لا يورث فان بني على منزله مسجدا او سكن اسفله او جعله سردابا ثم مات فهو ميراث  
وكذلك ان جعله مسجدا او فوقه مسكنا رجل وهب لمسكين درهما وسماه  
هبة ونواه من زكوة اجزاء **باب العطية**  
واذا قال الرجل لرجل قد اعطيتك هذا او قال قد اعطيتك هذا النوب عطية  
او قال قد كنتك هذا النوب فهو بمنزلة الهبة وان قال جعلتك على هذه الدابة

ق



كانت غارية ولم تكن هبة الا ان يقول صاحب الدابة اردت الهبة . وان قال قد اخذ  
 هذه الحارية وهذه غارية . وان قال قد اخذت هذه الارض هي طعة غارية . وان  
 قال قد اخذت هذه الحارية هي غارية ايضا . وان قال قد اطعمتك هذه الارض فانما  
 اطعمتك عليهما والرقبة لصاحبها وكذا ان ياخذها مني شاة . وان قال قد اطعمتك هذا الطعام  
 فافضه فقبضته فهدية هبة . وكذلك لو قال جعلت لك هذه الدابة فقبضتها .  
 وان قال اري هذه لك عنى شئني فقبضتها هي غارية . وكذلك لو قال على شئني .  
 وكذلك لو قال على شئني هبة او قال سكتي صدقة . وان قال فافضتها هي هبة . وان  
 قال هي لك سكتي هي غارية . وان قال هي لك هبة هي غارية . او قال غارية هبة هي غارية  
 وان قال هي لك هبة اجارة كل من يرد ربح او اجارة هبة هي اجارة في الوجهين جميعا . وان  
 قال اري هذه لك عنى شئني فقبضتها هي هبة وهذه بمنزلة قوله هذا الطعام لك اكله  
 اوصه التوب لك لئلا . فان قال وهبت لك هذا العبد حيوانك وجوته فهو هبة  
 جازية وقوله حيوانك باطل . وكذلك لو قال اعزيتك اري هذه حيوانك او قال  
 اعطيتك حيوانك وكذلك قوله وهبت لك هذا العبد حيوانك فاذا امت فهو ارضا  
 مت انا فهو ارضي . وكذلك لو قال هبة لك ولعقبك من بعدك . وان قال  
 قد اسكتك اري هذه حيوانك ولعقبك من بعدك . وان قال  
 هي لك ولعقبك من بعدك هي هبة وذكر العقب لغو . رجل وهب لرجل عبدا على ان  
 يعتقه وسلمه اليه قال الهبة جازية والشرط باطل . رجل وهب لرجل عبدا  
 مريضا يدخره فداؤه الموهوب له فربما لم يكن للموهاب ان يرجع فيه . وكذلك لو كان  
 اعم او اعشى فسمع والبصر مريض وهبت عبده لرجل ولا مال له غيره فقبضه  
 الموهوب له واعنته او باعه ثم مات الواهب من مرضه او فعل ذلك بعد موته  
 قبل ان يقضى الغاشي فيه بشئ قال عنته جازية ويغني جازية وتضمن لئلي قيمته لو دنة  
 الميت . وان قال على الميت دين يحيط به ضمن الموهوب له ثممة . . . . . وان  
 كان ميسرا وقد كان اعنى العبد لم يكن لغو الواهب على العبد سبيل وان كان الموهوب  
 له مومرا مريض ايضا ثم مات ولا مال له غيره . وعليه دين قال سكتي العبد في جميع قيمته  
 وتكون تلك القيمة بين غرما الموهوب له وتغرب فيها غرما الواهب بقيمة العبد  
 . رجل وهب لرجل عبدا وسلمه اليه فدره قال ليس للموهاب ان يرجع فيه . وان  
 حي العبد وان قامته ثم عجز فرد قيمته فله ان يرجع فيه على الموهوب له فله الواهب  
 ان يرجع فيه والجانبة باطلة . رجل وهب لرجل شجرة تاصلها فقطعتا لم يكن له  
 ان يرجع فيها هكذا في رواية ابي عصمة وقد ذهب ابو عصمة الى انه خطأ الا ان يريد

يقوله باصلها بغير وعيها وياذن له في قطعها قال وان كان قطعها لجعلها ابوابا او حدوا  
 لم يكن له ان يرجع فيها اذا عمل فيها شئيا فكل او كرها الا ان لم يصب لشيء كما ذهبت اليه . وان يرجع  
 في موضعها من الارض ولو وجهتها بغير اصلها واذن له في قبضتها فقطعتا وقبضتها كان له  
 ان يرجع فيها لان الهبة جازية وهي مقطوعة والباب الاول جازية الهبة وهي شجرة  
 قال ابو الفضل وهذا الاغتلال يدل على ان الجواب الاول خطأ كما قال ابو عصمة فان  
 وهب له شجرة في بئر وامر له بقبضتها فقبضتها كان له ان يرجع فيها . رجل وهب لرجل  
 عبد الحلي عند الموهوب له حيا به فبلغت قيمته فله ان يرجع فيه . قال للموهاب  
 ان يرجع في هبته ولا يرد عليه شئ من الهبة . النكدي . وان يرجع فيه قبل ان يهديه  
 كانت الحياية في عرق العبد يدقعه الواهب بها او يهديه . ولو وهب له نوبا  
 فشفه نصفين فحاط نصفه فبا والنصف الاخر على حاله كان له ان يرجع في النصف  
 الباقي . وان وهب له شاة قد عجزها كان له ان يرجع فيها ولو ضحي بها او ذبحها  
 في هدي معه لم يكن له ان يرجع فيها في قول ابي يوسف وقال محمد يرجع فيها ويجزى  
 الاضحية . رجل وهب درهما فقبضه الموهوب له وجعل صدقة له قال للموهاب  
 ان يرجع ماله يقبضها المصدق في قول ابي حنيفة ومحمد . وان وهب له احد اعاء  
 فكسرها وجعلها حطباً فله ان يرجع فيها وكذلك ان وهب له لبنا فجعله طينا فله ان  
 ان يرجع فيه فان اعادها لبنا لم يرجع فيه . وان وهب له شاة فجعله خلام لم يرجع فيه  
 وان وهب له سيفاً حارب . وان وهب له داراً فبناها على غير ذلك البناء وركن  
 بعضها على حالها لم يكن له ان يرجع في شئ منها . وان وهب له حماراً فجعله مسكناً او  
 له بيتاً فجعله حماراً قال ان كان البناء على حاله لم يرد فيه شئ فله ان يرجع فيه . وان كان زاد  
 فيه بيتاً او غلق عليه باباً او حصنه او اصلحه او جعله ساروج او طينة فليس له  
 ان يرجع فيه . مريض وهب لصحيح عبداً يساوي المال ولا مال له غيره ودفعه اليه فهو  
 الصحيح منه عوضاً وقبضه المريض ثم مات والعوض عبده قال ان كان العوض مثل يمين  
 فبها العبد او اكثر فالهبة ماضية وان كانت فمة العوض مثل نصف فمة الهبة وجع  
 وزنه الواهب في سدس الهبة . وان كان العوض شوطاً في اصل الهبة فان شاة الموهوب  
 له ود الهبة كلها واخذ العوض وان شاة سدس الهبة وامسك الباقي . . . . .

**باب هبة المريض**

فان قبضت جازية من الثلث وقال بزازي لرجل محوز من الثلث وان لم يقبضها وكذلك  
 الصدقة وان كانت الهبة داراً فقبضتها ثم مات ولا مال له غيرها جازية الهبة في



فيلتزمها وردا للثمنين وكذلك في هذا الوجه سار ما يقسم . وان كانت الهبة جارية  
 وكانها الموهوب له ثم مات المربض ولا مال له غيرهما قبل الموهوب له فليقتل الموهوب له  
 ولا يرد الكتابة فان قضى القاضي عليه بقتل قيمتها ثم عجزت الكتابة لم يكن للورثة قبلتها  
 سبيل وان عجزت قبل القضا اخذوا لثمنها وكذلك ان كان كاتبها بعد موت المربض  
 والجواب على ما تقدمه ما لم يقض القاضي بثلثها للورثة وان قضى بذلك ثم اعتقها  
 الموهوب له كان بمنزلة عتق احد الشركين والاختلاف كالاختلاف هناك . مريض  
 وهب لمريض عبد او سلمة المولى فاعتقه وليس لواحد منهما مال غير ثم مات الواهب  
 ثم مات الموهوب له قال يسعي العبد في ثلثي قيمته لورثة الواهب لانه دين لهم على  
 الموهوب له وتسعي في ثلث الباقي لورثة الموهوب له وان كان على الموهوب له دين  
 الف درهم وقيمة العبد الف درهم وتسعي العبد في قيمته فمضرب فيها غرما الموهوب  
 له بدنيهم وورثة الواهب بثلثي قيمة العبد . مريض وهب لرجل عبد امن ثلث ماله  
 وسلمة اليه ثم ان الموهوب له قتل الواهب في مرضه قال الهبة مردودة قال واريه لانه  
 لا وصية للقاتل وهذه الهبة بمنزلة الوصية . مريض وهب لرجل عبد في مرضه  
 وقيمته الف درهم وسلمة اليه ولا مال له غير ثم ان العبد قتل الواهب قال ثلث  
 للموهوب له افعدا وانفذ فان قد اذ كان العبد له لانه يخرج من الثلث . واذا  
 رجع الواهب في هبته والموهوب له مريض وقد كانت الهبة في الصحة فان كان ذلك  
 بقضا القاضي فالرجوع فيها صحيح ولا سبيل لغرم الموهوب له وورثته اذا مات على الواهب  
 وان كان ذلك بغير قضا القاضي كان رد المربض لما جنى طلب الواهب الرجوع فيها بمنزلة  
 هبة جديدة من المربض له فيكون من الثلث ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين  
 يحيط بماله اطلق ذلك الرجوع وردت الهبة الى تركته الميت . مريض له عبد يساوي  
 خمسة الاف درهم وهبته لرجل قبضة الموهوب له ولا مال له غير ثم ان العبد قتل  
 المريض خطأ قال بمال الموهوب ان شئت فادفعه فلا شيء لك فان شئت فادفعه  
 بالدية كلها ومالك قال وان كان يساوي ستة الاف درهم واخا والعدا فانه  
 يرد ورثة الواهب دعيه ويندي ما بقي منه بثلثه اربع الدية . ولا يجوز للمعاو  
 بالخمر على الهبة فيما بين الذمي والمسلم فان ضا والخمر خلا في يد القاضي لم يصح عوصا  
 وزده الى صاحبه . ويجوز المعاوضة بالخمر والخمر بين المسلمين ولا يجوز بالمسنة  
 والدم . مسلم وهب لمرئيه هبة ففوضه منها المرئيه ثم قتل او لحق به او الحوب جازت  
 الهبة له ولا يجوز تعويضه عنها في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف يجوز العوض ايضا  
 وقال محمد يجوز مثل ما يجوز للمريض فان كان المرئيه هو الواهب وقد عوض من هبته .

ثم قتل او لحق به او الحوب قال رد هبته الى ورثته ويرد العوض الى صاحبه ان  
 كان قائما ولو كان قد استهلكه كان ذلك دينا في ذمته وسوا كان ذلك الاخر لم يرداده  
 او لم يبايع في جميع ماله وصفا وهذا قول ابي حنيفة . واذا وهب المرئيه للمعسر في  
 او المضرا في المرئيه هبة على ان يعوضه عنها حتما فذلك جامل . واذا وهب الحربي للمسلمين  
 هبة لمسلم او وهبها له المسلم وقبضها ثم رجع الى دار الحرب لم يرد مستامنا فكل  
 واحد منهما ان يرجع في هبته . وان سبي واخذت الهبة معة لم يكن للواهب ان يرجع  
 فيها وان حضر قبل القسمة فان وقع الحربي في سهم رجل فاعتقه ثم وصلت تلك الهبة  
 اليه بشرا او غيره لم يكن للواهب ان يرجع فيها فان كان الحربي هو الواهب فبقي في سهم  
 رجل لم يكن له ان يرجع فيه لانه يصير لولاه وكذلك ان كان عتق لم يستطع الرجوع فيها  
 . حربي وهب لحربي هبة ثم اسلم اهل الدار او اسلم جميعا فخرجوا الى دار الاسلام كان  
 له ان يرجع في هبته فان كان عوضه منها عوضا لم يكن له ان يرجع فيها اخر الكتاب

**كتاب الحدود**

واذا شهد اربعة على رجل بالزنا فيبغى للقاضي ان يسالم عن الزنا ما هو وكيف  
 نحو ومنه زنا قال وصفوا ذلك حبسه حتى يسأل عن كشود فان ردوا حمة ان كان  
 محصنا وان كان غير محصن حلة مائة وخمسون شهادة رجل وامرأتين على الاحصان  
 ويسالم عن الاحصان ما هو فان قال فيها وصفوا من ذلك زوج امرأة حرة قد حل  
 بها اكفيت بقولهم دخل بها وكذلك ان قالوا اجامعها وان شهدوا على التزوج فقطر  
 غير ان له منها ولد فهو احصان ولا يجوز محصنا بالكافة ولا بالمعتوهة ولا بالمملوك  
 ولا بغير البالغة الا ان جامعها بعد الاسلام والعق والعقل والبلوغ وكذلك  
 ان كان الزوج بهذه الصفات وهي حرة لم تكن محصنة وقال ابو يوسف وابن ابي  
 ليلى يكون محصنا بجماع الكافة ولا يكون محصنا بالخلوة الموجبة للمهر والعدة .  
 ولا يجمع الجلد والرم ولا يبغي مع الجلد وقال ابن ابي ليلى يبغي سعة الى بلد الذي تجز فيه  
 ولا يكون محصنا بالجماع في الكاح القاسد ولا بالجماع في الكاح الصحيح اذ قال ان ترد  
 فانت طالق ولا ضمان على شهود الاحصان اذا رجعوا بعد الرجم وان رجع واحد من الاربعة  
 الذين شهدوا بالزنا بعد الرجم ضرب الحد وعمره ربع الدية وقال ابن ابي ليلى يقتل  
 الرابع وان رجعوا جميعا فتاوا ولو قد فسد هذا المرحوم رجل اخر لم يجد . ولذلك  
 ان اكدب الفاذف نفسه وكذلك ان قد فسد رجل رجلا ثم مات المقتدوف لم يجد  
 الفاذف وان قال الشاهد كنت شهدته عليه كافر او مملوكا لم يصدق على اصحابه  
 في ذلك فان رجع عن شهادته قبل اقامة الحد واجميعا وان رجع القاضي القاضي

جاء



بالحد قبل ان يقاتر عليه الحد حدوا جميعا في قول ابي حنيفة واخر قول ابي يوسف وفي  
قول محمد ومو قول ابي يوسف الاول الحد الرابع وحده استحسانا وان رجم فيها دهم حد  
احد من عبد او محد وداني قد في او كافر فالدنية على الامام في بيت المال وكذلك الخطا  
يكون من الامام في حد وان كان ذلك قصاص او مال فضائه على المقتضى له وان رجم بشهادتهم  
من غير ان يسأل عن اليهود ثم سأل عنهم فاجز عنهم انهم غير عدول لم يكن على القاضي ضمان لان  
ولا يجوز شهادتهم اذا اتوا وان وجد مجنون بعد الرجم فالدنية على اليهود فان كانت امرأة  
فتظن انها النساء بعد الرجم فتظن هي عدو او رقت فلا ضمان على اليهود بقول النساء واذا  
شهدوا على الزنا والاحصان ثم ماتوا او عابوا او عموا او ارادوا قتل ان يقتضي شهادتهم لم يرم  
ولم يعد اليهود وكذلك ان اصاب ذلك احد اليهود فان كان غير محصن اقيم عليه الحد  
في الموت والعينة وسيطل فيما سواهما وكذلك ما سوي الحد ومن حقوق الناس ولا يحفر  
للمرجوم ولا يربط بئس ولا يمسك ولكنه ينصب قايما للناس فيرجم واذا شهدت  
اليهود على رجل امرأة بالزنا فادعت المرأة انه اكرهها ولم يشهد اليهود انه اكرهها  
قال احمد هما جميعا اذا شهدوا انها طاهرة وان قالت المرأة تزوجني فقال  
الرجل لذيت بل زويت بها قال لا اقيم عليها الحد والزمنه الصداق ولذلك لو قال  
الرجل هي ارا في وقالت المرأة زنا في فذلك الرجل يطا جارية امراته فيقول طنتها حل  
لي فعليه الصداق وان شهدت اليهود على رجل انه استدر هذه المرأة فزنا بها  
حد الرجل ولم تعد المرأة وكذلك الرجل يزني بالصبية والمجنونة والسائمة وان زنا المجنون  
بالمرأة القاتلة البالغة وقد دعت الى نفسها فلا حد عليها وكل رجل زنا بامرأة فزنا بها  
ولا يجب عليها حد من غير شبهة فعليه الحد وكل رجل زني بامرأة لا يجب عليه الحد بشبهة  
مثل الخوصا والى تقول تزوجني فلا حد عليه واذا زنا الحربي المستامن بالمسيلة او الذميمة  
فعليه الحد دون الحربي في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف او لا لا حد على واحد منهما  
ثم رجع وقال عليهما جميعا الحد وقال محمد بقوله الاول قال محمد وكذلك الرجل يكرهه الشيطان  
على ان يزني بامرأة مطاوعة فلا حد على واحد منهما قال ابو الفضل فاما الى انه لا يحفظ في  
تعي الحد عن المرأة نيا عن ابي حنيفة وابي يوسف وفي لفظ الرواية تخليط واسباة وكل منزلة  
ودرات الحد فيها اوجبه المهر ولا يجمع المهر والحد وان زنا المسلم والذي بالحرمية المسماة  
حد الرجل في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يحدان جميعا قال ابو الفضل في هذا  
الرواية تخليط واسباة واذا شهدت اليهود على رجل انه زنا بامرأة فقال طنتها حل  
لي او قال يشبهها بامرأة في يجازي بردي عنه الحد وان استاجر امرأة ليزني بها فلا حد  
عليها بلغنا عن عمر بن الخطاب ان امرأة سالت رجلا نيا قايما يعطيها حتى امكنته

من

من نفسها فقال عمر هذا امر وود راعتهما الحد وهذه في قول ابي حنيفة وقال ابو  
اقيم الحد في مسلة الاجارة خاصة وهو قول محمد وكان ابو حنيفة يقول في المكره على الزنا  
عليه ولا يشبه المرأة المستكرهه لانه لا يري الا بشهوة وانتشار رجع عن ذلك  
وقال لا حد عليه ان اكرهه السلطان وعليه الحد اذا اكرهه غيره وقال محمد اذا اجا  
من اكرهه غير السلطان فاشبهه اكرهه السلطان فلا حد عليه قلت ارايت الرجل  
يزني بالامه ثم يقول استترتها هل يذرا عنه الحد قال نعم قلت فان كانت حرة  
قال وان كانت حرة واذا زنا بجارية فقتلها اقيم عليه الحد وضمن العمد واذا  
زنا بامه وهي عند ذمه من فان قال طنتها حل لي ذري عنه الحد وان قال عمت  
انها حرام حد قلت ارايت رجلا استخدر الامه لخدمته او استودعها اياها  
لخدمته فزنا بها قال احمد في الوجهين جميعا واذا شهد اربعة على رجل  
بالزنا واختلفوا في المرأة المزني بها او في المكان او في الوقت يطلب شهادتهم  
الا ان يكون اختلافهم في مكانين متقاربين من بيت واحد او من غير بيت فقام  
استحسانا واذا اختلفوا في النوب الذي كان عليه جن زنا لم يظن بها دهم  
واذا شهدت اليهود على رجل بالزنا وعملوا في بعض القاضي بالرجم حتى قتله انسان  
بالسيف عدا او خطا قال عليه القصاص في العمد والدنية في الخطا وان كان  
قضى رجمه ثم قتله او قطع يده او فقا عينه فلا شيء عليه وان وجد احد اليهود  
عبد بعد ما قتله الرجل لعل الرجل القصاص في القياس فكفى استحسن وابطل القصاص  
واجعل عليه الدية في قتله في ثلث سنين وان كان قتله رجلا فلا شيء عليه والدنية  
في بيت المال وكذلك ارض الجراح اذا لم يكن مات اربعة شهد واعلى رجل بالزنا ومو  
غير محصن فضر به الامام الحد ثم وجد احدهم عبدا او قد مات من ذلك الضرب اولو  
يمت قال لا شيء فيه على بيت المال ولا على احد في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف فهو  
على بيت المال وقال ابو حنيفة لو ان رجلا ضرب رجلا سوطا عليه ارضه ولا يشبه  
هذا اضربه بحكم الحاكم واذا شهد اليهود على رجل يشرب فيه التفرير فعز الامام  
فان من ذلك لم يجب فيه شيء في قول ابي حنيفة واذا حكم الامام على الرجل بالزنا والرجم  
بشهادة اليهود وقال للناس اجموه وسعهم ان رجوه وان لم يقاينوا اذ الشهادة  
فاكره لولده والوالده واجبه وعنه وكل ذي رحم محرم من المحكوم عليه ان لموا ذلك منه  
وان لولده لم يحرموا الميراث واذا شهد عليه اربعة ثلثة بالزنا وقال الرابع لمار  
مافا لوارثيها في الحاف واحد حد الثلاثة ولم يعد الرابع وان كان الرابع  
قال شهد انه زان ثم سيل عن صفته ولم يصف ذلك فعليه الحد بقوله انه



وان شهد اربعة على رجل بالزنا فسالهم عن كيفية وما يتبعه فقالوا لا تزيدك  
 على هذا لتقبل شهادتهم ولتجحدوا • وكذلك ان وصفه بعضهم دون بعض •  
 اربعة شهدوا على رجل بالزنا بامرأة فشهد اربعة على الشهود المصهور الذين زواجها  
 قال لا نقبل شهادة واحد منهم ولا بقا واحد الشبهة التي دخلت • وقال ابو يوسف  
 بقاء الحد على الاربعة الاوليين وهو قول محمد ولا يقام على الرجل الاول • واذا شهد  
 ثلثة نفر وامرأتان بالزنا لم تقبل شهادتهم وعيدون جميعا • وان شهد اربعة على شهادة  
 اربعة بالزنا لم تجز شهادتهم ولم يجزوا ايضا وان قدروا الاولون بعد ذلك فشهدوا على  
 شهادة انفسهم لم تجز شهادتهم ايضا ولم يجزوا • واذا قال الشهود للرجل والمرأة تشهد  
 انكما زنا فترد موها الى القاضي وتشهدوا به عليهما فتألفا انما قال الشاهد في المقالة  
 فلان يرغونا اليك ولنا بذلك حجة لتقبل شهادتهما على ذلك ولم تسقط شهادتهما  
 ويجز الرجل والمرأة • واذا شهدوا عليهما بالزنا فقال اشان تطاوعته وقال اشان استكرهها  
 فوات الحد عنهما جميعا في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجز الرجل وحده • فان  
 شهد اربعة انه زنا بامرأة في موضع كذا في وقت كذا وشهد اربعة اخرائه زنا بامرأة  
 المرأة الاخرى في ذلك الوقت بعينه في مكان اخر والذي بينهما بعيد لم يجز واحد منهم  
 فان شهد كل فريق على وقت غير وقت الاخرات الشهادة وحده الرجل والمرأتين • وان  
 شهد اربعة انه زني بامرأة فشهد اربعة بغيره فشهدوا بغيره بالزنا فلا يثبت  
 لم يجز واحد من الشهداء • فان حضرا أحد الفريقين وشهدوا وحكم الحاكم بشهادتهما  
 ثم شهد الاخرون فتشاهدوا الاخرين باطلا • واذا ثبت حد الزنا على رجل بشهادة الشهود  
 وموحيصين وغير موحيصين فلا يقرب عليه بعضه هرب فطلبه الشرط واحذره في فوج  
 ذلك اقيم عليه بغير الحد وان اخذ وبعده ايا لم يرق عليه الحد استحيانا وكذلك هذا  
 في حد السرقة والخمر وان كان في حد القذف اقيم عليه مني اخذ ما بقي من الحد ولا تسقط  
 شهادته القاذف ما لم يضرب تمام الحد وان قدف اخر وقد بقي عليه سوط لم يضرب  
 الا ذلك السوط • وضرب النحر راشد من ضرب الزاني وضرب الزاني راشد من ضرب  
 شارب الخمر وحد القاذف من جميع ذلك ويجز في ما يره الا في حد القذف فانه يضرب  
 عليه سبابة • ولا يجز في من الحدود والغريب ويعطى كل عضو حقه من الضرب ما خلا  
 الوجه والراس والمخرج في قول ابي حنيفة ومحمد • وقال ابو يوسف يضرب الراس ايضا  
 وان كان قوله الاول مثل قول ابي حنيفة • ولا تجز المرأة في شي الا ان يزوج عنها الخنوة  
 والفروج وتضرب وهي فاعدة كاستر ما تكون لها وتضرب الرجل قاتما لمقتل ذلك  
 عن علي وكان ابن ابي ليلى يضرب المرأة الحد وهي قايمة وان كان حدها الرحم فان حصر لها

فحسن

فحسن وان ترك لم يضرب فان كانت حبلى حبست حتى تلد وتزوج حين تضع وان كان حدها  
 الجلد تركت حتى يخرج من نفاستها وكذلك هذا في سائر الحدود • فان ادعت الهاجلى  
 اراها القاضي النساء فان قلن هي حبلى حبسها الى سنين ثم يرحمها • واذا شهدوا عليها  
 بالزنا فادعت انها عذرا او ردتا فنظر اليها النساء فقلن هي كذلك دري عنها  
 الحد ولم يجز الشهود بقول النساء وكذلك المحبوب اذا علم انه محبوب ولم يجز الشهود  
 لان المحبوب لا يزني ولا حد على فاديه ويقبل في العذر او الرقعة والاشياء التي يعمل بها  
 يقول النساء قول امرأة واحدة • واذا قال المسامر الزاني انا عذبت فشهد بضرايبان  
 ان مولاه اعتقه سنة سنة ومولاد بضرايبان اعتقه فشهدا فشهدا فشهدا فشهدا فشهدا  
 • ولو شهد على ذلك رجل وامرأتان من المسلمين الزمة حد الحر • واذا شهد اربعة  
 من الضرايب على بضرايب بالزنا فعصى عليه بالحد فاسامه قال ادرا عنه الحد وكذلك  
 لو كان اقيم عليه بعضه وكذلك الشهادة على السرقة والقطع والقتل وهذا السخا  
 في الحدود والقصاص واما المال والحكم به ما ضي حاي • وخو ز شهادته الكفار بعضهم  
 على بعض وان اختلفت مللهم • وكان ابن ابي ليلى لا يجز شهادة مثله اخرى ولا يجوز شهادة  
 الكفار المحدثين في القذف فان اسامه ثم شهدت جازت شهادته • واذا شهد اربع  
 بالزنا على رجل بالزنا فادعت انها عذرا او ردتا فنظر اليها النساء فقلن هي كذلك دري عنها  
 اربعة غيرهم بالزنا جازت شهادتهم واقام الحد على الشهود عليه ودرى الحد عن  
 الشهود الاولين • واذا زني بكافرا وسرق ثم اسلم اقيم عليه الحد الا ان يكون قد تبادر  
 فادرا عنه الحد حين ايد • رجل زني بامرأة مستكره حتى اقتضاها قال عليه الحد •  
 ان كان البول لا يستمسك وان كان يستمسك قبلت الدية • وان زني بصبيته لا يجامع  
 مثلها وانما ضا حيا لا يستمسك البول قال لا حد عليه ولكن يعزروا عليه الدية  
 كاملا ولا مهر عليه وان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية والمهر في قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف • وقال محمد عليه المهر في الوجهين جميعا ولا بد من المهر في الدية  
 لانه الدين لا يلحق العاقلة وتزني الزاني بالصبيته اذا لم ينصها ذلك لانها قد اصبحت  
 الجماع • واذا اقتضاها ومثله لا يجامع لم يجز عليه امها وابنتها في قول ابي حنيفة  
 ومحمد وقال ابو يوسف لا تحلل الاستحسان ذلك ومن قدف هذا الذي جامع من  
 الصبيته فلا حد عليه الشبهة التي دخلت • وحل زني بامرأة فكسر فحد ما فعله الحد  
 والارث في ماله لانه شبه العبد • واذا قال الشهود فهدانا السطراي الزانيين حتى ثبتت  
 الشهادة لم سطل شهادتهم • ومن لا ط بامرأة اجنبية في درها كان عليه الحد في قول  
 ابي يوسف ومحمد ولا حد عليه في قول ابي حنيفة • والسائر احرار في كل شي الا في اربعة

مطلد

قال يعلب

ويحد المحرمات  
 وفي الزنا فتنكح  
 والعلة في عيبها

الناس احرار  
 الا في اربعة



الشهادة والعقل والحدود والعصا • وإذا شهد اليهود على رجل بالزنا والاحصاء  
 وكانهم نكحوا انهم احرار ووجهم ثم وجد احدهم بعد اقال لاحد على الشهود ولا ضمان  
 قلت فهل الموكنين سي قال انهم الموكنون على شهادتهم احرار لم يقض على الموكنين بشيء ولا  
 على الشهود وان وجع الموكنون عن شهادتهم فممنوا وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
 وتعد لضمان على الموكنين • قلت وان لم يقولوا انهم احرار وقالوا هم غدول ثم وجدوا  
 عبيدا قال لا ضمان على الموكنين • وإذا قضى القاضي بعد اوقصاص او مال وانقصا  
 ثم قال امضيت بالحرر وانا اعلم ذلك صحت في ماله وعز وعتق عن القضا فان ظهر ان  
 كذبت فقد فعله خطا لم يكن عليه غرامة واحده المقضي له ولا على المولى ان يقدم الحد  
 على مملوكه ومملوكته وله ان يزرعها صريحا دون الحد وإذا ادعى المشهود عليه بالزنا ان  
 صدها شاهد محدود في القذف وان عتق ذمته بعد ذلك امتهل القاضي ما يشاء وبين  
 ان يقوم من مجلسه من غير ان يخطى فان جاب بالبينة والاقام عليه الحد فان اقر ان يهوده لبيسوا  
 بحضور في المصر وسأل ان يوجهه ايا ما لم يوجهه فان لم يوجهه هذا ولكن وجب اقام البينة  
 على بعض الشهود انه قد فعله قال حنيفة وسأل عن يهود القذف وان زكوا وفي يهود الزنا  
 بدي حد القذف ودر احد الزنا وكذا ذلك اذا ادعى يهود الزنا وادعت ان يحد الزاني فكيف  
 الرجل من اليهود وجلا من المسلمين فطالبه بحد فان لم يأت بالمعتدوف مطلب حذره  
 حتى اقيم حد الزاني ثم جاب مطلب قد فعله • وكذا ذلك لو كان مكان الزاني سارق • وإذا ادعى  
 المشهود عليه ان الشاهد اهل الزنا او ثارب الجراوانه استوجر على هذه الشهادة وجا على  
 ذلك ببينة لم يقبل بئسنة وقال ابن ابي ليلى يخطى وقال ابو حنيفة لا قبل بئسنة هذا  
 الا ان ياتي بالبينة انه عبد او محدود في القذف سبوا من جده فان قالوا قاضي يحد كذا  
 وسموه فقال المشهود عليه انا انك بالبينة على قرار ذلك القاضي انه لم يحدني او على موكبه  
 قبل الوقت الذي شهدوا به لانه حذ في فيه لم يقبل ذلك منه • ولذلك ان قال انا  
 اني بالبينة على قرار ذلك القاضي اني كنت غائبا ذلك اليوم في ارض كذا لم يقبل ذلك  
 منه الا ان ياتي من ذلك بامر مشهود فيقبل منه اذا كان كذلك في الحدود والعصا والاقوال  
 وغير ذلك • اربعة شهداء على رجل بالزنا قال الامام ان يحد فاقترى رجل من الشهود  
 على بعضهم تخاف المعتدوف ان يطلب بخته في القذف ان يبطل شهادته ولو يطلب  
 قال بخور شهادتهم على الراي ويحد المشهود عليه وليست هذه شبهة • وإذا احكم  
 عليه الحاكم بالزحم فزغل قبل ان يرحمه وولي غيره لم يحكم بذلك وان شهدت اليهود على  
 حكمة • وإذا شهدت اليهود على رجل فقالوا ان شهدنا وطه هذه المرأة ولم يقولوا في  
 لها قال شهدا ثم باطلة • ولذلك لو شهدوا انهم جامعها او باصتها • وإذا ادعى الذي

على طه

في القذف امضيت بالحرر

الزنا او ثارب الجراوانه استوجر على هذه الشهادة وجا على ذلك ببينة لم يقبل بئسنة وقال ابن ابي ليلى يخطى وقال ابو حنيفة لا قبل بئسنة هذا الا ان ياتي بالبينة انه عبد او محدود في القذف سبوا من جده فان قالوا قاضي يحد كذا وسموه فقال المشهود عليه انا انك بالبينة على قرار ذلك القاضي انه لم يحدني او على موكبه قبل الوقت الذي شهدوا به لانه حذ في فيه لم يقبل ذلك منه • ولذلك ان قال انا اني بالبينة على قرار ذلك القاضي اني كنت غائبا ذلك اليوم في ارض كذا لم يقبل ذلك منه الا ان ياتي من ذلك بامر مشهود فيقبل منه اذا كان كذلك في الحدود والعصا والاقوال وغير ذلك • اربعة شهداء على رجل بالزنا قال الامام ان يحد فاقترى رجل من الشهود على بعضهم تخاف المعتدوف ان يطلب بخته في القذف ان يبطل شهادته ولو يطلب قال بخور شهادتهم على الراي ويحد المشهود عليه وليست هذه شبهة • وإذا احكم عليه الحاكم بالزحم فزغل قبل ان يرحمه وولي غيره لم يحكم بذلك وان شهدت اليهود على حكمة • وإذا شهدت اليهود على رجل فقالوا ان شهدنا وطه هذه المرأة ولم يقولوا في لها قال شهدا ثم باطلة • ولذلك لو شهدوا انهم جامعها او باصتها • وإذا ادعى الذي

فان

فقال هذا عندي خلال لو يد رعينه الحد • وان شهد اربعة من اهل الذمة على ذي  
 اية في هذه المسئلة قال شهدا ثم باطلة وعليهم حد القذف للمرأة • وجل تزوج المرأة  
 لا يحل له نكاحها قد دخل بها قال لاحد عليه • وان فعله على علم لم يحد ايضا ويوجب عقوبة  
 في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا انا لك على علم فعليه الحد في ذات المحرم  
 منه • وجل تزوج امرأة فرقت اليه اخرى فوطئها قال لاحد عليه ولا على قاذفه • وجل  
 بغير امرأة ثم قال حسبته امراني قال عليه الحد وليست هي كالأولى لان الزفاف شبهة  
 الا ترى انها ان جات بولد انبت نفسه منه وان جات صديقه التي خرجت بولد لم انبت  
 نفسه منه • وجل في بامة ترقا استبرتها سرا فاسدا او على ان اللبايع فيه حياض  
 او ادعى صدقة او هبة وكذا به صاحبها ولم يكن له بينة دوى الحد عنه ولذلك لو  
 عليه الشهود بالزنا وشهدوا انه افرده لك وقال لست املك الجارية ثم ادعى عتقه  
 القاضي هبة او بيعا دوى عنه الحد • وجل طلق امراته ثلثا ثم وطئها في البعدة وقال  
 فطنتها على فلا حد عليه ولا على قاذفه • وكذا ذلك لو اعتق ام ولد ثم وطئها في البعدة وان  
 قال علمت انها على حرام حد وان حرمت المرأة على زوجها بوطئها وعملها لانه او جاع  
 مع امها فزجما معها ومولعوا بها عليه حرام فلا حد عليه ولا على قاذفه لان بعض الفقهاء  
 يقول لا يحرم الحرام الحلال فاستحسن ان ادرك الحد بهذا الشبهة • وكذلك اذا  
 اباها بشي من الكتابات ثم جاع معها وهو يقول علمت انها حرام فلا حد عليه • وإذا شهد  
 الشهود على انه في امرأة لم يعرفها فلا حد عليه فان قال المشهود عليه ان التي زاولها بشي  
 ليست لي بامرة ولا حام لم يحد ايضا • وان اقر بالزنا بامرة غير معروفة آفيم عليه الحد  
 اربعة غير بعد ولا شهدوا على رجل بالزنا قال لاحد عليه ولا عليهم وان كانوا عيانا او عبيدا  
 او محدودون في القذف وجميعا • وإذا اجاب المشهود بالزنا فشهدوا به ستر قبح حدوا  
 جميعا • وان كانوا في معتد واجد فلما قاموا الى القاضي قام واحد بعد واحد قال بخور شهادتهم  
 وإذا شهد اربعة على رجل انه زني بامرة فقال اثنان زنا بها في ذافلان وقال اثنان زنا بها  
 في ذافلان اخر لم يحد الرجل ولا الشهود • وإذا شهد اربعة نصا ويم على نصرانيين بالزنا  
 فعصى القاضي بشهادتهم ثم اسلم الرجل والمرأة قال يبطل الحد عنهما جميعا • وان اسلم الشهود  
 بعد ذلك لم يحد ايضا وان كانوا شهدوا على رجلين وامرأتين بالزنا فلما حكم الحاكم اسلم احد  
 الرجلين زال الحد عنه وعن صاحبه ولم يزل عن الآخر وصاحبه **باب**  
**الاقراء بالزنا** ويرد الامام المعترف في المرة الاولى والثانية والثالثة  
 فاذا اعادة الرابعة فارق عنه دوى سأل عن الزنا ما هو وكيف هو فاذ اوصعه وانبتة  
 قال له فلعلك تزوجتها او وطئتها بشبهة فان قال فليكن في عقله فان كان صحيح العقل سأل

الامام  
 بالزنا



عن الاحصان فاذا اضر امر رجله فاذا ارجم غسل وكفن وحمل عليه فان اضر  
رجله رجع عن قوله دري عند الحد وكذا حد السرقة وقال ابن ابي ليلى لا قبل  
رجوعه واقيم الحدي بها جميعا فان اقر بالزنا اربع مرات في مجلس واحد لم يحد وهذا حد  
مرأة واحدة حتى يروا الفاضلي من ذلك المجلس ثم يعود اربع مرات وقال ابن ابي ليلى  
يحد فان كانت المرأة التي اقرانه وفيها غايبة فالقياس ان لا يحد الرجل ولكنها تدع القياس  
للاثر وتحد فان جاءت المرأة بعد ما حد الرجل واودعت التزوج وطلبت المهر لم يكن لها  
مهر اربعة نساق شهدي وعلى رجل بالزنا واقره مرة واحدة قال لا يحد لانه لم يقر اربع  
مرات ولم يشهد عليه اربعة عدول واذا وطئ رجل جارية ولد له وقال علق  
ابها على حرام فلا حد عليه ونبت النسب منه فان وطئ جارية احد ابويه او امراته  
وقال طنت الفاحش فلا حد عليه ولا نبت نسب الولد منه وكذلك لو قالت الجارية  
طنت انه يحد لي ولا حد علي واحد منها ابنا ادعي ذلك دري الحد وان قال علق ابها  
على حرام حد وحكي عن ابن ابي ليلى انه اقره مرة واحدة وطئ جارية امه فقال له ابن ابي ليلى  
او طئتها قال نعم حتى قال ذلك اربع مرات فامر به فضرب الحد وقال ابو حنيفة لا ينبغي  
الحاكم ان يقول له اقلعت وان وطئ جارية اخاه او اخيه وقال طنت الفاحش او علق  
ابها على حرام فعليه الحد وان وطئ جارية ولد ولديه لحات بولد فاده فان كان الاب  
حي لم تثبت دعوى الحد اذا كذبه ولد الولد فان اقر به علق بالرجم ولا شيء على الحد  
من قيمة الام وعليه العقر وكذلك ان كانت ولده بعد موت الاب لا قبل من ستة اشهر  
وان كانت ولده بعد موته بسنة اشهر فهو مضاف في الدعوى صدقة فيه  
ابن الابن وكذا بدو بممثلة الاب واذا وطئ جارية امراته او جارية احد ابويه  
وقال علق ابها على حرام وقالت الجارية طنت انه يحد لي فلا حد علي واحد منها ابنا قال  
ذلك واذا شهدت اليهود على زنا قديم لم اقرضها وتم ولا احدثهم وان اقر زنا قديم  
اربع مرات اخذته بالحد والذمي والعبد في الاقرار بالزنا بممثلة المصدا الحرة لا يوجب  
الاخرس الحد الزنا ولا بشي من الحدود وان اقر به باسائة او كناية او شهدت به  
اليهود عليه والذي يحسن ويقيم اذا زنا في حال افاقته اخذ بالحد فان قال زنت في حال  
جنوني لم يحد وكذلك ان اقرانه زنا في دار الحرب قبل ان يسلم واذا اقر المحبوب  
بالزنا لم يحد وان اقر به المحض او شهدت عليه اليهود حد وان قال زنت وانا صبي  
فلا حد عليه وان قال العبد بعد عتقه زنت وانا عبد لزمه الحد حد العبد  
واذا اقر الرجل اربع مرات زنا بفلانة وقالت كذب ما زني ب ولا اعرفه لم يحد  
الرجل في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يحدون وان قال زني بي مستكره

حد الرجل زنا

حد الرجل زنا وان اقرته المرأة اربع مرات ان هذا زني بي وكذا يحد الرجل لم يحد  
المرأة في قول ابي حنيفة وحدت في قول ابي يوسف ومحمد وان قال الرجل صدقت حدت  
المرأة ولم يحد الرجل لانه لم يقر الا مرة واحدة واذا دخل المسكرة او الحرب بامن فرقي  
هناك بامرأة مسلمة او ذميمة ثم خرج الى دار الاسلام واقر به لم يحد وكذلك سرقة  
من المسلمين دخلت دار الحرب فرقي رجل منهم هناك لم يحد وكذلك العسكر لا يقيم الحد  
والعقاص الامير يصرفهم الحد ود على اهلهم فيقر واهلهم فانه يقيم الحدود والعقاص في  
دار الحرب اذا غزاهم ولا حد علي من زنا او شرب خمر في عسكر اهل البغي منهم ولا من كان  
من اهل العدل ولا من تجار اهل العدل واسراهم فيهم ويقام الحد على العتد اذا اقر بالزنا  
او بغيره مما يوجب الحد وان كان مولدا غائبا وكذلك القطع والعقاص واذا اوجس  
على المرضي حد من الحد ود في زنا او شرب او مملوكة حبس حتى يبرأ ثم اقيم عليه الحد الا ان  
فانه يرجع في الحال رجل ثبت عليه باقراره الزنا والسرقة وشرب الخمر والعقد  
وقتي عين رجل قال يدا الامام بالعقاص في العين لانه من حقوق الاحكام العباد فان  
برأ اخرجه فاقر عليه حد القذف فاذا اقر افاقر عليه ذلك الحدود حد احدا وان شا  
بد الحد الزنا وان شا بد الحد السرقة ويجعل الخمر اخرها وكلما افاقر عليه حد احسبه  
بغير اخر افاقر عليه الاخر فان كان محصنا فاقص منه في العين وضربه حد القذف  
ورجعه ود اعنه حد السرقة والخمر الا انه يضمنه السرقة ولا يقر حد ولا قود ولا  
تغريم في المسجد ولكن القاضي يخرج من المسجد او يبعث امينا فيضرب بحضرة واذا  
زنا الرجل مرات او قذف او شرب مرات لم يقيم عليه الا حد واحد وليس على واطي البهيمة حد  
ولكنه يعزب بلغنا عن عمر الخطاب انه لم يحد واقرنا بهيمة فاحرق بالكنا واذا اقر  
فاذ زنا بانيان البهيمة لم يحد وان قد فعل قوم لوط لم يحد الا ان يفتح به فيحد وا  
في قول ابي حنيفة يعزب ومن وطئ امرأة في سباح فابيد ثم قد نه انسان فلا حد عليه  
ويقيم للقاضي اذا اشكل عليه الشيء ان يسأل عنه عن موافقة ولا يسهه الا ذلك  
فان اشار عليه ذلك الذي موافقة منه في نفسه بما هو خطا عند القاضي فانه يقضي  
بما هو الصواب عنده اذا كان يبصر وجوه الكلام وان ابراهمه وعلى يقول ذلك الغيبة  
فان موسعا عليه **باب الرجوع عن الشهادة**  
واذا شهد ثمانية نفر على رجل بالزنا كل اربعة يشهدون بالزنا بامرأة على حد  
ورجعه القاضي ثم رجع اربعة منهم عن الشهادة لم يضمنوا شي وان رجع واحد من  
الاخرين ايضا صوب الراجمون جميعا الحد وغرموا اربع الدية في قول ابي حنيفة وابي  
يوسف وقال محمد يعزبون ولا يحدون وان شهد خمسة على رجل بالزنا والاحصان

سورة  
سورة



ورجم ثم رجع واحد فلاشي عليه وان رجع الاخر ضرب بالحد وغرم ما ربح الدية وقال  
ابو حنيفة اذا قتل الامام الذي ليس فوقه امام شيئا مما هو الي السلطان فليس عليه  
فيه حد الا العصاص والاموال فانه يوزن لها وقال السكر الذي يجب على صاحبه الحد  
ان لا يعرف الرجل من المرأة **باب الشهادة في القذف**  
واذا ادعى رجل على رجل انه قد فقه ولا يثبت له لم يختلف على ذلك ولا يمين في شيء من  
الحدود الا انه يتخلف في السرقه من اجل المال وان ابي زخلف ضمن المال ولم يقطع  
فان جاء القذف وشاهد من شهد انه قد فقه سبلا عن ما بينه وكيفيته فان لم  
يزيد على ذلك لم يقبل شهادته لان القذف يكون بالحجارة وبغير الزنا وان قال  
شهادة انه قال له يا زان قبلت شهادة تمام القذف وان كانا عدلين فان لم يعرفهما  
القاضي حبسه حتى يسأل عنهما ولا يكفله وان شهد له شاهد عدل وادعى ان شهادته  
الاخر خاضع حصة يومين او ثلثة استحسانا وان كان هذا الواحد لا يعرف القاضي له حصة  
ومو قوله ابي يوسف الاول ذكره في كتاب النكاح ولا يكفل في شيء من الحدود والعصاص  
في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد نأخذ منه كغيلة حتى يحضر بينته وسأله  
البيهقي انه حر وان عرفه القاضي بالحرية اكفى بمعرفته وان اختلف الشاهدان في  
الايمان لم يقبل شهادتهما في قول ابي حنيفة لانه كلام ومو كالتلافيهما في الايمان عنده  
الشهادة بالاقرار بالملك والطلاق والعناق وقال ابو يوسف ومحمد لا يجد القاذف  
بشهادة الشهادته وان شهد احدهما على القذف والاخر على الاقرار به لم يجد في قولهما جميعا  
استحسانا وكذلك في النكاح والحجاية والغصب وما استبهما من الاعمال ويجوز مثل  
ذلك في البيع والذوق وما استبهما وقال القاضي محمد القذف ثم عفا القذف  
عن القاذف فعفوه بالحل لانه قد انتهى الى الامام ويستحسن الامام ان يقول للكتاب  
قبل يات الحد تركه وانصرف فان تركه وانصرف عنه ثم عاد اليه يطالب به فله  
ذلك وان لم يعرف بعد بياحه ولكنه قال لم ينفذ في وقال شهدت يهودي بالباطل  
وراد الحد عن القاذف ويجوز شهادة القاذف على من يضرب الحد وبعد ما ضرب  
بعضه اذا كان عدلا رجل قال لامرأة زيت مستكرهه او جامعت فلان جامعا  
حراما او زنت وانت صغيرة او زنت قبل ان تولدي قال لا حد عليه وان قال زنت  
وانت كافرة وقد اسلمت او زنت وانت امه وقد اعتقت فعليه الحد وان قال  
قد قذفتك بالزنا وانت كافرة او انت امه فلا حد عليه رجل قد فسد بالزنا ولا  
اخ قال ليس للاخ ان ياخذ بالحد وقال ابن ابي ليلى ياخذ بالحد والاخت ايضا بالحد ولا ياخذ  
غيره هولا وقال في باب الاختلاف كل من يوث ويوث له ان ياخذ بالحد وللولد الكافر

والملوك

والملوك ان ياخذ بالحد كما ياخذ به الولد الحر المسلم وان كان المقذوف  
حيا قائما لم يكن لاحد من هؤلاء ان ياخذ بحد وقال ابن ابي ليلى الغائب بمنزلة الميت  
فان مات قبل ان يرجع لم ياخذوا به ايضا وان اوصى به وصية لم ياخذوا به ايضا  
وان رجع بينته عند الحاكم وضرب القاذف بعض الحد او لم يضرب ثم مات  
المقذوف في بطل الحد وان ضرب بعض الحد ضربا لم يمت الا ومو حاصره رجل  
قال لرجل يا زانية قال لا حد عليك استحسانا في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال  
محمد عليه الحد وان قال لامرأة يا زان فعليه الحد واذا ادعى القاذف ان  
له بينة على تحقيق قوله اجل ما بينه وبين قيام القاضي من غير ان يطلق عنه ولكن يقال  
البيت في يهودك ولا يقبل منه اقل من اربعة نفر فان طعنهم فشهدوا على المقذوف  
برأاستفاد مردودات المدعى القاذف ولم ياخذ المقذوف استحسانا وان طعنوا  
او شاهدوا امرائهم على اقرار المقذوف بالزنا ذرات الحد عن القاذف واذا وطئ  
الرجل امرأته وهي حائض او امه وهي محبوسة او مكاتبه فزوجه انسان خذ فاذنه  
وان وطئ امرأة لا خل له على حال قد وطئها ابوه او وطئها امرأته فاذنه في قول  
ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وان نظرا في فريج امرأة له او امه بشهوة او لامتها  
بشهوة ثم اشترى امها او ابنتها او تزوجها فوطئها فقتله رجل خذ فاذنه في قول ابي  
حنيفة لان كثير من العتق لا يحرمون بهذا وقال ابو يوسف ومحمد لا يجد فاذنه  
وان وطئ امه وهي اخت من الرضاة لم يجد فاذنه وكذلك ان تزوج امرأة وطئها  
ثم علم انه قد كان تزوج ابنتها او امها وطئها فلا حد على فاذنه وكذلك في السر وكذا  
ان تزوج اختين او امرأة وعمتها وحالتها او امه على حرة او جمعها في العتق ووطئها فلا حد  
على فاذنه وان ملك اختين فوطئهما فلا حد على فاذنه وان وطئ امه بينه وبين شريكه فلا حد  
على فاذنه وان ملك اختين فوطئهما فلا حد على فاذنه لانه اذا اخرج احدا منهما عن ملكه  
خل له في فريج الاخرى وان وطئ المعتقة من حلاق باين او ثلث لم يجد فاذنه وان  
وطئ امرأة مستكرهه لم يجد فاذنه ولا فاذنها وان وطئ جارية امه او ابنته او  
اخت ابويته او اخته او اخته فاذنه ان مولاهما باعها منه ولم يكن له بينه فلا حد  
على فاذنه واذا ذني في حال كفر في دار الحرب او دار الاسلام ثم اسلم فذنه انسان  
لم يجد فاذنه وان ما سر امرأة حراما وبلغ كل شيء منها دون الجماع فذنه قاذف  
فعليه الحد مجنون زنا بامرأة مطاوعة او مستكرهه ثم قدف المجنون او المرأة  
قاذف فلا حد عليه ولا حد على قاذف المجنون ان كان زنا او لم يزن ولا حد على قاذف الصبي  
ولا قاذف الاخرس والمجنون والمرتد ولا حد على قاذف الملوك وان كان الملوك مؤثرا



القاذف فعلية نصف حد الحر ولا حد على قاذف الكافر وعلى الذي في حد في المسلم حد قاتل  
 واذا كان اهل البقي في عسكرهم فقد في رجل منهم او قد في رجل من اهل العدل ورجل منهم  
 او قد في رجل من اهل العدل اسير يهودا جاري عسكرهم او قد في عسكرهم اهل العدل  
 والقاذف في عسكر اهل البقي او قد في رجل من اهل العدل ورجل منهم او قد في رجل  
 من اهل العدل اسيرا او جاري عسكرهم ثم ظهر المسلمين على ذلك لمر واحد منهم  
 حربي دخل دار الاسلام بان قد في مسلما لم يجد في قوله ابي حنيفة الاول وحيد في قوله  
 الاخر وهو قول ابي يوسف ومحمد وكل شي اوجب فيه الحد على الاجنبي فانه اذا قال لامرأته  
 وما حران مسلما لم يجد واحد منها في قد في عليه اللعان وان قال لا حبيبة يا زانية  
 فقاتل زنت بك فلا حد على الرجل لها ولا حد للمرأة للرجل ولو قالت امرأته مبتدئة لزواني  
 زنت بك ثم قد فيها الزوج بعد ذلك لم يكن عليه حد ولا لعان رجل قال لا حبيبة يا فاسق  
 او يا حبيبة او يا فاجر او يا بائنا العاجزة الفاسقة قال لا حد عليه وان قال يا اكل الربوا  
 او يا ظالم او يا سارق الخمر كان عليه التعزير ولو قال له يا حمار او يا ثور او يا حمار لم يعزر  
 في شيء من ذلك وان قال له بخرت لفلانة او جامعتهما حراما لم يكن عليه في ذلك حد ما لم  
 يتدفع به بالزنا واذا عرض الرجل فقال لست بزنا لم يجد وان قال اتجرت اليك زان  
 او اتهمد في رجل على نهادة انك زان وقال الرجل اذهب فقل لفلان يا زان قد هب الرسول  
 فقال له عنة لم يكن في شيء من ذلك حد وان قال لعبد يا زان فقال له لا بل انت خذ  
 العنة وان قال لرجل يا زان فقال رجل اخر صدقت لعبد هذا المصدق والان يقول  
 هو كما قلت فجد وان قال لرجل شهد انك زان وقال اتجرتا شهد قال لا حد على الثاني  
 وان قال لرجل زني في حل فعليه الحد وان قال لامرأة زنت ثم قال بعد قطع كلامه لست  
 مستكرهة لرجل الحد عنة وان قال لرجل زنت انت وفلان معك فهو قاذف لفلان  
 لفلان ايضا فان قال عنت وفلان معك شاهد لم يصيد وعلى ذلك الا ان يرى انه لو قال  
 لعبد وانت حر وفلان معك عنتا جميعا وان قال الرجل يا ولد الزنا او يا بن الزنا او لست  
 لابن وامه حره مسلمة فعليه الحد لمقتضى ابن مسعود قال لا حد الا في قد في محضنة او في  
 رجل عن ابيه وان قال لست بابن فلان يعني حد فلا حد عليه وان قال انت من فلان ففسد  
 الى جسد فلا حد عليه وكذلك لو نسبته الى عمه او خاله الا ترى الى قوله الهالك والد ابا بك  
 ابراهيم واسماعيل واسحاق وكذلك لو نسبته الى زوج امه الا ترى الى قوله وربا بكم الله  
 في محرمكم وان قال لست لابنك وامه حره وابوه عبد قد مات قال هذا الامه قاذف  
 ونسب الحد وكذلك ان قاله كافر قد مات ابوه مسلمين او لعبد قد مات ابوه حرس  
 وان قاله المولى لعبد لم يكن له ان ياخذ بالحد وان عتق وان قال له يا بن مربي يا بن

في النكاح  
 بعض مسائل النكاح  
 في كتاب النكاح

ارجو ان يكون لتمام  
 او غيرها مما احسن

ما التما

ما التما او بان جلا فلا حد عليه لانه كلام الناس وليس على سبيل القذف واذا نسب رجل  
 رجلا الى غير ابيه في غير غضب فلا حد عليه وان كان على سبيل الغضب والسباب  
 فعليه الحد استحضارنا وان قال لعزبي يا بنطي اوست بعزبي فلا حد عليه الا ترى انه  
 لو قال يا رستاي ليس عليه شيء وقال ابن ابي ليلى اذ قال للعزبي يا بنطي اوست من بني فلان  
 للسليلة التي هو منها فعليه الحد واذا قد في المواله وكده او وكده فلا حد  
 عليه وان قد في اباه او امه او اخاه او عمة فعليه الحد رجل قال لابنه يا بن الزنا  
 وامه منه ولها ابن من غيري يطلب الحد قال يضرب القاذف الحد وكذلك ان  
 كان لعنت المصدق وان اثنان قصدت احد هما كان للاخران ياخذ بالحد لان المصدق  
 منهما لو اتهم في ابيه او امه كان لاجيه ان ياخذ بالحد وان لم يكن للعقد في الا ابن  
 واحد قصدت في القذف ثم اراد ان ياخذ بالحد لم يكن كذلك وان كان له اثنان  
 احدهما عبد او كافر كان للعبد او الكافر ان يطلب بالحد كما ضرا كان لاخر او غائبا رجل  
 استمر جارية شرافا سدا فوطيتها ثم قد في انسان قال على قاذف الحد قال ابو الفضل  
 ولم يجعل هذا كالموطي في النكاح القاسد رجل قال لا حبيبة يا ابن الزانية قال عليه حد  
 واحد وان قال لست لابن فلان ولا لفلانة فلا حد عليه لانه نفي للولادة ولم يقذف  
 وان زاني القاصي ورجل اسرق وموفاضي لم يعطيه استحضارنا وان اقرب عبد بسرقه فقطعه  
 وكذا لست شرب الخمر والزنا وان قال لم يلدك فلان لا يبيد عليه لانه صادق فيه  
 وان قال لامرأة زنت بييعر او يتوب فلا حد عليه وان قال لها زنت بناقة او يفرق  
 او يتوب او يد راحم ضرب الحد وان قال لرجل زنت بييعر او بناقة او ما شبه ذلك  
 او بامه لم يجب عليه الحد الا في الامه خاصة وان قال للرجل يا بن الاقطع او يا بن الحمار  
 وابوه ليس كذلك فلا حد عليه وكذلك لو قال يا بن الاسف والاسود وما شبه  
 ذلك فلا حد عليه ولو قال يا بني او يا اخي وما شبه ذلك فلا حد عليه وان قال  
 يا يهودي او يا نصري او يا نجسي او يا بن اليهودي فلا حد عليه ولعزير وان قال له  
 يا زان قاذف فها هو ثم قال عنت ان تصعد على شيء قال عليه الحد وان قال  
 زجج رنان في الجبل وقال عنت الصعود فيه قال عليه الحد وقال محمد لا حد عليه  
 وان قال قد زنت في الجبل فعليه الحد في قولهم جميعا واذا زني المقذوف في  
 ان يمار الحد على القاذف او وطى بطا حراما او ارتد عن الاسلام ثم اسلم او صا ومقوها  
 او اخرسا لم يجد القاذف ومن ولد ملاءمة او ولد زني في نفسه فعليه الحد وان  
 قد في امه فلا حد عليه واذا اختلف شاهد القذف في اللغة التي قد في بها فها دتما  
 باطله وكذلك لو شهد احدهما انه قال له يا بن الزانية ونهت الاخرانه فان لست لابيك

اذا اختلف شاهد القذف في اللغة



مخوسي تزوج أمة ودخل بها ثم أسلم ففقد هذا الإنسان قال عليه الحد ألا ترى أن مخوسيا لو تزوج  
مخوسية لغير شهود أو شهود مخوس ودخل بها ثم قدف هذا الإنسان حدته **•** ولو فعل هذا أسلم  
له أحد فأذفه وهذا قول أبي حنيفة **•** وقال أبو يوسف ومحمد لأحد على كاذب المخوسي  
إذا أسلم وقد كان تزوج بأمة ودخل بها أو دخل بأمة في كاح حراره ولا يتركه عليه إذا أسلم  
**•** أربعة شهود وعلى عبد أن يولد اعتقه وأنه قد زنى وهو محصن فزحم ثم رجعوا  
عن نهادة الزنا والعنف قال يضمنون القيمة للمولى والدية للورثة ويضربون الحد  
وإن شهد إنسان منهم على العنق فاعتقه ثم شهد أيضا الآخرين على الزنا فزحم ثم رجعوا  
شاهد العنق عن العنق ولم يرجعوا عن الزنا وجعلوا الآخرين على الزنا قال على شاهد هذا  
العنق جميع القيمة للمولى وعلى الآخرين نصف الدية للورثة ويضربون الحد فإن شهد  
الرجلان على عتقه فاعتقه العاصي ثم شهد هو وآخر وشاهد العنق على رجل بالزنا فزحم  
ثم رجعوا عن العنق ضمننا قيمته للمولى ولم يضمننا من ذية المرحوم **•** نصبي زنا بصبية  
سكنا وبعه قال لأحد عليهما وعلى الصبي الحد في ماله **•** وكذلك الصبي يزني بأمة فيذهب  
عند رثتها ويشهد عليه الشهود بذلك فعليه المهر إذا استكرهتا وإن كانت دعت  
إلى نفسها فلا حد عليهما إلا مهر وكذلك المحنول **•** رجل زنى محرما وأخر زنى بصحبة  
فلا حد عليهما **•** صحيح زنى بمحونة قال عليه الحد **•** رجلان سرقا سرقاة واحدة وأخذ همتا  
آخران ومحنون قال لا قطع على واحد منهما **•** شاهدان شهدا على رجل بالزنا وشهد آخران  
على امرأة بالزنا قال لأحد عليه ولا عليهم **•** وإن شهدا له بالزنا وأحد بالزنا ربه  
على أفكته الحد وإذا ضرب العبد حد العتد أربعين سوطا ثم أعتق لم يخرج منها دية  
أبد أو كذا إن ارتد ثم أسلم لم يقتص منها دية ولم يزد ما كثر الأسر **•** وإذا ضرب  
الكافر حد القذف ثم أسلم جازت منها دية **•** أربعة كفار شهدوا على كافر أنه زنى  
بامرأتين كافرتين فلما قضى بالحد عليهما أسلموا والمرأتين بطل الحد عنهما جميعا وإذا سلمت  
أحد المرأتين بطل الحد عنهما خاصة **•** وكذلك لو كذبوا شهدا على كافرتين بالزنا  
مع امرأة واحدة **•** وإذا جنت الأمة جناية عمد أيها قصاص وطهية المولى ولم يدع  
شبهه قال ليس عليه الحد وعليه العتد لسيدها لأن بعض العلماء يقول إن شأسترقصا  
وإن كانت الجناية خطأ فالقياس أن عليه الحد وبه نأخذ دفع أو قدي في قوله أبي حنيفة  
ومحمد **•** وقال أبو يوسف يد راعته الحد إذا دنتها استحسانا وإن قدت حد **•** وقال  
أبو حنيفة ومحمد إذا زنى رجل جارية ثم استرقها أقيم عليه الحد وقال أبو يوسف لأحد عليه  
أخر الكتاب

المهر

**كتاب الشقاق**

ذكر محمد عن أبي يوسف عن الكلبي عن ابن صالح عن ابن عباس قال وأدع رسول الله صلى الله عليه

وسلم

وسلم الأبردة هلال بن عويمر الأسلمي فإنا سنبره يدون الإسلام فقطع عليهم أصحاب  
أبي بردة الطريق فقتل جبريل بن علي رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهما بالحد فيهم أن من  
قتل وأخذ المال وطلب ومن قتل ولم يأخذ مالا قتل ومن أخذ مالا ولم يقتل قطع  
يده ونزع جلد من خلاف ومن جاسلما هدم الإسلام ما كان في الشرك وعن الجراح عن  
عمر بن شبيب عن أبيه عن عبيد الله بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أنه كان لا يقطع اليد إلا في ثمن الجن ومو يوميد بشاوي عشرة دراهم وعن ابن مسعود  
قال لا يقطع اليد إلا في دينار أو عشرة دراهم وعن ابن مسعود قال إذا أصاب الحدود  
والقتل قتل والعز ما سوي ذلك وعن ابن عباس مثله وقال أبو حنيفة يقتل وبلغ ما كان  
يهد من حد الأخذ قدف أو حقوقي الناس في القصاص وإن ذلك يقاد عليه قبل القتل وإنما  
يد راعته حد السرقة وحد الحر وحد الزنا إذا كان جليدا ومو قول أبي يوسف ومحمد وعن  
عمر قال إذا شهدوا عليه على حد لم يشهدوا عند حضرته فأقيموا عليه وعلى ضغن ولا نهاد  
لهم **•** وعن علي في رجل أخذ وقد نكب البئث ولم يخرج المتاع قال لأحد عليه **•** وعن رافع  
زافع بن خديج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في ثمر ولا كثر ولا كثر  
الجمار **•** وعن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قطع في طعام وعن عمر  
قال لا قطع على العتد ولا في عامرته **•** وعن علي قال في السارق تنقطع يده اليمنى  
فإن عاد قطع يده اليسرى وإن عاد استرد عتده الحكس في لا سمي الله أن لا يدع  
له يد إلا يلقا ويستسرى لها ورجلا يمنى عليهما **•** وعن أبي بكر أنه قطع اليد اليسرى لنفسه  
قطع اليد والرجل **•** وعن يزيد بن خنيفة قال في البني صلى الله عليه وسلم يسارق فقال  
أسرفت ما أخاله سرفت قال فقال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلموا ذهبوا به  
فأقطعوه ثم أحبسوه ثم أبتوا في يده ففعلوا ذلك فقال نب الله فقال نب الله فقال  
الله نب عليه وعن أبي الدرداء أنه في يسارق أو سارق فقتل أسرفت فولي لا وعن ابن  
مسعود أنه في يسود أفتل لها سلامة فقال أسرفت فولي لا قالوا ألقنها فقال اجتمعي  
بأعينة لأندري ما يراد بها حتى يفر فاقطعها **•** وإذا شهد شاهدان على رجل بالسرقة  
سبلا عن ناهيتهما وبقيتهما فإن ابنا وصفتا وهي ثاوي عشرة دراهم والمسروق منه  
خاضع بخاصم قطع السارق **•** وإن كان لا يشاوي عشرة دراهم لم يقطع وإن كان الناصي  
لا يعرف الشاهد بن حبسه حتى يسأل عنها فإن زكيا والمسروق منه غائب لم يقطع إلا  
حضرته وإن كان خاضعا والشاهدان غائبان لم يقطع أيضا حتى يحضرا قال أبو حنيفة  
بعد ذلك قطع ومو قول أبي يوسف ومحمد وكذلك الموت وقد كان هذا في كل حد  
سوي الرجم وبمقتضى القصاص وإن لم يحضروا استحسانا لأنه من حقوقي الناس وقال ابن



ابو ثعلب يقطع في خمسة دراهم ولا يقطع في اقل منها ولا يقطع وان كان المسروق منه غائباً في وقت الشهادة او الحكم. واذا سرق الرجل ثوباً ياتي عشرين دراهم من رجلين قطع وان سرق الرجلان ثوباً ياتي عشرين دراهم من رجل ليربطاً ويقطع من المستودع والمستعيرة المضارب. وان شهد كافران على مسلم وكافر يسرق ثوب شهدا بها باطلة في جميع ذلك الا انه يقضي على الكافر نصف الثوب للذمي ولا يحسن لشاهدي البسوق الا ان يشهدا عليه بيد واحد عن الشارق وان قال صاحب ثوب اذا ذهب ثوبي وسميها ان شهدا انه ثوب هذا اخذت هذا من غير ان يذكر السرقة. وكل من كان في يده شيء او في يده فاحذ منه انسان وسع الشاهد ان يشهد انه لفلان الذي كان في يده قبل وكيف يسمعه ذلك ولا يعلم انه كان ملكه فان رايت رجل اشترى امه من رجل واشهد عليه شهود فاحذ صاميه رجل او ثوب منه اما يسع الشهود الذين شهدوا سراها ان يشهدوا فلان انما الشهادة في هذا على الظاهر واما الغيب فلا يعلم الا الله. ومن ثقب البيت فادخل بدمه فاحذ المتاع وذهب فلم تقطع وان دخله وجمع المتاع ولم يخرج حتى اخذ لم يقطع وان ناول صاحب الدار الباب لم يقطع واحده منها. وان يري بالثياب من البيت الى الطريق ثم خرج فاحذها قطع. وان دخل جماعة الدار فجمعوا المتاع ومملوه على رجل منهم فكان هو الذي خرج به وقد خرجوا معه في فروع او خرجوا فله ثم خرج هو في نورهم قال في العباس يقطع الحامل وخذه وفي الاستحسان يقطعون جميعاً وبه ناخذ. واذا شهد الشاهدان على رجل بالسرقة فقال الشارق هذا متاعي كنت استودعته فخذ في اوقال اشترته منه او قال هو امرني بهذا قال بدراعه القطع في جميع ذلك لان المسروق منه صار خصماً له ولو طلب بمنته استخلفته عليه وان حلف لم اقطعه عليه ايضا للشبهة التي دخلت في الامر. واذا سرق باب دار او مسجد لم تقطع لانه ظاهر لم يجر. وكذلك ان سرق ثوباً قد بسط على حائط فاطهر الى السكة. وكذلك لو سرق ثوباً من تحت او بيت انسان قد اذله في دخوله ولذلك الشارب يفتح باب خائونه في السوق ويأذن للناس في الدخول عليه لينتروا منه فسرق رجل منه ثوباً لم يقطع. واذا سرق رجلان من رجل ثوباً واحداً او المسروق لم يقطع واحدهما. ومن سرق ذي رحم محرمة لم يقطع واذا دارت القطع عن احد السارقين لعائده او شركه معاً وصته او شبهة داره عن الآخر. ولا قطع على سارق المصحف وان مفضضاً ولا على سارق اللحم والخبز والفاكهة والرمان والبقول والخبز والرياحين والحناء والوسمة من شجرة او غير شجرة. وكذلك لا قطع في الانسان والجص والنورة والرنج ولا في النورة البعيدة والدين ولا في الخبز من اهل الذمة ولا قطع في الدف وما اشبهه من الملاهي ولا قطع في البازي والصفر

وساير

وساير الطيور ولا في الوحش والصيد والعهد. وان سرق التمر من روض النخل من حائط محرو او حنطة في سبطها لم يقطع لمعنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قطع في محرو ولا لقر. وكذلك ان سرق النخل باصلها وان احرق التمر في حظيرة عليها باب او حصدت الحنطة وجعلت في حظيرة فسرق منها قطع. وكذلك ان كانت في الصحراء وصاحبها نائم عندها لم يقطع. وكذلك المسافر ينزل في الصحراء فيجمع مناعه ويبيت عليه فسرق منه قطع وكذلك ان كان هذا في قسطاط قد جمع مناعه فيه فان سرق القسطاط بعينه لم يقطع لانه ظاهر لم يجر. واذا قطع السارق ودت السرقة الى صاحبها فان لم يرد عليها لم يقطع منها السارق ولا يجمع القطع والعتان. ولا قطع على الناس في قول ابي حنيفة ومحمد لان كفن الميت ليس بمحرز. وكذلك عن ابن عباس وعامة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مروان سلم عن ذلك فلم يلتزموا فيه شيئاً فعزوا اسواطاً ولم يقطعوا وقال ابو يوسف يقطع ولا قطع على المختلس واما الطراز فان كانت الدراهم مصروية في داخل كمره فادخل بدمه فاحذها قطع وان كانت مصروية في ظاهر كمره فاحذها لم يقطع. وان سرق صبياً حراً لم يقطع وان كان عليه حل كثير الا انه لو سرق ثوباً لا ياتي عشرين دراهم في جانب عشرين دراهم مصروية لم يقطع لانه ظاهر لم يقطع. وان سرق حراً بانيه مالا او حراً بانيه مالا او كساً فيه مال قطع لانه وعما يوضع فيه المال واما سرقها هذا المالا ولم يسرق الحرقه وسرق هناك الصبي ولم يسرق الحلي. وان سرق ثوباً فيه مال عظيم مصروية علم به اللص والثوب لا يساوي عشرين دراهم قال اذا كان هكذا يبتا قطعت فيه وان سرق صبياً صغيراً مملوكاً لا يعمل قطع فيه في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف استحسان ان لا يقطع وان كان يعمل وشك لم يقطع فيه في قولهم جميعاً لانه غصب او خدعة وان سرق شاة سرعاناً لم يقطع وان سرق من دار قطع. وكذلك البقر والابل والغنم والحمار والبعول وان كانت البقر تاتي الى حائط قد بني لها عليه باب لغلق عليها ومعها من عظمها او ليس معها حافظ فكسر الباب ودخلها فسرق منها بقره فمأذها او ساقها او دكبلها حتى اخرجها قال يقطع. واذا شهد شاهدان على رجل انه سرق بقره واحداً في ليل فقطعت في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الشهادة وان قال احدها نور والاخر بقره لم يجر الشهادة. وان شهد انه سرق ثوباً قال احدهما هاهنا وقال الاخر مروية جازت الشهادة في قول ابي حنيفة ولم يجر في قول ابي يوسف ومحمد. وان اختلفا في الشهادة في الوقت لم يجر الشهادة. واذا سرق ثوباً فاشق



في الدار نصفين ثم اخرجوه وموساوي عشرة دواهمر قطع وان يقطع حتى ضمه و  
النوب قيمته وسلم له النوب بطل القطع وقال ابو يوسف كل شيء عليه قيمته ان شاذ  
وب المتاع فلا تقطعه فيه . وان سرق شاة فذبحها في الدار ثم اخرجها قال لا قطع عليه  
واذا قطعت يد السارق ورثة المتاع على صاحبه ثم سرقه مرة اخرى لم يقطع استحسانا  
والسارق تقطع يمينه او لافان سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى فان سرق بعد ذلك  
استحسانا لا لارعن على واحبته حتى يحدف توبة . واذا شهد شاهدان على رجل بالسرقة  
قطعت يده ثم انيا بالسان اخرجنا كذا هذا السارق الذي شهدنا ولكننا اخطانا بذلك قال  
لا اجيزها دية على هذا واصفها دية بيد الاول وان لم يرجعنا وكفها وجدا عبد بن  
كان دية اليد على بيت المال وان رجعا عن شاة دية بعد الحكم والسوقه قبل ان يقطع  
قال يد راعنه القطع واسلم السرقة الى المشهود له لاني قد قضيت بقاله وان لم  
يرجعنا عند القاضي ولكن شاهدان شهدا عليها بالرجوع قبل ان يقطع قال يقطع ولا  
يلتفت اليها دية هذين . وكذلك ان شهدا عليها بالرجوع بعد القطع لم يلتفت  
اليها دية . واذا شهد رجل وامرأتان بسرقة على رجل لم يقطع واحدا بالمال وكذلك  
الشهادة على الشهادة . واذا شهد شاهدان على رجل من انما سرقا من هذا الرجل  
الف درهم واحد الرجلين وان كان القاضي يعرف شهود الحدود والقصاص الفهر  
احرار مسلمون غير انه لا يعرف عد التهم حبسه حتى يسأل عنهم . وان كان ذلك في  
غير الحدود والقصاص امضا الا ان يعطي الخصم او يستر ذنبهم . وقال ابو يوسف  
وعمد يسأل عنهم في جميع ذلك . واذا شهدت اليهود على رجل بعد زنا او سرق خمر او سرق  
بعد زمان لم يحكم بها وان شهدوا به عند اصابته او كانوا يمين عن الامام فساروا اليه  
انهم الحد عليه الا شارب الخمر فانه اذا كان محضرة الامام لم يجرها دية ثم الا ان يشهدوا  
والزعم منه موجود في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد انهم الحد عليه بالخلع  
الخمر على الشارب ايضا اذا ارتفع امر ذلك . واذا قطعت يد السارق ونفذ قطع  
النوب قيمتها ولم يحيطه او صنفه بالشواد او باعه من رجل او وهبه منه وهو  
يعينه في حده فانه رد على المروق منه وان كان خاطه او صنفه احرا او كانت  
حنطة لم يقطع سويقا ولتد يمين لم يرد عليه في قول ابي حنيفة وابي يوسف . وقال  
محمد ياخذ المروق منه النوب صبيغ بحمرة او السويق اذا الت يمين ويعطي السارق  
ما زاد على الصبيغ واليمن فيه فان قال سلم السارق واحدا منه فتمت النوب او مثل  
السويق لم يكن له ذلك فان كانت دواهمر فسلكا او ما غلها كان للمروق منه ان  
ياخذ ولا يرد ذكرها هنا خلافا وقد ذكره في الجامع الصغير فان كانت السرقة

في الدار نصفين ثم اخرجوه وموساوي عشرة دواهمر قطع وان يقطع حتى ضمه و  
النوب قيمته وسلم له النوب بطل القطع وقال ابو يوسف كل شيء عليه قيمته ان شاذ  
وب المتاع فلا تقطعه فيه . وان سرق شاة فذبحها في الدار ثم اخرجها قال لا قطع عليه  
واذا قطعت يد السارق ورثة المتاع على صاحبه ثم سرقه مرة اخرى لم يقطع استحسانا  
والسارق تقطع يمينه او لافان سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى فان سرق بعد ذلك  
استحسانا لا لارعن على واحبته حتى يحدف توبة . واذا شهد شاهدان على رجل بالسرقة  
قطعت يده ثم انيا بالسان اخرجنا كذا هذا السارق الذي شهدنا ولكننا اخطانا بذلك قال  
لا اجيزها دية على هذا واصفها دية بيد الاول وان لم يرجعنا وكفها وجدا عبد بن  
كان دية اليد على بيت المال وان رجعا عن شاة دية بعد الحكم والسوقه قبل ان يقطع  
قال يد راعنه القطع واسلم السرقة الى المشهود له لاني قد قضيت بقاله وان لم  
يرجعنا عند القاضي ولكن شاهدان شهدا عليها بالرجوع قبل ان يقطع قال يقطع ولا  
يلتفت اليها دية هذين . وكذلك ان شهدا عليها بالرجوع بعد القطع لم يلتفت  
اليها دية . واذا شهد رجل وامرأتان بسرقة على رجل لم يقطع واحدا بالمال وكذلك  
الشهادة على الشهادة . واذا شهد شاهدان على رجل من انما سرقا من هذا الرجل  
الف درهم واحد الرجلين وان كان القاضي يعرف شهود الحدود والقصاص الفهر  
احرار مسلمون غير انه لا يعرف عد التهم حبسه حتى يسأل عنهم . وان كان ذلك في  
غير الحدود والقصاص امضا الا ان يعطي الخصم او يستر ذنبهم . وقال ابو يوسف  
وعمد يسأل عنهم في جميع ذلك . واذا شهدت اليهود على رجل بعد زنا او سرق خمر او سرق  
بعد زمان لم يحكم بها وان شهدوا به عند اصابته او كانوا يمين عن الامام فساروا اليه  
انهم الحد عليه الا شارب الخمر فانه اذا كان محضرة الامام لم يجرها دية ثم الا ان يشهدوا  
والزعم منه موجود في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد انهم الحد عليه بالخلع  
الخمر على الشارب ايضا اذا ارتفع امر ذلك . واذا قطعت يد السارق ونفذ قطع  
النوب قيمتها ولم يحيطه او صنفه بالشواد او باعه من رجل او وهبه منه وهو  
يعينه في حده فانه رد على المروق منه وان كان خاطه او صنفه احرا او كانت  
حنطة لم يقطع سويقا ولتد يمين لم يرد عليه في قول ابي حنيفة وابي يوسف . وقال  
محمد ياخذ المروق منه النوب صبيغ بحمرة او السويق اذا الت يمين ويعطي السارق  
ما زاد على الصبيغ واليمن فيه فان قال سلم السارق واحدا منه فتمت النوب او مثل  
السويق لم يكن له ذلك فان كانت دواهمر فسلكا او ما غلها كان للمروق منه ان  
ياخذ ولا يرد ذكرها هنا خلافا وقد ذكره في الجامع الصغير فان كانت السرقة

فقط

فقط اربعة او خمسة دواهمر لا يجلد ولا يحد ولا يمينه هذا الغصنة والذهب وكذلك  
كل شيء من العروض وغيرها اذا كان قد عير عن حاله بشي فريد فيه خيرا لم يحد وان  
كان يقتصه اربعة . وان كانت السرقة شاة قد ولدت اخذها جميعا المروق منه  
لان الزيادة من نفسها وليس من السارق . واذا قطع في صوف او قطن او كان  
ورد على صاحبه فصنع منه ثوبا ثم سرقه قطع فيه وان كان السارق واسل اليمين والشمال  
صحيحة قطعت اليمين . وان كانت الشمال سلام يقطع يده اليمنى ولا رجله وان كان  
رجله اليمنى سلاما فذلك وان كانت رجله اليسرى سلاما قطعت يده اليمنى واذا  
حبس السارق ليسال عن المشهود قطع رجل يده اليمنى فعليه القصاص وقد بطل  
الحد عن السارق . وكذلك ان قطع يده اليسرى . وان حكم عليه بالحد في السرقة  
نقطع رجل يده اليمنى من غير ان يورم بذلك فلا شيء عليه وان امر القاضي بقطع يده  
اليمنى فقطع الحد اذ يشار له لم يكن عليه شيء استحسانا وليرد ذكرها هنا خلافا وذكر  
في جامع الصغير ان ابو يوسف ومحمد قالان تعد ذلك الحد ضمن دية يده وتوفال  
له الحد اذ اخرج يده اليمنى فاخرج يده اليسرى فقال هذين اليمين فاقطعها فقطعا لم يكن  
على الحد ادنى في العيار ولا في الاستحسان . واذا حكم عليه بالقطع في سرقة بشهود  
ثم انقضت ولم يكن عليه حكم حتى انقضت فاخذ بعد زمان لم يقطع وان اسعه الشرط  
فاخذوه من ساعنه قطعوه واذا ردت السرقة الى صاحبها قبل ان يرجع السارق الى  
الامام ثم رفع اليه لم يقطعه . واذا كانت اصبعان من اليد اليمنى او اليسرى مقطوعة  
لم تقطع اليمين في السرقة وكذلك ان كانت الاربعة واحدة ما مقطوعة وان كانت  
اصبعه واحدة سواها مقطوعة فقطعت اليمين . وان كانت رجله اليمنى مقطوعة  
الاصابع فان كان يستطيع القيام والمشي قطعت يده وان كان لا يستطيع القيام لم يمسح  
عليها لم تقطع يده وكل شيء ذوات فيه انقطع ضمنه السرقة وان كانت مستهلكة  
واذا قطعت لراصته وان كانت قائمة زد دية . واذا سرق السرقات لم يقطع الا  
يد واحدة وان قطع في بعضها ضمن ما سواه في قول ابي يوسف ومحمد ولم يضمن سوا  
في قول ابي حنيفة . واذا شهد شاهدان انه نقت بيت هذا واخرج منه  
نكارة لا يدريان ما فيها لم يقطع . وان قالوا شهدا انه سرق هذا المتاع فاذا  
موساب مختلفة تساو ما اعطيا قطع . وان كان سارق دين على المحطوع  
المسروق منه لم يطل القطع عنه فان قال انما اردت ان اخذته فما عني او  
فما عني دية عنه القطع . واذا سرق الحر المسمى بدار الاسلام لم تقطع  
في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اقطعه وهو قول ابن ابي ليلى واذا



اشكل على الامام قيمة السرقة واختلف اهل العلم بها قال بعضهم قيمتها عشرة دراهم  
وقال بعضهم اقل لمرأته **•** وان كان اراها واحدا منهم فقال هي تساو عشرة دراهم  
لم يقطع حتى يراها احدا منهم **•** واذا اجمع اثنان على ذلك ولم يرها احدا بعد ذلك  
قطع **•** وان سرق دينار او منقار ذهب يساو عشرة دراهم لم يقطع **•** واذا  
شهدوا ان هذا سرق ولم يعرفوا اسمه قطع ولم يضرهم الا ان يعرفوا اسمه فان قال  
الشارق صاحب البيت اذن لي في دخوله او قال كنت ضيفا عندك دوري عنه  
القطع **•** واذا كان العود في دار واحدة وكل واحد منهم في مقصورة وباب عليه  
مغلوق ومن مقصورة صاحبه فبعث رجل منهم على صاحبه فسرق منه قال يقطع اذا  
كانت دارا عظيمة فيها مقاصير كل مقصورة مسكن على جملتها **•** واذا اجر الرجل منزلا  
من رجل وهو في منزله اخر فسرق المواجه من المساجر في ذلك المنزل قطع في قول ابي حنيفة  
**•** وقال ابو يوسف ومحمد لا يقطع وكذلك ان سرق المساجر من المواجه في قول ابي حنيفة  
ويقطع في اللؤلؤ والياقوت والزمرد والفيروز ولا يقطع في الرخام والبخار والون  
والجص ولا يقطع في البواب والعصب والخطب والحدود ويقطع في الساج والابواب  
المعمولة اذا سرق من حرز وفي الدقيق والسويق والخل والصوف والشعر والذرا  
والحرب والارسان والعود والعنبر والحناء والوسمة **•** واذا شهد شاهدان ان  
هذا سرق من هذا العبد كذا او كذا قطع **•** وكذلك الشارق من مال اهل الذمة  
ومن مال البيت ولا يقطع الشارق من مال الخو في المستامن استحسانا **•** رجل من اهل  
العدل اغار في عسكر اهل البغي ليلا فسرق من رجل منهم مالا فاجابه الى الامام العدل  
قال لا يقطع لان لاهل العدل ان ياخذوا مال اهل البغي على وجه السرقة ويمسكوه  
الى ان يقر بوا او يموتوا فيرد على ورثتهم **•** وان اغار رجل من اهل البغي في عسكر اهل  
العدل ليلا فسرق مالا وذهب به الى عسكره ثم اخذ بعد ذلك فاني به اياه  
اهل العدل لم يقطعه ايضا لانه محارب يستحل هذا **•** ولوان رجلا من اهل  
دار العدل سرق مالا من اخوه ومن شهد عليه بالكفر ويستحل ماله ودمه قطعته  
لانه تحت حكم اهل العدل **•** واذا اقر الشارق بالسرقة مرة واحدة قطعته  
لا في لواخرته لصار المالد بنا عليه او ردته ان كان عسقا فلان يقر بالثانية في  
قول ابي حنيفة ومحمد **•** وقال ابو يوسف وابن ابي ليلى لا يقطع حتى يقر مرتين  
وكذلك الاختلاف في الافراد بشرط الحجر **•** واذا ارجع عن اقراره قبل ان يقطع  
دري عنه القطع **•** وان شهد شاهدان على اقراره وهو ينكر ويؤسك لا يقر  
ولا ينكر لم يقطع فان اقر العبد المحرر عليه بسرقة قطعته ودفعته ذلك المال

الى السروق ومنه لاني لا يقر على نفسه في الافراد بالسرقة وهذا قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف اذا ادعى المولى المال دفعته اليه وقطعت يده العبد **•** وقال محمد ادفع  
المال الى المولى ولا تقطع عن العبد لا اقطع فيما قد حملت به مولاه فان لم يرد  
المولى او كان مستهلكا قطعته وقال ابو حنيفة في البلوغ بالسنة استحس في الغلام  
تسعة عشر سنة والحداثة سبعة عشر سنة **•** وقال ابو يوسف ومحمد فيما جئنا  
خمس عشرة سنة واذا اقر الشارق بالسرقة ووصفها ثم قال المتاع متاعي وقال  
استودعته صاحبه او قال اخذته رهنا يدني عليه دراهم القطع عنه ويستحسن  
ان يقر الامام الشارق حتى لا يقر بالسرقة **•** واذا ثبتت السرقة في البرد السديد  
او الحر السديد الذي يخوف عليه الموت ان قطع جسده حتى ينكسر الحر والبرد **•** واذا اجمع  
في يده قطع السرقة والعصا يدي بالعصا واضمن السرقة **•** وكذلك ان كان  
العصا في يده العبير وان قضا بالعصا من قضا عنه صاحبه او ضاحه جنيذ قطعت  
يده اليمنى بالسرقة وان لم يضاحه جنيذ واخذت منه قبلا وطلت يمينه ويمنه  
سكتا زمانا ثم يبر او دان في الصلح ثم ضاحه دراهم القطع في السرقة وان كان  
العصا في رجله العسري يدي بالعصا ثم جئ حتى يبر ثم يقطع يده في السرقة  
وكذلك ان كان العصا في شح في راسه **•** واذا حكم على الشارق بالقطع بمنه  
او باقراره خرف قال السروق ومنه بعد امتناعه او قال له سرقة مني او نماكت او دعيه  
او قال شهدت فهو يبر او قال اقر هو بالباطل او ما استبته فذا نطل القطع عنه  
فان قال قد عفوت عنه لم يطل القطع **•** وان اقر بالسرقة والمسروق ومنه  
غاب لم يقطع **•** وان قال سرق انا وطلان من هذا الرجل والاخر غائب لم يقطع  
هذا الحاضر في قول ابي حنيفة ثم رجع عنه وقال يقطع وهو قول ابي يوسف  
ومحمد ولا يقطع من بيت المال حرا كان عبدا **•** ولا يقطع الشارق من امر ابيه  
وابنه وزوج ابنة ومن امر ابنة وابولها استحسانا وقال ابو يوسف اقطع  
في جميع ذلك الا امر ابيه بعد ان تكون السرقة من غير منزل الشارق او منزل امته  
او منزل ابنة وهو قول محمد **•** واذا اقر الرجل بالسرقة مع صبي او معنوه او اخرس لم  
يقطع **•** واذا صالح المسروق ومنه الشارق من السرقة على قيمتها وكب عليه بها  
ذكر حتى يرد دفعه الى الامام لم يقطعه **•** وللعاصب ان يقطع الشارق ومنه لذلك  
المستودع والمستعير وكاسب الربوا **•** واما الشارق من الشارق بعد ما قطع  
فيه فلا قطع عليه وان كان الشارق من المستودع ذارحم محرر منه لم يقطع ولا يقطع  
الشارق من امراته المبتوتة به المعتدة منه في منزل على حدة **•** وان سرق بعد



بعد انقضاء العدة ولا يقطع السارق من مرة تزوجها بعد سرقة وتقطع اذا سرق  
من امته من الرضاعة ومن امرأة قد حرمت عليه قبله امها او ابنتها واذا اقربا السرقة  
لم يربط بطلب وان كان ذلك بشهود طلب ما ذكر في قوله ذلك واذا اقرانه  
سرق من هذا مائة درهم ثم قال او هبت اما سرق من هذا الاخر لم يقطع ويقضي  
نقل واحد منها عليه مائة درهم وان قال ذلك الشهود لم يقطع عليه بقطع ولا مال  
وان كان الشهود اربعا قبلت انسان على الشهادة الاولى ورجع انسان فشهدا على هذا الاخر  
لم يقطع واحدة منهما للشبهة ويقضي بالمال الاول ولا يقضي للاخر بشي رجل اقر  
انه سرق من هذا مائة درهم فخرج اخر فقال لم يسرق هذا ولكن اناسروا قسما  
فقال المسروق منه كذبت وكذب الاخر وقال الاول هو الذي سرقها فله ان  
يقطع الاول وان كان صاحب السرقة قال بعد ذلك لم يسرقها الاول قد علمت  
وذكرت ان هذا الذي سرقها لم يقطع الاخر لان دعواه على الاول براه للاخر  
ولا يقطع الاول لانه قد ابراه حين ادعى على الاخر ولا يضمن الاول السرقة لانه  
قد ابراه منها واذا قال اما سرقها فقال له صاحبها كذبت ثم قال لك انت سرقها  
لم يكن له ان يضمنه وان لم يقل كذبت ولكنه قال صدقت ثم قال اخرنا سرقها فقال  
له صدقت لم يقطع واحد منهما ويضمن الاخر ولا يضمن الاول وان كان ذلك في شهادة  
لم يضمن واحد منهما شيئا رجل قال لاخر سرق منك كذا وكذا فقال كذبت لم يسرقه  
منى ولكنك غضبت فان قال سرق من فلان وفلان ثوبا واحدا غاب لم يكن للحاضر  
ان يقطع عصبيا واما اوردت ان يبراه من الضمان فقال ينبغي في الضمان ان لا يكون عليه شي  
لانه قد انكرتم ادعى عليه ولكن استحسن فاصمته وان قال سرق منك كذا وكذا  
فقال الطالب عصبته غصبيا او مستهلكا فعليه ضمانه وان قال غصبته  
كذا فقال سرقته منى فله ان يضمنه فان قال سرق من فلان وفلان ثوبا واحدا غاب  
لم يكن للحاضر ان يقطع عصبته ويقضي له بنصف الثوب ان كان قائما ونصف قيمته ان  
كان مستهلكا فان كانا حاضرين فقال احدهما كذبت لم يسرقه ولكنك غضبت  
او اسنود عناله او اعزنا كذا او قال هو ثوبك لاخر لنا فله لم يقطع في شيء من ذلك  
فان كان ذلك بينه واحدا غاب يقضي للحاضر بنصف الثوب او بنصف قيمته  
ثم جال الغاصب يقضي له بمثل ذلك ولا يقطع السارق لاني قد قضيت بنصف  
الثوب الاول ودوات القطع عنه لعنة الغائب وان كان حاضرا فقال  
الثوب ودعوه او غاربه لم يقطع له شيء لانه كذب المشهود ويقضي للاخر بضمته  
وليس له ان يشاوره في تلك الحظية رجلان فزانا سرقا هذا الثوب من هذا

الرجل

الرجل والرجل يدعي ذلك فلما امر الحاكم بذلك يقطعها فقال احدهما الثوب ثوبا  
لم يسرقه قال يد والقطع عنهما ولو قال احدهما سرقنا هذا الثوب من هذا  
الرجل وقال لاخر لذبت لم يسرقه ولكنه لفلان قال يقطع للمقر بالسرقة في قول  
ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف احب الي ان لا يقطع واحد منهما

**باب طهي الطريق**

واذا قطع قوم من المسلمين او من اهل الذمة على قوم من المسلمين او من اهل الذمة الطريق  
فقتلوا او اخذوا المال قال يقطع الامام ايديهم اليمنى وارجلهم اليسرى من خلاف  
ويقتلهم او يصلبهم ان شا ويقتل الجراحات وعقوا الاوليا في ذلك باطل وهو قول  
ابي حنيفة واسنيد قوله ابي حنيفة في الجامع في انه ان شاق قتل من قطع وان شاق قتل وروي  
ابو يوسف عن ابن عباس قال اذا قتل واخذ المال قتل ويقول ابن عباس اخذ ابو  
يوسف ومحمد ولذلك ان كان فيهم عبد فالحكم فيه كالحكم في المذبح والمباشرة وغيره  
المباشرة في ذلك سواء فان اصابوا المال ولم يقتلوا قطع ايديهم وارجلهم من خلاف  
ولم يقتلوا وان لم يوجدوا اطلبوا اولئك يقتلهم من الارض فان قتلوا ولم يصيبوا مالا  
قتلوا ولم يقطع ايديهم وارجلهم من خلاف وان قتلوا واخذوا المال قتلوا ووردوا  
المال الى اهلها ثم اني لم الامام لم يقطعهم ولم يقتلهم ولكنه يدفعهم الى اوليا القتل  
فيقتلوه او يصالحونهم ويكون ذلك على من باشر القتل وتولية ويجوز عقو الاوليا عنهم  
ويضمن من الجراحات التي يمكن فيها الفضاخ ويغرمون ارض مالا يستطاع فيه العضا  
واذا قطعوا الطريق واخافوا المسلمين ولم يخذوا مالا ولم يقتلوا اخذوا  
وحبسوا وعن ابراهيم ان لم يوجدوا اطلبوا اولئك يقتلهم من الارض وان باووا فقتلهم  
عبد قد قطع بدخلة مولاة او فداة فان كانت فيهم امرأة فعلت بذلك فعليها  
دية البدن مالهنا واذا اخذهم الامام قتل ان يقولوا والذي احذوه من المال لا يصيب  
كل رجل منهم عشرة دراهم قال لا قطع عليهم والامر في الفضاخ في النفس وغيرها  
الى الاوليا ولم العفو وان قطعوا الطريق في مصر وما بين الكوفة والحيرة او بين  
على قوم غير مسافرين لم يلزمهم القطع واخذوا برد المال وجلسوا والامر في قتل  
منهم او خرج الاوليا وانما يلزمهم حكم القطع اذا قطعوا الطريق على قوم مسافرين  
في غير مصر ولا قرية ولا ما بين القري وان قتلوا ذلك مسافرين وقد تروا قرية لم يلزم  
يلزمهم حكم القطع وان دعوا مسافرين في غير قرية فيقتلوه كان هذا وقطع الطريق  
عليهم سواء ما قتل به فاطع الطريق من حد يد او جرحا او عصا او حلقا وكله سواء  
السري او قتل او قتل واذا قطع الرجل الطريق على رجلين واخذ الرجلين ابودوها

لا يقطع الطريق



وهما شريكان او كانا احدهما ذات دم محرر او شريك له مفاوض ليرزقه حكم القطا  
 • واذا شهد احد الشاهدين قطع الطريق وشهد الاخر على  
 اقراره يرد ذلك لغير الشهادة • وكذلك ان شهد انه قطع الطريق على والدهما  
 او ولدهما لغير الشهادة • وان كان الحكم في ذلك الى الامام • وان شهد انه قطع على رجل  
 من عرض الناس له ولي يعرف او ليس له ولي يعرف فاقطع عليه الحدود ولا يبعده الا  
 بحضور الخصم ولا ينظر الى غيره وان قطعوا الطريق في دار الحرب على جار مستأمنين  
 او في دار الاسلام في موضع قد غلب عليه عسكر اهل البغي يرد الى قهر الامام لم يمس  
 الحدود عليه • واذا وقع قوم من قطاع الطريق في العاصي قراي بعضهم المال  
 فقتلهم وسلمهم الى الاوليا فضاخرهم على الديات يردون الى العاصي احلهم نعم على الحدود  
 • واذا اتفقت الامارة على القطاع بقطع الايدي والارجل والقتل وحسوا بذلك  
 فذهب رجل يغير اذن الامام فقتل وجلاصهم لم يكن عليه شيء • وكذلك لو قطع بده  
 ولهم بقية الحد • وان اخطا الامام حرس فدمه عليه فقتل بشاره لم يكن عليه  
 شيء لان سبيله ان يقتل • واذا افرغت على بقطع الطريق مرة واحدة اخطا بالحد  
 وان اكره بعد ذلك ذري عنه الحد واخذ بالمال والعود • واذا قطع الطريق واخذ  
 المال وترك ذلك فاقطع في اهله زمانا لم يبق عليه الامام الحد استحيانا • واذا  
 قطع الطريق على قوم من اهل الحرب مستأمنين في دار الاسلام لم يزلهم الحد • واذا  
 قطعوا على قافلة عظيمة فيها مسلمون ومستأمنون اقيم عليهم الحد الا ان يكونوا القتل واخذ  
 المال وقع باهل الحرب خاصة فلا يجب الحد • واذا احرقت فاطع الطريق جن نوي  
 الامام لم يرد رعيه الحد بذلك • واذا قتله رجل في حبس الامام قبل ان يثبت عليه شيء  
 نوقامت البينة على بغيه فعلى فائده القود الا ان يكون هو ولي المقتول من قطع عليهم  
 الطريق فلا يلزمه القود لانه استوفى حقه اخر الكتاب

علي

على حكمهم ثم احكموا فيهم • واذا اصابه نزال اهل حصن او مدينة فارادوا ان يعطوكم ذمة  
 الله وذمة رسوله فلا تعطوه ذمة الله ولا ذمة رسوله ولكن اعطوه ذمةكم وذمة  
 ابايكم فانكم ان تخفروا ذمةكم وذمة ابايكم اهلون • وحدث ابن عباس ان الحسن كان يقسم  
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على خمسة المهن لله ورسوله سهم • والذي القى  
 سهم • وللساكنين سهم • وللنساء سهم • ولابن السبيل سهم • قال فرفسه ابو بكر  
 وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم على ثلاثة اسهم • للنساء والمساكين وابن السبيل  
 وعن ابي جعفر محمد بن علي قال كان ذري على في الحسن ذري اهل بيته • ولكن يرد ان حاله  
 ابا بكر وعمر • وعن ابن عباس قال عرض علينا عمران بن حوش من الحسن ان يعطى عنه  
 مائة مائة الا ان يسلمه وابي ذلك علينا • وعن محمد بن المسيب قال قسم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الحسن بن حوشير فقسم سهم ذري العزبي بين بني قاسم وبني المطلب فكل  
 عثمان بن عفان وجبير بن مطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل لآخر وبني المطلب اليكم  
 في النصف سوا فاعطيتهم دونها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا ليرثل عن وبني  
 المطلب في الماهلية والاسلام سوا • وعن جابر بن عبد الله قال كان يجل من الحسن في سبيل الله  
 ويعطى منه بآية القود فلما كثر المال جعل في غير ذلك • وعن ابن عباس ان رجلا وجد بعيرا  
 له في المعتم فدا كان المشركون اجابوا فكل ذلك فقال عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال ان وجدته فكل ان يقسم فذلك وان وجدته بعد ما قسم اخذته بائنه ان يثبت  
 • وعن السعبي ان عمر بن الخطاب جعل اهل السواد ذمة • وعن عطاء قال كنت معك  
 الى ابن عباس يساله عن العبد هل له في المعتم سهم وهل كن النساء يحضرون الحرب مع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنى يجب للصبي السهم في المعتم وعن سهم ذري العزبي  
 فكذب اليه ابن عباس انه لاهل للعبد في المعتم ولكن يرضخ له فان النساء كن يخرجن  
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يداوين الجرحى وانه يرضخ لمن وانه لاهل للصبي في  
 المعتم حتى يحضر وقت اليه في سهم ذري العزبي ان عمر عرض علينا ان يزوج منه ابنتا  
 ويقضى مقومتنا فاجابنا الا ان يسلمه الناقا في ذلك علينا • وعن عمر قال لاهل للعبد  
 في المعتم • وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم غنائم بدر بعد ما  
 قد قرأ المدينة • وعن محمد بن اسحاق والكلبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم  
 غنائم حنين بعد منصرفه من الطائف بالجرانة فاما خير فانه افترج الارض وجرى  
 حكمه عليها وكان القسم فيها بمنزلة القسم في المدينة وقسم رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم النساء يرفها فكل ان يخرج منها وقسم غنائم بني المصطلق في بلادهم وكان قد اصبحت  
 • وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم للناس سهمين وللراجل سهم واحد



بدر. وعن الضحاك ان ابا بكر استسار المسلمين في سهم ذوي القربى فراوا  
ان يجعلوه في الجبل والسهل. وعن ابن عباس في جعل الفاعد للساكنين قال ما  
جعل من ذلك في الكراع والسهل فلا تاربه وما صنع من ذلك في مناع البيت فلا  
خوفه. وعن عمر بن الخطاب انه كان يغزى عن ذي الحليفة وتعطي الفاري  
فمن الفاعد. وعن جرير بن عبد الله ان معاوية كتب يقول لعلي بن ابي طالب  
فرع عن جرير بن عبد الله ولد و فقال جرير لا يقول ذلك ولكن يجعل من اموالنا للعاوي  
وعن ابي مرزوق عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه اخرج قرية بالمغرب  
فخطب اصحابه فقال لا احد منكم الا ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
يو خير سمعته يقول من كان يوم من الله واليوم الآخر فلا يسقي ماء زرع غيره  
ولا يبيع المعتم حتى يقسم ولا يركب دابة من في المسلمين حتى اذا اعطها ردها فيه  
ولا يلبس ثوب من في المسلمين حتى اذا اخلقه رده فيه. وعن الحسن ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نهي عن قتل النساء. وعن ابن سيرين قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يصطفيه قبل القسمة سيف او فرس او دج او عود. وعن ابن عباس ان رجلا من  
المشركين وقع في الخندق فمات فاعطى المسلمون حصته مما كان في الدار رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن ذلك منها هم. وعن الشعبي وزياد بن علفة ان عمر بن الخطاب  
كتب الى سعد بن ابي وقاص ان قد امددتك بقوم من اهل الشام من الملك منهم  
قل ان يتقضى القتلى باسره في القسمة. وعن ابي قسطنط قال بعث ابو بكر الصدوق  
عكرمة بن ابي جهل في خمسماية رجل مدد الزناد بن لبيد ابياسي والهاجرين لمعة  
المخرومي الى اليمن فانهم خرجوا التخيير قال فابترأهم في القسمة. وعن ابن عباس  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعان يهود بني نضاعة على فريضة فلم يعطهم من  
القسمة شيئا. وعن الضحاك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوما فاذ الكوفة  
حسنا فقال ما هو لا قالوا يهود كذا وكذا في فقال لا تستعن بالكفار. وعن الحكم ان ابا  
بكر كتب اليه في سير من الروم فكتب الانتادوه وان اعطيتهم به قد من ذهب  
ولكن املوه او يسلموه وعن الحسن وعطاء قال لا في الاسير لا يقتل ولكن يباع او يمن  
عليه. وقال ابو يوسف في لبس في قول الحسن وعطاء هاهنا بشي. وعن عبد الله  
ابن ابي قال لم يحس طعنا خير وكان قليلا وكان احدنا الى هذا الاحتاج الى شي احد وكذا  
حاجته. وعن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المسلمون يد على من  
سواهم يتكافؤ ما هو يسقي بد منهم اذ ما هم. وعن ابن عباس قال غزا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في المرد مستهل الشهر فاقام عليها اربعين يوما ونهجا يعني الطاء

في صفرو. وعن مجاهد قال النهي عن القتال في الشهر الحرام منسوخ نسخه قوله تعالى  
فانصروا المشركين حيث وجدتموهم. ولذلك قال ابو جعفر وقال ابو يوسف  
واما الكلبي فكان يقول ليس بمنسوخ وليس بغير يوجد بقوله الكلبي.  
**باب معاملة الجيش مع الكفار.**  
واذا غزا الجيش ارضا قد بلغتهم الدعوة فادعهم ايضا محسن. وان تركوا ذلك  
دلتهم. ولا يات بان يغروا عليهم ليلا او نهارا ولا يغروا دعوة ويحرقوا حصونهم  
ويغرفونهم ولا يقتسموا الغنيمة في دار الحرب حتى يخرجوها الى دار الاسلام وخزونها  
وان قسمها جازان لم يجد الا ما دحولة عليها فليقسمها في دار الحرب كذا وجد ناني بعض  
الروايات في هذا الكتاب. واذا كان في الغنيمة طعاما علف فاحاج اليه رجل  
تناول منه قدر حاجته. وكذلك يتناول من سلاح الغنيمة اذا احتاج اليه للقتال ثم  
يرده اليها اذا استغنى عنه ويكره له ذلك من غير حاجة وقال بعد هذا الزيادة  
العدو وبشابة فرماهم بها او اتفرع سيفا من بعض العدو وقضى به فلا يات بذلك  
واما المتاع والياب والدواب فيكون الانتفاع بها قبل القسمة وان احتاجوا الى ذلك  
قسمها الامام بينهم في دار الحرب وان لم يحتاجوا الى ذلك ارهت القسمة في دار الحرب  
وان احتاج اليها حاجة يخاف على نفسه منها فلا يات باستعمالها قبل القسمة ولا يقسم  
الشيء منهم وان احتاج اليه الناس لما لم يخرجوها الى دار الاسلام ولا يبيعهم ويمسهم  
حتى يخرجوها الى دار الاسلام ان طاقوا المشي وان لم يطيقوه ولم يكن معه فصل حمولة  
ولم يطق انفس معه فصل حمولة من اهل العسكر يحملهم قبل الرحال وترك النساء والصبيان  
ولا يكره من عنده فصل حمولة على حمل الغنيمة واما السلاح والمتاع يخرجونها بالنار اذا لم  
يستطع اخراجها الى دار الاسلام. واما الدواب والمواشي اذا قامت عليه بانه لا يعرفها  
ولا يملك ولكن يدبجها لم يخرجها ليلا ينفذها الكفار وكان يري غريب ما مروا به من قري  
اهل الحرب حسنا وما ظهر واعليه من ارض العدو فان شاء الامام قسمها وقسم اوليها  
وان شاء تركها تركه من ارض السواد يودي اهل الخراج ويقسم الحسن فيما سمى الله في كتابه  
وقد بلغنا عن ابي بكر وعمر وعلي وعثمان انهم كانوا يقسمون الحسن على ثلثه اسم البشاي  
والمساكن وابن السبيل ويضرب في الغنيمة للعاوي سهمين وللراجل سهم ولا تقصل  
الهيئة على الرجل في قول ابي جعفر بلغنا ذلك عن عمر بن الخطاب وقال ابو يوسف وعمل  
يضرب للعاوي ثلث اسمهم سهمان لغريمه وسهم له. ويضرب للراجل سهم والبشاي  
والراجل سوا وصاحب البر دون والفرس سوا. واذا دخل العاوي دار الحرب مع



الجيش فارساً ثم تقى فرسه أو عقرو قبل أن يحوز الغنيمة فله سهم الفارس وإن كان  
دخل راجلاً اشتري فرساً فقاتل عليه فله سهم الراجل وسوا إن قاتل صاحب  
الفرس الذي دخل يد دار الحرب فارساً أو راجلاً في سفينة أو غيرها فله سهم  
الفارس. وإذا مات الغازي قبل أن يخرج الغنيمة إلى دار الإسلام لم يكن له  
فيها شيء وإن مات بعد ما خرجت فتصديه ميراث عنه. وإذا غنم الجيش  
غنيمة قلم يخرجوها إلى دار الإسلام حتى يحكم جيش آخر ولم يلقوا عدواً حتى يخرجوها إلى  
دار الإسلام فمهم شركاء وهم ذكراً. وإذا كان العبد مع مولاة فقاتل رقيقه له وكذلك  
العبي والمراة والذبي والمكاتب رقيق لهم ولا يخرج للعبد إذا كان في خدمة مولاة ولا  
لاهل سوق العسكر إذا لم يقاتلوا ولا يسهم إلا لفرس واحد في قوك أبي حنيفة ومحمد  
وقال أبو يوسف يسهم لفرسين ولا يسهم لأكثر منكما ومن خرج في القتال أو أسر  
غنم الجيش غنيمة قبل أن يبرأ المخرج ثم رجع الأسير ولم يلق معهما قتالاً حتى أخرجهما  
فهما شركيان في الغنيمة. وإن أسلم رجل من أهل الحرب ولحق بهم أو كان مسلماً تاجراً  
أو مرتداً قاتل ولحق الجيش لم يسهم في الغنيمة إلا أن يلقوا قتالاً معهم.  
ولا ينبغي للإمام أن ينقل أحد أسيراً إذا أضافه إنما النقل قبل إخراج الغنيمة أن يقول  
من قتل قبلاً فله سبيله ومن أضاف سافهوله وقد سلب ذلك لغيرهم على القتال  
وإذا أخذ الرجل غنماً من الغنيمة وتفضل مع نفسه فضله بعد ما خرج إلى دار الإسلام  
أعاده في الغنيمة إن كانت لم تقسم وإن كانت قد قسمت باعها وتصدق بثمنها وإن كان  
أرضه وتلا من الجند في دار الحرب لم ينبغي له أن يأخذ منه شيئاً. وإن اعتقر رجل  
من الجند جارية من الغنيمة لم يخرج عنه استحساناً وإن استولدها لم يحل وللمرئيت  
نفسه منه وأخذ العقر وكانت هي وولدها في الغنيمة. وإن سرق من الغنيمة  
شيئاً لم يقطع يده وكذلك عسكره وكل ذي ربح محرم منه. وإذا تمت الغنيمة  
فوقعت جارية بين أهل دابة أو عرافة فاعتقها رجل منهم فالجوز إذا كان ثوباً ما به  
أو اقل ولست أوقت في ذلك وقتاً. وإذا سبأ الجند أمة من قوم أو زوجاً بعد هذا  
تقليد أو كبر وقد خاضت فيها من ذلك ثلث خصال أولها أن يكون من قومهم أو من قومها من  
دار الحرب حتى سوا زوجها فيما على تكاحها وإتيانها بي وأخرج إلى دار الإسلام قبل أن  
يسبأ الآخر فلا تكاح بينهما **باب ما يجب من الغنيمة ما**  
**كان قابضاً للمسلمين** وإذا أخذ المسلم في الغنيمة شيئاً من ماله قد كان  
أصابه قبل ذلك وأحرزوه هو أو غيره قبل الغنيمة بغير شيء إن أدام على ذلك يمينه وإن

وحد بعد الغنيمة

وحد بعد الغنيمة أخذ بالقيمة وأما الدرهم والدنانير والغاوس والمحل  
والموزون فلا يسبيل له عليها لأنه إن أخذه أخذها بمثلها. وإن وحد عدداً  
كان له قابض اليهم وقد وقع في سهم رجل من الجند أخذ منه بغير شيء وعوضه الإمام  
قيمة من بيت المال وإن وحدته في يدي مستتر اشتراؤه من أهل الحرب أخذ بغير  
شيء في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يأخذه باليمن إذا كان المشركون قد تفرقوا  
في دارهم. وأما إذا أسروه من غير أن يأتوا اليهم فإن مولاة يأخذ من مشتربيه  
باليمن وإن كان أهل الحرب وهبوه لرجل أخذه منه مولاة بالقيمة وكذلك إن  
كان المشتري بأقده من آخر أخذ المولى من المشتري الآخر باليمن الذي اشتراه به يقول  
في اليمن قول المشتري مع يمينه. وإذا اشتراؤه الرجل من أهل الحرب فلم يحضر  
مولاة حتى أسروه ثانية أو اشتراؤه رجل آخر منهم فحضر مولاة الأولى لم يكن له عليه  
سبيل والمشتري الأول أحق به منه باليمن وإن أخذه كان للمولى الأولى أن تأخذ منه  
باليمنين جميعاً. وإذا اشتراؤه وعبد أو في عينه جارية عهد أو خطا أو  
فإن رجع إلى مولاة بوجه من الوجوه بحق الملك الأول فذلك كله في عنقه كما كان  
وإن لم يرجع إليه أو رجع إليه بمالك مستأنف بطلت جارية الخطأ وأما الجارية  
العبد والذين فيها عليه كما كان يؤخذ بها. وإذا وقع العبد الماسور في سهم رجل  
لم يحضره مولاة الأولى حتى اعتقه هذا الرجل الآخر وبه حاز وللمولى عليه  
سبيل فإن كانت أمة فزوجها وتولدت من الزوج فله أن يأخذها وتولد لها  
ولا يفسخ النكاح. وإن كان أحد عفرها أو أورش جارية حتى عليها لم يكن للمولى على ذلك  
سبيل وإن لم يكن زوجها حل له وطبها وإن كان يعلم قصتها وإن كان الماسور لخصي  
كان للماسور الوصي أن يأخذ من مشتربيه باليمن ولا يأخذه لنفسه وإن كانت  
الجارية ومساها بالف درهم وهي فميتها وأسرها العقد وثراؤها رجل منهم بالف درهم  
كان للمرئيت أحق فإن أتي بها مولاة أحق بها باليمن وإذا أخذها لم يكن رهنها لأن  
مولاها أفتكا بالف درهم وهذا بمنزلة جارية جنيتها وإتي المرئيت أن يقد بها وفداها  
الراهن وإن كان اليمن أقل من الف درهم كان للمرئيت أن يودي ذلك اليمن الذي  
أفتكا به المولى ويكون رهنه عتده على حالها إن شاء وإن تركها وهذه المسئلة  
مفسرة في الجامع الكبير. وإن كانت في يديه ودعته أو عاربه أو باجاً  
لم يكن له على أخذها سبيل وكان الحق فيه لمولاها وإن كان لها زوج قبل أن تواسر  
فالنكاح عاكه. وإذا غلب العبد وعلى أموال المسلمين وأحرروها وهناك  
مسلم باجر مستأنف من حله أن يشتريها منهم وإن كان فيها جارية حل له وطبها



فان كان الماسور عبد المسلم باعه ملككم من رجل من اهل الحرب فاعتقه جاز  
عتقه • واذا اسلم اهل الحرب على ما احرزوه من اموال المسلمين او صاروا ذمة  
فقتلهم ولا سبيل للمسلمين عليه • وكذلك لو خرج حربي من مئة مستأمرين  
بيعه لم يكن لصاحبه المسلم عليه سبيل • واذا اصبح الصبي من اهل الحرب  
واخرج الى دار الاسلام دون ابويه ثم مات قبل ان يعقل الاسلام صلى عليه واذا  
احد ابويه معة او اخرج هذا من جانب وذلك من جانب في وقت واحد واخرج  
احد ابويه او لا لم يصل عليه وان اخرج الصبي او لا صلى عليه ولا بأس ببيع السبي  
من اهل الذمة اذا كانوا كافرا اما لو يسلموا ولا يباعون من اهل الحرب وللإمام  
ان يقتل الرجال وله ان يستقبحهم ويقتلهم بين الجند وسبيل ذلك جبر اى  
المسلمين • فان اسلموا لم يقتلهم وتسلمهم فان ادعوا امانا فقال قوم من المسلمين فكل  
كما امنتم لم يصد قوا على ذلك • وان شهد قوم من المسلمين عدول على طائفة اخرى من  
المسلمين انهم آمنوه هروهم متمتعون جازت شهادة تم ولا يقتل الا على والمعقد  
والمعتوه من الاسرا ولا بأس بارسال الماعلى مدينة اهل الحرب واتخاذهم بالنار  
ورسمهم بالمخضب وان كان فيهم اطفال واناس من المسلمين اسرا او جارا • وكذلك  
ان تترسوا بهم وتعتد المسلم رمية الحربي ولا هاربة عليه ولا دية فيها اصاب له  
سلامتهم • واذا دخل المسلم دار الحرب بامان وله في ابدانهم جارية مما سرق  
كرهت له غصبها او وطئها وان كانت مدبرة او ام ولد لم اكره له ذلك وان كان  
رجل ماسورا فمهم لم اكره له ان يقصب امته ويسرقها وان يقتل منهم من قدر عليهم  
ويسرق من اموالهم ما استطاع • واذا اسلم الحرب ثم ظهر المشركون على تلك الدار  
ترك له ما في يده من ماله ورفيقه وولده الصغير واما دونه وارضته فبغى  
وكذلك ولده الكبير وكذلك امرأته الحلي وما في بطنها وان كان خرج الى دار الاسلام  
ثم اسلم ثم ظهر على الدار فاهله وماله في اجمعون • وان كان اسلم في دار الحرب  
دخل دار الاسلام ثم ظهر المشركون على ارضه فجمع ماله هناك في الاولاد الصغار  
وما كان له هناك من دينة عند مسلم او ذمي في • واذا دخل المسلم والذمي  
دار الحرب تاجرا بامان فاصاب هناك مالا او ذمرا ثم ظهر المشركون على ذلك كله  
فان هذا كله الا الدود والارضين فالتها في • ومن قاتل من كفار عبيده فهو في  
ولذلك ان كانت له امرأة حربية جلبت منه فتى في بطنها في • وما كان له من  
ودينة عند حربي او ذمي فهو له وليس بغي • ولذلك ان كان قد خرج الى  
دار الاسلام قبل ذلك فان اصاب مالا المسلمون ملك الود دينة فاسموا بها في

الغنيمة

الغنيمة نرجا متاجرها اخذها بغير قيمه لانه مال مسلم لم يحرزه المشركون • فان  
كان المشركون قتلوا هذا المسلم في دارهم واخذوا ماله ثم ظهر عليهم المشركون  
ردوه على وزيته المقبول وان اسلموه ثم حضروا اخذوا الامتعة بالقيمة ولم  
ياخذوا الذهب والفضة • وان كان هؤلاء المشركون اسلموا على دارهم او  
صالحا لم يوجبوا بشي من مال المقبول وديمه مسلم دخل دار الحرب بامان فاسترق  
صبيا او صبينة واعتقه ثم خرج وتراهما هناك فكبروا وكافروا ثم ظهر المشركون  
على الدار فمافي وليس عتقه باحراز لان عتقه هناك ليس بشي • واذا كان المسلم  
في دار الحرب تاجرا او اسيرا او اسلم هناك فامنهم فامانته باطل وان من رجل  
من اهل الجيوش وامراة فوفا من اهل الحرب جاز وان امنهم عبد فان كان يعامل مع  
مولاه جاز امانته وان كان لم يعامل لم يجر امانته وقال محمد امانه جاز في الوجهين  
جميعا واما ان الذي حضر لمعونة المسلمين باطل • وان قال الامام من اصاب  
شيا فهو له فاصاب رجل جارية فاستبرأها قال لا يطاها ولا يبيعها حتى يخرجها الى دار  
الاسلام • واذا اخرج قوم من مسلحة او عسكرة فاصابوا غنائم قال ينجسوا وما بقي  
فبنيهم • ومن اهل العسكرة وسوا ان كان ذلك باذن الامام او بغير اذنه وكذلك  
ان يفعل رجل واحد لان اهل المسلحة والعسكرة دهر • وكذلك ان يقبض الامام  
اهل المدينة رجلا طلحة فاصاب ذلك وان كانوا خروا من مدينة عظيمة مثل  
المصيصة والمطنة بعثهم الامام سرية فاصابوا غنائم شربهم بها اهل المدينة  
وان خرج الرجل والرجلان من مثل هذه المدن بغير اذن الامام فاصاب غنيمة لم يكن  
خمس وكانت كلها له وان كانت جارية لم يطاها حتى يخرجها وان اسبابهم مسلم  
فاستري جارية كتابيه واستبرأها كان له ان يطاها هناك • والرد لكل مسلم  
ان يطا امرأته او امته في دار الحرب مخافة ان يكون هناك نسل • واذا غزا  
امير الشام في جيش عظيم فحاصر مدينة مدة طويلة ليرتم الصلوة ولا يجمع بالناس  
وان كان يقيم الحدود فيهم لانه مسافر • واذا اراد قوم من المسلمين ان يغزوا ارض  
الحرب ولربن لهم قوة ولا مال ولا بأس بان يحجز بعضهم بعضا ويجعل القاعد  
للساخن وان كانت عندهم قوة او عند الامام مال كرهت ذلك • واذا وجد  
الرجل من كنيته الحرس والصلوة احب اليه وان لم يجد من كنيته الحربيين والحرس  
احب اليه • واذا طعن المسلم بالرمح في حربة لم اكره له ان يمسي الى صاحبه والرمح  
في حربة حتى يضربه بالسيف ولم اجعله بذلك معناه على نفسه • واذا كان  
المسلمون في سفينة فالقت اليهم النار في سفينة فان صبر احد منهم على النار او



التي نفسه في البحر في سعة **باب في توظيف الخراج**  
واذا جعل الامام قوما من الكفار اهل ذمة وضع الخراج على رؤس الرجال وعلى الايمن  
بنت والاحمال لغنا عن عمرانه وضع على ارض يصلح للزراعة على الحرب دهرهم  
وقنير وعلى حوت الكرم عشرة دراهم وعلى حرب الرطبة خمسة دراهم  
وعلى رؤس الرجال اثني عشر واربعة وعشرين وثمانية واربعين خراج المعسر  
الذي يعتل وليس له مال اثني عشر دهره والذي له مال اربعة وعشرين دهره  
وعلى الغني ثمانية واربعين درهما ولا يأخذ من النساء والصبيان شيئا ولا من  
الاعمى والشيخ الفاني والمعنود والمعتد والفقير الذي لا يستطيع ان يعمل  
ولا خراج على رؤس المالك ولا صدقة في اموال اهل الذمة وفي اوطانهم وعلى  
ارض صبياتهم ونسائهم ومطاهم ما على رجالهم ومن اسلم من اهل الذمة قبل  
استكمال السنة ولقبه ما قبل ان يؤخذ منه خراج راسه سقط عنه ذلك  
ولذلك ان مات كافر او لم يمت وموت عليه سنون قبل ان يؤخذ منه خراج راسه  
ليرى في قول ابي حنيفة الاجراخ المسنة التي يوفى بها ويؤخذ في قول ابي يوسف ومحمد  
بجميع ما مضى ولا يؤخذ خراج الارض في السنة الامرة واحدة وان اغلها صاحبها  
مراة • واذا اعطل ارضه ليرسقط عنه خراجها • وان زرعا فاصاب عمار  
اذا ذهب ليرى خراجها • واذا اسلم الذي على ارضه كان عليه خراجها  
كما كان • ولا يكره للمسلم اذا خراج الارض ولا شرا ارض اهل الذمة • تعلب  
اشترى ارض الخراج فعليه الخراج كما كان • وان اشترى ارض العشر ضوعف  
عليه العشر ولذلك المرأة والصبي • وقال محمد واذا كانت الارض ارض  
عشر فهو ارض عشر ابدا لا يغيرها ملك من اشترىها ابدا الا ترى ان اذا  
اشترىها ملكا ب اوصى ليرتغير • ارايت لو ان ارضا ملكة في الحرم اشترىها  
ذمي او تعلب ليرتفع عن العشر ملكة • واذا دخل الحرم دار الاسلام مستامنا  
فترجح امرأة ليرتفع دميها الا ان يوطن فيوضع على راسه الخراج • وان اشترى  
ارض خراج فزرعها وضع عليه خراج الراس والارض والحريه المستامنة  
اذا تزوجت مسلما او ذميا فقد وطئت نصارت ذميمة **باب**  
**صلح المملوك والمواشي** • ملك من يملك اهل الحرب له ارض  
واحدة فيها قوم من اهل ملكته هم عبيد له يبيع منهم ما شاها صالخ المسلمين  
وصار ذمة لهم فان اهل ملكته عبيد له كما كانوا يبيعهم ان شاها فان طهر عليهم  
عدوا من غيرهم استغفر وهو المسلمون من ابد ييم اوليك يردون الى هذا

الملك يغير في قبل القسمة وبالفئة بعد القسمة • وكذلك ان اسلم الملك واهل  
ارضه او اسلم اهل ارضه دونه فهم عبيد له كما كانوا وان كان حين طلب  
الذمة طلبها على ان يترك يحكم في اهل ملكته بما شاها من قبل او طلب او غيره  
ما لا يصلح في اهل الاسلام ليرتفع الى ذلك فان اعطي الصلح والذمة على  
هذا بطل من شرطه ما لا يصلح في الاسلام فان رضي به والا بلغ ما منه هو  
والصحابه فان صار ذمة وقف منه على اله محر المشركون لعون المسلمين  
ونوي عيونهم ليركن هذا انقضاء منه للعهد ولكنه يعاقب على هذا ويحبس  
ولذلك ان كان لا يزال يغتال رجلا من المسلمين فيقتله او تغفل ذل اهل  
ارضه ليركن هذا انقضاء للعهد • ومن ثبت عليه فعل ذل تبينة اقص  
له مئة وان لم يعرف الغافل ووجد العليل في قرية من قرىهم فعليه ان يقسم  
بالله خمسين يمينا ما قتل ولا علمت له قاتلا ليرد الذمة ولا يقسم مئة اهل  
القرية لانهم قبيدة فان كانوا احرار فعليه القسامة والذمة • واذا اطلب  
قوم من اهل الحرب مواد عدة سنين بغير شي نظر الامام في ذلك فان رآه خيرا •  
للمسلمين بشد سوكهم او بغير ذل فعليه • فان اراد عهم من نظر فوجد مواد عنهم  
شرا المسلمين بئذ اليهم المواد عدة اليهم وقابلهم • واذا اخاصر العدو والمسلمين  
في مدينة وسالوهم المواد عدة على ان يردوا اليهم المسلمون شيئا معلوما كل سنة والمسلمون  
يحافون الملك على انفسهم ويرون هذا الصلح خيرا لهم فلا باس بان يفعلوا واذا  
اراد قوم من اهل الحرب من المسلمين ان يوادعهم سنين معاومة على ان يودي  
اهل الحرب الخراج اليهم كل سنة شيئا معلوما على ان لا يجري احكام المسلمين عليهم  
في بلادهم ليرفع ذل الا ان يكون خيرا للمسلمين فان كان ذلك خيرا للمسلمين ورفع  
الصلح على ان يودي اليهم كل سنة مائة راس بان كانت هذه المائة راس من تقسمهم  
واولادهم ليرفع ذل لان الصلح وقع على جماعتهم واولادهم • وان صالحوه على مائة  
راس باعياهم اول سنة ففعلوا امنونا على ان هو لا لكم ونصالحكم على سنين مستقلة  
على ان نعطيكم كل سنة مائة راس من دقيقتنا قال هذا جائز فان وقع الصلح على  
هذا لم يشرق منهم مسلم شيئا ليرفع ذل منه وان اغار عليهم قوم من اهل  
الحرب جاز ان يشتري منهم ما اخذوه من اموالهم ودقيقتهم • ولا يمنع التجار  
من حمل تجارتهم اليهم الا الخراج والسلاح والحد يد وشبه ذلك لانهم يوادعون  
وليسوا باهل ذمة ومن دخل منهم دار الاسلام بغير امان حري سوي المواد عنهم  
ليرفع ذل • واذا اشترى الحربي المستامن في دار الاسلام عبيدا اسلم اولادهم



او اسلم حربي سوى المواد عند لم يصر له . واذا اشترى الحربي المستامن  
 قوة دار الاسلام عبد امسلا او ذميا او اسلم بعض عبده الذين دخل معه لم  
 يترك ان يرد هرا الى دار الحرب . واذا رجع المستامن الى دار الحرب وقد  
 اذ ان في دار الاسلام واودع وقد تفرس وظهر على الدار وقتل بطلت الديون  
 والودائع ولذلك سائر ما ملكه الذين يربهم في دار الاسلام فانهم احرار  
 . واذا مات المستامن في دار الاسلام عن مال وورثة في دار الحرب  
 قال يوقف ماله حتى يقدم ورثته ويقسمون البينة قال اقاموا بينة  
 من اهل الذمة فقلت سها ذمتهم استحسانا ولا يقبل كتاب ملكهم في ذلك  
 . وان شهد على كتابه وختمه قوم من المسلمين . واذا اراد الحربي المستامن  
 ان يرجع الى دار الحرب لم يترك ان يخرج معه السلاح او حديد او رقيق  
 اشترأهم في دار الاسلام مسلمين وكافرين ولا يمنع ان يرجع بما جابه من هذه  
 الاشياء وان كان جاسيف فاشترى مكانه قوثا او ربحا لم يترك ان يخرج به مكان  
 سيفه . ولذلك ان اسندل بسيفه سيفا حراما . وان كان مثله او را  
 منه لم يمنع وله ان يخرج مما شام من الامتعة سوى ذلك . واذا لعت الحرب  
 عدا تاجر الى دار الاسلام بامان فاسلم العبد هاها بيع فكان ثمنه للحربي  
 واذا وجد الحربي في دار الاسلام فقال انا رسول فخرج كتاب الملك معه  
 قال اذا عرف انه كانه كان امنا حتى يبلغ رسالته ويرجع وان لم يعلم انة  
 كتاب الملك فهو في ومما معه وكذلك ان ادعى انه دخل بامان لم يصدق  
 ويؤتى . واذا خرج قوم من اهل الحرب مستامين لم يعرض لهم فيما كان  
 حربي بينهم في دار الحرب من المداينات وان جرى ذلك بينهم في دار الاسلام  
 احدا وانه وكذلك حربي دخل الاسلام غير امان قال باخذه فهو عنده  
 وان اسلم قبل ان ياخذه فهو حربي قول ابي يوسف ومحمد وفي قول ابي حنيفة  
 هو في جماعة المسلمين ان اخذوا قبل الاسلام او بعدة فان دخل الحرم قبل  
 ان يخذل لم يعرض له الا انه لم يطعم ولا يشفى ولا يبروا حتى يخرج ومن اخذه  
 به فهو مسمى فيه في اخذه والحكم فيه على ما تقدم ذكره في الحل . واذا  
 دخل المسلم دار الحرب بامان فداينهم وداينوه وعصمهم سنا وعصموه  
 لم يحكم فيما بينهم فان بايعهم الدرهم بالدرهم بنقد او شيئا او بايعهم بالخمر  
 والخنازير والمستة فلا بأس بذلك لان باخذ اموالهم رضاهم في قول ابي  
 حنيفة ومحمد . وقال ابو يوسف لا يجوز شي من ذلك . واذا دخل الحربي البنا  
 بامان

بامان فبايعه مسلم بشي من ذلك لم يحز . فان قتله مسلم عمدا او خطا لم يجب  
 عليه القود وعليه دية الحار المسلم . **باب نكاح**  
**امل الحرب** **دخل النكاح** **بامان** حربي تزوج حريمه لها زوج حرم  
 اسما وخرجا لم يحل له الا نكاح جديد . واذا تزوج الكتاب منهم واذا قتل  
 المسلم المستامن اهل الحرب استأنا منهم او استهلك ماله لم يلزم غرم ذلك اذا  
 خرجوا ولذلك اذا قتلوه . واكره للمسلم المستامن اليهم في دينه ان يغدر لهم  
 فان غدر بهم واخرج ماله فاحرجه الى دار الاسلام كرهت للمسلمين شرا منه  
 اذا علم ذلك وان اشتراة اخذه فان كانت جارية كرهت له وطها . وان اصاب  
 اصل صده الدار سبايا من غيرهم من اهل الحرب وجميع لهذا المسلم ان يشترى  
 منهم . ولذلك ان سبي اهل الدار التي هو فيها رابت له ان يشترى منهم وكذلك  
 لو ان المسلمين فادعوا قوما من اهل الحرب ثم اغار عليهم قوم اخر ون اهل حرب لم  
 يسبوه فلهذا المسلم ان يشترى الشبي منهم وان كان الذي يسبوه قوم من المسلمين  
 غدروا باهل المواد عة لم يبيع المسلمين ان يشترى من ذلك الشبي وان اسروا  
 رددت البيع . واذا كان القوم من المسلمين مستامين في دار الحرب فاغاروا  
 على ملك الدار قوم اخر ون من اهل الحرب لم يحل لهم ولا المسلمين ان يقاتلوا معهم  
 لان احكام الشون هي الظاهر الا ان يخافوا على انفسهم من اولئك فيقاتلواهم  
 للدفع عن انفسهم . وان اغاروا اهل الدار على دار مسلمين فاسروا ذراوى  
 المسلمين الا حرا فمروا بهم على اولئك المسلمين المستامين لم يسعهم الا ان ينقضوا  
 عهدهم ويقاتلوا عن ذراوى المسلمين اذا كانوا يطبقون القتال وكذلك  
 اذا كانوا اغاروا على اهل الخواج وساقوا ذراهم . ولذلك ان كان في بلد  
 الخواج الذين اغاروا عليهم اهل الحرب قوم من المسلمين لم يسعهم الا ان يقاتلوا  
 مع الخواج عن بيضة المسلمين وحريمهم . **باب حكم المسلمين**  
 واذا ارتد المسلم عن الاسلام عرض عليه الاسلام فان اسلم  
 والافل مكانه الا ان يطلب ان يوجه فان طلب ذلك اجل ثلثة ايام لمعاضن  
 النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا في الاسلام قتل المرتدين . وكذلك بلغنا عن  
 علي وابن مسعود ومعاذ فان ابي ان قتل وكان ميراثه بين ورثة المسلمين  
 على رايض الله تعالى . بلغنا عن علي رضي الله عنه انه قتل مرتدا وصم ماله بين  
 ورثته على رايض الله . وكذلك ان لحق بدار الحرب قسم الامام ماله بين  
 ورثته على رايض الله وكان حاقه بالدار بمنزلة الموت ويقضي دينه ويقضى

الحرب ربيع سنة ثمان مائة  
 وثمانين واربعمائة

كتاب الخواج

كتاب الخواج



انها تاولاد ومدره وعمل الديون عليه وبطل وصاياه وتورث منه  
امراته ان كانت في العدة ولا تفعل شيئا من ذلك مادام المرتد مغيبا في دار  
الاسلام فان فعل ذلك الامام بعد الحاقه بدار الحرب فخرج ناسا فقد  
مضى جميع ما فعله الامام غير انه ان وجد شيئا بعينه في يد وارثه اخذه منه  
وان لم يفعل الامام شيئا من ذلك حتى رجع ناسا فجميع ذلك له كما كان قبل ان يرتد  
وجميع ما فعل المرتد في حال ردته من بيع وشرا وعق وتديب وكفاية وهبة وطير  
امة وادعائسب جاز ان اسلم وباطل ان يحن بدار الحرب بقسم الامام ماله الا العيب  
فانه يثبت ويورث ذلك الولد مع ورثته واذا اعتق المرتد عبده ثم اعطاه  
اياه ايضا ولا وارث له غير المرتد وعق واحدهما واذا مات الابن وله عقب  
والاب مرتد ثم مات الاب وله عقب كان ميراث الاب لمعتق دون معتق الابن  
وكسب المرتد في ردته في عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد كسبه لو ارب  
ولا يكون من شيء من كسبه في دار الاسلام فبا وبيعه وشرا وجاز في ردته الا ان  
محمد اقال هو فيه بمنزلة الميراث ولا يورث في حجة المرتد وان كان نصرانيا وان  
جن المرتد جانيه لم يعقله العاقلة وكان الارش في ماله وكذلك ما غصب والفق  
من اموال الناس وان لم يكن له مال الا ما كسبه في ردته كان ذلك فيه والحجاية  
على المرتد هدر مسلو قطع يد مسلو عدا او خطا ثم ارتد المقتطوعة يده عن  
الاسلام ولحق بارض الحرب ثبات فيها او لم يلحق بدار الحرب حتى مات او اسلم ثم مات  
منها فعلى القاطع دية اليد في ماله ان كان عدا او على عاقلة ان كان خطا الا في وجه  
واحد اذا اسلم قبل ان يلحق بدار الحرب ثم مات فعليه دية النفس في قوله ابي حنيفة  
وابي يوسف وقال محمد ليس عليه الادية المدة وان كان المرتد هو القاطع فقتل ومات  
المقتطوعة يده من اليد مسلما وان كان عدا فلا شيء عليه وان كان خطا فعلى عاقلة  
القاطع دية النفس وان كانت الحناية منه في حال ردته كانت الدية في الخطا  
في ماله وان لم يكن له شيء غيره ما اكتسب في حال ردته احدث منه ولا يقتل  
المرتد ولا لها خبث ابد حتى تسلم بلغت عن ابن عباس انه قال اذا ارتد المرأة  
عن الاسلام حبست ولم تقتل ولعننا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهي  
عن قتل النساء المشركين في الحرب قاده القتل عنها بهذا وماله وكسوها لها  
وانفاله في البيع والشرا والعق والمهبة كلها برة وان مات في الحبس او حقت  
بدار الحرب بقسم ماله من ورثتها على فراض الله كما وصفتنا في المرتد ولا ميراث  
لزوجاتها الا ان يكون ارتدت في مرضها ثم ماتت وهي في العدة فيرثها وان لحقت  
بدار

بدار الحرب كان لزوجها ان يتزوج اختها قبل ان تنقض عدتها وان ست او  
تأدت مسلمة لم يضر ذلك نكاح الاخت وكلفت فيما ان سبت ويحرم على الاسلام  
وان كانت جات مسلمة فلها ان يتزوج من ساعته وان ولدت بارض الحرب  
فترسبت معه كان ولدها فاما معها وكان ابو يوسف يقول يقتل المرتد  
بمنزلة الشيخ القافي يقتل على الردة ان لم يرب وقد نهي عن قتله في دار الحرب  
فخرج بعد ذلك الى قول ابي حنيفة واذا ارتدت المرتدة الى الامام  
فقاتل ما ارتدت وانا استشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله كان  
هذا نوبة منها ويقتل المملوك على الردة ولسونه لمولاه ولا يقتل المملوك  
ويحبس فان كان اهلهما يحتاجون الى خدمتها دفعها اليهم وامرهم بحجوها  
على الاسلام وجانية العبد والامة والمكاتب في الردة لها قيم في غير الردة  
والجانية عليهم فيها هدر ولا شيء على قاتل المرتدة امة كانت او حرة لان  
بعض الفقهاء يرى عليها القتل واذا باع الرجل عبده المرتد او امته المرتدة  
فالبايع جاز والرددة عيب فيها مدبرة او ام ولد ارتدت ولحقت بدار  
الحرب ثبات مولاهما في دار الاسلام ثم اخذت اسوا قال هي في عدا ارتد  
بيع مولاه ولحقا بارض ثبات المولى هناك واسرا لعدو قال هو في ويقتل ان  
ليرسل ولذا كل ما ذهب به المرتد معه فهو في وان كان رجع مغبرا  
واخذ ثمالا من ماله قد قسم بين ورثته وذهب ثم قتل مرتدا واصدت  
ذلك فهو لورثته بخير قيمة ثل القسمة ولعبد القسمة بالقيمة ولذا لا العبد  
اذا ارتد واخذ مال مولاه وذهب الى دار الحرب ثم اخذ مع ذلك المال ثم  
لمن يباورده على مولاه فوارتد واعن الاسلام وخاروا المسلمين وغلبوا  
على مدينة من مدائنهم في ارض الحرب ومعهم نساء وهود ودارهم مرتدين  
معهم وليس في المدينة احد مسلم وكانوا فيها يقاتلون حتى ظهر المسلمون عليهم  
قال يقتل الرجال ومن اسلم منهم فهو حر ويكون الذراري والنساء والمالك  
فيما وثقه الحسن ولا عجل لمن وقعت امرأة في سهمه ان يطأها مادامت مرتدة  
وان كانت متهودة او مشنطرة فان كان عليها دين في الاسلام فقد بطل بالسبي  
واذا ارتد اهل مدينة من المسلمين وغلبوا عليها غير ان فيها قوم من المسلمين  
امينين وارند اسلوهم معهم ايضا فظهر المسلمون عليهم فم ظلم احرار وجسورون  
على الاسلام قال ابو الفضل ان الدار لم تصرد ارض حرب حيث كان فيها مسلو  
امن وهذا على مذهب ابي حنيفة فان غلبوا على مدينة ساعة فظهر عليهم



من غير ان يحوي عليهم حكمهم فيها لم يثبت احد . واذا ارتد الزوجان وودعا  
الى دار الحرب تولد لهما صغير فظهر عليهم فالولد في وان كانت الام في  
دار الاسلام مسئلة والاب ذهاب به وحده لم يكن الولد ذيبا . وكذلك  
ان كانت الام قد ماتت مسئلة . ولذلك ان كانت الام نصرانية او ذمية  
ولذلك ان كان الاب ذميا نقصت العمد . واذا اولد المرتد في  
دار الحرب ثم ولد لولدها ولد وظهر عليهم المسلمون اجبر ولدها على الاسلام  
ولم يجبر ولد ولدها . واذا انقضت قوتهم من اهل الذمة العمد وغلقتوا على  
مدنية فالحكم فيهم كالحكم في المرتدين الا ان للام ان يسترق رجلهم فان حو  
بعد ذلك الى الصلح والذمة اخذوا بالحقوق التي كانت قبل انقض العمد من  
العقاص والمال ولم يوجبوا بما صابوا في المحاربة وكذلك المرتدون  
في هذا واذا انقض الذمة العمد مع امراته ولحقها دار الحرب فدرجها الى  
الذمة فيما على كاحتمائها فان كان خلف في دار الاسلام من امرأة ذمينة بانته  
بافتراق الدارين . وكذلك المرتد اذا لحق به دار الحرب وحلف من كراهية المرتد  
في دار الاسلام ان تقطعت العصمة بينهما . واذا ضيع المرتدون دارهم فصار  
دار كفر فخرجوا دار الحرب فاصابوا سبابا منهم واصابوا مالا من اموال المسلمين  
واهل الذمة ثم اسلموا كان ذلك كله لهم الا ان يكونوا اخذوا من المسلمين واهل  
الذمة حرا او مذبذبا او مكاتب او ام ولد فاعلمهم بخلية سيئهم فان كان اهل  
الاسلام اصابوا من هؤلاء في جزهم مالا او ذرية فاقسموا على الغنمة ليردوا  
عليهم شيئا من ذلك . واذا اهل المرتدون ان جعلوا ذمة للمسلمين لم يعمل  
ذلك وان طلبوا المودة مدة فليست راي امرهم فلا بأس بذلك ان كان ذلك  
خيرا للمسلمين ولم يكن للمسلمين فيهم طاعة . وان كانوا اسطيغونهم الحرب  
فالحرب خيرا لهم من المودة فاخروهم ولا ماخذ منهم الا امام في المودة خيرا  
وان اخذوا جاز . ولا يقبل مشركي العرب الصلح والذمة ولكن يدعونهم الى  
الاسلام فان اسلموا واقتلوا او سبوا وهربوا ذريتهم ولا يجرون على  
الاسلام . واما اهل الكتاب من العرب فيم كفرهم من اهل الكتاب . فوعدوا  
ارض الحرب فارند منهم ثمانية واعزوا عسكرهم وحاربوا وبادوا وهو فاصاب  
المسلمون غنمة واصاب اوليك المرتدون ايضا غنمة من اهل الشرك من اهل  
قتل ان يخرجوا من دار الحرب ليريدوا كرام المسلمين في غنائمهم ولا يباركوه  
المسلمون فيما اصابوا ولا يسي على من قبل المرتدين قبل ان ايدعوه الى الاسلام

واذا القوا بعد ذلك قتالا فتالوا جميعا نارك بعضهم بعضا فيما اصابوا  
ولا يسي على من قتل . واذا ارتد الغلام المراهق عن الاسلام لم يقتل وان ادرك  
كافرا احبسه ولم يقتله وكان القياس ان لا يكون رده قبل البلوغ شيئا .  
واذا اسلم غلام من اهل الجوسي قد كبر وعقل الا انه لم يحتمل ان يسلم في قولهم  
جميعا فراجع ابو يوسف بعد ذلك وقال اسلامه اسلام وكفره كفر ليس بكفر  
واذا مات المرتد ثم عاد الى رده ثم اسلم قبل ذلك منه وان كبر وردة  
السكان ليس بشي اسحاشا . واذا اطلب رده المرتد كسوته التي كسبها في رده  
وقالوا اسلم قبل الموت فعليه المدينة على ذلك وقال ابو يوسف ومحمد نسوه المرتد  
سيرات عنه بمنزلة ماله . واذا انقض الذمة العمد ولحق به دار الحرب عمل  
في تركته ورثته بما يعمل في تركته المرتد .

**الخارج** ذكرنا سابقا عن كثير الحضرى انه دخل مسجد الكوفة  
فاذا انظر لسمون عليا وفهم رجل عليه ريس يقول انا هذا الله لا اقتله قال  
فعلقت به فانت عليا فقلت اني سمعت هذا يعاهد الله ليعتلك قال ادنه  
وعيك من انت قال اما سوار المنقري فقال علي خلى عنه فقلت احل عنه وقد  
ماهد الله ليعتلك قال اقتله ولم يقتلني قال فقلت انه قد شتمك قال  
فاشتمه ان شئت او دع . ولغنا عن علي انه قال يوفى الجليل لا يسمعوا مديرا  
ولا يقتل اسيرا ولا يدفن على حرج ولا يكتشف ستر ولا يوقد ماله قال واذا  
هو من اهل العدل اهل البغي لم يبغي لاهل العدل ان يبيعوا مرتدا ولا يقتلوا  
اسيرا ولا يحرقوا على حرج اذا لم يكن لهم فيه يرجعون اليها فاما اذا كانت لهم فيه  
يرجعون اليها فان اسيرهم يقتل ومديريهم يبيع ويحرقهم جاز عليه . واما  
ما اصاب اهل العدل من كراع اهل البغي وسلاحهم فلا بأس باستعمالهم عليهم  
فاذا وضعت الحرب اوزارها رد جميع ذلك وما اصاب من ماله من رده اليهم  
بلغنا عن علي بن ابي طالب انه الفى ما اصاب في عسكر اليهود ان من الرجبة فمن  
عرف شيئا اخذ حتى كان اخر من عرف شيئا اسال قد رحمة فاحد ما  
واذا اخذت امرأة من اهل البغي كانت تقابل حبست حتى لا يفي منهم احد  
ولم يقتل . واذا وجد حرا وعبد كان يقابل في عسكر اهل البغي على حاله  
قتل . وان كان عبد مجده مولاه ولم يكن يقابل حبست حتى لا يفي من اهل  
احد ولم يقتل . وما اصاب المسلمون منهم من كراع او سلاح ليس لهم اليه حاجة  
قال اما الكراع يباع ويحس منه واما السلاح فيرد الى اهله اذا وضعت الحرب



او ذارها • وان طلب اهل البغي المواد عة اجبوا اليها ان كان خيرا للمسلمين  
 ولم يوحدهم عليها شي • واذا اقامت اهل البغي ودخلوا مع اهل العدل  
 لم يوحدهم بشي مما اصابوا الا ان يكون الشئ قايما بيقينه فيرد والى صاحبه  
 ولقد لك ما اصاب اهل العدل منهم وان كان اهل البغي قد استغاثوا بقوم  
 من اهل الذمة على خربهم فقاتلوا معهم لم يكن ذلك نقضا لعهدهم وفيها  
 اصابوا في الحرب بمنزلة اهل البغي وينبغي لاهل العدل اذا لقوا اهل العدل  
 البغي ان يدعواهم الى العدل فانه احسن فان لم يفعلوا فلا شئ عليهم ولا باس  
 ان يرموهم بالنبل والمنجنيق ويرسلوا الماء والنازل عليهم • ولا باس بالبيات  
 بالليل • واذا وقعت المواد عة بينهم واعطى كل واحد من الفريقين وهنا  
 على انه ايتا عند رقدنا الرهن خلال فعد راهل البغي وقتلوا الرهن الذي في  
 ايديهم لم ينبغي لاهل العدل ان يقتلوا الرهن الذي في ايديهم ولكنهم يجلسونهم  
 حتى يهلك اهل البغي او يتوبوا • ولقد كان هذا الصلح بين المسلمين  
 والمشركون فعدوا المشركون وحبسوا الرهن الذي في ايدي المسلمين حتى يسلموا  
 او يصيروا اهل الذمة • واذا امن الرجل من اهل البغي لاهل العدل  
 البغي جازا ما نه • ولقد كان قال لاسيل عليك اولاباش عليك وكذلك ان قاله  
 لمعة اخري • ولقد كان فعله امرأة فان فعله عبد لا يتاقل مع مولاه لمحرور ان  
 كان يتاقل فاما نه جاز للمشركون واهل البغي ولا يجوز اما نه الذي ان كان مع المسلمين  
 يتاقل ام لا يتاقل • واذا قاتل الفاسق مع اهل البغي اهل العدل بوسعهم مقاتلتهم  
 واذا لم يقاتلوا لم يسمعهم مقاتلتهم • واذا كان قوما من اهل العدل في ايدي  
 اهل البغي تخاروا او اسروا حتى يعرضهم على بعض شرط عليهم اهل العدل لم يفتقر  
 فيما بينهم لان الحكم لم يكن يجري هناك ولا يعمل بحجاب قاضي اهل البغي على مصر  
 واستعملوا عليه قاضيا من اهل العدل وليس من اهل البغي فانه يقيم الحدود والنقصان  
 والاحكام بين الناس بالحق ولا يسهه الا ذلك • فان كتب كتابا الى قاضي اهل  
 العدل بحق لرجل من اهل المصر وسها دة من شهد له به اجازة اذا كان هذا  
 القاضي الذي اياه الكتاب يعرف الشهود الذين شهدوا عند ذلك القاضي  
 وليسوا من اهل البغي وان كان لا يعرفهم فاني لا اجري ان يجز كتابه واما  
 اصاب اهل البغي من القتل والاموال قبل ان يخرجوا او يحاربوا فموصولوا بعد  
 الخراج على ابطال ذلك لم يخرجوا واخذوا بجميع ذلك من القضا والاموال  
 ويصنع بقتل اهل العدل ما يصنع بالشهيد ولا يصلي على قتل اهل البغي

وبدئون

ع

ويدنون والكرة ان يوحدهم فيطاف بها في الافاق لانه منله • بلغنا عن  
 علي بن ابي طالب في حروبه كلها انه صنع ذلك • واذا قتل العادل في الحرب  
 امانة الباغى ورثه ايضا في قول ابي خصفة ومحمد لانه قتل على باطل وقال  
 ابو يوسف لا يرثه وبكرة للعادل ان يقاتل ابيه واجيه من اهل البغي •  
 وكذلك يكره له قتل ابيه المشرک ولا يكره له قتل ابيه المشرک وعنه وقاله  
 فان قصده ابو المشرک ليقضه كان للابن ان يمنع منه ويقاتله • واذا  
 كان الرجل من اهل العدل في صف اهل البغي فقتله رجل لم يكن عليه دية  
 لان قتال من في صف اهل البغي خلال • واذا دخل الباغى عسكرا اهل العدل  
 بامان فقتله رجل من اهل العدل فعليه الدية • واذا حمل العادل على  
 الباغى في المحاربة فقاتل قد عت والباغى السلاح كف عنه • ولقد كان لو قال  
 كف عني حتى انظر في امري فلعلى اتا بعت والسلاح وان قال انا على دية  
 ومعه السلاح قال هو صادق وهو على دية ولا يكف عنه • واذا اغتلب  
 قوم من اهل البغي على مدينة من قائلهم ثوبا اخر من من اهل البغي وهو موهوم  
 فارادوا ان يسبوا ذرارهم اهل المدينة ليربيع اهل المدينة الا ان  
 يقاتلوا دون اهل المدينة الذي • واذا ادع اهل البغي قوما من  
 اهل الحرب لم ينبغي لاهل العدل تعذرهم ولا عند راهل البغي فسيبوه  
 لم يسمعهم منهم اهل العدل لان الذين ادعوه هم مسلمون • ومنى  
 ناب اهل البغي رد وهو على اهل الحرب • ولقد كان اهل العدل  
 هم الذين ادعوه • ولا باس بان يستعين اهل العدل بقوم من اهل البغي  
 او اهل الذمة على الخوارج اذا كان حكم العدل هو الظاهر واذا لم يكن لاهل  
 البغي منعة وانما يخرج رجل او رجلا من مصر على باطل يقال ان ثوبس امان  
 احد الجميع الاحكام اما هي بمنزلة اللصوص فادشد رجل على رجل من في  
 المصر لعصا او حجر فقتله المشد وذ عليه حد دة فقتله وهذا قول  
 ابي خصفة • وقال ابو يوسف ومحمد اذا شد عليه بشي لو قتله فقتله به  
 فقتله المشد وذ عليه دمة حد دة ويغني له ان يقتله ولو كان شهيدا  
 عليه السلاح فقتله المشهور عليه بشي • واذا اغار رجل على رجل في  
 منزله ليلا فسرقتا معه وكابرة سلاح او بعضا فقتله وب المنزل من  
 قامت المدينة على ذلك لم يكن عليه شي • ولقد كان ان كان اهل السلاح  
 وان كابرته نهارا فغير سلاح فقتله وب المنزل فعلى الدية وان كان

ولقد ان قتل الباغى ورثه



سلاح قتل به ولذ لك العمد في هذا كله . واذا قطعوا الطريق على المسافرين  
بغير السلاح فقتلوا اللصوص لم يكن عليهم بشي . وان قاتله رجل في المصير بغير  
سلاح فقتله فعليه القود ان قتله بسلاح لان هذا القدر على الاستغاثة بالنيك  
وان كان القوم لصوص غير مناولين وسبهم فقتلوا على مدينته وقتلوا الناس  
واستهلكوا الاموال فظهر عليهم اهل العدل اخذوا الجميع ذلك . واذا غلب  
اهل البغي على مدينته فاستعملوا عليها فاضا فقتلوا باسبا فظهر اهل العدل  
على تلك المدينته فرفعتم قضايا على قاض اهل العدل واهل البغي على قاض اهل  
الحرب فغصوا غصبة اشركوا فيها وياخذونها اهل العدل . وكذلك ان غلب  
اخذ الفريقين دون الاخرى اشركوا فيها . وكذلك اذا غزا الامام في جند  
من المسلمين قات في ارض الحرب واختلف الجند فمن خلفه ثم غموا او غم طائفة  
منهم اشركوا فيها . ولوان جند غزوا من مصر بغير اذن الامام فاضاوا  
غنا يراحد منهم الخمس وقسم الباقي بينهم وهذا الانسبه الواحد والاثنين .  
واذا استعان قوم من اهل البغي بقوم من اهل الحرب فاغارا اولئك القوم من  
اهل الحرب على اهل العدل وقابلوهم فظهر عليهم اهل العدل فانهم يسبون  
اهل الحرب وكسبت استغاثة اهل البغي بهم امان لهم وكذلك اهل البغي اذا  
وادعوا قوما من اهل الحرب واغارا اولئك القوم من اهل الحرب على اهل  
العدل فقابلوهم فظهر عليهم اهل العدل فانهم يسبونهم . ومن لحق بعسكر  
اهل البغي وحارب معهم لم يجب ان يحكم فيه بحكم المريد ولم يقسم ماله من رسته  
ولم تقطع العصبة بدمه وبين امرائه . قال ابو حنيفة المستطوع في القود ما  
الديوان سوا في الغنمة ومن دخل دار الحرب للخارج وهو في عسكر المسلمين فلا حق  
له في الغنمة الا ان يلقي المسلمون القود ويقابل الناس معهم فيبسرهم في العنينة  
قال سالت ابو حنيفة عن قتل النساء والصبيان والشيخ الكبير الذي لا يطيق القتال  
والذين هم زمانة لا يطيقون القتال فنهى عن ذلك وكوهة . وسالت  
عن قتل المترهبين واصحاب الصوامع والزنا وفراي قتلهم حسنا وله اشهاد .  
وسالت عن الرجل باسرا الرجل من العدو وهل يقتله او ياتي به الامام قال اي  
ذلك فقتل فهو حسن . وقال ابو يوسف ومحمد اي ذلك كان افضل للمسلمين  
فليفعله وسالت عن الرجل من اهل الحرب يقتله المسلمون هل يعمون جيفته  
من اهل الحرب قال لا باس بذلك في دار الحرب في غير عسكر المسلمين  
الا ترى انه جل المسلمين اخذوا موالهم بالغصب فاذا طابت بها انفسهم فهو جاز

وقال ابو يوسف

وقال ابو يوسف اكره ذلك وانني عنه ولا يجوز للمسلمين بيع الميتة والخنزير  
والربوا من اهل الحرب وغيرهم . وسالت عن المسلمين يستعبدون باهل الشرك  
على اهل الحرب قال لا باس بذلك اذا كان حكم الاسلام هو القاهر الغالب ويرضخ  
لاولئك . وسالت عن الاسير يقتل او يناد قال لا يناد ولكنه يقتل او يجعل  
في اي ذلك كان خيرا عمل به الامام وقال لا باس ان يناد واسرا المشركين  
باسرا المسلمين وكان كرهه ان يناد وابمال وقال لو انقلت اليهم دابة مسلم  
فاخذوها في دارهم فظهر المسلمون عليها اخذوها صاحبها قبل القسمة بغير شي  
وبعد القسمة بالقسمة والدابة عنده مخالفة للعبد الا بقر . وان خرج رجل من  
المشركين بامان بشي من مال مسلم فباعه في دار الاسلام فلا سبيل له عليه في قوله  
جميعا الا في العبد الا بقر فان ابا حنيفة قال ياخذ مولا ابننا وجدة بغير شي  
واذا اسرا المسلمون جارية مسلم فاحرزوها ثم اشترأها مسلم منهم فبعت عنده  
لم يكن لمولاهما ان ياخذها الا بجميع الثمن في قول ابو حنيفة ابي يوسف ومحمد وقال  
هذا قول ابو حنيفة فيما علم وكذلك لو قطعت يد فاعخذ المشتري ارثها فان مولا  
ياخذها دون الارش بجميع الثمن . وكذلك لو فاقا المشتري عنها وكذلك ان  
ولدت عنده فاعتق المشتري الام او الولد اخذ الباقي منها بجميع الثمن وكذلك  
لو فسل الولد فاعخذ له او شيئا اخذ الام بجميع الثمن . ولوان رجلا باع امته  
من رجل ولم يقبضها المشتري ولم ينفق الثمن حتى اسرها العبد فاشترأها منهم  
رجل لم يكن للمشتري عليها سبيل حتى ياخذها البايع بالثمن واذا اخذها بالثمن كان  
للمشتري ان ياخذها بالثمن الاول الذي اشترأها به والذي اشترأها به وكل حتى  
اسره العبد وتم اسلموا عليه فهو حر وكذلك المديون وامر الولد والمكاتب هم كما كانوا  
وكل ملك لا يجوز فيه البيع فان اهل الحرب لا يملكونه . ولوان الحر امر رجلا فاشترأ  
منهم كان للمشتري ان يرجع عليه بالثمن وكذلك المكاتب واما المديون وامر الولد  
فانه يرجع عليها بالثمن اذا اعتقا . وان اشترأهم بغيرهم لم يملكهم ويبطل  
شراهم . ولوان رجلا اخر امر رجلا ان يشتري رجلا اخر من دار الحرب شيئا  
له فاشترأه لم يكن على الحر المشتري من الثمن شي وكان للمامور ان يرجع على الذي امن  
ان كان ضمن له بالثمن او قال اشترأه . وان كان قال اشترأه لنفسه واغصب  
فيه لمن يضمن . واذا اسرا المشركون عبد المسلم ثم اشترأه منهم رجل مسلم  
فهو منه المشتري ثم جامله الاول لم يكن له عليه سبيل حتى يفتكه . ولوان  
ان يظوع باء الدين ثم يعطي الثمن فله ذلك وهو مستطوع في الدين ولم يجبر مولا

ها

م







حيث انقطع فضاخ الحمار لاسلم بالخيار ان نأخذ راس ماله وان نأخذ اخر السلم حتى نجي  
 حينه الذي يكون فيه فياخذ ما اسلم فيه . ولا خير في السلم في الرمان والبرغل  
 والبطيخ والنقل والفتا والخيار وما اشبه ذلك مما لا يكال ولا يوزن لانه مختلف  
 في قول أبي خنيفة . وقال ابن ابي ليلى لابي اسلم . وقال ابو يوسف ومحمد اذا اسلم  
 في موضع منه معلوم وسمى صفته معلومه فهو جائز . ولا خير في السلم في  
 التمسك الطري في غرضه لانه ينقطع من ايدي الناس ولانه مختلف . واما التمسك  
 المالح فلا بأس بالسلم فيه وزنا معلوما ولا خيرة عددا . واذا اسلم في  
 الخبز وعصير بام معلوما وسمى طوله وغلظه والمكان الذي يوفيه فيه فهو جائز  
 وكذلك الساج وصنوف العيدان والفصص والخشب . واذا استصنع الرجل  
 عند الرجل حنين وقلنسوة او طست او كوزا او قمحة او اية من اية الخناس واشترط  
 من ذلك صناعة معروفة ولو ضرب له اجلا فهو جائز بالخيار اذا فرغ منه لانه  
 اشترى ما لم يرا فان نأخذ وان نأتركه . وان ضرب له اجلا وكانت ملك  
 الصناعة معروفة واسترط منها وزنا من الخناس معلوما فهذا بمنزلة السلم  
 وهو جائز ولا حيا زله فيه في قول أبي خنيفة . وقال في كتاب الاجارات ينبغي في قول  
 أبي خنيفة اذا ارسل الرجل له الثمن ان يقبل لانه سلم . وقال ابو يوسف ومحمد وهو  
 استصناع . وقال في كتاب الاجارات يعقب قولنا الا ترى ان الرجل يستصنع  
 القلنسوة عند الرجل والخف ويقول قل ان يفرغ منه غدا او بعد غد ولا تجعل  
 له الاجر فيكون جائزا ويحتمل ان يكون هذا على مذهبه جميعا لان ذكر الوقت للمراغ  
 من القلنسوة . ولا بأس بالسلم في جفنته وزنا او كيلة معلوما الى اجل معلوم  
 قبل انقطاعه ولا بأس بالسلم في اللبن والابوا اذا اشترط منه شيئا معروفا .  
 ولا بأس في الالبه وفي حم البطن وزنا . ولا بأس بالسلم في الثمن كيلة معلوما  
 او مائتا معلوما . ولا خير في السلم في روس الغنم والاكارع لانه مختلف . ولا  
 خير في السلم في كل شيء كاله او يوزن اذا اشترط بمكالم غير معروف . ولو اشترط  
 بان لا يعينه غير ان ذلك لا لا تعرف وزنه وقد روي فلا خيرة فيه وان اشترى تلك  
 الانايد ايده فلا بأس به ما كان قايما . ولا بأس بالسلم في القصير في حينه وزنا او كيلة  
 . ولا بأس بالسلم في الخل كيلة معلوما او زنا معلوما . واذا اسلم في ثوب لم يسم  
 اودقلا لم يخر وان اشترط فارسي فلا بد ان يشترط حيدا او وسطا او ردنا ولا خير  
 في السلم من الطيور ولا في لحمها ولا خير في السلم من الجواهر واللؤلؤ ولا بأس بالسلم  
 في الجص والنورة كيلة . ولا خير في السلم في الزجاج الا ان يكون مكسورة بشرط  
 وزنا

وزنا . وان كانت اية فاشترط منها شيئا معروفا لا يجعل فلا بأس به ان كان  
 هذا يكون . واذا اسلم الرجل الى رجل الف درهم في كرام طعام حمسية من  
 ذلك كانت ديناه عليه وخمسية نقد هاتيا جازت حصته المتقدم من ذلك  
 وبطلت حصته الدين بلغنا ذلك عن ابن عباس . واذا اسلم الرجل مائة درهم  
 في كرامطة وكراشعير ولويس راس مال كل واحد منهما فلا خيرة فيه في قول أبي  
 خنيفة بلغنا اخذ ذلك عن عمر وقال ابو يوسف ومحمد هو جائز . ولا يجوز السلم اذا  
 كان فيه شرط خيار الا ان يبطل فضاخ الخيار فان قيل ان يفرق بينهما وكذلك  
 اذا اسلم اليه عشرة دراهم ثوبا او عبدة في طعام ثم افرقا قبل ان يفرق راس المال  
 لم يخر السلم . وان قبض الدرهم ثم افرقا فوجد هاتين فانه يرد هاتين وينقص  
 الثمن السلم . وان وجد منهما درهما زائفا فاني استحسن ان يرد عليه وبأخذ  
 بدله . وكذلك ان وجد الزبوف اكثر من ذلك حتى يبلغ النصف فاذا وجد  
 النصف زيفا يبطل بقدره او زده . وان وجد شيئا منه ستوقا زده  
 ويبطل بقدره وهذا قول أبي خنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يستحسن  
 ان يبدلهما وان كانت زبوف كلها والسلم بحاله . وكذلك حكم الصرف في دين  
 الوجه كلها . رجل اسلم الى رجل في طعام واخذ منه كفيلا فصرح الكفيل على  
 راس ماله فالذي عليه الطعام بالخيار ان نأجز الصلح واعطى راس المالك  
 وان نأزد الصلح وهذا قول أبي خنيفة ومحمد . وقال ابو يوسف الصلح جائز  
 عن الكفيل ويرجع الكفيل بالطعام على المكفول عنه وهذا بمنزلة رجل كفل  
 لرجل بالف درهم فصاحبه على خادم او ثياب فالصلح جائز ويرجع الكفيل على المكفول  
 عند بالف درهم . ولذلك لو كان السلم ثوبا او عرضا . واذا اسلم  
 الرجلان الى رجل في طعام فصاحبه احدهما على راس ماله والآخر ان يخر ذلك  
 لم يخر الصلح من قبل انه لا يكون لاحد هاتين درهم ولا اخر طعام فان رضي الشريك  
 بذلك كان ما اخذ من راس المال بينهما وما بقي من الطعام بينهما وهو قول أبي خنيفة ومحمد  
 وقال ابو يوسف الصلح جائز على الذي صالح وان اشترى كان الذي صالح راس  
 ماله وللشريك طعامه على حالة فان بوي رجع على شريكه بنصف ما اخذ وهو بمنزلة  
 رجلين لهما على رجل مائة درهم فصاحبه احدهما من حصته على ثوب والآخر ان  
 رضي للصلح الثوب وللآخر خمسون درهما على المصالح فان ثبت بطله ان يدخل  
 معه صاحب الثوب ان يرد عليه خمسين درهما ولا يكون له من الثوب  
 شي والخيار فيه الى صاحب الثوب . وكذلك في السلم ولذلك لو كان بالسلم



كفيل فصالح احد صاحبي السلم عن راس ماله . واذا اسلم رجل الى رجل وراها  
في طعام ثم صالحه على راس ماله ثم اراد ان يشتري براس ماله منه شيئا قبل ان  
يقبضه لم يكن له ذلك فلا يأخذ الا سلمه او راس ماله بنفسه ذلك عن ابراهيم  
واذا اسلمه وراهما وانا في طعام وقد علم قرون احدهما ولم يعلم وزن  
الاخر فلا خير فيه حتى يعلم وزنها جميعا في قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف  
ومحمد هو جائز . واذا اسلم عشرة دراهم في ثوبين لثوبين ولم يسم راس  
كل واحد منهما على حدة فهو جائز والرة له ان يبيع واحدا منهما مراجه على خمسة  
دراهم ولا بأس بان يبيعها جميعا مراجه على عشرة دراهم في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس بان يبيع احدهما مراجه على خمسة دراهم  
وان اسلم عشرة دراهم في ثوبين لثوبين في ثوبين لم يسم راس  
ماله كل واحد منهما فالسلم فاسد في قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد  
هو جائز . ولا بأس بالسلم في المسوح والاكسية والعباء والجواريق والكرايس  
بصفة معلومة عرضا وطولا ورفعة . ولا بأس بالرهن والكفيل في السلم  
بفتنا ذلك عن ابراهيم . ولعننا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اشترى من يهودي  
طعاما بنسيئة وذهبه ذرعه . وان اسلم في ثوب من الثياب واشترط طوله  
وعرضه بذراع وجل لم يجز . وان اشترط كذا وكذا ذراعا وهو جائز وله ذراع  
وسط . واذا اسلم في الحرير ولم يشترط الطول والعرض لم يجز وان اشترط  
الطول والعرض بقيان عند الذراع فان كان فيها ما عروفا من ثياب الجواريق  
جائز . واذا اشترط الرجل في سلمه ثوبا جديدا اختلفا في العين الذي جابه  
المسلم اليه فقال رب السلم ليس هذا الجيد وقال المسلم اليه هو جيد فان  
الحاكم ربه وحل من اهل تلك البيعة فاذا اجمعا على انه جيد مما يقع عليه اسم  
الجيد . وان كان ليس بالذي لا يعتد له اجبر وف السلم على اخذ . وان  
كان اشترط الوسط فاناه الاخر بجيد وقال حذ هذا وزد في ذرها فلا بأس  
بدلك ان فعل وكذلك لو اتى باطول منه واعرض منه منه وان اناه بانقص  
فقال حذ هذا واود عليك ذرها من راس ماله لم يجز هذا وان كان السلم  
طعاما فاناه باجود منه فقال حذ هذا وزد في ذرها او اناه باودي منه  
فقال حذ هذا واود عليك ذرها لم يجز . واذا اختلفا في الثمن فقال  
الطالب شرطت لي جيدا وقال المطالب شرطت لك وسطا مخالفا  
وتراوا . وان قال الطالب اسلمت اليك في حظه وقال المطالب بل

اسلمت الي في سلم

اسلمت الي في سلم تحالفا وتراوي والذري يندابه في البين المطلوب وهذا قول ابي يوسف  
الاول ثم قال بعد ذلك يندابا الطالب وهو قول محمد وزفر . وان اقاما جميعا البيعة  
فالبيعة بينه الطالب وان اختلفا في المكان الذي يوفيه فيه فالقول قول المطالب  
والبيعة بينه الطالب في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يتحالفان ويتردان  
اذا لم يكترلح بيته وان اختلفا في الاجل فقال الطالب شرطت لك كذا من الاجل وقد  
مضى وادعي المطالب اجلا بعد منه وان لم يحل فالقول قول الطالب مع البيعة وان  
اقاما البيعة فالبيعة بينه المطالب وان قال الطالب اجلك شهر او قد مضى وقال  
المطالب لم يمضني انما اخذت منك السلم الساعة فالقول قول المطالب مع بيته .  
الطالب البيعة وان اقاما البيعة اخذت بيعة المطالب . وان جحد احدهما  
شرط الاجل وادعاه الاخر فالقول قول الذي ادعاه ايها كان ولا يصدق الاخر على  
افساد السلم واما في القياس فينبغي ان يكون القول قول الذي نفاه اذا كان ذلك  
الطالب ويكون السلم فاسدا في قول ابي يوسف ومحمد واذا اشارك السلم بعد قبض  
راس المال ثم اختلفا في راس المال فالقول قول المطالب مع بيته . واذا اسلم  
الرجل عشرة دراهم الى رجل في طعام فوجد فيها زينا بعد ما افرقا فانكروا السلم  
يكون ذلك من دراهمه فالقول قول المسلم اليه مع بيته . واذا اسلم اليه مائة درهم  
في طعام واعطاه في المجلس بعضها واحاله على رجلين بعضها تبقى عنده بعضها ثم افرقا  
فاناله من السلم بحساب ما تقدم وقد بطل ما سوي ذلك وبطلت الحوالة . ويجوز ان  
يسلم الحيوان وما لا يكال ولا يوزن فيما يكال ويوزن ويسلم الثوب القوي في الثوب  
المروى وما اشبه ذلك من الثياب المختلفة باختلاف البلدان والصفة يسلم بعضها  
في بعض وكذلك السلم المرطبي في القوي والبس في الطيلسان والطيلسان في الكسا  
والثوب في كان في الثوب من قطن ولا يسلم القوي في القوي ولا شيء من هذه الثياب  
في جنسه ولا بأس بالسلم في الكان وزنا وكذلك القطن والقند والابريسم . واذا  
اشترط ان يوفيه السلم في مدينة كذا او مضر كذا حيث ما دفعه اليه من ذلك المضر  
وتلك المدينة فله ذلك وليس له ان يكمله تسليمه اليه في موضع اخر منه  
ولا خير في السلم في المساقاة والعرا الا ان يشترط من ذلك شيئا معروفا الطول والعرض  
والقطيع والصفة ولا خير في السلم في كل شيء اشترط فيه الاوقاد والاحمال . وان  
اشترط على المسلم اليه ان يحل السلم الى منزل صاحب السلم بعد ما يوفيه اياه في المكان  
الذي شرطه فلا خير في السلم على هذا الشرط . فان اشترط ان يوفيه اياه في منزله  
فلا بأس به استحسانا والقياس فيه مثل الاول . ولا بأس بالسلم في الجبن والمصل وزنا



وإذا اختلفا فقال رب السالم أسلمت إليك في ثوب يهودي وقال الذي عليه السالم  
 بل هو زطبي فانه خلف الذي عليه السالم بالله ما هو يهودي فان خلف يري وعلي الطاب  
 ان خلف بالله ما هو زطبي فاذا خلف رد راس المال وايهما نكل عن اليمين لزمه دعوي  
 صاحبه وان اقام البيئته فالبيئته بينه الطالب وان اتفقا على انه ثوب يهودي  
 غير ان الطالب قال هو ستة اذرع في ثوبه اذرع وقال المطلوب خمسة اذرع ستة  
 ثلثة اذرع فهذا الاول في القياس سواء اتحالفان ويترادفان وبالقياص باحد راسا  
 في الاستحسان فيلزم ان يكون القول قول المطلوب مع يمينه . واذا اختلفا في  
 السالم في راس المال ولم يقبضه ولم ينفق فقل لا المسلم اليه اسلمت الي هذا  
 الجارية في ماله مخوم حنطة وقال رب السالم اسلمت اليك هذا العقد في ماتي  
 مخوم حنطة تخالفوا ترادفان اقام البيئته لزمه الجارية بمائة مخوم حنطة  
 ولزمه العقد بما في مخوم حنطة . ولو اسلم عبدا او ثوبا في حنطة وشعيرة ولم يسم  
 راس مال كل واحد منهما فهو جائز وراس مال كل واحد منهما منه بحصة قيمته . واذا  
 باع جارية بالثمن متقال ذهب وفضة او دنانير ودرهم كان له من كل واحد منهما  
 النصف واذا اسلم اليه عشرة دراهم في عشرين مخوما شعيرة او عشرة مخاتير  
 حنطة بالشك فلا خيرة وكذلك لو قال ان اعطينتني الى شهر فكذا وان اعطينتني الى  
 شهرين فكذا ولا يستطع رب السالم ان يبيع ما اسلم فيه قبل القبض ولا يشرك فيه  
 شركاء ولا تولية احدا . رجل قال لرجل قد اسلمت الي عشرة دراهم في حنطة ثم  
 قال بعد ما سكنت ولكنني لو قبضت الدراهم منك وقال رب السالم بل قبضتها قال  
 قول رب السالم وكذلك لو قال اسلمت الي ثوبا في حنطة فهو مثل ذلك وهو استحقاق  
 وكان القياس ان لا يكون قابضا حتى يقول قبضت والدراهم وكذلك لو قال لفلان  
 على الف درهم من ثمن جارية باعنيها شتم قال لم اقبضها وقال الاخر قد  
 قبضت كان المال عليه الا تري انه لا يلزمه المال لا بالقبض فاقراده بالمال اقرأ  
 بالقبض وصل او قطع في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد القول قول المطلوب  
 ان لم يقبض اذا اقر الطالب ان ذلك من ثمن بيع وهذا قول ابي يوسف الاخر وكان  
 يقول مرة اذا وصل صدق واذا قطع لم يصدق . واذا اسلم الرجل الي الرجل في حنطة  
 حنطة ثم اعطاه كرا بغير كيل فليس له ان يبيعه ولا ياكله حتى يكيله وان هلك  
 عنده وهو مقر بان يكيله وهو مستوفى وان اشتراه المسلم اليه من رجل ثم قال له  
 اقبضه قبل ان يكيله من المشتري فليس يلزمه ان يقبضه حتى يكيله ان  
 المشتري ثم يكيله رب السالم ولا يصلح له ان ياخذ بكيله ذلك حتى ياخذ بكيل

الثوب

المستقل

المستقبل لنفسه وان دفع الذي عليه السالم الي رب السالم راها فقال اشترى لها  
 طعاما فاقبضه لي بكيل ثم اكله لنفسك بكيل مستقبل كان جائزا وان قال رب السالم اسلمت  
 اليه كل مالي عليك من الطعام فاعوله في بيتك او كله في غرابي ففعله فليس رب  
 السالم محاصر لم يكره لك قبضا . وان وكل رب السالم بقبض ذلك علام الذي عليه  
 السالم وابنه فهو جائز . ولو اشترى رجل من رجل طعاما بعينه على انه كثر دفع اليه  
 غرابا فامر ان يكيله فيها ففعل فهو قبض فله ان يبيعه لانه اشتراه بعينه فكان امره  
 ان يطبخه فيجوز ذلك ويكون قبضا منه والمسلم دين فاما طمحه المسلم اليه وكاله  
 وهو ماله ولا يكون قابضا من حنطة دقيقا . واذا اسلم الرجل الي رجل في حنطة  
 ثم اسلم اليه الاخر في حنطة لم يكن احدهما قصاصا بالآخر اذا حلوا وان تقاضا فان  
 كان الاخر قرض فلا بأس بان قصاصا اذا كانا سواء كانا . وان كان الاول قرض والاخر  
 سلم لم يكره قصاصا وان ترا ضيما بذلك . فان كان الذي عليه السالم قرض على رجل  
 او اشترى من رجل كرا فقال كله لصاحب السلم فاكله صاحب السلم كرا واحدا  
 جائزا الا تري ان رجلا لو كان كرا من طعاما سترضه رجل منهم على كيله كان جائزا  
 وله ان يبيعه من قبل ان يكيله لان القرض لا يحتاج فيه الى كيل . واذا شارك السلم  
 وراس المال ثوب فضل عند المطلوب فعليه قيمته وكذلك لو شارك بعد هلاكه والقول  
 قول المطلوب في قيمته . واذا اسلم الرجل الي الرجل درهم في حنطة فوجد فيها  
 دراهم ستوقه فجارى رد يا فقال الذي عليه السالم هذا نصف راس المال وقد  
 بطل نصف السلم وقال رب السالم بل ثلث راس المال فالقول فيه قول الذي عليه  
 السلم . واذا اختلفا فقال رب السالم اسلمت اليك هذا الثوب في حنطة  
 وقال المسلم اليه بل اسلمت الي هذين الثوبين في حنطة تخالفان اقاما  
 البيئته فالبيئته بينه المسلم اليه . وان قال المسلم اليه اسلمت ثوبين في حنطة  
 وقال رب السالم بل اسلمت اليك احدهما وهو هذا بعينه في حنطة وكذا شعيرة  
 واما البيئته فحضي للمسلم اليه بالثوبين جميعا وقضي عليه بكر حنطة وكذا شعيرة  
 واذا اسلم الرجل عشرة دراهم الي رجل في حنطة واقام رب السلم لبيئته اسما  
 نفقا قبل قبض المسلم اليه وراس المال واقام المسلم اليه البيئته انه قبض راس المال  
 قبل ان يتفرقا فالسلم جائز ووجه البيئته المسلم اليه . ولو كانت الدراهم في يد رب  
 السلم باعها فقال المسلم اليه ادعها اياه او عصبتها بعد قبضها لم يضر فقامت  
 البيئته بالقبض كان القول قوله ويقضاه بالتدراهم . رجل باع عبدا او ثوبا  
 بشي مما يكيل او يوزن ثم نفقا قبل ان يقبض المشتري ما اشترى فالباع جائز وله



ان يقبضه متى شأه هذا والسلم في القياس سوا غير اني اخذت في السلم بالاستحسان  
الاريا انه لو باع ثوبا حنطة فسمي الكيل لم يجعل له اجلا كان جازيا ولو اشترى هذا الثوب  
في حنطة موصوف ولم يجعل له اجلا كان فاسدا . واذا اخذ الرجل بالسلم ههنا فيه  
وقايه فذلك فقد بطل السلم لان الرهن مما فيه واذا لم يقبض المسلم اليه راس المال  
ولم يتفرقا حتى اختلفا وقال هذا السلم الي عشرة دراهم في حنطة وقال رب السلم  
بل سلمت اليك خمسة دراهم في حنطة تخالفان وتراوفا وان اقاما البيعة اخذت بيعة  
المسلم اليه وهذا قول ابي يوسف وقال محمد هذان سلمان مختلفان فاقضي له خمسة  
عشرة درهما واجعل عليه كمين كرا بعشرة دراهم وكرا خمسة دراهم . فان كان رب  
السلم قال سلمت اليك خمسة دراهم في حنطة تخالفان وتراوفا ان لم يكن بينهما بيعة  
وان اقاما البيعة اخذت بيعة المسلم اليه على عشرة دراهم وبيعة الطالب على الكون  
في قول ابي يوسف وقال محمد هذان سلمان مختلفان فاقضي بهما جميعا عشرة دراهم  
واذا اشترى الرجل الي الرجل عشرة دراهم في طعام ثم وكل رب السلم عنده او شريكه  
المفاوض او اجبتا يدفع راس المال وذهب بطلان السلم وكذلك ان وكل المسلم  
اليه احد من هؤلاء القبط وذهب كذلك الضرف . واذا كان بالسلم كفيلا  
فاستوفي الكفيل لسلم من المسلم اليه على وجه الافتضا شحرا به ورجع فيه  
واكله ثم قضى رب السلم طعاما مثله وفضل في يده من ذلك فضل فهو له حلال  
قال يمين ان يكون هذا الجواب في قول ابي يوسف ومحمد كما حكاه عنها في الجامع الصغير  
وحكي عن ابي حنيفة انه قال اجبت الي ان يرده علي الذي قضاه ولا اجيره عليه في القضا  
ولو كان قبضه على وجه الرسالة فانه رسول حتى يوفيه الي رب السلم كان ينبغي له  
ان يتصدق بالرجح ولا يطيب . وان قضى الكفيل السلم من ماله قبل ان يقبضه ممن  
المكفول عنه ثم صالح المكفول عنه علي دراهم او غير ذلك مما يكال او يوزن او على غرض  
او حيوان فهو جاز لان الكفيل هاهنا مقرض . واذا اكفل رجل لرب السلم راس  
المال قبل ان يتراد افا لكفالة باجل . وكل شيء وقع عليه اشترى الرجل فهو وزن . واذا  
اسلم النضراني الي النضراني في خمر جاز فان اشترى احداهما قبل قبض الخمر بطل السلم ودرأ  
المال وان كان قبض بعضه بطل ما بقي فجاز ما مضى والنضراني والمسلم في احكام السلم  
سوا ما خلا الخمر . واذا اشترى في طعام خمر من طعام العراقي او الشامي فهو جاز  
لانها لا ينقطعان من ايدي الناس . ولا باس بالسلم في الضوف ودرأ فان اشترط  
كذا الغروان لم يجز . وان اشترى ضوف غنم بعينها لم يجز وكذلك الباقى وسجوها  
وكذلك ان اشترى في سمن حدث او دب حديثا في غير حينه وجعل اجله في حينه فلا خير فيه

ولا خير في السلم في الحنطة الحذشه من قبل انك لا تدري ان يكون تلك السنة ام لا وهي  
منقطة من ايدي الناس وكذلك الاشياكلها وان اسلم في حنطة من حنطة ههنا خاصة  
وهي مقطوع من ايدي الناس فلا خير فيه . وان اسلم في ثوب هروي فلا باس به لان الثوب  
الهروي من الثياب بمنزلة الحنطة من الجوب . ولا باس بالسلم في البواوي والمخصر  
اذا وصفنا الطول والعرض والضرب وكذلك نصول السيف . ولا خير في السلم في  
الطلع . ولا يجوز للشريكين قسمة السلم ولا عبرة من الديون . واذا كان شرط  
السلم ان يوفيه في مكان فقال الذي عليه السلم خرج في مكان اخر وخذ من الكري الي ذلك  
المكان فقبضه كان قبضه جازيا ولا يجوز اخذ الكري والذي اخذ السلم بالحيا وان شأه  
مضى على اخذ السلم وان شأه حتى يوفيه في المكان الذي شرط له وان هلك في يده  
فلا شيء . ولا خير في ان يسلم الغرض في ثوب المعادن لانه مجهول . ولا باس بان  
يسلم الحنطة وما اشبهها فيما يوزن او يكال بالرجل والكيل والرجل عندنا هو الوزن واذا  
اختلف النوعان مما يكال فلا باس به اثنان بواحد ما يبد ولا خير فيه نفسه وان كان ثوبا  
واحد فلا خير فيه الامثلا مثله ما يبد وكذلك ما يوزن بعضه ببعض . ولا باس  
بلبن البقر بلبن الابل متفاضلا يدا وكذلك لبن الغنم بلبن البقر وكذلك  
لحمها ولا خير في الحنطة بالدينق مقساويا ولا متفاضلا وكذلك التوبق بالدينق  
في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف وسجد لا باس بالسويق والدينق يدا يدا وان تفاضلا  
ولا خير في الزيت بالزيتون الا ان يعلم ان ما في الزيتون من الزيت اقل من الزيت فيجوز  
وكذلك ومن التمسر بالسهم والعصير بالغنم واللبن بالسمن والزبيب بالدينق ولا  
خير في من هذا النسبة . ولا يحل الخمر حال السكر متفاضلا يدا يدا . واذا اشترى  
الرجل شاة حيه بصوف وعمل عليها صوف اكثر منه لم يجز حتى يكون ما على ظهرها اقل  
منه . وان اشترى بالجم اقل من لحمها فهو جاز استحسنانا في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
وقال محمد يوفاسدا الا ان يكون اللحم اكبره وكذلك لو اشترى بالجم وفي صرعه بلبن كان  
فاسدا . واذا اشترى الرجل حنطة في شعير ووزنت كان باطلا في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد يجوز في حصة الزيت . وكذلك ان اشترى فوهيا في فوهيه ومروية  
ولا باس بان يسلم الفلوس فيما يوزن الا في الصفر خاصة فانه لا يجوز ان يسلم الفلوس  
فيه وكذلك لو اشترى سيفا في شيء مما يوزن كان جازيا لان السيف قد خرج من الوزن الا  
في الحديد فانه لا يجوز لانه نوعه وكذلك كل ما يخرج بالصنعة من الوزن فلا باس بان  
يسلم في الوزيان وبيعها لنفسه الا بما هو نوعه . ولا باس بان يبيع انا مصوغا  
بانا مصوغ من نوعه يدا يدا وان كان اكثر منه في الوزن اذا كان ذلك لا يباع



وزنا ولا باس بان يشتري سعة حرسه حرمي اكثر منها وزنا لانه لا يوزن وكذلك  
الطبايسة والمسوح واصناف الثياب لانها قد خرجت من الوزن ولا باس بالتمر  
بالرطب مثلا مثل وان كان الرطب ينقص اذا جف وكذلك الحنطة الرطبة بالحنطة  
اليابسة ولا خير في الحنطة بالحنطة التي قلت وطخت وهذا قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد لا خير في الرطب بالتمر بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وكذلك الحنطة المبسولة بالحنطة اليابسة في قول محمد وفي رواية ابي حنيفة قال  
واجاز ذلك ابو يوسف كما قال ابو حنيفة يعني في الحنطة المبسولة بالحنطة اليابسة  
ولا يجوز الحنطة بالسويق متساويا ولا متغايرالا ان يكون مثلامثل او الحنطة  
اكثر مع السويق فضة او ذهب فيكون مامعة بفضل الحنطة ولا باس بالتمر  
فوهيا في ثوب مروي وتعمل فضله راسا او متاع حار وكذلك لو اعطى ثوبا في حنطة  
وشعير فجعل نصفه عاجلا وبعضه الى اجل ولو اعطى ثوبا فوهيا في ثوب موهي  
نسبه وزاد مع الثوب الذي تجمله درهما او زاده الاخر مع الثوب الموهي درهما  
عاجلا او اجلا لان ذلك كله فاسد اذ ذلك لو كانت الزيادة دنانيرا او ثوب ليهود  
او كره حنطة او غير ذلك وان اشترى طعاما في شيء مما يوزن وزاد مع ذلك درهما  
او دنانيرا او ثوبا عاجلا فهو جائز وان جعله موهيلا لم يجز وان كانت الزيادة من  
الذي عليه السالم وكانت دراهم او دنانيرا او ثوبا او شيء مما يوزن عاجلا او موهيلا  
فهو جائز وان اشترى طعاما في ثياب مختلفة او في اشياء من الوزنيات مختلفة  
ولم يسم راس مال كل صنف منها فهو فاسد في قول ابي حنيفة ولا باس بان يشتري  
الشاة الحية بالشاة المذبوحة ولا باس بذكر حنطة وكو شعير بثلاثة اكرار حنطة  
وشعير يد ايد فيكون حنطة هذا بشعير هذا وشعير حنطته ولا يجوز شرا  
تغير حنطة بنصف تغير حنطة اجود منها ولا باس بان يشتري الكفري بما شئت من  
التمر يد ايد لان الكفري ليست تمر ولا يكال ولا خير في التمر بالبراشان الواحد  
وكذلك سائر صنوف التمر ولا خير فيه اذ كان الكفري النسبه لانه مجهول فيه الصبر  
والكبر ولا خير في بيع الحنطة بالحنطة مجازفة وكذلك كل ما يكال ويوزن ولا  
خير في شرا التمر في راس الفضل بالتمر كالا او مجازفة بلغنا نحو ذلك عن رسول الله  
الله عليه وسلم وكذلك الذرع المستحقد ولا باس بشرا قصيل الحنطة بالحنطة  
مجازفة او كيلان اشترط عليه ان يترك القصيل في ارضه حتى يدرك فلا خير فيه  
ولا باس بان يتناع ذرع الحنطة ببعدهما اذ ان بغير الحنطة واذا كان الشيء  
مما يكال او يوزن بين رجلين ومما نوعان فاقسماه مجازفة فاخذ احدهما احد

النوعين

النوعين واحد الاخر النوع بغير كيل واصطالحا عليه واخذ كل واحد منها نصف  
نوع مجازفة فهو جائز ولا يجوز شرا اللبن في الضرع والولد في البطن بلغنا  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن شرا حبل الجمله ونهى عن بيع الغرر  
وكذلك شرا اصواتها على ظهورها لانه غرر وكل شيء اشتراه من النار على الشجرة بصنف  
غيره يد ايد فلا باس به فان اذن له في تركه قلى الشجرة بغير شرط فهو جائز وان كان  
اشتراه للقطعة مكانه واذا اشترى طعاما بطعام مثله فجعله له وترك الذي  
اشترى لم يقبضه وافترقا فلا باس به لانه حاضر ليس له اجل وليس هذا كالحرف  
والسالم وكذلك العبد بالعتد والثوب بالنوبين وما اشبه ذلك لا تزي ان الرجل  
يشتري العبد او الثوب ويصدق الثمن ولا يقبض ما يشتري يوما او يومين فيكون  
جائز ولو اشترط فيه اجل يوم كان فاسدا لانه شيء بعينه فلا يجوز فيه الاجل واذا  
اشترى طعاما بطعام مثله واشترط احدهما على صاحبه ان يوفيه طعامه في منزله  
لم يجز وان كان اشتراه بغير جنسه على ان يحمله الى منزله لم يجز وكذلك ان اشترط  
عليه ان يوفيه اياه في منزله لم يجز في القياس وهو جائز في الاستحسان اذ كان في ذلك  
المصر في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد هو فاسد واذا اشترى شعرا بصبو  
متغاير فلا باس به واذا كان شرط السالم طعاما وسطا فاعطاه اجود او اودى  
ورجعي به جائز واذا اشترى الرجل من الرجل عشرين نقبضها فمات احدهما في يده  
ثم اختلفا في الثمن فالقول قول المشتري الا ان يشا المايح ان ياخذ الحي ولا ياخذ من  
ثمن الميت شيئا في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف القول قول المشتري في حصة المالك  
ويتحالفان ويترادان في الحي وقال محمد يحالفان ويترادان العبد القايير وقيمة الها  
والقول في قيمة الها لك قول المشتري مع ميمه

### باب الوكالة في الشراء

واذا اوكّل الرجل رجلا ان يسلم له عشرة دراهم في كره حنطة فاسلمها الوكيل بشرط  
السلم ودفع دراهم من عنده فهو جائز ويرجع بالدرهم على الامر والوكيل هو الذي  
قبض الطعام اذا اخل فان قبضه كان له حقبسه حتى يستوفي الدرهم من الموكل  
فان كان دفع راس المال من مال الموكل واخذ بالسلم كقبلا ورهنا فهو جائز فان رجل  
السلم فآخه الوكيل او ابرا الذي عليه الطعام منه او وهبه له جاز عليه وضمه  
الوكيل للموكل وكذلك ان اخل به على ملي او غير ملي وبر الاول جاز عليه خاضعة ويعض  
للامر طعامه وان اقتضا الطعام دون من شرطه فهو جائز للموكل ان يضمه  
مثل طعامه وان تشارك الوكيل السلم جاز وضمها الطعام للموكل في قياس قول ابي حنيفة

لك



ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز ابرأ الوكيل ولا هبته ولا تاخيرته ولا امتنا دكتة والموكل  
 ان يرجع بطعامه استحس ذلك . واذا عقد الوكيل التسليم ثم امر الموكل باذراس المال  
 وذهب الوكيل بطل التسليم واذا اوكله ان يسلم له عشرة دراهم في حطة فاسلمها في قبض  
 حطة فهو مخالف الا ان يسلمها في حطة تكون نقصانها عن راس المال ما يتغلب الناس  
 فيه . واذا اوكله ان يسلم دراهمها في طعامها فالطعام عندنا الحنطة وديقها استحسنا  
 فان اسلم في شعير او غيره فهو مخالف والموكل ان يضمن الوكيل داهمه وان شا اخذها  
 من المسلم اليه فان اخذها من المسلم اليه بطل التسليم لئلا يضمنه وبين الوكيل ان كان  
 قد فارقه وان لم يكن فارقه حتى اعطاه منها كان التسليم صحيحا بينهما . واذا اوكله ان  
 ياخذ له دراهمها في طعام فاخذها الوكيل ثم دفعها الي الموكل فالطعام على الوكيل والوكيل  
 على الموكل وراهم وضلانه دفع الدراهم الي الموكل ولم يسلمها اليه . واذا دفع اليه  
 عشرة دراهم وامره ان يسلمها في ثوب لم يصح الوكالة حتى يبين الجنس فان سمي ثوبا  
 يهوديا او غيره جاز . فان خالفه الوكيل فاسلم في غيره او الي غير الذي سماه وضمنه  
 الموكل جاز التسليم له وان ضمنها المسلم اليه بطل التسليم واذا دفع الدراهم سلمها علي  
 ما امر به الامر ولم يشهد علي المسلم اليه بالاستيفاء ثم جاء المسلم اليه بدراهم ودف  
 بده عليه وقال وجدته زيوفا فهو مصدق ويقضي له علي الوكيل بده له ويوجب له الوكيل  
 علي الموكل ان كان اشهد عليه بالاستيفاء لم يصدق بعد ذلك علي ادعاء الزيف ولم يقبل  
 منه ولم يكن له علي الوكيل عمن . واذا اوكله ان يسلم له عشرة دراهم من الدين الذي  
 له عليه في طعامه فاسلمها له لم يكن سلما للامر وهو من مال الوكيل حتى يقبض الطعام  
 فيه فذه الي الامر في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد هو جائز علي الامر . وكذلك  
 لو امره ان يشتري له بها شيئا سماه . واذا اوكله الرجل رجلين ان يسلمها له عشرة دراهم  
 في طعام فاسلمها احدهما لم يجز وان اسلمها جميعا ثم تاركا احدهما المسلم اليه التسليم  
 لم يجز في قولهم جميعا . وان عقد الوكيل التسليم ثم اقتضا الامر التسليم او تاركا المسلم اليه  
 جاز . ثم ان لم يتاركا واذا قبض الطعام منه فالتسليم اليه ان يمتنع من دفعه اليه .  
 واذا دفع الرجل الي رجل عشرة دراهم ليسلمها له في طعام فقبول الوكيل رجلا ودايعه  
 ولو يكن له ثبة في دفع دراهم الامر ولا في دفع دراهمه ثم دفع دراهم نفسه فالطعام  
 له وان دفع دراهم الامر فالطعام للامر في قول ابي يوسف وقال الطعام للوكيل قال  
 ينعقد العقد انه للامر فان سكا ذبا في السد كان الطعام للذي تقدمه دراهمه  
 وان وكله بثوب ببيع فاسلمه في طعام الي رجل جاز في قول ابي حنيفة ولم يجز في قول  
 ابي يوسف ومحمد . واذا اوكله بالتسليم فدخل الرجل في العقد شرطا افسده لم يضمن

الوكيل واكره الوكيل الذي يعقد التسليم ويجوز اذا فعله وليس للوكيل بالتسليم ان يوكله غيره  
 به الا ان يكون الامر قال له ما صنعت فيه من شي فهو جائز فيجوز جديده ولا يجوز ان  
 للمسلم عقد بيع ولا يسلم علي الخمر لنفسه ولا لملكه فان وكل المسلم دميما بان يشتري  
 له خمر او يسلم له فيها ففعل ذلك مع دمي جاز علي الامر في قول ابي حنيفة وقال ابو  
 يوسف ومحمد لا يجوز علي الامر وهو يشتري لنفسه . واذا كان المكاتب او العبد التاجر  
 كافر اجاز له شراء الخمر ببيعه وان كان مولاها مسلما . واذا اوكله الرجل رجلا  
 بدراهم سلمها له في طعام فصرفها الوكيل بدراهم غيره فقد خالف وكذلك لو كان  
 المدفوع اليه دينارا فصرفه بدراهم ثم اسلمها في طعام فهو للوكيل وهو ضامن  
 للدينار واذا اوكله رجلا بان يسلم لها في طعام كل واحد منها علي حدة فاسلمها كلها  
 في عقد جاز . وان حلف الدراهم ثم اسلمها كان مخالفا ضامنا . وان اسلم  
 دراهم كل واحد منها علي حدة الي رجل واحد ثم اقتضا شيئا فادعي واحد من الامر من  
 انه من حقه فالقول قول الذي عليه التسليم في ذلك فان كان غائبا فالقول قول الوكيل  
 فاذا قدم فكذب الوكيل كان القول قول الذي عليه التسليم في ذلك . فان كان غائبا  
 واذا اسلم الوكيل الدراهم الي نفسه او الي شريك له مفاوض او الي عبد او الي مكاتبه  
 لم يجز وان اسلمها الي شريك له عنان جاز اذا لم يكن من تجارتهما . وان اسلمه الي  
 ابنه او الي احد ابويه او زوجته لم يجز في قول ابي حنيفة وهو جائز في قول ابي يوسف  
 ومحمد . واذا اوكله الوكيل رجلا يقبض التسليم من عليه فقبضه بري الذي عليه  
 التسليم منه . فان كان وكيل الوكيل عبد او ابنه في عياله او امره فهو جائز علي الامر  
 وان كان اجنبيا او الوكيل لاول ضامن للطعام ان ضاع في يدي وكيله وان وصل  
 الي الوكيل الاول بري هو وكيله من ضمانه

## باب البيوع الفاسدة

واذا اشترى الرجل من الرجل عدل رطل علي ان فيه خمسين ثوبا بالف درهم فوجد فيه  
 احدى خمسين ثوبا او وجد سبعة واربعين ثوبا فالبيع فاسد . ولو كان يسمى  
 لكل احد ثوب عشرة دراهم فوجد احد وخمسين ثوبا كان البيع ايضا فاسدا . وان  
 وجد سبعة واربعين ثوبا فوجد ثوبا واحد فوجد ثوبا كان البيع ايضا فاسدا . وان  
 ان شا اخذ كل ثوب بما سمي وان شاترك . واذا اشترى الرجل من الرجل عبد من  
 صفقة واحدة فاذا احدهما فابيع فاسد فيها جميعا ولو كان احدهما مدبرا او  
 مكاتب او كانت جارية فوجد ام ولد وقد قبضها جاز البيع في حصة المملوك منها  
 بحصته فان علم بذلك قبل القبض كان له ان يرد المملوك . وان اشترى شاترين



فاذا احدها فريضة مجوسى او فريضة مسلمة او فريضة عدا او منته فالباع فاسد فيه  
 ذلك كله وكذلك لو اشترى دين من رجل فاذا احدها خمر. واذا انظر الى غنم او ابل  
 او رقيق او عدل رطلي فقال قد اخذت كل واحد من هذا بكذا درهم ولو لم يسم جازعها  
 فالباع فاسد في قول ابي حنيفة لانه وقع على واحد لا يدرى ايها هو وقال ابو يوسف  
 ومحمد الباع جازع في كله. وان اشترى دارا وكل ذراع بدوهم ولو لم يسم جازع الدرع  
 فالباع فاسد وكذلك الثوب والخشب وهذا قول ابي حنيفة وان دوع ذلك كله  
 المشتري فعلمه كرهه كله فهو باختياره ان شا اخذ كله وان شأه تركه وليس للبائع  
 ان يلزمه او ان يتركه وقال ابو يوسف ومحمد هو جازع كله. وان اشترى غنما  
 او بقرا او عدل رطلي اثنين منها بعشرة دراهم فهو باطل وان اشترى عدل رطلي  
 بعشرة او حكمه او بالالف وحيلة يمينه فالباع فاسد. ولو اشترى بالالف درهم  
 الادبارة او بمائة دينار او درهم فالباع فاسد. وكذلك لو استثنى كوحشة او  
 شاة فان قال قد اخذته منك بمثل ما بيع الناس كان فاسدا وكذلك هذا في المكيل  
 والموزون فان قال اخذته منك بمثل ما اخذته فلان من الثمن كان فاسدا فان علم  
 ذلك قبل ان يفرقا فهو بمنزلة الدار اذا اشترى كل ذراع بدوهم في قول ابي حنيفة  
 وهو باختياره فان علم ثمنها ان شا اخذ وان شأه ترك. واذا عقد الباع على انه الى اجل  
 كذا وكذا او بالتقيد كذا او افتراقا على هذا لم يجز بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم انه نهى عن شرطين في بيع وعن بيع ما لم يقبض. ومن اشترى اسفا فلا يجوز  
 له ان يبيع قبل ان يقبض ولا يشرك فيه احد ولا يولي له اياه. رجل باع مقصوبا  
 في يدي رجل قد غصبه وذهب به فالباع موقوف فان سلمه الغاصب تم البيع وان  
 جحد ولم يكن للمعصوب يمينه لم يجز البيع وكذلك لو كان العبد رهنا فباعه اذ كان  
 ربا في المهر لهن ارجيره ولم يجز البيع وهو موقوف. رجل باع سركا محطوبا في اجمعه  
 فالباع باطل بلغنا نحو ذلك عن عمر بن الخطاب وقال ابن ابي ليلى هو جازع وبلغنا عن  
 ابن مسعود قال لا يبيعوا الشوك في الما فانه عزز وكل شيء من الشوك لا يوجد الا بصيد  
 فانه لا يجوز بيعه في وقتا او بوقت يقدد على اخذ غيره شي ببيعه جازع والمشتري بالخيار  
 اذا رآه واذا اشترى نساء على انه باقوت فاذا لم يفر ذلك فالباع فاسد وكذلك لو  
 اشترى ثوبا على انه هروي فاذا هو من صنف اخر او اشترى مملوكا على انه عبد  
 فاذا هو جارية. وان اشترى عبدا على ان لا يبيع ولا يهب ولا يتصدق فالباع فاسد  
 وكذلك ان اشترى عبدا على ان يعقته او اشترى جارية على ان يتخذها ام ولد  
 وان اسهلكه المشتري فعليه ثمنه الا في العتق خاصة فان ابا حنيفة قال

انما اشترى نساء على ان لا يبيع  
 العتق ولو باع على الله عتق

استحسن

استحسن ان يجعل عليه الثمن اذا اعتقه وقال ابو يوسف ومحمد عليه القيمة ايضا  
 وقال ابن ابي ليلى الباع جازع والشرط باطل. وان اشترى علي ان يقرضه فوضا او لهن  
 له هبة او يعطيه عطية او تصدق عليه بصدقة او على ان يبيعه كذا او كذا بكذا او كذا  
 من الثمن فالباع في جميع ذلك فاسد. وان اشترى ثوبا على انه ان لم يفرقه الثمن الى  
 اربعة ايت او الى شهر فلا يبيع بينهما فالباع فاسد وهذا بمنزلة الخيار الى هبة  
 المدة في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد هو جازع. وكل بيع فاسد دعه المشتري على  
 البائع لهبة او صدقة او بيع لوجه من الوجوه ووقع في يدي البائع فهو مبادون للبائع  
 وبري المشتري من ضمانه وان اشترى شيئا وشرط على البائع ان يحمله الى منزله او ان  
 يطحنه فهو فاسد وكذلك لو اشترى دارا على ان يسكنها البائع شهرا وان اشترى  
 شيئا على ان يرهنه به رهنا لم يسهه او على ان يعطيه كفيلا بنفسه سها او لم يسهه فلا  
 خيرة لاني لا ادرى اكفل ام لا اكفل غير اني استحسن اذا كان الكفيل حاضرا عند  
 البيع وسماه واقربه الكفيل فلان سفر قان احز الباع وكذلك الحوالة. وان  
 سمي الرهن اجزأ الباع. وان باع شيئا من الحيوان واستثنى ما في بطنه فالباع فاسد  
 وان اشترى شاة على انها حامل وكذا ان وقع الباع على عدل بر او اعنار او حبل  
 واشترط ان يرد المشتري احدها او ان ياخذ الباع احدها من غير عين فالباع  
 فاسد. وان اشترى شاة على انها حامل على انها تحلب كذا فالباع فاسد وكذلك لو  
 اشترى سمها او زيتا على ان فيه من الدمن كذا. ولو دخل باع جارية وتبرأ من  
 الحمل فكان لها حبل او لم يكن فالباع جازع وليست البراءة كالشرط. رجل اشترى  
 جارية بخاريين الى اجل قبض جارية فذهب عينها عند من عمله او من غير عمله  
 فللبائع ان ياخذها ويضمنه نصف قيمتها ولو فارقا عنها غيره كان للبائع ان ياخذها  
 ويبيع الغاق نصف قيمتها وان شا اخذ ذلك من المشتري وابتاع المشتري الغاق  
 ولو لم يذهب عنها ولدت ولدين مات احدهما اخذ البائع الجارية والولد الباقي  
 ولو يضمنه قيمة الميت فان كانت الولادة قد نقصها وليس في الولد الباقي وفاء  
 بالنقصان فعلى المشتري تمام ذلك. ولو كان الولد الميت مات من فعل المشتري  
 كان للمشتري ضمانا بقيمته ردها مع الام وان لم يكن في الولد الباقي وفاء بالنقصان  
 الولادة ولا في قيمة الهالك من تمام ذلك. ولو كانت الام هي الميتة اخذ البائع  
 الولدين وقيمة الام يوم قبضها المشتري وكذلك القول في كل بيع فاسد. ولو كان  
 اعتق جارية بعد قبضه اياها او باعها او مهرها او وهبها وسلمها او دبرها او كاتبها  
 او استولدها جازع جميع ذلك لان البائع قد سلطه عليها وعليه قيمته دون المهر وان

باع جارية وتبرأ من الحمل

ما



كان رها فعليه قيمتها فان افترقا قبل ان يضمنه القاضى قيمتها ودعا عليه وكذلك  
ان عجزت عن المكاتبه او رجع في الهبة او دعت عليه بغير يقضا قاضى. ولو لم يجر  
فله ان ينقض الاجارة ويردها لانه عذر في الاجارة وكذلك القول في كل بيع فانه  
وكذلك لو اشترى بها عجز او خسر ولو كان اشترى بها مبيته او دعه لم يجر شي مما صنع  
فيها بعد مضيها من عتق ولا غيره. واذا اشترى الرجل سبيا الى الحصاد او الدباس  
او العطا او جراه النخل او رجوع الحاح فهذا كله باطل بلعنا نحو ذلك عن ابن  
عنا س غير ان المشتري ان يبطل الاجل الفاسد وينقض الثمن استحسن هذا وقال  
ابن ابي ليلى البيه كايروا الثمن حال قال وكذلك كل بيع الى اجل لا يعرف. وان اشترى  
الى السرور واد الهرجان فهو فاسد ايضا الا ان يكون ذلك معروفا لا يتقدم ولا يتأخر  
كما يعرف الاهلة. وكذلك الى الميلاد او الى صوم النصارى. وان اشترى الى  
فطر النصارى فهو جائز ان كانوا قد دخلوا في الصوم وان كان ذلك قبل الصوم  
لم يجوز الا ان يعرف ان ذلك لا يتقدم ولا يتأخر فيجوز وان اشترى سبيا الى اهلين  
وغيره على ذلك لم يجر. وان ساء منه على ذلك ثم قاطعه على احدهما وامضى البيع  
عليه جاز. ولا بأس بطيئلسان كرهى بطيئلسانين حواريين الى اجل ولا بأس  
ببيع من صلى مسجدا ساسا ربين الى اجل ولا بأس بقطعة اصبعها نية بقطعتين  
كرويين الى اجل **الاختلاف في البيوع**  
واذا اشترى الرجل سمنا او غيره في رزق فانه رزقه مشركا بالرق ليرده فقال  
البائع ليس هذا رزقي فالقول قول المشتري مع يمينه. واذا اشترى الرجل عددا  
فقبض احدها ومات عدده ومات الآخر عند البائع ثم اختلفا في قيمة المقبوض  
وفي قيمة الآخر فالقول قول المشتري مع يمينه الا ان يثبت له لو اشترى كره حصة فقبض  
بعضه وهلك الباقي عند البائع وان اقاما البيعة فنصب منك ثلثة وقال  
البائع كان القول قول المشتري ولو كان المشتري قبض العبدين فمات احدهما  
عنده وجابا لآخر رده بالعبث فاختلفا في قيمة الميت كان القول قول البائع مع  
يمينه ويقسم الثمن على قيمة الذي رده رده غير معيب وعلى قيمة الميت كما قرب  
البائع وان اقاما البيعة كانت البيعة ايضا بين البائع وكذلك لو كان مكان  
العبدين عدل رطبي. واذا اختلف البائع والمشتري في الثمن والسلعة فقيمة في  
يدي البائع او المشتري فالقول قول البائع بلعنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وعليه اليمين فان نكل عن اليمين لزمه البيع بما ادعى المشتري وان نكل استخلف  
المشتري على دعوى البائع وان قامت لها بقية اخذت بيمينه البائع وهذا قول ابي

عنه  
ابن ابي ليلى البيه

يوسف الاول ثم رجع فقال الذي يدي به في اليمين المشتري وهو قول محمد وقال  
في كتاب الدعوى كان يميني في القياس ان خلفا جميعا ان يكون سعا بالقدوم  
لان المدعى هو الذي يدعى الالفين ولكما تركا القياس في هذا الموضع للآخر. وان  
كان البائع قد مات واختلف ورثة البائع والمشتري في الثمن فالقول قول ورثة  
البائع ان كان المبيع في ايديهم والقول قول المشتري ان كان المبيع في يديه. وكذلك  
لومات المشتري وبقي البائع كان القول قول الذي في يديه منهم وهذا استحسن  
والقياس في هذا وفي الاول ان يكون القول قول المشتري في ذلك كله وانما تركنا  
ذلك للاثر الذي جافيه وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يتحالفان ويترا  
وموتها وحولها سواء وان كانت السلعة في يدي المشتري قد زادت خيرا ان كانت  
جارية فولدت او جنى عليها فاخذ المشتري او شها ثم اختلفا في الثمن فالقول قول المشتري  
مع يمينه وان كانت نقضت بنفسها او جنى عليها المشتري فالقول قول المشتري ايضا  
الا ان يرضى البائع ان ياخذها ناقصة. وان اختلفا في الثمن وقد خرجت السلعة  
من ملك المشتري فالقول قول المشتري وكذلك ان كانت قد رجعت اليه بوجه  
من غير الذي خرجت من يده فالقول قول المشتري مع يمينه وهذا قول ابي حنيفة  
وابي يوسف وقال محمد يتحالفان ويتراوان بالقيمة. وان كان البائع باعها  
من رجلين فباع احدهما نصيبه من شريكه ثم اختلفا في الثمن فالقول قول المشتري  
الذي باع في نصيبه ويتحالفان على حصة الآخر. وان اختلف البائع والمشتري  
في اثبات الاجل ونفيه فالقول قول البائع. وان قال البائع بعثك هذه الجارية  
بماية دينار وقال المشتري بعثني معها هذا الوصيف بخمسين دينارا واقاما البيعة  
فهما جميعا للمشتري بماية دينار. ولو قال البائع بعثك هذه الجارية بعدك  
هذا وقال المشتري اشترىها منك بماية دينار واقاما البيعة لزمه البيع بالعبد  
واذا اشترى الرجل عبدا ابويين ونقابا ثم استحق العبد او وجد به عيبا فرد  
وقد هلك احدا الثوبين فانه ياخذ الثوب الباقي بقيمة الحال وكذلك لو هلك  
جميعا اخذ قيمتهما والقول في القيمة قول الذي كانا في يديه ولو كان الثمن جارية فولد  
من غير السيد ثم استحق العبد اخذها صاحبا ولو كان قد دخلها عيبا ينقصها  
ساحدا معها النقصان ايضا. ولو كان الذي في يديه اعداها ودفعها مع الولد  
ان كانت ولدت قبل العتق وكذلك الحكم في البيع القاسد. ولو وجد العبد  
حر اكان عتق البائع في الجارية وجميع ما صنع فيها باطلا. ولو اشترى عبد ابويين  
وقبض العبد ثم هلك الثوبان قبل ان يقبضها فعليه ان يرد العبد فان اعتقه



او با عد قبل هلال الثوبين او بعد قبل ان يقضي القضي بينهما بشي فهو جائز وعليه  
تمتة . ولو تقاضا ثم استحق احد الثوبين فقال الذي كانت عنده استحق اعلتها  
ثمنا وقال الذي باعها بل استحق ارجحها ثمنا كان القول قول المشتري للثوبين  
رجل اشترى عدل دجلى واقرانه وظي ولوربه وقبضه ثم جاء به ذلك برده وقال وجد  
كرايس لم يصدق وان كان قال لا ادرى اذ طي هو ام لا ولكني اخذت على قولك فانظر  
اليه ثم جاء به برده فقال وجدته كرايس كان مصدقا وكذلك كل شيء به فيه بالخيار  
ولو اشترى ثوبا فقال البائع هو هو وى وقال المشتري لا ادرى وقد رآه ولكن قد  
اخذته على ما يقول شجر جابه برده وقال وجدته هو هو لم يصدق لانه لو يكن له  
فيه خيار وقد كان رآه وليس هذا كالعديل الذي لم يره . واذا نظر الى العديل  
مطويا ولم ينشروه ثم اشتراه فليس له ان يردده الا من عيب . واذا اشترى ثوبا  
على اخرا سانه فوجدها سنديه كان له ان يرددها وهذا بمنزلة العيب فيسما

**باب الحمار**

بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من اشترى شاة فحمله فهو باخر  
النظرين ثلثة ايام وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه جعل رجلا  
من الانصار باحيا وفي كل بيع سبعة ثلثة ايام او الحيا وعند ثلثة ايام فما ذو لها  
ولا يكون اكثر من ذلك في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن ابي ليلى هو جائز  
وان اشترط شهرا او اكثر من ذلك بعد ان يشترطه الى وقت معلوم . وان  
اشترى شيئا على انه باحيا رابعة ايام فهذا بيع فاسد في قول ابي حنيفة فان اخذ  
المشتري البيع قبل ان يمضي ثلثة ايام فذلك له وان مضت الثلثة الايام قبل ان  
يجتاز البيع فالبيع فاسد وكذلك ان كان الحيا والبائع وان كان الحيا والمشتري ثلثة  
ايام فذلك له وان مضت الثلثة الايام فمات قبل ان يجتاز ثلثة ايام فمات  
خياره ولم يورث الحيا عنه وكذلك ان كان الحيا والبائع فمات مضي البيع وكذلك  
ان كان الحيا والمشتري فمات وكذلك ان سكا حتى مضت الثلثة او مضي عليها حتى  
مضت الثلثة وان كان الحيا والمشتري فملك السلعة في بين لزمه الثمن وانقطع  
الحمار . وكذلك ان اصاب السلعة عيب عند بيعه او بعده غيره او بعير  
فعلا حد وكذا ان كان جارية فوطها او عرضها على بيع او قال قد وضيت لها  
ولو لم يكن شيء من ذلك ولكنها اختاردها على البائع بغير محضر فليس ذلك بشي  
وله ان يرضى بهذا في قول ابي حنيفة ومحمد بن ابي يوسف الاول وقال  
ابو يوسف اجبراه بغير محضر من البائع جائز ولو اختاردها بقلبه او قبولها بقلبه

انما اشترى ثوبا على انه باحيا رابعة ايام

ولو كان الحيا والبائع فمات قبل ان يجتاز ثلثة ايام

كان باطلا لهما كان صاحب الحمار . ولو كان الحيا والبائع فمات في يدي المشتري  
فقلبه فيهما وقال ابن ابي ليلى هو امين فيه فلا شيء عليه . وان لم يمت البائع ولكن البائع  
اعتقه او برها او وطها او قبضها من شهوة او كاتبا او وهما وسلمها او وهما وسلمها  
او اجراها وسلمها او لم يسلم فهذا كله اختيار لنقض البيع ولو لم يصنع شيئا من ذلك ولكنه  
اختاردها بالبيع بغير محضر من المشتري ولم يقبضها منه كان هذا باطلا وله بعد هذا  
ان يحرم البيع في قول ابي حنيفة ومحمد بن ابي حنيفة وان اختار الزام البيع والمشتري غايب فهو  
جائز لزمه وليس له بعد ذلك ان ينقضه وقال ابو يوسف نقضه جائز كما يجوز لجار  
واذا اشترط المشتري الحيا ولا فاسد من امله او من غيره فهو كاشترطه .  
لنفسه وكذلك البائع وان كان في البيع خيار للبائع والمشتري فمات البائع فله  
ايده وقال البائع ليس هذا هو الذي بعته والقول فيه قول المشتري وكذلك  
ان كان غير مقبوض فاذا البائع ان يلزمه فقال المشتري ليس هذا بعين القبول  
قول المشتري مع يمينه . واذا اشترط المشتري الحيا لغيره ثم ان الذي له الحيا  
رد البيع على البائع بمحض منه فزده جائز وان لم يردده وقال المشتري قد اخترته  
وقال الذي له الحيا لا ارضى فالبيع لا يفسد للمشتري ليس له خيار واذا مضى المشتري  
وكذلك لو كان البائع اشترط الحيا لبعض امله فقال قد اوجبت البيع وقال الذي  
له الحيا لا ارضى فالبيع جائز . ولو قال البائع قد ردت وقال الذي له الحيا  
قد اوجبت البيع كان البيع باطلا لان الحيا والمما هو للبائع . ولو اوجب الذي له  
الحيا البيع وقال البائع بعد ذلك لا اجيزه كان البيع جائزا . واذا كان الحيا  
للبيع او للمشتري فالتقيا فمات البيع فملك عند المشتري قبل ان يقبضه  
البائع فعلى المشتري الثمن ان كان الحيا له والعقبة ان كان الحيا للبائع ولا يجوز  
فيه عتق المشتري بعد التناقص ولا شيء من عقودهم ويجوز فيه عتق البائع . واذا  
اشترى عدل دجلى راس ماله ولم يعلم ما هو ثم اجبره به فهو بالخيار ان شاء اخذه  
وان شاء تركه وكذلك اذا اخذ برقه فان استملكه المشتري قبل ان يجبره فعليه  
العقبة . وان كان البائع والمشتري جميعا باحيا لم يتم البيع باحداه احدهما  
حتى يجتمعا عليها . واذا اشترى عبدا على انه ان لم يبتدئ الثمن الى ثلثة ايام  
فلا بيع بينهما فهذا جائز فان اعتقه ثم لم يبتدئ حتى مضت الثلثة فالعتق جائز عليه  
الثمن . وان كان المشتري ايتان وهما باحيا فاختار احدهما رده واختار  
الآخر اسأله فليس لواحد منهما ان يرد حخته دون الآخر في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد بن ابي حنيفة ذلك واذا اشترى الرجل شيئا على انه باحيا والى القيد

وانما اشترى عبدا على انه ان لم يبتدئ الثمن فلا بيع بينهما



او الى الليل او الى الظهر فله الغد كله والليل كله ووقت الظهر كله وقال ابو يوسف  
 ومحمد الحنبل الى طلوع الفجر او الى ان تغيب الشمس او الى ان تزول الشمس. واذا  
 اشترى الرجل شيئا بعينه بامره واشترط الخيار له فقال البائع قد رضى الامر  
 وهو غائب لم يكن على المشتري في ذلك عيب ولو كانت عليه عيب لم يكن له ان يرد  
 حتى يحضر الامر وله ان يرد به بغير عيبين وهو بمنزلة الاجنبي فيما يدعي البائع على الامر  
 وليس يخص الاثني بينهما واذا اقام البائع البيعة ان الامر قد رضى فالبائع لا يرد  
 للامر. وان لم تقم البيعة وصدقه المشتري فيه وقال الامر في الثلث يخص البائع  
 قد ابطلت البيع لزم البيع المشتري. وان كانت المقالة منهم بعد الثلث لزم الامر  
 واذا اشترى عدل يطي فيه خمسون ثوبا كل ثوب بكذا وجماعته بكذا على انه بالخيار  
 ثلثة ايام فارد ان يرد بعضه دون بعض لم يكن له ذلك وكذلك كل ما اشتراه  
 صفقة واحدا من المختار والموزون والعروض والحيوان وغير ذلك. واذا اشترى  
 الرجل ثوبين كل واحد منهما بعشرة دراهم على انه بالخيار ثلثة اشهر ففصل احدهما  
 عند المشتري فليس له ان يرد الباقي وكذلك ان اصابه عيب من عمله او من غيره  
 عمله فان كان له الخيار في ان ياخذ احدهما دون صاحبه ففصل احدهما او دخله  
 عيب لزمه ثمنه ورد الباقي وهو فيه امين وان هلكا معا فله نصف ثمن  
 كل واحد منهما ان كان الثمن مسعا او مختلفا. وان كانا ثمينين باعيانها فاختار  
 احدهما لزمه ثمنه وكان في الاخر امينا. وان ضاع عنده بعد ذلك لم عليه فيه  
 ضمان. واصل هذا البيع في القياس فاسد لانه اشترى ما لا يعرف الاكري  
 انه لو اشترى ثوبا من عشرة اتواب او اكثر اخذ بها شيئا او قال البائع لزمك  
 اياها شيئا كان باطلا ولكن استحسن ذلك في الثوبين والثلثة. وان اشترى  
 جارين احدهما بالالف والاخرى بخمسة مائة ياخذ ايتهما شاء ويرد الاخرى فاعتقها  
 في كلمة واحدة فانه يخير فانيهما اختار ووقع العتق عليها وورد الاخرى ولو لم يعتقها  
 وحدث لها عيب لا يدري ايها اصاب اول فقال المشتري حدثت اولي بالذي  
 قيمتها خمس مائة فالقول قوله ورد الاخرى ونصف قيمة المعيب في القياس لكن  
 استحسن ان لا يرد نصف قيمة المعيب. وان حدث العيب فلهما معا دراهم  
 شرا وامسك الاخرى ولم يفرم من قيمة عيب المردود شيئا استحبنا ولو حدث  
 باحدهما عيب اخر بعد ذلك او ماتت او جني عليها المشتري لزمه ورد الاخرى  
 وان كان قد اعتق البائع التي اختارها المشتري لم يعتق وان كان اعتقها جميعا  
 عتقت التي رد عليه منها ولو لم يعتق احد منها لم يكن المشتري وطيبها فجللنا

ثمرات قبل ان يبين ايتهما الاول فان عرفت الموطوعة او لا فهي امر ولدن وعليه  
 ثمنها ويرد الاخرى وولدها على البائع ولا تثبت نسبة من المشتري وعلى المشتري  
 عقربا وان لم يعلم ايتهما رطى او لا فالقول قوله ورثته. فان قالوا لا تعلم ايتهما  
 رطى او لا لزم المشتري نصف ثمن كل واحد منهما ونصف عقربا وسعت كل واحد  
 منهما في نصف قيمتهما للبائع ولا تثبت نسب كل واحد من الولدين وذكور في تولد  
 ارايم من رستم او ولداهم مات المشتري وقالت الودثة لاندري ايتهما  
 رطى او لا مثل هذا الجواب وقال يسعي الولد للبائع في نصف قيمتهما. واذا  
 وطبها البائع والمشتري جميعا وادعي ولدها فالقول قوله المشتري في التي  
 وطبها او لا وهي امر ولدن والولد ولدن وعليه عقربا لاخرى وولدها للبائع  
 ونسب نسب ولدها من البائع وعلى البائع عقربا ولد المشتري. فان مات  
 البائع والمشتري قبل ان يولد لسان فالقول قوله ورثته المشتري. فان لم يعلموا لم تثبت  
 نسب كل واحد من الولدين من البائع ولا من المشتري والامتان واولادها الحرة  
 وعلى المشتري نصف ثمن كل واحد منهما ونصف عقربا وعلى البائع نصف عقرب كل  
 واحد منهما ولا الجارين بين البائع والمشتري. واذا اختلف البائع والمشتري  
 في اشتراط الخيار فالقول قوله الذي ينفقه وان اختلف في مقدار فالقول قوله المقر  
 باقصر الوصلين. وان اختلفا في مصيبة فالقول قوله الذي ينكر مضيقه واذا قال  
 الرجل للرجل اذهب بهذه السلعة فانظر اليها اليوم فان رضىتها فهي لك بالالف  
 درهم او قال ان رضىتها اليوم فهي بالالف درهم فهو جائز على ما اشترط بمنزلة  
 قوله احديهما بالالف واما بالخيار الى الليل. واذا كان المشتري بالخيار فاستخدم  
 الجارية او ركب الدابة ينظر اليها والى سيورها او ليس القيص ينظر الى قدره  
 عليه فهو على خياريه. وان لم يسه بعد ذلك ثانيا او سافر على الدابة او ن  
 سكن الدار فلهذا امته وضار وبطلان الخيار. وان قبل الجارية بشهوة او  
 نظر الى فوجها من شهوة فهو وضار بها. وان كانت الجارية هي التي نظرت  
 الى فوجها او قبلته او مسسته من شهوة واقوال المشتري لها فعتت من شهوة لزمته  
 الجارية ايضا وحرمت عليه امها وابنتها وكذلك هذا في الرجعة وهذا قول  
 ابي يوسف قاسد على قول ابي حنيفة وافا في قول محمد فلا يكون ما صنعت الجارية  
 بالمشتري وضامنه لانه لم يصنع شيئا. واذا باع الوكيل حادما واشترط الخيار  
 للامر بامره فقال البائع قد رضى الامر وقال الامر ما رضىت فالقول قوله الامر مع  
 عينه ما رضى. وان اختلف الامر والمشتري في الحاد فقول الامر ليست هبة

اذا اختلف البائع والمشتري  
 في اشتراط الخيار

وان اختلف الامر والمشتري  
 في اشتراط الخيار



خادمي وقال المشتري هي الخادم التي اشتريت فالقول قول المشتري وان لم يكن  
للخادم وقت فلصاحب الخادم وان ختم في الثلث فان مضت الثلث قبل ان يختم  
البيع فالبيع فاسد لان الخادم لا يكون اكثر من ثلث في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد بن جعفر ان احدا من اثنين باع الخادم لرجل فباعه من احد هما بالثمن  
دوم والاخر بمائة على ان ياتوا باحدهما انها شاردة والاخر فاما بقول البايع  
مات الذي بالثمن قبل وقال المشتري مات الذي بمائة قبل لم يصدق واحد  
منها على ما قال ويجوز للمشتري ما يعلم انه مات الذي بالثمن الاول ولا يخلط  
البايع ما يعلم ان الذي بمائة مات الاول فان خلط جميعا لزمه نصف ثمن  
كل واحد منهما وقال ابو يوسف بعد ذلك القول قول المشتري الا ان يغير الاخر  
اليمنه وهو قول محمد بن جعفر ان قامت لها جميعا اليمنه لزمه بالثمن دوم وكذلك لو  
حدث بها عيب فاختلغا في الذي اصابه العيب الاول واقاما اليمنه. واذا اشترى  
الرجل عبدا على ان البايع بالخيار ثلثا وقطعت يد عند المشتري فالبايع بالخيار  
ان شاء اذمه اليمنه واشد منه الثمن وان شاء اخذ عبده واخذ نصف قيمته من المشتري  
وابيع المشتري القاطع وان كان البايع هو الذي قطع يد له فاداه ثمنه للبيع  
وليس له ان يلزمه البيع بعد ذلك. وان اشترى الرجل خارية على انه فيها  
بالخيار ثلثا فولدت عنه او وليها هو او غيره بغيره او غير ذلك فقد انقطع  
خياره ولزمه البيع. مسلم اشترى من مسلم عبدا على انه بالخيار ثلثا ثم اراد  
عن الاسلام في الثلث فله ان يرد العيب ولا يوجب عليه الاسلام ولا الكفر.  
نصراني اشترى من نصراني خمارا فلم يقبضها حتى اسلم المشتري فلا بيع بينهما وكذلك  
لو كان البايع هو الذي اسلم وهذا استحسان وكذلك الاستحسان في الخمر وان  
كان المشتري قبض الخمر ولو يرد الثمن حتى اسلم او اسلما احدهما فالبيع ما مضى  
والثمن دين عليه. واذا اشترى الرجل من الرجل عبدا بالثمن دوم على ان  
احدهما لاداره وهو في الاخر بالخيار ان شاء امسكه وان شادده فله ان يرد  
لا يعرف الذي يلزمه من الذي يوفيه بالخيار فان ماتا في يديه فهو ضامن  
لقيمتهما **باب الخيار بغير شرط**  
واذا اشترى الرجل حرا هو يورث في رقبته وحظته في جوارحه ولو يورث  
من ذلك فهو بالخيار اذا اراد وليس للخيار في هذا الباب وقت فان رأى بعضا  
فهو فيما بقي من الشئ بالخيار يرد ما لم يرد وما قدر اى ولو بقي ثوب واحد لم يرد  
وكذلك كل حيوان او عوض فاما الثمن والديت والحظته ومما اشبه ذلك فان

مطالع

مطالع

خيار الرتبة

كان

كان الذي لم يرد مثل الذي رده فهو لادم له لانه شئ واحد فان اختلفا فقال  
المشتري قد تغير وقال البايع لم يتغير فالقول في ذلك قول البايع مع يمينه  
وعلى المشتري اليمنه واذا اراد اى متاعا مطويا ولم يفسده ولم يفسده فاشتراه  
على ذلك فلا خيار له فيه. ولو نظر الى مملوك او دابة ثم اشترىها بعد ذلك  
بشئ لم يكن له فيه خيار. فان قال المشتري قد تغيرت عن حالها التي رايتها  
عليه فعليه اليمنه وعلى البايع اليمين. واذا اشترى شيئا ثم اراد ان يرد  
فقبضه فهو بالخيار واذا اراد روية الرسول لانه لزمه المتاع. ولو وكل وكيل  
بقبضه لم يكن له بعد روية الوكيل خيار في قول ابي حنيفة وله الخيار في قول ابي  
يوسف ومحمد لانه لم يوكله بالروية. واذا اشترى عدل رطل لم يرد ثوب  
منه ثوبا او قطعه او لبسه حتى يغير ثم نظر الى ما بقي فلم يرد منه لم يكن له ردة  
الا من عيب يحد. واذا اشترى عدل رطل ثمن واحد او كل ثوب بعشرة او كونه حنطة  
او خاد من ثمن في شئ من ذلك عيب قبل ان يقبضه او كان العيب فيه فعليه  
فليس له الا ان يرد ملكه او ياخذ كله ولو كان علم بذلك بعد القبض لزمه الله  
ليس به عيب يحسد من الثمن ورد المعيب ان شاء الا ما كان من مكمل او موزون  
من ضرب واحد فليس له الا ان يرد كله. واذا اشترى ثوبين او عشرين او ما  
اشبه ذلك ثمن واحد وقبضها ثم استحق احداهما فالآخر لادم وان كان لم  
يقبضها او قبض احداهما ولم يقبض الاخر حتى استحق الذي قبض والبايع لم يقبض  
فله ان يرد الذي لم يستحق ولو كان ثوب واحد او عبدة او شئ واحد فله ان  
ينقص ما استحق قبضه قبل القبض او بعد فله ان يرد ما بقي. واذا اشترى  
شيئا بمائكال او يوزن صفقة واحدة فاستحق بعضه قبل القبض او بعد فله ان  
يترك ما بقي وكذلك ان وجد ناقصا. والاعمى في كل ما اشترى اذا لم يقبل  
ولو حسن بالخيار واذا قل ودحسن فهو بمنزلة النظر من الصحيح فلا خيار له الا  
ان يجده عيبا **باب المراجعة**  
واذا اشترى رجل شيئا بنفسه فليس له ان يبيعه مراجعة حتى يمين انه اشتراه  
بنفسه فان باعه مراجعة وكثر ذلك فالمشتري بالخيار واذا علمه ان شادده البيع  
وان شاء امضاه فان كان المشتري قد استهلك بعضه فالبيع لادم له وليس  
له ان يرد الباقي منه ولا يرجع في شئ من الثمن. واذا اشترى خادما فاعوزت  
او اشترى ثوبا او طعاما فاصابه عيب عند المشتري بغير فعل اخر فله ان  
يبيعه مراجعة على جميع الثمن من غير ان يبين قال محمد في ثوب رهش اذا نقصه



العييب قد وما لا يتغابن الناس في مثله لم يبعه مراوحة وكذلك ان غيره  
وان لم يصبه عيب ولكنه اصاب من غلة الخادم او الدابة او الدار شيئا فكله  
ان يبيع المشترا مراوحة على منه . وان اصاب المشترا عيب من فعل المشتري  
او من فعل غيره بامر او تغير امره لم يبعه مراوحة حتى يتبين فان باعه ولم يبين  
كان للمشتري دونه اذا علمه فان كان قد استهلك شيئا منه لم يكن له ذن الباقي  
ولا الرجوع بشي من الثمن . واذا ولدت الحادية او السائمة او ثمر الشجر فلا  
باس بيع الاصل والزيادة معه مراوحة فان استهلك المشتري الزيادة لم يبع  
الاصل مراوحة حتى يتبين ما اصاب من ذلك وكذلك البان الغنم واصواها  
وسمونها ما اصاب من ذلك من شي فلا يبيعي الاصل مراوحة حتى يتبين ما اصاب  
منها وان كان قد ابقى عليها ما يساوي ذلك في علفها وما مصلها فلا باس بان  
بيعهها مراوحة ولا يبين . وان هلكت هذه الزيادة من غير ان يتبين لها  
فله ان يبيعها مراوحة ولا يبين وان كانت قد انقضت الاصول . واذا اشترى  
متاعا فله ان يحمل عليه ما انفق في القصاد والحقاطة والكراد ويقول قادم على  
كذا او كذا لا يقول اشترته بكذا او كذا فانه كذب . ولا يحمل عليه ما انفق  
على نفسه في سفر في طعامه ولا كرا ولا مونة واما الرقيق فله ان يلحق بغير طعامهم  
وكنسهم بالمعروف بشر يقول فاموا علي بكذا . واذا اشترى الرجل طعاما  
فاكل نصفه فله ان يبيع النصف الباقي مراوحة على نصف الثمن وكذلك كل  
ما يكال او يوزن من ضرب واحد وان كان مختلفا فلا يبيعي الباقي منه مراوحة  
وكذلك الثوب الواحد اذا ذهب نصفه احرق او حرقه انسان او باعه او هبه  
فلا يبيعي النصف الثاني مراوحة على الثمن الاول وكذلك اللوان اذا اشترى  
صفقة واحدة فلا يبيعي احداهما مراوحة دون الاخر وكذلك اذا اشترى  
عدل زطى باللف درهم . لو كان اخذ كل ثوب بعشرة دراهم فله ان يبيع كل ثوب  
منها مراوحة على عشرة في قول ابي حنيفة وابي يوسف ولا يبيعي شيئا  
من ذلك مراوحة حتى يتبين انه اشتراه مع غيره . واذا اشترى متاعا محظا  
او شعير او شي مما يكال او يوزن فلا باس بان يبيعه على ذلك مراوحة واذا اشترى  
الرجل ثوبا بعشرة دراهم فباعه بخمسة عشرة دراهم فاشتراه بعشرة  
فلا يبيعه مراوحة حتى يطرح ربح الاول من راس المال في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد يبيعه مراوحة على عشرة دراهم لانه شرا مستقبلا لا يدخل  
فيه ما كان قبله من ربح او وضعه الا ترى انه لو كان اصله هبة او ميراث فباعه

ثم

ثم اشتراه كان له ان يبيعه مراوحة على الثمن الاخر لو كان اصله شرا فباعه  
بوصيف او بدابة ثوا شتراه بعشرة كان له ان يبيعه مراوحة ولا يطرح منه  
شيئا واذا انفق الرجل على عبد في تعليمه عمل من الاعمال او راعها لم يلحق ذلك  
برأس ماله وكذلك الشعر والغنا والعريية واجر تعليم القرآن والحساب وكذلك  
اجر الطبيب والراصف والبيطار والرابع وجعل الابق والحمام والحق  
شيئا من ذلك برأس المال . واما اجر سائق الغنم الذي يمشيها من بلد الى  
بلد فانه يلحقه برأس المال وكذلك اجر التمسار واجر القصار . واذا باع  
المتاع مراوحة ثم حط البايع الاول شيئا عنه من الثمن فانه يحط بذلك عن  
المشتري الاجر وحصله من الربح ولو كان ولا يحط عنه ذلك . واذا باع  
المتاع مراوحة فخانه فيه فالمشتري بالخيار ان اطلع عليه ان شا اخذ بجميع  
الثمن وان شأ تركه . وان كان قد استهلك المتاع او بعضه فالثمن كله لا يتركه  
في قول ابي حنيفة ومحمد وقال بن ابي ليلى وابو يوسف يحط عنه الجناية وحصلها  
من الربح على كل حال . واذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم فليس له ان يبيع ذراعا  
منه مراوحة وله ان يبيع نصفه او ثلثه او جزاء كذا اجزا منه مراوحة . وان  
اشترى نصف عند عماية شرا اشتري النصف الاخر مما ستهن فله ان يبيع  
اي النصفين شرا مراوحة على ما اشتراه به وان شأ باعه كله على ثلثه ما به  
درهم مراوحة . وان اشترى عبدا باللف درهم فوهب له الباقي من الثمن كله  
فله ان يبيعه مراوحة على اللف . وان وهب له بعض الثمن باعه مراوحة  
على ما بقي من الثمن وكذلك اذا حط عنه بعضه فان باعه بالثمن عوضا او غطا  
به وهذا الفصلان لو كان له ان يبيع المهن مراوحة على اللف درهم ولو اشترى  
ثوبا بعشرة دراهم فنقد فيهما ذيفا وتجوز له الباقي عنه فله ان يبيعه مراوحة  
على عشرة دراهم وكذلك لو اشتراه بعشرة نقد او لم ينقد الثمن شرا فله ان  
يبيعه مراوحة على عشرة نقد . وان وهب الثوب لاسنان ثم رجع في الهبة  
فله ان يبيعه مراوحة على عشرة دراهم وكذلك لو باعه فشره وعليه عيب او  
خيار او اقالة . ولو اشترى البع فيه ثم رجع اليه بميراث او هبة لم يكن له ان  
يبيعه مراوحة . واذا اشترى شيئا من ابنه او ابنه او ولد او مكاتبه او عبده  
او اشترى العبد او المكاتب من موليه بثمن قد قار على البايع باقل منه لم يكن  
له ان يبيعه مراوحة الا بالذي قار على البايع للثمة وكذلك الزوج والمرأة  
والمملوك وكل من لا يجوز شهادته في قول ابي حنيفة وقال ابي يوسف له

العييب







وكنتم ذلك فليس المشتري ان يرد لان هذا ليس بعيب لازم. ولا بائع بان  
بيعه مراضحة ان لم يكن الوطي نقصا واذا اشترى الرجل جارية فاعنفها او  
دبرها او ولدت له ثم وجد بها عيبا يرجع بنقصان العيب. ولو خرجت من  
ملكه ببيع او هبة او خرج بعضها من ملكه بذلك ثم علم بالعيب لم يرد الباقي  
في يد منها ولا يرجع بشئ من نقصان عنها وقال ابن ابي ليلى يرد ما في يده منها  
بقدر ثمنها. وان قتلتها ثم علم بعيبها يرجع بنقصان عنها وهذا في العتق  
في القياس سواء غير اني استحسن في العتق وان مات موتا رجع بنقصان العيب  
وان قتلتها غيره لم يرجع بنقصان العيب وكذلك لو كان ثوبا فاحرقه او طعنا  
فاكله وان لم يعلم بالعيب وليس الثوب حتى يحرق واكل الطعنة ثم علم بالعيب لم  
يرجع بشئ في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يرجع بنقصان العيب وليس  
هذا كما تقتل هذا مما يمنع الناس. وكذلك الحنطة اذا طعنتها والتوتق اذا  
لته فله ان يرجع بنقصان العيب واذا اشترى خفين او نعلين او مضروعا  
باب فوجد باحدهما عيبا فله ان يردهما جميعا. فان كان قد باع الذي ليس به  
عيب لم يكن له ان يرد الباقي ولا يرجع بشئ. واذا اشترى الرجل عبدا فباعه  
فرد عليه عيب بغير قضا قاضي فليس له ان يرد على الاول لان هذا عيب له  
الضلع ولو قبله بقضا قاضي بيمينه قامت عليه او باسنان او باقرا وعنده القاضي  
او اقرانه باعه والعيب به وهو لا يعلم به كان له ان يرد على الاول ان كان له  
على العيب بيمينه والا استقلعه. واذا اشترى جارية لها زوج او عبد له امرا  
فله ان يردهما بالعيب لان زوج الجارية عنده حرام او اكان لها زوج والعبد  
يلزمه النكاح للمرأة. واذا اشترى شاة او بقرة فخلها وشرب اللبن لم يكن له ان  
يرد بها بالعيب ولكنه يرجع بنقصان العيب وكذلك اذا اشترى السمرة فاكل الثمرة  
ولو اكل غلة العبد او الدار كان له ان يرد بها بالعيب واذا اشترى عبدا فوجد  
محتضا او سارقا او كافرا كان له ان يرد به فان وجد زانيا او ولد ذنا لم يكن له ان  
يرد به وان كانت جارية فوجد زانية او ولد ذنا كان عيبا فيها وله ان يرد بها به  
والثولول عيب اذا نقص الثمن وان كان لا ينقصه فليس بعيب والحال كذلك  
ايضا والصهوة في الشعر عيب وكذلك الشط والجوع عيب في الجارية وليس  
بعيب في الغلام الا ان يكون من داو الادرعيب والعسر عيب والعشي عيب  
والذفر في الغلام ليس بعيب الا ان يكون شئ فاجش لا يكون في الناس مثله ونقص  
الثمن والسن الاسود عيب وكذلك السن الساقطة عيب ضرر كان او غيره

والظفر

والظفر الاسود عيب اذا كان ينقص الثمن. والاباق مرة واحدة عيب  
من الصغير ما دام صغيرا فاذا بلغ فليس بعيب الا ان يابق بعد الكسر  
وكذلك البول في الفراش. وان كان ذلك منه بعد البلوغ فهو عيب ابد  
فالحيوان مرة عيب ابد صغيرا كان او كبيرا او القرن عيب والعسل عيب وكذلك  
البرص والجذام والفتق والسلعة. وكل شئ ينقص الثمن في الرقيق فهو عيب وكذلك  
الدواب والابل والبقر والكي والعروق والعدع في القدر عيب كله.  
والحمع عيب والصكك والاختف والصدف والشدة في الفم. وكل عيب  
طعن به المشتري ظاهرا او باطنا ولا يمينه له فان القاضي لا يستخلف  
البائع حتى يعلم ان العيب بالسلعة فان كان ظاهرا نظر اليه وان كان باطنا  
لا ينظر اليه الا النساء فاذا اخبرت امرأة حرة مسلمة بالعيب استخلف البائع  
وان كان باطنا في الجوف او البصر اري ذلك الاطباء فاذا اجتمع رجلان من  
مسلمان منهم على ذلك استخلف البائع على ذلك لقد باعه وقبضه المشتري  
وما هذا العيب به. ولو طعن المشتري باباق او جنون لم يستخلفه حتى يشهد  
سأله ان انه قد ابق عند المشتري او جن عدة فاذا شهد استخلف البائع  
البنت بالله لقد باعه وما ابق منذ بلغ ولا جن قط فان نكل عن اليمين وثق  
استخلف المشتري ما دنى بالعيب منذ رآه ولا عرضه على بيع حلفت على ذلك  
والعسر والحنف عيب. والجمل في الجارية عيب وليس بعيب في الهامة والعزل  
والمسلس والجرد والزوايد والحنون والحمج وخلع الرسن عيوب وبطل المخلاة عيب  
اذا كان ينقص الثمن والمفقوع عيب والانتشار عيب والشعر عيب والحول  
عيب والحوض عيب والعقل والظفر والشعر يكون في جوف العين عيب والجر  
يكون في العين عيب وفي غير العين عيب وكذلك الما في العين ودمع السيل والسعا  
القدير اذا كان من داو المستحاضة والذي يرتفع حبيثها زمانا والعوب عيب  
والدوالي عيوب كثيرة. وعروق النساء عيب. واذا اشترى الرجل عبدا  
وعليه دين لم يعلم به ثم علم فله ان يرد به الا ان يقضي عنه البائع ودينه او ان  
يبرئه العزم آمنه. واذا احاربه محرمه فليس ذلك بعيب لان له ان يحللها  
وان كانت في عدة من طلاق يمين او موف فليس هذا بعيب. وان كانت  
في عدة من طلاق الرجعة فهو عيب فان انقضت العدة لومته. واذا وجد  
بالجارية عيبا فاراد ردها فقال البائع ما هذا بجاري قال قول له مع يمينه



وان اشترى بها على الها بكم فقال وجد لها ما لم يصدق على ذلك الابينة .  
واذا اشترى اجورا او بيضا فوجد فاسدا كله وقد كسره فله ان يردده وله  
ان ياخذ الثمن كله وكذلك البطيخ والفاكهة اذا وجدها فاسدا كلها  
بعد ما كسرها فله ان يرددها ان كان لا يساوي شيئا واذا اشترى عندا قد حل  
دفعه بقضاهي او دقة فقبل عند المشتري وجع على البائع بالثمن كله وقال  
ابو يوسف ومحمد يقوم حلالا له من حرامه ثم يرجع بفضله ما بينهما من  
الثمن . ولو كان شادقا فقطعت يد كان له ان يردده وياخذ الثمن وهذا قول  
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يرجع من ثمنه بفضله ما بين حاله وحال السلا  
من ذلك . واذا اشترى جارية وعبد افروجهما ثم وجد بها عيبا لم يكن له  
ردها فان اباها لم يرد خلعها كان له ان يرددها . واذا شهد شاهد انه اشترى  
وهذا العيب لها وشهد اخر على اقرار البائع به لم يجز الشهادة ولو باع عبد من  
نفسه جارية ثم وجد لها عيبا كان له ان يرددها وياخذ منه قيمة نفسه في قول ابي حنيفة  
الاخر وهذا قول ابي يوسف وقال محمد يرجع عليه بقيمة الجارية وهذا قول ابي  
حنيفة الاول . فان كان حدث لها عيب عنده لا يستطيع ردها يرجع بفضله ما  
بينهما من قيمة العبد ويقوم صحبة ويقوم ولها العيب فان نقصها ذلك العشر  
رجع بعشر قيمته العبد في قول ابي حنيفة الاخر وقول ابي يوسف وقال محمد يرجع  
بذلك من قيمتها ولو كانت على جارية بغير عيب فاذها فاعتق فوجد لها المورث  
عيبا ردها واخذ مكا لها مثلها صحبة فان كان قد حدث لها عيب عند المورث  
رجع بنقصان العيب من قيمتها . واذا باع الرجل جارية رجل بامرته ثم خوصم  
في عيب فنتلها بغير نضاق حتى فاتها فلزم البائع دون الامر لان يعلم ان مثله لا  
يحدث فيلزم الامر وقال في كتاب الوكالة لا يلزم الامر على كل حال وفي كتاب  
المأذون ايضا كذا ذكره فان كان عيبا حدث مثله فخصم البائع فيه الى القاضي  
فاقر عنه بالعيب كان اقراؤه عند القاضي وعند غيره سواء لا يلزم الامر عيب  
لا يحدث مثله . قال ابو الفضل اذا ددة القاضي باقراؤه بعيب حدث مثله لم  
يكن اقراؤه حجة على الامر لم يلزمه لا حجة يلزمه لها وان دد على القاضي  
باسامع او بيعة لزمه الامر . فان انكر الامر ان يكون جارية التي باعها له  
فالقول قوله مع ميمته فان اقام البائع البيعة الها هي الجارية التي باع له لزمته  
الامر . واذا اشترى الرجل جارية ارجل بامرته فله ان يرددها بالعيب قبل

كله

ان يدفعها الى الامر وان كان الامر غير حاضر لا تزي ان المضاد يرد ما اشترى  
بالعيب ورت المال غائب . فان ادعى البائع ان الامر قد رضى بالعيب وطلب  
عمن الامر او ممن الما مود ما رضى بذلك الامر لم يكن له على واحد منهما في ذلك  
ممن وقال بن ابي ليلى لا يرد ما الوكيل ولا المضاد حتى يحضر الامر ورت المال  
فيخلف ما رضى بالعيب . ولو اقاما البيعة على رضا الامر لم يكن له ان يرددها  
ولو كان الامر قد قبضها ثم وجد لها عيب لم يكن له ان يخاصم فيها حتى يحضر  
المشتري فيخاصم ويرد . ولو اقر المشتري انه قد ابرأ البائع من هذا العيب  
صدق على نفسه ولزمه الجارية الا ان يرضى الامر بقوله او يقوم بينه على ذلك  
واذا اشترى الرجلان جارية فوجد بها عيبا فرضى احدهما لم يكن للاخر ان يرددها  
في قول ابي حنيفة وللآخر ان يرد حصته في قول ابي يوسف ومحمد وهو قول بن ابي ليلى  
واذا اشترى الرجل عبد ا جارية ونقابضا ثم وجد بالعبد عيبا ومات عند  
فانه يقوم صحبا ويقوم وبه العيب فان كان ذلك ينقصه العشر رجع بعشر  
الجارية . ولو كان العبد قايما رده واخذ الجارية وكذلك الحيوان والعروض  
كلها اذا استحق احدهما او وجد عيبا رده واخذ الاخر ان كان قايما وقيمته ان  
كان فائتا وكذلك ما يكال او يوزن اذا كان لعنه ولو اقر المشتري به لانسأ  
ولم يعم عليه بينه لم يرجع على البائع بشي وان استحق بيعة فقال البائع ليس هو  
عبد الذي تعتك فالقول قوله مع ميمته وعلى المشتري البيعة انه هو الذي  
اشتراه منه وان اشترى اخا دما بكر حظه وليس انكر عنه لم يجز وان قال بكر  
حظه جديا لم يرد وسط او ردي خاذا استحصانا بلغنا عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم انه اشترى جزوا ثم استقرضه فاعطاه اياه . فان وجد  
بالجارية عيبا وقد استهلك البائع انكر ردها واخذ كرا مثل كره وكذلك ما يكال  
او يوزن ويعد . ولو اشترى جارية بثوب لم يمس عنه لم يجز وان كان الثوب  
عنده فوجد بالجارية عيبا وقد استهلك البائع الثوب ردها واخذ قيمة الثوب  
لان الثوب لا يقرض . واذا باع الرجل شيئا بنقد او نسيه فلم يستوف منه حتى اشترى  
باقل من ذلك الثمن لم يجز وان اشترى او باكر منه جاز وان دخله عيب فله ان يشتريه  
باقل منه وان رخص له الشغل لم يجز ان يشتري به باقل منه وكذلك ان  
اشترى ولد او ولد او مملوك او مكاتبه او موليه في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد يجوز شراؤا ولد وولد . وان اشترى او وكيله جاز في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف الوكيل مشتري لنفسه وقال محمد هو مشتري لامره شرا فاشدا . وان



اشترى البائع نفسه لغيره لم يجز وان اشترى نفسه بعرض اقل قيمته من الثمن جاز  
وكذلك ما خالف جنس الثمن من المكيل والموزون الا الدرهم والدنانير فانه اذا  
باعه باحد هاتين اشترى من الجنس الاخر باقل منه لم يجز استحسانا واذا كان نقد  
كله ثم اشترى باقل منه او اكثر جاز. وان كان البائع والمستوي وكليهما في البيع  
الاول لم يجز للبائع ولا لموكله شراء من المستوي ولا من موكله باقل من الثمن قبل  
قبض الثمن وان باعه بالثمن ودم شئيه سنة ثم اشترى بالثمن ودم سنة سنتين  
قبل قبض الثمن لم يجز وان زاد على الثمن درهمين او اكثر جاز. واذا باع الرجل طعاما  
بدراهم فله ان يشتري بالثمن قبل ان يقبضه المشتري ما يدا له طعاما كان او غيره  
ليدايد اكثر من طعامه او اقل اذا لم يكن طعامه بعينه بل غنا عن عايشته ان امرأة  
سالتها فقالت اني اشتريت من وديت ارقم خادما بثمان مائة الى اجل شهر بعثت  
منه سمانه فقالت ليس ما اشتريت بل عني وديت ارقم ان الله قد ابطل جهاد  
ان لم يمت. واذا كان الرجل على رجلين الى اجل من ثمن يبيع محظ عنه على  
ان يجعل له فلا خسر فيه بل غنا ذلك عن عبد الله بن عمر ومن دما اخذ والمال كله  
الى اجله. واذا باع عبد ابنته فباعه المشتري من اجراء وهبه له او  
اوصى له به ثم اشترى البائع من ذلك الى اجل باقل من الثمن الاول جاز. وان  
اشترى من وادى المشتري لم يجز وان اشترى من المشتري مع عبد اخر ممن  
حصته منه اقل من الثمن الذي باعه لم يجز الشئ فيه ويجوز في العبد الاخر حصته  
وان اشترى مع رجل اخر جاز شرا الاجنبي بغير نصيبه. وان كانت جارية  
فولدت عند المشتري ثم اشترى البائع باقل من الثمن باقل الاول جاز ان  
كانت الولادة نقصتها ولا يجوز ان لم يكن نقصتها. واذا اشترى الرجل جارية  
فولدت عنده اقل من ستة اشهر من يوم اشتراها فادعاه البائع والمشتري معا فهو  
ابن البائع ويرد اليه الجارية فان ادعاه المشتري او لاجاوت دعوته ولا يجوز  
دعوة البائع بعد ذلك **باب بيع اهل الذمة**  
واذا اشترى اهل الذمة مملوكا مسلما صغيرا او كبيرا او انا من مسلم او  
ذمي جاز شراؤه واجبر على بيعه من المسلمين ولم يترك في ملكه وكذلك اذا  
اسلم مملوك اهل الذمة. واذا كان للذمي عبد وامرأة له امة قد ولدت منه  
فاسلم العبد وولد منها صغير فانه يجبر على بيع العبد وولد وان كان ذلك  
مفرق بينه وبين امة الحق الذي وجب فيه. واذا اسلم العبد وهو بين  
كافر ومسلم اجبر الكافر على بيع نصيبه منه. وان اسلم عبد الذمي

كاتبه جازت المكاتبه فاذا عجز اجبر على بيعه وان لم يكاتبه ولكنه رهنه عند  
مسلم او كافر اجبر المولى على بيعه وتكون ثمنه رهنا مكانه. ولو اجره من  
مسلم اطلق الا حارة ولو كان رهنه او اجره وهو كافر فشر اسلامه في يدي  
المركب او الملتصق اجبرته على بيعه ولو تركه مسلما في ملك الكافر. واذا كانت  
جارية قد برها او استولدها قبل الاسلام او بعد جعلت عليها ان تسعى في قيمتها  
واذا باع الكافر عبدا على انه بالخيار ثلثه ايسر من اسلم العبد فهو على خيار وان  
نقص البيع اجبر على بيعه وان امضاه لكافر مثله جاز واجبر ذلك الكافر على بيعه وذلك  
ان كان بالخيار للمشتري واذا اشترى مسلما سوا فاسدا فقبضه فانه يجبر على رد  
الى البائع ويجبر البائع على بيعه ان كان كافرا وان كان البائع غيبا وكان مسلما  
فرفع المشتري الى القاضي اجبره على البيع ان شذاجوز في مثله البيع مسلم اشترى  
عبد اسلم من كافر فاسدا اجبرته على ردده الى الكافر واجرت الكافر على  
بيعه فان كان الكافر غائبا فهو على خاله غنم المسلم مسلم وهب عبد اسلم  
لكافر او صدق به عليه وسلم اليه جاز واجبرته على بيعه وكذلك لو وهبه  
الكافر لمسلم ثم رجع في هبته كان له ذلك واجبرته على بيعه. واذا اسلم عبد  
النصراني لغيره القاضى فباعه شتم استحقه نصراني اخر بينة مسلمين وقد  
اعتقه المشتري قال عتقه باحل ولا يضمن المستحق ويجبر على بيعه. ولو ان بتاي  
من النصراني اسلم عبد لغيره خيرا او على بيعه فان كان لغيره وصي باعه وان لم  
يكن له وصي جعل لغيره القاضى وصيا فباعه لغيره. وان كان للمسلم عبد  
نصراني تاجر فاشترى عبدا نصرانيا فاسلم ولاد من على العبد التاجر لم اجبره  
على بيعه وان كان عليه دين جبره على بيعه. واذا اشترى النصراني عبدا  
مسلم فوجده عبدا فقال انا اوده تركته حتى سوده وهذا عتقه له البيع منه  
وان وكل وكلا خاصم عنه في العيب جاز حتى يبلغ المدين بالله ما راني ولا رضي  
فاذا بلغ ذلك لم يستطع رده حتى يجي الموكل فيجلف وان اقر الوكيل عبد القاي  
ان المشتري قد رضي بالعيب جاز ذلك على المشتري. وان وكل البائع وكلا  
بالخصوص جاز ايضا واقراد وكلا جاز عليه وان لم يقر لم يجلف الوكيل والنصر  
الموكل حتى يجلف لغيره باعه وما هذابه. واذا اشترى مصصا كان شراؤه  
جازا ويجبر على بيعه. ولا يجوز بين اهل الذمة شئ من بيع الصرف والمسلمون  
وغيرهم الا ما يجوز بين المسلمين ما خلا الخمر والخمر يرقى اجبر بينهم استضمن  
ذلك لانهم لمواهم ولا لغيره الذي جاز فيه عن عمر. ولا يحل للمسلم بيعه ولا اكل



ثم بلغنا نحو ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا اشتري المسلم من  
المسلم عسيروا فلم يقبضه حتى صار خمرًا فابيع فاسد فان صادت خلا قبل ان يبرأها  
الى السلطان فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ وان شاء تركه • وإذا اخاصه فيها  
قبل ان يصير خلا بطل القايحي البيع فان صادت خلا بعد ذلك لم يكن غلظها  
ببطل وكذلك النضري يشتري من النضري خمرًا ثم صادت خلا ثم اشتما فالمشتري  
بالخيار ان شاء اخذ وان شاء تركه • وإذا اشتري النضري من النضري خمرًا او  
خمرًا على انه بالخيار وثلاثة اشهر ثم اشتما فالمشتري قبل ان يختار وقد قبض  
كان البيع باطلا من قبل انه لم يجب له بعد في قياس قول ابي حنيفة الا انه لو  
اشترى باه وهو بالخيار لم يعتق في قول ابي حنيفة وبعث في قول ابي يوسف وجده  
رجوع البيع في الخمر والخمر على المشتري ويبطل حذره • ولو كان الحمار  
للبيع فاسكما او اسلمه البائع بطل البيع فان اسلمه المشتري وقد قبض ما اشتري  
لم يقصد البيع لانه من قتله والبائع على حذره • وإذا ارتضى النضري من  
نضري خمرًا بدين له عليه فاسلم المرتضى بطل الرهن فان هلك في يده بطل  
على الرهن • وان كان الرهن هو الذي اسلمه بطل ذلك كله فان هلك الرهن  
لم ينقص من حق المرتضى شي وان وكل المسلم نضرا ما بيع الخمر فباعها جائز في قول  
ابي حنيفة ولا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد • وان كان للذي عده اخوان  
لواكره له ان يفرق بينهما في البيع لان ما فيه من الشر اعظم من التفرق

**باب بيع ذوي الارحام**

قال ليس ينبغي للرجل ان يفرق بين جارية وولدها في البيع ولا في الهبة ولا في  
الصدقة ولا في الوصية اذا كان صغيرا وكذلك كل ذي رحم محرم بلغنا  
ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاخوين والكاثر والمسلم في ذلك  
سوا • وإذا كانوا قد بلغوا فلا بأس بالتفرق بينهم • ولو كان مملوكا لرجل  
وولد مملوك لابن الرجل فهو صغير في حقه كان للرجل ان يفرق بينهما في البيع  
وكذلك ان كان كل واحد منهما الولد من اولاده وكذلك لو اشترى جميعا  
لنفسه فوجد باحدهما عبدا كان له ان يرد ويملك الباقي وكذلك الدفيع بالخيار  
والبيع في الدين • ولو كان له من كل واحد منهما شقة لما كره له ان يبيع شقة  
من احدهما دون الاخر ولو كانا مملوكين له فباع احدهما دون الاخر كان مسيئا  
والبيع جائز في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف بطل البيع في الولد ختم  
اذا باعه وهو صغير او باع ذل ولا يبطل في الاخرين • وإذا اجتمع في

ملكه

ملكه اختان فدين احدهما او سولدها والاخرى صغيرة لواكره له بيع  
الصغيرة وكذلك له ان يكتسب احدهما دون الاخرى او يعتق او يبيعها  
نسبة العتق • وإذا كان احدا المملوكين له والاخر ملكا تبه او لعهده ما جرح عليه  
دين فلا بأس بالتفرق بينهما • فان لم يكن علي العبد دين فليس له ان يفرق  
بينهما • وان كان لمضاربة فلا بأس بان يبيع المضارب معا عندهما  
وإذا باع امة على انه بالخيار وثلاثا ثم اشتري ابنتها كرهت له ان يوجب البيع  
في الامة • وان كان الخيار للمشتري فلا بأس بان يستوجبا ولو كان عده  
ان لها واختا وددها لم يكن بذلك بأس • ويكره للمكاتب والعبد التاجر  
من التفرق ما يكره المحر ولا يكره للتفرق بين ذوي المحر من غير السبب ولا  
بين المملوكين الزوجين • وإذا اجتمع اخوان في ملك رجل لم ينبغي له ان يبيع  
احدهما من بن له صغير في عياله • وإذا دخل الحرب دار الاسلام فباعها  
اخوين صغيرين بامان فارد ان يبيع احدهما فلا بأس بشرايه منه وان كان  
فيه تفرق لاني ان لم اشتريه منه اعادته الى دار الحرب • ولو كان اشترى  
في دار الاسلام كرهت لمسلمون يشتري احدهما وجبر السلطان على ان يبيعها  
جميعا الا ان يكون اشترى جميعا في دار الاسلام من حربي مستأمن لا يجبر على  
بيعها فلا بأس حينئذ للمسلم بان يشتري منه احدهما • وإذا كانت الامة بين  
رجلين فباع احدهما نصيبه من رجل وهي حامل فادعى المشتري الحمل وادعاه  
البائع والذي لم يبيع معا فان ولدته لاقل من ستة اشهر ثبت بسنة من البائع  
وشريكه وسقط البيع ويرد المشتري نصف العقر على الذي لم يبيع باقراره  
بالوطي وقال ابو الفضل قوله ويرد المشتري نصف العقر ليس بشديد والقوا  
ان يرد جميع العقر على الشريكين جميعا بطلت هذا في رواية ابي سليمان وان  
جاء به لاكثر من ستة اشهر ثبت بسنة من المشتري ومن الذي لم يبيع وعلى  
البائع نصف العقر الذي لم يبيع **باب**

**الاستبراء** وإذا اشتري الرجل جارية فلا ينبغي ان يقرنها حتى يسنبوها  
بخصه بلغنا ذلك عن علي بن ابي طالب وعبد الله بن عمر وكذلك ان اشترىها  
من امرأة او مملوك او صبي باع عليه ابوه وكذلك لا يقبلها ولا يباشرها ولا  
ينظر منها الى عورتها فان كانت لا تحيض من صغرها وكبر استبراءها بشهر • فان  
كانت حاملا لم يقربها حتى تضع وان ارتفع حيضها وهي من تحيض وكها حتى  
اذا استبان له انها ليست بحاملة وقع عليها في قوله ابي حنيفة واني يوسف



وقال محمد وقت في ذلك عند الحرة في الوفاة اربعة اشهر وعشرا فاذا مضت  
ولم يستبرأ لها حل وجبها وكذلك اذا اصابت جارية من السبي لم يقربها حتى ان  
يستبرأ لها حيضة بلغنا نحو ذلك عن الرسول صلى الله عليه وسلم وان كانت  
حاملًا لم يقربها حتى تضع حملها بلغنا نحو ذلك عن الرسول صلى الله عليه وسلم  
وكذلك لو ملك جارية مهيبة او صدقة او وصية او ميثاق او جارية نجست  
عليه او جعلت كاه او خلع وكذلك لو كان له في جارية شقص فملك الباقي بوجه  
من الوجوه . واذا اشترى جارية وهي حايض لم يحسب تلك الحيضة وكذلك  
ان حاضت حيضة مستقبلة بعد الشرا قبل القبض لم يحسب بها وكذلك ان وضعت  
علي يدي عدل حتى تقدر الثمن فحاضها عنده لم يحسب بها واذا باع الرجل جارية  
فلم يسلمها حتى تاركة المشتري السبع فيها كان ينبغي في قياس هذا القول ان لا يقربها  
البائع حتى تستبرأ لها حيضة وذلك استحسن ان لا يجعل عليه فيها استبرأ . واذا  
اشترى الرجل جارية لا يحض فاشتراها بعشرين يوما ثم حاضت استقض الاستبرأ  
بالايام . واذا حاضت الجارية عند المشتري حيضة ثم وجد لها عينا فزدها  
لم يقربها البائع حتى يحض عنده حيضة وكذلك الاقالة وكذلك لو باع شقصا  
منها ثم استقاله البيع فيه او اشتراه . واذا رجعت الابقه او ردت المعضومة  
او فكت المرونة او فكت المكاتبه او بقصه الاجارة لم يكن على مولها ان يستبرأ  
ولو وهبها لولد له صغير ذكر او انثى شحرا اشتراها لنفسه منه كان عليه ان  
يستبرأ لها ولو باعها من رجل على انه بالخيار برقص البيع لم يكن عليه ان يستبرأ  
وان كان الخيار للمشتري فزدها بعد القبض فليس على البائع ان يستبرأ فيها في قوله  
ابن حنيفة وقال لا عليه ان يستبرأ لها . واذا قبضها المشتري على شرافه شعر  
رديا القاضى على البائع لنفسه او ابيع فعليه ان يستبرأ لها . واذا اعصب  
الرجل جارية رجل فباعها من رجل وقبضها المشتري فوطئها ثم خاض مولها الاول  
فيها فنقض له القاضى فعليه ان يستبرأ لها استحصانا من قبل لها قد حلت  
للمشتري حين اشتراها . ولو كان يعلم المشتري انها لوطئها لم يطأها لم يكن  
علي هذا ان يستبرأ لها لانها لم تحل للمشتري ولان المشتري اذا علم لم تمت  
نسب الولد منه وفي الاول ثبتت نسب الولد منه . وان لم يطأها في  
المسئلة الاولى فليس عليه استبرأه واذا زوج الرجل امته فوطئها الزوج  
قبل الدخول كان للمولى ان يقربها بعدما يستبرأها بحيضة . وان كانت  
تزوجت بغير اذنه ففرق بينهما قبل الدخول لم يكن عليه ان يستبرأ لها وان فرق

بينها

بينها بعد الدخول لم يكن له ان يقربها حتى تنقضي عدتها . واذا وطئ الرجل  
جارية ولد فلم يعلق منه شحرا اشتراها فعليه ان يستبرأ لها وكذلك  
اذا اشترى جارية من ابه وامه او مكاتبه فعليه ان يستبرأ لها . وان اشترى  
من عبده تاجر فلا استبرأ عليه فان كان على العبد دين يحيط بوقته وماله في  
يديه فكذلك في القياس غير اني استحسن ان يستبرأ في قياس قول ابن حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد لا استبرأ على المولى اذا كانت قد حاضت عند العبر  
بعد شرايه لها وان كان عليه دين لان المولى يملكها الا ترى انه لو اعتقها حاز  
عقده في قولنا ابو يوسف ومحمد . واذا وهب الرجل جارية لرجل وسلمها اليه  
ثم رجع في الهبة فعليه ان يستبرأ لها وكذلك اذا اصاب الماسون قبل القصة  
او بعد ما لان العبد وقد كانوا يملكونها واذا باع الرجل امرأه او مديرة  
وقبضها المشتري ثم ردها عليه فليس عليه ان يستبرأ لها من قبل ان المشتري  
لم يملكها الا ترى انها لو كانت امراة لم يفسد نكاحها ولو اعتقها لم يحجز  
عقده فيها . ولو ولدت عند المشتري لم يثبت نسب الولد من المشتري .  
واذا اراد الرجل ان يبيع امته وقد كان يطأها فليس ينبغي له ان يبيعها حتى  
يستبرأ لها حيضة بلغنا ذلك عن عبد الله بن عمرو لا ينبغي للمشتري ان يحترق  
باسترا البائع حتى تستبرأ لها . واذا باعها البائع قبل ان يستبرأ لها جاز بيعه  
ولو اراد البائع ان يزوجهما لم ينبغي له ان يزوجهما حتى تستبرأ لها . وان زوجها  
قبل ان يستبرأ لها جازها وحسن للزوج ان لا يقربها حتى يحض حيضة فليس  
ذلك بواجب عليه في القضا وكذلك اذا اراد ان يزوجه امرأه او مديرة  
واذا ولدت امته الرجل فليس عليه ان يستبرأ لها وليس في الزنا استبرأ ولا عدل  
وان حملت من الزنا لم يقربها حتى تضع حملها . امه بين رجلين باعها احداهما  
كلها ثم سلم الاخر البيع بعدما حاضت عند المشتري حيضة فعليه ان يستبرأ  
بعد جواز البيع كله ولذلك لو كانت لغير البائع . واذا ارادت امه الرجل  
ثم بات لم يكن عليه ان يستبرأ لها وان كان الفرح قد حرم عليه . وان  
اشترى امه لها زوج لم يدخل بها فوطئها قبل ان يقبضها المشتري فعليه  
ان يستبرأ لها وان طلقها بعد القبض لم يكن عليه ان يستبرأ لها . واذا  
اشترى جارية وقبضها فزوجها ثم مات عنها زوجها فاعتدت عند الوفاة ولم  
يحض فلاناس بان يطأها المشتري . وان طلقها الزوج قبل ان يدخل بها  
وقبل ان يحض عنده لم يطأها المشتري حتى تستبرأ لها حيضة فان كانت قد



حاضت حيضة عند زوجها قبل الطلاق اجزته تلك الحيضة من الاستبراء  
وفي كتاب الحيل قال ان زوجها المشتري عبدا له قبل ان يقبضها ثم يقبضها ثم  
طلقها العبد قبل ان يدخل بها وقبل ان يحض فالمشتري ان يطاها في قمار  
قولاي يوسف • ولو اشترى امرأة وهي امة ولو دخل بها فسد النكاح ولا  
استبرأ عليه اذا قبضها **باب**

**الاستبراء في الاحسين** واذا وطئ الرجل امته ثم اشترى اختها كان له  
ان يطا الاولى وليس له ان يطا الثانية اذا اشترى او ان لم يكن وطئ الاولى  
فله ان يطا الثانية • فان وطئها جميعا او قبلها او نظر الي فرجها لسبه فقد  
اساء ولا يطا واحدة منها حتى تنقح احدهما او يزوجها فان زوج احدهما فله ان  
يجامع الثانية غير اني احب له ان لا يجامعها حتى يحض اختها حيضة فان طلقها  
الزوج وانقضت عدتها لم ينعني للمولى ان يطا واحدة منها حتى يزوج احدهما  
او يبيع وكذلك لو كان باع احدهما ثم حردت عليه بعيب لمغنا عن ابن  
عمر نحو هذا • واذا ارادت احدهما عن الاسلام لم يحل له ان يطا الاخرى  
لان المرتدة في ملكه وحرمته كحرمة الحيض وكذلك الزين والاحارة والتدبير  
وكذلك ان لحق احدهما دين او حنابه ما لم ينفذ او باع ولو كانت احدهما او  
عقما اعتق بعضها فتعفى عليها بالسعاية او لم يقض حل له ان يطا الاخرى وكذلك  
لو باعها من احدهما شقفا او وهبها او سلمها او اسرها العدة وراحزوها ولو  
انقضت اليهم لم يحل له وطئ الباقية في قولاي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا  
احرزوها حل له وطئ الاخت • ولو زوج احدهما نكاحا فاسدا فوطئها وزوجها  
ثم فرق بينهما فله ان يقرب اختها • وان كانت عند الزوج لم يفرق بينهما  
ولو دخل بها لم يكن له ان يقرب الاخت وان باع احدهما بيعا فاسدا وقبضها  
المشتري حل له وطئ الاخت ولا يحل للمشتري وطئ التي عندك لفساد البيع واذا  
تزوج الرجل اخت جاريته التي وطئها لم يقرب واحدة منها حتى يملك قروح امته  
غيره • ولو اشترى اخت امراة وهي امة كان له ان يطا الاولى • واذا كان  
للرجل امة يطاها فاشترى عمتها او خالتها او ابنت اختها من شيب او رضاع  
فهي بمنزلة سري الاخت • واذا اشترى الرجل جارية وقبضها وعليها عدة  
من زوج من طلاق او وفاة يوما او اكثر من ذلك او اقل فليس عليه بعد مضي  
تلك العدة استبرأ استحصانا الا ترى انها كانت حايلا فقلت حل له  
ان يطاها • واذا اشترى الرجل جارية لها زوج وقبضها ثم طلقها الزوج قبل

ان يدخلها وقد كان البايع وطئها قبل ان يزوجه لم ينعني للمشتري ان يقربها  
حتى يحض حيضة استحصانا الا ان تكون قد حاضت حيضة بعد وطئ البايع • واذا  
اشترى المكاتب جارية وقبضها فحاضت عند ثم عتق حل له وطئها وان غجر كمر يطاها  
المولى حتى يستبرأ فان كانت امر المكاتب او ابنته لم يكن على المولى ان يستبرأ  
لانها قد كانت صارت مكاتبه وكذلك كل ذي رحم محرم من مكاتب في قولاي يوسف  
ومحمد وقال ابو حنيفة على المولى الاستبراء في ذلك الا في الاولاد والامهات  
واذا اشترى الفصرا في امة فليس عليه الاستبراء لان ما فيه من الشرك اعظم  
من ترك الاستبراء • فان اسلم قبل ان يطاها وقبل ان يحض استحصنت ان  
يستبرأ لها حيضة وان وطئها قبل اسلامه ثم اسلم لم يكن عليه ان يستبرأ لها  
حيضة • واذا اشترى المسلم امه مجوسية وقبضها فحاضت حيضة ثم اسلم  
حل له ان يطاها وكذلك اذا اشترى جارية محرمة فحاضت في احرامها ثم  
حللت • واذا اشترى جارية من البايع من الرضاغة او كانت حراما عليه  
بوجه من الوجوه فعلى المشتري ان يستبرأ لها واذا اشترى الرجل جارية فلم يقبضها  
حتى ردها عينا او عيب او بعو عيب لم يكن على البايع ان يستبرأ لها

**باب آخر من الخيارات**

واذا اراد الرجل عند الرجل جارية وساووه فيها ولم يستبرأ لها ثم ردها بعد ذلك  
متفق عليه فاشترى بها ثمن مسمى ولم يعلمها تلك الجارية ولم يكن بينهما منطلق  
يسد له على انه قد عرفها فهو بالخيار واذا كشفت ثيابها وهذا بمنزلة من  
اشترى شيئا لم يره ولو نظر الى جراب هو ذي وقليه ثم ان صاحبه الجراب قطع  
منه ثوبا ثم اجبره انه قطع منه ثوبا ولم يره اياه ثانيا حتى اشتراه منه فهو  
بالخيار اذا اراده • ولو عرض رجل على رجل ثوبين فلم يشتريهما ثم لفت احدهما  
في منديل ثم اشتراه منه ولم يره ولم يراها فهو بالخيار اذا اراده • ولو اتاه ثوبين  
جميعا فلف كل واحد منهما في منديل فقال هذان الثوبان اللذان عرضت عليك  
اسم فقال اخذت هذا لاحدهما بعشرين وهذا بعشرة في صفقة او صفقة ولم  
يرها في هذه المدة فاجبها له فله الخيار • ولو قال اخذت كل واحد منهما بعشرة  
جاز ذلك ولا خيار له • رجل اشترى ثوبا فلم يره حتى رهنه او اجره يوما او  
باعه والمشتري بالخيار فلهذا اختيا ومنه له ولم يكن له ان يرده ولو باعه  
على انه بالخيار فنقض البيع كان له ان يرد اذا اراده ولو اشترى عبدا لم يره  
فكاتبه ثم غجر فراه لم يكن له ان يرده بالخيار وكذلك خيار المشروط • ولو حم العبد



ثم ذهبت الحمى كان له ان يرد. اذا اذاه وكذلك في خيار والشرط ولو اشهد على نقص  
البيع في الثلث حصرة البايع والعبد محكوم وله خيار والشرط ثم ذهبت الحمى  
قبل الثلثة ولم يحدث ودأبني مصت الثلثة كان له ان يرد. بذلك الود لو تمت به  
الحمى عشرة ايام لم يكن له ان يرد بذلك الود ولا بغيره. ولو خاصه في الثلثة على  
القاضي وروى المشتري واما البايع ان يقبل وهو محكوم فان القاضي يبطل  
الرد ويحجز البيع فان صح في الثلثة لم يكن له ان يرد. بعد قضاء القاضي وكذا  
هذا في خيار الروية وكذا شهد على رده في الثلثة حصرة البايع وهو صحيح ثم  
حم قبل ان يقبضه ثم قلعت عنه الحمى وعاد الى القصة في الثلثة او بعد ما هو لازم  
للبيع ولا خيار له وكذلك في خيار الروية. ولو جرح العبد عند المشتري جرحا  
له ارض او جرحه هو او كانت امه فوطها هو او غيره. او ولدت ولدا فمات ولدها  
او لم يمت لم يكن له ان يرد. بخيار الروية ولا خيار والشرط ولو كانت دابة او  
شاة تولدت لم يكن له ان يرد. بخيار الروية ولا بشرط وكذلك لو قبل ولدها  
هو او غيره. ولو مات موطا له ان يرد. ولو ان البايع جرحها عند المشتري  
او قتلها وجب البيع على المشتري وعلى البايع القيمة في خيار والشرط والروية. ولو  
استودعها المشتري البايع بعد ما قبضها ماتت عند البايع قبل ان يرضى المشتري  
فهو في القياس يلزم المشتري الثمن ولكن استحسن وادع القياس واجعلها من  
مال البايع في خيار الشرط وفي خيار الروية هي من مال المشتري وعليه الثمن  
وهذا قول ابي حنيفة واما في قياس قول ابي يوسف ومحمد هي من مال المشتري

**باب بيع النخل فيه ثمر او ثمرين**

واذا اشترى الرجل ارضا وحلها بالفت وورثه الارض تساوي الف والنخل ساو  
الف فامر النخل في يدي البايع صرة او موتين وكل مرة تساوي الف فاكل ذلك  
البايع كله ثم جاز المشتري مطلب بيعه قال ينظر الى جميع ما اثمر في يدي البايع  
فاكله ثم قبضه ثم يرضه الى قيمة الارض والنخل فيقسم الثمن في جميع ذلك فاما اذا  
التمس حط عن المشتري وما اصاب النخل الارض احدهما به ان شاء وان شأ تركها  
فان كان في النخل ثمره تساوي الف او يشتري الارض والنخل فاكلها البايع  
ثم اثمرت بعد ذلك مرة او موتين او اكثر من ذلك فاكلها البايع ثم اثمرت بعد  
ذلك مرة او موتين او اكثر من ذلك فاكلها البايع قال اما الثمرة الاولى فاكلها  
ثلث الثمن واما ما اثمر بعد ذلك فجميع قيمته الى قيمة الارض والنخل وينقسم ثلثا  
الثمن على ذلك فان كانت الثمرة التي حدثت بعد البيع لم ياكلها البايع ولكن اصابها

ثم ذهبت الحمى كان له ان يرد. اذا اذاه وكذلك في خيار والشرط ولو اشهد على نقص  
البيع في الثلث حصرة البايع والعبد محكوم وله خيار والشرط ثم ذهبت الحمى  
قبل الثلثة ولم يحدث ودأبني مصت الثلثة كان له ان يرد. بذلك الود لو تمت به  
الحمى عشرة ايام لم يكن له ان يرد بذلك الود ولا بغيره. ولو خاصه في الثلثة على  
القاضي وروى المشتري واما البايع ان يقبل وهو محكوم فان القاضي يبطل  
الرد ويحجز البيع فان صح في الثلثة لم يكن له ان يرد. بعد قضاء القاضي وكذا  
هذا في خيار الروية وكذا شهد على رده في الثلثة حصرة البايع وهو صحيح ثم  
حم قبل ان يقبضه ثم قلعت عنه الحمى وعاد الى القصة في الثلثة او بعد ما هو لازم  
للبيع ولا خيار له وكذلك في خيار الروية. ولو جرح العبد عند المشتري جرحا  
له ارض او جرحه هو او كانت امه فوطها هو او غيره. او ولدت ولدا فمات ولدها  
او لم يمت لم يكن له ان يرد. بخيار الروية ولا خيار والشرط ولو كانت دابة او  
شاة تولدت لم يكن له ان يرد. بخيار الروية ولا بشرط وكذلك لو قبل ولدها  
هو او غيره. ولو مات موطا له ان يرد. ولو ان البايع جرحها عند المشتري  
او قتلها وجب البيع على المشتري وعلى البايع القيمة في خيار والشرط والروية. ولو  
استودعها المشتري البايع بعد ما قبضها ماتت عند البايع قبل ان يرضى المشتري  
فهو في القياس يلزم المشتري الثمن ولكن استحسن وادع القياس واجعلها من  
مال البايع في خيار الشرط وفي خيار الروية هي من مال المشتري وعليه الثمن  
وهذا قول ابي حنيفة واما في قياس قول ابي يوسف ومحمد هي من مال المشتري

**باب حنابة البايع والمشتري**

**على المبيع قبل القبض** واذا اشترى الرجل من الرجل عبدا بالفت وورثه  
فلم يقبضه حتى قطع البايع يده فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ العبد بنصف  
الثمن وان شأ تركه وما اشترك البايع من المبيع قبل التسليم فليس عليه ثمنه  
انما سقط عنه حنابه من الثمن. ولو كانت يد العبد شلت من غير فعل احد  
كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شأ تركه فان اخذ اتبع الحائي  
بنصف القيمة فاذا اخذ بصدق بما زاد نصف القيمة على نصف الثمن فان  
تأترك المبيع اتبع البايع الحائي بنصف وقصد ايضا بما زاد نصف القيمة  
على نصف الثمن. ولو كان المشتري هو الذي قطع اليد صار قابضا بجميع العبد  
فان هلك العبد في يدي البايع من القطع او من غيره قبل ان يبيعه البايع  
من المشتري فعلى المشتري جميع الثمن وان كان البايع منعده منه ثم مات من القطع  
فعلى المشتري ايضا جميع الثمن وان مات من غير القطع فعلى المشتري نصف الثمن  
لانه استوفى اليد بالقطع واليد من العبد بنصفه وان قطع البايع اولاده ثم  
قطع المشتري رجلاه من خلاف فبرأ منها فالعبد لا يرد للمشتري بنصف الثمن ولا  
خيار له فيه ولو قطع المشتري يده او لا ثم قطع البايع رجلاه فبرأ منها كان المشتري  
بالخيار ان شاء اخذ العبد واعطى ثلثة ارباع الثمن وان شأ تركه وعليه نصف الثمن  
بقطع اليد. ولو كان المشتري بعد الثمن ولو يقبض العبد ثم قطع يده ثم قطع  
البايع رجلاه من خلاف فبرأ العبد للمشتري ولا خيار له فيه وعلى البايع للمشتري  
نصف قيمة العبد مقطوع لان المشتري حين نقد الثمن ثم قطع يده صار قابضا  
بجميع العبد قبضا لا يقدر البايع على منعه منه. وحنابه البايع عليه بعد  
ذلك كحنابة الاجنبي. ولو كان البايع قطع اولاده ثم قطع المشتري رجلاه فلعبد  
لا يرد للمشتري بنصف الثمن ورجع على البايع بنصف الثمن الذي اعطاه. واذا  
اشترى الرجل عبدا بالفت وورثه ثم نقد الثمن حتى قطع البايع يده ثم قطع المشتري  
رجلاه من خلاف فمات من ذلك كله في يدي البايع فعلى المشتري ثلثة اثمان الثمن  
منقودا فعليه جميع الثمن وعلى البايع ثلثة اثمان القيمة وان كان البايع هو



البادي بالقطع رد البايع على المشتري نصف الثمن الذي اعطاه وثلث قيمة  
 العبد. ولو كان المشتري حتى اشتراه فقد الثمن او لم ينفذ حتى قطع البايع  
 يد ثم قبضه المشتري بادن البايع او بغير اذنه مات في يدي المشتري بجانيته  
 لان المشتري بجانيته لان المشتري قبضه صادرا منا ولا يشبه قبض المشتري  
 في هذا قبضه في الوجه الاول بالحماية عليه او الحدث يحدث فيه. وكل شيء  
 من جناية البايع الاول بعد ما يحدث المشتري فيه جناية فان كان الثمن  
 غير مفعود بطل عن المشتري من الثمن بحساب ما هلك منه جناية البايع  
 وان كان الثمن مفعودا فعلى البايع قيمة العبد. وان كان القبض بعد جناية  
 البايع فاخذ العبد فلا ضمان على البايع فيما هلك من جانيته في يدي المشتري  
 من القيمة ولا يبطل به شيء من الثمن سوى ما قد بطل بنفس الجناية حتى قبل  
 القبض الا ترى لو ان رجلا قطع يد عبده شتم غصبه منه غاصب مات سنة  
 تين من جناية المولى كان على الغاصب قيمته يوم غصبته. واذا اشترى الرجل  
 من الرجل عبدا فلم ينفذ الثمن حتى قبضه بغير امر البايع فقطع البايع يد يدي  
 المشتري فان كان مات من قطع اليد فقد بطل البيع ولا شيء على المشتري  
 منه وان مات من غيره فعلى المشتري نصف الثمن. واذا اشتراه فلم ينفذ  
 الثمن حتى احدث المشتري فيه عيبا تنقصه من الثمن فلم يمنع البايع بعد ذلك  
 حتى مات العبد من غير ما احدثه المشتري فيه فهذا قبض من المشتري عليه  
 جميع الثمن ولو كان باعه المشتري بعد ما احدث فيه وقبضه الذي اشتراه  
 منه كان بيعه جائزا. واذا اشترى جارية فلم يقبضها حتى ذبحها فالكاح  
 جائز وان ماتت من ماله البايع ولو مكن التزوج قبضا استحصانا وكان القياس  
 ان يكون قبضا لانه عيب دخلها فان وطئها الزوج ثم ماتت من ماله المشتري  
 نقصها الوطي او لم ينقصها. وكذلك اذا وطئ المشتري الجارية في يدي البايع  
 ثم ماتت قبل ان يمنحها اياه البايع فعليه جميع ثمنها. فان كان البايع منعها  
 المشتري بعد وطئ المشتري او الزوج اياها ولم ينقصها الوطي شيئا ثم ماتت فلا  
 شيء على المشتري من الثمن ولا من العقر ولو كانت بكر او كان الوطي وقد نقصها  
 لم ينظر الى العقر ولكنه ينظر الى ما نقصها الوطي فيكون عليه حصته من الثمن  
 وان كان البايع هو الوطي لم ينظر الى العقر ولكنه ينظر الى النقصان فان  
 كان لم ينقصها شيئا وهي حرة اخذها المشتري جميع الثمن وان كان نقصها شيئا حط  
 عنه حصته النقصان واخذها بما بقي من الثمن في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف

ومحمد يقسم الثمن على العقر والقيمة اذا لم يكن الوطي نقصا وان كان نقصا  
 نظر الى الاكثر من العقر ومن النقصان تقسم الثمن عليه وعلى قيمتها وبطل  
 على المشتري حصته ذلك من الثمن وتأخذها حصته القيمة من الثمن. واذا اشتراه  
 الرجل من الرجل عبدا بالف درهم فلم يقبضه ولم ينفذ الثمن حتى قطع البايع يد  
 العبد ثم قطع المشتري ورجل اجنبي رجله من خلاف مات من ذلك فعلى المشتري  
 ثلثة اثمان الثمن وثلث من الثمن حصته الجناية وحصته جناية الاجنبي وبطل  
 عنه جناية البايع او بعة اثمان الثمن وثلثا من الثمن ويرجع المشتري على الاجنبي  
 ثمن القيمة وثلثي ثمن القيمة ولا يتصدق بشيء منه ان كان فيه فضل على حصته من  
 الثمن. ولو كان البايع والاجنبي هما اللذان قطعوا اليد او لاقطع المشتري  
 رجله من خلاف مات من ذلك فعلى المشتري بقطعه الرجل ربع الثمن  
 وبما استهلك من النفس بجانيته ثلثا من الثمن وعليه ايضا بجناية الاجنبي  
 على اليد ربع الثمن وبجانيته على النفس ثلثا من الثمن فهو يدين جميع ذلك الى  
 البايع ويرجع المشتري على الاجنبي ربع القيمة بقطعه اليد وثلثي ثمن القيمة  
 بما استهلك من النفس فيكون ذلك على عاقلة الاجنبي في ثلث سنين في كل سنة  
 الثلث فاذا قبضه نظره فيه فان كان الذي قبضه من جناية الاجنبي على  
 اليد اكثر من ربع الثمن يصدق بالفضل عليه لانه ربح ما لم يضمن ولا يتصدق  
 بفضله ان كان في قيمة ما استهلك الاجنبي من النفس على ما اعطاه المشتري  
 من ثمنه لانه ربح ما قد كان ضمنه وقبضه الا ترى ان رجلا لو اشترى عبدا  
 فلم يقبضه حتى قطع اجنبي يد شتم قبضه على ذلك ورضيه مات في يديه  
 من جناية اجنبي عليه فعلى عاقلة الاجنبي قيمة العبد في ثلث سنين فاذا قبضها  
 وفيها فضل تصدق بنصف الفضل وهي حصته اليد لانه ربح ما لم يضمن.  
 واذا اشترى الرجل عبدا بالف درهم فلم ينفذ الثمن حتى قطع المشتري واجنبي  
 يد معا ثم قطع البايع رجله من خلاف مات من ذلك كله فان احق والمشتري  
 البيع فعليه من الثمن خمسة اثمانه وثلث ثمنه ويرجع على الاجنبي ثمن القيمة وثلثي  
 ثمن القيمة ولا يتصدق بفضله ان كان في ذلك لان جناية الاجنبي كانت مع  
 قبضه. وان شأ المشتري نقص البيع ولزمه من الثمن حصته جانيته خاصة  
 وذلك ثمن الثمن وثلثا من الثمن ويرجع البايع على الاجنبي ثمن القيمة وثلثي  
 ثمن القيمة ويتصدق بفضله ان كان فيه على ثمنه. واذا اشترى الرجل من  
 الرجلين عبدا بالف درهم ولم ينفذ الثمن حتى قطع احدا البايعين يدا العبد



ثم قطع الآخر جلد من خلاف ثم قعا المستوي عيونه ومات من ذلك كله في يدي  
البايع فالمشتري يختار للبيع جنايته بعد جناية البايع وعليه للقاطع  
الاول ثمن الثمن وخمسة اسداس من الثمن وعليه للقاطع الثاني ثمن  
الثمن وخمسة اسداس من الثمن ويرجع المشتري على القاطع الاول ثمن ثمن  
العقد وسدس من قيمته وذلك على عاقلة في ثلث سنين وعلى عاقلة القاطع  
الثاني ثمن ثمن العقد وسدس من قيمته في ثلث سنين وتصديق بما زاد من  
ذلك على ما غدر من الثمن الا فضل سدس من ثمن قيمة العقد على ما نقداه من الثمن  
فانه يطيب له . واذا اشترى الرجلان من الرجل عينا فلم ينقد الثمن حتى  
قطع احد المستويين يده ثم قطع الآخر جلد من خلاف ومات من ذلك كله فان  
البايع لا يضر المشتريين بالثمن كله ويرجع القاطع الثاني على القاطع الاول  
ثمن ثمن العقد ونصف ثمنها ويرجع القاطع الاول على القاطع الثاني ثمن  
ثمنها ونصف ثمن قيمتها فيكون ذلك على عاقلة في ثلث سنين . وان كان  
البايع نقا عيونه بعد جنايته موات من ذلك كله فان المشتريين بالخيار ان  
شا نقضا البيع وكان للبايع على القاطع الاول ثمن الثمن وسدس منه وعلى الثاني  
ثمن الثمن وسدس منه ويرجع البايع ايضا على القاطع الاول ثمن القيمة وسدس  
ثمنها وعلى الثاني ثمن القيمة وسدس ثمنها . فان اختارا مضى البيع كان على كل واحد  
منهما ثلثة اشمان الثمن وثلث منه ويرجع القاطع الثاني على الاول ثمن القيمة  
وسدس ثمنها ويرجع الاول على الثاني ثمن القيمة وسدس ثمنها فيكون ذلك  
على عاقلة كل واحد منهما في ثلث سنين . واذا اشترى الرجل من الرجل عينا بالثمن  
ودوم ولم ينقد الثمن حتى قطع البايع يده ثم قطع المستوي يده الاخرى او قطع  
الرجل التي في جانب اليد المقطوعة ومات من ذلك كله فان المشتري قد بطل  
عنه بقطع البايع يده العقد نصف الثمن ثم ينظر الى ما نقص العبد من جناية المشتري  
عليه لان هذه الجناية استهلاك له ونقصا لها اكثر من نقصان قطع الرجل من  
خلاف فان كانت هذه الجناية تقصد اربعة اخماس نصف الثمن ومات الخمس  
الباقى من جنايتهما جميعا فعلى المشتري نصف ثمنه ايضا فيكون عليه اربعة اشمان  
اعشار الثمن ونصف عشرة وان بدا القطع يده ثم قطع البايع رجله من خلاف  
ثم مات من غير ذلك ولم يحدث البايع منعنا فعلى المشتري ثلثة ارباع الثمن  
لانه صار قابضا للعقد بقطعه اليد ولما قطع البايع رجله كان ما نفع الرجل  
خاصة فالمشتري على قبضه الاول ثمنها بقي من العبد لان البايع لم يحدث منعنا

فيها بقي منه . ولو لم يمض منه ويري كان المشتري بالخيار ان شا اخذ واعطاه  
ثمنه ارباع الثمن وان شا تركه واعطى نصف الثمن بقطعه اليد وان اراد المشتري  
اخذ فبعضه البايع حتى يعطيه ثلثه او باع الثمن فمات في يده من غير الجناية لم  
يكن على المشتري الا النصف من الثمن **باب**  
**في بيع المسع ونقصا قبل القبض** واذا اشترى الرجل من  
الرجل حارية بالثمن ودوم قيمتها الف درهم فولدت عند البايع ابنة تساوي الف  
درهم ونقصا الولادة الامر فالمشتري بالخيار ان شا اخذها بجميع الثمن وان  
شا تركها فان اختار احدها فلم يضرها حتى ولدت الابنة ابنة تساوي الف  
درهم وقد نقصتها الولادة فالمشتري بالخيار ايضا ان شا اخذها بجميع الثمن  
وان شا ترك فان ولدت الوسطى حتى صارت تساوي الفين فقبضها جميعا  
والامر قد رجعت قيمتها الى خمس مائة درهم ثم وجد بالامر عينا ودوم ربع  
الثمن واصل هذا الباب ان ينظر الى قيمة الامر يوم وقع البيع والى قيمة الولد  
وولدا الولد يوم القبض فتقسم على ذلك . واذا اشترى امين بالثمن درهم  
فيه احدهما خمسة مائة وقيمة الاخر الف درهم فولدت كل واحد منهما ولدا  
تساوي الفاشترى اعود التي كانت تساوي الف واختار المشتري اخذ ذلك كله  
بالثمن فقبضهم جميعا ودفع الثمن ثم وجد بالامر عينا وقيمة خمسة مائة درهم  
ودها ثلثها مائة وثلثه وثلثين وثلث لانها واجبتا بثلثي الثمن وكانت قيمتها  
يوم وقع البيع وقيمة ولدا يوم وقع القبض الف درهم ولو وجد بالامر عينا  
الاخرى عينا ودوم مائة درهم واحد عشر درهما وسبع درهم . واذا اشترى  
شاة فولدت قبل القبض فليس للمشتري ان يترك البيع لان الولادة ليست  
بنقصان في الشاة كما يكون نقصانا في الحارية وكذلك كل ما لا ينقصه الولادة  
فان المشتري يجبر على قبضها فان وجد بالامر عينا قبل القبض فهو بالخيار ان شا  
اخذها بجميع الثمن وان شا تركها وان وجد بالولد عينا فلا خيار له فيه وهما لا ضمان  
له وكذلك كومات الولد قبل القبض احد الامر بجميع الثمن ولا خيار له فيها فان  
كان البايع هو الذي قبل الولد قسم الثمن على قيمة الامر يوم وقع البيع عليها وعلى  
قيمة الولد يوم قبل البايع فاما اصاب الولد بطل عن المشتري واخذ الامر مما  
بقي وقال ابو يوسف ومحمد له في هذا الخيار في الامر . وان قبضها ثم وجد  
بالحري عينا ودوم واحد حصته من الثمن . واذا اشترى الرجل من الرجل  
حارية بالثمن درهم واحد عيبتها بيضا وقيمته الف درهم فولدت ولدا يساوي



الفا ثم ذهب البياض عن عينيها وصارت تساوي العين ثمان الباي ضرب  
 العين التي كانت في الاصل صحيحة فانصب ورجعت قيمتها الى الالف درهم  
 ربيعا من العين بنقصها اربعة اخماس القيمة الاولى لو كانت العين الاولى  
 يضاف على طاهها فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها ستة اعشار الثمن وان شأركها  
 ولو كان الباي ضرب العين التي كان ذهب عنها البياض فعاد بياضها الى  
 فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها ثلثي الثمن وان شأركها  
 فان اخذها ثم وجد باحدهما عيبا رده بنصف ما اخذها به لان تلك  
 الزيادة لما جني عليها الباي صار بمنزلة ولد ولدته فقله الباي . وان كانت  
 جنايته على العين التي كانت في الاصل صحيحة لم يعتد بزيادة العين الاخرى  
 لانها غير مزايلا للبدن . واذا اشترى جارية بالالف درهم واحدي عينيها  
 بفضا فذهب البياض فصارت تساوي العين ثمان عينا ضرب تلك العين  
 فعاد بياضها ودفعه لولاه بالجناية وقيمتها خمسمائة درهم فاخذها المشتري  
 بجميع الثمن ثمانية وعشرين عينا فانه يرد ثلث الثمن لان قيمته يرد قبضته  
 المشري خمسمائة درهم وقيمة الجارية يوم وقع البيع الف درهم فان كان العبد  
 زاد في يدي الباي حتى صار تساوي الف درهم ثم قبضها المشتري ووجد  
 باحدهما عيبا رده بنصف الثمن . واذا اشترى جارية بالالف درهم تساوي  
 الفا ففقا الباي عينيها ثم ولدت بعد الفقي وكذا تساوي احدهما المشتري  
 ان شاء بنصف الثمن . فان كان الفقي بعد الولادة اخذها ان شاء سله او باع  
 الثمن ولا نسبه الرهن في هذا البيع . واذا اشترى جارية بالالف درهم  
 تساوي الفا وهي ايضا احدي العشرين فعفا الباي العين الباقي وصارت  
 تساوي ما بقي درهم احدها المشتري ان شاء ما بقي درهم وان لم يخذها حتى ذهب  
 بياض عينيها الاولى وصارت تساوي الفا فالمشتري على خياره ان شاء اخذها  
 بما بقي درهم وان شأركها . فان ضرب عينا من العين التي رأت فعاد بياضها  
 فولي العبد بالخيار ان شاء دفعه جنايته وان شاء فداءه ثمان مائة درهم فان  
 دفعه وقيمتها خمسمائة درهم اخذها المشتري بما بقي درهم ان شاء فان قبضها  
 ثم وجد باحدهما عيبا ردها بسبعي الثمن الذي بقده وهو ما يتا درهم . فان  
 وجد بالعبد عيبا رده بخمسة اسباع . ولو كان الباي لم يبق عينيها حتى  
 ذهب البياض من عينيها فصارت تساوي الف درهم ثمان عينا ضرب  
 العين التي رأت فعاد بياضها ثمان الباي ففقا العين الباقي فصارت تساوي

ما ي

ما بقي درهم فولي العبد بالخيار ان شاء دفعه وان شاء فداءه بالالف درهم فان  
 دفعه وقيمتها خمسمائة درهم اخذها المشتري ان شاء خمس الثمن وثلث  
 خمس الثمن لان العبد زيادة بمنزلة ولد ولدته تساوي خمسمائة وقيمتها  
 الف ففقا الباي عينيها الصحيحة فنقصها ذلك ثمان مائة درهم فللمشتري  
 ان ياخذها وولدها بخمس الثمن وثلث خمس الثمن ان شاء

**باب قبض المشتري باذنه او بغير**

**اذنه** . واذا اشترى الرجل من الرجل عبدا بالالف درهم حاله فليس للمشتري  
 ان يقبض العبد حتى يعطي الثمن . وان اعطاه الثمن فله ان يقبض العبد فان  
 لم يقبضه حتى وجد البايع الدراهم زيوفا او بهرجة وسوقه او رصا صا  
 او استحققت ثمن يديه فللبايع ان يمنع المشتري من قبض العبد حتى يعطيه  
 الثمن مثل شرطه وكذلك لو وجد بعض الثمن على ما وصفت لك فان لم يجد  
 البايع ذلك حتى قبض المشتري العبد من البايع باذنه ثم وجد الثمن او بعضه  
 على ما وصفت لك فان كان ستوقه او رصا صا او استحق ذلك من يده كان له  
 ان يسترد العبد من المشتري حتى يعطيه البدل . وان كان زيوفا او بهرجة  
 لم يكن له ان يسترد العبد . فان لم يجد البايع شيئا من ذلك حتى باع المشتري  
 العبد او وجهه لرجل وسلمه اليه او دهنه وسلمه اليه او اوجه ثم وجد البايع في  
 الثمن بعض ما وصفت لك فجميع ما صنع المشتري في العبد جاز لا نقد والبايع  
 على رده ولا سبيل له على العبد ولو كان المشتري قبض العبد بغير اذنه ثم  
 صنع فيه بعض ما وصفت لك ثم وجد البايع بعض الثمن على ما ذكرنا كان  
 له ان ينقص جميع ما صنع المشتري فيه ويسترده حتى يوفيه المشتري الثمن  
 وان كان البايع لما علم قبض المشتري العبد سلمه ذلك ورضى به والمسئلة  
 عما كان هذا مثل اذنه له في القبض في جميع ذلك . ولو كان لرجل على  
 رجل الف درهم في هبة بها عند ايساوي الفاق قبضه المرتهن ثم قضاه الواهن  
 دراهمه ولم يقبض الرهن حتى وجد المرتهن الدراهم او بعضها زيوفا او بهرجة  
 او ستوقه او رصا صا او استحق من يديه فللمرتهن ان يمنع الرهن حتى يوفيه  
 حقه وكذلك لو كان المرتهن قبض الرهن باذن المرتهن او بغير اذنه ثم وجد  
 المرتهن الدراهم او بعضها على ما وصفت لك فله ان يرجع في الرهن فعنده رها  
 كما كان ولا يسبه الرهن البيع الا ترى ان البايع اذا ادون المشتري في قبض العبد  
 عادية منه له قبل قبض الثمن فقبضه المشتري على انه عادية لم يكن للبايع ان

وان كان درهما  
 واحدا  
 2



ياخذ بقصد ذلك منه وكان ذلك اذا ما له في قبضته على كل وجه • ولو اذن المرئى  
للمراهن في قبض الرهن عارية كان جائزا فكان للمرئى ان يرجعه حتى يعده  
على حاله ولو كان الراهن في المسئلة الاولى حين بقده الرهن المرئى وقبض الراهن  
المرئى باعدا وجهه وسلمه اليه او رهنه وسلمه يوم وجد المرئى  
الدراهم او بعضها على ما وصفنا جميع ما صنع الراهن في الرهن جائزا لا يرد ولكن  
يضمن قيمته فيكون رهنا مكانه في يدي المرئى • ولو كان قبض الرهن بغير  
اذن المرئى كان للمرئى ان ينقض جميع ما صنع الراهن فيه ولعله رهنا  
في يده • واذا اشترى الرجل عبدا بالثمن في يده ولم يقبضه حتى وكله فلا يقبضه  
تقبضه الوكيل بغير امر البايع ولا ينقد الثمن البايع فلهذا العبد في يدي الوكيل  
فللبايع ان يضمن قيمة العبد ويكون في يده حتى يعطيه المشتري الثمن فاذا انقضى  
وجعت القيمة الى الوكيل • ولو قوت القيمة عند البايع لم يكن على البايع في القيمة  
ضمان وانما يتبع الوكيل المشتري بالقيمة • ولو كان المشتري هو الذي قبض العبد  
بغير امر البايع فمات في يده او اعتقه بغير قبض لم يكن له على المشتري ضمان القيمة  
وانما له عليه الثمن ولا يجتمع ضمان الثمن وضمان القيمة عليه وانما الوكيل فلهما  
عليه ضمان الثمن وقبضه للبيع بامر المشتري فيما بينه وبين البايع غير ان قبضه  
له بغير اذنه لان المشتري لم يكن له ان يقبضه فاذا امره بقبض ما لم يكن للمشتري  
قبضه لم يكن للوكيل ان يقبضه • ولو ان الوكيل قبضه بامر المشتري فاعتقه  
المشتري كان هذا وموته في يدي الوكيل سوا • ولو ان المشتري امره فلا يقبض  
العبد وهو في يدي البايع فاعتقه المأمور فان ابا يوسف قال هذا وقبض  
الوكيل للعبد سوا يضمن الوكيل قيمة العبد فيكون في يدي البايع حتى يودي  
المشتري الثمن واذا دفعه احد الوكيل للقيمة من البايع فان هلك في يده  
رجع بها على المشتري وقال محمد لا ضمان على الوكيل المعقوب ورجع البايع على  
المشتري بالثمن ثم رجع ابو يوسف الى هذا القول فقال لا ضمان على الوكيل •

### كتاب الصرف

ذكر حديث ابي سعيد الخدري الذي تقدم ذكره في فصد كتاب البيوع •  
وعن ابن عباس قال قال ابي عمر بن الخطاب يا ابا حنيفة اني قد احكمت صيغة  
في معنى لا تبعه وعطيت به وزنه وزيادة فذكرت ذلك لعمر بن الخطاب  
قال اما الزيادة فلا وعن ابي حنيفة قال سالت عبد الله بن عمر فقلت ان تقدم  
ارض الشام ومعا الودق الثقال النافعة وعندكم الودق الخفاف الكاسرة

افبتاع ودفعت العشرة بتسعة ونصف وتسعة فقال لا تفعل ولكن بع ووقد  
بالذهب واشترى ودفعت بالذهب ولا تقا وجهه حتى تستوفي وان وثب من سطح  
ثوب معه وعن كليب بن وايل قال سالت عبد الله بن عمر عن الصرف فقال من هذا  
الي هذه وان استنظرك الى خلف هذه السارية فلا تفعل يعني من هذا الي هذه  
من يدي الي يدي • وعن كليب قال سالت بن عمر عن الفضة بالفضة فقال وزن  
بوزن من يدي الي يدي • وعن محمد بن سيرين انه كان يكره ان يتباع النسيء  
المحلى بالفضة بالثمن ونفسه مجازفة ان يكون الفضة التي اعطى اقل مما فيه  
ويكره ان يبعه بالنسيء ولا يري باسا بان يبيعه بالذهب • وعن ابي بصير قال  
سالت بن عمر عن الصرف قال لا باس به يدا بيد وسالت بن عباس فقال مثل  
ذلك وتعدت يوما في حلقه فيها ابو سعيد الخدري فامرني وحل فقال سله  
عن الصرف فقلت له ان هذا ياموني ان اسلك عن الصرف فقال لفضل الربا  
فقال الرجل من رايه ولا شيء سمعته من النبي عليه السلام قال فذكرت ذلك له  
فقال ابو سعيد بل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم اياه دخل يوطب طيب  
فقال من اين هذا فقال اعطيت صاعين واخذت صاعا فقال اريت فقال  
الرجل ان سعيرم الى السوق كذا وسعد هذا كذا فقال اريت ثم قال هلا  
بعث سلعة ثم اشعت سلعتك ثم قال ابو سعيد التمر بالتمر وبالزبد بالزبد  
مثله قال ابو بصير وامرنا ابا الصهباء فسالت بن عباس عن الصرف فقال  
لا خير فيه وقال ابو بصير وسالت بن عمر بقصد ذلك عن الصرف فقال لا خير فيه  
وعن شرح مثله وعن سلمان بن يسار قال اتاني الاسود بن يزيد فصرقت له  
دراهم وواقبه بدنا من شجر دخل المسجد فضلي وكنت من فيها اظن وقال استر  
عليه فحملت اطلب الذي صرف معه فقال لا عليك ان لا تجد وان وجدته  
فلا ابالي وعن القسرين صفوان قال اكرمت عبد الله بن عمر ابلا بدنا من واقبه  
انقضاء وبين يديه دراهم فقال له لولا اني انطلق معه الى السوق فاذا قام  
على سعير فان احب ان ياخذوا الا فاشترى له دنا منير واعطا اياه فقلت له  
يا ابا عبد الرحمن اويصلح هذا قال نعم انك ولدك وانت صغير وعن ابراهيم  
قال في الشف المحلى اذا كانت الفضة التي فيه اقل من الثمن لا باس بذلك  
وعن ابي الاشعث الصنعاني قال خطبنا عبادة بالشام فقال ايها الناس انكم  
احدم الكرم لخدم يوعا لا يودي ما هي الا وان الذهب بالذهب وزنا بوزن  
نيره وعينه سوا الا ان الفضة بالفضة نيره وعينه سوا وزن بوزن ولا باس



بيع الفضة بالذهب يد بيد والفضة أكثر ولا يصح بنفسه الاوان الحنطة  
بالحنطة مدين مدين الاوان الشعير بالشعير مدين مدين ولا بأس بان يبيع  
الشعير بالحنطة يد بيد والشعير أكثر ولا يصح نفسه حتى ذكر التمر والمالح  
ذاو اذاد وذاو قداد وذاو عن عبادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا تبايعوا بالذهب بالذهب ولا الورق بالورق الا وذاو وزن ولا التمر بالتمر  
والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والمالح بالمالح الاسوا بسوا عينا بعين فمن زاد  
او ازيد او قدرا او بواو لكن يبعوا الذهب بالفضة والحنطة بالشعير والتمر  
بالمالح كيف شئتم قال ابو نضرة وامرقت انا بصهبيا فسال بن عباس عن الصرف  
فقال لا خرفيه وعن شرح ان رجلا باع طوق ذهب مفضضة بمائة دينار  
فاختصما الي شرح فافسد البيع وقال وهذا عندنا لانه لم يكن يدري ما كان في  
الطوق وعن عبد الله بن ابي سلمة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
بعث يوم خيبر السعد بن سعد بن مالك وسعد اخرا فبا عا غنايم بذهب  
با عوا كل اربع مثاقيل بغير ثلث مثاقيل عينا فقال لها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اريتما قودا وعن سلمة ان قال بعث جارية فضة بورق اقل  
من ثمنه فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال ما حملك على هذا فقلت الحاجة  
فقال رد الورق الي اهلها وخذ اناك فعارض به وعن ابي رافع قال سألت  
عمر بن الخطاب عن الصوع اصوغه فابعه قال وزن بورق قلت اني ابعه  
وزنا بورق ولكن اخذته اجمع لي قال انما عملت لنفسك فلا يزداد شيئا قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم هما ان يبيع الفضة الاوزنا بورق ثم قال  
يا ابا رافع ان لاخذوا المعطي والكاتب والشاهد فيه شركا وعن ابي  
الودان عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب  
بالذهب الكفة بالكفة والفضة بالفضة ولا خير فيما بينهما فقلت له ان  
سمعت بن عباس يقول ليس في يد بيد بالشئ اليد ابو سعيد وانا معه فقال  
له اسمعت من النبي عليه السلام ما لم يسمع فقال لا فقال ابو سعيد فاني سمعت  
رسول الله قال ثم حدثته الحديث فقال بن عباس اني لا افتي به ابدا وعن  
عمر قال لا تبايعوا الدرهم بالدرهمين فاني اخاف عليكم الربا وعن بن مسعود  
انه كان يبيع نفا ببيت المال يد بيد بفضل فخرج حرجه الي عمر بن الخطاب  
فسال عنه ذلك فقال هو ربا وكان بن مسعود استخلف على بيت المال عبد الله  
ابن مسعود الا زدي فلما قدم بن مسعود وهب عبد الله الازدي عن بيع الدرهم

بالدرهم

بالدرهم بينهما فضل وعن عبادة بن الصامت قال سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول الذهب بالذهب مثل بمثل يد بيد والفضة بالفضة مثل بمثل  
يد بيد والحنطة بالحنطة مثل بمثل يد بيد والشعير بالشعير مثل بمثل يد بيد والتمر  
بالمالح مثل بمثل يد بيد والمالح بالمالح مثل بمثل يد بيد واذا اسدرتم بعضه بعض  
فاشتروه كيف شئتم يد بيد يعني بذلك اذا اختلف النوعان فقال معاوية ما  
بال اقوام محمد ثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم احادينا لم نسعها فقال عبا  
اشهدوا اني سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اعاد الحديث ثم قال  
ليحدثن وان رغبتم معاوية وعن عمر قال الذهب بالذهب مثل بمثل والورق  
بالورق مثل بمثل لا يفتوا بعضا على بعض لا يباع منها غائب بنا جرفاني اخاف  
عليكم الرما والرمما هو الربا وان استنظروا الى ان يدخل بيته فلا تنظروا وعن  
الشعبي قال لا بأس ببيع السيف المحلى بالدرهم لان فيه حمايله وجفنه ونصله  
وعن الحسن البصري ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يتبايعون  
فيما بينهم السيف المحلى والمنطقة والمفضضة وعن ابراهيم قال لا اقاله ببيع وعن  
شرح مثله وعن ابراهيم انه لم يكن يرى باسا باقتضا الورق من الذهب ان  
والذهب من الفضة ببيع او قرض اذا كان بسعر يومه وعن ابراهيم انه  
كان يكره ان يشتري الرجل الثوب يد بيد الا درهم واذا اشتري الرجل من  
الرجل دراهما به درهم اجود منها فلا يصح ذلك له الاوزنا بورق سوا بسوا واما  
في ذلك جيدها وديها ومصوغها وتبرها وايضا واسودها وكذلك الذرة  
بالذهب جيد وروبه ونافقه وغير نافقه وتبره ومصوغه وغير ذلك من  
اجناسه ولا يجوز فيه شئ من الاجل اذا كانا سوا وان يعرفا قبل ان يتقابضا  
او قبل ان يقبض احدهما بطل الصرف واذا اشتري فضة بفضة جيد بفضة  
سودا اكثر منها ومع البضاعة ذهب او فلوس او عوض حار وكذلك الذهب  
بالذهب متفاضلا مع اقلها شئ اخر واذا اشتري منطقة محلى او شئ مما  
فحلا بفضة به درهم لم يجز حتى يعلم ان الدرهم اكثر مما فيها من الفضة فيكون  
الفضل نصله وجفنه وحمايله واذا اشتري لجاما بموها بفضة به درهم  
اقل مما فيه او اكثر فهو جائز لان التمويه لا يخلص الا ترى ان الرجل يشتري  
الدرهم الموهبة بالذهب ثم من موجد فجوز ذلك وان كان ما في سقوتها من التمويه  
بالذهب اكثر من الذهب من الثمن واذا اشتري الرجل عشرة دراهم يد بيد  
من رجل فاشترى احدها واخذ الاخر رهننا حقه وفيه وفاء فذلك الرهن



قبل ان يفرقا فهو جائز والذهب مما فيه • واد كان حلي ذهب فيه لولو  
 او جوهرا لا يستطيع ان يخلصه منه الا بضررها شراؤه وحلي يد ايد ثم يجوز  
 حتى يعلم ان الدنانير اكثر مما فيه من الذهب • وان باعه بدنانير نسبه  
 لم يجوز • وجوز شراء الذهب بالفضة وان كان احدهما قليلا والاخر كثيرا  
 وكذلك ان لم يعرف درهما وان يفرقا قبل ان يتقابضا بطل الصرف ولا  
 يجوز شري الفضة بالفضة محارفة لا يعرف درهما ولا يعرف وزن احدهما  
 وان اشترى شيئا محلا بفضة مدراهم اكثر مما فيه ثم يفرقا قبل التقابض سند  
 البيع كله لا نه شي واحد لا ببعض الا ترى انه لو باعه الحنف والحليل والنحل  
 دون الفضة لم يجوز ذلك وكذلك المنطقة والشرح المفضض وكذلك لو  
 كان الثمن ذهبا فان نقد الثمن بحساب الفضة جائز وكذلك لو اشترى قاحل  
 البقية الى اجل معلوم فهو جائز • واد اشترى الرجل عشرة دراهم بدنانير  
 وتقابضا ثم وجد فيها درهما صافا فان كانا لم يفرقا استبدله وان  
 كانا قد يفرقا رده عليه وكان شريكا في الدينار حصته وهذا بمنزلة لو نقد  
 تسعة دراهم ثم فارقته • واد اشترى الرجل من الرجل الف درهم بمائة دينار  
 وليس عند واحد منهما دراهم ولا دينارين ثم استقرض كل واحد منهما مثله  
 ما ساء في بيعه ودفعه الى صاحبه قبل ان يفرقا جائز ذلك ولا يشبه هذا  
 العروض والحوان وليس هذا مثل بيع الرجل ما ليس عنده لان الدراهم ثمن  
 والدنانير ممن وكذلك شراء الذهب بغير الفضة وليس ذلك غير واحد  
 منها ثم استقرضه كل واحد منهما ودفعه الى صاحبه فهو جائز • ولو اشترى  
 انا مصوغا او قلب نصه بذهب او بفضة ثم استحق الانا او بطل القلب  
 البيع ولا يشبه في هذا الدراهم او الدنانير لو اشترى الف درهم بعينها بما  
 دينارا ثم استحق احدهما قبل الفقرة فعليه ان يعطي مشترىها مثله ولا  
 يبطل الصرف • واد اشترى الف درهم بعينها بمائة دينار والدراهم  
 بعض اعطاء مكافؤا سودا ودفعي لها البايع جائز وكذلك لو اشترى منه  
 ضربان من الدنانير لم يكن للبايع ان يعطيه ضربا اخر من الدنانير الارضاه  
 واد اشترى الف درهم بمائة دينار ولم يسم كل واحد منهما شيئا فلكل واحد  
 منها نقد الناس في ذلك البلد فان كانا بالكوفة فهي علي ودانير كوفة  
 وان كانا في بلد نقده مختلف متفاضل فالبيع فاسد الا ان يسميا ضربا من  
 ذلك معلوما • واد ابتاع الرجل شيئا محلي بفضة عشرة دنانير فقبض السيف

ولم ينفذ الدنانير ولم يفرقا حتى باع المشتري السيف من اخر وقبضه المشتري  
 الاخر ولم ينفذ ايضا حتى افرقا جميعا فانه يرجع السيف الى الاول لان البيع كله  
 قد انقض و لو لم يفرقا الاخر الاوسط حتى فارق الاول ونقد الاخر فان بيع  
 الاوسط جائز في السيف وان فارق الاول مشرا ان الاوسط باع السيف  
 من الاخر فيبيع الاخر جائزا والاوسط ضامن لقيمة السيف • وان باع الاوسط  
 نصف السيف ثم فارق الاول ثم قبض من الاخر نصف الثمن ودفع اليه  
 نصف السيف او لم يدفع حتى جاء الاول فخاصهم فانه يدفع الى الاول نصفه  
 ويجوز البيع في نصفه ويضمن الاوسط نصف قيمة السيف للاول من الذهب  
 وان كان النقد معروفا فقال احدهما شرطت لي كذا وكذا بشي افضل من النقد  
 المعروف وقال الاخر لم اشترط ذلك تحالفا ويزاد • واد اشترى الف  
 درهم بمائة دينار فنقد الدنانير وقال الاخر اجعلها قصاصا بالدراهم  
 التي عليك ففعل فهو جائز وان الى لم يجز علي ذلك ولم يكن قصاصا فان ادي  
 بعض الدراهم ثم فارقته قبل ان يودي البقية اسقط من الصرف بقدر ما بقي  
 وليس لو احدهما ان اشترى من صاحبه شيئا ثمن الصرف قبل ان يقبضه وكذلك  
 لا اشترى به من غيره واد اشترى ابريق فضة وزنه الف درهم بالف درهم  
 ونقد خمسين درهم وقبض ابريق ثم افرقا فانه يلزمه نصف ابريق  
 ويبطل نصفه وان تقابضا قبل الاقتراق ثم وجد في ابريق عيبا كثيرا او هشما  
 غير نافذ وهو عيب او مما يشبه ذلك فله ان يرد به بالعيب • وكذلك القلب  
 والطوق والمنطقة المفضضة والسرج المفضض والسيف المحلي • وان استحق  
 نصف السيف فهو بالحيا وان شارد ما بقي وان شأ أمسكه بنصف الثمن فان  
 كان حين وجد العيب بالابريق لم يرد حتى انكسر عنده لم يستطع رده ولا يرجع  
 بنقصان العيب الا ان يكون الثمن دنانير فيرجع بنقصان العيب • وان لم يجد  
 به عيبا ولكنه استحق نصفه فلم يرد النصف الباقي على البايع حتى انكسر ابريق  
 لونه نصفه الباقي ودفع بنصف الثمن المستحق • واد اشترى الرجل عشرة  
 دراهم بدنانير من رجل ونقد الدنانير ثم اشترى منه ثوبا بعشرة دراهم  
 من بايع الدنانير ثم قضاهما اياه بقدر ما قبضها جائز ذلك • واد اشترى  
 عشرة دراهم بدنانير وتقابضا الا درهم واحد بقي من العشرة فارد الدنانير  
 اشترى منه الدراهم ان ياخذ منه عشرة دنانير ولم يكن عنداخر درهم قبله  
 ذلك • واد اشترى منه بعشرة دنانير فلوسا او عروضا مستحق جائز • وان



اشترى ذلك بالدرهم لم يجز • وادى الرجل على رجل الف درهم من قرض أو غيره  
فباع منه من رجل آخر مائة دينار فقبض الدنانير لم يجز وعلمه ان يود الدنانير  
وكذلك لو اشترى بذلك الذين من رجل خادما كان باطلا وكذلك كل دين  
الا ان يشتريه من الذي يوعده ويقبضه فيجوز واذا كانت الدراهم او  
الدنانير ودبغة عند رجل فباع الدرهم بالدنانير او الدنانير بالدرهم  
وتقابضا فاجابها واحدها فان كانا لم يفترقا كان له عليه مثلهما وان كانا  
قد افترقا بطل الصرف وان اجاز صاحبها البيع كازوكان مثل ماله • وان  
كانت الودبغة البروق فباعت بمائة دينار وتقابضا فاجاز صاحبها  
البيع كازوالتين له وهو بمنزلة العوض في هذا • وان اشترى رجل  
عشرة دراهم ودنانير اثني عشر درهما فهو جائز عشرة بعشرة والفضل بالدرهم  
ولو اشترى دينارا ودرهمين بدرهمين ودنانيرين فهو جائز ويكون دينارا  
بدرهمين ويكون ايضا دينارين بدرهمين

**باب الخيار في الصرف**

واذا اشترى الرجل من الرجل الف درهم بمائة دينار واشتراط الخيار فيه يوما  
فان ابطالا الخيار قبل ان يفترقا جازا البيع وان يفترقا قبل ان يبطله وقد تقابضا  
فالباع فاسد وكذلك ان كان الخيار للبائع او لهما جميعا وكذلك الانا المصوغ  
والسيف المحل والطورق من ذهب فيه لوتو وجوه لا يخلص الا ان يكسر الطوق  
واما الحمامة الموه وما اشبهه فان شرط الخيار في بيعه صحيح • واذا اشترى  
الرجل جارية وطوق ذهب فيه خمسون دينارا بالف درهم واشتراط الخيار  
في الجارية والطوق يوما فهو فاسد كله في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد يجوز في الجارية حصنها من الثمن ولذلك ان اشترىها بمائة دينار  
وان اشترىها بخمسة او عروضا واشتراط الخيار يوما او اكثر من يوم جاز  
وكذلك ان اشترى رجلا من نحاس بدرهم واشتراط فيه الخيار فهو جائز  
لانه ليس بصرف والخيار جائز في كل مال ليس بصرف والصرف بيع الفضة بالذهب  
او الفضة بالفضة او الذهب بالذهب وسوا تيره ومصوغه ومضروبه

**باب البيع في القلوس**

واذا اشترى الرجل قلوسا بدرهم ونقد الدرهم ولم يكن القلوس عند صاحبه  
البائع فالبيع جائز وان استقرضها من رجل فرفعها اليه قبل الافتراق او بعد  
فهو جائز ذلك ان تباعا وليس عند هذا قلوس ولا عند ذلك درهم اذا

تقابضا

تقابضا قبل الافتراق او قبض احدهما • واذا لم يتقابضا حتى افترقا بطل لانه  
صاودينارين • وان اشترى خاترة فضة او خاترة ذهب فية فص او ليس فيه  
فص كذا فلسا وليس القلوس عنده فهو جائز ان تقابضا قبل الافتراق او لم  
يتقابضا وكذلك ما اشتراه من العروضا بالقلوس واشترى لها فاكهة او غير  
ذلك بعد ان يكون المبيع بعينه لان القلوس ممن منزلة الدرهم والدنانير  
في هذا وسواء ان قال اشتريت منك كذا فلانسا بدرهم او قال اشتريت منك درهما  
بكذا فلانسا وان اشترى متاعا بعشرة اقل من بعينها فله ان يعطي غير ما باع  
بين الناس • فان اعطاهما بعينها فوجد فيها فلسا لا يفتق استبد له كما يستبدل  
الزيت في الدرهم • وان اشترى فلسا بعينه بفلسين باعياها او باكثر فهو  
جائز لانه لا وزن وان يفترقا قبل القبض لم يبطل وليس لو احدهما ان يعطي  
غير ذلك بعينه وايهما ما هلك انتقض البيع وهذا قول ابي حنيفة وابي  
يوسف وقال محمد لا يجوز ان يبيع فلسا بفلسين باعياها كانت او بعرا عاها  
واذا اشترى مائة فلس بدرهم متدا الدرهم وقبض من القلوس خمسين  
ثم كسدت القلوس بطل البيع في الخمسين الباقية وود البائع نصف الدرهم  
الذي قبض والمشتري ان يشتري منه بذلك النصف درهم ما احب ولو لم  
يكسر ولكنها وحشت او غلت لم يفسد البيع والمشتري ما بقي من القلوس •  
واذا اشترى مائة فلس بدرهم فلم يقبضها حتى باعها من اخر لم يجز وكذلك  
ان باع الاخر الدرهم قبل ان يقبضه من رجل بقلوس او غيرها لم يجز لان  
كل واحد منهما دين فلا يجوز له ان يشتري بالدين ولا يبيع وان اشترى  
فلسا بفلسين وكل واحد منهما بغير عينه فهو فاسد • ولو اشترى مائة فلس  
فلم يقبضها حتى باع من رجل تسعين فلسا بدرهم ثم قبض تلك القلوس  
فقد منها تسعين واستفضل عشرة اقل من فهو جائز مستقيم • وان اشترى  
فاكهة او غيرها بدينار قلوس او بغير اقل قلوس فهو جائز لان ذلك معروف  
ولو اشترى شيئا من ذلك بدرهم قلوس كان مثل ذلك في القياس وهو في الدرهم  
الحشر • رجل اعطى رجلا درهما فقال اعطني نصفه كذا فلسا واعطني درهما  
صغيرا وانه نصف درهم فهو جائز • فان افترقا قبل ان يقبض القلوس  
والدرهم الصغير بطل الدرهم الصغير لانه صرف • ولو لو يقبض الدرهم  
الثمن حتى افترقا بطل الكل • وان كان دفع اليه درهم وقال اعطني نصفه  
كذا فلسا ونصفه الباقي درهما صغيرا يكون فيه نصف درهم الاجبة فينبغي



في قيار قول أبي حنيفة ان يفسد البيع كله وفي قول أبي يوسف في الجوز في الفلوس  
ويطبل فيما بقي • ولو قال اعطني به كذا فلانسا ودرهما صغيرا ووزنه نصف  
ودرهم الا قيراطا كان جائزا كله اذا تقابضا قبل ان يفترا وجعل باع ودرهما  
زائفا لا يفتق من رجل قد علم عينه خمسة دواينيق فلمس كان جائزا كذلك ان  
باعه بنصف درهم فلوس ودرهم صغير ووزنه دواينيق اذا تقابضا قبل التفرق  
وان باع اياه خمسة دواينيق فضة لم يجوز وكذلك بدرهم غير قيراط • وان  
قال يعني هذه الفضة كذا فلانسا فهو جائز وان باع اياه خمسة اسداس درهم  
او بنصف درهم لم يجوز لان هذا يقع على الفضة دون الفلوس فلا يجوز باقلا مما  
فيه • واذا اشترى الرجل عابدا ثوبا او بدنا ثوبا او بنصف درهم فان هذا  
كله يقع على الفضة الا ان يقبل بها فلوسا فيجوز • واذا اشترى بدرهم  
فلوسا وقبضها لم يفسد الدرهم حتى كسدت الفلوس فابيع جائزا الدرهمين  
عليه • وان نقد الدرهم ولم يقبض الفلوس قيل ان لم ينقدها فان البيع ينقض  
استحسانا ويؤدم ما قبضه حتى كسدت فالتقاس فيه انه جائز وكذا في ادع القياس  
منه واجعل عليه ان يرد الدرهم وكذلك لو اشترى بالفلوس فأكفه او غيرهما  
وقبض ما اشترى ثم كسدت الفلوس قيل ان ينقدها فان البيع ينقض استحسانا  
ويؤدم ما قبضها ان كان قايما وقيمتها ان كان مستهلكا • واذا اشترى فأكفه  
بدواينيق فلوس والدواينيق عشرة فلوسا فلم يرد الفلوس حتى غلت او رخصت فعليه  
عشرون فلوسا • وان اشترى فلوسا بدرهم فوجد فيها فلوسا لا يفتق وقد نقد  
الدرهم فانه يستبد له وان لم يكن نقد الدرهم استبد له ايضا ما لم يفتقا •  
وان تفرقا وهو فلوس لا يجوز مع الفلوس رجع حصته من الدرهم وان كان يجوز  
معها في حال وفي حال لا يجوز استبد له وان استحق منها شيء رجع حصته من  
الدرهم • وكذلك لو قال اقرضني دافق حطة فاقضه ربع حطة فانما عليه  
ان يرد مثله • واذا استقرض الرجل من الرجل عشرة اقلس ثم كسدت تلك  
الفلوس لم يكن عليه الا مثله في قول أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد عليه  
قيمتها من الفضة يستحسن ذلك • وان استقرض دافق فلوسا او نصف  
درهم فلوس ثم رخصت او غلت لم يكن عليه الا مثل عدد الذي اخذه وكذلك  
لو قال اقرضني عشرة دراهم عليه بدنا دافق حطة عشرة دراهم فعليه مثلها  
ولا ينظر الى غلا الدرهم ولا الى رخصتها وكذلك كل ما يكال ويوزن فالقرض فيه  
جائز وكذلك ما يعد من البيضة والجوز • وان اقرض الجوز بكيال فهو جائز

ولا يجوز القرض في شيء من الحيوان فان اقرضه دودته فان باعه المستقرض  
اجزته وضمنته قيمته بمنزلة البيع الفاسد • وكذلك العقار والشياب فاما  
القطن والكتان والابريسيو والنحاس والذهب والرواص والصفير  
والسببه فان اقرضه بوزن معلوم فهو جائز وعليه مثله • ولا يجوز قرض  
الخطب والخشب والفضب والزجاج والرطبة والقول ولا يجوز الاجل  
في القرض لانه عارضة وعارية الدراهم والدنانير وكذلك عارية كل ما  
اجزأ منه القرض من الكيل والوزن والعدد فاما الاواني من الذهب والفضة  
والجواهر وغيرها فلم يستقرض ولكنها عواردي وان باعها المستقرض لم يجوز  
بيعه فيها وكذلك ما لا يجوز القرض فيه

### باب القرض والصرف فيه

روي عن زينب امرأة عبد الله قالت اعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم  
جوا وعشرين وسقا من تمر خبيرو وعشرين وسقا من شعير فقال لي عاصم  
ان عدي اعطاك عمارا هنادان وفي تمر كخيبر فقالت حتى اسئل ذلك  
عمر نسالت عن ذلك عمر بن الخطاب فنهاها عنه وقالت كيف بالضمان فيما  
بين ذلك وعن محمد بن سيرين قال اقرض عمر بن الخطاب ابي بن كعب عشرة  
الف درهم وكانت لابي نخل فجعل يهدي ابي بن كعب لتمر من الخطاب رطباً  
فرده عليه فلقيه ابي فقال لا اظننت اني يديت لك من اجل ما لك البعث  
الى ما لك فخذ فقال عمر لابي رد الينا هديتنا • وعن ابراهيم انه كان  
يكبر كل يوم حرم منقعة ذكاة عن عطا • وعن عمرو الحسن في الرجل  
يكون له علي الرجل الدراهم فيعطيه دنانير قال لا تأخذها بقيمتها في الشوق  
وعن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه بعث عتاب بن اسيد  
الى مكة فقال لا الهنم عن شرط من في بيع وعن بيع وسلف وعن ما ليس عند  
وعن ربح ما لم يضمن • وعن الشعبي قال اقرض من مسعود رجلا دراهم نقضاه  
الرجل من جيد عطايه فكره بن مسعود ذلك وقال لا الا من عوضه مثله راي  
وقال عامر لا بأس بان نقضي اجود من دراهمه اذا لم يشترط ذلك عليه  
وعن سلمة بن دؤاد قال جاء رجل الى بن مسعود على فرس فقال انه اوصي الى في يديه  
فقال عبد الله لا يشترى من ما له شيئا ولا يستقرض منه شيئا • وعن عطا  
ان بن الزبير كان يأخذ الودق عكة من النخار فكنت لم الى البصرة والى  
الكوفة وياخذون اجود من ودقهم قال عطا فاسألت بن عباس عن اخذهم اجود



من درهم قال لا بأس بذلك ما لم يكن شوطا . وعن بن عباس انه كان يأخذ  
الورق بمكة على ان يكتب لهم الى الكوفة لها . وكان ابو حنيفة يكره كل قرض  
جر منقعة . وعن عطاء قال استقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
رجل دراهم فقصاه فادرج له فقالوا ارجحت فقال انا كذلك بزن . ولا  
باس بان يقبل الرجل هدية من رجل له عليه دين قرض او غيره ما لم يشترط  
ولا بأس بان يجيب دعوته واذا اقضاه اجود من دراهمه او دونهما فهو جائز  
وان كان حين اقضاه شرط عليه ذلك فهو باطل وان اقضاه بالكوفة على  
ان يوفيه بالبصرة فهو فاسد وان لم يشترط عليه ذلك وكتب له به الى البصرة  
جاء . وان لم يشترط ذلك وكتب فهو باطل فان اقضاه الف درهم بالكوفة  
على ان يوفيه اياه بالبصرة فهو فاسد . وان باع رجل عبدا بالالف درهم  
الى شهر على ان يوفيه اياه بالبصرة كان جائزا وهذا لا يشبه القرض واذا ان  
حل المال كان له ان ياخذ به بالكوفة لانه لا مونة عليه فيه . واما ما فيه  
سوءه مثل الحنطة وغيره فليس له ان ياخذ الا حيث شرط له ولو اشترى  
عبدا بالالف درهم حاله على ان يوفيه اياه بالبصرة كان فاسدا وكذلك الحنطة  
وغيره . واذا اقضى رجل رجلا دراهم شيئا اخره بها شيئا اخر  
باجل وان صالحه من الالف على خمسين دينارا او باعها اياه جاز ان نقض  
قبل التفريق وان فارقته قبل ان يتفقد بطل الفضل . وان فارقته بعد ما  
نقد بعضها بري من حصته ما نقد ويلزمه حصته ما بقي . وان صالحه منها  
على يبر ذهب او مضوع لا يعلم وزنه جاز ان يقبضه قبل الاقتراق . وان  
اقضاه درهما ثم اشترى به فلوسا بعينها او بغير عينها فهو جائز ان يقبضها  
قبل الاقتراق وان فارقته قبل القبض بطل . وان اقضاه الف درهم واخذ  
منه بها كفيلا شحم صالح الكفيل الطالب على عشرة دنانير وقبضها جاز  
وكذلك يرجع الكفيل على المكفول عنه بالالف درهم ولو كان الكفيل صالحا على  
مائة درهم لم يرجع على المكفول عنه الا بمائة درهم ولو ان المكفول عند صالح  
الكفيل قبل ان يودي على عشرة دنانير ودفعها اليه كان جائزا وان ادى  
المكفول عند الدين بعد ذلك رجعه على الكفيل الا ان يشأ الكفيل ان  
يرد الدنانير التي اخذ . ولو كان صالحا على مائة درهم لم يرجع عليه الا  
بها . واذا اقضى الرجل من رجل الف درهم وقبضها منه فامر ان يقبضها  
فصرها فانه لا يجوز ولا يكون للطالب من قبل انه دين عليه وان رضي

المطالب

المطالب ان ياخذ الدنانير ففعل ذلك فهو جائز هكذا وجدت هذه  
المسئلة في رواية ابي سليمان ولم يذكر فيها اختلافا ووجدت جوابها في رواية  
ابي جعفر بانه لا يجوز ولا يكون للطالب حتى يقبضها من المطلوب من  
قبل انه دين عليه وكذلك ان كان الدين دنانير فامر ان يقبضها بدراهم  
في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف وتجدد بوجاهة اذا دفع الدراهم وقبض  
الدنانير قبل قبض الطالب او بعد . واذا كان للرجل على الرجل الف  
درهم فدفع المطلوب الى الطالب دنانير فقال لا صرناها وخذ حقتك منها  
فقبضها فملكته في يديه قبل ان يصرها هلكت من مال الدافع والمذموم  
البدن مومن . واذا صرناها قبض الدراهم فملكته قبل ان ياخذ  
منها حقه هلكت من مال الدافع ايضا حتى ياخذ هذا منها حقه فاذا احد  
منها حقه ثم ضاع ما اخذ فهو من ماله . فان قال بغير حقتك فباعها  
بدراهم مثل حقه فاعدها فهو من ماله . واذا اشترى الرجل من الرجل  
البيع على ان يقبضه ففقد فاسد واذا اقضى الموتى او استقرض شخص  
قتل على رده فقبضه الذي عليه دين في ماله والدي او من دين على صاحب  
واذا اقضى الرجل صبيا او معتوقا مالا فاستهلكه كالاخذ ان عليه وان  
اقضاه عبدا يحجزه عليه فاستهلكه لم يوجب له حتى يعق . واذا باع  
الرجل من الرجل دراهم بدراهم الى اجل وقبض ففقد فاسد وهو بمنزلة ان  
القرض حاله عليه وان وجد دراهمه بعينها فلا ضمان يعطيه غيرها

### باب الرهن في القرض

واذا اشترى الرجل من الرجل عشرة دراهم بدنانير فنقد الدنانير واخذ  
بالعشرة رهنا يشاء فيها فملك الرهن بيديه قبل ان يتفرقا فهو  
بما فيه . ولو اشترى شيئا محلي بمائة درهم ونقد الثمن واخذ رهنا  
بالشئ فيه وفا فملك الرهن عنده قبل ان يتفرقا فانه نقض له بالسيف  
ونقضا عليه بالاقبل من قيمة الشئ ومن قيمة الرهن . وكذلك لو كان  
مكان الشئ منطقة او سرج مفصص لو ان معصوم او فضة تبر . وان  
فصلك الرهن بعد ما يفرقا قبل القبض ضمن المرهض الاقل من قيمة الرهن  
ومما دهن به . وسواء كان رهنا بالثمن او بالمشتمل

### باب القرض في المعاون وترايب

النصائح عن ذكر حديث ابي هريرة قال اهل الجاهلية اذا هلك



الرجل في البير جعلوا عقله فاذا جرحته دابة جعلوا عقله واذا وقع عليه معدن جعلوا عقله فساووا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال الشعبي جرحها جارا والبير جرحها جارا في المعدن • وفي الركاز الخمس قالوا رسول الله وما الركاز قال الذهب الذي خلقه الله في الارض يوم خلقت • وعن عامر قال لو وجد رجل ألف درهم وخمسمائة درهم في بئر فخر به فقال علي بن ابي طالب ساقتني فيها بيما ان كبت وجدتها في بئر فخر به يودي خراجها قوم فقام الحق لها وان كبت وجدتها في بئر فخر به ليس يودي خراجها احد عنها الخمسة لبيت المال وبقيته لك وستترو ذلك لك فجعله كله له • وعن مسروق ان رجلا وجد كنزا بالمدائن فرفعه الى عاملها فاختل كلهما فبلغ ذلك عائشة فقالت بغية الكنتك يعني التراب انقلوا اخذوا الاخير الا خمس ودفع اليه خمسة • وعن جليل بن حميد عن رجل منهم خرج في يوم مطير الى دير جري فوقع منه ثلثة فاذا سبقه اوجه بها اربعة آلاف مثقال فالتفت به عليا فقال اربعة اجناسها لك والخمس الباقى اقسه بين تقرا اهلك • وعن الحرف الادري قال لو وجد رجل ركازا فاشترى منه المائة شاة مسع فلا تمته ابي وقالت اشترى بها ثلثها مائة انفسها مائة واوداها مائة وكفايتها مائة فمدهم فاقاه فاستقاله فاني ان يقبله فقال لك عشرة شاة فاني فقال لك عشرة اخرى فاني فصالح اليه كان خرج منه فينة الف شاة فاقاه الاخر فقال خذ عنك واعط ما لي فاني عليه فقال لا ضربك فانا عليا فذكر له ذلك وقض عليه الفضة فقال الذي وجد الركاز اذني خمس ما وجد فاما اخذ ثمن غنمه • وقال الشعبي لا خير في بيع تراب الصواعين هو غنم مثل بيع الشبك في الماء عن عبد الله بن عمر قال سمعت رجلا من مائة سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يوجد في الطريق العام فقال عرفها حولا فانها صابها اذا لامني لك قلت فان وجدتها في الحرب العادي قال فيها في الركاز الخمس وقال ابو يوسف المعدن عندنا بمنزلة الركاز وفيه الخمس وكل من احفر في المعدن فعليه الخمس وله اربعة اجناسه • واكره ان يقاسموا التراب ولا اجيزه ان فعلوا حتى خالص شتم يقا سمونه ما خالص من ذلك الا ان يوري ان رجلا لو اشترى تراب معدن فضة لخر فضة لخر فضة كذلك لو اشترى بفضه وذهب • وان اشترى بذهب جاز وكان بالخير اذا اخلص ذلك وراي ما فيه وكذلك لو اشترى بفضه وكذا تراب المعدن الذي اشترى

ذهب لم يجز • واذا اشترى بفضة او عرض جاز • واذا احفر الرجل موضعاً من المعدن ثم باع تلك الحفرة فبيعه باطل وكذلك ان اعطاه رجلاً علي ان عوضه عنها عوضاً • واذا استاجر الرجل لاجير يعمل معه بتراب معروف فهو جائز وله الحيا اذا اراد ان يما فيه وان كان تراب ذهب وفضة فهو سوا • واذا استاجر بوزن من التراب معروف بغير عينه لم يجز وكذلك لو اشترى شيئا من العروض بوزن من التراب صمما بغير عينه لم يجز • واذا كان لرجل على رجل دين فاعطاه به ترابا بعينه يد ابيد وان كان الدين فضة اعطاه تراب فضة لم يجز وان اعطاه تراب ذهب جاز وهو بالخير اذا اراد ان يما فيه • واذا استقرض الرجل من الرجل تراب ذهب او تراب فضة فاقام عليه مثل ما خرج من ذلك التراب مثله لم يجز من الذهب والفضة بوزنه والقول فيه قول المستقرض وان كان استقرض التراب على ان يعطيه ترابا مثله لم يجز ايضا وكذلك لو اشترى شوافا سد واستهلك التراب • وان اشترى تراب ذهب بتراب فضة جاز وكل واحد منهما بالخير اذا اراد ان يما فيه • وان اشترى تراب فضة بتراب فضة لم يجز وكذلك تراب ذهب بتراب ذهب

### باب صرف القاضى

وحكم القاضى في المصادرة وحكم دله وامينه لحكم ساير الناس • واذا كان لليتيم وراهم قصر فيها الوصي يدنا يتيم نفسه بسعوا السوق لم يجز وكذلك لو كان انا فضة فباعه من نفسه فوزنه وكذلك ان كان في حجره يتيمان لاحدهما وراهم والاخر دنا يتيم قصر فيها الوصي بينهما لم يجز وقال ابو حنيفة لو ان وصيا ليتيم اشترى شيئا من ماله نظرت فيه فاين كان خيرا لليتيم ام صلت البيع وان كان شرا بطلته وقال ابو يوسف لا اجيزه على حال الا لثرا الذي جاء عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وقال ابو حنيفة اذا اشترى تراب الصواعين بذهب او بفضة او بذهب وفضة ولا خرفه لا في ادى لعنه ليس فيه الا الفضة وحدها او الذهب وحدها واذا اشترى بغير الذهب والفضة هو جائز وله الحيا واذا راه فاعلم ما فيه • وان اشترى بالستيف محلي او منطقة مفضضة او بقلادة فيها ذهب ولو لو وجوه فلا خرفه • فان علما ان فيه فضة وذهب فلا بأس بان يشتريه بفضة او بذهب ويزيد مع ذلك ما احب ذهب







لصاحبها ان ياخذها ان شاء وان شا من الغاصب مثل ما غصب . وان غصبه  
 درهما فالقاء في دراهم له فعليه مثله ولا يكون هذا شيكا فيها في قول ابي حنيفة  
 وكذلك الدنانير والفلوس وكل ما يكال او يوزن مما يخلط . وان غصبته  
 فضة فسبكه في فضة له حتى يخلط فعليه مثل ما غصب وكذلك الذهب  
 واذا كانت للرجل دراهم ورجل اخر دراهم فخلطها رجل حتى لا يعرفان دراهم  
 كل واحد منها فهو ضامن لما لهما وان شا اقتسما هذا المال ولم يضمناه  
 وكذلك لو سبك ذلك كله وخلطه في قول ابي يوسف ومحمد وقال ابو  
 حنيفة بضمه ولا سبيل لها على هذا وان غصبه درهما او دنانيرا فجعله  
 عروة في قلادة فهذا استهلك وعلى الغاصب مثله . واذا ارد الغاصب  
 اجود مما غصب او اودي منه ورضي المعضوب جاز وان غصبه الف  
 درهم فاشترى ما منه مائة دينار ونقد دنانير الدراهم قايمة  
 في منزل الغاصب او استهلكه فهو سوا وهو جاز لان ضامن لها وكذلك  
 لو كان الذي غصبه انا نصيب وكذلك لو كان الانا مستهلكا فان صالحه من الفضة  
 على ذهب بتاخير او صالحه من الذهب على فضة مثل وزنها بتاخير كان  
 جاز لان ضلح في غصب والغصب دين وليس هذا كاشي القايير بعينه  
 ببيعة اياه . ولو كان الانا قايما بعينه لا يمنعه اياه قد اظهره فباعه منه  
 كان هذا صرفا ولا يجوز الا بيبه وان كان الانا غايبا عنه فقال اشتر  
 منك لسيه قاي اكره ذلك اذا وقع فيه اشترى البيع كرهت منه ما اكره من  
 الصرف . وانما استحس الضلح في ذلك على ما وصفت لك اذا كان الانا  
 معيا عنه فاما ان كان ظاهرا او هو مقرب قاي اكره الضلح والبيع في ذلك  
 الاعلى ما يجوز في الصرف **باب**

**المصرف في الوديعة** **باب** **في الوديعة** **باب** **في الوديعة**  
 المستودع في يده بغير القيا في السوق فاشترى اياه منه بمائة دينار ونقد دنانير  
 لم يجزه ان يارقه قبل ان يقبض الوديعة من يده وكذلك لو كانت الوديعة  
 انا فضة . وان اودعه متفقا على فوضعه في يده بغير القيا في السوق  
 فاشترى منه بثوب وعشرة دراهم ودفع اليه العشرة والثوب ثم افرقا  
 انتقض البيع كله لانه شئ واحد وكذلك لو اشترى بدينارين ودفع  
 اليه ولم يقبض الوديعة من يده حتى افرقا فان حلقة السيف تحلله السيف

لا يجوز وقد انتقض ذلك كله لانه شئ واحد وكان ينبغي ان يكون فصل  
 السيف وحاميله وجفنه يطل الاخر وحامله وجفنه ان كان في حلقة احدهما  
 فصل اضيف ذلك الفصل الى الفصل والحامل وكان ذلك كله مما يخلط هذا  
 ونضله ولكن ادع هذا او اضد البيع كله ولو قبض كل واحد منها قبل ان يتفرقا  
 كان جائزا منعه كل واحد منها بفضة الاخر وحاميل كل واحد منها بحاميل الاخر  
 ونضله . وان كان في الحلقة فصل اضيف الفصل اليه وكان بالحامل والجفن  
 والفصل وهذا مثل جكر باع واخلوا بوباء ونقرة فضة بثوب ونقرة فضة ونقرة  
 فالثوب بالثوب والفضة بالفضة وان كان فصل فهو مع الثوب بذلك الثوب  
 كرجل اشترى من رجل بعشرة دراهم وثوب شاء واحد عشر درهما بعشرة  
 بعشرة ودرهم وشاة بالثوب فان يفرقا قبل القبض انتقض من ذلك عشرة  
 بعشرة وكاز في الشاة والدرهم بالثوب . ولو باع بوباء ودينارا بثوب  
 ودرهم فالثوب حصته من الثوب والدرهم الاخر حصته من الثوب والدينار  
 فان افرقا قبل القبض بطلت حصة الذهب من الفضة وحصة الفضة  
 من الذهب وجاز البيع في كل واحد من الثوبين لصاحبه حصة التي سميت  
 له ولا جاز في ذلك **باب**

**الصرف في الوديات**  
 رجل استبدل من رجل درهم معه لا يعلم وزنه درهما مثله وزنه اجود منه  
 واردي فهو جاز وكذلك لو قال يعني لهذا الدرهم فضة مثله وزنه وكذلك  
 الذهب والوديات كلها . ولو اشترى مثقال فضة ومثقال نحاس مثقال  
 فضة وثلاث مثقال حديد كان جائزا يكون الفضة بمثلها ويكون ما بقي من  
 الفضة والنحاس بذلك الحديد وكذلك مثقال صغير ومثقال حديد مثقال  
 صغير ومثقال رصاص فالصغير مثله والرصاص مما بقي والحديد كله نوع واحد  
 جيد ورويه وما يصلح ان يصنع منه السبوف وما لا يصلح لذلك ولا يجوز الا  
 وزنا بوزن وان افرقا قبل التقابل لم يطل البيع ولا يشبه هذا في الوجه  
 الصرف . وكذلك الرصاص القليل بالاشرب فهذا رصاص كله بوزن ولا  
 بأس بالنحاس الاحمر بالشبه الشبه واحد والنحاس اثنان يدا بيد من قبل ان  
 الشبه قد زاد فيه الصبغ ولا خرف فيه نسبة لانه نوع واحد . ولا بأس بالشبه  
 بالصفراء الابيض يدا بيد نسبة واحد والصفراء اثنان لان في الشبه الصبغ ولا  
 خرف فيه نسبة وكذلك الصفراء الابيض لا بأس به واحد منه باثنان من النحاس  
 الاحمر لان الصفراء الابيض فيه رصاص قد خلط به وان افرقا في جميع ذلك



وهو قايير بعينه سقايا لم يفسد البيع وكل ما لم يخرج بالصنعة من الوزن في  
المعاملات لم يفسد بحسنه الا وزن سوا بسوا. واذا اشترى انا من نحاس  
برطل من حديد بغير عينه ولم يضرب له اجلا وقبض الا انما فهو جائز ان دفع اليه  
البرطل حديد قبل ان يتفرقا وان يتفرقا قبل ان يدفعه اليه فان كان ذلك الا ان  
قد خرج من الوزن فلا بأس به وان كان الا انما يوزن فلا خيرة من قبل ان يوزن  
عيس بوزن دين وكذلك ان اشترى رطلا من حديد بغير عينه برطلين من رصاص  
بغير عينه وقبض الحديد وتفرقا قبل ان يقبض الرصاص ففسد البيع

**باب الصرف في دار الحرب**  
روى مكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا دابة بين المسلمين وبين  
اهل الحرب في دار الحرب ولا يجوز فيما بين الناحيتين من المسلمين في دار الحرب  
من الصرف وغيره الا ما يجوز في دار الاسلام فان كانا اسما هناك فبأيضا بالربا  
كوهه لهما ولا اوده في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن وهب والقصاص  
كالقصاص فيما بين المسلمين الناحيتين المستتين. اذا دخل تجارا واهل الحرب  
دار الاسلام بامان فاشترى احدهم من صاحبه دينا بدراهم لم يبر من  
ذلك الا ما اجزه بين اهل الاسلام وكذلك اهل الذمة. واذا باع الحربي  
بالربا في دار الحرب ثم خرجوا اليها فاسلموا وصاروا ذمة قبل ان يتقاضوا  
او قبل ان يقتضوا احدهما شرا فاختصوا في ذلك ابطلت وكذلك المسلم باع  
الحربي بذلك في دار الحرب ثم اسلم الحربي واهل الذمة قبل ان يتقاضوا فان  
اختصوا في ذلك الى قاضي المسلمين ابطلت. وان كانا قد تقاضيا في دار الحرب  
ثم اختصا ثم انظر فيه وان لم تقاضيا حتى خلا دار الاسلام ثم تقاضيا فاختصا  
في ذلك رده كله في قول ابي حنيفة ومحمد بن وهب لا يجوز لا اجز للمسلم  
في دار الحرب الا ما اجزه في دار الاسلام وروى حديث بن عباس وغيره عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم انه خطب فقال كل ربا كان في الجاهلية فهو موضوع  
داول ربا يوضع ربا العباس بن عبد المطلب وقال ابو يوسف وروى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ربا الجاهلية وكذلك انا اوده ربا دار الحرب اذا كان بين المسلم  
وبينهم وقال محمد بن ابراهيم رسول الله صلى الله عليه وسلم ربا الجاهلية حتى ظن  
الاسلام على مكة وصارت دار الاسلام فابطل ما كان من ربا لم يقتض قاضيا  
ما قبضه اهل قبل فتح مكة فانه لم يرد ذلك. قال محمد بن ابراهيم ان ابا بكر قبل  
الهجرة حين انزل الله تعالى ان غلبت الروم قال له مشركوا قريش هل كان

خاطر

خاطر ان على ان يصنع مناد بينك خطر انا غلبت الروم احدث خطونا وان  
غلبت فارس احدثنا خطرنا فطوهم ابو بكر علي ذلك ثم اتى النبي عليه السلام  
فاخبره قال اذهب اليهم فترد في الخطر ابعث في الاجل ففعله ابو بكر فظهرت  
الروم على فارس فبعث مشركوا قريش الى ابي بكر لما لم يخطر له فذهب فاحذر  
فاتي به النبي صلى الله عليه وسلم فامر به باكله وكان يسمى التبخيت لهذا التماس  
ولا يحل من اهل الاسلام وقد اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابي بكر  
وهو مسلم وبين مشركي قريش وذلك انه كان بمكة وقد اذ الشوك حيث لا يجري  
احكام المسلمين. وعن ابراهيم قال لا بأس اذا دخل المسلم دار الحرب ان يبيعهم  
الدرهم بالدرهمين والدينار بالدينارين

**باب الصرف بين الوثن والمسلمين**  
وليس بين العبد ومولاه ربا لانه ليس ببيع فان كان على العبد دين لم يكن بينهما  
ايضا ربا ولكي اوده لانه ليس له ان ياخذ ماله وعلمه دين وسواء ان كان  
اشترى منه دينا بدراهم او درهمين بدراهم وكذلك المدين واهل الذمة  
ولا يجوز له ان يشتري من مكاتبه الا مثل ما جوزه مع مكاتب غيره والوالد  
والولد والزوجان والعقارب وشريك العنان والوصي في الربا بمنزلة الاطراف  
والماليك بمنزلة الاحرار. واهل الذمة بمنزلة اهل الاسلام في ذلك  
واما المتفاوضان فليس ذلك منها بيع وهو ما لم يكن

**باب الوكالة في الصرف**  
واذا اقرض الوكيل ان يبيع ليها ان يتفرقا حتى يتقاضيا ولا يضرها غيبه  
الموكلين عنها فان وكل رجل رجلا بالصرف لم يكن لاحدهما ان يتفرقا به فان  
عقد جميعا ثم ذهب احدهما قبل القبض بطلت حصته وحصة الباقي جائز  
وان وكلا جميعا ربت المال بالقبض او بالاداء فذهبنا بطل الصرف وان وكله  
ان يصرف له دراهم بدراهم فصرها وتقااضا واقر الذي قبض الدراهم  
بالاستيفاء وجدتها دينا ذيفا فقبل الوكيل او اقرانه من دراهم وجحد  
الموكل فهو لازم للوكيل. وان رده للقاضي على الوكيل بينه او باسا عين  
ولم يكن القايض اقر بالاستيفاء الامر. واذا وكله ان يصرف هذه الدراهم  
بدراهم فصرها فليس للوكيل ان يصرف في الدراهم بشي وان وكله ان يشتري  
او يقرضه بعينه من رجل فاشتراه بدراهم او نأى بغيره على الامر وان  
اشتراه بشي مما يكال او يوزن بعينه او بغيره لغيره على الامر. وان وكله



ان يصرف هذه الدراهم بدنا نير فصرفها فليس للوكيل ان يصرف في الدنانير بشي  
وان وكله ان يشتري له ابويق فضة بعينه من رجل فاشترى بدراهم او دنانير جاز  
على الامر وان اشترى بشي مما يملك لا يوزن بعينه او بغير عينه لم يجز على الامر . وان  
وكله بفضة له ببيعها ولم يسم له الثمن فباعها بفضة اكثر منها لم يجز . ولم يقض الوكيل  
والموكل اخذ من الفضة من الوكيل قبض منها ودان فضته والباقي في يد الوكيل  
حتى يردده الى صاحبه . واذا وكل الرجل رجلا ببيع تراب فضة فباعه بفضة  
لم تجز فان علم المشتري ان الفضة في التراب مثل الفضة الثمن فوضه جاز ذلك  
والخيار فيه له فان دونه بغير حكم جاز على الامر وان فرقنا قبل ان نعلم ذلك  
فالباع فاسد والوكيل يباح له من احكام الصرف ويبطل بمنزلة الموكل . ولو  
وكله ان يزوجه امرأة على هذا التراب وهو تراب معدن فزوج به كان جائزا  
ان كان فيه عشرة دراهم فضة او اكثر وكذلك ان كان تراب ذهب وفيه قيمة  
عشرة دراهم او اكثر . ولو وكله ان يبيع له سيفا محلي فباعه بفضة فالباع فاسد  
والضمان على الوكيل لانه لم يحالف وقد يكون الباع سقود وسد وكذلك ان باع  
بفضة اقل مما فيه نقد او كذلك ان اشترط فيه الخيار . ولو وكله محلي ذهب  
فيه لو لو دنانير ببيع له فباعه بدراهم شحرا ففرقا قبل القبض كان كذلك  
اللولو واليا قوت . يفرغ بغير ضرر جاز الباع في حصته ويبطل حصته الذهب  
وان كان لا يفرغ الا بصرف لم يجز منه شي . وان وكله يشتري له فلوسا بدراهم  
فاشترى بها قبضها وكسدت قبل ان تسلمها الي الامر فهي للامر . ولو كسدت  
قبل ان يقبضها الوكيل كان الوكيل بالخيار وان شاربها وان شا اخذها فان اخذها  
فهي لازمة له دون الامر الا ان يشاء الامر من قبل لها ليست بفلس حين  
كسدت انما هي الان صرف . وان وكله ان يشتري له عبدا بعينه فاشترى ثمر  
وجده غيبا قبل ان يقبضه الوكيل فلا يملك ان يردده فان اخذه ورضى  
وكان العبد غيبا ينتفع بالعبد معه فهو لا يفرق الامر وان كان غيبا ان  
يستملك العبد فيه لزم الوكيل دون الامر استحسن ذلك الا ان يشاء الامر  
وكذلك الذابة والثوب والدار وما اشبه ذلك وان لم يجد بالعبد عبدا ولكنه  
قبل عبدا بالبيع للوكيل بالخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء جاز وكانت القيمة  
له دون الامر الا ان يشاء الامر اخذ ذلك فيكون اخذ به من المشتري . فان  
وكله بطوق ذهب ببيع له فباعه وسلمه الى المشتري وقبض منه الثمن ثم  
قال المشتري وجدته فصرها بذهب واقرب الوكيل لزم الوكيل وله ان

يستعمل

يستعمل الامر وان انكره الوكيل فوده عليه القاضى باسما ميم او بينة لزم الامر  
وان وكله ان يشتري له طوق ذهب بعينه فيه مائة دينار فاشترى بالفضة  
دراهم ونقد الثمن ولم يقبض الطوق حتى كسره وجعل قبل ان يفرقا فاختار الوكيل  
نصفين الكاسر قيمته مصوغا من الفضة جاز ذلك على الوكيل دون الامر ويري  
منه بايع الطوق وياخذ الوكيل ضمان ذلك من الكاسر ويصدق بفضل ان  
كان فيه على الثمن . واكره للمسلم توكيل الدمي او الحربي ان يصرف له دراهم  
او دنانير واحز ان فعل . واذا وكله ان يصرف له دراهم فصرفها مع عبده  
الموكل والوكيل يعلم او لا يعلم فلا ضمان على الوكيل ان كان عليه دين او لم يكن لانه  
ملك الموكل بعضه في بعض . وان وكله بالفضة درهم فصرفها له فباع بدنانير  
وحط عنه ما لا يتغلب الناس في مثله لم يجز على الامر . وان صرفها بسعورها  
عند مفادض الوكيل او شريك له في الصرف او مضارب له في المضاربة لم  
يجز وان صرفها عند مفادض الامر لم يجز . وان صرفها عند شريك للامر  
في الصرف غير مفادض جاز وكذلك مضاربة وكذلك الوكالة ببيع عوض من  
العروض في جميع هذه الوجوه . واذا وكله بالفضة درهم فصرفها له وهما بالكون  
ولم يسم له مكانا فصرفها بالكوفة او خرج لها الى الحيرة او الى مكة او الى الشام  
فصرفها هناك جاز ولا ضمان عليه لانه لم يوقت له مكانا ولذلك ما ليس له  
حمل ومونة . ولو وكله ببيع عبده او عوض من العروض له حمل ومونة  
فاستاجر له وخرج به من الكوفة الى مكة فباعها هناك احوف البيع ولو الرافق  
الامر من الاجر شيئا وقال في رواية ابي حفص اجرت البيع اذا باعته بمثل ثمنه  
في الموضع الذي امره ببيعه فيه واعاد هذه المسئلة في كتاب الوكالة وقال يفي  
جوابها ثم اجرا ببيع ولم يفرق الامر من البيع شيئا لانه لم يامر به بالخروج وانفق  
على ذلك رواية ابي سليمان وابي حفص ولو ضاع او سرق قبل ان يبيعه فهو  
ضامن له ولو وقع اليه داهيا وقال اشترى بها ثوبا وسماه ولم يسم له المكان  
فاشترى بغير الكوفة كان جائزا اذا لم يكن له حمل ومونة . وان وكله بالفضة  
دراهم فصرفها له بمر ان الموكل صرف تلك الالف فجاء الوكيل الى بيت الموكل  
فاخذ الفاعل غيرها فصرفها فهو جاز وكذلك لو كانت الالف الاولى فاقعة فاخذ  
الوكيل غيرها فصرفها كان جائزا وكذلك الدنانير والفلس . ولو امره ببيع  
فضة لعينه او ذهب بعينه او عوض من العروض فباع غيره لم يجز . واذا  
وكله بالفضة درهم يصرفها له بدنانير فصرفها الوكيل بدنانير فوفيه جاز لان



وزن الكوفة كان على الكوفية المقطعة اسقض • ولو قال اشترى هذه  
الدنانير غلة ولم يسم غلة الكوفة او بغداد فاشترى له غلة الكوفة جاز  
ولو اشترى له غير الغلة لم يجز الا ان يكون مثل غلة الكوفة • وكذلك  
لو اشترى له غلة فهو جاز لان وزن الكوفة كوفيه وقال ابو يوسف ومحمد  
اما التوفران صرفها كوفيه مقطعة لم يجز لان وزن الكوفة اليوم على  
الشامية الثعل وانما جاز قبل اليوم لان وزن الكوفة البصرة او غلة  
بغداد لم يجز على الامر الا ان يكون مثل غلة الكوفة فيجوز وعليه ان قال  
بع هذه الالف درهم بدنانير شامية فباعها كوفيه فان كانت الكوفيه  
غير مقطعة وكانت تكون وزنها شامية فهو جاز وليس الدنانير في هذا  
كالدرهم ولو قال بعها بدنانير كوفيه غنم فباعها بشامية لم يجز على  
الامر لان هذا مثل الدرهم التي ذكرنا قبل هذا

### باب العيب في الصرف

واذا اشترى الرجل سيفاً محلياً درهم أكثر مما فيه وتقابضاً تفرقاً ثم وجد  
بالسيف عيباً في فصله او حافته او حمله فرده وقبله منه صاحبه  
بغير قضا قاضي فلا ينبغي له ان يفارقه حتى يقبض الثمن وان فارقته اسقض  
الرد وعاد الامر كما كان وله ان يرده عليه بالعيب وكذلك الاقالة • ولو  
رده بقضا قاضي لم يضره ان يفارقه قبل قبض الثمن وله ان يواجره بالثمن  
وكذلك ان رده بخيار الروية بغير قضا قاضي • وان كان محلي ذهب  
فيه جوهر مفضض فيه فوجد به جوهر عيباً فارد ان يرده دون المحلي لم يكن له  
الا ان يرده كله او ياخذ كله • وكذلك لو اشترى خاتمة فضة فيه نصف ياقوت  
فوجد بها نقص او بالقصة عيباً ولو اشترى البريق قصه فيه الف درهم او مائة  
دينار وتقابضاً ثم استحق نصف الاويق وردد الباقي بقضا قاضي كله  
ان يفارقه قبل قبض الثمن • ولو اشترى الف درهم مائة دينار وتقابضاً  
وتفرقاً ثم وجد بها رصاً او سقوة فرده عليه كان له ان يفارقه قبل  
قبض الثمن وكذلك الزيوت في قول ابي حنيفة • ودوي عن المسور بن مخرمة  
قال وجدت في المغفر يوم القادسية طستاً لاندري اشبه بموارد ذهب  
فاسعها بالالف درهم فاعطاني بها تجار الحيرة الف درهم فدعاني سعد ففأ  
لا تمني وردد الطست فقلت لو كانت شبه ما قبلتها فمني قال اني اخاف ان سح  
عمرني فقلت طستاً بالالف درهم فاعطيت بها الف درهم فيرياني قد صانعتك

فيها قال فاخذها مني فابتعت عمر فذكرت له ذلك فرفع يديه فقال الحمد لله الذي  
جعل ريعتي مخاضاً لي في افاق الارض قال وما زادني على هذا • واذا اشترى  
الرجل طستاً • او لاندري ما هو ولا يشترط له صاحبه شيئاً فهو جاز •  
واذا اشترى انا فضة فاذا هو غير فضة فلا بيع بينهما ولو كانت فضة حمراء او  
فيها رصاص او صفر هو الذي يفسد بها فهو بالخيار ان شاء اخذها وان شأدها  
فان كانت الفضة رديئة من غير غش فيها لم يكن له ان يردها وكذلك الذهب  
وكذلك المحلي المصوغ وغيره ولو اشترى سيفاً محلياً على ان فيه مائة درهم  
بمائة درهم وتقابضاً وتفرقاً فاذا اني السيف مائة درهم فانه يرد السيف  
وان اشترى البريق فضة بالالف درهم على ان فيه الف درهم وتقابضاً وتفرقاً  
فاذا وجد الف درهم كان للمشتري ان يشتريه نصفه بالالف درهم • ولو كان اشترى  
بمائة دينار وكان جازيلاً له كله بالدنانير • ولو اشترى نقرة فضة بمائة درهم  
على ان فيها مائة درهم وتقابضاً فاذا فيها مائة درهم كان للمشتري نصفها  
ولا خيار له فيه وكذلك لو اشترى بعشرة دنانير وكذلك الذهب  
الذهب • ودوي عن ابي نافع قال خرجت لخلخال فضة لامرأة اشعه فلقين  
ابو بكر فاشتراه مني فوضعه في كفه الميزان ووضع ابو بكر داهية في كفه  
الميزان فكان الخلخال اشف منه قليلاً فدعا بالمقراض لمقطعة فقلت  
يا حلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لك فقال يا ابا نافع اني سمعت  
رسول الله يقول للذهب بالذهب ووزن الزايد والمزيد في النار  
واذا اشترى الرجل عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم فضة فزادت عليها  
وانت فوهبة له هبة • ولويدخله البيع فان ابا حنيفة قال هذا جاز •  
واذا كان السيف المحلي بين رجلين فباع احدهما نصيبه وهو النصف  
دينار من شريكه او من غيره وتقابضاً فهو جاز وان كان باعه من شريكه  
ونقده الدينار والسيف في المذمت ثم افترقا قبل ان يقبض السيف اسقض  
البيع ولا بأس ببيع القصة تجزأ بالذهب او بالفضة او بالعروض •  
واذا اشترى ثوباً محلياً فضة خمسون درهما وكية السيف وحمله وحفنه  
خمسون درهما بمائة درهم فنقده منها خمسين وقبض السيف ثم افترقا  
فهو جاز وما نقده فهو ثمن المفضة • وكذلك لو كانت الخمسين الباقية  
موجلة الى شهر وكذلك لو كان الثمن عشرة دنانير فنقده منها خمسة وقبض  
السيف ثم فارقته فهو جاز وما نقده فهو ثمن الف فيه وكذلك لو كانت خمسة



الباقية من جلة الى شهر وكذلك لو صالحه من الخمسة الباقية على درهم او على  
 ثوب وتقابضا **باب** **الصلح في القرض**  
 رجل اشترى عبدا بمائة دينار وتقابضا وتفرقا ثم وجد بالعبد عيبا اقرب  
 البائع او انكره ثم صالحه على دينار وتفرقا قبل القبض فالصلح جائز وان  
 كان ذلك اكثر من قيمة العيب او اقل فهو سوا وكذلك ان ضرب للدينار  
 اجلا • وان صالح على درهم وقبضها قبل ان يفرقا جاز وان يفرقا قبل ان  
 يقبض اسقط الصلح واستقبل الخصومة في العيب وكذلك لو كان ضرب للدينار  
 اجلا ثم ناره قبل ان يقبضها او اشترط في الصلح جازا ثم افترقا قبل ان يبطل  
 صاحب الحيا دعياره • واذا ادعى رجل على رجل مائة درهم فانكره او اقر  
 به ثم صالحه منها على عشرة دراهم حاله او الى اجل او بشرط خیار ثم افترقا فالصلح  
 جائز لانه ليس فيه ضرر فان صالحه على خمسة دنانير وقبضها قبل ان يفرقا  
 فهو جائز وان افترقا قبل ان يقبضها اسقط الصلح وكذلك ان كانت الى اجل  
 او فيها شرط خیار وافترقا على ذلك فهو فاسد • واذا ماتت المرأة وترك  
 ميراثا من دقيق وعروض وحلي ذهب فضة وجوهو وترك اباهما ووجهما  
 وميراثهما كلها عند ابها فصالح زوجها من ذلك على خمسة اوقية او على مائة  
 دينار ولا يدري افضة من الذهب او الدراهم اقل من ذلك او اكثر فالصلح  
 جائز ولو صالح على خمسة دراهم وخمسين دينارا وتقابضا قبل ان يفرقا  
 فاجاز ذلك كون الذي اخذ من الفضة بالذهب وحسنه من العروض  
 والذي اخذ من الذهب بالفضة وحسنه من العروض وان يفرقا قبل  
 ان يقبض شيئا اسقط الصلح • وان قبض الزوج الدراهم والدنانير ثم  
 افترقا والميراث في منزل الاب اسقط من الصلح حصة الذهب والفضة  
 وان قبض الاب ذلك كله وقبض الزوج بعض الدنانير والدراهم وبقي  
 فان كان انقذ بقدر حصة الذهب والفضة والحلي فالصلح ماضى وان  
 انتقد اقل من ذلك بطل من الذهب والفضة حصة ما لم ينتقد واذا ادعى  
 الرجل سيفا محلي بعينه عند رجل فصالحه منه على عشرة دنانير وقبض  
 منها خمسة دنانير ثم افترقا او اشترى بالباقي منه ثوبا قبل ان يفرقا وقبضه  
 فان كان نقد من الدنانير بقدر الحلة وحصلها فالصلح ماضى • وان كان  
 الذي نقد اقل من حصتها لم يجز شوي الثوب لا وحلي ثمنه بعض ثمن الحلية  
 وقد صد الصلح بالافتراق • واذا اشترى الرجل ابوق فضة فيه الف درهم

بماية دينار وتقابضا ثم وجد بالابوق عيبا وهو ما يبر بعينه فله ان يرد فان  
 صالحه البائع على دينار وقبض فهو جائز وان كان الدينار اكثر من قيمة العيب  
 او اقل في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا كان الفصل منه ما لا يتفق  
 الناس في مثله فالفصل غير جائز وان صالحه على عشرة دراهم فهو جائز  
 وان كانت الدراهم اكثر من قيمة العيب في قولهم جميعا اذا قبضها قبل الافتراق  
 فان افترقا قبل القبض او على شرط خیار او اجل بطل الصلح • وان ادعى رجل  
 على رجل عشرة دراهم وعشرة دنانير فانكر ذلك كله المدعي عليه او اقر  
 بوضا حة على خمسة دراهم من ذلك كله فقد اوسيه فهو جائز • وان اشترى  
 قلب ذهب ثمانية عشرة مثاقيل بمائة درهم وتقابضا واستهلك القلب اوله  
 يستهلك ثم وجد به عيبا قد كان دلسه له فصالحه على عشرة دراهم  
 بنسبه فهو جائز لان حصة العيب دين على البائع • ولو صالحه على دنانير  
 لم يجز الا ان يقبضه قبل التفريق • وان اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم  
 بدينار وتقابضا ثم وجد في القلب هشما سقطه فصالحه من ذلك على غير اطين  
 ذهب من الدينار على ان اذا اشترى القلب ربع حطة وتقابضا فهو  
 جائز وان كانت بعينها وتفرقا قبل القبض فراطى الذهب والحطة  
 فهو جائز وان تقابضا ثم وجد في الحطة عيبا ردها ورجع حصتها من  
 القيراطين اذا قسمها على قيمة الحطة وقيمة العيب

**باب** **القرض في المرض**

قال ابو يوسف سألت ابا حنيفة عن مريض باع من ابنه دينارا باللف درهم  
 وتقابضا قال لا يجوز لانه اودت والبيع وصية للوارث وان كان لم يحيط  
 عنه شيئا قال لا ابو يوسف ومحمد هو جائز وكذلك لو باع بمثل قيمته • ولو  
 اشترى منه الف درهم بما في ديناره فاجاز ذلك ببقية الورثة فهو جائز وان  
 ردوا فهو مردود وفي قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ان شال ابن اخذ  
 مثل الدرهم من الدنانير وان تقض البيع • فاذا باع المريض من اجنبى  
 الف درهم بدينار وتقابضا ثم مات المريض والدينار عنده وكامل  
 له غير ذلك فلا ورثة ان يردوا على ما زاد على الثلث وان ردوا كان المشتري  
 بالخيار ان شال اخذ ديناره ورد الالف وان شال اخذ من الالف قيمة الدينار  
 واخذ ايضا ثلث الالف كاملا • وان كان المريض قد استهلك الدينار وكان  
 للمشتري ان ياخذ قيمة الدينار من الالف وثلث ما بقي من الالف وكذلك



اذا باع المريض المريض شيئا قيمته مائة درهم وفيه من الفضة مائة درهم وقيمة  
 ذلك كله عشرون دينارا دينارا وبقا بقايت الودعة ان يجوز اكان المشتري  
 بالخيار ان شا كان له قيمة الدينار من الشئ وحليته وثلاث السيف تاما بعد  
 ذلك وان شاد ذلك واخذ ديناره وان كان الدينار قد استهلك المريض  
 كان المشتري بالخيار ان شا اخذ دينارا امثله ديناره وود البيع ويكون ذلك  
 دينارا في تركه الميت باع السيف حتى بقا الدينار وان شا اجاره له السيف  
 وحليته قيمة الدينار وثلاث ما بقي وان كان المشتري ايضا قد استهلك قبضه  
 جاز له منه قيمة الدينار وثلاث الباقي وعزير ثلث الباقي مريض له تسع مائة  
 درهم لا مال له عزيرا فباعها بدينار وقبض الدينار وقبض الاخر مائة درهم  
 من التسع مائة ثم افرقا ومات المريض والمال قايرو والدينار قيمته تسعة  
 درهم كما جاز الودعة ودرهم هاهنا سوا وله المائة درهم بقسع الدينار  
 ويرد عليه ثمانية التسع الدينار وان لم يكن قبض شيئا و عليه ديناره وان  
 لم يتفرقا حتى زاد المشتري تسعة وخمسين دينارا وبقا بقايت كل واحد  
 قال ابو الفضل وانما يصح هذه المسئلة الاخيرة اذا زيد في سواها ان قيمة  
 الدينار عشرة درهم وان كان المريض وكل وكيل فباعها من هذا الرجل دينارا  
 ثم مات المريض قبل ان سقاها فقال المشتري انا اخذ التسع مائة بتسعين  
 دينارا قبل ان يتفرقا فله ان البيع قد وجب قبل موت الميت وان اشترى من  
 المريض الف درهم مائة درهم وبقا بقايت تسع مائة من مرضه لم يجز هذا على  
 حال ولله اعطى المائة ان يمسك مائة من الالف ثمانية ويرد الفضل فان  
 كان اعطى مع المائة ثوبا او دينارا كان ذلك بيعا صحيحا فان مات المريض  
 فابت الودعة ان يجيزوا كان له ان ينقض البيع فان شا كان له من الالف مائة  
 مكان مائة وقيمة الدينار وثلاث الالف وان كان المريض ابريق فضة  
 فيه مائة درهم وقيمتها بالدينار عشرون دينارا فباعه بمائة درهم وقيمتها  
 عشرة دنانير ثم مات فابت الودعة ان يجيزوا فاما المشتري بالخيار وان شاد من  
 البيع وان شا اخذ ثلثي ابريق ثلثي الجارية وثلاثة للودعة

**باب الاجارة في عمل القوية**

واذا دفع الى الرجل جاما موهبه نقصه ووبا معلوما يكون قرضا على الدافع  
 اجرا معلوما على ذلك فهو جائز بلزومه الاجور والقرض فان اختلفا في  
 مقدار ما صنع فيه من الفضة فالقول قول رب الكمام مع مبيد على عليه

فان قال هو موهبه مائة دينار فضة على ان اعطيك ثمنها واجر عملك ذهبا  
 عشرة دنانير وتفرقا على ذلك فهو فاسد فان عمله كان له فضة مثل وبقا بقايت  
 وله اجر مثله لا يجاوز ثمنه ما سمي وان دفع اليه ثوبا كتبت عليه كتابا بذهب  
 معلوم باجر معلوم من الفضة في ذلك كله فهو فاسد وكذلك لو شرط عليه  
 اجرة وثمانه ذهبا فان قال اقرضني مثقال ذهب واكتب به على هذا الثوب  
 كذا كذا على ان اعطيك اجره نصف درهم او قال فبراط ذهب جيد فخذوا  
 جائزا وان لم ينقص القرض لانه حين كتب له به فكان قبضه ويجب له الاجر فيه  
 واذا دفع رجل الى رجل عشرة دراهم فضة فقال اخلط لي فيها خمسة دراهم فضة  
 ثم ضعها كلها قلب فضة ولك الاجر كذا ففعل فهو جائز والخمسة قرض عليه  
 والاجر واجب عليه لانه بالخلط صار قرضا لا يري الهالو هلك بغيره  
 الخلط من مال الامر ولو اختلفا فقال الدافع كانت فضتي اثنا عشر دراهم  
 ان يريديها ثلثة وقال المدفع اليه بل كانت عشرة وامرني فردت فيها  
 خمسة وفي القلب خمسة عشر كان القول قول المدفع اليه انه قد زادها خمسة  
 وان ادفع انما دفع اليه عشرة ويضمن له عشرة مثل فضة من قبله انه زاد درهمين  
 على ما قال الدافع الا ان يرضى الدافع ان ياخذها ويعطيه خمسة ويعطيه الاجر  
 تاما فيكون له ذلك ولو كان القلب محشوا لا يعرف وزنه وانفق انه اعطاه عشرة  
 وادبره ان يريدي خمسة وقال الدافع لم تزد فيه شيئا وقال المدفع اليه قد زدت  
 فيه خمسة فالقول قول الدافع الا ان يشا العامل ان يرد عليه مثل فضة ويكون  
 القلب له بعد ان يخلط الاخر ما يخلطه زاد فيه ولو اتفقا على انه زاد فيه خمسة  
 وقال الامر كانت فضتي بيضا وامرته ان يريديها فضة بيضا وقال العامل بل  
 كانت فضتك سودا وامرته فردت فيها فضة سودا فالقول قول المدفع اليه  
 مع مبيد وان اختلفا في الاجر كان القول قول الدافع وان علمته في بغير اجر  
 رجل اشترى من رجل عشرة دراهم بدينار وبقا بقايت فوجدها ويوقا بعد  
 ما تفوقا فاستبد لها منه ثم استحق رجل تلك الدراهم الزبوف وقضي له  
 بها لم ينقص الصرف ولانه قد ابراهها اياه قبل ان يستحق في قول ابي يوسف ومحمد  
 رجل استقرض من رجل كرو حنطة فقال اطعمها لي بد درهم قطعها له قبل ان  
 يقبضها كان باطلا ولا اجر له فيه وان اعطاه الدقيق فعليه الدقيق مثله  
 ولو دفع اليه كرو حنطة وقال اقرضني نصف كروا خلطه به ثم اطعمها لي بد درهم  
 ففعل كان هذا جائزا ولو دفع الى رجل جاما ذهبا فقال موهبه به وما فضل



فهو لك اجر لم يجز لان الاجر مجهول فان عمل كان له اجر مثله • واذا اشترى  
الرجل قلب فضة بدينار ودفع الدينار ثم ان دخل احرق القلب بالنار فاختر  
المشتري تضمنه قيمته من الذهب قبل ان يفارق المشتري البائع فهو جائز ومصدق  
بالفضل على الدينار وان تفرقا قبل ان تقضى القيمة بطل الصف و يكون القيمة  
للبيع على المحرق وهذا قول محمد وقول ابي يوسف الاول وقال ابو يوسف بعد ذلك  
اذا اختار المشتري اتباع المحرق بالقيمة شحرت فارقا قبل القبض لم يطل العرف  
لان اختياره لذلك بمنزلة قبضه وان توي من ماله وان اشترى شيئا محلي فيه  
خمسون درهما بمائة درهم او بعثه دنانير ونقد الثمن ولم يقض السيف حتى  
افسد رجل شيئا من جماله ارجته واختار المشتري اخذ السيف ويقض المفسد  
قيمة ما افسد فله ذلك • فان قضى السيف ثم فارق البائع قبل ان يقبض  
من المفسد صمان ما افسد لم يضر ذلك البيع لان الفساد كان في غير الفضة  
بمنزلة ثوب اشتراه فنقد الثمن واحرقه احرق قبل القبض فاختر المشتري امضا  
البيع وتضمنه قيمة الثوب شحرت فارق البائع لم يضره الافتراق • ولو كان افسد  
السيف المحلي كله واحرقه بالنار فاختر المشتري امضا البيع وتضمن المفسد  
ونقد البائع الثمن ثم فارقهم المفسد قبل ان يودي لم يفسد البيع • وان فارق  
البائع المشتري قبل قبض القيمة استقضى البيع كله في قول محمد • واذا اشترى رجل  
ثوبا في كرحطة او باع قلبا بدينار ونفسه رجل القلب وشق الثوب باثنين فاختر  
مشتري القلب والمسلم اليه اخذ الثوب والقلب ونقد الثمن وقال اتبع المفسد  
بصان ذلك وقبض القلب والثوب قبل ان يتفرقا فله ذلك وان لم القيمة حتى  
تفرقا لانه قد قبضها باعيانها وان اشترى شيئا محلي فيه خمسون درهما فبضه  
بمائة درهم فاحرق رجل نكته من جلته واختر المشتري امضا البيع وتضمن الغا  
فنقد الثمن وقبض السيف ثم فارق البائع قبل ان يقبض قيمة البكرة فان البيع  
ينقضي في البكرة خاصة دون السيف لا يلحقه ذلك منه وهذا قول محمد وفي  
قياس قول ابي يوسف لا ينقضي البيع في البكرة ايضا وكذلك القول في السلم اذا  
استهلك رأس المال قبل التسليم فاختر المسلم اليه اتباع المستهلك بال ضمان  
ثم فارق رب السلم قبل القبض بطل في قول محمد ولم يطل في قياس قول ابي يوسف  
واذا اشترى الرجل شيئا محلا بمائة درهم وحلته خمسون درهما وتقابضا  
ثم باعه المشتري مراحة برح عشرة او درهم مائة او برح ثوب بعينه او بوضعة  
محوه ذلك لم يجز لان المحلية حصاة من الرخ ومن الحمران ولا يجوز المحلية بالكثر

منها وان ربحه فيما سوي الفضة جاز • واما التجار الموه فلا باس بالمراحة  
فيه لان التمويه لا يخلص • وان اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بدينار  
وتقايضا بمراحة برح نصف دينار او برح درهم فلا باس بذلك • ولو  
كان قام عليه بعشرة دراهم فباعه برح درهم ولو ضم معه ثوبا قد قام  
عليه بعشرة دراهم فقال يقوم على هذا ان بعشرين درهما وباعها برح درهم  
او برح درهم مائة فانه يجوز الثوب حصته ولا يجوز في القلب وهذا قول  
ابي يوسف ومحمد ولا يجوز شي من ذلك في قياس قول ابي حنيفة وكذلك لو  
اشترى جارية وطوق فضة عليها فيه مائة درهم بالثوب درهم وتقايضا شتم  
باعها مراحة برح مائة درهم او برح درهم مائة • جاز في الجارية دون الطوق  
في قول ابي يوسف ومحمد • ولو اشترى شيئا محلي بمائة درهم وحلته خمسون  
درهما وتقايضا ثم حط عنه درهما فهو جائز والحط ليس من الفضة • ولو اتبع  
قلب فضة فيه عشرة دراهم بعشرة دراهم وتقايضا ثم حط عنه درهما وقيل  
الحط وقبضه بعد ما افترقا من مقام البائع او قبل ان يفترقا فسد البيع كله  
في قياس قول ابي حنيفة وفي قول محمد يجعله همه وله ان يمنع منه ما لم يسله  
ولا ينقضي البيع وهذا بمنزلة رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم لحط عنه البائع  
الثمن كله بعد القبض وقبله فليس هذا الحط انما هو همه وكذلك  
الفضة لا يكون باقل من وزنها فاذا اخطبها شيئا فاما ذلك همه ان شا  
تلم وان شا امتنع وهم من ثمن الفضة بمنزلة همه جميع من الثوب  
ولو اشترى قلب فضة وثوبا بعشرين درهما وفي القلب عشرة دراهم وتقايضا  
ثم حط عنه درهما من ثمنها جميعا جاز نصف الحط في الثوب وينقضي البيع في  
القلب • ولو كان البيع شيئا محلي بمائة درهم وحلته خمسون درهما لحط من  
منه درهما اجزت ذلك وجعلت الحط على غير الفضة ولو باع قلب فضة  
بعشرين دينارا وتقايضا شحرت عنه بعد ما افترقا عشرة دراهم وقبضها  
او فارقته قبل القبض فهو جائز • وان اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم وتقايضا  
ثم زاد احدهما الاخر درهما او فيراها من ذهب او شيئا من العروض وقيل الزيادة  
انقضى البيع في قياس قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يبطل الزيادة ولا  
ينقضي البيع ولذلك اوجب له بالحياء يوما فتفرقا قبل ذلك ولم يكن ذلك شرطا  
في البيع وان كان اشترى القلب بدينار وتقايضا وتفرقا ثم زاد احدهما الاخر  
شيئا قبض الزيادة فهو جائز وفي بيع فان كانت الزيادة ثوبا فتفرقا قبل



قبضه اسقف البيع في نصف القلب ولو كان راد درهما ثلثا فارقا قبل قبضه  
اسقف البيع في عشر القلب وزن درهم • ولو اشترى سيفاً بحلي مائة درهم  
وحليته خمسون درهماً ونقايضا ثم زاده الذي قبض السيف درهماً او ديناراً  
فهو جائز • وان تفرقا قبل القبض لان الزيادة ليست في القصة انما هي فيما  
سواها • ولو كان البايع زاده ديناراً وقبضه قبل الافتراق جاز فان فارق  
قبل ان يقبض اسقف من الثمن حصته الدينار ونفسه ان يعزل من الثمن وزن  
الفضة ويقسم الباقي على ثمة الدينار وثمة السيف بغير حلية • ولو اشترى  
قلب فضة منه عشرة دراهم بعشرة دراهم واشترى بواحدة عشرة  
دراهم فبواضعها جميعاً بربع عشرة احد عشر والاربع دة بارده او بوضيعة  
عشرة احد عشر او بوضيعة دة يارده جازت حصته الثوب ولو بجزو حصته  
القلب • ولو قال ابيعكها سقسان درهم من عشرين او بوضيعة درهم من عشرين  
جازت الفضة مثلها والثوب بما بقي • ولو اشترى فضة خمسين درهماً وزادها  
كذلك واشترى سيفاً خمسين درهماً وحليته وخمسة دراهم عليه خمسة دراهم  
وعلى الصياغة خمسة دراهم فاشترى قال يقوم على مائة وعشرة فباعه مراوحة  
على ذلك ربع دة يارده او بربع عشرة احد عشر او بربع عشرين درهماً كان فاسداً  
لانه شيء واحد وقد وقع للفضة فيه ربع ولو كان الثمن والنفقة ديناراً جاز  
واذا اشترى قلباً بعشرة دراهم وربعه عشرة دراهم وقبض القلب غصبة الاخر  
خمس عشرة دراهم ثم افترقا فهي قصاص من القلب وان تفرقا على غير رضا  
وكذلك القرض ولو اشترى لقلب مع ثوب بعشرين درهماً وقبض القلب  
ونقده عشرة دراهم ثم تفرقا جعلت ما نقد من القلب استحساناً • ولو  
نقد العشرة فقال هي من ثمنها جميعاً فهو مثل الاول فان نقد فقال هي  
من ثمن الثوب خاصة وقال لاخر ثمن اقول لا وتفرقا على ذلك استعاض البيع  
في القلب لان الدافع جعلها قصاصاً من ثمنها سداً وكذلك لو كان الثمن ديناراً  
وكذلك لو اشترى سيفاً بحلي مائة درهم وحليته خمسون درهماً فقبض السيف  
ونقد خمسين درهماً وقال هي من ثمن اقول هي من ثمن السيف والحلية او من  
ثمن السيف دون الحلية ودعى بذلك القابض او لم يرص فهو سوا الذي  
نقد من ثمن الحلية استحساناً وكذلك لو كان الثمن ديناراً • ولو اشترى فضة  
خمسة دنانير حليته واشترى سيفاً وحليته وخمسة دنانير وانفق  
على صاحبها وتركيبه ديناراً ثلثاً فباعه مراوحة على ذلك بربع عشرة احد عشر

او بربع

او بربع دة يارده او بربع ديناراً ونقايضا كان جائزاً وله وكذلك لو كان قلب  
فضة يقوم عليه ديناراً وثوب لاخر يقوم عليه ديناراً من فباعها مراوحة على  
ذلك بربع ديناراً والاربع دة يارده او بربع عشرة احد عشر فان الثمن والربع  
بينهما على قدر اس مال كل واحد منهما • وان كان قلب فضة لرجل فيه عشرة  
دراهم وثوب لاخر قيمته عشرة دراهم فباعها من رجل بعشرين درهماً فباع  
كل واحد منهما للذي له خاصة الا ان البيع صفقة واحدة ثم نقد صا حب  
القلب عشرة فهي له خاصة لاشركة للاخر معه ولا يستعاض البيع قبل ان  
نقد الباقي • ولو باعاً جميعاً الثوب وباعاً جميعاً القلب فنقد صا حب  
القلب عشرة فاشترى تفرقا استعاض البيع في نصف القلب لانه لم ينقد  
جميع ثمن القلب وانما اشترى نصفه من صاحب له لم ينقد • ولو باع لولة  
بمائة ديناراً على ان فيها مثقال فاذا فيها مثقالان كان البيع جائزاً على جميعها  
ولو كان باعها على انها الف وداع كل دة درهم كان المشتري بالخيار وان  
شأ اخذها بالف وخمسة وان شأ ترك ذلك قلب فضة اشتراه بعشرة  
دراهم على ان فيه عشرة فاذا فيه عشرون فهذا درهم بدرهم باخذ بعشرين درهماً  
ان لم يكن ثمن تفرقا لان كل درهم بدرهم وان لم يسه وان شأ ترك • وان كانا  
تفرقا جاز له النصف من القلب وان كان اشتراه بديناراً فهو له كله بدينار  
ولو كان قال كل عشرة بديناراً اخذ بدينارين ان شأ • ولو باع قلب فضة  
فيه عشرة وثوباً بعشرين درهماً فنقد عشرة وقال نصفها من ثمن القلب ونصفها  
من ثمن الثوب ثم تفرقا قد قبض القلب والثوب استعاض البيع في نصف القلب  
واما السيف اذا سمي فقال نصفها من ثمن الحلية ونصفها من ثمن السيف ثم  
تفرقا لم يفسد البيع • ولو قال ابيعك السيف بمائة درهم خمسين نقداً من ثمن  
السيف ثم تفرقا لم يفسد البيع ولو قال ابيعك السيف بمائة درهم خمسين نقداً  
من ثمن السيف والحلية وخمسين سداً من ثمن السيف والحلية ثم تفرقا كان  
البيع فاسداً ولو كان هذا في الثوب والقلب فسد البيع كله ايضا في قول ابني  
حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجوز في الثوب • ولو اشترى سيفاً بمائة درهم  
على ان حليته خمسين درهماً ونقايضا فاذا حليته ستون درهماً ولم يتفرقا  
فالمشتري بالخيار وان شأ زاده عشرة دراهم واخذ السيف وان شأ نقض  
البيع • وان كان قد تفرقا فابيع مستعاض وكذلك لو كان في حلية السيف  
مائة درهم واخذ السيف ولا يسه هذا الا بربع ان رجلاً لو باع اربعاً جاز

ثمن ع



ولو باع نصف حليه شيف لم يحز ولو باع النضال والحمال ونصف الحلية لم يحز  
لان في هذا ضرر . ولو اشترى شيعا محلي وذن حليته خمسون درهما بعشرة  
دنانير وتقا بضا وتفرقا فاذا في الشيف مائة درهم فالبيع جائز ولا يشبه هذا  
البيع بالدرهم . وكذلك لو اشترى قلب فضة بدينار على ان فيه عشرة  
دراهم فاذا فيه عشرون درهما كان البيع جائزا ولا يرد منه شيئا . ولو كان  
مكان القلب نقره ودفعها . ولو ان رخلاباع قلب فضة لرجل كله جمعه  
وكله اخر يوب ببعده فيها جميعا صفقة واحدة بدينار وعشرة دراهم  
على ان ثمن القلب الدنانير ومن الثوب الدرهم كان جائزا فان دفع القلب  
وقبض منه فهو جائز ولا يشترط صاحب الثوب في ثمن القلب لان ثمن كل واحد  
منها مسمى على وجه وكذلك لو كان الثمن عشرون درهما عشرة يبيع ثمن القلب  
مثل وزنه وعشرة سود ثمن الثوب وبينهما صرف . ولو باعها بعشرين درهما  
صفقة واحدة لم يبين ثمن احدهما من صاحبه ثم نقد عشرة دراهم كانت من  
ثمن القلب وكان البيع جائزا ولو كان ككلا لصاحب القلب ولا يشترط صاحب  
الثوب فيها لان البيع فيه صرف فالذي استقد حصاة الصرف والاستد بالبيع  
الاشترى انه لو كان البيع بعشرين درهما عشرة نقد وعشرة نسنة فقبض  
النقد ودفع الثوب والقلب كان جائزا والنقد من ثمن القلب . اخر الكتاب

**كتاب الشفعة**

ورد في المسود من محرم ان سعد بن مالك عرض بيتا له على جارية فقال خذ  
بأربع مائة درهم اما اني قد اعطيت به ثمان مائة درهم ولكنني اعطيتك لاني  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجار احق بسفقه . وعن الحسن في  
الشفعة للبيد قال وصية بمنزلة ابيه ان شا اخذ له والغائب على شفخته  
وعن ابي سعيد الخدري عن النبي عليه السلام قال الخليل احق من الشفيع .  
والشفيع احق من غيره . وعن جابر بن عبد الله قال الجار احق بشفيعه ان  
ينتظر لها ان كان غائبا وان كان طريقها واحدا . وعن الشعبي قال من سمع  
شفعة وهو حاضر فلم يطلب ذلك فلا شفعة له وهذا قول ابي خزيمة وابي  
وسيد . وعن شريح انه قال الخليل احق من الشريك والشريك احق من الجار  
والجار احق من غيره . وعن عمر بن ابنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الجار احق بسفقيه ما كان ولها ياخذ اوجيفه وابو يوسف ومحمد . وعن  
شريح انه قضى لنصراني بالشفعة بشفعة وكتب في ذلك الى عمر بن الخطاب

وعن

وعن الحسن قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة والجار . وعن  
شريح قال لا شفعة لليهودي ولا النصراني ولا المجوسي وللسنانا خذ به . وعن  
الحسن قال اذا قسموا القوم الارضين ودفعوا شراها بينهم فمهر شفعا . وعن  
شريح قال الشفعة بالابواب اقرب الابواب الى الدار احق بالشفعة وللسنانا  
به . وعن علي بن عباس قال لا شفعة الا لشريك لم يقاسم وهذا قول اهل  
المدينة وليس ياخذ به اهل الكوفة . واذا اشترى رجل نصيبا من منزل فشريكه  
في المنزل احق بالشفعة فان سلم الشفعة فالشريك في الدار والطريق احق من جاره  
الدار . فان سلم الشريك في الدار الشفعة والجار احق بالشفعة ولا شفعة  
لاحد بعد الجار والجار الذي له الشفعة عندنا الملاذق الذي داره في  
الدار التي فيها الشرا . فان كان بينهما طريق فالاحق له في الشفعة . وكان  
ابن ابي ليلى يقول مثل ذلك حتى كتب اليه ابو العباس امير المؤمنين باسره  
ان لا يقضي بالشفعة الا لشريك لم يقاسم فاخذ بذلك واذا كان فيما متعرج  
عن الطريق الا عظم رافع عن الطريق او زقاق او درب غير نافذ فيه وورثه  
دور صنعت دار منها وطريقهم واحدة فاصحاب الدور شفعا جميعا لانهم شركا  
في القنا والطريق فان سلم هو لا شفعة فالجار والملاذق بعدهم احق  
بالشفعة والشفعة عندنا على عدد الروس دون مقدار الانصبا والدور  
ولا شفعة الا في الارضين والدور . والصغير والكبير والذكر والانثى  
والحر والمملوك والمسلم والكافر في حق الشفعة سوا . وبأخذ للصبي ابوة  
او وصي ابنه او جده ان لم يكن له وصي فان لم يكن له احد من هؤلاء فهو على  
شفخته اذا ادرك والغائب على شفخته اذا علم . وقال ابن ابي ليلى لا شفعة  
للصغير . واذا اشترى دارا او قبضا ونقد الثمن شرا خلت الشفيع  
والشترى في الثمن فالقول قول المشتري مع ثمنه وان اقام جميعا البيعة فليقنه  
بيعة الشفيع لانه قد ثبت اقرار المشتري بالامور جميعا فاقراؤه بما عليه  
اولى من اقراره بما له في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف البيعة بينة  
المشتري لانه اقام على الفضل . واذا اخذ الشفيع الدار من المشتري فبعده  
وضمان ما له على المشتري وان اخذها من البايع ونقد الثمن كانت عقدة  
وضمان ما له على البايع . ولو غاب المشتري لم يكن بين الشفيع وبين البايع  
خصومة حتى يقدم المشتري . ولو غاب البايع والدار في يد البايع  
لم يكن بين الشفيع والمشتري خصومة حتى يقدم البايع . وان كانت الدار



في يدي المشتري فهو الحضم بخاصه الشفع في الشفعة • وإذا اخذ الشفع الدار  
من المشتري كتب على اقاربه كتابا انه كان اشترايا وان هذا شفيعها فطلب احدها  
بالشفعة فسلمها اليه شفعت فيها وقبض منه الثمن ودفع اليه لتجاره وضمن له الدرك  
واشهد عليه الشهود وما اخذ من المشتري ايضا كتاب الشري الذي عنده فان ابي  
ان يعطيه اشهد على شهادة الشهود فيه وقال بن ابي ليلى العمدية على البايع •  
وإذا اخذ الدار من البايع كتب عليه ايضا نحو ذلك بذكر البيع وقد سلم  
فلان البيع وتسليم الدار بالشفعة غير ذلك وزاد فيه وقد سلم فلان ابن  
فلان المشتري جميع ما في هذا الكتاب واجازة واقترانه لاحق له في هذه الدار  
ولا في غيرها • وان شاكت الكتاب عليها بتسليم الدار بالشفعة له والشفعة  
وقبض البايع الثمن برضاها جميعا وضمان البايع للدرك • وإذا اشتري الرجل  
دارا بالثمن ودفع اليه فطلبها الشفع به الى ذلك الاجل لم يكن له ذلك وقيل  
له انكث فاذا حل الاجل فخذها وانقد الثمن وان شئت فمحل المال وهذا الدار  
فان اخذها من البايع بمحل المال وان اخذها من المشتري ومحل له المال  
كان الثمن للبائع على المشتري الى اجله وان كان للدرا شفيعان فسلم احدهما  
الشفعة لم يكن للآخر الا ان ياخذها كلها او يدعيها فاذا كان البايع اثنا  
في صفقة واحدة والمشتري واحد لم يكن للشفيع ان ياخذ بعضها دون بعض  
فان ادعى نصيب احد البايعين لم يبطال ذلك شفعت له وان ياخذها كلها  
مقسومة كانت او غير مقسومة فان كان البايع واحدا والمشتري اثنا فله ان  
ياخذ حصته احدهما دون الآخر • ولو اخبر الشفع ان المشتري فلان فقال  
قد سلمت له فاذا المشتري غير فهو على شفعت • ولو كان المشتري فلان ذلك  
ومعه غيره بطلت شفعت في نصيب الذي سلم واخذ نصيب الآخر وكذلك  
لو اخبر ثمن فسلمها شتم وجد الثمن اقل من ذلك كان له الشفعة وقال بن ابي  
ليلى لا شفعة له والتسليم للشفعة قبل الشري باطل • ولو اخبر ان الثمن  
عبد او دار او متاع او شيء مما يكال او يوزن فسلم الشفعة فاذا الثمن من  
صنف اخر اقل مما سمي له او اكثر فهو على شفعت وكذلك كل شيء يخبر به ان الثمن  
هو فاذا لم يخرجه اقل منه او اكثر • ولو قيل له اشترايا بعد قيمته الف درهم  
فسلم الشفعة فاذا قيمته اكثر من ذلك فلا شفعة له وان كانت قيمته اقل من  
الف درهم فله الشفعة وقال ابو يوسف ومحمد اذا كانت الدارين ثلثة ورجل  
الاموئع يبر او طريق فيها فباع الشريك في جميع نصيبه من جميع الدارين

والشريك

والشريك الذي له في جميع الدار نصيب اخذ من الآخر الذي له في بعض الدار  
نصيب • وإذا اخذت المشتري والبايع والشفيع في الثمن قبل بقدر الثمن  
والدار مقبوضة او غير مقبوضة اخذها الشفع بمقال البايع ان شا • وان  
كانت الدار في يدي المشتري فقال البايع بعثها اياه بالف درهم واشتوفيت  
الثلث وقال المشتري اشتريتها بالثلثين فله الشفع ان ياخذ بالف درهم وان  
قال البايع بعثها اياه واشتوفت الثمن وهو الف درهم وقال المشتري اشتريتها  
بالثلثين وتقدرته الثمن او ياخذها الشفع الا بالثلثين ولو قال البايع بعثها اياه  
بالثلثين ولم يقد الثمن الا الف درهم لم ياخذها المشتري ولا الشفع الا بالثلثين  
وإذا كان البيع بالف درهم فخط البايع عن المشتري تسع مائة درهم فعلى المشتري  
ان يحيط عن الشفع ذلك فان كان قد اخذ منه دونه عليه • ولو وهب البايع  
كله الثمن للمشتري قبل قبضه او بعد لم يحيط المشتري عن الشفع شيئا فان زاد  
المشتري البايع في الثمن زيادة بعد العقد اخذ الشفع الدار بالثلث الاول  
وكذلك لو باعها المشتري من اخر ثمن اكثر من ذلك كان للشفيع ان ياخذها  
بالثلث الاول من يدي المشتري الاخر ويرجع المشتري الاخر على المشتري الاول  
بما بقي له وعنده الشفع على المشتري الاول وكذلك لو وهبها للمشتري وسلمها  
او رقبها او زوج عليها امرأة كان للشفيع ان يطل ذلك كله وياخذها بالشفعة  
الاول وليس لاحد من هؤلاء على الشفع شيء من الثمن انما الثمن للمشتري الاول  
ولا ياخذ الدار حتى نقد الثمن • وإذا اشتري الرجل شفعان من دار وقاسم  
شريكه بحكم او بغير حكم شتم حضر الشفع كان له ان ياخذ ما اصاب المشتري  
بالقسمة او يترك وكيس له ان يبيع القسمة وإذا قضى القاضي للشفيع بالشفعة  
ثمن مسمى فهو له لا دونه لا يتخلص عنها الا برضا المشتري او يحدت بالدار عيب  
فان كانت في يد البايع وحكم له بها عليه ثمنه البايع ان يقبله فاقا له جازت  
الا قال له وهي للبائع وقد بري منها المشتري والشفيع وكذلك لو كانت في يدي  
المشتري وقضى بها عليه فخرود الشفع على البايع فهو جازي و الشفع  
والمشتري منها في قول ابي حنيفة غير ان للمشتري ان لا يخرجها من يده حتى يرد  
عليه البايع الثمن الا ترى ان الشفع لو باعها بعد ما قضى له بها وقيل ان  
يقبضها جازي بعه غير انها لا يرد ثمن يدي المشتري حتى يقبض الثمن وقال  
محمد لا يجوز البيع حتى يقبض الشفع • وإذا اشتري دارا الرجل غائب  
فله الشفع ان ياخذها بالشفعة وكذلك ان كان البايع وكلا الغائب • وإذا



بلغ الشفيع شوا نصف الدار فسلم الشفعة ثم علم انه اشترى جميعها كان له الشفعة  
ولو اخبر شرا الكل فسلم الشفعة شح علم انه اشترى النصف كان تسليمه  
تأيزا. واذا علم شرا الكل فقال قد سلمتها او قد سلمت نصف الشفعة فيها  
مشلا لجمعها. واذا اشترى الرجل دارا فغرق بناوها او احرق وغيث  
الارض لم يكن للشفيع ان ياخذها الا بجمع الثمن الاتري ان المشتري يبيعها  
مراوحة على جميع الثمن وكذلك لو كانت بناها وبها فذهب ما وها ولو هدمها  
المشتري فسلم الثمن على قيمة الارض وقيمة البناء يوم وقع الشرا فاخذ الارض  
محصتها من الثمن ولا حق له في البناء لانه قد راعى الارض وكذلك ان كان للمسلم  
قد استهلك البناء وكذلك لو استهلكه اجنبي فاخذ منه المشتري قيمته فان اختلفا  
في قيمة البناء فالقول قول المشتري وان اقاما البيينة فالبيينة بينة للشفيع وفيها  
قول اخر وهو قول ابي يوسف ان البيينة بينة للمشتري وقال محمد ان قيار قول ابي  
حنيفة ان البيينة بينة للمشتري ولا يشبه هذا الثمن لان الثمن انما هو اقرار من  
المشتري وفضل قيمة البناء دعوى منه وهو قول محمد. واذا اختلفا في قيمة الارض  
يوم وقع الشري نظر الى قيمته اليوم فقسمه عليها الثمن. واذا اشترى الرجل  
دارا فذهب بناها للرجل او باعها او تزوج عليها فهدم لم يكن للشفيع على البائس  
واخذ الارض حصتها من الثمن وان كان له هدم فله ان يبطل ما صنع فيه  
وياخذ الدار كلها بجمع الثمن. واذا سلم الشفيع الشفعة للمشتري وهو  
لا يعلم بالشري فهو سليم وان صدق المشتري انه لم يبعه. واذا اتخذ المشتري  
الدار مسجد اتر حضر الشفيع كان له ان يقض المسجد وياخذ الدار بالشفعة  
ويرفع المشتري بناء المحدث. واذا اشترى دارا فغرق بعضها فصار مثل  
القدات بجري فيه لا يستطيع رد ذلك عنه ولا ينتفع به للشفيع ان ياخذ  
الباقى حصته من الثمن فان قال المشتري ذهب منها الثلث قال الشفيع ذهب  
النصف فالقول قول المشتري وياخذها الشفيع ثلثي الثمن ان شاء وكذلك لو استحق  
رجل بعضها وسلم للشفعة فطلب الحاد بالشفعة اتخذ ما بقي حصته من الثمن  
والقول قول المشتري في مقدار المستحق والباقي ولا شفعة في الشري القاسد  
فان سلمها المشتري للشفيع بالثمن الذي اخذها به وسماه ذلك جاز ذلك له  
وكان هذا يبيعها الاتري ان رجلا لو ورت دارا فسلمها للشفيع بالثمن  
درهم كان بيعا منه. فاذا مات الشفيع بعد البيع قبل ان ياخذ بالشفعة لم  
يكن لولد فيها شفعة ولو كان البيع بعد موته كان له فيها شفعة وان مات

المشتري

المشتري والشفيع حي فله الشفعة ولو بيع في دينه ووصيته فان باعها القاصي  
او الوصي في دين الميت فله الشفيع ان يبطل البيع وياخذها بالشفعة وكذلك  
لو اوصى بشفعة او وصية اخذها الشفيع وبطلت الوصية. واذا علم الشفيع البيع  
فلم يطلب مكانه فلا شفعة له وقال ابن ابي ليلى هو باعنا وثلاثة ايام بعد  
علمه فان طلبها فابى المشتري ان يرد فيها اليه وخاصة فاشهد الشفيع بشهوده ان  
على طلب الشفعة كان على شفيعه فان طالبت الخصومة بينهما. فان اثبت  
ذلك في ديوان القاضي وتروى المال على صاحبه فهو المبلغ في العذر. فان شغله  
شي او غرض له ستم بعد خصومته واشهادته فهو على شفيعه فان سلم الشفعة  
على مال فالتسليم جاز وببرد المال على صاحبه وكذلك لو باعها وكذلك  
الكفالة بالنفس. ولو قضى القاضي للشفيع بالدار شفيعه وقبل ذلك ستم  
مات قبل القبض والنقد فابيع لا ازم لو دنته. فاذا اشترى الرجل دارا  
والشفيع غائب فعلم بالشري فله من الاجل بعد علمه على قدر المسير فان مضى  
ذلك الاجل قبل ان يطلب او سعت من يطلب فلا شفعة له. وان قدم فطلب  
فيفي المشتري عنه او خرج من البلد فاشهد هذا على طلبه الشفعة فهو على  
شفيعه وان طال ذلك وان ظهر المشتري ببلد ليس فيه الدار فليس على  
الشفيع ان يطلبه في غير البلد الذي فيه الدار. واذا قضى القاضي للشفيع  
بالشفعة فسأله المشتري ان يرد ما عليه على ان يرد في الثمن كذا ففعل  
ذلك ورد ما عليه فان ذلك رد ولا يجوز له الزيادة وكذلك المناقضة في قوله  
ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف له الزيادة اذا كان قد قبض قبل المناقضة  
لانه يجعله بيعا وكذلك لو طلب اليد المشتري ان يسلمه للبائع على ان يرد  
علمه من الثمن شيئا مسمى **باب الشهادة في الشفعة**  
ولا يجوز شهادة الشفيعين بالبائع على البائع الجاحد ان طلبا الشفعة  
وان سلما باجارت شهادتهما للمشتري. وان حجج المشتري الشري وادعاه  
البائع لم يجوز شهادتهما ايضا ان طالبا الشفعة غير انهما ياخذانها باقرار البائع  
وان سلما الشفعة جازت شهادتهما الاتري ان البائع لو اقر بالبائع وانكره  
المشتري وحلف علمه ان لم يكن للبائع بينة كان للشفيع ان ياخذها باقرار  
البائع. وشهادة والد الشفيع والد الشفيع بمنزلة شهادة في ذلك. واذا شهد  
ولد الشفيع والد على الشفيع بالتسليم جازت شهادتهما وكذلك شهادة  
المولي على مكاتبه وعبد بالتسليم. وان شهد المولي على البائع والمكاتب



والعبد يطلب ان ذلك الشفعة لم يجر شهادته وكذلك شهادة ولد المولى ووالده  
فاذا كانت الدار ثلثة نفر شهد انان منهم المهر جميعا باعوا من فلان واذا عي ذلك  
فلان وحجده الشريك لم يجر شهادتهما على الشريك من قبل ان شهادة لغير تسليم ليعلم  
والشفيع ان ياخذ بثلثي الدار بالشفعة . وان انكر المشتري الشري واثبته الشريك  
جميعا فشهداتهما ايضا باطل للشفيع ان ياخذ الدار كلها بالشفعة ولا شفعة  
للوكل فيها باع فان شهد الامر مع اجنبي ان المشتري ردها على البايع بالشفعة  
لم يجر شهادته الامر في ذلك . وللوكل بالشرا ان ياخذ ما اشترى بالشفعة  
واذا باع الرجل دارا وله عبد تاجر هو شفيعها فان كان عليه دين فله الشفعة  
فان لم يكن عليه دين فلا شفعة له وكذلك ان باع العبد والمولى شفيعها . فان  
شهد ابن المولى على العبد انه سلم الدار للمولى بالشفعة فشهداتهما باطل وكذلك  
لو شهد عليه بتسليم الشفعة في الوجه الاول والدار في يدي المولى البايع . فان  
باع المولى داره ومكاتبه شفيعها فله الشفعة . فان شهد ابن المولى ان المكاتب  
سلم الشفعة للمشتري فشهداتهما باطل فان كان البايع المكاتب ومولا شفيعها  
والدار في يدي البايع كان له الشفعة وان شهد ابن المولى انه سلم الشفعة ل  
المشتري جازت شهادتهما ولا يجوز شهادة ابني المولى لمكاتب بينهما ولا لعبد  
في كل شيء يكون الاب خصا فيه او بايعا او مدينا عليه لان الدار في يديه . واذا  
باع الرجل دارا فشهد ابن البايع ان الشفع سلم الشفعة للمشتري فشهداتهما  
باطل لان اباهما فيه فان كان المشتري قد قبض الدار فخاصه الشفع ثم شهد  
الابن ان ذلك جازت شهادتهما وكذلك العبد والمكاتب اذا باع دارا وقبضها  
المشتري فشهداتهما المولى على الشفع بالتسليم فهو جائز . واذا شهد  
رجلان للبايع والمشتري على الشفع انه قد سلم الشفعة وشهد رجلا ل  
الشفيع ان البايع والمشتري سلمها له الدار قضيت بها للذي هي في يديه  
وهذا امر له رجلين اختصا في دار وكان كل واحد منهما يدعي انه اشتراها  
بالف درهم وقبض الثمن فاني قضيت بها للذي هي في يديه . فان كان المشتري  
قد قبض الدار فشهد ابن البايع ان المشتري قد سلمها للشفيع وهو في يدي  
المشتري وشهد اجنبيان ان الشفع قد سلمها للمشتري فاني اسلمها للمشتري  
واجز شهادته شهود على تسليم الشفع للشفعة ولا اجز شهادته ابني البايع  
على تسليم المشتري لا يدفعان عن اسمها الخصومة والعرف . واذا سلم  
الشفيع الشفعة فوجد المشتري بالدار عيبا بعد ما قبضها ردها بغير

قضا فاني او قال البايع البيع في الدار بغير عيب كان للشفيع ان ياخذها  
بالشفعة قبل القبض وبعد . وان كان ردها بالعيب قضا فاني لم يكن  
للمشفيع فيها شفعة فان لم يكن قبضها المشتري حتى ردها بالعيب قضا او بغير  
قضا فلا شفعة فيها الا ترى انه حين راي العيب لو قال قد قبضت البيع  
كان بقضا ولو قال ذلك بعد القبض لم يكن بقضا الارضا البايع . واذا  
كان لرجل على رجل دين بقرية او بحد فضا له من ذلك على دار او اشترى  
به منه دارا وقبضها فطلبها الشفع بالشفعة واختلف الشفع والمشتري  
في مبلغ ذلك الدين وجدسه فالقول قول المشتري والبينة بينة الشفع في  
قاس قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والبينة بينة المشتري . واذا  
اقرا الرجل انه اشترى دارا بالعت درهم فاخذها الشفع بذلك ثم ادعي  
البايع ان الثمن الفين واقام البينة فانه يوجب بينته ويرجع المشتري  
الشفيع بالعت درهم اخرى وكذلك لو ادعي البايع انه باعها اياه بما في دينار  
او بقرية بعينه قيمته اكثر من الف درهم واقام البينة فان ذلك يسلم للبايع  
ويقضي به على المشتري ويسلم الدار للمشفيع بذلك . فان كانت قيمة العرض  
اقل من الف درهم رجع الشفع على المشتري بالفضل على قيمة العرض واذا  
اختلف البايع والمشتري في ثمن الدار تحالفوا بتداني الثمن بالمشتري .  
فانما لكل عن الكمين رجعت البيع بذلك الثمن واخذ بالشفيع به وان حلفا  
تراد البيع واخذها الشفع فاما قال البايع ان شاد وان اقام جميعا البينة  
كانت البينة بينة البايع ويلزم المشتري ذلك وياخذها الشفع به في قولهم  
جميعا ولا نسبه هذا اختلاف الشفع والمشتري في قول ابي حنيفة ومحمد  
لان هذا بيع بلزم القاضى المشتري ان شاد ان ابي وبطل قوله قد عوا ه  
فيه وكذلك لو ادعي البايع ان الثمن كان هذه الدار فان كان الشفع شفيعا  
لدار من جميعا اخذ كل واحد منها لنفسه الاخرى وان كان للدار شفيعان  
فشهد شاهدان ان حدهما سلم الشفعة ولا بدريان ايها هو شهداتهما  
باطل . واذا كان احدا الشفيعين غائبا كان للحاضر ان ياخذ جميع الدار  
بالشفعة . واذا كفل للمشتري بالذرك كفيل واخذ الشفع الدار عنه  
بالشفعة . نوى الممن عليه لم يكن للمشتري على كفيل الذرك سبيل وان لم يكن  
الشفيع ذرك لم يكن له على كفيل للمشتري بالذرك سبيل . واذا كفل  
رجلان للمشتري بالذرك فشهدا عليه بتسليم الدار الي الشفع بالشفعة



شهادتها باطل. واذا شهد الشفيع شهيدا انه ياخذها بالشفعة ولم يحج  
الى المشتري ولا الى البائع ولا الى الدار ولم يطلها فلا شفعة له. واذا شهد  
البائعان على المشتري ان الشفيع قد طلب الشفعة سجين علم بالمشتري والشفيع  
مقر بان قد علم بها منذ ان اقر فقال المشتري ما طلب الشفعة فشهدا رفته  
البائعان باطل. وكذلك شهدا اولادهما. واذا قال الشفيع لم اعلم بالشرا  
الا الساعة فالقول قوله مع حيمين وان شهد البائعان انه قد علم منذ ايام  
فشهدا بها باطل ان كانت الدار في ايديهما او في يد المشتري. واذا كان الشفيع  
ثلاثة فشهد اثنان منهم على اقدمهم انه قد سلم الشفعة وقال قد سلمناها  
معه فشهدا بها جائزة وان قال لا يجي بطلها فشهدا بها باطل وان قال لا قد  
سلمناها معه ولان احدهما شفعة اولاده او لمكاتبه او زوجته فشهدا بها باطل  
**باب الشفعة بالعرض**  
واذا اشترى الرجل دارا بعد بيعه فمات العبد قبل ان يقبضه البائع  
انتقض الشراء للشفيع بقبضه العبد وكذلك ان ابطال البائع البيع  
بعيب وجد كالعبد وان لم يكن بشي من ذلك واحد الشفيع الدار من البائع  
اخذه بقبضه العبد لصاحبه لا سبيل للبائع عليه وان اخذ الدار  
من المشتري بقبضه العبد يحكم او يغير حكم فمات العبد قبل القبض او دخل  
عيب فان تلك القيمة للبائع. ولو استحق العبد مطلب الشفعة واخذ  
البائع الدار لان اصل البيع كان باطلا اذ كان المشتري دفع الدار الى الشفيع  
قبضا قاضي وان كان دفعها بغير قبض قاضي بقبضه العبد وسلمها وقبضها الشفيع  
فقد بمنزلة البيع فيما بينهما وهي جائزة للشفيع بتلك القيمة وعلى المشتري  
للبيع قيمة الدار. ولو كان المشتري باع او هبها وقبضها المهروب له او  
تزوج عليها ثم استحق العبد ضمن المشتري قيمة الدار. واذا اشترى الرجل  
دارا بعرض بعينه وبقابضا فاختلف الشفيع والمشتري في قيمة العرض فالقول  
في قول المشتري الا ان يكون قائما فيقوم وان اقاما البيعة فالبيعة بقبض  
الشفيع في قول ابي حنيفة الذي قاسه ابو يوسف عليه وقال ابو يوسف  
ومحمد البيعة بيعة المشتري فان كان اشتراها بشي تما كمال او بوزن اخذ  
بمثلها. وان اشترى بناداد على ان نقله فلا شفعة فيه وكذلك لو اشترى  
نصيب البائع من البناء والنصف فلا شفعة فيه ولا البيع فاسد. واذا اداد  
الرجل ان يشتري دارا بخادم فخاف عليها الشفيع وقيمة الخادم الف درهم

فباع

فباع الخادم بالعين من دبت الدار واشترى بالالفين الدار لم ياخذ  
الشفيع الا بالعين. وكذلك لو اشترى الدار بالعين ثم اعطاه بها خمسين  
دينارا او اعطاه الف درهم وقبضه بالالف الاخرى او بالايساويها. ولو  
نصف البائع بقطعة من الدار صغيرة فطريقهما الى باب الدار وسلمها  
اليه بطريقهما ثم اشترى منه بقية الدار وادان لا يكون له الجار شفعة  
كذلك ولا شفعة فيها الجار. واذا اشترى دار بعد فوجده حرا فلا  
شفعة فيها وان استحقه مسقط فاجاز الشرا كانت له الدار وللشفيع  
الشفعة. واذا اشترى الرجل دارا بدار وكل واحد منهما شفيع نقل  
شفيع ان ياخذ الدار بقية الاخرى وان كان احدا الرجلين شفيعا اخذ  
الشفيع نصف الدار ونصف القيمة. واذا اشترى بيتا في دار على لآخر  
وطريق البيت الذي اشترى في دار اخرى فاما الشفعة للمدعي في داره الطريق  
وصاحب العلو لقالة الشفعة بالجوار.

**باب الشفعة في الارضين والاهما**  
والشريك في الارضين احق بالشفعة من الجار الشريك في الشرب كما  
ان الشريك في نفس المنزل احق بالشفعة من الشريك في الطريق وانما الشريك  
في الشرب بمنزلة الشريك في الطريق والشريك في الشرب احق بالشفعة  
من الجار والشركا في الزهر الصغير كل من له فيه شرب احق من الجار الملاذق  
وان كان صرا كبيرا يجري فيه السفن والجار احق لان هو ليسوا الشركا  
في الشرب واذا زرع المشتري لارض ثرجا الشفيع فله ان ياخذها ويبيع  
الزروع في القياس ولكن استحسن ان يدعيها ولا ياخذها بالشفعة حتى يحدد  
الزروع ثم ياخذها وان كان عرس فيه كرم او سحرا او رطبه فله ان يقطع  
ذلك وياخذ الارض وان اشترى بخلا باصولها ومواضعها من الارض  
ففيها الشفعة وكذلك اذا اشترى الزرع مع الارض وان اشترى ارضا  
وقبضها بخلع وليس فيها ثمر فثمرت في يديه فاكلها سنين ثم جاء الشفيع  
فله ان ياخذها بالشفعة بجميع الثمن وليس للمشتري ان يبيعها مرابحة حتى  
سنتين الا ان يكون ارفق عليها في السق والقيام عليها مثل ذلك وكذلك سائر  
اجناس الزبادات والشفعة في هذا مخالفة للبيع المرابحة وان كان في  
ثمره يوم اشترى فاكلها ابطلت عن الشفيع من الثمن حصتها وان اشترى ارضا  
فيها شجر صغير فكبرت وثمرت او كان فيها زرع فادرك ذلك الشفيع ان ياخذ



جميع ذلك بالثمن. وان اشترى بيتا او رحا ما فيه ونحوها ومتاعها فللشفع  
 الشفعة في ذلك كله الا ما كان من متاعها ليس في البنا لان الرحا في البنا  
 لا ترى ان الحمام يباع فيها خذ الشفع بقدر الحمام لانها في البنا. ولواشترى  
 اجرة فيها قصب او سمك او خذ بغير حديد اخذ القصب والاجرة بالشفعة  
 ولواخذ السمك. واذا اشترى عينا او نفعا او بيرا باصلها فللشفع  
 فيها الشفعة وكذلك ان كان عين نفعا او نفعا او بيرا باصلها فللشفع  
 ذلك بالشفعة الا ان يكون المشتري قد خلع ذلك من موضعه فلا يأخذ  
 ما سئل منه وان اشترى شربا من نفعا بغير ارض ولا اصل في نفعا فلا شفعة  
 فيه والبيع فاسد. ولو اشترى نفعا على ان يقطعها او كرها او رعا على  
 ان يقطعها لم يكن فيها شفعة. واذا اشترى الرجل ارضا فله ما فيها من  
 نخل او شجر وليس له ما فيها من زرع وثمر لان النخل والشجر بمنزلة البنا  
 والزرع بمنزلة الثمر. وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال  
 من اشترى ارضا فيها نخل فالثمر للبايع الا ان يشترط المشتري. وان اشترى  
 الارض بكل قليل او كثير بوفاء او منها فله الثمرة وفيها الشفعة. فان  
 اشترى بكل حق موطا لم يدخل فيه. واذا اشترى بيتا وفوقه علو لم  
 يبيعه العلو وان قال بكل حق هو له وان اشترى منزلا فوقه علو لم يدخل  
 العلو ايضا في البيع الا ان يقول بكل حق هو له فيدخل العلو فيه. واذا اشترى  
 دارا دخل فيه العلو والكيف الشارع الى الطريق ولا يدخل الظلة التي على  
 ظهر الطريق فيه الا ان يشترط كل حق موطا فله الظلة حينئذ ان كان  
 مفتوحا الى الدار في قولنا في شفعة وقال ابو يوسف ومحمد دخل الظلة فيه اذا  
 كان مفتوحا الى الدار وان لم يشترط كل حق موطا وللشفع الشفعة في ذلك  
 كله على ما وجب المشتري وان كان للدار طريقا احدهما في سكة والآخر  
 في دار رجل لم يشترط كل حق لها لم يكن الطريق الذي في الدار الاخرى وان  
 اشترط كل حق موطا كان له ذلك الطريق وكذلك لو اشترط المرافق في ذلك  
 ولا شيء من مرافق المنزل في الدار الا الطريق ومسلك الما فاما المخرج والمربط  
 والمطبخ وبيير الما فلا حق فيه الا ان يسمى شيئا من ذلك. والقربة مثل الدار  
 فان كان في القربة او الدار باب موضوع او خشب موضوع او لبن او اجر  
 او حصن لم يدخل ذلك في البيع وان اشترط كل قليل او كثير بوفاء لم يمسكها  
 او اشترط كل حق هو لها لان هذا مثل متاع موضوع فيها. واذا اشترى الرجل

ارضا فاستاجر بها الشفع منه او اخذها من اربعة او كانت فيها نخيل فاخذها  
 معاملة بعد علمه بالشري او ساومها فقد قطعت شفعته. واذا اشترى  
 نفعا ليقطعها شجر اشترى بقدر ذلك الارض وترك النخل فيها فلا شفعة  
 للشفع في النخل وكذلك اذا اشترى الثمرة لشجرها او البنا لهدمه ثم اشترى  
 الارض لم يكن للشفع الشفعة الا في الارض خاصة. واذا اشترى الرجل  
 قربة فيها بيت ونخل وشجر وشجر باع المشتري محلها وشجرها ليقطع ثم خلع الشفع  
 وقد قطع بعضها فللشفع ان يأخذ الارض وما لم يقطع من الشجر حصنه  
 من الثمر وليس له ان يأخذ ما قطع من ذلك. واذا اشترى الرجل نفعا باصله  
 ولرجل ارض في اغلله الى جنبه ولا خرا ارض في سفله الى جنبه فلها جميعا شفعة  
 في جميع النهر من اغلله الى سفله وكذلك لقناة والعين والسور وكذلك  
 لقناة تكون مفتحها في ارض ومظهرها في ارض اخرى فخرها فلها جميعا  
 جميعا الشفعة في جميع النهر من مفتحها الى مصبها شوكا في الشفعة ومنا  
 النصب في النهر او الى الشفعة ممن يجري النهر في ارضه لان هذا جاره. واذا  
 كان نفعا اغلله لرجل واسفله لآخر وشجره في ارض فاشترى رجل نصيب صا  
 اعلا النهر فطلب صاحب الارض وصاحب سفلى النهر الشفعة فالشفعة  
 لها جميعا بالجوارد ليس لصاحب مسيل الماء حق مسيل الماء وكذلك لو اشترى  
 نصيب صاحب السفلى وكذلك لو كانت قناة مفتوحة من رجلين الى  
 مكان مغاوم وما اشغل من ذلك لاحدهما فباع صاحب الاسفل والشريك  
 والجيران فيه سوا. وان كان نفعا لرجل فطلب اليه رجل ليكرى منه نفعا  
 الى ارضه عادية ثم سعى النهر الاول وشجره في ارض رجل اخر نصا صاحب الارض  
 او في الشفعة ولا حق للمستعير فيه. واذا كان نفعا لرجل في ارض رجل  
 عليه رحا في بيت فباع صاحب النهر الرحا والبيت فطلب صاحب الارض الشفع  
 في ذلك كله فله الشفعة وان كان بين ارضه وبين موضع الرحا ارض رجل  
 اخر وكان جانب النهر الآخر لرجل اخر فطلب الشفعة فلها جميعا ان يأخذ ذلك  
 بالشفعة لانها سوا في الجوارد من النهر وان كان بعضهم اقرب الى الرحا لان الرحا  
 لا تستقيم الا بالنهر فهو الا ان شي واحد الا ترى ان موضع الرحا لو كانت ارضا  
 لها في ذلك النهر شرب فبيعت كان الشوكا في الشرب سوا في الشفعة ولا يكون  
 اقربهم اليها او في الشفعة. واذا كان نفعا لرجل خالصا على ارض ولا خرا عليه  
 ارضون ولا شرب لم فيه فباع دبت الارض النهر خاصة فثم شوكا في الشفعة



فيه • وان باع الأرض خاصة دون النهر فالملادق للأرض ولا للماء بالشفعة  
لأنه أسركه بينهم في النهر وإنما الشفعة هاهنا بالجوار وان باع النهر والأرض  
جميعا كانوا جميعا شفعاء في النهر وكان الذي هو ملاذق أو لأم بالشفعة بين  
الأرض بمنزلة طريق في دار لوجل فباع الطريق والطريق خالص له فجار الطريق  
أولى به من جدار الأرض دون الطريق وهذا بمنزلة الدارين لأن جوار  
هذا لو كان شريكا في الطريق أخذ بشفعته من الدار وكذلك إذا كان  
شريكا في النهر أخذ بشفعته من الأرض وكان أحق بهما جميعا من جيران  
الأرض والطريق والنهر سواء في كل شيء

### باب الهبة في الشفعة

وإذا وهب الرجل دارا لرجل على أن وهب له الآخر الف درهم شرطًا فإن  
لم يتقابضا فذلك باطل لا شفعة له فيه وكذلك إن لم يقتض أحدهما  
وان تقابضا جاز ذلك وليس هذا بيع ولكنه مثل البيع فله الشفع في الشفعة  
وكذلك الصدقة والخلي والعمرى والعطية على هذه الصفة • وأما الوصية  
على هذا الشرط إذا قبل الموصي له ومات الموصي فهو بيع لازم له وإن لم  
يقتض إذا قال قد أوصيت أن داري يبيع لفلاق بالف درهم ومات الموصي  
فقال الموصي له قد قبلت • وان قال قد أوصيت بأن يوهب له على عوض  
الف درهم فهو مثل الهبة • وان وهب نصيبا مسمى من دار بشرط العوض  
ثم تقابضا لم يجز ولم يكن فيه شفعة في الهبة ولا في العوض وقال ابن أبي  
ليلى في الشفعة بقبلة العوض • فان وهب دارا لرجل على أن يراه من  
دين له عليه ولم يسهه وقبض له أو كان للشفيع فيها الشفعة والقول في  
مقدار العوض قول الذي وهبها له وذلك لو وهبها له على أن يراها يدعي في هذه  
الدار الأخرى وقبضها فهو مثل ذلك • وان وهب الرجل دارا له وهو  
صغير لرجل على عوض مثل قيمتها وتقابضا فهو جاز وللشفيع فيها الشفعة  
في قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد وقال أبو يوسف بعد ذلك لا يجوز  
ولا شفعة فيها وكذلك الوصي والعبد المأذون والمكاتب والمضارب  
كل ما جوزه البيع بجوز له الهبة بالعوض إذا تقابضا ولم يكن فيه محاقاة  
فإن كان هذا ممن لا يجوز هبة بغير عوض وهذا قول أبي يوسف الأول  
وهو قول محمد وقال أبو يوسف أخيرا كل من لا يجوز هبته بغير عوض بحق  
يعولانها أيضا لا يجوز بعوض ولا شفعة فيها والله اعلم

### باب الحيان في الشفعة

وإذا كان شرط الحيان في الشري للمشتري فله الشفع في الشفعة في قولهم  
جميعا وقال أبو يوسف ومحمد في المرتد شتري إذا ان للشفيع فيها الشفعة  
أن أسلم أو قتل وهو في قياس قول أبي حنيفة الآخر لها لو كانت حادثة  
فأعتقها المشتري جازة شفعة • ولو كان المشتري بالحيان شهر لم يكن فيه  
شفعة في قول أبي حنيفة لأن البيع فاسد فإن أبطل المشتري جواره واستوى  
البيع وجب الشفعة وإذا كان الحيان ثلثا فخذها الشفع من البايع  
في الثلث فقد وجب البيع وليس للشفيع من الحيان وما كان للمشتري  
وإذا كان الحيان البايع فلا شفعة فيها حتى يوجب البيع • فان بيعت دارا  
إلى جنبها فخذها البايع بالشفعة فهذا يقتض منه البيع وإن كان الحيان  
للمشتري فخذها المشتري بالشفعة كان هذا جازة منه للبيع فإذا  
جا الشفع فخذ منه الدار الأولى بالشفعة لم يكن له على الثاني سبيل  
إلا أن يكون له دار إلى جنبها • وإذا اشترا الرجل دارا لعبد واسترط  
الحيان ثلثا للمشتري الدار فله الشفع فيها الشفعة فإن أخذها من يد  
مشتريها فقد وجب البيع له فإن سلم المشتري وأبطل جواره سلم  
العبد للبايع • وان أبى أن يسلم البايع أحد عبيد ودفع قيمته العبد  
الذي أخذها من الشفع إلى البايع ولا يكون أخذ الشفع للدار بالشفعة  
اختيارا من المشتري للبيع ولو كانت الدار في يدي البايع كان للشفيع  
أن يأخذها منه بقيمة العبد ويسلم العبد للمشتري ولو كانت الدار في يدي  
المشتري فله ذلك العبد في يدي البايع استقضى البيع ورد المشتري الدار  
والشفيع أن يأخذها بقيمة العرض ولو كان الحيان البايع الدار فيها أو في العبد  
لم يكن للشفيع فيها شفعة حتى يوجب البيع • وان كان البايع بالخيار  
أربعة أيام فابيع فاسد في قول أبي حنيفة وإذا مضى ثلثة أيام قبل أن يبطل  
صاحب الحيان خياره فلا شفعة له في ذلك وقال أبو يوسف ومحمد  
البيع جاز وإن كان الحيان شهرا أو أكثر بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه أجاز  
الخيار في بقية شهرين

### باب ما لا يحب فيه الشفعة من النكاح وغيره

وإذا أخلع الرجل المرأة على دار فلا شفعة فيها وكذلك الضلع من الفضا  
في نفس وعصود كذلك لو استأجر بالبدل لأنه لم يشتري بمال • ولو



تزوج امرأة بغير مهر شتر فرض لها دارة مهر او صلحها علي ان جعله لها مهرا ان  
 او اعطاها اياها مهرا لم يكن فيها شفعة • فان صلحها من مهرها علي الدار  
 او صلحها عليها مما يجب لها من المهر فلا شفع فيها الشفعة • واذا صلح من دم  
 عمد علي دار علي ان رد عليه صاحب الدار الف درهم فلا شفعة في الدار في قول  
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بحصة الالف فاخذ منها جزا من احد عشر  
 جزا بالدرهم وكذا الصلح من شجاع القدر وكذلك ان صلح من موهبة  
 عمد وموضحة خطأ علي دار فلا شفعة فيها في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
 ومحمد ياخذ الشفع نصفها بخسامة • وان صلح من كفا له نفس رجل  
 علي دار فلا شفعة فيها والصلح باطل وسوا ان كانت الكفا له نفس رجل في  
 قصاص او حد او مال • ولو صلح علي دار من المال الذي بطلت به فان قال  
 علي ان يري فلانا من المال كله فهو جائز وللشفيع فيها شفعة • وان قال  
 اقصيكم عنها فالصلح باطل لانه لم يقع علي كله ولا علي بعضه ولا شفعة فيها  
 من قبل الفاسد • واذا زوج الرجل ابنته وهي صغيرة علي دار فطلبت الشفع  
 بالشفعة وسلمها الاب ثمن مسمى بمهر مثلها او بقية الدار فهذا بيع منه  
 بعد ان سمي الثمن وللشفيع فيه الشفعة ولا شفعة في البيع الفاسد ان  
 قصصها المشتري او لم يقبضها فان كان المشتري قد قبضها بيعت دار الى  
 جنبها فللمشتري ان ياخذها بالشفعة فان لم ياخذها حتى رد هذه الدار  
 بطلت شفعته في تلك الدار ولا شفعة للبايع فيها • واذا اشترى دارا  
 شرا فاسدا وقبضها وبناها فان للبايع قيمتها فاذا جاز الشفع اخذها بالشفعة  
 في قياس قول ابي حنيفة وهدم المشتري بناءه وقال ابو يوسف ومحمد برد الدار  
 علي البايع ويقتدم المشتري ببناءه ولا شفعة فيها وان لم تبين فيها ولكنه باعها  
 بيضا صحيحا فلا شفع الشفعة فيها ان شا اخذها بالبيع الثاني بالثمن وان  
 شا اخذها بالبيع الاول بالقيمة • واذا اشترى شرا فاسدا فلم يقبضها حتى  
 بيعت دارا الى جنبها كان للبايع ان ياخذ هذه الدار بالشفعة وان اشترى  
 نخرا او خريروا اخذها مشمولا وشفعها نصرا في فلا شفعة له لان البيع فاسد  
 وان اشترى كافر من كافر وشفعها مشمولا اخذها بغيره الخمر او الخنزير • واذا  
 اشترى الرجل شرا فاسدا فزوجه واخذها الشجر يقبضها ذلك ثم جاز الشفع  
 والبايع فان للشفع ان ياخذها بغيرها في قياس قول ابي حنيفة ويخرج عنه من  
 ذلك بعد ما نقص الارض من عمل المشتري وقال ابو يوسف ومحمد يرد علي

البايع

البايع ولا شفعة فيها وكذلك ان اخذها مسجد ثم خاصه البايع فيها فله القيمة  
 في قياس قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يرد علي البايع وان باع نصفها  
 بيضا صحيحا ود النصف الثاني علي البايع واخذ الشفع النصف الآخر  
 بالثمن الآخر **باب الشفعة في المرض**  
 مريض باع دارا بالقي درهم وقيمتها ثلثة الف درهم ولا مال له غيرها ثم مات  
 وابنه شفعها فلا شفعة له • ولو كان الابن هو المشتري واجني شفعها  
 لم يكن فيها شفعة من قبل ان البيع فاسد في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
 ومحمد للشفع ان ياخذها بثلثة الف درهم لانها اثنا تكون للابن بذلك •  
 واذا اشترى المريض دارا بالقي درهم وقيمتها الف درهم وله سوي ذلك  
 الف درهم ثم مات فالبيع جائز وللشفيع فيها الشفعة لانه انما حيا بقدر  
 الثلث ولو كان باع دارا بقيمتها او بالكثرة وارثه شفعها فلا شفعة له •  
 في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد له الشفعة • وان باعها بالغين  
 وقيمتها ثلثة الف وشفعها اجني فله ان ياخذ بالغين وتكون الوصية  
 هاهنا للشفع فان كان الوارث شفعها مع الاجني فلا شفعة للوارث  
 وان باعها بالف درهم وهي تساوي الغين ولا مال له غيرها قيل للمشتري  
 ان شئت فخذها بثلثي الغين وان شئت فخذ فاني ذلك ما فعل كان للشفع  
 فيها شفعة • وان باعها بالغين الى اجل وقيمتها ثلثة الف والاجل باطل  
 والمال حال ياخذ بذلك او يدع • وان باعها بثلثة الف الى سنة وقيمتها  
 الفان قيل للمشتري ان شئت ففعل الغين وان شئت فخذ في قول ابي يوسف  
 وقال محمد ان شئت ففعل ثلثي القيمة ويكون الباقي عليه الى اجله وان شئت ترك •  
 وانما الشفع فان شئت ففعل المال كله واخذ الدار وان شئت حتى يصلح المال  
 واذا باع المريض دارا او خانة فيها ثم براء من مرضه والشفع وارثه قد علم  
 بالبيع ولو يطلب الشفعة حتى يرا فلا شفعة له •

**باب تسليم الشفعة**

واذا سلم الشفع الشفعة بعد وقوع البيع والمشتري حاضر او غايب فتسليمه  
 جائز وكذلك ان ساءم الشفع المشتري او ساء له ان يوليها اياه او قال له المشتري  
 انفقت عدي كذا واني اوليكها وبالثمن فقال نعم فهذا كله تسليمه فان وكل وكلا  
 بطلت الشفعة فسلم الوكيل الشفعة عند القاضى فتسليمه جائز وان سلمه  
 عند غيره لم يكن تسليمه وان اقر عند القاضى ان الذي وكله قد سلم الشفعة



جاز اقراوه عليه وان اقراعه غير القاضى لم يجز استحسانا وهذا قول ابي حنيفة  
 ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز اقراوه ولا تسليمه شمر وجع بعد ذلك وقال ابو حنيفة  
 اقراوه بتسليم الشفعة عند القاضى وعند غيره وعلى الذي وكله وقال في كتاب  
 الوكالة قال محمد الحسن لا يجوز تسليم الوكيل الشفعة عند القاضى ويجوز اقراوه  
 على موكله بالتسليم وتسليم الاب او الوصي بشفعة العبي جاز في قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف وقال محمد لا يجوز تسليمها وتسليم احد المظارب بشفعة  
 صاحبه في دار له خاصة من ميراث جاز كان له او اخذها بشفعة كان الثمن عليهما  
 والدار بينهما ولو كان المضارب هو الذي الشفع بداد من المضاربة فيها لم يح  
 وليس يدين من مال المضاربة غير ما تسلم المضارب بشفعة كان لرب المال  
 ان ياخذ لنفسه وان سلمه بشفعة كان المضارب ان ياخذها لنفسه ولو  
 باع المضارب دارا من المضاربة ورتب المال بشفعة فلا شفعة له وكذلك  
 لو باع دبت المال وهي من مال المضاربة وفي يد المضارب بداد اخرى من  
 المضاربة لو يكن له شفعة وان باع المضارب دارا من غير المضاربة كان  
 لرب المال ان ياخذها بشفعة بداد من المضاربة ويكون له خاصة دون  
 المضارب ولو باع دبت المال دارا له خاصة والمضارب بشفعة بداد  
 المضاربة فان كان فيها ربح فله ان ياخذها لنفسه وان لم يكن فيها ربح لم ياخذها  
 واد باع المفاوض دارا له خاصة من ميراث وشريكه بشفعة بداد له ان  
 خاصة من ميراث فلا شفعة له فيها لانه اذا اخذها كانت بينهما واذا وجبت  
 الشفعة للعقد المأذون تسلمها فهو جاز ان كان عليه دين او لم يكن وان  
 تسلمها مولا جاز ان لو يكن عليه دين وان كان عليه دين لم يجز تسليم المولى  
 عليه وتسليم المكاتب بشفعة جاز واذا اشترى الرجل دارا بعبد  
 وسلم الشفع الشفعة شمر داي صاحب الدار العبد فلم يرصه  
 وروى واخذ داره وقد كان دفعها او لم يدفعها فلا شفعة للشفيع في ذلك  
 واذا اشترى المضارب دارا من مال المضاربة وهو الف درهم تساوي  
 كل واحد منها الف درهم بيعت دارا الى جنب احداهما فلا شفعة للمضارب  
 فيها لانه لا ربح له في واحد منها والشفعة لرب المال ولو كان في احداهما  
 ربح كان له الشفعة مع دبت المال واذا سلم الشفع الشفعة على ان يعطى  
 نصف الدار بنصف الدوم فهو جاز على ما اشترط فان اشترط بيتا او شيئا  
 غير مسمى بالشرط باطل لانه لا يردى ما عمن البيت من ثمن الدار ياخذ الدار

كلها

كلها او يدع • واذا اشترى شاعدا ان على تسليم الشفعة واختلفا في الوقت  
 او المكان فالشهادة جازية • واذا سلموا الشفعة في منزل وهو شرك في الطريق  
 على ان اخذ نصفه بنصف الثمن جاز ذلك والمجاور ان ياخذ النصف الاخر بالشفعة  
 واذا اشترى لرجل دارا سلم الشفع الشفعة شمر اقرا المشتري ان البيع  
 كان بشفعة لم يكن للشفيع الشفعة في ذلك ولو يكن هذا بمنزلة الاقاله واذا  
 سلم الشفع الشفعة في هبة يعرض شمر اقرا البايع والمشتري انها كانت بيعا  
 بذلك العوض لو يكن للشفيع فيها شفعة وان سلمها في هبة بغير شرط عوض ثم  
 تقادقا انها كانت شرط عوض فله الشفعة • واذا ادعى الرجل دارا على  
 عوض الف درهم يقبض الدار ولم يسلم الف او سلم الف ولم يقبض الدار  
 ثم سلم الشفع الشفعة ثم يقبض الاخر فذلك التسليم باطل لانه سلم قبل  
 ان يجب الشفعة حتى يكون التسليم بعد قبضها جميعا • واذا ادعى رجل  
 لرجلين دارا على عوض الف درهم وتقابضا فذلك باطل في قول ابي حنيفة  
 وقال ابو يوسف ومحمد هو جاز • ولو ادعى رجلان لرجل دارا على عوض  
 الف درهم وقبضا منه الف مقسومة بينهما فسلم الله الدار جاز ذلك  
 وتسليم الشفعة ولو كانت الف غير مقسومة لم يجز في قول ابي حنيفة  
 ويجوز في قول ابي يوسف ومحمد • واذا اشترى الرجل دارا بشفعة واحدة  
 وشفعة واحدة فاد احداهما دون الاخرى فليس له ذلك وكذلك لو  
 كانت ارضين او قرية وارصها او قرنتين وارصها فهو شفيع ذلك كله  
 بارض واحدة او بارصين او بداد واحدة فانما له ان ياخذ بارض واحدة  
 جميع ذلك او يدع جميعا لانه شفيع بذلك كله ولا ياخذ بعضه دون بعض  
 وان كان متفرقا في مصرين او قرنتين بعد ان يكون ذلك صفقة واحدة  
 كان في صفقتين فله ان ياخذ احدهما دون الاخرى

**باب شفعة المثل البغي**

قال والبايع والعادل في استحقاق الشفعة سواء وتسليمها كذلك وان كان  
 الشفع في غير المضر الذي فيه الدار المبيعة فما الى هذا المضر فطلب  
 الشفعة واسلم عليها ولم يقصد البكر الذي فيه البايع والمشتري فهو  
 على شفيعته وان كان الدار فلم يشهد على طلبه ويخصص المضر او الشوا  
 الذي فيه البايع والمشتري وكان حقت هاهنا فلم يشهد على طلبه ويخصص  
 الموضع الذي فيه الدار في استواء او بمصر اخر فله التسليم منه حيث



يشهد على طلبه وكذلك ان قصد المضر الذي فيه البائع او المشتري فطلب فيه الشفعة  
واسند عليه ولو يقصد المضر الذي فيه الدار فهو على شفعته . واذا اشترى رجل  
من رجل البعى واداه من رجل في عسكره والشفيع في عسكره اهل العذل لا يستطيع ان  
يدخل عسكر اهل البعى فلم يطلب وهو بقدر على ان يبعث وكلا فلا شفعة له فان  
كان لا يقدر على ان يوكل وكلا فلا ان يدخل فيه الشفعة الا ترى ان المضر لو كان في  
في غير عسكر ولا حرب غير ان الشفع في بلد اخر وبينهما قوم حاربون فلم يقدم  
وهو يقدر على ان يبعث وكلا فاخذ الشفعة ابطلت شفعته لو كانت لو كان بينهما  
لمضر مخوف واداه من سبعة اكتب احب له على شفعته .

### باب الوكالة في الشفعة

وجوز للشفيع ان يوكل بطلب الشفعة والحضومة فيها وكلا ولا يقبل من  
وكيله البينة على الوكالة الا وحضه معه . واذا اشترى المشتري بشرا الدار وهي  
في يده وجبت الشفعة للشفيع فيها وحضه الوكيل لا اسأل المشتري بينة  
انه اشترى من صاحبه اذا كان صاحبا غاب الا ترى انه انما قضى عليه  
بافتراره . واذا اطلب وكيل الشفع له بالشفعة فقال المشتري خلف  
الشفيع ما سلم لي فاني اقضي عليه بالدار لهذا او يقال له انطلق واطلب  
من الآخر . واذا قضى القاضي للوكيل بالشفعة فاني المشتري ان كتب  
له كتابا كتب له القاضي ما يقضاه كما باء واشهد عليه الشهود . واذا اقر  
المشتري بالشرا وقال ليس لفلان فيها شفعة سالت الوكيل البينة على الحق  
للدي وجبت له به الشفعة من شريكه او جوارا فادانته فقامت اقامها قضيت له  
بالشفعة فان اقام البينة ان الدار التي الى جنب الدار المبيعة في يدي موكله  
لم اقبل ذلك منه حتى شهدوا انها له ولا اقبل في ذلك شهادة ابني أو وكيل  
وابويه ومولاه ان كان عنده او مكاتبه وان اقام البينة ان لفلان نصيبا  
من تلك الدار لم يقبوا كره هو لم يقضي له بالشفعة . وان قال المشتري  
خلف الوكيل ما يعلم صاحبه سلم الشفعة فلا يمين عليه وكذلك لو قال خلفه  
ما سلم هو . ولو شهد رجلان على الوكيل انه قد سلم عند غير القاضي او عند  
قاضي ثم عزل قبل ان يقضي عليه لم تجز . واذا اقر هو بان سلم عند قاضي او عند  
غير قاضي جاز عليه وهذا بمنزلة الرجوع عن الشهادة في قول ابني جيفه ومحمد  
واذا شهد ابنا الوكيل ان الموكل قد سلم الشفعة احرث شهادتهما ولا يجوز شهادتهما  
على الوكالة ولا شهادة ابني الموكل . وليس للوكيل بطلب الشفعة في دار ان يجاهم

في غيرها ولو كان وكله بالحضومة في كل شفعة يكون له كان ذلك جائزا وله ان  
يجاهم في كل شفعة يحدث له ولا يجاهم في دين ولا حق سوى الشفعة الا في تثبيت  
الحق الذي بطلت به الشفعة . واذا اوكّل رجل رجلا لا يأخذ له دارا بالشفعة ولم  
يعلم ما الشئ فاحذرا الوكيل ثمن كبير لا يتغابن الناس في مثله بقضا قاضي  
او بغير قضا قاضي فهو للموكل . واذا اوكّل رجل غير شفيع الشفع بان يأخذ  
له الدار بالشفعة فاحذرها الشفع ذلك فليستر له ان يأخذها لان طلبه ان  
لغيره تسلم منه الشفعة ان كان المشتري حاضرا او غير حاضرا وامر ذلك  
حتى اخذها لم علم به ذلك فان كان المشتري سلمها له بغير حكم فهو جائز غير له  
البيع منه وهي للأمر . وان كان القاضي قضى به فاحذرها على المشتري  
الاول . وان كان للدار شفيعان فوكلا رجلا واحدا يأخذها لتما سلم شفعة  
احدهما عند القاضي واخذها كلا فهو جائز وان قال عند القاضي قد سلمت  
شفعة احدهما ولم يبين ايها هو وقال انما اطلب الشفعة للآخر لم يكن له  
ذلك حتى يبين ايها سلم نصيبه ولائها ما حد واذا اوكّل الشفع المشتري ما حد  
الشفعة لم يكن وكلا في ذلك لانه لا يكون اخذ من نفسه وكذلك لو وكل البائع  
به لانه لا يكون وكلا في بعض ما يقص ما باع ولا في اخذ استحسن ذلك واذا  
وكل الدار المسلم بطلت الشفعة لم يقبل شهادة اهل الدار على الوكيل المسلم  
بالمسلم الشفعة واذا كان الذي هو الوكيل قد اخذ الشفع ما صنع الوكيل  
قلت شهادتهم عليه وبطلت الشفعة . واذا اوكّل رجل رجلا بطلب شفعة  
له فاخذها ثم جاء مدعي يدعي في الدار شيئا فان الوكيل ليس بحضه له . واذا  
وجد بالدار عينا كان له ان يرد ما به ولا ينظر الى الذي وكله واذا قال وكلتك  
بطلبها ان كان فلان اشترى . واذا كانت الشفعة لورثه منهم كبير وصغير  
وحلي فم سوا في الشفعة . واذا وضعت الجلي جليها في وقت ثبت نصيبه  
من الميت بشركهم في الشفعة وان كان الوضع بعد البيع بأكثر من ستة  
اشهر . واذا اشترى الرجل دارا جارية وتقا بضا شمر ولدت الجارية  
لاقل من ستة اشهر بعد الشرا فادعاه البائع ابطلت البيع والشفعة  
وان كنت قبضت بها قبل ذلك . واذا اوكّل الرجل رجلا بطلب كل دين له  
وبالحضومة فله ان يتقاضى ما كان له من دين وما يحدث بعد ذلك الا اذا  
انه وكله بتقاضى كل غله له او ببعضه دخل فيه ما يحدث . وكذلك لو وكله  
بالحضومة في كل ميراث . واذا اوكّله بما له لم يرد على هذا فهو وكيل في الحفظ



وقط و ليس بويل في الخصومة ولا نقض و لا بيع وان قال تقاضي ديني او ايله  
تقاضاه او وكله به فهو سوا وله ان يتقاضي ولا يشتري به شيئا ولا يوكل بقبضه  
احدا من غيره عا له وله ان يوكل به عبدا او ابنة الذي في عياله وهو غنم له ودلعة  
عندك وان وكله بتقاضي دين له على رجل بعينه وسمى ما عليه لم يكن له ان يطالبه  
بما حدث له عليه . واذا وكله بطلب شفعة فجا الوكيل وقد غرق بنا الدار  
او احرق نخل الارض فاخذ بجميع الثمن ولم يرص به الموكل فهو جائز على الموكل لا  
يستطيع دونه وكذلك حرمنا او صبا في الخصومة في حوته في طلب الشفعة فله  
ان يقبضه وينقل الثمن ويرجع به على الموكل . واذا وكل رجلين بالشفعة فلا حرج  
ان يحاصم ولا يأخذون الا احر وان سلم احدهما الشفعة عند التقاضي جائزا  
الموكل واذا وكله بطلب الشفعة لم يكن له ان يوكل الا ان يكون الامور احواله  
ما صنع وان كان له ذلك فوكله فلا وقال له مثله ذلك لم يكن للوكيل الثاني  
ان يوكل غيره . واذا اطلب المشتري الى الوكيل ان يكف عنه شهر او سنة على انه  
على خصومته وعلى شفعة صاحبه فله ذلك ولا ينطل ذلك شفعة صاحبه  
وان مات الوكيل قبل الاجل ولم يعلم صاحبه بموته فضا حبه على شفته فاذا  
مضى ذلك الاجل وعلم صاحبه بموته فلم يطل او لم يعث وكيلا اخر يطل  
له فلا شفعة له ومقدار ذلك بقدر السيرة من حيث هو غالب على سيرة الناس

### باب شفعة الكافر الكفر

واذا اشترى الكافر من الكافر دارا او خيرا او شفعها كافر اخرها محمد  
مثل ذلك الخمر بقيمة الخمر يرد ان اشتراها بمسنة او دوقا الذي باطل ولا  
شفعة فيها واذا اشترى الخمر وشفعه بمسلة وكافرها سواء في الشفعة وبها  
المسلم وما نصفها بنصف فيه الخمر وبها خذ الكافر نصفها بمسلة نصف الخمر  
فان اسلم قبل ان ياخذها لم ينطل شفته واحدا بالقيمة . واذا اسلم احد  
المتبايعين الخمر غير مقبوضة والدار مقبوضة او غير مقبوضة استقض البيع  
ولم ينطل حق الشفع بشفعة الخمر ان كان مسلما او كان الماخوذ مسلما . واذا  
اتخذ المشتري الدار بشفعة او كيسة او بيت فاداهم حضر الشفع فله ان ياخذها  
بالشفعة وينطل جميع ذلك وكذلك اذا مات المشتري فبيعت الدار في  
دينه ثم حضر الشفع فله ان ينطل ذلك وياخذها بالبيع الاول واذا ان  
اشترى الدار الخمر وبقا بضا ثم ضارت خلا واشتم البائع والمشتري ثم  
استحق نصف الدار فلا شفع ان ياخذ الباقي بنصف فيه الخمر ويرجع المشتري

على البائع بنصف النخل فاذا كان البائع استهلكه رجع بمسلة فان لم يقد رجع  
مسلة رجع عليه بقيمة وانما كان له ان يرجع بنصف النخل لانه له عند البائع  
فلا يعين البائع قيمته وهو غير ثمن . واذا اشترى الدار كيسة او بعة او بيت  
دارا لبيع فيها جائز دمي بمنزلة الدار والمشفيع فيها الشفعة لان صلو لهما  
فيها معصية وليست كالمسجد . ولو باع المسلم مسجد جماعة اراهل خطه باعوا  
مسجدهم ابطلت البيع وصاحب الطريق او لي بالشفعة من صاحب مسئل الما  
وصاحب المسبل بمنزلة الحار وكذلك صاحب العاود الشغل اذا لم يكن  
طريقه في الدار وصاحب الجذع في حايط من حيطان الدار والحرادي هم  
بمنزلة الحار . واذا اشترى مسلم من مسلم ارض عشر ولها ثلثة شفعات  
مسلم ودمي وتغلي فاخذوها جميعا بالشفعة فعلى المسلم العشر وضا عفت  
على التعلبي العشر وتوخذ من الدار الخراج في حصته . وفي اشترى من مسلم  
ارض عشر فوضع عليها الخراج عشر وجدها عينا فليس له ان يردوها وضع  
عليها الخراج او لم يضع هكذا وجدت في رواية ابي سليمان واما في رواية ابي  
حضر فانه يشترط وضع الخراج عليها ولكنه يرجع بنقصان العينة . ولو كان  
البيع فاسدا كان له ان يرد ما ويعد الى العشر كانت . واذا اشترى الرجل  
دارا او ارضا فوجد فيها حايطا او دارا او جردا منكسرا او نخلة منكسرا  
او عينا تنقص الثمن فردها كان للمشفيع على شفته وقال ابو يوسف اذا اشترى  
الدار من رجل عشر جعل عليه العشر مضاعفا فان وجد بها عينا ودا ورجع  
الى عشر واحد . واذا باع المرتد دارا فقتل او مات او لحق بدار الحرب  
بطل البيع ولم يكن فيها شفعة للمشفيع وهذا اذا كان البائع بالحيا ولو كان  
اسلم قبل ان يلحق بدار الحرب جائزه وكان للمشفيع فيها شفعة ولو كان  
اسلامه بعد حاقة وقسمه ماله لم يكن للمشفيع فيها شفعة لان البيع انقض  
حين لحق بدار الحرب وقال ابو يوسف ومحمد يبعه جائز للمشفيع فيها شفعة  
ان اسلم او قتل او مات او لحق بدار الحرب . وان اشترى المسلم دارا او ارضا  
شفيعها فقبل في دونه او مات او لحق بدار الحرب فلا شفعة فيها له ولا  
لورثته وان كانت امرأة مرتدة فلها الشفعة فان لحقت بدار الحرب بطلت  
شفعتها وان كانا بايعه فللمشفيع الشفعة فان ماتت او لحقت بدار الحرب  
واذا كان الشفع مرتدا فسلم الشفعة جائزا ان لم يسلم فطلب اخذ الدار



بالشفعة لم يقض له بها إلا أن يسلم فابطل القاضى شفيعته ثم اسلم فلا شفعة  
له وإن وقفها القاضى حتى ينظر ثم اسلم فهو على شفيعته • ولو لحق المرتد بعد  
الحرب ثم بيعت الدار قبل فسخ ميراثه ثم قسم ميراثه كان لورثته الشفعة  
من قبل أن الميراث قد وجبت بهم يومئذ لا تزي أن لو كان المرتد من كافر قاسم  
الابن بعد لحاق أبيه بدار الحرب لم يكن له ميراث وإنما الميراث لورثته يوم  
لحق بدار الحرب • وإذا اشترى المرتد دارا من مسلم أو ذمي بحرقا فابطل  
بأصله ولا شفعة فيها • والحربى والمستامن فى وجوب الشفعة له وعليه  
فى دار الاسلام بمنزلة الذمي فان اشترى المستامن دارا أو لحق بدار الحرب  
فالشفيع على شفيعته متى لقيه فان كان وكل بالدار من حفظها أو بقوم عليها  
فلا خصوصية بين الشفيع وبينه • وإذا اشترى المسلم فى دار الحرب دارا  
وشفيعها مسلم بدار له شفعه اسلم أهل الدار جميعا فلا شفعة للشفيع  
لأن الشري كان حيث لا يجري عليه الحكم • وإذا اشترى المسلم فى دار  
الاسلام دارا وشفيعها حربى مستامن فله حق بدار الحرب بطلت شفيعته  
حتى انقطع الحكم عنه علم بالشفعة أو لم يعلم • وإذا اشترى الحربى المستامن  
دارا وشفيعها حربى مستامن فله حق جميعا بدار الحرب بطلت شفيعته حين  
غاب وترك الطلب انقطع عنها الأحكام • وإن كان الشفيع مسلما أو  
ذمي فدخل دار الحرب فهو على شفيعته إذا علم • فان دخل وهو يعلم ولم يطلب  
بطلت شفيعته حتى غاب وترك الطلب • وإذا طلب الشفعة ثم عرض له  
شرا إلى دار الحرب أو غيرها فخرج فهو على شفيعته إذا كان قد اشهد على طلبه  
وكذلك لو كان المشتري أجرة مدق معلومة أو سألها أن يوجهه مدق معلومة  
وإذا كان للشفيع حربيا مستامنا فكل بطلب الشفعة ولحق بدار الحرب فلا شفعة  
له • فان كان الشفيع مسلما أو ذمي فكل مستامنا بطلبه فدخل الوكيل دار الحرب  
بطلت وكالته والشفيع على شفيعته لأن الوكيل لو مات لم يطل شفعة الموكل  
**باب الشفعة فى الضلع**  
وإذا ادعى الرجل دارا دعوى من ميراث أو غيره ولم يسه فضأله بعض  
أهل الدار على صلح على أن جعل ذلك له خاصة فطلب بقاء أهل الدار  
الشفعة وقد كان الضلع على أفراد قدام الشفعة فى ذلك ولو كان الضلع على  
الانكار فلا شفعة • ولو ضأله بغير أفراد سئل المصالح بية على دعوى له  
صالحه فإذا أقامها أحد وكان له أن يطلبها بغيرهم من الشفعة • ولو

صالحه على سكنى دار له أخرى سنين مسمى لم يكن للشفيع فى ذلك شفعة لأنه لم  
ياخذ مالا الأخرى أنه لو استأجره سنة تدار لم يكن فيها شفعة وإن ادعى حقا  
فى دار ضأله منه على دار للشفيع فيها الشفعة بقيمة ذلك الحق • وكذلك  
لو كان ادعى دسا أو دية أو جراحة خطأ ضأله على دار أو حايط من دار  
للشفيع فيها الشفعة • وإذا ضأله من سكنى دار أو وصلى له بها أو من خدمه  
عبد على مت فلا شفعة فيه • وإذا ادعى عليه مالا فضأله على أن يضع جذوة  
على حايطة أو يكون له موضع أبدا أو سنين معلومة كان للشفيع الشفعة بية  
القياس ولكن القياس يخش فلا نقول به فيه وبطل الضلع والشفعة أو أيت  
لو ضأله على أن يضع على حايطة حرادى أو على أن يدع جدعاً له فى حايط أكان  
يكون فيه الشفعة وكذلك لو ضأله على أن تصرف مسيل مائة إلى دار لم يكن لدار  
الدار أخذ مسيل مائة بالشفعة لا تزي أن هذا المسيل لا يحول عن خاله ولو كان  
الشفيع أخذ لم يستطع أن يسيل فيه إلا من حيث وجب أول من قد كان ينبغي  
فى القياس أن ياخذ بالشفعة وتكاثرت القياس وبطل الضلع • ولو ضأله  
على أن اجراه طريقاً محدوداً معروفاً فى دار كان للشفيع المأذوق أن ياخذ  
ذلك بالشفعة وليس الطريق فى هذا المسيل المأذوق أن يكون شريكاً فى  
الطريق ولا يكون شريكاً فى الموضع المجذوع فى الحايط أو الحرادى ومسيل الماء  
والقياس فى هذا كله سوا • وإذا ادعى الرجل على رجل مالا فترم فضأله منها  
على دار بعد الإقرار والانكار فسلم الشفيع الشفعة ثم تصادقا أنه لم يكن عليه  
شيء فرد الدار عليه بحكم أو بغير حكم فلا شفعة فيها وإن لم يكن الشفيع سأل  
الشفعة فله أن ياخذها ولا يصدق على إبطال حقه • ولو كان باعه لها الدار  
ثم تصادقا على ذلك لم يرد الدار إلى البائع ولكن المشتري يضمن له الثمن والشفيع  
على شفيعته أن لم يكن لها **باب الشفعة فى البناء**  
وغيره • وإذا اشترى الرجل داراً باللف ودم وتبصها ونقد الثمن شرا فاختلف  
المشتري والشفيع فقال المشتري أحدثت فيها البناء وكذبه الشفيع فاعول قول  
المشتري والبيبة بينة الشفيع وكذلك اختلافها فى شجر الأرض • فان قال المشتري  
أحدثت فيها بناء لا شجر أو أمس لم يصدق على ذلك لأن مثل هذا لا يحدث  
فى يوم وكذلك ما أشبهه من البناء غيره فان قال اشتريتها منه عشرون سنة  
هذه أيتها فاقول قوله ولو قال للمشتري اشتريت البناء بخمسة ثم اشتريت  
الأرض بعد ذلك بخمسة أو قال اشتريت الأرض بغير بناء ثم اشتريت البناء بعد



ذلك بحسب ما لا شفعة لك في البناء قال الشفيع اشترى بها معا فاقول قول المشتري  
في القياس ولكن استحسن فاجعل القول قول الشفيع مع يمينه على علمه وياخذها  
جميعا بالف درهم • واذا ادعى المشتري انه اشترى جميع ذلك معا وادعى  
الشفيع انه اشتراه متفرقا فاقول قول المشتري وان قال المشتري باعني الارض  
بغير ثمن بالف درهم تشبه وذهب لي البناء او قال وهب لي البناء باعني الارض  
بالف درهم وقال الشفيع اشترى بها جميعا بالف درهم فاقول قول المشتري وياخذ  
الشفيع الارض بغير ثمن بالف درهم ان شا • فان قال البائع له اذهب اليك  
في القول قوله وياخذ وكذلك الارض والشجر والزرع وان قال المشتري وهب  
لي هذا البيت بطريقه الي باب الدار وباعني ما بقى من الدار بالف درهم وقال  
الشفيع اشترى الدار بالف درهم فاقول قول المشتري وياخذ الشفيع الدار  
كلها غير البيت وطريقه ان شا فان حشد البائع هبة البيت فاقول قوله  
مع يمينه وان اقربها كان البيت الموهوب له ولا يصدر على ابطال الشفعة  
في سائر الدار ويكون الموهوب له شريكا بالطريق الا ان يقوم البيعة على  
الهبة قبل الشري فتكون حينئذ اولى بالدار من الحار • ولو ادعى الشفيع  
ان المشتري هدر طائفة من بناء الدار وكذبه المشتري كان القول قول المشتري  
والبيعة بيعة الشفيع • رجل اقام البيعة انه اشترى دار من فلان بالف  
درهم ونقد الثمن واقام اخر البيعة منها هذا البيت بطريقه من فلان بمائة  
درهم منذ شهر ونقد الثمن قضيت بالبيت لصاحب الشجر وجعلت له الشفعة  
فيما بقي من الدار • ولو لم يوقت شهوده قضيت بالبيت بينهما نصفين وبقيعة  
الدار للذي اقام البيعة على الدار كلها ولا شفعة لواحد منهما على صاحبه  
ولو كانت دارين متلاصقتين فاقام رجل البيعة انه اشترى احدهما منذ شهرين  
من فلان بالف درهم واقام الاخر البيعة انه اشترى الدار الاخرى من فلان  
بالف درهم منذ شهر قضيت للاول بالدار وجعلت له الشفعة في الدار  
الاخرى ولو لم يوقت قضيت لكل واحد منهما بداره ولو اقصى له بالشفعة وكذا  
لو كان احدهما قبض ولم يقبض الاخر • ولو وقت احدهما ولم يوقت الاخر قضيت  
لصاحب الوقت بالشفعة وكذلك لو كان ادعى منه مقبوضه موقته • واذا  
كان دروب غير نافذ وفيه دور لقوم فباع رجل من او باب بثلث الدور  
شاد عا في سكة العظم ولا طريق له في الدار فلا صاحب الدور ان ياخذوه بالشفعة  
فان سلموا ثوباع المشتري البيت بعد ذلك فلا شفعة لاهل الدروب فيه لانه

لا طريق للبيت في الدروب وقد انقطعت الشركة وكذلك لو باع قطعة من الدار  
بغير طريق لها فله الشفعة فان سلموا ثوباعها المشتري فلا شفعة لغيره الا  
لمن يحاورها • وان كان الدروب غير نافذ وفي اقصى مسجد خطه باب المسجد في  
الدروب وظهر المسجد بجانبه الاخر الى الطريق الاعظم فباع رجل من اهل الدروب  
داره فلا شفعة لاهل الدروب فيها الا لمن يحاورها بالجوار لان المسجد عنوة  
الطريق المشاهير ولو كان حول المسجد دور يحول بينه وبين الطريق الاعظم  
كان لاهل الدروب الشفعة بالشري لان المسجد الا ان ليس بطريق نافذ الا شري  
انه لو كان فنا غير نافذ فلو كان في موضع المسجد دار فيها طريق الى الدروب يخرج  
من باب اخر منها الى الطريق الاعظم فان كان طريقا للناس ليس لاهل الدروب  
خاصة واهل الدروب شفعة للشركة في الطريق وان كان دروب غير نافذ  
ليس فيها مسجد فاشترى اهل الدار من رجل من اهل الدار دارا وظهرها الى الطريق  
الاعظم فاخذوها مسجد وجعلوا بابا به في الدروب ولم يجعلوا له الى الطريق  
الاعظم بابا او جعلوا له الى الطريق الاعظم بابا فباع رجل من اهل الدروب  
داره فلا لاهل الدروب الشفعة بالشركة في الطريق لان المسجد لم يقص شركتهم  
وحقهم وليس هذا المسجد الخطه اذا كان خطه لم يكن بينهم شرك في الدروب  
نقطه واذا اشترى الرجل دارا هو شفيعها ولها شفعة اخر غير غائب ثم ان المشتري  
تصدق بثمن منها وطريقه على رجل وسلمه اليه ثم باعه ما بقي منها ثم قدم  
الشفيع الغائب فطلب الشفيع فانه يرضى الصدقة والبيع الاخر وياخذ  
الشفيع نصف جميع الدار بالبيع الاول ويكون النصف الباقي للمشتري الاول  
الا شري ان دارا بين رجلين باع احدهما منها موضعاً محوذاً لم يجز فكذلك هذه  
المسئلة فان باع ما بقي من الدار جاز جمع نصيبه ان كان باعه من المشتري  
الاول فان باعه من غيره فالبيع الاول والثاني باطل الا ترى انه لو باع جديداً  
في حائط على ان يقلعه وسلمه له ان البيع باطل فان سلمه للمشتري جاز البيع واذا  
كان لرجل دارا الى جنبها دار لرجل فتصدق بالحائط الذي يلي الدار جاز على  
رجل وسلمه اليه ثم باعه ما بقي من الدار فلا شفعة فيها للحار • فان طلب  
الحار من المشتري او البائع ما باع ضرارا او فوارا من الشفعة على وجه  
التجعة وابطال الشفعة فان عليه اليقين فان خلف فلا شفعة للحار وان  
نكل عن اليقين كانت الشفعة للحار • ولو اشترى رجل حائطاً باضله  
كان للشفيع الشفعة • واذا كان منزلاً في دار لرجل والى جنبه في تلك

ملل



الدار منزل اخر لرجل وحايط المنزلين بين رجلين نصفين وفي الدار منازل  
سواها من المنزلين والمنازل كلها طريق في الدار الى باب الدار الاعظم  
والدار في روبر غير نافذ وفي الدروب دوز اخرى غير هذه الدار فباع روبر  
احد المنزلين منزله فالشريك في الحايط احق بالشفعة في جميع المنزل وان سلم  
الشفعة والشوكا في الطريق الذي في الدار احق فان سلموا فالشوكا في الطريق  
الذي في الدروب احق فان سلموا فالجيران الملازمين للدار التي هذه المنازل  
فيها شركا في شفعة هذا المنزل والملاصق منهم لهذا المنزل والملاصق لا يصح  
الدار فيه سوا ذلك ابو حنيفة في سكة ليس لها منفذ باع دخل منهم فيها دارا  
فهم جميعا شفعا فيها . وان كان ذاقا فيه عطف يدور فهو كذلك ايضا فان  
كان العطف مريفا فباع فيها رجل دارا كان لاصحاب العطف دفن اصحاب  
السكة فان بيع في السكة دارا كانوا فيها شركا . واذا اقر البائع ببيع داره  
من هذا الرجل وانه قد قبض منها وقال بعثا منه وسلمها اليه ثم ادعينا  
وجحد المشتري ذلك قال للشفيع ان ياخذها بالشفعة من البائع وينقد  
الثمن . وان اقر انه باعها من رجل غايب بالف درهم فلا خصومة بين الشفيع  
وبينه حتى يحضر المشتري . رجل ادعى انه باع من ملك الارض خمسين درهما  
من رجل قلد يدع الشفيع الشفعة برخصه فيها الى القاضي فابطل شفيعه  
ثم اخصم البائع والمشتري في مقدار المبيع وقضى القاضي بينهما بالبيعة ثم  
ادعى الشفيع شفيعته قال ان وقع القضا على ما كان يبلغ الشفيع او اقل منه  
فلا شفعة له وان وقع على اكثر منه فله الشفعة واذا اشترى قوم ارضا  
فاقتسموها وادروا وتركوا من ارضهم سكة مسمى لهم محدودة غير نافذ فبيعت  
دار في ارضها فجميعا شركا في شفعتها وكذلك ان كانوا ادروا الدروب عن  
انهم كذا لا يعرفون الحال فيها . رجل باع دارا فرفض الشفيع ثم جادعي  
انه لم يعلم ان حدها الى موضع كذا او ظن انها بعد او اقرب وادعى شفيعته حين  
علم قال لا شفعة له علم او لم يعلم ولا التفت الى قوله هذا رجل اقام البيعة  
انه اشترى من رجل كل حق هوله في هذه الدار ولا يدري علما جميعا بما في  
الدار للبائع او علم المشتري ولم يعلم الاخر قال اذا علم المشتري كره هو  
فالبائع جاز وان لم يعرفه البائع بعد ان يقرب البائع انه كما قال المشتري فان لم  
يعرفه المشتري فالبائع فاسد في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد البيع كره  
والمشتري بالحيا اذا علم للشفيع الشفعة . واذا اتخذ الشفيع الدار

منه

بالشفيع

بالشفعة فله ان يرد لها حيا والروية وحيا والعيب على من اخذها منه وان  
كاتب المشتري قد ردها وبرا من عيوبها عند الشري واذا بنى الشفيع في  
الدار ثم استحققت من يد رجع الشفيع بالثمن على من كانت عهدة عليه وتكون  
رجع بقيمة البناء لانه لم يعزه ولكنه تقدمه وسقط له الى حيث احب وكذلك  
الجارية الماسورة اذا وقعت في سهم رجل فاخذها مولاها بالقيمة ثم رطبها  
فولدت له ثم اقام رجل البيعة انها جارية دبرها قبل ان يوسر ودوت  
عليه وضمن له الواطي عقرها وقيمة الولد ورجع على الذي وقعت في سهمه  
القيمة التي اعطاها اليه ولم يرجع عليه بالعقر ولا بقيمة الولد لانه لم يعزه  
ويعوض الذي كانت وقعت في سهمه من بيت المال قيمتها وان لم يشهد  
شهود المدة عني بالتدبير لم يكن له على الجارية سبيل . اخر الكتاب

### كتاب القسمة

ذكر حديث بشر بن بشارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم خيبر على ستة  
وثلاثين سهما جميع ثمانية عشر سهما للمسلمين وسهم لرسول الله صلى الله عليه  
ومعه ثمانية عشر سهما فيها اوراق اذ اوج رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ونوايبه . وعن محمد بن اسحق والكلبي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قسم  
خيبر على ثمانية عشر سهما جميعا وكانت الرجال الف واربع مائة والخيال مائة  
ونسوق كان على كل مائة رجل فكان على بن ابي طالب على مائة وكان عبيد  
السهم على مائة وكان عاصم بن عدي على مائة وطليحة على مائة والزبير على  
مائة وعبد الرحمن بن عوف على مائة وكان سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم مع  
سهم عاصم بن عدي وكانت المقاتلة في الشق والنظاء وكانت الشوثلثة  
عشر سهما والنظاء خمسة اسهم وكانت الكسبة فيها خمس الله وطعام اذ اوج  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعطاياه وكان اول سهم خرج من الشق سهم  
عاصم بن عدي وفيه سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سهم على ثم سهم  
عبد الرحمن ثم سهم طليحة ثم سهم ساعد ثم سهم الجار ثم سهم جارية ثم  
سهم اسلم ثم سهم سلمة ثم سهم الحار ثم سهم اوس وكان اول سهم خرج بالنظاء  
سهم الزبير ثم سهم بياضه ثم سهم اسيد ثم سهم ناعم وفيه قتل محمد بن مسلمة  
وعن مسروق انه لم يكن ياخذ على القضا رزقا وعن يحيى بن الحارث ان عبد  
الله بن يحيى كان يقسم لعل بن ابي طالب الدروب والارضين وياخذ الاجد  
وعن عمر بن الخطاب فقال ما اخذ ان ياخذ قاضي المسلمين اجرا ولا على المضاع



ولا على المتأهم وعن عامر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عليا إلى اليمن  
فأتى بركاز فاحذ منه الحسن وتولاه بجة الخماسه وأتاه ثلثة يدعون علاما كل واحد  
منهم يقول هو ابني فأتوه منهم نقضي بالعلام الذي قرع وجعل عليه الدية لصا  
قال فقلت لعابره هل دفع عنه حصته قال لا أدري وعن أسيد بن إبراهيم  
قال خا صمت أخي إلى الشعبي في دار صعبه أو يد قسمها وبني أخي ذلك فقال  
الشعبي لو كانت مثل هذه فلك سيد مقدار أجره قسمتها بينكم قال وحطها  
على أربع قطع . وعن شرح أن عمر بن الخطاب كان ورقة مائة درهم  
في كل شهر على القضا . وقال أبو حنيفة لا بأس أن يأخذ قاسم الدار والدارين  
عليه الأجر من الدين بقسم بينهم وقال أبو حنيفة الأجر على عدد الروس الرجال  
وان كان نصيبه أقل من نصيب صاحبه وقال أعلی النصيب القليل شد  
حسابا من النصيب الكبير وقال أبو يوسف ومحمد يجعل القاسم الآخر  
على قدر الانصاف وقال أبو يوسف ومحمد يجعل القاسم الثاني وقفا من بيت  
المال ولا يأخذ من الناس شيئا وان لم يجعل له وقفا وقسم بالأجر فهو  
جائز . وعن شرح قال ولا مالي لا أرزق واستوفي منهم وأدفعهم أصروا طهر  
في المجلس فاعزل بينهم في القضا وعن محمد بن اسحق والكلبي أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفره اقرب بين نسائه قالت عائشة فاصابني  
القرعة في السفر التي اصابتني فيها ما اصابتني . وإذا كانت الدار بين  
رجلين فاقسمها بينهما من أربعة درعها بينهما رجل أصابه ثم اقرب بينهما  
فان ابا حنيفة قال هو جائز وكذلك قسمة قاسم القاضى وقال أبو حنيفة  
القرعة في القياس لا تستعمل ولكنها القياس واخذنا بالاثروا السنة  
وإذا كانت الدار بين ورثة فاقسموها وفضلوا بعضها على بعض بفضل  
قيمة البناء الموضع فهو جائز في قول أبي حنيفة . وان اقتسموا الأرض  
ساحة والبناء قيمة بقيمة عدل فهو جائز وان كان البناء من اقتسموا الأرض  
غير معروف القيمة فلا يجوز هذا في القياس ولكنها استحسانا فيه وأجزأه  
وإذا كانت الدار ميراثا من قوم حضوزها وقصدوا عليها عند الحاكم وسألى  
قسمتها فان ابا حنيفة قال لا يقسم الدار وسائر العقار بأقاربهم حتى يقوم  
البيعة على أصل الميراث ويقسموا سوى العقار بينهم بغير بينة وقال  
أبو يوسف ومحمد يقسم العقار وغيره بينهم بغير بينة وشهد أنه قسم بأقاربهم  
وقضى به عليهم دون غيره وكذلك الاختلاف في العقار ان كان في الورثة

صغيرا

صغيرا أو غائب والعقار كلها في أيدي الدين حضوزها الحاكم وقال أبو يوسف  
ومحمد أيضا ان كان شيء من العقار في أيدي الصغير أو الغائب لم يقسمها بأقارب  
الحضوز حتى يقوم البيعة على أصل الميراث وقال محمد أيضا إذا كان في أيدي  
الغائب منها شيء استودعه رجلا حين غاب لم يقسم ذلك حتى يحضر . وإذا  
حضر القاضى انسان من الورثة والعقار في أيديها واقاما البيعة على أصل  
الميراث قسمت بينهم ولو كل القاضى نصيب الغائب والصغير من حفظه  
وان كان الحاضر واحد لم يقسمها القاضى لأنه لبيت معه خصم فان كان معه  
خصم صغير جعل له القاضى وصيا وصلا البيعة عليه وأمر بالقسمة وقال  
أبو حنيفة إذا كانت العقار سواهم حضر وأجمعوا وقصدوا قوا عليه قسمها  
بينهم بغير بينة ولو كان فيهم غائب لم يقسمها بينهم وان أقاموا البيعة على  
الشري حتى يحضر الغائب وهو قول أبي يوسف ومحمد وقال أبو يوسف ومحمد  
إذا كانت الدار ميراثا وفيها وصية بالثلث وبعض الورثة غائب وبعضهم  
شاهد وأراد الموصي له بالثلث القسمة وأقام البيعة على الموارث والقسمة  
فان الدار يقسم على ذلك . ولو ان بيتا في الدار بين رجلين أراد أحدهما  
قسمته وامتنع الآخر وهو صغير لا ينتفع وأحد منهما بنصيبه إذا قسم لم  
يقسمه القاضى بينهما ولا يقسم الحائط ولا الحمار بين الرجلين لان في قسمته  
ضرر فان كانت دار بين رجلين وأحد هما فيه شقص فكيف لا ينتفع به  
إذا قسم فإراد صاحب نصيب الكبير القسمة قسمته لان هذا ينتفع بنصيبه  
وكذلك ان كان سائر الشوك لا ينتفعون بانصباهم الا هذا الواحد فانه  
ينتفع به قسمته وقال أبو حنيفة انما امتنع القسمة إذا كان الضرر عليهما  
جميعا وان كان الضرر على أحدهما دون الآخر قسمه أيها طلب القسمة  
وقال ابن أبي ليلى لا أقسمه الرجال والنساء والحر والعبد وأهل الاسلام  
وأهل الذمة في القسمة سوا . وإذا قسم الرجلان دارا وقعا بينهما طريقا  
فهو جائز . وان كان نصيب أحدهما أكثر من نصيب الآخر فينبغي أن  
يبين ذلك في كتاب القسمة ويوصف فيه كيف الطريق بينهما . وان  
كانت الدار بين الرجلين وفيها صفة وفيها بيت وباب البيت في الصفة  
ومسبل ما ظهر البيت على طرف الصفة فاصابت الصفة أحدهما وقطعه من  
الساحة واصاب البيت أحدهما وقطعه من الساحة ولم يذكر واطريقا  
ولا مسبل ما وصاحب البيت بقدر على أن يفتح بابا فيها أصابه من الساحة

مطل



ومثل ما في ذلك داراد ان يمد في الصفة على حاله وسيل ما على ما كان  
 فليست له ذلك وذلك لو اشتراط واحد منها ان له ما اصابه بكل حق هو له  
 ولو لم يكن له مفتاح للطريق ولا سيل ما وقد قال بكل حق هو له تركت طريقه  
 في الصفة ومثل ما به على حاله ولو رخصا طريقا بينهما وكان على الطريق ظلة  
 وكان طريق احدهما على تلك الظلة وهو يستطيع ان يجعل طريقا آخر  
 فاد صاحبه ان يمنع الممر على ظهر ظلته لم يكن له ان يمنع لان اسفل الطريق  
 بينهما ممر وكذلك اغلاه وكان ابو حنيفة يقول في العلو الذي لا سفلا وفي  
 السفلا الذي لا علو له بحسب في القسمة السفلا ذوا عا بذوا عين من العلو  
 وقال ابو يوسف بحسب القلوب بالنصف والسفلا بالنصف ينظر كرجلة  
 ذراع كل واحد منها فيطرح من ذلك النصف وقال محمد اقسروا ذلك على القبة  
 فته العلو وقبة السفلا لان العلو وما كان اجود من السفلا وقال ابو حنيفة  
 اذا كانت الدارين قوم فاد واحد هو ان يجمع نصيبه منها واد واحد  
 وادى ذلك بعضهم قسرا القاضى كل دار منها سهم على حد ولو يضم بعض الضبايم  
 الى بعض الا ان يصطلحوا على ذلك وكذلك لو كانت هذه الدار مجتمعة  
 وكذلك لو كانا منزليين متفرقين في دار واحدة احدهما في قصاها والاخر  
 في ادناها وان كانا مجتمعين في مكان قسمتها قسمة واحدة وجمعت  
 نصيب كل واحد منها في احدهما وقال ابو يوسف ومحمد ينظر الى القاضى  
 في القسمة فان كانت انصبا ادهم اذا جمعت في دار كان اعدل للقسمة جمع  
 ذلك ولو اختلفوا في قيمة البناء فقال بعضهم اخذ قيمة البناء بذراع من الارض  
 وقال بعضهم اجعلها على الدراهم فان القاضى جعلها على الدرع لان  
 الدراهم ليست من الميراث ولو اختلفوا في الطريق فقال بعضهم برفع  
 طريقا مننا وقال بعضهم لا يرفع ويجعل نصيب كل واحد على حد نظريه  
 الحاكم فان كان يستقيم لكل واحد منهم طريق يفتتحه في نصيبه قسمة بينهم  
 بغير طريق يرفع لما عندهم فان كان لا يستقيم ذلك رفعت الطريق بين  
 جامعتهم ولو اختلفوا في سعة الطريق وضيقة جعل الطريق بينهم  
 على عرض باب الدار وطوله على ما ادى ما يكفيهم واذا وقع الحائط لاحد  
 القسامين وعليه جذوع للاخر وصفت القسمة على ان يكون هكذا او لم يذكر  
 في القسمة فانه يترك على حاله الا ان يشترط قطع الجذوع منه وكذلك ان  
 كان لاربع وقع على حائط هذه الصفة او درجة وكذلك اسطوانة وقع

عليها جذوع وكذلك روضن وقع لصاحب العلو مشرف على نصيب الاخر فاد  
 صاحب السفلا ان يقطع الروضن فليس له ذلك الا ان يشترط قطعه الا  
 تري ان احدهم لو اصابته مت علوا وصاب الاخر السفلا لم يكن لصاحب  
 السفلا ان يهدم العلو واذا اصاب رجل مقصود في دار وصاب  
 الاخر منزلا وطريق علوه هذا المنزل في هذه المقصود فلم يكره ذلك عند  
 القسمة فلا طريق له في المقصود لانه يقدر على ان يجعل طريقه في حقه  
 واذا اصاب احدهما ساحة في القسمة فاد ان يبني بها ويرفع بناء فاد  
 الاخر منعه وقال يسد على الزيج والسمس فله ان يرفع بناء ما بدا له لان  
 الساحة حقه وله ان يفتح فيها حاما او تنورا او يخرجها او ما اشبه ذلك  
 وان كف عن ما يودني جاره كان اخس له ولكنه لا يجبر على ذلك ولو  
 فتح صاحب البناء في علو بنايه بابا او كوة لم يكن لصاحب الساحة منعه  
 من ذلك ولكنه يبني في ملكه ما يستوره منه ان شاء وكذلك في الدارين والجار  
 ولو اتخذ رجل بيوت في ملكه كرناسا او بالوعة او بيد ما قمرها حائط حائلا  
 وطلب منه جاره تحويله لم يجبر على تحويله فان سقط الحائط من ذلك  
 لم يلزم ضمانه واذا اقسروا رجلا دارا فاخذ احدهما حيزا والاخر  
 حيزا وقع لاحدهما حائط الظاهر منه على ارضين واساسه على اربع  
 وقد دخل في نصيب صاحبه من ذلك اجرة فقال لصاحب الحائط انا اخذ  
 من نصيبك ما دخل فيه من ارض حائطي لم يكن له ذلك وانما له ما ظهر من الحائط  
 على وجه الارض واذا اقسروا الشديكان دارا او دارين بينهما لم يكن للجار  
 في ذلك شفعة واذا اقسروا الرجلان دارا ورفعا طريقا بينهما فاد اريد  
 ذلك قسمة الطريق قسمته ان لم يكن فيه ضرر وان كان لا يكون لاحدهما طريق  
 لم اقسمة واذا اصطلح الرجلان في القسمة على ان اخذ احدهما دارا والاخر  
 نصف دار اخرى على ان اخذ كل واحد منها سهاما معلومة من دار على حد  
 او على ان اخذ احدهما دارا والاخر عبدا او ما اشبه ذلك من الاصطلاح  
 في الاجناس المختلفة جاز ذلك ولو اصطلحا في دار واحدة على ان اخذ  
 احدهما الارض كلها والاخر البناء كله فهو جائز فان شرط عليه ان يكون  
 البناء له سقفه ويكون الارض للاخر فهو جائز وان اشترط ان لا يتلع  
 بناء فهدا فاسد واذا كانت الدار في طريق ليس بافد لها فيه باب  
 فاقسمها اهلها على ان يفتح كل انسان منهم بابا في ذلك الرفاق لنفسه فهو



جائز وليس لاهل الرقاق منهم من ذلك • ولو كانت مقصود بين ودعة  
 بالها في دار مشتركة ليس المقصود فيها الا الطريق فاقسموا المقصود  
 على ان يفتح كل واحد منهم بابا من نصيبه في الدار العظمى لو يكن لهم ذلك  
 وليس لهم الا طريق واحد عرض باب الدار العظمى مبنى اهل الدار مساوي  
 ذلك ويغتنج اهل المقصود فوعدت هذه الدار في قسم رجل منهم فاراد ان  
 يفتح بابها في هذا الطريق المرفوع بينهم فليس ذلك لانه لا طريق لهذه الدار  
 فيها • واذا اشترى الرجل الذي اصابه المقصود هذه الدار فاراد ان  
 يجعل طريقها في مقصوده سهم في الطريق المشترك فله ذلك ان كان  
 ساكن المقصود والدار واحد غير ساكن المقصود لم يكن له ذلك • فاذا  
 اقتسم الرجلان دارا وحدها طائفة والاخر طائفة وفي نصيب احدهما  
 ظله على الطريق او كيف شاع فان كانا اقتسما على ان لكل واحد منهما  
 فاجاز بكل حق بوله فله الظلة والروشن وكذلك ان قال برفاقه او بكل  
 قليل او كثير فهو فيه او منه وان لم يشترط شيئا الا ان قال لكل واحد منهما  
 لك هذا الحيز في هذا الحيز فلكل واحد منهما ارضا ما في حيزه من ظلة  
 وروشن في قول ابي يوسف ونحو ذلك في البيع • فان هدم اهل الطريق  
 ذلك لم ينقض القسمة انما لم ينقض ذلك البناء الا الاصل طريق المسلمين  
 وقال ابو حنيفة اذا لم يشترط شيئا كان له الكيف ولا يكون له الظلة ان  
 في البيع والقسمة جميعا • واذا اقتسم الرجلان دارا فلما وقعت الحدود بينهما  
 اذا احدهما لا طريق له ولا يقد على طريق فان ابا حنيفة قال في هذا ان  
 القسمة مردودة وان كان له حائط يقد ان يفتح فيه بابا بمرقية رجل ولا  
 يبريقه الحولة فالقسمة جائزة وان كان لا بمرقية رجل فليس هذا بطريق  
 ولا يجوز القسمة • وان كانا اقتسما على ان لا طريق له وهو يعلم ان لا  
 طريق له فهو جائز لانه رضي بذلك لنفسه • وان اقتسما دارا على ان  
 يشترى احدهما من الاخر دارا له خالصة بالعت درهم فالقسمة على هذا  
 الشوط باطل وكذلك كل قسمة على شرط شراء او هبة او صدقة وكل شرط على  
 شرط قسمة فهو باطل • واذا كانت قسمة على ان يزيد شيئا معروفا فهو جائز  
**باب قسمة الذور والذواهر**  
 على ان يزيدا احدهما واذا كانت الدارين رجلين شرا او ميراثا  
 فاقسما باخذ كل واحد منهما طائفة على ان رد احدهما على الاخر درهم مسماة

هذه

هذه جائز وكذلك ان كانت الدراهم الى اجل وكذلك ان كان مكان الدراهم  
 شي من المكيل والموزون معين او موصوف موحدا او غير موحدا وان وصفه  
 ولم يسه الاجل فهو جائز • وان لم يشترط المكان الذي يوفيه فيه فهو  
 جائز في قول ابي يوسف وهذا استحسنان والقياس فيه مثل السلم وفي قياس  
 قول ابي حنيفة انه باطل حتى يسمى المكان الذي يوفيه فيه • وان كانت الزيادة  
 شيئا من الحيوان بعينه فهو جائز وان كان بغير عينه لم يجز فان كان بعينه  
 واشترط ان لا يسلمه الى شهر فهو قاسد • ولو كانت الزيادة شيئا با موصوفة  
 الى اجل معلوم فهو جائز وان لم يصرف لها اجمالا لم يجز • واذا كان ميراث  
 بين رجلين في دار وميراث في دار اخرى فاضطحا على ان لاحدهما ما في يده  
 والاخر ما في يده فذلك زاد مع ذلك درهما مسماة فان كانا سمي الشاهم  
 كرهى من كل دار جاز وان لم يسميا لم يجز • ولو سمي مكان الشاهم او درهما مسماة  
 مكسرة جاز في قول ابي يوسف ونحو ذلك لم يجز في قول ابي حنيفة واد بين ثلثة نفر  
 اقتسموا على ان احدهما احدى الدارين واخذ الباقي الدار الاخرى على  
 ان رد الذي اخذ الدار الكبرى على الذي لم ياخذ شيئا درهم مسماة فهو جائز  
 وكذلك ان اخذ الدار الكبرى اثنان منها واخذ الدار الصغرى الثالث  
 وكذلك ان كانت دار واحدة بينهم فاخذ اثنان منهم كل واحد منهما طائفة  
 منها معلومة على ان رد الباقي الثالث درهم معلومة فهو جائز وكذلك ان  
 اشترطوا على ان اخذ احدهما ثلثي الدار بفضل متراة وكذلك دار بين رجلين  
 اقتسما بها نصفين على ان رد احدهما على الاخر عدا بعينه على ان زاد الاخر  
 مائة درهم فهو جائز وكذلك لو اقتسما بها على ان اخذ احدهما البنا واخذ  
 الاخر الخراب على ان رد صاحب البنا على الاخر درهم مسماة وكذلك لو  
 اخذ احدهما السفل والاخر العلو واشترط احدهما على صاحبه درهم مسماة  
 فهو جائز **باب قسمة الدور بفضل بعضها على**  
**بعض منها** واذا كانت الدارين رجلين فاقسما باخذ احدهما مقدما  
 وهو الثلث واخذ الاخر مؤخرها وهو الثلثين جاز ذلك • فان كانت  
 الدارين اثلاثا فاخذ صاحب الثلثين بنصيبه بيتا واحد صاحب الثلث  
 بنصيبه ما بقي من الدار وهو اكثر من حقه فله ان يبيع منزلة البيع وكذلك  
 ان كانت الدارين اثلاثا فاقسما بها على ان اخذ كل واحد منهما طائفة من  
 الدار على ان يرفع بينهما طريقا واحدهما ثلثة والاخر ثلثيه فهو جائز • وان

اخذ



اخذ احدها طائفة منها يكون الثلث واحدا والاخر طائفة يكون قد والنصف  
 ودفعا طريقا بينهما يكون مقدار السدس فهو جازي **•** وان اشترط ان  
 يكون الطريق لواحد ثلثه والاخر ثلثه فهو جازي **•** وان اشترط ان تكون  
 الطريق لصاحب الاقل والاخر ممتدة فيه فهو جازي وان لم يشترط شيئا من  
 ذلك فهو على قدر ما ودنا **•** وان كانت دار بين رجلين بينهما شقص من  
 دار اخري فاقسما على ان اخذ احدهما الدار والاخر الشقص ولم يسميا سهما  
 الشقص لم يجوز ان اقراهما كانا يعرفان كسهم هو يوم اقسما فهو جازي وان عرف  
 ذلك احدهما وجعله الاخر فالقصة مردودة **•** واذا اقتسم رجلان دارا  
 على ان اخذ احدهما الثلث من موخرها جميع حقه واخذ الاخر الثلثين من مقدمها  
 بحقه فهو جازي وان كان فيه غبن وما لم يقع الحدود بينهما وتواضعا بعد القسمة  
 فلكل واحد منها ان يرجع **•** واذا كانت افرجة ارض متفرقة بين رجلين قسم  
 كل قراح على حدة كاله در في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ويحمد ينقل القاضي  
 افضل ذلك في القسمة واذا كانت القرية ميراثا بين قوم فاقسموها فاصاب  
 احدهم قراح ومخلات في قراح واصاب الاخر موت واصاب الاخر كوم فهو  
 جازي **•** واذا اصاب بعضهم بستان وكوم وسوت وكتبوا في القسمة بكل حق هو لها  
 او لم يكتبوا ذلك فله ما فيه من الشجر وله الطريق سرب ولا يدخل في ذلك  
 الشجر والزرع ولو كتبوا لكل قليل او كثير هو فيها او منبها دخل ذلك في القسمة  
 وقال في كتاب المزاوعة لو قال بكل قليل وكثير هو فيها ومنها من حقوقها لم يدخل  
 فيه الزرع والتمر **•** واذا اقتسم نفر ارضا بينهم على ان لا طريق لهم ولا شرب  
 ورضوا بذلك فهو جازي **•** وان كانت ارض بين قوم ولهم محل في غير ارضهم  
 فاقسموا على ان اخذ اثنين منهم الارض واخذ الاخر النخل المنفرد باصوله  
 فهو جازي **•** واذا اقتسم نفر ارضا على ان للثلث هذه القطعة وهذه النخلة  
 وهي غير ذلك القطعة والاخر قطعة اخري والثلث القطعة التي فيها  
 النخلة فاراد ان يقطع النخلة فليس له ذلك والنخلة لصاحبها باصلها  
 بمنزلة حايطة اصابه في حين صاحبه **•** فان قطعها فله ان يغرس مكانها  
 ما بدا له لان موضعها له فان اراد ان يمر اليها فتنعه صاحب الارض بالقسمة  
 فاسد لانه لا طريق له الى نخلته فقد وقعت على ضرر فان كانوا كروا في  
 القسمة بكل حق هو لها فالقصة جازية فله الطريق الى نخلته **•** واذا كانت قرية  
 وارض ورجلين نفر فاقسموها فاصاب رجل منهم الرضا وهو ما دنت الرضا

واصاب الاخر افرجة معلومة واصاب الثالث البيوت واقرحه فاقسموها  
 بكل حق هو لها فاراد صاحب النهر ان يمر الى نهره في ارض قسبه فله ذلك  
 ان كان نهره يمر في وسط ارض هذا ولا يتصل له اليه الا كذلك فان كان  
 مع هذا الارض له طريق له في غير الارض لم يكن له ان يمر في ارض هذا **•**  
 وان كان في وسط ارض هذا ولم يشترطوا له المرافق والطريق ولا كل حق هو  
 ولا كل قليل او كثير منها او منها فانه لا طريق له في ارض هذا والقسمة  
 فاسد الا ان يقدر على ان يمر في بطن النهر فان قد وعلى هذا فالقصة جازية  
 وطريقه في النهر وان كان للنهر مسناة من كل منه يكون طريقه عليها فهو جازي  
 وطريقه عليها دون ارض صاحبه وان لم يذكر المسناة في القسمة فاختلف  
 صاحب الارض والنهر فيها فانه لصاحب النهر للملحق طينه وطريقه في قول ابي  
 يوسف ومحمد **•** واذا ارتكن للنهر طريق الا في ارض قسبه فاشترطوا عليه  
 ان لا طريق له في هذه الارض فهو جازي ولا طريق له اذا علم يوم مبداه لا  
 طريق له وكذلك النخلة والشجرة **•** ولو كان نهر نصبت في ارضه كان ذلك العصب  
 لصاحبه على حاله وقال ابو حنيفة اذا كان نهر لرجل يمر في ارض رجل اخر  
 في مسناة على النهر مني لرب الارض وليس له ان يهدمها حتى يضرب النهر ولكن  
 يغرس عليها ما بدا له بمنزلة حايطة سفله لرجل وعلوه لآخر فاصحاب العلو  
 ان يحدث على علوه ما بدا له ما لم يضرب الشغل وقال ابو حنيفة لا خير للنهر  
 وقال ابو يوسف ومحمد المسناة للصاحب للنهر **•** واذا كانت القرية والارض  
 بين قوم فاقسموها الارض مساحة على ان من اصابه شجر او سوت في ارضه  
 فهي عليه بقيمة دراهم فهو جازي بمنزلة رجلين اقسما دارا على ان لكل واحد  
 منها ما اصابه من البنا بقيمة فهو جازي وان لم يسموا ذلك الا ترى انه لو  
 كانت دار بين رجلين فيها حدة وفيها بناهما والاخر فاقسمها على ان اخذ  
 احدهما الساحة والآخر موضع البنا على ان البنا بهم على حاله  
 ثم اراد الذي اصابه الساحة ان ياخذ نصيبه من البنا لم يكن له ذلك  
 لان فيه ضرر على صاحبه ولكن له قيمة حقه من ذلك اجبره عليه فاذا  
 كتب اجبره على اخذ القيمة بغير شرط فهو اذا كانت بشرط اجوز ذلك  
 ان اشترطوا ذلك بدنانير او مكيل او موزون موصوف واذا قامت الوردية  
 البينة على الميراث وسالوا القاضى قسمته وعلى الميت دين لم يقسم شيئا من  
 اجناس التركة **•** فان كان الدين اقل من التركة قسما لوه ان يقف منها

مطل



مقدار الدين ويقسم الباقي فعل ذلك ولا يأخذ كفيلا بشي من ذلك • وان لم  
يعلم القاضى بالدين سألهم هل عليه دين فان قالوا لا قالوا لوقم ويقسم المال  
بينهم فان لم يجد الدين بعد ذلك نقض القسمة بينهم كلها وكذلك لو قسم قبل ان  
يسألهم عن الدين وكذلك لو لم يدر احد من الشهود فان القسمة تقصر  
كلها وتستقبل بينهم • وان اقر احدهم لرجل يدين وحجدا الباقيون قسمت الزكاة  
بينهم على المواثيق ثم اخذت حصته المقر بالدين فبعثها فيه واذا قسم القاضى  
الزكاة بينهم ثم اقام رجل البيعة ان الميثاق اوصى له بالف درهم ومضى يخرج من  
ثلثه فان القسمة تطل فان غور الوثقة هذه من مالهم ودفعوها اليه بنصيب  
القسمة وكذلك لو كان هذاه بنافقضية وكذلك لو قضى ذلك واحد منهم  
على ان لا يرجع عليهم بشي فهو سوا في الدين والوصية • واذا اراد ان يرجع  
عليهم لم يرجعوا القسمة وكان بمنزلة الاول الا ان يقصوا بالحصص ولو كان اقام  
البيعة على انه اوصى له بالثلث ابطلت القسمة واذا كانت القرية والارض  
بين رجلين بالشري مات احدهما وترك نصيبه منها ميراثا فاقام وورثته البيعة  
على الاصل والميراث وشريك ايهم غائب لم يقسم حتى يحضر الغائب ولو حضر  
الغائب وغاب بعض الورثة قسمتها بينهم • ولو كان الاصل بين رجلين  
ميراثا قسمتها وان كان الشريك الحي غائبا لم يعمل نصيبه من ذلك • واذا  
اقتسم القوم القرية وميراث بينهم بغير قضا قاضى وفيهم صغير ليس له  
وصى او غائب ليس له وكيل لم يحز القسمة وكذلك لو اقتسموها لهما ميراثا  
الشريطة او عامل غير القاضى وكذلك لو رضوا بحكم من الفقهاء تسع من بينهم  
على الاصل والميراث ثم قسمها بينهم بالعدل وفيهم صغير لا وصى له او غائب  
لا وكيل له لم يحز • واذا جاء الغائب وكبر الصغير فاحاز فهو جائز • وان  
مات الغائب فاحاز وورثته فانه لا يجوز في القياس ولكنني استحسن واحيره  
وكذلك الصغير ان مات وقال متحد لا يجوز

**باب قسمه الحيوان والعرض**

واذا كان الغنم بين قوم ميراث او شرا فاد لبعضهم قسمتها وكره ذلك  
بعضهم وقامت البيعة على الاصل فان القاضى قسمها بينهم وكذلك الابل  
والبقرة وكل صنف من الثياب وغيرها وسائر ما يكال ويوزن الا الرقيق  
فان ابا حنيفة قال لا يقسم الرقيق الا ان يكون معهم شي اخر من غنم او  
ثياب او متاع فاذا كان مع الرقيق غيره قسمت ذلك كله وقال ابو يوسف

ومحمد يقسم الرقيق ايضا وان لم يكن معه غيره • واذا كان الذي بين  
الشركا ثوب رطلي وثوب هروي وبساط ووسادة وما اشبه ذلك من  
الاجناس المختلفة لم يقسمه الا برضا جميعا • فان كان في الميراث بينهم  
رقيق وثياب وغنم ودور وضياع فاقسموا فيما بينهم فاخذ بعضهم الرقيق  
وبعضهم الغنم وبعضهم الدور والضياع فهو جائز فان دفعوا ذلك الى القاضى  
قسم كل دار على حدة والارض على حدة والغنم على حدة والثياب على حدة  
ولا يصح بعضها على بعض الا ان يراضوا على ذلك • واذا كانت الغنم  
بين رجلين قسمتها بنصفين بالعدل ثم اقرقا فاصاب هذا طائفة  
وهذا طائفة ثم ندم احدهما واذا الرجوع فليس له ذلك وكذلك لو صاب  
رجل قسمتها بينهما نصفين ثم اقرع بينهما فحاز عليهما وان ساهما عليهما  
قتل ان يقسمها فانيتم خرج سهمه وآله الاول والاولى فان هذا لا يجوز  
لانه مجهول وكذلك في الثياب والحيوان كله • فان كان في الميراث  
ابل وبقرة وغنم فجعلوا الابل قسمين والبقرة قسمين ثم ساهوا عليها  
واقرعوا على ان من اصابه الابل وكدي وكذا ثم ردوا على صاحبه ان  
نصفين فهو جائز فان ندم احدهما بعدما وقعت السهام لم تستطع نقض  
ذلك وجازت القسمة عليهم وان رجع عن ذلك قبل ان يقع السهام مثله  
ذلك فان وقع سهمه وبقي سهمان لم يرجع عن ذلك جاز له الرجوع •  
فان وقع سهمان وبقي سهم لم يرجع لان السهام قد وقعت كلها  
واذا كان الثوب بين رجلين فاد احدهما قسمته لم يقسم فان رضي بذلك  
جميعا قسمته بينهما • وان اقتسما فشقاء طولا او عرضا بتراضى بينهما  
فهو جائز • واذا كانت الثياب بين قوم ان اقتسموها لم يصب كل واحد منهم  
ثوبا تاما فان هذا لا يقسم بينهم • وان ساهوا فيما بينهم على شي جاز  
ولو كانت الثياب ثلثة اثواب بين رجلين فاد احدهما قسمتها فاني اظر  
ذلك فان كانت قسمتها مستقيمة وان كانت لاستقيمة لم يقسمها بينهم الا ان  
يراضوا فيما بينهم على شي

**باب الحيوان والقسمة**

واذا اقتسما الشريكان عقارا او حيوانا او متاعا ولم يراضوا على قسمتها لذي  
وقع له ثم رآه فهو باحيا واذا رآه ان سارده القسمة وان ساهما بالميراث  
والشري في ذلك سوا • وكذلك الحظوة والشعير وكل ما يكال او يوزن والذئب  
والثبر واذا في الذهب والفضة والجواهر واذا كانت الفري درهمين رجلين

هذاه



كل الف في كيس فاقسما علي ان ياخذ احدها كيسا والاخر كيسا اخر قد راي المال  
كله احدهما ولم يره الاخر فاقسمة جائزة علي الذي رآه وعلي الذي لم يره  
الا ان يكون قسم الذي لم يره المال شريفا فيكون له الحيا وكذا ذلك الدناير  
ولا يبيد الدناير والدرهم شيئا مما ذكرنا واذا اقتسم الرجلان دارا وقد  
راي كل واحد منها ظاهرا والدار وظاهر المنزل الذي اصابه ولم يرجوه  
فلاخا ولها وكذلك الارض والقرية وكذلك اذا اقتسما بستانا وكروما فاما  
احدهما البستان واصاب الاخر الكرم ولم يروا احدهما الذي اصابه ولا  
راي جوفه ولا راي نخله وشجره ولكنه راي الحايط من ظاهره فلاخا  
منها فيه وروية الظاهر مثل الروية الباطن وكذلك روية الثياب  
مطوية واشترط الحيا في القسمة جائز مثله في البيع وحكمه في الفسخ والرضا  
بحكمه في البيع فان مضت الثلث شتر ادعي احدهما الزه بالحياء في الثلث  
وادعي الاخر الاحارة فالقول قول الذي ادعي الاحارة وان اقاما البينة  
فالبينة بينه الذي رآه وسكني الدار التي وقع في سهم صاحب الحيا ورضا  
منه لها وابطال الحيا وكذلك ذراعه الارض وسقي الزرع وقطف  
الثمر وعرض الشجر وتلقيح النخل وسقيها وكسح الكرم ويجوز قسمة الاب  
علي الصبي والمعتوق في كل شيء ما لم يكن فيها عيب فاجش. وكذلك قسمة  
الاب وكذلك قسمة الحدائق الاب او لم يكن وصي. ويجوز قسمة وصي الامر  
اذا لم يكن له احد من مولاها سوى العفاد من تركه الام. وكذلك وصي  
الاخ والعور من العم في ميراثه منهم ولا يجوز في ميراثه من غيرهم. وان  
كان له اب او وصي او جد لم يجز قسمة وصي هو لا في تركته ايضا عليه. ويجوز  
قسمة وصي الاب علي الابن الكبير الغائب فيما سوى العفاد. ولا يجوز  
قسمة الاخ والام والعم والزوج علي الصغير والصغير والكثير الغائب وان لم  
يكن لاحد منهم اب ولا وصي اب. ولا يجوز قسمة الكافر او المملوك او المكاتب  
علي ابنه الصغير المسلم. ولا يجوز قسمة الملتقط علي اللقيط وان كان  
يعزله. والوصي الذي يقيه القاض في امر اليتيم منزلة وصي الاب اذا  
جعل وصيا في كل شيء فان كان جعله وصيا في النفعة خاصة او في حفظ شيء  
عنده لم يجز قسمة. ومن وجد من الشراك نصيبه عينا بعد تمام القسمة  
كان له ان يرد به العيب وينقض ان كان شيئا واحدا او كان مكيلا او موزونا  
وسوا ان كانت القسمة باضطلاحها او بحكم الحاكم. وان كان الذي اصابه

عرد من الغنم والسياب او ما اشبه ذلك رد الذي به العيب خاصة فيكون  
بينه وبين اصحابه ويرجع في جميع ما اصابه بقدر ذلك. فان كان اصابه  
دار او خادم فتمكن الدار فعد ما راي العيب او استخدر الجارية لم يكن  
هذا رصا بالعيب استحقاقا. وان ركب الدابة او لبس الثوب او سقي  
الزرع فهذا رصا بالعيب وان لبس الثوب لينظر الي قد فهد رصا في  
العيب وليس برصا بالحمار. واذا باع ما اصابه بالقسمة من الدار  
ولا يعلم بالعيب فرده المشتري عليه بالعيب بحكم الحاكم فله ان ينقض  
القسمة وان قلده بعمر حكم لم يكن له ان ينقض القسمة وان كان المشتري  
هدم شيئا من الدار قبل ان يعلم بالعيب رجع علي البائع بنقصان العيب  
ولم يرجع البائع علي شريكه بشيء. فان كان الشريك هو الذي هدم شيئا  
منه ولم يبعه لم يجزه العيب رجع بنقصان العيب في نصيبا شراكا  
الا ان يرضوا بنقض القسمة وردد نصيبه مفسد ومأ

**باب الاستحقاق في القسمة**

واذا كانت الدارين رجلين نصفين واقسما با فاخذا احدهما الثلث من  
مقدمها وقيمتها ستمائة واخذا الاخر الثلثين من موزعها وقيمتها ستمائة  
فهي منراث بينهما او شري شتر استحق نصف ما في يدي صاحب المقدار  
فان ابا حنيفة قال في هذا يرجع صاحب المقدم علي صاحب الموزع ربع  
ما في يديه وقيمة ذلك مائة وخمسون درهما ان شاء وان شاء نصف القسمة  
وقال ابو يوسف ومحمد يرد ما في يديه وينظر القسمة. وفي رواية ابي  
حنيفة ذكر محمد ارجع ابي حنيفة وكذلك فيها حاشي في هذا من مسائل هذا  
الباب. ولو كان صاحب المقدم باع نصف ما في يديه واستحق النصف  
الباقى فانه يرجع في قول ابي حنيفة علي صاحبه بربع ما في يديه ان شاء ان  
كان باع الذي باع بالثمن او بعشرة دراهم وقال ابو يوسف ومحمد  
يرجع فيما في يدي صاحبه من الدار فيكون بينهما نصفين ويضمن نصف  
فيه الذي باع لصاحبه. وكذلك ارض بين رجلين نصفين وهي مائة  
حرب فاقسما علي ان اخذا احدهما حقها عشرة اجرة لسواي القسمة  
وربم واخذا الاخر حقها تسعين حربا لسواي القائم باع كل واحد منهما  
الذي اصابه باقل من قيمته او باكثر ثم استحق حرب من العسرة الاجوبة  
فرد المشتري ما بقي منها علي البائع فان هذا في قياس قول ابي حنيفة يرجع علي



صاحب التسعين حربا خمسين درهما . وفي قول ابي يوسف ومحمد يكون  
التسعة الاجرة بينهما نصفين ونصف صاحب التسعين حربا خمسين  
درهم لصاحبه . واذا كانت مائة شاة بين رجلين فاقسما على ان اخذ  
احدهما اربعين منها لساوي خمسين درهم واخذ الاخر ستين منها لساوي  
خمسائة درهم فاستحققت شاة من الاربعين تساوي عشرة دراهم فانه  
يرجع خمسة دراهم في الستين شاة في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد جميعا  
يكون الشياه الستين بينهما يقرب بها فيها خمسة دراهم ويصرف منها الاخر  
خمسائة درهم الخمسة دراهم . واذا كان كوحظ بين رجلين نصفين  
عشرة اقنوة منه طعام جيد علي حن وثلاثون فقيرا ردي علي حن فاداروا  
ان ياخذ العشرة بحقه وياخذ شريكه الثلثين بحقه لم يصل ذلك فان زاد له  
اخذ الثلثين فقيرا ثوبا واقسما علي ذلك كما ذكرنا فان استحق من الثلثين عشرة  
مكحائم فانه يرجع عليه بنصف الثوب لانه اخذ الثوب بعشرين فقيرا .  
فاستحق عشرة فرد بنصفه . واذا كان كوحظ وكشعيرتين رجلين  
فاقسما واخذ احدهما ثلاثون مكحوما حطة ودية وعشرة مكحائم شعيرا  
جيدا واخذ الاخر عشرة مكحائم حطة جيدة وثلاثون مكحوما شعيرا رديا  
ثم استحق نصف الشعير الردي فانه يرجع عليه ربع العشرة مكحائم حطة  
قال ابو الفضل وفي هذا الجواب موضع كامل . واذا كانت الاربعين  
رجلين نصفين فاقسما فاخذ احدهما النصف المقدم وقيمه ستمائة  
واحد الاخر النصف المؤخر وقيمه اربع مائة علي ان رد عليه صاحب  
النصف المقدم مائة درهم ثم باع كل واحد منهما ما اصابه ثم استحق نصف  
المقدم فوجع المشتري علي بايعة حصته ذلك من الثمن فانما البيع في البقية  
فان صاحب المقدم يرجع علي صاحب المؤخر بمائة درهم وخمسين درهما  
منها نصف المائة التي تقدم ومائة منها ربع قيمة النصف المؤخر . ولو كان  
مكان المائة ثوب قائم بعينه رجع بنصفه ومائة درهم . وان كانت  
ارض ودار بين رجلين فاقسما فاخذ احدهما الدار واخذ الاخر الارض  
علي ان رد صاحب الارض علي صاحب الدار عبدا قيمته الف درهم وقيمة  
الارض الفان وقبضه ثم ان صاحب الدار باع الدار فاستحق النصف  
منها علويته كوز ذلك البيت والسفل عشرا لدار فلما استحق العلوي  
ذهب نصف العشر ورجع المشتري علي البايع بحصة ذلك من الثمن امسك

الباقى

الباقى من الدار وان صاحب الدار يرجع بسنة عشر واربعه وارباق  
من قيمة الارض علي صاحب الارض في قياس قول ابي حنيفة قال ابو  
الفضل ويحتمل ان يكون مذهب ابي حنيفة فيه انه جعل له ان ياخذ من  
القيمة لانه لا يتقنع بذلك من الارض الا ان يرضى بذلك ويرجع في قول  
ابي يوسف ومحمد بذلك في رقبته يكون شريكا في الارض واذا وقعت  
القسمه في دار وارض واحدة فبني احدهما في قصبه ثم استحق ذلك  
الموضع من قصبه ثوبا القسمه وادان يرجع بقيته بئاه علي شريكه  
لم يكن له ذلك . ولو وقعت القسمه في دارين او ارضين ما خذ كل واحد  
منهما احدهما ثم استحققت احدهما بعد ما بنى عليها صاحبها رجوع علي صاحبها  
بنصف قيمة البناء وكذلك اذا اقسما دارين فوطي احدهما الجارية التي  
اخذها فولدت له ثم استحققت وضمن قيمة الولد رجوع علي صاحبها نصف  
قيمة الولد ويكون له نصف الجارية التي في يدي شريكه فان كان باعها  
ضمنه نصف قيمتها وكذلك اذا اقسما منزلتين متفرقتين في دار واحد  
فهو بمنزلة دارين مختلفين فان كان الثاني قسرا للدار والمختلفة بين  
الشركاء وجميع نصيب كل واحد منهم في دار علي حن وجبرهم علي ذلك فبني  
احدهم في الدار التي اصابته ثم استحققت وهدم بناءه لم يرجع علي شريكه بقيمة  
البناء لان القاضى حين راي جميعها في القسمه صارت كدار واحدة . واذا  
اقتسروا دارين فاحد احدهما دارا واخذ الاخر دارا فبني احدهما  
في الدار التي اخذ وهدم وانفق شئرا استحق من الاخرى موضع جدد  
في حائط او منسبل ما او حريق او حائط باطله او بالبيت فان الذي استحق  
ذلك من يدك بالخيار ان شاء بقص القسمه كلها وهدم ما اخذت هذا من  
البناء وضمنه قيمة ما هدم وان شاء لم يقص القسمه ولم يرجع بشئ ورضي  
بما في يديه قال يحتمل ان يكون هذا الجواب ان كان علي مذهبهم جميعا  
لانه اخرجهم علي ما هو الصحيح عند ابي يوسف من مذهب ابي حنيفة اذا بنى  
المشتري في الدار المشتراة شرا فاسد لانه قد ذكر في الجامع الكبير فيما  
روى عنه ان الدار يترك للمشتري شرا فاسدا من اجل بنايه وقوله لا يرجع  
بشئ يحتمل ان يكون قولنا في استحقاق موضع الجدد والطريق بمسبل الماحضة  
لانها تواضع ولما سواها حصته من البذل . ولو اخذ احدهما دارا والاخر  
دارين وقيمتها سوا فاستحققت احدهما لم يكن له ان يقص القسمه وكانت



له اداء الباقي و يرجع ربع الدار التي اخذ الاخير  
**باب ما لا يقسم**

قال لا يقسم الحايض والجام وما اشبه ذلك لان الشركاء يتضررون لما  
فيه من الضر فان وضوا به جميعا قسمته • ولو كان بنائين رجلين في  
ارض رجل وقد بنياه باذنه لا يقسمها فاراد هدمه وقسمته وصاحب  
الارض غايب فلها ذلك • وان امتنع منه احدها لم يجز عليه فان اخرجهما  
صاحب الارض هدماء وقال ابو حنيفة اذا كان طريق بين قوم ان اقتسم  
لم يكن لبعضهم طريق ولا منفذ فاراد بقصم قسمته لم اقتسمه وكذلك لو كان  
في قسمته ضرر على بعضهم دون بعض في ضيق الطريق او انه لا يجد طريقا  
لم اقتسمه بينهم الا ان يتراضوا جميعا • وان كان يكون لكل واحد منهم فيه  
طريق فاذا قسمته اذ اطلب ذلك احدهم • واذا كان طريق بين رجلين  
ان اقتسماه لم يكن لواحد منهما فيه ممر ولكن كل واحد يقدر ان يفتح في منزله  
بابا ويجعل طريقه من وجه اخر فاراد احدهما للقسمه ذابني الاخر ذلك  
قسمته بينهما لانه ليس عليها ضرر في هذا • واذا كان مسلك ما بين رجلين  
فاراد احدهما قسمه ذلك ذابني الاخر فان كان فيه موضع يستل فيه ماسوي  
هذا قسمته وان لم يكن له موضع الا ضرر له اقسمه وان كانت ارض صغيرة  
بين قوم ان اقتسموها لم يصب كل واحد منها شيء يتفجع به فاراد بعضهم قسمتها  
لم اقتسمها • وان كان حانوت في السوق بيعا في ارضه او يعلان بايديها فاراد  
احدها قسمته فان في نظر في ذلك فان كان يصيب كل واحد منها موصفا  
يعمل فيه قسمه بينهما وان كان لا يصيبه ذلك لم اقتسمه بينهما • واذا كان  
الزود بين ورثة في ارض لغيرهم فاراد واقسمته لم اجزه بقلا كان او بالغا  
الا ان يشترطوا في النقل ان يحرك كل واحد منهم ما اصابه واذا اقتسموا على  
هذا وجزوه احرته ولو كانت ارض بين رجلين فاراد ان يقسمها زودها  
دون الارض لم اجز ذلك ان اشترطوا تركه في الارض وان اشترطوا جز  
ذلك واجمع عليه اجزته وكذلك طلع في محل بين قوم واقتسموا اطعام  
على ان تركوه على التحمل لم اجزه • وان اقتسموا على ان يقطع كل واحد منهم  
ما اصابه على التحمل لم اجزه احرته فان تركه فيه بعد ذلك باذن شركائه  
طاب له الفضل وان تركه بغير اذخير يصدق بالفضل قال ابو حنيفة كل  
شيء يحتاج في قسمته الى كسر وقطع لواقفه الا ان يرضوا جميعا لان كسر

وقطع

وقطعه ضرر • واذا ادعى رجل يصف على ظهر غنمه لرجلين فاراد اقسمة  
قبل ان يجز لم يقسم وكذلك الذين في الضرع والولد في البطن ولو قسمها ذلك  
بينهما لم يجز • وان كان قوسه تمر بينهما اودن خيل فاراد احدها قسمته  
تسروا ان كانت خشبة او باب او حائط او دابة او لولوه او ما اشبه ذلك لم  
يقسم • ويقسم الدابة والبواقيت بين الشريكين اذا اراد ذلك احدهما  
واذا كانت خشبة بين رجلين فاراد احدها قسمتها ذابني الاخر فان كان في  
قطعها ضرر على واحد منهما لم اقسما وان لم يكن في ذلك ضرر قسمتها وقطعها  
ويقسم بقدر الفضة والذهب وكل ما ليس بمصوغ من حديد او رصاص او  
صفر او نحاس وما اشبه ذلك وكذلك علويين رجلين نصيب كل واحد  
منها ما ينقطع به والشغل لغيرها وكذلك سفل بينهما والعلو لغيرها • وكل  
مالا يقسم اراد احدهما بيع نصيبه منه لم يمنع من بيعه ولم يجز صاحبه على  
المنع منه **باب قسمه الدارين**

**طريق لغير اهلهما** روي عن كرمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دعوا  
الطريق تسعة اذرع ثم ابوا وقال ابو حنيفة اذا كانت الدارين رجلين  
فاراد قسمتها ومنها طريق لغيرهما فاراد ان يمنعا القسمه فليس له ذلك وترك  
الطريق عرضه عرض باب الدار لا عظم وطوله من باب الدار الى باب  
الذي له الطريق ويقسم بقية الدارين الرجلين على حقوقها ويترك  
الطريق بينهما نصفين ولصاحب الطريق ممره في ذلك فليس له قسمه  
هذا الطريق الا ان يتراضوا بينهم جميعا • وان باعوا هذه الدارين هذا  
الطريق برضاء جميعا واقتسموا الثمن ضرب فيه صاحب الاصل ثلثي الطريق  
ويضرب فيه صاحب الثمن بالثلث وان كان في الدارين مسيل ما لرجل لم يكن  
له منهم من القسمه ويترك له مسيله • وان كان فيها طريق لرجل وطريق  
لاخر من ناحية اخرى فانه يعزل طريق واحد عرضه عرض باب الدارين  
الى باب كل واحد منها ويقسم باقي الدارين اهلها • فان كان باب صاحب  
الطريق اعظم من باب الدارين لم يكن له من عرض الطريق الا مقداره عرض  
الباب وكذلك ان كانت صفة لرجل في دار رجل وطريقها الى باب الدار  
لم يكن على اهل الدارين تركوا له من الطريق الا قدر عرض باب الدار  
دون عرض باب الصفة • ولو كان له منزل بطريقه في الدارين قسمته  
الدار وترك له الطريق فاراد ان يفتح من منزله الى هذا الطريق باين



كان له ذلك ولا يستحق ما بين الاما يستحقه باب واحد • ولو كان هذا  
 المنزل بين اثنين فقسماه وفتح كل واحد منها بابا الى هذا الطريق كان لهما ذلك  
 وان كان صاحب المنزل واحد فاشترى دارا من ودا هذا المنزل وفتحها  
 اليه واخذ لها طريقا في هذا المنزل او في هذا الطريق فان كان ساكن  
 الدار والمنزل واحد فله ان يمر من الدار في المنزل وفي الطريق المرفوع بينهم  
 وان كان للدار ساكن اخر لم يكن له ان يمر في هذا الطريق • ولو اختص  
 اصل الطريق في الطريق وادعى كل واحد منهما انه له فهو بينهما اثلاث اذ لم  
 يعرف اصله ولا يجعل على قدم ما في ايدهم من ذرع الدار والمنزل • فان  
 كان دارا لرجل ولا خربها طريق فانت صاحب الدار واقتسمت ورثته  
 الدارينهم ورفقوا الطريق لصاحب الطريق ثوبا عوق فاراد ورثته ثم  
 فلصاحب الطريق نصفه وللورثة نصفه وان لم يعرف ان اصل الدارينهم  
 ميراث وتحدوا ذلك قسم على عدد رؤسهم وراس صاحب الطريق • واذا  
 كان في يدي رجل بيت من الدار وفي يدي اخر بيتان وفي يدي اخر منزل عظيم  
 وكل واحد منهم يدعى جميع الدار وكل واحد منهم يدعى جميع الدار وكل واحد  
 منهم ما في يديه وساحه الدارينهم اثلاث فان مات احدهم عن ورثة كان  
 لورثته ثلث الساحة • واذا اقتسم قوم دارا ورفقوا طريقها بينهم صغيرا  
 او عظيم فهو جائز لانه صلح • واذا اقتسم القوم دارا وبيعها كيف شاع  
 الى الطريق لا عظم او ظله فليس بحسب بدرع الظلة والكيف في ذرع  
 الدار • فلو كانت الظلة على الطريق غير نافذة كان درعها بحسب في ذرع  
 الدار وعمر له علوا الدار سقاه لغرضه وفي قول ابي يوسف بحسب على النصف  
 من الدرع وفي قول ابي حنيفة على الثلث وفي قول محمد على القسمة

**باب قسمة دار الميت عليه**  
**دين او وصية** واذا اقتسم الورثة دار الميت وعليه دين ودوت القسمة  
 قليلا كان الدين او كثيرا وان كان للميت مال سوى ذلك لعته في الدين  
 وانفدت القسمة وان ابرأ الغريم للميت من الدين جازت القسمة • واذا  
 كان فيه وصية بالثلث لم يجر قسمة الوصي والورثة على الموصي له بغير قضا قاضي  
 واذا اقتسم الورثة دارا وفيهم وارث غائب ولتس للميت وصي ولا للغائب  
 وكل ثم قدم الغائب فلان يبطل القسمة وكذلك الصغير اذا كثر وكذلك  
 العروس والحوان وسائر اجناس اجناس التركة في الدين والوصية في

الوارث

الوارث الغائب والصغير بمنزلة العقار وان كان شيء من ذلك بين قوم ولا  
 دين على الميت ولا وصية ثم مات بعض الورثة وتروا عليه دين او وصية •  
 بوصية او كان له وارث غائب وصغير لا وصي له فاقسم الورثة الدار بغير  
 قضا قاضي فلهما ان يبطلوا القسمة وكذلك اهل الوصية والوارث الغائب  
 والصغير واذا اقتسم الورثة الدار بينهم واشهدوا على انفسهم بالقسمة ثم  
 ادعت امرأة الميت ميراثا واقامت عليه البيينة فلما ان بعض القسمة ولا  
 يكون قسمتها وارثا لها بالميراث خروجها من دينها وكذلك كل وارث ادعى  
 ديناً ولو ان وارثا ادعى وصية لانه الصغير بالثلث واقام البيينة  
 وقد اقسموها الدار قال هذه القسمة لا يبطل حق ابنه في الوصية الا ان  
 ان الابن ليس له ان يطلب وصية ابنه ولا ان يبطل القسمة لانه قد اقر  
 انه لا وصية لابنه ولكن الابن يطلب حقه ويرد القسمة • واذا كانت  
 الدارينهم فاقسموها على قدر ميراثهم من اسيهم ثم ادعى احدهم ان  
 اخاه من امه وابنه قد ورث اياه معهم وانه مات بعد ابنه فورثه هو وارث  
 ميراثه منه وقال انما قسمتهم لي ميراثي من لبي ولم يمسوا في القسمة انه لاحق  
 لبعضهم فيما اصاب بعض واقام البيينة على ذلك لم يقبل بيئته ولم يقض  
 القسمة اقرا بالميراث من الاب اقرا لانه لاحق له غيره وكذلك لو اقام  
 البيينة انه اشتراها من ابنه في حوته او وهبها له وقبضها منه او انها كانت  
 لامة ورثها منها لم يقبل بيئته واذا كانت القرية بين ثلثة نفر من اسيهم  
 فمات احدهم وترك ابنا له فاقسم هو وعماله القرية في ميراث الجد وقبض  
 كل واحد منهم حصته ثم ان ابن الاس اقام البيينة على ان جد اوصي له بالثلث  
 لم يقبل بيئته ولو ادعى ديناً لنفسه على ابنه واقام البيينة كان له ان يبطل  
 القسمة الا ترى ان الذين لو كان لغیره فاجازا لغريم القسمة كان ذلك بطلا  
 وكان له ان يبطل القسمة وكذلك الوارث اذا كان هو الغريم • واذا ادعى  
 الوارث انه كان اشترى بضيب ابنه منه في حوته ثمن مسمى ونقد واقام  
 البيينة على ذلك فهو جائز ولا يبطل ذلك القسمة لانه قسم نصيبه فبيئوا  
 ان كان شرا او ميراثا • واذا كانت الارض ميراثا بين قوم عن اسيهم •  
 فاقسموها ونقضوا ثم ان احدهم اشترى من الاجر قسمة وقبضه ثم قامت  
 البيينة بدن على الاب كان القسمة والشري جميعا بطلا • وكذلك لو  
 اشتراه غير وارث واذا ورث ثلثة نفر دارا عن اسيهم فاقسموها اثلاثا ونقضوا



ثم ان رجلا غريبا اشترى من احدى قسمة وقبضه ثم جا احدا الباقيين فقال اننا  
لم نقسم فاشترى منه الثلث من جميع الدار ثم جا الثالث فقال قد اقتسمناها  
واقام البيعة على ذلك وصدقته البايع الاول وكذلك البايع الثاني • وقال  
المشتري ما ادرى اقتسمتم ام لا فالقصة جائزة وشرا الاول جائزا وصا  
الشرا الثاني فان شرا المشتري اخذ ثلث قسمة البايع الثاني بثلث الثمن وان  
شاوره • ولو كان المشتري اقرب في الشري الاول بالقسمة واقرب في الشري الاخر  
انما لم يقسم والمسألة على خالفها كان القضا بينهم على ما وصفت لك • وان  
وديع الثاني فانه يرد عليه من نصيب الاول ثلثه لانه اقرب • وان امضى  
البيع كله لزمه ثلثا الثمن بثلث نصيب الاول وثلث نصيب الثاني ويرجع  
بثلث الثمن حصصه الثالث وسقي يدي البايع الثاني ثلثا قسمة الدار  
اصابه • واذا اقر الرجل ان فلا فامات وترك هذه الدار ميراثا ثم ادعى  
بعد ذلك انه اوصى له بالثلث فاني اقبل منه البيعة على ذلك ولا يخرج  
قوله هذا من وصيته وكذلك لو ادعى دينيا • وان ادعى شرا من الميت  
او هبة لم يقبل ذلك منه وكذلك لو اقر انها ميراث من ابته ثم ادعى لها  
ميراث من غيره لم يقبل ذلك منه وكذلك اذا اقتسم القوم دارا عن الميت  
ميراثا والمرأة مقرة بذلك واصابها الثمن فعول لها ثم ادعت انه اضدتها  
اياها وانها اشترى لها منه فصداتها وكذلك اذا اقتسموا واصاب كل انسان  
طائفة بجميع ميراثه من انه ثم ادعى احدى في قسم الاخرى او خلا ذم انه يورث  
الذي بناه وغوسه واقام البيعة بذلك لم تقبل منه واقراوه بان هذا ميراث  
احد من ابته يخرج من ذلك • واذا اقتسموا دارا او ارضا ولا حصة على  
من اجاره او ثمة دين على رجل لم يدخل اللعنة في القسمة • ولو اشترطوا  
في قسم بعضهم كانت القسمة فاسدة ولا يجوز دخوله في دين الميت على الناس  
في حصة بعضهم دون بعض • ولو اقتسموا على ان ضمن احدهما دين الميت  
مسمى كان هذا باطلا اذا كان في اصل القسمة فان ضمنه بغير شرط في القسمة  
على ان لا يبيع الوارث الميت ولا ميراثه شيء من ذلك وعلى ان يبرأ الغرماء  
الميت كان هذا جائزا فان ابى الغرماء ان يقبلوا اصابه قلم بعض القسمة  
وان رضوا بضمائه وابروا الميت جازت القسمة فان قوى المال عليه  
رجعوا في مال الميت حيث كان **باب دعوي الغلط في القسمة** واذا اقتسم القوم ارضا ميراثا بينهم او شرا

ونقابضوا

ونقابضوا ثم ادعى احدى غلطا في القسمة فانه سئل البيعة على ذلك الغلط  
فان اقام البيعة عليه اعيدت القسمة وان لم يكن له بيعة فله ان يحلفهم  
فمن حلف منهم فلا سئل له عليه ومن نكل عن اليمين جمع نصيبه الى نصيبه  
نقسم على نصيبها وكذلك كل ما يقسم فهو على هذا ولا يعاد ذرع شيء من  
ذلك ولا مسحته ولا كبله ولا وزنه • واذا اقتسم رجلان فاخذ احدهما  
دارا واخذ الاخر دارا ثم ادعى احدهما غلطا وجا بالبيعة ان له كذا  
وكذا ذراعا في الدار التي في يد صاحبه فضلا في نفسه فانه يقضي له بذلك  
الذرع ولا يعاد القسمة وليس هذا كالدرا الواحدة في قول ابي يوسف ومحمد  
واما في قياس قول ابي حنيفة فالقسمة فاسدة والدارين بينهما نصفين لان  
احدهما رجع على صاحبه بدفع من الدار التي اخذ منه فهو بمنزلة رجل اشترى  
اذ رعا من دار فلا يجوز في قول ابي حنيفة وان اقتسما اقرحة فاصاب احدهما  
قراحين واصاب الاخر اربعة اقرحة ثم ادعى صاحب القراحين احدا  
الاقرحة التي في يدي الاخر واقام البيعة انما له في نفسه فانه يقضي له  
وكذلك هذا في الاقواب فان لم يكن للمدعى بيعة استحلف التي في يده الثوب  
فان اقام البيعة على ثوب بعينه مما في يد صاحبه انه اصابه في نفسه وخا الاخر  
بالبيعة انه اصابه فيها اصابه وذلك بعدما شهدا على القسمة فالبيعة  
بيعة الذي ليس الثوب في يديه لانه هو المدعى وكذلك هذا الاختلاف  
في بيوت الدار • وان اقتسما مائة شاة فاصاب احدهما خمسا وخمسين  
شاة واصاب الاخر خمسا واربعين شاة ثم ادعى صاحب الاوكس غلطا  
في القوم لم يقبل بيئته في ذلك فان قال اخطانا في العدد واصاب كل انسان  
منا خمسين وهما الخمس خطأ كان مني وقال الاخر اقتسمنا على هذا  
وليس بينهما بيعة والغنم قائمة بعينها تحالفنا وترادا فان اقام كل واحد  
منهما بيعة على ذلك رددت القسمة لان صاحب الخمس والاربعين هون  
المدعى ويستقبلان القسمة فيما بينهما • واذا اقتسما واخذ كل واحد منهما  
الحصته ثم قال احدهما لصاحبه اخذت احدى وخمسين غلطا وقال الاخر  
ما اخذت الا خمسين فالقول قوله مع يمينه وقال الاخر البيعة • واذا  
اقتسما وادفعوا لشهد على القسمة حتى اختلفا فقال هذا اصابني هذه الناحية  
وهذا البيت فيها وقال الذي هو في يده اصابني هذا كله تحالفنا وترادا  
وان كانت له بيعة على القسمة انعدت بينهما بما شهدت به الشهود فان اختلفا



في الحد منها فقال احدهما هذا الحد فاوخل في نصيب صاحبه وقال الآخر  
هذا الحد فاوخل في نصيب صاحبه فان قامت لهما جميعا بينة اخذت بينة  
هذا وبينه هذا وان لم يتم لهما بينة استخلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه  
وجعلت لكل واحد منهما ما بقي في يده . وان اراد احدهما ان يرد القسمة  
ردا بعد ما يتخالفان . وقال ابو يوسف ومحمد في رجل مات وترك دارا  
واسين فاقسما الدار واخذ كل واحد منهما النصف واشهد على القسمة  
واقبض الوفا ثم ادعا احدهما بينا في يدي صاحبه لم يصدق على ذلك الا  
ان يقربه صاحبه من قبل ان قد اشهد بالوفا ولو لم يكن اشهد بالوفا لم يسمع منه  
اقرار بالقسمة حتى قال اقسمنا واصابني هذه الناحية وهذا البيت والناحية  
في بين والبيت في يدي صاحبه وقال شريك بل اصابني البيت وما في يدي ككله  
فاني اسئل المدعي عن البيت اذ ان في يدي شريكه قبل القسمة فلم يدفعه اليه  
او يقبضه منه بعد القسمة فان قال كان في يدي بعد القسمة فعصيتني او اعترته  
لم انقض القسمة وحلفت صاحبه وان قال كان في يدي صاحبي قبل القسمة فسلم  
يسلم الى تخالفوا وتراوا كذلك الاختلاف في الحد وذلك في اجناس الاموال  
ولو ادعى غلطا في الدرع فقال اصابني الف واصابك الف فصار في يدك الف  
ومائة وفي يدي تسع مائة وقال الآخر اصابني الف وقبضها واصابك الف وادى  
فانقول قول الذي يدعي الغلط قبله مع يمينه وان قال اصابني الف ومائة  
 واصابك الف ومائة وقال الآخر اصابني الف واصابك الف فاقبضت  
تسع مائة وبضت انت الف ومائة فخالفوا تراوا من قبل ان لم يقرب قبض  
المائة وقد اقر لها الذي هي في يده . ولو قال كنت قبضتها فعصيتنيها ثم  
انقض القسمة وحلفت المدعي قبل الفضل . ولو اتسما مائة شاة فصار  
في يدا احدهما ستين وفي يدا الآخر اربعين . وقال الذي في يديه الادبعين  
اقصاب كل واحد منا خمسين فتقايضا ثم غصبتني عشرا ما عياها وخطبتا  
بغنيك فهي لا يعرف ومحمد الآخر الغصب وقال بل اصابني ستين واصابك  
اربعين قال لقول قوله مع يمينه . ولو قال الاول اصابني خمسين ودفعته  
الى اربعين وبقي في يدك عشرة ولم يدعها الي وقال الآخر اصابني ستين  
 واصابك اربعين فخالفوا تراوا ولو كان اشهد عليه بالوفا قبل هذه المقاتلة  
كان القول قول الذي في يديه الستين ولا يمين عليه . وان ادعى الغصب  
بعد القبض حلف عليه وان لم يشهد بالوفا فقال الذي في يديه الادبعين

كانت غنم والدي مائة شاة فاصابني خمسين واصابك خمسين وتقايضا ثم  
غصبتني عشرا وهي من وقال الذي هي في يديه الستين بل كانت غنم والدي  
مائة وعشرون فاصابني ستين واصابك ستين ولم اغصبك وقد تقايضا  
فان هذا قد اقر بفضل عشر من الغنم ليس فيها ثمنه لان الاخر اقر بقسمة المائة  
فرد الفضل الذي في يديه وهو عشر وحلف صاحبه . وان لم يقرب بفضل  
على مائة وقال كانت مائة فاصابني ستين قال لقول قوله مع يمينه على الغصب  
الذي ادعاه قبله من قبل ان شريكه قد ابراه من حصته من المائة ولم يبره  
من الفضل عليها . وان كانت الغنم قائمة بعينها اقسما ما نصفاين والا  
افسدت القسمة . وان كانت العشرة الفضل باعناها كانت بينهما نصفين  
وان كانت مجزولة ودوت الستين والاربعين فاستقبلا القسمة .  
**باب الوصي على اهل الوصية**  
**والورثة** واذ كان في الميراث دين على الناس فاوخلوه في القسمة لم يجز  
وكذلك لو اقسما الدين فاخذ كل واحد منهم من حقه فيه وينا على رجل حصة  
لم يجز وهذا يبطل القسمة ولا يجوز قسمة وصي الاب بين الصغيرين فان  
كان معهم ورثة كادان قسم نصيب الصغيرين معاجاز . ولا يجوز  
قسمة وصي الميت على الكبار وهم كادون . وان كان فيهم غائب فقاوم  
الوصي عليه لم يجز في العقار وجاز في غيره واذ كان فيهم صغير وكبير غائب  
وكبار حصود لغزل الوصي نصيب الكبير الغائب مع نصيب الصغار وقاوم  
الكبار الحصود فهو جائز في العقار وغيره في قول أبي حنيفة ولا يجوز في قول  
ابي يوسف ومحمد على الكبار الغائب في العقار . وكذلك الحكم في وصي  
الذي فان كان الوصي ذميا والميت ذمته مسلمون فانه يخرج من الوصية  
فان قاسم على الصغير قبل ان يخرج حادته قسمته مثل قسمة الوصي المسلم  
وكذلك لو كان الوصي عبدا الغير الميث فهو وصي حتى يخرج القاضى ولا  
يجوز قسمة الكافر والمملوك على الولد الصغير الحر المسلم . ولا يجوز قسمة  
الحرني المسلم على ابن له صغير ذممي ويجوز على ابن له مثله . ولا يجوز  
قسمة المرتد او اقل على رده على ولد له صغير مثله مرتد وكذلك لا يجوز  
قسمة لنفسه في قول أبي حنيفة . والمعتوه المغلوب بمنزلة الصغير في  
جميع ما وصفت واما المبرسم والمغما عليه والذمي مجنون ويعق ولا يجوز عليه  
القسمة الا برضاه او كالتة في حال افاقته . واهل الذمة في القسمة بمنزلة



اهل الاسلام الا في الحرم والحزير يكون فاذا راد بعضهم قسمتها واني بعضهم فاني  
احرم على القسمة كما اجرم على قسمة غيره واذا كان وصي الذي منسما كرهت  
له مقاسمة الحرم والحزير ولكنه يוכל بذلك من ينوبه من اهل الذمة فنقاسم  
للبصير وبيع • واذا اسلم احد الوثمة فوكل وكلا ذميا بمقاسمة الحرم  
جاء في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز لانها ليست مما له  
ولو اخذ نصيبه من الحرم فخله خلام جز القسمة الاولى على المسلم وكان المسلمون  
ضامنا حصته وعند ابي حنيفة ولا يخلل ويكون الخلل له • واذا كانت في تركة  
الذي خمر او خمر وعقوباته مسلمون وليس له وصي فان فاضى المسلمين  
يولي بيع ذلك رجلا من اهل الذمة فيبيعه وتقتضي به دين الميت والمكاتب  
كالحر في القسمة فان عجز بعد القسمة لم يكن لمولاه فسخها ومقاسمته مع مولاه  
جائزة ولا يجوز مقاسمة المولى على المكاتب بغير وصاء فان فعل ذلك لم يحجز  
المكاتب وصار ذلك الشيء لمولاه لو عجزت تلك القسمة لان المولى قسم  
وذلك الشيء ليس له • وان وكل المكاتب بالقسمة ويكلا ثم عجز او مات لم يكن يوكله  
ان يقاسم بعد ذلك فان عجز فهو على وكالته • ولو اوصى المكاتب عند موته  
الى وصي فقا سم الوصي ورتة المكاتب البكال ولدك الصغير وقد ترك وفا  
فان قسمة الوصي في هذا جائزة على ما يجوز قسمة وصي الحر قال ابو عبيدة  
هذا خلاف ما قال في الزيادات والذي قال في الزيادات اصح من هذا  
ولو لم يترك وفا فقا سم الوصي الولد الكبير للمولود الصغير قبل ان يودي  
المكاتب لم يحجز فان ادوا المكاتب قبل ان يردوا القسمة اجزت القسمة والعبد  
التاجر عتله الحر في القسمة واذا قاسم العبد التاجر عتدا تاجرا مثله وماله لرجل  
واحد جائز ذلك ان كان عليهما او على احدهما دين وان لم يكن على واحد منهما  
دين فقسمتها باطل • ولو كانا مكاتبين لرجل واحد جازت قسمتها وان  
قسم العبد التاجر مولاه دارا وعليه دين جازت القسمة فان لم يكن عليه  
دين لم تجز القسمة • فان قاسم العبد التاجر رجلا اجنبيا دارا بغير امر  
مولاه وعليه دين او لا دين عليه فالقسمة جائزة وان قاسمها المولى على العبد  
بغير امر العبد ولا دين عليه فهو جائز وان كان عليه دين قلل او كثر لم يحجز  
لان يسلمه العبد ولا يجوز قسمة العبد المحجور عليه ولو كان العبد بين  
رجلين فاذن له احدهما في التجارة فابترى دادا هو ورجل اخر جاز ذلك  
في حصة الذي اذن له فان قاسم شريكه فهو جائز ولو كانت دارا بينه

وبين مولاه الذي لم ياذن له فقا سمها اياه جاز

## كتاب الاجازات

ذكر حديث ابي سعيد الخدري وابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا استام الرجل على سوم اخيه ولا ينكح ولا • علي خطبة ابي حنيفة  
ولا يبيعوا بالحق المحجر • ومن استاجر اجيرا • اجرة وعن ابي امامة قال  
قلت لعبد الله بن عمر اني اكره ابي الى مكة افتجزي عن حجتك قال الست تلبى  
وتقف وترمي الجمار قلت بلى قال بن عمر سال رجل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عما سالتني عنه فلم يجبه حتى انزل الله تعالى ليس عليكم جناح ان تبتغوا  
فضلا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم استرح حاج • وعن سعيد بن جبير  
قال اني دخل الى ابن عباس فقال اني اجرت نفسي من قوم وحططت لهم  
من اجرتي افتجزي عني حتى فقال بن عباس هذا من الذي قال الله تعالى  
ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم • وعن داود بن خديج قال سئل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على حايطة فاجبه فقال لمن هذا فقالت  
اني استأجرته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تستأجره بشئ منه  
وعن الشعبي في رجل استأجر بيتا فاجره باكثر مما استأجره به فقال غامر  
لا بأس بذلك اذا بفتح بابيه وتغله وخرج متاعه فلا بأس بالفضل وقال  
ابو حنيفة اذا اضل في البيت شيئا فلا بأس بالفضل وان لم يصلح فيه شيئا  
بطين او شحصص او تريد فيه بنا فلا خير في الفضل ويتصدق به • وان  
كسرت البيت لم يطب له به الفضل • وعن عطاء انه كان لا يرى بأسا بالفضل  
ويحب من قول اهل الكوفة في ذلك المهر كرهوا الفضل • وعن ابراهيم  
انه كان يكره الفضل الا ان يريد فيه شيئا فان زاد فيه شيئا طاب له الفضل  
وعن ابراهيم انه كان يحبهم اذا ابضعوا بضاعة ان يعطوا منها جارا  
يفضونها • وعن شرح انه خاضع اليه بقال قد اجره رجل بيتا فالتقى اليه مفتحا  
في وسط من الشهر فقال شرح هو يري من البيت وقال ابو حنيفة ان كان له  
عذر فهو يري من البيت وان لم يكن له عذر فلا جارة لازمة له والعذر  
ان يريد سفر او يفسد فيقوم عن السوق او يمرض فيقوم عن السوق وما اشبه  
هذا • وعن ابراهيم انه كان لا يضمن الاجير المشترك ولا غيره وقال  
ابو حنيفة ومحمد المشترك عندنا المضار والخطا والصايغ والاسكاف

من



وكل من يتقبل الاعمال من غير واحد • واجبر الرجل ورجل يكون الرجل يستاجر  
الرجل لخدمته شهرا او يخرج معه الى مكة وما اشبه ذلك مما يستاجر فيه شهرا  
اوسه مما لا يستطيع الرجل ان يواجر فيه نفسه من غيره • وعن شرح  
انه كان يضمن الملاح من كل شي من العرق والحرق وقال ابو حنيفة ان غرق  
من مكة او معالجته فهو ضامن وان احرق من نادى دخلها الضميمة الحاجة له  
من جزا وطبخ او غيره فلا ضمان عليه وقال ابن ابي ليلى لا ضمان الا في الماخاضة  
لانه غرق غائب • وعن شرح انه اتاه رجل لصباغ فقال اني اعطيت هذا  
ثوبي بصبغة فاحرق بيته فقال له شرح اضمن له ثوبه فقال الصباغ كيف  
اضمن له ثوبه وقد احرق بيتي فقال له شرح ادريت لو احرق بيتي اكنت تدع  
له اجره وقال ابو حنيفة لا يضمن الاجير المشرك الا ما هلك من عمله ولا  
يضمن اجيرا الرجل ورجل الا ما خالف • وعن جعفر ان عليا لم يكن يضمن  
القصار والصانع وقال ابن ابي ليلى هم ضامنون وان لم يجني ايد بهم • وباسنا  
اخر عن ابي جعفر ان عليا كان يضمن الخياط والقصار ومثل ذلك من الصباغ  
احتياطا للناس ان يضعوا متاعهم وعن بكر بن الاشج قال كان عمر ابن  
الخطاب يضمن الصانع وما افسد من متاع الناس او ضاع على ايد يهرس  
وعن ابي الهيثم قال لم يبعث كادما من السمرجملت خابية منها على حالين  
فانكسرت الخابية فحاصمتهم الى شريح فقال الحمال زاحمنا الناس في السوق  
فانكسرت الخابية فقال شريح انما استاجركم ليلغوا بها اهل بيوتهم اياها  
وقال ابو حنيفة لا ضمان عليه فها كسره غيره والقول قوله بعد ان يخلف  
وعن ابن سيرين قال كان شريح اذا اتاه حايك بثوب قد افسده قال رد  
عليه مثل غزله وخذ الثوب وان لم ير فسادا قال شاهدني عدل على شرط  
لم يوفك به • وعن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بئس ما  
خصمهم يوم القيمة ومن كنت خصه خصته رجل باع حرا فاكل ثمنه واسترق  
الحرة • ورجل استاجر اجيرا واسوف في عمله ومنعه اجرا ورجل اعطى من  
عدد • وعن ابي نعيم عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى كسب الحجام وقفير الطحان • وعن  
ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من السحت عسب القيس  
ومهر البغي وكسب الحجام • قال فاناه رجل من الانصار فقال اني حجاما  
وانا صحتا انا علفنا صحتي من كسبه قال نعم • فاناه اخر فقال ان لي عيالا

وحجاما افاطم عينا لي من كسبه قال نعم وعن ابن عباس قال احتج رسول الله  
صلى الله عليه وسلم واعطى الحجام اجره وكان حراما لم يعطه • وعن شرح  
انه كان يضمن اجيرا المشرك ولا يضمن اجرا ورجل وعن عطاء ومجاهد وطاوس  
قالوا الا ضمان على الاجير الراعي وان اشترطوا ذلك عليه

**باب الرجل يستصنع الشيء**

واذا استصنع الرجل عند الرجل انا من حديد او صفر او غيره ذلك ووصف له  
المقدار فهو جائز والمستصنع بالخيار اذا اراده مغرو عامنه • واذا رآه  
فليرى المصانع منه ولا يبعه وان باعه الصانع قبل ان يراه جاز يبعه ولم  
يكن للمستصنع عليه سبيل • وان سلم حديد الى حداد ليصنعه انا قد سما  
باجد مسمى فهو جائز ولا خيا وله فيه فان افسده فله ان يضمنه حديد امثله  
ويصير الا انا للعامل وكذا كل ما سلمه الى عامل ليصنع منه شيئا قد سماه  
ولو استصنع عند حايك ثوبا موصوف الطول والعرض والرفعة والجنس  
يلسجه من عرول الحايك كان هذا في القياس مثل الحف وغيره ولكن هذا  
لا يعمل به الناس ولا يجوز وانما اخذت في الحف والاشبه بالاستحسان ولو  
ضرب لهذا الثوب اجلا وعجل له الثمن كان جائزا وكان سلبا ولا خيار  
له فيه فان فارقته قبل ان يجعل له الثمن فهو فاسد • ولو اسلم غزلا الى  
حايك ليلسجه سبعا في اربع فحاكه اكبر من ذلك او اصغر فهو بالخيار وان شا  
ضمنه مثل غزله وسلم له الثوب وان شا اخذ ثوبه واعطاه الاخر الا في القضا  
فانه يعطيه من الاخر بحساب ذلك ولا يحاوزه به ما سمي له وكذلك لو شرط  
عليه صفيقا فخا به دقيقا وكذلك لو شرط عليه دقيقا فخا به صفيقا لان  
له اجر مثله لا يحاوزه به ما سمي له • ولو امره ان يزد في الغزل رطلا فقال  
ردته وقال رب الغزل لي زوده قال لقول قول رب الغزل مع يمينه وعلى الحايك  
البينة فان اقام البينة اخذ من رب الثوب مثل غزله • ولو اسلم اليه  
غزلا مسمى فليسجه ثوبا وامره ان يزد من عند غزله وذا مسمى مثل غزله  
علي ان يعطيه ثمن الغزل واجرا للثوب ودائم مسماة فهو جائز • فان قال  
رب الثوب بعد الفراغ من الثوب ليزد فيه وكان وزن غزلي منا وقال  
النساج قد كان وزن غزلك منا وقد زدت فيه رطلا فوزنوا الثوب  
فوجدوا من فقال رب الثوب انما زاد لما فيه من الدقيق وقال النساج هو  
من الغزل والدقيق قال لقول قول الحايك مع يمينه وخير الرجل علي ان يعطيه



ما سمي له اذا لم يعلم ان الدقيق يزيد منه ما قال رب الثوب وهذا اذا ان  
رغب رب الثوب في اخذه ولو كان الثوب مستهلكا قبل ان يعلم وزنه  
كان القول قول رب الثوب مع يمينه على عمله ويلزمه اجر الثوب ولا يلزمه  
ثمن الغزل ونفسه الاخر على عمل ثوب مثله وعلى قيمة غزل مثله ذلك فيطرح  
عنه ما اصاب الغزل منه وصواب هذا الجواب ان يطرح ايضا حصته  
ما تركه من زيادة العمل في النسيج. واذا اسلم الرجل حذوة الى طحان ليطحنها  
بدرهم وربع فقيز دقيق منها فهذا فاسد وتفسر الحديث في قفيز الطحان  
ولو اشترط مع درهم ربع فقيز دقيق جيد لم يقل منها كان جائزا ولو عمله على  
الشرط الفاسد كان له اجر مثله لا يجاوز به ما سمي وكذلك هذا في عصر  
السهمس الا ترى انه لو استأجره بدينار شاة وسكنها باجر مسمى كان جائزا ولو  
اشترط عليه دطلا من لحمها كان فاسدا. ولو دفع اليه سمنا فقال تسوه  
وزنه بنفسه على ان اعطيك اجره وربما كان فاسدا لانه لا يعرف ما شرط  
من البنفسج فان قال علي ان ترينه تفيد من بنفسه بهذا جائز فان كان  
البنفسج الذي يدخل من مثل هذا السهمس معروفا عند التجار فهو  
جائز وكذلك الخطي وكل الادهان. والاستصناع جائز في الواقي الزجاج  
والخوص والعندان وفي الابواب وحجم الحديد ومضول السيف والسكاكين  
والقسي والنبيل والجباب والحب واوعية الادب وحمايل السيوف والمناطق  
والسلاح كله. وان ضرب له ذلك لطلا ولاخر اجلا فهو جائز في قول  
ابي يوسف ومحمد في قول ابي حنيفة اذا ضرب للعمل اجلا صار سلبا. واذا  
دفع الى اسكاف جلد او استأجره باجر مسمى على ان يخرجه خفين فضفه  
معلومة على ان ينعله ويبطنه ووصف له البطانة والعمل فهو جائز  
ولا خيار اصحاب الاديم اذا عمله عملا مقاربا لافساد فيه وان خانه  
فاسد اضمنه قيمة الجلد ان شاء وان شاء اخذ الخفين واعطاه مثل اجر عمله  
وقيمة ما زاد فيه وكذلك اذا اسلم خرقة الى صانع ليصنعها فلفسوه وبطنها  
وتحشوها والاسكاف جميع هو لا الصانع اذا رضي المستصنع العمل  
واختاره ان لا يدفع اليه المتاع حتى ياخذ منه الاخر الا ان يكون موجلا  
فلا يكون له منع المتاع حينئذ. واذا دفع الرجل الى صانع ثوبا لتصفه  
له تصنع مسمى من عصفر او زعفران او بقراد سواد فهو جائز. وان خالفه  
نصبغه غير ما سمي له فله ان يضمه قيمة الثوب ايضا وان شاء اخذ الثوب

واعطاه

واعطاه اجر مثله ولا يجاوز به ما سمي له. وان اختلفا فيما امره ان يصبغه  
قال القول قول رب الثوب مع يمينه. واذا استصنع الرجل عبدا الرجل  
خفين فلما فرغ منه قال المستصنع لغير هكذا امرتك وقال الاسكاف لهذا  
امرته قال القول قول المستصنع ولا يمين عليه ويقال للرجل ان شئت فخذ  
وان شئت فدعه الا ترى لو اقام العامل لبينة لم يلزمه الامر لانه اذا اخطا  
على ما امره كان له الجناح ولو اسلم اليه خفا ينعله فانعله ينعلم لا ينعل  
بمثله الخفاف لاجزائها فصاحب الخف بالجناح ان شاء ضمنه قيمة خفه  
غير نعل وان شاء اخذ واعطاه اجر مثله في عمله وقيمة النعل ولا يجاوز  
به ما سمي. وان كان ينعل بمثله الخفاف فهو جائز وان لم يكن جيدا ولو  
شرط عليه جيدا فانعله بغير جيد فان شاء ضمنه قيمة الخف وان شاء اخذ  
الخف واعطاه اجر مثله في عمله وقيمة ما زاد فيه فلا يجاوز به ما سمي  
ولو اختلفا في الاجر وقد عمله على ما وصفه له فاقا ما البينة فالبينة  
بينة العامل ولو قال رب الخف عملته لي بغير شيء وقال العامل عملته بدرهم  
ولا بينة بينهما فعلى رب الخف ان يحلف بان له ما شارطه على درهم ثم  
يغرم رب الخف ما زاد النعل في خفه ولو اقام ما البينة اخذت البينة  
العامل. ولو عمل الخف كله من عند مستصنع اختلفا في الاجر كان القول  
قول الاسكاف فان شاء المستصنع اخذ بذلك وان شاء تركه. ولو اسلم  
ثوبا الى صانع نصبغه نصبغه اجره كان على ما امره به فقال الصباغ صبغته  
بدرهم وقال رب الثوب بدا نقين فانظر الى ما زاد الصبغ في الثوب  
فان زاد دهما او اكثر فله درهم بعد ان يحلف الصباغ ما صبغه بدان  
وان كان اقل من دنانير اعطسته دنانير بعد ان يحلف رب الثوب ما  
صبغه الا بدان نقين فان كان اكثر من دنانير واقل من درهم اعطيت ان  
الصباغ ذلك بعد ان يحلف ما صبغه بدان نقين وان كان الصبغ سواد  
قال القول قول رب الثوب صبغته لي بغير اجر كان القول قوله مع يمينه  
وكذلك كل صبغ ينقص الثوب واما كل صبغ يزيد في الثوب فقال رب الثوب  
صبغته لي بغير اجر وقال الصباغ صبغته بدرهم فعلى كل واحد منهما اليقين  
على دعوى صاحبه لم يضمن رب الثوب ما زاد الصبغ في ثوبه ولا يجاوز به  
درهما. ولو اختلف القضاة ودرج الثوب في مقدار الاجر فان كان  
لم يأخذ في العمل مخالفا وتراوان كان قد فرغ من العمل قال القول رب الثوب



مع مئته وكذلك لو قال عملته لي بغير اجر • وقال من اني لي لي القول قول  
 الاجير الى اجر مثله • ولو شارب قضا على ان يقصر له عشرة اوثاب  
 بدرهم ولو يزد الثياب ولم يكن عنده كان فاسدا وان اراد الشاب كان  
 جائزا ولو سمي جنسا من الثياب كان مثل ذلك ايضا ما لم يرها انا • ولو  
 اسلم ثوبا الى خياط وامره ان يحيط قميصا فحاطه قما فلصاحب الثوب  
 ان يضمه قيمة ثوبه وان شا اخذ القبا واعطاه اجر مثله لا يجاوز به  
 ما سمي • وان قال رب الثوب امرتك بقميصين وقال الخياط امرتني  
 بقبا قال قول قول رب الثوب وان اقاما البينة فالبينة بينة الخياط  
 لانه قد ضمن وقال من اني لي لي القول قول الخياط اذ لم يكن له بينة  
 وان خاطه قميصا واخلفا في الاجر قال قول قول رب الثوب والبينة بينة  
 بينة الخياط • ولو اعطي صباغا ثوبا ليصبغه بعصفير بربع فغيره الهام  
 بدرهم فصبغه بغير عصفير واقررت الثوب بذلك فرب الثوب بالخيار  
 ان شا ضمنه قيمة الثوب وان شا اخذ الثوب واعطاه ما اراد الصبغ  
 بعصفير في قيمة الثوب مع الاجر لو قال رب الثوب لم تصبغه الا بربع فغير  
 عصفورا كان مثل ذلك الصبغ يكون فغير قال قول قوله وان كان لا يكون  
 بربع عصفير وكان ذلك يعرف قال قول قول الصباغ والجواب في المسئلة  
 الاولى ولو قال الخياط انظر الى هذا الثوب فان كنا في قميصا فاقطعه بدرهم  
 وخطه فذاك نعم ثم قطعته فقال بعد ذلك ما قطعته انه لا يكفيناك  
 فالخياط ضامن لقيمة الثوب • ولو قال انظر اليه يكتفي قميصا فقال نعم  
 فقال اقطعه فقطعه فاذا لم يكتف به لم يضمن • وان استأجر ثوبا الى خياط  
 فقطع له قبا فقال لطنه من عندك واحشه علي ان لك من الاجر كذا وكذا  
 درهما فحذا مثل الحنف الذي امره ان يعمل في القياس ولكن لا اجير هذا  
 فاجعل الخياط قيمة بطانته وحشوه واجر مثله في خياطته ولا يجاوز به ما  
 سمي في اجر خياطه خاصة • ولو اعطاه ثوبا وبقطانه وقطناه وامره ان  
 يقطعه حنة وحشونا ويندف القطن عليها وسمى له اجرا فذلك جائز • ولو  
 شرط علي خياط ان يقطع له عشرة قميص بدرهم ولو لم يمس له قدرها  
 وجلسها لم يجزه ولو قال الشاب هروية ومقدارها علي هذا الشيء معروف  
 فهو جائز • ولو دفع اليه ثوبا يقطعه قميصا وشرط عليه ان خاطه اليوم  
 فله درهم وان لم يقطع منه اليوم فله نصف درهم فان ابا حنيفة قال

ان خاطه اليوم كما قال فله درهم وان فرغ منه بعد ذلك فله نصف درهم  
 وان لم يفرغ منه يومه ذلك فله اجر مثله لا ينقص من نصف درهم ولا  
 يجاوز به درهم • وقال ابو يوسف وسجدت علي ما اشترط ان فرغ منه  
 اليوم فله درهم وان فرغ منه بعد ذلك فله نصف درهم وقال ابو  
 حنيفة ادايت لو قال ان توغت منه غدا فليس لك اجر لم يكن هذا  
 الشرط الثاني فاسد وكذلك قال ابو يوسف وسجدت في هذا لانه لم يمس له  
 في هذا اجر لهذا مخاطرة • ادايت لو استأجره فقال ان خطه خياطة  
 كذا فاجرك درهم وان خطه خياطة كذا فاجرك نصف درهم لم يكن ذلك  
 علي ما سمي وهذا في قول ابي حنيفة الاول فاسد وفي قوله الاخر جائز •  
 واذا اشترط فعلا بدرهم وشراهما معا علي ان يجرد بها فهذا جائز • وان  
 اشترى ثوبا علي ان يحيطه البايع بعشرة دراهم فهو فاسد وما في القياس  
 سوا غير اني استحسن في العمل لا عمل الناس وليس يفعلون ذلك في الثياب  
 وكذلك استحسن في خصف النعل وفي الحنف سعل او رقع من عندا العامل ولو  
 اشترط علي الخياط ان يكون كذا القيص من عنده كان فاسد وكذلك اذا استأجر  
 لبنا داره علي ان الجص والاجر من عند البنا وكذلك كل شي من هذا  
 الجنس يسلمه الي عامل يعمل وشرط عليه ان يجعل في عمله شيئا من قبله  
 بغيره فله نصف فاسد فاذا عمله علي ذلك فالعامل لصاحب المتاع وللعامل  
 اجر مثله مع قيمة ما زاد • واذا دفع القضا الى صاحب الثوب ثوب  
 غيره خطأ او عمدا فقطعه وخطه ثم جازا صاحب الثوب فهو بالخيار  
 ان شا ضمن القضا قيمة ثوبه ورجع القضا بذلك القيمة علي القاطع وير  
 عليه ثوبه وان شا ضمن القاطع وسلم له ثوبه ورجع القاطع بثوبه علي  
 القضا وكذلك هذا في كل صانع

### باب متى يجب الاجر للعامل

واذا هلك الثوب عند القضا بعد الفراغ من العمل فان ابا حنيفة رحمه  
 الله عليه قال لا اجر له ولا ضمان عليه لانه لم يسلم العمل الي رب الثوب  
 وكذلك سائر الصانع بايديهم واقا في قول من يضمن الاجير المشترك فان  
 شارب الثوب ضمنه قيمة الثوب مقصودا واعطاه الاجر وان شا ضمنه  
 قيمته غير مقصود ولا اجر له وهذا قول ابي يوسف وسجد وان لم يمس له  
 واراد صاحبه اخذ كان للصانع منه حتى يوفيه اجره فان منعه فله



والجواب على ما تقدم • والهلاك قبل المنع • وان اراد ان ياخذ  
من الاخر مقدرا وما عمل قبل ان يفرغ منه لم يكن له ذلك حتى يفرغ منه • وان  
استاجر حمارا ليجعله شيا على ظهره او على دابته الى موضع معلوم فحمله وصاحبه  
يمشي معه او ليس معه فاكسرت بعض الطريق او عثر فاكسرت او زلق او عثرت  
الدابة فاكسرت المتاع فان ابا حنيفة قال في هذا كله هو ضامن لقيمة المتاع  
فان ضمنه حيث اكسرت فله من الاجر بحسب ذلك وان ضمنه قيمة حيث حمله  
فلا اجر له والحد في ذلك لصاحب المتاع • وان زحما الناس فاكسرت فلا ضمان عليه  
في قوله وليس للقال والجلال والملاح اذا فرغوا من العمل ان يمنوا المتاع ولصاحبه  
ان ياخذ قبل ان يعطى الاجر الا ترى ان المتاع لو هلك بعد ما يساويه نصف  
الطريق كان له نصف الاخر في قوله ابا حنيفة ولا يضمن شيئا وكان ابو حنيفة  
يقول في المكاري الى مكة لا يعطيه شيئا من كراه حتى يرجع من مكة وكذلك كان  
يقول في جميع من يحمل حمولة على ظهره او دابته او سفينته ثم يرجع عن ذلك فقال  
كل ما سافر سيرا له من الاجر حتى يعرف فله ان ياخذ بذلك وهو قول ابي يوسف  
وسمى سوا ان كان الاجر دراهم او ثوبا او عبدا او غير ذلك وان عمل الاجر له  
كله وهو دراهم فهو جائز وليس له ان يرجع فيما عجز من الاجر وكذلك  
لو باعه بالاجر متاعا وسلمه اليه فهو جائز وان لم يوفه العمل بعد ورجع  
عليه بالدراهم ولم يرجع عليه بالمتاع لانه باعه بذلك بشئ عليه • وان  
باعه بالدراهم ودنا بغيره دفعه اليه قبل ان يجعل له ذلك ثم حمله واوثق  
الشرط فهو جائز في قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد وقال ابو يوسف بعد  
ذلك ابطال الشرط خاصة وان مات قبل ان يوفيه العمل وقد حمله بعض الطريق  
او لم يحمله فانه يسرد عليه من الدراهم مقدرا وما لم يوفه من العمل الا ترى  
ان رجلا لو كان له على رجل عشرة دراهم الى اجل فحمله بها دينارا جازا وكذلك  
الاجر في قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد وقال ابو يوسف بعد ذلك لا يجوز  
ان يعطيه بالاجر دينارا قبل ان يحمله له لانه صرف واجر الدار والارض  
بمنزلة اجر الحولة ياخذ من الاجر بحسبان ما يجب له يوما بيوم واذا شرط  
في جميع هذه الوجوه تعجيل الاجر او تأخيرها فهو على ما اشترط واذا كان الاجر  
شيا له حمل مونه فلم يشترط للمكان الا يغا فيبقي قيا في قول ابي حنيفة ان  
لا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد هو جائز ويدفع عدا الدار والارض وفي الحولة  
حيث ما يوجب له ذلك وفي العاقل حيث يوفه العمل وان طالبه به في بلد اخر

لم تكلف حمله اليه ولكنه يستوفى له حتى يوفيه • في موضعه وله ان ياخذ  
في الدراهم والدنانير حيث شا • **السهم** ذكر حديث يونس بن ابي عروة الكوفي فقال كان بعت باسواق مكة  
وسمي انفسنا السهم سورة فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمانا باسم  
هو احسن من اسمينا فسمانا التجار فقال يا معشر التجار ان البيع حضرة اللغو  
والكذب فتشربوه بالصدقة وقال ابو حنيفة اذا دفع الرجل الى سمسار الف  
درهم فقال اشترى لي بها زطيا باجر عشرة دراهم فهذا فاسد وكذلك ان  
سمي له عدد الشيا لان الشوا ليس له وقت ولا يدري متى يشتريه وكذلك  
اذا استاجر له ثوبين طعاما له او غيره وكذلك لو جعل له في كرخطة  
جميعه درهما وكذلك لو شرط له على كل ثوب يشتريه له درهما ولو استاجر  
يوما الى الليل يبيع له متاعا وشرط له اجرا معلوما او يشتري له متاعا  
معلوما فهذا جائز لان الاجر له اذا مضى ذلك اليوم باع او لم يبع اذا  
نقد له ذلك وكذلك لو استاجر له ثوبا يبيع له طعاما او ثوبا باقا فانفسد  
له ذلك حتى يستكمل الشهر فله الاجر تاما وان لم يشتريه لم يبع وقال ابو  
حنيفة في السمسار في جميع ما ذكرنا في هذا الكتاب ما كان من ذلك فاسد  
فاشترى وباع فله اجر مثله ولا يجاوز به ما سمي له وقال ابو يوسف  
ومحمد ان شأ امره بالشوا والبيع ولا يشترط له اجرا فيكون معين له ثم  
يعوضه بعد الفراغ من العمل مثل الاجرة وقال ابو يوسف ومحمد اذا  
قال بى لي هذا المتاع وذلك درهم او اشتريه لي فلان درهم ففعل فله اجر  
مثله لا يجاوز به ما سمي **باب**

**الكفالة في الاجارات** ويجوز الحوالة والكفالة في جميع الاجارات  
بالاجرة في غايتها واجلها ويكون على الكفيل نحو ما على المكفول عنه ان لم  
يشترط خلافه في تعجيل او تأخير وليس للكفيل ان ياخذ المستاجر بالاجر  
حتى يوده ولكنه ان لزم به صاجدة فله ان يلزم المكفول عنه حتى يفكه  
ويؤدي عنه وان عمل الكفيل الاجر من عنده قبل الوقت الذي يجوز  
لصاحبه فيه مطالبة المستاجر لم يرجع به الكفيل على المستاجر حتى يجي  
الى ذلك الوقت وان اختلفوا في مقدار الاجر فالقول قول المستاجر مع  
يمينه فان اقر الكفيل بمصل على ذلك غرمه من عنده ولم يرجع به عليه وان  
استاجر دارا بثوب بعينه وكفله رجل فهو جائز وان استكمل السكنى فله



الثوب عند صاحبه بري منه الكفيل لانه ليس على المستاجر قيمة الثوب  
انما عليه اجر مثل الدار • ولواستاجر الدار وتخدمه عبدا شهرا وكفل  
رجلا بالخدمة لم يجز وان كفل بنفسه العبد فانه يخدمه فاذا مضى الشهر واقر  
المكفول به ان حقه قبله خدمه الشهر الماضي بري الكفيل من ذلك وله  
اجر مثل الدار على المستاجر في قولهم جميعا

### باب الكفالة بالحولة والسكنى والخدمة

واذا استاجر الرجل من الرجل سجلا او ذاملة وكفل له رجل بالحولة كما لو  
المواجر وكذا لو استاجر منه ابلا بعرا عيا لها يحمل عليها متاعا مسمي  
الى بلد معلوم وكفل له رجل بالحولة • ولواستاجر منه ابلا بعرا لها  
وكفل رجل بالحولة لم يجز الكفالة • وكذلك لو استاجر ذرا اليسكنى  
او ارضا ليزرعها وكفل له رجل بالسكنى والوفاء بالرواعة كان باطلا وكذلك  
لو استاجر رجلا للخدمة وكفل رجل بخدمته • وان عجل الاجرة في الاجل  
الصحيح وكفل له رجل بالاجرة بان لم يوفه الخدمة او السكنى فهو جائز  
وكل شيء ابطالنا فيه الكفالة من هذا فالاجارة جائزة نافذة اذا لم  
تكن الكفالة شرطاً في الاجارة وان اسلم ثوبا الى خياط يحيطه له باجر  
مسمي واخذ منه كفيلا بالحياطة فهو جائز والكفيل ضامن بحياطة الثوب  
وان خاطه الكفيل رجوع على المكفول عنه باجر مثل ذلك العمل بالغاب ما بلغ  
فان كان صاحب الثوب اشتد على الخياط ان يحيط به فالكفالة باطل  
وكذلك ساير الاعمال

### باب احارة الظير

ذكر حديث زيد بن علي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ترضع لكره الحما  
فان اللبن يفسد • واذا استاجر الرجل ظيرا فوضع له صهنا سنين  
يفطه باجر معلوم فهو جائز وطعامها وكسوتها على نفسها وترضع في بيتها  
ان شئت وليس عليها ان ترضعه في بيت ابيه • فان اشتدت كسوتها  
كل سنة ثلثة اوثاب رطبه واشتدت عند الطعام دراهم مسماة وقطيفة مسماة  
وفراشا مسمي فان ابا حنيفة قال في ذلك هو جائز وقال ابو الحسن هذا في  
الظير وحده ولا اجيزه في غيره وقال لها وسط من المتاع والنياب وقال  
ابو يوسف ومحمد هذا كله فاسد فلها اجر مثلها فيما ارضعت وفي قياس  
قول ابي حنيفة ان اشتد عليهم طعامها فهو جائز وفي قول ابي يوسف ومحمد  
لا يجوز وقال ابو يوسف ومحمد ان سواها دراهم كل ثوب طوله وعرضه وبعته

وجنسه وضربوا له اجلا فهو جائز وكذلك الطعام ان سواها كل يوم  
كلاما من الدقيق معروفا فهو جائز • ولواستوطوا عليها ان ترضع الصبي  
في منزله فهو جائز • وان هلك الصبي بعد السنة فلها اجر ما مضى  
ولها ما اشتدت من الكسوة والدرهم عند الطعام بحساب ذلك • ولو  
ضاع الصبي من يدها او وقع فمات او سرق الصبي او شئ من ثيابه وحليته لم  
يضمن الظير شيئا من ذلك وليست كالاجير المشترك الا ترى انه ليس لها  
ان ياخذ في غير علمه ولا ان يشغل نفسها عن رضاع الصبي وليس عليها من  
عمل ابوي الصبي شيء ان كلفوها بحجينا او خيرا او طحنا او اما على الصبي وغسل  
ثيابه وما يصليحه مما يعالج به الصبيان من الدهن والزيان فهو على الظير  
فان كان الصبي باكل الطعام فليس على الظير ان يشتري له الطعام  
ولك كل ذلك على امته وعليها ان يحميه له • واذا اراد اهل الصبي ان  
يخرجوا الظير قبل الاجل فليس لهم ذلك الا من عذر والعذر في ذلك  
ان لا ياخذ الصبي من لبنها او يفتن لبنها فيخافون على الصبي من ذلك او تكون  
سارقة يتخوفون على متاعهم او تكون فاجرة بيننا فخرها فيخافون على  
مسهم فخذوا عذرا او يردون سفرها يصيبهم فتاوي ان يخرج معهم فخذوا  
عذرا وليس للظير ان يخرج من عندهم الا من عذر وعذرها مرض يصيبها  
لا يستطيع منه الرضاع وكلم ان يخرجوها ايضا اذا مرضت وكذلك اذا لم  
يكن زوجها رضى بالاجارة فله ان يخرجها ولو كانوا يوذوها بالسنة  
كفوا عنها وان شاءوا اخلاقهم معها كفوا عنها فان لم يكنوا عنها كان لها ان  
تخرج فان كان زوجها قد سلم الاجارة وارادوا منعها عن غشيا لها  
مخافة الحمل واضرار ذلك بالصبي فله ان يمنعها من ذلك في منزله وان  
لقيا في منزله فله ان يغشيا ولا يستطيع الظير ان يمنع نفسها ولا يسع  
اهل الصبي ان يمنعوا من ذلك ولا يسع للظير ان يطعم احدا من طعامهم  
بغير امرهم فان زارها احد من ولدها فله ان يمنعها من الكسوة عند هذا  
ولهم ان يمنعوا من الزيادة ان كانت بضرا الصبي وما كان من ذلك لا يضر  
بالصبي فليس لهم منعها ويجوز للامة التاجرة ان تاجر نفسها ظيرا وكذلك  
المكاتب وكذلك العبد التاجر او اجير ظيرا او يستاجر ظيرا للصبي له  
وكذلك المكاتب يستاجر ظيرا فهو جائز وان رد في الرق انتقضت الاجارة  
وان مات اب الصبي فان كان هو اجير امته ظيرا لم ينتقض الاجارة في قول



ابي يوسف وقال له محمد فتنقص الاجارة وان مات ابي الصبي الحر لم تنقص  
 اجارة الظير لانها للصبي واجرا الظير في ميراث الصبي • ولو استاجرها  
 ان ترضع صبيها لم في كل شهر بكرا فمات احداهما دفع عنهم نصف الاجر  
 ولو استاجر واطيرين ترضعان مساء واحدا كان جائزا فان ماتت احدا الظير  
 بقيت الاخرى تخصتها من الاجر وهي النصف اذا كان لبنها واحدا • ولا  
 يجوز بيع لبن ثنات ادم علي وجه من الوجوه وليس البيع كالاجارة ولا باس  
 ان يستعطي الرجل به ويشربه ولو اصاب ثوبا لم يخصه وان اجرت الظير  
 نفسها من قوم اخرين رضع ظهر صبيها ولا يعلم اهله الا تكون بذلك وضعت  
 حتى فرغت فانها قد اتمت وهدى خيانه ولها الاجر كاملا علي الفريقين  
 ولا تصدق بشي منه ولا باس بان يستاجر المسلم الظير الكافرة او التي قد  
 ولدت من العجور وان استاجرها توضع صبيها له في بيتها فندفعته الي جارتها  
 فارضعته حتى انقضى الاجل ولم ترضعه هي فلها اجرها وكذلك ان ارضعه  
 حولا ثم ليس لبنها فارضعته جارتها حولا اخر فلها الاجر كاملا وكذلك لو  
 استاجرت له ظير اجين ليس لبنها ولو استاجر امراته علي رضاع ولدها منها فلا  
 اجر لها وكذلك لو استاجر خادمها ولو استاجر مكاتبها كان لها الاجر وان  
 استاجر المطلقة الباتة علي رضاع ولدها منها حاز • وكذلك خادمها ولو  
 استاجر الرجل المرأة ترضع صبيها له من غير حاز وعلمه الاجر ولو استاجر  
 امه او ابنته او اخته ترضع صبيها له كان جائزا وعليه الاجر وكذلك كل ذات  
 رحم محرمة منه فان است واحدة منهم ان ترضع لمر اجريها علي ذلك وان كان  
 الصبي قد اهلها لا باحد الامهات اذا كانوا لا يعرفون مثل هذا العمل فان  
 كانوا يعرفون به لم يكن لها ان تترك الاجارة الا من عذر ولو استاجر  
 ظير لترضع صبيها له في بيتها فجعلت بوجوه لبن الغنم وغذوه بكل ما يصلح  
 حتى استكمل الحولين ولها لبن لم ترضعه منه شيئا او ليس لها لبن فلا اجر لها  
 لم ترضعه فان وجدت ذلك وقالت قد ارضعته قال لقول قولها مع يمينها  
 وان قامت عليها بينة بذلك فلا اجر لها وان اقاموا جميعا البينة اخذت  
 بيمينها • وان استاجرت له ظير فارضعته كان مثل هذا في القياس لكنه  
 استحس ان يكون لها الاجر وتنقص بالفضل

**باب اجارة الذور والبنوت**

واذا استاجر الرجل من الرجل دارا سنة بكذا او لم يسم الذي يريد هابه فان

ابا حنيفة قال هذا جائز وله ان يسكنها ويسكنها من شاء وصنع فيها ما بدا له  
 من الثياب والمنافع والحيوان ويعمل فيها ما بدا له من الاعمال من خلا الرجل  
 او القصار او الحداد فان هذا مضربا لبنا فليس له ان يفعله الا برضا صاحبها  
 او شرط عليه في الاجارة • وهذا قول ابي يوسف ومحمد كل عمل يصنع البنا  
 وبوجهه فهو مثل الحداد والقصار والرحا • وان استاجر بالسكنى كل شهر  
 بكذا فله ان يربط فيه دابته ولعمره وشاته وسكنها فان من اجت اجرها  
 باكثر مما استاجرها به تصدق بالفضل الا ان يكون اصلح فيها شيئا ولكل  
 واحد منها ان يترك الاجارة عند تمام الشهر فان سكنها من الشهر الثاني  
 يوما او يومين لم يواخذ منها ان يترك الاجارة الي تمام الشهر الا من عذر  
 وقال ابو حنيفة اذا استاجرها كل شهر بكذا او لم يسم اول الشهر فهو من اول يوم  
 استاجر شهر كما مل وقال ابو يوسف ومحمد ان كان ذلك الشهر ليوم هو  
 يوم الهلال فاماله من يوم الهلال الي ان يصل الهلال فان نقص الشهر  
 يوما فعليه الاجر كاملا وان كان ذلك في بعض الشهر فله ثلثون يوما لكل  
 شهر ما سكنه واذا استاجر سنة مستقبلة اولها هذا اليوم وهو لاربع  
 عشرة مضت من الشهر وفي بعض الروايات لاربع عشرة بقيت من الشهر وهو  
 الصحيح فانه سكنه بقية هذا الشهر واحد عشر شهرا باليلة وسنة عشر  
 يوما من الشهر الباقي • واذا استاجر الرجل بيتا في علو دار ومنزلا علي  
 طله علي ظهرا الطريق فهو جائز ولو استاجر بيتا علي ان يقعد فيه قضاة  
 فاراد ان يقعد فيه حدا فله ذلك ان كانت مضرتها واحدة او  
 مضرة الحداد اقل وان كان اكثر مضرة لم يكن له ذلك وكذلك الرحا  
 والمسامير والحربي والمستامن والحر والمملوك التاجر والمكاتب كلهم سوا علي  
 الاجاق • واذا استاجر الرجل الدمي دارا بالكروفة سنة بكذا دارا  
 من مسلم فان اخذ منها مصلتي لنفسه دون الجماعة لم يكن لرب الدار ان  
 يمنع من ذلك وان اراد ان يتخذ فيها مصلتي للجماعة ومضرب فيستان  
 الناقوس فله الدار ان يمنع من ذلك وليس ذلك من قبله انه يملك  
 الدار ولكن من قبل اني اكره ان يحدث هذا في امصار المسلمين ولكل  
 مسلم ان يمنع من ذلك كما يمنع من الدار وكذلك لو اراد ان يبيع فيها  
 الخمر منع من ذلك ولا ينبغي ان يظهر بيع الخمر في امصار المسلمين ولو  
 كان هذا في دار بالسواد والحمل كان للمستاجر ان يصنع من ذلك ما

اليوم

والدمي



شافها . وليس للذي ان بيع خمر في مصر من امصار المسلمين ولو كان المستاجر  
 مسلما فظهر منه فسوق الدار او دعاره او كان يجمع على الشراب فيها منع من ذلك  
 كله منها وليس لرب الدار ان يخرج من الدار من اجل ذلك وكذلك الذي  
 واذا سقط حائط من الدار فادار المستاجر ان يترك الاجارة نظرت في ذلك  
 فان كان سقوط الحائط بضربا لسكني فله ان يخرج الا ان يسهل رب الدار  
 وان كان لا يضربا لسكني فليس له ان يخرج فان كان رب الدار غائبا فليس  
 له ان يخرج وان خرج لزمه الاجر . وان سقط فيها بنت فهو الحافظان  
 وان سقطت الدار كلها فله ان يخرج منها شاهد اكان صاحب الدار او  
 غائبا وهذا عذر وهو قول محمد . واذا استأجر دارا سنة فلم يسلمها اليه  
 حتى مضى شهر وقد طلب اليه التسليم او لم يطلب ثم تحاكما لم يكن للمستاجر  
 ان يمنع من القبض في باقي السنة ولا للموajer ان يمنع من التسليم فان سلمها  
 اليه الا بئنا كان مشغولا لانتفاع الموajer دفع عنه من الاجر بحسب ذلك  
 وكذلك لو سلمها اليه كلها ثم اتت من بيتها منها . ولو اغتصب الدار  
 من المستاجر اجنبى سقطت الاجر عنه في مدة العصب . ويجوز اساحر  
 الدار بالموصوف من المكمل والموزون ان شرط له اجالا او لم يشرطه ولا  
 يجوز ان حذف الصفة ولا يجوز بالثياب الموصوفة حتى يضرب لها اجالا  
 ولا يجوز بالحيوان الا ان يكون معيناً وكذلك او انى الذهب والفضة وغير  
 ذلك فان استأجرها سنة بعبد بعينه فاعتقه رب الدار قبل ان يتقابضا لم  
 يعتقه فان كان المستاجر دفع العبد اليه ولم يقبض الدار حتى اعتقه  
 وب الدار فعقته جاز فان قبض الدار وقمت السكني فلا شيء عليه . وان  
 الخدمت الدار او غرقت او استحققت او مات احدكما فعلى المعقوب قيمة  
 العبد ولو لم يقبض العبد حتى سكن الدار شهر اثم اعتقا جميعا العبد وهو  
 بيد المستاجر فانه يجوز فيه عتق رب الدار بقدر اجر شهر ويجوز عتق  
 المستاجر فيها بغير منه ومنتقض الاجارة لا يزي ان العبد لو مات بقدر  
 شهر انتقضت الاجارة وكان على المستاجر اجر مثلها شهر ولو كان استكمل  
 السكني ثم مات العبد قبل ان يدفعه اليه او استحق كان عليه اجر  
 مثلها وكذلك كل حيوان او عرض بعينه فله ان يبعه السكني قبل تسليمه  
 فعليه اجر مثل الدار ولو كان المستاجر دفع العبد ولم يكن سكن الدار حتى  
 اعتقه فعقته بالجل . ولو استأجر دارا سنة فسكنها ثم استحققت فالاجر للموajer

دون المستحق وقال ابو حنيفة عليه ان يتصدق به ولا يجبر عليه وان اخذ  
 الدار من السكني ضمن الساكن ويرجع به على الموajer وهو قول محمد ولو اجر داره  
 من رجل سنة بدراهم معلومة ثم استقرض رجل من رب الدار اجر الدار  
 شهرين فامرا لقاضي ان يعطيه ذلك فكان الرجل يشتري به من القاضي  
 الدقيق والربط وغير ذلك حتى استوفى اجر الشهرين فهو جازي وليس  
 للقاضي على المستقرض شيء ولكنه فرض لرب الدار على المستقرض وكذلك  
 لو اخذ دينارا فها ياخذ كذلك لو كان للقاضي على الرجل دينارا وااجر  
 البيت عشرة دراهم كل شهر فعلى شهرين ثم امر رب الدار القاضي  
 ان يدفع اجر الشهرين اليه فرضا عليه ودعى الرجل بذلك فهو جازي فان  
 قاضه بالدينار الذي له عليه واخذ بالفضل شيئا فهو جازي وليس هذا بصرف  
 فيما بين رب الدار والمستقرض ولكنه صرف فيما بين القاضي والمستقرض  
 وهذا كله قول ابي يوسف الاول وقول محمد ثم رجع ابو يوسف عن الضرر  
 خاصة اذا لم يمسش الشهران ولم يجبا لاجر قال لا يجوز ولو كان رب البيت  
 اقرضه الدراهم على ان يرد عليه دينارا بعشرة دراهم لم يجز فان احواله  
 على هذا الوجه بالدراهم فقاضه بالدينار واخذ ببقية ما سلفا فاما له  
 عليه عشرة دراهم لانه صرف بنفسه ولو كان اقضه اجر شهرين قبل  
 ان يسكني شيئا وامره ان يجعله له وطابت نفس الغامى بذلك واعطاه  
 به دقيقا او دينار او عشرة دينارات ثم مات رب الدار قبل السكني  
 او تقدمت الدار او استحققت لم يرجع الغامى على المستقرض بشيء ولكنه  
 يرجع على رب الدار بالدراهم ويرجع رب الدار على المستقرض بالدراهم  
 في قول محمد وقال ابو يوسف اخيرا يرجع بقدر ما اعطى من البيع فاما من  
 حصة الدينار فانه يرجع بالدينار بعينه على الذي كان عليه الا قبل ولا  
 يجوز استيجار السكني بالسكني ولا الخدمة بالخدمة ويجوز استيجار  
 السكني بالخدمة والركوب واذا اجر داره من رجل شهرا بثوب بعينه  
 فسكنها لم يكن له ان يبيع الثوب من المستاجر ولا من غيره قبل القبض لانه  
 غير له البيع الا ترى انه لو هلك كان على المستاجر اجر مثلها وكذلك  
 كل شيء بعينه من الحيوان والعروض والمكمل والموزون بغير عينه موصو  
 كان له ان يبيعه من المستاجر قبل ان يقبضه منه . فان باعه بشيء بعينه  
 جاز ان يقبضه على المجلس او لم يقبضه فان باعه منه بشيء بغير عينه موصو



فلا يفارق حتى يقبض منه فان فارق قبل ان يقبضه اسقط البيع وكذلك  
في ثمن المبيع وليس له ان يبيعه من غيره ولو استاجر بيتا بثوب فاحرقه بدرهم  
اكثر من قيمة الثوب طاب له الفضل وكذلك في كل ما اختلفت الجنس فيه  
وانما يتصدق بالفضل اذا استاجر به بدرهم فاحرقه بدرهم اكر منها او  
استاجر به بطعام فاحرقه بطعام اكر منه • وان استاجر به بحنطة فاحرقه  
بشعير اكر منه لم يتصدق بالفضل واذا كان اجرا لدار عشرة دراهم او  
تغير حنطة موصوفة فاشهد المواحر انه قد قبض من المستاجر عشرة دراهم  
وتغير حنطة ثم ادعي ان الدار اكر منه بهرجه وان الطعام معيب فالقول  
قوله وان كان حين اشهد قال قد قبضت فيه من اجرا لدار عشرة دراهم  
وتغير حنطة لم يصدق بعد ذلك اذا ادعي المعيب والزيغ وكذلك لو قال  
استوفيت اجرا لدار ثم قال وجدته زتوقا لم يصدق يمينه ولا غيرها  
ولو كان اجرا لدار ثوبا بيمينه فقبضه ثم جاوره لعيب فقال للمستاجر لكون  
يكن هذا فيه فالقول قول المستاجر فان اقام ربه الدار البيعة على العيب رد  
به واخذ منه قيمة السكنى وهو اجر مثل الدار فان كان حدث به عيب  
عنده لم يستطع رده ورجع محضة العيب من اجرا لدار وكذلك كل اجر  
منعين • واذا اخرج المستاجر من الدار وفيها تراب ورماد من كاسية  
فعلى المستاجر ارجاعه وكذلك ما اشبه ذلك مما هو ظاهر على وجه الارض  
واما البالوعة واشباهها فليس على المستاجر تنظيفها استصحابا والقابض  
مثل الاول • واذا اختلفا في التراب الطاهر فالقول قول المستاجر انه استأجر  
وهو فيها واذا مسيل ما الحام ظاهرا كان او مسقفا فعلى المستاجر كبسه اذا  
امتلا • ولو اشترط ربه الدار على المستاجر حين اجرة اخراج ما احدث  
فيها من تراب او سرقين فهو جائز لانه عليه وان لم يشترطه • ولو استاجر  
فامي من رجل ميتا فقام فيه زمانا ثم خرج منه واختلفا فيما فيه من الاواني  
والزقوف على تلك الاواني والبخاخ التي قد بنا عليها البنا فقال  
المستاجر انا احدثتها وقال ربه الدار كانت في بيتي حين احرقه فالقول  
قول المستاجر وكذلك الطمان اذا اخرج من البيت قارادان باخذ مناع  
الرجا وما كان تحتها من بنايها وحشيتها التي هي فيها واسطوانتها فذلك  
كله للطمان وكذلك القصار والقلا والحداد وكل بنا نحو هذا نحو قدر  
او مقلاة او كبر اخذ او الصايغ وكذلك ما اشبهه من الاوعية والادوات

التي

التي يكون للصانع • ولو استاجر دارا ليطبخ فيها الاجر والفخار باجر  
مسمى فهو جائز وان اختلفا في الاتون التي يطبخ فيها الاجر فقال ربه الارض  
انا ببيتها وقال المستاجر انا ببيتها فالقول قول المستاجر لاني رايت المستاجر  
هو الذي بنى ولو اختلفا في بناء الدار وغير ما ذكرنا من باب او حشبة او حطب  
في السقف فالقول قول ربه الدار انه اجرها وبني كذلك وكذلك الاجر المفقود  
والعلق والميزاب وما كان في الدار من لبن موضوع او اجر او جص او جدر  
او باب موضوع فهو للمستاجر بمنزلة متاعه فان اقاما البيعة على كل شيء  
جعلنا القول قوله قول المستاجر والبيعة بينه وبين الدار • ولو كان في الدار  
بئر مطوية او بالوعة مخفوة فقال للمستاجر انا احدثتها وانا فعلتها فالقول  
قول ربه الدار والبيعة بينه وبين المستاجر وكذلك الحضر والسترة والدرج  
والحشيب المبني في البنا وكذلك الثنود • ولو كان في الدار كوارات خلل كان  
للمستاجر وكذلك الحمامات • ولو اقر ربه الدار ان المستاجر حصصها او  
فرشها بالاجر او دكب فيها بابا او علما كان للمستاجر ان يقلع ذلك وكل  
شيء احدثه فيها ما لا يضر قلعه الدار واما ما يضر لها قلعه فليس له ان يقلعه  
وقل قيمة ذلك على ربه الدار يوم يحصمون ولو اهدم بيت من الدار  
فاختلفا في بعضه فالقول قول ربه الدار انه بنت الهدم وان لم يعرف  
ذلك وقال المستاجر هو لي فالقول قوله • وان كان ربه الدار امره بالبنا  
في الدار على ان يحبس له من الاجر ما بقا على البنا واختلفا في مقدار  
التفقة فالقول قول ربه الدار والبيعة بينه وبين المستاجر وكذلك لو قال ربه  
الداد لعمري او قال بنيت بغير امرى ولو كان على باب منها مصراعات  
فسقط احدها فقال المستاجر هو لي او قال هذا السقف لي وهو يعرف انه  
اخ المعلق فالقول قول ربه الدار والبيعة بينه وبين المستاجر وكذلك لو كان  
فيها بيت مصور مجذوع مضنوق فسقط حدر منها فكان مطروحا في البيت  
وقال ربه الدار هو سقف هذا البيت وقال المستاجر كل هو لي وهو يعرف  
ان تصاويره موافق لتصاوير البيت فالقول في ذلك قول ربه الدار والبيعة  
بينه وبين المستاجر وعماة الدار وتطينتها واصلاح ميزانها وما هي من بنايها  
على ربه الدار وكذلك كل سدة يضر تركها بالشك في ان ينعكس  
فالمستاجر ان يخرج منها الا ان يكون استاجرها وهي كذلك وقد راها  
واصلاح بيوتها والبالوعة والمخرج على ربه الدار ولا يجبر على ذلك وان



كان ذلك انما امتلا من فعل المستاجر فان شا المستاجر ان يصلح ذلك ان  
فعله ولا يجبر عليه ولا يحسب له من الاجر ولو استاجر من رجل نصف دار  
او نصف دار او نصف ارض غير مقسوم لم يجز في قول ابي حنيفة وان استعمله  
فله اجر مثله وقال ابو يوسف وصحبه هو جائز في بيتها بان فيه ويجوز ان عليه  
وكذلك لو استاجر نصف عبد او نصف دابة رجل تكاري دارا من رجل  
علي ان يجعل احدها ان تكسوه ثلث اثواب فهذا فاسد وعليه اجر مثله فيما  
سكن رجل تكاري منزلا كل شهر يدوم فقال له رب المنزل دونك المنزل  
فانزله ولم يفتح له الباب فجاءه اس الشهر وطلب الاجر فقال له بفتح في لم  
انزله قال اذا كان يقدر علي فتحه فالكرى واجب عليه وان كان لا يقدر علي  
فتحه فلا اجر عليه رجل تكاري منزلا في دار وفي الدار سكان كل شهر  
يدوم فادخله الدار وخلصه وبين المنزل وقال اسكنه فلما جاءه اس  
الشهر طلب الاجر قال ما سكتته قال بيني وبين الزول فيه فلان الساكن  
فيه والساكن مقرب بذلك او جاحدا لان كان المستاجر فيه فالاجر عليه  
وان كان الغاصب فيه فلا اجر علي المستاجر والقول فيه فان لم يكن  
فيه ساكن فالمستاجر ضامن للاجر رجل تكاري بيتا ولو لم يسم ما يعمل فيه فهو  
جائز وليس له ان يعمل فيه القصار ونظايرها فان عملها فالحكم البيت  
فهو ضامن لما الخدم من عمله ولا اجر عليه فيما ضمن وان سلموا وجبت  
عليه الاجر استحقاقا وان قال للمستاجر استاجرته منك لاعمل فيه  
القصار وقال رب الدار اكرئك بغير ذلك فالقول قول رب البيت  
والبينة بينة المستاجر وان سكنه وان سكن معه غيره فالخدم من سكني  
غيره ضمن واذا طلبت البيت اجر ما سكن فقال الساكن اسكنه فبينه  
بغير اجر فالقول قوله والبينة بينة رب الدار وان قال الساكن الدار  
ففيه اري او قال هي دار فلان وكلني بالقيام عليها او اجرها واقتصر عليها  
فالقول قول الساكن وهو خصم والبينة بينة الطالب وان قال الساكن  
رهبتها لي لم يصدق علي الهبة ولا اخذ علقته والبينة بينة ان اقامها  
فان اقربا صلل الكري شمر ادعي الهبة او العارية فدعواه باطل والكري  
لازم الا ان يقيم البينة رجل تكاري منزلا من رجل بعشرة دراهم  
كل سنة فخرج الرجل منه وعمر ابله فاكره من المنزل بيتا او انزلوا النساء  
من غير اجر فالخدم المنزل الذي سكنوه قال لاضمان علي المستاجر ولا علي

لعلم  
داري

المواجر

المواجر الا ان يندم من عمله فان الخدم من عمله ضمنه ورجع له علي  
الذي اجره رجل تكاري منزلا كل شهر يدوم فطلق الرجل امرأته وخرج  
الرجل من المصنف ذهب فاني لا اجعل الكرا علي المرأة ولا اخرج من المنزل  
حتى يهل الحلال والكرا علي الزوج وان كان علي ان ينزله وحده لا  
ينزله غيره فتزوج امرأة او امرأتين قال له ان ينزلها معه وليس الشرط  
بشي وان حضر المستاجر في الدار بيرا للما او للوضو فخطب فيها النساء  
او دابة قال باذن رب الدار فلا ضمان عليه وان كان بغير اذنه فهو ضامن  
رجل تكاري دارا كل شهر بعشرة دراهم علي ان ينزلها هو واهله علي ان  
يعمرها ويعطي اجر خادسها ونواياها فهذا فاسد وعليه اجر مثلها فيما سكن  
بالغاما بلغوا الاشهاد علي المستاجر والمنزلين والمستعيرين في الحايط الوابي  
باطل رجل تكاري منزلا في دار وفي الدار سكان غيره فادخله دابة له حية  
الدار فادخلها علي بابها وضربت انسانا فمات او مدمت حايطا او كانت  
دابة ضيف فوطت انسانا من السكان قال لاضمان علي الساكن ولا  
علي الضيف لان الساكن ان يربط دابته في الدار وكذلك رب الدار  
وان تكاري دارا سنة فسكنها لم يكن لرب الدار ان يربط فيها دابة بغير  
رضا الساكن فان فعل فهو ضامن لما اصابته رجل تكاري دارا يسكنها  
شرا بخدمة عبد شرا قال ان كان العبد بغير عينة فالاجارة فاسدة فان  
كان بعينه فالاجارة جائزة فان مات العبد قبل ان يخدم وسكن الدار  
فعليه اجر مثل الدار رجل تكاري دارا سنة بمائة دراهم علي ان لا يسكنها  
ولا ينزل فيها قال الاجارة فاسدة فان سكنها فعليه اجر مثلها لان مقتضى ما  
عتمى رجل تكاري دارا علي ان يسكنها فلم يسكنها ولكنه جعل فيها جوارحا  
فقال رب الدار لم يسكنها فدعها علي فان حرقها قال ليس له ذلك حتى ينقض  
المدة لان هذا من السكني واذا انزل المستاجر حخته معه في الدار  
فلما انقضت المدة طالبه بالاجرة وادار رب الدار ان ياخذ قال لا اجر  
عليه رجل تكاري منزلا في الدار سكان فامر صا حجب المنزل ان  
سكنس البيوت التي في الدار وخرج ربا منها ففعل وطرحه في الدار فخطب  
به ذلك انسان او فعلة بغير امر رب الدار قال لاضمان عليه في الوجهين  
اذا لم يخرج الى الطريق رجل تكاري دارا سنة علي انه بالحيا ثلاثة ايام  
فان رضىها اخذها بمائة دراهم وان لم يرضها اخذها بخمسين دراهم قال الاجار



فاسدة وان سكنها في الثلاثة الايام فعليه اجر مثلها ولا ضمان عليه فيما انهد  
منها • وان استأجرها بمائة درهم على انه فيها بالحمار فهو جائز وان سكنها  
في الثلاثة لمسته الدار • واذا اجروا الوصي دارا ليخرج مئة طويلة جازت  
الاجارة الا ان ينقص من اجر مثلها ما لا يتغابن الناس فيه فلا يجوز •  
وجوز لو كيل الكبير ان يوجر ما قل ذكر في قول ابي حنيفة ولا يجوز في قول ابي  
يوسف ومحمد الا بما يتغابن الناس في مثله • رجل تزوج امرأة فترى عندها  
وهي في منزل بكر فمكث معها سنة ثم طرد صاحب المنزل الكرا وقره  
اخبرت المرأة الزوج ان المنزل معها بكر او لم يجر فالكرا اقل المرأة دون  
الزوج فان قال لها لك على مع نفقتك اجر المنزل كذا وكذا فضمنه لرب  
المنزل فهو عليه وان اشهد لها به ثم لم يعطها فله ذلك لا في انزله منه بمثله  
الهيئة ان شاء اعطى وان شاء لم يعط • واذا استأجر الرجل دارا او لم يكن ربا  
فله الخيار اذا رآها وان كان قد رآها قبل ذلك فلا خيار له فيها الا ان  
يكون المقدم منها شي يضر بالسكنى ولو استأجره دارا سنة كل شهر بدوم  
لم يكن لواحد منها ففتح الاجارة لا قبل كمال السنة بغير عذر فان قال  
المستأجر استأجرته شهر او احدا بدوم فالتقول قوله والبيت بدنة  
الموажر • فان استأجره شهر بدوم فسكنها شهرين قال عليه كرا الشهر  
الاول ولا كرا عليه في الشهر الثاني فان المخدم من سكنه فقال  
انما المخدم في الشهر الاول فالتقول قوله والبيت بدنة صاحب الدار  
وكذلك ان كان زاد على الشهر الاول يوما او يومين • واذا اجرا البيت  
من رجل وسلموا له المفتاح فلما انقضى المدة فقال المستأجر لم اقدر على  
فتحه ولم اشكنه وقال صاحب البيت قد سكنت فالتقول قول صاحب  
البيت والبيت بدنة • وان تكاري الدار شهرا فاقام معه صاحب  
الدار فيها الى اخر الشهر فقال المستأجر لا اعطيك الاجر لانك لم تخل بيني  
وبين الدار قال عليه من الاجر بحسب ما كان في يديه • رجلان استأجرا  
حائوتا لعملان فبد با نفسيهما فعمل احدهما فاستأجر اجيرا فاقعه معه في الحائز  
فابي الاخر ان يدعه ذلك قال له ان تقعد في نصفه من شامام لم يدخل على  
شريكة ضررا بيننا في نصفه وكذلك ان كان احدهما اكثر متاعا من الآخر  
وان اراد احدهما ان يبنى وسط الحائز حائط لم يكن له ذلك • رجل كان  
من رجل بيتا ودكا فاعطى باب حائوته كل شهر بدوم والدار كان في طريق المسلمين

فحل بينه وبين ان تنق به قال الكرا جائز ويرفع بحسب الدكان وان  
استأجر رجلا من منزلا كل شهر بدوم واشترط فيها بينهما على ان يترل احدهما  
اقصاه والاخر مقدمه ولم يشترط ذلك في اصل الاجارة قال الاجارة  
جائزة ولصاحب الاقضي ان يترل في مقدمه مع صاحبه والشرط فيما  
بينهما باطل • ولو تكاري دارا لشيء لها بنفسه واهله فلم يني لها  
وجعل فيها دوابا وابلا او بقرا فاقصدت من غنمها قال لا ضمان عليه  
وليس عليه هذا خلاف وعليه الاجر • واذا مات احد المواجهين  
انقضت الاجارة في حصته فان رضى الوارث وهو كبير ان يكون حصته  
على الاجارة ورضى المستأجر فهو جائز • رجل تكاري من رجل دارا  
سنة بمائة درهم على ان يجعل له الاجر فسكن في الدار شهرا فقال رب  
المنزل عجلي الاجر كما شرطت عليك فابي ان يعطيه فاراد ان يخرج  
قبل السنة قال لا يخل بالاجر ممتي فجعله له وليس له ان يخرج حتى يمضي  
السنة في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد • واذا بنا المستأجر في الدار  
تنورا بخزفيه باذن رب الدار او بغير اذنه فاحرق بعض بيوت الجيران  
من تنوره وبعض بيوت الدار قال لا ضمان عليه • رجل تكاري منزلا  
شهر بدوم فسكنه اياما ثم خرج عنه وتركه ولم يخرج ربه المنزل  
ومضى الشهر قال ان خرج بعد فعله من الاجر بحسب ما سكن وان خرج  
من غير عذر فعليه اجر الشهر كله • رجل وكل رجلا ان يوجر منزله  
فاجره من بن الموكل او ابنة او مكاتبه او عبده التاجر فلما مضت المدة وظالمهم  
الوكيل بالاجر ابوا ان يعطوه قال الاجر واجب عليهم الا على عبد الموكل  
فانه لا اجر عليه فان كان الموالي هو المستأجر ودبت الدار عبدة فلا اجر عليه  
ايضا الا ان يكون على العبد دين فان كان على العبد دين فعلى الموالي الاجر  
في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد • وان كان المستأجر ابن الوكيل  
او ابوه فهو جائز في قول ابي يوسف ومحمد والوكيل هو الذي يطالب بالاجر  
وقاله ابو حنيفة لا يجوز الاجارة وان اجره الوكيل من اجبي اجارة فاسدة  
فلا ضمان عليه وعلى المستأجر اجر مثل الدار • رجل دفع داره الى رجل  
سكنها وجرها ولا اجر لها فاجرها من رجل فاقصدت الدار من سكني الاخر  
قال يضمن رب الدار المستأجر ويرجع المستأجر بذلك على الذي اجره ولا  
يكون لرب الدار ان يضمن المواجه في قول ابي حنيفة وله ان يضمنه في قول



ابي يوسف ومحمد • رجل وكل رجلان يواجر منزله فوهبه الوكيل لرجل واعلاه  
ايامه تسكنه سنتين ثم جاء صاحبه فقال لا ااجر له على الوكيل ولا الساكن • رجل  
استاجر من رجل بيتا في دار شراب درهم وفي الدار بيت اخر تسكنه مع ذلك  
قال لا اجر عليه الا للبيت الذي استاجر • رجل استاجر منزلا والمنزل  
مقفول فقال له دبت المنزل خذ المفتاح فافتحه فاسكنه ففتحه واعطاه  
اجر الحداد نصف درهم قال اجر الحداد على المستاجر فان انكسر القفل  
من معالجة الحداد قال ان انكسر القفل والحداد ضامن لقيمتيه ولا  
ضمن للمستاجر القفل اذا عالج بما يعالج الناس مثله من قبل ان صاحبه  
قد اذن له في فتحه **باب اجر الحمام**  
ذكر عن عثمان بن عتبة قال قدمت على عثمان بن عفان فسالني عن مالي  
فاخبرته ان لي غلمان حمامين لم غلة وحمام له غلة ففكر في غلة الحمامين  
وغلة الحمام • واذا استاجر الرجل من الرجل حماما شهرا امشاة باجر  
معلوم فهو جائز • واذا كان حماما لرجل وحماما لنفسه وقد حدد همتا  
جميعا وسمى في كتاب الاجارة حماما فانه في القياس ربا استاجر حماما واحدا  
وهو فاسد لانه لا يدري ايها استاجر لكني ادع القياس واجيزه له الحمامين  
جميعا الا ترى انك تقول حمام فلان واما حمامان وثمان الحمام وصدا وجه  
وحصه وحوضه ومسائل مناه واصلاح قدره على رتب الحمام فان اشترط  
المزمنة على المستاجر فسدت الاجارة ولو اشترط عليه رتب الحمام عشوة درهم  
كل شهر لمزمنه مع الاجر فان له ان ينقعه عليه فهو جائز • فان قال المستاجر  
قد انفقته عليه لربصة في ويستخلص رتب الحمام على علمه وكذلك لو اشترط  
عليه انه امين في هذه النفقة فان القول قوله لم يكن القول فيها قوله  
ومو مثل الاول ولو جعل بينهما وجلا يقبضها وينقعهما على الحمام فقال  
المستاجر قد ادفعها اليه وكذبه رتب الحمام فان اقر القدر بقبضها برب  
المستاجر والعذر موثمن فيها ادعى فيها من ضياع او نفقة وان كان  
العذر كفيلا بالاجر كان مثل المستاجر غير موثمن ولا يصدق وليس لرب  
الحمام ان يمنعه بغير الماء مسيل مما الحمام وموضع سرقينه وان لم يشترط  
لانه من مراقبه • وان اختلفا في قدر الحمام هل هي لرب الحمام لانها  
في بناءه • ولو ادر رتب الحمام ان يقعد مع المستاجر امينا يقبض  
عليه يوما بيوم لم يكن له ذلك لانه ليس له من تلك الغلة شيء

قيل

ولو انقضت الاجارة وفي الحمام سرقين كثير فادعاه كل واحد منهما فهو  
للمستاجر ويؤخذ بنقله وكذلك الرماد فان انكر المستاجر ان يكون الرما  
من عمله فالقول قوله • ولو اشترط عليه في الاجارة نقل الرماد والسر  
والغسالة لم يفسد الاجارة لانه عليه وان لم يشترطه ولو اشترط شيئا  
من ذلك على رتب الحمام في الاجارة فسدت الاجارة • ولو استاجر حماما  
منه كل شهر تكذا وقال رتب الحمام قد ركت لك اجر شهرين لمزمنة  
الحمام فان هذا لا يفسد الاجارة وان قد قد انفقته عليه لم يصدق  
الامينة ولو اشترط مع رتب الحمام مع الاجر عشر طليات كل شهر  
فسدت الاجارة • واذا استاجر الرجل حمامين شهرا امشاة كل شهر  
بكذا فان خدم احدهما قبل قبضها فله ان يترك الباقي فان الخدم  
بعد قبضها فالباقي لا ربح له حصته من الاجر وهذا بمنزلة بيتين •  
شارع من استاجر حماما لبيع فيها فالخدم احدهما بعد ما قبضها فالاجر  
لازم له حصته • ولو استاجر حماما وعبدا وقبضها فمات العبد لزمه الحمام  
بخصته فان الخدم الحمام وانما استاجر العبد ليقوم على الحمام في عمله  
فله ان يترك العبد ان شاء وان شا اخذ حصته من الاجر • فان استاجر  
حماما واحدا فالخدم منه بيت قبل القبض او بعد فله ان يتركه • ولو  
ان رجلا دخل الحمام باجر واعطى ثيابه صاحب الحمام بحفظها له فضاغت  
لم يكن عليه ضمانها وروي ان شريحا لم يقبضها • ولو ان رجلا دخل الحمام  
بدانق على ان ينوره صاحب الحمام فهو فاسد في القياس وكذا لو اعطاه  
فلسا على ان يدخل الحمام فيغتسل ولكنه استحسنته الناس فيها بينهم فاجيزه  
رجل استاجر من رجل حماما سنة بغير قدر واستاجر القدر من غيره فانكسر  
القدر فلم يعمل في الحمام شهرا قال لصاحب الحمام اجره اذا دفع اليه الحمام  
وخل بينه وبينه عمل فيه او لم يعمل ولا اجر لصاحب القدر من يوم انكسر  
**باب اجارة الزاوي**  
واذا استاجر الرجل راغيا يرعي له غننه باجر معلوم فهو جائز وان كان رتب  
الغنم اشترط عليه ان لا يرعي معها غنم فهو جائز • وان ماتت منها شاة لم  
يضمنها ولم يقص من الاجر بحسابها لانه اجير بذا وحده وليس له ان يرعي  
معها شيئا ولو ضرب منها شاة فقفا عينا كان ضامنا ولو سقطا من خسر  
فغوت منها شاة لم يضمن وكذلك لو عطب منها شاة في الرعي او اكلها سبع



وهو مصدق فيما هلك منها بعد ان يحلف ولو هلك من الغنم نصفها  
او اكثر كان له الاجر تاما مادام برعاها . ولو كان الراعي مشتركا برعي  
لمن يسا فان ابا خبيثة يضمنه كل ما هلك من فعله في سباق او سقي او غير ذلك  
وان لم يحلف فيه وما هلك من غير فعله يموت او سبع او بغصب او سرقة  
من غير تصيب او مما اشبه ذلك فلا ضمان عليه وقال ابو يوسف وصحبه هو  
ضامن في جميع ذلك ولا يصدق على ما يدعيه من الموت الا ان يقيم البيعة  
عليه انه مات من غير شيء اصابه فيبرأ من ضمانه ولو شوط عليه في الاجارة  
ضمان ما مملك من فعله لم يفسد ذلك الاجارة وان اشترط عليه ضمان  
ما مات منها كانت الاجارة فاسدة في قولهم جميعا . وان اشترط على  
الراعي الذي هو اجيره وحده ضمان ما عطي منها كانت الاجارة فاسدة  
لانه لا يضمن منها الا ما خالف فيه . واذا اتى الراعي المشتري بالغنم الى  
اهله فاكل السبع منها شاة وهي في مراعبها عند اهله فلا ضمان عليه وله  
ان يبعث بالغنم مع غلامه واحمره وولد الذي في عياله وكذلك اجبر  
وحده في هذا . واذا استاجر الرجل راغيا برعي غنم له شهر او لم يدرك شاة  
غير ذلك فاراد السراعي ان يرعي غنم غيره باجر فلدت الغنم منه ذلك  
لان قدر استاجره شهر لنفسه فان لم يعلم به حتى رعي لغيره طاب له الاجر  
ولو نقص من اجرة الاول شيء اذا كان قد رعي غنمه ولو كان تعطل من الشهر  
يوما او يومان لا يرعاها حتى يسبب بذلك من اجرة وسوا ان كان ذلك  
من مرض او بطلالة . ولو ان رجلا سال راغيا ان يرعي غنمه هذه بدوم  
في الشهر كان جازا وله ان يرعي لغيره بالاجر وهو اجبر مشترك ان  
رعي لغيره وان لم يرعي وهذا مخالف للباب الاول لان هذا انما دفع  
الغنم اليه بدوم في الشهر وان اشترط عليه ان لا يرعي معها شيئا كان  
جازا وكان بمنزلة الباب الاول في انه اجبر وحده ولو دفع اليه غنمه برعاها  
على ان اجرها ابا لها واضواها واشترط عليه مع ذلك جنا معلوما او  
ممنما معلوما فهذا اكله فاسد والراعي ضامن لما اصاب من ذلك وله اجر  
مثله . ولو ان راغيا مشتركا خلط غنما للنايس بعضها ببعض فلم يفرقها  
اهلهما فالقول في ذلك قول الراعي مع يمينه فان قال لا عرفها فهو ضامن  
لقيمة الغنم كلها لا هلهما وتكون القنول والقنول قوله ايضا في قيمتها يوم  
خلطها . واذا كان الراعي مشتركا برعي من الجمل فاشترط عليه صاحب

الغنم

الغنم ان مات منها فعليه ان ياتي بيمينته ولا لا فهو ضامن لم يلزمه هذا ضمان  
وان لم يمينته في قول ابي خبيثة وفي قول ابي يوسف هو ضامن الا ان يقيم  
البيعة على الموت . ولا يسع المصدق ان يصدق غنما من الراعي حتى يحضر  
صاحبها فان اخذ الزكوة من الراعي فلا ضمان على الراعي في ذلك فان خاف  
الراعي على شاة منها فذبحها فهو ضامن بقيمتها يوم ذبحها ولو اختلفا في عدد  
ماسلة الى الراعي فالقول قول الراعي والبيعة بينة صاحب الغنم وليس  
للاعي ان يستقي من البان الغنم والابل ولا ياكل ولا يبيع ولا يقرض فان  
فعل شيئا من ذلك ضمنه . ولو ان رب الغنم باع نصف غنمه فان كان  
استاجر الراعي شهرا على ان يرعي له لم يحط عنه من الاجر شيئا . وان اراده  
ان يربد في الغنم ما مطلق الراعي كان له ذلك . ولو استاجره شهرا برعي  
له هذه الغنم باعيا لها لم يكن له ان يربد فيها في القياس ولكن ادع القياس  
واجعل له ان يربد فيها او ايت لو ولدت الغنم اما كان عليه ان يرعي اولادها  
معها استحسنت ولو لم يستاجره شهرا ولكنه دفع اليه غنما مسماة على ان يرعاها  
له كل شهر بدوم لم يكن له ان يربد فيها شيئا فان باع منها طائفة فانه ينقصه  
من الاجر بحسب ذلك . ولو ولدت الغنم لم يكن عليه ان يرعي اولادها  
معها فان كان اشترط عليه حين دفع الغنم اليه ان يولدها ويرعي اولادها  
معها فهو فاسد في القياس ولكن استحسنت واجيزه وكذلك الابل والبقر والحمير  
والخمر والبعال وليس للراعي ان ينزى على شيء منها بغير امر صاحبها فان فعل  
ذلك ضمن ما عطي منها ولو لم يفعل الراعي ولكن الشغل الذي كان فيها  
نزاعا على بعضها فعطبت فلا ضمان على الراعي في ذلك ولو لدت واحدة لحاقف  
الراعي ان اتبع ما ند منها ان يضيع ما بقي فانه في سعة من ترك ما ند منها ولا  
ضمان عليه فيه في قياس قول ابي خبيثة وهو ضامن في قياس قول ابي يوسف  
وصحبه . وان استاجر من بجي شاة الواحدة فهو مستطوع ولذلك ان تفرقت  
فرقا فلم يقدر على اتباعها كلها فاقبل على فرقة منها وترك ما سواها . وان كان  
للاعي اجير مشترك فرعا في بلد فعطبت فقال صاحبها انما شوطت عليك  
في موضع بموضع كذا غير هذا وقال الراعي بل شوطت هذا الموضع فالقول قول  
رب السائمة والبيعة بينة الراعي وفي قول ابي يوسف وصحبه هو ضامن وان لم  
يخالف وان كان اجرو وحده لم يضمن في قول ابي خبيثة وابي يوسف الا ان يحلف  
ولا اجر للراعي اذا خالف بعد ان يعطى الغنم فان سلمت الغنم استحسنت



## باب اجتهاد الاجر بالاجابة

**والمشاع** واذا استاجر الرجل ثوبا ليلبسه يوما الى الليلة باجر مستثنى فهو جائز وليس له ان يلبسه غيره فان اعطاه غيره فلبسه ذلك اليوم ضمنية ان ارضا شي وان لم يصبه شي لم يضمنه ولا اجر عليه وان كان استاجره للباس يوم الى الليل ولم يسم من يلبسه فهو فاسد وان اختصا فيه قبل ان يلبسه افسدت الاجارة لان اللباس مختلف فان لبسه هو او اعطاه غيره فلبسه الى الليل فهو جائز وعليه الاجر ولا ضمان عليه ان ضاع منه وجميع اصناف مما يلبس من الثياب كذلك وان استاجر قميصا ليلبسه يوما الى الليل به درهم فلو لبسه ووضع في منزله حتى جاء الليل فطلبه صاحبه فان عليه الاجر كاملا وليس له ان يلبسه بعد ذلك • ولو ارتدى به يوما الى الليل كان عليه الاجر كاملا وهذا ليس وارده الى الليل فهو ضامن ان تحرق • فان سكر جعلت عليه الاجر استقصانا وان استاجرت المرأة درعا ليلبسه ثلثة ايام فلها ان تلبسه النهار وكلها ومن ادل الليل واخره ما يلبس الناس وان لبسه الليل كله فتحرق من لبسه في غير الليل فلا ضمان عليها وليس لها ان تنام فيه فان فعلت ذلك وتحرقا التوب من ذلك فهي ضامنة وليس عليها اجر في تلك الساعة التي تحرق فيها التوب وعليها الاجر فيها كان قبل ذلك وبعد وان سلم ولم تحرق فعلها الاجر كله وان كان الدرع ليس بدرع سانه انما هو بدرع بدله بنام في مسئلة فلا ضمان عليها ان نامت فيه وعليها الاجر وان كانت استاجره بالخروج يخرج اليه يوما بدعه فلبسته في بيتها فعلها الاجر وان لم يخرج ولم يلبس فعلها الاجر ايضا • ولو كان الدرع ضاع منها ذلك اليوم لم وجدته لم يكن عليها اجر اذا صدقها رت الدرع وان لبسه في اليوم الثاني ضمنته وان كذبت رت الدرع نقال لم يضع منك فان كان التوب في يدها حين اختلاف كان القول بول رت الدرع مع يمينه على علمه وان سرق منها او تحرق من لبسه فلا ضمان عليها وكذلك لو اصابه في بيته قرص فاراد حرق نار • ولو امرت خادمها او ابنتها فلبسته فتحرق من لبسها كانت ضامنة له ولا اجر عليها • وان سلم التوب بعد ان تصدقها رت التوب بذلك ولو لبسته خادمها او ابنتها بغير امرها فلا ضمان عليها وهذا بمتزلة الغضب لو غضبها انسان اتاه لم يكن عليها اجرة ولو تحرق من لبس الخادم بغير امرها كان ضمانه في عنق الخادم • واذا استاجر الرجل ثوبا لينصبها في بيته وبقيت شهر فهو

جائز وان لم يسم البيت الذي ينصبها فيه وان سماه فنصبها في غيره فهو جائز وعلمه الاجر لانه ليس في هذا ضرر على القبة فان نصبها في الشمس او في المطر فكان عليها في ذلك ضرر وعلى القبة فان نصبها في حديقته فهو ضامن لما اصابها من ذلك ولا اجر عليه اذا وقع الضمان بطل الاجر • فان سلمت القبة كان عليه الاجر استحصانا ولو شرط ان ينصبها في داره فنصبها في دار في قبيلة اخرى في ذلك المصروف عليه الاجر ولا ضمان عليه وليس له ان يخرجها من المصروف ان خرجها الى التواد فنصبها فسلمت اذا انكسرت فلا اجر عليه وعليه الضمان • واذا استاجر الرجل من الرجل رجا يطحن عليها يحمله فذهب بها الى منزله قال اذا فرغ منه فعلى رت الرجا قبضها في منزل المستاجر ورد بها ولو كان ذلك عادية كان على المستاجر رد • وان استاجر منه عيوان حملة او كسولها او جمعها جميعا وقتا معلوما فهو جائز وكذلك البساط والوسائد والاضدوق والستريرو والامعة والقدر والقضاع ولو استاجر منه قدورا بغير عينها لم يجز فان جاء بقدرور فقبلها منه على كرا الاول فهو جائز والاجر عليه لادم ولو استاجر منه ستورا فعلقها على بابته وفنا معلوما كان جائزا • ولو استاجر متاعا واعطى كفيلا بالمتاع فالاجارة جائزة والكفالة باطلة • وان استاجر ميزانا ليزن به دراهم مسماه او يوما الى الليل في ذلك ما سمي فهو جائز وكذلك السفنات والقبان والمكايل كذلك فان استاجر سرجا ليركب به شهرا فهو جائز فان اعطاه غيره فركب فهو ضامن ولا اجر عليه لانه قد خالف • وان استاجر اركافا فنقل عليه الحظرة شهرا فهو جائز وحظته وحظته غيره في ذلك سواء كذلك الجواليق وكذلك استيجار المحل الى مكة وكذلك الرجل يستاجر ليركب عليه فهو جائز وليس له ان يحمل غيره عليه فان حمل غيره فهو ضامن ان اصابه شي وذكر عن الحسن البصري انه قال لا بأس بان ستاجر حلي الذهب بالذهب وحلي الفضة بالفضة قال وبه ياخذ محمد • واذا استاجرت المرأة حليا معلوما ليلبسه يوما الى الليل فهو جائز وكذلك ان كان الحلي ذهبيا والاجرة ذهبا وان البست غيرها ضمنته ولا اجر عليها فان قال رب الحلي انت لبسته وقد هلك الحلي فعدا برأى من الضمان ويكون له عليها الاجر ولو استاجرت يوما الى الليل فاذا بدا لها حبسته كل يوم الى الليل بذلك الاجر وحبسته فلم يرد عليه عشرة ايام قال لا حارة على هذا الشرط فاسد في القياس ولكني استحسن فاجير بها واجعل عليها الاجر لكل يوم بحسبته •



**باب حارة الدواب**

واذا استاجر الرجل دابة بعينها ليركبها الى مكان معلوم بما هو مستحق فهو  
 جائز وليست له ان يحمل عليها غيره فان حمل عليها غيره فهو ضامن ولا اجر عليه  
 فان ركب هو وحمل معه اخر فسلمت فعليه الكراء كله وان عطيت بعد  
 بلوغها المكان من ذلك الركوب فعليه الاجر كله ونصف القيمة في قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وسواهم ان كان الرجل الاخر انقل  
 منه او اخف وليس يوزن الرجل بالقياس في هذا • واذا استاجرها  
 الى الجادة او الى الحانة او ليشيع عليها رجلا او يتلقاه فهو فاسد الا  
 ان يسمى موضعها معلوما وان تكاد ان يكون من بلد الى الكوفة ليركبها فله ان  
 يبلغ عليها منزله بالكوفة وكذلك لو استاجرها لحمل متاع وان وضع المتاع  
 في ناحية من الكوفة وقال هذا منزلي فاذا هو قد اخطا فاراد ان يحمله  
 ثانية الى منزله فليست له ذلك وكذلك لو تكاد ان يكون من الكوفة ليركبها  
 الى الحيرة فاجابها وحيا فاراد ان يبلغ عليها الى اهلها بالكوفة اذا رجع  
 ولو تكاد ان يكون من الكوفة الى موضع كانت فيه الدابة الى الكاسية فاجابها  
 وجابا فاراد ان يبلغ في رجعة الى اهلها لم يكن له ذلك وانما له ان يرجع  
 الى الموضع الذي تكاد ان يكون منه الدابة • واذا استاجرها الى مكان معلوم  
 ولم يسم محلها فان اختصموا رد دابة الى مكان معلوم وان حمل عليها او ركبها  
 الى ذلك المكان فعليه ما سمي من الكراء استقصانا وكذلك لو استاجرها  
 ولم يسم ما استاجر له • واذا سمي ما حمل عليها فله ان يحملها ما هو اخف  
 منه لم يضمن الاجر واجب وان كان أثقل منه فهو ضامن ولا اجر عليه  
 وان استاجرها ليحمل عليها كذا من الشعير فحمل عليها مثل كل حنطة فهو ضامن  
 وان استاجرها ليحمل عليها عشرة نخائم من حنطة فله ان يحمل عليها مثل ذلك  
 من حنطة غيره ولو حمل عليها احد عشر نخوفا من حنطة فبلغت المكان  
 الذي سمي شحرا عطيت في ذلك فعليه الكراء كاملا وعليه جزء من احد عشر جزءا  
 من قيمة الدابة بقدر ما زاد عليها من الحمل في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 ومحمد وقال ابن ابي ليلى عليه قيتها تاما ولا اجر عليه • واذا اختلفا فقال  
 رب الدابة اكرك من الكوفة الى القصر بعشرة دراهم وقال المستاجر الى  
 بغداد بعشرة دراهم ولم يركبها بعد تخالفا وتراوا ولو اقاما المدينة فليئة  
 بينة المستاجر الى بغداد بعشرة دراهم في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد

وكان ابو حنيفة يقول قبل ذلك يكون الى بغداد بخمسة عشر درهما لان  
 العشرة قد وجبت الى القصر • ولو تكاد ان يكون الى مكان معلوم  
 الشرح اكافا وركبها فهو ضامن بقدر ما زاد وكذلك لو كان حمارا فزرع منه  
 شرحه واسرجه بسرج يوزن لا سرج مثله الحمار فهو مثل الاكاف وان  
 اسرجه بسرج مثله او اخف منه لم يضمن وكذلك ان استاجر حمارا كافا  
 فاوقف باكاف مثله او اسرجه مكان الاكاف • ولو تكاد ان يكون حمارا عويا  
 فاسرجه وركبها فهو ضامن له وقال ابو حنيفة اذا استاجر الرجل دابة  
 ليركبها الى مكان معلوم فجاودها ذلك المكان شحرا رجع اليه فعطيت  
 الدابة فلا ضمان عليه ثم رجع وقال هو ضامن ما لم يرد فيها الى صاحبها  
 وهو قول ابي يوسف ومحمد ولو لم يجاوز المكان ولكنه ضررها في السبيل او كسرها  
 بالجمام فعطيت فهو ضامن الا ان ياذن له صاحبها في ذلك في قول ابي حنيفة  
 وقال ابو يوسف ومحمد يستحسن ان لا يضمنه اذا لم يتعد في الضرب والكيح  
 وضرب كما يضرب الناس في موضعه واذا استاجرها ليحمل عليها متاعا  
 معلوما الى موضع سمي فاجرها بمثل ذلك باكثر مما استاجر بها لم يربط له  
 الفضل الا ان يريد معها حبالا او جوا لقا او لحاما او ما اشبه ذلك فان لم  
 يزد معها شيئا الا انه علمها لم يربط له الفضل • وان استاجرها بغير  
 لحام فاجرها او بلحام فزرعه او ابد له بلحام اخر بلحم مثله فلا ضمان عليه  
 وان استاجر الرجل دابة رجل لحوله معلومة فساق رب الدابة الدابة  
 فعثرت فسقطت الحولة وفسدت وصاحب المتاع يمشي مع صاحب الدابة  
 او ليست معه فان ابا حنيفة قال المكارى ضامن لانه من حاجة يده وكذلك  
 لو اقطع الحبل فسقط الحبل ولو سقطت الساقا فسدت الحولة وصاحبها  
 الشمر يفسد فلا ضمان عليه وهو ضامن في قول من يضمن الاجير المشترك  
 وان حمل عليها عبدا له صغيرا فساق رب الدابة الدابة فعثرت فعطيت  
 العبد وقد امره وب العبد ان يسوقه فلا ضمان عليه لان هذه جناية  
 ولا يشبه هذا المتاع ولذلك الجرد وكذلك لو حمل عليها صاحب المتاع  
 متاعه وركبها فساقها رب الدابة فعثرت فعطيت الدابة او فسدت المتاع  
 لم يضمن صاحب الدابة شيئا لان صاحب المتاع متاعه في يده ويمد يده  
 قوله جميعا • وان تكاد ان يكون من رجل كل شهر بعشرة دراهم على ان  
 مني ما بداله من ليل او نهار حاجة ركبها لا يمنعها منها قال لان كان سمي



بالكوفة ناجية من نواحيها فهو جازيرون لم يكن سمي مكانا فالاحارة فاسدة  
وان تكاد ايا نوما يقضي حوائجه في المضر فهو جازيرون ان يركبها الى ابي نوح  
المصر شا او الى الجنازة ونحوها وليس له ان يسافر عليها • وان تكاد اياها  
الى واسط بعلقتها ذاهبا وجائيا نوكها حتى اتى عليها واسط فلما رجع حمل معه  
عليها رجلا او متاعا فان عليه اجر مثلها في الذهاب ونصف اجر مثلها في  
الرجوع وهو ضامن في الحملان بقدر ما زاد عليه وعليه في دكوبه اجر مثلها  
ويحسب له ما عليها به • وان تكاد ي دابة عشرة ايت او كل يوم يدورهم  
مجلسها ولم يركبها حتى ودعا يوم العاشر قال يسع لصاحبها ان ياخذ الكرا  
وان كان يعلم انه لم يركبها وليس على المستاجر علف الدابة فان اتفق عليها فهو  
متطوع الا ان يكون بامر صاحبها • رجل تكاد ي دابة من رجل لعروس  
يركب زف عليها الى بيت زوجها خمسة دراهم لمجلس الدابة حتى اصبح  
ثم ردها ولم يركب ارجلها غير العروس فعطبت او لم تعط قال كان  
تكاد اياها لعروس بعينها فحل عليها غيرها فهو ضامن ولا كرا عليه وان كان  
تكاد اياها لعروس بغير عينها فلا ضمان عليه وما جلسهم الدابة حتى اصبحوا  
فلا كرا عليهم • رجل تكاد ي دابة من رجل على ان يركبها مع فلان فيسبعه  
فجلسها من عذوة الى ان تصاف اليها دشمة الدابة ان لا يخرج فرد  
الدابة عند الظهر قال ان كان جلسها قد رما مجلس الناس فلا ضمان عليه  
ولا اجر وان جلسها اكثر من ذلك فهو ضامن ولا اجر عليه في فوطه جميعا  
وان ركبها بعد المجلس • رجل تكاد ي دابة بعينها او بغير عينها  
الى فلان فصحت في الطريق وضعت عن رجل الرجل من اجل الولادة قال  
عليه ان ياتيه ما يدا به اخري حمله متاعه الا ان يكون وقع الكرا على هذه  
بعينها فان كان كذلك لم يكن عليه ان ياتيه بغيرها • وان كان تكاد ي دابة  
دواب ثمران رت الدابة اجر دابة من غيره واعاد اخري وذهب اخري  
او باع فوجد المستكوي الدواب في ايديهم قال ان كان باع من عذر فبيعه  
جائز وان سقطت الاحارة وان كان باع من غير عذر فابيع مردود • واما  
اذا وجد الدابة في يد المستعير فلا خصومة بينهما حتى يحضر لهما والموعد  
لخصم فيها • واما الاجارة فالمستاجر احق بها حتى يستوفي الاجارة  
وان تكاد ي دابة الى البصرة بعشرة دراهم صفقة واحدة ذاهبا  
وجائيا وشرط لهم ردها الى الكوفة فابق الغلام ونفقت الدابة قال عليه

من الاجر بحساب ما اصاب من خدمة الغلام وركوب الدابة وان استاجر  
الدابة وحدها وقال له المكادي استكر غلاما يبيعك ويبيع الدابة واجره  
عليه واعطه نفقة سلق على الدابة ففعل ذلك المستاجر وسرقت النفقة  
من الغلام قال ان اقام المستاجر البيعة انه استاجر الغلام ودفع اليه  
النفقة او اقر الغلام بالقبض لزم المكادي النفقة ان ضاعت او لم تضع  
فلا شيء له • رجل تكاد ي دابة الى بغداد بعشرة دراهم فاعطاه اجره فلما  
بلغ بغداد رده عليه بعض الدراهم قال هي زيوف او ستوق قال القول قول  
رب الدابة فيها زعم انه لم يستوف وفيها زعم انه زيوف او ستوق • واذا قام  
المكادي في الطريق فاستاجر المستكوي رجلا يقوم على الدابة فهو متطوع  
في ذلك وان نفقت الدابة في الطريق فعليه من الكري بقدر ما بينا والقوله  
قوله • رجل تكاد ي دابة من رجل احدها الى بغداد والاخرى الى  
حلوان قال ان كانت التي الى بغداد بعينها والتي الى حلوان بعينها فهو جازيرون  
وان كانت بغير عينها لم تجز و عليه فيما ركب اجر مثله ولا ضمان عليه • رجل  
تكاد ي دابة الى بغداد فاراد المكادي ان يحمل عليه متاعا له او لغيره بكرة  
مع متاع المستكوي قال للمستكوي ان يمنعه من ذلك فان حمله وبلغت الدابة  
الى بغداد لم يكن للمستكوي ان يحبس عنه شيئا من الاجر لذلك • واذا  
اختلف المواجران في مقدار الكري فالقول قول المستاجر فان اقام المواجر  
البيعة فلكل واحد منها البيعة نصف ما قامت له بيئته • رجل تكاد ي  
دابة على انه بالحناء وساعة من نهار فتركها على ذلك فعطبت تحته او نزل  
عنها في منزله فسرقت قال اذا كان الحيار له فركبها فقد لزمه الاجر ولا ضمان  
عليه وان كان الحيار لصاحب الدابة فالمستاجر ضامن لها ولا اجر عليه  
رجل تكاد ي دابة على ان يطين عليه فادفعه في الرحا وساقه اجره فعنف عليه  
الاخر حتى عطب من عمله قال لا اجر ضامن له ولا شيء على المستاجر منه  
فان كان استاجر به يطين عليه كل يوم عشرة اقفة فوجد لا يطيق الا  
خمسة اقفة قال المستاجر بالحيار ان شاء اطلق الاحارة وعليه ثمنها  
حل من الطحن بحساب ما عمل من الايام ولا يحيط عنه من الاجر شيئا في  
قوله جميعا • رجل تكاد ي دابة الى بغداد فوجد بها لاصبر بالليل او وجد  
حوم او عثورا او تعض قال ان كانت الدابة بعينها فله الحيار وعليه من  
الاجر بحساب ما ساد وان كانت بغير عينها فعليه ان يبلغه الى بغداد



بدابة غير ما اذا قامت البينة انها عثورا او جوع او غشوض او لا تبصر  
رجل تكاري بعيرا ليعمل عليه على النصف قال كان ابو جيفة يقول اذا نقل  
على البعير قال لا جرك له لصاحب البعير الذي يعمل عليه اجر مثله على صاحب  
البعير وان كان الرجل يعمل عليه المتاع فيبيعه فما كسب عليه من شئ فهو له  
وعليه اجر مثل البعير وهو قول ابو يوسف ومحمد . رجل تكاري غلاما ليدب  
بكتاب له الى بغداد فقال الغلام قد ذهبت بالكتاب وقال الرجل الذي رسل  
بالكتاب لم ياتي به قال ان اقام الغلام البينة انه قد دفع الكتاب وانه  
اتي بغداد بالكتاب فلم يجد الرجل فله الاجر على المرسل دون من المالك بالكتاب  
وتجمل تكاري دابة الى مكان معلوم ولم يقل ادركها يسرح ولا كاف جابها  
المكاري غرابا قد دفعها اليه فركبها باكاف او سرح فعطيت قال ان كانت  
قد بركت في الطريق مثل ذلك الدابة باكاف او سرح فلا ضمان عليه  
وان كانت لا تركب في ذلك الطريق الا يسرح فركب باكاف فهو ضامن .  
رجل تكاري دابة من الغزاة الى جعفي وجعني فيبذلها بالكوفا ولم يسم  
اي القبيلتين هي او الى الكاسية ولم يسم اي الكاسيتين هي او الى محله ولم يسم  
ايتها هي الظاهر او الباطنة قال عليه اجر مثلها وان تكاري عبدا ما ذوقا  
او غير ما ذوقا بنصف ما يكسبه على هذه الدابة فالاجارة فاسدة وله اجر  
مثله فيما عمل وان كان غير ما ذوقا له ولم يستاجر من متولاه فان سلم الغلام  
فله الاجر وان لم يسلم كان ضامنا لبعثته استحسن ذلك ابو جيفة وان تكاري  
دابة الى بغداد على انه ان بلغه اليها فله رضاه وبلغه فقال رضائي  
عشرين درهما الا ذلك قال له اجر مثلها الا ان يكون اكثر من عشرين درهما  
فلا زاد عليها وان تكاريا مثل ما تكاري به اصحابه وعمل ما تكاري به  
الناس فعليه اجر مثلها وان تكاري دابة من الكوفة الى مكان معلوم من  
فارس بدراهم او دنانير فعليه نقد الكوفة ووزنها وان تكاريا الى  
فارس ولم يسم مكانا معلوما فالكري فاسد وان تكاريا الى الري ولم يسم  
مدنتها ولا رستاقا بعينه منها قال ان سادها الى اذني الري فله اجر مثله  
لا يراو على ما سمي وان سادها الى اقصى الري فله اجر مثلها لا ينقص ما سماه  
وان تكاريا من الكوفة الى بغداد على ان يسير لها يومين فان دخلها  
في يومين فله عشرة دراهم وان لم يدخلها في يومين فله درهم او قال ان  
دخل في يومين فله عشرة دراهم والا فلا سمي له قال ان دخل في يومين فله

عشرة دراهم وان لم يدخل في يومين فله اجر مثلها لا ينقص من درهم ولا  
يجاوز به عشرة دراهم في قياس قول ابو جيفة وقال ابو يوسف ومحمد هو  
على الشرط الا في قوله ان ابطابه فلا اجر له فله اجر مثله ان ابطابه ولا  
يجاوز به عشرة دراهم . رجل تكاري دابة من رجل بالكوفة من غدة  
الى العشي قال يرد بها عند زوال الشمس في قولهم جميعا . وان ركبها بعد  
ذلك فتمها . وان تكاريا يوما ركبها عند طلوع الفجر وردد بها عند  
غروب الشمس . وان تكاريا ليلة ركبها عند غروب الشمس وردد بها عند  
طلوع الفجر وان تكاريا بذكرهم يذهب عليها الى حاجة لرجل الكري على  
هذا الا ان بين المكان ولا ضمان على المستاجر في الدابة ان هلكت وهي  
عندك على اجارة فاسدة . واذا اسحقت الدابة من يد المستاجر وقد  
هلكت عندك وضمن قيمتها ورجع لها على الذي اجرها منه ولم يملكها المستا  
بضمان القيمة ولا اجر عليه فيها استعمالها وان تكاري دابة يطحن عليها كل  
شهر بعشرة دراهم ولم يسم كم يطحن عليها كل يوم قال الاجارة جائزه ولا  
يضمن ان عطب في العمل الا ان يكون شيئا فاحشا في قولهم جميعا . وان تكاريا  
الى بغداد يركبها تخالف المكان الذي استاجر بها اليه قال الكري له لا زرع  
مستجرة قبل الخلاف وهو ضامن للدابة فيما خالف . وان تكاريا  
ليحمل عليها انسانا تحمل عليها امرأة ثقيلة برجل او سرح فعطيت الدابة وقد  
علم انها ثقيلة جدا قال الا ضمان عليه ولا على المرأة لانها انسان وان كانت  
ثقيلة الا ان يكون لا يحملها دابة يعلم ذلك فيضمن حينئذ . وان تكاريا  
يوما الى الليل بدراهم فاداه الدابة على ارجلها وقال ادركها اذا سئت فلما  
جا الليل تنازعا في الكري والركوب قال ان كانت الدابة دفعت الى المساجر  
فعليه الاجر او اجابها عند الليل معه فان كان لم يقبضها فلا اجر عليه  
وعلى ركب الدابة البينة انه قد ركبها . وان تكاريا الى حاجة له بالحيرة  
فقال ركب الدابة ووثق الدابة فادركها في حاجتك فلما كان في قدر ما يرجع  
من الحيرة قال لم ادركها او لم استطع وكوثها فلا اجر لك على لاني لم انطلق  
الى الحيرة قال اذا حلتها في قدر ما يذهب الى الحيرة ويرجع فلا اجر عليه اذا  
لم يذهب وان دفعها اليه وقال لم اذهب فان علم انه توجه الى الحيرة فقا  
رجعت ولم اذهب لم يصدق وان دوما من ساعته ولم يركب فلا اجر عليه  
رجل تكاري دابة من رجل الى بغداد على ان يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد

جر



فأت المستاجر ببغداد قال الاجراي ببغداد داهيا دين في مساله  
**باب انتقاض الاجارة**  
 وذكر عن عمر بن الخطاب انه قال حين وضع رجله في العدن ان الناس  
 قابلون غدا ما ذى قال عمر وان البيع عن صفقة او خيارا والمستلمون عند  
 شروطهم . وقال ابو حنيفة ليس للمستاجر ولا للموآجر ان ينقض الاجارة  
 دون الاجل الا من عذر ولا العذر ان يهدم البيت او يهدم منه ما لا يستطيع  
 ان يسكن فيه فان اراد صاحبه ان يبيعه لم يكن له ذلك وان باعه لم يجوز ان  
 كان عليه دين فحبس فيه فباعه فهذا عذر ويبيعه جائز . ولو اهدم منزل  
 الموآجر ولم يكن له منزل اخر فادان يسكنه لم يكن له ان ينقض الاجارة  
 وكذلك ان اراد القول من المضر وان كان هذا بيتا في السوق يبيع فيه التاجر  
 ويشترى فله حقه دين او فليس يقام عن السوق فهذا عذر وان لم يكن هذا  
 ولكنه وجد بيتا هو اخص منه لم يكن هذا عذرا وكذلك لو اشترى منزلا  
 فادان القول اليه . وان استاجر دابة الى بغداد بعينها ثم بدلتها بغيره  
 يعقد ولا يخرج هذا عذر وكذلك لو كان اراد الخروج في طلب غريمه او عبد  
 ابق فرجع وكذلك لو مرض او لزمه غريمه او خاف امرا او تغيرت الدابة او  
 اصابها شيء لا يستطيع الركوب معه وان عرض الدابة مرض لا يستطيع  
 الشخص مع دابته لم يكن رتب الدابة ان ينقض الاجارة ولكنه يومئذ  
 يرسل معه دسولا يبيع الدابة بغيره لم يكن هذا عذرا او يومر ان ياتيه  
 بدابة يحمله عليها ولو حمله على دابة فأت المستاجر في بعض الطريق كان عليه  
 من الاجر بحسب ما سار وبطل عنه بحسب ما بقي وكذلك الكري الى مكة فان  
 مات رتب الابل في بعض الطريق فان ابا حنيفة قال للمستاجر ان يركبها على حاله  
 ولا يضمن وعليه الكري حتى ياتي مكة فيرفع ذلك الى القاضي وذكر في كتاب  
 الشروط ان هذا اذا كان في معارة حيث لا يقدر على سلطان وخاف ان  
 يقطع به وهو استحسان فان سلم القاضي له الكرا الى الكوفة فهو جائز وان  
 فسح الكري وباع الابل فهو جائز واجب الى ان كان المستاجر ثقة ان يتقدم  
 الكري له الى الكوفة وان اتفق على الابل شيئا لم يحسب له ذلك الا ان يكون  
 بامر القاضي فيحسب له اذا اقام البيعة عليه . وان كان المستاجر غير ثقة  
 ولا مامون فاجب للقاضي ان يفسخ الاجارة ويبيع الابل فان اقام المشتري  
 البيعة على توفير الكرا و عليه بحسب ما بقي وانما يقبل البيعة منه على ذلك

وله ان ينقض الاجارة وكذلك ان اراد  
 القول من بلد الى بلد او من تلك الاجارة  
 الى محارة اخرى اراد الشخص من  
 ذلك المضر فهذا عذر

لان الابل في يده فلا ينبغي له ان ياخذها منه حتى يرد عليه ما بقي له من  
 الاجر وهذا قصا على الروثة نافذ . وان استاجر ارضا بثلث عليها الما  
 او اصلا لها نزلا يصالح معه الزراعة فهذا عذر وكذلك ان اراد ان  
 يترك الزرع وما خذ في عمل غيره او يقتدر حتى لا يقدر على ما يزرع وان  
 وجد ارضا اخص منها او اجد منها لم يكن هذا عذر . وان مرض  
 المستاجر وكان هو الذي يعمل بنفسه فهذا عذر وان كان انما يعمل  
 اجراؤه فليس هذا بعذر . وان كانت الارض ليتجر اجرا وصته  
 فكبر ليتجر لم يكن له ان يفسخ الاجارة . وفي جميع الاجازات اذا مات  
 المستاجر او دبت الشئ انتقضت الاجارة . واذا استاجر عبد المخدمة  
 او يعمل من الاعمال فمرض العبد فهذا عذر والمستاجر ان يفسخ الاجارة  
 وان اراد دبت العبد لم يكن له ذلك وان لم يفسخها واحد منهما حتى يرا  
 العبد فالاجارة لازمة وي طرح من الاجر بحسب ما تعطل وكذلك  
 ان ابق وكذلك ان كان سارقا للمستاجر فسح الاجارة وليس لمولي العبد  
 فسخها . وان اراد المستاجر ان يسافر ويترك ذلك العمل فهو عذر . وان  
 اراد رب العبد ان يسافر لم يكن هذا عذرا وان وجد المستاجر اجيرا  
 اخص منه لم يكن هذا عذرا وان كان العبد غير حاذق بذلك العمل لم  
 يكن للمستاجر ان يفسخ الاجارة الا ان يكون عمله فاسدا فله ان يفسخ  
 حينئذ فان مات العبد انتقضت الاجارة . فان كان المستاجر رجلا  
 مات احدهما انتقضت حصته وكذلك ان كان الموآجر اثنان مات احدهما  
 وان ارتد الموآجر او المستاجر ولحق بدار الحرب انتقضت الاجارة فان  
 لم يختصما ولم ينقض حتى يرجع مسلما وقد بقي من المدة شي فالاجارة لازمة  
 فيما بقي منها **باب الشهادة في الاجارة**  
 واذا اختلف شاهد الاجارة في مبلغ الاجرة التي سميت في العقد والمدة  
 لها هو الموآجر او المستاجر فالشهادة باطل فان لم يكن بينهما بيعة وقد تصادقا  
 على الاجارة واختلفا في الاجرة قيل ان يستعمله خالفا وترا د وكذلك  
 ان كانت دابة فقال رتب الدابة الكري الى الصراة بعشرة دوا هو وقا  
 المستاجر الى بغداد بخمسة خالفا وترا د وان خالفا جميعا ثم قامت لاحد  
 بيعة اخذت بيعة وان قامت لهما جميعا بيعة اخذت بيعة رتب الدابة على  
 الاجرة وبيعة المستاجر على فضل المسار وهذا قول ابي حنيفة الاخر وقد



كان قبل هذا يقول هو الى بغداد باثني عشر درهما ونصف وان اتفقا في المكان  
واختلفا في جنس الاجر فالبيضة بيضة ربة الدابة وان كان قد ركبها الى  
بغداد فقال اعترفتني الدابة وقال صا جها بل اكرتها منك بدرهم ونصف  
قال لقول قول الراكب وليس عليه اجر ولا ضمان • فان اقام الموأجر شاهدا  
تشهد احدهما بدرهم والاخر بدرهم ونصف فان اباح حفيضة قال اقضي  
له بدرهم • ولو ركب رجل دابة رجلا في الحيرة فقال ربة الدابة اكرتها  
الي الجبانة الي اطراف البيوت بدرهم فجاوزت ذلك وقال الذي ركب  
اعترفنيها وحلف علي ذلك فانه بري من الاجر فان اقام ربة الدابة شاهدا  
انه اكره الي الحيرة بدرهم لم يقبل ذلك لان دعواه قد اكدت شهوده  
وان ادعى ربة الدابة انه اكرها منه الي الساحل بدرهم فانه يقضي  
له بدرهم اذ كان قد ركبها ولو قال المستأجر نكارتها منك الي القادسية  
بدرهم وقال ربة الدابة اكرتها منك الي موضع كذا من الشواذ في غير  
ذلك الطريق بدرهم وقد ركبها الي القادسية فلا ركة عليه لانه خالف  
فضا رضامنا ولو ادعى انه اكرها دابتين باعياتهما الي بغداد بعشرة دراهم  
وقال الموأجر اكرتها احداهما بعشرة دراهم واقاما البيضة بقي  
قول ابي حنيفة الاول هما له خمسة عشر درهما اذ كان اجر مثلهما سواء قسم  
رجع عن ذلك وقال هما له عشرة دراهم وهو قول ابي يوسف ومحمد • وان  
كان ربة الدابتين ادعا انه اكرها احداهما بعينها بدينار واقام المستأجر  
البيضة انه استكرها جميعا بعشرة دراهم فله الدابتان بدينار وخمسة دراهم  
وكذلك هذا في الاجناس المختلفة من الاجر • وان ادعى المستأجر دابة  
واخذ انه نكارتها الي بغداد بدينار واقام البيضة واقام صا جها البيضة  
انه اكرها اياه الي الصراة بعشرين درهما وقد ركبها الي بغداد والضراة  
المنصف قضت عليه بعشرين درهما ونصف دينار وكذلك اذا اختلف  
الاجر في هذا الوجه من الكيل والوزن والعروض والمجوان • واذا  
ادعى المستأجر الاجارة وحجدها صاحب الدابة وتشهد شاهدان  
استأجرها ليركبها الي بغداد بعشرة دراهم وشهد الاخر انه استأجرها  
ليركبها ويجعل عليها هذا المتاع بعشرة وكذلك ان ادعى المستأجر لم يجز  
الشهادة وكذلك ان اختلفا في حمولتين • رجل ادعى انه سلم ثوبا الي  
صباغ ومحمد الصباغ ذلك تشهد له شاهدان دفعه اليه ليصبغه

احمر وشهد الاخر انه دفعه اليه ليصبغه اصغر فقد اختلفت الشهادة  
وكذلك ان محمد ذلك ربة الثوب واذا دعا الصباغ  
**باب ما يضمن في الاجير**  
وقال ابو حنيفة اذا سلم الرجل ثوبا الي قصار باجر مسهي فقد القصار  
فتمزق او جعل فيه النورة فاحرق او شمسه فتمزق فهو ضامن لذلك  
كله وهذا من جنسية يده فان كان اجرا القصار فعمل ذلك غير متعمد  
له فلا ضمان على القصار ودون الاجير لان الاجير اجير خاصة وقال  
ابو حنيفة اذا فسد لك الثوب عند القصار فلا ضمان عليه وهو مؤمن  
بعد ان يحلف وكذلك لو سرق فكذلك جميع العمال وقال في الصباغ  
يصبغ الثوب احمر فيقول ربة الثوب امرتك يا صغر والقول قول ربة  
الثوب وله ان يضمنه قيمة ثوبه ابيض وان شال لم يضمنه واخذ ثوبه وضمن  
للصباغ ما زاد العصفري ثوبه وان كان صبغه اسود فاختار احد الثوبين  
لم يكن للصباغ عليه شيء لان السواد نقصان والصفرة زيادة  
وقال ابو يوسف ومحمد السواد مثل ذلك ايضا اذ كان يريد في الثوب  
وقال ابو حنيفة في الملاح اذا اخذ الاجر فان غرقت السفينة من ريح  
او موج اصابتها او جعل صدمته من غير فعل الملاح ومن غير مدح ولا  
ضمان على الملاح لانه ليس من عمله وان غرقت من مدح او معالجته  
او غرقه فهو ضامن • وان كالملاح الطعام وخلاينه وبيئته  
فقبض فلا ضمان عليه بعد ان يحلف في قول ابي حنيفة وان انكسرت  
السفينة فدخل الملاح ففسد فان كان ذلك من عمل الملاح فهو ضامن  
وقال ابو حنيفة ان كان ربة الطعام في السفينة وركبه فلا ضمان على  
الملاح في شيء من ذلك الا ان يخالف ما امر به او يصيب شيئا يتعمد فيه  
الفساد • واذا احم الحجام باجر او نزع البيطار او خن الحتان باجر  
جرا او عبرا بامروئيته او بطرقه فمات من ذلك فلا ضمان عليهم ما لم  
يخالفوا وان فعلوه بعين امرهم • واذا ادق اجرا القصار ثوبا  
فمزقه فضمنه على الاستاد ودون الاجير • ولو وطى الاجير على ثوب  
القصار مما لا يوطى عليه فمزقه كان الضمان عليه خاصة وان كان مما  
يوطى فلا ضمان عليه لانه ما دون له في وطئه • ولو وطى القصار ثوبا  
وديعه عند فمزق كان ضامنا له وان كان مما يوطى اذ لم يكن في بسطه



اذن • ولوحل الغلام حال في بيت القصار ومن ثياب القصاره ف عشر  
فسقط فخرق بعضها كان ضمان ذلك على القصاره وان الاجير وكذلك  
لو دخل النار للسراج بما هو القصاره فوقع شرارة على ثوب من القصاره  
فاحرقت او وقع السراج من يده فاصاب دهنه ثوبا من القصاره وذلك  
اجرا سايرا الاعمال وكذلك اجبر الرجل بخدمه فان وقع من يده شيء فكسر  
او افسد شيئا فمما يختلف في خدمته صاحبها فلا ضمان عليه اذا كان ذلك  
في ملك صاحبه ولو ان غلام القصار انقلب من يده المدقة فيما يدق  
الثياب فوقع على ثوب من ثياب القصاره فخرقه فالضمان على القصار  
دون الغلام وان وقع على ثوب القصار او مناعه فافسد فلا ضمان  
فيه ولو وقع ذلك على ثوب انسان من غير القصاره كان ضمان ذلك على  
الغلام وقال محمد اذا انقلب من يده المدقة فوقع على موضع المدقة ثم  
وقع على شيء بعدها فلا ضمان على الاجير • ولو اصاب ذلك انسانا  
فقبله كان ضمانه على الغلام دون القصار لانه جنابته وكذلك لو مرت بشي  
من متاعه يحمله فوقع على انسان في البيت فقتله كان ضمانه لا يشبه  
الجناية في بني ادم ما سوى ذلك من الحيوان والعروض • رجل دعا  
قوما الى منزله فمشوا على بساطه فخرق ثوبهم فوضعوا على  
وساده فذلك لو كان مبقلا اسيفا فلما جلس شق السيف البساط او  
ووسادته ولو وطبوا على ابيه من ابيه او ثوبا لا بسط مثله ولا يوطا  
ضمنوا • واذا حمل الاجير شيئا في خدمته استاده فسقط ففسد لم يضمن  
ولو سقط من يد رب البيت شيء على ودعة عنده فافسد ما كان ضمانا  
لها وكذلك لو عثر فسقط عليها فان كان بساطا او وسادة استغارة ان  
لبسطه فلا ضمان عليه في ذلك ولا على جيره • واذا جفف القصار  
ثوبا على جبل فمرت عليه حماره فخرقه في الطريق فلا ضمان عليه والضمان  
على سائق الحولة • ورجل تكاري من رجل دابة ليحمل عليها عشرة مخاضيم  
حتى بلغ الكوفة الى الحيرة فحمل عليها خمسة عشر مخاضوما ولا يعاير صاحبها  
فلما بلغت الحيرة ونعطبت الدابة فعليه الاجر كما يلا ويضمن ثلث قيمتها  
في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد • وقال ابو حنيفة لو شح رجل عبدا  
موضعا في سجنه اخر بعد ذلك موضعا فمات منها كان على الاول عشر  
قيمه صحيحا وعلى الاخر نصف عشر قيمته مشجوجا شحيبا وما بقي من

قيمه

قيمه فعليه نصفين وقال ابو يوسف ومحمد لو ان حايطا ما يلا لرجل ثلثاه  
وللاخر ثلثه تقدم اليهما فيه فوقع على رجل فخرجه او قتله كان على كل واحد  
منها نصف الدية ولو لم يخرجه ولكنه قتل حايطا كان على صاحب  
الثلث ثلث الدية وعلى صاحب الثلثين ثلث الدية وقال ابو حنيفة  
لو امر رجلان يضرب عبد عشره اسواط فضربه احد عشره سوطا  
فمات من ذلك دفع عنه ما نقضه العشرة اسواط وضمن ما نقضه  
السوط الاخر مضروبا بعشرة اسواط ونصف مما بقي من قيمته مضروبا  
احد عشر سوطا • وقال ابو حنيفة اذا سلم الرجل عبدا الى ابنه الى  
مكتب او عمل فضربه الاستاذ فهو ضمان لما اصابه من ذلك وان اذن  
له في ذلك فلا ضمان عليه وكذلك قال ابو يوسف ومحمد • واذا يرهق  
راعي الرماح دميكة منها فوقع الرهيق في عنقها فجذبها فغطبت فهو  
ضامن • وان كان صاحبها اذن له في ذلك وامره بالترهيق فلا ضمان  
عليه • ولو امر رجل رجلا ان يقطع اصبعه لوجع اصابته فيها فقطعها  
فمات منها لم يكن على القاطع شيء وكذلك لو امره ان يفعل ذلك بامر  
له صغير او عبيد له • رجل امر رجلا ان يقطع سناله فقلعه فقال له  
امرتك ان يقطع سنا غير هذا فاقول قوله والحمام ضامن • رجل  
تكاري دابة يحمل عليها عشرة مخاضيم فجعل في جواربها عشرة مخاضيم  
امر رب الدابة فكان هو الذي وضعها على الدابة فلا ضمان على المستكاري  
فيها • وان حملها جميعا حتى وضعها على الدابة ضمن المستاجر  
ربع قيمة الدابة وان كان الحمل في عدلين فكل واحد منها عدلا  
فوضعا على الدابة لم يضمن المستاجر شيئا • واذا ساق الراعي البقر  
فمناطحت فقتل بعضها بعضا او وطئ بعضها بعضا من ساقه او في سياقه  
وبقر غير مشترك وهي لا انسان واحد فلا ضمان عليه وان كانت لغور يبيع  
فهو ضامن مشترك او غير مشترك كما يضمن الرجل جناية دابته في سياقه  
وكل من وقع عليه الضمان فلا اجر له فيه • واذا ساق الراعي الماشية  
فغطبت واحدة منها في سياقه او وقعت في هذا وغيره شي منها في السياق  
فغطبت وهو اجير مشترك فهو ضامن لذلك وقال ابو حنيفة اذا اساحر  
الرجل دابة لركبها فلبس من الثياب اكثر مما كان عليه حين استاجرها  
فان لبس من ذلك ما يلبسه الناس فلا ضمان عليه وان لبس ما لا يلبس



الناس فطعت نفوسا من بقدر ما زاد • واذا تكاري الرجل باقه للمحل  
عليها امرأة فولدت المرأة فحملها هي وولدها علي الناقة بغير امر صاحبها  
فقطبت الناقة نفوسا من حساب ما زاد عليها الولد ولو نتجت الدابة  
فحمل ولد الناقة مع المرأة كان ضامنا • وان تكاري بغير المحل فحمل عليها  
واملة نفوسا من لانه خالف وان حمل عليه رجلا مكان المحل وركبه  
فلا ضمان عليه لانه اخف من المحل **باب**  
**اجارة رجا الما** واذا استاجر رجلا ما والبيت الذي هي فيه  
ومتاعها كل شهر باجر معلوم فهو جاز فان انقطع الما عنه فلم يعمل  
رفع عنه من الاجر بحساب ذلك وله ان ينقض الاجارة فان لم ينقضها  
ورفع عنه من الاجر بحساب ما انقطع عنه الما فان اختلفا في ذلك  
فالقول قول المستاجر ولو قال الما اجر كمر ينقطع الما فان كان الما يوم  
اختصا منقطعا فالقول قول المستاجر وان كان جازيا فالقول قول الما  
مع غيبته على علمه • فان كان استاجر جميع ذلك بعشرة دراهم كل شهر  
ثم طعن فيها في الشهر ثلثين درهما وربع عشرين درهما فان كان المستاجر  
هو الذي يقوم على الطعام والرجاء او اجيره او عنده فالرجع طيب له وان  
كان رب الطعام هو الذي يملك ذلك لم تطب له الرجوع الا ان يكون عمل  
فيها عملا ينفع لها الرجا من ثري الزهر او يقر الرجا او غير ذلك • واذا  
استاجر الرجل موصفا على قدر لبيته عليه يمتا ويخذ عليه رجا على ان يجازي  
والحديد والمتاع والبناء من عند المستاجر فهو جاز فان انقطع ما الزهر  
فلم يطحن الرجا لاجارة له لادمة وله ان يفسخ الاجارة • ولو استاجر  
رجلا متاعا وبيته ونفوسا فانقطع الما فلم يفسخ الاجارة حتى مضى  
شهر ولا اجر عليه في ذلك الشهر • وان قل الما حتى اضر بالطحن وهو  
يطحن على ذلك فان كان ضررا فاحشا فله ان يترك الاجارة وان كان  
غير فاحشا فالاجارة له لادمة • واذا خاف رب الرجا ان ينقطع  
الما يفسخ الاجارة فاكرى البيت والحجر والمتاع خاصة فهو جاز  
فان انقطع الما فللمستاجر ان يترك الاجارة الا ترى ان طحنا لو استاجر  
رجلا يطحن حمله فنفق حمله ولم يكن عنده ما اشترى به حمله ان له ان يترك  
الاجارة ولو استاجر رجلا ما فانكسر احد الحجرين او الدوارة والبيت  
فله ان يفسخ الاجارة فان اضر ذلك رب الرجا قبل الفسخ لم يكن للمستاجر

ان يفسخ بعد ذلك ولكن يرفع عنه الاجر بحساب ذلك والقول قول المستاجر  
في مقدار العطلة الا ان يكثرها الما اجر • واذا استاجر رجلا ما على  
انه يطحن في الحنطة ولا يطحن غيرها فطحن فيها شعيرا او شيئا من الحبوب  
غير الحنطة فان كان ذلك لا يصير بالرجاء لانه ضمنه وان كان اضر عليها  
من الحنطة ضمنته ما نقصها وكذلك البرز والسيسر • ولو استاجر  
رجلا رجلا من رجل ويبتا من اخر وتغيرا من اخر صفقة واحدة كل شهر  
باجر معلوم فهو جاز ويضمنون الاجر بينهم على قدر ذلك ولو اشترك  
ارباب هذه الاشياء على ان يعملوا للناس بالاجر فطحنوه فاجر بينهم  
اثنان فان اجر واحد الحمل بعينه فطحن فاجر ذلك لصاحب الحمل والاخرين  
اجر انفسها ومتاعها على صاحب الحمل فان بطلوا الطعام على ان  
يطحنوه باجر معلوم ولم يواجر واحد الحمل بعينه فما كسبوه فهو بينهم اثنان  
ولو كان له رجل بيت على نفوس قد كان فيه رجلا ما فذهب رجل اخر برجا متاعا  
فنصبها في البيت واشتركا ان سقلا من الناس الحنطة والشعير فيطحناه  
فما كسبوا من شئ فهو بينهما نصفين فهذا جاز وما سقلا فطحناه فاجر  
بينهما نصفين وليس للرجا ولا للبيت اجرا • ان قصا من لواشركا  
على ان يعملوا نفوسا نصفين على ان يبيت احدهما باداة الآخر كان ذلك  
جازا وكذلك تماير الصاع ولكن لو اجر الرجا باجر معلوم على طعام  
كان الاجر كله لصاحب الرجا ولصاحب البيت اجر مثله بمتة ونفوسه  
على صاحب الرجا اذ كان قد عمل في ذلك ولا اجاز به نصف اجر  
الرجا في قول ابي يوسف ولو ان رجلا له نفوسا اشترك هو ورجلين على  
ان جازيها برجا والاخر متاعا على ان يبيتوا البيت جميعا من اموالهم  
وعلى ان ما كسبوا من شئ فهو بينهم فهذا جاز مثل المسئلة الاولى

**باب الكرى الى مكة**

واذا استاجر رجل بعيرين من الكوفة الى مكة يحمل علي احدهما محلا فنه  
وخلان وما يصلحها من الوطاد والذئار وقد راى الموجلين ولرب الوطاد  
والذئار واحد واملة يحمل عليها كذا محتوما من السويق والدقيق وما  
يصلحها من الخلد والربث والمغاليق ولربها ذلك وشروط عليه بما كان  
يكتفي به من الماء ولربها ذلك فلهذا كله فاسد في القياس ولكن ابا حنيفة  
قال استحسن ان اجيره وقال ان اشترط عليه ان يحمل له من هذا يا مكة

يعلام



من صالح ما يحمل الناس فهو جائز وهو قول أبي يوسف ومحمد ووزن المعاليق  
والهدايا احتسابا لكل يحمل قربتين من ماء أو أداتين من أعظم ما يكون  
من ذلك ويكتب في الكتاب أن الجمل قد راي الوطاء الدثار والفريتين  
والأداتين والخبية والغنة فانه أوثق لذلك وان اشترط عليه عقبة  
الاجير فهو جائز ويكتب انه قد راي الاجير وفي كتاب الشروط قال أبو يوسف  
ومحمد يري أن يشترط من هدايا مكة كذا كذا منا • وان تكاري سق  
محمل وشق زاملة واختلفا فقال الجمل انما عنت عبدان المحمل وقال  
المستكرى بل عنت الابل فان كان الكري كما يتكاري به الابل الى مكة  
فهو على الابل وان كان كما يتكاري به سق محمل حسب فالحق قول  
الجمل • واذا تكاري من الكوفة الى مكة ابلا مستمارة بغير اعيان لها  
تقال الجمل اخرجك في غرة ديني القعدة وقال المستكرى اخرجني في  
خمسة مضين او قال الجمل اخرجك في خمس مضين وقال المستكرى في غرة  
الشهر فانه يخرج في خمس مضين في الوجهين جميعا لانه لا يخاف الفوت  
وان اراد المكري أن يتأخر الى النصف فأبى ذلك المستكرى فليس  
للمكري ذلك لان هذا وقت يخاف فيه الفوت وان قال المستاجر اخرجني  
لنصف وقال المكري بل اخرجك خمس مضين فانه ركني مونة من العلف  
ولبي او اخره الى عشر مضين من ديني القعدة ولا اخره اكثر من ذلك  
وان كان بينهما شرط حملتها عليه • ولا باس بان يسلف في كرام مكة  
قبل الحج لسنة او باسهر لان وقت الحج معروف • ولو تكاري منه محملا او  
زاملة وشرط عليه حملا معلوما على الزاملة فما اكل من ذلك الحمل او نقص  
من الكيل والوزن كان له ان يتم ذلك في كل منزل ذهبا وجابيا • وان خرج  
بها يقودها ولم يركبها ولم يحمل عليها ذهبا وجابيا فعليه الاجر كما ملة  
وكذلك لو بعث بها مع عبد يقودها • واذا مات الرجل بعد ما قضى  
المناسك ودفع الى مكة فانما عليه من الاجر بحساب ذلك وهو قول أبي  
حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يلزمه من الكري خمسة اعشار ونصف وبطل  
عنه اربعة اعشار ونصف لان الذهب اربعة اعشار ونصف والرجعة  
كذلك ونفعا المناسك سنة • ولو كان شرط المتمد على المدينة في الرجعة  
او في البداء وان كان في البداء لزمه من الكري اذا مات بعد الفراغ  
من الحج سنة وثلاثين حراما من ثلثة وستين حراما من جميع الكري فان كان

الشرط

الشرط في الرجعة لزمه من الكري ثلثة وثلاثين حراما من ثلثة وستين حراما  
ان جعلت المدينة ثلثة اجزاء المناسك ستة اجزاء البداة سبعة وعشرون  
والرجعة مثل ذلك واذا تكاري يوم مشاة بعيرا الى مكة واشترطوا  
على الكري ان يحمل من مرض منهم او اعني فهذا فاسد ولو اشترطوا عليه  
عقبة لكل واحد منهم كان جائزا • واذا اراد المستاجر ان يبدل محمله  
فيجعل محملا غيره فان لم يكن في ذلك ضرر فله ذلك فان اراد ان ينصب  
على المحمل كيسة او قبة فليس له ذلك الا برضا المكاري • وان اشترط  
عليه كيسة فاراد ان يجعل مكانها كيسة اعظم منها او قبة فليس له  
ذلك وان اراد ان يجعل كيسة دونها فله ذلك وان اراد الجمل ان  
لا يخرج الى مكة فليس هذا بعدد وان اراد المستاجر ان لا يخرج عامه  
ذلك فهذا عدد وكذلك لو اكراه محمل الطعام الى مكة فبلغه عنها كساد  
او خوف او بداله ترك التجارة فهذا عدد

**باب من استاجر اجيرا ليعمله**

**في بيته** • واذا استاجر الرجل اجيرا ليعمله في بيته عملا مسمى ففرغ الاجير  
من العمل في بيت المستاجر ولم يصغه من يده حتى فسد العمل او هلك  
فله الاجر كاملا على المستاجر وكذلك لو استاجر محملا في بيت المستاجر  
فقصا لحاط بعضه ثم سرق الثوب فله من الاجر بقدر ما خاظ • ولو كان  
استاجره ليعمله في الاجير لم يكن له شيء من الاجر الا ترى انه لو استاجر  
يبي له حياطة معلوما فبني بعضه او كله ففسد فله الاجر ما بني لانه  
في ملك صاحبه وكذلك حق البير في ملكه وكذلك الرجل يستاجر الحجاز  
فحيز له في بيته دقيقا معلوما باجر معلوم فحيزه ثم سرق فله الاجر تاما  
وان سرق قبل ان يفرغ منه فله من الاجر بقدر ما عمل ولو كان محملا في  
بيت الحجاز لم يكن له من الاجر شيء ولا ضمان عليه فيما سرق في قول أبي حنيفة  
وان احرق الحيز في التنوير قبل ان يخرج فانه ابا حنيفة قال في هذا هو  
ضامن فان ضمه قيمته مخبوزا اعطاه الاجر وان ضمه دنفقا لم يكن له  
اجر وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد • وان استاجر رجلا ليعمل  
له طعاما الى موضع معلوم فسرق منه في بعض الطريق فله الاجر بقدر  
ما حمل وكل شيء اذا هلك لم يكن فيه اجر فله ان يحبس حتى يأخذ الاجر  
وكل شيء اذا هلك كان له الاجر فليس له ان يحبس حتى يأخذ الاجر وان



حبسه فقلد عنده **•** واذا عمل القصار والصباغ والحياط واشباههم  
في بيت الذي استأجرهم لم يكن لهم ان يحبسوا المئاع بالاجر وهم ضامنون  
ان يقول ابي خيفة لما جئت ايد لهم فاعملوا في بيت المستأجر مثل يضمنون  
ما عملوا في بيوتهم ولو استأجر خبازا يصنع له طعاما في وليمة فافسد الطعام  
واحرقه او لم ينضج فهو ضامن لانه اجير مشترك وقد امن جناية يد ولو  
لم يفسد الخباز ولكن دبت الداد اشترى راوبه من ما فامر صا حجب  
البعير فادخلها الداد فساقي البعير فعطب فخر على القدر فكسرها وافسد  
الطعام فلا ضمان على صاحب البعير لانه ساقه في الداد امر صا حجب  
الداد ولا ضمان على الخباز فيها فسد من الطعام بذلك وكذلك لو كان  
البعير سقط على بن دبت الداد وهو ضامن فقتله او على عبد فلا ضمان  
عليه **•** ولو دخل الخباز في بيت الباطن ففقدت سواد فاحرق الداد  
والخبز فلا ضمان عليه لان له ان يدخل النار ويعمل بها ولا ضمان على دبت الداد  
فيما احرق السكان لانه ادخل النار في ملكه

**باب احاقن الفسطاط وغيره**

واذا استأجر فسطاطا مخرج به الى مكة ذاهبا وجائيا وحج وتخرج من  
الكوفة في هلال ذي القعدة فهو جائز وكذلك الحجة والكنيسة والرفاق  
والشراوق والجواب والجلال والقرب والبسط **•** وان تكاري  
الفسطاط لتخرج به الى مكة ذاهبا وجائيا ولم يسلم متى تخرج فهو فاسد  
في القياس ولكن ادع القياس واخرجه وتخرج كما تخرج الناس وان تحرق  
الفسطاط من غير خلاف ولا عنف لم يضمن فان ذهب به ورجع وقال  
استغنيت عنه فلم استعمله فالاجر واجب عليه ولو انقطعت اطنا به  
او كسر عوده فلم يستطع نصبه لم يكن عليه اجر ولو احرق فقال لم استعمله  
الا يوما واحدا كان القول قوله وليس عليه من الكرا الا مقدارا ذلك  
ولو استخرج المستأجر في الفسطاط او الحجة او القبة سراجا حتى اسود  
الفسطاط من الدخان او احرق او علق فيه قند بلا فان كان صنع كان  
يصنع الناس فلا ضمان عليه وان كان تعدي فيه او اتخذ مطبخا او قد  
فيه سراجا حتى صار بمنزلة المطبخ من السواد ضمنه ما افسد فان كان  
بقي منه ما يسكن فيه فعليه كراؤه ولذلك اذا اوقد فيه **•** وان كان  
اشترط عليه صاحبه الا يوقد فيه ولا يسرج فليس له ان يوقد فيه ولا

يسرج

يسرج فان فعل فعليه الضمان وعليه الاجر **•** واذا استأجره يركبه  
بالكوفة كل شهر باجر مستمري ليوقد فيها ويبيت فهو جائز فان مات فيها عن او  
ضيقه فلا ضمان عليه وهي مثل المسكن وكذلك الفسطاط او الحجة  
في طريق مكة وان استأجر فسطاطا مخرج به الى مكة ففقد هو واغطاه اخاه  
تحت ونصبه واستظل فيه فهو ضامن ولا اجر عليه في قول ابي يوسف وقال  
محمد لا ضمان عليه وعليه الاجر وقال سكاة وسكني غيره سوا الا ترى انه  
لو استأجر عند الخدمة في طريق مكة فاجره من غيره لم يضمن الا  
تري انه لو اخرج الفسطاط فاسكن فيه غيره لم يضمن ولو كان هو الذي  
خرج به ثم اسكن فيه اخاه معه لم يضمن والفسطاط محال للمسكن في  
هذا الموضع لانه تحول من موضع في قول ابي يوسف وقال محمد هذا مثل  
خدمة العبد وكذلك الحجة والشراوق ولو انقطعت اطنا بالفسطاط  
كلها فصنعها المستأجر من عنده فحرقه فسد الفسطاط حتى رجع فعليه  
الاجر كله وبمسك اطنا به ولو لم يعلق عليه الا طنا به ولم يضره لو يكن  
عليه كراهة ولو انكسرت اوتاده فلم يضره حتى رجع كان عليه الكرا كاملا  
وليس الاوتاد مثل الاطنا والعمود لان الاوتاد من قبل المستأجر  
وان تكاري فسطاطا مخرج به الى مكة فخلقه بالكوفة حتى رجع فهو ضامن  
له ولا كاري عليه لانه خالفه حتى خلفه والقول فيه قوله مع عمنه بالله  
ما اخرجه وكذلك لو اقام بالكوفة فلم يخرج ولم يدفع الفسطاط الى صاحبه  
وكذلك لو خرج ودفع الفسطاط الى علامة فقال دفعه الى صاحبه فلم  
يدفعه حتى رجع المولى **•** وكذلك لو دفعه الى حروامه برده الى صاحبه  
فلم يفعله ولو حمله الرجل الى صاحبه بالفسطاط فابى ان يقبله يري  
المستأجر والرجل من اضمن ولا اجر عليه **•** ولو هلك الفسطاط  
عند الاجر قبل ان يحمله الى صاحبه فلصاحب الفسطاط ان يضمن ايها  
شا فان ضمن الوكيل رجع به على المستأجر وان ضمن المستأجر لم يرجع على  
الوكيل وهذا قول ابي يوسف ومحمد **•** واذا ذهب بالفسطاط الى مكة  
ورجع به فقال المواجر للمستأجر احمله الى منزلي فليس على المستأجر ذلك  
والجولة على دبت المئاع في كل اجارة وفي العارية على المستعير **•** واذا لم  
يخرج بالفسطاط وحلقه بالكوفة فضمنه وسقط عليه الاجر فالحولة على  
المستأجر لانه بمنزلة العاصب **•** واذا استأجر دابة من الكوفة الى بلد



اخرى وقبضها وذهب صاحب الدابة فان جلس بها بالكوفة على قدميها  
الناس الي ان برجل فلاضمان عليه ولا كرا عليه وكذا ذلك الفسطاط جميع  
ما تكادى من بلد الى بلد وان جلس بها ما لا يحبس الناس مثله يومين او ثلثة  
فحوضا من • وادنا استاجر رجلا فسطاطا من الكوفة الى مكة ذاهبا  
وجائيا فقال احدهما بمكة اريد ان اتى البصرة فدفعه الكوفي الى البصري  
فذهب به البصرة فلبث الفسطاط ان يضمن البصري قيمته ان هلك  
ولا اجر عليه فان اراد ان يضمن الكوفي قال اقر الكوفي انه امره ان يذهب  
به الى البصرة كان له ان يضمنه نصف قيمته ويضمن البصري نصف قيمته  
ولا اجر عليها في الرجعة وان قال الكوفي لمرامره ان يذهب به ولكنني دفعته  
اليه ليسكه حتى يرتحل فلاضمان عليه بعد ان يحلف علي ذلك ولا اجر عليه  
في رجعته وان ارتفعا الى القاضى فمكة تمنع البصري من الذهاب به الى  
البصرة وان راي القاضى ان يشيخ اجاره البصري ويواجه نصيبه  
من كوفي مع الكوفي الاول فهو جائز وان لم يجد من يستاجر ففدفع الفسطاط  
الى الكوفي فقال نصفه معك بالاجارة الاول ونصفه ودفعه حتى يبلغه  
صاحبه فهو جائز وعلى الكوفي نصف الاجر ولا اجر على البصري في الرجعة  
ولا الضمان وان لم يرتفعا الى القاضى ولكنهما استاجرا في ذلك فدفعه  
البصري الى الكوفي فرجع به الكوفي فاكرا عليها فضعفت • وان ارتفعا  
الى القاضى فابى ان يحكم بينهما لعينيه صاحب الفسطاط فدفعه البصري  
الى الكوفي فهو على الجواب الاول وان غصبه الكوفي غصبا فعلى الكوفي  
حصته من الاجر ذاهبا وجائيا وعلى البصري اجره ذاهبا وليس عليه  
في الرجعة اجر ويكون الكوفي ضامنا لنصف قيمته ان هلك لانه  
غاصب في ذلك ولو ارتفعا الى القاضى فمكة واقاما البيعة على قبضها  
وخلف البصري على انه يريد الرجعة الى البصرة فان عمل القاضى  
في ذلك مما وصفتنا فهو جائز وان ترك ذلك ولم ينظر فيها بينهما فهو  
موسع عليه • وان تكادى رجل فسطاطا من الكوفة الى مكة ذاهبا  
وجائيا وخرج الى مكة فحلفه بمكة ودفع الى الكوفة فعليه الكرا ذاهبا  
وهو ضامن لقيمته الفسطاط يوم حلفه والفسطاط له فان لم يخلصها  
حتى يحج من قابل فرجع بالفسطاط فلا اجر عليه في الرجعة لانه لم يستاجر  
الا في العام الماضي وكل مستاجر فسطاط او متاع او حيوان او عقار ففسد

ذلك

ذلك حتى لا ينتفع به او غصبه غاصب فلا اجر على المستاجر منذ يوم  
كان ذلك وعليه اجر ما قبله والقول قول المستاجر اذا اختصما يوم  
اختصما وهو علي ما وصفتنا من الفساق او الغصب مع يمينه والبيعة  
بيعة المواجه • رجل تكادى دابتين من رجلين ضعفة واحدا بعشرة  
درهم ليحمل عليها عشرين مكتوما فحمل على كل واحد منها عشرة مختار  
قال يقسم الاجر علي اجر مثل كل دابة منها فيعطيه صاحبها •

**باب الاجان الفاسدة**

رجل استاجر من رجل الف درهم بدوهم كل شهر يعمل بها ففسد افساد  
ولا اجر عليه وهو ضامن للمال وكذلك الدنا يوزن بالكيل والوزن  
كليه وان استاجر الف درهم ليزن بها يوما الى الليل باجر مسمي  
فهو جائز وكذلك الدنا يوزن • وكذلك لو استاجر حنطة مسمية ليعمل  
بها مكانا له يوما الى الليل فهو جائز لانه عمل يعمل له بمنزلة الايام  
المستاجرة يعمل به • وان استاجر نصيبا في دار غير مسمية لم يجز وكذلك  
العبد والدابة في قول ابي حنيفة وابي يوسف وجع ابو يوسف عن هذا  
وقال هو جائز وهو بالحناء اذا علم النصيب وهو قول محمد • واذا  
استاجر مائة ذراع مكشورة من بين الدار او جوبين من هذه الارض  
لم يجز في قول ابي حنيفة وهو جائز في قول ابي يوسف ومحمد • ولا يجوز  
اجارة الشجر والكرم باجرة معلومة على ان يكون الثمرة له وكذلك  
البان الغنم وصعوقها وسمنها وولدها وان استاجر ارضا فيها ربيع  
او رطبة او شجر او قصب او كرم او ما يمنع من الزراعة فلا جارة فاسدة  
في قولهم جميعا ولا يجوز اجارة الاجام ولا الحصا والسمك ولا الغنم  
ولو استاجر بيوتا يسقي شرا من ارضه وعنه لم يجز وكذلك النهر  
والعين • ولو استاجر رجل عبدا باجر معلوم كل شهر وبطعامه لم  
يجز وكذلك رذقه وكذلك استيجار الدابة باجر مسمي ويعمل فيها  
وقال ابو حنيفة كل جارة فيها ورق الغلام او غلف الدابة فهي فاسدة  
لان هذا مجهول الا انه كان يستحسن في طعام الطير وحدها وقال  
ابو يوسف ومحمد لا يجوز في الطير ولا في غيرها واشترط تطيين الدار  
ومرمتها وتعليق باب عليها او ادخال جدر في سقفها على المستاجر ان  
يفسد الاجارة ولذلك استيجار الارض بالاجر مسمي واشترط كروي



لغيرها او ضرب مسنانه عليها وجعل يديها وان يسوقها على المستاجر وذلك  
لو شرط عليه رب الارض ان يكون له ما فيها من زرع او ان يقتضى الاجار  
او ان يرد ما الله مكرهية . رجل دفع ارضه الى رجل فغرس فيها شجرا  
على ان يكون الارض والشجر بين رب الارض وبين الغارس نصفين لم  
يجز فان فعل ذلك فالشجر لرب الارض وعليه قيمة الشجر واجرم ما عمل ولا  
امر بقلع الشجر لما يدخل عليها جميعا من الفساد . ولو كانا اكلا الغلة  
على هذا حسب ما ياكل الغارس من اجرة وقال ابو الفضل تاويل هذه  
المسئلة عندي انه جعل نصف الارض عوضا لجميع الغرس ونصف الخارج  
عوضا للمهلكة وتأويل قوله لما يدخل من الفساد عليها جميعا يريد به فساد  
القلع على صاحب الارض وطباع عمل الاجر بالقلع وطول اجرة وقد روي  
على هذا في كتاب المزارعة . ولو دفع الى جارك غرسا يسجد بالنضيب  
كان فاسدا وكذلك نقل الطعام في سفينة او على دابة بنصفه غير جائز  
في قول ابي خيفة وقال ابو يوسف ومحمد له اجر مسكه لا يجاوز به نصف  
ذلك ولو كان طعام بين رجلين فاستاجر احدهما صاحبه ليجعله او ليطبخه  
له لم يجز وكان ابو خيفة يقول لا ياخذ اجر على شيء هو فيه شريك  
وكذلك سجد الغزل وروى الغنم التي يربها ولا اجر له على ذلك ولو استأجر  
رجلا على ان يقطع ما بين الما فالاجر عليه لم يجز . ولو استأجر كسبا  
ليقرأ فيها شعرا كانت او تقف او غير ذلك لم يجز وكذلك اجارة المصاحف  
فان سمي لذلك وقتا معلوما لم يجز ولا اجاره ان قرا . ولا يجوز ان يستأجر  
رجلا ليعلم ذلك القرآن او الفقه او الفرائض او يومهم في رمضان  
او غيره او يوفد لهم وذكروا حديث عثمان بن ابي العاص قال كان من اخر  
ما عهد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال صلى بالقوم صلوة اضعفهم  
وان اتخذ مودنا لا ياخذ على الاذن احدا . ولا يجوز الاجارة على شيء  
من العنا والنوح والمزامير والطين والشيء من المصروف على الحد او قراء  
الشعر ولا غيره ولا اجر في ذلك وهذا كله قول ابي خيفة وابي يوسف  
وسمجد . وان استأجر الذي من المشايخ بعة بصل في ثوبها لم يجز لانها  
معصية وكذلك ان استأجر بعة في من ذمي وكذلك الكيسة وبيت النار  
وكذلك المشايخ من المشايخ بعة بصل في ثوبها او في ثوبه . ولا  
يجوز ان يستأجر اهل الذمة رجلا بصل بغيره او يضرب لغيره بالثاقوس . واذا

استاجر

استاجر الذي من المسلمين ببيع فيه الخمر لم يجز وليس شيء من هذا اجر  
في قول ابي يوسف وسمجد وكذلك من استاجر مسلما ليجل له خمر فان ابا  
يوسف وسمجد قال لا يجوز ذلك ولا اجر له وقال ابو خيفة هو جائز  
وله الاجر وهو مثل رجل حمل له حلة او عذرة او حيفة وقال ابو  
يوسف ومحمد لا يشبه هذا المينة والجيفة لانه حمل المينة ليطرحها والخمر  
انما يحمل للشرب والمعصية . وكذلك الدابة يستأجر بها الذي من  
المسلم ليجل عليها خمر او كذا لك السفينة فان استأجر ذمي ذميا ليجل له خمر  
فهو جائز . وان استأجر منه بعتا ببيع فيه خمر فهو جائز وكذلك لو استأجر  
على ان يرعي له خنازير . وان استأجره لبيع له مينة او دما لم يجز . ولا  
باسر بان يواجر المسلم دابة الذي يشكها فان شرب فيها الخمر او عبد فيها  
الصليب او ادخل فيها الخنازير لم يلحق المسلم شيء من ذلك الاثر لانه لم  
يواجره كذلك وكذلك لو اتخذ فيها بيعة او كنيسة او بيت فادبعه ان يكون  
ذلك بالسواد وكذلك لو باع فيها الخمر وكذلك هذا في الامتناع وغير  
ان يحول بين اهل الذمة وبين ان يتخذوا في امصار المسلمين وان  
يبيعوا فيها الخمر وذكروا حديث توبة بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال لا حصا في الاسلام ولا كنيسة وعن مكحول ان ابا عبيد من الخراج  
ضاحك بالسامر على ان يجل عن كل يسهم القدمة وعلى ان لا يتخذوا كنيسة  
وهذا تفسير الاول ومعناه عندنا ان لا يحدث كنيسة في مصر من مضاد  
المسلمين . واذا استأجر الرجل المسلم بيتا لصلواته في رمضان لم  
يجز ولا اجر له وكذلك في الصلوة المكتوبة وكذلك الرجل يستأجر الرجل  
ليعمل له رجلا او يشتمه او يضربه ظالمه لم يجز ولا اجر له وكذلك كل  
اجارة وقعت في مظلمة . ولو اعطاه لذلك سلاحا فضا من ذلك او انكر  
لم يضمن . ولو ان قاضيا استأجر ليضرب رجلا حدا قد امة او ليقتص  
من رجل او ليقطع يده او ليقوم عليه في مجلس القضا شربا بجر معلوم  
فالاجارة جائزة ولا الاجر يدخل القصاص وضرب الحدود وعقر ذلك  
في استيجاره ليقوم عليه كل شهرة ان استأجره لا قامة الحدود خاصة  
او القصاص لم يجز ذلك فان فعل شيئا من ذلك كان له اجر مثله . ولو  
استصحبه على ان يجعل له رزقا كل شهر كان جائزا وكذلك قسام القاضي  
اذا استأجره ليقسم كل شهر بجر مسمي فهو جائز وذكروا عن علي بن ابي طالب

عاطل

من الرجل

اجارة قسام القاضي



انه كان له قايهم يقسره بالاجر • ولو قضى له جليا لقصاص في قتل فاستاجر رجلا  
لقتله ثم اجعل الاجر لان هذا ليس بعمله لو استاجر رجلا رجلا يعزوان  
عنه لم يجز • وان شارب كحالا ان يجعل عينه شهرا بدوم احرق ذلك  
وكذلك الدوا في كل دا • وان استاجر رجلا ليعزله لم يجز لان الدوا الذي  
حان عن النبي صلى الله عليه • ولا يجوز الاجارة على تعليم العنا والنوح  
وان اسلم غلامه الى معلم وشروط عليه ان يحرقه فهذا فاسد لان المعلم  
مجهول وكذلك لو شرط عليه في ذلك شهرا مستمارة • ولو اجر ارضه  
بدراهم وشروط حراجها على المستاجر فهذا فاسد لان الحراج مجهول  
وكذلك لو اعطاه اياه بعد الاجر الا انه شرط عليه ان يودي حراجها  
وكذلك لو اجرها واشترط العشر على المستاجر في قول ابي حنيفة واذا  
كان الاجر كذا دوما او كذا دينارا او كذا فلسا فهو جائز وله نقد  
البلد ووزنهم فان كان وزنهم مختلفا فهو فاسد حتى يبين وزنهم وان  
جعل الاجر دراهم مستمارة عدد اغير عينها وبغير وزن فهو فاسد لان  
وزن العدد مختلف فان قال مائة درهم عددا ثم ادخل في المائة من  
خمسة كان جائزا لانه قد سمي الوزن • ولو استاجر رجلا لكتبت له مضمنا  
او فقه مغلو ما كان جائزا وكذلك الشعر والنوح والعنا • ولو استاجر  
بينهما فعمله فلا اجر له وكذلك لو استاجرهما ان يحيط ثوبا بينهما  
او يقصر او يحمله ولو استاجر منه نصيبه من دراهمهما او من عدد جاره ولو  
استاجر الوصي نفسه او عبده ليعمل للغير لم يجز • ولا يجوز للوصي ان  
يواجر نفسه وان عمل او جرت له الاجر وكذلك العبد المحجور لا يواجر  
نفسه وان فعل واجدا لاجر فهو ملولاه • واذا استاجر الرجل نفسه  
يا بسا لبحري فبدا الى ارضه او الى زحاما فان هذا فاسد وكذلك ان  
استاجر بالوعة ليصب فيها وضوءه وقوله وكذلك لو استاجر مسيل ماء  
ميزابه يسيل فيه • وكذلك لو استاجر من رجل حايطة له ليبنى عليه  
سورة • وان استاجر منه طريقا في دار ليركبها كل شهر بشئ مستمرا  
فاسد في قياس قول ابي حنيفة لانه يقول اذا استاجر نصف دار لم يجز  
وكذلك الطريق واذا استاجر على منزل ليبنى عليه لم يجز في قياس قول  
ابي حنيفة ويجوز في قول ابي يوسف ومحمد • واذا استاجر موضع كوة  
يقبها في حايطة لرجل يدخل عليه منها الضوء لم يجز وكذلك لو استاجر موضع

درقي

درقي حايطة لعلق به شيا لم يجز من قبل انه ليس معه ارض • ولو استاجر  
بكرة ذلولي سقني لها غنمه فهو فاسد الا ان يسمى وقتا فيجوز واذا استاجر  
موضع جديع يضع على حايطة لم يجز • وكذلك لو استاجر موضع ميزاب  
في حايطة • واذا استاجر الرجل رجلا يعمل له عملا معلوما اليوم الى  
الليل بدراهم حياطة او صياغة او جنازة او غير ذلك فالاجارة فاسدة  
في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد عمر هذه استحسانا ويجعل  
الاجارة على العمل دون اليوم فان نزع منه نصف النهار فله الاجر  
كاملا وان لم ينزع منه اليوم فعليه ان يعمل في الغد الا ترى انه لو  
استاجر على ان يعمل له هذا العمل بدراهم وشروط عليه ان ينزع منه  
اليوم كان جائزا ولو استاجر دابة من الكوفة الى بغداد ثلثة ايام  
باجر مستمري كان فاسدا في قياس قول ابي حنيفة وهو جائز في قول ابي يوسف  
ومحمد وكذلك الرجل استاجر رجلا لنقل له طعاما او لنقل له طينا معلوما  
من موضع الى موضع اليوم الى الليل باجر مستمري فهو مثل ذلك في القولين  
جميعا • وان استاجر عبدا شهرا باجر مستمري على انه ان مرض فعليه  
ان يعمل بقدر الامام التي مرض فيها من الشهر الداخل فهذا فاسد •  
وان استاجر دابة شهر بعشرة دراهم على انه ان سكنه يوما ثم خرج فعليه  
خمسة دراهم فهذا فاسد • وكذلك ان استاجر دابة بعشرة دراهم  
الي بعدد على انه ان بلغ قرية كذا ثم ردها له ان يرجع فعليه الاجر كاملا  
فهذا فاسد • وان استاجر دابة يحمل عليها حمل كذا الى موضع كذا باجر  
معلوم وعلى انه ان حمل عليها حمل كذا يحمل غير ذلك الى ذلك المكان ولم  
يحمل الاول فاجرهما كذا فهذا فاسد في قول ابي حنيفة الاول وهو جائز في  
قوله الآخر • ولو اجر ارضا ليزرعها حنطة خمسين درهما فان زرعها  
سبعمائة باجر مائة درهم فهذا فاسد يعني في قوله الاول لانها اجار  
اربت لو استاجر بيتا على ان يسكنه بدراهم في الشهر فان نصب فيه رجلا  
فاجره درهما في ذلك الشهر ليس كان هذا فاسدا في قوله الاول وهو  
جائز في قوله الآخر في قول ابي يوسف ومحمد هو فاسد • وان استاجر  
دارا سنة بمائة درهم على ان لا يسكنها ولا ينزل فيها فوعدت الاجارة على  
هذا قال الاجارة فاسدة ولا اجر عليه ان لم يسكنها فان سكنها فعليه ان  
اجر مثلها لا ينقص مما سمي وان جعل احرارا وان يوزن في مسجد سنة

تان



او لو تم قوما فالا جارة فاسد وعليه اجر الداد ان سكنها ولا اجوله في  
 الاذان والاقامة • وان محاري برد ونال يعترض عليه فان جاز فله  
 عشرة دوايم وان لم يجز فله خمسة قال الاجارة فاسد وعليه اجر مثله  
 ولا ضمان عليه ان يغتصبه او اذن السلطان • وان تكاثره على  
 انه كلما دكب الاجير دكب معه فالا جارة فاسد وعليه في ركوب اجر مثله  
 وان تكاثره دابة الى بغداد على انه ان ودقه الله من بغداد شيئا او على  
 ربه ان ودقه الله من فلان شيئا اعطاه من ذلك شيئا فهذا فاسد وعليه  
 اجر مثله في ركوب وان تكاثرها الى بغداد على انها ان بلغت بغداد فله  
 اجر عشرة دوايم والا فلا شيء عليه فالا جارة وعليه اجر مثله بقدر ما  
 سار عليها

**باب ما يشبهها** واذا استاجر الرجل حمارا ليحفر  
 له بيتا في داره ولم يصفها فهذا فاسد ولو ستمائة عشرة اذرع في الارض  
 وما يريد لها كذا ذراعا باجر مسمى جاز فان حفر ثلثة اذرع ثم وجد حبالا  
 اشدها ولا شد مائة فادرك ذلك فليس له تركه وحفر على الحفر اذا كان  
 يطاق • ولو شرط عليه ان كل ذراع في سهله او طين بدرهم وكل ذراع  
 في جبل بدرهمين وكل ذراع في الماء بدرهمين وسمي طول البئر خمسة عشر  
 ذراع فهو جائز كما شرط • ولو استأجره ليحفر له بيتا عشرة اذرع في  
 جبل مودة فحفر ذراعا ثم استقبله حبل صفا اصم فان كان يطاق حفره  
 فهو عليه وان كان لا يطاق فله ان يترك الاجارة ويكون له الاجر بحسب  
 ما حفر وكذلك النهر والقناة والسوداب والبالوعة اذا ظهر منه الماء  
 قبل ان يبلغ ما شرط عليه فان كان لا يستطيع ان يحفر معه فهذا عذر له  
 ان يترك الحفر ولو استأجره ان يحفر له بيتا في داره بدرع معلوم فحفرها  
 فالتفارت قبل ان يبلغ منها فله الاجر بحسب ما حفر ولو كانت بئر ما شرط  
 عليه مع حفرها طينها بالاجر والحصى فعملها ونزع منها ثم التفارت قبله الاجر  
 كاملا وان التفارت قبل ان يطوها بالاجر فعليه من الاجر بحسب ذلك  
 وان استأجره يحفرها في الجبلة في غير ملكه ولا فناءه فحفرها فالتفارت  
 فلا اجر له حتى يسلمها الى صاحبها وذلك لو استأجره يحفر بئر فحفره ثم  
 دفن فيه انسان اخر قبل ان ياتي المستأجر بحماره لم يكن على المستأجر اجر  
 وان جاء المستأجر بخلا الاجر بينه وبين خال القبر فالحمار بعد ذلك اودق

فيه انسان اخر فلا اجر للاجير الاجر كاملا عليه • وان دفن فيه المستأجر ميتة  
 ثم قال للاجير احك عليه التراب فاني الاجير فالقياس ان لا يلزمه ذلك  
 ولكن انظر الى ما يصنع اهل تلك البلاد فان كان الاجير هو يحثي  
 التراب اجبرته على ذلك وكذلك العمل بالكوفة وان كان الاجير لا يحثي  
 التراب في تلك البلاد لم اجبره وان اراد اهل الميت ان يكون الاجير  
 هو يضع الميت في الخد وهو يتصب عليه اللبن لم يجبر الاجير على ذلك  
 وان وصف له موضعا يحفر فيه فحفر في غيره فليس له اجر فان دفنوا  
 في حفرة ولم يعلموا فله الاجر وان وصفوا له موضعا فحفر فيه  
 فوافق قبلا هو اشد من وجه الارض فحفر له يزيد على اجره شيئا •  
 وان استأجره بالكوفة يحفر له قبرا ولم يسم له في اي المقابر يحفر فاني  
 استحسن اذا حفره في الناحية التي يدفن فيها اهل ذلك الموضع  
 ان اجعل له الاجر وان حفر في غير تلك الناحية فلا اجر له الا ان  
 يدفنوا في حفرة وان ارادوه على تطمين القبور او بحصه فليس ذلك  
 عليه • وان استأجره ليحفر لثم القبر ولم يسموا له طوله ولا عمقه ولا  
 عرضه في الارض فانه فاسد في القياس ولكني استحسن فاجيره واخذ  
 بوسط مما يعمل الناس • وان وصفوا له موضعا فوجد وجد الارض  
 لسا فلما حفر ذراعا وحدها اجبره على ان يحفر اذا كان مثل ذلك مما  
 يحفر الناس • وان لم يسموا له الحد او لاشقا فلحد لحد فان كان بالكوفة  
 فهو على ذلك لا عظم عملهم على الحد وان كان في بلد عظم عملهم على التثقيب  
 فهو على التثقيب • ولو استأجره رجلا ليكوي له خضرا او قنطرة فاداه مفتحا  
 ومصبها وعرضها وسمى لها كبر يمكن لها من الارض فهو جائز فان شرط طينها  
 بالاجر من عند الاجير فهو فاسد وان شرط الاجر والحصى من عند المستأجر  
 ولم يسم عدد الاجر فهو في القياس فاسد ولكني استحسن ان اجبره على ما  
 يعمل الناس • وان سمي عدد الاجر وحيل الحصى وعرض الطين وطوله  
 في التماس فهو اوثق • وان استأجر قوما يحفرون له سردابا لم يخرج حتى يستوي  
 طوله وعرضه وتعد في الارض فاذا سما ذلك فهو جائز وان عمل لقصان  
 اكثر من غنى فالاجر يسم على عدد الروس وان لم يعمل واحد منهم شيئا لم ير  
 اوعده وان كان شريكا لم في الاصل فله الاجر معهم وان لم يكن بينهم  
 شركة فلا اجر له ويرفع له من الاجر بحسب حصته ويكون عملهم في حصته



بطوع وهذا قياس قول أبي خنيفة وكذلك البناء رجل تكاري رجل بجعفر  
له بيرا عشرة اذرع طولاً في عرض متجاوز بعشرة دراهم ودفعها اليه وبيع  
الحق وانده وفعلاً عليه على أن يحفرها خمسة اذرع طولاً ولا يعمل بعد  
ذلك شيئاً قال يتخالفان ويتراءى ان الاجارة وان كان قد حفر خمسة اذرع  
فان لقول قول المستاجر مع يمينه يعطيه من الاجر بحساب ما قال ويجلف  
الاجر على دعوى المستاجر وقتئذ كان فيما بقي واداً قال لا يحفر في هذا  
المكان فحفر باقاً انتهى الى جيل لا يطاق فالاجر باجارة ان شا حقروا ان  
شا لم يحفروا ان كان المستاجر سمي له جلاً فهو جلاً سراً

**باب اجارة النسا والتخصيص**

واذا استاجر الرجل رجلاً بني له حايطاً بالخص والاجر واعله طوله وعرضه  
وارتفاعه فهو جائز ولو سمي كذا كذا الف اجرة من هذا الاجر وكذا  
كذا كذا من حصص لم يسم الطول والعرض فانه في القياس فاسد ولكن اجيزه  
فان لم يسم المدين ولم يره اياه كان فاسداً غير اني انظر فان كان اجر ذلك  
البلد ولبنهم متفقاً اجزته وان كان يختلفا فسدت • وان استاجر بنا  
بني له داراً بالاساس والسترايب والتفعل والعلو بالطاقات والاساطين  
والحيطان على مثل ما بني بالكوفة كل الف اجرة واربعة اكراد حصص كذا  
كذا فهو فاسد في القياس لان الاساس والتفعل انون من العلو والطاقات  
اشد من الحايط المستطيل ولكن ادع القياس واجزه واجعل الرقابيل  
والدوانية المما على رب الدائر ولا يطعم عليه في شيء من هذه الاجارة  
وان اشترط رب الدار الرتبلة وانية المما على المستطيل فهو عليه واما المما  
فهو على رب الدار وعلى المتقبل ان يسيقه ان كانت في الدائر فترتبه منها ما  
لم يكن تبعاً متفاداً والمردود على المستطيل واما اختلاف المراد الرتبلة لان  
عمل الناس بالكوفة على ذلك • واذا تكاري رجلاً يعمل له يوماً الى الليل  
بيني له بالاجر والخص فهو جائز ويعمل من حين يصلي الغداة الى غروب الشمس  
لان تكاريه يوماً والعمال بالكوفة يعملون الى العصر وليس لهم ذلك الا ان  
يشترطوا لو اشترط رب الدار على البناء وضع الجدوع والجرادي وكبس  
الستطوح وتطبخها وسمي الكس قدراً للتطبخ فهو جائز • ولو استاجر  
بني له بالدين تعالى البناء بالطين ونقله الى الحايط الا ان يكون مكاناً بعيداً  
فيكون باختيار اذا علم ذلك فان كان قد راء المكان فلا خيار له • وان استاجر

بيني

بيني له الحايط بالرهض ويشرط عليه الطول والعرض والارتفاع فهو جائز  
**باب اجارة الرقيق والخدمة**

واذا استاجر الرجل عبداً لخدمته كل شهر باجر مسمى فهو جائز ولا  
ان يستخدمه من السحر الى ان ينال الناس بعد العشاء الاخرة واما لخدمته  
كما يخدم الناس • ويكره له ان يستاجر امرأة حرة من يستخدمها ويخلوها  
وان فعل ذلك فهو جائز في العضا وهو مكروه لهما جميعاً وان استاجر العبد  
كل شهر بكذا الرياخذ الاجر حتى يستكمل الشهر في قول أبي خنيفة الاول وفي  
قول الاخر ياخذ اجراً يوماً بيوم وهو قول أبي يوسف وشيخه • وان دفع عبداً  
الى رجل يقوم عليه اشهر اسماء في تعليمه التسع على ان اعطاه المولى كل شهر  
شيئاً مسمى فهو جائز وان كان الاستاذ مولى له في شرط المولى ان يعطيه  
ذلك فيقوم على غلامه في تعليمه ذلك وكذلك لتعليم سائر الاعمال وتعليم  
الخط والهجج والحساب • واذا اراد الرجل ان يدفع عبده الى عامل باجر  
مسمى سنة فاردت العبد ان يستوثق بين الاستاذ فان ابا حنيفة يوجزه  
الشهر بجميع الاجر الادرها وبواجر بقيه السنة بذلك المدرس • وان اراد  
الاستاذ ان يستوثق جعل السنة كلها الا الشهر الاخير بدهم والشهر الاخر  
بقية الاجر وقال ابو يوسف وسنجد مثل ذلك وقال يخالف بين الاجرين اجرت  
الينا فيجعل احدهما ديناراً والاخر فضة واما حايط بذلك ليجمل الحكم  
حتى لا يجعلوا اجارة واحدة • واذا دفع الرجل غلامه الى عامل ليعمله  
على ان لا يشترط واحد منها على صاحبه اجراً او دفعه على وجه الاجارة وعله  
فلما علم ذلك يعمل الى الاستاذ الى الاجر وقال المولى الاجر لي عليك فاني انظر  
الى ما يصنع تلك البلاد في ذلك العمل فان كان المولى هو الذي يعطي الاجر  
جعلت على المواجر اجراً مثله للمولى وقال ابو حنيفة اذا استاجر رجل غلاماً  
في عمل مسمى كل شهر بكذا فهذا جائز على شهر واحد على كل شهر يستعمله فيه  
وقال اذا دخل في الشهر الثاني في يوم واحد فاستعمله فيه فقد لزمته الاجارة  
في ذلك الشهر ولا يخرج من عذر • واذا ابقوا الغلام من المستاجر  
فله ان يفسخ الاجارة فان لم يفسخ حتى رده العبد فالاجارة لازمة  
لها بقي من المد • واذا استاجر الرجل عبداً اشهرين شهر الخمسة وشهرين  
سنة فهو جائز والشهر الاول الخمسة والثاني بسنة ولو كان سمي السنة او لا  
كان الشهر سنة • واذا استاجر ثلثة اشهر شهرين بدهم وشهر الخمسة



فالشهرين الاولين بدوم والثالثة خمسة وان استأجره لخدمته بالكوفة  
فليس له ان يسافر به وان سافر فهو ضامن ولا اجر عليه • ولو استأجره  
بالكوفة لخدمته كل شهر باجر مسمى ولم يشترط الخدمة بالكوفة فالخدمة  
وليس له ان يسافر به فان سافر به بغير امر صاحبه فهو ضامن ولا اجر عليه  
وليس له ان يضرب العبد فان ضرب بغير امر صاحبه فعطبت فهو ضامن  
وان دفع الاجر عند غرة الشهر الى العبد فان كان المولى هو الذي اجره  
لم يبرأ من الاجر وان كان العبد هو الذي اجر نفسه فهو بري من الاجر •  
وله ان يكفله كل شيء من خدمة البيت ويا مراه ان يغسل ثوبه او يحيط له  
ثوبا او يحمي او يحرقه او يحسن ذلك او يعلف دابته او يسقي له ما البئر  
او ينزل متاعه من ظهرا البيت او رقبته اليه او يحلب شاة وما اشبه ذلك  
ذلك من الخدمة وليس له ان يعقده خيالا ولا صاعقه من الصناعات  
وان كان خادقا لها لا لها ليست من الخدمة وليس على المستأجر طعامه  
الا ان يتطوع وله ان يامره بخدمة اضيافه وله ان يواتمه من غيره •  
للخدمة • وان تزوج المستأجر امرأة فقال اخذمني وعيالي فله ذلك  
وكذلك ان كانت المرأة هي المستأجرة فزوجت وقالت اخذمني وذوحي  
فلهما ذلك • وان استأجرت امرأة رجلا لخدمتها فهو جائز واكره ان  
يخلوا بها احرا كان او عبدا • واذا استأجر الرجل امرأته لخدمته كل  
شهر باجر مسمى لم يجز لانها في عياله وان استأجرها لوضع ولده له من  
غيره او لرعي ذوابه او عمل سوي خدمة البيت فهو جائز • وان استأجر  
المرأة زوجها لخدمتها فهو جائز وقال في كتاب الاباق له ان تمتنع من الخدمة  
ولو استأجرته برعي عنها او يقوم على عملها جارا نصا • وان استأجر  
انه لخدمته في خدمته منه لم يجز ولا اجر له وكذلك ان استأجرته الامر  
او جده او جدته لم يجز ولا يترك الوالد لخدمته ذلك وان عمل في ذلك  
شيئا كان له اجره فان كان احدهما استأجره لرعيه عنه او عمل غير الخدمة  
جاد • وان استأجر الابن اباه او امه او جده او جدته للخدمة لم يجز  
وان كان الابن مكاتب او عبدا فاستأجره ابوه لخدمته وابوه حر غني  
عن خدمته او محتاج اليها فهو جائز • وان كان الاب عبدا والابن حرا  
فاستأجره من مولا لخدمته انطلقت ذلك ولا اجر له لانه لا ينبغي للاب  
ان يخدمه ولو لدان عمل جعلت له الاجر فان كان الاب كافرا والابن

مسلم او الاب مسلما والابن كافرا فاستأجره ابوه لخدمته لم يجز ويجوز  
الاستئجار للخدمة بين الآخرين وسائر القراية • وان استأجر الذي  
او المستأجر من مسلما لخدمته حرا او عبدا فهو جائز واكره للمسلم خدمة  
الكافر وان استأجر المسلم دميئا او مستأمننا لخدمته كان جائزا •  
**باب استئجار علي ضربين**  
**وعينه** • واذا استأجر الرجل رجلا يضرب له لبنا في داره قال اذا كان  
ملين معلوم فهو جائز فان لبسه فافسد المطر قبل ان يرفعه فليس له اجر  
وكذلك ان انكسر وقال ابو حنيفة اذا اقامته فقد بري منه اللبنان  
ووجب له الاجر وقال ابو يوسف ومحمد حتى يحرق فاذا جف واسرحه  
فقد بري منه فاذا لم يسر المملوك فهو فاسد وان عينه او وصف له طوله  
وعرضه فهو جائز • واذا لبسه في دار اللبنان لوجب له الاجر حتى يدفعه  
الي صاحبه • ولو تكادى جارا لم يجز له ليرحب الاجر حتى يخرج من  
التنور • واذا استأجره يضرب له لبنا ملين معلوم فيطبخه له احرا  
على ان الحطب من عند رب اللبن فهو جائز وان فسد اللبن بعد ما يبرخله  
الاتون ونكسولم يكن له اجر لانه لم يفرغ منه بعد • ولو طبخ حتى  
انضج ثم كفا النار عنه واختلف هو وصاحبه في اخراجه فان اخراجه  
على الجيرة منزلة الحبا يكون اخراج الخبر من التنور عليه فان نكسر قبل  
ان يخرج فلا اجر له وان اخراجه من الاتون والادخل في ذلك دبت  
اللبن وجب له الاجر ويري من ضمانه • وان كان الاتون في ملك  
اللبنان فلا اجر له حتى يدفعه الي صاحبه وقال ابو يوسف ومحمد اذا  
شق رجل راوية لرجل فهو ضامن لما شق منها ولما شق عطب بها سال  
منها ما لم يشق بها صاحبه وكذلك اذا كان شيء يحمله رجل فشقه اخر  
لمحله صاحبه وهو ينظر اليه فهذا ارضاء مما صنع الصغير والكبير في  
هذا سوا • واذا شق رجل راوية رجل فلم ير له يسيل ما فيها ثم مال الجانب  
الاخر فوقع فاحرق ايضا فهو ضامن لها جميعا لان هذا من فعله الا  
ان يكون صاحبه قد مضى وساق بعيره فلا يكون عليه شيء • وفي  
رواية ابى حنيفة زيادة مسألة ها هنا قال ابو يوسف ومحمد اذا استأجر  
الرجل رجلا كل شهر بدوم على ان يطبخ له كل يوم فقيرا الى الليل فهذا  
باطل لان لا يسمى فقيرا ولا شيا اذا قال علي ان يطبخ لي يوما الى الليل



## كتاب أبي القاضى

فهو جازع ذكر محمد بن الحسن عن أبي بكر الهذلي عن أبي المليح بن اسامة الهذلي  
ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أما بعد  
فإن القضاء فيه محكمة وسنة متبعة فالتهم إذا ادعى اليك فانه لا تنفع  
كلهم حتى لا يعادله أمين بين الناس في مجلسك وتجهك وعدك حتى لا  
يطعم شريف في جفك ولا يخاف ضعيف جودك البينة على المدعي واليمين  
على من انكر والصلح حازم بين المسلمين الا صلح حرام لا او اخل حراما  
لا يمنعك قضاء فضته بالامس واجعت فيه اليوم نفسك وهدت فيه  
لرسدك او تراجع الحق فان الحق قد تم ومراجعة الحق خير من التاوي  
في الناطل الفهم القهري بما يحتج في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب والسنة  
اعرف الامثال والاشياء وقس الامور عند ذلك ثم اعد الى اجها الى الله  
تعالى واشهرها بالحق فيما ترى اجعل للمدعي امد انتهى اليه فان احضر  
منه اخذ حقه والا وجهت القضاء عليه فان ذلك احلي للتميم والبلغ  
في العدد والمسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا او مجربا عليه  
شهادة زور او ظنين ولا او قوله فان الله تعالى تو لا منكم السراير ودا  
عنكم السيات ثم اياك والضجر والقلق والتأذي بالناس والتكدر للخصم  
في مواطن الحق التي توجب الله تعالى لها الاجر ويحسن لها الدخ فانه  
من خلص بينه وبين الله وبين الله نفسه بكف الله ملبينه وبين  
الناس ومن يزين للناس بما يعلم الله منه خلافة سنة الله فاطمئنت بثواب  
غير الله في عاجل ودقه وحراب ورحمة والاسامر قال محمد بن الحسن حدثنا  
الحسن بن عثمان عن سعيد بن أبي بردة عن ابيه ان عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه كتب الى أبي موسى بنحو من هذا وذكر عن شرح ان عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه كتب اليه ان لا ساء ولا يضار ولا يبيع ولا يبتاع ولا يرتقي  
ولا يقضي بين اثنين وانت غضبان وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
انه دعا قاضيا كان على الشام حديث السن فقال له بم تقضي قال اقصي بما  
في كتاب الله قال فاذا لم تجد ذلك في كتاب الله قال اقصي بما قضا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال فاذا لم تجد فيها قضا به رسول الله قال اقصي بما  
قضى به أبو بكر وعمر قال فاذا لم تجد ذلك في قضا بهم قال اجتهد واني فقال  
له نعم انت قاضيه وعن بن مسعود قال لقد اتانا عليان زمانا ولنا سائل

ولنا

ولنا هناك شحرا بلغنا من الامر ما يرون فن ابتلي منكم بقضا فليقض  
بما في كتاب الله عز وجل فان لم يجد في كتاب الله تعالى فليقض بما قضا به رسول  
الله فان لم يجد فيها قضا به رسول الله فليقض بما قضا به الصالحون فان لم  
يجد ذلك فليجهدوا به ولا يقولن اني اراي واني اخال فان اخلال  
بين والحرابين وبين ذلك امور مشتبها فدع ما يربيك الي ما لا يربيك  
وعن عمر بن عبد العزيز قال اذا كان في القاضى خمس فقد مكل وان كان  
فيه اربع ولم يكن فيه واحد فقه وصيه فان كان فيه ثلث ولم يكن  
فيه اثنين فقهيه وصمتهان فقال قائل ما هي يا امير المؤمنين فقال  
عليها كان قتلها ويرهد في الطمع وحلم عن الخصم واستحقاق الامة  
ومشاورة اهل الرأي وعن معاذ بن جبل قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حين تبعه الى اليمن بم يقضي يا معاذ قال قلت بما  
في كتاب الله قال فان لم تجد في كتاب الله قال اقصي بما قضا به رسول الله قال  
فان لم يجد ذلك فيها قضا به رسول الله قال اجتهد واني قال الحمد لله  
الذي وفق رسول رسول الله وعن مسروق قال لان اقصي يوما بالحق  
احب الي من ان اربط سنة وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
قال القضاة ثلاثة وانسان في السار وواحد في الجنة فاما اللذان في النار  
فرجل علمه فقهه بخلافه ورجل جاهل فقهه بغير علم ورجل اتاه الله  
علما فقهه فذلك في الجنة وعن بن مسعود قال توفي بالقاضى يوم  
القيامة وملك اخذ بقنانه شحرا بلغت فان قتل دفعه دفعه في شفر  
اربعين خريفا وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال  
من ابتلي ان يقضي بين اثنين فانه يذبح نفسه بغير سكين ومن ابتلي ان  
يقضي بين اثنين فلينصفهما من الكلام والنطق ولا يبغي ان يرفع  
صوته على احد لهما ما لا يرفع على الآخر وعن جابر بن عبد الله ان ابي  
بن كعب وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما اختصما في شيء حكما ريد بن ثابت  
فاتياه في منزله فقال قالا ارسلت الي يا امير المؤمنين فقال في بيتي  
توفي الحكم فالتقا ريد لعمر وسادة ليقعد عليها فقال له عمر هذا اول  
جودك فكانت اليه على عمر فقال ريد لابي بن كعب لو اعفيت امير  
المؤمنين فقال عمر لابي خلف فترك ابي له ذلك وعن بن مسعود  
قال لا تحسد الا في اساتيد وجل اتاه الله ما لا تخوفه في طاعته ورجل



انه الله علموا الناس ويعضى به . وعن سواد بن سعيد قال شهدت ابا  
ورجل عند شريح بن شادة فقه صاحبني عن حجة فقلت اتفقد شهادتي ان  
اعبر عنه قال لا قال فاعربت عنه فقضى له . وعن سواد قال اختصر قوم  
عند شريح فقضى عليهم فليفت بن شريح فذكرت ذلك له فقال ما اراه  
فهم وشاء قوله ذلك الذيلة فذكر ذلك له فقال ما فهمت فمرهم ان يرجعوا  
الى فزجوا اليه فقضاهم وقال مكحول لان اكون قاضيا احب الي من ان  
اكون غاربا . وعن علي بن ابي طالب انه اصاب رجلا فلما مكث اياما قارب  
اليه في خصومة فقال له علي انظر انت قال نعم فقال له علي ان رسول الله  
عليه السلام لما نال بضيف الخضر الا ان يكون خصمه معه . وعن عبد  
الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن العاص اقص  
بين هاذين فقال اقصي وانت حاضر او جالس قال نعم قال علي ما ذا اقص  
قال اقص علي انك ان اجهدت فاصبت بذلك عشر حسنات وان اخطأت  
فذلك حسنة . وعن عمران بن الحصين قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان الله مع القاضى ما لم يعرف عمدا يسدده للحق ما لم يرد غيره .  
وقال محمد بن يحيى للقاضى ان ينصف الخصمين في مجلسهما منه وفي النظر  
اليها وفي المنطق ولا ينبغي ان يرفع صوته على احدهما ما لم يرفع على الآخر  
ولا ينطق بوجهه الى احدهما في شيء من المنطق ما لم يفعل بالآخر فلا تشد  
على غضب احدهما ولا تلقنه حجة وينبغي له ان لا يشتري ولا يبيع في مجلس  
القضا لنفسه ولا يارس بذلك في غير مجلس القضا ولا يارس احد الخصمين  
واذا اقدم اليه الخصمان فان استداها فقال ما لكما او بتركما حتى يتدياه  
بالمنطق فلا يارس به غير انه اذا تكلم صاحب الدعوى اسكت الآخر واستمع  
من صاحب الدعوى حتى يفهم حجة ثريا مرة بالسكوت بعد ويستنطق  
الآخر ولا ينبغي الا وهو مقبل على الحج مفرغ نفسه لذلك فان دخله هم  
او غضب او نغاس كف عن ذلك حتى يذهب ذلك عنه ثم يقبل على القضا  
وهو متفرغ له مستمع غير معجل للخصوم عن حجتهم ولا يحرف فان الحرف  
مما يقطع حجة الرجل وان كان خيرا للقاضى ان يتعد عند اهل الفتنة  
فقد وعده فان دخله حصر من جلوسهم عنده او شغله ذلك عن شيء من  
امور المسلمين جلس وحده وليس ينبغي للقاضى ان يتعب نفسه في طول الجلوس  
فان اخرجت عليه ان يضرد ذلك بنظرة في الحج والخصوم ولكنه يقعد طريفي

المنار او ما اطاق من ذلك وينبغي له ان يقدم الناس على منازلة الاول  
فالاول ولا يتدي باحد جاقبله غيره ويضع على ذلك امنا من قبله  
بقدمهم اليه فان راى ان محفل الغربا مع اهل المضر فعلى وان راى ان  
سداهم فلا تضره ذلك بعد ان لا يكون للغير باكثر فان كثروا في كل يوم  
فساغوه عن اهل المضر فدعهم على منازلة مع الناس ولا يارس بان يسهد  
القاضي الجارة ويعود المريض ويحب الدعوة الجامعة كل هذا من السنة  
وما يجب عليه ان يفعل ولا يجب الدعوة الخاصة الخمسة والعشرة في  
مكان ولا ينبغي له ان يصيف احد الخصمين الا ويكون خصمه معه .  
ولا يقبل الهدية فان ذلك يدخل عليه التهمة ويطلع فيه الناس الامن ذي  
رحم محرر ولا يحلو في منزله باحد الخصمين ولا يارس بان يقضى في منزله  
وحث احب واحسن ذلك ان يقضى حيث حان في الناس ولا يقضى وهو  
يشي او يسير فان في خوف عليه في ذلك الزلل ولا يارس بان يقضى وهو  
منكبي وينبغي له ان يقضى مما في كتاب الله فان اتاه شيء لم يجد فيه قضا  
فيدهما اتاه عن رسول الله فقضاه فان كان اختلفوا فيه فخير من اقاويلهم  
احسنها في نفسه وليس له ان يخالفهم جميعا ويبتدع شيئا من رايه فان  
لم يجد فيها جاعته اجتهد في ذلك رايه وقاسه بما جاعته ثم قضا بالذي  
يجمع رايه عليه من ذلك م ترى انه الحق وان اشكل عليه شيء شاو رد خطا  
من اهل الفتنة فان اختلفوا فيه نظر الى احسن اقاويلهم واسبغها بالحق  
ياخذ به فان راى خلاف رايهم احسن واسبغها بالحق قضا بذلك ولا يعجل  
باحكام اذ لم يتبين له الامر حتى يفكر فيه وشاو راي اهل الفتنة واذا قضا  
بقضا ثم بدا له ان يرجع فيه فان كان الذي قضاه خطأ لا يختلف فيه  
رده وابطاله وان كان خطأ مما يختلف فيه امضاء على حاله وقضاهما  
يستقبل بالذي يري انه افضل . وعن بن شريح انه كان يقضى بالقضا ثم  
يبدوا له فيرجع عنه ولا يرجع فيما كان قضاه . وعن عامر قال كان رسول  
الله عليه السلام يقضى بالقضا فنزل القرآن بخلافه فيمضي ما قضاه ويستأ  
القضا . وعن امر سلمة عن النبي عليه السلام انه قال انكم تختصمون الي ولعل  
بعضكم الحق بحجة من بعض فمن قضيت له بشي من مال اخيه بغير حق فاما القضا  
له بقطعة من الماد . واكره للقاضي ان يغتني في القضا للخصوم كراهية  
ان يعلم خصمه قوله فيتحرر منه بالباطل . وعن ابن هريرة قال اختصم

واذا قضى فيها كرهه



رجلان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم احدهما غاليا بالخصومة والاخر  
جاهل فلم يلبث العالم ان تصال له رسول الله عليه السلام فقام المقضي  
له وقعد المقضي عليه وقال يا رسول الله والدي لا اله الا الله غيره ان حتى الحق  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بالرجل فاتي به فاجره بالدي  
حلف عليه فقال رسول الله ان شئت عاودته فعاوده فلم يلبث ان قضا  
له فقام المقضي له وقعد المقضي عليه فقال والله الذي لا اله الا الله غيره  
ان حتى الحق فقال عليه السلام علي بالرجل فاتي به فاجره وقال ان شئت  
عاودته فعاوده فلم يلبث ان قضا له فقال والذي لا اله الا هو  
الرحمن الرحيم الذي انزل عليك الكتاب ان حتى الحق فقال ان شئت عاودته  
ولكني اعلم ان من اقتطع خصومته وجد له حق في مري مسلم فاما تقطع  
قطعة من النادر فقال الرجل ان الحق حقه وكان النبي عليه السلام  
جلس وقال من اقتطع خصومته وجد له حق في مري مسلم فليقتلوا مقعد  
من النار قال ابو هريرة وكان هذه اشد من الاولى ويلبغى للقاضي  
ان لا يلقن الشاهد ولكن يدعه حتى يشهد ما عنده فان كانت جائزة قبلها  
وان كانت غير جائزة رد بها ولا يقول له اشهد بكذا فانه ملغى وهذا  
قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اخرا لا يري ناسا ان يقولوا اشهد  
بكذا وكذا ولا يقض القاضي ان يقدم الشهود معا او واحدا واحدا ولا  
يلبغى ان يعينهم فان المعنى خلط على الرجل عقله وان كان صحيحا في  
شهادته وان الحكم القاضي الشهود فلا يري ان يفرق بينهم ويسلمهم ان  
كان هذا ومتى كان وكيف كان فان اختلفوا اختلافا ينسد الشهادة  
ابطلها والا اجارها ولا يطرحها بالهمة ولا لظن واذا لم يفهم القاضي  
لغة الشاهد ترجم له عنه رجل مشاهرة واشتا ان اجب الى ولا يقبل ترجمه  
كافرا ولا مملوكا ولو قبل ترجمه امرأة بعد ان تكون حرة مسلمة كان يفت  
سعة وقال محمد لا يجوز في الترجمة اقل من رجلين او رجل وامرأتين  
انما هذا بمنزلة الشهادة فلا يقوم بذلك الا من يقبل شهادته لان  
القاضي اذا لم يعرف ما تنكلم به الخصم فكأنه لم يسمعه ويلبغى للقاضي  
ان يتخذ قائب من اهل العفاف والصلاح ثم يقعد حيث يري ما يكتب  
وما يصنع ثم يكتب خصومة كل خصم من وما كان بينهما من الشهادة بين  
صحيفة بيضا وحدها ثم يطويها ويحتملها ثم يكتب عليها خصومة فلان

ان

ان فلان وفلان بن فلان في شهر كذا من سنة كذا خصومة كل شهر في قطر  
على جرح لا تحالطها شي وليسا شرب نفسه مسایل اليهود فيكتبها او يكتب  
بين يديه ثم يبعث بها في السر الى اهل القعة عنده والعفاف والصلاح  
فتبعث بكل مسألة مع رجلين قتل واحد منها ثقت ولا يطلع واحد منها  
ما يبعث به مع صاحبه وان استطاع ان لا يعرف له صاحب مسألة  
فليفتل فان تفت بالمسألة مع رجل واحد اجراه وان ان افضل واحب الي  
وهذا قول ابي يوسف وقال محمد لا يجوز الا اثنين عدلين واذا اتاه تركية  
رجل من رجل قاما من اخر ثقتا انه غير عدلا اعاد المسألة فان نفى رجلان  
على التركية عمل بقولها ولم يعمل الراجح الذي جرح وان اجتمع رهط على  
التركية واجتمع رجلان عدلان على الجرح اخذ بقولها ويلبغى له ان  
يكتب اسم الشاهد ونسبته وحليته ومركله ثم يبعث بها في المسألة عنده  
لكن لا يقبل رجل باسم غيره ويلبغى ان يكتب منزله في دار نفسه او في دار  
غيره ويسئل عن التركية في العلانية بعد التركية في السر واذا وجد  
القاضي في دوانه صحيفة فيها شهادة شهود لا يحفظ اياهم شهدوا بذلك  
عنده فانه يقضي بما وجدته بعد ان يكون موصوفا في قطره تحت خا  
في قول ابي يوسف ومحمد وقال ابي ليلى وقال ابو حنيفة لا يقضي به الا ان يذكر  
وما وجدته في دوان القاضي بعد ان يقول من شهادة او قضا او اقرار فهو  
باطل لا يعمل به الا ان نفى بينة انه قضى به عليه وانفرد وهو قاض يومئذ  
ولا يلبغى للقاضي ان يتخذ كتابا من اهل الذمة بلغة ان ابا موسى  
قدم على عمر فساله عن كتابه فقال هو رجل من اهل الذمة فغضب عمر من ذلك  
فقال لا تستعينوا به في شيء وابعدوه ههنا ولو هو ولا يتخذ كتابا مملوكا  
ولا سجودا في قذف ولا احدا من لا يجوز شهادته ولا يري ان يكلف القاضي  
الظالم صحيفة فيها دعواه وشهادة شهوده واذا صنع ذكر شهادة شهود  
من ديوان القاضي فشهد كتابان اوله شهود فلان بن فلان بن فلان قد  
شهدوا عنده بكذا وكذا ولا يقبل ذلك ويلبغى ان يكتب شهادة الشاهد  
مخضر من المشهود عليه او كيلة حتى لا يغتر شيئا من موصبه لان الشاهد اذا  
زاد حرف ظفر الخصم فيه وان كتبها بغير محض منه لم يضر ذلك ويلبغى  
للقاضي ان يعرف كتاب الشهادة بعد ما قضا به الشاهد حتى يعرف  
هل زاد فيها شيئا او حرفه عن موصفه

تركية السر



**كتاب القاضي القاضى**

واذا اتانا القاضي كتاب قاض سأل الذي تجا به المدينة على انه كتابه  
وخاتمه وشعر تقرأه عليهم ويشهدون على ما فيه ولا يفتح الكتاب الا  
محضر من الخصم فيكون مثل شهادة الشهود عليه وهو كما صار فاذا قراه  
عليه وعلم ما فيه فانه ينبغي له ان يحرمه وخاتمه ويكتب عليه اسم صائب  
وقال بن ابي ليلى ان شهدوا على انه كتابه وخاتمه قتل هو قول ابي يوسف  
وان وصل الكتاب الى هذا القاضي بعد ما مات الذي كتبه او عزل لم  
يعمل به وان مات ذلك او عزل بعد ما وصل الكتاب الى هذا القاضي  
وقرأ ما فيه فانه يمضيه وان مات المكتوب اليه او عزل قبل ان يصل  
الكتاب اليه ثم وصل الى الذي دعي لم يعمل به . واذا كتب القاضي الى  
القاضي في حق رجل بشهادة شهود شاهد واعده فانه ينبغي له ان يسمى  
الشهود في الكتاب وينسبهم الى ابائهم وبنايهم فان كان قد عرفهم بالصلاح  
كتب بذلك وان لم يعرفهم واخبروا بذلك عنه كتب به وان خلاهم  
فحسب وان ترك التحلية لم يضره فان اراد الذي تجا به من المكتوب اليه  
ان يكتب به الى قاضي اخر فعليه . واذا سمع القاضي شهادة الشهود  
وكتب لها الى قاضي اخر فلم يخرج الكتاب من يده حتى حضر المذعاع عليه  
لم يحكم بذلك عليه حتى يعيد المذعي المدينة لانه سمع المدينة وهو غائب  
ولا ينبغي له ان يقبل مينة على غايب . واذا وصل الكتاب الى المكتوب  
اليه وقراه محضر الخصم وشهدت الشهود على الحتم وما فيه وهو مما  
يختلف الفقهاء لم يقد منه الا ما يراه لان الاول لم يحكم له ولا يقبل  
كتاب القاضي في شيء من الحدود والقصاص ويجوز فيما سواها ولا يقبل  
كتاب قاضي رفاق او قرينة ولا كتاب عام لها ولا يقبل الا كتاب قاضي  
مدينة فيها متنبو وجماعة وكتاب الامير الذي استعمل ذلك القاضي ولا  
يجوز شهادة اهل الدمة على كتاب القاضي الذي دعي على الدعي ولا على قضايه  
واذا تجا بكتاب القاضي او لفلان على فلان كذا وكذا من الدين لم يجز  
ينسبه الى ابيه او الى اخيه او الى تجارة يعرف بها وان كان في ذلك الخد  
او في تلك التجارة اثنان كذلك لم يجز حتى ينسبه الى شيء يعرف به  
من الاخر فان لم يكن كذلك الا واحد فاقام المدينة انه قد كان في حكم  
رجل على ذلك الاسم والنسب فانه مات لم يقبل ذلك منه اذا كان

بعد  
4

موت

موت قبل ما دبح الكتاب وان كان بعد قبلته والطلت الكتاب الذي جا به  
المذعي فان كان في الكتاب فلان بن فلان الفلاني وقد مات فعلى الميت  
وان كان ينسبه في الكتاب الى ابيه والى بقر بن وانل او الى بني عم او الى همدان  
لم اجزه حتى ينسبه الى الخدة الذي هو منه ادناه اليه بعد ان تكون  
قبيلة عليها عرفه ولا يقبل دون ذلك الا ان يكون رجلا مشهورا .  
اشهر من القبيلة فعلى اذا كان له ذلك ولو تجا بكتاب قاضي بشهادة  
شهود على دار ليس فيها حدود لم يجز وكذلك لو حدوها بخدين فان  
حدوها بثلاثة حدود تجاز فان لم حدوها ونسبوا الى اسم معروف لم  
يجز ذلك وكذلك الشهادة بذلك عند الحاكم في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد هو تجا بكتاب قاضي بان فلان على فلان  
المشتري عند فلان بن فلان الفلاني كذا وكذا اخرته وكذلك لو نسب  
العبد الى عمل او تجارة يعرف بها وان جا بالكتاب لم اجز ذلك وهما في  
القياس سواء قال محمد لا يكون عندنا كتب القضاة في شيء بعينه الا في  
العمارة وقال ابو يوسف ومحمد اذا اتا كتاب القاضي الى القاضي وليس  
عليه عنوان وهو محتوم بخاتمه فشهدت الشهود ان كتابه اليه فانه  
يفتحه بعد ان يشهدوا على الكتاب والحاكم فان لم يكن في داخله اسم  
الكتاب والمكتوب اليه او كان فيه اسمها دون اسم ابيها لم يقبله وان  
كان فيه اسمها وهما واسما ابايها قبله وقال ابو حنيفة ومحمد لا يقبله حتى  
يشهدوا على ما في جوفه وان كانت كتابها دون اسمها لم يقبله الا ان  
تكون الكتي مشهورة كمشهورة ابي حنيفة وان كان فيه من بن فلان الى  
ابنه فلان فان كان مشهورا مثل بن ابي ليلى ومن مشهورة جاز ولو كتب  
اسم القاضي ونسبه الى جده ولم ينسبه الى ابيه لم يجز ولو كان على عنوانه  
اسماها واسما ابايها لم يجز اذا لم يكن ذلك داخله . ولو كتب القاضي  
الى الامير الذي استعمله وهو في المصير معه اصلح الله الامير ثوابه  
القصة والشهادة وجا بكتاب بعد لعرفه الامير فان الامير ان امضاه  
فجوز جاز لانه في المصير استحسن هذا ولو كان في مضر اخر لم اجزه حتى  
يكتب اسم الامير واسم ابيه واسم القاضي واسم ابيه . ويجوز على كتاب  
القاضي شهادة على شهادة وشهادة المراتين مع رجل . وذكر عن عمر  
ابن الخطاب رضي الله عنه انه كان يروق سليمان بن ربيعة على القضاة كل

موت



فيمن التواخي الخ

شهر خمسة و قال ابو حنيفة ينبغي للقاضي ان يتخذ قاضيا من حيث المال  
و قال فان لم يقدر على ذلك امر الدين بدينه ان يقسمه ان يستأجره باجر معلوم  
لانه عمل يجله ولا ينبغي له ان يكره الناس على قسامة خاصة وانما قوم اضطلموا  
على قسامة قاضيه جاز ذلك بعد ان لا يكون فيهم ضلوع ولا كبير غائب فان كان فيهم  
ضلع او غائب وقد امرهم بالقسامة فاستأجروا قساما اخر ما اخرجوا عن بعد ان  
يكون عدل لا تعرفه القاضي فانه يامره ان يقسم بينهم لانه ان لم يجز هذا الحكم  
قسامة على الناس وان اتخذ القاضي جماعة من القسامين فلا يثبت بينهم  
الحق الى فانه اجدر ان لا يتحكموا على الناس و اذا شهد القسامة على قسامة  
قساما اخر بين قوم بامرهم بان كل انسان قد استوفى فطبيعته فانه يجوز شهادتهما  
لانها لا يجزى ان لا يثبت شيئا وقال محمد لا يجوز شهادتهما ولو شهد قاضيه  
على القسامة لم يجز ذلك امير القاضي او الامير ان يدفع ما لا الى التيسير  
فقال دفعته وانكر المذموم اليد على الامين مصدق في براءة نفسه ولا يصح  
الاخر انه قبضه ولا ينبغي للقاضي ان يتخذ قساما دمثيا ولا مملوكا ولا  
محمودا في ذم ولا اعلم ولا فاسقا ولا احدا ممن لا يجوز شهادته و اذا  
واي القاضي وهو في مجلس القضا او غيره رجلا ربي او يسوق او يشرب الخمر  
لم يقو عليه التحا استحضار حتى يشهد الشهود عنده به ذلك عليه وان اقر بسب  
من ذلك عنده اقام حده عليه وان راه يعذب او يعصب او يبيع او يطاق  
او يقتل رجلا او يخرج منه شحور دفع اليه قضا بذلك كله من حقوق الناس  
وهو مصدق فيما زعم انه راه او انه اقرب به عنده او انه قامت عليه يمينه بذلك  
فان راى شيئا من ذلك في غير مصره الذي هو فيه فاض لم يقض به وكذلك  
ان راه قبل ان يستقضا او اشهد عليه ثم خرجت منه اليه بعدما استقضى  
لم يقض به حتى يشهد شاهدان سواء او يشهد هو واخر عند الامام الذي  
فرقه في قول ابي حنيفة ورواه عن شريح وقال ابو يوسف ومحمد يعقضي  
بعلمه فيما علم قبل القضا او في غير مصر في غير الحدود التي لله تعالى وذكر  
عن ابي اسحق ان شريحا قضا بشهادة رجل واحد قد كان علم شيئا منها  
وعن عكرمة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لعبد الرحمن بن عوف لو  
رايت رجلا علي حد ثم وليت اكنيت بغيره عليه قال لا حتى يشهد معي غيره قال  
عمر اصبت وعن الزهري عن ابي بكر بن محمد ذلك و اذا دفع القاضي  
من مال البشير الى تاجر محمد التاجر بالقاضي مصدق في ذلك على التاجر

نقض

يقضي عليه بالمال وكذلك القاضي اذا باع مالا مئيت في دينه فلا عهد  
على القاضي فيه وانما العهد على الذي يبيع له ولو وجد المشتري منه  
البيع امضا عليه واخذ منه المئتين وكذلك هو مصدق فيما ذكر انه قضا  
به في قضا ص او مالا او طلاق او عناق او غير ذلك من حقوق الناس  
وقال اقرب ذلك عندي او قامت به يمينه ولو عول عن القضا فاتبعه  
المقضي عليه من جميع ذلك فقال انما قضيت به عليكم كان مصدقا ولو  
ان قاضيا باع لنفسه شيئا او اشترى لم يقبل قوله في شيء منه على حضمه  
وهو كغيره من الناس في هذا لانه على غير سبيل الحكم ولا يجوز قضاؤه  
بشي لنفسه ولا لولده ولا لوالده من قبل الرجال والنساء ولا لوالديه  
واخذاده من قبلها ولا لزوجته ولا لمكاتبه ومما يكره لان شهادته لا  
يجوز لم قاما من سواهم لامن سواهم القراءة بقضاه لهم جاز كما يجوز  
شهادته لهم و اذا عزل عن القضا ثم قال كنت قضيت لهذا على هذا  
بكذا وكذا لم يقبل قوله فيه وان شهد مع اخر لم يقبل شهادته حتى تشهد  
شاهدان سواء و اذا دفع قضا القاضي بعد موته او عزله الى القاضي  
اخر يدعي خلاف رايه فان كان ذلك مما يختلف فيه الفقهاء امضا وان  
كان خطأ لا يختلف فيه الفقهاء ابطله ولا ينبغي للقاضي ان يكون قضا  
على ظاهرا عقيدا او ينبغي له ان يشهد حتى يستنطق فلا يدع من حق الله  
شيئا في غير حسنة وان يدين حيث ينبغي ذلك في غير ضعف ولا ترك شيء من  
الحق وينبغي له ان يعتد بالكل من غاف ان يقع في نفسه عليه شيء اذا قضا  
عليه شيء اذا قضا عليه وان يقسم المحض وسين له حتى يعلم الخصم انه  
قد فهم عنه حجة وقضا عليه بعد فهمه وتقدم الى اعوانه والقوام عليه  
في ترك الحق والشد على الناس ويا مريم بالرفق واللين والقرب من  
غيره ان يضعفوا فقصر عن شيء مما ينبغي ولا ينبغي ان يستعمل في  
القضا الا الموثوق به في عفافه وعقله وصلاحه وحمته وعلمه بالسنة  
والاثار ووجوه التي يوجد منها الكلام فانه لا يستقيم ان يكون صاحب  
داي ليس له علم بالسنة والاجاويث ولا صاحب حديث ليس له علم  
بالفقه وليس يستقيم واحد منها الا بصاحبه ولا ينبغي لاحد ان يغتني  
الامن كان هكذا الا ان يغتني بشي يسعه ولا يولي القضا اعني ولا يحوز  
في قذف ولا عيب ولا من يسعي في شيء من قيمته ولا ينبغي للقاضي اذا سافر



او مرض ان يستخلف لا بامر الامام الذي هو فوقه فان استخلف بغير  
امر الامام الذي فوقه لم يجز فضا خليفته فان انقذه هو فضا خليفته  
كان كانه هو الذي قضاه وكذلك لو حكم به حكم بين خصمين فان طلع  
القاضي في اضطرار الخصمين فلا بأس ان يرد وهو لا ينفذ الحكم بينهما  
لعلمه ان يضطجحا و ذكر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ردوا  
الخصوم حتى يصطالحوا فان فصل الفضا حدث بين القوم المضغايين  
ولا ينبغي ان يرد وهو اكثر من مرة او مرتين ان طلع في الضلع وان لم يطع  
فيه انقذ القضاء وان انقذ القضاء بينهم من قبل ان يرد بهم فهو في سعة  
من ذلك وليس يوجب عليه رد يرد بهم ولا ينبغي للقاضي ان يشع من  
رجل واحد مختارين او اكثر في مجلس واحد الا ان يكون في الناس قلة ولا  
يشغله ذلك عنهم وكان يفرغ قبل ان يقوم فلا بأس به جليلا ولا ينبغي  
له ان يقدور خلافا لغيره لفضل منزله وسلطانه ولكن يقدمهم  
على منازلهم . اخرج كتاب ادب القاضي . محمد الله وعونه .

**كتاب الشهادات**

ذكر عن شريح انه قال لا يجوز شهادة النساء في الحدود وقال ولا يجوز اقل  
من شاهدين في الحقوق بين الناس ولا في الجراعات لقوله تعالى واستشهدوا  
شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فامرأتان من قولها تعالى واشهدوا  
ذوي عدل منكم وقال في موضع اخر انما ان ذوا عدل منكم او اهران من غيركم  
ولو كانت تجوز شهادة رجل واحد لم تكن الجزئية من ثابت فضله في شهادته  
وروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل شهادة خزيمة شهادة رجلين  
وشهادة رجل وامرأتين والشهادة على الشهادة جائزة في كل شيء ما خلا الحدود  
والقصاص وروي ذلك عن ابراهيم وروي عن الحجاج بن ارطاة عن الزهري  
قال مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفين من بعده  
ان لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا يسلم في غير الرنا الربعة شهدا .

**باب الاستخلاف**

وقال ابو يوسف يستخلف المذموم عليه في كل شيء الا الحدود وخاصة فانه  
لا يستخلف فيها ما خلا السرقة فاستخلفه فيها اذا طلب المذموم ضمان  
السرقة وتضمنه المالك ان نكل عن اليمين ولا يقطع وقال ابو حنيفة لان  
يستخلف في النكاح ولا في الرجعة ولا في الايالا ولا في النسب والحلف

واجب

واجب في القصاص فان نكل عن اليمين فيما دون النفس اقتصر وان نكل عنها  
اليمين ولا يقطع وقال ابو حنيفة لا يستخلف في النفس حبس حتى يحلف  
ولم يقبل وقال ابو يوسف وكحد النفس وما دونها سواء اذا نكل عن  
اليمين فصيحا عليه بالادب وهو قول ابي حنيفة الاول ولا يستخلف  
الرجل مع شهادة شاهدين واذا كانت اليمين على الرجل فان القاضي  
يحلفه بالله الذي لا اله الا هو عما لم يعبر العيب والشهادة الرحمن الرحيم  
الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية وذلك حسن وان اتفقا بالاول  
اجزاء ولا يحلفه بغير الله ولا يستقبل به القبلة ولا يدخله المسجد  
وحث حلفه فهو مستقيم . واذا نكل عن اليمين في عتق او طلاق او  
حق من حقوق الناس فان القاضي يقضي عليه بذلك ويكرمه انا ان حلف  
عليه وان حلف فانه القاضي يحر اقام الطالب عليه البيعة بالحق  
فانه لو خذ به وكان بن ابي ليلى لا يقبل ذلك وعن شريح قال اليمين الفاجرة  
اخذ ان يرد من البيعة العادلة وعن عمر بن الخطاب مثله . ولا يحلف  
الشاهد ويحلف غيرهم من الصلوة بالله الذي انزل الانجيل على عيسى  
واليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى ويحلف غيرهم من اهل الشرك  
بالله . والحد المملوك والرجل والمرأة في اليمين سواء قال محمد استخلف  
المجوسي بالله الذي خلق النار ولا استخلفه من بيت النار اما استخلفه  
عند القاضي . واذا ارادت المرأة ان تستخلف زوجها على الدخول  
لتأخذ بالمهر او قالت تزوجني وطلقتني قبل الدخول فلي عليه نصف المهر  
استخلفه بالله على ذلك فان نكل عن اليمين لزمه المهر ولا يقع النكاح

**باب لا يجوز شهادة ابني حنيفة**

من لا يجوز شهادة روي عن شريح قال لا يجوز شهادة الوالد لولد  
ولا الولد لوالده ولا المرأة لزوجها ولا المرأة لوالدها ولا العبد لسيده وعن  
شريح ايضا انه قبل شهادة الاخ لاجيه وكذلك قولنا . ويجوز شهادة  
الرجل لولد من الرضا عنه والدي من الرضا عنه ولا امراته والله  
وذكر عن ابراهيم قال لا يجوز شهادة المحرود في القذف وان تاب امنا  
بونه فيما بينه وبين الله وعن شريح مثله . وعن علي بن ابي طالب انه شهد  
عنه اعني يقال حلت المشهود عليه انه اعني فذكر ذلك لعلي فشهد به  
ولا يجوز شهادة الاعمي وان عني بعد ما شهد على الشهادة في قول ابي حنيفة



ويشهد قال ابو يوسف وان ابي ليلي يجوز اذا شهد عليها قبل ان يعي ولا يجوز  
شهادة الاخرى والعاسق واكل الربوا المشهود بذلك المقيم عليه ومد من  
الحمد ومد من السكر والمحت ومن لعب بالحمام بطيرها وصاحب العنا الذي  
يحاذي عليه ويجمعهم والناحية ولا شهادة للعبيد ولا المحمود وفي القدر  
واما المحمود وفي الزنا والحمل والتسوية اذا تابوا فاني اقبل شهادتهم  
وعن شريح انه اذا شهد شهادة اقطع من بني اسرف قال انكر شهادتي قال نعم  
وان كان ذلك اهلا وكان قطع في سرقه وقال ابو حنيفة ومن ابي ليلي شهاده  
اصحاب الاموال جائزة الا ترى ان اصحاب محمد عليه السلام قد اختلفوا  
واقبلوا وشهادة بعضهم على بعض كانت جائزة فليس بين اصحاب  
الاهل من الاختلاف اشد مما كان بينهم من القتال . وشهادة اهل  
الاسلام جائزة على اهل الشرك كلهم وشهادة اهل الذمة على المسلمين  
من اهل الحرب جائزة وشهادة المستأمن على الذمي باطل ومن عرفت منه  
المحابة لم تجز شهادته . ولا تجوز شهادة الرجل للموكر ومكاتبه وكذلك  
شهادة بن المولى وابنه وامراته له وكذلك شهادة الزوج لامراته  
الامة وشهادة المرأة لزوجها المملوك . واد اشهد المكاتب والعبد  
او الصبي عند القايني بشهادة فرد ما لو قد ارضعهم ثم يشهد به  
بعد العتق والكبر حارث . واد ان تحمل المملوك شهادة لمولاه ولم يولد  
حتى عتق ثم شهد بها حارث وكذلك الزوج اذا ابان امراته ثم ادي  
الشهادة لها حارث شهادته . ولو شهد الحولا امراته بشهادة فردها  
القايني ثم ابان لها او نكحت غيره ثم شهد لها بتلك الشهادة لم تجز وكذلك  
شهادة المرأة لزوجها ولو شهد العبد لمولاه فردا القايني ثم شهد لها  
بعد العتق حارث شهادته وان شهد المولى لعبد بنكاح فردت شهادته  
ثم شهد له بها بعد العتق لم تجز لا لها ردت وهو حر مسلم ولو شهد  
كافر على مسلم فردا القايني ثم اسلم فشهد لها حارث شهادته ولو  
شهد فاسق فردت لشقه ثم ابان فشهد لها لم يقبل لا لها ردت لشقه  
فلا يشهد ابدا . **باب الشهادة على الشهادة**  
قال ولا يجوز على شهادة رجل اقل من شهادة رجلين او رجل وامرأتين  
من قبل ان الشهادة حق عندك فلا تقوم لها الا رجلا . وكذلك المرأة  
اذا كانت عندها شهادة وقال بن ابي ليلي يجوز شهادته واجل ان شهد

رجلان

رجلان على شهادة رجلين فهو جائز لانها يشهد ان جميعا على شهادة كل  
واحد منهما . ولو شهد رجلا على شهادة رجل وشهد اخرها على شهادة  
نفسه فهو باطل لانه رجل واحد يشهد على امر واحد في مكانين وان  
وان شهد شاهدان على شاهد من ان قاضي كذا ضرب فلانا الحد فهو جائز  
وليس هذا الحد وان شهد شاهدان على شهادة شاهد وقد حرس المشهود  
على شهادته بعد ما اشهد او عني او ردا او فسق او ذهبت عقله لم تجزه  
شهادة الشاهد على شهادته وان كان عدلا بلغنا عن علي بن ابي طالب  
رضي الله عنه قال لا تجوز على شهادة رجل لا شهادة رجلين ومن ترك  
الصلوة في الجماعة لم يجز شهادته وان ترك ذلك سهوا وهو  
لا يترحم في شهادته اجزت ذلك وان شهد كافران على شهادة مسلمين لكفر  
عليهما كافر حتى لم يجز وكذلك لو شهد كافران على قضية قاض لكافر على كافر  
او مسلم على كافر ولو شهد مسلمان على شهادة كافر حارث الشهادة  
ولو ان كافرا اتى بدين امته اشترىها من مسلم فشهد عليه كافران الها لكافر  
او مسلم حارث الشهادة في قول ابي يوسف الاخر على الكافر حارث  
دون غيره وهو قول ابن ابي ليلى ولم يجز في قول ابي حنيفة وكذلك لو كانت  
في يديه يهبه من المسلمين او صدقة لان في جوازها ابطال هبة المسلم وهو  
قول ابي يوسف الاول ولو مات كافر وترك ابنين وترك الفتن فاقسمها  
ثم اسلم احداهما فشهد كافران على ايهما بدت اجزت ذلك في حصة الكافر  
خاصة . ولو مات كافر فادعاه مسلم وكافر فادعاه مسلم من اهل  
الكفر اخذت بينه المسلم واعطته حقه فان بقي شيء كان للكافر ولو مات  
الكافر وادعاه الى مسلم فادعاه رجل على الميت دين او اقام شهودا من اهل  
الكفر اخذت شهادتهم وان كان المسلم خصمه وكذلك يجوز شهادة الكافر  
على العبد المأذون الكافر في الشري والبيع وان كان مولاه مسلما وكذلك  
المكاتب الكافر لو كان العبد المأذون مسلما ومولاه كافر لم تجز شهادته  
الكافر على العبد ولو وكل كافر مسلما بسوى ابيع لم تجز شهادته الكافر على  
الوكيل ولو وكل مسلم كافر بذلك حارث شهادة الكافر على الوكيل .

**باب شهادة النساء**

ولا يجوز شهادة النساء وحدهن الا فيما لا ينظر اليه الرجال الولادة  
والعيب يكون في موضع لا ينظر اليه الا النساء وروي عن مجاهد



وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطائين ابي رباح وطاوس قالوا قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال  
النظر اليه ولا اقبل في ذلك شهادة اهل الكفر ولا شهادة امرأ منكم  
ولا اقبل الشهادة حرة مسلمة وان كان امرأتان او ثلث فهاجت الى واما  
الاستهلال فاني لا اقبل شهادة النساء فيه الا في الضائق عليه فاما المنزوات  
فرجل وامرأتان لان الاستهلال طاهر يعترف وهذا قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد بن قيس في ذلك شهادة امرأة حرة مسلمة عدله بلغنا عن  
علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه اجاز شهادة فابله في الاستهلال

### باب شهادة الزور وغيره

ذكر عن شرح انه كان اذا اخذ شاهدا فودعت به الى سوقه ان كان سوفا  
والي القوم ان كان غير سوفا بعد العصر اجمع ما كانوا يقولون ان شريحا يقرئكم  
السلام ويقولنا هذا شاهد زور فاحذروه وحذروا الناس وهذا  
قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن قيس لا يثبت  
وجهه ولا يبلغ به اربعين سوفا ويطاف به ويحبس على قدر ما يرى  
الامام حتى يحدث توبة وقال ابو يوسف بعد ذلك بلغنا بالقرن خمسة  
وسبعين سوفا وذكر عن عمر بن الخطاب في شاهد الزور قال يضرب  
اربعين سوفا ويشخ وجهه ويطاف به وقال ابن ابي ليلى بعد خمسة  
وسبعين سوفا ولا يطاف . وشاهد الزور عندنا المقتول على نفسه بذلك  
وليس بالذي ارده بالثمة او بالدمع عن نفسه او بالاختلاف في الشهادة  
وان خالف الذي شهد له لاني لا ادري ايها الصادق . والنساء والرجال  
في شهادة الزور سواء اذا شهد احد الشاهدين على مثل او جراحة عمد او خطا  
وشهد الاخر على الاقرار بذلك لم يجز شهادتهما وكذلك لو اختلفا في وقت  
او الذي كان به القتل ولو شهد احدهما على قرض مائة وشهد الاخر على  
الاقرار جاز وكذلك البيع والقرض كلامه كله ولو شهد احدهما على مائة  
وشهد الاخر على خمسين لم اجز ذلك في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
بن ابي ليلى يجوز على الاقرار اذا ادعى المدعي الاثمة ولا يجوز شهادة دافع عن  
نفسه مفرما وجاز اليها مغلما ولا يجوز شهادة المفاوض لشريكه في  
ما خلا الحدود والقصاص والنكاح وشهادة الشريك لشريكه وان كانا  
غير متقارفين . ولا يجوز في محادها للثمة وشهادة الاجرة اذا كان في

تجارته لا يجوز ولا في شيء وان كان عدلا احد في ذلك تاليه استحسن  
لما بلغنا في ذلك عن شريح وحال الناس التي عليها اليوم ولو ان رجلا كان  
عليه ما لا يشهد ابناه ان الطالب ابراهيم ابا قحطان حال به على فلان والطالب  
ينكر والمطلوب يدعي البراءة والحوا الى حازت شهادتهما . ولو شهد رجلا  
ان فلانا علي فلان كذا وكذا لم يجز شهادتهما وكذلك لو شهدا ان فلانا  
قد ابراهما فلانا ثما له عليهما وعليه وكذلك شهادة ولد هما ولا يجوز  
شهادة الاجير لمعلمه وقال ابو يوسف ومحمد اذا ادعى رجل دابة في يدي  
رجل فقال هي دابة فلان دفعها الي ودفعه فردتها عليه وجاز احد الورثة  
مخاصمه في ذلك وقال هي دابتي صدق بها علي ابي نجا الذي كان في يدي  
او لا يشهد القاد ان له قال ان كان يعلم ان هذا استودعها اياه فبشهادته  
جائزة والا فلا يجوز لانه دافع مفرم وكذلك الممدار . رجل معه شاة  
فمربه رجل فقال ذبحها فذبحها فحار رجل واقام البيعة ان هذا اغتصبها  
منه واقام شاهدين احدهما الذابح لم يجز شهادته الزانية لانه دافع مفرم  
ومن التها تان شهدا لشاهد ان هذا الشيء لم يكن لفلان فبشهادتهما لا  
يقبل وكذلك لو شهدا انه لم يكن لفلان علي فلان دين وكذلك كل شهادة  
هكذا انه لم يكن وان فلانا لم يصنع كذا فهي باطل ومن شهد ان هذا  
لم يكن فقد شهد باطلا والحاكم لم يعلم انه كاذب فيه ومن ذلك لو شهد  
عليه انه فعل كذا يوم كذا فبشهادته ان انه لم يحضر يومه ذلك .  
المكان وانه كان مكان كذا وكذا فبشهادته ان هذا باطل ومن التها تان  
البيعة علي حتى تنقض به له فيقول الذي قضى عليه اذا اقيم البيعة انه لم  
يقبل

### باب الشهادة في النسب

وعين واذا شهد الشاهدان على رجل انه فلان بن فلان الفلاني  
وان المني فلان بن فلان بن عمه ووارثه لا يعلون له وارثا غيره ولفلان غيره  
ذلك الميت دار في يدي رجل وهو مقر لها له غير انه لا يعرف له وارثا  
فاني اجيز شهادته هو لا على هذا النسب وادفع اليه الدار وان كانوا لم  
يدروا آباءه الا نزي انا تشهدان عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب ولم  
يدرك احدا منهم فان كان الشاهد لا يعرف الرجل الا ان المدعي اخبره  
بذلك وشهده عنده رجل لم يذبحني له ان يشهد حتى يكون النسب مشهورا  
او يشهده عنده عدلان ولو قد وعليه رجل من بلد اخر والنسب له

باب  
شهادة الزور

مط



واقام معه دهر السبعه ان يشهد على نفسه حتى يلقي من اهل ذلك رجلين  
يشهدان له على ذلك. ولو نظر الى رجل مشهود باسمه ونسبه غير انه لم يخط  
ولم يكله وسعه ان يشهد انه فلان بن فلان. ولو مات رجل فاقام اخر  
البينة ان الميت فلان بن فلان وانه فلان بن فلان حتى يلقوا الى اب واحد  
وهو عصبة ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره فقصبت بالميراث ثم جاء اخر  
فاقام البينة ان الميت ابنه ولد على فراشه وان هذا ابوه لا وارث له غيره  
جعلت الميراث لهذا وانطلت القضا الاول وان اقام هذا البينة ان  
الميت فلان بن فلان فنسبه الى اب اخر وقبيلة اخرى وانه فلان بن فلان  
ابن عمه ونسبه الى اب واحد لا وارث له غيره لم احوال النسب بعد ان يثبت  
من اب ومن فخذ الا ان يحج ما هو اقرب من الذي جعلت له الميراث. واذا  
شهد شاهدان ان هذا اعتق فلانا وانه مولاه وعصبة لا وارث له غيره  
فان كانا قد ادركا المعتق وسعنا العتق منه فشهدا انها جائزة وان كانا لم  
يسعنا العتق منه لم نجوزها ذهابا وهذا قول ابي حنيفة وفي رواية ابي  
حنيفة وهو قول ابي يوسف الاول وقول محمد ثم رجع ابو يوسف فقال اذا  
شهد علي ولا مشهود ففوضوا له بغيره بالنسب ان لم يسهوا ذلك منه  
ولم يذركي وكذلك لو شهدوا ان فلانا اعتق اب فلان وان فلان بن فلان  
عصبة فلان الذي اعتق وعصبة فلان المعتق فاني لا اجزئها ذهابا  
حتى ينسبوا اليه اعتق وعصبة الى اب واحد لم يقبلان اليه وان لم يدركا  
ذلك لم يضرهما بعد ان يشهدا على سماع العتق من المعتق ثم ان المعتق  
مات وترك ابنه ثم مات ابنه ولم يعلم ان له وارثا غيره يعني غير المعتق  
يريد انه لا نسب له ولا مولى سواه وان كان هو ميتا وان فلانا يعني المدعى  
عصبة الذي اعتق ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره ولست اكلفهم في  
الموارث انه لا وارث له غيره من قبل ان هذا عيب واذا قالوا لا تعلم له  
وارثا غيره فقد فرغوا من الشهادة وقال ابن ابي ليلى اذا قالوا لا تعلم له  
وارثا غيره لم نجوز حتى يقولوا لا وارث له غيره ولو شهدوا انهم لا يعلمون  
له وارثا غيره باو رض كذا وكذا غير فلان اجرت ذلك في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد لا يجزئ ذلك حتى يقولوا انهم لا تعلم له وارثا غيره  
فلو ادعا رجلا ولا رجل واقام كل واحد منهما البينة انه اعتقه وهو  
ملكه لا يعلمون له وارثا غيره جعلت الاول والميراث بينهما فان اقاما احدهما

بينه قبل صاحبه ونصبته لزيد ثم جاء الاخ بالبينة لم يعلم منه ولم يشارك  
الاولي. واذا شهدا على موت رجل واقرا الله لم يعاين ذلك لم تجز الا  
الا ان يكون مشهود الموت فنجوز شهدا ذهابا فان قالوا تشهد انه مات  
اجرت ذلك وكذلك ان قالوا نحن دفناه او شهدنا جنازته. واذا اخبر  
الرجل الموثوق به او المرأة انه عاين موت فلان قال في ابي الحبر البينة  
في سعة من ان تشهد على موته وبكده المود الناس. واذا جاء موت الرجل  
من ارض اخرى فوضع القدر ما يضعون على الميت فانه لا يسعه ان يشهد  
على موته حتى يجزئ من يشهد من يتوبه فانما اخبر به وسعه ان يشهد الا  
تري انه لو مات ميتة فاجزئ جثته حتى يدفن وتسع اهل الحبر والخمران  
يشهدا ويحتمل ان لم يعاينوا ذلك. واذا تزوج الرجل امرأة نكاحا ظاهرا  
وعرسا لها ودخل بها فبطلت واقام معها اياها ثم ماتت فانه يسع  
الحبر والخمران ان يشهدوا انها امراته وان لم يشهدوا النكاح او ايت  
لو كان من غيرهما لدا لا يسع هؤلاء ان يشهدوا انه ولدهما وان لم يعاينوا  
الولادة فلهذا امر واسع وهكذا امر الناس. واذا شهد شاهدان  
ان فلانا مات وترك هذا الدار ميراثا فلان ابنه هذا لا يعلمون له  
وارثا غيره ولو يدركون فلانا الميت فشهدا انها باطلة وكذلك العبد  
والدابة والثوب ولو شهدوا على ابي يدرى لجلها دار فلان احد  
هذا المدعى وخطفه باقدار وكوا الجذير ثم شهدا بغيره حتى يحضر  
المواد يثبت ولو شهدا على اقرار الذي في يده الدار باطلة ارجح  
هذا اجرت ذلك وجعلتها له ان لم يكن له وارث غيره واذا كان يثبت  
الدار في يدي رجل فادعى من اخيه واقام البينة انها دار احد  
وترك ميراثا لابنه وعنه لا يعلمون له وارثا غيرهما وان ابتاه مات وترك  
نصيبه منها ميراثا له لا يعلمون له وارثا غيره واقام الاخ بالبينة  
ان اخاه مات قبل ابه وان اباه وارث منه السدس ثم مات ابوه  
فوردت هو فاني اقبل شهدا ذهابا فهو المدعى فان كان لاب  
الفلان ميراث من تركته بسوي الدار وكل واحد منهما يدعى على صاحبه  
لم اقبل بينه واحدا منها وجعلت لكل واحد منهما ميراث ابنه وكذلك  
لو عرقا في سبعة ادر فقع عليها بيت لم وارث واحد منهما من صاحبه  
ولو اقام رجل البينة على ميراث رجل انه مات يوم كذا فوردته وهو



لا وارت له غيره واقامت امرأة البينة اند تزوجها يوم كذا اليوم بعد  
ذلك اليوم ثم مات بعد ذلك واقاما جميعا البينة التي اخذت بينة  
المرأة لاني لم اوجب موتها بعد ما جعل لها المهر والميراث ولو اقامت  
امرأة أخرى البينة بعد ما قضيت بموته في يوم وارتت امرأته انه  
تزوجها بعد ذلك الوقت الذي ذكر واقامته بموته قلت ذلك لان  
مدعية ايضا ولا يصح ما مني كان الموت ولو كان الوارث اقام البينة  
ان فلانا قتل اباه يوم كذا فقصت بذلك ثم اقامت امرأة البينة  
ان تزوجها بعد ذلك لم يفت الى بيتها لان القتل حق لا يزوم والموت  
ليس فيه حق لا زوم الا ترى انه لو قامت عليه بينة انه تزوجها يوم البحر  
ممكة فلما قضيت بشهادتهم واخرتها حاشا هذان احران فشهد انه  
تزوج هذه الاخرى يوم البحر لسان لهما اجر شهادته الاخرى لاني  
قد جعلته في ذلك اليوم ممكة **باب**  
**طعن الخصم في الشاهد** واذا شهد شاهدان لرجل بحق من الحقوق  
فقال المشهود عليه ما عند ان قاني لا اقبل شهادتهما حتى اعلم انهما احران  
فان ما لا يحل احران لم يملك قط لم يقبل قوله حتى ياتيانه بينة انهما  
حران ولو ان القاضي سأل عنهما واخبر انهما احران فقبل ذلك واجاز  
شهادتهما كان حسنا والباين الاول اوجب الى واحسن ولو قال لا فذلكا عند  
قاضيهم المولى لا اقبل شهادتهما الا ببينة فان جاء البينة على ذلك قبلتها  
واعتقها وان جاء المولى وانكر امضا البضا بالعق لا في قبلت البينة  
على خصمه الا ترى ان رجلا لو ادعى قبل رجل انه قطع يد عمه او دعه عليه  
فدعا او ميراثا واقام البينة ان مولا اعتقه وان هذا قطع يد بعد  
ذلك لو استدان منه دين او بايعه اجرت ذلك فان جاء المولى  
فانكر عتقه لم اكله اعاد البينة **باب**  
**الشهادة في البيع والشراء** واذا ادعى رجل قبل رجل دارا في يده  
وشهد له به شاهدان على الشراء منه ولم يسميا الثمن والبايع سكر فشهادتهما  
باطلة وكذلك لو سمي الثمن واختلفا في حشيه او مقداره وان اتفقا  
على جميع ذلك غير انهما اختلفا في المكان والوقت فشهادتهما جائزة  
ولو شهد على امر البايع بالبيع ولم يسميا مئنا ولم يشهد ان قبض الثمن  
فشهادتهما باطلة وان قال لا اقترع عندنا انه باعها منه واستوفى الثمن

ولم يسميا الثمن فهذا جائز • واذا ادعى شيئا دارا فقام شاهدان  
عليها غير انهما لا يعرفان الدار والحدود ولم يسميا شيئا من ذلك فهو  
باطل فان قالوا قد سمي البايع والمشتري موضع الدار وحدودها ثم  
وضعوا ذلك وسموه فهو جائز غير اني اسأل البينة على ما سمي الشهود  
من موضع الدار والحدود وكذلك لو حدوها لئله حدود وكذلك  
لو ادعى البايع وحده المشتري في جميع هذه الوجوه • واذا كانت الدار  
في يدي رجل فادعاهما رجلان كل واحد يقسم البينة انه اشتراها منه  
بالف درهم فان وقتا احدهما وله المقتضى وان وقتا احدى النسبين  
فدون الاخرى فهي لصاحب الوقت الا ان يكون الدار في يدي الاخر  
فيكون لصاحب اليد فان لم يوقتا فكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ  
نصفها بنصف الثمن وان شاك ذلك لو كان احدهما من البايع او من  
مكاتبه • واذا كانت الدار في يدي رجل فقام رجل البينة انه اشتراها  
من الذي هي في يديه واقام الذي في يديه البينة انه اشتراها من المدعي  
ولا ينبغي اني ذلك اول فانه يقضي لها للذي هي في يديه والبيع كله باطل  
الا ترى ان كل واحد منهما لو اقام البينة ان القاضي قضاه لهما الدار  
على صاحبها في انقضاءها للذي هي في يديه • وكذلك لو اقام كل واحد منهما  
البينة انه اقترعها له • قال ابو الفضل والبريد كرها هذا في مسألة الشراء  
اختلاف لا في كونه في الجامع ان هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد  
اخبرهما جميعا واجعل الدار للمدعي • واذا كانت الدار في يدي رجل  
فقام البينة انه باعها من فلان بالف درهم في شهر رمضان واقام فلان  
البينة انه اشتراها منه في سواك خمسمائة كان الشراء الاخر ينقص الاول  
وهي له بخمسمائة وكذلك لو اقام فلان البينة انه ادها له في سوال على ان  
عوضه خمسمائة وقبضا جميعا فهي له بالهبة وهي بمنزلة البيع ولو لم يدعي  
الهبة ولكنه اقام البينة انه ادها في سوال الخمسمائة انقصت البيع  
بالف في شهر رمضان وقضيت له مائة الخمسمائة سوى الذي اعطاه  
في سوال وقال محمد انهن في سوال ينقص دعوى البايع في البيع لا رهنه  
شيئا يملكه المرفق وان كانت الدار في يدي رجل فادعاهما رجلان كل  
واحد منهما يقسم البينة انه اشتراها بالف وكفل عنه صاحب المدعي  
فان علم الاول منها قضى له لها وان لم يعلم فلكل واحد منهما ان ياخذ

في



نصفها بنصف الالف ان شافان اخدها فالكفالة لادمة لكل واحد  
منها على صاحبه من قبل انهما ليسا بشركين. **•** واذا اقام رجل البيعة  
على اذني يدي رجل انه اشتراها منه بالالف والبايع يقول له ابعه شيئا  
ثم اقام البايع البيعة على انه قد رد الدار عليه فاني اقبل ذلك منه وانقص  
البيع ولا سطر انكاره البيع البيعة. **•** واذا ادعى الرجل دارا في يدي  
رجل واقام البيعة ان اباه اشتراها منه بالالف ودفعت ابوه والبايع  
يخجل البيع فاني لا كفله البيعة انه مات وتركها ميراثا ولكني اسله البيعة  
انه لا يعكر لانه وارثا غيره فاذا اقام على ذلك بيعة امرته ان سقد  
الالف وتقبض الدار وتكونت الدار في يدي غير البايع سالت البيعة  
ان اباه مات وتركها ميراثا وليس هذا كالأول لان الأول هو في يديه  
وهن بالثمن بمنزلة رجل اقام البيعة ان اباه وهن هذه الدار عند هذا  
بالف ودفعت الدار الأولى ولا وارث له غيره وحالها لاني ينفقها **•**  
واذا ادعى الرجل دارا في يدي رجلين واقام البيعة ان احدهما باع  
الدار وسلم الآخر ولا يعرف اليهود الذي باع من الذي سلم فشاهد  
باطلة وكذلك دار في يدي رجل اقام البيعة انه باعها من احد هذين  
الرجلين ولا يعرفونه بعينه. **•** واذا كانت الدار في يدي رجل فادعى  
رجل انه اشتراها كلها بالالف ودفعت وادعى اخر انه اشتراها نصفها  
محمدا ودفعت وادعى اخر انه اشترى ثلثها ستمائة واقاموا البيعة فمضى بالخيار  
ان شاؤوا اخذوها وان شاؤوا تركوها فان اخذوها كان لصاحب الجميع الثلث  
خاصة وكان السدس بينه وبين صاحب الثلثين نصفين وكان النصف  
بينهم اثلاثا ولو كل واحد منهم حصة ما اخذ من الثمن في فاس قول ابي حنيفة  
وان ادعاهما رجلان فاقام احدهما البيعة على شري الجميع واقام الآخر  
البيعة على شري النصف كان لصاحب الجميع ثلثة اذ باع الدار لصاحب  
النصف ربعها وان شاؤا تركا وان ادعى احدهما الرهن والقبض وادعى  
الآخر الهبة على عوض والمقايض واقام البيعة فانه يقضي لها للذي  
ادعى الهبة على عوض ولو كانت بغير عوض قضيت لها لصاحب الرهن  
من قبل انه قد تقدم له فيه وكان ينبغي في القياس الذي قلنا قبل  
هذا ان يكون لصاحب الهبة. **•** وان اقام كل واحد منهما البيعة انه  
تصدق لها عليه وقبضها لم يقض به لواحد منهما لانه انما يقع لكل واحد

منها

منها نصفها غير مقسور وان شهدت يهود احدها انه اقر في الاول  
وان لم يشهدوا بذلك وهو في يدي احدهما فهي للذي هي وهن في يديه  
ولو اقام رجل بيعة على بيع وشمال الثمن وهي في يدي المتصدق عليه فاقبل  
ذلك حتى يشهدوا انه اشتراها قبله. **•** واذا كانت الدار في يدي ثلثة  
رهط فادعى احدهم الجميع والآخر النصف والثالث الثلثين وليست  
لم بيعة فلكل واحد ما في يدينه وحلف كل واحد منهم على دعوى صاحبه فان  
تكلموا عن البيعة في دعوى صاحب الجميع وحلف صاحب الجميع لها فالدار  
كلها له وان تكلموا عن البيعة لصاحب الثلثين وليست له بيعة وحلفوا  
لصاحب الجميع والنصف كان لصاحب الثلثين الثلث الذي في يده وان  
سدس الجميع من صاحب الجميع والسدس من صاحب النصف وان تكلموا  
عن البيعة لصاحب النصف وحلفوا للباقيين فلصاحب النصف الثلث  
الذي في يديه وله نصف سدس الجميع من يدي صاحب الجميع ونصف  
سدس الجميع من يدي صاحب الثلثين وان تكلم صاحب الجميع من البيعة  
لصاحب النصف وحلف بعضهم لبعض فلصاحب النصف الثلث  
الذي هو في يده وياخذ نصف السدس من الجميع مما في يدي صاحب الجميع  
واذا قامت لهم جميعا البيعة فلصاحب النصف الثمن ولصاحب الثلثين  
الربع ولصاحب الجميع خمسة عشر منها من اربعة وعشرين منها في قول  
ابي حنيفة وكذلك ان لم يكن له من يده وتكلموا عن البيعة. **•** وان كانت  
الدار في يدي الرجلين وعند احدهما والعهد ما جرد فان له سواها  
في التجارة وعليه دين وكل واحد منهما يدعى الدار كلها فهو بينهما الملا  
وان لم يكن علي القيد من قاله اربيعين فطعن **•** واذا كانت  
الدار في يدي رجل فادعى اباها رطلان به اشتراها من اخوه وهو يملكها  
يوقر باعها واقام البيعة والذي هي في يديه يقول ليست لي فالحق  
بالدار للذي لا ان يقير البيعة الذي في يديه انه عارية في يديه  
او باجارة او اوصى في يديه بوكالة بالقبض عليها من رطلان بها يملك  
اقام على ذلك بيعة فلاحصومة فان جاء المشتري البيعة ان ذلك الرجل  
سلطه على قبضها من هذا الساكن قضى له بذلك وقبضها منه **•**  
**باب ما لا يكون من الرجلين**  
**في خصومة** واذا كانت الدار في يدي رجل وهذا الرجل غائب



فادعها رجل واقام البينة فان اقام المرتهن البينة الفادع في يديه  
فلا خصومة بينهما وكذلك لو كان المرتهن الذي الدار في يديه غائبا والراهن  
حاضرا وكذلك لو كانت الدار في يديه باجادة او عادية او وكالة بالقيام  
عليها واذا لم يضر البينة على ذلك فهو خصم وان كان المدعي ادعى انه  
اشتراها من فلان والذي في يديه ادعى ان فلانا ذلك اسكنها فلا خصومة  
بينهما الا ان يغير المدعي البينة ان البائع وكله بتبضعها منه فسقط ذلك  
له وكذلك العوض في جميع ذلك • واذا كانت الدارين شريكين شرا  
او ميراثا فغاب احدهما فادعى رجل انه اشترى من الغائب نصيبه لم يكن  
الشريك خصما له فيه وسوان ادعا انه اشتراها او بعضها من الميت الذي  
ورثها منه كان الحاضر خصما فيه عن نفسه وعن الغائب وكذلك لو كانوا  
قد اقتسموا الدار • واذا كانت الدار في يدي رجل شرا فابدا فهو خصم  
لمن يدعيها واذا كانت الدار في يدي رجل فادعها اخروا فكل واحد منها  
البينة انه اشتراها من رجل واحد والمدعي هو الاول ولو نقد الثمن  
فان كان الذي في يديه والبائع غائب فاني قضى لها المدعي واستوفى منه  
الثمن فان كان الذي في يديه قد نقد الثمن اعطيته الثمن قصاصا وان كان  
فيه فصل امسكته على البائع ولا اعطى الذي في يديه الثمن منه يقيمها على  
انه اعطاه الغائب لاني قد قضى على الغائب وانما اعطيه اذا كان البائع اقر  
عند القاضي بقضه منه قبل عتيقه ولو كان الذي في يديه الدار لم يقد  
البائع الثمن او كانت الدار في يديه هبة او صدقة دفعها الى المدعي واخذ  
منه الثمن للبائع • واذا باع الرجل جارية من رجل شرا فغاب المشتري  
لا بدري ان هو واقام البائع على ذلك بينة فاني ابيع الجارية على المشتري  
وانقد البائع الثمن واستوفى منه بكفيل فان كان فيه وصيغة فعلى المشتري  
وان كان فصلا فله وان كان يعرف ان المشتري لم يبيع

### باب اختلاف الشهادة

واذا ادعى الرجل دارا في يدي رجل فشهد له شاهد بالشري واخبر  
بالهبة فالشهادة باطلة وكذلك لو شهد احدها بالهبة والاخر بالصدقة  
او الرهن او الميراث او الوصية • واذا ادعى رجل دارا في يدي رجل انه  
وهبها له وان لم يتصدق لها عليه ثم اقام شاهدين على الصدقة وقال لم  
يعنيها لي قط وقد ادعا الهبة عند القاضي فهذا ادب منه لشاهد به

وكذلك

وكذلك لو ادعى انه ميراث لم يشترها قط ثم جاء بعد ذلك وقال هي لي شرا  
ولم ادعها قط وجا بشاهدين على الشرا منه منذ سنة فهذا باطل • واذا ادعا  
هبة ولم يقد لم يتصدق بها على قط ثم جاء بعد ذلك بشهود على الصدقة  
وقال لما محمد بن الهبة سألته ان يتصدق بها على فتعذر اجرت هذا وكذلك  
لو قال ورثها ثم وجدني الميراث فاشترتها منه وجا بشاهدين على الشرا  
اجرت واذا شهد شاهدان بالكرهين واختلفا في الايام والبلدان وهما  
يشهدان على معاينة القبض فالشهادة جائزة وكذلك الشرا والصدقة  
والهبة لان القبض قد يكون من غيره • قال ابو الفضل وقال في كتاب  
الرهن لانه لم يكن هبة ولا قصدا الا باقرار الراهن وقال محمد بن شهاب  
على معاينة القبض في الرهن والهبة والصدقة لم تجز الشهادة وان شهدوا  
على اقرار الراهن بالهبة والمصدق بالقبض جازت الشهادة • واذا  
طلبت الرجل شفعة في دار واقام شاهدين على الشرا واختلفا في الثمن  
والبيع فشهادتهما باطلة ولو اتفقا على الاقرار من واحد بمال واحد  
واختلفا فقال احدهما كما جئنا في مكان كذا او قال احدهما كان ذلك  
بالغداة وقال الاخر كان ذلك بالعمش فالشهادة جائزة لاني لا اطلبهم  
حفظ الاماكن والا يقر في الاقرار وعن الشعبي قال كتب عمر الى معاوية  
اما بعد فاني كتبت اليك كتابي في القضا الى ذلك وبقي حرج الرهن خمس  
خصما او خلال يسلم لك دينك وما خرفه يا فضل حظك اذا تقدم اليك  
الخصمان فعليك بالبينة العادلة واليمين المقاطعة وادب الضعيف  
حتى يشهد قلبه وبسبب لسانه وتعاهد الغريب فانك ان لم تعاهد  
تراك حقة ودجج الى عقله وانما ضيع حقه من لم يرفع به راسا وعلمناك  
بالصلح بين الناس ما لم يستدبرك فضل القضا والسلم • وذكر عن  
البيهقي عليه السلام انه قال لو من اخبر ان يمسك شرا او لي الزاي ثم طيعهم  
واذا شهد شاهدان ان فلانا اقران هبة او الثوب ثوب فلان وهي في  
يديهم وشهد اخر ان فلانا الذي شهد له اقرانه فلان الذي شهدا  
عليه فهو المدعي هي في يديه وان كان في يديها فهو بينهما فصفين •  
واذا كانت الدار في يدي رجل فادعها رجل فادعها من فلانا اقر  
لها له ووقتها هي لصاحب الوقت الاخر ولا يشبه هذا البيع واذا اقام  
البينة انه باع هذه الدار من فلان منذ سنة واقام الاخر بينة منذ



سنتين فمضى لصاحب السنين وان لم يوفقا فمضى لليدي في يديه • واذا  
ادعى رجل على رجل ألف درهم وخمسمائة وشهد له شاهدان باللف وآخر  
بالف وخمسمائة فمضى له بالف وان ادعى ألفا فقد كذب الذي شهد له  
بألف وخمسمائة وان اختلفا في جنس المال فالشهادة باطلة ولو شهدا  
على رجل او قطع او غضب او عمل فاختلعا في الوقت او المكان او فيها وقع  
القتل كانت الشهادة باطلة وان شهدا على تواد القاتل وقبيل  
مختلفين او مكانين فالشهادة جائزة • ولو ادعى رجل ثوبا في يدي رجل  
انه وهبه منه منذ عشرة ايام وحاسبا هدين فشهد احداهما انه وهبه  
منه منذ عشرة ايام وشهد الاخر انه وهبه منه منذ خمسة عشر يوما  
فالشهادة باطلة ولو لم يوقت المدة عي كاذب الشهادة وقال محمد اذا قضى  
القاضي على رجل بارض او دار في يديه يمينه ودفعها اليه ثم ان المقتضي  
له اقره المقتضي عليه فانه يدفع ذلك اليه وكذلك ان اقر المقتضي  
عليه اليمين انه قد بنا فيها فهو له الا ان يشهد شهود المدة على ان الدار  
له بنا فيها فان شهدوا له بنائها فافترسها فافترسها المقتضي عليه ان طلت  
الشهادة واذا وكلت امرأة رجلين ان يزوها فزوها ثم شهد ان  
الزوج طلقها نكاحا وهي يدعي او تنكر جازت الشهادة وكذلك ان كانا  
عمن **كتاب الرجوع عن النكاح**  
روي عن الشعبي ان رجلين شهدا عند علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
على رجل بالشرقة فقطعت يده ثم اتيا بعد ذلك باخر فقالا او همتما  
انما التمارق هذا فقال لهما لا اصدقكما على هذا الاخر واضمكما دية  
الاول ولو اني املككما بعد تما ذلك قطعت ايدكما وهما اذا كانا  
ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وقال ابو يوسف ومحمد قول على قطعت  
ايدكما بعد دمنة وعن ابي حنيفة عن حماد انه كان يقول في الشاهدين  
اذا رجعا عن الشهادة بعد قضاء القاضي فانه ينظر الى حالهما يوم رجعا  
فان كان افضل منهما يوم شهدا صدقهما واد القضا وان طلقه وان كان  
حالهما يوم رجعا مثل حالهما يوم شهدا او دون ذلك لم يصدقهما ولم  
يقبل رجوعهما ولم يضمن شيئا وان كان القضا الاول ماضيا وقال ابو  
يوسف كان ابو حنيفة يقول لهذا القول زمانا ثم رجع عنه وقال لا يطل  
القضا بقولها الاخر وان كان عدل منهما يوم شهدا او كان احدهما الماله

للذي

للذي شهدا وهو قول ابي يوسف ومحمد وعن ابراهيم اذا شهد شاهدان  
على قطع يد بقضا القاضي بذلك ثم رجعا عن الشهادة فعليه الدية  
وان رجعا احدهما فعليه نصف الدية وهكذا كان ياخذ ابو حنيفة  
وابو يوسف ومحمد • وعن ابراهيم اذا شهد شاهدان على رجل بماله  
فقضا به القاضي ثم رجعا احدهما فله نصف الماله وان  
رجعا جميعا كان عليهما الماله كله وكذلك قول ابي حنيفة وابو يوسف ومحمد  
وعن الشعبي ان رجلين شهدا على رجل انه طلق امرأته ففرق القاضي  
بينهما ثم رجعا احدهما فله نصف الدية عن شهادته فله فرق الشعبي  
بينهما وبه كان ياخذ ابو حنيفة الا ترى ان فرقة القاضي جائزة وان  
القاضي لا يرد المرأة الى زوجها رجوع الشاهدين ولا يفرق بينهما  
وبين زوج ان كان لهما ولذلك الشاهدان كانا الزوج وقال محمد  
لا يصدق على ابطال شهادة الاول ولكنه يصدق على نفسه فان كان  
تزوجها ففرق بينهما رجوع ابو يوسف الى هذا القول بعد ذلك ولو  
ان شاهدين شهدا على رجل انه طلق امرأته ملثا واجاز القاضي ذلك  
وفرق بينهما ثم رجعا الشاهدان على شهادتهما فان القاضي  
لا يصدقهما على ابطال الطلاق وان كانت المرأة تزوجت فحق جاز  
ولا يسمع الزوج الاول ان يقر لها ان كانت لم تزوج وان كان يعلم  
انها شهدا برؤس لان فرقة القاضي فرقة الا ترى ان من وطئها فقد  
وطئ حرما عند القاضي وعند المسلمين ولا يسعه ان يعمل عملهم به  
نفسه عند المسلمين ويكون عندهم زانيا يقام عليه الحد • واذا ادعا  
رجل على رجل انه باع جارية بالف درهم والمشتري بمحمد ذلك فاقام  
عليه بة شاهدين والزمه القاضي البيع ونقد الثمن وقبض الجارية  
الف درهم والمشتري يعلم انه لم يشتريها ثم رجعا عن شهادتهما لم يصدق  
على يقض البيع والمشتري في حل من وطئ الجارية لان القاضي قد جعله  
بيعا وقال محمد لا ينبغي له ان يطأها وهو قول ابي يوسف الاخر • واذا  
شهدا على رجل انه قد تزوج امرأته بالزنا والرجل يعلم انها شهدة ابطال  
واجبر القاضي بالنفي فهو وامرأته وفرق بينهما لم يسمع الزوج ان يطأها  
ايضا الا ترى ان الزوج لو قد فها بالزنا ولم يعلم انه كاذب وكذا ان  
يكذب نفسه فلا عن القاضي بينهما وفرق لم يسمع الزوج ان يطأها وان



كان يعلمها لم تزن ولو تزوجت هذه بعد انقضاء العدة وسعها ذلك  
وان كان يعلم ان زوجها كاذب فيما رصاها به الا ترى ان رجلا لو خلا  
بامرأته ولو دخل بها ثم طلقها واقرت هي بذلك ان لها المهر كاملا ولا  
يسعها ان تأخذ ولا يسعها ان يتزوج قبل ان تنقضي عدتها ولا يسع  
الزوج ان يتزوج اختها في عدتها ولو علموا في هذا بما يعلمون من  
الباطن كانوا قد علموا بما لا يحل ولو قد فامرأته بالزنا وهو صادق  
بمحدثه المرأة ولا عن القاضي بينهما وافرقت والبعض عدتها لها في  
سعة ان يتزوج غيره وله ان يتزوج اختها . واذا شهد شاهدان  
على رجل انه اعنى امته هذه فاجاز القاضي ذلك واعتقها وتزوجت  
ثم رجعا عن شهادتهما لم يقبل رجوعهما ولم يصحها شيئا لانهما لم ينفيا  
مالا ولو سعى الزوج ان يطا امرأته وان علم انها شهدت بزنا لان القاضي  
قد جعلها اخته ولو كانت صبيته في يدي رجل يزعم انها امته فشهدا  
انه اقرا لها ابنته فنقض القاضي به لم يسع الزوج ان يطاها وان  
علم انها شهدت بزنا فان رجعا ضمننا قيمتها ولو ماتت وترك ميراثا  
وسعه ان يأكل ميراثها وكذلك لو ماتت الاب كانت في سعة بمن  
اكل ميراثه ولو شهدا على مال فنقض به القاضي وقبضه او لم يقبضه  
ثم رجعا ضمننا المال اذا اخذ المقتضي له من المقتضي عليه وكذلك  
العقار ولو شهد ثلثة نفر على رجل بمال فنقض به القاضي ثم رجعا  
احدهم لم يضمن شيئا وان رجعا اثنان منهم ضمننا نصف المال وان  
شهد عشرة نسوة معه فنقض به . ثم رجعا جميعا فعلى الرجل  
السدر وعلى النساء خمسة اسداس المال في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد على الرجل النصف وعلى النساء النصف لانهن بمنزلة رجل واحد  
ولو رجعت ثمان نسوة لم يكن عليهن شيء فان رجعت امرأة بعد ذلك كان عليها  
وعلى الثمان ربع المال ولو شهد رجلان وامرأة بمال فنقض له به ثم رجعا  
كان الضمان على الرجلين دون المرأة لانه لا يجوز شهادة امرأة  
واحدة . ولو شهد رجل وثلثة نسوة فنقض به ثم رجعا الرجل والمرأة  
الواحدة ضمن الرجل نصف المال ولو ضمن المرأة شيئا في قول ابي يوسف  
ومحمد ويلبغ في قياس قول ابي حنيفة ان يكون النصف اثلاثا على  
الرجل والمرأة ولو رجعا جميعا كان على الرجل النصف في قول ابي يوسف

ومحمد

ومحمد في قول ابي حنيفة على الرجل خمس المال وعلى النسوة ثلثه اجماعه  
واذا شهد شاهدان على مال فنقض ثم ادعى المشهود عليه انها رجعا  
عن شهادتهما واراد بمبهما فلا يمين عليهما في ذلك ولا يقبل بينة ولا حكم  
للرجوع عند غير القاضي وكذلك هذا في سائر الحقوق والحدود .  
وكذلك ان كانا رجعا عن شهادتهما واشهدا بمال على أنفسهما قبل الرجوع  
ثم محمد ان ذلك فشهد عليهما المشهود بمال من قبل الرجوع والضمان لهما  
يقبل ذلك واذا لم يقض القاضي حتى رجعا عنها لم يقبض لهما ولم يضمنها  
شيئا . ولو اشترى رجل دارا بالثمن وهي قيمتها وبعد الثمن فشهد  
شاهدان ان هذا الرجل شفعها وان هذه الدار التي في يده يلزقها  
داره فنقض له القاضي بالشفعة ثم رجعا عن شهادتهما فلا ضمان عليهما  
وان كان المشتري قد بنا فيها بنا فامره القاضي بنقضه ضمن له الشاهدان  
قيمة بنايه حين رجعا ويكون النقص لهما واذا رجعا الشاهدان عن شهادتهما  
شهدا لهما عند غير القاضي الذي شهدا عنده فانه يقضي عليهما بالضمان  
فان لم يوجد ذلك حتى تخاضعا الى القاضي الذي شهدا عنده اول مرة ومحمد  
الرجوع فقامت عليهما البينة بالرجوع فنقض القاضي عليهما بالضمان  
فانه ينقد ذلك عليهما ويضمنها المال وكذلك لو رجعا عند القاضي  
الذي شهدا عنده يضمنها ذلك شحرا اختصموا الي غيره . وكذلك لو  
شهد عليهما شاهدان باقرارهما انها رجعا عند قاضي من القضاة وانه  
ضمنهما ذلك وهما بمحمد انه فانه يلبغ للقاضي الذي شهدا عنده بذلك  
ان يأخذهما به ولو رجعا عند غير قاض وضمننا المال وكتبنا به على أنفسهما  
صكنا ونسبنا المال الى الوجه الذي هو منه ثم محمد ان ذلك وخاصما  
فيه الى القاضي لم يقض بذلك عليهما وكذلك لو اقر بذلك عند صاحب  
شرطة او عامل كورة لفسر القضا اليه . ولو شهدا على رجل انه باع  
عنده هذا من فلان بالثمن والبايع بمحمد والمشتري يدعي بنقض  
القاضي بالبيع وامر المشتري بدفع الثمن ثم رجعا الشاهدان عن  
الشهادة فان كانت قيمة العند الف درهم او اقل فلا ضمان على الشاهدان  
وان كانت قيمة العند اكثر من الف درهم ضمننا الفضل وكذلك كل بيع  
شهادته وكذلك النصف وان لساها ضمان النصف خازلا لانه ليس  
بصرف انما هو بمنزلة العصب وكوكا نا شهدا على او الثمن فان نقد



القاضى بشهادتهما ثم رجعا عن ذلك ضمننا ذلك الثمن . وإذا كان  
 الرجل على رجل دين فشهد شاهدان أنه دهنه فقصا القاضى بذلك ثم  
 رجعا ضمننا المال وكذلك الصدقة والزكاة والحلل والأبواب ولو شهد  
 أنه أجله له سنة فقصا به ثم رجعا قبل الحل أو بعد ضمننا المال  
 للمطالب ورجعا به على المطلوب إلى أجله فإن توي على المطلوب توي من  
 مال الشاهدين ولو شهدا على رجل أنه دهنه فقصا له هذا الرجل وقبضه  
 منه والواهب بمحمد فقصى القاضى بشهادتهما ثم رجعا ضمننا قيمة العبد  
 ولا رجوع للمولى في الهبة إذا أخذ القيمة ولا للشاهدين وإن لم يقض  
 الشاهدين فله أن يرجع في العبد وليس له أن يزوجه إلا بعد قاضى وكذلك  
 لو شهدا بذلك في دار أو أرض ولو شهدا على عبد في يدي رجل أنه لهذا الرجل  
 فقصى به له وهو أبيض العين ثم ذهب البياض عنه وأراده جيرا أو مائت  
 عبد المقتضى له ثم رجعا عن شهادتهما ضمننا قيمته يوم قضى له ولا يلتفت  
 إلى ما كان فيه بعد ذلك من زيادة أو نقصان أو أقول قولها في العينة ولو  
 شهدا على رجل أنه وكل هذا الرجل بقض دينه الذي على فلان وفلان  
 فمقربا لدين فقصا القاضى به ولو وكله قبضه فاستهلكه ثم قدم صاحبه  
 فانكروا الوكالة ثم رجعا عن شهادتهما فلا ضمان عليهما لأنها لم تشهدا  
 بتلف المال ولو وكل صاحبه لما استهلكه من ذلك وكذلك هذا في قبض  
 ودبغة وعله وميراث وغير ذلك . ولو شهد رجل وامرأتان على  
 الف درهم وشهد رجل وامرأتان عليها وعلى مائة دينار فقصى بذلك ثم  
 رجع رجل وامرأتان عن الدراهم دون الدينار لم يقضوا شيئا لأنه بقي  
 عليها من الشهود من حفظها وإذا كان رجوع الشهود عن الشهادة  
 في المرض كان ذلك بمنزلة إقرارها بالدين فيبدلين الصحة . وإذا  
 شهد شاهدان على رجل أنه باع عبده هذا بالعتق وهو دهنه وسأوى  
 العين على أن البايع بالخيار بعتا وهو محمد فقصا القاضى بذلك  
 ثم مضت الثلث فوجب البيع ثم رجعا عن شهادتهما ضمننا فضل القيمة  
 على البين ولو كان البايع أوجب البيع في الملك لم يضمن شيئا وكذلك لو  
 كان شرط الخيار للمشتري وهو مستكر الشري وفي قيمة العبد نقصان عن  
 الثمن ولو شهد امرأته والراهن مقربا لدين جاحد للدين فقصى القاضى  
 بذلك ثم رد ما كان لم يكن في قيمة العبد فصل على الدين فلا ضمان عليهما

وان كان فيها فصل لم يضمن ايضا ما دام حيا فإمات عند الموتين  
 ضمننا ذلك الفضل ولو كان الراهن مائة غنائه دهنه ومحمد الميراث  
 ذلك فقصى بشهادتهما فلا ضمان عليهما من قبل انهما لم يتلفا له ما لا يؤا  
 عمل المضارب تالمال ورجع فادعاه انه اخذ مضاربة بالنصف وشهد بذلك  
 شاهدان ورتب المال يقول بالثلث فاقض المضارب نصف الميراث ورد الباقي  
 ثم رجع الشاهدان ضمننا السدس الذي شهدا به ولو كان الميراث دينا لم  
 يضمن شيئا حتى يقبض فما قبض منه اقتسماه نصفين ويضمن الشاهدان  
 سدسه لرتب المال ولو شهدا انه اعطاه بالثلث فلا ضمان عليهما في هذا  
 الوجه اذا رجعا لان القول فيه قول رتب المال بتغير يمينه ولو شهدا انهما  
 اشتركا ورأس مال كل واحد منهما الف درهم على أن الميراث بينهما اثلاثا  
 وصاحب الثلث يدعى النصف وقد رجعا قبل الشهادة فقصى القاضى  
 بينهما اثلاثا ثم رجعا عن شهادتهما ضمننا لصاحب الثلث ما بين  
 الثلث والنصفه في كل ربح كان الشهادة وما رجعا فيها اشتريا بعد الشهادة  
 فلا ضمان عليهما فيه لانه قد كان لهما ان يقبضا فيه الشراكة ولو كان في  
 يد رجل مال فشهد شاهدان لهذا الرجل أنه شريك هذا شراكة معا وصلة  
 فقصى له القاضى بنصف ما في يده ثم رجعا ضمننا ذلك النصف المشهور  
 عليه ولو شهدا على رجل يود بعتة فمخدرها فضمننا لهما القاضى ثم رجعا  
 ضمننا له ما عزمه ذلك ولذلك العارية لو ركب رجل بعير رجل  
 إلى مكة فعطب وقال صاحب البعير غصبتني وقال المراكب استأجرتني  
 منك بكداؤك كذا واقام على ذلك شهودا او ابراه القاضى من الضمان  
 واعد ما وجب عليه من الاجر ثم رجعا عن شهادتهما ضمننا الشاهدان  
 قيمة البعير يوم عطب إلى مقدار ما اخذ صاحبه من الاجر . وإذا وكل  
 لرجل على رجل الف درهم وهو مقرب لها وهو في يدي المطالب ثوب ثوب  
 مائة درهم يدعى انه له فاقام المطالب شاهدين انه لا هبة لهما بالمال  
 فقصى به ثم رجعا عن الثوب وذهب بمائة درهم ثم رجعا عن شهادتهما  
 فلا ضمان عليهما لانها شهدا ان الثوب لغيره او لو كان مقربا بالثوب للراهن  
 غير انه يقول هي ودية عندي فقال الراهن بل هو رهن عندك واقام  
 شاهدين فقصى به ثم هلك ثوبه بمائة درهم ثم رجعا عن شهادتهما فلا  
 ضمان عليهما لانهما لم يشهدا على رتبة الثوب . ولو شهد شاهدان



ان هذا الرجل اسلم عشرة دراهم في كرحظة الي رجل فجدد ذلك ولم يقتر  
مقتضى به امر دفع العشرة اليه ووجب الكره عليه ثم رجعا فلا ضمان  
عليها حتى يقبض الكرفا اذا قبضه فيها ضمانا لمصلحة العشرة  
دراهم سقض ذلك من الكرفان كان راس المال مثل الكرفا اكثر لم يضمن  
شيئا ولو شهدا على رجل انه اكرا سق محال الي مكة مائة درهم نقضاه القاء  
وحمله و قبض الاجر ثم رجعا عن شهادتهما فلا ضمان عليهما اذا كان  
المستاجر هو المدعي وان كان الاجر ضعيف ذلك لان ذكوب الابل  
ليس مما لا يستهلكه وان كان ادعاء صاحب الابل وحيد المستاجر ضمنا  
له ما اداه ما فوق اجر مثل البعير. واذا ادعى رجل على رجل الف درهم  
واقام عليه بها شاهدين واقام المشهود بالالف شاهدين انه ابراه منها  
او شهدوا انه ابراه من كل قليل وكثير يدعيه عليه فبعدوا او اجتمعت  
البيعتان عند القاضي فانه لا ينبغي له ان يسبح من المشهود الذين شهدوا  
على المال لان هاتين البيعتين على البراءة فان اخذت شهادة شهود البراءة  
وقضى بها ثم رجع شهود البراءة عن شهادتهم فان القاضي يترك المشهود  
له بالالف البيعة فائسدة ولا يلتفت الي ما مضى فان اقامه شهود وان  
خضعه في ذلك شهود البراءة الذين رجعوا وصاروا بمنزلة الذي عليه  
الالف فان شهد شهوده على الالف انهما على المدعى عليه في الاصل  
قضاها على شهود البراءة لانهم اتلفوها ولم يرجعوا بها على المشهود  
بالبراءة قالوا انما امرنا القاضي مدعي المال باعادة شهوده بعد رجوع  
شاهدي البراءة لم يضر منها لان المال انما وجب عليها ساعة رجعا  
مالا حادثا وجب عليها ساعته ولا يجوز شهادته الذين شهدوا عليه  
قبل وجوبه عليها **في الطلاق والكاف** **الرجوع**  
ان طلق امرأته ثلثا وشهدا اخران انه طلقها واخذ ولو يكن دخلها فاخاذا  
القاضي شهادتهما وقضى لها بنصف المهر ثم رجعا جميعا فضاها  
المهر على شهود الثلث فلا ضمان على شهود الاول لان احتجاب الثلث الذين  
تطلعت بشهادتهم الا ترى انها لا تحل له قبل رجوع. واذا شهدا على رجل  
انه تزوج امرأة على الف درهم مهر من مهرها فقبض بذلك ونقضها الالف ثم  
رجعا لم يضمن شيئا لهما كان المدعي لذلك والتكاح ثابت فان كان مهر

مثلها

مثلها وكان الزوج منكرا ضمنا له الفضل وان كان المدعي هو الزوج فلا  
ضمان عليها قل المهر اكثر ولو شهدا على رجل قد دخل بها مرة انه طلقها  
ثلثا فتوق القاضى بينهما ثم رجعا لم يضمن شيئا ولو لم يكن دخلها فحكم  
الحاكم لها بنصف المهر ثم رجعا ضمنا للزوج نصف المهر ولو لم يكن فرض  
لها مهر افتضى لها بالمعنة ثم رجعا عن ماله المعنة ولو شهدا هذان  
على رجل انه تزوج امرأة على الف درهم والزوج بمحمد ومهر من مهرها  
خمس مائة وشهدا اخران انه طلقها قبل الدخول لها فقضى بذلك ثم  
رجعوا فتعلى شاهدي التكاح ما بيني وخمسين ولو شهدا اخران ايضا  
بالدخول والزمه القاضي الالف قبل رجوع الاربعة ثم رجعوا فعلى  
شاهدي التكاح خمسمائة الفضل على مهر من مهرها وعلى شاهدي الدخول  
ثلثة ارباع الخمسمائة الاخرى وعلى شاهدي الطلاق ربعها. واذا شهد  
شاهدان على امرأة انها اختلعت من زوجها قبل ان يدخل بها عليا ابرا  
من المهر وهي تجدد فقضى بذلك ثم رجعا ضمنا لها نصف المهر وان  
كان دخلها فجميع المهر ان كان عليه. ولو ادعاه رجل انه تزوج امرأة  
على مائة وقالت المرأة بل تزوجني على الف درهم وذلك مهر من مهرها  
الزوج بشاهدين انه تزوجها على مائة فقضى بذلك وقد دخل بها  
ثم رجعا ضمن لها سبع مائة وان كان طلقها قبل الدخول لم يضمن لها  
شيئا في قول ابي حنيفة ومحمد وفي قول ابي يوسف لا يضمن لها شيئا في  
الحالين لانه جعل القول قول الزوج في المهر وان كانت لم تقربا للتكاح  
لم يضمن لها شيئا ولو ادعت امرأة على زوجها انه صالحها من نفقتها  
على عشرة دراهم كل شهر وقال الزوج صا لحكك على خمسة وشهد شاهدان  
انه صا لحها على عشرة فقضى بها ثم رجعا فان كانت نفقة مثلها عشرة او  
اكثر فلا ضمان عليهما وان كانت اقل ضمنا الفضل للزوج فيما مضى اذا  
قضى لامرأة بمهر او نفقة او نفقة مضت مدة ثم شهد شاهدان عليها  
بالاستيفاء فنقضاه ثم رجعا ضمنا ذلك للمرأة وكذلك الولد وكل ذي  
رحم محرم ممن قد فرض له القاضي النفقة. ولو شهد دخلا على الطلاق  
ودخلان على الدخول فقضى بذلك ثم رجعا احد شاهدي الدخول ضمن  
ربع المهر فان رجع بعد ذلك احد شاهدي الطلاق لم يضمن شيئا ولو  
رجع شاهد الطلاق واحد شاهدي الدخول ضمنوا من ذلك نصف



المهر على شاهد ي الدخول نصفه والنصف الباقي عليهم اثلاثا . ولو شهد  
شاهدان على رجل انه تزوج امرأة بالعقد وهم وهي تدعي ذلك والزوج  
يحتج بما جازا القاضى بشهادتهما والزوج يعلم انه باطل فان الزوج يسعه  
ان يطأها لان القاضى قد جعله كالحائى قول ابى حنيفة قال ابى الفضل  
واذكر في كتاب الحكم انه بلغه عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان رجلا  
اقام عنده بيعة على امرأة انه تزوجها فانكرت المرأة فقضا له بالمرأة فقال  
له المرأة انه لم يتزوجني فاما اذا قضيت الجدة بكاحي فقال لا احد من المسلمين  
زوجك قال و به ماخذ . واذا طلق الرجل امراته ولم يدخل لها ولم يفرس  
لها مهر افشدها شاهدان صحتها من المتعة على عتق ودفعه اليها  
وقبضه وهي تنكر ذلك فقضى به عليها ثم رجعا فانها لا يضمنان لها العتد  
ولكن يضمنان لها المتعة وهي ثلثة اذاب مثل كسوها لثامها فان كان  
لمهر مثلها عشرة دراهم ضمننا لها خمسة دراهم . ولو شهد شاهدان على  
الطلاق وشاهدان على الدخول ولم يكن بينهما مهر افقضى لها ذلك ثم  
رجعوا ضمن شاهد الاطلاق نصف المتعة وشاهد الدخول بقية المهر  
ولو شهد شاهدان على ما يتي درهم بعينها لها الرجل وشهد اخران على  
احدها انها له فقضا بذلك ثم رجع احد شاهدي الماتين ضمن خمسين  
دورها وان كان رجح احد شاهدي الماتية لم يضمن شيئا وكذلك العتد والنوب  
**باب الرجوع عن الشهادة**  
واذا شهد الذميان لزمى بماله او حرم او خير ففقط القاضى بذلك ثم  
رجعا ضمن المالك وقية الخنزير ومثل ذلك الخمر فان كان الشاهدان اسلما  
ثم رجعا عن شهادتهما ضمننا المالك وقية الخنزير ولا يضمنان الخمر ولا قيمته  
في قول ابى يوسف ويضمنان قيمة الخمر في قول محمد ولو لم يسلما الشاهدان  
واسلموا المشهود عليه ثم رجعا عن الشهادة ضمننا قيمة الخنزير ولا يضمنان  
الخمر . ولو شهد ذميان بماله على ذمي فاسلموا المشهود عليه قبل ان يقضى  
القاضى بشهادتهما لم يقض القاضى لهما واذا شهدا مسجودان في قذف  
فقضا بشهادتهما ثم علم بذلك ولم يمس من رايه امضاء فانه يرد القضاء باخذ  
المال من المقتضى عليه ولذلك لو علم انها عتدان او كافران او اعميان رد  
القضاء واخذ المقتضى له بذلك كله وهذا كله قياس قول ابى حنيفة و ابى  
يوسف ومحمد . واذا شهد شاهدان على رجل انه دبر عبده فقضا

القاضي بذلك ثم رجعا ضمننا ما بقصد التدبير فان مات المولى والعبد  
مخرج من ثلثة عتق وضمن الشاهدان قيمته مدبرا وان لم يكن له مال  
غيره عتق ثلثه ويسعى في ثلثه ويضمن الشاهدان ثلث القيمة اذا عجل  
العتد الثلثين ولم يرجعوا بذلك الثلث على العبد واذا لم يعجل العتد  
الثلثين من القيمة وعجز عنها فله المودعة ان يرجعوا بها على الشاهدتين  
ويرجع الشاهدان بذلك على العبد في قول ابى يوسف ومحمد ولو شهدا  
عليه انه كاتب عبد على الف الى سنة فقضا بذلك ثم رجعا عن شهادتهما  
وهو يساوي العتق او الف فانها يضمنان قيمته وسعانه بالكاتبه على  
نحوهما ولا يعتق المطالب حتى يودي ما عليه فاذا اذاه عتق والولا لم ين  
كاتبه وان عجز فرد في الرق ككأن لمولاه ويرد المولى ما اخذ من الشهود  
عليهم . ولو شهد شاهدان على رجل انه حلف بعتق عبده ان دخل هذه  
الدار وشهد اخران انه دخلها فان العبد لعنق فان رجح الشهود جميعا  
ضمن شاهد الممين قيمة العبد ولا ضمان على شاهدي الدخول ولو شهد  
شاهدان على رجل انه اعتق عبده عن دين منه وشهد اخران انه اعتقه  
البيعة فقضا بذلك ثم رجعوا فالضمان على شاهدي العتق البتات دون  
شاهدي التدبير ولو شهد شاهدان التدبير ولا فقضا به ثم رجعوا  
ضمن شاهد التدبير ما بقصد التدبير وضمن شاهد العتق البتات قيمته  
مدبرا ولو كان شاهدا العتق البتات شهدا انه اعتقه البتة قبل التدبير  
فاعتقه القاضى شحرجوا جميعا ضمن شاهدي العتق قيمته ولو كان  
ضمان على شاهدي التدبير الا ترى انهما لو شهدا انه باعه من هذا بالعب  
درهم وقتا لذلك وقتا قبل التدبير فابطل القاضى التدبير وانقد  
البيع ثم رجعوا لم يضمن شهود المتدبير شيئا ويضمن شهود البيع فضل  
القيمة على الثمن وان كانت القيمة اقل من الثمن والمشتري هو المنكر صحتا  
المشتري فضل الثمن على القيمة ولو كانا سوا فشهدا انه نقد الثمن والبايع  
منكر ثم رجعا عن البيع ولم يرجعوا عن نقد الثمن لم يضمن شيئا ولو رجعا  
عن نقد الثمن ضمننا الثمن ولو كان البايع هو المدهي والمشتري بمحمد لم يضمن  
شيئا . واذا شهد شاهدان على رجل انه كاتب عبده على الف درهم الى  
سنة وقيمتة خمسين درهم فاجاز القاضى ذلك ثم رجعا فاحتار المولى



شاهدين شاهان ورد عليها ما كانا ضمننا له وكذلك اقرار المولى في العتق  
ولو شهدا على رجل انه حلف بعتق عبده ان لا يدخل هذه الدار وانكر  
ذلك المولى ودخل العبد الدار بعد شهادتهما نقضا للقاضي بعتقه  
ثم رجعا عن شهادتهما حينما قيمته • واذا ادعى العبدان مولاهما كاتبة  
على الف وهي قيمته وقال المولى كاتبة علي الفين واقام البيعة فقضا  
القاضي بذلك على المكاتب فادعاهما ثم ترجع الشهود عن شهادتهما فان  
القاضي يضمنهم الف درهم للمكاتب ولو كان المكاتب لم يدع الكاتبة نقضا  
المولى كاتبة علي الفين ومحمد المكاتب ذلك واقام المولى البيعة فانه لا  
يقبل منه ويقال للمكاتب ان شئت فامضي على المكاتب وان شئت فدعها  
وكن رقيقا فان كان المكاتب يدعي انه حر فاجاب المولى بشاهدين فشهدا انه  
كاتبه علي الفين فقضا عليه بذلك وادى المال ثم رجعا ضمنا الفين  
للمكاتب وان كانت قيمته اقل من ذلك • واذا شهد شاهدان على رجل  
انه عبد لهذا الرجل فقضى به ثراعتقه على مال ثم رجعا عن شهادتهما  
لم يضمننا له شيئا ولو شهدا على رجل انه اعترف بعبده على خمسمائة وقيمته  
الف درهم فاعتقه القاضي فشهدا عن شهادتهما فان القاضي  
يحيره فان شاؤن شاهدين الف الف ورجعا على العبد بخمسمائة ودهم  
ولا العبد للمولى **باب الرجوع عن**  
**الشهادة في النسيب والاولاد** واذا ادعى رجل انه ابن رجل والاب  
يخجل فاقام البيعة انه ابنه ولد علي فراه فقضا القاضي بذلك اثبت  
نسيبه ثم رجعا عن شهادتهما فلا ضمان عليهما وكذلك لو اقام البيعة  
ان هذا مولاهم اعتقه وهو ملكه وقال ذلك انا حر الاصل ثم رجعا  
بعدها نقضا عن شهادتهما لم يضمنوا شيئا ولو مات فورثه ثم رجعا عن  
شهادتهما لم يضمنوا ايضا شيئا ولو شهد الرجل انه ابن هذا القليل لا  
وارث له غيره والقائل بقرانه قتله عدا فقضا القاضي بالقصاص  
وقبلة الابن ثم رجعا عن شهادتهما فلا ضمان عليهما في القصاص ولكنهم  
يضمنون كل ما ورثه هذا الابن من القليل لو رثته المقروقين الا تري  
انهم لو شهدوا على رجل انه عفا من ذوقا جازة القاضي ثم رجعا لم يضمنوا  
شيئا وعليهم التقدير ولو رجعا عن الشهادة قبل ان يقضا بها كان القصاص  
واجبا علي حاله • ولو شهد الرجل مسلم كان ابوه كافرا ان اباه مات

الشاهدين

شاهان شاهدين وقبض منها القيمة لم يعتق المكاتب حتى يودي الف الى  
الشاهدين ويصدقان بالفضل فان لم يجز القاضي المولى ولكن المولى  
جعل سقيا المكاتب حتى قبض منه مائة درهم او لم يقبضها غير انه قد علم  
بالرجوع من الشاهدين فهذا اختيار للمكاتب ولا يضمن الشاهدان شيئا  
ابدا وان لم يكن علم فهو سوا ولا يرجع على الشاهدين ابدا ما خلا حصوله  
واحدة ان يكون المكاتب اقل من القيمة فان هذا له ان ياخذ المكاتب  
بالمكاتب ورجع على الشاهدين بفضلك القيمة ولو شهدا انه باع عبده  
من رجل بالف درهم الى سنة وقيمته خمسمائة والمشتري يدعي ذلك المبيع  
يخجل فاجاز القاضي فشهدا فان القاضي يحيره فان شاؤن شاهدين  
القيمة ورجعا على المشتري بالثمن وصدقا بالفضل وان اختار المشتري  
لم يرجع على الشاهدين بشي ابدا ولو تقاضا المشتري بعد رجوعهما كان هذا  
رضامته ولم يبيع الشاهدين بشي منه ابدا • واذا شهد شاهدان على  
رجل انه حلف بعتق عبده ان في قديم عشرة اوطال وحلف الرجل بعتقه  
وام القاضي ان حله ابدا فشهد الشاهدان على المولى ان في قديم خمسة  
اوطال فاعتقه القاضي بشهادتهما ثم اطلقه القاضي من القيد ثم نظر الى  
القيد فاذا فيه عشرة اوطال فان اباحه فاعترف على الشاهدين قيمة العبد  
لانه اعترف بشهادتهما قبل ان يحل العبد وقال ابو يوسف ومحمد لا ضمان  
عليهما وانما يعتق محل القيد ولو لم يحله وعلم انهما شهدا بباطل ودفع الرق  
ولو شهد رجلان على رجل انه اعترف بعبده عام الولي في اول يوم رمضان فاجاز  
القاضي شهادتهما بذلك ثم رجعا عن شهادتهما ضمنا القاضي قيمة العبد  
يوم اعتقه القاضي وحكمه في حره فادعاه وادعاه في حله فادعاه  
الى ان اعتقه القاضي حكمه الحر • ولو شهدا على عبدان مولاه اقرب حين  
ولداه لهذا الرجل فأنكره المولى والعبد يوم شهدا وجلسا بفقضا  
به القاضي ثم رجعا ضمنا قيمته يوم قضى به القاضي • ولو شهدا على رجل  
انه طلق امراته عام اول في رمضان قبل ان يدخل بها فقضى به القاضي  
والرغم نصف المهر ثم رجعا فضمنه القاضي نصف المهر ثم شهد الشاهدان  
على الزوج انه طلقها عام اول في سوال قبل ان يدخل بها لم يقبل ذلك ولو  
ينتفع به الاولان • ولو اقر الزوج بذلك عند القاضي لم يكن له عتق



مسلمًا ولا يثبت بن كافر فقصي ميراثه للمسلم ثم رجعوا عن شهادتهم ضمنوا  
الميراث كله للكاثر ولو أسلم كافر ثم مات وله ابنان مسلمان كل واحد  
منهما يدعي أنه أسلم قبل موته وأقام على ذلك شاهدين فودعتهما القاضي  
ثم رجع شاهدا أحدهما ضمنا جميع ما ورثه الآخر وكذا لو مات رجل  
عن أخ معروف فادعى أخوانه ابنه وشهدا به شاهدان وحكم له بالميراث  
ثم رجعا ضمنا جميع ذلك للآخر وإن كان صبي في يدي رجل لا يعرفه  
أخوه أو غيره فشهد شاهدان على أخيه أنه ابنه فثبت القاضي نسبه منه  
ثم مات الرجل فقصي له ميراثه ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمنا شيئا وكذلك  
لو شهد المرأة بالنكاح على مهر مثلها فقصا به ثم مات الرجل فودعته ثم  
رجعا عن شهادتهما فلا ضمان عليهما ولو كانت الشهادة بعد الموت ضمننا  
جميع ما أخذه للورثة ولو كان في يدي رجل عبد صغير وفي يده أيضا أمة  
له فشهد شاهدان أنه ابن أخيه أو ابنه وشهد آخران أنه اعتق هذه الأمة  
ثم تزوجها على ألف درهم وهو يحد ذلك كله فقصا القاضي جميع ذلك  
ثم مات الرجل عن شيء سوى الصبي فقصي للمرأة بالمهر وقسم المال بينهم على  
الميراث ثم رجع الشهود عن شهادتهم فإن شهود الابن يضمنون قيمة الابن  
للورثة إلا نصب الابن منها ويضمن شهود الأمة قيمة الأمة إلا يميز  
الأمة منها ولا يضمنون غير ذلك إلا أن يكون المهر أكثر من مهر مثلها  
فيضمنون ذلك الفضل لأحسنتها منه بميراثها • وإذا مات الرجل  
فادعى رجل أنه أوصى له بالثلث من كل شيء وأقام على ذلك شاهدين فقصي به  
ثم رجعا عن شهادتهما ضمنا جميع الثلث وكذلك لو شهد أنه أوصاه  
بالثلث في حيوة الميت فلم يخصوا في ذلك حتى مات ولو شهدا بعد موته  
أنه أوصاه بثلث الحادية فقصا الميراث وهي تخرج من ثلثه فقصي له نصيب  
فوطيها وولدت له ثم رجعا عن الشهادة ضمنا قيمتها يوم قضى لها ولا يضمن  
قيمة الولد ولا العقر لو ولدت من غيره فإن اختلفوا في قيمتها فقال الشاهد  
قد زادت قيمتها لم يصدقوا على ذلك وأخذ قيمتها اليوم إلا أن يقيم البينة  
على ما قال فيؤخذ بذلك إلا أن يقيم الورثة البينة على أن قيمتها يوم شهدا  
أكثر مما قال شهودها فيؤخذ ببينة الورثة ولو كانت التجارية ميتة حين اختلفوا  
كان القول قول الشاهدين في قيمتها إذا لم يكن بينهم بينة ولو شهدا أن الميت أوصى  
إلى هذا في تركته فقصي القاضي بذلك ثم رجعا فلا ضمان عليهما ولا ضمان على

الوصي

الوصي أن استهلك شيئا **باب الرجوع عن الشهادة** وإذا شهد شاهدان على شهادة أو بعة  
وشاهدان على شهادة شاهدين بحق فقصي به ثم رجعوا فعلى الشاهدين  
الذين شهدا على شهادة أو بعة ثلثا الضمان وعلى الآخرين الثلث وإنما انظر  
إلى الشهود على شهادة لغير الأجنبي إن أو بعة لو شهدوا على شهادة اثنين  
وشهدا ابنان على شهادة اثنين ثم رجعوا بعد القضاء نصف الضمان  
على الأربعة ونصفه على الاثنين وهذا قول أبي يوسف وقال محمد الضمان  
على الفريقين نصفين في الوجه الأول وإنما انظر إلى الأول مما يلزم الشهود  
بشهادتهم وشهادة من شهدوا على شهادة لغيرهم فالزمهم أقل ذلك • وإذا  
شهد شاهدان على شهادة شاهدين فقصي به القاضي ثم رجع الأوليان  
والآخران فلا ضمان على الذين شهدا عند القاضي ولا ضمان على الأوليين  
في قول أبي حنيفة وأبي يوسف فقال محمد المتهود عليه بالخيار إن شامخ  
الأوليين وإن شامخ ضمن الآخرين فإن رجع الأوليان ولم يرجع الآخرين  
فلا ضمان على الراحمين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد هما ضمنا  
للمالك وإن لم يشهدا الآخرين فلا ضمان عليهما والقضاة ما ضي في جميع ذلك  
**باب الرجوع عن الشهادة في الحدود**  
**وعقوباتها** وإذا شهد رجلان على رجل بسرقته الفدية وهو يعينها فقطعت  
يد ثم رجعا ضمنا دية يده في ماله وضمنا الألف بعين كاست قايمة مشاة  
إليها وقال البرهيم قال علي بن أبي طالب لا تقطع يدان بيد وكذلك كل قصص  
في نفس أو دونهما • ولو شهدا ببيعة نفر على رجل بالزنا ولم يحضر مجلده  
الأمام مائة جلدة أو حرقته الشياطين فرجعوا عن الشهادة فإن  
أبا حنيفة قال ليس عليهم أو ضرب وقال أبو يوسف ومحمد عليهما  
أرسل لضرب فإن لم يحرقه الشياطين فلا ضمان عليهما وكذلك لو كان هذا  
في حد قذف أو زنا أو غير ذلك • ولو شهد رجلان على رجل أنه اعتق عبد  
وشهد عليه أو بعة بالزنا والاحصان فأجاز القاضي شهادة لغيره واعتقه  
ورجعه ثم رجعوا عنها فعلى شهود العتق قيمة العتق لمولاه وعلى شهود  
الزنا الدية لمولاه أيضا إن لم يكن له وارث عتق من قبل أنه قد عتق وإن  
كان المولى يحد العتق وكذلك لو كانوا شهدوا أنه ابنه وكذلك لو كان أحد  
شاهدي العتق أحدا الأربعة ضمن حصته من الدية مع حصته من القيمة



وكذلك لو كان شهود العتق رجل وامرأتان ولو شهدا أربعة على العتق  
والزنا والاحصان فامضى القاضى ذلك كله ورجعوا عن العتق ضمنوا القيمة  
ولو رجع انسان عن الزنا وانسان آخران عن العتق فلا ضمان على شهود العتق  
لانه قد بقي انسان على العتق وعلى الدين رجعا عن الزنا نصف الدية والحد  
ولو شهدا أربعة على رجل بالزنا والاحصان فمضى القاضى بذلك وامر بوجه  
فرجوا عن الشهادة وقد جرحتة الحجة وهو حى فان القاضى يذرا عنه  
الحكم الرجوع ويضمن الشهود ادرى جراحته ولو شهدا انه صالح لم يرد  
عنه على الف درهم ثم رجعا ثم سميا سائها ما كان المنكر للصحة ولو  
شهدا انه صالح على عشرين الف والقاتل محمد فمضى القاضى بذلك ثم  
رجعا عن شهادتهما ضمنا الفصل على الدية فكذلك هذا فيما دون النفس  
ولو قال الطالب صالحك على الف درهم وقال المدعى عليه بل صالحك على  
خمسماية درهم فالقول قول المدعى عليه مع يمينه فان اقام الطالب بيئته على  
الف درهم فمضى له بها ثم رجع شهوده ضمن الخمس مائة التي وجبت بشهادتهم  
واذا شهد شاهدان على رجل انه عفا عن دمه خطأ او جراحه خطأ او عده  
فيها ادرى فمضى بذلك ثم رجعا ضمنا الدية وادرس تلك الجراحات  
ويكون الدية عليهم في ثلث سنين وما بلغ من ادرى الجراح خمسماية  
فصاعدا الى ثلث الدية في سنة وما زاد على الثلث يعفى عنه اخرى الى ثلثي  
الدية وما زاد على الثلثين يعفى عنه اخرى فان كان الادرى اقل من خمسماية  
ضمنه حالا وان كانت الدية وجبت حالة ولم يوجد منها شي فشهدا انه  
ابراه منها وقضى بالبراءة ثم رجعا ضمنا ذلك حالا ولو وجد قبل بين الظاهر  
فمضى استحالتهما القاضى خمسين مائة ما قبلنا وما علمنا له فامضى فمضى  
القاضى بدية ثم رجعا عن شهادتهما فمضى فلا ضمان عليهما لان بطلان  
الدية لم تلزم القبيلة بشهادتهما قال ابو الفضل يرتد بقوله رجعوا عن  
شهادتهما عن ائمة القم الذين حلفوا بها في اعدائهم انفسهم فيها • واذا  
شهد شاهدان على عبد في يدي رجل انه لفلان فمضى به القاضى له  
والذي في يده العبد بمحمد ذلك ثم رجعا عن شهادتهما وضمنهما القاضى  
القيمة فاذا نأها او لم يرد ما حاضى وهب المشهود له العبد للمشهود  
عليه وقبضه فان الشاهد بين بريان من الضمان ويرجعان فيما ادنا  
فان رجع الواهب في العبد فقبضه وجع المشهود عليه بالضمان على

الشاهد • فان مات المشهود له فموت المشهود عليه منه العبد  
رجع عليه الشاهدان بما ادعياه من القيمة وكذلك لو كان العبد قبل  
فاخذ المشهود له قيمته فموت المشهود عليه منه بطلان القيمة او  
مشلها من تركه فكذلك ان كان معه وادرس اخر وفي حصته من ميراثه  
وقا بطلان القيمة • ولو شهد شاهدان على رجل انه تزوج هذه المرأة  
على الف درهم وهو مهر مثلها والزوج محمد فمضى القاضى بذلك ثم  
طلقها عند القاضى ثم رجعا عن شهادتهما فلا شيء عليهما ولو قال الزوج  
تزوجتها بغير ثمن دهر كان على الشاهد من فضل ما بين المتعة الى  
الخمسماية التي غرمها الزوج • ولو كان شهدا اخران على الدخول قبله  
الطلاق ثم رجعا جميعا فعلى شاهدي الدخول خمسماية خاصة وعليهما  
وعلى شاهدي الالف فضل ما بين المتعة والخمسماية نصفيين • ولو كان  
شهدا اخران ايضا على الطلاق فمضى القاضى بجمع ذلك ثم رجعوا فعلى  
شاهدي الدخول خمسماية خاصة وعليهما ايضا وعلى شاهدي التسمية  
فضل ما بين المتعة الى نصف الالف وعلى شاهدي الدخول وشاهدي  
الطلاق وشاهدي النكاح قدر المتعة اثلاثا على كل شاهد من ثلث •  
واذا شهدا أربعة بقر على رجل بحق فشهد عليه انسان بخمسماية وانسان بالالف  
فمضى به القاضى ثم رجعا احد شاهدي الالف فان علمه ربع الالف فان  
رجع معه شاهدا الخمسماية كان على شاهدي الالف ربع الالف وعليهما ايضا  
وعلى الآخرين ربع بينهما اثلاثا • وان رجعا جميعا كان على شاهدي الالف  
خمسماية خاصة والخمسماية اخرى عليهم جميعا ادنا عا فان رجعا شاهدا الالف  
واحد شاهدي الخمسماية فان النصف على شاهدي الالف خاصة والربع  
عليهما جميعا اثلاثا • رجل مات وترك عبدين وامه ولا فشهد شاهدان  
ان لهذا الرجل اخوة لابنه وامه وادرس له غنمه فمضى له  
القاضى بالمال والعبدين والامه ثم شهد شاهدان بعد ذلك ان  
احدا للعبدين بعينه بن الميت فاجاز القاضى شهادتهما واعطاه الميراث  
كله ثم شهدا اخران ان العبد الباقي بن الميت فمضى به ايضا ثم شهدا  
هذان ان الميت اعتق هذه الامة وتزوجها في حوته وصحته فقضى  
القاضى بنكاحها وجعلها امة وتزوجها في حوتها وصحتها فقضى  
شهدا للعبد الاول ضمنا قيمته بين الابن الاخر والمرأة ائمانا وكذلك



ولو برجعنا ورجع شاهد الابن الثاني ضمينا قيمته بين الابن الاول  
والمرأة اثمانا ويضمنا ميراثا لما لاخته دون المرأة • ولو لم يرجع  
هذان ورجع شاهد المرأة ضمنا قيمتها وميراثها بين الاثنين ولو  
كان الشاهدان للمرأة هما الشاهدان على نسب الابن الاول والاين  
الاخر ثم رجعوا عن الشهادة كلها كان الضمان عليهم كذلك وسواء  
رجعوا معا او متفرقين لان اصل الشهادة كان مختلفا بعضها قبل  
نقض ولو شهد شاهدان على ذلك كله معا وبعضهم لا يصدق بعضا  
ثم رجعا ضمنا اثمن المرأة من المال وقيمتها للاثنين ويضمنا من كل بن  
لصاحبه سبعة اشهم من ثمانية اشهم والثن للمرأة وكذلك لو رجعا عن  
الشهادة واحد بعد واحد **باب**

**من الرجوع ايضا** رجل له جاريتان وكل واحد منهما ولد ولدت  
في ملكه فشهد شاهدان لاحد الاثنين ان الرجل ادعاه وهو ينكر وشهد  
اخران للولد الاخر مثل ذلك فنقض القاضي ما بينهما اساء وجعل الاثنين ام  
ولد ثم رجعوا عن شهادتهما والولد حتى ضمن كل شاهد من منته قيمة الولد  
الذي شهدوا له ويرجع شاهد اكل واحد في الميراث ما بين قيمة امة الى  
قيمتها امر ولد فاذا غرما ذلك واستهلكه الاب ثم مات ولا وادث له غيرها  
وكل واحد من الاثنين بحمد صاحبه ضمن كل شاهد من الولد الاخر نصف  
قيمة امر الولد الذي شهد له ويرجع شاهد اكل واحد في الميراث الذي  
ورثه الولد الذي شهد له بجميع ما اخذ منهم الولد في حياته • ولو كان  
رجعوا عن شهادتهم بعد موت الولد ضمن كل شاهد من منته للولد الذي  
لم يشهدوا له نصف قيمة الولد الذي شهد له ونصف قيمة امر غير الولد  
ولم يضمنا من الميراث شيئا • ولو كانت الشهادة منهم بعد موت الولد  
عن اخ الاب وامر لا وادث له غيره فنقض شهادتهم ثم رجعوا غرم  
كل واحد من الشاهدين للولد الذي لم يشهد له قيمة الولد الذي  
شهد له وقيمة امة امة وجميع ما وادث ولم يضمنا للاخ شيئا وكذلك  
في هذه الوجوه لو كان الشهود كلهم شاهدين شهدا لهم بذلك حتملة  
والولدان صغيران فنقض القاضي ثم كرر الولدان صدق كل واحد  
منهما فشهادته خاصة وكذبها فتمت شهادته لاخته ثم رجعوا • ولو  
كان الولدان كبيران فشهد شاهدان على المولى انها سحابة يقول في كلمة

واحد هذان اساي من هاتين الجاريتين وادعى ذلك الغلامان  
فنقض به القاضي ثم رجعوا ضمنا للوالد قيمة الولدين ونقصان قيمة  
الاثنين فاذا اخذ ذلك منها ثم مات الوالد ولا وادث له غيرها اخذ  
من تركته جميع ما ضمنا له ولم يضمنا للولدين شيئا • ولو رجعا بعد موته  
لم يضمنا شيئا ولو كانا شهدا بعد موته على اخ وهو وارثه ضمنا للاخ قيمة  
الولدين والاثنين والميراث كله ولا يشبه هذا الاخ فكل الباب  
لان ذلك ثبت بشهادة بعد الموت وقد رجعوا وهذا معروف قبل موته  
واذا شهد شاهدان على رجل بطلاق امراته وهو يحكم فنقض القاضي  
بالفرقة ونصف المهر لها ثم مات الرجل ثم رجعا عن شهادتهما  
غرمنا لورثة الزوج نصف المهر الذي احدثه المرأة ولا ميراث للمرأة منه  
ان كانت ادعت الطلاق او لم تدع ان اقر الورثة انه طلقها او لم يقر  
ولا انها قد ماتت في حياته فلا نفعة قول الورثة ولو كانا شهدا بذلك  
بعد موت الزوج وادعى ذلك الورثة فنقض لها نصف المهر في مالها ثم رجعا  
عن شهادتهما ضمنا للمرأة فنقض المهر والميراث • **باب**

**الرجوع واليمين**  
ذكر حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
اليمين على المدعي واليمين على المدعى عليه وعن ابي كريمة قال البيهقي على المدعي  
واليمين على المدعى عليه وكان لا يقر باليمين وقال ابو حنيفة اذا كانت الداء  
في يدي رجل فاذا دعاها رجل اخر فكلها او طائفة منها بما لبيته على المدعي  
واليمين على المدعى عليه الذي الدار في يديه وكذلك تكابر صنوف الاملاك  
وسواء ان كان احدهما مسلما حرا والاخر ذميا او موبدا او حريا مسلمانا  
او مملوكا تاجر ابها كان كذلك وكذلك لو ادعى شري من الذي في يديه  
او هبة او صدقة او اجارة او رهنا واصل معرفة المدعي والمدعى عليه ان  
ينظر الي المنكر منها فهو المدعى عليه والاخر المدعي • فان كان الذي في  
يديه ادعى انه باعه من هذا الرجل او اجره فهو المدعى عليه واليمين  
ولو ادعى رجل على رجل دين او وجه من الوجه وانكوه الاخر كانت البيهقي  
على المدعى ولو اقر بذلك المدعى عليه وقال قد قبضته المالك كان المدعى  
عليه قلة هو المدعى للقضاء عليه البيهقي وكذلك لو ادعى اخلافا فاكنته  
انه ادعى رجلين كل واحد منهما يدعي اياه فكل واحد منهما مدعى لما في



يدي صاحبه وعليه البيعة وكل واحد منها على صاحبه الميم فانما  
خلف على دعوى صاحبه وكذلك الحيوان والعروض • واذا تنازع رجلان  
في دار كل واحد منهما يدعي انها في يديه فعلى كل واحد منهما البيعة فان اقام  
كل واحد منهما البيعة انما في يديه جعلت في يدي كل واحد منهما نصفها  
فان اقام احدهما بيعة انما له قضيت بهما له وان لم يقيم لهما بيعة فطلب  
كل واحد منهما ميم صاحبه ما هي في يديه فعلى كل واحد منهما ان يحلف  
البيعة ما هي في يدي صاحبه فان خلفا لم يجعلها القاضى في يدي واحد  
منها واسما لكل عن الميم لم يجعلها في يديه • فان وجدها القاضى في  
يدي غيرهما لم يزرعها من يديه بالذي اتفق بين هاتين • واذا كان  
العبد في يدي رجل فادعاه آخر واقام البيعة انه كان في يدي امس لم يقبل  
ذلك منه وكواقام البيعة ان هذا العبد احد منه هذا او لم يزرعه  
منه او غصبه منه او غلبه عليه واخذ منه او شهدوا انه ادسله في حاجته  
فاعترضه هذا في الطريق فذهب به او شهدوا انه اتى من هذا فاحذر  
هذا الرجل فهدن الشهادة بجأيزه ونقض له بالعبد • واذا ادعى الرجل  
شيئا في يدي رجل انه له وقال الذي هو في يديه او دعيه او اعاد به او  
وكلني حفظه واقام البيعة لم يكن خصما للمدعي وقال ابو يوسف بعد ذلك  
اذا اتهم جعلته خصما ولم يقبل منه بيعة على ما ادعى من ذلك اذا كان يريد  
ان يدفع به الخصومة عن نفسه وقال محمد اذا شهدوا بالوكالة او الودعة  
او العارية من رجل مستي فلا خصومة بينهما وان قال الشهود دفع ذلك اليه  
رجل يعرف وجهه ان رآناه ولا يعرف اسمه ولشبهه لم يفت الى ذلك وكان  
الذي في يديه الشئ خصما وقال ابو حنيفة في الجامع لا خصومة بينهما اذا  
ادعى الذي في يديه انه اودعه رجل يعرف وجهه وشبهه له الشهود بذلك  
وقال ابن ابي ليلى اذا قال الذي في يديه هي ودعة لفلان عندي صدقة  
ودفعت الخصومة عنه واذا كانت الدار في يدي رجل وادعى رجل انها له  
اخرها اياه فادعى اخرها له او دعيها اياه فاقام البيعة قضى به بينهما  
نصفان واذا كان العبد في يدي رجل فادعى انه غصبه اياه واقام البيعة  
وادعى اخره اقرانه ودعيته له فاقام البيعة قضى به لصاحب الغصب  
**باب الدعوى في الميراث**  
واذا كان العبد في يدي رجل فاقام رجل البيعة ان اياه مات وتركه

مرا

ميراثا له لا يعلمون له وارثا غيره واقام رجل البيعة ان اياه مات منذ  
سنة وتركه ميراثا له لا يعلمون له وارثا غيره فانه يقضى بالعبد بينهما نصفان  
والوقت وغيرا الوقت في ذلك سوا فان وقت بيعة الاخر سنتين يقضى بالعبد  
لصاحب السنتين في قول ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف الاخر وقال محمد  
وهو قول ابي يوسف الاول العبد بينهما نصفان والوقت الاول والاخر  
وغيرا الوقت في ذلك سوا وكذلك الخواب ان ادعى الملك دون الودا  
فاقام البيعة على الملك سند وقين مختلفين • ولو اقام رجل البيعة  
ان اياه مات وتركه ميراثا له منذ سنة لا وارث له غيره او وقتوا قتل من  
سنة او لم يوقتوا وقتا فانه يقضى به للمدعي واذا كان العبد في يدي رجل  
فاقام اخر البيعة انه عدك منذ سنة واقام الذي هو في يديه البيعة انه  
في له منذ سنتين فهو للذي في يديه في قول ابي حنيفة واخر قول ابي يوسف  
وقول محمد وكان ابو يوسف يقول ولا هو للمدعي ولو كانت ارض في يدي  
رجل فاقام رجل البيعة ان اياه مات وتركها ميراثا لهذا لا يعلمون له وارثا  
غيره قضى لهما بينهما نصفين وشهادة شهود هذا انه مات وهي في يديه  
مثل قول الاخر ان اياه مات وتركها ميراثا وكذلك لو اقام احدهما البيعة  
ان اياه مات وتركها ميراثا لا وارث له غيره وادعى الاخر انها له فاقام  
البيعة على ذلك قضى به بينهما نصفين • وان اقام احد هما البيعة ان اياه  
مات وتركها ميراثا له لا وارث له غيره واقام الاخر البيعة انه اشترها  
من ابي هذا فانه بعد الثمن قضى لها المشتري وكذلك لو ادعى صدقة او  
وهبه مقبوضة من الميت في صحته واقام البيعة وكذلك لو اقام البيعة  
ان اياه تزوج امه عليها وان امه ماتت وتركها ميراثا لا وارث لها  
غيره فان ادعاهما رجل انها له فشهد له شاهدا ان انها لابنه ولم يشهدوا  
انه مات وتركها ميراثا فانه لا يقضى بها له ولا بعد هذه الشهادة •  
وكذلك لو شهدوا انها كانت لانه مات وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
اذا اقام البيعة انها كانت لابنه لم يحتج الى ان يقولوا مات وتركها ميراثا  
غيرا في اسله البيعة على عدد الورثة ثم انقضا هذا قوله الاخير  
ولو اقام البيعة ان اياه مات وتركها ميراثا ولم يعرفوا الورثة فان القاضى  
يكفل البيعة انهم ولد فلان بعينه والخصم لا يعلمون له وارثا غيرهم فان  
اقاموا على ذلك البيعة دفعوا الارض اليهم وياخذ منهم كفيلا ثم ادفع اليهم



ولو اقام البيعة لها كانت لجن مات وتركها ميراثا لو يقض له حتى يشهد والله  
 وادب جده لا يعلمون له وارثا غيره في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
 اقضى لها الميراث واضعها على يدي عدل حتى يصح اعدد ورثة الجدة وكذلك  
 في قول ابن ابي شيبة يقضى لها الميراث ولو شهدوا ان جده مات وتركها ميراثا  
 لا يبي هذا لا وارث له غيره فشم توفى والده وتركها ميراثا له لا وارث  
 له غيره قضيت لها له في قولهم جميعا وقال ابو حنيفة لا اخذ من الوارث كفا  
 بشي مما يدفع اليه من ميراثه ادب لو لم يحد كفا لاكت امعه حقه بشي لثاقه  
 لم يبين لي بعد ولو حب عليه واداك كانت الداد في يدي وجعل واقام  
 وجعل البيعة ان اباه مات وتركها ميراثا له ولاخيه فلا لا وارث له غيرها  
 واخوه غايب قضيت لهذا حصته واترك نصيب الغايب في يدي الذي  
 الداد في يديه في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف وسجد اذا كان الذي  
 في يديه الداد منكنا خرجنا نصيب الغايب من يديه ووضعناه على  
 يدي عدل وان كان الذي في يديه اقرب لذلك ترك نصيب الغايب  
 في يديه واداك كانت الداد في يدي وجعل وابن اخيه فادعي العوان اباه  
 مات وتركها ميراثا لا وارث له غيره وادعي بن الاخ ان اباه مات وتركها  
 ميراثا له لا وارث له غيره واقام البيعة قضى بينهما نصفين فان قال العور  
 كانت الداد بين ابيه واخي نصفين وصدقته بن الاخ بذلك واقام العور  
 البيعة ان اخاه مات قبل ان يورثه ابوه وابنه لا وارث له غيرها ثومات  
 ابوه فورثه هو لا وارث له غيره فانه يقضى بنصيب كل واحد منها لو ورثته  
 الاجادون الاموات **باب** **امثلة الذمة في الوارث** **شهادة**  
 وادامات الكافر وله ابنا احدهما  
 مسلم والاخر كافرا فاقام المسلم البيعة ان اباه مات مسلما وترك هذه الداد  
 ميراثا له لا يعلمون له وارثا غيره فاقام الكافر البيعة ان اباه مات  
 كافرا وترك هذه الداد ميراثا له لا يعلمون له وارثا غيره فانه يقضى  
 لها للمسلم منها لا يري اني اصلي على ابيه الميت ولو كان شهود الذي مسلمين  
 وشهود المسلم ومنين جعلتها للمسلم ايضا فاذا كانت الداد في يدي رجلين  
 احدهما مسلم وكافرا فاقام جميعا ان اباهما مات وتركها ميراثا فقال للمسلم  
 مات ابي مسلما وقال الاخر مات ابي كافرا فالي اقضى لها للمسلم منها الا  
 تري اني اصلي على الميت بقول ابيه وكذلك ان قال احد هما كتب مسلما

وكان ابي مسلما وقال الاخر صدقت وقد كتبت انا ايضا مسلما اسلمت  
 في حياته وكذبه الاخر وقال اسلمت بعد موته فالميراث للذي اجتمعا على  
 اسلامه في حياته وكذبه لك لو كان هذا الاختلاف في العاقبة والرقن  
 فالميراث للذي اجتمعا على عقده في حياته الاب واداك كانت الداد في يدي  
 ذمي فاقام المسلم بيعة من اهل الذمة ان اباه مات وتركها ميراثا له لا  
 وارث له غيره واقام الذي يدينه من اهل الذمة على مثل ذلك فاني اقضى  
 بها للمسلم فان كانت بيعة الذي مسلمين قضيتها بينهما نصفين واداك  
 كانت الداد في يدي مسلم فقال مات ابي وهو مسلم وتركها ميراثا لي وقال  
 اخو الميت وموذي مات ابي علي ذمي فاقول قول الابن والميراث له ولا قول  
 الاخر مع الابن وكذلك لو اقام البيعة اخذت بيعة الابن المسلم ولو  
 اقام الاخر بيعة من اهل الذمة على ما قال ولم يقر الابن البيعة لم اخبرها  
 على المسلم ولو كانت الداد في يدي ورثة الميت فقالت امرأة الميت وهي  
 مسلمة مات زوجها مسلما وقال والده وهو كافر من مات ابونا وهو كافر  
 وصدق اخو الميت المرأة وهو مسلم قضيت بالميراث للمرأة والاخر دون  
 الاولاد الا يري انه لو ترك ابنا وابنا واخا وهو مسلم فقالت لا بد لي  
 مسلمة مات ابي مسلما وصدقها الاخر وهو مسلم قال الابن وهو كافر ابي  
 كافرا اني اجعله مسلما واصلي عليه وادركت الاخ والابن ولو لم يكن  
 الميت واختلاف الابن والاخر جعلت لقول قول الابن الكافر واداك بعض  
 الورثة مسلم جعلت لقول قوله فان كانت له ابنت واخ اخاهما مسلم  
 والاخر كافرا فاقول قول المسلم منها امها كان وهذا كله اذا لم يقر  
 المسلم منهم ان الاب قد كان كافرا فان اقر ان اباه قد كان كافرا وادعي  
 المسلم انه اسلم قبل موته لم يصدق عليه ولو اقرت امرأة رجل  
 بعد موته انه طلقها في الطقة واجدة واقوت بانقضاء العدة وانه قد  
 راجعها وكذبه الورثة في الرجعة فاقول قول الورثة وادامات  
 الرجل وابواه دميان كافران فقال مات ابنا كافرا وقال والده وهو  
 مسلمون مات ابونا يوم مات مسلما فاقول قول الولد المسلم ولا ميراث  
 لابويه وادامات رجل وترك ميراثا في يدي رجل فاقام ابنة البيعة  
 انه ابنه وهو مسلم وقال كان ابي مسلما وقال الذي في يديه المال له وله  
 غير هذا او قال لا ادري له ولد غير هذا ام لا فاني انظر في ذلك وانظر

كان

مطل



هذه له وارث فان لم اعرف له وارث دفعت المال الى هذا واستوثقت  
منه بكفيل وكذلك لو كان هذا الابن يد كافرا او قال كان ابني كافرا وكذلك  
لو كان مكان الابن اب وكذلك لو كانت البنت جعلت لها الميراث كله بعد  
ان لا احد له عصبة ولا وارثا وكذلك الام فاما الجدة والجدة والاخت  
ومن الاخ وابن الابن ومن اشبههم بمنزلة في حال وبقسط في حال فاني  
لا اعطيهم شيئا الا ان يقوموا بالبينة على عدد الورثة او يشهدون المصهر  
لا يعرفون له وارثا غير هذا • واما الزوج والمرأة فاني اعطيها اقل  
ما يكون من نصيب الزوج والمرأة حتى اعرف الورثة وقال محمد اعطي  
الزوج والمرأة اكثر من نصيبها من الميراث حتى اعلم غير ذلك • ودوي  
عن ابي يوسف انه قال تعطي المرأة ربع الثمن وعن الحسن بن زباد يعطي  
المرأة ربع التسع ودوي عن ابي حنيفة ايضا مثل قول محمد •

### باب اختلاف الاوقات

في الدعوى وغير ذلك واذا كانت امة في يدي رجل فادعي  
رجلها لها منذ سنة واقام البينة وادعي الذي هي في يده لها  
له منذ سنتين واقام البينة لها له في يده منذ سنتين ولم يشهدوا  
له قضيت بها للمدعي • واذا كانت الدابة في يدي رجل فاقام اخر  
البينة لها له منذ سنتين فنظر الحاكم في شهادتهما هي بنت ثلث سنين  
يعرف ذلك فانه لا يقبل منه على ذلك • واذا كانت الدابة في يدي  
رجل فاقام رجل البينة لها له منذ سنة واقام الاخر البينة لها له  
اشتراها من اخر منذ سنتين وهو يومئذ يملكها فاني اقضي بها لصاحب  
الشوي • ولو شهدوا انه باعها بمن مسمى وقبض الثمن وقد قبض المشتري  
الدار ولم يشهدوا انه يملكها فاني اقضي بها لصاحب السري • واذا  
كانت الارض في يدي رجل فاقام اخر البينة انه اشترىها من فلان بمسمى  
مسمى وقبض الثمن لم يقبل ذلك حتى يشهدوا انه باعها وهو يومئذ  
يملكها او شهدوا انها ارض هذا المدعي اشترىها من فلان بكذا وقد  
التمن فاذا شهدوا بذلك فاذا حضر البايع فانكر ذلك بعد ما قضيت  
لها المشتري لم يكلف المشتري اعادة البينة عليه وقد اختلفنا فيه •  
واذا كانت الدابة في يدي رجل فاقام رجل البينة لها له ولم يوثقوا  
واقام الذي هي في يده البينة لها له منذ سنة فاني اقضي بها للمدعي

وكذلك

وكذلك لو لم يوثق شهود الذي هي في يده ولو اقام المدعي البينة  
انها له منذ سنة او سنتين شك الشهود في ذلك واقام الذي هي في يده  
البينة انما له منذ سنتين فاني اقضي بها للمدعي هي في يده • ولو وثقت  
شهود المدعي سنة وقال شهود الذي هي في يده سنة او سنتين هي  
المدعي ولو شهد شهود المدعي انها كانت له عام او لم تشهد شهود  
الذي هي في يده انها كانت له منذ العام قضيت بها للمدعي ولو شهد  
المدعي انها له منذ العام وشهد شهود الذي هي في يده انها كانت  
له عام او لم قضيت بها للمدعي هي في يده في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
الاخر ومحمد • واذا كانت الدابة في يدي رجلين فاقام احدهما  
البينة انما له منذ سنة واقام الاخر البينة انما له منذ سنتين  
قضيت بها لصاحب السنتين وان اقام احدهما البينة انما له منذ  
منذ سنة واقام الاخر ان له ثلثها منذ سنتين قضيت بالملين لصاحب  
السنتين واترك الثلث في يدي صاحب السنة • واذا كانت الامة في  
يدي رجل فاقام رجل البينة لها امته منذ سنة وانه اعتقها عن  
دين منه منذ سنة واقام الاخر البينة لها امته منذ سنة اشهر وانه  
اعتقها البينة منذ شهر فانه يقضي بها لصاحب الوقت الاول في قول  
ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وفي قول ابي يوسف الاول البينة بيعة بعني  
بيعة الاخر وهي حرة البينة • واذا كانت الدابة في يدي رجل فادعي  
رجل انه اشترىها منه بمائة درهم وقد نقد الثمن وادعا اخر انه اشترى  
منه بمائة درهم وقد نقد الثمن وادعا اخر انه اشترىها منه بمائة  
درهم وقد نقد واحد من البينتين وقتا فلكل واحد منهما  
بالخيار وان شا اخذ نصف الثمن الذي سمي شهوده وان شاء  
ترك وان اختار احدهما تركه اختار الاخر البيع لم يكن له الا نصفها  
بنصف الثمن اذا وقع الخيار من الحاكم وان وقت كل واحد من  
البينتين وقتا قضيت بها لصاحب وقت الاول ورددت الاخر  
بالثمن على البايع • وان وقت احدهما ولم يوثق الاخر قضيت بها  
لصاحب الوقت وان لم يوثق واحدة منها وقتا وكانت الدابة في  
يدي احد المدعين قد قبضها قضيت بها للمدعي هي في يده وود البايع  
الثمن على الاخر • فان شهد شهود الاخر على وقت لم يثقف به الا

ها



ان يشهد وان يبعد كان قبل بيع الاخر فاقضي بها له • واذا كانت الدار  
في يدي رجل فاقام رجل البيعة انه اشتراها من فلان وهو يملكها بمن مسمى  
ونقده الثمن واقام اخر البيعة انه اشتراها من اخر وهو يملكها بمن  
مسمى ونقده الثمن فانه يقضي لها بينهما نصفين ويرجع كل واحد منهما  
على البايع بنصف الثمن ان كانا اقرا يقبض الدار او لم يقرا ولو وقتت  
الشهود في هذا وقتين في الملك كان صاحب الوقت الاول • ولو  
اقام احدهما البيعة انه اشتراها من فلان بمائة درهم وهو يملكها  
ونقده الثمن واقام اخر البيعة ان فلان اخر وهما له وقبضها منه وهو  
يومئذ يملكها فانه يقضي لها بينهما نصفين وكذلك لو اقام ثالث البيعة  
على الصدقة من ثالث والترض واقام والبيع البيعة على اربعة لها من اربعة  
لقضي لها بينهم ارباعا • واذا كانت دابة في يدي رجل واقام رجل البيعة  
انها دابته اشتراها من فلان ثمن مسمى ونقده الثمن وقبض الدابة واقام  
اخر البيعة ان فلانا ذلك وهما وقبضها منه قضي لها لصاحب الشري  
وكذلك الشري اولى من الصدقة والرهين والنكاح عليها في قول محمد  
وكذلك في قول ابي يوسف الا في الشراء والنكاح فانها تكون نصفين  
والرهين اولى من الهبة والصدقة والنكاح اولى من الهبة والصدقة والهبة  
والصدقة شوا • واذا كانت الدار في يدي رجل فاقام رجل البيعة انه  
اشتراها من الذي هي في يديه بالهدية وهو نقده الثمن واقام الذي  
هي في يديه البيعة انه اشتراها من هذا المدعي بمائة درهم  
ونقده الثمن فان انا حليفة قال لقضي لها للذي هي في يديه وابطل دعوي  
الاخر ولا يجعل له شيئا ولو وقتت الشهود وقتين وكان وقت المدعي  
اولا فاني قضي لها للذي هي في يديه وابطل دعوي الاخر ولا يجعل  
له شيئا ولو كان وقت شهود الذي هي في يديه اولا فاني قضي لها  
للمدعي بالشري الاخر وابطل الاول والشري الاخر يقبض الاول واذا  
كانت الامة في يدي رجل فاقام رجل البيعة على المشتري منه واقامت  
الجارية البيعة على العتق والتدبير فان عتقها اولى وان وقتت  
البيعتان كان اولها اولى ولو وقتت بيعة المشتري ولم وقت بيعة  
العتق او التدبير كان العتق او التدبير اولى لان يكون المشتري قد  
قبض هو فيكون هو اولى حتى يقوم البيعة على ان العتق اولى او التدبير

وتما يعرف انه اولى وكذلك لو لم وقت بيعة المشتري الا ان المشتري  
قد قبضه فهو اولى حتى يقوم البيعة ان العتق اولى وكذلك الهبة والصد  
• لو كانت الدار والامة في يدي رجل فاقام اخر البيعة ان الذي هي في  
يديه وهما له وقبضها منه واقام الذي هي في يديه البيعة على المدعي  
بمثل ذلك فاني قضي للذي هي في يديه ولو ادعى رجل انه اشتري الامة  
من الذي هي في يديه بالهدية وهو نقده الثمن وانه اعتقها واقام البيعة  
على ذلك واقام اخر البيعة على الشري منه ايضا فاني قضي لها لصاحب  
العتق لان العتق بمنزلة القبض لا تري لها لو كانت في يديه جعلته  
اولي بالبيع • ولو ادعى احد هبة مقبوضة وادعى اخر صدقة مقبوضة  
واقام البيعة فوقت احدا البيعتين ولم وقت الاخرى قضيت لها لصاحب  
الوقت ولو كانت في يدي احد هبة قضيت لها له الا ان يقير الاخر البيعة  
انه اولى وكذلك كل ما لا يقسم فاما الدار وما يقسم فاني قضي به لادعائها  
ان عرف وان لم يعرف الاول قضيت به للذي هي في يديه فان لم يدر  
منها ولم يعرف الاول قضيت به للذي هي في يديه وان لم يكن في يده  
واحد منها ولم يعرف الاول ولم يوقت واحد منها وقتا بطلت ذلك  
كله • واذا اختصم رجلان في دابة او عرض من العروض كان ما كان  
وهو قاهر بعينه فان القاضى لا ينبغي له ان يسع من واحد منها حتى يحكم  
ذلك الذي اختصما فيه وان كان ذلك الشيء مستهلكا سعى دعواهما  
وقبل منها البيعة عليه **باب الدعوى في النكاح** واذا كانت الدابة في يدي رجل وادعى  
رجل الهاد ابته نتجها عنك واقام البيعة على ذلك واقام الذي هي في  
يديه البيعة الهاد ابته نتجها عنك فانه يقضي لها للذي هي في يديه  
اخذ في هذا بالاثروا السنة قال محمد احبرنا ابو حنيفة عن ابي ثمر عن  
رجل عن جابر بن عبد الله الانصاري ان رجلا ادعى باقة في يدي رجل  
واقام البيعة الهاد ابته نتجها واقام الذي هي في يديه البيعة الهاد  
ناقته نتجها فقضي لها رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يديه  
وكذلك العبد والامة وكذلك الثوب تكون في يدي رجل فاقام اخر  
البيعة انه ثوبه نسجه واقام الذي هي في يديه انه ثوبه نسجه فانه يقضي  
به للذي هو في يديه • واذا كانت الدابة في يدي رجل فادعاهما رجلان

ته

ضة



واقام كل واحد منها البيعة لها دابته تجها عند فانه يقتضي لها ان  
بينها نصفين وقت بيعة احدها او لم وقت بيعة الاخرى هي مشكلة  
تقتضي نصفين • وان وقتا وقتين فان كان بينهما على احد الوقتين  
قضيت لها لصاحبه وان كانت على غير الوقتين او كانت مشكلة قضيت  
بينها نصفين وفي رواية ابي الليث الخزاز في اذ كان سن الدابة على  
غير الوقتين فالبيعتان باطل والولادة والنفس وكل ما لا يكون الامرة  
واحده مثل الشايج فان اقام الذي هي في يديه البيعة انه تسحب الثوب  
وهو له او تحت الدابة عنده وهي له قضيت للذي هي في يديه على  
المدعي فان وقت البيعتان في الدابة وقتين فان كان سن الدابة على  
وقت بيعة المدعي قضيت لها له وان كان على وقت بيعة الذي هي  
في يديه او كانت مشكلة قضيت لها للذي هي في يديه • وان كان  
ثوب الخزي يدي رجل فادعاه رجل انه ثوبه تسحب واقام البيعة على ذلك  
واقام الذي هو في يديه البيعة مثل ذلك فاني نظرت فيه فان كان ممسك  
بنفس مرتين قضيت به للمدعي وان كان بمسا لا ينسج الامرة واجد  
قضيت للذي هو في يديه وفي الغزل يقتضي به للمرأة انكي هو في يديها وفي  
الشعر اذا كان مما تقص ويغزل مرتين يقتضي به للمدعي ولذلك الممرى  
وفي الحل يقتضي به للمدعي لا تصاع مرتين • واذا اقام البيعة على  
خطه الدار قضيت لها للمدعي لان الخطه تكون غير موه • واذا كان  
الصوف في يدي رجل فاقام رجل البيعة انه صوفه حد جره من غنمه  
واقام الذي هو في يديه البيعة على مثل ذلك فانه يقتضي به للمدعي هو  
في يديه لان الجزا لا يكون الامرة واحده وكذلك المرعوي والخز  
والشعر • واذا كانت الارض والنخل في يدي رجل فاقام اخر البيعة  
انه نخله وارضه وانه غرس هذا النخل فيها واقام الذي هي  
في يديه البيعة على مثل ذلك فانه يقتضي للمدعي لان النخل يغرس غير  
مرة وكذلك الكرم والشجر واذا كانت الحنطة في يدي رجل فاقام  
اخر البيعة انها حنطته وزرعها في ارضه واقام الذي في يديه البيعة  
مثل ذلك قضيت لها للمدعي لان الذرع قد يكون غير مرة وكذلك لو  
كانت ارض فيها ذرع فاقام كل واحد منهما ان الارض والذرع له وانه  
زرعه فيها قضيت لها للمدعي من قبل انه اقام البيعة على الارض والارض

لاسمع

لاسمع وكذلك قطن في يدي رجل او كان اقام رجل البيعة انه له وانه  
زرعه في ارض له اخري في يديه وخرج منها ذلك فانه يقتضي لها للمدعي  
لانه زرع غير مرة وكذلك الحنطة والشعير وكل ما يزرع ثما يكال او  
يوزن وهذا لا يشبه الصوف والمرعوي لان الرجل يزرع في ارض  
غير مرة فيكون له ولا يستحقه وت الارض حوجه من ارضه وما  
خرج من الصوف والمرعوي فهو لصاحب الغنم ولو كان القطن سمرا  
ثما في ارض في يدي رجل فاقام اخر البيعة انها ارضه وانه زرع هذا  
القطن فيها فانه يقتضي لها للمدعي وكذلك دار في يدي رجل اقام اخر  
البيعة انها داره بناها هذا البناء ماله واقام الذي في  
يديه البيعة على مثل ذلك فانه يقتضي لها للمدعي • ولو كانت امه  
في يدي رجل ادعاه رجل اخر انها امته ولدت عنده في ملكه واقام  
الذي هي عنده البيعة على مثل ذلك قضيت لها باهم للمدعي •  
ولو كان صوف في يدي رجل اقام اخر البيعة انه صوفه جره من شاته  
هذه وفي ملكه واقام الذي هي في يديه البيعة انه صوفه وانه جره  
من شاته هذه وفي ملكه شاة اخرى شاة اخرى قضيت للذي هي في  
يديه ولو اقام المدعي البيعة على الشاة التي في يدي المدعي عليه  
انها شاته وانه جره هذا الصوف في ملكه منها واقام الذي هي في  
يديه البيعة على مثل ذلك قضيت لها للمدعي لانه استحق الاصل  
ولم ينسب واخذ منها الاصل الى ولادة عنده • ولو كان عبده  
في يدي رجل فاقام اخر البيعة انه عبده ولد في ملكه من امته هذه  
ومن عبده هذا واقام الذي هو في يديه البيعة انه عبده ولد في  
ملكه من امته هذه ومن عبده هذا فانه يقتضي به للمدعي في يديه  
وتكون بن عبده وامته • واذا كان العبد في يدي رجل فاقام اخر  
البيعة انه عبده اشتراه من فلان وانه ولد في ملك فلان الذي  
باعه اياه واقام الذي في يديه البيعة انه عبده اشتراه من فلان  
اخر وانه ولد في ملكه قضيت به للمدعي هو في يديه وكذلك ان اقام الذي  
هو في يديه انه عبده فقط وكذلك لو اقام البيعة على وارثه او وصيه  
او هبة مقبوضة من رجل وانه ولد في ملك الذي وصل اليه من قبله  
ولو كان في يدي رجل واقام اخر البيعة انه عبده ولد في ملكه ولم ينسبوا



امته واقام اخر البيعة انه عبده ولد عنده من امته هذه فانه يقضي به  
للذي امه في يديه فان شهد شهود الذي العبد في يديه انه ابن هبة  
الامة لامة اخرى والحالة والمخالفة ولدته في ملكه فانه يقضي بالعبد  
الذي هو في يديه ويقضي بالام الذي في يديه الذي اقام البيعة عليها  
ولو كان عبدا في يده فاقام اخر البيعة انه عبده ولد في ملكه من امته  
هذه ومن عبده هذا واقام اخر البيعة انه عبده ولد في ملكه من امته هذه  
ومن عبده هذا فانه يقضي به بينهما فصفين ويكون ابن الامتين والعبد  
جميعا وقال ابو يوسف ومحمد لا يثبت نسبه من الامتين • واذا كانت  
تبا تحشوا في يدي رجل فاقام رجل البيعة انه قباة خاطه وحشاه وقطعه  
في ملكه واقام الذي هو في يديه البيعة على مثل ذلك فانه يقضي به  
للمدعي لانه يحشوا ويعاد غير منقذ وكذلك الحسبة المحسوة والقرا وكل ما  
يقطع من الثياب والبسط والاماط والوسايد وكذلك الثوب المصنوع  
بالعصر او الورس او الزعفران في يدي الرجل فاقام اخر البيعة امته  
توبه صبغه بهذا العصر وهذا الزعفران وهذا الورس في ملكه  
ويقضي الذي في يديه البيعة على مثل ذلك فانه يقضي به للمدعي وكذلك  
او في الصفر والجد يد وغيرها الا اذا كان الانصاع الاموة واحدة فهو  
للمدعي في يديه واذا كان بصاع غير مرة فهو للمدعي وكذلك المضراعي  
من التاج والحسب او اما الحسب او الاقداح تكون في يدي الرجل فاقام  
اخر البيعة انه له نخره وصبغه واقام الذي في يديه البيعة على مثل ذلك  
فان كان ذلك لا يكون الاموة واحدة يقضي به للمدعي في يديه وان كان  
يكون غير مرة فهو للمدعي وكذلك المياقوت السرير والصندوق والحلة  
والقبة والخفاف والنعال والفلاش • ولو كان ضمن في يدي رجل او  
وهن تسمي اوديت فاقام رجل البيعة انه له عصم وسلاة في ملكه واقام  
الذي في يديه مثل ذلك فانه يقضي للمدعي هو في يديه وكذلك الدقيق  
والشويق والقصيرة والحل والجبر والسباة ذلك واقامة الشاة المسلوخة  
تكون في يدي رجل فاقام رجل البيعة انها شاة ضحى لها وعلمها واقام  
الذي في يديه البيعة على مثل ذلك فانه يقضي بها للمدعي • واذا  
كانت الامه في يدي رجل فاقام رجل البيعة انها دابة تحت في ملكه واقام  
اخر البيعة انها دابة فانه يقضي بها لصاحب التاج وذكر عن شيخ

قال الحاج احمق من العارف • ولو كان لحامشوتيا او سمكا مشويا في يدي  
رجل فادعاه رجل واقام البيعة انه له شواه في ملكه واقام الذي هو في يديه  
البيعة انه له شواه في ملكه فانه يقضي به للمدعي ولا يشبه هذا التاج  
الا ترى انه لو كان في يده مصحف فاقام اخر البيعة انه مصحفه كتبه في  
ملكه واقام الذي في يديه البيعة انه مصحفه كتبه في ملكه قضت  
به للمدعي • واذا كانت امه في يدي رجل فاقام رجل البيعة انها  
امته ولدت في ملكه واقام اخر البيعة انها امته سرق منه فانه يقضي  
بها لصاحب الولادة وكذلك لو كانت دابة فشهدت شهودا احدهما  
بالتاج في ملكه وشهد شهود الاخر بانها دابة اجرها الذي هي في  
يده او اقرارها او ادعيا فاقام رجل البيعة او وهما اياه قضت لصاحب  
التاج • واذا كان الثوب في يدي رجل فاقام رجل البيعة انه نسجه  
ولو شهدوا انه له لم يقضي له وكذلك لو كانت دابة في يدي رجل  
فاقام اخر البيعة انها تحت عبده او كانت امه فشهدوا انها ولدت  
عنده وكذلك لو شهدوا انها امه امته وكذلك على ثوب انه غزل  
من قطن فلان ونسج لم يقضي له به فان قال انا امرته به ان يغزل ونسج  
قضي به له • ولو شهدوا ان هذه الحنطة مزروعة حصده من ارض فلان  
فادع صاحب الارض اخذ الحنطة لم يكن ذلك وفي رواية ابي  
حنيفة ان يأخذ الحنطة وكذلك ان شهدوا ان هذه الحنطة من زرع  
كان في ارضه وان هذا التمر من نخلة كان في ارضه وان هذا الزبيب  
من كرم في ارضه فان اقر بذلك الذي في يديه اخذته وان شهدوا ان  
هذا التمر اخذ هذا من نخلة فلان او شهدوا ان هذا التمر خرج من  
نخلة فلان وهو بملكه او شهدوا ان هذا العبد ولدته امه فلان وهو  
بملكه قضى له بجميع ذلك وان شهدوا ان هذه الحنطة من زرع هذا  
وان هذا الزبيب من كرم هذا وان هذا التمر من نخلة هذا قضى به  
له • ولو شهدوا ان فلانا غزل هذا الثوب من قطن فلان وهو بملك  
القطن ونسج الثوب فاني اقضي على الذي غزل الثوب بمثل ذلك القطن  
وان قال صاحب انا امرته بذلك اخذ الثوب وكذلك الدقيق لو شهدوا  
عليه ان فلانا طحن هذا الدقيق من حنطته فلان يومئذ بملك الحنطة  
قضي عليه حنطة مثلها فان قال رب الحنطة انا امرته بذلك اخذ الدقيق

جب



وإذا كان الدجاج والحمام أو شيء من الطير مما يفترخ في يدي رجل فاقام  
رجل البيعة انه له فرخ في ملكه واقام الذي في يديه البيعة على مثل ذلك  
فهو الذي في يديه وهذا مثل التناج ولو كانت دجاجة في يدي رجل فاقام  
البيعة ان البيضة التي خرجت هذه الدجاجة منها كانت له لم يقض له  
بالدجاجة ولكن يقضى على صاحب الدجاجة بيضه مثلها لصاحبها إذا  
أقرانه فرخها ولا يشبه هذا الولادة والتناج الا في انه لو غصبت  
امه او شاة ولدت عنده كانت الام وولدها للغصب منه ولو غصبت  
بيضة فخصنها تحت دجاجة فخرجت منها دجاجة كان عليه بيضة مثلها  
والدجاجة للغاصب ولو غصبت دجاجة فخرجت منها دجاجة كان  
عليه بيضة مثلها والدجاجة للغاصب ولو غصبت دجاجة فخصنت  
عنده بيضتين فخصبت الدجاجة بغيرها على احداهما من غير ان يحصلها  
الغاصب فخرج منها فرخ واخذ الغاصب البيضة الاخرى فخصنها تحت  
دجاجة اخرى فخرج منها فرخ فان الدجاجة والفرخ الاول للغاصب  
منه والفرخ الاخر للغاصب وعليه بيضة مثل تلك البيضة  
ولو اقام رجل لبيعة على ثوب انه كان في يديه لم يقض به له فلو اقر الدجاجة  
في يديه الثوب انه كان في يديه هذا فقتله اليه وإذا كان الثوب في  
يدي رجل وهو مصبوغ بغير قشره شاة هذا ان هذا العنصر الذي  
في هذا الثوب لفلان صلب به هذا الثوب لا يرد من صبغه ويحذف  
رث الثوب ذلك فادعى رث العنصر ان رث الثوب هو الذي فعل  
ذلك فانه لا يصدق عليه ولكنه يقوم الثوب ابيض ويقوم دونه العنصر  
فيرد صاحب الثوب على صاحب العنصر قيمة ما زاد العنصر في ثوبه  
فان ابي كان شريكاً بالعنصر في ثوبه فان ابي رث الثوب ان يضمن ذلك ببيع  
الثوب بغير الثمن بينهما يضرب فيه صاحب الثوب بقيمة الثوب ابيض  
وصاحب العنصر بما زاد العنصر في ثوبه الثوب • وإذا كان اللين في يدي  
رجل فاقام رجل البيعة انه لبيته ضربه في ملكه واقام الذي هو في يديه  
البيعة مثل ذلك فانه المدعى لا يضرب غير مرة • وإذا كان جين في  
يدي رجل فاقام رجل البيعة انه جينه صعبه في ملكه واقام الذي هو  
في يديه البيعة مثل ذلك قضيت به للمدعى ولو اقام المدعى البيعة  
ان اللين جلب من شاة وفي ملكه صنع هذا الجين واقام الاخر البيعة

على

على مثل ذلك قضيت به للذي هو في يديه ولو اقام المدعى البيعة ان  
اللين جلب من شاة هذه وفي ملكه فان هذه الشاة له وان هذا الجين  
صنع من هذا اللين في ملكه فاقام الذي في يديه الشاة والجين البيعة  
مثل ذلك قضيت به وبالشاة للمدعى • وإذا كان اجرا وجص او يوت  
في يدي رجل فاقام الاخر البيعة انه اجره وجصه ونوته صنع في ملكه  
واقام الذي في يديه البيعة على مثل ذلك قضيت به للذي في يديه  
ولو كان جلد شاة في يدي رجل فاقام رجل البيعة انه جلد شاة  
في ملكه واقام الذي في يديه البيعة على مثل ذلك فهو لصاحب البد  
ولو لم يغم البيعة على ذلك ولكن المدعى اقام البيعة على انه جلد شاة  
ولو شهدوا انه له لم يقض له به وكذلك لو شهدوا على الجمل انه لم شاة  
رجل انه صوف شاة هذه وكذلك لو شهدوا على الجمل انه لم شاة  
هذه • ولو كانت شاة مسلوخة في يدي رجل وجلد هاد راسها  
وسقطها في يدي اخر واقام الذي الشاة في يديه البيعة ان الشاة  
والجلد والرأس والسقط له واقام الذي في يديه السقط البيعة  
بمثل ذلك فانه يقضى لكل واحد منهما بما في يديه صاحبه • ولو اقام  
كل واحد بيعة منهما ان الشاة شاة تحت عنده في ملكه فذبحها وتلخها  
وان هذا الجلد والرأس والسقط جلد هاد راسها وسقطها قضيت  
بالشاة للذي هي في يديه وقضيت له بالسقط كله اسعها سقطها  
ولو كانت شاة في يدي رجل وشاة اخرى في يدي اخر فاقام كل واحد  
منها البيعة على شاة صاحبه التي في يديه انها شاة ولدت في ملكه  
من شاة هذه القائمة في يديه فاقضى لكل واحد منهما بشاة صاحبه  
التي في يديه • ولو اقام احدهما البيعة ان الشاة التي في يديه شاة  
ولدت في ملكه وان شاة صاحبه له ولد لها شاة هذه في ملكه واقام  
اخر البيعة على مثل ذلك فاقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يديه  
ولو كانت شاتان في يدي رجل فادعاهما رجل واقام البيعة انها له  
وان هذه ولدت هذه الاخرى في ملكه وادعى رجل اخر واقام  
البيعة انها له وان ادعت الذي ذكر صاحبه انها شاة ولدت الاخرى  
في ملكه فاقضى لكل واحد منهما بالشاة التي شهدت شهوده انها  
ولدت في ملكه وإذا كانت شاة في يدي رجل فاقام عليها رجل البيعة



انها شانه ولدت في ملكه فقضى القاضي له بها ثم حاكمها فقام البينة  
انها شانه ولدت في ملكه وقال الذي في يديه الشاة للقاضي قد قضيت  
الي بها بالولادة وانني كفت بذلك والاعدت عليك البينة وانه ان  
ياقرب من ان يعيد فان اعاد هم قضى بها لهم وان لم يعيد هم قضى لها لهذا  
المدعي فان قضى لها المدعي ثم اعاد المقتضى له الاول وهو شهوده على الولادة  
فان القاضي يقبل بيئته ويقضي بها له ويبتل قضاءه الاخر • ولو ان شاة  
في يدي رجل فقام عليها اخر البينة انها له قضيت بها له ثم اقام الذي  
كانت في يديه البينة انها شانه ولدت في ملكه قضيت بها له وفسخت  
القضاء الاول • ولو ان امه في يدي رجل فقام رجل البينة ان قاضي كذا  
قضى له بها على هذا الرجل بشهادة شهود وشهدوا له انها امته واقام  
اخر البينة انها امته ولدت في ملكه وان قاضي كذا قضى بها له على  
هذا الرجل واحدا منه ودفعها اليه واقام الذي في يديه البينة انها  
امته ولدت في ملكه قضيت بها للذي قضى له بها القاضي واعتقدها  
له وقال محمد اقصى لها للذي في يديه • ولو اقام رجل البينة انها امته  
وان قاضي كذا قضى لها له بشهادة شهود وشهدوا له انها له على الذي في  
يديه واقام اخر البينة انها امته ولدت في ملكه فاني اقصى لها لصاحب  
القضاء وقال محمد اقصى لها لصاحب الولادة • واذا كان عبد في  
يدي رجل فقام رجل البينة انه له فقضى له القاضي فقام الذي كان  
العبد في يديه البينة انه عبد ولد في ملكه واقام اخر البينة ان قاضي  
كذا قضى به له على هذا ولم يزدوا على هذا ولم يفسروا فاني اعتقد قضاء  
القاضي لهذا على صاحب الولادة لاني لا ادري لعله اشتراه منه  
او وهبه له وكذلك قول محمد اذا لم يفسروا واذا كان عبد في يدي رجل  
فاقام اخر البينة انه عبد ولد في ملكه ووقفوا وقتا وكان القيد اكبر من  
الوقت او اصغر معروف ذلك بين فاني ابطل شهادتهم وهم شهود دور

**باب الشهادة في الولادة**  
**والنسب** واذا كان عبد في يدي رجل وهو صغير لا يسكنه يدعي انه  
عبد قال لقول قوله فان اعاد اخر انه ابنه فعليه البينة فان اقام البينة  
انه ابنه ولم يزدوا على هذا قضيت به اسأله وجعلته حرا من قبل النسب  
الذي شهدوا به وكذلك لو كان الذي في يديه يدعي انه ابنه والمدعي الذي

اقام

اقام البينة اولى به ويكون الغلام ابنه حرا وان لم اعرف امه وكذلك ان كان  
المدعي في ميا او عبدا اثبت بسببه منه • وان كان الصبي في يدي رجل واودعا  
انه ابنه فقام اخر البينة فاذا عام وجعل اخر انه ابنه واقام البينة قضيت  
به للذي هو في يديه وكذلك ان اقام كل واحد منها البينة انه المدعي من امرائه  
جعلته الي الذي هو في يديه من امرائه وان حشدت ذلك امرائه وكذلك لو  
جحد الاب واودعه الامر وكذلك لو كان المدعي وامرأته من العرب • ولو  
ان عبدا وامرأته امه في يدي صبي اقاما البينة انه ابنها واقام رجل  
من العرب البينة انه ابنه من امرائه ههنا وهي من العرب فاني اقصى للعربي  
ولا امرأته للعربي الذي دخل فيه وكذلك لو كانا من الموالي او من اهل الذمة  
وان كان شيء في يدي رجل فقام رجل البينة انه ابنه من امرائه ههنا  
وهما حران واقام الذي هو في يديه البينة انه ابنه وهو حر ولم يفسره  
الي امه فانه اقصى به المدعي لان بسبه قد ثبتت من امه وولاده الاب مثل  
ولادة الام • ولو اقام رجل البينة انه ابنه وشهد شهود اخرين ان  
الذي هو في يديه اقرب منه قضيت به المدعي • واذا كان الصبي في  
يدي رجل فادعاه رجلان واقام كل واحد منهما البينة انه ابنه ولد علي  
فراشه من امرائه ههنا جعلته بين الرجلين وبين المرأتين في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد جعله بين الرجلين ولا جعله بين المرأتين لان  
العلم يحط انه لا تلد امرأتين • ولو وقت كل واحد منهما وقتا نظرت  
الي الصبي في الوقتين فان كان مشكلا قضيت به لهما جميعا وان كان مشكلا  
في أحدهما وهو اكبر من الاخر او اصغر منه وذلك بين واضح قضيت  
به للمشكك • واذا كان الصبي في يدي رجل فقامت امرأة شاهدين  
انه ابنها قضيت به للمرأة فان كان الذي هو في يديه مدعيه لم يقض له  
به ولو لم يبق البينة الا امرأة واحدة شهدت انها ولدت له فان كان الذي  
هو في يديه مدعي انه ابنه قضيت به للمرأة وان كان الذي مدعي انه ابنه  
قضى له ولا يقضي للمرأة شهادة بشهادة امرأة واحدة وكذلك لو ادعى  
الذي هو في يديه انه عبد • فان كان الذي هو في يديه لا يدعيه وهو  
لقطنا في اقصى به للمرأة بشهادة امرأة واحدة • واذا كان العبد في يدي  
رجل فقام رجل البينة انه عبد ولد في ملكه وانه اعتقه اليه واقام  
الذي في يديه البينة انه عبد ولد في ملكه فاني اقصى به للذي اعتقه • وان



كان المدعي دبره او كانه لا يستحق هذا ولا يشبه هذا العاقد وقد اهاد  
هذه المسئلة في اخر الكتاب وجعل المدعي كالعناق • ولو اقام البيعة انه  
ابنه ولد في ملكه من امته هذه واقام الذي هو في يده البيعة انه عبد  
ولد في ملكه فاني قضيت به للذي ادعي انه ابنه واجعله حراً ولو كان صبي  
في يدي امرأة فاقامت امرأة شاهداً انه ابنها واقامت التي هو في يديها  
انها شاهداً انه ابنها قضيت به للتي هو في يديها وكذلك لو شهد لكل  
واحدة منهما رجلاً • ولو شهد للمدعية رجلاً وشهد للتي هو في  
يديها امرأة قضيت به للمدعية • ولو كان صبي في يدي رجلاً وامرأة  
يدينان انه ابنها وشهدت لها امرأة واحدة واقامت رجلاً شاهداً  
انه ابنه من امراته هذه قضيت به للمدعي • ولو ان صبي في يدي ذمي  
شهد له ذميان انه ابنه واقام مسلم شاهداً من مسلمين انه ابنه قضيت  
به للمسلم وكذلك لو كان شهود المسلم من اهل الذمة وان كان شهود  
الذمي من اهل الاسلام وشهود المسلم من اهل الذمة او من اهل الاسلام  
قضيت به للذي هو في يده فان كان الصبي في يدي ثالث مسلم او ذمي  
قضيت به للمسلم ولو ان الصبي في يدي رجل وامرأة فقال الرجل هو  
ابني من فلانة لامرأة له عندها وقال المرأة هو ابني من زوجي فلان ورجل  
غائب واقام كل واحد منهما البيعة على ذلك جعلته من هذين للذين  
في ايدهما • واذا كان اللقيط في يدي رجلاً فاقام مسلم البيعة انه ابنه  
من امراته هذه الحرة واقام عبد البيعة انه ابنه ولد على فراشه من هذه  
الامة واذعاه مكاتب انه ابنه من امراته هذه المكاتبه فاني قضيت به  
للحر ولو ادعاه عبد انه ابنه ولد على فراشه من هذه الامة واذعاه  
مكاتب انه ابنه ولد على فراشه من هذه المكاتبه واقام البيعة قضيت به  
للمكاتب • ولو ادعاه نصراني او يهودي ومجوسي واقام كل واحد منهما  
البيعة انه ابنه قضيت به لليهودي والنصراني واما في دعوى الملك منهم  
كلهم سوا ذلك المسلم معهم • ولو ان صبياً في يدي رجلاً اقامت امرأة  
البيعة انه ابنها ولدته واقام رجل اخر البيعة انه ابنه ولد على فراشه ولم  
يسموا امه جعلته من الرجل ومن المرأة وكذلك لو كان في يدي المرأة • ولو  
كان الصبي في يدي رجل لا يدعيه فادعاه ذمي انه ابنه ولد على فراشه  
واقام على ذلك بيعة من المسلمين واذعاه عبد مسلم انه ابنه ولد على فراشه

من هذه واقام على ذلك بيعة من المسلمين فاني قضيت به للذي ادعي  
**باب دعوى الرق في الدار**  
واذا كانت الدار في يدي رجل فادعي رجل جميعها والآخر نصفها والثالث  
ثلثها واقام كل واحد منهم البيعة على ما ادعي فان في قول ابي حنيفة لصاحب  
الجميع الثلث والسادس بين صاحب الجميع وصاحب الثلثين نصفان والنصف  
الباقى بينهم اثلاثاً وفي قول ابي يوسف وصاحب الجميع على ثلثه عشرينما لصاحب  
الجميع ستة اشهر ولصاحب الثلثين اربعة ولصاحب النصف ثلثه ولو كانت  
الدار في يدي رجلين فادعاهما احدهما نصفها والآخر جميعها فالبيعة على  
المدعي الجميع فان اقاما جميعاً البيعة قضيت بالدار لصاحب الجميع ولو كانت  
الدار في يدي غيرهما فان ابا حنيفة قال لصاحب الجميع ثلثه او باعها ولصاحب  
النصف ربعها وقال ابو يوسف وصاحب الجميع ثلثاها ولصاحب النصف  
ثلثها • واذا كانت الدار في يدي رجل في يدي اخر منها منزلة فادعي احدهما  
ان الدار بينهما نصفان وقال الآخر هي لي كلها فله الميراث الذي في يده وما  
في يدي الآخر فله نصفه ولو كانت الدار كلها في ايديها ولم يعرف منها شيء  
في يدي واحد منها دون صاحبه فهي بينهما نصفان كما كانت وكذلك  
الارض والحيوان والعروض • واذا كانت الدار سفلاً في يدي رجل  
وعلوها في يدي اخر وطريق العلو في الساحة فادعي كل واحد منهما ان الدار  
له فالدار لصاحب السفلى والاعلى وطريقه فانه لصاحب العلو ولو  
اقام جميعاً البيعة فلكل واحد منهما ما في يدي صاحبه ولو كانت الدار في  
يدي ثلثة رهط فادعي احد هم النصف والاخر الثلث والثالث السدس  
وحمد بعضهم دعوى بعض فان في يدي كل واحد منها الثلث والثلث الذي  
في يدي المدعي السدس له نصفه ونصفه موقوف في يدع فان قامت البيعة  
لصاحب النصف اخذ من يد كل واحد منهم من صاحبه نصف السدس  
**باب دعوى الحايطة والجربق**  
واذا كان الحايط بين دارين فادعاه صاحب كل واحد من الدارين فان  
ابا حنيفة قال ان كان لاحدهما عليه جذوع وليس للاخر عليه جذوع فهو  
لصاحب الجذوع وان كان له عليه حراذ في او توادى لم يستحق به شيئاً وكان  
الحايط لصاحب الجذوع الا ان يكون ايضاً لا يزرع مع اودا فيكون  
الحايط لصاحب الاصل ولصاحب الجذوع موضع جذوعه وان لم يكن



متصلا بساوا احد منها ولم يكن عليه جذوع فهو بينهما نصفان وان كان  
 لاحدهما عليه عشر خشبات والاخر عليه خشبة واحدة فلكل واحد منهما  
 ما عشرين خشبة ولا يكون بينهما نصفين واستحسن ذلك في الخشبة الواحدة  
 ونحوها ذكر ذلك في كتابنا لقوله في كتاب الاقراء هو لصاحب العشر  
 الاموضع الخشبة الواحدة وان كان لاحدهما عليه تسع خشبات والاخر  
 عشرين خشبات فهو بينهما نصفان وان كان لاحدهما عليه خشب والاخر  
 حائط سدره فالحائط الاسفل لصاحب الخشب منها ولصاحب السدره على  
 خالها وان لم يكن لواحد منها عليه خشب ولا سدره ولم يكن متصلا بها  
 ولا احدهما عليه حراوي فالحائط بينهما نصفان وقال ابو حنيفة اذا  
 كان خصلين رجلين كل واحد منهما دعه والقط الى احدهما فان الحصص  
 بينهما نصفان ولا عمل بالقط وكذلك البناكون ونحوهما الى احدهما  
 وطهره الى الاخر جعلت بينهما وقال ابو يوسف ومحمد يقضي بالحصص لمن  
 كان اليه القط وكذلك بلغنا عن شريح ويقضي ايضا لمن كان اليه  
 طهر السواد انصاب اللبن وقال ابو حنيفة اذا كان سفلا الحائط لرجل  
 وعلوه لآخر فاراد صاحب ان يهدم السفلا فليس له ذلك وليس له ان  
 يفتح فيه بابا ولا كوة ولا يدخل فيه حدها لم يكن قبل ذلك الا برضا  
 صاحب العلو وقال ابو يوسف ومحمد له ان يقع بابا وكوة ويدخل فيه  
 جذوعا اذا لم يضر ذلك بالعلو وان كان شي من ذلك يضر بالعلو  
 لم يكن له ان يفعل وقال ابو حنيفة ليس لصاحب العلوان يحدث على  
 علوه بنا ولا يضع عليه جذوعا لو يكن ولا شريح فيه كنهيا لم يكن وقال  
 ابو يوسف ومحمد له ان يبني ما لم يضر بالسفل واذا كان الحائط  
 بين دارين لاحدهما عليه جذوع فاقام صاحب الدار الاخرى البيعة  
 ان الحائط له قضيت كلها ورغب جذوع الاخر. واذا كان الحائط  
 بين رجلين فاقام رجل البيعة على احدهما انداقران الحائط له قضيت  
 له حصته من الحائط ويكون الحائط بينهما وبين الاخر اذا كان الحائط  
 في يدي رجل وله جذوع شاخصة فيه على دار رجل فاراد ان يجعل  
 عليها كنهيا فلصاحب الدار ان يمنع من ذلك وليس فيه لصاحب  
 الدار ان انقطع الجذوع ولكن يترك على خالها الا ان يكون جذوعا  
 لا يحمل على مثلها سيما انما هي اطراف جذوع خارجة في دارة فمقطع في قول

ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا كان بيتا سفله لرجل وعلوه لآخر  
 فالتهد ما جبر صااحب السفلى على بناءه ولصاحب العلوان بيتي  
 السفلى ثم بيتي عليه العلو ولا يستكن صااحب السفلى منزله حتى يرد  
 فيه البنا الى صااحب العلو وقال ابو حنيفة لو هدم صااحب العلو علوه  
 وهدم صااحب السفلى سفله احدث صااحب السفلى بالبنا حتى يعيد على  
 حاله. ولو كان بيت بين رجلين او دار فالتهد مت فيني احدهما لرجل  
 على شريكه بشي وكذلك الحائط ان لم يكن عليه جذوع وكذلك الحمار لانه  
 بنا في ملكه وملك صااحبه بغير امره وكان بقدر علي القسمة. واذا  
 كان لرجل باب يوارده في دار رجل فاراد ان يبر الى دارة من ذلك الباب  
 فمنعه صااحب الدار فصااحب الباب هو المذعي للطريق وعليه البيعة  
 والقول قول ربه الدار مع بيته فان اقام البيعة انه كان يبر في هبة  
 الدار من هذا الباب لم يستحق هذه الشهادة سيما الا ان يشهدوا  
 انه طريق له مات فيها فان شهدوا بذلك جازت شهادتهم وان لم يجدوا  
 الطريق ولم يسموا دوع العرض والطول بعد ان يقولوا ان له طريقا  
 في هذه الدار من هذا الباب الى تلك الدار وكذلك لو قال ما ماتوه  
 فترك هذا الطريق ميراثا له. واذا كان لرجل ميراث في دار رجل  
 فاراد ان يسيل فيه لما منعه رب الدار فليس له ان يسيل فيه حتى يفتقر  
 البيعة ان له في هذه الدار مسيل ما فان اقام البيعة انهم قد راوه يسيل  
 فيه لما لم يستحق هذه الشهادة شيا حتى يشهدوا ان له مسيل ما فيها من  
 هذا الميزاب فان شهدوا انه لما المطر فهو لما المطر وان شهدوا انه مسيل  
 ما دايما للعسل والوضوء لما المطر فهو جاز فان شهدوا انه مسيل ما  
 ولم يشهدوا الى شي فهو مما سمينا فالقول قول رب الدار الذي يتخذ ذلك  
 مع بيته فان قال هو لما المطر او للوضوء فهو كما قال. وان كان للدور  
 التي يدعي فيها المسيل او الطريق بين الورثة فافتر بعضهم بالطريق والمسيل  
 ويحدد ذلك بعضهم لم يكن للمدعي ان يبر فيه ولا يسيل ما به باقرار بعضهم  
 ولا يشبه هذا ما سواه من الحقوق وقد ذكر في موضع اخر ان الدار تقسم  
 فيضرب المقر له بالطريق او المسيل في حصة المقر له ذلك ويضرب  
 المقر حصته فيكون بينهما على ذلك. واذا كان مسيل ما في بناء فاراد ان  
 يجعله ميراثا لم يكن له ذلك الا ان يرضاه أهل الدار الذين عليهم

مطهر  
 واذا كان لرجل باب



المسبل وكذلك لو كان ميزابا قاردا ان يجعله قناه لم يكن له ذلك الا ان  
لا يكون عليهم ضرر من ذلك بين فله ان يجعله وكذلك لو جعل ميزابا  
اطول من ميزابه او اعرض ولو اراد ان يسيل فيه ما سطر اخر لم يكن له  
ذلك وكذلك لو اراد ان ينقل الميزاب عن موضعه او يرفعه او يسفله  
وكذلك لو اراد اهل الدار ان يبنوا حائطاً سدوا مسله لم يكن له  
ولو ارادوا ان يبنوا بيتاً فيسالم ميزابه على ظهره كان له ذلك وليس  
لهم ان يبنوا في ساحة الدار ما يقطع عليه طريقه ينبغي لهم ان يتركوا  
من ساحة الدار عرض باب الدار **باب الدعوى في شيء واحد من وجهين** واذا كانت الدار في يدي  
رجل فادعي رجل ان اباه مات وتركها ميراثاً له منذ سنة قد عاه الفاضلي  
بشهود فحاشهم فشهدوا انها اشتراها هو من الذي في يده منذ سنتين  
لم يقبل منه هذه البيعة وكذلك لو ادعي هبة او صدقة وكذلك لو ادعي  
اولا ان الذي في يده يصدق بها عليه وسلمها اليه منذ سنة ثم اقام  
البيعة على الشري منه منذ سنتين وكذلك لو ادعي الشري او لا ثم اقام  
البيعة على الصدقة فان ادعي الصدقة منذ سنة وادعي البيعة على الشرا  
منه منذ شهر وقال محمد في الصدقة فاشترتها منه قضيت بها له وكذلك  
لو ادعي الشرا منه منذ سنة ثم اقام البيعة على الصدقة وقال محمد  
في الشرا فاشترته فصدق بها على بعد ذلك وكذلك لو ادعي الميراث  
من ابيه منذ سنة وقال محمد في ذلك ولم يكن له بينه فاشترتها منه منذ  
شهر وادعي البيعة وكذلك لو ادعي الميراث منذ سنة ثم جابا بالبيعة اشترها  
اشترها منه بعد ما قاما من عند القاضي وقال محمد في الميراث فاشترتها  
منه ولو ادعي امة في يدي رجل وقال اشترتها منه بعدي هذا منذ سنة  
ثم حاشاهم فشهدوا انه اشتراها منه بالف درهم منذ سنة  
القاضي وقال محمد في البيع الاول فاشترتها منه قضيت بها له ولو شهدوا  
انه اشترها بالف منذ سنة او اكثر لم يقبل شهادتهما ولو ادعي رجل  
شيئاً في يدي رجل انه له ثم جابا بالبيعة انه اشتراها من الذي في يده  
بدينه ثمن مسمى ونقد الثمن قضيت له به وكذلك لو جابا بالبيعة على  
هبة او صدقة وكذلك لو جابا بالبيعة على وراثته له وكذلك لو ادعي ان  
ذلك الشيء لغيره وكله بالخصومة فيه قضيت له به اذا اقام البيعة

هي

اذا اقام البيعة على ذلك لانه قد اخرج من نفسه بدعواه الاخر ولو  
ادعي اول مرة انه لفلان وكله بالخصومة فيه ثم اقام البيعة انه له لم  
يقبل منه لان دعواه الاول مقص الاخر وكذلك لو اقام البيعة انه لفلان  
اخر وكله بالخصومة فيه لم يقبل ذلك منه ولو ادعاه لرجل ودعي انه وكله  
بالخصومة فيه فشرقا ل بعد ذلك باعه من فلان وهو يملكه وكلني  
فلان المشتري بالخصومة فيه وجابا بالبيعة على ذلك قبله منه وقضيت  
به للموكل الاخر. واذا ادعي رجل على رجل من الف درهم في صدك جابا  
باسمه ثم جابا بالبيعة ان ذلك المال بعينه والصدك لغيره وانه قد وكله  
بالخصومة فيه قبلته منه لان الموكل يقول علي فلان يعني للذي وكلني  
وهو صادق في ذلك **باب ادعاء الولد** وروي عن شريح ان عمر بن الخطاب كتب اليه اذا اقر الرجل بولد لم يكن له  
ان ينقه وعن علي بن ابي طالب مثله وعن جابر قال مر عمر بن الخطاب  
على جارية نسفت مع رجل على برفقال لمن هذه فقالتوا لفلان فقال  
لعله ان يطاها قالوا نعم قال انها لو ولدت الزمته ولدها وعن ابن  
عمر قال قال عمر من وطئ ولده له نصيبها قال ولد منه والصباغ عليه  
وقال ابو حنيفة اذا اقر الرجل بولد من سوية كان ادهن زوجه لم يكن  
له ان ينفيه ابدا. وعن ابراهيم عن الامة بين رجلين مسلم وكافر فولدت  
ولدا فادعيها جميعا ان الولد للمسلم منها وعن ابراهيم في الرجل والمزاة  
يكون بينهما الولد احدهما كافر والاخر مسلم ان الولد للمسلم منها وعن  
ابراهيم في الرجلين يدعيان الولد انه اسها يرثها ويرثانه وعن شريح ان  
رجلان وطئا جارية فجات بولد فادعيها جميعا فكتب في ذلك الى عمر  
ابن الخطاب فكتب اليه عمر انها لبسنا فليس عليها ولو منا لثمين لها فقصوا  
اسها يرثها ويرثانه وهو للبنا في منها وعن عمر بن الخطاب قال حصوهن  
اولا بحصوهن اما رجل وطئ جارية فولدت ولدا الزمناه اياه وقال ابو حنيفة  
لو وطئ الرجل امته فولدت قال اذا حصها فاحت الى في ذنبه ان يقربه وان  
لم يحصها فهو في سعة من انكاره. واذا اجلت الامة عند رجل شر  
بائعها وقبض منها فولدت عند رجل لاقل من ستة اشهر فادعاه المشتري  
فحوايته والحادية امر ولد له فان ادعاه البائع بعد ذلك ثم اصدق ولده  
يدعيه المشتري ولكنه اعق الا امر او دبرها او استولد لها ثم ادعاه البائع الولد



بعت نسبه منه ووكالته حصته من الثمن فلم يرد اليه الام ولم يفعل شيئا من ذلك ولكن الام ماتت ثم ادعى البايع الولد فهو مصدق في ذلك ويرد الثمن كله في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ويحكم لا يرد حصته الام ولو كانت الام او زوجها او باعها او وهبها او اجرها او زوجها ابطلت جميع ذلك وورد لها الى البايع ولو لم يصنع شيئا من ذلك ولكنه اعقب الولد او دبره او صل عنه واحد قيمته ثم ادعى البايع لم يصدق على ذلك اذا كذب المشتري ولو لم يعقب الولد ولكن قطعت يده عنه فاخذ المشتري نصف قيمته ثم ادعى البايع فانه يصدق على الدعوة ويرد البايع ما قبض من الثمن الا حصته اليه وكذلك لو كان القطع في الام وكذلك لو كان رجل فقا عينه الولد دفعه المشتري واخذ قيمته ثم ادعى البايع فدعوه فيه تجاوزه ويترد الثمن على المشتري ويرجع الحائي على المشتري بالقيمة التي اعطا ولا يكون للعبد من ارش على الحائي في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ويحكم على الحائي ما نقصه وكذلك لو كان فقا عينه الام واذا اجملت الام عند رجل ثوبا عنده ونقص الثمن فولدت عند المشتري لاقل من ستة اشهر فادعى البايع وكذبه المشتري يرد قبل الولد بقدر ذلك عند المشتري او قطعت يده عدا او خطا فعلى الحائي في ذلك ما عليه في جناية الاحرار ولو كانت الجناية على الام كان عليه ما في جناية امراة الولد ولو جنى الولد كانت جناته كجناية الحر وجنايته امنه بجنايته امراة الولد وان لم يكن القضاة لك وان كانت الجناية منها قبل الدعوة قضاه على البايع وهو مخير اذا كان عالما بها ولو صدق المشتري انها جنى وقال المشتري ليس هذا منك فانه لا يصدق في الدعوة حتى يضع الامه فان جاءت به لاقل من ستة اشهر فهو آمنه وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لم يصدق عليه ولو باع امه فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر فادعى البايع وقال كان هذا الجمل عندي وقال المشتري لم يكن عندي قال القول قول البايع فان كان ولدت اسما ثم ولدت انها ابنا فعقب المشتري الابن وادعى البايع الاملت فهي ابنته وبطل عقب المشتري في ابن الاملت وكذلك ابنت الاملت الا ترى ان رجلا لو ولد غلام ثم ولد الغلام بن فباع المولى ابن الولد الذي ولد عنه فاعقبه المشتري ثم ادعى الولد يده عنه اجرة دعوته واطلعت بيع بن الابن وعقبه وكان هذا بمنزلة التوهم ولو لم

بيع بن الابن ولكنه باع الابن نفسه فاعقبه المشتري ثم ادعى له عن دعوه وعقب بن الابن الذي في يده . وكذلك لو مات الابن عند المشتري واذا اجملت الجارية فولدت في يدي مولاها ثم باعها زوجها المشتري من عنده فولدت له ولدا ثم مات العبد عنها فاستولدها المشتري ثم ادعى البايع الولد الذي عنده بعت نسبه منه ويرد اليه من العبد حصته من الثمن فيكون عنه في حوته وعقب بموته من جميع ماله ولا يرد اليه الجارية . فان ادعى البايع بن العبد انه امه عقب ولم يثبت نسبه منه ولو باعها وهي جنى فولدت عند المشتري بعد البيع يوم شرحت فولدت ولدا حرا بعد سنة من غير زوج فادعى البايع والمشتري الولدين معا هما ابنا البايع بعد الولد الاول بعت نسبه منه حصته من الثمن ولو لم يدع واحد منهما شيئا حتى ادعى البايع الولد الاخر خاصة لم يصدق وكذلك ان مات الاول ثم ادعى البايع . واذا حلت الامه عند الرجل ثوبا عنده فولدت عند المشتري ولدين في بطن واحد كلاهما او احدهما لاقل من ستة اشهر فجنى على احد الولدين جناية فاخذ المشتري ارشها ثم ادعى البايع كانت دعوته تجاوزه فيها والارش للمشتري وكذلك كسوتهما للمشتري ولو كان قبل احدهما ثم ادعى البايع كانت قيمته المقبول لورثة المقتول ولا يشبه فيه الارش والكسب . ولو كان المشتري اعقب احدهما ثم قتل وترا ميراثا فاخذ المشتري دينه وميراثه بالولاء ثم ادعى البايع الولدين صدق على ذلك واخذ الدية والميراث من المشتري وبطل ولا المشتري ولو ادعى البايع المشتري او لامها ابنا فان ادعى البايع بعد ذلك لم يصدق واذا اجملت الامه في ملك الرجل ثم ولدت غلاما فكبر فزوج المولى امه له فولدت له غلاما ثم باع الاسفل واعقبه المشتري ثم ادعى البايع الابن الاول فهو ابنه وينقص بيع المشتري وعقبه في بن الابن ويرجع الى البايع فيكون ابن امته وهذا بمنزلة التوهم ولو لم يدعى البايع الذي عنده ولكنه ادعى الذي باع انه ابنه كانت دعوته باطلا . واذا ولدت امه الرجل ولدين في بطن واحد ولم يكن اصل الجمل عند فباع احد واعقبه المشتري ثم ادعى البايع فيها ابنا ولا ينقص البيع ولا عقب المشتري واذا كانت الامه في يدي رجل وفي يده ولدها وفي يدي رجل اخر ولدها اخر فادعى الذي في يده الولد انها ابنا وله من هذه الامه في بطن واحد وان هذه الامه امته واقام البينة على ذلك وادعى الذي



هي في يده مثل ذلك واقام البيعة فاني اقضي بالامه والولدين جميعا على  
المدعي الذي في يده الامه وكذلك اذا كانا في بطنين . واذا كانت  
امه في يدي رجل في يده ولدها وجا اخريد عنها ولا يدعي ولدها واني  
بيده ولدها اخريد عنه فاقام المدعي البيعة ان هذه الامه له والفق  
ولدت الولد الذي هو في يده منه ولا تعرف اني اولدين اكبر وقد ولدتهما  
في بطنين قضيت بالامه للذي هي في يده وقضيت لكل واحد منهما بالابن  
الذي ادعاه وهو في يده واذا كانت امه في يدي ورجل له منها ولد فادعي  
اخران الامه للذي هي في يده زوجها منه ولدت على فراشه ولدا هو في  
يده فاقام الذي هو في يده البيعة ان هذه الامه لهذا المدعي وان  
زوجها اياه فولدت له على فراشه هذا الولد الاخير فانه يقضي لكل واحد  
منهما بولد الذي هو في يده وتكون الامه موقوفه في يدي الذي هي  
في يده لا يطأها واحد منهما فانها ماتت عنت . واذا كانت الامه في  
يدي رجل في يده ولدها فادعي اخرانه بزوجها بغير اذن مولاها  
فولدت له على فراشه هذا الولد الذي في يده مولاها بعد ما تزوجها  
بسنة واقام على ذلك البيعة واقام المولى البيعة انه ابنه ولد على فراشه  
من امته ههنا فاني اقضي بالولد للزوج وابنت نسبه منه واعتقه باقرار  
المولى واجعل الامه بمنزلة ام الولد اذا مات المولى عنت . امرأة  
حره ولدت ابنين في بطن واحد فكمراوا اكتسبا ما لا يورث من احد من  
ثم ادعي رجل انه زوج المرأة وانها ابنا منها فارقت المرأة بذلك وخذها  
فانها لا يصدق علي غيرها ولكنه دخل معها في صبيها من ميراث ابها فان  
اقر الابن الباقي بذلك ثبت نسبها منه ولا يرث مع بن الميت شيئا فان اقر  
ابن الميت بذلك وهو محتمل ورث معه وبنت نسبها منه . واذا ولدت  
امه الرجل غلاما فاقام المولى ان هذا الولد من زوج حوا وعبد معدوف  
وصدق الزوج او كذبه او كان غايبا فادعي المولى انه ابنه عتق بدعواه  
ولم يثبت نسبه منه كما اقر به منه في قول ابي حنيفة وكذلك قول ابي يوسف  
ومحمد الا في حصلة واجد ان انكوالاب الاول ان يكون ابنه فهو بن المولى  
ولو لم يقر المولى بسا من ذلك ولكن احسنا قال هذا الولد من المولى فاق  
المولى فاستوده ذلك الاجنبي او ورثه فادعي انه ابنه عتق ولم يثبت نسبه  
منه في قول ابي حنيفة وكذلك كل من شهد بنسب لغيره ثم ادعاه لنفسه ثم

ثبت نسبه منه في قول ابي حنيفة ولو شهدت امرأة على صبي انه ابن هذه المرأة  
وادعت ذلك المرأة فلم يركي هذه الشهادة فامضى القاضي شهادتها ثم  
ادعت هذه الشاهدة ان الصبي ابها واقامت على ذلك شاهدين لم يقبل  
ذلك منها ولو كبر الصبي وادعي انها امه واقام شاهدين على ذلك قلته وثبت  
نسبه منها لان حق للصبي . وكذلك لو ادعي رجل صبي في يدي امرأة انه ابنه  
وهي تنكره شهد له به شاهد فلم يقضي القاضي بشهادته ثم ان الشاهد ادعي  
ان الصبي ابنه وان المرأة امراته واقام البيعة لم يقبل ذلك منه ولو ادعته  
المرأة واقامت البيعة قلته منها وجعلته بن الرجل ولو ادعي رجلان صبي  
في يدي امرأة كل واحد منهما بقول هذا ابني منها بكاج وهي تنكر ثم ان المرأة  
ادعت على اخرانه زوجها وهذا الصبي لها منه وشهد لها بذلك الرجلان  
المدعيان لم يقبل شهادتهما وكذلك صبي في يدي امرأة شهد رجلان ابن فلان  
فوقا القاضي شهادته ثم شهد به اخرانه بن رجل اخر . واذا اقر رجلان جلد  
امته من زوج قد مات ثم ادعي انها ابنه فولدت لاقبل من سته اشهر عتق ولم  
يثبت نسبه منه وان اقرانه من زوج ثم مكث سنة ثم قال هي حامل مني فولدت  
ولدا لا قبل من سته اشهر من الاقرار الاخر ونسبه ونصف من الاقرار الاول  
فصوب المولى بنت النسب منه . واذا كانت امه الرجل حاملا فقال ان  
كان حملها غلاما فهو مني وان كانت جارية فهي من زوج كتب زوجها  
ايامه او قال ان كانت جارية فلديست مني ثم ولدت غلاما وجارية لا قبل من  
سنة اشهد فاما ولدها في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد . واذا اقر  
الرجل انه زوج امته رجلا غايبا وهي حي لم تمت ثم جات بولد من اقرب  
لسته اشهر فادعي المولى لم يصدق لانه قد اقر بالغايب لغيره . واذا اقر  
ان ولد مكاتبته من زوج ثم ادعاه لم يصدق عليه ولكنه عتق وكذلك  
المدبرة وامر الولد وكذلك امه بين رجلين جات بولد فامر كل واحد منهما  
انه من الآخر ثم ادعاه احداهما بعد ذلك لم يصدق عليه وقد عتق  
بالقول الاول وصارت الامه بمنزلة ام الولد موقوفه فاني ما عنت  
واذا اشترى الرجل جارية حاملا فولدت بعد الشري يوم فادعي ابن  
المشتري الولد وكذبه المشتري فان الاب لا يصدق على ذلك لان اصل  
الحمل لم يكن عند ابه ولو جعلته ابنه لم اضمن قيمة الام وكل ولد لا يضمن  
الاب فيه قيمة الام فاني لا اصدق عليه الا ان تصدقه المولى وكذلك



المدة يكون للرجل فحمل في ملكه ولم ينفذ عهده وكذبه المولى فان  
الاب لا يصدق عليه لانه لا يضمن قيمة الام وكذلك امر الولد تلد غلاما  
فعماه المولى وادعاه الاب وكذلك ولد المكاتبه مدعيه اب مولها وقد  
ولدت في المكاتبه او قبله او كانت عليه فان الاب لا يصدق على ذلك  
واذا ادعى الرجل ولدا جارية اسنه والابن مشاهد والاب عدل ومكاتب او  
كافر لم يجز دعوة الابن ان كانا جميعا من اصل الدمة ومليتها مختلفة  
جاءت دعوة الاب فيه ولا يجوز دعوة الجدة اذا كان الاب حيا فان كان  
ميتا جاءت دعوة الجدة فان كان الجد من قبل الام لم يجز دعوته في الوجهين  
جميعا • واذا كان للرجل ممة قد وطيها ثم ولدت بعد ذلك ولدا فادعاه  
ابوه جاءت دعوته فيه وهو ضامن بقيمة امه وان كانت لا تحل له • واذا  
اشترى الرجل جارية فوطيها ابوه فولدت منه واقر بذلك الاب وضمن  
قيمتها الابن ثم استحقها رجل فانه ياخذها وعقرها وقيمتها ولدها ويرجع الـ  
على الابن بالقيمة التي اقرى اليه • واذا وطي الرجل امه لمكاتبه فولدت  
ولدا فادعاه المولى وصدقته المكاتب ثم استحقها رجل قضى له بقيمة الولد  
والعقر التي اعلى المكاتب **باب**

**دعوى الحمل والملك والكافر** • واذا هبى الصبيان توقع كل واحد  
منها في سهم رجل فاعقته ثم ادعى كل واحد منها ان الآخر اخوه لايه وامم  
لم يصدق ذلك لو كان معها امرأة فاعققت ثم ادعت انها امها وصدق  
لم يصدق او روى عن الشعبي ان امرأة سبيت ومعها صبيتي فاعققتا وكبر  
الصبي فاكنت ما لا ثم ماتت فقالوا اخذي ميراث ابنك فقالت ليس  
هو ابني ولكنه بن دهقان القرية وكنت ظمرا له فذكر ذلك لعمر بن الخطاب  
فكتب لايث الجمل الابطنة والجمل عندنا نسب كان في ذوالحرب ما خلا  
الاب فانه لو اعترف رجل صبيبا واعتق اخر جلاما ادعى الرجل الصبي انه  
ابنه واقر له الصبي بذلك وقد احلهم ومثله يولد لسلالة فان هذا تجايز  
وهو ابنه ويجوز اقراء الرجل بالولد لصلبه والوالد والزوجة والمولى من  
نوع ومن تحت اذا صدقته الاخر ولا يجوز اقراءه بغير هؤلاء الاربع ويجوز  
اقراء المرأة بالوالد والزوجة والمولى ولا يجوز بغير هذه الثلث ولا يجوز  
اقراء المرأة بالولد وان صدقها الولد ولكنها يتوادران ان لم يكن لها وارث  
معروف فان شهدت لها امرأة على ذلك وقد صدقها الولد ثبتت نسبه

منها وكذلك ان لم يشهد لها امرأة وصدقها زوجها فيه ثبت النسب بينهما  
واذا اشترى العبد التاجر امه فوطيها فولدت له غلاما فادعاه ولدها  
وكذبه المولى ثبتت نسبه منه وكذلك لو تزوج هذه الامه فولدت ممة  
واقربولدها وكذلك لو ادعى ولد ابن امرأة حرة بنكاح فاسد او جاز  
وصدقته مولاه وكل شي صدق فيه الحر فان العبد يصدق فيه وكل شي كذب  
فيه الحر فان العبد ما يملك الولد لم يصدق فيه اذا ملكه والعبد التاجر  
كذلك اذا ملك الولد بعد عتقه عتق وثبتت نسبه منه والعبد التاجر  
ان كان عليه دين اذا اشترى امه فوطيها ثم ولدت فادعى الولد وكذبه  
مولاه فهو ابنه وكذلك لو ادعى ان مولاه اجلها له وكذبه المولى ولو ادعى  
ولد من امه لمولاه لم يكن من تجارته وادعى ان مولاه اجلها له وزوجها  
اياها فان صدقته مولاه ثبتت نسبه منه وان كذبه لم ثبتت نسبه منه فان  
عتق العبد يملك ذلك الولد ثبتت النسب منه ودعوة المكاتب ولدا ممة  
جائز ولو ادعى المكاتب ولدا من امرأة حرة بنكاح فاسد او جاز وصدقته  
المرأة كان ابنه ولو ادعى ولدا ممة وجعل بنكاح اد يملك وكذبه الرجل لم  
يصدق المكاتب فان ملكه يوما ثبتت نسبه منه • واذا باع المكاتب  
امه فولدت لاقبل من ستة اشهر فادعى الولد جاءت دعوته ورد اليه  
مع امه • واذا وطي المكاتب امه ابنة وهو مكاتب على حده او هو حر ثم  
ادعى الولد لم يصدق على النسب اذا كذبه الابن فان ملكه يوما ثبتت  
نسبه منه وان كانت الجارية لابن له ولد في مكاتبته او استراه فولدت  
فادعاه المكاتب تجازت دعوته فيه وامه وام ولد له ولم يضمن مهر ولا  
قيمة وهي بمنزلة امته في ذلك • وان ادعى ولد جارية مكاتب لم يصدق  
عليه الا ان يصدقته مولاه فان صدقته كان ابنه بالقيمة • واذا ادعى  
الحر ولد مكاتبته وكذبه فهو ابنه وان ادعى ولد جارية مكاتبته والجمل في  
ملكه لم يصدق لان يصدق المكاتب وان صدقته كان ابنه استحصانا وهو  
حر وهو ضامن لقيمته ولو ادعى ولدا ممة مكاتب مكاتبته وكذبه مولاه وصدق  
المكاتب الاول لم يصدق فان عجز فرد الي ملك المكاتب الاول احسن  
المولى بالقيمة وان كان صدقته مولاه فهو ابنه ولا ياخذ بالقيمة • واذا  
ولدت امه الرجل فمكاتب ولدها ثم ادعاه ابوه لم يصدق عليه وكذلك  
لو كانت امه • ولو كاتب الامر وترك الابن فادعاه ابوه ثبتت نسبه منه



وضمن قيمته ولم يصدق على الام وهذا الجواب اوضح واصل مما تقدم  
 قبل هذا الباب وكذلك لو كان باع الام او وهبها وسلبها • ولو ادعى الرجل  
 ولد مكاتبته ولها زوج وصداقها زوجها لم يصدق على النسب والولد للفرقة  
 ولكن الولد لعنق باقراره وكذلك لو كان زوجها مكاتبته او عبده واذا كانت  
 الامة بين رجلين فخلعت ثم باع احدهما نصيبه من صاحبه ثم وضعت  
 لاقبل من ستة اشهر فاذا عاهد المشتري ثبت نسبه وتبطل البيع ويستردون  
 الثمن ويعرف حصته البايع من قيمتها وعقرها وكذلك لو كان البايع هو  
 الذي ادعاه • واذا كانت امة بين رجلين مسلمين او مسلم ومذموم  
 فكانت احدهما نصيبه ثم جات بولد فاذا عاهد الاخر ثبت نسبه منه فان  
 كاتب الكاتبة باذنه فان شات عقرت وكانت امرؤا ولم يدعي وان شات مصة  
 عليها فاذا اذنها علق به نصيب الذي كاتب ولعنق حصته لبي الولد ايضا  
 ولا يشعي له في شي فاذا كانت الكاتبة لغير اذنه بقضها القاضى وجعلها ام  
 ولد فان لم يقضها حتى اذنها فهي حرة بمنزلة التي كانت كاتبة باذنه الشريك  
 واذا كانت الحادية بين مسلم ومذموم فخلعت ثم اسلم الذي ثم ادعيا  
 الولد معا تم بينهما جميعا وان كانت بين مسلمين فخلعت ثم ادعيا احدهما  
 ثم ادعيا الولد فهو ابن المسلم • ولو كان بين مسلم ومذموم فادعيا المسلم  
 ثم ادعيا فهو بن المرتد وهي امرؤ له ويضمن نصف قيمتها ونصف  
 عقرها ويضمن الذي له نصف العقر • واذا كانت الامة بين رجلين  
 فولدت ولدا فاذا عياه جميعا وقدم ملك احدهما نصيبه منذ شهر وملك  
 الاخر نصيبه منذ ستة اشهر فالذعوة دعوة صاحب الملك الاول ويضمن  
 قيمتها ونصف عقرها وان لم يعلم ايها صاحب الملك الاول فهو بينهما  
 جميعا ولا عقر على واحد منهما ولو كانت امة الذي باع نصفها من مسلم  
 ثم جات بولد لا قبل من ستة اشهر فاذا عياه جميعا فهو بن الذي فينبطل  
 البيع • ولو كانت امة بين رجلين وامرأة صغيرة او كبيرة فخافت بولد  
 فاذا عياه الرجل واب المرأة فان نسبه ثبت من صاحب الرقبة • ولو  
 كانت امة بين رجلين فولدت ولدا ميثا فاذا عياه احدهما فهو ابنه وهي  
 امرؤ له وكذلك لو كانت اسقطت سقطا قد استبان بعض خلقه  
 وكذلك لو ادعى احدهما انها قد اسقطت منه سقطا قد استبان خلقه  
 ولم يعرف ذلك • ولو كانت جارية بين رجل وامرأة سقطت فولدت

نادعيا

فاذا عياه ولدها معا جعلته بن الاب دون الابن استحصانا وضمنته  
 نصف قيمة الام ونصف عقرها وضمنت الابن نصف العقر ايضا  
 فيكون قصاصا وكذلك الحدات الاب اذا كان الاب ميتا واما الاخ  
 والعم والاجبي فهم كلهم سوا • واذا كان احد الابوين مسلما فالولد  
 الصغير مسلم • وروي عن عمر بن الخطاب قال الولد للمسلم منهما  
 وعن شريح وابراهيم مثله • واذا كانت امة بين رجلين فجات بولد  
 فاذا عياه جميعا فهو اسما فان ولدت اخر بعد ذلك لم يلزم واحد منهما  
 الا ان يدعيه احدهما فيلزم ويضمن لشريكه نصف قيمته ان كان موسرا  
 على حال امة في قول ابي يوسف ومحمد ولا يضمن في قول ابي حنيفة واذا  
 التقت رجلان لقطا فاذا عياه عند انه ابنه من زوجته هذه وهي امة  
 وصداقها المولى فقال هو عندي فاني اصدقهم على ذلك واجعله ابنا  
 لها استحسن ذلك من اجل النسب وهذا قول ابي يوسف وقال محمد  
 اجعله اسما حرا ولا اجعله رقيقا بقولهم وهو لقط وان ادعاه رجلا  
 كل واحد منهما يدعي انه ابنه ووصف احدهما علامات ولم يصف الاخر  
 شي جعلته بن صاحب الضفة ولو لم يصف احدهما شي جعلته اسما  
 وتو قال احدهما هو غلام ومن صفة جسده كذا وقال الاخر هي جارية  
 ومن صفة جسدها كذا فاما ما اصاب ذلك فهو الحق به وان ادعاه  
 واحد وقال هو غلام فاذا هي جارية فاني لا اصدقها ولا اقبل دعوتها  
 واذا كان اللقيط في يدي مسلم فاقام ذمبي شاهدين ذميين انه ابنه  
 فاني استحسن ان اجعله ابنه واجعله مسلما كان وجد في قرية لاهل  
 الذمة او كنيسة او بيعة وقوله اجعله مسلما خلاف ما قال في كتاب اللقيط  
 ولم اجد هذا الحرف في رواية ابي حفص ههنا • واذا وجد في مصر  
 من امصار المسلمين جعلته حرا مسلما ولا اقبل فيه شهادة اهل الذمة  
 يريد به ان لا قبل بها ذمهم في ان يجعله على دين الذي فان اقام رجل  
 البيعة انه ابنه واقام اخر البيعة انه ابنه فاجعل نصيبه للذي ادعى انه  
 ابنه فان اقام احدهما البيعة انه ابنه من هذه المرأة الحرة واقام اخر  
 البيعة انه ابنه من هذه الامة قضيت به بن الحرة والحرة • ولو اقام  
 كل واحد منهما البيعة انه ابنه من امراته الحرة ووفت كل بيعة وقشا  
 يعرف ان الصبي علي احدهما جعلته لصاحب ذلك الوقت ولو لم يعرف

اذا ع



وقتا فانه ينبغي في قياس قول أبي حنيفة ان يقضي به للاول وفي قول  
أبي يوسف وسنجد يقضي به بين الرجلين هكذا وجدته في رواية أبي  
سليمان واما في رواية أبي حنيفة وغيره فانه جعله بينهما جميعا في قول  
أبي حنيفة وأبي يوسف وسنجد واما ادعى الاختلاف الذي بينهم في  
كونه بن المراتين • وإذا ادعى اللقيط رجلا فاقام أحدهما البينة  
انه ابنه واقام الآخر البينة انه ابنه فاذا هو خشي فان كان يقول من  
حيث يقول الغلام فهو بن الذي ادعى انه ابنه وان كان من حيث الجار  
فهو للذي ادعى انها منه وان كان يقول بينهما جميعا قضت لاولها يقول منه  
وان كان منها جميعا قضيت به بينهما في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف وسنجد  
يقضي به لأكثرهما بولا • وإذا ادعى اللقيط مسلما وذميا واقاما البينة  
قضيت به للمسلم وكذلك ان كان شهود المسلم من أهل الذمة وشهود الذمة  
من المسلمين • وإذا ارتد أحد الزوجين من الاسلام فان الولد يلزم الزوج  
الى المسلمين وكذلك لو طلق الرجل دار الحرب فلا يلزم النسب في هذا ولا  
يجب الميراث في قول أبي حنيفة إلا بشاهدين ويجب في قول أبي يوسف وسنجد  
شهادة امرأة وكذلك أم الولد لو كانت المرأة هي المرتدة لا لاحتداد  
الحرب لم يلزم الزوج الا ان يحج به لاقبل من ستة أشهر منذ يوم ارتدت  
وهي في هذه الحال منزلة من لم يدخل بها لان العدة دخلت عنها حين لحقته  
بدار الحرب • وإذا أسلمت امرأة الحرب ودخلت دار الاسلام ولم يلزم  
الحربي ولدها الا ان يحج به لاقبل من ستة أشهر في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف  
وسنجد يلزمه الى سنتين • وإذا سببت المرأة المرتدة وهي حامل شمر  
ولدت لاقبل من ستة أشهر منذ سببت أثبت نسبه من المسلم والولد رقيق  
مع المرأة • وإذا تزوج المرتد مشركا او زوجت المرتدة مسلما فولدت منه  
بنت نسبه منها وهو يهودي • وإذا تزوج المرتد مرتدة او كابية فولدت  
منه لم يرث الولد واحدا منها وكذلك ان ولدت أمة المرتد منه وهي  
مرتدة او كابية وان كانت مشركا ورث الولد اباه وقال أبو حنيفة لو مآ  
رجل وترك امرأة وامراة فارقا لورثة ان كل واحد منهما قد ولدت هكذا  
الغلام من الميت أثبت النسب بعد ان يكون الورثة اسي الميت واخوه  
اوابن واسن • وإذا تزوج المجوسي أمة او ابنته او اخته فولدت له ولدا  
فاذعاه او نفاه فانه ابنه وكذلك العبد تزوج الأمة والمسلم تزوج

المجوسية • وإذا أسلم الزوجان الكافران او اعتق المملوك كان شرعاً  
بولد لسته أشهر نفاه لا عنها ولزم الولد أمه وان جاز به لاقبل من ستة  
أشهر نفاه لا عنها والولد لا يزم للاب • وإذا كان للمسلم امرأة كابية فولد  
ولدا فنفاه ثم ادعى او ادعاه ثم نفاه فهو ولد ولا حد عليه ولا لعان وان  
أسلمت المرأة والزوج كافر ثم نفاه الولد فعليه الحد وان أسلم جميعا ثم طلقها  
ثم تزوجها ثم جازت بولد لسته أشهر منه تزوجها احرا فنفاه لا عنها ولزم  
الولد أمه وان جازت به لاقبل من ستة أشهر لا عنها ولزم الولد اباه • وقال  
أبو حنيفة لو ولدت امرأة رجل غلاما وولدت أمته غلاما ثم ماتا فقام  
الرجل أحدهما ابني ولا عرفه لمرأته نسبته أحدهما ويعتقان وليسعي  
كل واحد منهما في نصف قيمته وكذلك لو قال هذا ولدي او هذا  
وكذلك رجل له عبدان فقال أحدهما ابني ثم مات قبل ان يبين  
**باب نفى الولد من زوجة مملوكة**  
**وغيرها** وإذا كان للرجل امرأة مملوكة فاعقبت ثم جازت بولد لسته  
أشهر بعد العتق فنفاه فلم يلا عنها حتى اختارت نفسها فالولد لا يزم له ولا  
حد عليه ولا لعان • وإذا استترى امرأته فجازت بولد لاقبل من  
ستة أشهر فنفاه فالولد لا يزم له وان جازت به لسته أشهر فصا عدا ان  
فله ان لا ينفيه وهذا بمنزلة ولداً أم الولد ينفيه ما لم يقربه وقال  
يعد هذا باسطر لا يلزمه الا ان يقربه لانها أمة محل فوجها له بالملك  
فان اعتقها بعد ما استبرأها وقد كان دخل بها فجازت بولد لزمه ما  
بينه وبين سنتين من يوم استبرأها وان نفاه فعليه الحد وكذلك ان  
جازت به لاقبل من ستة أشهر وهذا قول محمد وفي قول أبي يوسف  
الآخر اذا جازت به لأكثر من ستة أشهر لم يلزمه الا ان يدعيه فان ادعاه  
لزمه وان كذبته المرأة وان كان لم يدخل بها فجازت به لاقبل من ستة أشهر  
بعد الشري فهو ابنه وان نفاه لم يضرب الحد ولو لم يعتقها حتى استبرأها ولكن  
أشهر لم يلزمه وان نفاه لم يضرب الحد ولو لم يعتقها حتى استبرأها ولكن  
باعها وقد كان دخل بها في الشكاح فجازت بولد لاقبل من ستة أشهر منذ استبرأ  
لزمه الولد ويقض البيع فيها وان جازت به لأكثر من ستة أشهر ولم يقدر  
بالنقص العدة فنفاه الزوج لم يلزمه وان ادعاه لزمه ونقضت البيع  
وجعلتها أم ولد له وكذلك ان جازت به لاقبل من سنتين بيوم وهذا



قول محمد وفي قول أبي يوسف إذا جاءت به لاكثر من ستة اشهر فادعاه  
لم يلزمه ولم ينقض البيع . وان كان المشتري الاخير قد اعتق الولد ثم  
ادعاه المشتري الاول فان كانت جارية لستة اشهر فصاعدا بعد الشراء  
الاول لم يلزمه العتق الذي احده المشتري الاخر فيه وان كان لم  
يعتقه واعتق امه وهو عبد على حاله وقد جاءت به لاكثر من ستة اشهر  
بعد الشراء الاول ثم ادعاه لزمه وكان ابنه ولا يفضل عتق الامه  
وان جاءت به لاقل من ستة وقد اعتق المشتري الاخر الولد وامه ابطلت  
عتقها جميعا والشراء الاخر واذا اعتق الرجل ام ولد ثم تزوجها ثم جاءت  
بولد بعد التزوج لستة اشهر فصاعدا فان نفاه لاغن ولزم الولد امه وان  
جاءت به لاقل من ستة اشهر ولزم الولد اباه والولا في الوجهين جميعا للمولى  
الام . واذا اعتق الرجل امته ولها زوج حر فجاءت بولد بعد العتق لستة  
اشهر فنفاه الزوج فنفاه الزوج لاغن ولزم الولد امه وان جاءت به لاقل من  
ستة اشهر لاغن الزوج الولد اباه والولا في الوجهين جميعا للمولى الام . واذا  
طلق الرجل امراته طلاقا بائنا وهي امه ثم اشغقت ثم جاءت بولد في سنتين من  
طلقتها فنفاه فانه يلزم اباه والضرب الحد والولا للمولى الاب  
فجاءت بولد ما بينهما وبين سنتين وقد اعتقت بعد يوم فان الولد ثابت بالنسب  
ولزمه للمولى الام . واذا اشترى الرجل امراته وقد ولدت منه فاعتقها وتزوج  
ثم جاءت بولد لستة اشهر عنده تزوجها فنفاه ولاغن ولزم الولد امه . فان  
جاءت به لاقل من ستة اشهر من تزوجها اخرا ولاكثر من ستة اشهر من تزوجها  
اشترايا ولاقل لاغن ولزم الولد اباه ولو لم تزوجها لزمه ولدها ما بينهما  
وبين سنتين فان نفاه ضرب الحد وكان ابنه وكذلك امر الولد لعتقها  
ولو صوته ان كانت من اهله الكتاب فان الولد يلزم اباه ولا يضرب الحد  
فجاءت بولد ما بينهما وبين سنتين ونفاه الودة لم يثبت نسب من الميت  
في قول أبي حنيفة ولو بوث الابشهادة شاهدين الا ان يكون حلالا طاهرا  
فقبل فيه نكاحا . امرأة ولو اقربته الودة اثبت نسبته منه وادنته  
وقال ابو يوسف وسعد يقبل في جميع ذلك شهادة امرأة مسلمة فان كان  
المولى كافرا قبلت في ذلك شهادة كاسية وان كان المولى مسلما وامر الوكس  
كاسية لم يقبل فيه الا شهادة مسلمة .

**باب من عوة البائع غيره**  
ايضا واذا اشترى الرجل امه وولدها واشتراها وهي حامل ثم باعها  
ثم اشترها من ذلك الرجل او من غيره فادعي ولدها فدعوته جائزة  
اذا كان الولد يوم دعي في ملكه ولا يفسخ شي من البيوع والعقود اليه  
حرب فيه وفي امه اذا لم يكن اصل الحمل عنده واذا كان اصل الحمل عنده  
طلت تلك البيوع والعقود كلها . واذا اشترى الرجل عبدين  
يوام ولدا في ملكه الاخر وكذلك لو ادعاهما المشتري ثبت نسب  
غيره فباع احدهما ثم ادعاهما ثبت نسبهما منه ولم ينقض البيع في الاخر  
وكذلك لو ادعاهما المشتري ثبت نسبهما منه . ولو اشترى رجل عبدا  
واشترى ابوه اخذ ذلك الولد وما توامر فادعي احدهما الذي هو في  
يده ثبت نسبهما جميعا منه وعتق الذي في يدي الاخر . واذا اشترى  
الرجل جارية عليا فيها بالحيا وفولدت في الثلث عنده ولدا فادعاه  
المشتري لزمه البيع بالولادة وثبت بالنسب بالدعوة ولو كان الحيا  
للبيع فادعي المشتري الولد ونقض البائع البيع فدعوة المشتري تطل  
وان ملك الولد يوما ثبت نسبته منه . واذا اشترى الرجل من الرجل امين  
على ان ياخذ ابنتها شابا لث درهم فولدتا عنده ثم اقراهما منه ثم مات  
فكان بين ابنتها اول واختلعا الودة في الاول قال قول في ذلك قول  
الاول منهم ويكون من بقوله وامه ام ولد له ويرد الاخرى وولدها  
رقيقا الى البائع . واذا اشترى المكاتب عبدا لم يجز دعوة المولى فيه  
وكذلك لو اشترى الابن عبدا لم يجز دعوة الاب فيه ود كحديث قروه  
ابن عمر قال روي عن أبي عبد الله قال له كيسان امه له فولدت فادعاه ثم  
مات أبي فكنت عمر ان يواقي يابي المومس فكنت اليه ان قدمات فكنت  
ان ابعتوا اليه فذهب بي اليه فقال ما يقول في كيسان فقلت قد  
ادعاه ابي فان كان قد صدق فقد صدق وان كان كاذب فقد كذب  
فقال لو قلت غير هذا لا وجعتك واعتقته بالدعوة وجعله بن العبد  
بالقراش فيما يقام ابو يوسف . واذا تزوج الرجل امه بغيره بشهود  
فجاءت بولد لما تلده له النساء من زوجها منه فهو بن الزوج وان نفاه  
لم ينفى عنه ولو كانت ولدت له لاقل من ستة اشهر لم يثبت النسب  
من الزوج وان ادعاه المولى كان ابنه وعتق وفسد النكاح لانه تزوجها



وهي حامل من المولى • ولو كان زوجها من عند غيره باذن مؤلها  
او من خراجات بولد لسته اشهر فادعاه المولى وصدقه الزوج او كذبه  
فصوب من الزوج دون المولى ويعتق باقراره ويكون بمنزلة ام الولد • ولو  
زوجها ثم باعها فجات بولد لسته اشهر بعد النكاح ولا قل من ستة اشهر  
منذ باع فادع على البايع او المشتري لم يصدق على الشب ولم ينطل البيع  
ولو تزوجت امته بغير اذنه ودخل بها الزوج ثم ولدت لسته اشهر  
فادعاه الزوج والمولى فصوب من الزوج ويعتق بدعوة المولى وكذلك امر  
ولد وحل زوجت بغير اذنه ودخل بها الزوج فجات بولد لسته اشهر  
فادعاه او نفيا او ادعاه احد هما ونفاه الاخر فصوب من الزوج على كل حال  
وكذلك دخل زوج امه بغير اذنه فولدت كما تكده النساء فادعاه  
الزوج والمولى **باب دعوى احد الزوجين**  
واذا كانت الامه لها ثلثه اولاد ولد لهم في بطون مختلفة وليس لهم نسب  
معروف فاقتر المولى في صحته ان احد هو ابنه ولم يبر ذلك حتى مات لم تثبت  
نسب واحد منهم ويعتقون ويسعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته في قول ابي حنيفة  
وتكون الجارية بمنزلة ام الولد الا ترى لو كان لها ولد واحد فقال المولى ولد  
ولدت هذه الامه ميني ولذا لم يبر هذا هو او غيره انه لا تثبت نسب  
هذا ويكون امه بمنزلة ام الولد ويكون هو عبد لا يعتق لعنق امه • ولو  
قلت ان كان ولدت الولد الذي اقرب به قبل هذا فصدا يعتق مع امته  
فان كان بعد لم يعتق فيكون نصيبه بمنزلة امه كانت هذا ابنتا فاحشا  
وكذلك لو قال لا سقطت هذه الامه ميني ثم اعتق شيئا من ابها الكبير وكذلك  
القضا في الثلثة الاولين انما يعتق واحد منهم باقراره انه ابنه ولا يعتق  
احد منهم لعنق الام وهذا قول ابي حنيفة واما قول محمد فانه يجوز الاعتق  
لعنق امهم معنق الاصغر كله ونصف الاوسط وثلث الاكبر ويسعى كل واحد  
منهم فيها بقي وكذلك لو كان كل واحد من هؤلاء الاولاد من زوج معروف كان  
لها واذا ولدت الامه والمومن غير زوج فلم يدعه المولى حتى كبر الولد ولو  
له من امه المولى ثم مات بن الاول ثم ادعى المولى احد هما فقال احد  
هذين ابني يعني الميت وابنه فانه يعتق الاستقلال كله ويسعى امه في نصف  
قيمته وجاهته في نصف قيمته واذا كان لرجل امه فولدت ابنا فولدت  
ابنتها ابنا فقال المولى في صحته احد هؤلاء الثلث ولدي ثم مات قبل ان

بين فانه يعتق نصفه العليا وجميع الاوسط وجميع الاستقل وكذلك لو كان  
لرجل امه فولدت ابنا من غير زوج ثم ولدت ابنتين في بطن اخر ثم ولدت  
ابنا في بطن اخر ثم ان المولى نظر الى الغلام الاكبر والى احدي الابنتين في صحته  
فقال احد هذين ولدي ثم مات قبل ان يبين لم تثبت نسب واحد منهم ويعتق  
من الاخر نصفه ويسعى في نصف قيمته ويعتق من كل جاريه ثلثة ارباعها  
ويعتق الابن الاصغر كله ويعتق ام الولد • ولو نظر الى الابن الاكبر والى  
الاصغر فقال احد هذين ابني لم تثبت نسب واحد منهم ويعتق من الاكبر  
نصفه ويعتق الاصغر كله وفي قول محمد يعتق الام ونصف الابنتين وفي  
قول ابي حنيفة يعتق من الاصغر ايضا نصفه • ولو ان رجلا له امه لها  
او لا وقد ولد لهم في بطون مختلفة من غير زوج فقال الاكبر منهم هو ابني  
انبت نسبته منه وكانت الام امر ولد له وعنق من بقي من ولدها نصفها  
ولا تثبت نسب واحد منهم فان ولدت بعد اقراره ولد لسته اشهر فصاعدا  
فلم ينفعه ولم يدعه حتى مات فهو ابنه لانها علمته بعد ما صادت امره  
له • ولو ان رجلا اقران امته هذه قد ولدت منه او سقطت منه سقطا  
مستبين الخلق ثم ولدت بعد ذلك لسته اشهر ولدا وهو غيب او مريض  
فصوت انت النسب منه ما لم ينفعه **باب دعوى القرابة**  
واذا ولدت جارية لرجل ولدا فادعى ابنه ان اباه  
زوجها منه فولدت له هذا الولد وانكره الاب لم يصدق على ذلك ولم  
تثبت نسبته منه الا بيمينه يقوم على النكاح • واذا ادعى الاب ولد  
جارية ابنه انه ابنه والابن عبد او مكاتب فدعوه الاب باطل وكذلك  
لو كان الابن حراما مسلما والاب ذمي او مشركا من وكذلك لو كان الاب  
حراما مسلما والابن ذمي او مشركا من • واذا ولدت امه الرجل فادعاه  
اخوه انه ابنه من نكاح او شبهة او غضب وانكره المولى لم يصدق وكذلك  
العم والخال وسائر القرابة فان ملكه وقد ادعاه من جهة نكاح صحيح  
او قاسد او من جهة ملك او ادعى انه ابنه ولم يبر زوجها يثبت نسبته  
منه • فان ملك معه اودونه صادت امه ولده • وان ملك الولد  
اب المدعى وهو محمد مقالة ابنه لم يثبت نسبته من الابن ولم يعتق  
واذا تزوج الرجل امرأة على غلام فولدت الخادم فادعى الزوج الولد  
وكذبه المرأة وان كان ولده لا قل من ستة اشهر منذ تزوجها وكان



اصل الجمل عند فهو مصدق ويضمن قيمة الخادم ولولدها وان لم يكن  
اصل الجمل عند لم يصدق وان كانت وضعته لاكثر من ستة اشهر  
لم يصدق فان طلقها قبل ان يدخل بها وقيل ان يدفع الخادم ولولدها  
ثبت نسب الولد ويكون الخادم ام ولد ويضمن نصف قيمتها للمراة  
ولا يسعي الولد في نصف قيمته لها وان كان اقربا لوطي بعد النكاح ضمن  
نصف عقرها له فان اقربه قبل النكاح لم يضمن من العقر شيئا وان لم  
يكن ذلك فالقول قوله الا ان يكون جات بالولد لاكثر من سنتين منذ  
يوم تزوجها فيكون عليه نصف العقر ولا يصدق وان كانت قد كدت  
في يدي المراة ثم طلقها قبل ان يدخل بها لم يرجع اليها بين الخادم والولد  
بشيء الا ان تكون جات به لاقل من ستة اشهر منه يوم تزوجها فتكون  
ابنة والجارية ام ولد له ويضمن للمراة نصف قيمتها وان جات به لاكثر  
من ستة اشهر بعد القبض ولم يطلقها ولكن المراة ماتت فورا فها يضمن  
نصيب شركا به فيها ويسعي الولد لغيره في حصصهم وكذلك كل ميراث  
يقع في مثل هذا فان اب الولد يضمن نصيب شركا به من قيمة ام الولد  
ويكون ام ولد له فاما ابنة فان كان شركا به فيه ذوارحم يحرم من الولد  
فانه يعتق ولا يسعي لغيره في شيء وان كانوا اجانب لم يسعي الولد في شيء  
ولكن اباه يضمن ان كان غنيا في قول ابي يوسف ومحمد وان كان فقيرا  
كان ذلك دينا عليه يسعي فيه العبد في قول ابي يوسف ومحمد اذا  
كذبوا العبد في الدعوة وفي قياس قول ابي حنيفة اذا كانت  
الدعوة بعد ما وجب الميراث فان كان فقيرا استسعوا الولدان  
كان الاب غنيا ضمن وان كانت الدعوة قبل ان يملكوا الولد ثم  
ملكوا فهو بمنزلة الولد المعروف فاذا ادعى رجل في يدي رجل امه  
انه تزوجها وانها ولدت منه وقال المولى بل يعتكها بالف ودهم وهذا  
الولد منك والولد من الزوج ويعتق الولد باقرار المولى وتكون الامه  
ام ولد باقراره ولا يخدم واحدا منها ولا يسعي للزوج ان يقر لها فاذا  
مات اب الولد غنيت وعلى الزوج العقر فضا من الثمن وهذا  
الجواب خلاف ما ذكر في كتاب العتاق فاذا ادعى الزوج انه استراها  
فولدت منه هذا الولد وقال المولى بل زوجك ثبت النسب ويعتق  
الولد واذا كانت الامه في يدي رجل فولدت واذا ادعى ولدها رجل اخر

وقال

وقال هي امك ذبحتها وصده الاخر ولا يعرف ان اصلها كان للاخر  
فالولد حر ثابت النسب من الذي هو في يده واسمه بمنزلة ام ولد ويضمن  
اب الولد قيمتها • ولو كان يعرف ان اصلها كان للمراة بنتا للنسب وكان  
مملوكين له وان كان لا يملك لا يعرف لهذا فقال هذا يعتكها وقال اب  
الولد ذبحتني ضمن اب المولد قيمتها ولم يضمن العقر وكذلك لو قال اب  
الولد لعنتي هذه الجارية وقال الاخر بل ذبحتك فهو مثل الاول فان كان  
يعرف ان اصلها لهذا فانه ياخذ الامه ولدها مملوكين في جميع ذلك  
ما خلا حصلة واحدة ان يقر انه باعها منه فان اقرب ذلك لم يضمن اب  
الولد من ذلك شيئا عند العقر وكان بمنزلة ام الولد باقراره ولا يملك  
بذلك • واذا تزوج الرجل امراة فولدت ولدا فادعى احداهما ان  
النكاح كان منذ شهر وقال الاخر منذ سنة فالنسب ثابت منها وكذلك  
لو طلقها ثلاثا فولدت بعد ولدا بيوم شهر اختلفنا هذا الاختلاف  
ولو اجتمعا جميعا على ان النكاح كان منذ شهر والولد صغير صدقتهما  
ولم يثبت نسبه من الزوج فان قامت البينة انه تزوجها منه سنة اشهر  
ثبت نسبه منها **باب اقراء المريض بالولد**  
واذا كان للرجل عبد في صحته واقرب في مرضه الذي مات فيه انه ابنه وليس  
له معروف فانه ابنه برثته ولا يسعي في شيء وان كان عليه دين يحيط بماله  
لانه ملكه في صحته وكذلك لو كانت جاريته لها ولد ولدت عنده في صحته  
فاقرب في مرضه انه ابنه منها وكذلك لو كانت الولادة في عيده ملكه ولو ملكه  
في ملكه مرضه ثم ادعاه بعد الملك او قبل ان يملكه شمر مات ولا مال له  
غيره بنت نسبه منه ويسعي في قيمته بينه وبين الورثة في قول ابي يوسف  
ومحمد ان لم يكن على الميت دين وفي قول ابي حنيفة يسعي في ثلثي قيمته ولا  
يرث واقراة الولد فلا يسعي في شيء قولهم جميعا • واذا كان معها ولد  
ثبت نسبه ان كان على الميت دين او لم يكن ملكها في المرض او في الصحة  
ولو ان مريضا مات وعليه دين وقد وهب له في مرضه ابنه المعروف بعبه  
منه ولا مال له غيره فانه يسعي في قيمته للمريضا • وان كان الدين اقل من  
قيمه يسعي في الدين وفي ثلثي ما بقي من القيمة للورثة في قول ابي حنيفة  
وله الثلث وصيه وفي قول ابي يوسف ومحمد يسعي فيها بقى من قيمته  
بينه وبين الورثة ولو كان واقف للمريض اقرب ولد له معروفه النسب



وقبضها وعققت ولم يسع في شيء في قولهم جميعا • ولوان مريضاً له الف  
 درهم لا مال له غيره فاستوري ورثة ابنه وذلك قيمته ثم ماتت فانه  
 يسعي في قيمته ميراثاً بينه وبين الورثة في قول أبي يوسف ومحمد وقال  
 أبو حنيفة يسعي في ثلثي قيمته بين الورثة والثلث وصيته له ولا ميراث له  
 فان كان عليه دين أقل من قيمة الابن يسعي في الدين وفي ثلثي الباقي للورثة  
 في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يسعي فيها بقيته وبين الورثة •  
 ولو كان اشترى ام ولد له معروفة لم يسع في شيء للعقود ولا للورثة فان  
 كانت قيمتها أقل من الثمن وعلى الميت دين حيط به ذلك فان البايع يرد  
 الفضل على القيمة إلى الغرماء ان لم يكن عليه دين ودلثي الفضل على الورثة  
 ولو كان صبي وامه مملوكين لرجل لا يعرف له نسب فاشترىها رجلان او  
 ملكاها حصته او صدقة او ميراث او وصية ثم ادعى أحدهما ان الولد ابنه  
 وكذب الآخر فهو ابنه ويضمن حصته شريكه من قيمته وقيمة امه ان كان  
 غنيا وان كان فقيرا ضمن حصته شريكه من قيمة الام ويسعي الولد في حصته  
 الشريك فان كان الشريك ذا رحم محرم من الولد فهو سوا وهو على ما وصفه  
 لك في قول أبي يوسف ومحمد • واما في قول أبي حنيفة فانه يضمن بينهما  
 جميعا ولا يسعي قال الشيخ وهذا خلاف ما مر في قول أبي حنيفة في الباب  
 الذي قبل هذا • وان اشترى المكاتب ابنه متع رجل صار له حصته •  
 مكاتباً معه فان ادعى عتق ويسعي لشريكه في نصف قيمته في قول أبي حنيفة  
 وقال أبو يوسف ومحمد يكون كله مكاتباً مع ابنه ويضمن المكاتب نصف  
 قيمة ابنه لشريكه ولو كان مجهولاً فادعاء المكاتب بعد ما ملكه كان  
 للشريك ان يضمنه نصف قيمته ان كان غنيا وان شأ يسعي الابن وان  
 كان فقيراً استسعى الابن وان كانت امه معه ضمن الولد نصف قيمتها  
 غنيا كان او فقيراً فان كان الذي ملكه مع المكاتب ذو رحم محرم من الصبي  
 ونسب الصبي من المكاتب معروف عتق نصيب ذي الرحم المحرم ونصيب  
 المكاتب موقوف فان عتق عتق معه وان عجز سعى لمولاه فيه •  
**باب دعوى الولد من الزنا او من النكاح**  
**الصحيح** • واذا اقرا الرجل انه زني بامرأة حرة فان هذا الولد منه  
 من هذا الزنا وصدقة المرأة فان نسب الولد لا يثبت لهذا الدعوى  
 من المرأة ولا من الرجل فان شهدت امرأة على الولادة ثبت نسبها من المرأة

دون الرجل وذكر حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن رسول الله  
 عليه السلام قال الولد للفراش والحمل • والحمل • وهما من عروضة عن  
 ابيه عن عائشة ان سعد بن مالك خاصه في عبد بن زمعة فقال ان عتبه  
 ابن ابي وقاص قد اقرب وقال بن زمعة نقضي به رسول الله عليه السلام ان  
 لزمعة لابنه ولد على فراشه وامر سودة ان تحجب منه لما راى فيه من  
 شبه ابن ابي وقاص واذا اقرا الرجل انه زني بامرأة أمة او حرة فولدت هذا  
 الولد فادعت المرأة نكاحا فاسد او جازيا لم يثبت نسبها منه وان ملكه  
 وان كان هذا الزنا لاحد منه وعليه العقر للشبهة التي وجبت وكذلك ان  
 اقامت شاهدا واحدا عليها العدة ولو ادعى الزوج النكاح فاقوت المرأة  
 بالزنا فعليه العقر وان ملكه الولد بوما ثبت نسبها منه وان ملك امه كانت  
 ام ولد له ولا ينظر في هذا الى قول المرأة وشهادتها وكذلك لو اقام شاهدا  
 او شاهدين فلم يبعد ولا وعلي المرأة العدة واذا ولدت امرأة الرجل على فراشه  
 فقال الزوج زنيته بفلان فهذا الولد منه وصدقة المرأة بذلك واقرب  
 به فلان فان نسب الولد ثابت من الزوج وهو صاحب الفراش وكذلك لو  
 كان نكاحا قايما وقال أبو حنيفة لو ان رجلا تزوج امرأة لا يحل له طلاق  
 باباد ارجح حججا ثم فرق بينهما لم يكن لها عليه مهر فان طلقه بولد لسته  
 اشهر منذ تزوجها ثبت نسبها منه وعليه المهر وكذلك لو طلقها به لسته  
 اشهر منذ اغلق الباب ولو حجب الستة وكذلك كل نكاح فاسد وكذلك كل ملك  
 فاسد ولا نسبه الملك والنكاح الزنا • واذا قال الرجل لابن في يدي  
 امرأة هو ابني من زنا وقالت المرأة من نكاح شمر قال بعد ذلك هو  
 من نكاح ثبت نسبها منه وكذلك لو قال الرجل هو ابني من نكاح منك  
 وقالت هي هو ابني من زنا لم يثبت نسبها منه فان قالت بعد ذلك هو ابني  
 من نكاح ثبت نسبها منه واذا اجأت امرأة الرجل بولد وهما حران مشلمان  
 فادعى الزوج انه منه وكذبته المرأة وقد جأت به لسته اشهر منذ تزوجها  
 فهو ابنه وكذلك لو قال الزوج هذا الولد من زوج كان لك قبله وقالت  
 المرأة بل هو منك فهو منه ولو قال الزوج ولدتيه من زنا وجبت اللعان  
 بينهما ولا يخرج الولد من نسب الزوج الا اللعان وان تصادقا على  
 انه من زنا • واذا ادعى الرجل ولدا ولدت له امرأة ميتا كان او حيا  
 مات قبل اللعان فانه ابنه لا نستطيع ان نفيه ارايت لو قتل المولود لم يكن له



ميراثه وإذا كان للمرأة لیس فی یدی زوجها فقالت المرأة تزوجك بعد  
ما ولدت هذا من زوج قبلك وقال الزوج بل ولدته مني في ملكي فهو ابن  
الزوج وإن كان الصبي في یدی الزوج دون المرأة فقال هو ابني من غيرك  
وقالت هو لك مني فالقول قول الزوج ولا يصدق المرأة • وإذا نكح  
الرجل ولداً من امرأة فاختصما عند القاضي ومضى اللعان ولم يفوق القاضي  
بينهما ولم يولد الولد أمه مات الزوج أو المرأة فالولد ثابت بالنسب من  
الزوج ولو كانت ولدت ولدين فعليه أحدهما ونفاه الآخر فلا عن به والزم  
القاضي الولد أمه وتفرق بينهما مشحراً علم بالآخرتهما أبناء • ولو علم به  
قبل فترقة القاضي وقيل القضا فنفاه أعاد اللعان بينهما جميعاً ولزم  
الولدان الأمر • ولو لا عن رجل يولد والزهر القاضي الولد أمه وتفرق بينهما  
ثم ادعاه فقد ذلك ضرب الحد وكان أنه حجة كانت الأم أو ميتة قالت  
كان الولد قد مات وترك ميراثاً ثم ادعاه الأب لم يصدق عليه لأنه  
ليس له نسب للحرية إلا أن يكون ترك ولداً ذكراً أو أنثى فيصدق ولأنه ليس  
الأب حفيده على النسب ويضرب الحد ويأخذ الميراث وكذلك لو ترك ابن  
ابن أو ترك ابن بنت فإن أباً حفيده قال لا يصدق في هذا على النسب ولا  
يرث وقال أبو يوسف ومحمد هو سوا ويصدق ويرث • ولو لا عن بجارية  
فالزمت أمها ثم أراد الملاء عن أن تزوجها لم تكن له ذلك ولو فعل ففرق  
بينهما وكذلك الملاء عن نفسه لو قال لم أدخل بالأمم وزوجت بالابنة  
فرقت بينهما لأنه لو ادعاهما جازت دعوته وإذا طلق الرجل امرأته  
واحدة بملك الرجعة فولدت ولداً لاقل من سنتين يومه ولو تقر بانقضاء  
العدة فنفاه الرجل مشحراً ولدت آخر بعد سنتين بيوم فأنهما جميعاً  
أبناء ولا حد عليه ولا لعان لأن حقه كان اللعان فسقط حين انقضت  
العدة بالولد الأخير وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد بن جعفر  
ويوقف على الولد الثاني فإن نفاه لا عن ولزم الولدان أمهما لأنني أسمع  
الولد الأول الآخر ولو كانت جات بها لأكثر من سنتين فإنه يوقف  
على الآخر منها فإن نفاه لا عن بهما ولو قال أم وإن أقربه ضرب الحد وبها  
أبناء ولو كان الطلاق بائناً في هاتين المسألتين كان عليه الحد في المسئلة  
الأولى ويلزمه الولدان ولا حد عليه في المسئلة الأخيرة ولا لعان ولا يلزمه  
الولدان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يلزمه الولدان في المشككتين

جميعاً • وإذا طلق الرجل امرأته واحدة فإنه قد دخل بها ثم تزوجها  
ثم جات بولد لاقل من ستة أشهر فنفاه فإنه يلاعن ويلزم الولد أباه لأن  
الرجل كان في غير هذا الملك وإن جات به لستة أشهر فنفاه إلا عن ويلزم  
الولد أمه **باب الوأمة والشهات عليها**  
وإذا ولدت أمة الرجل فادعت أن مولها قد أقربه وحمداً المولى ذلك  
تشهد عليه شاهداً أنه اقرب بذلك وشهدا آخرانه ولد علي فراشه فقد  
اختلفت شهادتهما • فإن شهد رجلان على الأقارب منه أو على الولادة  
أنه ولد علي فراشه فهو جاز وكذلك هذا في الزوجة الحرة • ولو كان  
المولى من أهل الذمة والأمة مسلمة تشهد دميان عليه بذلك جاز •  
ولو ادعاه المولى وحمداً الأمه لم يجز شهادتهما الذميين عليها • ولو كانا  
مسلمين فشهدا على الحد منهنما أبوه وحده لم يجز شهادتهما لأنها شهدان  
لوله قها ولو شهد علي ذلك أباه جاز • وإذا نفى المرأة زوجها وأعدت  
ثم تزوجت فولدت من هذا الزوج الآخر ثم جات الأول حياً فإن أباً حفيده  
قال الولد للأول لأنه صاحب الفراش في النكاح الصحيح وسرد المرأة  
إليه • وإن نفى الأول والآخر الولد أو نفاه أحدهما أو ادعاه  
أو ادعاهما ففهم للأول على كل حال ولا حد عليه ولا لعان وكذلك  
ولو كان أهل الحرب وكذلك لو كانت المرأة هي الماسورة فتروجت وجلا  
من أهل الحرب فولدت له الزمت الولد الزوج الأول وكذلك لو ادعت  
امراً الطلاق واعتدت فتروجت وحمداً زوجها الأول ذلك • وفي  
كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى وقال أبو حنيفة بعد ذلك الولد  
للآخر وحكامه أبو عصة عن أسامة بن حماد عن أبي حنيفة وعن عبد  
الكريم الجرجاني عن أبي حنيفة قال الأولاد للزوج الثاني • وقال أبو  
يوسف إذا تزوجت بشهود والولد من هذا الزوج الثاني أو جات  
به لستة أشهر فنفاه أو لا يكون من الأول أبداً وإن نفاه أو ادعاه  
أو نفاه أحدهما فادعاه الآخر • وقال محمد إن جات بالولد بعد ما  
دخل بها الآخر لأكثر من سنتين ففهم الآخر وإن جات به لاقل من  
سنتين ففهم الأول وذكر عن الشعبي أن رجلاً من جعفره زوج  
ابنته من عبد الله بن الحر ثم مات ولحق عبد الله بمعوية فزوج الجارية  
أخوها الحارث بن الحر فحصر زوجها إلى علي بن أبي طالب فقال له علي أمّا



انك في المألى علينا عدونا فقال تمنعني ذلك من عدلك قال لا تقضي  
بالمرأة له وتضي بالولد للزوج الاخر • واذا اولدت ام ولد الرجل ولدا  
فلم ينفع المولى حتى مات الولد فهو له لازم لا يستطيع ان ينفيه بعد  
ذلك وكذلك اذا اجني جنابة ففرض لها القاضى على عاقلته لم يستطيع  
نفيه بعد ذلك وكذلك ان جني عليه فحكم فيه بقصاص وارش حر  
ولو زوج ام ولد شح مات عنها الزوج او طلقها او انقضت عدتها  
وخلف لا يقربها ثم جات بولد لرمة ما لم ينفعه • ولو كانت ام ولد  
المسلم مجوسية او مرتدة لم يكره له ولدها الا ان يقربه او تلد بعد الردة  
لاقل من ستة اشهر واذا اقرا الرجل بصبى في يده انه ابنه من امته هذه  
ولدت على فراشه ثم ماتت الرجل فادعاه اخوته ان اباهم قد كان زوج  
هذه الاممة عنده قبل ان تلد هذا بثلاث سنين وانها اولدت هذا  
الغلام على فراش العبد والعبد والغلام والاممة يتكروا ذلك لم يقبل  
بهم على ذلك والغلام بن الميت وان ادعى العبد ذلك واقام البينة  
اثبت نسبه منه لانه صاحب الفراش ولحق الغلام وامه باقرا وان  
المولى فان كان الاقارب منه في المرض محققا من الثلث والمرأة امرأة  
العبد ولو كان العبد غائبا وقفت القضا حتى يحضر العبد فيه على ان يكر  
ولو ادعت الام النكاح او الغلام قبلت بينة الزوج • واذا اطلق  
الرجل امرأته طلاقا بائنا فافرت بانقضاء العدة ثم جات بولد لسته اشهر  
فرضا عدا لم يثبت نسبه منه الا ان يدعيه فان ادعاه ثبت نسبه منه  
وان جات به لاقل من ذلك ثبت نسبه منه وان كانت تزوجت ثم جات  
به لسته اشهر منذ تزوجها الاخر فهو للاخ وان جات به لاقل من  
سته اشهر منذ تزوجها لم يلزمه الاخر فان كانت جات به لستين او اقل  
منذ طلقها الاول فهو يلزمه قال يجب ان يكون هذا الجواب اذا لم يكن  
اقرب بانقضاء العدة واقرب بانقضاء بها ثم جات بالولد بعد الاقارب  
لاقل من ستة اشهر وان كان لاكثر من ستين لم يلزم الاول فان ادعاه  
لرمة قال ابو الفضل هذا اذا صدقت المرأة وقال ابو حنيفة ومحمد اذا ان  
طلق الرجل امرأته وعدتها بالشهور من صغر فجات بولد لستين ولو  
مقرا بنقضاء العدة لم يلزم الزوج الا ان يحج به لاقل من ستة اشهر بعد  
العدة وقال ابو يوسف يلزمه الى ستين ما لم يقربا بنقضاء العدة واذا

مات الرجل عن امرأته فافرت بانقضاء العدة بسقط لها ستين وبعض  
خلقه بعد موت الرجل بيوم فالقول قولها • واذا جات بعد ذلك  
بولد لسته اشهر لم يلزمه • وان لم يقربا بنقضاء العدة وجات بولد  
ميت وشهدت امرأة انه استهل ثم ماتت وقالت الولد ولدته ميتا  
لم يوث الا ان شهد شاهدان على الاستهلال في قول ابو حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد يقبل عليه شهادة امرأة وبودت لان الرجال لا يحضرون  
ذلك المشهد • واذا اطلق الرجل امرأته واحدة رجعية فجات بولد  
لسته فانكر الزوج ان تكون ولدته وقال قد انقضت عدتك فشهدت  
امرأة على الولادة لم يلزمه في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يلزمه  
واذا قال الرجل للمطلقة التي يملك رجعتها قد اخرجتني ان عدتك انقضت  
فكذلكه وتزوج اربعاً منك • طيز فان جات الاول بولد لستين  
من يوم طلقها لرمة وتزوجت لاكثر من ستين من يوم طلقها ولاقل  
من ستة اشهر منذ اقربا بنقضاء العدة لرمة ايضا وهذه وجعه وبغاره  
الاربعة وكذلك لو طلقها واحدة رجعية ثم ابانها او بعرها فهو مثل  
ذلك الا انها لا تكون رجعة • ولو ادعى غلام محتلم على رجل وامرأة  
انهما ابواه لم يجزه ذلك فاقام البينة انهما ابواه وان هذه المرأة  
ولدته من هذا الرجل على فراشه وادعى رجل اخر وامرأته ان هذا  
الغلام انهما واقاما البينة على ذلك فاني اثبت نسب الغلام من الاب  
والام الذي ادعاهما الغلام وتبطل نسب اللذين انكروها • وكذلك  
لو كان الغلام نصرانيا والذين ادعاهما ابواه نصرانيان اذا كان  
شهوده مسلمين • ولو ادعى الغلام انه بن فلان ولد على فراشه من  
امته فلانة واقام البينة وانكر الرجل ذلك وقال هو عدي ولدته امي  
هذه زوجتي عندي فلانا فولدته له هذا الغلام واقام البينة  
على ذلك والعبد حتى يدعيه فهو بن العبد وهو اولي بالفراش من المولى وكذلك  
لو اقام الغلام البينة على ذلك والعبد حتى يدعيه فهو بن العبد وهو  
اولي بالفراش من المولى وكذلك لو اقام البينة انه بن العبد من هذه  
الاممة وهي زوجته واقام المولى البينة انه ابنه منها ولو كان المولى  
والعبد مسلمين والمسئلة على حالها وقد اقام العبد البينة انه بن المولى  
واقام دونه المولى البينة على ما ذكرنا في اول المسئلة وامر الغلام ميتة



فان ثبت نسب من المولي ولو ان وخلامات وترك مالا فاقام محله البيعة  
ان ثبت من امته فلاته وان كان ملكها قبل ان تلده وان الميت اقرانه  
ابنه وانها ولدت في ملكه واقام رجل اخر البيعة ان هذا الغلام عند  
وامد امته لا زوجها عند فلان فولدت هذا الغلام منه على فراشه والعبد  
حي يدعي ذلك قضيت للعبد بالنسب وقضيت بالامه ان كانت حيه للمدعي  
وان كان العبد ميتا ثبتت نسب الغلام من الخرج جعلت امته او الولد للميت  
واذا كان الغلام وامته في يدي رجل فادعاه اخر واقام البيعة ان هذه الامه  
امته وانها ولدت هذا الولد منه على فراشه وفي ملكه واقام الذي في يديه  
البيعة انهما امته ولدت هذا الغلام منه وفي ملكه وعلى فراشه والغلام  
صغير لا يتكلم او قد احلم وهو يدعي انه ابن الذي هو في يديه فاني اقضي به  
للذي هو في يديه وان كان الغلام يدعي انه بن الاخراق او صبي بالغلام من  
والامه للمدعي. واذا كانت المرأة حرة ولها ابن وها في يدي رجل اقام  
اخر البيعة انه تزوجها فولدت منه هذا الغلام على فراشه واقام الذي  
في يديه البيعة على مثل ذلك والغلام يدعي ان الذي هو في يديه ابوه فاني  
اقضي بالمرأة والغلام للذي هما في يديه وكذلك لو كان الذي ما في يديه  
من اهل الذمة وشهود مسلمون وان اقام المدعي البيعة انه تزوجها في وقت  
واقام الذي هو في يديه البيعة على وقت دونه فاني اقضي به للمدعي. ولو  
ان رجل في يد امرأة ولدها فاقام رجل البيعة انهما تزوجا فولدت  
هذا الولد على فراشه واقام اخر البيعة انهما امته ولدت هذا الغلام منه  
وفي ملكه وعلى فراشه فاني اقضي به للزوج واثبت نسبه منه واجعله له بالبيعة  
ان شهدت شهوده انهما عتقه من نفسه وان لو شهدوا به ذلك جعلت الامه  
وابنها مملوكين للمدعي فثبت النسب من الزوج واعنى الولد باقرار المدعي  
انه ابنه واجعل امه بمنزلة ام ولد. ولو ان رجلا في يديه امه لها ولد فاقام  
اخر البيعة انهما امه ولدت هذا الولد على فراشه ابنة وابوه ميت  
وشهدوا انها ولدت في ملكه وعلى فراشه وانه ابنه قضيت بالولد للميت  
الذي ليس في يديه وجعلت الامه حرة لا مولاه للميت ولا اقضي للمدعي  
في يديه بشئ من ذلك **باب دعوى العتق**  
واذا ادعت امه انها ولدت من مولاها واقامت البيعة واقام اخر البيعة  
انه اشتراها منه اخذت بيعة الولادة فان كان المشتري قد قبضها واقام

البيعة على الشري عن مسمى واقامت هي البيعة انها ولدت من مولاها هذا  
البائع هذا الغلام فاني اخذ بيعة الولادة لان الجبل كان قبل البيع القبض  
ولو دعت بيعة المشتري وقتا للمشتري قبل الجبل ثلث سنين اخذت البيع واطلقت  
النسب وكذلك الوقت في العتق والبيع او المتبرع والبيع وحده بالوقت الاول  
واذا اقام عبد البيعة ان فلانا اعتقه وفلان ينكر او ينكر واقام اخر البيعة  
انه عبد قضيت به للذي اقام البيعة انه عبد لان شهود العتق لم يثبتوا  
على المملك وكذلك لو شهدوا انه اعتقه وهو في يديه ولو شهدوا انه اعتقه  
وهو يملكه يوم اعتقه اخذت بيعة العتق. واذا كان عبد في يدي  
رجل فادعاه رجل واقام البيعة انه له واقام العبد البيعة ان فلانا كاتبه  
وهو كان يملكه وفلان حاضر مقرب له او منكر فاني اقضي به للذي  
ادعاه انه عبد وابطل الكتابة لانه لم يذبح حله عتق واذا كان عبد في يدي  
رجل واقام اخر البيعة انه عبد غصبه الذي هو في يديه واقام الذي  
هو في يديه انه عبد اعتقد عن دين منه اولسه وهو يملكه فاني اقضي به عبد  
للمدعي. وكذلك لو ادعي ودعية او اجارة او رهنا. واذا كان عبد في  
يدي رجل فاقام اخر البيعة انه عبد ولد في ملكه اليه وهو يملكه واقام  
الذي هو في يديه البيعة انه عبد ولد في ملكه فاني اقضي به للمدعي واعتقه  
الا شري انه لو ادعاه انه ابنه اثبت نسبه منه وقضيت له به وكذلك  
الدين في هذا قال وهذا خلاف ما قبله. ولو كان شهود الذي هو في  
يديه شهدوا انه اعتقه وهو يملكه جعلته اولى به. ولو شهدوا انه دين  
وشهد شهود المدعي انه اعتقه اليه قضيت بالعتق البتات لا ترى ان  
رجلا لو اقام البيعة ان فلانا اعتقه وهو يملكه واقام اخر البيعة انه دين  
وهو يملكه فاني اقضي بالعتق البتات وكذلك لو كانت امه في يدي رجل فاقام  
عليها رجل البيعة انه اعتقها وهو يملكها واقام انها قد ولدت منه  
اخر العتق البتات وكذلك لو شهدوا انها حرة الاصل ولو كانت متبرعة  
واقام اخر البيعة انها له دين وهو يملكها واقام الذي هو في يديه البيعة  
على مثل ذلك قضيت لها للذي هو في يديه ولو اقام كل واحد منهما البيعة  
انه كاتبها على الف درهم وهو يملكها قضيت بها بينهما لا لها ليست في يد  
واحد منهما ولو شهد شهود احدها انه دين وهو يملكها كان الحق لها ولو  
ادعت امه ان ولدها من مولاها لادعت انه اقرب وارادت بمبيته



فان ابا خنيفة قال لا استخلف على شيء من ذلك وكذلك الزوجة اذا جات  
 بصبي فادعت لها ولدته وانكر الزوج ذلك وادعت بحبته على علمه لم  
 يستخلف وكذلك لو جات المولي او الزوج بصبي وادعت لها ولدته منه واداد  
 استخلافا فلها يمين عليها فيه . وكذلك لو كان المدعي هو الابن على الاب  
 والاب على الابن . وكذلك لو ادعى رجل على رجل ولاعتق او مولا لاقت من  
 قوله من تحت فلا يمين عليه ولو ادعى عبد على مولاه عتقا او تدبير او كفاية  
 وانكره المولى خلف عليه وانما رجل يمين ذكرنا انه لا يمين عليه في دعواه ادعى  
 ميراثا قبل صاحبه استخلفه على الميراث ولو ان رجلا ورث دارا من ابنه  
 فادعى اخوانه اخيه وانه قد ورث اياه معه هذه الدار وحده الذي يدينه  
 الدار لم استخلفه على النسب واستخلفه ما يعلم له في هذه الدار فضيفا  
 وهذا كله في قول ابي خنيفة وقال ابو يوسف ومحمد كل نسب ادعاه احدهما  
 على صاحبه بما لو ادعى صاحبه لزمه فاني استخلفه عليه وما كان من نسب  
 لو ادعى صاحبه لم يلزمه فاني لا استخلفه على ذلك وكذلك المولا ولو كان  
 امة بين رجلين فولدت ولدين في بطنين فادعى احدهما الاكبر ثم ادعى  
 الاخر الا صغر لم يجز دعوة صاحب الا صغر وكان الا صغر بمنزلة امة لملك  
 الاكبر ولو كان صاحب الا صغر ادعى الا صغر او اثبت نسبه منه وتكون  
 الجارية امة ولده ويضمن نصف قيمتها ونصف عقربا وان ادعى الاكبر  
 بعد ثبت نسبه منه ويضمن نصف قيمته ونصف عقربا . واذا مات الرجل  
 وترك امة حاملا وترك اثنين فادعى احدهما ان الحمل من ابنه وادعى الاخر ان  
 الحمل منه وكانت الدعوة منهما معا فالحمل من الابن الذي ادعاه لنفسه  
 ويضمن لاجنه نصف قيمتها ونصف العقر وكذلك ان كان الذي ادعاه  
 لنفسه سبق بالدعوة . ولو كان الذي ادعاه الحمل للاب بدأ بالاقرار  
 عتق نصيبه من الامر وما في بطنها ويجوز دعوة الاخر وثبت . نسبه منه  
 ولا يضمن من قيمة الام ساوي يضمن نصف عقربا ان ظلت ذلك اخوه وانما  
 اثبت نسبه من الابن لان حصته منه رقيق بعد في قول ابي خنيفة . واذا  
 كان عبد صغير بين رجلين فاعتقه احدهما ثم ادعاه الاخر فهو ابنه في قول  
 ابي خنيفة ونصف ولده الاخر ثابت وسواء كان ولد عندهما او لم يولد .  
 وكذلك ان كان الغلام كبيرا فادعى ذلك ولو جحد لم يجز دعوى الذي اعتقه  
 ويجوز دعوى الذي لم يعتقه وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز دعوته . واذا

تصادق

تصادق الرجل والمرأة الحرة على ولد في يد احدهما انه ابنها فهو ابنها والمرأة  
 امرأة الرجل فان كانت المرأة لا تعرفها حرة فقالت انا امر ولدك وهذا  
 ابني منك وقال الرجل هذا ابني منك وانت امرائي فهو ابنها ولا تكون امراته  
 وكذلك لو ادعت انه زوجها وقال الرجل انت امر ولدي ولو قال الرجل هذا  
 ابني منك من نكاح وقال صدقت هو من نكاح فابعد لم يقصد المرأة على الفساق  
 وان قال الزوج هو من نكاح فابعد وقالت هي من نكاح صحيح ففسق الولد  
 ثابت وانسل الزوج عن الفساق مما هو فاذا خبر بوجه من وجه الفساق ان  
 ثوقت بينهما **باب الغرور**  
 وذكر حديث عبد الله بن قيس قال ابقت امة فانت بعض قبائل العرب فانتمت  
 الى بعض قبائل العرب فتمزوجها رجل من بني عذرة فمهر له بطنها ثم جاء مولا  
 فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فقضى لها المولا بما وقضى على اب الولد ان يقد  
 ولد الغلام بالغلام والحجادة بالجارية وعن الشعبي ان رجلا اشترى جارية  
 من رجل فولدت منه فاستحقها رجل فرفع ذلك الى علي بن ابي طالب فقضى  
 بالجارية لمولاها وقضى بالولادها لمولاها وقضى للمشترى على البايع ان  
 يفتك ولدك مما عزره هناك . واذا ابقت امة فانت رجل فاخبرت  
 الهاجرة فتمزوجها على ذلك بنكاح صحيح في الظاهر او فاسد فولدت له  
 ولدا ثم اقام مولاها لها البينة انها امة فقضى لها له القاضى فانت  
 يقضى بالولد ايضا لمولي الجارية الا ان يقيم الزوج بينة انه تزوجها  
 على الهاجرة فان اقام البينة على ذلك جعلت الولد حرا ولا يمين عليه  
 وجعل على ابنه قيمته يوم اقضى به له دينه خلا عليه في ماله دون ماله  
 الولد ولا ولا المستحق على الولد وان قتل الاب واخذ الاب دينه فعليه  
 قيمته للمستحق فان قضى له بالدية فلم يقبضها لم يوجب القية فان قضى من  
 الدية قدر قيمة المقتول او دلتها قضى عليه بالقيمة المستحق فان كان للولد  
 ولد حوزون دينه وميراثه مع الاب تخرج من الدية شي مثل القية او  
 دلتها قضيت على الاب بمثل ذلك في ماله ولا يقضى به في الدية ولا في تركه  
 الابن فان كان الاب مينا قضيت في ماله فان كان على الاب دين خاص  
 المستحق الغرما بقيمة الولد وان لم يكن للاب بينة انه تزوجها على الها  
 حرة فطلب من المستحق على علمه خلف على ذلك . ولو كان استولدها  
 على شرا او هبة او صدقة او وصية اخذ المستحق الجارية بقيمة الولد ورجع



الاب على البايع بالثمن وبقية الولد له يرجع على الواهب والمتصدق والموصي  
بشيء. واذا اشترى امه فباعها من اخر تولدت منه ثم استحقها رجل فقضى  
له بها وبقية الولد يرجع اب الولد على الذي باعه بالثمن وبقية الولد له  
يرجع بايعة على البايع الاول الا بالثمن في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
لهما ان رجعا بقية الولد انما لعضم على بعض الى الاصل. واذا اشترى رجلان  
جارية فوهب احدهما حصته لشريكه فولدت له ثم استحقها رجل فاحدها  
وقية الولد فان الاب يرجع بنصف الثمن ونصف قيمة الولد على البايع  
ويرجع الواهب على البايع بنصف فان كانت امه بين رجلين فجاءت  
بولد فادعاه احدهما فخرم نصف القيمة ونصف العقر لشريكه ثم استحقها  
رجلا فقضى لهما له فعلى اب الولد قيمة الولد ويرجع على البايع بنصف  
قيمة الولد ونصف الثمن ويرجع على شريكه بما اعطاه من قيمة الام والعقر  
واذا تزوج المكاتب امرأة على الهاجرة باذن مولاه فولدت له ثم استحقها  
فانه يقضى للمستحق بها وبولدها رقيقا في قول ابي حنيفة وهو قول  
ابي يوسف الاخر وقال لا يكون المكاتب معورا وكذلك العبد وكذلك  
هذا في الشري. واذا اشترى الرجل ام ولد ورجل او مكاتبه او مديونه من  
اجنبى توقع عليها نجاة بولد ثم استحقها مولاهما فعلى اب الولد قيمة  
الولد لمولى المديونة واقر الولد وعليه قيمة الولد للمكاتب لان الذي عتقه  
منها غيرها وان كانت هي العاترة رجوع عليها اذا اعتقت بقية الولد.  
واذا باع المكاتب امه من رجل فوطيها فولدت منه ثم استحقها رجل فقضى  
على الاب بقية الولد يرجع على المكاتب بالثمن وبقية الولد له وكذلك العبد  
المأذون. واذا ادوت الرجل امه من امه فاستولدها ثم استحقها رجل  
فانه يقضى له بالامه وبقية الولد والوارث فيه مغرور اذا لم يعلم غير  
ذلك ويرجع بالثمن وبقية الولد على الذي كان باعها على الميت  
وليس الوارث في هذا الا لموصى له. واذا اقرا الرجل في مرضه ان هذه  
الجارية ودلعة عنده لفلان وعليه دين يحيط بماله او ليس عليه دين  
ثم مات فوطي الوارث الامه فولدت منه وقد علم باقر الاب ثم استحقها  
رجل بعينه فيقضى لهما له وبولدها لان الوارث قد علم انها ليست  
بميراث واذا قال له هي ميراث وعليه دين يحيط بماله فوطيها الوارث فولدت  
منه لعت الجارية في الدين وضمن الوارث قيمة الولد والعقر ولو اقام

رجل

رجل البينة انما له قضيت لهما وبقية الولد والعقر على الوارث. ولو  
كانت الامه للميت وعليه دين يحيط بقيتها فوطيها الوارث فولدت منه  
ضمنته قيمتها وعقرها وقضيت من ذلك الدين وكان ما بقي ميراثا ولا  
يضمن قيمة الولد ولو ان رجلا اشترى جارية مغمصوبة وهو يعلم ان  
البايع غاصب وتزوج امرأة اخبرته بها خيرة وهو يعلم انها كاذبة  
فاستولدها كان ولدها رقيقا ولو اشترى من رجل جارية تدعى لغيره  
فقال البايع ان صاحبها فلان وكلني ببيعها ومات وقد ادعى الى فبا عها  
على ذلك فولدت من المشتري ثم جازا صاحبها فانكر الوكالة والوصية فانه  
ياخذ جاريته وعقرها وقيمة ولدها ويرجع المشتري على البايع بالثمن  
وبقيمة الولد ولا يرجع بالعقر في جميع هذه المسائل لانه هو الواطي.  
ولو اشترى رجل لرجل بامر جارية من امرأة ونقد لها الثمن من مال الام  
فولدت من الامر ثم استحقها رجل اخذها وقيمة الولد والعقر من  
الامر ويرجع بالثمن وقيمة الولد على البايع والمأمور هو الذي يملن  
خصومتها فيه. فان قالت لرباع من اب الولد شيئا وقالت لم يشتر  
هذا مني له او قالت اشترى له فهو سواء اذا قامت البينة ان هذا الرجل  
اشترىها من هذه المرأة لفلان بامره بكذا ونقد لها الثمن من ماله ولم  
يشهدوا بامره ولكن شهدوا على اقرا المشتري قبل الشراء انه اشترىها  
لفلان بماله ولو شهدوا انه اقرب بذلك بعد ما وقع الشراء وبعد ما  
ولدت او قبل ان تلد يومها يصدق على التي باعت. ولو ان رجلا  
وطي جارية فولدت منه فاستحقها رجل فقال اب الولد اشترىها من فلان  
بكذا او صدقه فلان بذلك وكذبها المستحق كان القول قول المستحق وياخذ  
الولد بعد ان يحلف ما يعلمه اشتراها منه ولو انكره البايع واقربه المستحق  
فالولد حرة وعلى الاب قيمته ولو انكره المشتري والبايع واقربه المستحق  
عتق الولد باقراره ولا قيمة له على الاب ولو ان مضاديا معه مضادة  
الف درهم بالنصف اشتراها جارية تساوي الفين درهم فوقع عليها  
فولدت له ثم استحقها رجل له بها وبقيةها ويرجع المضادب على البايع  
بالثمن فيكون على المضاربة ويرجع عليه ايضا برجع قيمة الولد فيكون له خاصة  
ولا يكون على المضاربة ولو لم يكن في الامر فضل اخذ المستحق الولد مع الامر  
ولم يثبت نسبه من المضارب وان كان رتب المال هو الذي وطىها فولدت



فان لم يكن فيها فضل كان الولد حرا وعليه قيمته المستحق ورجع لها على  
 البائع فتكون له خاصة وبرد البائع الثمن فيكون على المضاربة وان كانت  
 الجارية تساوي الغنم رجع ثلثه او باع قيمة الولد على البائع • ولو ان جلي  
 ابنا غاما من وصي متبرع وقع عليها احداهما فولدت منه ثم استحقها رجل  
 فقبض لها وبقيت الولد على الاب رجع الاب بنصف تلك القيمة على  
 الوصي ورجع به الوصي في مال المتبرع • وكذلك لو كان الاب هو البائع  
 وكذلك الوكيل والمضارب الا ان المضارب ان كان في المضاربة فضل لولد  
 يرجع على رب المال من قيمة الولد لا بقدر راس المال وحصله من الربح  
 ولو هل رجل للمشتري بما ادره من ذك شمر رجع على الكفيل بقيمة  
 الولد لانه ليس يدرك في الجارية واذا غرت الامة من نفسها رجلا اجبرته  
 الامة لهذا الرجل فاشترانا منه فولدت منه اولاد فاشترى منها مستحق  
 فاخذها وعقربا وقيمة الولد رجع اب الولد بالثمن وقيمة الولد على الذي  
 باعه • واذا اولدت امرأة حرة ولدين في بطن واحد فكبروا وكسبا مالا  
 مات احدهما وترك ابنا وخالا ثم جاز رجل ياذي انه زوج المرأة وانما  
 ابناه واقرب المرأة بذلك وحسد الابن الباقي وبن الابن بان الرجل المرأة  
 لا يصدق ان علي ذلك ولكنه يدخل في نصيب المرأة فان اقرب المرأة بدعو  
 الرجل ثبت نسبها منه ولا يوث ايضا مع بن الميت فان اقرب الصبي بدعوة  
 الرجل وقد احتل وورث الرجل معه وثبت نسبها منه وقال محمد لو ان  
 امرأة ولدت ولدين في بطن واحد لا يعرف لهما نسب فاشترى رجل احدهما  
 واعتقه ثم مات الممتق تود له مولاة مالا كثيرا ثم ان رجلا اراد ان يخرج  
 هذا المال من يده فاشترى الابن الباقي مع امته ثم ادعاه ابنه فانه  
 ابنه ثابت النسب منه وان كان كبيرا لا يقرب ذلك لانه عند له وثبت  
 نسب الميت ايضا منه ولا يكون له الميراث الذي اخذ المولى اخر كتاب النكاح

### كتاب الاقرار

واذا اقر الرجل انه غصب رجلا شيئا لم يبين شيئا فانه يلزمه من ذلك  
 ما شاء ولا بد من ان يقرب بشي والقول فيه قوله مع يمينه • واذا اقر الرجل  
 انه غصب رجلا عبدا الرمة عبدا والقول في عبده ان اتى به وفي قيمته قوله  
 مع يمينه اذا كان غائبا وكذلك ان اقر بغصب شاة او بقرة او غنم او غيرها  
 ولو قال غصبت ذرا فالقول قوله ان عني الدار وفي قيمتها ان كانت مستهلكة

مع يمينه ولو قال هي هذه الدار التي في يدي هي ذرا الرجل والذي في يديه  
 الدار ينكر لم يضمن المقر شيئا ولم يؤخذ لغرض تلك الدار في قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف الاخر في قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد يضمن المقر  
 قيمة تلك الدار ولو قال غصبت هذه الامة او هذا العبد وادعاهما  
 جميعا للمقر فانه يقال للعاصب اقربا منهما ميت واخلف على الاخر •  
 فان ادعى المعتصب منه احدهما استخلف العاصب عليه • واذا اقر  
 الرجل انه غصب هذا العبد من هذا او من هذا وكل واحد منهما مدعيه  
 فان اضطلحا على اخذ اخذاه ولو لم يسطلحا استخلف لكل واحد منهما  
 فان خلف لم يكن لهما عليه شيء قال فان نكل عن المدين لاحدهما قضى به له  
 وان خلف لهما جميعا ثم اجتمعا على اخذ لم يكن لهما ذلك في قول  
 ابي يوسف الاخر ولهما ذلك في قوله الاول وهو قول محمد • وان نكل عن  
 اليمن لهما جميعا دفع العبد وقيمته لهما نصفين • ولو قال غصبت من  
 هذا الابل من هذا فهو الاول والاخر قيمته • واذا اقر غصب شاة من  
 الاشيا كانا مالا كان من قريب او بعد صغير او كبير كافرا او مسلما او مرتدا  
 او مستنسا من حرا او عبدا يحجور عليه او تاجر فهو ضامن له في جميع ذلك  
 ان كان فاسدا وان كان قايما دعه الى الذي اخذ منه صغيرا كان المعتصب  
 منه او كبيرا لانه هو المختار فيه ما خلا الولد الصغير مع انه العني فان  
 ذلك يكون عبدا به على حاله ولا يكون غاصبا له حتى يستهلكه وكذلك  
 وصي الصغير وكذلك لو غصب من مكاتبه او من عبده تاجر بعد ان يكون  
 عليه دين قال الشيخ يريد به في وجوب الرد او الضمان وكذلك المكاتب  
 لعصب من مولاة • ولو قال غصبتك هذا العبد امنس ان شاء الله تعالى  
 لم يلزمه شيء ولو قال غصبتك هذا العبد امنس الانصفه صدق فيه وان  
 استثنى كله كان الاستثناء باطلا ولو اقر انه غصب من هذا العبد ومن فلا  
 هذه الامة الانصف ذلك العبد فالاستثناء جائز ولو قال لا العبد كله  
 كان الاستثناء باطلا واذا قال غصبتك كذا وكذا او مع كذا او قال كذا  
 كذا او قال كذا اقلية كذا الزمناه جميعا ولو قال كذا او كذا على كذا الرمة الاول  
 فقط ولو قال غصبتك كذا وكذا او الثاني مما يكون دعاء الاول لزمنا نحو  
 في مندبل وطعام في سبعينه ومما اشبه ذلك وان كان الثاني مما لا يكون دعاء  
 الاول نحو قولك غصبتك دهما في درهم لم يلزمه الثاني وان كان مما يكون



وسطه نحو قولك غصبتك ثوبا في عشرة اثناب لم يلزمه الا ثوب في قول ابي  
يوسف ويلزمه في قول محمد احد عشر ثوبا وكذلك ما اشبهه ولو قال غصبتك  
المدت بالطعام ولو احوال الطعام عن موضع لم يصدق واحد منهما جمعا  
ولو اقرانه غصبه ثوبا وان دعه عليه بكلام متصل لم يصدق على الرد ولو اقر  
انه غصبه ثوبا من عسده او ثوبا من قوسرة او طعاما من عدا او ظهر دابة  
ضمن الثوب والتمرد الطعام دون العسده والقوسرة والدابة والدمت

**باب اقرار المغاوض في المرض**

واذا اقر المغاوض المريض في مرضه الذي مات فيه بدين من ثمنها  
يلزمه موصوفه في الحال وروحه عن دين الصحة ولا يلزمه شريكه الصحيح  
في الحال وان كان تجا حذاه • وان اقر بدين لا يلزمه قبل اقراره لو ادله  
لم يلزمه شريكه منه بشي وكذا لك لو كفك لو لدته بشي • وان اقر بدين  
يلزمه من الثلث مثل كفا له اقرارها الاجنبي او استا نعمها لم يلزمه شريكه في  
قول ابي حنيفة منه الا بمقدار ما يلزمه ولا يلزمه شي بواحد في قولهم  
ولو اقر بصحة بدين من تجا دتها وجمد المريض او اقر اجمعها اخذ به  
الصحيح في الحال ولم يؤخذ من مال المريض الا بعد قضاء دين الصحة •  
ولو اقر بصحة بدين لو ادت المريض لزوم الصحيح كله دون المريض  
ولو كان المغاوض قال لرجل ما دات لك علي فلان فهو علي او قال ما وجب  
لك عليه او ما قضى لك عليه فهو علي مرض ثم اقر فلان بالفت درهم لذلك  
الرجل نقض له لها عليه لزوم المريض ذلك في جميع المال عنونه وادبا عنها  
رجل وضمن المغاوض لدره فيها ثم مرض فما ادركه فيها من دره فهو لازم  
للمغاوض في جميع ماله وان كان دين الصحة يحيط به

**باب اقرار لما في البطن**

واذا اقر لما في بطن امرأة بدين او عين ثم ولدته لوقت يعلم انه كان في  
البطن فالأقراد باطل في قول ابي يوسف حتى يبين وجهها يصح منه مرارا  
او وصية الا ترى انه لو اقر بدين لم يهيم لم يجوز ولو اوصى كدابه رجل  
ان يغلف بعد موته جاز في الوصية وقال الاقرار لما في البطن صحيح  
حتى يبين وجهها سقط منه **باب اقرار الحيا**  
واذا اقر الرجل لرجل بدين من قرض او غصب او ودعة او قارية قانمة او  
مستملكة علي انه فيه بالحيا وثلاثة ايام فالحيا باطل والاقرار جازان

صدقه فيه المقوله فهو كما قاله الحيا وله الى اجرا المدة ولو كذبه في الحيا  
لزمه المال ولم يصدق علي شوط الحيا • وان اقر به من ثمن بيع علي انه  
فيه بالحيا وثلاثة ايام فهو في المبيع وهو جازان صدقه فيه  
صاحبة فان كذبه في الحيا فالمال له لازم • واقرار الصبي الناجو  
جاز في جميع تجارته وماله وفي الاقرار بشي من تركه ابيه لغيره وفي  
الاقرار علي ابيه بدين ويؤخذ حصته ان انكره شوكاوه ولا يجوز اقراره  
علي نفسه بالتمرد الجناية والكفالة وما اشبهه ذلك

**باب اقرار العارية**

واذا اقر الرجل ان هذا الثوب او هذه الدراهم عند عارية لملك فلان  
او ملكه او ملكه او عمرائه او ميراثه او من ميراثه او بحقه او من حقه  
او من قبله فهذا كله اقرار وكذلك لو اقر بقرض علي هذا الوجه في الدراهم  
وكذلك لو اقر بالفت درهم مضاربة علي هذا الوجه ولو قال هذا الثوب  
عندي عارية او هذه الالف مضاربة عندي لحقه لم يكن اقرارا وقال  
ابو يوسف ونحوه اذا قال اخذت منك هذا الثوب عارية وقال الاخير  
اخذه مني بيعة فالقول قول لا خد مع يمينه ما لم يلبسه ولو قال المقرضني  
الفت درهم وقال الاخر غصبتني فالمقرض من لها غير انها ان كانت بعينها  
فللمقرض ان ياخذها ولو قال لفلان الدراهم في يدي عارية لفلان او قال  
عارية من فلان او قال عارية من قبل فلان فهذا اقرار له لها • ولو قال  
هذه الدراهم عارية عندي علي يدي فلان لا يكون اقرار

**باب اقرار الدرهم عددا**

واذا قال الرجل لفلان علي الف درهم عددا ثم قال بعد ذلك هي وزن  
خمسة او وزن ستة وكان الاقرار منه بالكوفة فعليه مائة درهم وزن  
سبعة ولا يصدق علي القضا اذا لم يبين وزنها موصولا بكلام وكذلك  
الدنانير • وان كانا في بلاد ينبا يعون علي دراهم معروفة الوزن بينهم  
سقط من وزن سبعة صدق اذا ادعي ان الذي اقر به علي وزنه ولا  
يصدق اذا ادعي وزنا دون ذلك فان كان بقدر البلد فمختلفا فهو علي  
اقل ذلك ولو قال بالكوفة لك علي مائة درهم صعدا ثم قال هي نقص  
دانقا لم يصدق ولو ان رجلا اقران لفلان عليه مائة درهم اصمى بدينه  
عددا ثم قال عنيت هذه الصغار فعليه منها مائة درهم وزن سبعة



من الاصهبيه • ولو قال له على مائة درهم من السواد الكاد ثقال من  
وزن سبعة وقال الطالب هي مائة درهم مثاقيل فالقول قول المقر معتمده  
واله درهم كلها في بلادنا وزن سبعة الا ان يسمى موصولا بالاقترار  
زيادة او نقصانا في الوزن معروفا ولو قال له على لادما صغيرا او قال  
علي درهم او قال درهم كبير فعليه درهم وزن سبعة ولا يصدق به واحد  
منهما على الزيادة والنقصان وكذلك لو قال على دراهمات فهو ثلثة درهم  
وزنا وكذلك وليس بغيره وطيل موكله على النار من ذلك • ولو قال  
له على مائة درهم مثاقيل او قال وزن خمسة فهو على ما قال وكذلك لو قال  
له على درهم وزنه نصف درهم فهو مصدق اذا وصل بكلامه • ولو قال  
له على ربع درهم كان عليه ربع البلد الا كبر قال عنت ربع الصغير  
لم يصدق • واذا كان الثوب في يدي رجل فقال له فيه لي فلان فقال  
فلان نعم او قال اجل او قال صدق او قال ذلك بالعارسية فهو اقترار •  
واذا اقتراروا به بالهبة والقبض ولم يعان الشهود والقبض ثم انكر الوهاب  
قبضه واداد استخلافه لم يجلفه القاضي في قول ابي حنيفة ومحمد  
**باب الاقترار بالفاظ مختلفة**  
وقال ابو حنيفة اذا قال للفلان على عشرة دراهم في عشرة دراهم فعليه ن  
العشرة الاولى وكذلك لو قال في عشرة دنائير الا ان يقول عنت ههنا  
وههنا ولو قال له على درهم وتغير حنطة لزمه الدرهم والقفيز باطل  
ولو قال له على تغير حنطة في درهم لزمه القفيز والدرهم باطل وكذلك  
لو قال له على فرق بيت في عشرة مخاييم حنطة لزمه البيت والحنطة باطل  
ولو اقتران له عليه خمسة دراهم في ثوب يهودي شمر قال بعد ذلك الثوب  
اليهودي هو الدين والحمسة دراهم انشأها الي فيه • فان ادعى ذلك الطالب  
فهو كما قال فان شحذ وحلف عليه كان له ان يأخذ خمسة دراهم ولو قال  
له على درهم مع درهم او قال معه درهم او قبله درهم او بعد درهم او سمي  
احدهما دينارا او قفيز حنطة او قال درهم درهم لزمه جميعا • وان  
قال درهم درهم او قال درهم درهم او قال له على درهم له على درهم لزمه  
درهم واحد ولو قال له درهم شحذ درهمان لزمه ثلثة دراهم وان قال له  
مائة درهم لابل مائتين لزمه في القياس ثلثماية ولكنا نستحسن فيلزمه مائتين  
واذا اقترار الرجل على نفسه لرجل مائة درهم واشهد شاهدان ثم شهد له على

نفسه

نفسه في موطن اخر شأهدين اخرين مائة درهم او باقل او باكثر اخذ بالمائتين  
جميعا في قول ابي حنيفة • وان كان الاقترار بالمائة الثانية عند الحاكم لم  
يؤخذ الا بمال واحد وقال ابو يوسف ومحمد في الشهود ايضا كذلك والموطن  
والموطنان سواء ويحل اخذ المائتين في الاخر ويؤخذ باكثرهما وحكي ان ابا  
يوسف كان يقول او لا يقول ابي حنيفة • واذا قال الرجل للفلان عني الف  
مضاعة فرضا فهي لازمة له وان قال للفلان على او قبلي مائة درهم فهو اقترار  
بالدين • وان قال عني او معي او في يدي او في كيسي او في صندوقي فهذا اقترار  
بوديعة • وان قال له في مالي مائة درهم او قال له في دراهمي هذه درهم  
فهذا اقترار وان قال له من مالي الف درهم او قال له من دراهمي هذه درهم  
فهذه هبة ولا يجوز الا ان يدها اليه • فان قال له من مالي الف درهم  
لاحتلي فيه فهذا اقترار بالدين وان قال له عني مائة درهم ودية قرض  
او مال مضاربة قرض فهو قرض فان قال للفلان على او قبلي الف درهم  
ودية فهي ودية • فان قال للفلان عني الف درهم قرض فهي دين  
وان قال للفلان قبلي مائة درهم دين ودية او قال ودية دين فهو دين  
**باب الاقترار بالشهود**  
واذا اقترار الف درهم دين من قرض او ثمن بيع فادعى الشاهد بوف او بغير حجة  
او لم يصدق ان وصل او فصل في قول ابي حنيفة ويصدق في قول ابي يوسف  
ومحمد اذا وصل وان اقتربه عصبيا او ودية وقال هي بغير حجة صدق  
وان وصل او فصل وان قال هي ستوقه او رصا ص لم يصدق ان فصل  
وان وصل صدق • وان اقتران له كرحضة من ثمن بيع او قرض ثم قال هو  
ودي فالقول قوله وكذلك الكيل والوزن كله في سوي الدرهم والدنانير  
وكذلك لو اقر بكر حنطة غضب او ودية ثم قال هو ودي فالقول قوله •  
وكذلك لو اقر بطعام قد اصابه الماء او عفن فالقول قوله انه هو الذي غضبه  
او استودعه الاتري انه لو قال غضبه ثوبا يهوديا ثم جاء بثوب مشقوق  
خلق فقال هو هذا كان مصدقا في ذلك وكذلك لو قال استودعني عبد الله  
جا بعد معيب كان القول قوله • ولو اقتران للفلان عليه عشرة اقلس  
من قرض او ثمن بيع هي من الفلوس الكاسية لم يصدق وكذلك ان قال  
موصولا في قول ابي يوسف الاول لانه يريد نسا دا بيع وقال محمد يصدق  
في البيع اذا وصل وعليه قيمة المبيع وكذلك الاختلاف في قوله على عشرة درهم



ستوقه من قرض او ثمن سيج ولو قال غصبته عشوة افلس ثم قال هي من  
 الفلوس الكاسية كان مضدقا **باب**  
**ما يكون اقرارا** واذا قال الرجل للرجل اقضني الالف التي لي عليك نقا  
 نعم او قال سا اعطيكها او غدا اعطيكها او سوف اعطيكها او اعد  
 فانتقدتها او اعد فانتضها او قال لم تحل بعد او قال غدا او قال انتزها  
 او انتقدتها او اخذها او ارسل غدا من نزلها او من يقبضها او قال ليست  
 عندي اليوم او ليست بمهتاه اليوم او ليست بمسرة اليوم او قال  
 اجلني فيها كذا او اجرها عني او تغبني فيها او قال مما اكثر مما سقاها  
 فيها او قال قد عجمتني بها او لمضمتني فيها او ادبني فيها او قال والله لا  
 قضيكها او لا اذنها لك اليوم او لا تاخذها مني اليوم او قال حتى تدخل  
 علي مالي او قال حتى تقدم علي غلامي فهذا كله اقرار يلزمه • فان قال  
 انزن او انتقد او خذ فليس شي منه باقرار وكذلك الحكم في سائر الدون  
 واذا قال اقض المائة درهم التي لي عليك فان غرماني لا دعون فقال  
 اجل لها علي بعضهم او من سئت منهم او اسين برجل منهم اضمنها او يحتال  
 علي بها فهذا كله اقرار • وادانتها ضاه بمائة درهم فقال قد قضيتكم  
 او قال قد ابرأتني منها او قال قد حاسبتها لك او قال قد حلتني منها  
 او قال قد وهبت لي او قد احلتك او قد تصدقت بها علي فهذا كله  
 اقرار • واذا قال الرجل للرجل عصبني هذا العبد فادفعه الي فقد اقر  
 له به وكذلك لو قال هذا اخي الودعة والعارية وكذلك لو قال  
 سا اعطيكه وكذلك لو قال له شبع مني عيدي هذا او تستاجر مني  
 او قال اعرتك داري هذه فقال نعم او قال ادفع الي غلة عيدي هذا  
 او قال اعطني ثوب عدي هذا فقال نعم فهذا اقرار له بالثوب والعبد  
 وكذلك لو قال له افتح باب داري هذه او قال جصص داري هذه او قال  
 اسرج دابتي هذه فقال نعم فهذا اقرار وكذلك لو قال اعطني سرخ بغلي  
 هذا او الجار بغلي هذا او لو قال لا في جميع ذلك لم يكن اقرارا • ولو قال لا  
 اعطيكه اليوم او لا اعطيكه ابدا كان هذا اقرارا بالبعث والجمام  
 ولو قال رجل لآخر انما لك علي مائة درهم فقد اقر بمائة فان قال ليس  
 لك علي مائة درهم فلم يقوله شي فان فعلت كذا ان كان لك علي مائة  
 فقد اقر وكذلك لو قال فعلت كذا يوم اقرضتني مائة درهم او قال اقرضتني

مائة درهم • ولو قال لرجل اقرضتك مائة درهم فقال لا اعود لها  
 او قال لا اعود بعد ذلك فهذا اقرار وكذلك لو قال اخذت مني مائة  
 درهم فقال لا اعود لها او قال اعصيك الالف المائة او سوي هذه المائة  
 او غير هذه المائة او قال لا اعصيك بعد هذه المائة شيئا فهذا كله  
 اقرار • وكذلك لو قال لمرأعصيك مع هذه المائة شيئا او قال لمر  
 اعصب احدا بعدك او لمر اعصب احدا قبلك او لمر اعصب احدا معك  
 ولو قال لرجل قد اقرضتك مائة درهم فقال ما استقرضت من احد سواك  
 او من احد غيرك او من احد قبلك او قال لا استقرض من احد بعدك لم  
 يكن هذا اقرار وكذلك لو قال لمر استقرض من احد معك • ولو قال لرجل  
 قد اقرضتك مائة درهم فقال ما استقرضت من احد سواك او من احد غيرك  
 او من احد قبلك او قال لا استقرض احدا بعدك لم يكن هذا اقرار وكذلك  
 لو قال لمر استقرض من احد معك • ولو قال مالك علي الامانة درهم او قال  
 مالك علي سوا مائة درهم او اكثر من مائة درهم فهذا اقراره ولو قال مالك  
 علي اكثر من مائة درهم ولا اقل لم يكن اقرارا ولو قال لطالب لي عليك الف  
 درهم فقال المطلوب بل تسعائة درهم كان عليه تسعائة • واذا قال  
 الرجل لآخر اخبر فلانا ان فلان علي الف درهم كان هذا اقرارا وكذلك لو قال  
 له علم فلانا ان فلان علي الف درهم او قال بشره او صل فلان ان فلان  
 علي الف درهم او اشهد فلانا ان فلان علي الف درهم ولو قال له اخبر فلانا ان فلان  
 عليك الف درهم فقال نعم فهذا اقرار وكذلك لو ساله فقال لا علمه ان فلان  
 عليك الف درهم او قال لا اقول او قال لا اشهد فقال نعم ولو قال وجدت في  
 كتابي ان فلان علي الف درهم او وجدت في دكري او في حسابي او خطي او كتبت  
 بيدي ان فلان علي الف درهم فهذا كله باطل • وان قال كتبت بيدي فلان  
 صكبا بالالف درهم او قال كتبت علي خطي بيدي بشهادة فلان وفلان فهذا اقرار  
 وكتبت علي نفسه لفلان صكبا بالالف درهم والقوم ينظرون اليه وقال لهم  
 اشهدوا كان جائزا • ولو قال رجل لآخر لا شهد فلان علي بالف درهم لم يكن  
 هذا اقرارا ولو قال ما لفلان علي شي فلا يخبره ان له علي الف درهم او لا يقر لفلان  
 ان له علي الف درهم كان هذا اقرارا • ولو قال لفلان علي الف درهم حقه  
 او حقه او من ميراثه او ميراثه او ميراثه او ميراثه او ميراثه او ميراثه او  
 باجره او من اجرة او لشركته او لشركته او من شركته او من بضاعته او لبضاعته

لفلان

ن



او صاعده او صاعده فمما اكله اقرا • ولو قال للفلان علي شي فلا يحسد  
فلانا ان له علي الف درهم لم يكن هذا اقرا او كذلك لو قال ما للفلان علي  
شي فلا تقل للفلان ان له علي الف درهم وكذلك لو قال لا تشهد للفلان ان له  
علي الف درهم كان المال لازما او لا يرى ان قوله لا تشهد علي مخالفت لقوله  
اشهد علي وكذا لو قال له اخبر ولا تخبر لان قوله لا تخبر يعني قوله اخبر اقرا  
وظاهر هذا يدل ان الجواب في المسئلة التي تقدمت في قوله مسد بالاجابة فلانا  
ان له علي الف درهم غير سديد الا ان يحمل علي انه تكلم بعد النفي هاهنا •  
واذا قال الرجل للفلان علي الف درهم من ثمن متاع اشترته منه ولم يقبضه  
نقال ذلك موصولا باقراره لم يصدق في قول ابي حنيفة ويصدق في قول ابي  
يوسف وسنجد واذا قال له مفضو لا يصدق اذا انكره المقر له ان يكون ذلك  
من ثمن بيع وان اقر الطالب انه باعه متاعا فاقول قول المقر انه لم يقبضه في  
قول ابي يوسف الا حذو قول سجد • وان قال له علي الف درهم من ثمن خمر وصل لم  
يصدق في قياس قول ابي حنيفة ويصدق في قول ابي يوسف وسنجد • ولو قال  
ابعت منه يباعا بالف درهم شحرا قال لم يقبضه كان القول قوله في قولهم جميعا  
وقال ابي حنيفة لو قال للفلان علي الف درهم من ثمن هذا العبد الذي في  
يدي المقر له صدق بالوصل ولم يصدق بالقبض فان قال له ابعك هذا  
العبد وبعثك غيره واخذ منه العبد وحلف عليه لم يكن له عليه شي قال ابو  
الفصل وقد قال في اخر هذا الكتاب ان ابا حنيفة قال يحلف كل واحد منهما  
علي دعوي صاحبه ويرد العبد ويبطل المال وهو قول ابي يوسف وسنجد  
ولو قال هذا العبد لك ولم ابعك وبعثك غيره كان المال لازما له ولو  
قال له علي الف درهم من ثمن عبد فلان الذي في يدي فلان المقر له فقال له  
ايعك هذا وقد بعثك غيره لم يكن علي المقر شي في قولهم جميعا • ولو قال  
لفلان عني ودية الف درهم قرضا ثم قال لم يقبضها فهو قرضا من ههنا  
وكذلك لو قال اقرضني الف درهم او قال له علي الف درهم قرضا ثم قال لم  
اقبضها **باب**

### الاقراء في المرض

روي عن ابي عمر قال اذا اقر الرجل في مرضه يدين لرجل غيره وادى فانه جائز  
وان اخاط ذلك بما له وكذلك قال ابو حنيفة وابو يوسف وسنجد • واذا  
اقر المريض بدين ثم مات من مرضه كان الدين في ماله وسوا كان  
الاقراء منه في كلام متصل او منفصل وكذلك لو اقر بدين ثم نودي ببيعة ولو

اقر ببيعة نعيمها ثم بدين يدي بالود ببيعة • ولو كان عليه دين الصحة  
كان دين الصحة مقدر علي الاقراء بالدين والود ببيعة في المرض وقال  
ابن ابي ليلى ما اقربه من الدين في الصحة والمرض سواء لو استقرض من بيع  
مرضه مالا او اشترى شيئا وعارن الشهود قبضه لذلك فان هذا يحاص  
غوما الصحة فها ترك وان كان عين المال الذي اخذ قرضا او بيعا  
فيكون اولي من اقراره في المرض • ولو قضى هذا الدين الذي اخذ منه  
في المرض كان جائزا وموله دون غوما الصحة • ولو قضى بعض غوما  
الصحة دينه ثم مات رد دته وجعلته بين الغرما بالحصص ولو مرض  
وفي يديه الف درهم لا مال له غيره وليس عليه دين الصحة فاقرب بدين الف  
درهم ثم اقر بالالف التي في يديه ودية لفلان او مضاربة ثم اقر بدين  
الف درهم ثم مات فسميت تلك الف بينهم اثلاثا من قبل الدين  
الذي اقربه اقول مرة ولو قال صاحب الدين الاول لاحق في قبل الميت  
وقد ابرائه من ديني كانت الف بين صاحب الود ببيعة والغريم الاخر  
نصفين ولا يبطل حق الاخر بما مر الاول • واذا اقر الرجل لفلان علي  
فلان الف درهم وحذف فلان ذلك ثم مرض المقر ومات الجاحد والمقر  
وارثه وعلي المقر دين في الصحة شتم مات وترك الفاد ثلثا عن الجاحد  
فان دين المقر في الصحة احق لهذه الف من غوما الجاحد لان المقر  
انما جاز اقراؤه في مرضه حتى ملك المال الا بوي ان هذا لو كان اقرا  
من المقر علي الجاحد بعثت عنده والمسئلة جالها كان عتقا من الثلث •  
واذا اقر المريض بالف درهم نعيمها انها لقطعة عنده وليس له مال غيرها  
فانه يصدق في ثلثها وينصدق بالثلث ولا يصدق في الثلثين في قول ابي  
يوسف وقال سجد ان لم يصدق الورثة فهي كلها ميراثا لقطعة لا يصدق  
نشي منها لانه لم ياربها الصدقة فيها • واذا تزوج المريض امرأة علي الف  
درهم وهي مهر مثلها كان للمرأة اسوة غوما الصحة مهورا وهي مقدمة علي  
ما اقربه في مرضه من دين او ود ببيعة **باب**

**الاقراء للوارث والغريم** ولا يجوز اقرار المريض لوارثه بدين ولا  
غيره فاذا اقر لوارثه بدين فلم يمت المريض حتى مات الوارث غيره دونه  
جاز اقراؤه فان كان يوم اقر له غيره وارثه ثم صار وارثه يوم مات بطل  
اقراؤه اذا كان وارثا بمراته وان كانت صارا وارثا بموالاة او زوجة



لم يسل اقراره وان كان يوم اقراره بموالاته او زوجيه ولومات واربه  
وقد حرج فيما بين ذلك من ان يكون وارثه بمسونه او فسخ الموالاته  
فالاقراء باطل في قول ابي يوسف الاخر وقال محمد هو جائز وان اقر لوارث  
او لاجبي شتم مات المقله لم مات المريض ووارث المقله من ورثه  
المريض لم يجوز ذلك الاقرار في قول ابي يوسف الاول وهو جائز في قوله الا  
وهو قول محمد وكذلك لو اقر المريض بعبد في يده انه لاجبي فقال الاجبي  
هو لفلان اخذ ورثه المريض لم يكن لي فيه حق وان اقر الاجبي ان العبد  
حر لاضل او انه اعتقه عتق ولا شيء عليه في القولين جميعا وكذلك  
التدبير والمكاتب وقال ابو حنيفة لا يجوز اقرار المريض لقاتله من  
اذا مات في ذلك المرض من جأته وقال هو بمنزلة الوارث وان لم يكن  
يوم اقراره فاش جاز اقراره • ولا يجوز اقرار المريض بعبد  
احد الورثة ولا مكاتبه ولا لعبد القاتل ومكاتبه ولو اقر المريض بدين  
لرجلين احدهما وارثه ثم مات فان ابا حنيفة قال لا يجوز ذلك لواحد  
منهما للشركة • ولو قال الابن لم يكن لي على ابي شيء ولا شركة بيدي وبين هذا  
الاجبي لم يصدق علي ذلك ولم يكن للاجبي شيء وكذلك لو قال الاجبي مثل  
ذلك في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد اذا جحد الاجبي الشركة بينهما  
فيه جاز الاقرار في حصته • ولو استقرض المريض من وارثه ما لا معايته  
من اليهود كان الوارث بمنزلة الاجبي في ذلك ولو اقر لامراته بدين من  
يهربا صدق فيما بينه وبين من يهر مثلها ومحاض غرما الصحة به • ولو  
اقرت المرأة في مرضها بقبض المهر من زوجها لم تصدق ولو ان المريض باع  
من رجل عبدا فقبضه ثم باعه المشتري من وارث المريض لو وهبه له او مات  
فورثه فهو جائز كله واذا كان دين الصحة يحيط بمال المريض فاقراره اوص  
رجلا الف درهم في مرضه ثم قال قد استوفيتها منه لم يصدق علي ذلك وكذلك  
لو باع شيئا بمثل قيمته ثم اقر باستيفاء الثمن وكذلك لو لم يكن عليه دين الصحة  
وعليه دين في مرضه **باب المقتول**  
**عنا وعليه دين** واذا قتل الرجل عبدا وترك الف درهم وترك ابنتين  
فعنا احدثهما وعلي المريض دين الف درهم فاذا قاتل الى الذي لم يعرف  
خمس الاف درهم فان الدين في هذه الستة الف درهم لانه كله تركته  
الميت فباخذ الطالب منها الفه وما بقي للذي عفا نصف سدسه

سهم من اثني عشر سهما وللذي لم يعرف ما بقي • وكذلك لو كان الدين  
اكثر من ذلك ولو كان الميت اوصى لرجل بالف درهم وعلمه دين ثلثة الف  
درهم بدأت بالدين فقضيته ثم انقضت الوصية وبقي القان بعد ذلك  
بين الاثنين على اثني عشر سهما للف في نصف سدسها سهم واحد والباقي للذي  
لم يعرف ولو كان ترك عبدا يساوي الف درهم لامال له غيره وعليه دين  
الف درهم فاستعدي الغريم القاضى فباع العبد في دينه فاوفاه اياه ثم  
عفي احد الاثنين عن الدين فقضى الاخر الخمسة الف درهم فقضى فان العافي  
جميعه فباخذ منه نصف سدسها ولو لم يبع العبد حتى قبض الاخر خمسة الف  
فاستعده الغريم فاخذ منها الف فباع العبد بينهما نصفين علي خاله والاربعة الاف  
الباقية للذي لم يعرف ورجع علي العافي ثلثه وثمانين درهما وثلث فاما  
ان يود لها اليه واما ان يباع نصيبه من العبد فيها لان الف الذي  
كانت علي اثنا عشر سهما وحصه العافي سهم واحد وهو ثلثه وثمانون درهما  
وثلث • واذا قتل الرجل عبدا وله بن وامراة وترك عبدا يساوي الف  
وترك عليه دين الف درهم فعفت امراته عن الدين وقضى لابن بسبعة  
اثمان الدين ثمانية الف وسبعماية وخمسون درهما ثم جازا الغريم وقبض  
دينه من مال هذا الابن فالعبد بين الابن والمرأة اثمان علي الميراث وبقا  
لها لابن عليك من الدين جز من ثمانية وسبعين جزا يباع بصدك فيه  
او نقدته به ولو قتل قلة الف درهم وعليه دين الف درهم وترك ابنا  
وابنا وامراة فعفا الابن عن الدين فلا ابنت والمرأة حصتها من الدين عشر  
اسهم من اربعة وعشرين سهما وذلك اربعة الف درهم وستة وستين  
درهما وثلث ونصف ذلك الي الالف تركته ونقض من جميع ذلك دين  
الغريم ونقض الباقي بينهم بالخصص يضرب فيه الابنت بنصيبها من التركة  
والدية وهو ثلثة الف درهم وما في درهم وثمانية دوايم وثلث ويضرب  
المرأة بالف وثلثمائة وخمسة وسبعين درهما تضرب الابن فيها بنصيبه  
من التركة وهو خمسماية وثلث وثمانون وثلث • واذا مرض الرجل في  
يده الف درهم فاقر لها ودية بعينها لرجل ثم قبل المريض عبدا وله ولان  
فعفا احدهما فان الاخر يقضي له خمسة الف درهم وباخذ صاحب الودية  
وديعته ولا شيء للعافي وكذلك لو لم يقربو دية ولكنه اقر لرجل الف درهم  
في مرضه وعفاها اياه قبل ان يقبل • ولو لحق الميت دين بعد ذلك فاتبع



صاحب الدين الابن الذي لم يعرف فاخذ منه دينه فان ذلك لا يوجب للابن  
الذي عفا شيا وان لم ينع به الابن الذي لم يعرف وابعده الغنم الذي  
اقتصى في المرض وكان دين هذا الاخر الف درهم في الصحة بشهود فانه يأخذ  
الالف كلها وسع الغنم الذي انزعته منه الالف الابن الذي لم يعرف فبأخذ  
منه الف ويرجع الذي عفا على اخيه نصف سدس اربعة الف درهم  
من قبل ان الالف التي قضى الميت في مرضه قد صار ميراثا • واداهب  
المرض عبدا له لرجل وقبضه وقيمه الف درهم ولا مال له غيره ثم قبل  
العبد المريض عبدا وله ابنا فعفا احدهما فان شأ المؤمن به له فداء خمسة  
الف وامسك العبد وتكون خمسة الف بين الاثنين للعافي منهما فصف  
سدسها فان اخذ الدفع رد ثلثه اخماسه لا يجوز فيها الهبة ويدفع  
الخمس بالحنانية الى الذي لم يعرف ويبقى في يده الخمس فتكون الاربعة  
الاخماس بين الاثنين على اني عشر سهمي للعافي منهما خمسة اشهم وللآخر  
سبعة اشهم لان العبد كان بينهما نصفان ودفع الى الذي لم يعرف الخمس  
فصار له ثلثه اخماس ونصف ضرب لها وضرب الآخر بنصيبه وهو خمس  
ونصف **باب** **اقراء الوارث بالالف**  
واذا مات الرجل وترك الف درهم ميراثا وانا فقال الابن في كلام موصول  
لهذا علي دين الف درهم فان الالف بينهما نصفين ولواقر الاول  
وسكت ثم اقر للشا في الاول لاحق بالالف فان اعطاها الاول بغير رضا  
قاضي ضمن للشا في خمسماية درهم ولو قال في كلام موصول هذه الالف  
ودفعة لهذا ولهذا الاخر علي دين الف درهم دين كان صاحب الودعة  
احق بالالف ولو بدا بذكر الدين تحاضا ولو قال لهذا علي دين الف درهم  
لا بل لهذا قضى بالالف للاول فادفعها بغير رضا قاضي ضمن للشا في مثلها  
ولو قال له رجل هذه الالف التي تركها ابوك ودفعه لي وقال لا خري علي  
ايك الف درهم دين فقال صدقتهما فان اباحيفه قال بينهما نصفان وقال  
وقال ابو يوسف ومحمد صاحب الودعة ادلى لها واذا مات الرجل وترك  
ثلثة سنين وثلثة الف درهم فاقسموها فاخذ كل واحد منهم الف درهم  
فادعى رجل على اسم ثلثة الف درهم وصدقه الاكبر فيها وصدقه الاوسط  
في الغنم منها وصدقه الاصغر في الف منها فانه يأخذ منهم جميعا الف درهم  
املاثا وتأخذ الف درهم من الاوسط والاكبر نصفين وتأخذ من الاكبر

نصف ما بقي في يديه في قول ابي يوسف وقال محمد يأخذ من الاكبر الالف  
التي في يديه كلها من جميع الثلثة الالف التي اقربها ومن الاوسط الف  
كلها ومن الاصغر ثلث الالف وقال ابو يوسف فان يفرقوا عليه  
نلقي الاصغر وقدمه الى الحاكم فانه يحكم عليه بالالف التي في يديه كلها فان  
لقي الاوسط بعد قضى عليه بالالف التي في يديه فان لقي الاصغر بعد  
والاصغر مقربا من اخوته قد اقراله بما سميما قضى عليه بثلث الالف الذي  
في يديه فان محمد فقال لم يقلك اخوتي الا بالالف واخذ لم يقضي عليه بشي  
وان لقي الاوسط اول مرة قضى له عليه بالالف كلها فان لقي الاصغر بعد  
فالجواب ما ذكرت في اقرار الاصغر وانكاره الاول قال ابو الفضل يريد به  
اشتراط اقراره لا في مقدار ما يأخذ منه فانه انما يأخذ منه خمسماية في  
هذا الوجه فان لقي الاكبر قضى عليه بالالف التي في يديه كلها • واداه  
مات الرجل وترك الثمن وترك الفين فاخذ كل واحد منهما الفاشم  
ادعى رجل على ابنيها الف درهم وادعى اخا الف درهم فاقرا جميعا لاحدهما  
واقرا احدهما للاخر وخذ وكان الاقرار معا فان الذي اعفا عليه يأخذ  
من كل واحد منهما خمسماية ويأخذ الاخر من الذي اقر له ما بقي في يديه  
وهو خمسماية درهم • ولو لم يقبضا شيئا حتى غاب الذي اقر له جميعا وجا  
الذي اقر له الواحد فقدم الى الحاكم فقال لي علي اب هذا الف درهم وقد  
اقر لي بها فصدقه الابن وبوهم ان خبره بما اقر به لغيره فان القاضي يقضي  
عليه له بالالف كلها فان جاء الاخر وقدم اخاه قضا عليه بالالف التي  
في يديه كلها ولا يرجع واحد من الاخرين على صاحبه بشي وكذلك لو كان  
الذي اقر له جميعا مدم الذي اقر له وخذ قضى له عليه بالالف التي في يديه  
اخيه فان جاء الاخر فقدم اخاه قضى عليه بالالف التي في يديه ولا يرجع  
واحد من الاخرين على صاحبه بشي وكذلك لو كان الميراث ما يتي دينا والدي  
ما يتي دينا وكذلك لو كان الميراث شيئا مما يكال او يوزن والدين مثله  
واذا مات الرجل وترك عيدين ثمة كل واحد منهما الف وترك ابنين فاقسما  
العيدين فاخذ كل واحد منهما عيدين ثم اقر جميعا ان اباهما اعتق احده  
العيدين بعينه في صحته وهو في يدي الاصغر منها واقرا الاخر ان اباه اعتق  
العبد الذي في يديه في صحته فاقر جميع ذلك منها فما حارن ويضمن الا  
كبر للاصغر نصف ثمة الذي في يديه وكذلك الاقرار بالودعة على هذا



الوجه ولو كانت التركة الفدي دهم فاقسماها واحد لكل واحد منهما الف  
ثم احدا من رجلين خمسين على ابيه وقضى به القاضي له عليه ثم اقرا  
جميعا ان علي اسمها الف دهم تقضي لهما عليهما اثلاثا ولو كان الاول اقرا  
بالت ودفعها تقضي قاضي ثم اقرا جميعا بالالف الثانية تقضي لصاحبها  
بالالف الذي في يدي الابن الآخر ولا يبيع احاه بشي ولو كانا اقرا  
اولا لرجل يدين مائة دهم ثم اقرا احدهما يدين مائة دهم فالمانكة  
الاولى عليهما نصفين فان اخذها من احدهما رجع ذلك الابن على اخيه  
بنصفها ورجع الآخر في حصة الذي اقراه وخذ ولو بدافا فلهذا قوله  
ثم اقرا ذلك الآخر كان لهذا الاول مائة دهم في حصة الذي اقراه  
وكانت المائة الاخرى في ماله على تسعة عشر سهما عشرة منها على الذي  
لم يقربا لاول فان اخذها من احدهما رجع على اخيه حصته منها وكذلك  
لو كان الاقرا منها جميعا معا كانت المائة عليهما على تسعة عشر سهما  
عشرة منها على الذي لم يقربا لاول وتسعة على الذي اقراه والمائة الاخرى  
على الذي اقربها وحده **باب الاقرا**  
**ترك اليمين** واذا ادعى الرجل عبدا في يدي رجل وتطلب يمينه  
وتكفل المدعي عليه عن اليمين فانه يقضي بالعند للمدعي وهذا منه بمنزلة  
الاقرا فان اقربعد ذلك ان العبد كان لآخر لم تنفع بذلك وان اقرا  
قبل ان يستخلف ان العبد فلان الغايب لم يدفع الخصومة عن نفسه  
لهذه المقالة ما لم يقر يمينه وعليه ان يخلف فان ابى ان يخلف دفعت  
الي المدعي فان جاء المقر له الاول كان له ان ياخذ العبد من المقضي له لانه  
اقراه به قبله وهذا على حجة فان لم يكن له حجة استخلف هذا الذي اخذ  
العبد • واذا ادعى الرجل عبدا في يدي رجل وقال عصبته وحجده الاخر  
ذلك ولم يكن له يمينه فاستخلف قاضيا ان يخلف فانه يقضي له بالعند فان  
قضى له فجامد على اخر فقال هذا عتدي عصبه الذي كان العبد في يديه  
وتطلب يمينه فانه يستخلف له ايضا فان ابى ان يخلف غرره قيمة العبد  
وكذلك هذا في الودعة والعارية وجميع اصناف الاملاك في هذا سوا  
ما خلا العقارات فانه لا يضمن للثاني شيئا في قول ابي حنيفة وابي يوسف ولا  
يضمن له عليه ويضمن في قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد لان اقراره  
اتلفها • واذا مات الرجل وترك ابنا لاولاد له غيره وترك في يديه عبدا

فادعاه وجعل له استودع العبد اياه فان الابن يستخلف له على علمه فان  
ابى ان يخلف دفع اليه العبد فان ادعى اخر مثله ذلك لم يستخلف له الابن  
وكذلك ما ادعى على الاب من عصب او عارية فلا ضمان على الابن الثاني  
اذا كان دعوته في الذي قضى به للاول وقال لا بوالفضل هذا اذا لم يكن  
في يدي الابن من ميراث الاب شي والميراث والمرأة في ذلك سوا والعند الثاني  
فيما ادعى قبله بمنزلة ذلك وكذلك المكاتب والصبي التاجر • واذا ادعى  
ان يخلف شخر قال قبل ان يقضي القاضي انا اخلف فانه يقبل ذلك منه  
فان اجله بالتمس يوما او يومين او ثلثة فلا بأس بان يوحه الحاكم وان لم  
يقبل ذلك وامضى عليه الحاكم فهو جائز وان امضى عليه القضا باسا اليمين  
ثم قال بعد ذلك انا اخلف لم يقبل ذلك منه

### باب الاقرا في العروض بين

**الرجلين** واذا كانت الدارين رجلين فاقرا احدهما بنت لرجل بعينه  
وانكر صاحبه بقسره نصف الدار في موضع واحد فان وقع البيت في  
نصيب المقر له وان وقع في نصيب الآخر قسم النصف بينهما بضرب فيه  
صاحب البيت المقر له بمثل دواع البيت ويضرب فيه المقر بنصف ملية  
من الدار بعد البيت • وكذلك لو كان اقرا في الدار بطريق لرجل او حائط  
معلوم وكذلك النساء والارض وهذا قول ابي حنيفة • واذا كان حيا  
بين رجلين فاقرا احدهما ان البيت الاوسط منه لرجل فان ذلك لا يجوز  
للمقر له ان يضمن المقر بنصف قيمة البيت لان الحمار لا يقسم ولو اقراه  
بنصف الحمار او ثلثه كان جائزا • ولو كان عدل دلي بين رجلين فافر  
احدهما بثوب بعينه منه لرجل كان نصيبه من ذلك الثوب للمقر له وليس  
هذا كالدرا لو اجدت وكذلك الرقيق والحيوان • ولو كانت دار بين  
رجلين فاقرا احدهما بنت بعينه منها لرجل وانكر شريكه او شريكه بيت  
لاخر وانكر صاحبه ذلك فانه يقسم الدارين بينهما نصفين فاهما وقع البيت  
الذي اقربه في نصيبه سلمه الى المقر له وان لم يقع في نصيبه قسم ما اصابه بينه  
وبين المقر له على البنت وعلى نصف ما بقي من الدار ولو ان طرعا لقوم  
عليه باب موات اقرا واحدا منهم بطريق لرجل لم يجز اقراؤه على شركائه  
ولم يكن المقر له ان يسرقه حتى يسمو بها فان وقع موضع الطريق في قسم  
المقر جاز ذلك عليه وان وقع في نصيب غيره كان المقر له ان يقاسم المقر



حصّة ذلك الطريق فيما أصابه على ما وصفت لك في هذا البيت • ولوان  
 لهرابن قوم خاص شرب فيه اقرا احدهم شرب فيه لرجل لم يجز ذلك علي  
 شركا به فان كانوا ثلثة بفرقا قر احدهم ان عشر هذا النهر لرجل دخل عليه  
 في حصته فكان بينه وبين الذي اقر له علي مقدار نصيبه وعلى عشرة ولو قال  
 له عشر هذا الطريق لم يجز علي اصحابه ولم يكن المقوله ان يوفيه والطريق  
 في هذا النهر لان الطريق لا تقسم بينهم والنهر يتجاوزون فيه بقدر  
 شربهم فدخل المقوله مع المقوم حصته فان كان في ذلك ضرر علي اصحابه  
 لم يدخل معهم في شيء • ولو كانت ثلثين او ركة بين ثلثة اقرا احدهم ان عشرها  
 لرجل دخل معه في حصته فتقسم البيت بينهما علي الثلث والعشر المقرا اذا كان  
 به علي نفسه البيت • ولوان شربا بين رجلين خليفته فضة اقرا احدهما ان  
 خليفته لرجل لم يجز ذلك علي شريكه وضمن للمقوله نصف قيمة الحلبة مصوغا  
 عليه من الذهب • ولوان دار بين رجلين اقرا احدهما ان جدعا في سقف  
 بيت منها لرجل ضمن نصف قيمة الجدة للمقوله وكذلك لو اقر اخر في حائط  
 منها وكذا لك لو اقر لعودين فيه او بلوح في باب بينه وبين اخر • ولو كانت  
 دار بين رجلين فباع احدهما نصف بيت منها وكذا لك لو اقر معلوم لم يجز  
 بيعه لان فيه ضرر علي صاحبه • ولو اوصاله بيت منها بعينه فانه  
 تقسم للموصي النصف كما ملا فان وقع البيت في نصيبه اخذ الموصي له كله •  
 وان لم يقع في نصيبه اخذ الموصي له بقدر وقع ذلك البيت من نصيبه  
 في قول ابي حنيفة وقال محمد ان وقع البيت في نصيب الموصي اخذ الموصي له  
 نصفه من البيت وان وقع في نصيب شريكه اخذ مقدار ذراع نصفه  
 من نصيب الموصي • واذا قال الرجل لك علي او علي مكاتبتي فلان الف درهم  
 فان عتق المكاتب قال لا قرار باطل وان عجز فرد في الورق ولا دين عليه فالأقرار  
 جائز ويلزم ذلك ان شاء نفسه وان شاء غيره • ولو قال لك علي مكاتبتي  
 الف درهم قال لا قرار باطل فان عجز فرد في الورق ولا دين عليه جاز الاقرار  
 عليه • ولو اقر علي عبد التاجر دين والعبد يخدمه وعليه دين يحيط  
 بقيمته فالأقرار باطل فان بيع العبد طين للفرما ساقى دهنهم لم يلزمه  
 الذي اقر به المولى وكذلك ان عتق • واذا اقران لفلان عليه  
 الف درهم او علي فلان شتم مات فلان والمقروا ربه وتوكل فلان فان  
 الاقرار يلزمه ان شاكان عليه وان شاكان في مال الميت وكذا لك لو اقر

بذلك

بذلك بعد موته فالمسئله في ذلك الي المقروا اذا اقران لفلان علي  
 فلان الف درهم ثم ماتت والمقروا ربه والدين في تركه الميت فان كان  
 علي الميت دين في صحته او مرضه بدته احق بتركته ممن هذا او لو قال  
 لهذا علي الف درهم لابل علي فلان لو المقر المالم اذا كانت الدار  
 في يدي رجلين فاقرا احدهما النقا بينهما وبين فلان المالا وافر الاخرها  
 بينهما وبين هذا المقوله وبين اخرها باعانا الذي اقر بالارباع  
 يعطي الذي اقر له جميعا ربع ما في يديه ونقا سائر الاخر ما بقي في يديه  
 نصفين ويضم الذي اخذ الربع ما اخذ الي ما في يدي المقرا الذي اقر  
 له بالبيت فيقتسمانه نصفين وهذا قول ابي يوسف الذي قاله  
 علي قول ابي حنيفة واما في قول محمد علي فباير قول ابي حنيفة فان الذي اقر  
 له جميعا ياخذ من الذي اقر لها جميعا خمس ما في يديه فيصنه الي نصف  
 الذي اقر له خاصة فيقتسمانه ذلك نصفين ونقا سهم الذي اقر لها ما بقي  
 في يدي المقوله الاخر نصفين • واذا ساذع الرجلان في الحائط ورطن  
 البناء الي احدهما فان ابا حنيفة قال هو بينهما نصفان وليس بظن البناء  
 عندنا بشي الا ترى ان وجه البناء الي الطريق اراست لو كان احدا جانب  
 الحائط فخصصا بقضا لصاحب الجص وكان في احد الجانبين لحاقت  
 وردا زن يقضي به لصاحب الطاقات او الزوازن وكذا لك قال ابو  
 يوسف ومحمد في الجص والزوازن وقال الحائط للذي اليه داخل البناء  
 وان كان الحائط مبنيا بطاقات فالحائط الذي اليه الطاقات في قوله  
 ووازن لا يحقر لاسسه الطاقات فان كانت الزوازن في البناء من الاخر  
 فهو مثل الطاقات وقال ابو الفضل هذا يدل علي انها لم تعتبر ابالزوازن  
 المحمورة في الحائط وقال ابو حنيفة في الطاقات ايضا هو بينهما  
 نصفين • واذا كان الباب في حائط فادعي كل واحد منهما الباب والحائط  
 وعلق الباب الي احدهما فالباب والحائط بينهما نصفين في قول ابي حنيفة  
 وقال ابو يوسف ومحمد الحائط بينهما نصفين والباب الذي يرد عليه العلق  
 فان كان له علقان من كل جانب واحد فهو بينهما نصفين في قولهم جميعا

**باب الاقرار بشي بغير عينه**

واذا اقر الرجل بشاة في غنمه قيل له ادعيها شئت واقر البيعة عليها  
 او استخلفه فان ادعي شاة بغير عينها اعطاه المقر اي شاة ممن شاة فان



خلف المقر على كل من لم قبل ذلك منه وخبرته على ان يعطيه شاة منها فان  
 لم يعين واحد منها شاة منها وقال لا بدري او رجع المقر عن اقراره ووجد  
 وهو شريكه فان كانت الغنم عشرة اقله عشر كله شاة منها • وان ماتت شاة  
 منها ذهبت من لهما جميعا فان ولدت شاة منها كان لهما جميعا على ذلك الحنا  
 فان ماتت المقر فهو في ذلك بمنزلة والقول قولهم مع ايمانهم على علمهم  
 وكذلك سائر الحيوان والرقيق والعروض ولوقال له في ذراهمي هذه  
 عشرة دراهم وهي مائة درهم فله المقر له منها عشرة دراهم ووزن سبعة  
 فان كان فيها دراهم صغارا وبعض وكبار فقال له المقر هي عشرة صغارا ولم  
 يصدق وان كان فيها زبوف فقال هي منها صدق • ولوقال لفلان في طعامي  
 هذا كرحضة فلم يبلغ ذلك الطعام كذا الفمولة كله وتختلف ما استهلك  
 من هذا الطعام شيئا ولا شيء عليه ولوقال له بئس الشاة او هذه الناقة •  
 ثم حمد ذلك خلف ما له فيها شيئا واعاها الطالب فانه يقتضي له بالشاة  
 بالاوليين منها ولا يكون شريكا في الناقة ولوقال للشهود سمي لنا احدهما  
 فلسماهما لم يجزئها دهما • واذا اقر رجل بحق في دار في يده فانه يجزئ على  
 ان يستني من ذلك ما شاء وتختلف على ما فعل ان ادعاه المقر له فان ابى ان يستني  
 يسمى له الحاكم بشروطه وقنه على شيء من ذلك حتى اذا انتهى الى اقل مما يقرب به  
 استخلفه ما له فيه الا ذلك وذلك الثوب والمال • واذا اقران لفلان  
 حق في هذا الغنم فقال هو عشرة هذه الشاة والقول قوله مع يمينه • ولوقال  
 ان لفلان حق في هذه الدار فقال هو هذا الجذع او هذا الباب المركب او  
 هذا البناء بغير ارض لم يصدق وقد ثبت المقر له في اصل الدار حق • وايت  
 لوقال عيت الثوب او الطعام الذي في هذه الدار اكنيت اصدقه • ولوقال  
 ان له في هذا البستان حق فقال هو ثمرة هذه الخلة لم يصدق فان اقر بالخلة  
 باصلها فالقول قوله اذا اقر معها من الارض بشي صدق وان قال هي له بغير  
 ارض لم يصدق • ولوقال له في هذه الارض حق فقال حقه فيها اي اجزله  
 اما هاتين يزرعهما لم يصدق وكذلك لو اقران له في هذه الدار حقا لم قال  
 هو سكني شهر • ولو اقران له في هذه الدار ميراثا او سرائسا او ملكا  
 تابا او حنا تابا وقال هو هذا الباب المغلق لم يصدق ولوقال له  
 في دار والدي هذه وصية من والدي ثم قال هي سكني هذا البيت سنة  
 لم يصدق حتى يقر له شريكه في اصل الدار • ولو وصل المنطق في جمع فقال

له وصية في هذه الدار سكني شهر او له حق فيها سكني شهر فالقول قوله •  
 وكذلك لو قال ميراث سكني شهر • ولو كان في يدي رجل عشر من الغنم  
 فقال لفلان فيها شركة شاة ثم ماتت الغنم في يدي المقر فقال المقر له  
 انت خلطت شاتي بغيرك لم يصدق على ذلك ولم يضمن المقر شيئا • ولو  
 اقران لفلان في زبوني هذا رطل من زبوني فقال المقر له انت خلطته •  
 وقال المقر له انت خلطته لم يصدق واحد منهما فلي دعواه وهما شريكان  
 في الزبوت يضرب فيه صاحب الزبوت ثمن رطل ذبوت ويضرب الاخر ثمن  
 ما بقي ولا يضرب صاحب الزبوت بقيمة زبونه لانه قد صاد زبونا كله  
 ولو كان لرجل خمسون رطلا من زبوني فاقران لرجل فيه رطل من بنفسج  
 بعته ونسخت الثمن بينهما بطوت فيه صاحب البنفسج بقيمة رطل من  
 بنفسج ويضرب صاحب الزبوت بقيمة زبونه وان شا صاحب الزبوت اعطا  
 رطلا من البنفسج والزبوت كله له والحق فيه الى صاحب الزبوت لان متا  
 الغالب ولو ان رجلا في يده ثوب مضبوط بعصف فقال لرجل لك في ثوبي  
 هذا عصفير من عصفيري صبعه فان صاحب الثوب بالحيا وان شاذبه  
 عليه ما زاد تفيز من عصفريه وان ابى ذلك بيع الثوب فضر به  
 صاحب العصفير بما زاد تفيز من عصفريه وضر به صاحب الثوب بقيمة  
 ثوبه فان كان صبعه اكثر من تفيز ضرب صاحب الثوب بالفضل من ثوبه  
 الثوب والقول في زيادة العصفير قول الذي في يده الثوب بعد ان  
 يسأل اهل العلم فان وقعوا على شيء يعرف ذلك اخذ بقوله والقول قول  
 صاحب الثوب • ولو ان رجلا في يده عبد فقال لفلان في هذا العبد  
 شرك فله النصف في قول ابي يوسف وقال سمحدا لقول المقر فيما اقر  
 به وان قال هو شريك في فيه او قال مولي وله او قال هو بيني وبين فلان  
 شريك في فيه او قال هو شريك فيه كان له النصف فان وصل الكلام فقال  
 هو شريك في فيه بالعرض او قال معي شريك بالعشور كان القول قوله وكذلك لو  
 قال هذا العبد لي ولفلان لي الثلثان ولفلان الثلث • واذا اقر لفلان  
 ولفلان معه شركا في هذا العبد فهو بينهم اثنان في قول ابي يوسف وهو  
 مثل قوله فلان ولفلان شركا في فيه • واذا قال قد اشركت في نصف  
 هذا العبد فان ابا حنيفة قال له النصف استحسانا وقوله اشركت  
 في هذا العبد واشركته في نصفه سواء ينبغي في القياس ان يكون له الربع

علم

فلانا  
3



اذا اشركته في نصفه • واذا اقران لفلان عليه حقا شر قال انما عنيت  
 الدين فالقول قوله ولا يصدق المده علي ادعاء الشركة الرقبة • واذا  
 اقران لفلان في رقبة عنده حقا فهذا يوجب الشركة في الرقبة والقول قول  
 المقر في مقدارها • واذا اقران لفلان حقا في عده فهذا او في امته هذه  
 فادعي الطالب حقا في الامة فان المقر يحلف عليه فان حلف لم يكن له في  
 الامة شيء ولا حقه في العبد لانه لم يدع فيه شيئا • ولو ادعي فيها جميعا  
 خرت المقر علي ان يقر فيهما شيا وطالعه منه • وان حلف عليها خرت  
 علي ان يفرق احدهما بشي واخلفه علي دعوي الطالب ان ادعي اكثر من ذلك  
 واذا اقر الرجل بحايطة الرجل شر قال عنيت البناء دون الارض لم يصدق  
 ويقضي عليه بالحايطة بارضه وكذلك لو اقر باسطوانة في دار معروفة فقال  
 عنيت شاتها • ولو اقر بحسبه في داره اصلها مات في الارض وعليها حمل  
 فليقر له الحسبة دون الارض • فان كان مستطاع دفعها بغرض دفعته  
 اليه وان كان لا يوجد الا بضر ضمن المقر قيمتها للطالب • ولو اقر له  
 بخلة او شجرة في بستانه وهي له باصلها من الارض ولو اقر له بخلة في  
 نخل لم يكن له الخلة • ولو اقر له بكرم في ارض كان له الكرم بارضه  
 كلها لان اسم الكرم يجمع الشجر والارض ولذلك لو اقران هذا البستان  
 كان له الشجر والارض والنخل ولو اقران هذا النخل لفلان فاراد ان الطالب  
 ان يأخذ الارض كلها لم يكن له ذلك وانما له النخل باصولة من الارض  
 ولا جريق له وليس له ما بين النخل من الارض وكذلك لو اقر له بعشرة اصول  
 من هذا الكرم معروفة كان له تلك الاشجار باصولها ولا يكون له  
 ما بين الشجر من الارض • ولو قال بستان بين الدار لفلان كان له البناء  
 دون الارض وكذلك لو قال لبنا هذا الحايطة • واذا اقر له بحجر من دار  
 فانه يقر له بما شا والقول قوله فيه وكذلك الشقص والنصيب والحق  
 والطائفة والقطعة والشهم في قياس قول ابي حنيفة اذا قال له سهم من  
 داري فله سهم من ستة واذا اقر له ببعض هذا الحايطة فله البناء دون الارض  
 واذا اقر له بجذوع هذه الخلة فله الجذوع دون الارض  
**باب اضافة الاقرار الى حال**  
**الصغير وما اشبهه** واذا اقر الرجل انه اقر وهو صبي لفلان باللف  
 درهم وقال الطالب بل اقرت لي لها وانت رجل فالقول قول المقر مع عبته

ولا شيء عليه وكذلك لو قال اقرت له لها في يومي او قبل ان اخلق ولو قال  
 اقرت له باللف درهم وانا اذا هب العقل رسا او لمصر فان كان يعرف  
 ان ذلك اصابه لم يلزمه شيء وان كان لا يعرف ان ذلك كان اصابه كان  
 ضامنا للمال ولو قال اخذت منك الف درهم وانا صبي او اذا هب العقل  
 من مرض يعرف انه كان اصابه فهو ضامن للمال • ولو اقرانه كان لفلان  
 عليه الف درهم وهو عدل لزمه المال وكذلك الحربي يسلم ثم يقرانه كان  
 قد اقر لفلان في دار الاسلام باللف درهم في دخله دخلها بامان فان ذلك  
 يلزمه وكذلك لو قال دخل علينا فلان بامان فاقدرت له باللف درهم  
 لزمه وكذلك لو قال اقرت له باللف درهم وانا في دار الحرب وهو في دار  
 الاسلام لزمه وكذلك المسلم يقرانه كان اقر لفلان وهو حربي باللف درهم  
 لزمه • ولو اقرانه كان اقر لفلان باللف درهم قبل ان يعتق وقال فلان  
 اقرت لي بها بعد العتق لزمه المال • ولو اقر منكم قد كان حربيا امته  
 احد في حربه من فلان الف درهم وقال فلان احد لقضائي بعد اسلامك  
 كان ضامنا للمال وكذلك لو اقر المسلم انه كان احد من هذا الحربي في دار  
 الحرب وقال الحربي اخذته مني بعد الاسلام وهذا قول ابي حنيفة  
 فلعنه قياس عليه وقال محمد يصدق في المستهلك من ذلك ولا يصدق  
 فيما كان قائما بعينه **باب الاستفهام** واذا اقر الرجل لآخر اليك قد اقرضتني  
 الف درهم امس فقال الطالب بلي لمحمد المقر فان المال يلزمه وكذلك  
 لو قال اما اقرضتني امس او قال لم يقرضتني امس الف درهم • ولو قال  
 اقرضتني امس الف درهم او اعطيتني او شققتني او سلمت الي او استودعني  
 او صنعت عدي او دفعت الي او بقدي فانه لا يصدق في قول ابي يوسف  
 وقال محمد هو كله سواء والقول قوله • ولو اقرانه اخذ منه الف درهم  
 فلم يتركه مذهبها او قال غصبت الف درهم فذهب بها او قال غصبت  
 الف درهم فانزعها من يدي لم يصدق • ولو ان قصارا اقران فلان  
 اسلما اليه ثوبا نقضي به ثم قال بعد ما قطع الكلام لم يدفعه الي لم يصدق  
 ولو وصله به صدق • واذا قال الرجل لآخر اعطيتني امس الف درهم  
 وتعلل الالف بهذا استمها ولم يلزمه شيء ولو لم ينقل الالف كان اقرا  
 واذا اقران لفلان عليه مائة درهم او لاشي عليه فالقول قوله



وكذلك لو قال اولا وكذلك لو قال غصبتك عشرة دراهم او لم اغصبك  
وكذلك لو قال اودعتي عشرة دراهم او لم يرد عني لم يرد شي وكذلك  
لو قال لك عشرة دراهم او عملا فلان وكذلك لو كان فلان ذلك عبدا او  
صبييا او حربييا او مكاتبيا فهو سوا ولا يمسى على المقر وكذلك لو قال غصبتك  
انا او فلان واذا قال لك عشرة دراهم او على هذا فاضاف الى شي لا يكون  
عليه دين فالما لا ذم للمقر في قياس قول ابي حنيفة وقال ابو ثور سمعت  
وسمعت لا يرد منه . وان قال لفلان على عشرة دراهم او لفلان على دينار  
لم يرد منه شي وكذلك لو قال على عشرة دراهم او لفلان على دينار ولو  
قال لك على عشرة دراهم او على عملي فلان وليس على عبده دين فان العسر  
يلزمه او يلزم عبده يضر بها الى ايتها شي . ولو كان على عبده دين محيط  
بقيته لم يرد منه من هذا الاقرار شي فان قضى عنه دينه نوما من دهره  
وهو عند علي حاليه فان الاقرار يلزمه **باب**

**الاقرار بقض شي من ملك انسان والاستثنا في الاقرار**

واذا اقر الرجل انه قبض من بيت فلان الف درهم ثم قال هي لي او قال هي  
لفلان اخر فان الما لا يلزمه لصاحب البيت فان زعم انه لاخر فانه  
قبضه من ذم من له مثله وكذلك لو قال قبضت من صندوق فلان مائة  
درهم فهو ضامن وكذلك لو قال قبضت من كس او قال من سقط فلان  
ثوبا فهو ديا او من قرية فلان كوحظته او من غنم فلان كونه او من زرع  
فلان كونه حظته وكذلك لو قال قبضت من ارض فلان عدل دحلي ثم قال  
مردت فيها فنزلتها ومعها احمال من دحلي فانه يقضي بالزطي لصاحب الارض  
وكذلك لو قال اخذت من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكنا  
او كانت معي باجادة لم يصدق فان جابا البيعة انها كانت في يده باجاء  
او انه نزل ارض فلان ابرائه من ذلك . واذا كانت الدار في يدي رجل فافر  
انها لفلان لا يثبت منها مغلوفا فانه لي فهو على ما قال وكذلك لو قال لا  
ثلاثها او قال لا تسعة اعشاها لي ولو قال لا الدار لفلان وهذا البيت  
لي كانت الدار كلها لفلان وكذلك لو قال لا الدار لفلان ولكن هذا البيت  
لي وكذلك لو قال هذه الدار لفلان وبنائها لي او قال هذه الارض لفلان  
وتحليلها لي او قال هذه الخيل لفلان باصولها وتمرها لي . ولو قال هذه الدار  
لفلان الابناء وها فانه لي لم يصدق ايضا على البناء لسبا باع وليس هذا

باستقنا وكذلك لو قال هذا البستان لفلان الا تخله يعني اصوله فانه  
لي او قال هذه الجبة لفلان الا بطانتها فانها لي او قال هذا السقف  
لفلان الا حليته فانها لي ولو قال هذه الدار لفلان ثم قال بعد ذلك  
بلفلان فهي الاول وليس للآخر شي وكذلك لو قال هي لفلان ثم قال بعد  
ذلك ولفلان فهي الاول وليس للآخر شي . واذا اقر انهما لفلان ولفلان  
فوصل المنطق فهي بينهما نصفين فان وصل فقال لفلان الثلثين ولفلان  
الثلث فهو كما قال . واذا اقرت الجارية في يدي رجل ثم قال الجار  
لفلان والولد لي فهو كما قال وكذلك لو سكنت غنم الولد ببيع الامر .  
ولو اقر رجل البيعة ان الجارية له قضيت له بها وبولدها وكذلك  
ولدها وبالحوان . ولو كان في يديه خاتم فقال هذا الخاتم لفلان  
وقضه لي كان الخاتم لفلان وقضه له . وكذلك لو قال الافضه فانه  
لي وكذلك لو قال هذه الحلقة الفضة لفلان وقضها لي . ولو كان  
في يديه صندوق فيه متاع فقال هذا الصندوق لفلان والمتاع الذي  
فيه لي كان كما قال وكذلك لو كان ساكنا في دار وفيها متاعه ودوابه  
فقال الدار لفلان وما فيها لي وكذلك لو لم يذكرها فيها كان ذلك للمقر  
ولو بدا فقال لي هذه الدار وارضها لفلان كان الارض والبنا لفلان  
ولو قال هذه الارض لفلان كان والبنا لفلان ولو قال لا لبنا لفلان  
والارض للآخر كان البنا الاول والارض للثاني ولا يجوز اقراره  
للثاني على الاول كما يجوز على نفسه . ولو اقر انه غصبت هذا العبد  
من فلان ثم قال لا يرد من فلان فانه يقضي بالعبد الاول ويقضي للآخر  
بقية العبد فادفعه هو ولم يدفعه حتى قضى به القاضى فهو سوا  
وكذلك الوديعه والعارية من قبل ان يملكها باقراره الاول فصار ضامنا  
للآخر فية ذلك وكذلك الاملا ان كلها ما خلا العتار في قول ابي حنيفة  
واذا اقران هذه الالف درهم بعينها لفلان وديعة عندي او لم يقل عندي  
ثم قال لا يرد لفلان وديعة فانه يقضي بها الاول ويقضي على المقر بمثلها  
للثاني . وكذلك هذا في العصب وكذلك هذا في العروض والديون  
واذا قال هذا العبد الذي في يدي وديعة لفلان الا بقضه فانه  
لفلان فانه كما قال وكذلك لو قال هذان العبدان لفلان الا هذان  
لفلان ولو قال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان المتعوله للاول



الا الاول فانه لم يصدق وكان جميعا فلان الا ترى انه لو قال هذا  
 العبد فلان الا انه فلان ودعيه عندي كان للاول ويضمن للثاني  
 قيمته ان كان اقربه ودعيه او غصبيا ولو قال هذا العبد فلان ويضمن  
 العبد فلان الا مضغه الاول فانه فلان والا فاضف الاخر فانه فلان  
 كان جائزا على ما قال وكذلك هذا في الحظوة والشعير والذهب والفضة  
 والدار والارض **باب الاقرار بالمجهول**  
**او بالشك** واذا اقر الرجلان فلان عنده ودعيه ولم يبين ما هي  
 فما اقربه فهو مصدق عليه والمقول فيها قوله بعد ان يختلف وكذلك لو اقر  
 بثوب ودعيه وجانبه مغبيا او قرائنه حدث عليه هذا العيب فلا ضمان  
 عليه وان انكر صاحبه ان يكون استودعه وكنه له لو قال ضاع الثوب  
 الا ترى انه لو قال وضعت خاتمك علي يدي فصاع كان القول قوله لانه  
 لم يصف الى نفسه في ذلك فعلا يضمن به ولو قال فلان علي الف درهم  
 او فلان كان الجواب فيه على ما مر في اول الكتاب في قوله غصبت هذا  
 العبد من هذا او من هذا ولو قال فلان علي الف درهم وفلان مائة  
 دينار او فلان فالف درهم للاول والمقول في المائة دينار والآخر  
 مثلا القول في المسئلة الاولى ولو قال فلان علي مائة دينار وفلان كره  
 حطة او فلان كره شعيرة او فلان فالف درهم ولا يثبت من الحظوة والشعير  
 لواحد من الاخرين وكل واحد منهما ان يختلف على ذلك ولو قال فلان  
 علي مائة درهم وفلان او فلان فالف درهم وفلان فالف درهم وفلان  
 يختلف لكل واحد من الاخرين عليه الا ان يصطالحا عليه فيكون بينهما  
 نصفين ولو قال فلان ثوبي مائة درهم او فلان وفلان فالف درهم  
 والنصف الباقي بين الاولين على ما وصفنا في المسئلة الاولى بين الاخرين  
 وقوله على قبلي دين وعندي ودعيه وفي مالي شركة ومن مالي هبة  
 وان قال فلان علي مائة درهم ولا فلان كان هذا مثل قوله او فلان  
 في قول ابي يوسف وقال محمد الف الاول ولا شيء للثاني ولو قال فلان  
 علي مائة درهم بل فلان او قال لا بل فلان فهو سواء لكل واحد منهما  
 مائة درهم ولو قال فلان علي مائة درهم والا فلي حجة لزمته المائة ولم  
 يلزم الحجة • ولو قال فلان علي مائة درهم او فلي حجة لم يلزمه المال  
 ولو قال فلان علي الف درهم بل عليه حجة لزمه المال والحجة • ولو قال

فلان

فلان علي الف درهم وزن سبعة او نصفها فلان اخر هذا باطل  
 مثل الباب الاول الا ان يجتمعا على نصفها فيما خداه ولو قال فلان  
 علي مائة درهم والا فلي حجة فهذا اقرار بالمال لانه اجر عن فعله  
 ما جنى فيه وحلف عليه ولو قال قد اقرضني فلان مائة درهم والا  
 فلان اخر على دينار لزمته الدراهم وبطل الدينار • ولو قال فلان  
 علي مائة درهم والا فلان علي دينار لم يلزمه لواحد منهما شيء في قول  
 ابي يوسف وقال محمد يلزمه للاول مائة درهم ولو قال فلان علي  
 دينار او درهم لهذا باطل في القياس وكفى ادع القياس والزمه الاقل من  
 ذلك ودها واستحلفه على الدينار ان ادعى الاخر الامر من جميعا فان ادعى  
 الدينار وحده حلفته عليه ويرى من الدراهم وكنه له لو قال علي كره حطة  
 او كره شعيرة او قال كره حطة او درهم وكنه له لو قال علي ثوب هو ذي سلم  
 او هو ذي فان ادعى الطالب به ذلك كله وحلف المطلوب عليها لزمه الاقل  
 ولو قال له علي الف درهم ودينار او كره حطة لزمه الاقل والاقل من الدينار  
 والكره ولو قال له علي مائة درهم او دينار وكره حطة والكره لا زمر والحمار  
 في المائة والدينار وله الاولين اذا ادعى صاحبه • ولو قال له علي مائة  
 درهم او نصفها نصفها مات عليه • ولو قال له علي الف درهم يرضى او يرضى  
 فعليه الاولين منها ولو قال علي الف درهم ومائة دينار او كره حطة  
 وكر شعيرة فعليه الاول والرابع والخيار في الثاني والثالث وعليه الاولين  
 منها **باب اقرار المريض بقبض الدين**  
**وعقده** ولا يجوز اقرار المريض او اعمات من مرضه فذلك يقبض دين له  
 على وادع من دثته اصلي او من كماله في الصحة او في المرض منه ولا يمين  
 المكفول عنه ولا يمين الكفيل عن الوادع ولا يمين اجنبي متطوع له عن الوادع  
 ولا باحواله عن الوادع الى غيره ولو قبضه من الوادع او ممن ادعى عنه  
 بمعاينة الشهود جاز • ولو وكل رجلا ببيع عبده فباعه من بين الامر  
 ثم مرض الامر مرضا مات فيه فاقرا انه قبض الثمن من الابن ودفعه  
 الى المريض لم يصدق على ذلك وان صدقه المريض ولو كان المأمور به  
 المريض والامر الصحيح كان الوكيل مضدقا وان جحد الامر ذلك فان  
 كان المشتري وارثا للوكيل والامر وهما مريضان لم يصدق الوكيل على ذلك  
 وان كان وارثا للوكيل دون الامر لم يصدق الوكيل على قبض المال لانه



يلزمه الا ان يقول قبضته ودفعته الى الامر او ضاع مبي فصدق  
حقيقه ولو ان مريضاً عليه دين يحيط بماله او ببعض دين له على اجنبى  
كان ذلك جائزاً اذا كان الدين في الصحة فان كان الغريم اخاله وله  
ابن يحجبه عن الميراث ثم مات الابن ثم مات الاب والاخ من ورثته لم  
يجز اقراره بقبض الدين منه وكذلك لو كان له على بن نصراني دين  
فاقر بقبضه ثم اسلم الابن ثم مات المريض والابن من ورثته ولو  
اقر بقبض دين من امراته ثم ابانها وانقضت عدلتها ثم مات المريض  
فهو مصدق على ذلك • ولو خلع امراته في مرضه على جعل فانقضت  
عدلتها واقر باستيفاءه منها وليس عليه دين في الصحة ولا في المرض  
كان مصدقاً وكذلك لو ضاع في مرضه من جراحة فيها فصاص او من دمر  
عده على قال شتر اقر بقبضه فهو غير وارث صدق • واذا اقر العبد  
التاجر في مرضه بقبض دين كان له على مولاه فان كان عليه دين لم يجز اذا  
مات من ذلك المرض وان لم يكن عليه دين جاز وكذلك المكاتب اذا  
كان مولاه وارثه وعليه دين فان لم يكن عليه دين كان على مولاه طعام  
والمكاتبه دواهم فاقر باستيفاء الطعام ثم مات وقد ترك وفاله ورثته  
غير المولى فهو مصدق في ذلك فان كان عليه دين يحيط بماله لم يصدق  
في ذلك لان مولاه وارثه لانه عدا اذا لم يترك وفاه اذا اقر المريض  
وعليه دين يحيط بماله انه تضمن من وارثه ودعيه كانت له عند فهو  
مصدق في ذلك لان المستودع لو قال دفعها اليه كان مصدقاً وان انكره  
المريض وكذلك المصاربه والعارية وكل شيء ائتمنه وكذلك لو كان  
ذلك ممن يبيع بآعه له من غير وارث فقال الوارث قد قبضه ودفعته  
الى المريض او ضاع عندي كان مصدقاً وكذلك لو كان المريض اعطاه دراهم  
شترى له لها حاجة وقال الوارث قد فعلت الى المريض فهو مصدق ان  
كذبه المريض او صدقه فهو سوا • وان دفع المريض الى وارثه دواهم  
لقبضها غيرهما من غرمائه فقال الوارث قد دفعها اليه وكذبه الغريم  
فالوارث مصدق في براءة نفسه ولا يصدق على ابطال حق الغريم وان صدقه  
المريض او كذبه فهذا سوا • وان وكله بقبض دين له على اجنبى فقال  
قد قبضته ودفعته اليه فهو مصدق والمطلوب يري بان وكله ببيع  
متاع له ولا دين عليه قباه بالقيمة بشهادة الشهود ثم قال في جوده

او بعد موته قد قبضت الثمن ودفعته اليه او ضاع فهو مصدق وان قال  
بعت المتاع واستوفيت الثمن وضاع فان كان المتاع مستهلكاً ولم يعرف  
الذي اشتراه فهو مصدق كان المريض حياً او ميتاً وان كان المتاع قائماً  
والذي اشتراه معروف بعينه لك وليس على المريض دين فالوارث مصدق  
ايضاً اذا كان المريض حياً فان كان على المريض دين لم يصدق الوارث  
على ذلك وان صدقه المريض فيه واذا مات المريض فقال وارثه كانت  
له عندي ودعيه قد دفعها اليه فهو مصدق وكذلك المضاربة والمضامنه  
وان كان عمل بالمضاربة او بالمضامنه لم يصدق وكان ضامناً فان كان  
المريض اقر في مرضه انه مضمون لمضاربة لوصاه فالوارث مصدق في  
الرد وكذلك لو قال دفعته الى الورثة انصبها هو من ذلك بعد موته  
المريض فانه مصدق في ذلك غير ان نصيبه الذي بقي بينه وبين الورثة  
بعد ان يخلعوا ما قبضوا • ولو اقر المريض بقبض شيء مضمون كان في  
يد وارثه من غصب وغيره لم يصدق • واذا مرض العبد للتاجر فافر  
بدين لاربعة رهط لكل واحد منهم بالف درهم ثم باعه القاضى في دينهم  
وهو مريض فاشتراه احدهم بالف درهم وقبضها وكيل القاضى فملك  
من عنده واعتق المشتري العبد ثم مات المشتري واحداً الغرماء وارثه  
واكتسب العبد مالا في مرضه ثم مات فان ماله يقسم بين غرمائه الثلث  
الباقين يضرب كل انسان منهم بدينه ولا يضرب بدن الذي اعتقه  
لانه قد ملكه فبطل دينه ولا يلزم العبد منه بشي ولكن يكون ذلك في ثمنه  
وفي ماله الذي كان قبل البيع فاذا اهلك ذلك بطل دين العقب ولا يبطل  
دين الوارث من قبل انه اقر له يوماً او لست بوارث ولو ان مريضاً اقر لابنه  
بدين وابنه عبد ثم عتق ثم مات الاب وهو من ورثته فاقراره بالدين  
جاز لان المولى دون العبد وان كان العبد تاجر عليه دين بالاقرار  
باطل من قبل ان هذا منفعه له بقضا دينه ولو اقر المريض لابنه وهو مكاتب  
ثم مات الاب والابن مكاتب على حاله فاقراره له جاز ولو عتق المكاتب  
قبل موت الاب لم يجز له الدين لانه وارث ولو اقر المكاتب في مرضه لابنه  
الحريدين ثم مات مكاتباً لم يترك دفاً بالدين دون المكاتبه قال لا قرار  
جاز وان ترك وكذلك كله كان اقراره بالدين بالجلال لانه وارثه

**باب الاستثناء**



واذا قال الرجل فلان علي الف درهم الاسبعية وخمسين درهما فلا  
 مستثنا جايودان قال له علي الف درهم الالف درهم فالالف لازم  
 والاستثنا باطل ولو قال له علي الف درهم الادبنا دافا لاستثنا جايوز  
 ويخرج من الالف ثمة دينار وكذلك لو قال الالف درهم والالف درهم  
 فانما يستحسن اذا استثنى شي من الكل والوزن لا دسما مما يباع عددا  
 ان يجوز الاستثنا في قول ابي حنيفة وابي يوسف ولو استثنى ثوبا او شاة  
 كان الاستثنا باطلا لو قال لثمن الاستثنا من الاخر ولو قال فلان علي الف  
 درهم فلان علي مائة دينار الادب درهم من الالف كان كما قال ولو لم يبين  
 انه من الالف جعلته من الدينار فان اقول رجل واحد فقال له علي الف  
 درهم ومائة دينار الادب درهم جعلت الاستثنا من الادب وكذا لو قال  
 له علي كرحطة ودرهم الا فخر حطة اذا كان ذلك لانسان واحد جعلت  
 الاستثنا من نوعه استثنانا واذا قال فلان علي الف درهم الامة  
 درهم او خمسين درهما جعلت عليه تسعماية وخمسين درهما وجعلت  
 الاستثنا للاوليين الا ان ياتي اليمين ورايت في رواية ابي حنيفة ان عليه  
 تسعماية درهم • ولو قال فلان علي الف درهم ومائة دينار الامة  
 درهم وعشرة دنانير فقلبه تسعماية درهم وتسعون دينارا • ولو قال له  
 علي الف درهم ومائتي دينار الالف درهم كان الاستثنا باطلا لانه  
 استثنى احد النوع عن كله ولو قال فلان علي كرحطة وكو شعير الا كرحطة  
 وقنير شعير فان استثنى قنير شعير جاز واستثناه في الحطة باطل  
 وهذا قول ابي يوسف وسجد في قياسي قول ابي حنيفة يلزمه الكران جميعا  
 لان استثناه الكرفصل بين الاقراء وبين استثناه المقنير فصار  
 كانه سكة سكتها الاتري ان ابا حنيفة يقول لو قال لعبد انت حر وحر  
 ان شاء الله كان استثناه باطلا • ولو قال فلان علي الف درهم  
 وفلان مائة دينار الالف درهم كان الاستثنا جايوز من المال الاخر  
 ولو قال فلان علي الف درهم استغفر الله الامة درهم فالاستثنا  
 باطل لانه فصل بينه وبين الاقراء وكذلك التميم ولو قال فلان علي  
 مائة درهم يا فلان الا عشرة درهم كان الاستثنا جازا ولو قال فلان  
 علي الف درهم فاشهدوا علي بذلك الا عشرة درهم فالاستثنا باطل •  
 ولو قال فلان علي الف درهم الا عشرة درهم قضيتها اياه كانت عليه

غير خمسة لاجوز باطل في جميع ذلك  
 ولو قال فلان علي الف درهم  
 فمرا ط كان الاستثنا

الالف الا عشرة درهم ولو قال له علي الف درهم الادب درهم قضيتها اياه  
 كانت عليه الالف ولو قضيتها كانت عليه الادب درهم ولو قال له علي درهم  
 الادب درهم من من يقل بقضية اياه كان درهم لانه قطع بين الاستثنا وبين  
 القضاء بكلام فصا والقضا علي الدرهم وقوله الادب درهم وغيره انقضى  
 سوا قال الشيخ ورايت في رواية ابي حنيفة ان عليه درهم الادب درهم وهذا  
 الجواب اقرب الى وفاق ما اعتل به في المسئلة ولو قال فلان علي الف درهم  
 ان شاء الله كان الاقرار باطلا • وكذلك لو قال عندي ومعي وقال ابو  
 حنيفة لو كنت عليه ذكرو حق فلان علي فلان كذا واجله الي كذا ومن قام  
 بذكر هذا الحق فهو يوافيه ان شاء الله فهذا المال باطل ولا يلزمه هذا  
 في القضاء وقال ابو يوسف وسجد يستحسن في القضاء فليزمه اياه لا معني  
 هذا الاستثنا علي من يقوم بالحق • ولو قال فلان علي الف درهم ان  
 شاء فلان فقال فلان قد شئت لهذا الاقرار باطل وكذلك كل اقرار علق  
 بغير او شرط شرط حتى قوله ان دخلت الدار او مطرقت السماء وان هبت الزح  
 ان قضا الله وان اراده او رضيه او احبه او قدره او سوره او سرت  
 لذلك وان اصبحت مالا وان كان كذلك او ان كان حقا ولو قال اشهدوا  
 ان له علي مائة درهم ان مت فميت عليه ان عاش او مات فليس هذا باستثنا  
 ولا بمخاطرة وكذلك لو قال له علي الف درهم اذا جازا من الشهر او اذا افطر  
 الناس او الى الفطر او الى الاضحية فهذا كله اقرار وهي كالة عليه ان لم يقر  
 المطالب بالاجل ولو قال له علي الف درهم الا ان يبدوا لي فالاقرار  
 باطل وان مات قبل ان يبدوا له وكذلك لو قال الا ان اؤي غير ذلك  
 ولو قال له علي الف درهم ان جلي متاعي هذا الى منزلي بالبصرة ففعل  
 ذلك وقد كان حاضرا يسمع هذه المقالة فهو تجاوزه وهذا جايوز  
 وكذلك لو قال علي الف درهم ان حملت هذا المتاع الي بيتي ولو قال  
 فلان علي الف درهم فيما اعلم فهو باطل ولو قال اشهد ان فلان علي  
 فلان الف درهم فيما اعلم كانت الشهادة باطلا وهذا قول ابي حنيفة وسجد  
 وقال ابو يوسف هو شك في الشهادة ويقين في الاقرار ولا يقر له ارايت  
 لو قال له علي الف درهم في علمي او قال قد علمت ان له علي الف درهم  
 كان لازما له في قول ابي يوسف ولا يلزمه في قياسي قول ابي حنيفة وسجد  
 الا في قوله قد علمت ولو قال له علي الف درهم فيما اظن او فيما ظننت



او فيها احسب او فيها حسبت او فيها ادري او فيها رايت فهذا كله ما طر  
ولو قال له على الف درهم في شهادة فلان او في علم فلان لم يلزمه شيء فان  
قال بشهادته او بعلمه لزمه المال فان قال في قوله او بقوله او في حسابه او  
بحسابه او في حساب فلان او في كتابه او بكتاب له لم يلزمه شيء وان قال  
بصكه او في صكه او قال في صكك ولم يصفه الى احد او في كتاب او بكتاب  
او في حساب او من حساب يميني ويمنه او من كتاب يميني ويمنه او قال له على  
صكك بالالف درهم او كتاب او حساب بالالف درهم لم يلزمه المال في ذلك كله  
ولو قال له على الف درهم من شرك يميني ويمنه او من شرك ما يميني ويمنه  
او من تجارة يميني ويمنه او من خلطة لزمه الالف كلها في جميع ذلك وان  
قال له على الف درهم في قضا فلان وهو فاض او في متوفى فلان الفقيه  
او بعتياه او في فقره لم يلزمه شيء فان قال بقضاه لزمه فان لم يكن فلان  
قاضيا فقال الطالب حاكمه اليه فقضاه لزمه وان تصادقا على انه  
لم يحاكمه اليه لم يلزمه شيء وان قال على الف درهم في ذكره او بذكره  
لم يلزمه شيء وان اقران فلان عليه كرحضة من سلم او من سلف لزمه  
ذلك وان قال لفلان على مائة درهم من ثمن بيع او ببيع او لبيع او من قبل  
بيع او من قبل اجادة او لاجارة او باجارة او كقالة او من كالة او بكافة  
او على كالة لزمه المال ولو قال لفلان على الف درهم الا شيء فانه يلزمه  
خمس مائة وسبعمائة وذلك لوقال لا قليل وكذلك لو قال له على رها الف  
درهم او عظم الف درهم او جل الف درهم او قريب من الف درهم  
فان دان مات المقر كان القول فيما زاد على خمسمائة الى وراثته وكذلك  
في العصب والودعة وغيرها وكذلك هذا في المختار والموزون والسا  
وطلد من يجوز فيه التامر ولو قال له على مائتي درهم الامارتي درهم  
تعلبه مائة درهم وسبعة وسبعون درهما والدرهم الاخر فانه لا يلزمه  
في قول ابي حنيفة ولو قال على مائتي كرش شعير الا كرحضة فعليه في قياس قول  
ابي حنيفة كرش شعير تاما وكرحضة الا شعير وقال ابو يوسف ويحمد يلزمه  
ذلك كله في المستلنيين جميعا وكذلك لو قال له على مائتي عشرة درهم فعليه  
الدنانير وتسعة دراهم في قياس قول ابي حنيفة وكذلك الكيل والوزن كله  
ان اختلف النوعان او اتفق فهو سواء الواحد من الاجر هو الغاية وكذلك  
قوله من كذا الى كذا **باب** **الاقراء بشي**

عليه  
٤

دنانير عشرة  
٤

عشر

**غير مستمى المبلغ** واذا اقران فلان عليه درهم ولهم يسير لزمه ثلثة دراهم  
وان اقران له عليه درهم كثيرة لزمه في قياس قول ابي حنيفة عشرة دراهم  
وقال ابو يوسف وسكرها ما بقي درهم ما يجب فيه الزكوة وان قال  
له على دنانير كثيرة لزمه عشرة دنانير في قياس قول ابي حنيفة وفي  
قولها يلزمه عشرون دينارا واذا اقران فلان عليه كذا كذا درهم او لزم  
يسم شي لزمه احد عشر درهما وان اقران لفلان كذا او كذا درهم  
وكذا كذا دينارا فعليه من كل واحد منهما احد عشر درهم ويسم شي لزمه احد  
وعشرون درهما وكذلك هذا في الدنانير والكيل والوزن ولو اقر  
ان لفلان عليه كذا كذا محتوما حنطة بالهاشمي كان عليه احد عشر  
محتوما وان اقران لفلان عليه كذا كذا درهم او كذا كذا دينارا  
فعليه من كل واحد منهما احد عشر ولو قال له على كذا كذا دينارا او  
درهما كان عليه احد عشر منها جميعا وان قال له على مال عظيم  
من الدراهم فعليه ما يجب فيه الزكوة ما بقي درهم في قول ابي يوسف  
وسكر ولو قال له على مال كان القول فيه قوله والدرهم مال ولو  
قال له على حنطة فالقول في ذلك ما قال ربع حنطة فما فوقه وكذلك الكيل  
والوزن كله وكذلك لو قال له على عشرة دراهم ونصف فالقول في النيف  
بالمال درهم او اكثر منه او اقل منه فان شاق له هو دانيق فضة وان قال له  
على بضعة وخمسين درهما فالبضعة ثلثة دراهم فصاعدا وليس له ان ينقص  
من ثلثة ولا يشبه هذا النيف وان اقران لفلان عليه حقا او لفلان  
قبله شيء فالقول فيه قوله بقوم ماشا فيلزمه ذلك ولا يلزمه غيره ولو قال له  
على عشرة دراهم ودانيق فالدايق فضة وكذلك القيراط وكذلك لو قال  
له على الف درهم مائة دينار فالمائة دنانير وكذلك جميع المكيل والموزون  
وهذا بكل البسلة ووزنه وسججته ولو قال له على الف كان القول قوله  
فيه ولو قال له على مائة وثوب كان القول في المائة قوله بقوم ماشا وكذلك  
كل شيء لا يكيل ولا يوزن وكذلك لو قال له على مائة ووبان ولو قال له  
على مائة وثلثة اثواب كان الجميع ثيابا بقوم ماشا من اجناس الثياب وكذلك  
ما زاد على ثلثة اثواب ولو قال له على مائتي مثقال فضة ذهب فعليه من  
كل واحد منهما النصف والقول قوله في الجودة والزيادة وكذلك جميع ما يقر  
به من الكيل والوزن والثياب وغيرها قرضا او سلما او غصبا او ودية



او سجا او سوا او ميرا في تكاح او جولا في خلع او وصية او كفالة او غير ذلك  
 ولو قال له علي كره من حنطة وشعير وسمسم كان عليه من كل واحد منها الثلث  
 ولو قال له علي قفيز من حنطة وشعير او اربع كان الاستئجار او كان  
 عليه ثلثه او ثمانية من كل واحد النصف وكذلك لو قال له قبلي مثاقيل من صك  
 وذهقران • ولو قال لفلان عليه ولفلان قفيز حنطة وشعير فعليه  
 لكل واحد منها نصف قفيز منها فان قال لا استود عني ثلثة اثواب زطني  
 ويهودي كان القول قوله فان شاقا له هو يهودي وزطيان مع عيشة •  
 ولو اقران الدين الذي له على فلان لفلان وكان للمقر على فلان مائة درهم  
 في صك وعشرة دنانير في صك فقال المقر انما عنت الدراهم خاصة  
 وادعاهما المقر له منها جميعا للمقر له ولو غاب المقر لم يكن المقر له ان  
 يتقاضى المال من الغريم وان صدقه الغريم فانه قد اقر له بذلك لم يجبر  
 علي دفعه اليه فان دفعه اليه الغريم بري • ولو كان لرجل على رجل  
 الف درهم فاقرا ان نصفها لفلان فهو جازي في الذي يتقاضى ويعطى المقر  
 له نصف ما خرج منه وليس للمقر له ان يتقاضى ان غاب المقر وان ادعى  
 المقر له الضمان على المقر وقال ادبته بغير امر يرقا لا المقر لاذنه ذلك  
 فالقول قول المقر له ضمان عليه • وان ادعى انه ادبته فانه فهو ضمان  
 له بعد ان يحلف المقر له ما اذن له في ذلك وكذلك لو كان له هذا في سائر او  
 بيع او غصب شي من الكيل او الوزن لا لو كان لرجل على رجل كره شعير او تمر  
 او كره حنطة فاقرا ان نصف طعامه الذي على فلان لفلان وانما اقر له بالحنطة  
 دون الشعير • واذ قال لفلان عدي الف درهم قرض ووديعه فهو  
 ضمان لنصفها قرضا والنصف الاخر وديعة وكذلك لو قال له قبلي الف  
 درهم مضاربة وقرض فان وصل الكلام فقال مائة منها قرض وتسع مائة  
 مضاربة كان القول قوله وكذلك لو قال له كره حنطة وشعير الحنطة  
 محتوم والشعير تسعة وثلثين محتوما كان القول قوله وان وصل الكلام  
 كان عليه من كل واحد النصف ولو قال له عدي الف درهم هبة ووديعه  
 فالهبة وديعة ولا يكون هبة لانه لم يقبضها ولو قال غصبتك شاة  
 كثيرة فهو ما يجب فيه الزكاة اربعين شاة • ولو قال غصبتك ابلا  
 كثيرا فهي خمسة وعشرون ما يجب فيه الفريضة • واذ قال حنطة  
 كبيرة فهي خمسة او شاق وهذا قول محمد وهو قياس قول ابي يوسف • ولو

اقران الوديعه التي له عند فلان لفلان فهو جازي وليس للمقر له ان  
 ياحد من المستودع ولكن المقر ناخذها فيه الي المقر وان دفعها المستودع  
 الي المقر له بري • فان كانت له عتق ودايع فقال عنت بعضها لم يصدق  
 ويتدخل سائر ما في اقراره فان قال فلان ما استودعني المقر شيئا وقال المقر له  
 استودعها اياه بغير امر يرقا لا المقر ضامن لها بعد ان يحلف المقر ما امره  
 بذلك فان اقر بالامر وقال المستودع ودفعها الي المقر او قال دفعها  
 الي المقر له او قال ضاعت فالقول قوله مع يمينه والذي يلي خصوصته  
 واستحلاله المقر اذا كان اودعه باذن المقر له **باب**  
**الاقرار بكذا لابل بكذا** • واذ اقران لفلان عليه الف درهم  
 اسن لابل اسود كان عليه افضلها والاخر باطل وكذلك الجيد  
 والردى واذ قال له علي درهم لابل دينا وكان عليه دينا زود درهم  
 جميعا • ولو قال له علي كره حنطة لابل كره شعير كان عليه الكران جميعا وكذلك  
 اذا اختلف النوعان من الكيل والوزن وان كان نوعا واحدا فعليه  
 اكثرهما وكذلك لو قال له علي قفيز حنطة جيد لابل ردى فهو جيد  
 وكذلك ردى لابل جيد وكذلك لو قال له علي محتوم من قفل لابل قاري  
 وكذلك لو قال محتوم من دقيق جوارى لابل فهو ردى او قال ردى  
 لابل جوارى فهو جوارى ولو قال له علي رطل بنفسج لابل حمري لزمناه  
 جميعا وكذلك لو قال له علي رطل من سمن غنم لابل سمن بقرة كان عليه  
 رطلان ولو قال لفلان علي الف درهم قرضا لابل لفلان فعليه لكل  
 واحد منها الف درهم ولذلك لو كان الثاني مكاتب المقر له الاول او  
 عبده تاجر عليه دين لزمه الف لكل واحد منها وان لم يكن عليه دين  
 لزمه الف واحد استخصانا ولو قال لفلان علي الف درهم من ثمن جارية  
 باعنيها بالف درهم لابل فلان باعنيها بالف فعليه لكل واحد منها الف  
 درهم الا ان يقر الثاني انها للاول فتكون الفوا حدا للاول استخصانا  
 واذ كان لرجل على رجل عشرة دراهم نصف عشرة دراهم سود فاقرا ان  
 انه اضني منه دراهم اسن ثم قال لابل اسود وادعى المطلوب انه قد قضى  
 الدرهمين فان في الزم الطالب الدرهم الاسن فقط وهذا والاقرار بالذ  
 سوا • ولو كان عليه مائة درهم في صك مائة في صك اخر فقال قضت  
 منك عشرة دراهم من هذا الصك لابل من هذا في عشرة واحد جعلها



من ايها شا الذي قضا وكذلك لو كان باخذهما كفيلا ولو كان له عليه  
درهم وعشرة دنانير فقال قبضت منك دينار لا بل ودها الزمان  
جميعا . وكذلك الانواع المختلفة . ولو كان له على رجلين على  
كل واحد منهما مائة درهم في صدك على حدة او هما في صدك واخذ كل واحد  
منها كفيلا عن صاحبه فقال قبضت من هذا عشرة لابل من هذا الزمان  
لكل واحد منهما عشرة وكذلك لو كان كفيلا بذلك على رجل واحد . ولو  
كان لرجل على رجل الف درهم فقال الطالب دفعته اليها مائة  
درهم يدك . ثم قال لابل ارسلت لها الي مع غلامك فالتها مائة  
واحدة لا يلزمه اكثر منها . ولو اقرانه قبض منه مائة درهم فقال  
المطلوب وعشرته وراهم ارسلت بها اليك مع فلان وثوبا بعته بعشرة  
فقال الطالب قد صدقت وقد دخل هذا في هذه المائة كان القول  
قوله مع يمينه وفي بعض الروايات فقال المطلوب عشرة وراهم ارسلت  
بها اليه بغير . وهذا الشبه لانه ذكر في اخر الكتاب في باب الاقرار  
بالقبض نحو هذه وجعل القول قول الطالب ولو كان به كفيلا فقال قد  
قبضت منك مائة لابل كفيلا لزمه لكل واحد منهما مائة درهم فان  
اودان يستحلغه كل واحد منهما لم يكن عليها ميم لانه قد اقر بذلك

### باب الاقرار وما دفعه اليه الآخر

واذا اقر الرجل فقال دفع الي هذه الالف فلان وهي لفلان وادعي الالف  
كل واحد منهما فالتها للدافع وان قال هذه الالف لفلان دفعها الي فلان  
فتمت للمقر له الاول ولا يكون للدافع فيها شيء فان ادعي الدافع وحلف ما  
هي لفلان ضمن المستودع الف الاخرى له والوديعة والعادية سواء ولو  
قال هذه الالف لفلان اقرضتها فلان الاخر وادعيها هي للذي اقر  
له بها او لا للمقرض عليه الف درهم . واذا كان عبد في يدي رجل فقال  
هو لفلان فاعيد فلان اخر بالف درهم وادعي البايع انه بالف درهم واذا عا  
المقر له وحلف انه لم ياذن له في بيعه فان دفعني بالعبد للمقر له ويقضي  
له بالثلث للبايع ولا يشبه البيع والقرض والوديعة وفي بعض الروايات  
ولا يشبه البيع والقرض والوديعة ما سواها وهذا اثر على ظاهر ما تقدم  
لانه اجاب في هذه الثلث على الاتفاق والكلام الاول محتمل على مذهب  
ابي يوسف لانه لا يري الضمان في الوديعة ويحتمل اختلاف بين الضمان فيها

وفي الوديعة ولو اقران هذا العبد الذي في يده لفلان غصبه فلان المقر  
له من فلان اخوانه يقضي به للمقر له ولا تعني للمغضوب شيء وفي بعض  
الروايات بلفظ السؤال لفلان غصبه من فلان وليس فيه ذلك المقر له الا  
تري انه لو قال هذا الصبي بن فلان غصبه من فلان اخرا وادعي اب الصبي  
انه ابنه وادعي المغضوب فيه انه عبد قضي به للاب وهو حر ثابت يشبه  
منه الا ترى انه لو قال هذا الصبي بن فلان ارسله به الي مع فلان كان  
الابن الاول اذا ادعاه دون الرسول وانما انظر في هذا الى الاقرار الاول  
وفي جميع هذا ان ادعي الرسول ذلك كان له على المقر مثله ما خلا الابن  
فان كان بغير عن نفسه فاقرانه بن الذي اقر له المقر فلا ضمان على المقر  
للدافع وان كان صغيرا لا يتكلم فهو مثل ذلك غير ان على المقر قيمته  
للسؤل اذا ادعاه لنفسه انه مملوك له ولو قال هذه الالف فلان ارسل  
لها الي مع فلان ووديعة فادعاهما بكل واحد منهما فتمت الاول فان قال الاول  
ليست لي وراهم ارسلت بها فتمت للرسول واذا كان المقر له غايبا لم يكن  
للسؤل ان ياخذها . واذا اقر الحياط ان الثوب الذي في يده لفلان  
اسلمه اليه فلان وكل واحد منهما يدعيه فهو للذي اقر له به اول مرة ولا  
يضمن للثاني شيئا . وكذلك ساير التصاريح ولو اقران هذا الثوب  
اسلمه اليه فلان يقطعه فقبضوا به فلان وادعياه فهو للذي اسلمه  
اليه وليس للثاني شيئا . ولو اقران هذا الثوب استعاره من  
فلان صنعت به اليه مع فلان فهو للذي اعاده اياه ولو اقران فلان  
انه لهذا الثوب عارية من قبل فلان فادعياه فهو للرسول .

### باب الاقرار بالامتناع

واذا اقر الرجل انه دفعني من رجل الف درهم كانت عليه وقبضها فقال  
فلان قد اخذت مني هذا المال ولم يكن لك علي شيئا فزده على فانه عجز ان يرد  
عليه المالم بعد ان يجلف ما كان له عليه شيء وكذلك لو اقرانه قبض من  
فلان الف درهم كانت ووديعة عنده او هبة وهبها له فقال بل هو مال  
قبضتها مني وقال ابو حنيفة لو ان رجلا قال اسكنت هذا بيتي ثم اخرجته  
منه رد فقه الي وادعاه الساكن بانه له فالقول قول صاحب البيت استحقا  
وعلى الساكن البينة وقال ابو يوسف وسجد القول قول الساكن . وكذلك  
لو اقران هذه الدابة له اعادها فلان ثم قبضها منه وقال فلان بل هي دابتي



وكذلك لو باعه ثم اقر رجل ان فلانا الحياط خاط قبضه هذا  
 بنصف درهم وقبض منه القيس وقال الحياط هو قبضي اعونتكه قال لقول  
 منه كالقول في الاول وكذلك الثوب يسلم الى الصباغ • فان قال رب  
 الثوب خاط لي الحياط قبضي هذا بنصف درهم ولم يقل قبضته منه فارت  
 هذا في قوله جميعا لا يرد على الحياط وكذلك الصباغ والصايغ • ولو كان  
 الثوب معروفا فله المقر او الدانة او الدار فقال اعزته فلانا قبضته  
 منه كان القول قوله • واذا اقر الرجل ان فلانا ساكنا في هذا البيت  
 فادعي فلان البيت فانه يقضي به للساكن على المقر • ولو اقر ان فلانا  
 زرع هذه الارض او بني هذه الدار او غرس هذا الكرم او البستان  
 ذلك كله في يدي المقر فادعاه السامي او الزارع او الغارس وقال المقر  
 بل ذلك كله لي استصحت بك ففعلت ذلك او فعلته باجر فاقول قول المقر  
 لانه لم يقر ان ذلك كان في يدي الفاعل وهذا مثل قوله خاط لي هذا ان  
 القيس واذا اعتق الرجل مملوكه ثم اقرانه جني عليه او اخذ منه مالا  
 قبل العلق فالقول قول المملوك في جميع ذلك الا في القلة والوطي في قول ابي  
 حنيفة وابي يوسف وقال محمد القول قول المولى في كل شيء مستهلكا ومتا  
 ما كان قائما بنفسه فالقول فيه قول المملوك وكذلك لو باعه او وهبه  
 وسلمه ثم اقرانه قطع يده قبل البيع والهبه • ولو قال قطعت يده ثم  
 بعته او هبته كان القول قوله الا ان يقوم البينة على بيع او هبة قبل  
 اقراره بهذا فيكون على الاختلاف المتقدم ولو اعتق امته ثم قال اخذت  
 منك هذا الولد قبل العتق وقالت بل احده مني بعد العتق فانه يرد عليها  
 وهو حر ولو لم يقل اخذته منك ولكن قال لا عبقك بعد ما ولدته وقالت  
 اعتقني قبل ذلك فان كان الولد في يدي المولى فالقول قوله وان كان في  
 يدها فالقول قولها ولو ان حرييا اسلم فاقدر رجل انه عضبه مالا في الحرب  
 افي دار الحرب او انه جني عليه جناية وقال الحربي بل فعلته بعد الاسلام  
 في دار الاسلام كان المقر ضامنا لجميع ذلك في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 وقال محمد يصدق المقر على ما كان مستهلكا من ذلك ولا يصدق على ما كان  
 قائما بنفسه من ماله ولد ولو ان رجلا اعتق عبدا او اقر له رجل انه اخذ منه  
 الفاد وهو عد وقال العبد احد لهما مني بعد العتق فالقول قول العبد  
 وكذلك لو كاتب مولا ثم اقر رجل انه اخذ منه الف درهم قبل الكتابة

وكذلك لو باعه ثم اقر رجل انه عضب منه مائة درهم وهو عند مولا  
 الاول وقال مولا بل عضبته وهو عدي فالمال للاخر وكذلك الجرح لقات  
 ولو اقرانه فقام عين فلان عدا مشحرة هبت عين الفاعلي بعد ذلك  
 وقال المفقوة عينه بل فقات عيني وعينك ذاهبة فالقول قول المفقوة  
 عينه ولو ان عبدا اعتق ثم اقرانه قتل ولي هذا الرجل خطا وهو عبده  
 وقال ذلك بل فعلته بعد العتق فليس على العبد في هذا شيء • واذا اقر احد  
 المتفاد ضامن انه كفل عن صاحبه بمهر او نفقة زوجية او جناية لزمته  
 ولزم به صاحبه ايضا في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يلزمه ولا  
 يلزم صاحبه • ولو اقر احدهما ان علي صاحبه دين قبل الشركة لفلان  
 وانكره صاحبه وادعي الطالب ان هذا الدين كان في الشركة لزمهما  
 جميعا المال • ولو اقر ان ذلك عليه دون شريكه قبل الشركة وادعي الطالب  
 انه عليه في الشركة فالمال لازمه ولشريكه وان تصادقوا ان الدين كان  
 قبل الشركة لزموا واحد واحد منها بدين صاحبه • وان اقر احدهما ان لفلان  
 عليه الف درهم وقال الاخر لا بل لفلان لزمها جميعا المالان • واذا  
 ماتت احدهما او فارقا ثم احدهما بدين عليهما في الشركة لزمه صاحبه  
**باب الاقرار في المضاربة والشركة**  
 واذا كان مع الرجل الفرد وهو مضاربة فافترقها بدين وحيد وبالمال  
 حاز اقراره فيها وكذلك ان اقر بها باجرا او اجردا بدين او حازوت فان  
 كان دفعها الى دين المال فقال هذا من داهي مالك فاقبضه ثم اقر  
 بعد ذلك بقبض ما ذكرنا من الدين لم يصدق • ولو اقر المضارب بربح  
 الفرد ودم في المال ثم قال غلطت الخفا تخسما بدينه لم يصدق وهو  
 ضامن لما اقر من المال وان بقي في يد شيء من المال فقال هذا الربح وقد  
 دفعت واسر المال فكذبته وبالمال قال لقول قول رب المال واذا قال الرجل  
 فلان شريكي مفاوضة وقال فلان نعم او قال صدق او قال لا اجل او قال هو  
 كما قال او قال بمو صادق فخذ اكله سواهما شريكان في كل مال عين او دين  
 او رقيق او عقار او غير ذلك في يدي واحد منهما فهو بينهما نصفان الا  
 طعاما وكسوة مثل طعام كل واحد منهما وكسوته وكسوة اهله وليس  
 يكون ذلك بينهما استحسن ذلك وكذلك امر ولد احدهما او مديونه  
 واما مكاتبه احدهما فكان مكاتب قبل اقراره فان ما على المكاتب بينهما



وكذلك لو قال هو معاوضني في الشركة او قال انا معاوضه في الشركة واذا كان  
الرجلان متفاوضين فاقر أحدهما بشركة ثالث معهما وانكر الآخر فهو جائز  
عليهما • واذا اقر الذي بمسالم معاوضه او المسلم له بمي بالمعاوضه فهو  
جائز في قول أبي يوسف وقال سمح لا يكونان متفاوضين وما في أيديهما  
بينهما نصفين بمنزلة اقرار المتفاوضين وهو قول أبي حنيفة • ولو اقر أحدهما  
بشركة عبد معاوضه وصدقه العبد وهو تاجر بكل شيء في أيديهما فهو  
بينهما باقرارهما ولا يجوز للمعاوضه وكذلك المكاتب ولا يجوز اقرار واحد  
منهما على صاحبه بدين ولا ودعة • واذا اقر رجل لصبي تاجرا بالمعاوضه  
وصدقه الصبي فهو جائز فيما في أيديهما وكذلك اقرار الصبي التاجر لصبي  
تاجر • واذا اقر الرجل لآخر بالشركة معاوضه وانكر الآخر ذلك فلا  
شيء لو اقر أحدهما فيما في يدي صاحبه فان قال لآخر انا شريك فيما في يديك  
غير معاوضه ولست شريك فيما في يدي كان القول قوله بعد ان تحلف  
واذا اقر الرجل لصبي لاشكركم بالشركة المعاوضه وصدقه ابوه كان ما في  
يدي الرجل بينهما نصفان ولا يكونان متفاوضين لان الصبي لا يشتري  
ولا يبيع ولا يشكركم • واذا اقر الرجل انه شريك فلان في كل قليل وكثير  
فقال الآخر نعم فهما شريكان في كل قليل وكثير في يدي كل واحد منهما بمنزلة  
المعاوضين الا انه لا يجوز اقرار أحدهما على صاحبه بالدين والودعة  
ولو كان اقرانه شريكه في التجارات كان في أيديهما من متاع التجارات بينهما  
ولا يدخل في ذلك مسكن ولا خادم ولا كسوة ولا طعام ولو كان في يده أحدهما  
دارا وعبد او أمة فقال ليس هذا من تجارتي كان القول قوله الا ان  
يقهر الآخر البينة انه من الشركة او انه كان في يده يوم اقر به • ولو اقر  
انه كان في يده بعد يوم اقر كان في الشركة لان الدواهم والدنا منير  
من التجارة • ولو قال هذا مالي في يدي من غير شركة اصبته من ميراث  
او حازه او بضاعة من انسان كان القول قوله ولو كان في يده متاع من  
التجارة فقال ليس هذا من التجارة التي بيننا ولم يزل في يدي قبل الشركة  
كان المتاع بينهما وليس هذا كالدول ولو قال فلان شريك في تجارة  
الزطى كان القول قوله • ولو قال فلان شريك في كل تجارة فقال فلان  
انا شريك فيما في يديك ولست شريك فيما في يدي كان القول قوله • ولو  
اقر الخافوت في يده فقال فلان شريك فيما في الخافوت ثم قال ادخلت

هذا العبد بعد الاقرار من غير الشركة لم يصدق • ولو قال هو شريك  
في كل زطى قدم لي من الاموار أمس ثم اقران الا عدل العشرة قدمت من  
الاموار أمس فقال أحدهما من خاصه مالي والاخر بضاعة لم يصدق  
ولو قال فلان شريك ولم يسم شيئا ثم قال انما غنيت في هذه الدار كان  
القول قوله • ولو اقر فقال فلان شريك في كل تجارة واقر بذلك فلا  
ثم مات أحدهما في يده مال فقال وريته هذا ما استفاد من غير  
الشركة كان القول قولهم • ولو اقر وان كان في يده يوم اقر دابة من  
التجارة فهو من الشركة وكذلك ان كان للميت ملك باسمه على دخل  
قال فادخله قبل الشركة فهو من شرك ما بينهما يعني قبل اقراره بالشركة  
وان كان تارخه بعد الشركة فالقول قول الورثة انه ليس من الشركة  
واذا قال فلان شريك في الطحن وفي يدي المقر ارجاء ابل ومتاع من  
متاع الطحانين فادعي المقر له الشركة في الابل والارجاء ومتاعها فالقول  
قول المقر وكذلك كل عامل في يده حافوت فيه متاع من متاع عماله  
فاقرانه شريك فلان في عمل كذا وكذا فهما شريكان في ذلك العمل اذا صدقه  
فلان ولا يكون المقر له في ذلك المتاع شيء • وان قال هو شريك في  
هذا الحافوت في عمل كذا وكذا فكل شيء في ذلك الحافوت من عمل  
او متاع ذلك العمل فهو بينهما • وان كان الحافوت وما فيه في أيديهما  
جميعا فقال أحدهما فلان شريك في كل ما اشتريت من زطى وفي يدي  
عدلان فقال اشتريت أحدهما وورثت الآخر كان القول قوله وكذلك  
لو قال هو شريك في كل زطى عدي للتجارة او فيما قدم أمس من الاموار  
وكذلك لو قال اشتريت أحدهما في عمل كذا فاما المتاع فهو لي وقال  
الاخر بل المتاع بيننا فهو بينهما واذا قال فلان شريك في كل ما اشتريت  
من زطى وفي يدي عدلان فقال اشتريت أحدهما وورثت الآخر كان القول  
قوله وكذلك لو قال اشتريت أحدهما من خاصه مالي بغير تجارة فالقول  
قوله • ولو اقرانهما في يده للتجارة وقال هذا من خاصه مالي لم يصدق  
ولو قال هو شريك في كل زطى قدم لي من الاموار أمس ثم اقران الا عدل  
العشرة قدمت من الاموار أمس وقال أحدهما من خاصه مالي والاخر  
بضاعة لفلان وقال الشريك هي كلها من الشركة فالحا كلها من الشركة  
الا عدل الذي اقرانه بضاعة فانه مصدق على حصته منه ولا يصدق



على نصيب شريكه ويضمن لصاحب البضاعة نصف قيمة هذا العدل  
لأنه اتلفه باقراره الاول واذا كان العبد في يدي شريكين فاقرا جميعا  
انه بينهما من شركتهما ثم قال احدهما استودعناه فلان فانه يصدق علي  
حصته ولا يضمن من نصيب صاحبه شيئا لانه لم يكن في يديه الا النصف  
واذا قال فلان شريكي في هذا الدين الذي علي فلان فقال المقر له انت  
ادبته الدين ولم اذن لك فيه ولم يكن يعني بينك شرك فان كان المقر هو  
باع البيع فهو ضامن لنصف قيمته وان لم يكن في ذكرا الحق انه باعه المتاع  
فقال لمرأته انا ولكن لعنة انا وانك وكنت الصك باسمي فالقول قوله  
والصك بينهما فان اراد المقر له ان يضمن الذي عليه الصك فنصف قيمة  
المتاع وقال قضت متاعى بغراذني فقال الذي عليه ما اشتريت  
منك شيئا انما باعني المتاع الذي لك باسمه فلا ضمان عليه له والمال  
الذي في الصك بينهما • واذا كان عبدا في يدي رجل فقال له مضاربة  
فلان معي بالنصف ثم باعه بالغبين وقال كان رأس المال الف درهم  
وقال رب المال دفعت اليك العبد بعينه مضاربة لفلان معي بالنصف  
ثم باعه بالغبين وقال كان رأس المال الف درهم فالقول قول رب المال  
والثمن كله له وعليه المضارب اجر مثله • واذا اقر المضارب ان هذا  
المال مضاربة لفلان ثم قال بعته ذلك هو لفلان وادعي كل واحد منهما  
انه له مضاربة بالنصف ثم عمل به المضارب فخرج فيه فانه يدفعه الي  
الاول ونصف الربح ويدفع الي الاخر رأس المال غرما من ماله ولا يضمن له  
من الربح شيئا وهذا قول أبي يوسف وقال محمد يضمن للاول رأس ماله  
باقراره للثاني ويضمن للثاني مثله باقراره للاول والربح كله له بصدق  
ولو اقرانه مضاربة لفلان وفلان وصدقاه ثم قال بعته ذلك للاحدهما  
الثلثان وللآخر الثلث لم يصدق وهو بينهما فضعان الا ان يصل الكلام  
بعضه ببعض ولو اقر المضاربان بماله في ايديهما انه مضاربة لفلان وصدق  
في ذلك ثم اقر رب المال لاحدهما بثلث الربح والآخر بربعه فالقول قوله  
واذا اقر الرجل مضاربة لرجل ولم يسمها فالقول قوله فيها سمي من ذلك فان  
مات فالقول قوله وارثه **باب**  
**الاقرار بالبرأة وغيرها** واذا قال لاحق لي علي فلان فيما اعلم ثم  
اقام البينة ان له عليه حقا مستقي قبلت بينته وليست هذه البرأة بشي

وله لك

وكذلك في علي او في نفسي او في ظني او في رأي او فيما اري او فيما اظن او فيما  
احسب او في حساسي او في حاسي وكذا لو قال قد علمت انه لاحق لي علي فلان لم  
اقبل منه بينته وكذلك لو قال قد استيقنت انه لاحق لي قبل فلان • واذا  
قال الرجل للرجل انه لاحق لي عليك ثم اشهد عليك بالف درهم وقال  
الاخراج لاحق لك علي ثم اشهد له بالف درهم والشهود يشعرون ذلك  
كله فلهذا باطل لا يلزمه شي ولا يسع الشهود ان يشهدوا عليه • واذا  
اقر الرجلان لفلان عليه الف درهم لمجبه فقالا لطلب بل هو حق فان كان  
المقر له او بذلك فهو مثل الاول وان كان المقر له لم يقرب ذلك وقال هو حق  
لي عليك لزمه المال وكذلك لو قال اشهدوا ان لفلان علي الف درهم  
ووراوا باطلا او كذبا فقال فلان صدق في جميع ما قال لم يلزمه شي  
فان قال صدق في المال وكذب في قوله باطلا ووراوا اخذه بالالف  
ولو اقرانه باع دازه من فلان بالف درهم لمجبه فقال فلان صدق  
في جميع ما قال فابيع باطل • وان قال باعني بكذا صحصا ليس فيه مجبه  
لزم المقر ببيع ولو قال صدق كان هذا على جميع الكلام وبيع باطل ولو  
قال لفلان علي الف درهم فقال فلان مالي عليك شي فقد بري المقر  
مما اقر به فان اعاد الاقرار فقال لي لك علي الف درهم فقال المقر له  
احل هي لي خذها ولو اقران هذه الحارثية لفلان غصبتها اياه فقال  
فلان ليست هذه لي فقد اسقص الاقرار • فان اعاد الاقرار فادعاه  
المقر له دفعت اليه • ولو قال هذا العبد لك فقال ليس هو لي ثم  
قال بل هو لي لم يكن له ولم يقبل بينته عليه ان اقام البينة • ولو ان  
رجلا اقرانه بري من هذا العبد ثم ادعاه واقام البينة لم يقبل منه  
البينة الا على حق يحدث له بعد البرأة وكذلك لو قال حررت من هذا  
العبد او قال خرج هذا العبد من ملكي او من يدي واذا قال الرجل للمرأة  
اني اريد ان اشهد اني قد تزوجتك بالف درهم تزوجا باطلا ولمجبه  
وقالت المرأة نعم انا ففعل علي هذا الوجه وحضر الشهود هذه المقالة  
ثم اشهد انه قد تزوجها بالف درهم وصبرت بذلك قال لنكاح جائز لازم  
لها لان جده وهو له سواء وكذلك الطلاق والعناق على مال وغير مال  
والخلع والمال واجب فيها يسمى فيه المال واما الكفاية على هذا الوجه  
فباطل بمنزلة البيع • ولو قال اني اريد ان ابي اليك داهي هبة او هبة



لك بالبيع وتقبض الثمن بجمعه مبنى اليك لا فقال الاخر نعم ثم اشهد له بالبيع وقد حضر الشهود بذلك المقالة فان ابا حنيفة قال فيها اعلم ببيع البيع والمقالة التي كانت قبله باطل وان قال هذا بعد البيع انه ينجيه فهو بجمعه وهو باطل وقال ابو يوسف وسجد البيع باطل على الكلام الاول ولو قال اشهد لي عليك بالف درهم على هذا باطل وعلى انك تبي ففعل لم يكن عليه منها شيء ولو قال لامرأة اتى امرئك الف درهم في السر واظهر في العلانية الفين سمعه وانما اصل المهر الف درهم فقالت نعم واشتد على ذلك ثم تزوجها على الفين فان ابا حنيفة قال المهر الف وقال ابو حنيفة فيما اعلم لو كان هذا في بيع كان بالفين وقال ابو يوسف وسجد بها سواء ووجد بالف درهم **باب** **الاقراء بالجنات** ولو ان رجلا اقر بقتل رجل خطأ وقامت البينة على اخذ اذعي الولي ذلك كله كان له على المقر نصف الدية ولا شيء له على الآخر ولو ادعى ذلك كله على المقر كانت عليه الدية في ماله وكذلك الجراحات ولو ادعى ذلك كله على الذي قامت البينة عليه وحده كانت الدية على عاقلته • ولو اقر رجل انه قتل فلانا عمد او خذ او اقر اخر بمثل ذلك وقال الولي قتلتما جميعا كان له ان يقتلها • ولو قال لاحدهما انت قتلته كان له ان يقتله ولو قال صدقتما جميعا في مقتلكما لم يكن له ان يقتل احدهما • ولو اقر احدهما انه قتل فلانا عمد او قامت البينة على اخر بمثل ذلك وادعى الولي عليهما جميعا كان له ان يقتل المقر ولا شيء على الآخر **باب** **من الاقرار** واذا اقر الرجل انه امتضى من فلان الف درهم فقال مالك على شيء ولكك احدها مني ظلما فان المقر يود مردها عليه بعد ان يحلف انه لم يكن عليه شيء وكذلك لو ادعى هبة او صدقة او ودعة ولو قال قد قبضتها بوكالة فلان كانت له عليك او ذهبا له فامرني بقبضتها فدفعتها اليه كان ضامنا للمال واذا اقر ان فلان عليه وعلى فلان الف درهم وسجد ذلك فلان وكذعي الطالب المال على المقر وخلف فانه يكون المقر من ذلك النصف وكذلك لو اقر بمثل في غصب او عارية او مضار او قتل خطأ او جراحة عمد او خطأ ولو اقر انه قطع يد فلان هو وفلان عدا وجحد فلان ذلك فادعى الطالب ان المقر قطعه وحده لم يلزمه شيء في القياس لان الطالب ادعاه عليه القصاص وانما اقر هو بماله ولذا ندع

القياس ويجعل عليه نصف ارش اليد ولو قال اقرضتني انا وفلانا الف درهم درهم لزمه النصف من ذلك الا ترى انه لو قال لفلان علي الف درهم وفلانا ثم قال عيبت الآخر معي في الدين لم يصدق على ذلك وكان الدين عليه لهما جميعا نصفين قال الخليل ورايت سوال هذه المسئلة في اكثر الروايات انه قال لفلان علي الف درهم ولفلان شح قال بعد هذه المسئلة ولو قال لفلان علي الف درهم ولفلان كانت الالف بينهما نصفين واذا اقر ان لفلان ولفلان عليه الف درهم فبي لهما نصفان فان قال بعد ذلك لاحدهما ستمائة وللآخر اربعة مائة لم يصدق وكان للذي اقر له اربعة مائة خمسمائة وللآخر ستمائة ولو وصل الكلام فقال لفلان وفلان علي الف درهم لفلان ستمائة ولفلان اربعة مائة كان القول قوله • ولو قال اقرضني فلان الف درهم مع فلان كانت الالف لهما جميعا ولو قال اقرضني فلان الف درهم كان عليهما من ذلك خمسمائة وان قال اقرضني وفلان معي شاهد الف درهم كانت الالف عليه وحده وكذلك لو قال وفلان معي خالص وكذلك الاقرار بالغصب على هذا الوجه او بالودعة او بالعارية او بالجنات **باب** **اقرار الوصي والوكيل بالقبض** واذا اقر الوصي انه قد استوفى جميع مال الميت على فلان ولم يسم كمر هو وقال بعد ذلك انما قبضت منه مائة درهم وقال الغريم كانت لفلان على الف درهم وقد قبض الوصي مني وليست بينهما بينة على قبض شيء مسمى ولا على اصل ما كان للميت عليه قال القول فيما قبض قول الوصي مع بينة ولا لو خذ الغريم بشيء فان قامت بينة ان للميت على الغريم الف درهم او على اقرار الغريم بذلك قبل اشهاد الوصي بالقبض فالوصي ضامن لها باقراره بانه قبض ما للميت على هذا فوكذلك لو قيل في هذا وان اقر الوصي بقبض جميع ما للميت على فلان في مائة درهم فقال فلان بعد ذلك كانت على الف درهم وقد قبض الوصي قبا الوصي انما قبضت منك مائة درهم فانه يود من الغريم ستمائة ولا يصدق الوصي ان جميع ما عليه مائة وليس الوصي والوكيل بهذا منزلة الطالب لو ان الطالب اشهد انه قبض جميع ماله على فلان وهو مائة درهم فقال فلان كانت لك على الف درهم وقد استوفيتها قال الطالب ما قبضت الامانة فان المطلوب يبري من جميع الالف • ولو ان وصيا باع خادما للورثة



واشهد انه قد استوفى جميع ثمنها وهو مائة درهم وقال المشتري بل كانت مائة  
وخمسين كان القول قول الوصي ولا يصح للمشتري عليه ولا يلزم المشتري في  
وكذلك الموكل المضارب وكذلك الرجل يبيع لنفسه ولو اقر انه استوفى من فلان  
مائة درهم وهي جميع الثمن فقال المشتري بل الثمن مائة وخمسون فأراد الوصي ان  
يبيعه باخمسين الفحل كان له ذلك وكذلك لو باع مال نفسه ولو اقر ان  
انه استوفى في جميع ما لفلان علي فلان وهو مائة درهم فقامت البيعة انه كان  
له عليه مائة درهم فان الغريم يوجب المائة الفاضلة ولا يصح للمشتري على  
ابطالها ولو اقر الوصي انه قد استوفى جميع ما لفلان المثلث عند فلان من  
ودعة او مضاربة او شركة او قضاة او عارية ثم سرق ما لالوصي بعد ذلك  
انما قبضت مائة درهم وقال المطلوب قبض الوصي الف درهم وقامت البيعة  
على ذلك فالوصي ضامن لذلك كله وان لم يقر بيمينه لم يصدق المطلوب  
على الوصي وكل شي اضله امانه فان المطلوب منه بري بقوله قد دفعته الى الوصي  
ولا يضمن الوصي بقوله المطلوب بل يوجب الوصي مما اقر به وكذلك الموكل في  
القبض واذا اقر وصي الميت انه قبض كل دين لفلان علي الناس فجاء غريم  
فلان الميت فقال قد دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصي ما قبضت منك  
شيئا وما علمت ان فلان عليك شي فالقول قول الوصي ولو قال البيعة علي اضل  
هذا الدين لم يلزم الوصي منه شي لان لم يقر بقبض شي من رخل بعينه وكذلك  
لو قال قبضت كل دين لفلان بالكوكة وكذلك لو نسب ذلك الى قبيل لم يلزمه  
منه الا ما اقر به وكذلك لو نسب ذلك الى السواد وكذلك الموكل في القبض واذا  
اقر الوصي انه قد استوفى ما علي مكاتب فلان الميت وهو مائة درهم والمكاتب  
معروف مدعي ذلك ويقول قبضت مائة الف درهم وهي جميع مكاتبه في القول قول  
الوصي في المائة ويلزم المكاتب تسعماية فان قامت البيعة ان اضل المكاتب الف  
درهم او ان المكاتب اقر بذلك قبل ان يشهد الوصي بالقبض وقد اقر الوصي بقبض  
المكاتب ولم يسم مائة درهم فالالف كلها لازمة للوصي وتنفق المكاتب ولو اقر  
الوصي ان المكاتب الف درهم وقال قبض الميت منها تسعماية في حوته وقد قبضت  
اما مائة بعد موته فقال المكاتب بل قبضت مائة الف كلها وقامت البيعة ان  
الوصي اقر انه استوفى في جميع ما كان علي المكاتب فانه يلزم الوصي الف كلها في  
ما له بعد ان يحلف الودعة ما يعلمون الميت قبض منها تسعماية وكذلك الموكل  
في قبض ما كان علي المكاتب واذا اقر الوصي انه قد استوفى في ما علي فلان من دين

الميت فقال نعم كان له على الف درهم ودفعها اليك وقال الوصي قد كان له  
عليك الف درهم ولكنك اعطيتني خمسمائة درهم في حوته ودفعته الى خمسمائة  
بعد موته فان الالف تلزم الوصي بعد ان يحلف الودعة وكذلك الموكل في  
القبض واذا اقر الوصي انه قد استوفى في ما لفلان الميت علي الناس من دين  
استوفى من فلان بن فلان فقامت البيعة ان الميت علي رجل الف درهم فقال  
الوصي ليست هذه فيما قبضت فانه يلزم الوصي وكل من قامت عليه بيعة  
ان للميت عليه ما له فانه يلزم الوصي ذلك لانه اقر بقبض ذلك من رجل  
بعينه وكذلك الوارث يكتب علي الوارث البراءة من كل الميراث ويكتب اني  
قد عجلت لك فصيديك من كل شي تركه الميت علي الناس فهو جائز عليه  
وان لم يسمه ولو ان وصيا اقر انه قبض جميع ما في منزل فلان من متاعه  
وميرانه ثم قال بعد ذلك هو مائة درهم وخمسة اثنان واقام الوارث  
البيعة انه كان في منزل فلان يوم مات الف درهم ومائة ثوب لم يلزم  
الوصي اكثر مما اقر له وكذلك لو اقر انه قبض ما في صفة فلان من طعام  
وما في غله هذا من ممراته قد قبض ذرع هذه الارض شرقا ل هو كذا  
وادعي الوارث اكثر منه واقام البيعة انه كان في هذه الصفة كذا ان  
وكذا اكثر مما سمي الوصي لم يلزم الوصي ذلك حتي يشهدوا انه قد ن

قبضه وكذلك الموكل **باب البيع والعيب فيه** واذا اقر البائع انه باع هذا العبد من  
عداويه هذا العيب وادعي المشتري ابراء منه فعليه البيعة فان لم يكن  
له بيعة استخلف المشتري ما ابراء وما عرض علي سع منذ رآه ولا رضى به  
ولا خرج من ملكه فان حلف دعه عليه وان ادعي المشتري انه اشتراه وبه  
هذا العيب وهو عيب يحدث مثله وحججه البائع ذلك واقرا به باعه  
وبه عيب لم يسمه لم يلزمه هذا الاقرار شي وان كان البائع اثنين  
فاقرا احدهما بعيب وسماه وحججه الاخر كان للمشتري ان يرد علي المقر  
دون الاخر فان كان البائع واحدا وله شريك مفادض يتحدا البائع العيب  
واقربه شريكه كان للمشتري ان يرد ه فان كان الشريك شريك عتات لم يكن  
يكن للمشتري ان يرد ه باقرا ه وكذلك المضارب اذا باع خادما من  
المضاربة فاقرا به بالمال فيها بعيب لم يكن للمشتري ان يرد ه باقرا ه علي  
المضارب بذلك ولو قال بعثك هذا الثوب وبه حرق وجا المشتري



حرق فقال لعني وهذا به وقال ليس هذا الذي اقررت لك وهذا حدث  
 عدك ولم يكن بالتوب حرق سواء لم يصدق البايع على ما قال ولو قال كان هذا  
 الحرق صغيرا فزاد فيه كان مصدق وكذلك الحرق وكذلك لو كان رب المال  
 هو باع واقرا المضارب بذلك وكذلك رجلا امر رجلا فباع خادما له وقبض  
 المشتري ثم اقرا الامر بعيب فيها وحجج البايع لم يلزم البايع ولا يلزم الامر  
 من ذلك شيء لان البايع منكر فلا يصدق عليه من لم يبيع • ولو اقرا البايع نفسه  
 بعيب وحجج الامر كان المشتري ان يردده على البايع ولا يلزم الامر بعيب  
 ان يحلف الا ان يقوم عليه بينه او يكون عيب لا يحدث مثله ولو اقرن  
 الشريك شركة عنان بالعيب وهو البايع وحجج شريكه رد عليه وكذاهما  
 جميعا وكذلك المضارب اذا اقرا بالعيب كرمه ولو لم يرب المال فان كانا  
 شريكين في سلعة خاصة فاقرا البايع منها بالعيب لزمه خاصة فان كان  
 عيب لا يحدث مثله لزم الشريك مع البايع • ولو ان رجلا اشترى  
 سلعة فباعها من رجل فظعن فيها المشتري الاخر بعيب فاقربه البايع الثاني  
 فان قبلها بغير قضا قاضي لم يكن له ان يرددها على البايع الاول فان قبلها  
 بقضا قاضي كان له ان يرددها بهذا الاقرار وان يحلف فان له ان  
 يخاصم البايع الاول فان قال بعثها وهذا العيب ليس لها فاستخلفه القاض  
 فاي ان يحلف فرددها عليه فادخله صومته البايع الاول فاحتج عليه البايع  
 الاول بقوله لم يكن هذا العيب بها فانه لا يستقطع رددها بهذا العيب لانه  
 روع انه حدث عند المشتري • واذا باع الرجل دارا ثم اقرا به باعها ونفها  
 هذا العيب كصدع في حائط مخاف وكسر في جدر او في باب ردت عليه  
 وكذلك لو باع ارضا فيها نخل فاقرب بعيب بعض الثمر في نخله او شجره وكذلك  
 الثياب والعروض والحيوان بقرفيه البايع بعيب مسمى بعض الثمن • ولو  
 قال بعثك هذا الثوب وبه حرق واحد وكان به حرق غير ذلك فقال بعثك  
 وهذا به ولم يكن الاخر به فالقول قول البايع مع ميمنه • ولو قال بعثت  
 هذا العبد وبه قرحه ثم جاء المشتري بمرده فقال لا البايع قد بري من  
 تلك القرح وهذا عزمها صدق البايع على ذلك وكذلك اذا سمي  
 البايع نوعا من العيوب صدق انه قد ذهب وهذا غيره اذا كان مما يبرأ  
 ويذهب ولو اقرا به باع اقطع اليد فجاءه المشتري وهو اقطع اليد من  
 لم يكن له ان يردده ولكنه يرجع نقصان القطع في رد واحد • واذا كانت

العبد

اصح

للعبد زايده فله المشوري وهو اقطع اليد من لم يكن له ان يردده ولكنه يرجع  
 نقصان القطع به ان اقربه البايع او انكر لان هذا حدث • واذا اقرا  
 الرجل انه باع عده هذا من فلان وقبض الثمن منه ولم يسمه تجاز ولو  
 سمي ثم اقرا به قبضه كان هذا يجوز من الاول • ولو سمي ثمنا وقال لم  
 اقبضه وقال المشتري قد قبضه فالقول قول البايع مع ميمنه والبيئنه  
 على المشتري وليس له ان يقبض العبد حتى ينقد الثمن وان كان قد قبضه  
 فهو تجازي وعليه ان ينقد الثمن وليس للبايع ان يرد العبد والامنه لانه  
 دفعه اليه ولو اقرا به باع عده بثمان وقبضه ثم استحق العبد او رده المشتري  
 بعيب كان القول قول البايع في الثمن ولو اقرا به باع عده منه بالثمن وهو  
 وقال المشتري استرته بثمانية وقد خرج لعبد من ملك المشتري  
 فالقول في الثمن قول المشتري مع ميمنه الا ان يرضى البايع ان ياخذ ما بقي  
 منه ويبيع المشتري حصته مما خرج من ملكه على قول المشتري في قول ابي يوسف  
 واما في قول ابي حنيفة فلا ياخذ منه شيئا الا الثمن وقال محمد بن حنبل فان  
 ويراد ان قيمة العبد الا ان يشاء البايع ان ياخذ ما بقي من العبد وقيمة  
 ما استهلك منه المشتري • واذا اقرا الرجل انه قد باع هذا العبد  
 من فلان بالثمن وبيع وقال فلان ما استرته منك بشئ ثم قال لم يقبضته  
 منك بالثمن وبيع وقال البايع ما بعته فانه ينقد شراؤه له بالالف ولو  
 قال بعثك هذا العبد بالثمن وقال المشتري ما استرته منك بشئ فقال  
 البايع صدقت لم يشتره ثم قال المشتري بعد ذلك قد استرته لم يلزم  
 البيع ولم يقبل منه بينه على بعد ان سمى البايع على وجوده لانها قد اجتمعا  
 على قبض البيع فان صدقه البايع بعد ذلك على المشتري تجازله ايضا • ولو  
 اقرا به باع هذا العبد من فلان ولم يسم ثمنا فقال فلان استرته منك  
 بثمانية فحجج البايع ان يكون باع عده شي فان البايع يحلف على دعوي  
 المشتري ولا يلزمه البيع وكذلك لو كان هذا الاقرار من المشتري  
 ولو اقرا به باع من فلان ثم قال لا بل من فلان فهذا كله باطل ويحلف  
 لكل واحد منهما ان ادعاه بثمان مسمى ولو ادعى انه اشترى هذا العبد  
 من هذا الرجل فحجج البايع فادعى المدعي ان العبد كان له من الاصل  
 واقام البيئنه على ذلك لم يقبل بيئته وكذلك لو كان ساومه به ولو اقر  
 رجلا انه باع عبدا ولم يسم للعبد ثم حجج بهذا الاقرار باطل وكذلك



لو اقرانه باع عبده من فلان والشهود لا يعرفونه بعينه وكذلك لو كان هذا  
في دار اودابه او ثوب فان حدود الارض والدار تسمى الثمن فهو جائز وان جحد  
ذلك البائع ولا يعرف الشهود الحدود بعد ان يقوم البينة على معرفة ن  
الحدود وكذلك لو كان المشتري اقربا لشري ثم جحد وادعى البائع ذلك فهو  
مثل ذلك وهذا كله قياس قول ابي حنيفة وقول ابي يوسف ومحمد ويجوز ان  
اقر اشريك العنان على شريكه في بيع شي مبيع ومينه وفي شراشي قايوم بعينه  
في يدي البائع وله على شريكه ثمن حصته • وما اقر به من شراشي مستهلك  
بثمن يكون ديناً لزمه دون شريكه الا ان يقر به شريكه • واما المضارب  
بغير في المضاربة ببيع او شرا فان يصدق على ذلك فيها وفي الدين • ولو  
وكل رجل رجلاً ببيع عبده فاقرا الوكيل انه قد باعه فهو مصدق ولو اقر  
رب العبد ان الوكيل باعه من فلان بالثمن واذا عا ذلك فلان وجحد  
الوكيل فالعبد لفلان بالثمن والعهد على موالي العبد دون الوكيل وكذلك  
صاحب المضاربة • ولو اقر رجل رجلاً ببيع عبده فاقرا الوكيل  
انه قد اشتراه بالثمن وهو وادعى ذلك البائع وجحد الامر فالقول  
قول الوكيل في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد • ولو كان اقره بشراء  
عبد بغير عينة سمي جحدته وصفته وثمنه فاقرا الوكيل انه قد اشتري هذا  
العبد للامراة التي الذي سماه له وجحد الامر فان ابا حنيفة قال ان كان  
دفع الثمن الى الوكيل فالقول مصدق وان لم يكن دفع الثمن اليه لم يصدق  
وقال ابو يوسف ومحمد اذا كان العبد قايماً بعينه وكان مثله يشترى بذلك  
الثمن فالقول قول الوكيل ولو كان قد مات فاقرا الوكيل بشراء هذا العبد  
فان كان الثمن في يديه بعينه او في يدي البائع او كان الامر لم يدفع الثمن  
اليه فلا يصدق الوكيل في قول ابي حنيفة على الامر ويلزم البائع الوكيل بخلاف  
الورثة على علمهم فان كان قد استهلك البائع الثمن فالقول قول الوكيل  
ويلزم البائع الميث • وقال ابو حنيفة اذا دفع رجل الى رجل عبداً وامره  
بعينه ثم مات الامر فاقرا الوكيل انه قد باعه بالثمن وقبضها فان  
العبد قايماً لم يصدق الوكيل وان كان مستهلكاً يصدق ولو كان باع العبد  
لرجل اجبي وقد استهلك المشتري العبد فقال رب العبد للبائع ان  
امرتك بذلك والى الثمن وقال الوكيل لم يامرني فالقول قول رب العبد وله  
الثمن وكذلك ان كان العبد قايماً ولو لم يامر به بذلك ثم اجاز البائع فان

كان العبد قايماً جاز وان كان مستهلكاً لم يجز • وان كان لا يعرف انه  
حي او مستهلك ما يمنع جاز حتى يعرف انه ميت فان كانت قطعت يده  
ثم اجاز البائع فاشترى المشتري وان لم يجز البائع فاشترى العبد فان  
اقر رب العبد انه كان اجازاً لبيع بعد ما وقع البيع بيوم وقال المشتري  
لم يجز والعبد قايماً فالقول قول رب العبد ولا يمين عليه فان العبد ميتاً  
كان القول قول المشتري مع يمينه على علمه وان كان العبد قتله رجل جحد  
الارض عليه فهو بمنزلة الميت **باب التطلاق** واذا اقر الرجل انه تزوج فلانة بالثمن  
دويم في صحة او مرض ثم جحد فصدق في النكاح في حيوة او بعد موته  
في صحة او مرض المهر تزوجت فلانة بالثمن دويم فهو جحدته • وادعى  
الزوج فالنكاح لا دخل لها وان مات فهو جائز ولها الميراث والمهر الا  
ان يكون فيه فصل على مهر مثلها فينظر الفصل اذا كان في المرض • ولو  
اقرت المرأة قبل ان يدعى الزوج ثم اذاعه الزوج ولو تكن المرأة جحدته  
لم يجز النكاح في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد هو جائز واذا اقرت  
المرأة المهر تزوجت هذا الرجل وهي مئة وقد كانت امة ثم اعتقت  
وقال الزوج تزوجتها بعد العتق وقبله فهو سوا والنكاح جائز في  
قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد • ولو كانت بجوسنة فاسلت ثم اقرت  
المهر تزوجته وهي بجوسنة وقال فلان تزوجتها بعد الاسلام فالقول  
قوله ولو قالت تزوجتك وانت صبي او قال تزوجتك في المناء او قال  
تزوجتك قبل ان يولد او قبل ان يولد او قالت تزوجتك وانما مغلوقة  
على عقلي يعرف المهر كانت مغلوقة على عقلي فالقول قولها وكل شي  
مصدق فيه المرأة من ذلك فكذلك الزوج يصدق فيه اذا قاله ولا  
مهر عليه وكل شي لا يصدق فيه المرأة فان الزوج اذا قاله لزمه نصف  
المهر واذا اقرانه تزوجها وقد كان طلقها ثلثاً قبل ان تنكح زوجها غيره  
وقالت هي ما طلقني او قالت طلقني وتزوجت غيره ودخلني فانه يفرق  
بينهما ولها نصف المهر ولو اقرانه تزوجها امس قال ان شأ الله ووصل  
فقال هي ما استثنيت لم يلزمه النكاح وكذلك لو اقر بذلك وادعى  
هو النكاح ولو قال رجل لامراة المهر او رجل امس او اليس قد تزوجتك  
امس او اما تزوجتك امس فقالت بلى وجحد الزوج فهذا اقرا بالنكاح



من المرأة وكذا لك لو كان ابتداء هذا القول من المرأة ولو قال قد تزوجتك  
امس فقالت لا ثم قالت بلى وقال هو لا لومته النكاح . ولو قال رجل  
لامرأته طلقك امس وقلت ان شاء الله او قد استئنيت ان شاء الله لم يقع  
الطلاق ولو اقرانه طلقها منذ ثلثة اشهر وقد تزوجها قبل ذلك وقالت  
هي ما ادري كانت عليها العدة من يوم اقران صدقته بما قال فالعدة  
عليها منذ يوم وقع الطلاق . ولو قال ابن فلان طالق ولم يسمها باسمها  
وقال لم اعني امرأتي واسم ابني ما قال طلقك ولم يصدق وكذلك لو نسبها  
الى امها او الى ولدتها ولم يسمها باسمها ولو قال لها اما طلقك امس وليس  
قد طلقك امس فقالت نعم او قلت لا فهذا اقرار بالطلاق وكذلك لو قال  
لم اطلقك امس . ولو اقر بعد الدخول انه كان طلقها قبل ان يدخل وقد  
سمي لها مهر افا لطلاق واقع عليها ولها مهر ونصف

### باب اقرار المحجور عليه والمملوك

واذا اقر العاقل على محجور عليه بدين او عصب او بيع او عتق  
او طلاق او نسب او قد اقرنا فهو كله جائز عليه والحر على الحر باطل الا  
تري انه لو شهد بشهادة بعد ان يكون عدلا في شهادته انها تجوز وهذا  
قول ابي حنيفة وابي يوسف الاول ثم رجع ابي يوسف فقال ابو يوسف  
ومحمد بن الحنفية لا تجوز اقراره بدين ولا بيع وكل شي ينطلي الهزل  
فهو في الحر باطل وكل شي يجوز عليه في الهزل فهو في الحر جائز عليه . واذا  
اقر الرجل بصبي صغير لقيط او غير لقيط بدين مائة درهم فهو لا يقر وكذلك  
لو قال بعد ذلك اقرضنيده الصبي فان كان الصبي لا يتكلم ولا يقرض الا  
تري انه لو اقران فلانا اقرضه مائة درهم فقال فلان بلى عصبنيها ان المال  
لا دم المقرب بالعصب وكذلك لو اقرها للصبي على وجه عصب او دية  
او هبة او بيع وكذلك لو قال اعادني هذا الصبي هذا العبد او احريته  
وكذلك لو اقر بذلك المحجور ولو اقرانه كفيل لهذا الصبي عن فلان باليد  
ورسم والصبي لا يتكلم ولا يعقل كان هذا باطلا الا ان يكون اب الصبي  
مخاطبه في الكفالة او صه او جد اب ان لم يكن اب ولا وصي فان  
كان مخاطبه في الكفالة باطل فان ادرك الصبي فرضي بها جازت  
فان رجع الرجل عنها قبل ان يدرك الصبي بطلته وهذا قول ابي حنيفة  
ومحمد واما قول ابي يوسف فهو جائز . ولو اقرانه كفيل عن هذا اللقيط

فلان بمائة درهم والمعتق لا يتكلم ولا يعقل جاز على الكفيل ولم يلزم  
الصبي بشي ولو ان رجلا كفيل عن رجل اخر جاز بمائة درهم بغير امره فقا  
المكفول عنه قد رضى بكفالتك ثم قال المكفول له قد رضى بكفالتك  
لي قال لضان جائز ويرجع الكفيل اذا ادعى على المكفول عنه ورضاه بالكفا  
قبل ان يحب مثل امره ولو قال المكفول له اولا قد رضى بكفالتك ثم قال المكفول  
عنه قد رضى بكفالتك كان رضاه باطلا ولم يرجع عليه الكفيل بالمال اذا اداه  
وقوله قد رضى بكفالتك وسلمت كفالتك او سلمت كفالتك واحر  
كفالتك مثل قوله قد رضى بكفالتك ولو ان الكفيل بعد ما رضى المكفول  
عنه رجع عن الكفالة قبل رضى المكفول له لم يلزمه المال . واقرار  
العبد التاجر الاجنبي بدين او دية او عصب او بيع او اجارة او ما  
اشبه ذلك جائز فان كان عليه دين يحيط بقمته او بما في يده لم يجز ولا يجوز  
اقرار العبد التاجر الاجنبي بحبانه ليس فيها قصاص . وان اقر بقتل  
عبد جاز اقراره ولومته منه القصاص وكذلك اذا اقربسقة بحب فيها  
القطع او لا يجب فيها القطع فهو مصدق على ذلك وكذلك لو اقر بقتل  
او دناء ولا يجوز اقراره في رقبته بمهر امرأة ولا بكفالة نفس ولا مال  
ولا عتق عبده ولا مكاتبه ولا تدبيره ولو اقر بكناح امرأة جاز اقراره  
غير ان للمولي ان يفوق بينهما الا ان يجيزه واقراؤه بالطلاق جائز  
ولو اقر العبد التاجر انه انتقض امرأة باصبعه امة كانت او حرة لم يلزمه  
شي في قياس قول ابي حنيفة وهو قول محمد ويلزمه ذلك كله في قول ابي  
يوسف وهو بمنزلة متاع غصبه . ولو اقر بتزويج وانه قد اقبضها  
لم يلزمه مهر لو اقر منها في قول ابي حنيفة ومحمد . واذا اقر العبد التاجر  
انه وطى امة اشترىها فاقبضها ثم استحققت كان عليه عقربها لا دما في قول  
ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد لان البيع من تجارته ارايت لو اقران عيبتها  
فذهب عنده من عمل او من غير عمله لم يضمن ولو اقران عذر لها ذهبت  
عنده من غير وطى ضمن كما يضمن العيب . ولو اقرانه وطى صبيبه يشبهه  
فا ذهب عذر لها فاضاها لم يلزمه شي في قول ابي حنيفة ومحمد وكذلك  
لو اقرانه وطى امة يشبهه فا ذهب عذر لها فاضاها بغير اذن مولاه  
وفي قول ابي يوسف ان كانت لا تسمى بك البول لم يلزمه شي لانه جناية  
وان كان يسمى بك فانه يصدق في المهر ويكون دينا عليه اليوم ولا يصدق



في الاغصا هكذا هذا في رواية ابي سليمان عندنا وكذلك وجدته في كتاب  
ابي يوسف ووجدت في رواية ابي جعفر قال قالوا لقوانه وطى صبية بشبهة  
فاذهب عذرها واقضاها لم يلزمه شي في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
والمحمد وكذلك لقوانه وطى امه بشبهة فاذهب عذرها واقضاها  
بغير اذن مولاه فان كان البول لا يسمك فانه لا يلزمه شي لان بدن  
جنابة وان كان البول يسمك فانه لا يصدق في المهر ولا يكون دينا عليه  
ولا يصدق في شي من ذلك لانها جنابة وقال ابو يوسف لا يلزمه المحرم  
شي ويلزمه للامة ان كان لم يكن المولي زوجها فان كان المولي زوجها  
لم يلزمه شي حتى تعتق وقال ابو يوسف لا يلزمه المحرم شي وامما الامة فان  
كان لم يلزمه بعد ولها لم يلزمه من مهرها شي حتى تعتق وان كان ذهب  
لها من منزل مولاه الى موضع غيره وهي بكر تعلم ذلك لمولاها بالحيثار  
ان شا ضمنه العذرة بالعصب وان شا بالوطي فان اراد ان يضمن بالعصب  
فله ذلك وان اراد ان يضمن بالوطي فلا شي عليه حتى تعتق . وان كانت بنتا  
فلا شي عليه في الزوجين حتى تعتق هكذا وجدناه في رواية ابي سليمان عندنا  
ووجدت في رواية ابي جعفر تعقب قول ابي حنيفة والمحمد في كتاب الاقرار ان  
لا يي يوسف تعقب قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يلزمه المحرم ويلزمه  
للامة ان لم يكن المولي زوجها فان كان المولي زوجها لم يلزمه وذهب بعض  
الحكام الى ان الجواب في قوله فابن كان ذهب بها من منزل مولاه الى موضع  
اخر هو على قول ابي حنيفة والمحمد ومحمدا ان يكون كذلك لاني لم اجد هذا الفصل  
في كتاب ابي يوسف واقرار العبد الماذون بالشركة في شي خاص او تجارة  
كسوة جائزه وان اقرب بشركة مفادصة جائزه عليه فيما في يده كله ولم يكن  
مفادضا ولو كان مولي العبد الماذون مرتدا اذن له في حال اسلامه او  
بعد ارتداده سحر اسلم المولي او قتل على رده فاعبد في اقراره في حال  
رده مولاه بمنزلة المحجور عليه في قول ابي حنيفة وقال ابي يوسف والمحمد  
اقراره جائز بمنزلة العبد التاجر . واذا اولدت الامة التاجرة ولدا  
وعملها دين او ليس عليها دين لم يكن ولدها ماذونا له في التجارة الا ان  
يؤذن له واذا اقر الاجير ان ما في يده من قليل او كثير من تجارة او متاع  
او مال عين او دين فهو لفلان وقال انا اجبره فيه فهو جائز وما كان  
في يده من شي فهو لفلان كله لاحق للاجير فيه غير اني استحسن

يوميل

الطعام

الطعام والكسوة ما جعلها للاجير وان لم يعرف ما كان في يده يوم اقر  
فالقول قول الاجير فيما قال لاصلة بعد اقراره . ولو اقر الاجير ان ما  
في يده من تجارة كذا فهو لفلان كان ما في يده من تلك التجارة يوم  
اقر فهو لفلان وما كان في يده من غيرهما لم يكن لفلان وما كان في يده  
من تلك التجارة فادعي انه اصابه بعد اقراره فالقول قوله مع يمينه  
واذا اقر الاجير ان ما في يده من تجارة او مال لفلان وفي يده صكك  
وقال عين فذلك كله لفلان واذا اقر ان ما في يده من طعام لفلان وفي يده  
حنطة وشعير وسمسرة فممنوع لفلان من ذلك الا الحنطة وان اقرب ذلك  
وليس في يده حنطة وفي يده شعير وممنوع سمسرة فلا شي المقر له .  
**باب من اليمين والاقرار بالرق**  
واذا اقر الرجل ان لفلان علي الف درهمان خلف او علي ان يحلف او اذا  
حلف او متى حلف او حتى يحلف او مع يمينه او في يمينه او بعد يمينه فحلف  
هو على ذلك والمقر بالمال لم يوجب له مال ولا يمين هذا باقراره لانه  
مخاطم وكذلك الاسرا من المال على مثل هذه المخاطرات باطل ولو ادعي  
تحكما رجلا فحلفه فابي ان يحلف فحلف عليه بالمال كان جائزا بمنزلة قضا  
القاضي واذا ادعي رجل على رجل الف درهم فقدمه الى القاضي بولا  
ليس بينه وسال القاضي ان يحلفه فابي المدعي عليه ان يحلف فان القضا  
يقضي عليه ذلك ويكون هذا بمنزلة الاقرار منه . واذا اقر رجل  
او امرأة ارضي بعقل او لقيط لم يجز فيه حكم المعتق بالرق لرجل فهو جائز  
بصنعه المقر فابن يصنع مملوكه . فان كان المقر الاصل معروفا  
بذلك او كان معتقا لرجل فاقرب بالرق لآخر لم يجز اقراره واذا كان عند  
في يدي رجل فاقرا له مملوك لآخر وقال الذي يموه في يده انت عتيدي  
فالقول قول الذي في يده ولو لم يكن في يدي الرجل كان القول قول  
العبد ولو كان عتيدي في يدي قصار او مكنت فقال انت عتيدي وقال العبد  
بل انا عبد فلان اسلمني اليك فادعاه فلان فالقول قول القصار والمكنت  
وان كانت امه في يدي رجل فقالت انا ام ولد لفلان او مدبرة او  
مكاتبه وصديقها فلان وقال الذي هي في يده بل انت امه فلان ابا حنيفة  
ومحمد قالوا القول قول الذي هي في يده من امر الولد والمدبرة وكذلك  
المكاتبه في قياس قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف اذا صدقها المقر له



بما قالت جعلتها له كذلك استحسانا وان قال انت امة لي جعلتها امة  
للذي هي في يديه استحسانا • ولو قال كتب امة لفلان فاعتقني  
البينة وضد فلان بذلك فاني اجعلها حرة ولا اجعلها للذي هي  
في يديه وهو قول محمد وفي قياس قول ابي حنيفة اذا اقرت بالرق لم يصدق  
على العتق الا ببينة ولا يخرج من يدي الذي هي في يديه وهو قول محمد  
واما ابو يوسف فتراها حرة لانه لم يعرف للذي هي في يديه بالرق • ولو  
كان في يدي رجل غلام فقال انا بن فلان وامى امرؤ له وقال الذي  
هو في يديه وامه انت عبدى وامك امي وقال المقل له هو ابني فاني اجعله  
حر ابن الذي ادعاه استحسانا ولا اصدق الذي في يديه والامر بحكمه  
ولو قال للذي هو في يديه انا ابنك من امرؤ لك ههنا وكذا المولى  
جعلته حرا استحسانا وفي بعض الاصول قال وهو قول محمد وكذلك  
قول ابي يوسف فانهما جميعا يمينه في كتاب الاقرار له وفي قياس قول ابي  
حنيفة في المسلمين جميعا هو عبد للذي هو في يديه ولو كان في يديه عبد  
فقال اعتقني وكذب المولى كان عبدا له • واذا اعتق الرجل عبدا  
ثم اقر الرجل بالعبد انه كان مملوكا لفلان وادعى ذلك فلان ولم يجز في  
عتقه حكمهما مضدقان وهو مملوك للفلان فان جري في عتقه حكم  
محمد او قضا او بشي مما حور في الحردون العبد فامضى القاضى ذلك  
فان هذا لا يرد في الرق وان اقر مولا انه عصيه من فلان ضمنته القيمة  
وكذلك لو ادعى عليه منه او سرا ولم يكن له بينة وحلف فلان ما فعل  
ذلك ضمن المتعق قيمة الغلام • واذا استاجر الرجل عبدا ثم ادعى بعد  
الاجارة انه عنده لم يصدق على ذلك وهو عبد لمن اقر له العبد ولو ان  
رجلا قال كانت امي امة لفلان ولم اولد انا فظا الا حرا يعني ليس في يدي  
احد حتى لا يشك في المسئلة قبل هذا كان القول قوله فان ادعى فلان  
رقه فعليه البينة • ولو ان امراة لا يعرف اصلها بزوجه رجلا  
ثم اقرت بالملك لرجل جعلتها امة له ولم اصدق فلان على فساد النكاح  
فان كان الزوج اعطى بالمهر قبل اقرارها فهو حري منه وان اعطاها  
بعد الاقرار لم يبرأ منه وما ولدت من ولد قبل ذلك او بعد لا قل من  
سنة اشهر فهو حروان ولده لاكثر من ستة اشهر فهو عبد في قول  
ابي يوسف وقال محمد الولد حري على كل حال وطالما تطلقها وعندها

حصان

حيضتان فان كان طلقتها قبل اقرارها اسنين لم يصدق على ابطال حصة  
ولو ان رجلا مجهول الاصل له اولاد وامهات اولاد اقر بالرق لرجل  
جاز ذلك في نفسه وماله ولم يجز على اولاده وامهاتهم ومكاتبهم  
ولو ان امراة مجهولة في يديها بن لها صغير من خود اقرت الها امة  
لفلان فان ابنها عبد الله فهي مضدقة على نفسها وابنها فان كان ابنها  
يتكلم فقال انا حرقا لقول قوله وهو حرة وكذلك رجل وامراة مجهولين  
لها بن صغير لا يتكلم اقر بالرق لرجل على انفسها ولها حارقان قال  
عن مملوك كان لفلان وابنا هذا مملوك لفلان اخر وكذبه مولاها في  
الابن قال ابن مملوك له معها • ولو ان رجلا ادعى امة الها امة  
وادعت الامه انه عندها ولا يعرف اصلها وليس واحد منهما في  
يدي صاحبه فصدق كل واحد منهما صاحبه في دعواه معاذ لك  
باطل وان كان اقرارا احدهما قبل الاخر فالذي اقر اخر مملوك للاول اذا  
صدق ثانيا فان لم يصدق ثانيا ولم ينكر لم يكن واحد منهما مملوك للاخر  
ولو قال انا عندك فقال الاخر لا شئ فقال بل انت عبد لي فانه عندك  
ولا يكون انتقاه شيا • اذ انت لو كان في يدي فقال انا عندك فقال لا  
ثم قال نعم لم يكن عبد • ولو كان في يدي رجل عبد فقال الذي هو في  
يديه هو عبدك يا فلان فقال لا ثم قال هو عبيدي فقال الذي هو في يديه  
لي هو عبيدي فانه عبد للذي هو في يديه ولا يشبه هذا الاول الذي  
لم يكن في يدي احد ولو قال الذي هو في يديه هو عبدك يا فلان فقال  
فلان هو عبدك انت ثم قال بل هو لي وجا بالبينة لم يقبل بيئته لانه اقر  
به له وكذلك لو اقران هذا العبد لفلان ثم جا بالبينة انه له لم يقبل  
ذلك منه ولو ادعى رجل دارا فقال هذه الدار لي الا هذا البيت فحجج  
الذي هي في يديه فاقام المدعى البينة وقال كان البنت لي فعنه قلت  
بيئته ولو قال لم يكن له البنت قط قد اكذب شهوده ولو لم يقبل شيئا  
سالت عنه فان ابى ان يحب لم يقبل بيئته استحسانا الا ترى اني لو قضيت  
له ثم قال بعد ذلك لم يكن البنت قط اي بعض القضا • فكذلك رجل  
ادعى على رجل الف درهم فاقام عليه البينة بالعتق درهم فان قال لم يكن  
عليه قط الا الف درهم ابطلت بيئته وان قال كان لي عليه الفان قارنته  
من الف قبلت بيئته فان ابى ان يحب ابطلت الشهادة استحسانا •

تبعته



واذا اقر الرجل بالرق لرجل وباعه فخصوا بزوج ذلك الامة فان ادعت  
عقبا بعد البيع واقامت البينة على عتق من البائع قتل ادعى لها حرة من  
الاضل قتلت بينها استحسانا لانه روح او استلوا وابت لو كانت معروفة  
الغيب اكتب استغياها اقرارها بالملك لا يغدر عليها وكذلك العبد  
ولو ان رجلا باع عبدا ودفعه الى المشتري وقبض منه وقبضه المشتري  
ودفعه الى منزله والعبد سالت لا يقرب كلام ولا ينكر وهو رجل اوصيه  
بعتق ما يصنع به فهذا اقرار منه بالرق ولا يصدق ان ادعى الا ان  
يقوم له بينة وكذلك لو رهنه او دفعه بحايه فاما اذا اجره على هذه  
الصفة ثم قال انا حرفا لقول قوله الا ترى انه لو كان حذمه ثم قال انا  
حرفا ان القول قوله لان الخدمة والاجارة ليس باقرار من الخادم من  
والاجير بالرق وهو اقرار من المستاجر ان العبد ليس له وكذلك لو قال  
اجرتني هذا اخذ مني كان اقرارا من المستجير الذي استعاره منه ولو ان  
رجلا قدر من بلد ومعه رجال او نساء صبيان يحذونه فادعى  
انهم رقيقه وادعوا انهم احرار كانوا احرارا وان كانوا اعاجم او سندا  
او حش وان كانوا في يده ما لم يقر واما الملك ايكلام او غيره ولو ان  
رجلا عرض جارية على سبع وساورها وهي ساكنة لم يكن هذا اقرارا منها  
بالرق وكذلك الغلاظ ولو ان امرأة زوجها برجل من احرار فرت بذلك  
ثم ادعى انها امته لم يصدق على ذلك ولو كانت معها على مال او قالت  
اعتقني او كما تبني او يعني نفسي من فلان او وهبني من فلان كان هذا كله  
اقرارا منها بالرق وكذلك لو قالت انه رهنني من فلان بالرق او تزوج فلان  
على رهنني او قالت لامرأة اختلعي بي من زوجك فلان • ولو قالت  
اخرني من فلان لم يكن هذا اقرارا بالرق • ولو ان رجلا قال للاخير  
قد اعتقني فقال الاخر ما اعتقتك كان هذا اقرارا من مدعى العتق  
بالرق • وكذلك لو قال له اعتقني امس او ليس قد اعتقتني او ما اعتقتني  
امس كان هذا اقرارا منه بالرق **باب**

**الاقرار بالنكاح** ذكر حديث عبد الله بن عمرو قال كان علي بن ابي  
طالب اذا اتاه الرجل بغيره قال مات بينة علي ما لا احببته لك به  
فان قال له فاني اذا الزمه قال لا املك من لزومه وعن مكحول عن  
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لصاحب الحق على صاحبه اليد واللسان

قال محمد بن عمرو عندنا القاضى والذوم وعن شرح انه كان محبسا في الدن  
وان امرأة قالت لرجل طلقني كان هذا اقرارا منها بالنكاح وكذلك لو قالت  
له اخلعني بالرق او قالت طلقني امس او قالت قد خلعتني امس بالرق  
ورم او انت مبني مظاهروا مولى • ولو قال الرجل اختلعي مني بمال  
كان هذا اقرارا منه بانه زوجها وكذلك لو قالت له طلقني فقال لها  
اخاري او امرك بيدك في الطلاق ولو قال لها والله لا اقربك لم يكن هذا  
اقرارا بها زوجها وكذلك لو قال انت علي حرام او بانيه او سدا الا ان  
يقول له طلقني فيقول لها انت علي حرام او بانيه او سدا او اعتدي  
او امرك بيدك ولو قال لها انا منك مولى او مظاهر كان هذا اقرار  
منه بالنكاح • ولو قال انت علي ظهري مني لم يكن اقرارا وان قال امر  
الخلق امس كان هذا اقرارا بالنكاح والطلاق • ولو قال له هل  
طلعتك امس كان هذا اقرارا بالنكاح وليس باقرار بالطلاق ولو  
قالت هذا اسنى منك فقال نعم او قال هو لها كذلك فهذا اقرارا  
منها بالنكاح اذا كانت معروفة بالحقرة **باب**

### **اقرار المكاتب والحر**

واذا اقر المكاتب بدين عليه لحر او عبدا من بيع او فرض او غضب او من  
وديعة او عارية او اجارة او غير ذلك او تعيب في بيع فهو لارزقه وان  
عجز لم يبطل عنه ولو اقر المكاتب لمولا بدين حاز عليه و اقرار المكاتب  
بالحدود جائز • وان اقر مملوك بدين حاز عليه في قول ابي حنيفة و ابي  
يوسف ومحمد • وقال ابو يوسف اذا اقر بالحدود فانه يلزمه وكذلك  
اذا اقر انه امس امرأة باصبعة حرة او امته او صبيبة فان هذا يلزمه  
في قول ابي يوسف وفي قياس قول ابي حنيفة ومحمد يلزم ما دام مكاتباً فان  
عجز قبل ان يودي بطل في قياس قول ابي حنيفة وجاز في قول محمد قال ابو  
الفضل يريد به اذا عجز بعد ما قضى عليه بالجنابة وان اقر انه امس  
صبيبة او امته باصبعة لزمه ذلك في رقبته مثل اقراره بالجنابة الخطا  
واذا قضى عليه بأش جنابة الخطا فادى بعضه ثم عجز بطل عنه ما بقي في قوله  
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد هو لا ذم له فان عجز قبل ان يقضى عليه  
يلزمه ذلك ولو اقر الحر لغيره بدين او بدين او بدين او بدين او بدين  
ثم غاب المقر له فاراد مولا ان يأتى من المقر لم يكن له ذلك حتى يحضر



العبد • ولو اقر العبد بوديعة فاقرا العبدان فاقراوه فاقراوه فاقراوه  
كان باحرا وان كان سحر عليه فاقراوه بها لغيره باطل واذا اقر العبد  
بين رجلين دين وقد اذن له احدهما في التجارة ولم ياذن له الاخر فهو جائز  
واذا قبضه فهو بين المولدين ولا يستحق اخذها كله بالاذن وكذلك ان  
كانت وديعة فان كان على العبد دين كان في حصة الذي اذن له والعبد  
اخذ بذلك كله حتى يقبضه الغرماء وان كان هو العبد بين رجلين فاذن له  
احدهما في التجارة فاقرا العبد دين لومده في حصة الاذن وجميع ما يجوز  
اقرار العبد التاجر يجوز اقراره في حصة الذي اذن وجميع ما لهذا العبد  
من مال فدينه اولى به من مواليه فاذا قضى الدين كان الباقي بين التاجر  
يجوز اقراره في حصة الذي اذن المولدين نصفين الا ان يعلم انه من  
غير التجارة من هبة او صدقة او نحو ذلك فيكون نصفه للذي لم ياذن  
له قبل قضا الدين **باب**

**اقرار الرجل انه لا حق له قبل فلان** • واذا اقر الرجل انه لا حق له قبل فلان فهو جائز عليه وفلان يري من كل  
قبيل وكثير يدين او وديعة او كفالة او غضب او عارية او اجارة او  
جنابة او حدا وغير ذلك فان قال هو بري مما لي عليه فهو مثل ذلك  
ايضا غير انه لو يري في هذا الموضع من الوديعة والعارية والان  
من كل شيء اصله امانة وان قال هو بري مما لي عليه فهو بري من كل شيء  
اصله امانة ولا يري من شيء اصله ضمان غضبا كان او وديعة خالف فيها او  
غير ذلك واذا قال هو بري مما لي قبله بري من الضمان والامانة جميعا فان  
ادعى الطالب بعد ذلك حقا لم يصدق ولم يقبل بينته عليه حتى يشهد  
شهودا انه بعد البراءة لو ضا بعدهما • ولو اقر ان فلانا بري من حقه  
قبله لم يقبل انما يري من بعده لم يصدق على ذلك وكذلك لو قال هو بري  
من الذي لي قبله او مما لي قبله او من ديني عليه او من حقي عليه فهو بري في  
ذلك كله ويدخل في البراءة من الحق الكفالة والجنابة التي فيها قوة او اذن  
ولو اقر انه لا حق له قبل فلان ثم ادعى قبله حد قذف او سرقة لم يقبل  
بينته على ذلك الا ان يشهدوا انه فعل ذلك بعد البراءة • ولو اقر انه  
بري من قذف اياي لم يطلب بعد ذلك كان له ذلك لان هذا بمنزلة  
العفو ولو قال بري من السرقة التي ادعيت قبله لم يكن له عليه ضمان

ولا قطع ولو قال لست من فلان في شيء ثم اقر البيعة على مال له عليه قبل  
هذا القول قبلت بينته وهذا القول باطل وكذلك لو قال برئت من  
فلان او بري فلان مني لم يكن ابرا من حق لو احدى منها قبل صاحبه ولو قال  
لست من هذه الدار التي في يدي فلان في شيء ثم ادعى فيها حقا لم يقبل  
دعواه • ولو قال انا بري من هذه الدار كان هذا اقرارا منه بانه لا حق  
له فيها وكذلك الحيوان والعروض والدين فان انكر فلان الذي في يديه  
ذلك وقال هو لي وقد احدث مني مائة درهم عصيا حلف على ذلك واخذ  
المائة درهم منه وكان الاخر على خصومته واذا قال الطالب قد برئت  
من دين علي فلان او هو بري من ديني او هو في حل مما لي عليه كانت هذه  
براة للمطالب وكذلك لو قال وهبت الذي لي عليه له فهو بري من ذلك  
فان كان خاضرا فقال لا قبل الهبة فالما له عليه وان كان غائبا قبله  
فقال لا قبل فالما له عليه • فان مات قبل ان يرد فهو بري في قول ابي  
حنيفة وابي يوسف ومحمد وكذلك اذا قال هو في حل مما لي عليه او هو  
بري مما لي عليه فهو مثل ذلك • ولو قال ليس لي مع فلان شيء لم يكن  
هذا ابراء من دين وكان براءة من كل امانة • واذا اقر الطالب ان فلانا  
قد بري اليه ماله عليه فهذا اقرار بالقبض • واذا اقرانه لا قصاص  
له قبل فلان فله ان يدعي الخطا والحد واذا اقرانه لا جراحة خطا له  
قبل فلان فله ان يدعي العمد ان كان فيه قصاص او لم يكن • واذا اقر  
انه لا جراحة قبل فلان فليس له ان يدعي جراحة عمد او لا خطا وله ان  
يدعي العمد فان اقرانه لا يحد له قبل فلان فادعي سرقة لا يجب فيها القطع  
فله على دعواه فان اقرانه لا دمر له قبل فلان فليس له ان يدعي دمر خطا  
ولا عمد اوله ان يدعي مادي الدمر واذا اقرانه لا ارش له قبل فلان  
لم يكن له ان يدعي دية خطا ولا ضلحا من عمد ولا كفالة بدنه نفس

ولا من قبل شيء من الجراح **باب**  
**الاقرار بالعق والکفالة** • واذا اقر الرجل انه اعق عبد هذا  
امس وهو كاذب عبق في القضاء لم يعق فيها بينه وبين الله تعالى ولو  
قال اعقتك امس وقلت ان شاء الله تعالى لم يعق وكذلك قوله  
اعقتك امس وانما اشتراه اليوم وكذلك قوله اعقتك قبل ان  
اشتريك ولو قال اعقتك ان دخلت الدار لم يعق حتى يدخل •



وإذا أقروا أنه اعتق عبد هدا لابل هذا اعتقا جميعا ولو قال اعتقك  
على مال وقال العبد اعتقتني بغير مال كان القول قول العبد ولو قال  
جعلت امرؤك في يدك في العتق أمس فلم يعتق نفسك وقال العبد بل اعتقت  
نفسى لم يعتق وكذلك لو قال لا اعتقتك أمس على مال فلم يقبل وقال العبد  
بل فقلت لو قال اعتقتني بغير شئ وكذلك هدا في الطلاق وفي امرؤك  
يدك واختاري ولو قال كاتبتك ولم يسم ما لا وقال العبد بل على خمسة  
فأنت يلغى في قول أبي خنيفة أن يصدق العبد ولا يصدق في قول أبي يوسف  
وسمجد ولو قال كاتبتك أمس على ألف درهم فلم يقبل الكتابة وقال العبد  
بل قبلتها فالقول فيه قول العبد وكذلك هدا في البيع لو أقراه باع عبد  
هذا من فلان أمس بألف درهم فلم يقبل وقال فلان فقلت • ولو أقراه  
أنه كاتبت عبدك هدا على ألف درهم لابل هدا وأدعى كل واحد منهما  
الكتابة جاز ذلك لهما • ولو أقراه كاتبت هؤلاء العبد الثلاثة على  
ألف درهم إلا هذا أحد هو بعينه وأدعى ذلك أنه في الكتابة فالقول  
قول المولى وكذلك هدا الأقراء في البيع والشراء • ولو أقراه كاتبت هذا  
تجمل أن يملكه لو أنه كاتبت أمس وإنما اشترى البوراد أنه كاتبه أمس  
وقال إن شاء الله تعالى فالقول قوله وإن قال استفتيت الخمار الجمار  
وقال المكاتب لم يكن فيه خيار فالكتابة جائزة ولا يصدق المولى على  
شروط الجمار وكذلك البيع في جميع هذه الوجوه

**باب أقراء الكفار**

وإذا أقروا الحرب المستأمن في دار الإسلام يريد من مسلم فهو لا ذم له فإ  
قال أو أبا بني في دار الحرب وقال المسلم في دار الإسلام فالدين لا ذم له  
فإن أقروا إقرارا في دار الحرب وقال المسلم في دار الإسلام  
فالدين لا ذم في قياس قول أبي خنيفة وهو قول أبي يوسف وسمجد وكذلك  
من المبيع والعصب وكذلك لو أقرب ذلك له ممي أو مستأمن مثله وكذلك  
لو أقرب بشئ بعينه في يده له وأقراء المستأمن بالكاح والطلاق والعتاق  
والوكد والجراحات وحد القذف والأجارة والكتابة وما أشبهه  
ذلك جائز • ولو أقرب حد زنا أو سرقة لم يضرب ويضمن السرقة •  
ولو أقراء له ممي بذلك أحربه وكذلك الأقراء للحربي بجميع ذلك ما خلا  
حد القذف فإن قاذف لا يجحد ولا يقطع القاذف منه وهو قول أبي خنيفة

وسمجد وقول أبي يوسف الأول مشرح رجع فقال لا قيمة الحدود وعلى المستأمن  
كما أقيمها على الذمى وأقراء الذمى في جميع الحقوق جاز ولو أقراء مسلم نحو  
أو خنزير في يديه لم يحد ذلك ذمى أو لمسلم نحو بعينه فإنه يجوز عليه  
ويومر المسلم أن يجلده الأتري أنه لو أقرب جلد شاة ميتة جاز عليه ويدفعه  
إلى المسلم فيقتطع بها وإن كان مستهلك لم يلزمه شئ • ولو أقرب نحو أو خنزير  
مستهلك لمسلم لم يلزمه شئ ولو أقرب لها ذمى لزمه قيمتها • وإذا أسلم  
الذمى فأقر ذمى أنه أسهلك له خنزير أو بعد أسلامه وقال المسلم أسهلكته  
قبل أسلامى فهو ضامن لقيمته في قول أبي يوسف وقال سمجد لا ضمان عليه  
لأبي نظرا إلى حاله يوم عرفان كان ضامنا يومئذ ضمه وإن كان  
غير ضامن بري وكذلك إذا أقراء المسلم وقد كان ذميا قبل ذلك ولو  
أن ذميا أقرب نحو أسهلكها لدمى فقال لا أسهلكها وأدعى حرمي وقد كان  
حربيا لم يصدق وهو ضامن وذلك الخنزير في قياس قول أبي خنيفة وأبي  
يوسف وكذلك لو كان المقر له حربيا فصار ذميا فقال المقر أسهلكتها  
دانت حربى وقال سمجد هو مصدق في ذلك كله وأقراء المرتد بالحقوق جاز  
أسلم وإن قبل على رده أو لحق بدار الحرب لم يجوز أقراءه فيما كان له قبل  
الردة ويجوز فيها اكتسبه بعد الردة في قول أبي خنيفة وقال أبو يوسف أقراءه  
جائزه في جميع ذلك وقال سمجد إذا صلت على رده أو مات كان أقراءه في الردة  
ممنزلة أقراء المريض به بئد أبا دين الأسلاقر وقال أبو خنيفة أقراء المرتد  
جائز ولو أن مرتدا أقرب بمكاتبه عبده أو عبته في حال الأسلاقر لم يجز في  
قول أبي خنيفة أن قتل أو لحق بدار الحرب ويجوز في قول أبي يوسف وسمجد  
ممنزلة أقراء المريض • وإذا أقرت أو المرتدة أو المرتد سجد في قذف  
أو سرقة أو زنا أو جراحة عمد أو خطأ لزمه من ذلك ما لم يلزم المسلم  
في قول أبي يوسف وسمجد على ما وصفت لك

**باب أقراء الرضا**

وذكر حديث القسرين عبد الرحمن عن أبيه أن  
عبد أبي علي بن أبي طالب فاقرب بالسرقه مرتد فامرته ففقط فقال  
عبد الرحمن فكان في نظر أبي بكر في عتقه • وعن أبي مالك الأشجعي قال  
أني عند الحجي قد راسه علي بن أبي طالب فاقرب عندك بالزنا فامرته فقتل  
فقال لا ضربيه فإذا قال أتركني فتركه قال فلما وفاه خمسين حلة قال له  
العبد أتركني فتركه • وإذا أقراء العبد المحجور بدمه أو له وليتان



نفعنا احد هاهنا لم يكن للاخر مال في عقده ولو اقر بسرقة لاجب في مثلها  
 القطع كان اقراده باطلا • فان كان عند اناجر او يودي الغلة لزمه  
 ذلك واقرا الصبي المحجور في جميع الحقوق باطل وكذلك المعتوه المعني  
 عليه واقرا السكران جاز كاقرا الصبي وكذلك الاصم والاعمى  
 والمقعود والمفوج واقرا الاخرس اذا كان يكتب ويعقل جاز في القضا  
 وحقوق الناس ما خلا الحدود ولا يجوز اقرا الاب على ابنه الصغير  
 او الكبير او المعتوه بانه غصب سوا واستهلكه او استدانه او باعه او  
 اشتراه او استاجر ولا بالحماية على انسان وكذلك كل فعل ينسبه اليه  
 وكذلك اقرا الوصي **باب**  
**الاقرار بالكتاب** واذا كتب الرجل ذكر حق على نفسه بشهادة قوم  
 او كتب وصيته ثم قال اشهدوا لهذا فلان علي ولم يقرأ عليهم الصك  
 ولم يقره عليه فان ابا حنيفة قال هذا جائز اذا كتبه بين ايديهم  
 بيد او املاه على انسان وان لم يقره واذلك لم يجز شهادتهم • قال  
 ولو كتب رجلا كتابا الى رجل من فلان الى فلان اما بعد فان لك علي من  
 قبل فلان كذا كذا ودها فان ذلك جائز عليه اذا كتب على ما يكتب  
 الناس لرسائل استحسانا فان جحد وشهدت البينة ان كتبه او ان  
 املاه جاز عليه وكذلك الطلاق والعناق وسائر الحقوق ما خلا  
 القصاص والحد فان اخذ فيها بالقياس واجزء الا في تضمن السرقة  
 وهو قول ابي يوسف ومحمد • وان كتب في الارض لفلان علي الف درهم  
 لم يلزمه ذلك لو كتب ذلك في صحيفة او خرقة وقال ابو حنيفة  
 لا اجيز كتاب القاض حتى يشهد الشهود على ما في جوفه وان كتبه بين  
 ايديهم وقال اشهدوا عليه فهو جائز وان لم يقره والكتاب لم  
 يجز شهادتهم حتى يقرأ عليهم وهو قول محمد وقال ابو يوسف اذا شهدوا  
 على الكتاب والحائز اجزته وان لم يعلموا ما فيه استحسنت ذلك ولو  
 اقر رجل على رجل بصلك فقال لا اشهد عليك بما في هذا الكتاب  
 فقال نعم فسمع ذلك اخر وسعه ان يشهد عليه وذكر عن الشعبي قال اذا  
 شهد الرجل ثوبا على شهادة فسمع ذلك اخرون فهم شهادة جائزة •  
 واذا كتب الرجل ذكر حق لفلان عليه بكذا او قرره عند حضور ثم قال  
 احتموا عليه ولم يقل اشهدوا فليست هذه بشهادة وكذلك لو قالوا

شاهد عليك فقال لا احتموا او لو قال لا يحتم هذا الصك فقال لا شاهدوا  
 ذلك جائزا • ولو كتب رسالة من فلان الى فلان اما بعد فانك كتبت  
 الى ابي ضمنت لك عن فلان بالف درهم ولم يضمن لك الف انما ضمنت  
 لك خمسمية درهم وعند رجلان يشهدا كتابته ثم يحاكم به فشهدا عليه  
 بذلك لزمه وان لم يقل لهما اشهدوا لا احتما وكذلك الطلاق والعناق  
 وكل دين وغصب وما اشبه ذلك ولا به هذا الصك ولو كتب هذه  
 الرسالة قد اقر رجلين اميين لا يكتبان ولا لقوان وامسك الكتاب  
 عندهما وشهدا عليه به فهو جائز في قول ابي يوسف الا ترى انه لو بقدم  
 الى القاض حتى فاقرانه كتب اليه به قبل ان يفسر القاض ما فيه جاز ذلك  
 عليه وكذلك الطلاق والعناق وقال ابو حنيفة ومحمد لا يجوز حتى  
 يعلم ما فيه او يقر به عند القاض مفسرا ولو كتب على نفسه صكا قد اقر  
 رجلين اميين وقال لا اشهدوا عليه ولا يعلمان ما فيه لم يجز ذلك في قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ولا يجوز في الصك والوصية الا من  
 يعرف كتابه او يقرأ عليه ما كتب في قومه جميعا ولا يشبه هذا الرسالة  
 في قول ابي يوسف • ولو كتب رسالة في تراب لم يجز فان قال اشهدوا  
 علي بهذا فهو جائز ولو كتب في خرقة بيضا بمداد لفلان علي الف  
 درهم او كتبه في صحيفة او لوح لم يلزمه شي الا ان يقول للمشاهدين  
 اشهدوا عليه ولو كتبه في صحيفة بغير مداد الا انه يستأن او في المرقع  
 ثم قال اشهدوا علي وقد حضر الكتاب الشهود وعرفوه جاز ولو كتب  
 كتابا ليس له اقر ولا يستبين باقرا بدين او طلاق او عناق ثم قال اشهدوا  
 له على ذلك واقرا عند القاض حتى انه كان كتبه لم يلزمه ذلك وليس  
 بكتاب ولو كتب في صحيفة حسابه ان لفلان علي الف درهم وشهد شاهدان  
 حضرا ذلك واقرا به عند الحاكم لم يلزمه الا ان يقول اشهدوا به علي  
 ولو كتب ان لي على فلان الف درهم في صك خطه قدام الشاهدين ان  
 والحضر من الذي عليه المال وهو كاتبت يعرف ما كتبت ثم قال للمشاهدين  
 اشهدا فقال فلان الذي كتب عليه نعم فهو جائز وبما في سعة من ان  
 يشهدا انه قد اقر واشهدهم **باب**  
**الاقرار بالدين في الحيوان** واذا اقر الرجل او المرأة ان لفلان  
 عليه عبدا ثم انكره فانه يقضي عليه بقيمة عبده وسط كما يقضي في المهر في قول



ابو يوسف وقال سمعت القول قوله في ميمته ولو قال له علي عبد مريض اخذه  
بقية عبد والقول فيها قوله وكذلك الشاة والبقرة والبعير • ولو جاز  
بواحد منها بعينها فقال هي هذه صدق ميمته • ولو قال له علي دابة  
كان عليه قيمة أي الدواب شافان جابداية بعينها فقال هي هذه فالقول قوله  
ان جابغوس او يردون او بغل او حمار ولا يقبل منه ذلك • ولو اقران  
لفلان عليه ارا او ارضا او خلا او بسنا فان هذا محال واحد يادي  
ما يكون من ذلك حتى يدفعه اليه او ايت لو قال غصبته ذلك المراهض به  
ولو اقران لفلان عليه ثوب هروي لم ينصفه فيما جابه من ثوب هروي  
صدق فيه بعد ان خلف ولو قال لا يبيع لي قبل فلان ثم ادعا عبد اجعل  
له صلح كان علي دعواه وكذلك لو ادعى انه لا صلح له قبل فلان ثم  
ادعى عبد اشري كان علي دعواه ولو اقر بالعبد ككاهن وادعى رب العبد  
انه باعه منه لزمه البيع دون الخمساية وان انكروا العبد البيع لم يلزمه  
البيع ولا الخمساية ولو اقران لفلان عليه الف درهم والاف فلان عليه مائة  
دينار صدقته بعد ان خلف وكذلك لو قال له علي ثوب ولم يسم جملته  
فاتي ثوب جابه قبل منه واللبس والجديد فيه سواء ولا يترك حتى يعطي  
ثوبا • ولو اقرانه لا يبيعه له قبل فلان ثم ادعى صدقه او شري فهو علي  
دعواه ولو اقرانه ليس هي هذا العبد في شيء ثم ادعى انه اشتراه لغيره  
قبل اقراره لم يقبل ذلك منه • واذا اقر بالرقبة والتسليم لم يجز في قول  
ابي حنيفة الاول حتى يعاين الشهود والتسليم ويجوز في قوله الاخر وهو قول  
ابي يوسف ومحمد • فان كان في يدي الراهن دفع الى المرقه ولو تصادقا  
عليه رهن بغير قبض او علي رهن مشاع فهو باطل • ولو اقرانه رهن هذا  
العبد من فلان بمائة درهم وان قد قبضه منه وقال فلان بما في ذرهم  
فالرهن جائز وهو بمائة درهم **باب**

غيره

**الاقراء بكذا والافعلية بكذا** واذا اقر الرجلان لفلان  
عليه الف درهم اقرضتهما امس والافعلية حرقان المال لزمه ولان  
عقوب العبد وكذلك لو خلف علي ذلك بطلاق او حج او بالله تعالى  
ولو اقرانه استقرض من فلان الف درهم وقبضها والاف فلان عليه الف  
درهم فالاقراء الاول جائز والثاني محاطرة لا يلزمه ولو قال قد ابتعت  
من فلان هذا العبد بالف درهم والاف فلان عليه خمسماية درهم فادعى

دبت

رب العبد انه باعه لزمه البيع دون الخمساية دينار لم يلزمه واحد  
منها وهذا مثل قوله لفلان علي الف درهم او لفلان ولو قال قد اعنته  
عدي هذا والاف عدي هذا عتق الاول دون الثاني ولو قال قد  
اعتقت هذا والاف قد اعنت هذا كان تخير في هذا كانه قال هذا  
حرق وهذا كله قول ابي يوسف واما قول في ذلك كله فالاول ما مضى والثاني  
باطل الا ان يقول فلان حرقا وفلان او يقول لفلان علي الف او لفلان  
**باب اقران الرجلين نصيبه**  
واذا كانت الاديان رجلين فاقراهما ان نصيبه منها لفلان لاحق  
له فيه او قال نصف نصيب لي الا لاحق فيه او قال عشرين الدار  
له من نصيب فهو جائز على ما قال ولو قال ربع جميع هذه الدار وربع  
ونصف ونصف ابي ربع ونصف وجميع شريكه ذلك فان نصف الدار  
حصه المقرين المقر والمقر له على خمسة المقر له سهمان والمقر ثلثه  
وكذلك الحيوان والعروض • واذا اقران لفلان عليه الف درهم  
وانه قد قضاهما اياه فوصل الاقرار بهذا امر جابا بالبينة انه قضاهما  
ايامه قبل ذلك منه استحسننا وكان القياس ان لا يقبل لان هذا الكلام  
محال • ولو قال له علي الف درهم ثم قال بعد ذلك قد وصتها اياه قبل  
ان اقر بها وجابا بالبينة قبلت بينته وهذا الاقرار كله عند القاضي  
وعند غيره سواء • ولو قال هذا العبد لفلان اشتريته منه فوصل  
باقراره ثم اقام البينة على الشرا قبل الاقرار قبلت بينته ولو قال هذا  
العبد لفلان ثم ادعى بعد ذلك انه اشتراه منه قبل الاقرار لم يقبل  
ذلك منه وكذلك لو ادعى هبة او صدقة قبل الاقرار • واذا اقر  
الرجلان هذا العبد الذي في يديه عبد فلان اشتريته منه بالف  
درهم ونقدته الثمن فمضى ثم قال بعد ذلك اشتريته من فلان آخر  
بخمسماية ونقدته الثمن فان اقام البينة على ذلك كله فهو جائز وعليه  
الثمن الاول والثمن الاخر قال ابو الفضل يرد به انه اقام البينة على  
البيعتين فقط وان لم يرد له بينة فالعبد الاول ان جحد البيع وعليه قيمة  
العبد للاخر ان جحد البيع فان ادعى البيع فله خمسماية وكذلك الدار  
والارض والعروض • واذا اقر الرجلان هذا العبد الذي في يديه  
بينته وبين فلان ثم قال بعد ذلك هو بيني وبين فلان آخر ثم قال بعد



ذلك هو بيني وبين فلان آخر ثم خاصموه الى القاضي فانه يقضي للاول بنصفه  
والثاني بربعه والثالث بثلثه وبقي في يدي المقر الثمن وكذلك لو اقر فلان على  
ميت فهو وارثه ولو اقر بالعبد كله لفلان ثم قال بعد ذلك هو لفلان  
فانه يقضي به للاول ولا شيء للآخر ولو كان دفعه الى الاول بغير قضا قاضي  
ضمن للآخر قيمته ولو قال او دعني فلان هذا العبد ثم قال او دعني فلان  
اخر فانه يقضي به للاول وضمن للآخر قيمته وكذلك الغصب والعارية  
ولو كانت دابة في يدي رجل فقال استودعني فلان نصف هذه الدابة  
ثم قال استودعني فلان اخر نصف هذه الدابة ثم اقر بمثل ذلك للآخر  
فالدابة بين الاولين ويضمن المقر نصف قيمتها وكذلك الغصب والعارية  
والاجارة في هذا • واذا كانت الدار في يدي رجل فاقام اخر البيعة  
عليه انه اقر لها له واقام الذي في يديه البيعة ان المدة على اقرها له فان  
ابا خيفة قال قضي بهذا الذي في يديه فاذا شهد شاهدان بدين تشهد  
احدهما باللف وشهد الاخر بالالف وختمت الشهادة على الف ولو  
شهد احدهما على الف والاخر على الفين لم يجز في قول ابي حنيفة ويجوز في قول  
ابي يوسف وسجد على الف • واذا شهد انه اقر باللف فقال احدهما كان  
جميعا وقال الاخر كنت وحدي فالشهادة جارية واذا ادعى رجل على رجل  
الف درهم فقال قد اخذت منها شيئا فقد اقرها وكذلك ان قال كثر وزنها  
فقد اقرها وكذلك اذا قال متى احلها او قال ما صر لها او قال قد برئت اليك  
منها او قال قد اديتها اليك ولو قال قد برئت اليك من كل قليل وكثير كان  
لك على ان قد اقر بشي يحس على ان يقربه قليلا كان او كثيرا بخلاف ان  
الطالب ما قبضه منه وتخلت المطالب ما له عليه غير هذا ان

**باب الاقرار بما قبضه من ملك غيره**

واذا اقر الرجل انه اخذ ثوبا من دار بينه وبين اخر فادعى الشريك نصف  
الثوب وانكره المقر قال المقر لان له ان يسكن دارا بينهما ولو اقر انه  
قبض من بيت فلان مائة درهم ثم بعد ذلك اقر بهي او قال هي لفلان اخر  
فان المال يلزمه لصاحب البيت فان دعى انه الاخر قبضه منه ضمن له مثله  
وكذلك لو قال قبضت من صندوق فلان مائة درهم او من كنيسة او قال  
قبضت من سقطه ثوبا لفلان او ان قال قبضت من قرية فلان كرا من  
حنطة فهو ضامن وكذلك لو قال قبضت من نخل فلان كذا من تمر او من

ع

ذوع فلان كرا من حنطة ولو قال قبضت من ارض فلان عدلا من رطلي  
ثم قال اني مررت فيها ما رايت لفلان ومع احوال من رطلي فانه يقضي لها لصا  
الارض الا ان تكون الارض طريقا معروفا او تكون الطريق فيها فاذا  
كان الطريق منها فالقول قوله وكذلك القربة اذا كان الطريق فيها •  
ولو قال اخذت من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكنا باجارة  
لم يصدق علي ذلك فان حاب بيته انها كانت في يديه باجارة فاني ارثه  
من المال • ولو شهد شاهدان ان فلانا اتى ارض فلان هذه فاحققر  
فيها او استخرج منها الف درهم ووزن ما سبعة وادعاهما رتب الارض  
وجحد الحافر او اقر بذلك واقضى قاضي اقرض لها رتب الارض عليه وكذلك  
لو شهد انه اخذ من منزله كذا كذا او من حاتوته او داهنا من قارودته  
او سمنا من زقه • واذا اقر انه اخذ سرچا كان على دابة او لحاما او دخلا  
فاذعي ذلك رتب الدابة قضي له به وكذلك لو قال اخذت حمله من حنطة  
كانت على دابة فلان او طعما ما كان في جوارق فلان قضي له به وكذلك لو  
اقر انه اخذ قطانه حنطة او سربانه اذا اقر انه ركب دابة فلان فاحققر  
فلان فهو ضامن لها حتى يرد ما وكذلك لو قال ليست ثوب فلان او استخذه  
خادمه ولو قال حملني فلان على دابته لم يضمن شيئا لانه لم يقربها وكذا  
السفينة وكذلك لو اقر انه حمل على دابة فلان ولو اقر انه اخذ سارا من  
حمام فلان فلا ضمان عليه وكذلك المسجد الجامع والكنيسة والحان  
والارض ينزلها الناس ويضعون فيها الامتعة • ولو اقر انه وضع  
ثوبا في بيت فلان ثم اخذ لم يضمن في قول ابي حنيفة ان ادعى رتب  
البيت ويضمنه في قول ابي يوسف وسجد • ولو اقر انه اخذ ثوبا من طريق  
فلان او من ما فلان فلا شيء عليه • ولو قال اخذت ثوبا من اخر فلان فانه  
للاجير دون الاساء • ولو اقر انه اخذ ثوبا من مسجد فلان لم يكن عليه  
ضمان بعد ان يكون مسجد جماعة العامة • فان كان مسجد الرجل خاصة  
في داره ضمنه له ولو قال اخذته من هذه البيعة او الكنيسة او بيت النار  
او القنطرة او الجسر او كل موضع العامة فلا ضمان عليه •

**باب اقرار الرجل على نفسه وعي**

واذا قال الرجل لفلان علي وعلى فلان الف درهم تجحد الاخر لزم المقر فضمه  
وان سمي اثنين معه لزمه الثلث وكذلك لو سمي اثنين سمي عبدا مجورا او صبي



او حربيا او مستامنا او دخلا لا يعرف فعلى المعترضة على عدد درهم ولو قال  
 لفلان علينا الف درهم ولو لم يسمي احدا ثم قال عندت فلانا فلانا لزمه المال  
 كله ان ادعاه الطالب عليه ولو قال ان لفلان علينا الف درهم واسألت  
 يده الى نفسه واخرين معه فقد لزمه المال كله ولو كان معه رهط فعود فقط  
 لفلان علينا جميعا واسألت يده الى نفسه والهم او قال لفلان علينا كلنا واسألت  
 اليهم والى نفسه الف درهم الزمته حصته من ذلك على عدد القوم الذين  
 معه ولو قال لفلان على رجل منا الف درهم لم يلزمه شي وكذا لو قال  
 على رجلين منا • ولو قال يا فلان لكم على الف درهم لزمه المال كله وكذلك  
 لو قال انتم يا فلان لكم على الف درهم واستودعنا او اعادنا كذا او غضبنا  
 منه لزمه جميع المال ولو تصدق على انه اراد به غيره معه • ولو قال  
 غصبت ومعنى فلان من فلان مائة درهم لزمه النصف فان قال ومعنى فلان  
 جالس لزمه الجميع وكذلك هذا الباب في كل فرض وعادية ووديعة وسنأ  
 وجانبه ولو قال له على عشرة مثاقيل فضة ثم قال هي سودا كان القول قوله  
 وكذلك الذهب ولو قال له على الف درهم قرضا لم يقبضها فوصل كان المال  
 لازماله • ارايت لو قال له عندي الف درهم وديعة او غضب لم يقبضها  
 هل كان يصدق ولو قال له على الف درهم من تمن متاع باعنيه وقبضه الى  
 العطا وقال الطالب بل هي على حاله فالقول قول الطالب وكذلك لو ادعى  
 المطلوب منه شرطا نقد وكذلك ان قال له على الف درهم من تمن عبد باعنيه  
 وقبضته وزاد مع ذلك خيرا او خيرا وليس هذا كما اذا قال له من تمن خمر  
 لان ذلك رجوع **باب**

**الاقرار في المرض** • واذا اقر الصحيح بالدين والعصب والقرض  
 والوديعة وغير ذلك لوارثه وغير وارثه والمكاتب لم يلازمه جاز  
 كله • واذا اقر المريض ان لفلان قبلي حق فصدق بما قال ثم مات  
 المريض فان ابا حنيفة قال يصدق الطالب ما بينه وبين الثلث استحسن  
 ذلك فان ادعى اكثر من ذلك خلف الودعة على علمه فاذا حلفوا اخذ الثلث  
 فاذا اقر المريض بدين مسمى مع ذلك فان الدين المسمى اولى بما ركن كله ولو لم  
 يقر بدين مسمى واوصى بوصيه كانت الوصية اولى بالثلث من ذلك الاقرار  
 ايضا وهو قول ابي يوسف ومحمد • ولو اقر في مرضه بدين ثوب بديعة بعينها  
 ثم مضاربة بعينها ثم بدين اخر فاحصوا جميعا الا انه لو اقر بدين ثم اقر بدين

لاخر ولا مال له غير هذا العبد ان العبد يباع فضررب في ثمنه صاحب الدين  
 بدينه وصاحب العبد بقيمه ولو قال له على الف درهم الادرهم او غرد درهم  
 او نقصان درهم كان كما قال ولو قال له على الف درهم الا تسعماية كانت  
 عليه مائة درهم ولو قال الا الف درهم لزمه الف وبطل الاستئنا ولو  
 قال له على عشرة ونصف درهم كانت العشرة دراهم • واذا مات الرجل  
 وعليه دين الى اجل وحل الدين عليه ورواه عن زيد بن ثابت ولا يجوز اقرار  
 المريض بالدين لقائله ولا للملوك قائله ولا المكاتب قائله وكذلك لا يجوز للعبد  
 وارثه ولا المكاتب وارثه • واذا اقر المريض لمكاتب نفسه بدين فهو جائز  
 اذا كاتبه في الصحة فان كان كاتبه في المرض لم يجز الا من الثلث فان اقر  
 انه قد استدان منه مثل المكاتبه عتق ويستعي في ثلثي قيمته واذا اقر المريض  
 ان على ابيه لفلان الف درهم وفي يديه دارا لايه وعلى المريض دين معروف  
 في الصحة فان دينه الذي في الصحة اولى بذلك فان فضل شي من ذلك كان في  
 دين ابيه ولو كان اقرب ذلك في صحته بعد موت ابيه كان دين الاب احق  
 بهذا المال من عموما الابن • ولو ان مريضا قضا بعض غرمائه دون بعض  
 ثم مات كان لمن يقبض ان يشارك الذين قبضوا والعبد والحر في ذلك  
 سواء واذا مرض الرجل ولا دين عليه وفي يديه الف درهم من تركته ابيه  
 فقال لفلان الف درهم على ابي ولفلان الف درهم ووصل ذلك فهي بينهما  
 نصفين وكذلك لو قال الف درهم دين لفلان على ابي وهدن وديعة لفلان  
 عند ابي فهي بينهما نصفين ولو قال لفلان على ابي الف درهم لا بل لفلان  
 فان القاضى يقضى بالف درهم للاول ولا ضمان على المقر للثاني اذا دفع  
 شيئا وان دفعها الى الاول بغير قضا قاضى ضمن للثاني مثلها • واذا اقر  
 المريض عند الحاكم بدين لوارثه وعليه دين في صحته تحيط بما له فانه ميت  
 اقراره عليه فان برا من مرضه جاز عليه وان مات منه بطل • ولو  
 قال لفلان على الف درهم فدفعها اليه بقضا ثم اقر لاخر بالف على ابيه لم  
 يضمن له شيئا لو كان دفع الى الاول بغير قضا ضمن للثاني خسمائة •

**باب الاقرار بالقبض**

واذا اقر الطالب انه قبض ما له على فلان مائة درهم فقال فلان قبضت  
 مني خمسين درهمين قبل كذا وكذا فقال الطالب قد قبضتها وكذاها قد دخلت  
 في المائة فقال المطلوب بل هذين سواء المائة فالقول قول الطالب مع يمينه •

دين



